







ملك الأمل حسن بن سعيد بن يوسف العاملي

د ١٧ ذي الحجة ١٠١٤

مجموع مع المجلد الآخر

فان

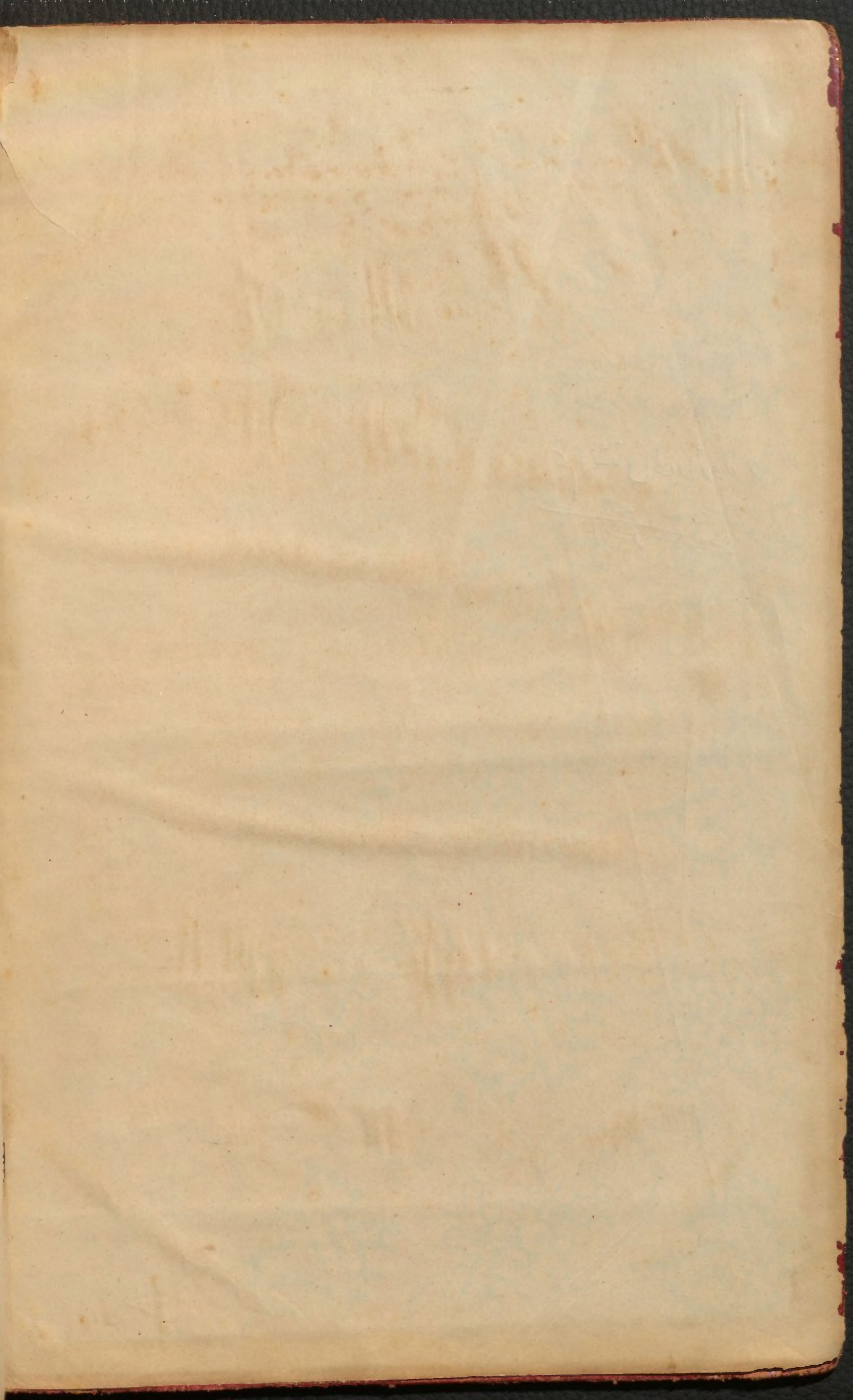
١٠١٤

تم انتقل الى وانا وارثه

الحسن

مجموع المجلد







Arḍabīlī, Ahmad ibn Muḥammad  
Majma' al-fā'idah

مجموعه

BDB 6271

juv  
28-8-95



ISLM  
RARE  
KCL  
I126853  
A7  
1800z  
v. 1  
FOLIO



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين  
معرفة هذا الكتاب على المجلس النفعي الاسلامي لا غنى وهو مكتبة والى المرحوم المفضل العلامة محمد الامام  
اليد محمد المفضل الحسني لتفقيه المومنين في اهل العلم في المجلس النفعي الاسلامي الذي كان يديره  
الامام المجلس العلامة السيد موسى الصدر دام ظل الذي رفع اسم الله تعالى في بيته بما انعم الله عليه من علم وفضل  
وزكاة وعفوية وعلمة وعقل وادب وخلق ونقي وصلاح واجوده كل من اطلع على هذا الكتاب ان يقول الله تعالى  
للمومنين والذين اولى ذلك الاجر والثواب ١٠ اسوال الجواب ٥ نسبه الى  
الشيخ

كتاب  
المنهاج



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنعم بالقدوم والتمتع عن مشاهدته الاعراض والاحسان المنفصل بينا في الاعمال المنطوق بالافعال الجسدية  
الحمد على ما فضلنا به من الاكرام واشكره على جميع الانعامات صلى الله على سيدنا محمد النبي الذي بعث الى الخلق الامم وعلى عمره والامجاد الكرام اجمعين فان  
نعم كما اوجب على الولد طاعة ابويه كذلك اوجب عليهم الشفقة عليه بالانعام في الطاعات بحصول ما يريد من الغنائم لما اكره طلب الولد له من غير صلح  
الله له امره بغير رفق وخير واعانه الله عليه من الله في العمر السعيد العيش الرغد المصنف كتاب يحوي اشكال البديهة في مسائل الشريعة على وجه الامتياز  
والانتصاخال عن النطوق الاكثر فاجبت مطلوبه وصنف هذا الكتاب الوسيط بين الاذهان الى حكام اليمان مستمدا من الله حصول الوفاء في هذا  
الطريق المنسب الى الجارة على ذلك بالتمسك على عقيد الصلوة والاستعانة بالحوادث واصلاح ما يجلب من الخلق النقصان من السهو والنسيان كالطبعة الثانية  
ثلاثا وشي لا يخلو من تغيير في الاصل والله الموفق للسداد فليس المقصود من عمدة العلم من البتة او وضعا عليهم فضل الصلوة او كل التفتت في ذلك بل لا هم في  
كتاب الظاهر والاعتبار في انسابها واقتضاها والمحصل في ثوابها الاول في ثباتها ومحيض وغسل ونعيم وكل واحد منها واجب في نفسه فلو توفيق للصلوة والطواف والواجب  
ين  
الحمد لله خالق الهدى والارشاد ومبني الانسان بين الخلوقات بالكرامة والوداد والصلوة والسلام على عبد النبي الملقب باحد المصطفى محمد على الذوات  
حد كبر ما دام الارض ساكنا والسموات متحركا قولا في الوضوء في الطواف والواجب من مسكنة القرآن في حجب دليل الاول الكتاب السنة والاجماع ودليل انتفا  
الاخرين وما الاجماع والانتفاء الصحيحة الصريحة المذكورة في النواف بخصوصها فلا يحتاج الى مثل قوله تعالى الطواف بالبيت صلو الذي هو صحيح ولا يصح وكان  
داخله مثل المسئلة والاصطلاح وعدم دخول بجدي التبريد في التلاوة واما دليل وجوب الوضوء لغير الواجب في التلاوة وشبهه في غير ذلك  
نص صحيح صريح من الكتاب السنة والاجماع قال بعض الكرامه ونكره في الغاية واجبا فقط باطل بثبوت الشريعة من غير علم جواز الشريعة فيها بل ونكره  
حقه المشروطا بالامع في الغاية الا ان له بالغا في وجوب لا يعلم وجوب في الغاية بغير وجود الغاية بل مع العلم بان الغاية فلا بد من الدليل لذلك فلا يعلم  
الوجوب لمن اشاء الله تعالى والانتفاء والامتنع وطهر عليهم السلام بطريق اولى لكن الاحتياط يقتضي عدم فلا يترك قولهم ويستحب لمن اولى الاولين ودخل  
الساجدة وقراءة الفريم وحمل المصنف والنوم وصلوات الخاشع والسجدة في حجة زياره المقابر ونوم الجنت جاع المحمل وذكر الخافض والجليل يد والكون على الطهارة  
في دليل استحباب للصلوة والطواف التندوبين كانه الاجماع والاية والاختصاص مع عدم معقولية وجوب الوضوء عليه مع عدم وجوب الوضوء مع الصبر في بنفي  
الوجوب والشريعة في النواف التندوبين في النواف لوضو الطواف التندوبين والصلوة التندوبية والمس على ما في المتن فان شرط جواز صلواتها ان  
ان من شرط التندوبين ايضا صلواتها فلو قال مندوبها كان خيرا واولى واعلم اني ارض ان الوضوء مثلا يصح فعله بنية الوضوء للصلوة التندوبية ومع  
دسته عما يشترط فيه الوضوء اما معنى الشرطية او الوجوب الشرطي ومطابقا لما هو مقصود به معنى تركه مثل حصول الدم والعقاب تركه بخصوصه من غير علم  
لقاها لاية والاختصاص مع عدم نقل التفصيل في الآثار وان قصد هذا المعنى فيمكن ان يقال له معلوم التحقيق فمن شغل فتمت بالشرط الواجب ان كان في  
شر الشريعة العتق في الصحة ايضا حال الخلو تامل فيمكن الصحة مطلقا ولغوته وجوبه خصوصاً مع القول بعدم اعتبار الوضوء كما قال به المحقق في بعض تحقیقاته  
في الذكر مع قوله باعتبار الوجبة غيرهما من اجزا الوجبة كذا القول في الفصل غير ما مر والخرج هنا بالتكليف لا بصريحه فيصير التلبيس بمسألة الصلوة ومنا  
للشريعة السهلة وهذه العلامة في الخلف انصاف القضاء على السيد المرفوع مع اعتقادي صحة بنية الوجوب بالغير المتعارف هنا من اقل التلبيس ان وجوب  
الاصوم لان المفهوم من الاحتيا على فعلها ولا يها هو وجوب الفعل بل مطلقا من غير قيد وان قلنا ان وجوبه لغيره مع ان الظاهر خلافه على ان كل واحد  
المسألة وان الظاهر تحقق معنى الوجوب في اي الثواب بفعله والعتاب تركه في الجملة فلو وجد ما يله فلا بأس بمسألة القول بوجوب النية من اول التلبيس مع وجوب  
الطارفة في الشريعة غير السواء شبهة مشتركة مع الجواب ان مصادفة النية اول الفرض فمضت مع الامساك في جزء ما قبله بخلاف الفعل فانه لا بد من حصوله  
قبله يقابل الباب المقدسة على تقدير وجوبه للصلوة لا فاما في الفرض بينهما والظن عدم الاشكال في الصحة على تقدير عدم اعتبار الوجبة فاما مل ودليل فديته  
المساجد خضوب لمن ظهر بنية ثم زاد في بنى اي جازا الشيخ كما يفهم من صدر الخبر المذكور في الكافي وبدل عليه ايضا في الجملة رواية زرارة عن ابي جعفر قال  
دخلت المسجد انت تهابان تجلس فلا تدخل الا وانت طاهر فاما ان كانه ترفع بالنية فيمكن كونه اجماعا ولعله في قراءة القرآن ايضا الخبر فاما اية الاجماع  
واضا قول في الاكثر الى المسئلة ان العقل يجد حسنة للتعظيم كما قال في المتن في محل المصنف وفي كلامه اذ كرا احتيا موجه الى الكون والقراءة فكان  
دليله الخبر ما اعلم فيمكن اخذه من قوله المومن معتق دام منظره اتمامل او الاجماع ويحسن العقل انه عتبا غير موقوفة فيسقط عنه اتمامل والمراء  
باستحباب الوضوء لكونه لا يتصور ارفع الحد فالجواب فيكون لان مناسبت الوجوه الى الخلق في هذا الافعال لخصوص الامر الخاص الذي تب عليه الشارع فدل على  
لا يحتاج استحبابا الى عرض اخر فان هذا الامر من صحيح يتحقق الفعل لاجله فلا يحتاج الى غاية اخرى هذا يدل على حصول رفع الحدث الوضوء التندوبية طائفا  
لو كان للنوم وليس في التلبيس عند التامل الا ما علم عدمه مثل وضو الخافض ونوم الجنت جاع المحمل وذكر الخافض والجليل يد والكون على الطهارة  
رفع الحدث واستحباب هذه الامور ان المقصود حصول باحة على الوجه الذي يتوقف حصوله على الوضوء وهو ظاهر ولا ينبغي النزاع فيصير جميع العتبات الواجبة الموقوفة  
صحتها عليه من غير شك بل يمكن ان يقال لو قصد عدم حصوله في وقت وجب دخول المساجد مثلا لوضو وضوءه ولا يترتب عليه اثر الذي منه هو ظاهر لانه لما  
يصح مع الاشارة الى ما ذكرناه من عدم الاحتياج الى وضوء اخر من خبر فضولي لعل على استحضار دخول المسجد فانه ظاهر في جواز الصلوة بنية المسجد ولو كانت تليقته بالجملة  
الامر واضح واعلم ان الاحتيا المعتبر يدل على كراهية الخافض فلا ينبغي التردد وكذا على التجدد مطلقا فلا ينبغي التمسك من التردد في بعض افراد بل ولا في كونه وانما

كتاب  
الفرق بين  
الصلوة  
والنوم  
والسجدة  
والاجماع  
وحمل المصنف  
النوم وصلوات  
الخاشع والسجدة  
في حجة زياره  
المقابر ونوم  
الجنت جاع  
المحمل  
ذكر الخافض  
والجليل يد  
والكون على  
الطهارة  
يد



























وهو من كونه كالماء لا يجوز على ما قيل كنه غير اختيار او يجوز للثقة والضرورة ولو غسل تحتها واطل وضوء وجب مسح الرأس والرجلين تنبيه  
نداء الوضوء ان سنا نغسل يداي بطل وضوءه فان جف خضعت يده واشفا عينه ومسح به فان جف بطل ويجب الترتيب بها بطل الوجه ثم باليد اليمنى  
ثم اليسرى مسح الرأس ثم مسح الرجلين ولا ترتيب بينهما ويجب الموالاة وهي المناقبه اختيارا فان اعرفها فقد استأنف ذوالجف يفرغها او بكر الماء في جف  
البشر ان تمكن والا مسح عليها وضاها السلسل وتوضو لكل صلو وكذا البطون من

الاستصحاب

الاستصحاب من الاضامع الى الكعب على ما بهم وكذا ظاهر كلام الاصحاب ثم الظاهر ان الكعب مفصل لنا كما قال الله تعالى وان لم يكن منكم اهل البيت  
وصعبا واعلم ان لم يكن في البعض جني زارة وبكر المتضرر بل عليه وكذا بعض الاخبار في بطل بعض اهل اللغو والاخبار ما مع سناد  
قوله الى خلاف اجماع الامه على ما في الذكر مع قوله في الرسالة واغتراف وجوده عند بعض اهل اللغو والاعمال عجيده وكان اخذ من الترتيب بل من منى المصالح  
لانها فيها مثل قول النكح فاصلها ان القول بوجوب المسح بعد استيعام قبيل الكعبين قال الله ما ارى قبلا احد جازي لك ظاهر ولا حثما معه وان لم  
يكن دليلا قويا لاحتمال كون العظم الثاني ايضا مفصلا وان النكحين كلام الرازي وما روى وجعل وضع يده عليه حثا واشتبه عليه والظاهر ان المراد بالكعب  
هنا المفصل الثاني في الغامض ان كان غيره اياه موجودا في مقصود المص ان المسح بجلب المفصل المقابل لظاهر الفقه الى العظمين للرواية بوجوب المسح  
الى هنا سواء كان الكعب لك المفصل حقيقة او يكون باعتبار المجاوزة والمخاذات واما باعتبارنا الشرف فوق القدم وعلى جانبها او لكون الوضوء في  
المفصل لم يظهور محل انتهاء التاب في ظاهر الفقه فلا بد من عليه خلاف اجماع هذا الاعتبار ايضا والله اعلم وبالحجة الاحتمال بقبض استيعام الفقه  
من الاضامع الى العظمين والرجل المص في الشئ من الكعبين العظم الثاني على ظهر الفقه كما هو مراد الاصحاب ثم قبل المفصل الذي هو مراده قوله في  
منكوسا الخ لا ينبغي التراجع في جواز المسح مطلقا منكوسا لظاهر الاية والاجتماع والاصل وعند بل على الوجوب مع وجوده لا بأس في مسح الوضوء مقبلا ووجه  
في الصحيح من الاحتياط لا بعد منه فمجرد جواز الفصل كذلك لان المراد بالمسح مراد اليد هو تم ما في الفصل والمسح وكان ذلك الاحتياط في الترتيب على جواز النكح  
الفصل على ما نقلنا في الجنب انه لا يقول في المسح مع انه اصرح فيه على نفي شموله للفصل ايضا والجانب عند الجواز مع الجواز لا ضرورة وعند جواز الفصل بل  
المسح كما مر كذا مطلقا المسح بالماء الجبل ولو قال لا يمسح مسح بل قوله بطل وضوءه كان أولى فان مراده مع الاكتفاء بذلك حتى يفي الترتيب ولا يشترط  
في جواز هذه البلية من موضع الوضوء بل عليه الاحتياط ايضا واشتبه وجوب الترتيب بين الاعضاء الا في الرجلين لوجود الدليل في غيرها فقط ومحض  
الفعل ليريد بل كما مر دل على ايضا عموما للفران والاحتياط واطل الاستدلال بالفعل قوله مقبلا ومبرافا فيهم والاصل المؤيد بهذه الاستصحاب مع الشهادة  
قوى الجنب المحقق الثاني حيث لا يخرج عن الشهادة بل هو كما يفهم من تتبع كلامه انه خرج هذا الشهادة مع وجوه ويدعى ايضا من حيث الترتيب يعلم  
الوضوء والفعل في الاخبار التي يدل على عدم الاحتياط ذلك بل ينبغي مسح اليدين في الترتيب كما في حنيفة زارة وايضا لا ينبغي التراجع في شرط الموالاة  
في الاعضاء بمعنى توقف صحة الوضوء على بعضه الجنب لا غير ذلك بل دليل عليه غير جواز عادة الوضوء على تقدير التراجع مع الجنب الواقع في الاخبار والاجماع  
كذا في عدم وجوب غيره لانه ظاهر الاية والاجتماع والاصل بل في قوله في صحيحه من غير اشارة الى عدلنا بالاحتياط ايضا فكيف لنا اخرج حثا في هذا الخبر  
في جواز الوضوء لخصر على قوله اعم ما وجد بعض الاحتياط من قهقهة وضوءك بعضه او باع فليس المراد بوجوب الموالاة في جواز التراجع لاصلا  
بل المراد وجوب تقدي بعض الاعضاء على البعض كما يدل عليه سوق الاخبار الى وقوعه لا مبرأ لنا بغيره كما في صحيحه زارة وحسنه حيث قال عن ابي جعفر رابع  
بين الوضوء كما قال الله ابدأ بالوجه ثم باليد ثم بالرجلين ولا تغفل من شئ منهن ثم انما غفلت في التراجع قبل الوجه فابدى  
بالوجه واعلم على التراجع وان مسحت الرجل قبل الرأس فمسح قبل الرجل ثم اعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عز وجل وهو مسح فاما نقول وكذا حثا في الخبر  
عبد الله قال اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه يغسل شماله ومسح راسه ورجله فذكر يمينه يغسل يمينه وشماله ومسح راسه ورجله ان كان نسي شماله  
فغسل شماله فغسل شماله ولا يغسل على ما كان توضع اقال تابع وضوءك بعضه بعضا فقولا لم المناقبه هو الموالاة في المتن في غير ظاهر ومجمل كلام  
المص ايضا ذلك بل حثا في الذكرى على ذلك كلام من يقول بوجوب الموالاة عند حثا يعلم فابل الموالاة بمعنى المناقبه بل ما يعلم وجوب الموالاة في حثا  
ايضا بمعنى حصول المقابل من ابطال العمل عما ونحوه لوم واما الجنب ابرافا حثا ما ظاهرها ما قال لو هو ولكن دليل وجوبها غير ظاهر والاستصحاب ممكن لانه  
وضع في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا الحسن عن الكعبين عليه الجنب ابرافا يكون به الحجة كيف يصنع بالوضوء وغسل الجنب وغسل الجنب قال  
بطل ما وصل اليه الغسل ويدع ما سؤد لك لا يستطع غسله ولا يضرع الجنب ولا يبعث بجرحه ومثله في صحيحه اخرى له وكان في صحيحه عبد الله بن شاذان  
عبد الله قال سئلت عن الرجل كيف يصنع به ضاحكة لفضل ما حوله وحسنه الجنب ابرافا عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يكون به الفرج في وضوءه ونحوه  
من موضع الوضوء فيصنعها بالتحفر وتوضو ويمسح عليها اذا وضو فقال ان كان يديه الماء فليمسح على الخفة وان كان لا يديه الماء فليمسح الخفة ثم ليعلمها  
قال سئلت عن الرجل كيف يصنع به غسله قال اغسل ما حوله ولا يدل على الفصل والوجه في ثمالها على قوله اغسل ما حوله مع عدم الضم والتم عند وجوب  
اخر في الحج وعدا الفرج فاما وكذا رواية الكليني سئلت ابا عبد الله عن الرجل اذا كان كبر كيف يصنع بالوضوء قال ان كان يتخوف على نفسه مسح  
على جبايته ولبصل ولكن سندها غرر واضح ولا هذا واضح وكذا خبر حسن على الوضوء قال سئلت ابا الحسن عن الرجل اذا كان على يده الرجل ابرافا ان يمسح على  
طلي الموالاة فقال نعم يجزى به ان مسح عليه كان صحيحا لا يستحب غير الجنب وان وجد المقابل اذا اجابته مثل هذه مع وجود ما تفقد والاصل واختار  
اخر في بعضه بعد وفي بعض الاصحاب بين الغسل والوضوء مع وجودهما في صحيحه الجنب وعوضه عبد الله فيهما وكذا الفرق بين الجنب والجرح الفرج  
والوضوء اطلق مع وجودهما الزايات لا ينع عن اشكال الا ان يكون لاجماع ونحوه ولا احتياجا حسن اما وجوب الوضوء على صاحب السلسل عند المص هنا  
لكل صلو فلانه ثبت ان البول موجب خرج ما لا يمكن الوضوء عنه فهو ما يتحل عاده بين الوضوء والصلو وفي ثمالها في الكفا على انه موجب جبا الوضوء  
ولو كان له ففرغ من الصلو غير الجنب ابرافا في الشرح مع امكان جواز الصلو في اول الوقت لمعواذ لا وفاة والصلو كون له موجب للناخير  
غير متيقن للحج والضيق ففضل المص في الشئ من الصدق ووايه صحيحه الذي على ان حكم المسح الجماعه بين الصلو والغسل فيوضو الصلح وضوء المظهرين وضوء  
والشأن في وضوءه وتقدم كاشفا وهو من حيث في المتن في مضمون صحيح على وجهه غير ابرافا في بعضه ولا بعد تجزى هذا المقدار واول الوضوء واحد

لا باليسير



ويستحب وضع الأناة على اليمنى والأغرة على الشبهة تشبه العضلات في الدماء عند كل فعل وغسل اليدين قبل إدخالها الأناة ثم من يقوم بالبول مرتين من الغائط وثلاث من الجنابة  
من الجنابة والاستنشاق من  
والضمضة

في غير ضرورة المجمع من باب التناوب والاولى والافضل الاخط هو العدم والمص في حكم بوضو واحد لكل صلاة في غير هذه المذكورات لعدم النص بطلان  
القياس وهو الظاهر واما المبطلون فيحملون ان يكون مثل السلس الحكم المذكور هنا وفي المتن في الاستنشاق على ما قالوا في الثاني على القطع والبناء واما  
منه في ذلك فمبطل بغيرها وعدم حصول شيء من المبطل بعد ذلك لا يبعد القول بهما بل يبين واما مع حصوله فمبطل وبكلامهم خال عنه والمبطل  
حكمها هنا واحدا وترك الخبر مع قوله بغيرها فالتأنيذ الشرح وما قال ذلك المتن فكان في غير رواية واحدة في المتن في باب كيفية الصلوة من  
مسلم في موضع متصل الى الباب الثاني في ذاب الاخذ الموصية بالطهارة فكانه صحيح في الفقه الخبر الاخر واما في التمهيد في باب كيفية الصلوة من  
الزيادات وهو غير مبطل في ذلك ولكن غير صحيح في المبطل ولا في غير ذلك بل يبين غير مبطل واما في الكلام فهو غير ما تقدم عندهم فمبطل على  
المبطلون للاجتماع على بطلان ظاهره واعلم ان المص في المتن في صحيحه على غير ما قيل في صحيحه حيث قال تاخذ كيا وحشة متوحش قال في السلس يحمل في ربة تحمل  
قطنا لا على وجوب الاستنشاق بعده التمس وهو متوحد في غيرهما ايضا ولكن ما علم وجوبه في غير ذلك في المتن كما قالوا في المستحاضة وظرورية عدم وجوب  
التيمم في وجوب وضع الأناة على اليمنى الخ ولعله غير ظاهر والمحكي عنه انه كان يجب لتيسر في طهارة وسائر جهالاته كما على قبله صحة لا يدل على صحة  
الأناة على اليمنى هو ظاهر وعلى قبله صحة لا يبين في الخصص واسع الراس بل الظاهر من صحة زارة استحبابا وضعه يمين يديه لانه هكذا حكم في الوضوء  
استحبابا الاخر ان ايضا على التامل نعم متوحد في صحة فكانه اخذ منه فمبطل ودليل استحباب التيمم اختيارا فيمن الله الرحمن الخ خبر المذكورين وابل في الفقه  
واما استحباب تشبه العضلات فغير مبطل لاجتماع وجوده في الاخبار الصحيحة الوضوء متوحد في صحة على الخبر يد كما فعله الصدوق ووجب له الواحدة  
للاخبار الصحيحة الدالة على المرة الواحدة بعيد ولكن يبعد ترك رسول الله الثانية مع استحبابها وكذا أمير المؤمنين وكذا بعض الأئمة حيث ورد في الصحيح من الاخبار  
كون وضوءه مرة مرة حق فقل في الكافي في بعض الاخبار ما كان وضوءه على الأمر مرة وقال هذا دليل ان الوضوء مرة مرة لانه كان ذا ورده عليه امر ان كراهها  
طاعة لله اخذ باخوطها واشدها على نفسه فيمكن حمل متوحد في الجواز فقط او النية لو كانت في الظاهر ان الاستحباب اولى وتركه في الوضوء قد يكون لعدم  
توهم الوجوب حيث كانوا في بيان الوضوء كما يظهر من بعض الاخبار وايضا من تتبع وضوءه متوحد في العلم انه كان الأمر مرة والخبر غير واضح الصحة لا سيما في الكافي  
ومع نبوتها يمكن حمله على وضوءه عند التأمل لبيان اقل الواجب الشهيرة متوحد في الاخبار اذ في الاجماع وان كان محتمل فله لعدم الوجوب في غير ما تقدم وان كان  
لاخبار الصحيحة الاحتياط مع المرة لا محال الخ خبره ولكن ظاهر الامور والاختلاف في كل حال يبين عدم الجواز عن المتن لان اخذ الغزوات الكثيرة وبهامة واحدة ولو وضوء  
الماء الى الوضوء لعدم بطلان ذلك ولان المتبادر من المتن في الواحدة هو الكثرة في الوضوء لوجود الغزوات في بعض الاخبار فان حصل التيمم في بعض من الملائكة في الأثر  
والاعانة بالبدن والمبالغة فان لو اخذت كل شيء كما يفهم من الاخبار فالظن من منع الصدوق يكون لغزواته الثانية وورد في حصة زارة وبكبر بعد حكاية  
وضوء رسول الله فقلنا له اي وجه في صحة أصله في الغزوات تجري للوجوب وغيره للذراع يقال نعم اذا بالفت فيها والثبات على ذلك كما يفهم  
ان الغزوات مع المبالغة تجري في الاثنان بدونها ايضا واما الثالثة فغير ثابت كونه عبادا بالادمل فيوقف مشروعية كونه عبادا الى الدليل الشرعي  
ولو ثبت عموم الآية والاختلاف في ظاهره خصوص الامتثال في قوله وايضا قد ادعى كونه بدعة وكون المراد بالثالث الذي بعد العلم بتحقيق الغسل مرتين  
ولو كان بالغزوات الكثيرة غير ظاهر نعم ان وضع الماء قبلها بحيث ما بقي شيء منه يجري على الضوكله وما حصل العلم بافضل الغزوات مع المبالغة يا حياء الله  
اذ ما قبلها في حكم العدم فهي الاولى ولكن ينبغي للملاحظة في ذلك لثلاث محصل المرات التي نقل الخلاف فيها واحتمال الدخول في الاسرار مع النقل خصوص  
منع الاسرار في الوضوء من امر المؤمنين على اهل البيت وبالحاجة الاحتياط بقصص ترك الغزوات الثالثة واما استحباب الدماء فهو من بعض الاخبار وان  
يكون صحيحا ودخوله في مطلق الدماء كفي استحياء فكيف مع النقل سيما في الكثرة الكثيره خصوصا الفقيه الصنف واما استحباب غسل اليدين قبل ادخالها  
الاناء فقد ادعى الاجماع عليه مع وجود الامر في الاخبار المحمولة على الاستحباب التكميم ذلك بعض الاوقات مع الاصل اما كون المرة للوضوء والبول فكانه  
مخبر الجلي قال سألته عن الوضوء كرفع الرجل على يده اليقى قبل ان يدخلها في الاناء قال واحدة من حدث البول واثنان من الغائط وثلاث من الجنابة وخبر  
عن ابن جعفر قال يسبل الرجل يده من النوم مرة ومرة من الغائط والبول مرتين من الجنابة ثلثا كان المراد بكون الغسل من البول مرة اقل الاستحباب والافاضة  
مرتان ايضا لخبر جعفر مرتين للغائط وثلاث للجنابة لا يبعد كون اختيار المرتين اولى لوجود المرة فيها وبهم من الاول الخصص باليد اليقى وكون الاستحباب في الاناء  
الذي يوضع اليده في قوله قبل ان يدخلها في الاناء وسند معتبر ان كان مضمرا وفيه واحد بن محمد بن عيسى وهو غير مصحح بتوثيقه والثاني خال عن ذلك  
لكن ظاهر سؤق الكلام يدل عليه كما ورد في رواية اخرى ابن بابت يده ايضا مقيد به ولا اصل عدم الاستحباب حتى يثبت مع الخبر الذي عنده في غير ذلك  
سند الجليل فإثبات الاستحباب مطلقا اي من الراس والاكافا في الشرح حتى يبين عليه جواز مقدارة النية لا يخرج على شكل مع ترجم والمص في كونه من  
الوضوء وجواز المقدارة في المشهور فيهم من هذه الاخبار استحباب الاحتياط في الطهارة في الجملة وان الفصل من الجنابة يكفي في المرة وان لازالة السجدة  
بأي نوع من الفصل يفي في الاختصاص في الفصل غير الجنابة على اليد من اذن اللبابة واما فيها فمبطل في التمهيد في باب التيمم ما يدل على استحباب  
الفصل من اللزوع والمراد من المرفق يدل عليه صحيحه احد بن محمد قال سألته بالحسن عن غسل الجنابة فقال يسبل يده اليقى من المرفق الى اصابعه ما قبل  
الشارح بقوله من اذن غسل مراده في غير الجنابة وبهذه من المص في المتن ودليله اطلاق اليد والبناء واما استحباب الضمضة والاستنشاق فهو  
مشهور وظاهر كلامهم فيها الاستحباب اثنا ثلثا يثبت الكمال في لينة المشي للضمضة وادارة الماء الاستنشاق اجتهاد به ظاهر عدم حصول  
الاستحباب فيه ذلك يمكن ان يكون للكمال ايضا قد ادعى الاجماع على استحبابه يدل عليه ايضا بعض الاخبار وحدث سنن الحنفية القبول عند العانة والجمعة  
والاستحباب الصحيحة في بحث الصوم والخبر الصحيح على ما يظهر من كلامهم في بحث الوضوء في الجنابة والظاهر عدم القابل بالفرق والمجمع بين الاخبار على ما يدل على















ويجب عليه الغسل ويحجب فيه التيمم عند الشك في غسل يديه وعسل بشر جميع الجسد باليد وغسل ما لا يصل اليه الماء الا باليد وبشر يديه وبالشرب من ثوب الجانب الايمن ثم  
الاستبراء في الايام الخمسة يستبرأ فان وجد ببل لا يشبه ما بعد لم يلقث بدنه بعد الغسل وانما البدن على الجسد وغسل ما يصل اليه الماء والمضمضة والاستنشاق  
والغسل بصلع ونحوه التولية ونحوه الاستغناء ولو احدث في ثوبه ما يوجب الوضوء اعادته متى

من مجموع الاحتياط بعد الحل على الاستبراء بعد الفاعل بالوجوب مع عدم دليل الوجوب في الكراهة مع وجود الخبر الذي لا يوجب الاكل والشرب مع خلوه هذه  
الاشياء ولعل وجه ترك بعض الاحتياط ذكر الوضوء الواقع في الخبر الاول ما من عدم فهم الكراهة وعدم ذكره في الثانية ولكن ينبغي كره على وجوبه بعد الغسل  
تحفظا للكراهة بالمضمضة ونحوه ولكن ما فهمت كراهة الاستبراء مع انما هو مذکور في الخبرين ولعلمهم في موضعين غيرهما وما دلت على ان الحل للوضوء الذي في الاول  
على المضمضة وغسل الوجه الذين هما بعض الوضوء فيصير مضمون الخبرين واحدا ولكنه بعد ذلك الظاهر لا كفاية بالمرء الواحد للاكل والشرب للمعدة بين  
الاكل والشرب بعد ما فلا كراهة ولو اوال الاثر يحتمل التعدد اذا طال الزمان وتحلل الحدث وابعده منه بعد كل اكل وشرب مع التراخي مطلقا والتعددية  
عدم من واما دليل كراهة من المصحف فبعض الاخبار مثل لا تمس الورق وما يدل على اسم الله فهو الحل الذي لا يدل على عدم مس الدنار والدينار الذين عليهما اسم الله تعالى ولكنه غير  
صحيح بل لا يخرج من الحمل على الكراهة محتمل وكذا لا يدل على قطع الحائض الذي فيه اسم الله حال الحائض ونحو ذلك يدل على كراهة حمله الى الخلافة الا ما هو مطلقا  
الحمل بعد ما فقه بعد ايضا فالصحة في المتن يجوز للحديث من ما عدا الكتاب كما هو ظاهر في قوله تعالى على كراهة وهو قول علماء الجاهل ودليل كراهة التيمم  
الابتداء للوضوء والخضاب قبل الغسل وكذا الجنابة وهو مخصص ثابت وكذا يدل على كراهة فراهة ما زاد على سبغ امان والاشهاد بعد السبغين بعض الاخبار  
قوله ويجب عليه الغسل في كل وقت وجوب النص والاجماع ولا يبعد كونه لنفسه لغو ظاهر لانه مع عدم المانع حتى يخص في موضع النية التي وقد مر الوضوء ما يكفي  
منه ودليل وجوب غسل جميع البشرة وجوب التحلل بخلافه وكذا دليل وجوب الترتيب مع عدم الارتاس سقوطه مع اضطرار ما ان العبرة بالذات على سقوطه  
ظاهر بل صريح في الارتاس الواحد والظن كون لوحة عريضة بحيث لا يضرها بعض الخيلان ولو كان خارج الماء وهو الذي فيه والله يعلم في الترتيب  
الارتاس لبعض الاصحاب اجاب كثيرا واما ما افهمها بل اجاب السكون عنها اولى واما في وجوب التحلل بحيث يتحقق الغسل ايضا لما اثار جميع البدن  
على ما يدل عليه كلام الاصحاب بعض الاخبار مثل ما يدل على تحلل الحائض والدم في الصبي ما ملأ ما يدل على اجزاء غريزتين على المراسل الثلاثة فانه في المتن  
ان هذا المقدار ما يصل تحت كل شعر سيما اذا كان الشعر كثرا في الاربعاء لثبته او كانت الحية كثيفة فيمكن عضو ما تحت هذه الشعرة ولا  
بالظاهر كما يدل عليه عدم وجوب غسل الشعر على النساء ولا يدل على غيره مثل ما روي في الصحيح من ترك شفرة منقذة في الماء لانه ما ملأ ما ملأ ظاهر في الظاهر  
ايضا يدل عليه ما روي الكافي عن محمد بن مسلم انه سمع ابا جعفر قال الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها اجزها الا ان تتبدل علم الوصول الى تحت الشعرة  
بالاجماع ونحوه من الاخبار فالاجماع كان القول به ممكنا فلو كانت عند الاولى لان الشعر غير مطمئن في شئ عنها مثله مع عدم توجه احد المسئلة في المتن  
والمناخير من قول القائل فليس شئ في النظر مثله لكن النص في موضع ما لا يتردد لا يقع به فاما ما قل وجوب الغسل في الاستبراء الاستبراء للرجل النعل  
خاصة اما بالبول والاستبراء المعنى في الوضوء كان الاجماع وبعض الاخبار الدالة على وجوب عادة الغسل مع عدم ما فهمه والاصل عدم تمامية دليل الوجوب  
والجمع واما عدم وجوب عادة الغسل والوضوء بعد البول والاستبراء في البطل المشبه والمعلوم انه غير ما افترع فيه وهو وانما كما افترع في وجوب غسلها  
على تقدير العلم باحدها واما اجاب الغسل على تقدير الاشتباه بالحق مع عدم ما فهمه المذكور في اكثر الكتب عليه يدل بعض الاخبار بالمفهوم وبعضها صريح ولكن  
معارض بعض الاخبار وايضا الاصل في بقاء وكذا الاخبار التي تدل على عدم بطلان اليقين بالظن كذا ان لثبته الحديث لا يوجب الظهارة وكذا دليل ضرورة  
وغير ذلك في الخبر الاول على ما هو غالب الظن انه المعنى ليرفع الظاهر على الاصل كما قد وجد عند قارضا والمجمع غير بعيد مع احتمال الاستبراء بتمام  
عدم الظن الغالب كذا ينبغي الحال في الاشتباه بالبول بعد وقبل الاستبراء وقد حل في باب خبرين الذين على الوضوء بعد البول وقبل الاستبراء على  
الاستبراء بل هكذا ينبغي الحال فيما راي بعد الاستبراء فقط سيما مع امكان البول الا ان الاستبراء هنا اقوى من الاول واعلم ان الاخبار الصحيحة وغيرها  
منها ينبغي بان البطل مشبه فيمكن حملها على المحقق للمجمع على الظاهر ان المعنى لا يجرى قليلا ما ينقطع مثل البول فيغير بعد دخاله ايضا في الحكم  
ويكون مراد الاصحاب بالمشبه ذلك اما لو كان الظن بخلافه او يكون الامر مشبهما لقول بايجاب شئ من الوضوء والغسل على التفصيل المذكور بعد ذلك  
من غير انما مر هذا لو وجد بلا في غير هذا الفرض مشبهما بالحق غير ما بالبول وغيره لو وجبوا هذا الحكم على ما يظهر من كلامهم وايضا ان هذا الحكم لا  
يبعد في الوضوء اذا كان جدان لبطل البول وقبل الاستبراء للظاهر الذي قلنا وما ذكره لان قوله هذا ان قول الشيخ وجوب الاستبراء بعيد لانه على تقدير  
عدم وجدان شئ بعد الغسل لا شك عند ايضا في صحة الغسل والصلوة مثلا فيجاء ومعلوم ان غسل المخرج غير واجب من حيث هو وغيره مما يجب من كل الوضوء  
وبعد ان يفارق ترك الاستبراء مع الغسل والغسل بدون ما ذكره ذلك لا يصلح فلا يبعد ان يكون مراد الشيخ الاستبراء ولهذا اجاب الدالة على الوجوب  
او وجوب الاعادة بتركه ومشرطه لعدم الاعادة الظهارة على تقدير عدم خروج شئ وجوب الاعادة دليل القول الشيخ المعين ينبغي لها ان يستبرأ قبل الغسل  
بالبول فان لم يتيسر ذلك لم يكن عليها شئ قال ويدل على ذلك نقل الخبرين الذين على وجوب الاعادة الغسل على الرجل المحجب غسل قبل ان يبول فيخرج  
والمرء لا يبعد لان ما يخرج منها ماء الرجل والنجس جعله ما يدل على الكلام المعنى الذي يدل على استحباب الاستبراء بالبول للمرء بما يدل على وجوب الاعادة  
على الرجل خاصة دون غيره وايضا قال في رباب وجوب الاستبراء من الجنابة قبل الغسل استدلالا بخلاف الدالة على وجوب الاعادة الغسل المحجب الذي الغسل  
قبل البول وقبل الاستبراء فاما ما يدل على استحباب امر اريد كانه لا احتياط في الظهارة والمباغلة والخروج عن الخلاف حيث وجب البعض ذلك ويدل  
على وجوبه لاصل الامور ونحوه في خصوص دليل استحباب تحليل ما يصل اليه الماء هو الاول ودليل خبر التولية وكراهة الاستغناء في بعض قولهم ولو  
احدث في ثوبه ما يوجب الغسل لم يمسك المذهب على ما ظن لان الحديث لا يصح وجوب الوضوء من الادلة خارج منه ما كان قبل غسل الجنابة باليد  
الذي هو لبس الثوب بشامل لصورة النزاع على ما فهم مني السابق على ما اياه في الظاهر لا يبعد عدم تأثيره في اجاب الوضوء مع تأثيره في بعد انما الغسل  
ولو قبل له تأثيره لكن يرتفع برفع الجنابة لانه ان ارتفعت قبل له بديه الغسل بحكم ان غسل الاعضاء الكثيرة حتى ياتي الاصل اس شعره لا تأثيره



كتاب

شوقيه  
احداث خدا کبر  
ثم الفصل الثاني  
تمام الفصل الثاني  
الوصف بعد الاحداث  
منه ثم الاجاب  
اكثر ذلك كله  
صح

مع انه  
صح في نبات ادا  
الهند في  
الكافي

الدم في الخمسين

۱۱  
۱۲۱۱۱۱۱۱







والفضل صلوة

الأخبار والخروج عن الخلاف على القول بالجواز وما الظاهر من الآية والأخبار التي فيها حال الدم المافوق الأزار ولا شك أنه حوط مثل ذلك في حق  
حق يظهر من خارج مافوق الأزار بالإجماع ونحوه وبقي الباقي بحث انتهى وضابطه عليه أنما مثل صحة عبادة الله الحلي المذكورة في التمهيد عن أبي عبد  
في الحاضر ما قبل لزومها منها قال تفرنا زار إلى أوكبين وتخرج سرفها ثم مافوق الأزار ومثلها موثقة في بعض وجال وغيرها من الأخبار وأما الأ  
الذالة على الجواز مع ما فيها من غلبت مما تصلح للمعاوضة بقول السيد غير بعيد وبعد منع الوطئ مطلقا وأما استحباب الوضوء والجلوس في وضوء  
معين بحيث يفرم الوجوب في بعض الفقهاء بالوجوب في بعض الأقطار وعدم الترتيب بوجه إلهي دليل وجوب قضاء الصوم دون الصلوة فهو لا خلاف عليه  
الإجماع أيضا وتكررها وعدم تكريرها مع منع الفحاش في الخبرين الأول من ناس بالبر فقولهم الاستحاضة التي كانت ما تخوف من بعض الروايات ودليل  
الأحكام المذكورة واضح بعد ما مضى **قولهم** أن كان الدم المافوق العلم أنه ينبغي وجوب الوضوء لكل صلوة في الصلاة مع غسل الفرج وبغير الغضنة أما الو  
الظاهر الآية وما في صحة زراة تسمى كل صلوة بوضوء ما لا يفيد الدم وما في صحة معوية بن قمار فان كان الدم لا يثقب الكرسف توصيات دخلت  
المجر وصلت كل صلوة بوضوء الأولى ظهر لآلة وغيره من الروايات أما عدم وجوب الغسل فلا فصل وظاهر هذه الأخبار حديث وجب الغسل في غير القبلة  
والوضوء فيها وعدم ما يقتضي خلافه وأما وجوب غسل الفرج كل مرة وبغير الغضنة فلا دالة وجوب الأزالة وكان إجماع عدم غسول الاستحاضة في هذا  
الحال لو كان فيها أيام الصلوة وجوب التحقير هنا بخلاف السلس المطعون فانه نقل الإجماع هناك ونها بل يظهر عن عدم نعم الاحتياط وبعض الأخبار يقتضي  
الاجتناب في الكل مما أمكن أن كان تغيير الفرج في غير هذا كذا ينبغي أيضا وجوب الأغسال في الثلاثة في القسمين الآخرين كما هو مذهب المصنف في التمهيد والمحقق العتيق  
وإن أبي عتيق وابن الجنيد على ما نقل عنهم والدليل عليه صحة معوية بن قمار الفقرة عن أبي عبد الله فإذا جازت أيامها وراى الدم يثقب الكرسف غتلك  
للظهر والعنق فخذها وتجل هذا وتجل هذا وتغسل الضيق الحديث في صحة زراة عن أبي جعفر قال سألت عن الطائفة إلى  
قوله فإذا غتلت صلت علم أن واية زراة هذا في خبرها ابن بكير كانه عبد الله هو فطخ فقه ولكن قالوا من اجتمع الغسل على صحة ما يصح غسوه  
بصحة ما هو من الأخبار وكذا في محمد بن خالد لا يفتقر قال انه قريب لآلة مروية أيضا الحسين بن الحسن بن إبان هو غير مصرح بالتوضوء في عمله فمكمل وإن  
وثقه في ذلك ذكر محمد بن حماد وثقه من الضابطه لكنهم قالوا بصحة الخبر الذي هو فيه وأيضا الحسين بن سعيد قالوا الضابطه صحيحة ولكن لو اصبحت هذه  
فلذلك فليعلم راوها صحة غير هذا الخبر الذي أبته ما أشرب وأيضا روايات صحيحة دالة على وجوب الأغسال على الاستحاضة ولما اطلنا وجوب  
الغسل في القبلة مع عدم الغسل بوجوب الأغسال بها في القمان تحتها ما صح في نسخة الظاهر عبد الله الفقرة لبعض القراءين مثل المصنف بآلة في مثل  
هذا السند بعينه وهي فيها مروية في الكافي في الحسن بن هاشم عن عبد الله بن سنان مثله انتهى بالصحة ولو أبته عن أبي عبد الله وأيضا في شرح  
وقال في نسخة عبد الله بن سنان رواية المصنف وهو أيضا ابن سويد الفقرة ما ذكر عن أبي عبد الله في غسل عند صلوة الظهر وصلى الظهر العصر ثم تغسل عند المغرب  
فغسل المغرب يغسل عند الصبح فغسل الظهر في صحة صفوان بن يحيى الفقرة عن أبي الحسن قال قلت لعلك إذا ما كنت المرأة عشرة أيام ترى الدم ثم تفتش  
فكنت ثلثة أيام ظاهر ثم رأت الدم بعد ذلك فغسلت عن الصلوة قال لا هذه مستحاضة تغسل في تدخل طنة بعد طنة وتجمع بين الصلوات وبينها ورواها أن راد  
وهذه مذكورة في الكافي والتهذيب بسند صحيح والجب أن الأخبار ما ذكرها أو اضلالها في هذه المسئلة كثيرة وما نقلها من الألفاظ بالأصح وهذه الأخبار لآلة  
أيضا على عدم وجوب الوضوء وتأخر غسل الجفص الاستحاضة وفي الأخر دالة ما على جواز الاستنطاف إلى العشرة واعتبا الدم بالقطعة وجواز الوطئ الاستحاضة  
وأما ما يدل على جواز غسل واحد عند الصبح للفرق فقط فآلة أنه لا يوجد دم الأصل ينبغي غير واحد ويطلبه الأدلة السابقة وغاية ما ذكرنا به مقطوعة عما  
الواقف الفقرة مع وجود عثمان بن عيسى الواقفي الذي توثق بقوله المصنف في حديث محمد بن الحسين المشرق وان فرض على ما هو الظاهر أنه إلى الخطاب الفقرة  
قال قال الاستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف غتلت لكل صلوة في الفجر غتلا فان لم يجر الدم الكرسف فغسلها الغسل كل يوم مرة مع أن ظاهرها وجوب  
غسل واحد في القبلة والثلثة في غيرها وهذا استدلالها من وجوب الغسل لها وعدم صحتها بآلة للفجر في كل محلها على الاستحاضة لها وبؤده الاحتياط  
للمخرج عن الخلاف في الجملة وأيضا مقطوعة زراة قال قلت له الفحاشي تغسل قال نعم فغسلت وجبها وظهرت بيومين فان انقطع الدم والأغسلت فمضت  
واستغربت وصلت فان كان الدم الكرسف تغسلت غتلت ثم صلت فإذا اغتسلت الظهر والعصر يغسل والمغرب لغتسل وان لم يجر الكرسف صلت  
بغسل واحد ذلك لما مضى قال مثل ذلك سواء الخبر الكلام أما في سندها فلا مشترك أحد بن محمد وان كان الظاهر أنه بن عيسى المقتة ولو جرح خبره فإنه  
كان ثقة ولكن كرام وقولهم انها مقطوعة وان قالوا الظاهر ان مثل زراة ما ينقل في مثل هذا الأمر الإمام ولكن رأيت في التمهيد بعد نقل هذه  
المقطوعة بوزن جدي في أحكام الفحاش بآلة عن الإمام عتيق قال قد مضى حديث زراة فمارواه الحسين بن سعيد عن حماد عن محمد بن زراة عن  
جعفر بن محمد ما مضى في كتابه ما أشار إليه الأهمية المقطوعة وهذه الأمور وان كانت مما لا يضر ولكن في مقام المعارضة ترجح عليها مثلها الخالية عنها غيرها  
وهو ظاهر ما في ذلك لا سيما بعد صرحها في المطوب تحت القبلة بل يمكن دعوى الطهارة فيها اذ المتوسط أيضا في الدم الكرسف لكن لا يسيل يكون الخبرين  
من جهة لا يبرز في الغسل في القبلة مع عدم طهيم فيه يمكن الحمل عليه مع القول بالاستحاضة كما مر باحتمال إرادة الغسل في قوله بغسل واحد الغسل الذي يغسله  
لأنقطاع كما أشار إليه في أول الخبر حيث قال ولا اغتسلت فيكون معنى قوله صلت غسلها تغسل الأغسال المتعددة التي وجبت عليها بعد الاعتناء  
في الأول بل يبق بالغسل الذي فانه أول وهو غير بعيد بل ظاهره التامر بالنسبة إلى ما يراى الشيخ قريب جدا كما هو ظاهر عند التامل وعلى نقل الغسل  
بجمل عليه لما مرز بعد انقطاع الأغسال عنها التي وجبت عليها بتمام هذه الرواية يجر هذا البعد مع حملها على القبلة أقرب من القول بموسطها ولو  
بغسل واحد لها أقرب من القول بوجوب الموسطة ولا شك في أنها لا يبرز من النادر بل يخرج وذلك ليس أقرب مما قلناه فمائل ويعد عدم تعيين المحل



وهي مع ذلك بحكم الظاهر لو اخلت بالاعتكاف لم يصح الصوم ولو اخلت بالوضوء والغسل لم يصح صلوؤها وغسلها كالحائض منته

للغسل مع اراد التيمم من غير نصب ليل وهذا مؤيد لنا بل الذي قلنا حيث لا محل لها معينا وبالجملة الفرض يحصل المرجح فلا ينبغي التكليف في دفع الامور المذكورة واما خبر الصحاح فشمس على ما نقل به احد من الاصحاب وجوبه لا يكون حيصا ولا من الرخ في الحامل بعد ما يضيء عشرين يوما من عادته وانما نوضاها ما كان يصلي عدم وجوب غسل الفرج لكل صلوته وكذا بقية الغضنة والخرقة والاعتكاف في الدم بالسبلان من خلافه لكن يفتى انه ما لم يطرح ما يكون عليها الا الوضوء وانما غسل عليها مع عدم السبلان لا يصلح بل الوضوء فقط وغير ذلك مع ذلك يمكن حمل عدم وجوب الغسل مع عدم السبلان على الظلمة فقط فان الوصول الى الحرمة معتبر في المتوسط ايضا فليس بعد اطلاق السبلان عليه سببا على الغلب للضرورة وبالجملة يمكن الجمع بين الاخبار في الجملة وانما حسن لم يبق شيء الا بقض ما في رواية نعم الصحاح الذي ما ذكره الاصحاب فلو ثبت صحته ناول ان يمكن ولا يصح هذا ما فهمه فاما معدود ان الذي فهمه مما تقدم احتمال اعتبار الدم حال الصلوة ومطلقا لخطو الجمع بين الصلوة وبين عدم الوضوء مع الغسل كما يقول السيد ابن ابي عمير يمكن كون الجمع للرخصة فيجوز التقري مع تعدد الغسل كما قاله الاصحاب وان كان غير مفهوم من هذه الاخبار لدعوى الاجماع في المنع على جواز التقري ولصحة بولس بن يعقوب الغسل في وقت كل صلوته في السجدة فجل على عدم الجمع للجمع بين الاخبار فان في المنع لها حسنة وليس بظاهر يمكن حملها على الاوقات الثلاثة لكن الاول وفي القول بالاصح والاصل والافقية اما الوضوء فينبغي الاحتياط مقدما وادعى الشارح وجودا خياصية في الدم على جواز الوضوء الغسل كما هو المشهور وما رايته خبرا فكيف اخبارا صحيحة الا ان يرد ما مر قد عرفت حاله وكذا ادعى في مجرى الوضوء بقاء بعدا بقطع الحوض قبل الغسل كذا في تحليته وما رايته اخبارا صحيحة نعم رايته خبرا شقيقا في زيادات كاحيب وما نقله هو ايضا الا غير الصحيح وكذا يظهر منه دعوى الغسل في الحاق النفس والحايض بالجنب لاجاب الغسل للصوم مع دعوى المص في المنع من وجوبه في غيره وكذا في الجاب الغسل على الاستحاضة للصوم وما رايته الا في بعض الاخبار الصحيحة وهي كاتبة على مخرجا ان كورة في الكافي في باب يوم الحايض والاستحاضة وفي باب نيات الصوم فالكتب اليه عليه السلام انه طهرت من حيضها او نفاسها من اول شهر رمضان استحاضت صلاتها شهر رمضان كله من غير ان تغسل ما قبله الاستحاضة صومها ولا من الغسل لكل صلوته من قبل يجوز صومها وصلواتها ام لا كتبت فتصلي صلوها لان رسول الله كان يامر فاطمة والمؤمنين من شأنه بذلك لانها كانت صومها ولا من

ولهذا توقف الشيخ في المبسوط في وجوب قضاء الصوم التي على الاستحاضة التي تركت الغسل على ما نقله الشارح في شرح قوله ولو اخلت بالاعتكاف بل ظاهرها عدم الكان والاجاب لكفار في دفع الغسل مشتملة على عدم قضاء الصلوة والظاهر خلافه ما ذهب اليه الاصحاب وقد مر هذا الخبر مع تاويله فذكرنا تأويله وكذا رايته خبرا غير صحيح في باب نيات التهجد في الحيض والاستحاضة يدل على وجوب قضاء الصلوة وترك غسل الحيض للليل فهو ايضا يدل على عدم الكان وان اراد بالحق وجوب الغسل فقط فغير بعيد الا انه وايضا ادعى اخبارا صحيحة في ان اكثر النفاث عشرة وما رايته وسبغ ويمكن الحمل بوجهه في الجملة وقد ادعى الشيخ ايضا وما نقله ما دل عليها الا بالناس وبطل الشارح رحمه الله ما ذكره من غير تتبعه مثل تتبع النافث والغسل في الظاهر الحال والمصلحة النفس على تلك تجد نفسه ثم ان الظاهر يعقب الصلوة بالوضوء كالغسل الا انه يمكن ان لا يضرب بعض الامور المتعلقة بالصلوة مثل السرة ويحصل القبلة ولكن الوجوب لا يفهم وان كان ظاهر الامر في الغسل التحليل والناخير بعيد في الجملة وايضا ان يجوز فيهم فقد مر الغسل الفجر عليه للجهل بعمله لا لبل خاص في فجر صدق القول انه اغسل الفجر وكذا يبين مع وجود الدم كثيرا بل على قولهم مع عدمه ايضا حق بجملة الا ان ينوي الوضوء مع شغل فمتى ما يكون مما يجب عليه الجهد ونحوه ومع ذلك فيه التامل وهو مؤيد لما مر من الاحتمال الذي ذكره في الوضوء والغسل قبل الوقت لان ايراد استحاضة الغسل للتحليل للجهل وانه كان الوجوب فاما ما ينبغي الاحتياط بغسله والفجر فيه واعلم انه لو انقطع دم الاستحاضة بعد غسل ما يجب له يحتمل وجوب الوضوء والغسل للصلوة ونحوها لان الدم حديث قد كان من قبل معفو الحج والضر الا حرج ولا ضر ولا اية والاصل عدم كون الدم السابق موقفا للغسل وما يثبت كونه كذلك الا في الموضع المخصوص الاستحاضة ان الوسيلة لا توجب غسل بقية الصلوة الفجر وان الكثير لا توجب غسل لكل صلوته مع الجمع وان الاجاب مطلقا ليس يخرج خروج في الضرورة وهو طاهر هنا الفرض هو من قبل الشارح والمص على ما قاله الشهيد الثاني ويحتمل وجوب ما يوجب الدم ولو لم ينقطع لان كان موجبا وعدم الوجوب كان لما عرفت من دفعه وما سبق ويحتمل عدم كونه حدثا لعدم الدليل بان ما هو موجب مطلقا لشيء بل في الاوقات المخصوصة ليست كونه حدثا مطلقا ممنوع وكذا يقول الاية انما الخطاب بالحدث ولا ينسب هنا ايضا سقط اعتبار هذا الدم في نظر الشارع بعد غسل ما اوجب عليه من الغسل واستباح الصلوة بل ارتفع الحدث ايضا والاصل بقاءها والاول اظهر الثاني لخطو والاخير الحق بالدليل لولا دعوى الاجماع فدعوى الشارح في وضوح كون صحة الاول بغيرها على مذهب العامة من اجاب الاستحاضة الوضوء فقط غير واضح اي كون ما قاله الشيخ من وجوب الوضوء فقط بانقطاع الاستحاضة مبينا على مذهب العامة وعدم صحته على اصولنا من اجاب الغسل مع الكثير فاذا اعيى الشهيد قوله ونظير ما سبق من حكم المص بعدم اشتراط الغسل في صوم منقطعة الحيض غير واضح وما عرفت ان دليل على ايجاب الغسل مطلقا بالاستحاضة الكثيرة والمنقطعة الدم واي صل فضاء حتى يكون قول الشيخ والمص في ان اصولا لا يجب ويكون قولها باطلا بالكلية لانه لا يمتدح الا على مذهب العامة ولا يمتدح على اصولنا وكون ذلك غاية الوضوح كما ادعاه الشارح وبشرى الاحتياط على الظاهر

في الاوقات الخاصة

وجوبه على المستمر منها وايضا ما عرفت دليلا على وجوب الغسل على الحايض المنقطع الدم والنفس كذلك للصوم وما نقله المص في المختلف مع نقله الخلاف في الحاقها بالجنب حكيم وكذا في المشهور مع اعترافه بعدم وجوبه من صحتها للاختلاف في ذلك ايضا ما عرفت ان المص متى حكم فيما سبق بما ذكره بل فهمت الحكم على خلافه من قوله ولا يصح منها الصوم انه لو كان يكون مناهيا الذي ذهب احتياجا وايضا كيف يكون حكم المص نظير المص ان لا يمتدح الا على اصولنا فيكون في غاية الوضوح وبالجملة لا الاصل ظاهر ولا يكون قول المص نظير الشارح اعرف بما قاله مع الشهيد ولا يضربها عدم مغفرت ولا الشيخ والمص دعواها رحمة الله عليهم اجبت قولهم وهي مع ذلك لا يخفاء في جواز ما يتوقف على الطهارة لها مع فعل ذلك اما المختار في تعيين ما يتوقف عليه



ولو انك بالاعمال لم يصح الصوم ونولفتك  
بالوضوء والغسل لم يصح صلوها  
وعسلها كالحايض  
منه

كتاب الصلاة

اما توقف الصلوة والطهارة على الجمع فظاهر خلاف الصوم فانه غير معلوم التوقف على الجمع نعم يمكن توقفه على الغسل في الجملة وكذا في تركه الغسل والتمس  
كتابة القرآن فهو موقوف على الغسل والوضوء عندهم واما توقف دخول المساجد على الغسل فلا يدل عليه دليل فلا يبعد الجواز الامع التلويث ومع القول بغيره  
وادخال النجاسة مطلقا فهو قول المفسر المتقدم ويجوز دخول المساجد المستحاضة لقاعدة لذلك بالاجماع على ما نقل في نحوه واما محل الوطئ فهو موقوف  
والاجتناب والاصل الاستحاضة يقتضي عدم التوقف على شيء مما سبق حتى غسل الفرج وكذا ما في بعض الاخبار خصوصاً قوله في اخر صحبة معوية المتقدمة  
هذه يايتها بغيرها الا في ايام الحيض وصحبة صفوان المتقدمة هذه مستحاضة فغسلت ولما دخلت فغسلت حتى خرجت بين صلوته وبين الغسل يايتها زوجا ان را  
نما لم يصح عند الله بنسبانه عن المتقدمة الى قوله فصل الفرج ولا بأس ان يايتها بغيرها ما في شيء الا في ايام حيضها فغسلها ونقل المصنف في المشي  
مثلا عن رواية مروية وثقة وماريها الى الان لم يرد مثله في رواية عبد الله بن سنان عنه قال سمعته يقول ونقلها عنها الا بغيره خضها بغيرها وفيها  
دلالة على وجوب ثلثة اغسال للوسط ويدل على توقف باحة الوطئ على الغسل بل على جميع ما يستتر بجهة الصلوة حتى يغتسل في كل مرة كما نقل عن الشيخ المفيد  
رواية زارة ووضئ ثم تغسل كل يوم وليلة ثلث مرة وتحتش الصلوة الغداة وتغسل وتجمع بين الظفر والعصرين واحد وتجمع بين المغرب والعشاء يغسل  
فاذا حلت لها الصلوة حل لزوجها ان يغتسلها وفيها ايضا دلالة على الاغسال للثلاثة كما مر واية ما لا تباين في ذلك من غير ما لا يجعفر عن المستحاضة الى  
قوله ولا يغتسل في عدة تلك الايام ويغسلها فيها سوادا من الايام ولا يغتسلها حتى يغتسل ثم يغتسلها ورواية ساعدة المتقدمة الى قوله وان را زوجا  
ان يايتها بغيره يغسل هذا اذا كان دما عبطا فان كانت صفرة فغسلها الوضوء والجمع بين الاخبار يقتضي التحريم بدون الغسل حيث كانت الاول عامرة ولو كانت  
مطلقة لكان الامر سهل بل لا دلالة في هذا على المطلوب فغسل الثلثة خاصة ومقدمة بغير الوطئ بدون الغسل مع المناقاة لا التناول بل يقول الشارح الاول  
مطلقة ولو كان هذا الاختيار لكان في ظاهره دلالة لوجوب التناول للجمع غير ظاهر نعم يمكن ان يقال ليست هذه الاخبار ادلة بحيث تقاوم الاصل في عقيدتها جميع  
عمومات القرآن والاختيار وهذه الاختيار الصحيحة الخاصة لان رواية زارة ووضئ للثلاثة ليس بمعلوم لنا كونها موثقة ايضا وان قاله المصنف لان الطريق  
على الجمع فهو مشترك وان كان الظاهر انه انضال وهو في ثقة وان الشيخ نقل عنه بغير واسط ومعلوم عدم ملاقاته اياه وطريقه اليه غير معلوم  
ودلالتها ايضا بمفهوم اذا وليس بصريح في الشرط وعلى تقدير وجه اضافي كون المفهوم مخصصا بحيث الاصول مع امكان كونه للاستحاضة ومع اشتمالها على  
ما يقول به عدة الاختيار بل بعد القول به حملها الشارح والمصنف في المتن على دفع المانع الى الحيض يعني اذا انقطع الدم حلت هو مثل قولهم اذا خرج من  
المكان المغضوب حل له الصلوة ولا يدل على حصول جميع الشرائط ورفع جميع الموانع بل المانع الخاص هو بعيد نعم يمكن حملها على دفع المانع يعني عدم الغسل  
فلا يدل على توقفه على اكثر من الغسل من الامور المعبرة في الصلوة كما نقل عن الشيخ المفيد ورواية ابن ابي عمير ايضا غير معتبر السند مع ايضا منتهى الى على بن الحسن  
في رواية واحدة في الحقيقة مع انه يحمل غسل الحيض والبر بغيره لانج بصد ما اتاه الابدال الامر بالغسل في الجملة وبوجود مثله عند النفس والاستحاضة  
ايضا واما رواية ساعدة فمقطوعة وفي الطريق عثمان بن عيسى الواقفي الذي توقف في الخلاصة في قوله ومحمد بن الحسين المشترك وان كان الظاهر ان  
الى الخطاب الفتحة مع اشتمالها على الفرق بين الدم عبطا وصفرة مع عدم الفرق عند الاختيار بينهما في وجوب الوضوء والغسل وهذا مما يضعف الاستدلال  
بما في الجواب الغسل الواحد للوسط او القليلة ايضا وايضا قوله في غير الغسل ليس بصريح في المنع قبل الغسل والخجل على الاستحاضة بغيره والحبس المنة  
اخرا في المتن في الجمع الامع الاغسال على ما يظهر من كلامه كانه لا حظ للاختياط وكلام اكثر الاختياط حسن **قولهم** ولو دخلت الى عدم صحبة  
صومها يعني وجوب لقضاء فقط لو تركت جميع الاغسال التهادية لغير بعيد بقاء على امره مكتبة على بن مهزيار مع نقل الشارح الاجماع الا انه يظهر من البيهقي  
التوقف وجوب القضاء على ما نقله الشارح ايضا وعدم الدليل على غير ذلك كما قاله ايضا وقال ايضا وكذا لا يجب الكفارة على الحايض النفسا بالطريق  
الاول للخلاف المستحاضة وقد نقل الخلاف فيما سبق ايضا واعترف ايضا هو بعدم الاجماع في الحاق مطلقا ولا الاختيار فيها فكيف يجب له على عدم الجواب  
الغسل المنقطع الحيض قبل الفجر للصوم فانه لا يتم على اصولنا ونحكم بالحاق في اوائل الكتاب في شرح قوله ولصوم الحبس كغيره يدعي فيها النفس على الظاهر  
من قوله في اول الكتاب ومن لم يمت لعدم النص بعد حكمه بالحاقها واعلم انه بعد الحكم من الشارح بتوقف صوم المستحاضة في اليوم المستقبل على الغسل  
في الليل العشاءين ان تركت يدك تقديم غسل الفرج مع عدم توقفه على الغسل قبل الفجر انما اتصل الدم الى الفرج انه يفهم منه نفوية توقف صومها  
على الغسل لئلا يلزم مع صحت الليل وهذا حكم ما سبق ايضا بالحاق المستحاضة بالجنب هم قائلون به للجنب ايضا احتمال بل وجوب تقديم غسل الفرج عليه للصوم  
ولا نه حديث مانع من الصوم فيجب تقديم غسله كالجنبية والجنب المنقطع وح لا تقع ظاهر الغسل العشاءين في مثل واحتمل عدمه ايضا لان الدم حدث خاص  
فلا يكون حكمه مغايرا لساير الاحداث فقال انه غير بعيد ثم احتل الضيق وعدمه على تقدير وجوب تقديمه وقال حكمه بتقديم الغسل من غير تقديمه مشعر بعدم  
اعتباره وجعل في الذكرى مع الصوم كغسل منقطة الحيض وهو مشعر بعدم اعتباره في الضيق وبما تقدم يظهر حكم الشيخ والمصنف غير بعيد ولغيره من حيث  
على مذهب العامة وان غسل الحايض المستحاضة والنفسا غير ملحق بالجانبية بل لا يدل وان الغسل للصوم يجوز تقديمه على الفرج مع عدم الضيق كما اشترنا  
اليه فيما سبق في غسل الجنابة ايضا فلا يتم الدليل في اعتبار الضيق فيه ايضا وان نية الوجوب لا يشترط ان يكون عند الضيق غسل الدم فهو ولا  
يشترط فيها ذلك الوقت وايضا فيه تارة اعتبار الضيق وتارة عدمه في المنقطع الحيض ايضا وان كلام الذكرى مشعر بعدمه في الاستحاضة لا يجعله  
مثله فهو يدل على ان ذلك مقر فيها مع انه قد تقدم عدة اعتباره في ذلك الا ان يكون المراد باعتقاد الشهيد وعن مذهب فيه وقد قاله الشارح و  
اعترض لبلده وهو اعترض بما قال وبالجمل لا يخلو كلامه في مسئلة صومها عن اغلاط ينبغي التنبه والناسم لكوخلت الوضوء الخ دلالة واضح بل الظاهر  
بطلان الصلوة مع ترك ساير اعمالها ايضا مثل غسل الفرج وتغير القعدة على تقدير ثبوت عدم الغفو واما كون غسلها كالحايض فظاهر ايضا بل ان

فمنه

كتاب الصلاة







وبسبب التلقين بالشهادتين والافرا بالامنة وكل ما كان الفرج ونقله الى مضله والتعقب في اطرافه ومعدنه ونظيره شوب في البجبل الا المشبه وبكوه طر  
الحديث على طه وحضو الجنب الخاضع عنه واولى الناس غسله اولاهم ميراثه والزوج اولى كل حكم الميت وبغسل كل من الرجل والمرأة مثل ويجوز لكل من  
الزوجين غسل الآخر اختيارا وبغسل الخنثى المشكل محاربه من وراء الثياب بغسل الاجنبي بثلاث سنين مجزئة وكذا المرأة الاجنبية مع فقدها المسلم  
وذلك التزم الكافر بالغسل ثم يغسل المسلم غسله كذا الاجنبي ويجوز لالة العجاسة ولا ثم تغسله بماء السد كاجنبية ثم يما الكافر وكذلك ثم بالفرج كذا  
وعدم الالفات الى ما قيل في سلبان هو كذلك فاما من هذه الرواية مذكورة منه ايضا قبل ان يارب ان مسند الى ابن ابي عمير كون بعضهم من هاشم  
الطريق وبالحلة اثبات الوجوب عليه مع الاصل وجود الخلاف من الشيخ في الخلاف المحقق المتعبد بشكل الاستحباب غير بعيد وان كان الوجوه احوط وسقط  
على قدينا الاستحباب الظاهر ابقاءه على تلك الحالة حتى ينقل الى المفصل في راء هناك ايضا ذلك انه يكون حين خروج الزوج فقط لان ظاهر الاخبار  
المؤثقة في بسبب التلقين الخ ودينه وراية صحته وبغسلها صحته وانه ينفع الرجل ولو كان على خلاف الحق في ذلك الوقت كذا ينفق استنباطه في  
قائمة فيهم القبول من الروايات وانه ينفق به الذنوب بغير التلقين بكلمات الفرج وما رايت فيها وسلام على المرسلين في سبب الكافي في ذكره في الشرح  
والشيخ في الاماكن لا ما فوقه من جعل الاخر الا الله الا الله لا روى عن ابي خزيمة عن ابي جعفر عليه السلام انه لا بد ان يكون على ميت على كل حال  
وايضاً قوله الله اغفر لي الكثير من عاصيتك اقبل مني اليس من طاعتك لقوله في قوله هذا الكلام لقوله وهو الكافي في خبره او اما دليل استنباط  
نقله الى مضله فهو روايت والبعض مقتد بالقتل لا يقتل الطلاق في بعض الروايات مع عدم المناقاة وكان المص اطلاق لذلك في الغرض  
رواية بفعله الصادق كما استعمل في ما قبله في شدة عجزه بدين عليه الجلاء وبه قيد بعض الاحتمال في الغرض لا بد ان يكون عليه في الغرض  
ايضا روايته بفعله باسبغ غسله واستحبابه البجبل بل جاء في اجابته محمولة عليه لعدم الصحة وعدم القول بالوجوب ووجوب الصبر الاستحباب حتى يتحقق  
عقلا ونظرا وكما هيته طرح الحديث يقولون اجابته في ما قبل كراهية حضور الجنب الخاضع فاجابته محمولة عليها لعدم القول بالوجوب لعدم الصلابة والصحة  
والظاهر عدم اختصاصها بالاحضار الظاهر الدليل في رضاء عنها بالانتم عند الغرض لغيره من الرجال حد الطهون وروايات الاقوى كذا رضاءها بانقطاع الدم  
ببطل الغسل الطهون او غيره هو وجود الفدية مع احتمال عدم قول اولى الناس غسله اولاهم الخ كون الاولوية بمعنى عدم جواز اشتغال الابدان باحكام  
الميت الا باذن الاقرب لومع عدم صلاحية له ما نرى له دليلا قويا ولا ندل اية اولاهم عليه اصلا وما فهمه ولا يدل عليه خبر غسل الميت واولى الناس  
به لعدم صلاحية الوجوب ومنع الغرض من عدم ظهور الصحة بل السند مع اختصاصه بالغسل على انهم الاستحباب من السند في حمل خبره من المؤمنين يغسله اولى الناس  
به عليه وايضا صعوبة العلم باذن اولى موثقا اصل عدم افادة توقف غسل الغير على اذنه مع عموما الاخر بالغسل الشامل له ولغيره في الاجنب مثل صحة  
ابن مسكان عن جعفر بن سالم عن غسل الميت غسله بما وسد وحسنه الجلي عنه فاعنسه وغيره من العواما خصوصا صحة الجلي عنه قال المرأة تغسل  
زوجها مع عدم معلومية كذا اولى ان قال البعض ما بل قال الرجال او مطلقا والولد وغير ذلك من الاجنباء ايضا قوله انه واجب كفاية في الاجتماع يدل على  
عدم الاختصاص في علم بما قالوا والاحتياط معلوم فلا بد من اتمام اولوية الزوج مطلقا فارواية استحق وان لم تكن صحة العمل الاحتياط عليه عدم ظهور الخلاف  
على ما يقولون ولكن معنى الاولوية غير ظاهر بل هو المذكور في كل من الزوجين فغسل الاخر الذي يظهر من الادلة جواز غسل كل واحد منهما صاحبه غير  
اشتراط الضرورة وكيفية الاشتراط من كمال الاجنباء كما نقله الشارح وقال الاخبار المتقدمة صحة تعليمه وما قدم صحة صحتها في ذلك ثم بعض الاجنباء الصفة  
لكن في كلام السالك ذلك لا يوجب تخصيص العام ولا يقتضي المطلق واما الفصل مجردا فان المرأة يجوز لها ذلك لعدم دليل الاشتراط ظاهر لانه عدل  
صحة عبد الله بن سنان عنه غسله امراته وان لم تكن امراته معه غسله او فتن به وتلف على يد غيرها فخر كما انصحه في ذلك كذا الغليل بانها في عدلته خصوص  
ما في صحة الجلي لايته بعد قوله ولا المشبه منها والمرأة يغسلها زوجها لانه اذا مات كانت في علة منه واذا ماتت في انقضت حيث منع الزوج من النظر فاما منها  
والعلة يقتضي الجواز فخر واما عدم جواز غسل الرجل زوجته الامن وراء الثوب في عدم التيقن بالضرورة ايضا واذا تدل عليه حصة قال سألته  
عن الرجل يغسل زوجته قال نعم بما ينعمها اهلها بقصتها وان كانت مضجرة وهذا مما اشار اليه الشارح في صحة ما في صحة الجلي من وراء الثوب ولا ينظر الى شغلها الى شغلها  
يدخل زوجها يد تحت قميصها فيغسلها وما في صحة الكفاية غسلها من فوق الدرع وما في صحة الجلي من وراء الثوب ولا ينظر الى شغلها الى شغلها  
ولكن هذه الاجنباء مختلفة فيهم من البعض جواز الغسل مع كشف الوجه بل اليد والرجل حيث قيد بالدرع والقبض البعض يدل على وجوب ستر الكل حتى عدم  
جواز النظر الى الشعر وان لم يكن الطاهر ولكن مثاله لا يوجب الاحتياط مع انه في بعض الاجنباء الصفة ما يدل على الجواز فخر امع وضع الحرة على العورة مثل غسل  
المرأة وهو في صحة صفوان بن يحيى عن منصور قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يخرج في السفر معه امرأة يغسلها قال نعم وامر واخذه ونحو هذا بل في غيره  
خرقه والظاهر انه بن حازم الثقة للشيخ بابن حازم في مثل هذا السند الذي فيه منصور وقد قال في المشي ايضا صحيح مثل ما قلناه الا انه قال ابن جعفر  
في الكافي ايضا يدل عليه صحة عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يصلي له ان ينظر الى امراته حين يموت او يغسلها وعن المرأة هل ينظر الى غسل  
ذلك من زوجها حين يموت فقال لا بأس بذلك انما يفعل ذلك هل المرأة كراهية ان ينظر زوجها الى شيء يكرهونه وكذا حسنة محمد المتقدمة واستصحابا في الرواية  
وعوم الامور بالغسل اطلاق الزوجية مؤيد لذلك فالجمل على الاستحباب غير بعيد ولا يتم دليل المفيد وهو حمل المطلق على الشيخ المفيد رضاء الله لان ذلك مع  
تحقق المناقاة وعدم امكان العمل بالمطلق باطلاقه مع العمل بالقيود وانت قد عرفت عدم صلاحية المناقاة في بعض الاجنباء طبيا ولا يكفي مثله في مثل هذه المسئلة  
لما ذكرناه من الامور ويؤيد ما قلناه ورود الاخبار الصحيحة في غير المرأة الرجل ايضا في المماثل الغسل مع التعقب في صحة تعقب بن يقطين لا يغسل الا في  
يدخل به وغير ذلك من الاجنباء في حسنة اما قبض وغيره في صحة ان استطعت ان يكون عليه قبض غسلة من تحته وهو كثير جدا والاحتياط في الشعر الامع  
الضرورة كما يشعر القتيبة بما في بعض الاجنباء وان كان لقيده في علة السائل لان سكوتهم عليه لم يغير بيان عدم التوقف كالتقير للقيده مع وجود الاجنباء  
في كلامهم ايضا وان لم تكن صحة ثم الاولى الصبر غير مباشرة ونظر ان امكن بعد الغسل فوق الثياب فليمنع من ستر العورة ولفخرة تركه بالكلية خالفه الاجنباء  
بالمرأة فيكون عدم الجواز ثم ان الظاهر عدم الخلاف في جواز غسل السيدته مطلقا واما العكس فيلزم ان ذلك اذا كانت ام ولد او موطوءة او ملكة بحيث يكون لها  
له وطؤها لعدم المنع وبقاءه في الجلاء والاصل والاستحباب والغسل على تعبد به في الغسل والامر بالغسل مطلقا من غير تحقق ما نفي حتى يثبت ولا نكاره

كتاب الحكم

روايات كثيرة

اذا حضر الميت

تحت

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه

بجانبه











وان يمتنع مساجده بالكافور بافله الا المحرم ويدفن بغيره كافر ولو نعت وبسبحان يكون ثلث عشرة درهما وثلثا وثلثا الفاسل مثل النكفين او العوض ووزاره  
حبره غير مطرقة بالذهب للرجل وخوفه للحد بربعم بتمامه حنكا وراول المرأة لفافه اخرى لثنيها ومطرا وناعا عوض الزريرة والحبر يدان من الخمل والا من  
السند والا من الخلف الا من شجرة رطاب كفتلهم وانه يشهد الشهادتين والا فربا بالائمة على لفافه والقبض الا زار والحبر تدن بالزربة وسحق الكافور باليد  
جعل فاضله على صدقه وضباطه السبع طرد النكفين بالفض وكره الكنان والا كام المسد واه الكنبه بالسواد وجعل الكافور في سمعه وبصره ونحوه الكافور

بين الرجلين حال الفصل واما بيان ثبوت الاجزاء من الكفر فبعد الاستبصار على انه مبني و يقال له الا ان ارباعنا ومقتضى ما اقيس مقدارها وحجبها فانظر انما ما يصلح  
الاسم مع منازعة الوارثا وكونه طفلا او غائبا يبنى الاختصاص على اقل مراتب يحتمل اللابق بحاله كما قيل والاول حوط واما اشتراطهم كون الكفر من جنس  
ما يصلح الرجل وكونه غير جلد فكان لئلا الاجتماع ويدل على استحسان كون طفلنا وابيض عدم كونه كما نانا واسود على استحسان كونه مما يصلح من مثل شخصه غير ذلك  
وعلى جوب كونه من الاصل وكونه واجبا على الرجل للمرأة الاختصاص بدفع البعض مع ذلك يبنى للتبعية الوصية بالكفر اعدادا وفي جنونه وجعله للكفر  
بحيث لا يجوز للورثة صنع ذلك بل ولا يكون موقفا على الخرج عن الاصل الثالث بحيث لو بنى الاطفالا ونازع الورثة لا يصلح للمسئلة الخلافية فخصه  
في تبين قدر النشاب مع عدم الوحي لاولي لانح يكون موقفا على وصول الثلثين الى الوارثا ومن يقوم مقامه فيكون النصف مشكرا وكذا الثلث واعلم ان كثرها كما  
في هذا الباب ما علمنا لئلا مثل كون الانواب بحيث تشر الينا لونا ونجا وكذا لو اخذنا ما هو لا يوق بحال الميت من الكفر لو كان كثير القس مع وجوب الاطفال و  
تواءم لورثته ومكة من استخرا الاخر هو الاكفاه فاصدقه والوارثان بان يحوزا ما يصلح هذا من وجه الكفر ايضا وكذا كلامه في الوصية بغير هذه

فإن قيل نعم ما يصدق عليه التوثيق بالصدق وهذا يجوز وإن الكفاية وقلة عن الشهيد لا يدل على المنع مطلقا إذ كونه مفهوما  
وكذا عدم  
غسل من جسد وكيفية  
ولو أصاب الكفن بعد  
فصد عن الكفن بعد  
ويجوز أن يخل في قفنه  
فإن قيل نعم ما يصدق عليه التوثيق بالصدق وهذا يجوز وإن الكفاية وقلة عن الشهيد لا يدل على المنع مطلقا إذ كونه مفهوما  
وكذا عدم  
غسل من جسد وكيفية  
ولو أصاب الكفن بعد  
فصد عن الكفن بعد  
ويجوز أن يخل في قفنه  
فإن قيل نعم ما يصدق عليه التوثيق بالصدق وهذا يجوز وإن الكفاية وقلة عن الشهيد لا يدل على المنع مطلقا إذ كونه مفهوما  
وكذا عدم  
غسل من جسد وكيفية  
ولو أصاب الكفن بعد  
فصد عن الكفن بعد  
ويجوز أن يخل في قفنه

ليدين بالوجهين وفي وسط واجهته كذا في التهذيب بلا مفاصل إلى مساجد من البين والوجهين من وسط واجهته ثم يحل موضع على فية الخروف  
عن الحسن الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا اردت ان تحط الميت فعد الى الكافور فامسح به اثار النجس منه ومفاصله كلها وراسه واجهته وعلى صدره وعلى الخو  
لد جاح المرأة سواء وصححه عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله كيف نضع بالمحفوظ قال نضع فيه ومسامع اثار النجس من جهته ويدين وركبته خبر الكاهلي  
عن ابي عبد الله قال يوضع الكافور من الميت على موضع المساجد باص القد من موضع السرة من القد من وعلى الركبتين والواحين والجنبه واللبتين  
خبر بن خنيس لا يخل في مسامع الميت خنوخا وحمل الشئ على ان لا يوضع فيها بل عليها فقط والعمل بالكل لو امكن والى والوجع غير واضح وطلق الوجع  
النجس في هذه الامور قريب ليس بعيدا فعين في الرواية الصحيحة لو كان ببقا فلا وكان الاختلاف ليل الاستحباب والتخيير كان سبب في المساجد الاتفاق على  
بشئها وعدم ثبوت غيرها بالدلائل مع القليل فالامل واما مقدارها فلا طاعة كفاية المستحى الوجع لعدم الدليل على الزيادة وما ورد في بعض الروايات من  
المقال في بعض اخر من مقال ونصت تحمل على الاستحباب لعدم صحة الروايات فيكون اقل الفضل المفضل ثم ما فوقه الى ثلثة عشر ذلك كما هو المشهور

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

كالفضل فجزءه اجزاء غير متباعدة بخلافها محل ائصال هذا ما اوجبه السيد والمصنفى وكذا باعتبار النية ثم تقوية عدم الاثم بتركها وكذا الخروج عن عهد  
الواجب من غير حصول الثواب لان من خرج بغير الواجب لم يخرج الواجب عن كونه واجبا ولا فلا بد من الثواب المدح فانه مقتضو حد الواجب ما مل فيه ثم  
الظن ان مجرد الفعل من غير اعتبار النية على الوجه المعتبر عندهم في جميع المذكورات يخرج عن الفعلة مع حصول الثواب المدح المقرر من الشارع له وكذا في جميع  
معاونة الاخوان وزيارتهم والساد عليهم وغير ذلك لله يعلم وذلك يفهم من الاخبار الكثيرة فنظرون لا يخفى ان مجموع هذه الكلام لا يحتمل الاشكال  
لانه لا يحصل في هذه الفعلة بدون ثواب الثواب بدون قصد القرينة اصلا بل يحصل مع قصد عدمها فالكلام الحامى يقال ان اعتبار الثواب حدا الواجب على  
فعله باعتبار رد اثم غير مسلم بل يكفي ثبوت الثواب على فعله بوجه ما كما اشار اليه العلامة في النهاية اما اذا الربعية كتره فان الحاجب لعل في النهاية الثواب  
نما يلزم ناكه عدم الخفاء فلا اشكال اصلا وله واعتسالا لافاسل قبل التكفير في الحج استحبنا غسله قبل التكفير والوضوء وغسل اليد والخمر وكذا استحبنا الحرام  
وجوب خلوهما عن الطهارة فالتحسين كان التحسين عليه وكذا استحبنا زيادة الخمر في العشاء مع التحسين والتحسين اما استحبنا النطق للمرأة فكانة للوزارة وما رايتهما وكذلك الحرام







وبين وجب عليه الاغتسال ولا يغسل من ميت من الناس بعد بده بالموت قبل بظهوره بالغسل او من قطع راسه او من جرحه حتى وجب عليه الغسل ولو  
 خلت من عظم او كان الميت من غير الناس غسل به خاصة النظر الرابع في اسباب التيمم وكيفية

بالغسل والصلوة على العظم بلا تم والموجود في رسالة عبد الله بن الحبيب على النصف الذي فيه القلب في خبر صحيحين يحا ان امير المؤمنين عليا وحدهما من ميت  
 نجس ثم غسل عليهما ثم دفنت وفي رسالة اخرى الصلوة على العضو النام وعدمها على غيرهما وما رتب غيرها الذي يستفاد من الاول الذي هو معتبر في وجوب الغسل  
 الكفر والصلوة والدفن في جميع عظام الميت ان لو كان معها وجوب الغسل على النصف الذي فيه القلب لمخوط غير مذكور فيتمتع بوجوبه مع وجوب  
 ايضا وامامه عليه منبج الحزم بوجوبه ثم لا يخلو الاكفاء بمسلي الفضل والكفر الذي لا اصل له والصلوة والدفن ما هو المقر في الميت الشرعي ويمكن استفادة وجوب  
 الغسل والكفر والدفن من الصلوة على نفي القلب كمن من وجوب التحيط والاكتفاء الثالثة والاصل عدم وجوب شيء والعمل بمثل هذه الاستفادة في الجواب شيء لا يمنع  
 اشكال الا ان يؤيد بغير مثل فتوى الاختلاف غير وكان اللحم في خنثى عند من يحول على غير نفي القلب والقلب على جميع العظام او الصلوات ما نرى في الاصول  
 الصلوة على اي عظم وعظم خاص غيرهما ولا اعتبار بغير النصف والحسن من الاصل المتفق لضعف غيره واما جعل حكم الصلوة حكم الميت جميع احكامها كما هو الموجود  
 كلام الاصطفا فانها ما خذت في الشرح والموجود في النصوص ما هو وجوب الصلوة والاعتقال والتكفين بل من رفوعة النفي في الميت اذا قطع اعضاؤه وصلى  
 على العضو الذي فيه القلب ما رتب شيئا من ذلك بل الذي لا يثبت في الاصل ما هو الذي اشترط لصلواتهم اخذوا من النصف في نفي القلب الذي تقع في الجناح من جهة  
 كونه قريبا من محل القلب الاجماع وغيره ما نرى وكلامهم والقلب كالميت يدعى على ان الصلوات مقرر ثم ان الظاهر ان مرادهم بقوله ان الصلوات كانت في القلب  
 كالصلوات بالنسبة الى صل الصلوة والفضل والكفر والدفن في الجملة لا يجمع خصوصيات ما هو معلوم ان اجاب جميع الاشياء للصلوات والفضل غير معقول ثم ان الظاهر ان الميت  
 هذا الحكم ثابتا لغيرها حتى لو لم يلد بل الدليل الاصل ولما في الكافي بعد حنة محمد وروى انه لا يصل على الراس اذا انفرد من الجسد ودليل لا يقطع اليقون  
 بالمعصوم كونه جراحين الاتصال يجب في الاحكام كما انما غير تام ولكن يابن ذلك على من استدلل بوجوب القراح بدلا على الصدر والكا في روعه قد رها فانهم  
 ومن وجب غسل القطعة من العظم في هذا الخبر والفتوى على عدم غسل الراس عند رجل واحد والاصل جرحه عليه قالوا وكذا العظم فقط وكذا وجوب كفنهما غير واضح  
 ونقل الاجماع لو ثبت ذلك وبطلان عدم وجود الخلاف في وجوبه في بعض البنايات ولا دالة في رواية على من جرح المقعدة عليها الا ان الظاهر  
 منها ان جميع عظام الميت او اكثرها وزوال اللحم لا عظم واحد مع انه ليس فيها قدام اللحم الا ان يقال عليها وجوب الغسل والكفر بالبرق الاولى وعدم وجوب الصلوة  
 يدل على عدمها ايضا فانه حنة غير المتقدمة في الدلالة على وجوب الصلوة على العظم الا على عن اللحم فغير البرق الاولى فاذا قبل به يمكن استفادة وجوب الغسل  
 ايضا ولكن الظاهر انه لا يقول بل بعد دفنها وله كما اشترط اليه ثم انه ينبغي الاحتياط على ما علم في الاجماع من حكم القطعة من العظم والاجماع في الجرح المبين من الحي غير  
 واضح فيترك وكذا الاجماع في وجوب غسلها بالاعتقال المعصوم غير معلوم ولعلم تعين وكذا الاكفاء سيما اذا كانت محل احدهما واشترط الاحتياط ان  
 امكن جيد فالوثة الثلثة غير ظاهرة ومن علم علم حكم التحيط واما وجوبها في السقط لاربع اشهر في رواية زائدة تدل على وجوب الغسل ولا يحتاج الى سقوط  
 احمد بن محمد عن كثر الخ حق بجانب بعدم ضرر القطع ورواية زائدة عن غير ما نرى تدل على وجوب الغسل والحد والكفر اذا السوي خلقه واشترط عدم صحة  
 صحتها لو جرحه عن يمين من زائد واشترط البعض في الاولى وكونه زرع وساعة وعثمان بن عيسى في جرحه لية البعض الثانية وعدم دالة الاولى على الغسل  
 ودلالة الثانية على وجوب الغسل الكفر لا يقول به احد على ما يعلم فلا دليل غيرهما كان الاستحسان احسن الجمع بينهما وبين مكاتب محمد بن الفضل الى قوله فكتب الى السقط  
 يدعى بدنه موضوعة ان كان سندا في هذا ايضا صحيح وانما يدل على عدم اللص ايضا وفي كلام الاصطفا يفتي في الجملة لعل الدليل غير هذه الاحتياط التي اياها  
 والاربعين المطلوب فلهذا عدم غفران اجماع ونحوه والظاهر ان لا خلاف في عدم وجوب الصلوة على السقط والقطعة من العظم وكذا في الثانية  
 من العظم والسقط لا قبل من اربعة اشهر ودفنها والرواية خالية عن اللص بل مجرد الذن مع عدم الصحة فلو كان هناك اجماع ونحوه والا فالاصل واضح في  
 ويؤرخ الخ كان دليلا لاجماع والافضل له مستند واضح عام ومثل الامر هو الامام او نائبه وكذا سقوط الغسل عنه بعد الاعتقال والغسل بسبب الذي غسل له  
 قولهم ومن من ميتا من الناس الخ لا دليل في وجوب الغسل بعد البر ومثل الغسل وما يفتي في حجة فلا ينبغي فيه وكان السيد انظر الى ان الخبر الواحد عندنا لا يوجب  
 وما وصل الى حد التواتر ولا اجماع فقال به وكذا دليل سقوطه بعد الغسل عدم وجوبه قبل البر بل عدم نجاسة شيء يمسها ايضا اما بعد الغسل فظاهر واما قبله  
 ومثل البرق لا اصل عدم تحقق الموجب ان الظاهر ان الميت انما يجرى قبل البر والامكان وجوب الغسل على الناس وموقوفه عليه اذا لم يفتي في الفرق بين الحالين بالجملة  
 وجوب الغسل في احدهما والنجاسة فقط في الاخرى ولا منع الحرمة قربا الى الحيوان بل غالبا لا يتحقق الموت في مكان ذلك مراد الشهيد رحمه الله بقوله انما  
 يقطع بالموت بعد البر ويدل عليه ما روى في الصحيح عن ابي بصير بن ابي ذر عن ابي عبد الله ع في قوله ع قبل الغسل غسل وجهه على ان يمس على ان يمس البرد  
 صحيحه امعقل بن جابر بن جعفر في ان يقبله ع كان قبل البر والغسل حيث قال في اما حرمة فلا بأس انما ذلك اذا برء ومكاتب محمد بن الحسن الصحيح هل يجب غسل اليد  
 فوقع اذا صاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجز عليك الغسل يدل على عدم وجوب غسل اليد من دون وجوب الغسل فانهم فلا يبرء ما اوردوا الشارح على الشهيد  
 فواصل لا دليل على التيمم وجوب غسل الدابة ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل يضيق في جسد الميت في غسل ما اصاب ثوبك منه لعدم  
 جرح الامر البرد واما يمكن انما علم المعصوم وهو بعد البر او بين له في غير هذا الوضع وترى الفضيل لا يدل على عموم الحكم على ان السند غير صحيح لوجوب التيمم  
 فاشهر واشترط الخاد على الحلبي مع ان الخطا غير مناسب ان كان مشاهدا لا يضر غير هذا الوضع وكذا رواية ابراهيم بن يقطين وفي الشرح يعنون بن ابراهيم الظاهر  
 العكس كافي بوجوبه في الخبر الرجل يقع طرف ثوبه على جسد الميت ان كان غسل الميت ما اصاب ثوبك منه وان كان لا يغسل ما اصاب ثوبك  
 منه فان سندا ضعيفا لعمدة عن يمين بن زياد وعدم معلومية ابراهيم بن ي في صحيحه الى ابراهيم بن يقطين وهو مجهول وبالحجة الاستدلال باثباته في الثانية  
 النجاسة واجاب غسل الدابة مع البوسة والحرارة مع وقوع كل شيء ظاهر حق يعلم انه قد روى الاصل الخ عن اشكال فيمكن حملها على الاستحسان بل بعد البر ومطلقا  
 مع البوسة والاحتياط لا يترك كما حل بعض ما يدل على الغسل بعد الغسل ايضا على استحسان ذلك كما حل عليه الشيخ في التهذيب مثل مفهوم ما في حنة بن محمد في

ذلك فترك  
 التعميل



[illegible][illegible]

والصلوة في الوقت مطلوب شرعا ولا ذلك الزم وجوب السعي الوصول الى الماء وان علم خرج الوقت به فنامل والظاهر ايضا انه لو تمكن من ازالة الضر  
بالاستغناء وغسله وتحصيل الماء وجبه ولو باهتاف ثمه وكسبه بحجب لا يجوز التيمم لصدق الوجدان مع عدم الضر وهو مذنب المصلي المشتهى اما خوف اللبس  
والسبع فان كان على النفس فهو موجب لا يبعد كونه كذلك اذ كان على بضع واما اذا كان على مال لا يضر فنه كثير او فاحشا ولو يجرى ان فشكل لعدم الدليل  
والروايات فليست ظاهرة فيها بل ظاهرة ان في النفس فقط ومنه يعلم حال ضياع المال وجوب الشراء باحتيا التيمم لعدم كونه موجبا فنامل ثم لو كان  
لهم دليل غير ما مثل الخلع كما يشترط كراهة المشتهى فهو متبع والا فلا واما العطش له اوله ونقبة المحترم الموجب للتحل في ظاهره من موجب التيمم ولا يبعد في الجواز  
كذلك على ما قالوا وفيه كما خوفه المتوقع ايضا وجهه في النفس ظاهر عليها اخبارنا وقال في المشتهى حرمة الهيام كحرمة ماله ولو كان مجرد هذا فقد عرفت  
حال المال ويمكن ان يفتى ان فوف نفس محترمة مثل الادعى فيقدم على الطهارة ومنه نامل واما عدم الالة فمعلوم عدم الفرق بينه وبين فقد الماء بل هو  
فقد الماء والظاهر عدم الفرق في وجوب التحصيل بين الالة وبين الماء وقد مر كذا في باب الماء لحفظ النفس بمنه الاكل والركوب غيرها وبالجملة لو امكن بجصيل  
الاف الصعيد اخره

[illegible]

الحمد لله الذي  
خلقنا من تراب  
والله اعلم  
بما كنا نعبد  
والله اعلم  
بما كنا نعبد



ولا يصح الا بالارض كالتراب والارض النورة والجص والجبس المسنن ولا يصح بالمعابن والرمال والاشنات والذهب والمصوب الخ من يجوز بالوحل مع عدم التراب بالبحر  
مكة بالسبح والرمال ولو فقدت بغيره لم يضره وعرف ثابتة الاولى ناخر الى اخر وقت الصلوة الا لعارض لا يبرح زواله مثبت

فما اذا قيل الى ركب محرم او حائض يكون شيعا عرفا وعقلا وشرا ومسئلا ما الضرر لا يتحمل مثله وبالجملة هذه قد ترجع الى المحرم بنوع من الاعذار  
ببني اجابة والا فلا وما وجوب الطلب على الوجه المذكور فليس عليه دليل ولا اصل يقتضي عدم الاجماع غير ظاهر فاقول من اجلين صحيح ولا يصح  
وهو خبر التوفيق عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي انه قال يطلب الماء في السفر ان كانت الخثرة فقلوة وان كانت سهولة فقلوة تين في يطلب كثر من ذلك مع  
الماء بما في رواية علي بن سالم عن ابي عبد الله قال لا يطلب بميتا ولا سماء ولا هذه اوضح دلالة وسندا وان كان على بن سالم لا يحمله ولا يستحاضر في ذلك  
يفتق الطلب ما وجوب التيمم مع وجود ماء لا يكفي الطهارة فظاهر وعلمه اشار الى خلاف العامة وكذا نقضه ان الله الحاشية التي هي شرط لصحة العبادة على  
استعمال الماء في الطهارة تين ثم اعلم ان في جميع هذه الصور التي يجب التيمم ولو في الطهارة المائية لو خافت تقصير التيمم ولو في طهارة تين بل يجل لان التيمم في بعض  
صورها وفي الباقي ضمننا لان الامر بالشيء شذوذ الذي عنده الخاص هو المحقق في الاصول كما حققنا المصنف من الله ورحمة ولا معنى لسائر اية لصحة العام من كون  
استلزامه الخاص هو ظاهر وكثير ما يفتن به المنكر بسبب حقيقة الجملة وقد اشرفت في تعليقات القواعد والجبس من المتأخرين مثل الشيخ على الشيخ زين الدين  
رحمهما الله مع تحقيقهم بغيره من على العلامة ويردون مذهبنا في المسائل البنية عليه يقولون بمثله كما يظهر لك بالاتباع مثل بطلان الصلوة بترك ركن السلام  
مع الاستئصال بالقرينة وغير ذلك نشير هنا الى جملة الاستلزامات من اجل اننا اذا انقضى الامر لكل من كان جميع افراده من غير ما تضمنه فانه لا يمكن التيمم عن حيث يخرج التيمم  
عن العبادة مع يجوز جميع افرادها له فان تركه صار واجبا ولا يمكن الابتسار الجميع وقد صرحوا وسلاوا هؤلاء ان ما يتوقف عليه واجب حيث مضى ايضا ان  
المهمة مستلزمة لغير جميع افرادها لان في وجوب الماتية فيلزم وجود فرد ما لا يقل عن الماء وبالجملة عندنا في هذه المسئلة في غاية الوضوح وحقيقة الاصول  
ايضا مستفادة من كلامه رحمه الله وان نازع فيه بعض الاصوليين ممن لا يحقق له واما كلام الشارح على هذا التحقيق فلا يحتاج بعده الى ما يفتن به من قوله بعد  
كون الطهارة المائية منهية وباطلة وعلى كل حال فالوجه عدم الاجزاء لعدم الاثبات بالامور بغير وجهه فامتحق الاجزاء كما تحق في الاصول فغيره فامل في دفع  
لان وان لم يوجد المأمور بغيره فقد وجد اقوى منها جازا بل يحتمل ان طهارة مائية غير محرم بل ما بقي التيمم مأمورا به فانه ضمانا منه بغيره بعد ذلك لكونه مشروطا  
بعدم امكان استعمال الماء شرعا وقد استعمل وهو مأمور به لعله يقول بعدم جواز الطهارة المائية للبلل ارضه بالية ولكن تيمم حيشا للمدعى ولا  
يحتاج الى ما ذكره من الدليل وهو قوله لعدم الاثبات بالامور التي تنافي على ان لفظة وجهه غير مناسبة لانه لا يحتاج الى التحقيق في الاصول فانه ما قيل المأمور  
في حق العهد بل ما حقق فيه ان الامر لا يخرج الا ان الاجزاء لا يبرر بل ما ينبغي الاجزاء فامل ثم استقر لمص رحمه الله الذي نقل عنه في النكاح للشيخ  
حيث قال واستقر لصحة النكاح الاجزاء ان جواز وجود المزيل في الوقت والا فلا قول ولا يصح الخ عدم جواز التيمم الا بالارض اختيارا واما في نزاع فيه عند  
لان امر شرعي فموقوف على الشرع وما ورد بالصعيد وهو وجه الارض مطلقا عند اكثر الاصحاب وقيل ان التراب مرجع للغة وكان كلاهما موجودا فيها ولعل الاعمال في  
الجميع بين قولهم ولا نقبنا الصلوة في بيان التيمم حيث قلنا خالصة عن بيان التراب بل المذكور فيها الارض فقط ولو كان المراد بالصعيد الذي هو التيمم به التراب الخالص  
الناعم فقط لم يحسن الاكتفاء بالارض فيها ولو وقع في ارض المدينة مع ان الغالب فيه الرمل والحجارة ولما في نسخة ابن سنان عنه فليس من الارض وليس في نسخة  
التراب ثم احوط ان وجد في الارض في جوارحه بارض النورة والجص مثل الخراف وكذا الحجر والمدد والرمل واما بعد الخراف ان خرج عن سائر الارض لا يجوز الاجاز بعد  
ايضا مع ان الاستصحاب يقتضي بقاء الجواز وان خرج عن اسم الارض على انه قد جاز التيمم بها وما علم ان للصيغة دخلا في الجواز فامتحق الحقيقة باقية يكون الحكم بالية او  
تبدل الحقيقة غير ظاهر في اصل بقاها فكان في هذا نظر السيد حيث جاز بغيره ايضا على ما نقل في عدم الاولى كذا في تراب التيمم لعدم المنع من تحقيق من نجاسته غير  
وكذا السهم ما عدم الجواز بالمعادن فكان عدم صدق الارض على عدم ثبوت حقيقة ما فيها والرماد يجرى به البحث المتقدم وان لم يصيد عليه الارض اذا كان اصله ارض  
فما يحتمل فكانه التيمم في الصلوة جازية لغيره في النهاية على ما نقل الشارح ويحتمل ان يكون مراده الرمال الذي انقلب ارضا وكذا عدم الجواز بالاشنات والذهب كما نرد على  
العامة وجه عدم صحته بالمصوب انه منه عن التيمم على الفساد كما بين في الاصول وارضى صحة مثل التيمم في بعض الامكنة وان كانت معصومة وبطلانها  
ولو كان التيمم هو الغاصب مع العلم بالاذن ولو ظهر فيه ما نقضه على التيمم عن ذلك لان يقال بجرم الغصب فيه وليس بواجب وكذلك لو كان للطفل ولو كان  
له ولي اذا ظاهر من حال المسلم عدم المنع من مثله مع عدم الضرر وجهه فانه بمنزلة الاستئصال بحكم النية الاضطرارية ولا يحتاج الى الاذن في الجملة مع علمه  
الظن من المنع ويجوز الا يصح وكذلك الوضوء والصلوة والصلاة في الوضوء من مثل التيمم العظيم بحيث يذهب الماء الا في وجوب الاحتياط حوط لو امكن فقل في الصلوة  
في الصلاة المضبوطة عن السيد ارض فقله في نهاية اصوله وبالجملة العلم المعادي بالاذن الجواز وبعد المنع يمنع ويظهر التيمم من الجواز من البيوت التي تضمنها  
الاية فانه اذا جاز الاثبات لالكثير المقيمين في اكل لعدم المنع ونظر الاباحية في ظاهر الآية عام من الظن بل يفتي بعدم ظهورها كراهة بدلها خارج وكذا الكلام في الفروض  
واللباس بل كل شيء خصوصاً اذا كانت بمنزلة الآية هذا مفهومي ما عدم الاجزاء في بعض ناس الطهارة في الاية وغيره ما يدل عليه فان التيمم ما ورد به الشرع  
واما جوازها بالوحل الذي يكون اصله ارضا وانما لا يجوز الامع عدمها ولو يتحققه بل مع عدم امكانه بالقباع على التوفيق نحوه ايضا فكل ذلك لا يخبر مع عدم ظهوره في  
وعدم صدق الارض فامل ما الجواز بالبحر باخره مع وجود التراب فصدق الصلوة عليه فهو الارض كما مر وكذا الخراف فان الظاهر عدم جزمه عن اسم الارض بالقباع  
ولو خرج لعل ما فانه ما بقا وهذا جواز المحقق المانع من التيمم الجموع عليه فانه لو خرج لم يجوز ذلك لان على تقدير جوازها انما يكون جائزا لكونه ارضا لا غير وان كان  
باب الجواز واسع لا يجوز على البحر الا اتفاقا فينبغي ان الخراف منه من ابن الجيندي في الجواز ان كان الجواز واسع لما كان لعله هو المخرج عن اسم الارض  
وهو مستلزم للمنع فيها مع الوضوء في الجواز ما بينا تقدم خلافه ما ينفذ على كمال ضعف مع التيمم بغيره واما كراهية التيمم بالارض لغيره كما في الرواية والمخرج عن خلاف  
ابن الجيندي وان صنف كذا الرطل واما التيمم بالامور المذكورة مع فقد جميع ما يجوز بغيره لانه اختيارا مع التحريم فيها لانه لا يبرح اختيارا كراهة جازا او يبرح  
يمكن الاخذ منه وجب حيث لا يتعدى ما علم ان الذي في جواز التيمم في اول الوقت يدل عليه عموم اية التيمم في وقت كذا اخبارها العامة وان اول الوقت افضل او



ويجب فيه التنبه للفعل لوجوبه وتنبه من غير ما لا يجوز رفع الحديث ويجوز الاستنباط منه الحكم ثم ضرب يديه على الخراب ثم مسح بها جبهته من انقضاء المطر  
الأعلى ثم مسح ظهره اليمنى من الزند إلى طرف الأصابع بيمين اليسرى ثم ظهر اليسرى بيمين اليمنى من كان التيمم من غسل ضرب للوجه وضرب لليد من أخرى فيجب التيمم  
والاستنباط من

وقوله ثم اغسل الماء والصعيد من أحد الطهون في الأصح أنه بمنزلة الماء ويكونك عشر سنين رب الماء ورب الصعيد واحد والأخبار الصحيحة الصحيحة  
لا يثبت التأويل الأعلى منه ينفذ عدم الإعادة لمن صلى التيمم وجعل الماء في الوقت مثل صحبة زارة قال قلت لأبي جعفر فان اغسل الماء وقد صلى التيمم وهو في  
قال تمت صلوته لا إعادة عليه وصحبه عند قضاءه إلى قوله فان اغسل الماء وقد دخل في الصلوة قال فليصبر ما لا يركع فان كان قد ركع فليصبر في صلوته فان التيمم  
أحد الطهون معلوم أن الماء مع سعة الوقت إذا الظاهر مع ضيقه لا يحتاج إلى التفصيل كيف قد قلنا أي تيمم لصيق الوقت وأما ما كثيرا والأخبار الصحيحة في جواز  
صلوة الليل التي بها يتيمم أحد مثل ما في صدر هذه الصحيحة قال قلت لأبي جعفر يصلي الرجل بيمه واحد صلوة الليل والنهار كلها فقال نعم ما لم يحدث أو يصيب  
وكذا صحبة زارة عن أبي عبد الله الرجل يقيم قال بحره ذلك إلى أن يغسل الماء وصحبه جابر بن عثمان قال سألت أبا عبد الله عن الرجل لا يجد الماء بيمه لكل صلوة  
فقال لا هو بمنزلة الماء وغيره من الأغذية الكثيرة وجه الدلالة أنها يدل على جواز صلوة في أول وقتها بالتيمم الواقع قبله لصلوة أخرى لو كان تأخير التيمم  
إلى آخر الوقت واجبا لما حرم ذلك لأن وجوب تأخير التيمم إلى آخر الوقت إنما هو لو وقع الصلوة في آخره على ما هو الظاهر ويدل عليه الخبر الدال على أنها خير منك  
قال فليصبر وليصل في آخر الوقت أنه لو لم يكن كذلك فيكون أمر سهل لا يجوز إلا أن يصلي التيمم في أول الوقت بل قيل أو في الثانية  
أو لصلوة نذر أو لمس ما لا يجوز إلا بالتيمم ثم يدخل الوقت فيصلي أو ما بقي في أول الوقت وصحبه الترمذي في مجرى وقوع هذا الفعل ولا مع أنه أمر عام لا يقتضي  
بالإجماع فيكون يجب لأشاع تأخير التيمم إلى آخر الوقت عينا لا يحصل الفصل الأصلي منه فإما من ظهر أن الحجة بنحو صلوة في أول الوقت وقبله ثم التيمم  
والدخول في الصلوة الأخرى لم يجز مع أن التيمم لا يحتاج وأيضا يدل عليه خصوص صحبة داود الرقي قال قلت لأبي عبد الله أكون أنفسي في التيمم  
الصلوة وليس معي ماء فيقال إن الماء قريب منا فاطلب الماء ولكن بيمه فان أخاف عليك الخلق من أصحاب فضل ياكلون السبع وأيضا يدل عليه أن الضيق  
منه عقلا ونفلا وهذا استدلال على عدم الضيق في القضاء وتقدمه على الإعادة في الضيق وأيضا اظن أن الضيق المعتبر بما يقدر ويتيسر من شربها  
وسقها وأيضا جمل الأوقات بالنسبة إلى التيمم شيئا وبالنسبة إلى غير شيئا آخر بعيدا ما الذي يدل على الضيق مطلقا مما استدلال به بالإجماع المقول بأن  
الأول هو مقبول مثل السنة وقبله السنة والشيخ وغيره من مسلم قال سمعته يقول إذا لم يجد ماء وأردت التيمم إلى آخر الوقت فان قلت تفت  
الأرض خبز بلا عرجاء قال إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فان خاف أن يفوته الوقت فليقمه وليصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء  
عليه ليتوضأ ليقبله يمكن الاستدلال بما في خبر عبد الله بن بكير عنه فليكن ذلك أي التيمم في آخر الوقت فان فاتته الماء فليقمه لا يرضى يمكن أن يكون مثله وأما  
أخر الجواب دعوى الإجماع من الحنفية ومثل هذه المسئلة مع الخلاف العظيم مما يمكن أن لا يجمع على أن ما عرفت ذلك أيضا وأنه ما يدعى نقل الإجماع إلى  
علمه أنه قد يكون مستندا إلى ظنه واجتهاده واستخراجه بحث بعلم علم ومثل هذا لا يقبل من الحنفية مع أنك تعرف ما في الإجماع سيما على أصولنا وصور  
نوا لا خوف لاطالة ذلك من بداهته والشارح ذكر في رسالته في صلوة الجمعة ما ينفى كفايته في عدم سماعه وأيضا يمكن تحيينه بما ظن وقال العبد المانع ونحوه  
وأما الجواب عن الأخبار فهو أن الصحة غير ظاهرة وإن دعي حجة الأول لا شتر المحمد بن يحيى محمد بن الحسين فإنه مضمع غير مصرح بأنه عن الإمام والخبر الثاني فيه برفق  
ما شام وإن دعيه مع أنه جمل غير مرمية أيضا كلام لبعض الثالث فيه العباس الشتر وعبد الله الفطحي ولا عزم فيها أيضا مع أن الظاهر أنه مع طعن في جواز الماء  
أو احتملا كما شهد به لفظ الطلب على أنها يدل على وجوب الطلب ما دام في الوقت ليس بجائز بل لا يجوز فتحاج إلى تأويل كذا فان قلت إنما  
تدل على التأخير إذا كان سبب التيمم هو فقد الماء وهذا الأمور وان كانت مما يمكن دفعها ولكن ذكرنا أنها ترجع على التمثل عليها الخالية عنها وبالجملة تحييضها ولو  
مثل قوله تعالى لا تلو القليل عنق الليل أي التيمم مثل أن كنت جبا عقيب هذه الصلوة العانة كما في الوضوء والأخبار في التيمم الوقت مع كراهة الصريح بعد  
الإعادة مع مشاهة الماء كما في الأخبار الخاصة التي أشرت إلى بعضها وسأمرها بتقديم مثل هذا الأخبار المعتبرة للصيق القليلة لا يخرج إشكال اظن أن عدم ما في  
أن القول بوجوب التأخير بعيد عن القول بالتفصيل لغير بعيد وظن أن العلم بالعموم أولى وحل هذا أما على العلم بوجود الماء والظن به والاستحسان مطلقا كما يدل  
عليه ما في رواية البرقي في الصحيح عن محمد بن سماعة عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله قال واعلم أن التيمم ينبغي لأحد أن يقيم في آخر الوقت لفظة ينبغي ظاهرها في اللغة  
وهو ظاهرا لا يخرج فيه فتنة ظاهر في المطلوب سند أيضا جليلا إلى البرقي صحيح الاستحسان وهو ثقة وقيل في الأصول والفروع والدراية هو لم يثبت  
الصلابة على الصحيح ما عرفت وقد عرفت نصح عنه وأيضا ليس في الخلاصة وجس محمد بن حمران إلا واحد ثقة وكذا محمد بن نافع ليس إلا واحد ثقة والظاهر أن المذكور أن  
لهم ما ذكر غيرهم لعدم الشهرة وإن كان في ذكر اثنين محمد بن سماعة وثقة وأخرى محمد بن حمران ثقة وأخرى محمد بن نافع ثقة فالتكرار ناقل عن الاعتبار ما يدل  
على تعدل محمد بن المذكورين حيث قال رواية ابن حمران راجع من جوه منها أنه اشهر في العمل والعدالة من عبد الله بن عاصم والأعدل مقدم وهو دال على تعدل  
محمد بن سماعة أيضا لأن البرقي مما يثقه وقد دلل ابن عاصم أيضا ما يثبت في الرجال ولعل هذا الجمع أولى وإن قول الماء الأولى أخيرة إلى آخر الوقت شاعرا في  
ما قلنا فاستحسن جواب التأخير خصوصا مع اليأس من رفع المانع سيما إذا كان السبب عدم الماء هذا ما وصل إليه نظري لفاسر قوله يجب فيه التيمم للفعل الخ  
الحث فيها فلهذا لا ينبغي التأخير في الاحتياج هنا إليها أو في هذا الجواب حقيقة مع تكرار التيمم في غير لقوله تعالى فماتوا وهم يفتنون وهو التيمم وهو التيمم وهو التيمم  
طهارة ضيقة فتحتاج إليها أي تأمل ظاهره لأن معنى التيمم القضاء للصعيد بمعنى تحيينه واستعماله فلا يفهم من التيمم المطلوبة ولا السوى كونه ضيقة لا يستلزم  
ذلك قوله ثم ضرب يديه على الأرض الخ ظاهر كلام أصحاب اعتبار الضرب بكتا يديه معا وفي بعض كفاية المعتبر أولى ويمكن أن يكون وجه  
كلامهم أن التيمم أوجب لا بد من تأويلها للضرب على الأرض فهو أول فعله وليس ضرب اليد الأخرى فلا بد أن يكون التيمم مقارنته لضربها على الأرض كما  
هو ظاهر بعض الروايات فإما من يثبت في صحبة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ضرب يديه بيمينه بيمينه في صحبة زارة وضع عليه السلام كفاية الأرض وضربها ما في صحبة  
داود بن النعمان وفي رواية أخرى وحسنه أبو المقدام ضرب يديه بيمينه بيمينه في صحبة زارة وضرب يديه بيمينه بيمينه في صحبة زارة وضرب يديه بيمينه بيمينه في صحبة زارة

بالنفسين

وأما في وقت يميننا وشمالا قال لا تطلب الماء فأخبر أنهم

بل في ندرة

أبو جعفر



فبعض الاختلافات في زمان مثل صحة زارة عن أبي جعفر قال كيف اليتم قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تصرب بيدك مرتين الخ وصحة السجدة  
عن الرضاء قال اليتم ضربان للوجه وضرب للكتفين وخبر ليس المراد في اليتم قال يضرب بكفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتضع يداك وحدهما في الأرض  
يحتل الصحة وان كان فيه من مكان المشرك لفضل عبد الله لفته عن أبي بصير كذا فينا مل وصحة محمد وهو ابن مسلم عن أحمد هاهنا السام قال سألته عن اليتم  
مرتين مرتين للوجه واليدين ولقبض يدي على المرفق مثل خبر زارة قال سئل أبا جعفر عن اليتم ضرب بيد به الأرض ثم رفعها ونفضها ثم مسح بها جنبتيه وكفيه  
مرة واحدة وهو موقوف لعبد الله بن بكير قال هو نطق ومع ذلك من اجفت على يمينه ما صح من سمي في الفخيرة صحيحا واجاب عن كونه فحينا لا يقصر الصحة لانه من اجفت  
فنا مل فيه وسبقه خبر الموقوف اكثر النسب مثله حسنة عن ابن المقدم لاجله عنه وكذا رواية اخرى عن زارة عنه وخبر ادب بن النعمان المشتمل على حكمه في حكمه  
فوضع يده على الأرض ثم رفعها في موضع يديه ثم رفعها وموضع اخر وفي باب يده ورسمها وفي يده ورسمها منيها وكيفية يديه فوق الكف قليل لا يتركه صححه في الكفا  
وان كان في الطريق محمد بن عيسى عن يونس وقد سمي في الخلف بالصحة بنا على ذلك وعلى ما روي في التهذيب وان كان على بن حكم المشرك في الطريق كانه الفل لفضل احمد  
محمد بن عيسى عن الفقه منهم وان كان واحد منهم ابن اخ له او ابن نفعان غير الفقه وهو غير مدوح ولا مذموم والظاهر انه ما يدل على احواله خبر صحيح لا خبر عار هو  
صحيح في باب ايضا مع زيادة على ما في في ذرايع نبي وصححه الفقيه ايضا مع زيادة قوله ولو بعد ذلك اي ما مل الضرب المسموح من لا يصرح لاحتمال تفرقها  
للمسح وكذا صحيح حكايته عار وان كان مع زيادة ما في الفقيه بخلاف الفقيه بن كمال اشترى الله فاقول بها غير بعيد وهو قول علي بن بابويه ويحتل القول باستحسان  
المسح بين الاخبار وان لم يكن اخبار المرفق كلها صحيحة ولكن فيها ما هو صحيح وما دعي الصحة مع عدم العلم بالثبوت والاشارة لاختلافها ايضا مقبولان عندنا  
مع الشهرة والظان ذلك ذلك مع الاصل وعموم الآية والاخبار دليل من يقول بالمره وهو السيد وابن الجيسر وابن عقيب والمفيد في رسالته  
الغنية فيتمثل كون الثانية مستحبة وكذا مع الاصل في الامم من ذوى الواجب التجري قال في الشرح قال في الذكر في ليس التجري بذلك لبعيدان لو كان احداث قول ثالث  
محل المزان على المذكور قاله المرتضى واستحسن في المعتبر فامل فيه لعدم الطهر والصحة وامكان حملها على المرفق واعلم ان الظاهر ان المرفق في الوضوء لا يقصر في  
يتمكن ان يكون احوط المام فامل في المشهور بين المشايخ في التفضيل يكون المرفق في الوضوء والمرفق في الغسل للجمع بين الاخبار بذلك للثبوت والاشارة  
عن أبي جعفر قال كيف اليتم قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تصرب بيدك مرتين ثم تنفضهما ونفضه للوجه مرة لليدين ولما في صححه محمد بن مسلم  
قال سألته عن اليتم ضرب بكفيه الأرض ثم مسح بها وجهه ثم ضرب به ثماله الأرض ثم مسح بها فمقه الى الطريق الاصاب واحدة على ظهرها واحدة على ظهرها  
ثم ضرب به يمينه الأرض ثم صنع بيثاله كما صنع بيمينه ثم قال هذا اليتم على ما كان في الغسل وفي الوضوء الوجه لليدين الى المرفقين وفي الاولى فامل ان الحسين  
ابن في طريق يث هو غير مصرح بتوثيقه وحسنه وحججه المشرقة في موضع بعيد عنهم بتوثيقه من الظابطه وتسمية جبار هو في باب الفقه في الاشارة الى الحسين  
في موضع ابن سعيد وطريقه اليتم صحيح ولكن الظاهر ان طريقه في ثماله لفضل الحسين في ذرايع نبي والذكر في باب شارة الى طريقه مطلقا الى الحسين مثلا صحيح وكان  
محدثا ومذكورا في صححه طريق واحد فامل فيه قول ما ولا لهما ايضا غير صحة وهذا جعلها في الخ لعل علي بن بابويه على بقدر الضرب مطلقا  
على اشترائها اليه لان الظاهر ان معناه اليتم نوع واحد للوضوء والغسل من الجنابة وضرب بجانب اليتم مطلقا كما كان في السؤال ويبعد كون الغسل ابتداء الكلام  
والا كان لا يولى للغسل ان يضرب بل وضربان للغسل ثم بيان كيفية مطلقا وضرب واحدة بدل الضرب الواحد الذي ظاهر في النوع الواحد هذا ايضا يلزم  
اجمال يقيم الوضوء بيان يقيم الغسل مع كون السؤال بيان مطلق اليتم بل يقيم الوضوء وحجج اكثر وكذا في الثانية لوجه الحسين بن الحسن ان في هذا السند اكثر من على  
بقدره يقيم انه غير في قول ولا لا يقيم منها الفقاوت يمينه بعدد الضرب فانهم ولاها مشتمل على ما لا يقولون به ولهذا جعلها في بيتا ويل بعيد هو ان المام  
من ان يقيم على الوجه المشرع الذي ذكرنا حكمه حكم من غسل يديه من المرفقين ولاها جعلها في سج على اليقظة فابق فيهما حجة ثم اعلم ان ظاهر مثل صححه ابن نعمان  
وزارة المشتمل على حكايته عار هو المرفق في الغسل لانه في بيان اليتم مطلقا والغسل في شكل القول بالتفضيل المشهور ظاهر صححه بن نعمان لان عار كان جينا  
والناويل الذي ذكره الشيخ في زوهو ان يكون الغرض بيان الكيفية فقط دون عدد الضربات وانه ليس بصحيح في المرفق مع وجوده ولا بعد ذلك في الضرب  
المسح في الفقيه بعيد ومع ارتكابه ما بقى المرفق في الوضوء صحيح بل ولا يصرح المام لان ظاهر انما المرفق المقطرة هو عمومها في اليتم مطلقا في مع يقيم  
حجته بما حجة المرفق فقط ويبعد ان يقال ان هذه الاختلافات لادلة فيها على عموم كون الضرب مطلقا واحدا اذ ليس فيها من ادلة العموم وهو ظاهر لان الظاهر  
منها العموم ومدا اسند لا لان الاختلاف عليه كما لا يخفى على الشامل مع ان السؤال عن كيفية اليتم بالاجل في يوفوت الغرض بل يلزم الاعراض والناخير بالجملة  
قول السيد سديد وجهه ظاهر كما هو قول ابن بابويه احوط واولى المام وما يظهر للمشهور مع الجنيين واجب وكان لوجه الباقي لانه في بعض ما في صححه  
ذراية قال قال في جعفر الاخير من ابن عدت ذلك ان المسح ببعض الارض يظهر الرجل الى قوله فمرفحين قال برؤسكم ان المسح ببعض الارض كان ايتا الى  
قوله ثم قال فلم يجد واما ما فيه واصيد اطيبا الى قوله لا نزال يوفوكم ثم وصل بها وليد يكره من ذلك اليتم لانه علم ان ذلك اجمع لم يحج على الوجه لانه  
علق من ذلك الصغيد بعض الكف لا يعلق ببعضها قال في الخ يدل على ورود الياء للتبقيض هنا ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زارة قال قلت لحدث  
وانت تعلم لانه على التبقيض في الوضوء ظاهر من اليتم فامل ولما في صححه زارة عن أبي جعفر عن حكايته عار ثم مسجبتك باصابعه كيفية احد يمينها  
بالاخرى هكذا في يده وان كان في يده وجهه وكذا موثقة زارة وحسنة عن ابن المقدم والاصل في الشهرة ولا نزل ثبوت الاخبار الصحيحة عدم وجوب المسح  
الذرايين الى المرفقين لما سمع فيكون غير الجنب غير واجب الوجه لعدم الظاهر لا ابن بابويه وهو يقول بالاستسقاء فيها فاقول في احدهما  
دون الاخر في ذلك المالك المركب به فامل ولكن ظاهر اكثر الاختلاف في الوضوء وغيرها هو مسح الوجه وهو نطق الكل البناء في اليتم لا ينافي ذلك لان محل الوجوه  
وان قلنا ان غير الجنب ايضا داخل ليس كل الوجه حتى من دون الى اخرى كافي الغسل وكذا ما في صححه زارة على ما في غير ايضا لان مسح الجنب لا ينافي مسح غير

الافى واحد  
اولى

الوضوء مع التفضيل  
في يقيم الغسل وايضا

وجه ان المشهور







وبسباح به كل ما يستباح بالمائة ولا يعبد ماصلي به ويخص الحنبلي الماء المباح والمبذول والقيمة المحدث والمبث ولو أحدث الحنبلي الميثم بدلا من الغسل وان كان اصغر من

وهو مشرط مثل نخود من حمران تصحح به إلى البرنط وهو ممكن من الاستبصار ولا بان البرنط من اجبت القضا على صحح ما يصح عنه لما في ترجيح الغيرة لا ما على  
ابن عاصم مع عدم ذكره في الرجال وان ابن سماعه وابن حمران هما القضا لا الجهول الممل فانهم لا يبعدان بخاط على تقدير البطلان بل الركوع للوضوء والغسل بالنفل  
الى النفل ثم الابطال فانما سهل واصون لا بطلان للفرضية في الجملة وما امكن كالتفصيل الشرح عن الغسل بربوبه بانه انما بطلان للفرضية في الحقيقة بحسب ما يمكن حاله وورد  
بالخرق بعد الركعة على الاستحباب الوصح وليس او على المحدث سهاووا البنا كما دل عليه صحيحنا ان على ما قيل وان كانا خا البتين عن السهو ولكن حملنا عليه للاجماع على  
ما نقله المشي قولن وبسباح به كل ما يستباح بالمائة وذلك لقوله تعالى بديان التيم ولكن به لا يطهره وقوله وتربها طهورا وبكفيك الصلوات  
ولقوله في الاخبار الصحيحة انه بمنزلة الماء وانما احد الطهورين رب الماء ورب التراب ربهما واحد فظاهر هذه الادلة ان التيم ايضا رافع للمحدث ولكن لما علم ان  
فقد التيم البدل من الغسل بما يوجب الوضوء والنجاس التيم البدل من الغسل بالذي لا يعلم ان غير رفع وان امكن القول به مع بعض الاعتبارات البعيدة ونسبت  
السيد فاهم من انجاب التيم بدلا من الوضوء في الصلوة المذكورة مع انه لا يزم ذلك وهو ظاهر فيجب مبيحا لجميع ما يصح به بدله كما قال في المشي يجوز التيم لكل  
ما يطهره ويخرج هذا الادلة لان المتبادر من المنزلة والتناوي وان التراب طهورا وانه مما يطهر به مع عدم بيان وجوه كونه مثل بدله باعتبار انما المطلوب  
شرعا من البدل فيدخل فيه دخول المساحد مع غير العلماء التيم من تلك لقوله ولا نجسا الا غابري سبيل حتى قتلوا الا انه معلوم انه جنب مع نجاسة اعظم من ذلك  
الصلوة وقراءة القرآن لانها اجمع على الجواز بخلافه وبما منع الطواف لانه مستلزم للثب المنوع في السجدة بعد السلام لان الآية لها احتمال اخر غير ذلك هو  
ظاهر مع ذلك لظان المراد بالجنب حيث طلق الجنب المحض الذي حصل معه الطهر لصلواته ولو كان بمنزلة القاسم في جميع احكامه لا التاويل لانه يلزم ايضا سقوط  
ادراك فضيلة المساجد والصلوة بها والطواف بل الحج ايضا في الجملة وبالجملة دلالة الآية على مدعى غير ظاهر ولو سلم تقيد هذا اولى من تقيد تلك الادلة  
وعلى ما تقدم مع انه ليس بقول ذلك الا غرض يمكن عدم انجاب الغسل على سائر الميت الميثم بقما شربا واستقباه جميع ما يستحب له المائة حتى خيل الزاوية  
مثلا والكون على الطهارة وغيرها الا في موضع علم ان الغسل الحاصل الماء لا يحصل الا من زالة الوضوء ثم علم ان هذه الادلة وكون التيم والصلوة  
به الاجزاء بمعنى سقوط القضاء به لان على عدم وجوب عادة ماصلي به بل كل ما قلنا مطلقا بالتيم وهو واضح فقوله البعض بوجوب القضاء في بعض الصلوات الخ  
المص القضاء في القواعد على من اراق الماء في الوضوء ثم تيم وصلى غير واضح الدليل وان كان مثل القواعد وجوه فانه كلف الصلوة بالمائة يعني ذلك  
في الفقه لعدم حصوله في الفعل المأمور به على الاخر وهو فعل الصلوة بالتيم الذي يدل على الجزاء عن هذا الامر الجديد وعدم قضاء ما وجبه الا اولى ولكن  
مبدأ ان الظاهر عدم تعدد المأمور به وكون الثاني بدلا عن الاول ومثلا فانما يمكن في اكثر الصلوات مل فان عدم القضاء هو واضح لا مع وجود بعضه فيا  
بما مر مثل ما في صحيحه عبد الله بن سنان في الفقيه عنه فاذا امن البرم اغتسل واعاد وتيمك حملها على الاستحباب اجما بين الادلة لانه نقله في غير الاحتمال  
الصحيحة في عدم القضاء انه ما يجري فيه الوجه المذكور لان الجدل على العدم وهو بعيد والقول به ايضا نادى قولن بخرق الحنبلي الماء الحج دليله صحة عبد الرحمن بن  
نجان الثقة المذكورة في الفقيه قال سالت ابا الحسن مؤمن بحق من ثلثة نفر كانوا في السفر احدثهم جنبه الثاني ميت الثالث على غير وضوء وحضر الصلوة وهم  
من الماء قد وما يكفي احدهم من ياتخذ الماء وكيف يصنعون فقال يغتسل الجنب به من الميت يقيم وتيم الذي على غير وضوء لان غسل الجنب فرضية وغسل الميت  
ايضا بوجوب التيم لاخر جائز وهو مروي في التهذيب سلا ومنه خبر اخر يدل على تقديم الجنب على الميت خبر الحسين بن نصر لادى ايضا يدل على تقديمه على الميت  
والشارح جعل ذلك دليل المتن وهو غير منا لعلهم ذكر المحدث في قولنا في صحيحه الحسين لادى في التهذيب الحسين بن نصر لادى في خلاصة الحسن بن  
قال الكشي انه من اجله اخوانا ما ذكره وتيم على تقديمه كونه الحسين او الذي مذكور في خلاصة صحة الخبر غير ظاهر لعدم النصح بالتقديم ويمكن كونه حسنا فالوجه  
في الاستدلال هو الاول ونقل في التهذيب خبر اخر يدل على تقديم الميت ليس بصحيح وفي المشي كره جوب كون الماء مثل الكفن فيكون في مال الميت فلهما يتعدى جواز  
عنه في بيته من غير احتياج الى اذن الوارث وقال فيه يجوز الدخول على المسلم لاحد ولو كان الماء الاية لاحد الماء والغسل خارجا وما فضل الاحتياط عليه في ذلك  
ولهم بغير ما قاله رحمه الله ايضا حمل صحيحه محمد بن مسلم المذكور في التهذيب عن جماعة انه سئل عن الرجل يقيم في بلاد اشهر ليس فيها ماء من اجل المرحى الماء  
في الاصل قال لا على الكراهية وقال في الخبر اشكال وفي الخبر لا ما على كون بلاد التيم وكل موضع اذ الى فضل العبادة على جرة الضرورة الذي لا يجوز الا في  
الضرورة كذلك فظاهر الخبر فلا يخرج عنه الدليل قبل ولو لم يكن جنب الميت ولى فكان دليله قوة احتياج الميت وكونه اخر عمله وكونه انما مطلوبه لاجل  
المحدث وهذا قد مضى على الجنب ايضا لوانه محذور على بعض اصحابنا قال الجنب وجعل هذا دليله في الشرح وليس بجيد لانه في الاصل ترك فافقه  
يستدل به الفرع مع الاشارة والقطع وفي جميع الصلوات يمكن استعمال الماء وجبة الظاهر لاخر مبدء فاعط الوضوء للوجوب ولا شك في الجواز لكون  
مظهره على الاصح في الاكثر وهذه الفرض مع امكان التيم كما مر من الدليل لا بعد اشترائه عدم امكانه في حكمه قولن لو أحدث الى اخره جعل الفارح ثلثة  
الاجماع على عدم رفع المحدث بالتيم وقد تنازع فيه السيد القائل بوجوب التيم بدلا من الوضوء فقط كما نسب اليه وقال بوجوب الوضوء لو أحدث بعد التيم الغسل وجوب  
ماء بكون الوضوء على تقدير تسليم الاجماع قد تنازع في استلزام المطلوب اذ قد يقال باح با الصلوة وحصل ما يمنع الاباحة بالنسبة الى الحديث الا صغرا بالنسبة الى  
الغسل فاحصل بالنسبة الى التيم البدل من الغسل ناقص فلا بد من الجمع بالنسبة الى ما في الاكثر من هذا علم انه لا يفهم من قول السيد بالوضوء والتيم بدلا منه  
القول بان التيم رافع دعواه الاجماع خلاف على ذلك لانه يفهم من المذكور انه صرح به ولهذا قال يمكن ان يقال انه اراد به الاباحة لئلا يخرج عن الاجماع واعترا  
الشارح عليه ان هذا لا يذفع الضعف لانه اذا ارتفع المحدث فظلاله موجب لعل حكم المحدث غير وارد لكان المنع كما علم ان المقصود عدم خروج عن الاجماع لا  
نفوتيه منه بل المذكور ويحتمل كون مقصود الشارح بيان الحال ويمكن جعل الاخبار مثل رواية الجواب عن عبد الله في ان الجنب اذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء  
تيم الغسل وصححه محمد بن مسلم عن جماعة في رجل احب في سفر معه ماء يتوضو به قال يقيم ولا يتوضو بدلا على المشهور فامل قولن ويجوز التيم



بسم الله الرحمن الرحيم

الطهارة  
والانقياس

٢  
اذا علم البيع



مقام

بین افشار

علیٰ بن ابی نانہ

بسم الله



ويظهر الماء كظاهريه عليه دفعة فذكر حتى يزول الغيبه او يمتدحه حتى يستهلكه الضامه ان كان اقل من كرتين يجمع ما بينهما التجاسه وان لم يمتدح وصفه ويظهر  
بالفاه كظاهريه عليه دفعة الرابع ما لبث ان تغير بالجاسه بحسب يظهر بالترج حتى يزول الغيبه هن

بتأويل من الغاية ولا يمتدح ايضا انه قريب الى الدعا ان عمدة في ذراع وشبعة المذكور في الحديث الصحيح لهذا الكرم كما قريب الى انه اكثر من واية في الصحيح  
ومن سلة ابن في عيونه الدالة على ان الحد يوجب هذا الشارح الى حب من جناب الدنيا وهذا كله يدل على ترجيح صحة اسمعيل بن جابر قال سالت باعند الله  
عن الماء الذي لا يمتدح شيء قال كقلت ما الكرم ثلثة اشياء وفي طريق اخر قلت كرم الكرم ثلثة اشياء وفي ثلثة اشياء وهذا اضع وسند الاول اوضح والظاهر في ثلثة اشياء  
انه ثلث اشياء لا يمتدح ولعدم القابل ان يمتدح في المتعارف هذا الحوض كرم كرم يقال كذا في كذا واما ما يدل على الزيادة مثل ثلثة اشياء  
في مثله مرتين فان منه لا يمتدح عن قصد مستطاع عند نقله وسند ايضا ليس بصحيح بل لا وحسن لا موثق لوجود من لم يمتدح والمشتكك ايضا مخالفة لاول كان  
والاستصحاب جميع الادلة التي ذكرناها في عدم اشتراط الكرم في الجاري بعيد ايضا عن هذه القواعد المذكورة مع انه يمكن الجمع مجله على الاستصحاب  
فهم ذلك من ابن طائوس على ان نقل في الشرح وايضا لا يمتدح كرمه ما دام به بالمفهوم لا بالمتطوق ودلالة الثلثة انه كرم بالمفهوم وهو مقدم وذلك ظاهر في  
منه انه قال سالت باعند الله عن الكرم من الماء كرم يكون قد مر قال اذا كان الماء ثلثة اشياء ويضاف في مثله ثلثة اشياء ويضاف في مثله ثلثة اشياء  
من الماء وبالجملة الدليل على نجس الزيادة مع ما نلناه في غاية الاشكال ولولا اتفاق الفائلين بالكرم بغير الاشياء لانه لا بد من شبعة وعشرين شرا في كرم  
لكن الحكم به ايضا مشكك لضعف متنه لانه بل سند ايضا عند البعض فامل الظاهر ان الاتفاق من الفائلين بالكرم حصل على تجاسه ما دون ثلثة وبقية  
ظاهر من ذلك الادلة مما ملأ الاصل في الامتدح لا اصل في الامتدح لوفور في مثل هذه المسئلة ورجوع المقصود عنه ما بعد الامتدح في الشرح  
وغیره دليل على قلناه وانه لا يرجع كما اختاره القويون والاحتياط لا يترك ولو امكن فلا يكون القول بالاكتر احوط القولين وقربا من الاوجه قول  
ويظهر القاء كرمه عليه فنه الخ ما اجد وجه اختياره الدفعة والقابل كما صرح به ويحتمل كون المراد به الكرم اما مقصدا بغير لفظه لان المقطع ما يظهر  
بفس كل جزء منه بالملأ فانه وكون المراد مثلاً فان الظاهر ان اتصاله بالجارى بالمطرب بالكرم ايضا مطهر سيجب تحقيق الظاهر بالاتصال **قول** ان كان  
الى قوله وان لم يمتدح وصفه دليل الكرم ظاهر مما **قول** ويظهر القاء كرمه الخ اي لفصيل الشخص المراد بالدفعة وان على سبيل التمثيل بقوله انه  
مل كرم في نظير الماء النجس ثلثة اشياء او كثر اتصاله بالجارى والكثير المطر اما الطرف المراد به على تقدير الجري لانه من المراتب نحو بظهر من غير اشكال بل مع  
صد من ماء المطر وكونه اكثر من النجس الذي يقع عليه المطر كرمه الخ الصيغة بينهم من كلام الاكثر انه يكفي مجرد الصلة وليس عليه دليل الاخر فيصنف العمل به باعتبار  
ان يمتدح في الشرح بعد تحقق التجاسه مشكك وكذا الكلام في تطهير الارض البدن واليابات لطرف وغيرها واما غير فعلى فليدبر الجري التسلط والكثرة فلا بعد  
الظهور كاحسن المطر الحام بل لا يظهر الخلاف في النزاع فيه لانه انما يكون مع العلو والامتدح ولا يمتدح لانه في غير على الظاهر فيهم من نزاعهم في مجرد الاتصال فقط  
واختار المطر يمكن جعلها دليل عليه لعدم الفرق بل يفهم الوافقه وقوله في الصحيح لا يمتدح في اكثر مما منه من البول وكذا عموم ان ماء مطهر مثل انزلنا  
من السماء ماء طهور او ما مرته نجس لا يمتدح مثل ان ماء الفهر بظهر بعضه بفضا ومعلوم عدم الخصوصية بالهوى كذا ما مرته ماء الحام فان فيه ما يدل على تطهير  
مع المادة اذ جرى عليه وانه لا نزاع فيه مع كرمه المادة وانما النزاع مع عدم كرمه بها وقد ذهب اليه المحقق فيكون خاصا بالحام بل يمكن جعله من عين ذلك  
الباب فان فرض حوصا صغير يجري عليه من الماء الكثير من حيث وثقة ونحوها وهذا هو المراد بماء الحام على تقدير اشتراط كرمه المادة على ما صرح به وقد كان بعض  
ادله ليس جار وهو ان على العموم وعدم الخصوصية بالحام ومنه علم ان التطهير لا يحتاج الى الامتدح كما يفهم من الذكر في التذكرة مع ان معناه ووجهه ظاهر  
ان يقال ان التطهير مع اجتماع مع غير غرض ظاهر يمكن ان يقال المراد به ما ذكرناه من التسلط وكثرة الجري لانه ايضا الظاهر مع الجري لكثرة القوة لا تفاوت  
بين كون المطر غرض لغرض الدليل الظاهر ان التطهير التسلط والكثرة والجري مما لا نزاع فيه على ما يظهر من بعض البنايات واما مجرد الاتصال مع التكا  
ومع عدم الجري في التسلط فشكل للتجاسه البقية مع عدم العلم بالظهور كون الماء مطهر فيجب ثبوت ثلثة اشياء في غير مفهومة من السنة والكتاب والاجماع ويمكن الاستدلال  
بان الجزء الاول من مخرج متصل بالظاهر بحيث لا امتياز يظهر كذا المتصل به الى ان يمتدح في طهارة ذلك المتصل اتصاله بالتجاسه الثابتة  
فامل وان المجموع ح ماء واحد كرمه متغير بالتجاسه فيكون ظاهرا لا معنى للتجاسه من كرمه غير متغير فيه ايضا فامل للمنع من ذلك اذا كان جري الكرم  
متصل بالجزء من كرمه كرمه بالجملة الحكم بها كما كان بجناحها الى ان يمتدح في ما ثبت كون ما ذكره بلا شرعية واضعف مما ذكره قيسه بما اذا كان  
متصلا اتصال بالجزء من كرمه لانه لا فرق بينهما لان السبب هو الاتصال الموجود في الصورتين ضعفه ظاهر ان الاتصال الحاصل قبل التجاسه يمكن ان يكون ايضا  
فالمسئلة مشككة فامل فيها حق يقف الله عليه ثم علم ان الذي يظهر عدم اشتراط تساوى السطح في الكرم يعني انه لو كان الماء بعضه فونا وبعضه فونا والمجموع  
كراحي عليه حكاه لكن الظاهر لا بد ان لا يكون فاشا خارجا عن الف والعادة فالظاهر ان كل واحد حكم نفسه مع احتمال اعتبار الاتصال بالنسبة الى الاعلى  
والاسفل وكذا اذا كان بعضه في ظرف محصور متصل بثقبته من الحوض فيكون المجموع كراحي وان الظاهر ان اعتبار الذي يمتدح سببا للجريان مما لا يضر في ذلك  
بل مع ذلك يكون المجموع ماء وانه في حال الص الجري واحد وهذا امر يحكمون بعدم تجاسه الجاري من غير منع بوقع التجاسه فيه اذا كان المجموع كراحي مع النبع  
اذا اشترط الكرمه ايضا الظاهر اطلاق الاخبار والاقوال محمول عليه بل يمكن ان يقال مثله لا يسمى ماء واحدا ومعلوم ان المراد هو الماء الواحد والظاهر  
ان الجارى مع الاتحاد يقال له ماء واحد ما لم ينفصل ولو بالوقوف في موضع الا ان يفرط فلا يمتدح في ارجاء ما تجاسه الماء الداخل في الكرم ولا يمتدح  
منه على التجاسه ولو كان تحت المنارة فالتحت قد فوج بالاجماع الذي دعى بعدم تأثير التجاسه المقطوع واما عدم تجاسه الماء الذي فيه بوقع التجاسه فيسبب  
اتصال جزء منه الى الكرم تحت المنارة واسناده الى طلاق الكلام والروايات فامل فامل جدا **قول** ان اجمع ما البئر الخ الظاهر انه لا بد للبئر من المنبع  
عدم الجريان تحت الارض فانه لو لم يتحقق النبع وان مسمى لا يتحقق احكامها وكذا الجارى تحتها فانه جار وليس فيه الاحكام كما يوجد في الشهدا الفهر  
وان كان من صنع ويحتمل اجراء احكام البئر فيقال له ذلك عن مطلقا وبهم من كلام الشهيد والشارح اعتبار النبع وعدم الجري غالبا فيعتبر النابع ليعين

للتفاهات والنجاسات  
النجاسة والانفساء  
لا يكون لرفقة  
الدين







تدخا فيه المنة لقد صدق الرجل الذي الخبر انه تغني مرة مطلقا فتكون مما لا يرضى فيه كذا الخفق واما الجواب الاربعين لما لا يرضى فيه اي الا يدل عليه  
بدلالة ظاهر معتبر مشهور في غير ظاهر الوجه وقيل نزع الجميع جهة كذا اظهر الخجاسة ولو ظهر المظهر فلا يكون الا برفع جميع الخبر لانه ليس اكثر منه مظهر ولا  
منه غير معلوم كونه مظهر فيجب ان يمكن العمل به في يوم الموافقة ان علم وقيل ثلثين وجهه ايضا غير ظاهر وقيل بالعدم وهو مع القول بالخجاسة مشكل نعم يمكن مع  
القول بالاستحباب والوجوب تقديرا بان يقع فيه النقص دليل ثلثين في وقوع ماء المظهر الخج ورواية كرميه وهي ايضا بخبره بالشمه والقوى لا اشكال من دفع اما  
تحلها على الماء الخج بها ولا يكون فيجبها وان احكام البئر لا استبعاد فيه بعد وورد النص في دليل نزع القشرة للعدرة اليابسة واية في ضبط المنفعة المستندة  
على الدائمة فيه ايضا استبعاد داخل الوطية في الاول ودليله في الدم القليل ما ورد في الخبر من لا يسيروا ولا استخرج القشرة منها فيبد كما ذكره الشيخ والمصنف في المشي  
والخج والظاهر كفاية الثلثة كما اختاره المحقق ولو لم يكن شيء اخر وكذا دليل السبع سموت الخج الخج ورواية عن ابن ابي عمير مع الشمه الخج وكذا دليل السبع في القارة  
المنفصلة والمنفصلة ولكن الرواية في الاولى والثانية الحاقه بها مع الفتوى والشمه وكذا دليل بول الصبي الذي يبل المراد به من زاد على الحولين مع عدم البلوغ  
وفي حكمه الرضيع دون الحولين ما لو زيد لشمه عن الغذاء والبلوغ به الصبيته لعدم النص وكذا دليل اعتزال الجنب فايد الخج عن الخجاسة ظاهرة لان الخجاسة لها حكم  
اخر ولها مقدار فما مثل نزع جميع الماء لو كان يسار واية في بعضها الدخول مع الاعتزال كرواية ابي بصير في اخرى النزول كرواية عبد الله بن سنان وفي  
البعض الوقوع كرواية الجحفي في الاخر الدخول فقط كرواية محمد بن مسلم والشارح يوجب المطلق على المقتد فتد لكل بالاعتزال وانما قد علم انه انما يكون مع  
المنافاة لا منافاة بين وجوب السبع للنزول فقط والوقوع والدخول كذلك ومع الاعتزال وهو ظا لا عند من يقول مثل هذا المفهوم الضعيف كان القدر الشمه  
وعدم ايجاب شيء في الشمه ويجوز النزول والوقوع كما هو ظاهر بعض الاخبار وظاهر ان ليس العلة بتحصيل البئر الا معنى للنجس من غير الخجاسة وان كان بئر  
وحكمه بخلاف ما مع انه لا يفتى النجس بل بالنزع والشارح يقول الشارح والعلة فيه نجاسة البئر بذلك وان كان بدنه خاليا من نجاسته ولا بعد فيه بعد وورد النص  
الى قوله فنقول بضمها من نجاسة البئر من غير نجس معلوم البطلان ان العذر سلام الجنب خلوه بدنه من نجاسة العينية قد ظهر من غير واضح ومعلومية بشرط  
الحلو في الاخبار حيث اوجب السبع فقط مع طهارة بدن الجنب الذي على عدم النجس وهو امر واضح وخاله بعد حد ويمكن حمل الفضا على عدم جواز الاستحباب  
بدون النزع بقدر او على نزع الطبع وغير ذلك ثم علم ان الشارح قال ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع دالة عليه اي على نزع اشراط النية وصحة القتل  
على الحكم حيث سألته عن الجنب يدخل البئر فيقتل منها فان نزع منها سبع دلاء والروايات السابقة كما لا بد من دليل على اشتراط الاثنان الاعتزال الشرع لا ينافيه  
ايضا فحمل مطلقا عليه جما بين الاخبار فيدفع بذلك ما اوردته المحقق الشيخ على من خلو الاخبار عنه او كذا اعلم حتى انهم بعدم الحكم بطهارة القول الصافي  
في خبر عبد الله بن ابي بصير ولا تقع في البئر ولا يفتى على القوم ما هم فان النية المستقام من الرواية يقتضي نزع البئر لا نزع عبادته ولا يطهر الجنب بجانحه  
ان النية غير البتة بل عن الوقوع في الماء وفاسده وهو انما يتحقق بعد الحكم بطهارة الجنب لا بمجرد دخوله في البئر ولا يفتى في هذا النية خروجه وعدم كونه عن نفس العبادته  
الا ان يقال الوسيلة الى الحرم محرمان كانت قبل زمانه وانت خير في الجمع انما يجب على تقدير المنافاة والمساواة ومعلوم عدمها اذ منافاة بين ايجاب  
السبع محرمان النزول والوقوع والدخول المذكورة في النجاسة الصحيحة ومن ايجابه له والنقل على الضعيف في نصه فلا مساواة ايضا مع انه لا اشتراط في السبع  
بالنقل ورواية ابي بصير بل ذكره ذلك في كلام السائل فقط فلا ينبغي ترك الحكم السفاد من الاخبار الثلاثة الصحيحة وتقيده مع تقييد النية السفاد في صحة  
ابن ابي بصير وهو عبد الله الشافعي المدلل بان زب الماء وزب الصيد واحد ورواية ابي بصير غير الصحيحة لوجود عبد الله بن بحر الضعيف واشترط ابن مسكان  
وابي بصير المشتمل على السبع للدخول مع الضل في كلام السائل مع عدم النية فيه فظهر بطلان النقل على تقدير التحريم وعدم القيد كما يظهر منه ولا يفتى الجواب  
ان النية غير البتة بل عن الوقوع في الماء وفاسده لان الفساد انما وقع بالنقل بل نقل النقل هو الفساد وعلى تقدير كون الحرم هو المقتد وهو النقل المطلق  
الوقوع كيف يصح النقل مع النية عنه وانه عبادته ولا يوجب الفساد كما نفى وقوله ان النية هو الفساد وهو انما يتحقق بعد الحكم بطهارة الجنب بقدر الظاهر  
ان المراد بالنية هو العمل الذي يفعاله وهو الاعتزال فاجراء الماء على النية ويجوز كذا على النية مع النية هو النية الموحدة مع الحدث وهو العبادته فيكون  
فاسدا ولا يكون النية موقوفة على فعل الحدث اذ لا معنى له فضلا عن كون موقوفة لا يعلم الا بعد العلم بالنقل فيكون حرجا كذا لا يفتى في كون الاعتزال  
الرائع حراما وانه فساد مع الفساد والافساد وهو ظا لا فان المراد على تقدير زيادة النقل مجرد ابراده الماء على البدن على  
مع النية والافساد يترتب على محضه هو المراد بالفساد هنا ابراده بالنية الكراهية بمعنى قلة الثواب لا يلزم الترام عدم النية في العبادته فسادا وجواز كون  
الشيء الواحد الشخص حراما واجبا وكل ذلك اجل خصوصاً عندنا كما بين في تحله فيجوز في المسئلة القول بالكراهية بالمعنى المذكور وعدم الفساد لا في  
ولا في النقل واستحباب النزع مجرد النزول مع النقل وعدمه او الوجوب بقدر الخجاسة ولا يخرج خبره عن الطهارة بالنقل لا دالة على عدم نجاسة البئر وان كان  
النية ظاهرة في التحريم ويمكن القول ايضا والناويل بان المراد مع النجاسة المقتدة او غير النية ونحوها الوقوع فيه وغير ذلك على الاخير يصح النقل ان  
بعد من غير ضرورة وجوب النزع بقدر مع القول بغير صحة النقل الاثبات بل فامل ويمكن استبعاد عدم نجاسة ماء البئر من هذه الاخبار التي ادعى الشرح  
دلائلها عليها من جهة وجوب النزع لانه ما امر الواقع بالنقل ونظيره بدنه فيايد فيهم واعلم ان الشارح قال الذي اختاره المصنف في المختار لشمه الخج ان الحكم  
بالنزع لكونه مستعملا فيكون النزع سلب الطهارة ويشكل اطلاق النصوص بحكم سلا و ابن ادريس وجماعة من المناخرين وجوب النزع مع طهارة المقتد  
واستلزام القول بعدم وجوب النزع لانه فزع على القول ببقوة طهارة المقتد هو لا يقول فيلزم عدم القول بالنزع والذي اختاره في المتن هو القول بعدم  
اشترائه وهو المقتول بناء على ما ذهبه على تقدير القول بالوجوب الذي فتمت من الخج عدم الوجوب قال فيرد ان كان البدن خاليا من نجاسة عينية فاي سلب وجوب النزع  
وباي اعتبارا يستند ما البئر والجواب ان يقال اختلف علماء في استعمال الطهارة في الكبرى هل يرتفع عنه حكم الطهارة لغيره ام لا بعض علماء اثنى الاول وبعضهم

بترتيب على العساة



ثم لا يجوز استعمال الماء المحسن الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب خبيرا ولو اشبهه البعض من الانبياء اجنبيا وبهم بسبب ما عدا البعير عن الماء الواسع  
ارزاعا كانت الارض سهلة او كانت الماء الواسع فوقها والنجس واسار الجوع كلها طاهرة عند الكلب الخنزير والكافر والناسيب المستعمل في رفع النجس طاهرة  
مظهر مش

افقنا الشاوشة البنية فلتفتي السراج حوكة مستعمل في الطهارة الكبرى وهذا انما يمتنع عند الشيخين رحمهما الله ما نحن في الاول والعجب ان ابن اديس في هبة  
ما اختاره من بقاء حكم الطهارة في السجل والوجوب للنجس فالأقوى عدمه بناء على قول الشيخ كون الماء طاهرا وان ارتفع عنه حكم الطهارة بما يجب للنجس  
لزال النجاسة بل لا بد من حكم الاول ولا احد فيه ما ذكره ولا تصور او اخلاق الاخبار بناء على القول بمحمول على من جاهدوا ولا يرون صحة من ذهب عن بل  
نفاه والشارح جعله للنجاسة مع الخلو للنجاسة وهو كما ترى نعم يمكن ان يقال لا يجب من ابن اديس ان يثبت في النجاسة الوانها كما قلتم انتم في المنشأ فان كان  
اختياره في الخ لا استحبابا في النجس فكيف لو جوب لعد الطهارة مع عدم قوله بالخرج عنها وكلاهما يخرج في ذلك ولعل لكم بهما اختيارا وعلى  
الوجوب ولكن لا يمتنع ما اعترض عليه فنامل والاحتياط مما لا يترك مع الامكان فنامل وكذا دليل السبع يخرج الكلب وهو الجرح الصحيح مع الشهادة في هذا  
الخبر يثبت نوح البئر كما لو لم يترك الكلب تدبره ريعون له فهو ما يدل على عدم النجاسة والوجوب فيه انما النجس لوزق الدجاج فاذا ذكر الشيخ له دليل لا يرد عليه  
بالجواز فان ذوق غيره ليس نجس على الطهارة بل الثالث في موت الفارس مع عدم الوصفين صحة معوية بن بخار وليس فيها ذكر الوصفين وعدمهما لكن  
حملت على عدم لو اية غير صحيحة في السبع على تقديم الانقاص وحمل عليه ايضا واية غير صحيحة طلقة بالسبع مع نفق الباس فيها اصابه من ذلك البئر لثبات كذا فيه  
من اخرى في اخرى كما هي صحيحة الى سامة حسنة لا تفسد او تغير طعم الماء فخل الزايد على الاستحباب غير بعيد وهذا كله يدل على عدم النجاسة وعدم الوجوب  
الزائد في مثل النجس من غير ثلثين او اثنين والاختلاف في الكلب غير ذلك من الاختلاف والنزديدين ثلثين الى اربعين دليل على عدم النجاسة  
لغيرهم فانهم لا يفتي بسبل له لو الواحد للصفوة واية غير صحيحة مع الشهادة كان شبهه اخذ بالقياس من سوق الخبر لافا يقع في البئر للصفوة نوح منها ولو اخل  
ودليل الدلو الواحد ليول الرضيع الذي لبنه غلب على غذائه من الطعام قوله في الخبر سألته عن بول الصبي العظيم قال دلو واحد وكان الصبي خذ من الغنم ثوب  
الاكثر بول الصبي فنامل وكان ذلك سدى مستحبك دليله طهارة البئر عنه مع عدم تأمينة دلالة وجوب النجس لما من عدم الصحة والاختلاف والنجس  
وجوب النجس محل المطلق على المستند فانه وردت وانايت صحة مثل صحة محمد بن سعيد معوية بن بخار بعدم النجاسة وعدم النجس ما لم يغير ما عتق  
صحيح اخر في عدمها مطلقا وورد فيها ايضا روايات مطلقة تفعل على المقيد كما ترى في الاصول مع ان الصحة الصحيحة في النجاسة غير معلوم وغير ذلك من الوجوب  
المقتدرة وقد اشترى البها مراء ولا يكتفي في الاستحباب بخبر اختياره عده انفعال البئر كما فيه من الشرح لا احتمال وجوب النجس بقوله هذا اخذ في المنشأ  
وجوبه بقوله مع اختيار طهارة وعدم انفعاله قول لا يجوز الخ لعل المراد عدم الجواز عند الاعتدال به وعدم ترتب في المطلوب من الاستعمال عليه طهارة  
وترتب العقاب لزم كما هو المتعارف بناء على اعتقاده الشرعية وانه طهارة شرعية فيكون بدعة وكل بدعة ضلالة تسبيلها الى النار وهو مذكور  
الخبر الصحيح منه الجماع في نافله شهر رمضان وصلاة الضحى فيع التمهيد في الذكر كونه البدعة حل ما في الاحتجاج على كون الاذان الثاني في يوم الجمعة  
حراما بانه بدعة على اورد في الخبر ما لو يكن في عهده وهي تفتي في محنة ومكرهه فلا دلالة على التحريم لانها لم تذكروا فيها دليل عدم الجواز في الطهارة  
اختيارا واضطرار امام زمانه الجماعة ايضا وبعض الاختيار الدال على اشتراط طهارة الماء المستعمل في الضحان في دليل جواز شربه اضطرار وعدم اختيار  
لعله الجماعة وما يدل على تحريم الفدر والنجس بعض الايات مثل ما يدل على تحريم الجرجن هو النجس ما هو المشتهر وجوب حفظ النفس المستعمل العقل  
والنقل يدل على الجواز اضطرار كاصالة الله ودم الغش المثلث لو الانقضاء لسيب عن الرفعة فهناك لقوله اما اضطرر الى ان لا يبعد جواز استعماله  
على ذلك اختيارا ايضا في غسل الثياب شربا لدواب الغير وغير ذلك مما لا يتطرق فيه الطهارة للاصل وعدم ثبوت التحريم صريح في الشرح وغيره يدل على تهيبه بالظن  
والاصول دليل واضح قوي ما لم يظهر خلافه بعد الفتح المتعارف المفيد للاطلاع عليه على نفسه في بابا قول ولو اشبهه ان دليله خبر غير معتبر من هذا  
موقوف والاخر ضعيف لكن الظاهر انما مؤيدان بالشبهة بل بالاجماع على الظاهر وعدم ظهور الخلاف في ان التكليف في الطهارة بالماء الطاهر محقق والمخرج عنه انما  
يقع باليقين او الظن المعتبر شرعا وليس هنا فيه تامل في البناء على اعتبار قوانين الاصول واعتبار العلم بالنجاسة جواز استعمالها انما اراد على هذا الاستدلال  
والراجح مع الرجحان كما يقال مثله في واجد المخرج الثوب المثلث من عده وجوب غسل على احداهما مع جريان الدليل بعينه وهذا هو الموافق للقوانين  
والشريعة التمهيد الا ان العذر عن قول الاصحاب مع عدم الشك في احتياج الجواز فانه وصرح في الفرع والاصول في كتب العامة والخاصة بعدم الجواز  
والا لم يكن دليلا على ذلك ايضا واخضا فانه خلاف الاجماع وهو غير ظاهر بالجملة المسئلة مشككة ولكن دعوى الاجماع في الخ في مثل هذه المسئلة مع صحة  
ما تقدم من الخبرين وعدم الخلاف يقتضي جوب الاحتياط او يمكن هو يقتضي ازالة الماء ثم التيمم لو جوده في دليل الاصل ويحمل الحمل على الاحتياط  
لهذا قلنا بالاحتياط دون الوجوب كقولنا به الشيخ وبهم من كتاب الصلوات ولو كان الاستنباه بالمضاف فالظهور وجوب الطهارة بهما مع عدم ماء اخر يقتضي  
عدم الجرم في السنة لعدم الامكان مع انه قد يقال بوجوده وجوب لوضوء وهو لا يحصل الا بهما ولو كان واحدا وجب التيمم والوضوء على الظاهر والاحتياط  
ولا يبعد وجوب كمال لناقص بالمضاف ما لم يخرج عن الاطلاق لما مر قوله وبسبب ما عدا الخ لعل دليله بعض الروايات الغير الصحيحة مع الاصل حيث  
في احدها ان كان سبعة سبعة اذرع وان كان جلا مختص في الاخران كان ابي ليا لوعة حقل من البئر مختص ان كانت فوق الشريعة ويحمل القوة  
بجسب لقرار كما هو الظاهر وجسب المحنة لما يدل على ان النجس في جهة الشمال فوق البئر ولما ذهب الميلاء وخبر حسن يدل على نجاسة البئر اذا كان بينهما وبين  
البالوعة ثلاثة اذرع او اربعة وكون البئر على الوادي مجرى لبول من تحتها وهو غير معلوم بل غير مفهوم ايضا لان منه لا يخلو عن اشكال و  
اضطرار مع ان الاصل وسائر الادلة يدعوا بالجملة ما لم يعلم قبح البئر من البالوعة النجاسة حكم بها هو الموافق لادلة سبنا ما هنا من حديث محمد بن القاسم  
عن ابي الحسن في البئر يكون بيننا وبين الكيف حرة اذرع اقل او اكثر فوضا منها لئلا يسكب من قرب ولا يبعد يوضا منها فيستل ما لا يغير الماء وبالجمله عدم  
حجة الادلة اشغلنا عن تفصيل البحث عن البئر وجوب النجس للاشبهة لكل واحد واحد وكذا عن تفصيل البعد بينهما قولنا واسار الجوع الى الطهارة

مثل السبع

ولا يخلو

فان بدعة











البول والغائط من ذى النفس السائلة غير المأكول بالاصالة كما لا يفسد بالعرض كالحلال والمخفى من كل حيوان ذى نفس سائلة وان كان مأكولا والمبني من ذى النفس السائلة مطم  
واجزاء سواء البنية من تحت او من فوق كالبصيرة والوبر والعظم والظفر الام من مخس العين كالكلب الخنزير والكافر والدم من ذى النفس السائلة والكلب  
والكلب الخنزير ولو اجتمعوا والكافر ان اظهر الاستلام اذ اجمعهما يعلم بثبوته من الذن كالحواشي والغلاة والمسكرات العصور اذا اشد والغفاعة من  
منه

فلا بأس اى بالوضوء من سور الحائض في الاخبار الكثيرة لا تؤمن من سورها من غير تقييد وبأس لا ينافي الكراهة بل يستعملها على ما قيل غاية الامر  
كراهة سورها من غير تقييد فاما ما قيل في الاخبار الكثيرة ولكنها غير صحيحة الاخبار احدى فانما يخرج الكافي عن عبد الله قال رسله عن سور الحائض  
فقال هو وضوء من سور الحائض اذا كانت مأثومة فيكون اذا كانت قد انجبت هو خلاف المشهور وفي التهذيب وضوء من سورها من سور الحائض مع عدم الصحة  
فاذا كانت تكون قيد الحائض فيه قبلها وليها وهو ايضا خلاف المشهور بل لا يخفى عن شئ هو الذي عن الوضوء من سور الحائض بغير تقييد منه وفي بعض  
الباس عن الوضوء من سورها اذا كانت مأثومة ما روايت خبر ابي ابي العلى النعمان والكراهة من استعمال سورها مطلقا بل هي مخصوصة بالوضوء مع قوله تشر  
اشرب منه في الخبر الصحيح في العرف بخلافه لا يحضركا في العمل بالصريح بالشرع على الجواز مع الكراهة في الجملة والوضوء  
على السائلة وهو مبني على الشك في التدين بالجمع اذا لم يكن المأثومة فانه لا يجوز الوضوء من سورها كما كان على غير الاحتمال والجواز ان القول بالخبر غير مشهور  
ويذكر في ذلك في التهذيب غير صحيح وان كان هو كغيره فانه قال بعد ويجوز ان يكون المراد بها من لا يستحب او يدل على اننا ايضا ما روايت  
التهذيب قال قال ابو عبد الله امرأة الطامث اشرب من فضل شربها ولا اجلس من وضوء من سورها من سور الحائض مطلقا في الوضوء وعدمها في الشر  
فلا يحرم كما هو المشهور بل كاد ان يكون اجماعا واعلم انه قال في الشرح طر الشهدى في الحكم في كل تمام ونفوس فيه حيث نهى عن الضيق يقال انه نص  
في النهي والعلة وهي التهمة بالنجاسة فاما ما روايت في الكراهة سور البغال الخبيثة فقال في الشرح هو كراهة نجسها وفي الكبرى منع دليل كراهة سور  
الفارة الاصل مع بعض الاخبار الصحيحة الدالة على طهارتها مثل عموم صحة بقاء الشبهة على جميع الحيوانات حسنة هرون بن خزيمة الغوثي  
يزيد بن اسحق المدوح عن ابو عبد الله قال سالت عن الفارة والقرب واشيا ذلك يقع في الماء فتخرج حيا هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ  
قال يكسب منه ثلث مرات قليلة وكثيرة بمرارة واحدة ثم يشرب منه ويتوضأ غير الوضوء فانه لا ينفع مما يقع فيه وصحة سئل عن سئل عن عبد الله  
الفارة تقع في السم من الزيت ثم يخرج منه حيا فقال لا بأس بأكله ومفهوم هذا الصحة الدالة على نجاسته مما شرب منه صحة زرارة عن ابي جعفر قال لا وضوء  
الفارة في السم فان كان جامدا فاقطعها وما بها وكل ما بها من كان ذبا نكالا فأكله واستنجع به وزايت مثل ذلك تريب منه صحة الحائض  
اسحق بن عمار في الفقيه والاستبصار لا بأس بسور الفارة وصحة على بن جعفر عن احمد بن موسى سالت عن فارة وقعت في ثوب من فخر جت قبل ان يموت  
ابو مسلم قال نعم ويد من منه فان ظاهرها الطهارة ومؤيد بها التهمة والكثرة فمما يدل على الاجتناب من الاخبار الصحيحة وغيرها على الكراهة  
الاجتناب كالحال في الجملة ولو غرغره في الماء فخرج منه حيا هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ  
ايوضوء للصلاة قال لا بأس بغيرها من الاخبار فمما يدل على الاجتناب على الكراهة للجمع على السالم والتمسك بغيره ما قال في الشرح اتفق علماء اهل  
ان ما لا يفسد سائلة من الحيوانات لا ينسج الموت ولا يؤثر في نجاسته الا في الميتة من الماء وغيره وروى عليه جابر كثره وصدره على بن جعفر يدل على كون  
مثل الانسان ان لا يلوأ منه نجاسة بغيره سواء كان عن النجاسة باقية ام لا قال سالت عن الدجاجة والحمام واشياها نطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ  
منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء كثيرا فذكر من ماء فبول ما دل على خلافه مثل اشرب من سورها ما لم تر من مقارها ما مثله عدم ظهور الطهارة  
مع الملاقات بالوطء ويدون العين ايضا بان المراد ما لا يلوأ منه فان قيل فاهو المشهور بان لا يتنجس من الطهارة ما لم يكن عن النجاسة ظاهرة في عضو الحيوان  
ومع الملاقات يظهر بجر زوال العين يدون النظر ولو كان بحضورها كما هو المذكور في الرسالة واستدل عليه في المشهور بانه غير ثامة زعم في الحيوان  
الدالة على جواز استعمال سور الطهارة والسباع مع انها لا تنقل عن كل الميتة والعذرة وغيرها من النجاسة وكذا الاخبار الدالة على طهارة سور الحائض من غير نجاسة  
فلو كان المراد عدم ملاقاتها بالنجاسة لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة وحمل العموم على التدة والجواب انه بعد ما علم نجاسة الملا في طهارة فانه لا يلوأ  
لان في كثير الاوقات ما يرى الانسان ملاقاتها بالنجاسة فمما يدل على عدم وجوب طهارة هذه الاشياء في غاية الاشكال والعم  
بالا يلوأ الاشياء وكذا الحكم بها بطهارة عضو الاذى المسلم الذي ما ظهر عدم تقيده بالشرع بغير النجاسة ووجه باحتمال التظهير بان المسلم الذي لا يظهر  
تقيده بالشرع لا يلحق بغيره وهو كما ترى لا يخفى عن اشكال الباعث لا ما نحن بغيره انما تلحق بغيره انما تلحق بغيره انما تلحق بغيره انما تلحق بغيره انما تلحق بغيره  
استعماله في ذلك العضو فيما يشترط فيه الطهارة يحتل ذلك لما قال والاصل عدمها ومع ذلك فاما ما روايت في الاحتياط بوجه قول البول  
والغائط في دليل نجاسة البول والغائط المذكورين فنقل الاجماع في المشهور غير مفهوم حسنة زرارة لا مرهم فاما لا لا يقتل ثوب من بول ما يلوأ كل  
حسنة عبد الله من سنان كذلك قال ابو عبد الله غسل ثوبك عن بول ما يلوأ كل الحرة والنجاسة في غسل بول الاوى واستنجا بخرج الغائط  
عدم القابل للقرن ولكن نقل استثناء ابن الجندب بول الرضيع قبل كلة اللحم ولم ينقل عنه دليل الاصل مع الشيخ والضد في بول وروى ما لا يلوأ كل الحرة  
الظاهر ودليلها حسنة ابي بصير برهمن عن ابي عبد الله قال كل شئ يلوأ من سورها وبول النمل عنها استثناء الحرة فقط وهو مؤيد بالاصل مع عدم  
صحة الخبر وعدم خصوصتها وعدم ثبوت الاجماع لعل بول النجاسة شق خارج عن بول الطاهر المشققت نقل الشيخ في هذا خبر يدل على نجاسته واول خبر  
ولكن الخبران غير صحيحين ايا بول ما يلوأ كل الحرة في ذلك لا يخفى انما صحها الطهارة ودليله ما مر من عموم حسنة زرارة والارادة عن احمد في ابوالا  
يضيق الثوب نكسها فلا يقال بل في كل شئ مما جعله الله لا لكل محل دلة النجاسة على الكراهة واستصحاب الاجتناب جميعا بين الاخبار  
لغيره الكراهة وقد التزم في النجاسة في الفقيه لا يبرهم وليس بخبر في الكافي قال في ذلك ابي عبد الله في اعطى الدواب من ما خرجت بالليل قد يلوأ  
وراثت ففسد بدمه بجره او بدنه فينصع على شئ فيضج فادى لشره فيه فقال ليس عليك شئ ورواية المعلى بن خنيس وعبد الله بن ابي يعقوب لا كافي في نجاسة  
وفرنها خاير ما لجاو الخ بول حتى صكت وجوهنا وشبابنا فدخلنا على ابي عبد الله فاعبرنا به فقال ليس عليكم شئ والاصل ان التمسك بغيره في المخرج والشرعية التمسك

في غسل البول والغائط  
في غسل البول والغائط  
في غسل البول والغائط  
في غسل البول والغائط  
في غسل البول والغائط



مؤيدان واما الذي يدل على النجاسة فحسنه محمد بن مسلم لا يبرهن عن ابن عبد الله قال سألته عن ابوالدواب البغال والحمير فقال غسله فان لم تعلم  
 فاعسل التوب كله فان شككت فافضه ورواية عبد الرحمن بن ابي جندب قال سالت باعبد الله عن رجل عليه بعض ابواللهائم اغسله ام لا قال يغسل  
 ابوالدواب والفرس والبغل فاما الشاة وكل ما يوكل لحمه فلا بأس ببوله لعله يزيد ما جعله للاكل كما سيجي في خبرنا والطحاينة مقبول ان يفرق فيه الا بان  
 ابن عثمان وهو مقبول كما سيعلم وصحة الحلبي قال سالت باعبد الله عن ابوالدواب البغال والحمير فقال اغسل ما اصابك منه وكان الحمار كذلك فاعلم القول  
 بالواسطة او بالطريق الاولى ورواية الحلبي ايضا عن ابي عبد الله قال لا بأس ببول الحمير والغنم والبغال كذلك الماعز والاربعاء  
 بالواسطة والطحاينة مستند ما معتبر وان كان في الطريق البئر واما لان الظاهر ان احد بن محمد وابوه او عمه وهم ثقات وان ابان بن عثمان هو مر اجتمع  
 النص على صحة ما صح عنه وقد سمي الاخبار الواقعة هو فيها بالصحة كثيرا ويبنى على توثيقه صحة الطرق الكثيرة من العقيدة المصنوعة بصحة ما واذك غير مخفي على المتابع  
 مع التصريح بتوثيقه فلا يارض ما نقله الكشي عن علي بن الحسن بن فضال انه كان من لنا ووسية وايضا روايت كثيرة له في علمها وعلى ان ارواها اكثر من  
 ذلك لكنها غير صحيحة وبالجملة الظاهر طهارة روثها لعدم صحة الدليل على النجاسة مع دليل الطهارة وفي البول اشكال لان الاصل مندفع بالاخبار المعتبرة  
 المحج غير ظاهرا لا بخلاف السهلة والشهرة لا تنفع معها والمجمع بين الاخبار لا يتم لتقديم الصحة وجوب تخصيص العام بوجود الخاص فخصيص الحسنات على تقدير  
 المحجة والعموم لا لها عامتان وما يدل على نجاسته ورواها خاص بخبر عبد الرحمن يدل عليه وفي خبر زرارة اشارة اليه ولفظة اكثر منه في هذا الخبر غير محتمل في عدم  
 التحريم بل يحرر الجمل لان السائل فهم ذلك حتى قال ليس يأكول اذ العلوم والشم هو عدم نجاسته بول الماكول لا عدم كراهيته وايضا يشيران المراد بالماكول  
 في هذا المقام ما خلق الله لاكل وهذه الحيوانات ليست من هذا القبيل بل طهارة بول الماكول بل في ذلك يشترط نجاسته عدم صحة السند وكذا خبر الحلبي  
 وابن ابي عمير وخبر ابي الاعرج وان كان في العقيدة المضمون حسنا لا يبرهن ان حال نفسه غير ظاهر فاشبه ان يوجد فيه الضيق كثيرا وبول الاضطراب ما فيه ذلك  
 فلا يبقى الاعتماد على مجرد ذلك مع ان لفظ الدواب ايضا غير مخصص بالخاص المخصص بغيره في الطهارة وكذا خبر ابن ابي  
 يعقوب واعلم ان المعنى في المتن ما نقل الخلف في رواية بل في البول فقط وقال روث البغال والحمير الدواب طهارة لكنها مكرهة ورواية ابي الاعرج  
 الحلبي يدلان عليه وحمل ما يدل على نجاستهما من روايتي ابي مرزوم وعبد الاعرج على الاستحباب قال علي ان سندهما لا يتجاوز عن قول روثه في الخ وفعل من  
 الشيخ ما هو صحيح في ذلك لكن الدليل عليه ضعيف بل الدليل يهين عدم نجاسته لما في رواية الحلبي باس برث الحمير الاصل فاذا ثبت عدم القول بالواسطة  
 ثبت طهارة البول ايضا لما في الروايات الكثيرة ان ارواها اكبر من ذلك اي من البول ففهم طهارة بول البول بالطريق الاولى وكون المعنى للكرهية والشدائد  
 في الروث لكن الاخبار غير صحيحة ولفظ اكبر من ذلك ايضا غير صحيح مما مل ولتخط ما امكن واعلم ايضا انهم قيدوا الاخبار بنجاستها ما اذا كانا من  
 ذي النفس اي على لدم الذي يجمع في العروق والجماع وبعض الاخبار لذلك على عدم نجاستهما من غير ذلك وطهارة ذرق الدجاج ذهب اليه الشيخ في  
 التهذيب شيخه من القول بالنجاسة ليله فيه ضعيف هو مكاتبه فارس المجهول قال كتب اليه رجل ما له عن ذرق الدجاج يجوز الصلوة فيه فكتب لا  
 وحملها الشيخ اخيرا على الجلال لروايت وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه انه قال لا بأس بخرق الدجاج والحمام يصيب التوب حيث قال قال محمد بن الحسن الخنيزر  
 لا ينافي الخبر الذي مروى عن ابي فارس عن صاحب التكملة لان ذلك الخبر محمول على ذرق الدجاج الجلال فاما ان الذي يركب جلا لا كان حكمه حكم سائر ما يوكل  
 لحمه في جواز الصلوة في ذرقه وبوله ويمكن جملة على الكراهية ايضا الاصل لما امر بخصوص خبر هب بن وهب الدال عليه وان كان ضيقا ودليل نجاسته  
 التي فكان الجماع المنقول في المتن غير مع اخرا وكثيره مثل صحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ذكره الذي شدد وجعله اسد من البول الخ وحسنه الحلبي  
 ايضا عنه قال اذا احلم فاصابه ثوبه مني فليغسل الخمر وكان يقيدها بذي النفس والجماع قال في المتن بنجاسته العلقمة والصفحة والبيضة اذا صارت دما او  
 غير اضعف فامل واما دليل نجاسته الميتة من ذي النفس طلقا كانه الجماع قال في المتن هو مندوب علمنا اجمع وما يدل على التفتيد بذي النفس  
 الاخبار ايضا والاصل ودليل كل شيء ظاهر حتى يعلم انه نجس وكذا على مستند طهارة الامور العشرة المشتهرة مع بعض الاخبار ومثل ما رواه خبره في القول  
 قال عبد الرحمن بن ابي عبد الله زرارة وتحمي بن مسلم كذا في بي خبره من الكافي وفي الاخرى منه كانه يصير عن خبره قال عبد الرحمن بن ابي جندب قال باعبد  
 زرارة ومحمد بن مسلم اللين واللبا والبيضة والشر والصف والقرن والناث الحافر كل شيء يفصل من النجاسة والدابة فهو دكي وان اخذته منه بعد ان يموت فغسله  
 وصل ميتة والاخبار كثيرة وان لم يكن صحيحة في هذا المثل لكنها مخيرة بغير الاصح وهذا الصحة ليست من الامام الا في النسخة الاخيرة من الكافي بل ليست صحيحة  
 لان ابراهيم بن هاشم في الطريق في التهذيب الكافي فهو حسن لو كان المتن لغة وهو الطحاينة مع استنباطها على اللين واللبا وكل شيء يفصل واشترط الماخوذ  
 بالنسبة فيما مامل واضع والاخبار من كونه في المتن في التهذيب الكافي في الفصل وسيجي ذلك انشاء الله تعالى ولا استبعاد بعد ورود النص والجماع  
 على طهارة الاضغ مثلا مع كونها جلدية ومخترعة عن بعض الميتة يمكن عدم وجوب غسلها ايضا لظاهر الخبر عدم افادة غسل الطهارة بعد ثبوت الادلة  
 الاكلام ثم لا بد من الادلة فامل وبالجملة الاصل دليل قوي وقد قوي بانضمام الخبر بان كل شيء ظاهر حتى يعلم انه نجس وقوى الاحتياط وعدم الاكتفاء بالنسبة مع  
 عدم دليل النجاسة ان لم يفسد سبب الاكراهية وروايتهم صدق ذلك على المذكورات وكون كل جزء من الميتة نجسا غير مسلم وبمثل هذا يستدل على طهارة الثور  
 والجمل ودوا الاجزاء الصغيرة المنفصلة عن بدن الانسان بل كل الجوان حال جوتهم خصوصا في الفرس عن جهة شقها وانامله والبثورات في الحرج والضميق  
 المنفصل بالعقل والقول وبالشبهة الصعبة السهلة وفي حسنة عبد الله بن الحسن المقتدر دلاله عليها قال المعتمد بن الله وخبر المتن السائد من اقرب طهارة  
 ما انفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغيرة مثل البثور والشاؤل وغيرها لعدم امكان الخبز عنها فكان عفوا فاما للشبهة ولعلها يرد بالافعال التي  
 لقوله طهارة ما انفصل ايضا دليله يدل على عفوه من كل وجه وهو المراد بالطهارة وبجملة الاحتراز عن مثلها اذا ما بالنسبة الى كل احد تعدد ويمكن



ايضا الاستدلال بمثل ما روي في الصحيح من الاجابة الصلوة في الثوب الذي اخذ عليه البشارب الظفر من دون الفضل و عدم غسل اليد طهارة التمكن  
القالب نه يقطع من الظفر من البدن شئ ولو لم يكن لازما فلا شك انه قد يكون مع فطره الفضل يدل على المطاوعة بما في صحة على بن جعفر عن ابنه موسى بن  
قال سألته عن الرجل يكون به النشأول والحاج هل يصلح له ان يقطع وهو في صلوة او يفت بعض ثوبه من ذلك الحج ويظهره قال ان لو خيف ان يسيل الدم فلا  
بشر وان تحوت ان يسيل الدم فلا يفعل فمما مل واعلم ان في ثوب الميتة تركه للاخبار الدالة على طهارة والحكمة وقد ادعى صحة بعضها والاصل معها ولكن  
ثبت نجاستها وان لم يلاقى بالتجسس مع الرطوبة يجنب اجزاء في المايح وكثرة قول الاحتباب مع عدم صحة الدال عليها بل عدم صحتها ايضا يدل على التحريم  
والنجاسة مع غوطتها بالميتة وعدم الانتفاع بشئ منها والصحيح في بعض الاخبار بان حرام ان الذي دس في الثوب ميتة هو خير زارة عن ابن عبد الله  
قال سألته عن النجاسة من الجدي الميت قال لا بأس به قلت الذين يكون في خزع الشاة وقد مات قال لا بأس به وصحة غوطتها لا تقل في التهذيب عن الحسن  
يجوز قطع الاسناد وبطلان بغيره الميتة حسن الا ما اخذ من كبته وهو غير واضح نعم انما حسن وصححه نعم يمكن قصره من الفهرست لكن الدلالة غير  
صريحة على الجاهل والطهارة وفي مثل هذه المسئلة العمل بمثلها لا يخرج عن شكل وافق الشيخ فيما وجعل غيره من الخبر الذي قلنا انه صريح في التحريم على الميتة  
بعد تضعيفه بوجه من هب انه ضعيف جدا وبالحكمة لو ثبت الطهارة لاستثناء هذه الفرة من نجاسة الملافة بالتجسس الرطوبة لو ثبت  
الكلمة مثل الانفة فان خارج بالاجماع على الميتة والاخبار مع تلك الملافة مع شئ زائد بها جلة العظم مع انه كان عليه اللحم ومعلوم رطوبته وكذا السن  
بالظفر بالجلاء الامر الثاني ثم ان الظاهر عدم وجوب غسل الشعر والصوف بالميتة بل يكفي المنفك بهم من اكثر عبارات الاحتباب وجوب غسل ما قطع ما  
اقبل بالميتة وفي بعض الاخبار ايضا دالة على الفصل لكن الاخبار التي دلت على الاستثناء حالية عنه كما في العظم والسن والنجاسة ايضا له بالوطئ  
من الميتة اولى منها فلا يبعد عدم الوجوب محل ما وقع على الاستثناء او على ان الدماء انصل من اجزاء الميت لعدم الصحة والصراحة والاصل مع ما مر  
دليل قوي كلام المصنف في المستحاشرة الى عدم الوجوب مطلقا بل مع الرطوبة قال الرش كاشف لا نه في معناه واما اصولها اذا كانت رطبة فنصف من الميتة  
غسل وكان ظاهره ان ليس بميتة قد لا فها برطوبة وكان ظاهره اصله اشارة بوجوب غسل المستحاشرة من الميتة بشرط الرطوبة فمما مل وان مطاوعة الاثارة  
للميتة لا ينجس قال ايضا شعر الادى اذا انفصل في حيوة فهو طاهر على قول علمائنا و دليله واضح ولو لا دليل بوجوب غسل شعر الادى بقدر الموت لم  
الصل انه ليس بنجس ان لا يخرج من اجزاء الادى مع اصوله لما من فمما مل الاختصاص امر اخر ودليل نجاسة الكلب والخنزير بالاجماع المفهوم  
من التنهي قال منه هاجحان غينا قاله علمائنا اجمع والاخبار الصحيحة عنهم عن الكلب يصيب ثوبا من جباله حتى قال يسل المكان الذي اصابه ان كان  
رطبا يغسله وان لم يجرس نجس بهم من صحة الفصل لا مفعله فيمكن الاستصحاب كما قال المصنف في التنهي فيجب غسل الخنزير ويمكن فهم نجاسة الخنزير من  
الاية فان رجس وصحته على بن جعفر عن اخيه موسى يدل ايضا على وجوب الفصل بعبارة او لوعه قال سألته عن خنزير شرب من ماء كيف يصنع به قال يغسل سبع  
مرات وهذا الاخبار تدل على نجاسة شعرها لان الملافة بيد الانسان وثوبه الواقع في الاخبار الصحيحة يكون له او اعم مع تركه الفضل فيكون الموت  
ايضا غير مستثنى فذهب السيد بطهارة ما لا تحلة الخوة منها كالميتات محل النامل ما علم ايضا انه بهم من بعض الاخبار الصحيحة عدم الباس في عدم  
غسل الثوب والصلوة مع ملافة الميتة مثل الحمار والكلب لميتة ذلك يدل على عدم نجاسة الملافة الامع الرطوبة ولو كان ميتة وفي بعضها الا  
بالنجس في الخنزير والكلب لا استحبابا غير بعيد وبهم منه ايضا عدم التجسس الامع الرطوبة واما دليل نجاسة الخنزير ونقل الاجماع في الخنزير عن السيد الا  
عن ساذ اعتباره قال في التنهي هو قول اكثر اهل العلم وقوله تعالى انما الخمر الى قوله وجس من خل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون لان الرجس هو النجس لانفا  
على ما في التنهي في التهذيب لوجوب الاحتباب من جميع الوجوه ولكون عدمه موجبا لعدم الفلاح والهلاك والاخبار الكثيرة منها مكاتبة على بن مهزيار  
قال قرأت في كتاب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن جعلت فداك روى زارة عن ابن جعفر و ابي عبد الله في الخنزير نجس ثوب الرجل بها قال لا بأس ان  
يصل منها انما حرم شربها وروى غيره زارة عن ابن جعفر الله اية قال اذا اصابك خمر او نبيذ يعني المسكر اغسله ان عرفت موضعه ان لم تعرف موضعه  
كله وان صليت فيه ما عد صلواتك فاعلم ما اخذ به فوقع خطيئة وقرانه خذ يقول ابي عبد الله وهذا الجود الاخبار سند احب اظن صحة وان كان  
مكاتبها وهو حجة كما المشاهدة وهو طاهر ما قال رأت احدا نجس بل قالوا بعد ما قال في التنهي ان حسن وهو غير طاهر فارجع الى ما اخذ واصله ومنها ما  
الخمر الصحيح من بنية عن بعض ظروف الخمر فيكون نجاستها وحل الشيخ الاخبار الدالة على الطهارة على الميتة للجمع مع رد هاجح في التنهي بعد الصحة  
ادعى حجة على ما عرفت وفيها ناسل لعدم ثوب الاجماع كما صرح به السيد ويدل عليه مكاتبة على بن مهزيار حيث كان الخلاف بين الاحتباب  
موجودا وقول الصدوق وابن ابي عمير بالطهارة على ما نقل في الحج ودلالة الآية غير ظاهرة لعدم كون الرجس بمعنى النجس على اصطلاح الفقهاء لا لغة وهو  
ظاهر لا عرفا عاما و خاصا لعدم الثبوت كما هو الظاهر وما يفهم من كتب اللغة انه لقعد اعم من ذلك المعنى لانه يصح قسمة القدر عقلا وشرا وفيهم ان المراد  
منها ما يحرم استعماله في الجملة او وقوعه خيرا عن الانصاب لان الام لا يسا بغير انفا قال في الكشاف يحدف للمناسات اي ما تقاطع الخمر والاضباب  
الاذلام رجس يشتر به ايضا من محل الشيطان وعموم الاحتباب بحيث يدل على النجاسة غير ظاهر ايضا كما في الانصاب والاذلام وهو طاهر ولا المتبادر منه الى  
الفهم في الخمر هو الشرب كالنكاح في الامها ومنه يعلم حال عدم الفلاح وليس الاحتباب ما يصلح حجة الى المكاتبة ودلالة اخرى صريحة لان قول ابي عبد الله  
مع قول ابن جعفر ايضا نعم انفراد يشتر بانه قوله فقط لكن ليس بصريح فيها اجمال ما لا يصلح للاحتجاج في مثل هذه المسئلة بانقرادها لما استقف عليه ان  
صلحت الاحتجاج للظهور في الجملة لكنهما مكاتبة والمشاركة خيرة منها واما دليل طهارته فالاصل والاستصحابا ودليل كل شئ طاهر حتى تعلم انه نجس محل لم  
على ليقبض الظن كما مر في كثر الاضباب الظن لا يكفي في النجاسة الا ان يكون عن دليل شرعي لم البرهان على قوله مثل شهادة الشاهدين وبعض منع من ان

الاحتباب



والاخبار الكثيرة منها صحيحة الى بكرة الخضر القيد قال ذلك في عهد الله اصاب في نبذ اصله في قال نعم الخبر النبذ عام من ان يكون منكرا ام لا فينا في الخبر  
ليس فيه الا على من الحكم المشترك بين القيد وغيره والظاهر ان الثقة بقدره نقل احسن من محمد بن عيسى عنه لانه الذي ينقل عنه كما ذكره الشيخ في فهرسته وغيره  
كثير من الاخبار والواقع هو فيه بالحق كما لا يخفى على المتبحر المناهل قال في ذلك باب الكفر نقل عن الكشي ان بابا المصنف في ثقة ولكن ليس كذلك فهو من غلاته  
كما به وايضا سمى الخبر الواقع هو فيه بالحق وصحيفة الحسن بن الحسن في الاستبصار قال قلت لابي عبد الله ان اصاب ثوب في الخبر اصاب في قبل ان يغسله  
قال لا بأس ان الثوب لا يمسك وهذه اصح سند او اصح دلالة حيث انها صريحة في الخبر في قبل الغسل والتعليل وما صح في كلامهم ايضا ولعل وجهه انها  
مذكورة في التهذيب عن الحسن بن الحسن بن ابي سنان في الموضوعين هو غير معلوم لعدم ذكره في الكتب في تحقيق رجال الحسن ان الثقة المذكورة في الكتب  
كذلك في الاستبصار المناهل بما قال ان عليه خط التمهيد رحمه الله والظاهر وثيق غير ايضا في لانه قال في نسخة اخرى الى احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد عن  
محمد بن ابي عمير عن الحسن بن الحسن بن احمد عن ابي عبد الله النضر عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن علي بن ابي عبد الله هو محمد بن خالد التميمي  
الثقة عند الشيخ او يكون بذلك عن موافق الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر  
خلا ولو لم يوافق بالافتقار وما يدل على طهارته فيصاق ما وها من الاخبار وعلى استعماله في خبره من غير غش ولا عيب عن الصدوق انه قال في الفقيه نحو  
الصلوة مع الثوب الذي فيه الخمر لا يجوز في البيت الذي فيه الخمر لعله للرواية وانما يجب نزع جميع الثوب لانه كانه للتعجيل في الغسل في طهارتها والجمع بين  
الادلة بحمل الاول على الكراهة واستصحاب الغسل والاختلاف بينهما في بعض الاخبار فيصحب على شيابي الخبر في الاول انما هو في نفسه لا في غيره او  
من حمل الثاني على الفقيه كما لا يخفى على نقد المعارض الكثرة في الخبر الاول لا لانه في نفسه مع عدم الصحة في الثاني كذلك وعدم ظهوره في قوله وما يدل على  
مع نقل الاجماع في الجاهل وصحة بعض الاخبار وظاهره في نفاها والاحتياط لا يفتقر تركه وكذا حال جميع المسكرات المأبذة والافتقار على عدم الفرق والاول  
واما الضيق في الخبر في طهارته مع الخبر في عدم دليل الجاهل في نفسه ودليلها وقلة القائل كما يظهر من الذكرى مع القول في جاسترة الرسالة وهو  
فيكون عصير القمح والزبيب طاهر بالطريق الاول اما اباحتها الاصل في حصر المحرمات في بعض الايات مثل انما حرم ربي القواش في دليل من الغسل  
من الكتاب استدل على ما ثبت ما خلق الله واكل الطيبات من الرزق وغيره اما اخرجه دليل يدل على ما يصح الاجماع اذ ما  
على عصير العنب طاهر وكذا عصير العنب في نفسه يدل على تحريمه في كل عصير حسنة عبد الله بن سنان وهو في الكافي وفي التهذيب صحة عن عبد الله بن  
كل عصير حسنة النار فهو حرام حتى يذهب ثلثا او يمتزج ثلثا الطان المراد باصانة النار والعليان وفرض الخيلان بالقلب في بعض الروايات كما ستعرف لعدم  
الامعة على ما فهم من كلامهم وبعض الروايات ايضا كما سيجي فيخرج ما هو حلال بالاجماع ويبيح الباقي تحت القهر ومنه الضيق في الخبر في كراهة ما يدل  
على تحريم العصير فانه ليس يقيد بالنعيم مثل حسنة خاد بن عثمان عنه في الجاهل بالاجماع العصير حتى يغلي في اخرى قال سالت عن شراب عصير قال يشرب ما لم يغلي  
فاذا غلا فلا تشربه قلت جعلت فداي في الغليان قال القلب يدل على خصوص تحريم عصير الزبيب في نفسه ورواية علي بن جعفر اجنبيا في الحسن بن مينا  
ايضا قال سالت عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثا او يمتزج ثلثا ثم يوضع فيشرب منه مستقالا  
باسم ليس بجدة لوجوده من زيار في الطريق وهو ضعيف ايضا لانه لا المفهوم من كلام السائل انما ينعف ويغلي ثم يشرب منه مستقالا  
تليه وفي دلالة على التحريم امل في الخبر في الحضور لانه لا ينافي في الدروس من رواية عمار وسئل الصادق عن النضج كيف يصنع به حتى يجعل قال  
خذ ثلثا التمر فاعله حتى يذهب ثلثا وهو ظاهر في الامور التي تقدمت غير هذا لانه لا ينافي في الدروس من رواية عمار وسئل الصادق عن النضج كيف يصنع به حتى يجعل قال  
كما قيل في قوله تعالى ان اعصموا ولا يكاد يوجد ما هو مخصوص بالعنب فيجب الاجتناب احتياطا عما اصابت النار لما مر في الرواية فاما ما احتجوا به  
بجاسترة الدم في المشتق قال علماء اهل الدم المصفى من كل جوارح ذى نفس ثلثة اى يكون خارجا يدفع من عرق الخمر هو مذهب علماء الاسلام وهو الاجماع  
منه لکن يعلم منه ومن طائفة هو اوضح وغيره ان الجسد هو الدم المصفى بل الحرام ايضا ذلك كما صرح به في ما استدلل بقوله تعالى ما مسفوحا وقيد به ما وقع مطلقا  
بجمل المطلق على القيد وهو موقوف على القول بالمفهوم ولا يقيد به إطلاق المطلق وفيه ما لم يعلم من الاصول والاولى ان يقال لا عموم له ولا حجية في المطلق  
على جميع افراد حتى يحتاج الى التقييد وايضا قال ان دم الملك طاهر في قوله ودم الملك هو مذهب علماء المسلمين بمسفوح فلا يكون محرما فلا يكون نجسا  
وايضا قال ان الذي يبيح هذا الدم طاهر لانه ليس بمسفوح مع انه في عراقي في المخرج ما يمكن الخروج كما صرح به في نسخة الاجماع كما نقل وانما في  
دم لا فضل له كالبرغوث طاهر هو مذهب علماء المسلمين لا يكون غير نجسا لارامه بالاصل والاجماع كما فهم مع اننا نجد فيهم يكون نجاسة الدم من الجوارح  
له نفس سواء كان هذا الدم من العرق وغيره ولا يمكن دعوى ان كل دم في ذى نفس هو دم مسفوح وهو ظاهر وعلم مما سبق ايضا فلا يحكم بنجاسة الدم ولو علم  
من الانسان او حيوان اخر ذى النفس لجواز كونه غير مسفوح ويكون خارجا من بين اسنانه ولحمه وكذا العلقة والبيضة التي صادت دما وان علم انه من  
دم الحيوان وادعى الشيخ الاجماع على نجاستها لا يحتاج الى وضع ان لا يشك في وجوده في الحيوان كونه من دم على دليل القيد بالاجماع من جوارح ذى نفس  
نجسا كما قاله في الشرح مع ان الطهارة ذلك بل ينبغي منع الكبرى كما اشار اليه وبالجملة قد يوجد في كلامهم بنجاسة الدم من ذى النفس مطلقا وفي بعضه الدم  
المسفوح واستدلوا به بالاجماع وبقوله تعالى او ما مسفوحا والجملة خير فانه رجس في كل مطلق الدم المحرم عليه كما مر مع ما في دليل على نجاسته القيد اذ الاجماع  
على غير غير طم ان في دلالة الآية امل في خبره في بحث الخبر لا محالة كونه خارجا الى لحم الجوز ومن الادلة الاخبار مثل صحة زيار في حديث طويل في زيار  
التهذيب قال قلت لابي عبد الله ان اصاب ثوب في الخبر اصاب في قبل ان يغسله قال لا بأس ان الثوب لا يمسك وهذه اصح سند او اصح دلالة حيث انها صريحة في الخبر في قبل الغسل والتعليل وما صح في كلامهم ايضا ولعل وجهه انها  
مذكورة في التهذيب عن الحسن بن الحسن بن احمد عن ابي عبد الله النضر عن محمد بن ابي عمير عن الحسين بن علي بن ابي عبد الله هو محمد بن خالد التميمي  
الثقة عند الشيخ او يكون بذلك عن موافق الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر انما الاستبصار في الخبر  
خلا ولو لم يوافق بالافتقار وما يدل على طهارته فيصاق ما وها من الاخبار وعلى استعماله في خبره من غير غش ولا عيب عن الصدوق انه قال في الفقيه نحو  
الصلوة مع الثوب الذي فيه الخمر لا يجوز في البيت الذي فيه الخمر لعله للرواية وانما يجب نزع جميع الثوب لانه كانه للتعجيل في الغسل في طهارتها والجمع بين  
الادلة بحمل الاول على الكراهة واستصحاب الغسل والاختلاف بينهما في بعض الاخبار فيصحب على شيابي الخبر في الاول انما هو في نفسه لا في غيره او  
من حمل الثاني على الفقيه كما لا يخفى على نقد المعارض الكثرة في الخبر الاول لا لانه في نفسه مع عدم الصحة في الثاني كذلك وعدم ظهوره في قوله وما يدل على  
مع نقل الاجماع في الجاهل وصحة بعض الاخبار وظاهره في نفاها والاحتياط لا يفتقر تركه وكذا حال جميع المسكرات المأبذة والافتقار على عدم الفرق والاول  
واما الضيق في الخبر في طهارته مع الخبر في عدم دليل الجاهل في نفسه ودليلها وقلة القائل كما يظهر من الذكرى مع القول في جاسترة الرسالة وهو  
فيكون عصير القمح والزبيب طاهر بالطريق الاول اما اباحتها الاصل في حصر المحرمات في بعض الايات مثل انما حرم ربي القواش في دليل من الغسل  
من الكتاب استدل على ما ثبت ما خلق الله واكل الطيبات من الرزق وغيره اما اخرجه دليل يدل على ما يصح الاجماع اذ ما  
على عصير العنب طاهر وكذا عصير العنب في نفسه يدل على تحريمه في كل عصير حسنة عبد الله بن سنان وهو في الكافي وفي التهذيب صحة عن عبد الله بن  
كل عصير حسنة النار فهو حرام حتى يذهب ثلثا او يمتزج ثلثا الطان المراد باصانة النار والعليان وفرض الخيلان بالقلب في بعض الروايات كما ستعرف لعدم  
الامعة على ما فهم من كلامهم وبعض الروايات ايضا كما سيجي فيخرج ما هو حلال بالاجماع ويبيح الباقي تحت القهر ومنه الضيق في الخبر في كراهة ما يدل  
على تحريم العصير فانه ليس يقيد بالنعيم مثل حسنة خاد بن عثمان عنه في الجاهل بالاجماع العصير حتى يغلي في اخرى قال سالت عن شراب عصير قال يشرب ما لم يغلي  
فاذا غلا فلا تشربه قلت جعلت فداي في الغليان قال القلب يدل على خصوص تحريم عصير الزبيب في نفسه ورواية علي بن جعفر اجنبيا في الحسن بن مينا  
ايضا قال سالت عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثا او يمتزج ثلثا ثم يوضع فيشرب منه مستقالا  
باسم ليس بجدة لوجوده من زيار في الطريق وهو ضعيف ايضا لانه لا المفهوم من كلام السائل انما ينعف ويغلي ثم يشرب منه مستقالا  
تليه وفي دلالة على التحريم امل في الخبر في الحضور لانه لا ينافي في الدروس من رواية عمار وسئل الصادق عن النضج كيف يصنع به حتى يجعل قال  
خذ ثلثا التمر فاعله حتى يذهب ثلثا وهو ظاهر في الامور التي تقدمت غير هذا لانه لا ينافي في الدروس من رواية عمار وسئل الصادق عن النضج كيف يصنع به حتى يجعل قال  
كما قيل في قوله تعالى ان اعصموا ولا يكاد يوجد ما هو مخصوص بالعنب فيجب الاجتناب احتياطا عما اصابت النار لما مر في الرواية فاما ما احتجوا به  
بجاسترة الدم في المشتق قال علماء اهل الدم المصفى من كل جوارح ذى نفس ثلثة اى يكون خارجا يدفع من عرق الخمر هو مذهب علماء الاسلام وهو الاجماع  
منه لکن يعلم منه ومن طائفة هو اوضح وغيره ان الجسد هو الدم المصفى بل الحرام ايضا ذلك كما صرح به في ما استدلل بقوله تعالى ما مسفوحا وقيد به ما وقع مطلقا  
بجمل المطلق على القيد وهو موقوف على القول بالمفهوم ولا يقيد به إطلاق المطلق وفيه ما لم يعلم من الاصول والاولى ان يقال لا عموم له ولا حجية في المطلق  
على جميع افراد حتى يحتاج الى التقييد وايضا قال ان دم الملك طاهر في قوله ودم الملك هو مذهب علماء المسلمين بمسفوح فلا يكون محرما فلا يكون نجسا  
وايضا قال ان الذي يبيح هذا الدم طاهر لانه ليس بمسفوح مع انه في عراقي في المخرج ما يمكن الخروج كما صرح به في نسخة الاجماع كما نقل وانما في  
دم لا فضل له كالبرغوث طاهر هو مذهب علماء المسلمين لا يكون غير نجسا لارامه بالاصل والاجماع كما فهم مع اننا نجد فيهم يكون نجاسة الدم من الجوارح  
له نفس سواء كان هذا الدم من العرق وغيره ولا يمكن دعوى ان كل دم في ذى نفس هو دم مسفوح وهو ظاهر وعلم مما سبق ايضا فلا يحكم بنجاسة الدم ولو علم  
من الانسان او حيوان اخر ذى النفس لجواز كونه غير مسفوح ويكون خارجا من بين اسنانه ولحمه وكذا العلقة والبيضة التي صادت دما وان علم انه من  
دم الحيوان وادعى الشيخ الاجماع على نجاستها لا يحتاج الى وضع ان لا يشك في وجوده في الحيوان كونه من دم على دليل القيد بالاجماع من جوارح ذى نفس  
نجسا كما قاله في الشرح مع ان الطهارة ذلك بل ينبغي منع الكبرى كما اشار اليه وبالجملة قد يوجد في كلامهم بنجاسة الدم من ذى النفس مطلقا وفي بعضه الدم  
المسفوح واستدلوا به بالاجماع وبقوله تعالى او ما مسفوحا والجملة خير فانه رجس في كل مطلق الدم المحرم عليه كما مر مع ما في دليل على نجاسته القيد اذ الاجماع  
على غير غير طم ان في دلالة الآية امل في خبره في بحث الخبر لا محالة كونه خارجا الى لحم الجوز ومن الادلة الاخبار مثل صحة زيار في حديث طويل في زيار  
التهذيب قال قلت لابي عبد الله ان اصاب ثوب في الخبر اصاب في قبل ان يغسله قال لا بأس ان الثوب لا يمسك وهذه اصح سند او اصح دلالة حيث انها صريحة في الخبر في قبل الغسل والتعليل وما صح في كلامهم ايضا ولعل وجهه انها

كما في الدرر

الاقوله ودم الملك



نقط الدم ولا يعلم به ثم يعلم فينبغي ان يفصل في ذلك بعد ما صلي صلوته قال فينبغي صلوته الا ان يكون مقدار الدم مجتمعا فينبغي  
الصلاة وفي اول هذه عدم الياس من الدم البرائعت وان كان كثيرا فاحشا وفي الطريق على بن الحكم لكنه التقى على الظاهر لما رواه في ذلك ان علي بن ابي حمزة  
كان حيث ترك الفضيل في الجواب فيقيد بالمتنوع لما رواه في ذلك لكان او على بن النضر ان الانسان فقط كما هو الظاهر فيكون ترك الفضيل في ذلك  
وعنه من الاخبار مثل خبر الجعفي عن حماد بن عمار في قوله وان هو علم اي فليلا لا عادة وفي الطريق ابن سنان عليه السلام فيكون حنطا واخبار المعتمد في ذلك  
على العفو دون الدماء من دم الجرح مثل ما في حنطة محمد بن مسلم قال قلت له الدم الى قوله فاعدا ما صليت في ذلك الذي يكون فيه الدم اكثر من مقدار  
الدم وصحفة استعمل الجعفي في حنطه قال في الدم الى قوله فاعدا صلوته وهذه كلها مثلها في عموم الدم فليقيد بانه من ذي النفس كانه يتقيا  
من الاجماع مع عدم صراحة هذه في عموم واما التقيد بالمتنوع فيمنع من هذا الاجماع بل فيمنع ظاهره عدم قتله وطهارة دم ما لا نفس له بالاجماع  
وبعض الاخبار كما مر فانه من عامر دليل العفو عما دون الدم من الدم النفس الا دم الجرح في وجوده عدم العفو عن طهارة وكثير في الجرح كما في حنطه في حنطه  
تليده وكثير سواء ولعل ايضا اجماع كذا دم الجرح هو طهارة وكذا دم النفس الاستحاضة لثبوت نجاستها وعدم ثبوت العفو وعدم القول به على  
الظاهر ليس في الاجماع بل ظاهره بل العفو في الاجماع وليس فيها وايضا ان النفس حنطه عند دم وظاهر صحفة زارة الطويل في حنطة  
على احكام كثيرة تمليها وكذا الآية ايضا على ما حو لها عليه من نجاسة دم ذي النفس واما العفو فالظاهر انه غافق عن الدم لتحقيق الاجماع فيه ولا يحصى  
الافعال والافعال المحقق في المقدارين وادله نجاسة الدم مع عدم ثبوت العفو الا في ايضا ان المتفرق اذا وصل الى الدم فقلد الدم غير حنطه ايضا  
واما عينه فيحتمل ان يكون درهم زمانه ثم وقدر غير ظاهر والدم المغار في اكثر البلدان او في كل بلد حكم نفسه واما التقيد باليعلى فيقيد به  
بمقتضى الكثرة فاحتمل له دليلان اما ان يكون عفو وقبله يكون عفو المأثر وكذا يفرغ من الفرج والمخرج حق تبرأ لعل دليله الاجماع والاخبار  
الصحة كما شئت لعل الشد غير واجب بل لا تفاوت في العفو بين ما لا يصح حملها ولا بحيث يصل اليه منها الظاهر الاخبار والاحتياط امر ظاهر  
هذه الاخبار مع ما تقدم يدل على نجاسة دم الفرج والمخرج فيكون نجسا وعفو في الصلوة ونحوها لا مطلقا وان الصديد طاهر وان قال في الصحيح كذا  
دم الدم صدق عليه لان لا شرا ولا غفرا بل ولا لغة ويمكن حمله على المشتمل على الدم وتردد الفم فيه والاحتياط يقتضي الاجتناب ايضا في الماء القليل  
بطليله ايضا وصحفة على بن جعفر عن اخيه قال سالت عن الرجل يحتضن فسادا من قطعاء فادنا فاصاب ناه هل يصح الوضوء منه فقال ان لم يكن شيئا يستنجى بالماء فلا  
باس وان كان ينساق في الماء فلا يتوضأ منه محمول على عدم وقوعه في الماء بل على الا ناه فقط وليس في الجرح زيادة عن وقوعه في الماء وقد حملها عليه الصمد رحمه الله  
في التبعثوت نجاسة وما في غرضك الصحة قال سالت عن رجل عوف وهو يتوضأ فقطر قطرة في اناء هل يصح الوضوء منه قال لا ذهب الشيخ الى عدم نجاسته بل قال  
تليل من الدم كروى في الاثر في اول هذه الرواية وحمل اخرها على الكثرة في الرواية اشعار به وكذا عدم الفصل من مقدار الحصة من الدم والفصل في اكثر منه محمول على  
الدم ورويه ايضا ورواية على اكل النادما في الفدر من الدم وقال به بعض مثل صحفة سعيد الاعرج التقى في كتاب الاطعمة من الكافي قال سالت باعبد الله  
عن تدريتها جرد وقع فيها راحة من الدم او قية من الدم اتوكل في ان النار تاكل الدم وليس يصح في الدم الجرح فلو ثبت وقوع الدم الجرح فيشكل جواز اكله لكن العلة  
نزل عليه غير بعيد واما غير من النجاسة الاخرى فلهذا لعدم الدليل والاحتياط حسن فلا تترك واما دليل نجاسته الكافر كانه الاجماع المفهوم من كلام الله  
في المشركين الكفار نجاس هو من ذهب علمنا اجماع سواء كان اهل كتاب او يمين او مرتدين وعلى اي صنف كانوا اخطا في الجحيم وكان يربد بعضهم واهل  
يقولون يتنجس الكفار فيهم من تفسيره في الرواية قوله تعالى انما المشركون نجس نجاسة المشركين عنده بل عند غيره في حنطه حيث اعترض عليه الله تعالى يقول  
النجس الا الكفار وهو من غير ان لا نجس الا المسلم حيث يحكم بطنها من غنا لانه الكفار بعد رفع النجاسة وهو الحديث ونجاسته غنا لانه المسلم مع انه ليس معنى الآية كما فهم بل  
معنى الحصر كقوله في النجاسة بمعنى ان ليس لهم وصف الا النجاسة حصر اضافيا او مبالغة على ما هو المفضل في حصر انما استدلل عليه ايضا بالآية وفي ذلك لها  
نازل اذ كون الجرح بالمعنى المشار غير ظاهر وعلى تقدير التسليم فلا لانه على الكل موثوق على ثبات كونهم جميعا مشركا وهو لا يخفى عن اشكال نعم يمكن جعلها دليل  
على البعض حتى اليهود والنصارى لقوله تعالى لا يشركون وان الله ثالث ثلاثة ولو ثبت عدم القول بالواسطة ثبت الخط مع انه قال المصنف في بحث شور المتهمين  
قال ابن ادريس نجاسة سور غير المؤمن والمستضعف والشيخ بن جاسر سور المجرة والمجعة يمكن ان يكون ما خذها قوله تعالى لا تجعل الرجل على الذين  
يؤمنون والرجس الجحش قول ابن ادريس مشكلا فينجس سور الجحش في الجحش قوة وقرب النجاسات نجاسة الجحش وكفرهم قال الاثر في المساواة لا اعتقاد  
ان الله تعالى جسم وقد ثبت ان كل جسم محدث وايضا من ادلة حسن سعيد الاعرج التقى لاهريم قال سالت باعبد الله عن سور اليهود والنصارى فقال  
لا والله من سورة التوسعة عن ابي عبد الله انه كره سور ولدا الزنا واليهود والنصارى والمنكر وكل ما خلف الاسلام وكان شدة ذلك عند سور النساء  
كان المراد بالكره هو التحريم واستدل من قال بنجاسته وفيه تامل واضح وصحفة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن النضر اني تسئل مع المسلم في الحمام  
قال اذا علم ان النضر اني اغتسل بعنق الحمام الا ان يقتل وحدا على الجرح فينبغي ان يغتسل به عن اليهود والنصارى يدخل يده في الماء يتوضأ منه الصلوة  
قال لا الا ان يضطر اليه ومنها ايضا ما في رواية ابي بصير عن حماد بن عمار في مسأحة النضر من زاده الثابت ان صالحا بيلا فاعسل يده وسند لا ضعف  
وفيهما صحفة محمد بن مسلم عن احمد هامة قال سالت عن رجل ضاع بحوسيا قال يغسل يده ولا يتوضأ وايضا صحفة على بن جعفر عن اخيه قال سالت عن فراس  
اليهود والنصارى انما عليه قال لا بأس بالصلوة في ثيابها ما قال لا ياكل المسلم مع الجوس في صفة واحدة ولا يقعد على فراشه ولا يجلس ولا يصالحه قال وسند  
عن رجل اشترى ثوبا من النضر لا يرى لمن كان هل يصح الصلوة قال ان اشترى من مسلم فليصل به وان اشتراه من نصراني فلا يصح فيه حتى يغسله و  
من هذه الاجابة للتأيد والله ان مع عدم القول بوجوب الاجتناب والفضل قبله وان لم يكن نجسا وعدم القول بالواسطة يحصل الخط ولكن ما في حنطه

فلا يكون عفو وقيد  
يكون عفو لما  
مريم

الحكم  
في  
الاجماع



وجب ان لا نجاسا عن التوب للصلوة والطواف ودخول المساجد وعن الازالة لاسمها عن التوب للتبذير ثم الفرع والفرع الاول ان لا نجاسة من الدم المستفوح بمجردها وفي المشرق خلاف غير الثلاثة ودم مجرى العين وعن نجاسة ما لا يمتص الصلوة فيه من غير كالتكدي والجور وشبههما في محالهما وان نجس بغير الدم ولا بد من العصور الا في بول الرضيع وتكفي الرتبة للصبي يغسل ثوبه الواحد في اليوم مرة وان علم موضع النجاسة غسل وان اشبه غسل جميع ما يحصل فيه الاشياء ولو نجس احد الثوبين

واشبه غسل  
ومع الغسل  
بفضل  
الواحد منها  
منه وكل ما لا يمتص  
بغيره ولو نجس  
بالعين  
منه

على ان يضطر اليه يدل على الطهارة فلا اجتماع وغيره من الاختصاصات في تلك الزيادة على النجاسة او على الاستثناء المنقطع او جواز التمسك على الضرر  
واما ان يطهر كل ما لا يدل على طهارته وهو ان الظاهر ان الماد طعامهم من حيث ان طعامهم ليس نجاسا بل جلال كاسير الاطعمة لا يمتص في تحريمه سبب غايض  
مثل لافات ما يجر النجاسات مع انه يقل عن اهل اللغة ان الماد به هو البقير فلا يدل على ما هو مذهبهم من النجاسة بل ما فهم من المصوح والمصوح حرم الله تعالى في الشئ  
فدفع الاثنان به العلم كانه على طهارة المسلم فيهم ان غير المؤمن عند ابن ادرين المجتهد عند الشيخ كافر وعلم ايضا انه ما بقي الشك في نجاسة ما هو المذكور  
الا في الخنزير فوايه وفي بعض الدماء وفي بعض نظام الكفار مثل الجمجمة والمردة وعلم من نقل المص كما مر عدم تحقق الاجماع في جميعهم بانواعهم الا ان يكون  
الاختلاف عدم كبرهم وهو بعيد وبالحجالة لولا تحقيق الاجماع في حكم نجاسة جميع الكايات والمزدين والخارج والقلادة والنواصير على عكسها في طهارتها  
ما هو المشهور الا في ابوالخوار والغال والخيل لما ندرت عرقا لجلال الخبر الحسن عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال لا تشرب من لبن الابل الجلالة  
وان اصابك شئ من عرقها فاعسله والعصع عن شام بن سائر عن ابي عبد الله قال لا تأكل اللحم الجلالة وان اصابك من عرقها فاعسله المتقول في الك  
والتهذيب للدين علي بن جعفر عنه فلا يعيد القول بالنجاسة لعدم المعارض دليل المشهور الاصل في الفارة اذ في الاختصاص الصحيحة ما يدل على نجاسته  
والطهارة الاصل والاختصاص الصحيحة المتقدمة في بحث سور الفارة والجمع بين الادلة بحمل دليل النجاسة على الاستصحاب ما يفهم من الاجماع على  
طهارتها في بحث سور النسي في المنه في الراجح والاصح الاجماع وقد وقع على طهارة سور القيوم وعلى طهارة سور الفارة وما ذكرا في الخلقة كالفارة و ابن عمر عن  
من حذرت الارض مع ذلك الاحتياط لا يترك قولهم نجاسة الخ الظان لاختلاف في ذلك للصلوة والطواف مع الاختيار ويدل عليه الاجماع  
ايضا كما سبق وسيجي ايضا وتجيب الازالة لا تبقى عين النجاسة بل ولا اللون لظهور بقاء العين ولو شق الزوال لا يعيد لعدم الظن برفع العين مع الشقة فيكون  
اللون في المحل يوجب نجاسة اللون كما هو مذهب بعض الحكماء وعلى تقدير جوب الزوال مع محله الاول كما هو مذهب بعض الحكماء يكون محلهما نجاسة  
يحكم الشارع للرجح المنق في عبارة المنه في التهذيب بالمشقة وفي بعض الاخبار ايضا اشارة الى عفو اللون وصنع النجس بلون النجس وكذا العفو عن الزوال  
فعل وجوده في اللون والطهارة من الفرق بين الظاهر من النجاسة وكثيرها الا في الدم وتدرها اما الوجوب لدخول النجس عند البعض بعيدا بالنواصير  
والادلة ظاهرة في المطلق كما هو رأي المتأخرين وهو قوله عجنوا ما حركه النجاسة وقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقرءوا ولا الاجتماع على منعهما والطهارة  
ان لعلها هي النجاسة وكذا قوله تعالى طهرا بيتي للطائفين مع عدم القول بالنجس والفرق والتعظيم لوجوب تعظيم شعائر الله وتجويز دخول النجس في الحائض  
بالقتيل المشهور اجماعا على ما نقل وكذا المستحاضة على ما في الاخبار مع عدم خلوها عن النجاسة غالبا لا ينافي ذلك بالخبر جزمه بالدليل وفيها ما لم يعد  
معه الخبر بل ما تضمنه مسندا والتهذيب لا تكفي قد يكون العلة التمسك مع النجاسة بلفظ الاسناد والعدا وهذا على تقديره ان النجس هو النجس المتعارف  
وقد يكون مختصا بالسيح الحرام ولعل الماد بالظهور في بعض الاسناد واخرها لا وجوب ازالة النجاسة عندنا وايضا هو في شرع من قبلنا ولا يتبعه الاينا كما  
هو المختار في الاصول ولا يقل من العظيم ذلك وهو ان يقال لوجوب مع التقدي ثابت بالاجماع وبدونه ينبغي على اصل الجواز وتحمل الادلة للتقدم  
على التقدي هو جدي على تقدير الاجماع والاحتياط لا يترك وقد اختلف في المساجد الصرفة المشرفة وموضع قبورهم بل داخل القبعة المبنية عليها والداخل  
غير واضح لان يكون اجاعا والاحتياط معلوم وان ثبت وجوب ازالة الدخول فيجب ازالة عن اجزاء المسجد وتوابعه من رصيفه والامنة ايضا وذلك  
غنى على القول بجواز ادخال النجاسة اذ ما ذكرنا من ثبوت النجاسة لا ينافي ان يكون لاجماع ونحوه ومجرد كون ذلك لازما وفرضه  
ليس يدل على ما اظن فاما خارج الحائط فله عدم حكمه وكذا السقف لان يكون لهوى ايضا مسجد اوح يكون داخل المسجد ان الله على كل شئ قدير  
وجوب ازالة والخروج من المسجد فورا ولو في وقت الصلوة الموسع وعبادة اخرى منافية للخروج والازالة تبطل لو استغل بها حين التكليف سواء  
هنا في المسجد وغيره من غير فيه سواء وقد سلم الشارع هنا عدم امكان حصول الضد العام الا بالخاص بل انما هو من غير ما يتحقق الحرام الا في فسخه حراما  
ولان النهي عن الكل لا يمكن الخروج عنه الا بترك جميع الخصوصيات باللفظ منه في الخصوصيات وهذا يقتل النهي عن الكل عام فنقله فان الذي يقتضيه الامر بالاداء  
النهي هو الكف عن الشئ والكف عن الامر العام غير متوقف على الامور الخاصة حق يكون شئ منها متعلق النهي ان كان الضد العام لا يتقدم الا بالاضداد  
الخاصة لا مكان الكف عن الامر الكلي من حيث هو غير حديد لا نه على تقدير الامكان ليس لك بمطلوب بل المطلوب لا نجاسة عن الخصوصيات كما في شئ منها  
كاننا او معلوم عدم التحقق الا في ضمن الخواص وهو مقرر في مسلم في منية ولو لم يكن من جهة الامر صريحا فيبطل العبادات الواقعة هو فيها وايضا  
سلم وجوب ازالة والخروج منه فورا حين وجوب الموصلة ايضا ومعلوم عدم صحة الموسعة لانهما يصح مع اقضاءهما بالوجوب فانه الخزي والمبصر للذلة  
والسقط للفضاء وجوبه في ذلك الوقت الذي يجب فيه الاخر القوي المشائي له اما ينلزم التكليف بما لا يطاق واخراج الواجب عن كونه كذلك لان  
وقت فعله هل هو مكلف بالآخر ايضا فلهذا ذلك الوقت ولا الاول من الاول من الاول والثاني والثاني ودليلهم على ان ما يتوقف عليه الواجب واجب  
من هذا مع انهم قالون به وهو شبهه موجود هنا كما سلم ايضا وقال ان المحققين من الاصوليين على ان الامر الكلي ليس امر ائشي من جزئياته وان توقف عليها  
من ثواب المتقدمة وجوبه من هذا الباب ليس من نفس الامر معلوم ان ليس هنا غرض متعلق بانه من نفس الامر فقط من دون انضمام شئ اخر وبالحجالة ما يمكن  
القول به الا بان كتاب عدم القوي من ناسك يوم الخروج من مكة في قول الشارع اوجبت عليك الامرين مع صيق احدهما وسقط الاخر وان قدمت  
الصيق اشلت غير اثم وبالعكس اشلت معه فالجواب بقدر التمسك انه محمول على عدم مجزئ الموسع في وقت فعله او بعدم المنان كالمين الحلق والذبح او لا  
لا مكان تركه في غيره وبالحجالة لا نسلم ان احدا ذهب الى صحة هذه النجاسة ترك الواجب تحقق النهي بفعل المؤخر مع وجوبه بل لا شئ انما يترب على

عدم التقدي  
على ان يملك  
بدل على مطلوب  
فتم



ترك ذلك مقدما ولو فرض ذلك فلا يلزم منه القول بالصحح الا ان يقال ليس بمادة مختصة فانه لا يشترح فلا يرد مقتضا لو تم فمامل سلما حتى ذلك بعد  
لنصفه به ولا يلزم منه الصحة على تقدير عدم النصيص في مكان الخالص من المحذور وحل الامر على قتل لا يجمع مع النهي لظهوره مثل ان يقول او حلت  
عليك الصلوة وحرمتها عليك في امار العصبية ولكن ان فعلتها فيها امتثلت مع الاثم وان فعلتها في غيرها امتثلت بدونه وبالجملة انما الكلام في الظاهر  
مع ثبوت النهي عن تلك العبادة حين فعلها ومع ذلك لا شك في البطلان لكن النهي هنا غير لازم فمامل وايضا لا شك في استلزام الامر للنهي عن العبادة لخاصة  
في النص كما لا يخفى فليس الله وحده وبنيته الاصول وسلمة الشرح ثم ان الله ان لم يرد بالوجوب منها هو الشرطية تجوزا للدخول او الوجوب الشرطي فيكون  
وجوب ازالة الجحاسة الثلاثة اعم من الوجوب الحقيقي وغيره ويكون بمعنى الحقيقي بقيد الوجوب الاول واما القول بوجوب ازالتهما على كل حال  
لاستعمال الشرطية باظهاره كما لكل الشرطية اختيارا او اضلا والوضو وغيره فذلك فذلك على الاجماع على الظاهر والاشكال وكذا الازالة عن محل السجدة مطلقا  
فمن غير ان كان المصلح مع التمسك للعبادة الاجماع والنقض كقولنا اما وجوبها اعم الم الشارع بتبنيهم مثل المضاحك لظهوره والنقض اعم الم الشارع بتبنيهم  
دليله وجوب التمسك ومنه الازالة كما قال في الشرح وليس من اخرج ثم بعد عن الاحتياط لعل لا يمتنع الا المظهر في تشابهه واما دليله فماده من الالهي  
فقد مر مع استثناء الدماء الناشئة على ما قبل ومثل العيون لعل دليل الاستثناء الاجماع وما قبله في التمسك بل فنقل م الحيز عن كثير من الفقهاء  
والاستحاضة عن الشيخ واتباعه واما كون الذم فيها وبينا مقدارها فهو مشهور بينهم ونقل عن ابن ابي عمير انه مرارة وقد روى بها المتخض من الراية  
وشهادته في مثله مقبولة وقد روي بعدد الاقسام والوسطى ايضا ويحتمل جملته على الذم المفاخر في زمانهم ثم والظاهر ان قدره ايضا غير معلوم لان  
وعلى المفاخر في كل زمان وعلى ما يصدر الاختياط يقتضي الاحتياط على كونه ذلك ويحتمل اعتباره في كل ثوب ثوب لبدن على حدة وغفوة  
اذا وصل اليه على تقدير الاجماع لعموم الأدلة والظهور خبرنا في العفو وكذا العفو عن النفس به بالاطراف الاولى وينبغي عدم التزامه اذا كان قال ان  
الذم واما دليل العفو عن دم الفروج والجروح مع عدم تقييدها بالشفقة وعدم الفترة وعدم التخصيص محل القرح كما هو مذاهب البعض ويطعن عا  
المقصود الاخبار مثل جرحه اسه حبل الجعفي الثقة قال رايها باجفرت يصل الى الدم يسيل من ساقه المحولة على القرح والجرح وصحة تقيدهم في مقام  
عن احمد ما قال سالت عن الرجل يفتح به الفروج فلا يزال يثدي كيف يصل فقال يصل وان كانت الدماء تسيل وخبرني لم يرد في الثقة قال فالت في  
عبد الله عن الرجل يكون به الدماء يسيل والفروج يثدي ما يورده او يتفاضل يصل في تشابهه ولا يفاضلها ولا يشي عليه في الطريق احمد بن محمد كان  
ابن عيسى عن ابنه والابن ان لو كان مصرحاً بوضو يشبهه الا انه مذكور في الوضوء قبل حصة ومنه عن الكشي انه شيخ القميين وجعله شاعرا ومقدم عند  
وجيئة عبد الرحمن بن ابي عبد الله الثقة قال قلت لابي عبد الله الجرح يكون في مكان لا يقدر على بطفه فيسيل منه الدم والتخفيف يصيب في فقال وعنه فلا  
يصل الا يغسله وفي الطريق اياه بن عثمان الكشي من جعفت وفي مرسله ساعته عنه الى قوله فلا تغسله حتى يبرأ ويقطع الدم وفي صحة ابن بصير عن ابني  
جعفر الى قوله ان في ما مائل لسيل غسل ثوب حتى يبرأ كما قال في المتن في لكن ابابصير مشر له كما حد بن محمد والظاهر ان الثقة اما ابوبصير فيحتمل ان يكون  
لا تزال في اول الخبر قال ابوبصير دخلت على ابني جعفر وهو يصل فقال لي قادي ان في ثوبه دما فلما انصرفت قلت له انما يدلك خبر ان ثوبك دما  
فقال ان في الخبر فلو كان هو جعفر بن القاسم فقال انه خلاصة ذلك انه العمل به وانيته وان كان مذمومة سدا وان كان المشهور فهو المقصود وما ورد عن عثمان  
ابن عيسى عن مناعة قال سالت عن الرجل يفتح به الفروج والجرح فلا يستطيع ان يبرأ ولا يغسل ثوبه كل يوم الا مرة فانه لا يستطيع ان يغسل  
ثوبه كل ساعه ضعف كما ترى محمول على الاستحسان اذ في الاستنباط مع عدم ظهور الظاهر في الجموع عموم العفو مع عدم ما يدل  
على نجاسة مطلق الدم فالاصل والاستصحاب ايضا مؤيد واعلم ان في مفهوم هذه الاخبار لا دلالة على جواز ازالة الجحاسة عن الثوب لبدن الصلوة و  
خاصة الدم في الجملة فانهم واما دليل العفو عن مطلق الجحاسة مما لا يمت فيه صلوة الرجل مطلقا الى ما يستر الفخذ والبرصاخبار عنهم معتبر السند لكنها مؤيد  
بقول الاخبار بل بالاجماع فان صحة الصلوة في مثله في الجملة مما لا خلاف فيه بينهم على الظاهر واحسن مستندهم واهم رواية عبد الله بن سنان عن اخيه عن ابني  
عبد الله انه قال كلما كان على الانسان او معه مما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يصل وان كان فيه قمل مثل الفلاس والكتك والعلل الخفية وما  
اشبه ذلك بعض الاستحسان اقتصرا على ما سمي في الرواية غير الكثرة وهو ابو الصالح وادان الصدوق لمانته ووجهها غير ظاهر اللفظ مثل ما استبرأ كون العامة متممة  
الا ان تحمل على ما لا يستر المشرط في الشك في ما لا يمت مما كان من جنس اللباس في محله فلا تصح الصلوة مثل الدوام الغفلة في التمسك اذا كانت غير محلها  
بان يكون في التمسك وكان من مذاهب المصنفين ايضا ما قد يؤول في ظاهرها لعل دليله ثبوت العفو بالاجماع وعدم ثبوت مستند غير عدم صحة هذا  
المعبر هو الذي يدل على اعم لقوله عن اخيه ولقوله عن الحسن بن القوام عن ابياس بن العرف وغيره وفيه ما مل ان البعض اخضر على بعض ما في الرواية والمصنفين  
ويشترط المحل واللبس في الخبر ليس بالاجماع الا ان يقول بعدم اعتبارها ونفاط الاجماع ودونه فهو مشكل وايضا استدلال على مذاهبه بالرواية المقدمة فقط ووجهها  
عن القميين ان شعر اللباس كنهها كالفرد حتى عدم اشتراط المحل لقوله او معة يمكن ان يقال عدم ذكره في اصلاح مثلا غير ما في الرواية الا الكثرة لا يدل على عدم  
قوله بعفو غير فيجوز قوله بالعموم فيحتمل ان يفتح عه كما هو ظاهر الرواية ولو كانت صحيحة لتعين ذلك وكذا لو كان مستندا لاجماع تلك الرواية ولكن وقوع الخلاف  
يدل على عدمه لان الخلاف غير ظاهر لا عدم ذكره البعض لا يدل عليه كما هو ما اخذوا الله اقرب الى الاحتياط لعدم ثبوت الرواية وكونها مستندا للاجماع مع  
وجوب ازالة ولكن يمتنع جميع ما لا يمت في ليس عليه دليل في عدم ثبوت الاجماع عليه عدم عمله على الظاهر انما نكحها مشككة وما ثبت وجوب ازالة  
عن كل شيء الا بالاجماع ولا الاجماع في امثال ما نحن فيه فلا يبعد القول بالقول بالثبوت العفو في اللباس المحل من غير خلاف على ما يظهر عدم ثبوت وجوب ازالة  
عن غير مثل الدوام والسلاح مع عموم هذه الرواية المعولة المقبولة في الجملة ورواية حماد بن عثمان عن دوا عن ابي عبد الله في الرجل يصل في الحف



فدا صابه قد زفقال اذا كان مما لا يتم فيه الصلوة فلا بأس فيها اشعاراً بالعمو والعلو وهذه غير صحيحة كما ترى ان قال في بحث لباس صحيحه صفوان ليس صحيحاً كلفه  
من حيث يجب الحضور من حيثين ورواية زراوة عن احمدها قال كل ما كان لا يجوز فيه الصلوة وحده فلا بأس بان يكون عليه الشيء مثل الفلسفة والنكاح والجر  
قال في صحيحه وفي حقهها وطرفاً مامل لوجوده على مناسبات وان كان مقبولاً في عصره البصر بوجوب النجاسة وقال في في الصحيح عن زراوة عن احمدها  
قال كلما كان لا يجوز فيه الصلوة وحده فلا بأس هذه مثلهما بل ما رايته في موضع غير بحث لباس في هو اعرف فامل انما الحق بفرج الله واما دليل وجوب  
العصر في غير بول الرضيع اذا غسل بالليل فيما يمكن ذلك فيه مثل الثياب مع عدم العصر المشقة كالتحسين من المحو والمجود فهو ان الماء الملائم للنجاسة المحكوم  
بنجاسة لا يخرج الا بالعصر فيجب نظير الحال فيه انه لا يتم الا بالقول بنجاسة السجدة فيها قبل الانقضاء فلا يتم على من ذهب من لو يكن عند نجاسة وانما نجس بعد الانقضاء  
كالمع ورواية الحسين بن ابى العلاء الكافي والتهذيب عن ابى عبد الله الى قوله وسالته عن الصبي يبول على الثوب ل تصيب عليه الماء قليلاً ثم يصير قال في الصحيح  
ان من من اعرف وجهه لان في الطريق على من الحكم وعلى من يكون هو النجاسة كما هو الظاهر لحسن غير معلوم التوثيق وعلى من يظن بوقوعه ايضا كما يعلم من ما خبر  
صحيح لا حسن في الدلالة ايضا فامل ان بول الصبي مطلقاً لا يخرج عن عصره ويشترط له تصيب عليه ماء قليل الى ان هو الرضيع والا فلا ينبغي في ذلك رفع  
فيما جاز الى التفتيد ويؤيد الحسنة الاية وايضا فامل ان بول الصبي لا ينجس ما احسنه الحلوى قال سالت اباعبد الله عن بول الصبي قال تصيب  
عليه الماء فان كان قد اكل فغسله غسله وفي صحيحه بقاء فغسله اي مع الرطوبة وان مسح جافاً فاصيب عليه الماء قال في المتن في الغسل في الثوب  
انما يفهم منه صب الماء مع العصر وذلك غير واضح وهذا يقال غسله ولكن ما عصرته وعدم وجوبه في الماء الجاري مع صدق الغسل فيمكن ان لا يخرج  
العصر لخلو الاخرى او اوردته في الظاهر عنه مع بيان العدة في تركه مع الوجوب بخلافه واما في الاخرى والبيان لصداق امتثال الامر بالظهور الغسل  
بالاية والاحتياط على تقدير الغسل بدونه وعدم وجوب ذلك البدن في الغسل والوضوء وهو بمنزلة العصر للثياب لعدم وجوبه بالانقضاء في الجلو  
والقتل من الحشا باع بقاء الماء النجس لا معنى للحكم بالطهارة بمجرد الصب بل ينبغي ايجابه مما امكن او الغوايض ما معلوم عدم خروج جميع ما فيه بالعصر في  
فانه اذا عصر من ليس له قوة كثيرة ثم عصره فوى منه يخرج ماء كثير لا يكفي ما يصدق عليه العصر في الجملة والى حكم الطهارة ثم بالنجاسة مشكل لعدم انفكاك  
بدن الانسان وغيره عن بقية الماء المستعملة مثل الخشب لا يشترط فيه العصر لعدم دخول الماء فيه فانه على تقدير وجوب العصر في غيرها ينبغي وجوب  
الماء منها ايضا وبالجملة وجوب العصر ما يجد له دليل الا الحكم بنجاسة الماء الموجود فيه مع امكان اخر اخرج ولا يمكن الا بالعصر ولكن لا يتم لمنع عدم امكان  
اخر اخرج الا بالعصر لقولها ايضا مشكل لما فهم من الحد ورات سيما الحكم بطهارة البدن بعد الغسل بالماء القليل وعدم اشتراط التفتيد وكذا الظاهر  
وغيرها والاصل بدليل الحجج والسمعة السهلة مؤيد عظيم فيمكن تأويله لانه نجاسة القليل تخصيصها بغير حال الظاهر للجمع في لا بد من اشتراطه ورو  
على النجاسة والافلا معنى للفرق بمجرد القصد كما اعتبر الشافعي في احد قوله ورد المص في المتن في غير لورد كما هو قوله الاخر وقول السيد وفيه ايضا  
بعد لزوم طهارة الماء مع وروده على نجاسة لغير الظاهر لعدم الدليل الصالح مع صدق دالة الظاهر مع عدم تركه في دالة قرينة نامة على عدم وكذا  
عدم ظهور الورد على كل جزء المسئول بل انما يكون ذلك بفضل الاجزاء من المنجس اول وروده سيما في الظرف ولذا رده في الذكر في الحاصل ان  
مسئلة السجدة والعصر شكلان لغير يقع الله على حله ثم انه لا شك ان في طهارة الثوب بعد العصر وان بقي فيه شيء كالبطن وجب ما لا يجب عصره فلا  
يقتضي تفتيداً يحصل بغير طهارة اذا لا يحصل بدونه وان بقي بعض الاستحاثات فلا يضر ان اشاء اكثر من مجابة بالتعبد لمحض باب الطهارة في  
النجاسة او ارتكاب مذهب لم اذا الطهارة مع التخصيص المتقدم او القول بنجاسة السجدة الزام اشتراط اخر جعل طهارة محل على اى وجه كان فاما  
ثم ان الظاهر لا يجب لذلك بل يستحب من انتهى الوب او لا ثم اثار الاستحباب لا بعد كون العصر كذلك للجمع وانما عدم وجوبه في الثوب لعدم القول  
به ولما لم يكن على تقدير النجاسة مشكل وان ينبغي بطلان بول الصبي في القليل لما يفهم من قول المتن اجماع الاصحاب حيث نقل الخلاف من بعض العلماء  
قال لو غسل بعض الثوب نجس طهر الغسل دون غيره وهو قول اكثر اهل العلم وقال بعض الشافعية لا يضر في قوله والجواب ان هذا خيال ضعيف كما قال في الدرر  
ويمكن جعل صحيحه انهم بن ابى محمود في الكافي والتهذيب ليل عليه قال قلت للرضا ما الظقة القرش تصيبها البول كيف يصنع بها في الكافي وفي  
التهذيب فهو يجنب كثير الخشون قال غسل ما ظهر منه في وجهه وهذا دليل على عدم عصر القليل ايضا ويدل على الطهارة تصديق الغسل المأمور به دليل  
البيان خيال ضعيف كما قال فيها وبل من نجاسة العالم بنجاسة جزء ما حال الرطوبة وقد فهم منها عدم وجوب لدل بدل العصر كما قاله في المتن ايضا قال في  
ان هذه الرواية حسنة وروايتها صحيحة فيها واما بول الصبي في رواية احمدها ورواية حسين بن ابى العلاء المتقدم والظاهر منها وجوب العصر مطلقاً كما  
عرفت والثانية حسنة الحلوى قال سالت اباعبد الله عن بول الصبي قال يصيب عليه الماء وان كان قد اكل غسل غسله والغلام والمجارية في ذلك شرع سؤالي  
الصبي الذي لا ياكل بعد تجاوز الحولين وعدم زيادة اكله على لبنه والظاهر من الرواية او قل انما يكره ان يكره صدق الاكل عراً لوجوب الغسل لعدم المعنى الشرعي  
الصبي على الكل وهذا يدل على الاكتفاء بمجرد صب الماء في بول الصبي الذي لا ياكل ويحتاج الى الغسل في الذي كل في الصبي فيحتمل ان يكون المراد بالصب في  
الماء واستيعابه محل البول من غير بيان والغسل الاستيعام الجريان ومع ذلك لا والقلب حلو على العصر وهو كما ترى استدلالها على وجوب العصر مطلقاً  
حتى في عصره على المجارية لفظ نجاسة يستحقه بول نجاسة اللبن الذي يشربها رواية ضعيفة مشتملة على وجوب الغسل عن بولها دون بولها ونجاسة لبنها واما عدم الغسل  
عن بولها على عدم العصر فيحتمل انما هو والضعف لا شتمها على ما بعد في الشرح من نجاسة لبنها الصبر لا شتمها على الام وامر الشارع باكل النجس ايا يحتمل الاستحباب  
ايضاً ثم انه يحتمل عدم الفرق بينهما كما هو الظاهر من الرواية الا ان يكون اجماعاً وما انفرد به الحديث فيهم مع هذه الرواية والعمل بالضعف مع التاويل وحذف بعضها والعلم  
حلوا قوله في الرواية في ذلك شرع سؤالي الغسل في الصبي مع الاكل مطلق الجارية وهو لا يخرج عن غير ثم انه على تقدير عدم وجوب العصر يلزم طهارة كل ما يصل اليه



ولو صلى مع جماعة ثوباً وبدينه عامداً أعاد في الوقت وخارجة الناس يعيد في الوقت خاصة وبجاهل لا يعيد مطلقاً

الماء القليل مثل الفرساطين والجري المسام والنواك المكسرة وهذا الحد الذي لا يفي بالغرض والغير المنقح عقلاً وشعراً وسناً للشبهة التي يدعى تصديق الماء  
لأن في أكثر الأوقات لا يوجد الجاري الكافي في الجاني أو في الأقدام وفي البراري عند أهل الجبل والظن والجلود التي يقبل الماء كثيراً في ذلك تقبل أكثر من  
بعض النواك المكسرة وغيرهما ما حكم بعدم تقبلها للقليل بل لا بعد ذلك مع الوجوه أيضاً ما قالوا في الثوبين الملمر والمجدة الشريعة الهائلة الصفة يقتضي طهارة كل شيء  
بالماء مطلقاً مع أدلة مطهرة الماء إلا ما يتحقق عدم تطهره مع قدر يتجسس مثل الماء القليل ينصرف لاجتماع ونحوه فإن المقدار الباقي من الماء المستعمل في هذه الأثناء  
ليس أكثر مما يبقى في الثياب بعد العصر المعتدل والبدن والجلود الناعمة والخلع حكمهم بالطهارة بدو ليس لك ما بعد من اللحم والشحم الجسدي قومه بالطهارة بالقليل  
ويعلم من المنتهى جواز تطهير اللحم البليغ الذي يورق بخبز القليل لكن بعد نازت غسالت مع يتلبس بعد كل غسلة كان للبس لقوله بالعصر وكذا الجبس مثل الحنطة  
والخبث الجبس لا يحل اشتراط التيسير بغيره فإن لم يتيسر باطنها ولا ينفع اليد في قبولها بطهارة بوصول الماء القليل فلا يحتاج إلى التيسير فيكون كالرطوبة  
الباقية في الثوب بعد العصر فذلك لا يخرج من الغسلة ثم قال وهو الأقوى عندنا أنه قد ثبت ذلك في اللحم مع سريان الخاصية فيه فكذلك ما ذكرناه لعله أشار  
إلى رواية زكريا بن آدم قال سألت أبا الحسن عن قطر خمر أو نبيذ مسك فخرش في ندره فيه لحم كثير ومرق كثير في طراق المرق ويطلع أصل الذئبة والكلب والليم  
أغسله وكافه وهي ما لا تدل على اشتراط ثلاث غسالات مع التيسير فيجوز أن يكون ذلك عند الحاجة لا عند الإلزام الوافية ليست يصح في القليل ولكن  
يقتضي طهارة ما مع ثلثة الكثير ويؤيد ما مر من أن لا يمكن القول بطهارة كل شيء بالقليل إلا النادر ولكن منع من طهارة العجين بالماء الجبس كذا الصانون  
الجبس المنقح في الماء الجبس لا بعد طهارة طاهرها بالقليل والكثير في عدم طهارة طاهرها بالقليل إلا أن يعلم الوصول إلى الباطن فنامل وأما دليل إكفاء المرة  
المرة بالصبي بالمرة الواحدة في النوم واللبسة في غسل ثوبها فهو الرواية الضعيفة بالخبر بالشرة والعمل بالحصر والجرح ولو تحقق الإجماع فثبتت المطاوعة  
فالعلاج ما شاكل على القليل لا ينبغي التردد عن محل ردودها والرواية عن أبي عبد الله أنه قال سئل عن امرأة لبست ثوبا لا يقصصها مولود فيقول عليها كيف تصنع  
قال تغسل القيصص وتلكه وتقبول عليها كيف تصنع قال تغسل القيصص في اليوم مرة كأنه ينزل المولود مطلق المولود ذكر أو أنثى وبالقيصص ما صار ضرورة  
إلها وألهم أوقات جميع الصلوة المحض لا يعلم ولا ينبغي التعبد في المرحى إلى الغايطة ولا سائر الخاصية ولا البدن وأما دليل قوله وإذا علم الخ فظ وعلمه  
الرواية أيضاً وأما دليل وجوب غسل الثوبين إذا جرح أحدهما أو شبة كذا دليل الصلوة الواحدة في التعبد من الثياب مع الاستبراء فكأنه قد ثبت بطلان الدقة  
الأبديك ونظيره في الأناثين المشبهين في التيم ولعله إجماعاً كادعي الظن والأشكال النامل عدم الجرم بالنية مدفع عامر وأما خاصة الملائمة مع الرطوبة فمع  
كثيرها أو طول زمان الملائمة بحيث يكتب من الخاصة غالباً طاهر كذا عدم تعدد الخاصية مع البسوة وبه الرواية الصحيحة حتى في بدن الحمار الميتة وقد مر من رد  
في بعض الروايات المنع مع البسوة في مثل الكلب لهذا أن المراد هو الاستبراء وكذا مع المشك في وصول الخاصية لئلا لا ينبغي عدم ترك ما ورد في الرواية الصحيحة  
وبذلك ما يجوز ما ذكره غسل الثوبين المشبهين بعد تسليم سبقها يمكن إكفاءه عنه بل بعد عن الأصول لأن الطهارة متيقنة واليقين لا يزال إلا بمثله عقلاً  
ونظراً كما مر في الأناثين المشبهين وللنص فيها بالخصوص على أن العاترة قالوا بالتحري فحسن التحريم على ردده بل لو لم يكن هنا نص لم يكن التحري اختياراً أحدهما للصلوة  
للأصل الذي في الاستبراء بينهما وبين أجزاء ثوب واحد ونقل في المتن خبر أصحاح عن الشيخ عن صفوان عن يحيى في ذلك فلا يرد إيراد الشارح ولا يحتاج إلى العذر بأنه  
أراد تسليح أحكام الصلوة وإيقاد الصلوة فيما قام من تعبد الغبار من مثله في الضمان المشبهة بالطلاق ولوصاق الوقت عن المرقين فالأصل لغير أحدهما والصلوة  
لا غاراً ونقل عن النص الصلوة عارفاً في التحقيق الخاصة وكذا عن ابن ادریس لعدم يتحقق طهارة الثوب لظاً أنه لا يقاس بالماء ولا يحتاج إلى اليقين سيما مع التعبد  
مع أن في الأصل كلام سيجي من قولهم ولو صلى مع جماعة ثوباً وبدينه عامداً أعاد في الوقت والذي يقتضيه نظراً الأدلة أنه من صلى في الثوب الجبس الجبس أو البدن كذا لا ينبغي  
محل الوضوء والغسل بحيث يتجرس الماء ولا يحصل الوضوء والغسل في ذلك موجباً لا عادة بلا شبهة مطلقاً فإن كان عالماً بما تمتكنا من الصلوة طاهرها لا أعاد  
مطلقاً وبذلك عليه إجماع المفهوم من المتن لا اختياراً الكثير الصحيح وإن لم يكن متكاملاً في إعادة مطلقاً لكون الأمر بالإجراء وبعض الأخبار كما سيجي  
نعم إعادة متعينة عند من يقول بالصلوة غير ناسخ مع إمكانه وسيجي عدم القيس بالخبر للجمع بين الأدلة أو يقين الصلوة في الثوب إن كان جاهلاً بالمشكلة  
فتقبل حكم العامد فيه فنامل إذا إجماع فيه غير ظاهر الأخبار لليت يصح في ذلك الذي لو ارد بعد الصلوة مع الخاصة أو الأمر الوارد بالصلوة مع طهارة  
المستلزم لا غير أصل اليد فلا يمكن الاستئلال بالنهي المفسد للعبادة لعدم علمه به فكيف يكون منها وما هو المشهور من الخبر النسخ في سعة ما لم يعلموا  
لو فعلوا وما علم شرطية الطهارة في الثوب البدن للصلوة مطلقاً حتى يعيد ما بعد ما مع أن إعادة محتاج إلى دليل جديد لا أن يقال أنه وصل إليه وجوب  
الصلوة واشترطها بما هو موقوف عليه مكلف بالتحقق والتحقيق والصلوة مع الطهارة وقا لو شرط التكليف هو إمكان العلم فهو مقصور ومقتضى نفسه بأنه يعلم  
فلو كان مثله معدولاً من ضاد عظيم في الدين فنامل فإن هذا أيضاً من المشكلات ولا بعد إعادة في الوقت من غير كلام فنامل فإن كان جاهلاً بالخاصة حتى  
فرغ فالأصل عدم إعادة مطلقاً وهو مدعي من الاحتياط مثل الشيخ في الاستبراء وموضع من النهاية والسيد ابن ادریس الشيخ الفقيه والمحقق في المتن وهذا  
ودليله صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله أنه قال ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله أشد من يقول ثم قال إن رأيت النبي قبل وبعد ما تلحق في الصلوة فليكن إعادة  
الصلوة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تقصصه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد ما تلحق فلا إعادة عليك كذا قال أبو جعفر عبد الرحمن بن أبي عبد الله الثقفي قال  
سألت أبا عبد الله عن الرجل يصلي في ثوبه عدة من أثمان أو سنو أو كلب فيصلي بصلوة قال إن كان لم يعلم فلا يعيد وفي الطريقة إبان ولعله ابن عثمان  
الذي من أجهت فلا يفكر قالوا في غير من الاحتياط وحسنه عبد الله بن سنان لا يبرهيم قال سألت أبا عبد الله عن رجل أصاب ثوبه جناية أو دم قال إن كان  
علم أنه أصاب جناية قبل أن يصلي فيصلي فيه ولم يعمله فليكن أن يعيد ما صلى وإن كان ثوباً أصابته شيء ففطر فلم ير شيئاً إجماعاً أن يفسخ بالماء فيفطره  
الأعادة على ثلث التقدير وصححه ابن مسكان عن أبي بصير عنه وسأله عن رجل صلى في ثوبه جناية أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم أنه قد مضت صلاته



ولا يشك عليه وابن مسكان مشترك بل في بصره أيضا وفيه محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن في صحة نامل لكن قال في المنهاج هو غير بعيد وصحة  
العصم بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عن رجل صلى في ثوب جلي ما يات من صاحب الثوب بخبر أنه لا يصل فيه قال لا يصيد شيئا من صلواته في الدلالة  
نامل وصحة زرارة الطويلة قال قلت لأبي بصير ما في رجل صلى في ثوب جلي ما يات من صاحب الثوب بخبر أنه لا يصل فيه قال لا يصيد شيئا من صلواته في الدلالة  
فرايت فيه قال نعم لا يصيد الصلاة وهذا وإن كان مقتضوه ولو لم يعلم أنه لا يصل فيه مثلها إلا عن الإمام كما مر بهذا في هذا الفصل في الكتب  
في الخامسة وفيه دالة صريحة على عدم اعتبار الفلج كما في غيره من الصالحات وأيضا فهو حسن محمد بن مسلم فإذا كنت قد رأيت أنه هو أكثر من قبله والدم فضعت عنه  
صليت فيه صلوة كثيرة فاعدا ما صليت فيه فأنما يدل على خارج الوقت أيضا فانهم وصحة ابن سنان عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال إن أصاب ثوب رجل الد  
فصل فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه إن هو علم قبل أن يصل فيصلي صلى فيه فغلبه إعادة ولعل الدم هو لغيره فيقول بطل الغرض ولا لها وأخبره في السند  
ابن سنان وأبي بصير لعلهما الثقتان وبعض الأئمة الغير الصحيحين وأحسن الأدلة ما في صحة اسمعيل الجعفي المقتدر إن كان أكثر من قد لا يدم وكان را حيا  
فلا يصيد الصلاة وما يدل عليه الأصل أن لا مر للاجزاء بمعنى سقوط القضاء والخروج عن القعدة مع كونها مؤقاة في تلك الحالة بالصلاة أجماعا وهذا دليل  
جيد يجري في الجاهل والناسي أيضا والناسي بعد في الوقت فقط لا يبيح في الفرق بينه وبين الجاهل واختار الشيخ رحمه الله في بعض كتبه إعادة في أو  
لا خارجا في غيره بالصحة وهب بن عبد بن عبد الله عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال سألت عن رجل صلى في ثوب جلي ما يات من صاحب الثوب بخبر أنه لا يصل فيه  
الطريق محمد بن الحسن الطوسي بن أبي الخطاب يقر ابن مثل مثل سعد بن عبد الله عن ابن أبي عمير رواية أبي بصير عن أبي عبد الله قال سألت عن رجل صلى في ثوب  
بول أو جارية فقال علم به أو لم يعلم فغلبه إعادة الصلاة إذا علم بأنه إذا علم في أثناء الصلاة كما سيجي ذكره في هذا الفصل في الوقت وفيه ما لا مكان لجهلها  
على عدم العلم حال الصلاة وإن كان حاصل قبل أو على الاستصحاب الجمع مع عدم صحة الثانية وقصور في متن الأولى في قصور دلالتها على المطر حلقها في الاستصحاب  
على الناسي القياس ممنوع فأنما مل كان غاما أو نسي حتى صلى في الوقت وقيل بها مطلقا وقيل لا مطلقا لاختلاف الأخبار والجمع بالحمل على الاحتياط  
في الوقت دون خارج طريق جيد هو دليل حسن لم يؤيد الفرق مع ثبوت عدم في الجاهل الأصل كونه ما مورأخ ما في الوقت بالذليل بقولنا  
وكون إعادة المأمور بها في الخبر في صلاح الأصول في الفعل ثانيا في الوقت ومن نقصنا مع عدم صراحة الأدلة في القضاء وللفرق بينه وبين الجاهل  
ويجوز ما يدل على إعادة مطلقا على الأولى والخبر المطلق أقوى ما يدل على عدم إعادة صحة الصلاة المشتملة على العلة في باب طهارته  
الهدى بن عبد الله قال سألت عن رجل صلى في ثوب جلي ما يات من صاحب الثوب بخبر أنه لا يصل فيه قال لا يصيد شيئا من صلواته في الدلالة  
وكتب له وأحسن الأدلة إعادة عموم ما يدل على إعادة مع العلم مع صدق العلم على الناسي في غير من إذا المتبادر والعالء المتبادر كما هو ظاهر أيضا صحة  
سنان عن أبي بصير المقتدر وقد عرفت السند عدم الغرض وما في مقتضوه زرارة الصحيح المقتدر حيث قال فيها ونسيت أن ثوبي شيئا وصليت ثم في  
ذكرت بعد ذلك قال نعم الصلاة وتغسله وأيضا حسنة محمد بن مسلم المقتدر وبعض الروايات الغير الصحيحة واختار الشيخ في الاستصحاب هذا التفصيل  
الناسي وأيد بصحة علي بن مهزيار قال كتب إليه سليمان بن ريشيد بخبر أنه بان ثوبه في الليل أنه أصاب كثر من نقطة من البول لم يترك أن يصلي  
بخرافه صحه بخبره ثم سأل عن رجل صلى في ثوب جلي ما يات من صاحب الثوب بخبر أنه لا يصل فيه قال لا يصيد شيئا من صلواته في الدلالة  
فلهذا يشك في الاستصحاب فإن حقيقت ذلك كانت حقيقا أن تعيد الصلاة التي كنت صليتها بذلك أو وضوئها ما كان منهن في وقتها وما فات في وقتها  
فلا إعادة عليك طاهر من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجسا بعد الصلاة إلا ما كان في وقت إذا كان نجسا أو صلى على غير وضوء فغلبه إعادة الصلاة المتكوبة  
اللو أن فاشه لأن الثوب نجس فلا بد من غسله على ذلك إنشاء الله وقد يعلم ما مر من مذمب أنه هنا جليل أن الظاهر عدم إعادة مطلقا ولا الجمع أدلة عليه  
وقرر في إعادة مطلقا قوة تعين العمل بها كما قاله الشيخ على أنه ما نقله الرواية أبي بصير مقتضوه زرارة وقد عرفت غيرها أيضا وأن لا يقصر في هذا المبدأ  
عدم العلم بالسائل في ثوبه على من مهزيار على أنه خطئه وأجابه به ولا يحتاج إلى العلم بالسائل فأنما فيه ومع ذلك قال أيضا رواية الثانية حسنة أي  
العلل لا تقاوم ما تقدم من الروايات فأنها أكثر وأشهر هذه المكتبة مردودة تجاه السائل المسؤول وقد عرفت عاينه والظاهر أن المسؤول هو الإمام لم يبق  
على من مهزيار بخبره كما هو عادة في نفسه عن الإمام مع أنه مؤيد فلا تصور نعم في منه شيء لا يجزئ أنه يدل على الفرق بين البدن والثوب هو غير واضح إلا أن  
يجل على محل الطهارة فقط كما يدل عليه سوية وأيضاً مشتملة على عدم إعادة بعد الوقت ولو كانت الخامسة في محل الوضوء وقضاء إلا أن محل قوله فلا إعادة  
عليك على أن لا إعادة حيث قوتت على أن لا يكون جزء لقوله وما فات وقتها نامل أو يكون المراد بالوضوء الوضوء السابق وأيضا الفرق الذي ذكر بين الوضوء  
والجسد ليس بمرحوظ بما قبله وبالحجة منها لا يخفى عن تصور العلم في هذه الأخبار دالة على الخامسة التي في البول والدم والغائط وأن الظن لا يكفي في الخامسة وإنما  
بالصلوة مع العلم فلا بعد خارج الجاهل فأنه لا يعلم أنها نجسة يجب احترازها في الصلاة قول لو علم في أثناء استنباله الخ دليله على تقدير العلم أنه لا أن  
عدم العلم بالسبق واضح وكذا على تقدير العلم في أن كان قبل من غير سبق علم بناء على مذهبه من عدم إعادة على الجاهل مطلقا وأما على تقدير العلم والبناء  
إلى أن علم في أثناء استنباله مبيح في إعادة بناء على مذهبه إذا كان الوقت بعد ذلك بحيث يدركه بعد القطع والتبدل بل بالثوب الطاهر هذا مع إمكان تبدل النجس  
بحيث لا يلزم فعله مطلقا لا استنباله وأما مع عدمه إلا بالمبطل فوجهه صفة مع سعة الوقت واضح وأما مع الضيق فتشكك في إعادة الاستمرار الثوب النجس أعرابا  
لا يصلي مع الثوب النجس أعرابا لا دار الوقت مع إمكان صلواته خارج الوقت مع الثوب الطاهر لأن الاهتمام بالوقت أكثر من الاهتمام بظاهر الطهارة الثوب نجس  
ثابت بالقرآن بخلافها والخلاف في استقامتها وحكمها بخلافه فقل اختياره في البيان وفي صحة محمد بن مسلم المقتدر دالة على إعادة مطلقا حيث  
قال إن رأيت المني قبل أو بعد ما دخل في الصلاة فغلبت عادة الصلاة وكذا في مقتضوه زرارة الطويلة ثلثت رأيت في ثوبي أناني الصلاة قال تنقص

ولم يصيد  
فليعد صلواته  
أن يكون له  
سبح







فقط لا على الطهارة مع جريان الاستدلال القديم فكانه غير محل البتة لذلك بالجملة النظر في الاحتياط فينبغي الطهارة مطلقا بالحق لا  
يقولون به وبانضمام الاجماع على عدم تطهير غير الشمس بقيد طهارة كل شيء بالشمس لعل الاجماع اخرج المنقول الا الحصر البواري في حق المشهور والنظر  
الاخبار الصحيحة فقط مع عدم الخروج من الاجماع لو كان يفتيد الطهارة من البول فقط في البواري والارض والسطح بتجفيف الشمس فقط فنعلم الجائز  
نعلم محل من جهة وتخصيصه بغير ما لا ينفصل بحيث يمثل الحيطان والاولاد والابواب المعلقة عليها والقوكة الثابتة على اصولها وجميع الزروع والنباتات  
ما دام في الاصول والحكم بتطهيرها بالشمس والوجه الاخر من البواري مع قيد الجفاف بغير الشمس الدليل كما صح به بعض الاصحاب كما لا يخفى وجهه في الخبر  
غير بعيد ولكن بعد ثبوت الجائز شرعا الحكم بالطهارة بمثل هذه الامور لا يخرج عن اشكال فمائل ولا يخرج عن الاحتياط والله الموفق للصواب والسداد  
ومن المظهر الاستحالة بغيره في الخبر لا عند القائلين بجائزها اذ كانت بنفسها او بالعلل نحو الخل القليل ليل الاول اجماع المسلمين والثاني اجماع  
قاله في المنهاج الاخبار الصحيحة مثل خبر عبد العزيز المتيقن قال كتب الى ارضاء جعلت فداك العيص بن خزيمة يصيب عليه الخل وشيء غيره يصيب  
خلافه لا باس في الاجتناب من الاخير افضل للخبر الصحيح الدال على المنع حل على الاستحباب للجمع في شي يستحب كنه ليعلم من نفسه لما رواه الشيخ في الصحيح  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله سئل عن الخمر يجعل فيها الخل فقال لا الا ما جاء من قبل نفسه واعلم انه لا اشكال في هذه الاجتناب على الطهارة والجائز بل  
على الخل فقط وبالاولاد والارواح والاولاد وما وجد عليها دليلا الا بالخروج عن اسم ما كان نجسا مثلا الارض والطين كانا  
فان صاروا مادا مثلا فليس ارض ولا طين ونقلوا خبرنا افهمه قال في المنهاج في طهارة الرواد والافترق يقال بعد رد الخبر النار اقوى حاله من الماء وكان  
الماء مطهرا فانار اولي ولان الناس باهم لم يحكموا بغيره انما اذ لا يتوقن منه ولو كان نجسا لقوامه قطعاً وفيه تامل لا نال من كون الجائز للا  
وهو انما اذا تجدد المص في المنهاج منع من طهارة الكلب الخنزير باقتطاعها لمحا وكذا العذرة في البرجاء وقال هو قول اكثر اهل العلم واسند الخلاف  
الى ابي حنيفة فقط لقياسه بالخل واجاب عن القياس واستدل بان الجائز قائم بالاجزاء وهي اقية لا الصفا وتغير الصفا لا يخرجها عن الذاتية والدليل  
الثاني انهم لو علم الاقوائية وان الطهارة تليق بالخال لا حاله وليس الثاني بواضح لوسم الاول ولكن لم يعلم الخلاف حيث ما نقل بل قال الاقوى عدم توقي  
الكل بحيث يصير جاعا غير ظاهر على ان ضل غير المضموم ليس بحجة وفعله غير ظاهر والجائز ثابتة بغيرها يشكك فيها بمثل هذا فامل نعم يمكن القول بغيرها  
الدخان حيث يفهم الاجماع من المنهاج انه قال دخان الاعيان النجسة طاهر عندنا بالخروج عن اسمها خلافا لاجماع وفي الدليل تامل نعم بما سبق في  
كلامه في الكتاب الخنزير والخروج والصيق مؤيد لان الاختلاف عند خصوصاً بالنسبة الى الجواز والطباخ والحماحى مفسر تكليف لفظي تكليف شاق نفاية الشبهة  
السهلة السميكة بل جواز الاجزاء النجسة في الدخان ايضا غير معلوم عندهم وكذا اصولها بهم والاحتياط حسن لو امكن وبانقلاب لفظية والعلاقة انسانا  
بالاجماع الثنائين بالجائز قاله في المنهاج في قوله وكذا انقلاب الدم يتجلى وصد يد عند علماء ثاوان فهم منه التوقف في طهارة الصديد في بحث الدم بكلام  
الصحاح بان الصديد فيه جزءا من الدم وذلك غير واضح لعدم الصدق كما مر لا شك انه لو علم مخالطة الصديد بالدم النجس نجس سواء صمد بدم او لا  
مديدان كان دما نجسا قبل ان يصبى صديدا ولو يكن فيه دم فيه الاشكال المتقدم في انقلاب الكلب لمحا الا ان يعلم سبب الجائز هو كونه دما واقع  
في المنهاج ايضا العجين اذا كان مائة نجسا لم ينظره النار والابصير وقوة رما ولا يجوز اكله وقال الشيخ في موضع من النهاية ان النار قد تطهرته وفيه  
اخرها لا تطهر واجاب عن استدلال الشيخ على الطهارة بمرسلة ابن ابي عمير عن رواه عن ابي عبد الله في عجن وخبر علم ان الماء كانت فيه مية قال لا  
باس اكلت النار مائة بانه وان كانت مرسلة ابن ابي عمير لا انها معاوضة بالاصل فلا تكون مقبولة كانه يرد بالاصل الاستحباب ويمكن ان يقال قد يكون  
ميتة غير نجسة وقوله اكلت النار مائة من الميتة وما يضر وما تكرر لنفسه لا يخرج من رد المرسلة بالاصل هو عدم قبولها وان كان كلامه يدل على تحريم كل  
الرواد الحاصل ولو من الحلال مثل الخبز ايضا ودليله غير واضح ومجمل رجاء على الخبر الذي صار مادا وهو ايضا يحتاج الى دليل لان تحريمه انما كان  
لجائزته فيرفع برهنا فامل ايضا قال الاعيان النجسة اذا صارت ترابا فالقرب الطهارة لان الحكم معلق على الاسم ونزول بزواله فيه ما مر فامل ولعله  
التراب طهو المسام وترابها طهو بعد العلم بانه كان من الاعيان النجسة ولهذا النجس خارج عنه كالماء مع ان العلم بصيرتها كذلك في غاية الاشكال نعم نصيرها  
بشبهه لفظ ولا يعلم كونها تلك الحقيقة ومع ذلك لا بد من التحريم عن التراب الذي نجس بملاقاة او بالوطوء فان ذلك لا يظهر لعدم الانقلاب كما قال  
في الشرح واعلم انه قد صرح في المنهاج في هذا المثل يجوز اطعام البهائم والماكول اللحم الذي يرد ذبحا وشرب لبنه في الحان العجين النجس لعدم التكليف فحقهم ولعله  
لعدم العلم بوصول النجس الى ما ياكل ويشرب من اللبن اللحم ويكون للانقلاب لو علم الوصول لو حبل الاجتناب مع عدم الانقلاب بل معاينة العلم بوصوله الى  
جوفه وطبا وعلم العلم بكونه مطهرا الا ان يقال البواري لا تجس النجس وان عضو الجوان اذا لم يوجد فيه غير الجائز طاهر فيه بعد غسله بقصور المصنف  
مجرد جواز هذا الفعل اما اكل لحمه فلا يعلم منه واما الارض فالظن عدم الخلاف عندنا في كونها مطهرة في الجملة ويدل عليه جملة كثيرة مثل صحيفة روضة بن  
اعين في التهذيب قال قلت لابي جعفر رجل طي على فلاة منحتها فيها ينقض ذلك حضور وهل يجب عليه غسلها فقال لا يغسلها الا ان يقدرها  
اي يريد النظافة فيها ولكنها مجسها حتى يذهب ثرها ويصلح ويحييها فيقول الكافي لعله مؤمن الطاق الثقة عن ابي عبد الله قال في الرجل يطأ على  
الموضع التي ليس بنظيف فيطأ بدمه مكانا نظيفا قال لا بأس اذا كان خسة عشر راعا ونحو ذلك لظن من نفي لباس اصوله مع بل الطهارة وان المراد بالاداء  
التشيل لا الشرط ولهذا قال او نحو ذلك ولو بغيره اكثر الاحتياط ولا لاله غير على لك صرحا مثل ما في الصحيفة المتقدمة وغيره ما حوته محمد بن مسلم في  
ايضا الى قوله لا بأس بالارض يطهر بعضها بعضا كان المراد بالارض الجائز التي نجس الرجل والحف بسبب طي الارض النجس يطهر بالارض الاخرى مثل  
ورواية الجلي في عن ابي عبد الله قال نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد فاق قد راى قوله فقال لا بأس بالارض يطهر بعضها بعضا قلت والشرطين



خاتمة مجرم استعمال وإن الذهب الفضة في الأكل وغيره وبكره المقتضى ويجنب موضع الفضة من

الربط طاء عليه فقال لا يضر مثله قال في المنهى بالصحة والذي أئنه في الكافي أن في سندها الحق بن عمار قال لم أنه يضر وإن كان الرجل جديلاً أبا من  
على أنهم من كتاب النجاشي لعله في كتابه لا يكون في السند وقال بتوثيقه بعدا والعكر وما غيرهما من الأختا وما نقلها للكفاية وعدم الصحة وأعلم أن ظاهر بعض  
الأختا أن الأرض مطلقاً طهر الرجل لكل ما عليه من خصل الاحتيا بالحرف والنقل وأدخل البعض كل ما يقوم مقام ما مثل العتقات توقف المص في المنهى عن الفضل  
القدم بعد ما فهم الظاهر من أول كلامه لعله نظر إلى أن العرب يقتضون عدم الحفاء فما وقع في الرجل فحول عليه والظاهر طهارة لصحة زوارة لوجود لفظ الرجل وهو  
في الحفاء ويكون العادة ذلك خصوصاً في زمن السابق عند العرب ممنوع وبؤيد حنة العلين بن حنيفة الكافي قال سألت أبا عبد الله عن الخبز يخرج من الماء  
فيهر على الطريق فيسيل منه الماء وعليه حافيا فقال ليس رائحة شيء جان قلت بل قال فلا بأس أن الأرض تظهر بعضا وبضاً والمعلين كان منه كلاماً إلا  
مؤيد والشيخ مدحه ولعله لاحظ المرحمة الله غايظ الاحتياط في الفتوى بعض الاحتيا ما علوا الحرام لعمولاً لا بخصوص المتعارف حيث عموماً ما يقوم مقام  
فما ينبغي التعميم والتخصيص بالهو المعتاد فالظن أن الإجماع مع المص مع علم الخاصة وعدم ظهور النص بل هو المحقق لا احتمال الإطلاق فطهارة نحو القفا على هذا غير  
معلوم فلا يظهر شبهة الأرض والقطع التي بمنزلة جعلها لعدم العرب وعدم علم شمول الخبر لما حيث يحمل ما في الرواية على العرب في ذلك الزمان وأيضاً الطاهر  
الخاصة سواء كانت ذات جرم أم لا وطهارة ما بئس للعموم وخصوصاً رواية المعلين أن كان في نحو البول بعد البوسة فامل ينبغي الاحتياط وأنه لا بعد اشتراط  
طهارة الأرض لأن الخبر بعد طهارة غيره ولو رواية الأول المقدسة وأما اشتراط جفافها فلا يظهر له وجه الاحتياط بغيره ما والظاهر أنه لا يضر كطهارة النجاسة  
كما قيل في ذلك في الماء الغليل الذي كفي كونه طاهر قبل استعماله في الطهارة وهو العوم وعدم التخصيص في الخبر يقتضي ذلك نعم يدل عليه مفهوم خبره والمعلين  
وقد استثنى البعض الرجل ذلك غير بعيد ولعله حمل عليه رواية المعلين أنه يفهم من رواية المعلين نجاسة شعر الخنزير ونجاسة الماء الملاقاة واشتراط جفاف  
الطهر وعدم اشتراط الغسل في الرجل في النجاسة وعدم اشتراط عدد في الخطوات فامل وبؤيد العموم أيضاً الأختا المقدسة الأرض طهارة وهو ظاهرها وهو  
وأعلم أيضاً أنه لا بعد أن يظهر بعض الأرض في الماء الغليل كما نقل عن الشيخ وابن دريس يظهر الأرض من البول إذا أصغى ذنوب من ما حيث يقهرها وبؤيد  
بالكنية ويكون كذا طاهر عفى أنه لا ينجس الأرض الباقية خصوصاً مع سلامة الأرض على القول بعدم نجاسة الفسالة ولا يكون كذا شرط العموم أن الماء  
مظهر الحج والصبر في ذلك نجس الأرض سيما إذا كانت مسجداً أو ضريحاً المقدسة ولا يفسد بها الكثرة لا يوجد الكثرة هو حج عظيم والخبر المشهور في غسل  
بول الأعرابي المسجد بالذنوب هو الدلو الصغير على ما قبله والناسيل بعيد لا يحتاج إليه بؤيد عدم وقوع المنع في الشبهة السهلة السهلة وعدم ثبوت النجاسة يقتضي ذلك  
المسئلة في الأزالة مطلقاً خصوصاً في مثل هذا الحل مع عدم استلزامه عدم طهارة الأرض الخاصة وبئس لأطوية الباقية فيها مطلقاً بأكبر مما في الأشياء  
النجسة الختان التي لا يشترط غسلها وتطهير الأرض المساجد عظيم وما رأينا ما نأنا إلا أن يكون إجماعاً في غير ما قاله الشيخ وابن دريس ولا يظهر ولا  
مدعى القائل ليس اعتماداً على ذلك الخبر حتى يجب الإضعاف بل على نحو ما قلنا إلا أن ابن دريس لا يعمل ولا يفتي بالخبر الصحيح فكيف بالضعيف فالحكمة هي الأيا  
والاختيار الدال على كون الماء مطهر ثم علم أن النجس المحقق هو الثانية البول والغايظ والمنى الميتة والدم من ذي النجس الكلب الخنزير والكافر في الجملة في الجملة  
والطهر ببقية الماء والأرض الشمس الاستحالة في الجملة وفي غير ما بعض التردد كما عده مفصلاً والله يعلم قول المجرم استعمال وإن في ذلك دليل محرم  
الاستعمال مطلقاً إجماعاً المفهوم من المنهى بعد نقل إجماع المسلمين على تحريمه للأكل والشرب لا ما نقل عن ابن دريس أو فانه حرمه للشرب فقط وبعض الأخبار  
لكن ليس في خبر معتبر انتهى عن الاستعمال نعم وقع كراهتها في صحة محمد بن اسمعيل عن أبي الحسن الرضا عن أبيه الذهب الفضة فكرهما فقلت له فندروى بعض  
أخبارنا أن كان لا ينجس مرة واحدة فضة فقال لا والله ما كان حلقه فضة هي عندي انتهى عن الأكل في أئنه الفضة في حسنة الجبل عن أبي عبد الله  
قال لا تأكل في أئنه من فضة ولا في أئنه مفضضة وهما أصح ما نقل على هذه المسئلة في المنهى أن لم يرد بالكراهة التحريم وهو كثير ويشعر به تمة الخبر  
وقوى الاحتياط وحملوا انتهى في الحسنه على التحريم فامل في الأختا الغير الصحيحة مثل خبر ابن دريس عن أبي عبد الله قال لا تأكل في أئنه الذهب  
والفضة وخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر انتهى عن أئنه الذهب لفضة ورواية موسى بن بكر عن أبي الحسن بن موهبة قال أئنه الذهب لفضة متناع الذين  
لا يؤقون وعلى تقدير حمل الكراهة والنهي على التحريم وجد النهي تحريمها والنهي عن الأعيان غير معقول فيحمل على ما هو المظن من غالب أحكامهم مقتضى الأصول  
وهو الاستعمال مطلقاً لا في الأكل والشرب للظاهر لأنه أقرب إلى الحقيقة قال المص فان انتهى عن أئنه إنما يفيد النهي عن استعمالها إذا انتهى عن الأعيان  
يتناول المعنى المظن منها عا أو مجرد الاحتياط والصنف فلم يعترف عدم دليل على تحريم الاحتياط أئنه أيضاً كما هو مذهب الأكثر ولا يزين الجالس البتة لاغبته  
وغير ذلك لعدم ثبوت ما يصلح دليلاً عليه مع الأصل ومثل من حرم ذنبه الله وحصل الخبر في بعض الأناك وعدم دخوله فيها وعلى تقدير ثبوت التحريم لا يفي  
الفرق بين المشاهد وغيرها لعدم التحريم فيها دليل القطع وميل قلوب الناس إليها إلا مثلاً لا يصلح لتخصيص الدليل لو كان موجوداً ولعل عدم المنع من المنقذين  
على تقدير القدرة لعدم التحريم غير الاستعمال ثم إن كراهة المفضضة لعدم ثبوت دليل التحريم لأن النهي الموجود في حسنة الجبل لا يمكن الاستدلال به على  
التحريم وإن كان عطفاً على النهي التحريمي عن الفضة لعدم الصحة مع مخالفة الأصل وما تقدم ولجمع بينهما وبين صحة معوية بن وهب لثقة قال سئل أبو عبد الله  
عن الشرب في الفلاح في فضة مفضضة قال لا بأس إلا أن يكون لفضة في غيرهما فامل منه وصحة عبد الله بن سنان لثقة عن أبي عبد الله قال لا بأس أن يشرب  
الرجل في القدح المفضض وأعلم قال الشيخ موضع الفضة الظاهر وجوبه في هذا الأمر المقيد للوجوب ظاهر مع عدم المعارض لوجود المعنى في الشرب عن الفضة المحضة  
في الشرب عن موضع الفضة في المفضضة على الظاهر لعدم الفرق بين الذهب لفضة في ثبوت الكراهة وجوبه في الفم مع احتمال الكراهة وعدم وجوبه في  
الفم فيه ولا يخفى أن وجوبه في الفم يدل على تحريم الشرب في أئنه الفضة فامل وبالجملة ولا دعوى الإجماع وعدم ظهور الخلاف الفرق لكان أقول بكراهة  
استعمال الأواني حسنة لعدم دليل التحريم للظاهر كراهتها وعطف النهي على المفضض الذي للكراهة في الخبر على غيرها مع أنه حسن الإجماع مع ظهور بعض الأخبار

ثقف  
أوقف فيها  
انفرد به فلا يناسب  
استبها منه بالصحة  
وان كان  
محمداً

النجاسة



ما وافى المشركين ظاهره ما لم يعلم مباشرة فظاهره وجعل الزكي طاهر وغيره نجس بغسل الأتاة من الخمر وغيره من النجاسات فيل العيون ومن ولوغ الكلب في الماء أو  
بالتراب من ولوغ الخنزير سبعة كتاب الصلوة والنظرة المقدسات والماء الطاهر واللوامع النظر الأول في المقدسات وفيه فصول الأول في أسماؤها وهي واجبة ومندوبة

منه

يدل على تحريم مطلق الاستعمال والاحتياط مع بعض الأجناس أيضا يدل على تحريم القسمة أيضا فلا يتكفر قولا وأما في المشركين طاهر الخ دليله الأول  
وعدم العلم بالنجاسة وعدم الاكتفاء بها باليمن وعدم إزالة اليقين بغير كاهن العقول والمنقول في الأخبار الصحيحة وقد تقدم بعضها وكذا كل شيء طاهر  
يعلم بالنجاسة ومع ذلك لا يبعد استنباط النجاسة كراهة الاستعمال للاحتياط والأخبار المطلقه مثل صحيح محمد بن مسلم قال سئل أبا جعفر عن ابنه أهل الذن  
والجوس فقال لا تأكلوا في أفئدة ولا من مطاعهم الذي ينجسون ولا في أيديهم التي يذبحون عليها قال في المنهي لو جعل مباشرهم لها كان استعلاها مكرها  
لاحتمال النجاسة ولأن الاحتياط مطلوب باب الطهارة ودليل طهارة الجلود بالدكاكة والنجاسة المنية طاهرة وقد تقدم وأما على ما فهمت من الأدلة على  
نجاسة الجلود والحوام من في النفس الامع العلم الشعي بأنها ميتة ولو يكونها في يد الكفار لما رواه الاستبعاد الكفاءة على الفرائض الدالة على الزكوة واستعمال  
المسلم إياها في الطهارة منها في طهارة كذا جميع ما يشبه بالنجاسة حتى الدنيا والبول والورث المشبه وان سلم أن الأصل في الحيوان النجاسة لأن ذلك تحريم  
فقط والنجاسة حتى ما يحتاج إلى العلم كما فهمت أن قيل إنما من الخمر نجس المشبه محرم قلنا المراد به ما هو محرم يقيننا في الواقع المشبه المحتمل لعدم التحريم  
المحقق فافهم فإن باب الطهارة واسع بخلافه وما ذكرت من الحكم بطهارة كل المشبه المذكور في المنهي المذكور فاما ملحقه وتفضل الأول في الخ  
ما أوجب المنهي في هذا الكتاب تعدد الفضل الأول في ولوغ الكلب الخنزير لانا ما دليل لعدم الأصل وتحقيق الامتنان للأمر بالفضل والتطهير وصدفها  
وأما دليل وجوب تعدد الفضل ولوغ الخنزير فهو صحيح في باب تطهير الثياب من التمدد به فإنه على بن جعفر عن أخيه موسى عن أبيه قال وسألته عن  
شرب من ماء كيف يضع به قال يفضل سبع مرات والمراد بعد إزاحة سدوره وهو طاهر وأما في ولوغ الكلب فهو صحيح البقاء قال سئل أبا عبد الله عن فضل  
التمر إلى قوله حتى أهيت إلى الكلب فقال رجس نجس لا يتوضأ بفضله وأصابت لك الماء وأغسله بالتراب ولتراب الماء يفضله في المنهي وغيره ثم بالماء مرتين  
والذي في التمدد به عند في الماء في موضعين فلو ثبت زيادة كان الفضل الماء مرتين بعد التراب متعينا والأما لمرارة الظاهر لوجوه فضل العلامة والتميز  
كانه خلاف في ذلك وكان المراد بالفضلة ما بقي بعد شربه في الأناة للطهارة وعدم قول بالتراب العدد في الفضل عن تطهير الكلب لانا ما عليه بدنه في أصل  
أن ما رايته في ولوغ الأفي منسلة عن غيره عن أبي جعفر عن أبي عبد الله قال إذا وقع الكلب في الأناة مضية لغيره وجوب غسل فضل عن التراب القدر فما غلب  
وجه اختيار الأصح له وينبغي التمييز بفضل الكلب في رواية الفضل لولوغة في القماموس في الكلب في الأناة وفي التراب شرب ما فيه باطل  
لأنه إذا دخل لسانه فيه فحرمه والفضل عدم التمسك عن النص حتى لو وقع الأناة لسانه لا يكون له ذلك الحكم لعدم الدليل دعوى مفهوم الموافقة ممنوع لعدم  
العلم بالصلة ووجودها في غير موضع النص لجواز أن يكون مع الماء الذي في الأناة دخل في ذلك سبب خال أو لسانه في مناهات الأناة ولا يحصل  
بحر الطمع للسان ولا يمتزج من فيه من البصاق نعم لو ثبت الاجتماع وعدم الفرق فهو متبع والأمر محتمل التامل لكن لو تيسر التراب احتياطي يقتضي عدم  
الترك وكذا لا ينبغي البدل ولومع المغد في نجسها ويحمل إزاء البدن بحصول المعنى فامل ولا يجب مزج التراب بماء للأصل وأطلاق النص لا يبعد  
أو لو تيسر مزج بماء قليل لإعانة في التطهير صدق التراب كذا الطهارة لا تشرطها في الطهر مع احتمال لعدم مع بوسة الأطلاق وحصول عدم الطهارة به فقط لا يبعد  
إجماعه عند الماء الكثير أيضا على نجس الماء للأمر بالتراب بالماء وهو يثملها وعلى غيره مرتين عدم القول بالتعد في الكثير أيضا لا يبعد ذلك لأن الأمر بالتراب  
بالقليل لا يستلزم تخصيص التراب فاما ملحقه في الظاهر أن الفضل في الأناة يتحقق صلب الماء فيه ويخرج به بحيث يصل إلى جميعه ثم رافده منه وهذا لا يتحقق  
العدد المعتبر يدل عليه وإيتار وما في غيره فيحمل اعتبارا لغيره في فضل إزاء المسئلة في مثل البدن فيكون بمنزلة الأهرق من الأناة ولا يعلم  
ذلك صريحا من كلامهم ويلزم اعتبار العصر والفضل مرتين فيما قبل مرتين وما انفرد قوم به منهم قلة ما فهم ذلك من كلام المنه في تفسير الفضل حيث اعتبر العصر  
في مفهوم الفضل إذا كان للتوب لا يبعد الاكتفاء بأجره عليه ثم فضل بحيث يتحقق مزج الماء من النجس دون اعتبار العصر والفضل والذلك هكذا ينبغي  
يعمل في الطهارة وغيره وبوجه كلام بعض الأصحاب في غسل مخرج البول حيث وقع مرتين الاكتفاء بالفضل القدر في ذلك مثله غير بعيد لافضل الماء الأول  
عنه يبعد أن يصل الماء ثانيا أو قد يفضل عند الأول وأيضا إذا صلبه مأكلا فيفضل بمقتضى الفضل بين الفضلين غاية الأمر أن بعض الماء الواقع في البول  
لا يكون مطهرا فلا يكون أقل من عدمه ويحتمل كونه محولا على العرف إذا لم يشرع له فيفضل الصلابة مرتين مع الفضل الحقيقي ففي الاكتفاء بالفضل القدر في تامل  
الاحتياط في غير الأصل وتحقيق المعنى فما يوجد في بعض الأجناس من الفضل خصوصا صحيح داود الصريح عن عده حين الاستبراء من البول يصيب عليه الماء بنية  
فالاكتفاء به غير بعيد لانا ما يقال وصول الماء إلى الماء يمنع من الظهور نجاسة الوصول إلى الماء المذوق للنجاسة مع عدم الضرورة وعدم مدخلة الطهارة  
نكان ما وجد في فني على الذكر في موضع الاكتفاء بالفضل القدر في الأهرق صاحبه باطل في ذلك فامل واحتذاء علم أيضا  
أن في تامله عدم التعدد في غير المذكور ولو روي الخبر في البول منها صحيح محمد بن مسلم القدر بقرين منها فضل أعنه وهو طاهر عن أبيه  
قال سألت عن البول يصيب الثوب قال غسله مرتين مثلها صحيح ابن أبي عمير وهو كذا لثقة قال سألت أبا عبد الله عن البول يصيب الثوب قال غسله مرتين  
فانه ماء وسأله عن الثوب يصيب البول قال غسله مرتين سألت عن الصبي جمل على الثوب قال يصيب عليه الماء قليلا ثم يغسله وأول هذا الخبر يدل على عدم وجوب  
العصر أنه جمل فيل عليه قد سماها المصنف في النجس ما عرف وجهه قد مر بحث وجوب لغسله الحسين بن علي بن النجس لانه نقل عن كثر من ينظر  
عند لفافته في القول فيه وقد حكى سيدنا جمال الدين في التبري تركه فان ثبت فالخبر صحيح وكذا رواية أبي إسحق الفوري ولكن غير معلوم وغيره ثقات على الظاهر أنه  
يعلم من عدم الاختصاص بالظروف أيضا بل المذكور فيها الثوب بالبدن ويدل عليه أيضا ما مر في وجوب الاستبراء من البول وأيضا ظاهر عام في الكثير والقليل  
ولكن العدد في الثاني أظهر لهذا المبدأ اعتبارا في كلامهم ولعل جريانه وصوله إليه بالترك بمنزلة العذر في ذلك من المنه في يدل عليه صحيح محمد بن مسلم  
القدر قال سألت أبا عبد الله عن الثوب يصيب البول قال غسله في المكن مرتين إن غسله في ماء جارية واحدة وليس في سفلة قصور الاستبراء من محمد فيحمل وجوب

صحيح الحسين  
أما قال الثاني  
بأن الله عز وجل  
يحب أن يغسل  
لما مرتين  
صح

الغسل



قالوا يجب شبع البومته والحفنة والعبدان والكسوف والزلزلة والاباث والطواف والاموات والمندور وشبهه المندوب باعادة اما البومته فمخر الظهر والعصر  
العشاء وكل واحد ربيع ركعات في الحضر ونصفها في السفر والمغرب ثلاث منها والصبح ركعتان كذلك ونوافلها في الحضر ثمان ركعات قبل الظهر ثمان ركعات قبل  
العصر ربيع ركعات المغرب وركعتان من جلوس بعدان ركعة بعد العشاء واحدة عشرة ركعة صلوة الليل وركعة الفجر وسقط نوافل الظهر والوتر في السفر

التقدم في قولنا ايضا انه لا يثبت على الظن خصوصاً على ما يدل عليه صحة محمد بن مسلم المقتضى بالثبت قال كذا في فتاوى وجعله اسد  
الخبر لا يثبت فيه ثابت للثبوت الصحيح ايضا والظاهر ان لو اشتهر بمعلوم وبثبوت ايضا ما في رواية الحسين بن ابي العلاء المقتضى فانما هو ما فانه يدل على  
العدة في الاكتفاء بالصبر من غير حجاب لثبوتها انما يكون ثمانية غير صعبة اذا لم يكن ماء فيكون ازالة الصبر يكون وجوباً لم يثبت  
فيه بالطريق الاولى وبثبوتها في الجملة ايضا ما ورد في الخبر من السبع الثالث كذا في مينة الفخر وقال لها البعض حلت على الاستحباب لهذا الصبر وذلك  
جيد بما فوق المتيقن الاصل في ارض هذه الادلة التي قدمت وكذا الفصل في الظاهر الوارد في الآية والاجابة لا يقدم عليها ولا يوجب القول بالمتحمل اما  
والمنطق على هذه الادلة الخاصة المقتضى لو حوّل التقدم منها فلا يخرج عن القعدة الا بالامتنان فلا يظهر به وبه فصل شرط الحمل فاما في علمنا ان مقتضى ما  
العين باقية فلا بد من الاولى لا بد من اثنين غيرهما وهكذا مع احتمال اعتبار العدة بعد ازالة العينة هو لحوط واعلم ايضا ان الظن ان واني الخبر على تقدير  
نجاسة ما يظهر بالماء القليل لو كانت من الخرف والخشب غير المدهن فهو الادلة وايضا قد مر ان لا يوجب بل اللون ايضا لا يضر لا يوجب زالة وان التمس صحة  
في جميع مسائل وصول النجاسة ويزالة النجس باسبابها والاستحباب كما في مينة المنة في الظاهر واستحباب الفصل في جميع ما ينظر في النجاسة للفرج عن الخلاف  
الاحتمال في الظاهر كما في واني المشرك مع جعل المباشرة صريح في المنة لمعتبر ايضا وكذا في ثوب الحائض المنة بل كل المنة وكذا استحباب الاجتناب عن جميع  
المشبهات وسائر الخرافات لانهم القوي ما ورد عن ابي الوثين من ان لو وضعت من سور المسلمين احب من لو ابيض المنة لان الله تعالى يحب الشبهة  
الهيئة تقع صحته محل عاين محل الشبهة مما يحصل من الظن بالنجاسة او قال ذلك لشمس الامر على الناس اظهر الجواز والترخيص هو ايضا انه ادعى المجمع الاجماع  
على عدم طهارة جلد الميتة بالذباغ الا عن ابن الجهم واستدل عليه بالاجتناب الصحيح ولكن لاكثر في عدم جواز الصلوة ولعل لبر لا بن الجهم في النزاع لفظ  
الاجماع على عدم جواز الصلوة وهو يمكن جعل الآية دليل لان الظن ان جرحه الى كل واحد من الميتة والدم ولم يخبر ومينة تامل لعل صحة عبد الله بن  
الغبر قال في المنة قال في ثوبه عبد الله جعلت ذلك الميتة بنفق ثوبها قال لا يدل على عدم الطهارة بجواز النقع ولا يحرم في الجملة ويدل عليه  
اصل ثبوت النجاسة يقينا مع الشبهة فلا بد له من ارفع مثله وليس ما ورد فيه شيء صريح صحيح في شجر الميتة وايضا يحتمل كفاية ادلة قرينة دالة على التبر  
والكون بيد المسلم الحكم بطهارة الجلود اللهم المطروح فمنه من بعض الاجماع احتمال منع كون الاصل في الجوان عدم التذكية حتى يعلم لان الموت جهاد  
بغيره سواء فاما من فيه ودليل طهارة كل شيء ظاهر حتى يعلم انه قد برحهما مع ان الظن في بلاد المسلمين مطلقا هو التذكية وبمثل هذا الظاهر حكم الاصحاب على  
طهارة ما في ايدي الخافضين بالاجماع المنقول وبعض الاجماع مع عدم اشتراط القبلة والتسمية وكون الذباغ مسلما عارفا عندهم والزم الحجج والبر  
في ذلك الاحتياط امر اخر ولو لا ذلك لكان القول بوجوب الاجتناب عن الجلود والخم التي في ايدي الخافضين القائلين بطهارة الميتة بالذباغ وبعد  
شرائط التذكية المعبرة عنها فاما من اخطأ وايضا اظهر عدم التجنب لجمع الرطوبة بحيث يوشك ما من صحة على بن جعفر عن اخيه موسى قال  
سالت عن الرجل يقع ثوبه على حاميته هل يصح له الصلوة فيه قبل ان يغسله قال ليس عليه غسله ويصل فيه ولا بأس بصحة ايضا عنه قال سالت عن الرجل  
وقع ثوبه على كلب ميت قال يصح له الصلوة فيه والظاهر ان ادعى ذلك لما مر من عدم البأس بالمشايخ الاجتباب الصحيح وخله محل على الاستحباب للمع ملاحظته الى  
الطهارة الكبيرة الواجبة فاما من اخطأ ايضا جواز الاستفاد باليابس من الميتة وفي ما لا يشترط فيه الطهارة على الظن للاصل ولنباد مثل الاكل عن  
عليه الميتة وعدم صحة خبره عليه صرحوا بالاحتياط معلوم وايضا الظاهر ان استعمال جلوس المذكي ولو كان من غير المأكول بل الدبغ للاصل ويجوز  
بعض الاخبار الصريح على صحة على جعفر قال سالت بالحسن عن لباس الفراء والسم والعتك الثابت جميع الجلود فقال لا بأس بذلك هو مجموع ترك  
دليل الاجود التردد حتى يدع بعض الاجتباب بل الكراهة للمع والخاص من الخلاف قد مر كتاب طهارة ثوب من الله من ثوبه

بالدبغ لا يثبت  
الطهارة

## كتاب الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله فالواجب شبع الخ لعل دليل عدم وجوب اتيار الاجماع والاصل مع عدم دليل الوجوب ودليل جوبها الطائفة اجماعا ووجوب البومته واضح  
كأعددها وشبهه عدد كل واحد منها بل لا يحتاج الى الدليل وكذا المندورة وشبهها الطواف لاجماع الامم وبعض الايات والاجتباب وسيجب دليلها ودليل  
كل واحد في محله واما دليل حصر النوافل الزاوية في اربع وثلاثين لفظ الاجماع على شريعة عدم الزيادة عليه حسنة الفضيل زينا المفقود الكافي والمقتضى  
عن ابي عبد الله قال الفريضة والنافلة احد وخمسة عشر ركعة منها ركعتان بعد العشاء اربع ركعة الفريضة منها سبعة عشر ركعة والنافلة اربع وثلاثون ركعة  
وحسنة اخرى فيها مائة وعشرون ركعة قالوا سمعنا ابا عبد الله يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل من الطلوع مثل الفريضة ويصوم من الطلوع مثل الفريضة  
وقد ساهى في المنة بالحق مع وجود ابراهيم بن هاشم وكثيرا ما يسمي الخبر الواقع فيهما وبهم منه وشبهه من الضابطه ايضا والحسنة اكثر وقال في الخلاصة انه عندنا في  
فالظن عدم الفرق عندنا بين الحسن الصحيح هنا وسقط من سعة الاوصاف المنة التي في كذا كذا بقولك انك لا تصلي في الصلوة من كفة قال احد وخمسة عشر ركعة وفي الطريق فحل  
على القبط عن ابن بن عبد الرحمن لا يضر وما هو المذكور في الضابط في اربعة اربعين عن ابي محمد العسكري انه قال علامات المؤمن خمس صلوة الاحد عشر في  
وزيارة الاربعين والختم باليمين بغير الجنب والجمعة بيلم لله الرحمن الرحيم وغيرهما من الاجتباب التي تامل على الاقل مثل الحسين فهو ما يدل على عدم التمسك  
في الوتر ويدل عليه ايضا عدم فعله اياها في بعض الاوقات على ما نقل ومثل سبع وعشرين فكانه باسقاطها مع اربع العصر سبع وعشرين باسقاط اخر بين العصر  
منها كذا في النفل والمفهوم من صحيفه زارة وموثقة سقوط ركعتين من المغرب مما لا الاخيرين من العصر اسناد الاثني عشر من اربعة العصر بعد الظهر والاشين







لما نقلت من قبل  
عن زيارته  
بعد مضي ذراع  
من الفتي  
لما بان  
الملك

الظفر اذا صار ظلك  
مثلي فضل

الطاهر كاهن  
الدروس  
ص







بل يقول بالغرض في عصر الزمان اذ عدم التقابل بالافاق وايضا الشيخ رحمه الله في التمهيد في الفقه في الزمان والافاق في كتابها  
فانما اخبارنا باننا نصلو وليس كما يقول ان هذه الاخبار انما تدل على ان اول الاوقات افضل ولا تدل على انه يجب ان اول الوقت  
الوقت افضل لو يكن هناك منع ولا عذر فانه يجب ان يفعل متى لم يفعل والحال على ما وصفنا استحق اللوم والعتيب لو لم يزد بالوجوب ههنا ما يتحقق  
بتركه العقاب لان الوجوب على ضرب عندنا منها ما يستحق تركه العقاب منها ما يكون الاولي فلهذا لا يستحق بالاحلال به لغنا وان كان يستحق به ضرب  
الوم والعتيب هذا كما صرح في ان له ما بالوجوب الفضيلة فلا خلاف بينهم على هذا التقدير وان كان كلامه فيه لا يخلو عن اضطراب هذا في الخبر اما التفرقة  
اشكال بل لا خلاف بين المسلمين في جواز الجمع بين المغرب والعشاء قبل ان يفتقر الى وقت الفجر والعصر مقداره او نحو ذلك من جهة على بن يقطين الثقة قال لما  
عن الرجل نذر ركعة صلاته المغرب الطريق او غيرها الى مغيب الشفق قال لا بأس بالسفر صححه عبد الله الجلي الشافعي عن ابي عبد الله قال لا بأس ان تؤخر المغرب  
في السفر حتى يغيب الشفق لا بأس ان يغيب الشفق في السفر صححه عبد الله الجلي الشافعي عن ابي عبد الله قال لا بأس ان تؤخر المغرب  
الفضيلة بعد وقت الوقت واكثر اشعارها انها صححه سببه الشافعي قال معناه لا بأس ان يؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق لا بأس ان يغيب الشفق في السفر  
ثم مكث قد ما يفضل لنا في اقام مودته ثم صلى العشاء فمضى فمضى في عدم ذهاب الحجة المغربية وبعد المثل جعل الوقت منعه او فيها اشعار على عدم سقوط  
النافلة مع سقوط الاذان الثاني في الجمع اعلم ان الشارح ادعى ورود الاخبار الصحيحة في ان اول وقت العشاء هو اوجوبه غيبوبة الشمس قال الخبر زارة عن الصادق  
قال صلى الله عليه وسلم بالناس المغرب العشاء الاخر قبل الشفق من غير صلاة في جماعة وانما فعل ذلك ليعلم الوقت على امته وما رايت منه خبرا صحيحا كما سئلت  
ما مر اما ما نقله عن زارة ففيه تحريف بعد الله بن بكير قالوا انه نفي الخبر الواقع هو منه بهونه بالوقت وهذا قال في المنهاج في موثقة زارة ونقل هذا الخبر بعينه على  
ان في الطريق على بن الحكم اياه وهو كما اعترضه شرح الشارح على من سمي ما هو منه بالحق ان على بن الحكم مشترك في كونه صحيحا وموثقة عبد الله  
وعمران الجلي بن علي بن عبد الله قال لا بأس ان يؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق فان لا بأس وموثق اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله في جمع بين المغرب والعشاء  
في السفر قبل ان يغيب الشفق من غير صلاة قال لا بأس بهذا بشرط عدم السفر العلة واستحق قبل ان نفي عنه ولكن انهم من النجاشي مدحوا عظماءه  
وانه من اخبارنا ومن يثبت كبر الشجرة والشيخ قال صله معتدا ان كان نفيها والغنا قال عند الوقوف في السفر في السفر وهو ظاهر بالجملة هذا  
الرجل لا بأس به وقوله في مثله مقبول ومجمل ان يكون تيمنه بالحق باختيارنا نقل ان عبد الله بن بكير من اجنب العصابة على صحيح ما عده ولكن لا بأس  
ذلك ان قلت نوابه ووجه كون رواية الجلي بن بكير موثقة وجود الحسن على هو خبر صحيح جدا وليس في كونه نفيها وقبل كان رجوع واعلم ايضا انه ورد خبران  
خبرين سئلت عن ابي عبد الله قال ان نام رجل او نسي ان يصلي المغرب العشاء الاخر في وقت الصلاة فليصل المغرب العشاء الاخر في وقت الصلاة فليصل المغرب العشاء الاخر في وقت الصلاة  
احديهما فليصل العشاء وان سبقت بعد الفجر فليصل الجمع ثم المغرب العشاء قبل طلوع الشمس فيصلي بصبر عن ابي عبد الله فهو مثله مع زيادة في اخرها في  
خاتم ان تطلع الشمس تفوت احدى الصلاة بين فاصلي المغرب بايع العشاء الاخر حتى تطلع الشمس فيصلي شعاعها ثم يصليها قبل ما صححوا والاعلان على ان  
وقبل المغرب العشاء عييدا الى طلوع الفجر مع النسيان والنوم ولكن في ضمنهما ما لا لان احدهما انما يكون محذور وهو ليس بثقة وان كان الحديث من ابي عبد الله  
الثقة حيث نقل عن الصادق وفي الثاني حماد وشعيب ابو بصير كلهم مشركون والظاهر ان شعيب هو شعيب بن عتيوب بن اخناب بن بصير نزيل واسط  
المذكور وهو خاله ومقوده وهو يحيى بن القاسم قبل هو واقفي مع ان منه مشتمل على المنع من صلاة العشاء حين طلوع الشمس انما ليس بصحيح ان ذلك  
وقت بل لا بد على غلبتها قبل طلوع الفجر بل قبل طلوع الشمس اذا كان وقت احدهما صلي الثانية فقط وقد يكون ذلك بواسطة ان ذلك الوقت لا يصلح  
للعشاء الا في وقت طلوع الشمس الثانية كما بينهم من الخبر الثاني ويكون اثره ثابتا قال ذلك مع ذلك لظاير غير موجودا في وقت ما نقل عن صاحبنا  
منه فيهم الى الطلوع فهو عام من مفهومهما مع مخالفة شجرة على ان يمكن القول بمضمونهما بان يكون في الانام والناس لا مطلقا كما بينهم من نقل المعبر للجمع  
وهو جمع حسري اوله ما في التهذيب وبالعبد وهو صدق القبل على ضعف فهم منها ومن خبر اخرين اختصاص الاخرة بمقدار ما باخر الوقت فيكون الاخرة  
ايضا كذلك ولكن فيها ما عرفت مع عدم العلم بصحة الخبرين لوجوب القياس احدهما وجود ان سنان عن ابن مسكان عن الحلبي اخره مع ذلك القول بالاختصاص  
غير بعيد كما هو المشهور في الاشراك للجمع بين ما دل على الاشراك والاختصاص مع الجمع على مذهبه لا يمكن الاستكلف بعيد لان الظاهر الخبر الاول  
للاختصاص مع عدم ظهوره في وجوب العمل به كالتقدم وصحة التي فيها القياس هي لان الظاهر ان من فوت الثقة بقرينة نقل محمد بن علي بن محبوب عن معن عن ابي  
الاشراك انهم ممكن لعدم العلم بالصحة وظهور الآية والاختصاص الصحيح فيه والجواب ان الشارح ادعى نحو الآية في المذهب المشهور والاختصاص الصحيح بالاعتساف منها رواه  
عبيد بن زارة مع ان الآية ظاهرة في الاشراك كالاخبارات من قولهم يجوز تقديم التالفين في الحجة رواية كذا دليل زيادة اربع ركعات دليل  
استثناء عدم الكراهية يوم الجمعة فانه ورد في صحيح عبد الله بن سنان على ما ذكره في التمهيد لصلوة نصف النهار يوم الجمعة وغيره فاما الاختصاص والروايات  
في الزيادة والوقت مخالفة ففي خبر عن خطبة الصادق قال صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة شمس من اول النهار الى قوله اي انها شمس في صحيح سعيد  
قال سالت ابا عبد الله عن صلوة النافلة يوم الجمعة فقال ست ركعات قبل العصر قال وكان على عيسى عليه السلام يقول ما زاده فهو خير قال وان شاذ رجل ان يجعل منها  
ست ركعات في صلاة النهار وست ركعات نصف النهار وصلي الظهر وصلي بها اربعا ثم يصلي العصر في بعض الروايات عشر ركعات وهو المشهور وان كلها بعد الفجر  
وفي بعضها ست بعد الجمعة والعشاء بعد الزوال وستة صلاتها وستة قبل الزوال وفي صحيح علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن النافلة التي تصل يوم الجمعة  
قبل الجمعة افضل وبعد ما دل على ان قبل الصلوة لعل في الغير إشارة الى عدم الصلوة بصلوة الجمعة ووضح الروايات هو الذي قال الشيخ بمضمونه في المسألة وهي صحة  
سعد بن سعيد الثقة عن ابي الحسن قال سالت عن الصلوة يوم الجمعة ركعة هي قبل الزوال قال ست ركعات بركعة وست ركعات بعد ذلك اثني عشر ركعة وست ركعات



و  
بوتیک ماردا  
فالد کری عن القسم  
ابن اولی بنی عن عبد  
فالس عشر کثر ای  
ما نافع النهار سبت  
طابنا الابن ویتجه  
افضل عشره سطر علی  
الحکم عنه ع قد اسلم  
فوضع  
! ١٥



ويبقى الفريض كل وقت ما لم ينصبوا الحاضرة والنوافل ما لم تدن من وقتها ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وغروبها وفيها ما الى ان نزل الى يوم الجمعة وبعد  
الصبح والعصر على ادى السبب  
من

مثل الفريضة ولا يجزئ ما فيه من بعض الاحكام وانما ان السند يثبت جلاله ان ابن مسكان هو عبد الله والحسن بن علي كونه من زباد النفاذ والنفقة <sup>تعب</sup>  
ابن شبيب <sup>تعب</sup> النفقة في ركعتي الوتر ان شئت سلت وان شئت لمسلم ومثله صحيح معوق بن عمار النفقة واجبا اخر صحيح يدل على التسليم بعد الوكنتين وهي اصح  
واكثر المعول في النووي على الشئ الاول على النفقة وعلى استحباب التسليم قال عن رجل على التسليم المصنوع وهو عندنا ان من قبل السلام علينا وعلى عباد  
الصالحين الشاهد فقد انقطع ولا يحتاج الى هذه التكليفات البتة الا ان يثبت الاخراج للنجس ولو كان من غير مانع والاحتياط يقضي ما قاله في وقوعه  
ثم انبت في الوقت محتمل استحبابه انما الاول كما في نافذة الفجر وقد مر على الفجر الاول مع انه وقتة تسحب الا عادة بعد الفجر ولا تجب الترتيب في كثرة الصلوات  
وحصول الوقت زوال الفجر وبشكل الامر في نذر صلوة الليل واستثنى عنه السفر مثله ثم صلى في الوقت مسافرا فيدخل البلد الذي يجزيه الانام يحج  
فيه الوجها والظاهر عدم الوجوب للاضطرار عدم العلم بالدخول تحت النذر والاحتياط يقضي جوب الا عادة وقد وقع في هذا واعتد احتياطا والظاهر وجوب  
العادة بعد الباوع في الوقت على من صلى قبله فقام في الفرق <sup>قوله</sup> بقضي الفريض <sup>الخ</sup> لا شئ في جواز فعلها فان من الفريض في جميع الاوقات حتى الاوقات  
الخسرة المكروهة بل كرامة على الظاهر لا ينطبق المحاضر <sup>قوله</sup> وانما الكلام في جوازها مع السعة وعلى تقديره هل الافضل الفضا والحاضرة في وقت نصيبها <sup>قوله</sup> وانما  
كلامهم ان تقديرهم الفضل الفرض عن الخلاف في الاستنباط الدالة على العدل في الاشياء وغيرها ذلك عليه في الكلام في جواز فعل الحاضرة في وقت نصيبها <sup>قوله</sup> وانما  
وبينه ما ذهب سببها اختلاف في الاحتياط في جواز الحاضرة وان الفضل افضل في الجمع بين الادلة وما يدل على الجواز ظاهر الايات الاحتياطية الكثيرة <sup>قوله</sup> والفضل  
على سعة الوقت وعلى اقل اول وقتها افضل فتركنا الفضل بالاحتياط الدالة على تقديم الفانية في الجواز واما ما يدل على الجواز فهو ما في  
صحيح ابن سنان اني بصبر عن الضيق وفيما اللان تدلان على سعة وقت المغرب العشا الى طلوع الفجر حيث قال فيها ان استيقظ قبل الفجر قد ما يصليها  
كلها ما فليصلها وان خاف ان تقوته احد بها فليصلها بالعشا وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشا قبل طلوع الشمس فانما يصلي الادوية  
مع كونها قضاء لكن في صحيحنا ما لا يوجد ان كان الظاهر عبد الله الشقة لظلاله عن الصادق <sup>قوله</sup> بخلاف محمد في اخرى فاما عن شبيب عن ابي بصير  
شكره مع انه ما على الاحتياط ما قلنا من رواية الدالة على الجواز في العشا والمغرب اذا كان عليهما قبل المغرب بل فعل العشا وابنه صحيحه سعد بن سعد  
النفقة عن الزعم قال يافلان اذا دخل الوقت عليك فصلها فانك تدري ما يكون والاوى غير صحيح والثانية غير صحيحة بل من القوم ما الفرض اليها  
الاشارة وقيل في الخصم يمكن الاستدلال بحسنة الجلي النفقة لا برهم قال سئل ابو عبد الله عن رجل فاشتهى ان يتصليها قال يتصليها ان شاء  
بعد المغرب ان شاء العشا ومثلها بنهنا صحيحه محمد بن مسلم النفقة فان ظاهرها اعم من الفريضة والنافلة وقد جوزه في اخرها عن المغرب العشا معاملة لما  
في الضيق والسعة وهو المطلوب على تقدير كون المراد بها النافلة فقد جوزه فيهما فضا على الفريضة اداء ومزاجتها لها واخر اجها عن وقت فضيلتها  
الذي كان فيه من الاحتياط الكثيرة <sup>قوله</sup> في المباعدة في تلك الجواز تقديم اداء الفريضة على قضاها كذلك بل لا يبعد دعوى الاولوية ويدل عليه ايضا <sup>قوله</sup> اصل  
والفريضة الشبهة الصحيحة في تقديمها صواب وعرفه مقدار الضيق متعديلا ولا تكليف بمثلها غالبا وابنه صحيحه سعد بن سعد ان كانت  
الاى في تليها اشارة الى التجنب في تقديمها على كل شئ والصحيح لا يدل على العمل بها بمثل ما قلناه فيما سبق قد نقل عن المعتز فيما سبق يمكن جعلها  
لان الاحتياط شهد واجبا مع عدم العلم بالافس فلا بد من القبول سيما الاولى فان الظاهر عبد الله لما وقع في النهي بذهب خبايا كثيرة قريبا من عشرة اجبا وليس  
في سندها ضعف من الحسن بن الحسن بن فضال واخذه ما بين في مثله اذ هو ممدوح في الكتب بمسح كثيرا في الخلاصة وكان جليل القدر عظيم  
المزلة ورعا ثقة وغير ذلك من المدح وانما ان كان فظيما ورجع في اخر عمره مضمونا لاجبا جواز نوافل حتى قبل الفريضة واذا جوزه قبل الفريضة اذ اوقع  
شدة المباعدة التي في منها من الاحتياط في الصلوة في اول الوقت في قبل القضا كذلك وفي اذ اجاز قضاء النافلة قبل قضاء الفريضة فاداء الفريضة كذلك  
بالطريق الاول فما مل اصرح منه ما يدل على تقديم قضاء النافلة على الفريضة كما هو صريح في صحيح الاحتياط الدالة على ضرورة صلى الله عليه وسلم في صلاة العشا  
ثم قضاها كقوله ما قبل قضاء الفريضة فاذا جاز تقديم قضا النافلة على قضاء الفريضة فاداء الفريضة بالطريق الاولى وايضا حمل ما ورد من الامر في صحيح  
الاحتياط الدالة على تقديم القضا على الاداء ما لم يتوقف فوان الاداء وعلى نيل النية من التي فيها على تقدير نيلها من المفصلة اليها مع ان كثرها لا يدل على القضا  
والفائتة على المفصلة مثل نيلها من الظاهر ولا اشتغال بالعصر فان ظاهرها اداء فيقل النية من احدهما الى الاخرى على الاستحباب احسن واوى من تخصيص جميعها  
والاحتياط الصحيح بعدم شغل الذمة بغيرها من الادلة مع ان هذا التخصيص المخصوص لا يمكن مع المولى الكثرة وان كان التخصيص من الجواز لكن يتفاوت <sup>قوله</sup> بعضها  
الاحوال والافراد وهذه الادلة كادلت على جواز تأخير القضاء عن الاداء مطلقا ذلك على التوسعة في القضاء وعلى جواز النافلة لمصلحة الفريضة وهو ظاهر  
موجود في الاحتياط الكثيرة غير ما ذكرناه مثل كتابته محمد بن يحيى بن جليل كذا في الحسن بن الحسن بن فضال على صلاة النافلة متى قضيتها فكتب في احتياط  
شئت من اجل فخره وخبره عن ابن مهران قال سالت ابا عبد الله عن قضا النوافل قال ما بين طلوع الشمس وغروبها وما يدل على تخصيص المنع بعد  
مثلا صحيحه عن ابن مهران قال سالت ابا عبد الله عن الرواية التي مروى ان لا ينبغي ان يتلو في وقت فريضة واحد هذا الوقت قال اذا اخذ القيم فقال انما  
يختلفون في الافادة قال الافادة التي صلى معهم وغيرها من الاحتياط الكثيرة جدا بحيث لا يمكن انكارها وفي هذه ايضا دلالة على ما قلنا ويمكن الاستدلال عليه  
بما ورد في الصحيح من الاحتياط بعدم الكراهة في صلوات اربع في كل وقت اريد فعلها وعدنها الصلوة التي كانت اعم من النافلة والفريضة وهذا  
مما لا يعلم كراهة قضاء النافلة في الاوقات المكروهة وايضا يدل عليه عموم المرتبة في الصلوة والخصوص في الصلوة الواردة بين الظهر والعصر  
يوم الجمعة بين المغرب والعشا كصلوة الغفيلة وصلوة ركعتين ثلثة عشر مرة اذ انزلت الارض بعد الحمد في الاولى بخمس عشر وهو الله واحد كذلك في الثانية  
وعشر كانت قبل التكميل هو الله واحد بعد الحمد وكذا صلوة الوعايت في صلاة شهر رمضان في بعض منها بينهما وبينها ما روي عن من صلى صلوة











ولو صلى العصر قبل الظهر ناسيا اغار ان كان في الخسوف لا يلا والفواتين بن الحواضر فلو صدق المأخر ثم ذكر عدل مع الامتداد والا استأنف لا يثبت الغائبة على  
الحاضر وجوب على راي الفصل الثالث في الاستقبال بغير استقبال الكعبة مع المشاهدة وجهها مع البعد في ارض الصلوة وعند الذبح واخصا الميت  
ورفعه والصلوة عليه من

فانظر  
مسألة ١٠ اذا وقعت في الوقت تمام احتمل الصحة والبطالان في الظل البطلان لا مع تجوز المصلي عدم تكليفه بالاجتهاد وتجوز دخول الوقت في وقت  
الصحة حيث لا ناسي بالطريق الاولى لا مثال وعدم التمثال في الغل وكذا الجاهل بالوجوب والوقت لما رواه الجاهل بدخول الوقت مع العلم بالوجوب  
البطلان بالجملة كل من فعل ما هو نفس الامر ان لم يعرف كونه كذلك ما لم يكن عالما به وقت الفعل حتى لو اخذ المسائل عن غيره لم يلزم له بل لو لم يأخذ  
من احد منهم كذلك فعل فانه يصح ما فعله وكذا في الاعتقادات وان لم يأخذ فاعلم ان له ما فانه يفتي بالاعتقاد دليلا واصله الى المطلوب لو كان  
تقليدا كما يفهم من كلام منسوب الى المحقق في الملة والدين في كلام الشارح اشار ان لا يثبت مدعية جماعة للطهارة بالحجر الماء مع عدم العلم بالصحة  
ج من الوقت غيرهما مما يدل عليه الاثر من علمه عليه تامة في قوله له ما راجع غلط في التيمم قال لا فقلت كذا فانه يدل على انه لو فعل كذا لم يصح  
انه ما كان به في وقت الصلاة من ركنه ففعلها واستحسنه مع عدم العلم والشرعية التمهلة للصحة بقضية ما وقع في اوابل الاسلام من فعله  
مع الكفا من الاكتفاء بغير قولهم بالتمهارة وكذا فعل الاثر مع من لم يلم بما يثبت اليقين فامل كذا جميع احكام الصور والقصر والامام وجميع  
المسائل فلو اعطى كونه للمؤمن مع عدم العلم لصح فامل واخط **قول** لو صلى العصر قبل الغل ناسيا اغار ان كان في الخسوف في وقت  
الجمعة الوقت كما هو الظاهر وبذلك حكمه بالصحة في المسئلة المتقدمة وهي اذا احتمل الوقت هو متدين لونه الشهدا يحتمل العمود وبذلك  
المختلف في المسئلة المتقدمة وهذا كله على هذا المذهب لا يفتي في وقت الخسوف مثل فعله قبل الوقت ودخل الوقت في  
الاثناء ولو ذكر في الاثناء الى الظهر والظلم ان يصح ذلك لو كان في وقت الخسوف ففعل لهما قبل الخروج عن العصر يحتمل عدم الصحة في الخسوف لان مثله  
غير محسوس من العصر بل لا عبادة لنية العصر قبل وقت تكفي في جعله نظير فعل خصوصية النية مشفرة ويكفي كونه صالحا للظلمة الجملة وفي اخيرا العدل في اشارة  
اليه حيث وقعت مطلقا مثل رواية الجلي الى قوله فذكر وهو انه لو كان صلى في الوقت فليجعلها الاولى في غير فامل من الاجابة الكثرة حيث ما فعل بوقت الخسوف  
والاستدلال على العمود هذا الحكم بالا ما من على تقدير ثبوت الاشتراك ومثل هذا يدل على عدم الاعتداد بالنية كثير الحق ان ظاهر بعض الاجابة  
خال عن الاشياء بل يدل على جعلها الاولى ولو كان بعد الفعل في ذلك موجو في صحة زارة وحسنه عن ابي جعفر حيث قال وان نسبت الظرف حيث  
العصر فذكرها وانت في الصلوة او بعد فاعلم انها الاولى ثم صلى العصر فها هي اربع مكان اربع وفي مثله دالة صريحة في عدم الاعتداد بالنية في  
الوجه الذي ذكرها ولو كان بمرقلا كان القول به متينا وهذا محمولة يدل على ترتيب الفوات على الحاضر في الجملة وعلى الترتيب بينه وروايات  
اخر تدل عليه كذا روايات العدل وهي بل قول المصنف والفوات ترتب على الحواضر والظلمة على تقدير العلم بالاختلاف بينهم على اقل الاما ذكر في الذكر  
من القول باستيفاء الترتيب قال انه مرر ودونيله الروايات ظاهر قوله والا استأنف اي لو لم يكن العدول ممكنا بان شرع في ركوع ركعة لا تكون  
السابقة كل ما فيه وصلى المتقدمة اداء او قضاء واما دليل قوله ولا ترتب الفوات في فقد مضى منها مفصلا **قول** لم يجب استقبال الحج الظان  
الوجوب في الصلوة بمقتضى الحقيقة مع الشريعة وبالنية الى الذبح ايض لان ترك سبب لتبصير المال فلا يبعد كونه حراما ويجعل الشريعة فطرا في  
الشارح وعند الذبح بمعنى الشريعة ومع وجوب الذبح بوجوه من الوجوه ولا يحتاج الى هذا التفصيل فامل مع ان الاول لا ينافي وجوب في الصلوة  
واما دليله فالعدم الخلاف بين المسلمين وجوب الاستقبال بالقبلة نظاما كل ما منهم استقبال العين مع الامكان ولو بمسئلة فليقله مثل  
الى السطح او الرواس الى محلها كمن كان في الابطن ودليلا وجوب استقبال البيت لبعض الاجماع ظاهر فلا يتركه مما امتكن والظلمة انما هي في الذبح  
ايتم بكون جماعة وسبغ الحش عنهما هذا في القهوب واما البعد الذي لا يتركه لظان قبلته لم جهة لعدم مكان العين في قوله تعالى سطر المسجد الحرام  
وهو الفوه وهو المارد بالجمعة وان ما ورد من الاجماع عدم الصحة بان لبيت قبله لاهل المسجد هو من الحرم وهو الخارج وقال بعض المتقدمين  
محولة على هذا اشارة الى الجهة وسعة القبلة بان يكون جهة من جهة الحرم من اوتيسر القيت مقدار المسجد اذا كان فيها وجهة خارج الحرم مثلا ان لم  
يكن بعيدا كثيرا مع انه يمكن ان يكون لكل بيتا على الكيفية وبعد كون طرف المتقدمين مع التيسير يجوز الوجهة المسجد وترك البيت ولعل في كلامهم محتملا  
كما في الاجابة للظهور ان المارد بالجمعة نحو الجانب النمس الطرف كما يقال البلد الفلاني في هذا النمط الجانب البيت الجملة ولكن لما كان لها  
وسعة ولم يصح الاستقبال على كل وجه وان كان مقتضى الآية الاطلاق وورد عن الشارع علامات اذا عمل بها صحت استقبالها فلو لم يرد بالجمعة العلامات  
تتميمه لهذا اختلفت في جهة الخطاب الذي يكون متوجها اليه مع العلم بالعلامات ان لو ارد عن الشارع سواء كان حال الاجتهاد او الاضطراب من الجدي  
والشرق والغرب خبرها فليقله الاجماع لواردة فيها مع انما لا يثبت في الدليل حق يحتاج الى حتمتها بل علينا ان نحقق ما شرط الوجهة اليه كما وقع فيه  
وابعد ما يميل اعتبار المحقق الثاني في الجهة القائمين مع عدم اعتبارها في العين عدم حتمتها لانها ما ينفذ ان يادى في القنات ولو قبل شرع مع  
انه يجوز الالتفات بينا وسمنا الاول لا يعلم بل لا يثبت المصلي في وقت كذا في صلاتين في موضعين بل في موضع واحد في ركعة واحدة لا انتقال قدنية عضوا  
وهو ظاهر ومع ذلك لا يبرهن في وقت علي وجه يكون على العلامة الخاصة فهو يكفي كذا في اكثر تعريفات الجهة فبغير اختصاص عليه كما اشارنا  
وان اردت تعريفها فليقله انما جانب جهة المصلي اليه على الوجه الشرعي فانه حاضر واضمح واسلم فامل مما يبعد اعتبار ذلك سعة الجهة  
باعتماد العلامة ما قلنا بعيدة وفي بعد اتفاق اعتبار شخصين بل شخص واحد منهما واحدا بل الجدي له وسعة وكذا المنك لا يمكن الروايات في كل  
موضع منه نكان الاولى في قوله هذا البحث لكن توجهنا اليه قليلا للاشارة الى ضا ذلك بناء على اعتقادنا حتى لو تأمله شخص لا يوجب على نفسه  
مثل ذلك بغير ما قيل في اسياء بالجملة انا اجدا من القبلة اسمها ما يكون كما يدل عليه ظاهر القرآن الكريم فانيما ولو افهم وجه الله وشرط المسجد الحرام  
والنمسة الشريفة فمابين المشرق والمغرب قبله وهو في الصحيح النفس والمهذب بمنزلة من الاجابة والنية التمهلة للصحة وعدم فقد ما يصلح

واما عند الاختصاص  
الفضل فقد عرفت  
عليه والظان في  
الذبح والصلوة بغير











واوصلي يا جنبها ولو لم يبق الوقت ثم انكشف فضاده اعاد مسلم ان كان مستندرا وفي الوقت ان كان مشرعا او مغبرا ولا يعيد ان كان بينهما ولو طهر الخلل وهو في الصلاة  
استدار ان كان قبله ولا استأنف ولا اجنبا بعد الصلوة المعصية الى اجمع فيها وصلي فيه وفيه مطلبان الاول لباس يجب ستر العورة في الصلوة ثبوت  
الاما استثنى لمالك ومالك في الصلوة في الغصص عالما بالغصية بطلان وان جعل الحكم مشرعا

ودرة لطيفة حول قطب العالم الثماني ورايت قريبا من هذا الكلام في بعض كلام فقهاء الفاتة وهو ان هذا غلط ظاهر لان الجسد اقرب الى القصب القوام من ذلك الجنب وهو  
في كلب القصب وان لم يكن حال الاستقامة على القطب الثماني بل له اوضاع متعددة وهو ان يكون على القطب خط نصف الدائرة ان كان كونه ما نزل الى الارض كبر او  
هو انهم معلوم بالبناء من الاصل لا بغيره وبذلك انهم يجعلون حال الاستقامة عكسا لما في المكتبة فليزوم كون قبلة العراق خط نصف الدائرة مع انه معلوم  
صحتها ما نزلت عنه الى الغرب استخبره سلا الله في الكوفة والجحف والاشرف قال انما بناه ثمانية عشر درجة تحميها والذي علمنا به ان الجسد اقرب الى القصب من تلك  
الجهة انا وضعنا قصبه رابعا منها الجحش في اول الليل مثلا وعلمنا على ذلك في جهة علامه فحاذيها ثم نضربا بعد نصف الليل بكثير رابعا من تلك القصبه وراينا ان ذلك  
الجهة يخرج عن محاذات تلك العلامة بكثير تقريبا اكثر من ثلث ابره ثم نضربا اقربا الجحش ما رايانا منها وقد وصلت تلك النصف ابره كثيرة تقريبا وهو واضح  
بوجوبه وانما من الله الموفق للسداد والصلو والبناء المخرج والمنازل فلتنص على هذا وما نوجه كلامه لعدم العلم وكذا افادة ان نيزا في الارض على جميع الاصطلاحات  
لا يغير عن الواحد المعبر نحو تحويل الشمس الى المحل وبغيره من كلام الشيخ على وجهه حاشية على القواعد في تحقيقة خلاف ذلك يقول انه محقق في كتب هذا الفن  
وليس فيه شبهة ولا خلاف فيه بين اهل الشافعية واهل هذا العلم وكنت في ذلك شكنا كثيرا على ذلك المحل ثم العجب المصروف وغيره انهم يقولون باستحياء الشافعية  
العراق عن العلم الموضوع مع قصب العلم وعدم بناه فانه ينفذون للبناء في ذلك موضع ان خط قبلة اهل العراق منحرف عن جابط البيت على تقدير  
صحة ما افترضه للبيت بل يقرب من بين ابواب الحجر على طريق الاخر المرفق في المقام وجعل الجحش خلف المنكب على انما وجدنا كل ما خرجنا من المسجد ميلا الى  
الشرق اكثر حتى صلنا العراق وجدنا ايضا قبلة المسجد الكوفة ما يلائم الى الغرب بماد كرو على ما في المنكب الشيخ على مع انه قال انما الاعتناء بقبلة المسجد  
قالوا ليس هذا الا على ما ذهبنا الى ان الحرم وقبلة الخارج وما فيهم ليس ذلك بذكر في كثير من بحيث يفهم الفتوى اكثر منه فيجوز جعل الشيخ على جهة  
قبلة الخراسان مثل قبلة العراق كونه ما يلائم الى الشرق كثير من فامر من قوله ان الاعتناء بالمسجد مع قيام قبلة المسجد من جعل الجحش خلف المنكب ثانيا على  
وجعل ذلك علامة في الخارج وهو ما يلائم خلف الاذن لا بين الظن في تفسيره فاذكر الشارح من انه جمع عظم العصب الكفت كما نقل عن الصحاح وهو موافق  
للشيخ ظاهره اظن فيها الوضوء ولكن يفهم من كلام الشارح عدم ذلك كذا من ثبوت الجحش في الجملة مثل الذكرى ثم لو كان هذه العلامة ماثلة في الشرح وعند اهل العلم  
بحيث يعلم يقينا لا بعد عدم جواز الاخراف مع انه محقق ان غاية ما ينشأ من هذا العلم مسامحة البطل الذي يحقق عندهم عن طوله لمكانه ان افق على الوجه  
الذي قرره واما جعل خط ما بل عن خط نصف الدائرة كونه باثني عشر درجة بين قديمه فكيف يحكم بغيره الياء وجوب الاستقامة والحال انه قد يصير بينك  
الى غير الكعبة او قربانها وكذا يمكن تحريم ذلك لحراب الغصص وذلك ايضا غير واضح لاحتمال الاكراه بما يجوز عن الوضوء ويك عليه نحو ان نصف المسفل  
اطول من البيت بل الحرم فقول الشارح اما قولهم غلظا الى محل نامل وبالجملة الذي يظهر من الاجابة الصحيحة والايات الكبرية والشريعة السنية السهلة  
قول عظم الامم من العامة والخاصة هو الوضوء واعتناء النفوس بين العلمات بها اذا كان بل جرح اعتناء علامات مختلفة لاهل العراق مثلا واطلقوا  
وكذا الذين مثل جعل نبات النخس علامه كونه ما ينشأ من مختلفه المواضع واعتناء صلب لوانج واعتناء القبو والمخارج كل بلد من بلاد المسلمين انما جعل  
اكثر بلاد المسلمين الاختلاف الكثير بل في بلاد واحدة خصوصا بلاد الشام حيث يكفي عندهم ما بين المشرق والمغرب ما نضع ونزج بؤبؤ ورواد الاجنبا  
مختلفة بخلة وبكلا افعال من الشارع في مثل هذه الدقة التي فيها العادة اذ في الانشأ عندها كما يفهم من كلام الشارح والذكرى غير مع اعتبار  
استحياء الدنيا على نحو الاجال فلا راد وحال وعدم حرق الى التحقيق لما اذا انشأ لا بالقرين بل ما فكيف بكل البلاد وعدم تحقق كون غيره من  
المواضع قبلة بحيث يخرج عنه يكون ضرا اذ في خروج مع عدم الاثر ما جاز منا سببا للشريعة الله يعلم والاحتياط معلوم **فصل في المصلي الى**  
دليل صحة الصلوة عن جهة كونه الى القبلة واضح لا يتوجه الى جزء من البيت الذي هو القبلة لا محالة لما من جهة كونه الى البيت فغير واضح لو رددنا  
عن الفرضية في جهة صحته محمد بن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن الفضل المكنوني في جوف الكعبة وخبر معوية بن رافع عن ابي عبد الله لا تصلي المكتوبة في الكعبة والخبر  
وحمل على الكعبة لخبره بن عبيد بن جابر قال قلت لابي عبد الله حضرت الصلوة المكتوبة وانا في الكعبة فاصلي فيها قال صل في الطريق في الكعبة على من فضالي في  
الجهة خارجة مع الغواصا فلما جدد بؤبؤ قال لا يصلي في الصلوة المقدم قال الشيخ في الاستئذان ذلك صحيح بالكرامة وصحة المندوبة اظهر لعدم المنع ولا  
وكذا المصلي على سطحها مع ابرز شي بعد الجحش الاخر من المصلي وردوا بالصلوة على السطح مستلقيا متوجها الى البيت الجحش مؤميا ردت بعدم الصحة  
فوت بعض اركان الصلوة **فصل في** ولو وصلي يا جنبها ولو لم يبق الوقت في الذي يظهر من صحيح الاجنبا هو مذهب سيدنا في المنع هو عدم الاعادة  
اذا كان بين المشرق والمغرب البطل الى القبلة لو طهر الخلل في الانشأ والاعادة في الوقت وعدمها خارجة مطلقا اذ لم يكن كذلك ليس صحيحا في  
ذلك مع امكان حمل على الاستئذان ولا فرق بين النابسي والجاهل والاعمى والمجهل الذي صلى الى جانب احد المقلد وغيرهم لما من الوضوء وان ما بين المشرق  
والغرب القبلة مع ما الصحيح من المقلدتين من قوله فانما الوقت فلا عدل ان كان مضى الوقت فليجسها وما في صحته بمقبول بن يقطين المقلد ومما  
رواية عما في عبد الله بن رجل صلى على القبلة معلوم وهو في الصلوة قبل ان يفرغ من صلوة قال ان كان متوجها ما بين المشرق والمغرب لمجول وجهه الى القبلة  
حين يعلم ان كان متوجها الى المشرق القبلة فليقطع ثم يجول وجهه الى القبلة ثم يفرغ الصلوة في هذه الحالة على كون المشرق والمغرب برا وكونها تتحد في الحكم مع  
وصحيته معوية المقلد صرح في عدم الاعادة مطلقا اذا كانت الى ما بين المشرق والمغرب عدم التفضيل في الاجنبا بل العوم مع الاصل **فصل في**  
الاجنبا بعد الصلوة وبله واضح لان يحدث شي بوجوب الجنب لا يجب ليس مراد المص اية ذلك هو **فصل في** يجب ستر العورة الى كان ليله الخلع المسلمين وفي  
الاجنبا ايضا اشارة الى كذا الى شريعة الصلوة مع اجزاء الاجنبا على انقل وكذا اشترط طهارة الثوب جامع لا يعلم من الامر بالاعادة مع الفرس الامر بالظهور والعقل  
في الاية والخبر في الرغاب خصوصا وقد تقدم التفاسات وما يظهرها وما يستثنى منها وكذا وجوب كون اللباس طهورا وماذا ولا ان لتصرف في ما لا يغير لا يجرى الا باذنه  
عقله ونقله لا بعد الاكفان بالاذن لقوله اذا افاد علمه ومنه كونه من اشتمل عليه لاية الكبرية كما اشد فان اذا جاز كل نفس ماله واعاد ما يملكه في الصلوة في ثوبه التي  
في الغصص يحصل له الاجزاء الثوب مع بقائه على حاله من غير نقص ولا تغير بغيره بالخبر في الاذن مع ان ظاهره ان السام يقتضي الاذن الرضا بمثل ذلك الاكفان كما في المكان  
والقول بسم











وبكره التسوية والحقف والواحد لا يوجب غير الحاكى للرجال وان بانزرا على التخصيص يشتمل الصلوة ويصل بغير حركه اللثام والنفث يحرم لو منع الطرافة والقباء  
المشقة وفي غير الحرب الامامة بغير رد واستصحاب الحد يد ظاهر وفي قولهم ان الحاكى للصلاة والتمثيل والصوت في الحائض من

٢٠  
فالمناطق

غير مأكول والحبان المص قال في المنهي الوضوء وروى في جلد فيبقى على المنع المستفاد من الصلوة اما السجدة فمختلف فيه لروايات على غير الصلوة  
في العرش الدالة على المنع وبديل عليه بخصوصه على حد ما يكمل المقدم وبديل على الجواز انما منها صحيحه الجلي الثقة قال سالت عن الفراء والسمو والسجدة والتمثيل  
واشبا قال لا بأس بالصلوة فيه ولا دالة في صحيحه على بن يقطين الثقة قال سالت بالاحسن عن لباس الفراء والسمو والتمثيل والثعلب جميع الجلو قال لا بأس  
ولا في صحيحه وروايت سالت بالاحسن عن صانع لبس الفراء والسمو والسجدة والحواصل مما اشبهها المعاطين الكيمت والحشو والفراء والحط  
من اجزاء الجلو فقال لا بأس بهذا كله الا الثعلب لعدم صحاحه في جواز الصلوة فيها وكان المنهي استدلاله بعدم التفصيل فيها لانه على جواز  
الحشو والفراء في صحيحه الحديث سيدنا بقصر بعد ذلك قد جملها في التمهيد والمنهي على الفراء والبرسيم بغير الصلوة في الفقيه فاما من فيه وما من اصل  
وعدم تجزئته في الزينة والاولام الطائفة ايضا دليل الجواز وتخصيص الصلوة وحل ما يدل على المنع بخصوصه على الكراهة طريق الجمع ولكن ما بقي حديثه في جلد  
ابن بكير لانه واخذه على تحريم غير السجدة والبرسيم القول بالجواز في الثعلب اشباهها ايضا وحل لبس الجواز على الثقة طريق الجمع ايضا سالت عن الحد الذي ذكره ليش  
المنع صحيحه صرح مع ما من نقل المص عن الشيخ الاجماع على جوازها في السجدة والثعلب لا وانما ينفذ على الجواز في ثمانية عشر حديثا منها  
صحيحه على ما رواه قال كبت ليدبرهم بن عتبة عندنا جازيت تلك قبل من بر الارانب في جواز الصلوة فيها من غير ضرورة وثقة فكنت لا يجوز الصلوة فيها وصحيحه  
محمدا قال سالت بالاحسن عن جلود الثعلب يصلى فيها فقال ما احب اصلي في ما صحيحه رواه الثقة الا الثعلب لكن فيه نامل وصحيحه اسمعيل بن عبد  
المقصد عن الصلوة في جلود الثعلب فقال لا يصلى فيها ونقل في المنهي الاجماع على التحريم في السباع والاخبار كثيرة فيه وفيه ما لا يكتفي في الثعلب بغير العلم  
صديق على ما سبق نامل وكذا ادعى الاجماع في المسوخ وان قيل بانظر ظاهره يقبل الدلالة التي يدل على الجواز صحيحه الجلي على بن يقطين ما في المكاتب  
الصحيحه الحديث عن عبد الجبار المقصد فان كان لو لم يكره الصلوة فيه في جواز السؤال عن التكره عن بر الارانب الاجماع الا في غير صحيحه والجمع بالجمل على الكراهة  
جيد الظاهر صحيحه محمد بن مسلم ومكاتبه محمد بن ابراهيم كبت ليدبرهم بن عتبة عن ابيه سالت عن الصلوة في جلود الارانب كبت كرهه في جلود الكلاب كرهه في جلود الثعلب  
المقصد وبديل عليه بن صحيحه جليل عن ابي عبد الله قال سالت عن الصلوة في جلود الثعلب كانت كية فلا بأس به مع مكاتبه محمد بن عبد الجبار وبديل هذا الحديث  
به الطائفة على الفقيه ولكن اخلافت المشهورين الاحتجاج بمرم حمل الاخبار الكثيرة على الكراهة والظان لا تضمنه مع وجوه الخلاف صرح في الفقيه بالرخصة في  
الفسوخ بولادته وانما في ما اخلافت فيه تحت الاجماع لو كان اعلم ان المخرج عدم الجواز في الثعلب لا رابطة له في كثرة الاجزاء والاحتياط وهو  
غير ظاهر نعم لا بأس بالاحتياط مع الامكان اعلم ايضا ان الشارح قال بعد قوله على اصح القولين شرح قول المص والسجدة والروايات في تخرجه وحملها لا يخرج  
عن شعبة اما ضعف السند واشكال في المنع اقوى لانه على الصحة صحيحه ابي عبد الله عن ابي جعفر صل في الثعلب والسجدة وليس من الجائزين صحيحه ابي عبد الله  
لضعف حل الصلوة في الثعلب لا يقولون به فيه نامل لانه بعد الحكم بعدم ما يصلح دليلا من روايات القول بالصحة مشكل الا ان يكون للاصل وايضا قد  
فيما سبق وجو الصحة على ان رواية ابي عبد الله في ثلثه على ما رويته في الكتب لثلاثة على ما رويته في الكتب لثلاثة على ما رويته في الكتب لثلاثة على ما رويته في الكتب لثلاثة  
ايضا فانما هو ما في ابي عبد الله في الشرح في التمهيد لا يستصاع على بن مهزيار عن ابي عبد الله في ثلثه على ما رويته في الكتب لثلاثة على ما رويته في الكتب لثلاثة على ما رويته في الكتب لثلاثة  
الفراء في الثعلب السجدة في الثعلب قال صل في الثعلب السجدة في الثعلب قال صل في الثعلب السجدة في الثعلب قال صل في الثعلب السجدة في الثعلب قال صل في الثعلب السجدة في الثعلب  
صحيحه لكن على بن ابي اسد غير ظاهر لعله يفرق لعدم مقصود المص الصحة الى جلد وهو فيصير كثيرا مثله مثل ما مر في الصحيح عن ابي عبد الله قال رواه ابو علي في الصحيح  
وما قال صحيحه فاما في بعض الاوقات يقول في المنهي في الصحيح عن فلان الثقة ولو كان ذلك فيه ترد فمستبعد فانك تجد فاما ما طريق هذه الرواية  
في المكاتب ضعيف ليدبرهم بن عتبة وغيره فاعلم له الظن بالصحة من كلام الجلي ويكون وجوه عدم صحته رواية الجلي عنده اشراك العباس لكن ظاهره كونه ثقة  
لمن تقع فانه بعد الله بن المعترف بقرينة متابقة ولا حقه والتخصيص في مثل هذا السند مع تقييده هذه الصحة في المنهي عدم صراحة غير في الصلوة في السجدة  
كامر في قولهم وبكره التسوية العامة الخ دليل كراهة التسوية العامة والخفف في الكراهة هو الخبر المرفوع عن ابي عبد الله قال يكبر التسوية الا في ثلثة الخفف العامة  
والكراهة ولا يخفى انه يدل على الكراهة مطلقا وكان الثعلب في كراهة ما روي عن الصادق قال قلت لابي عبد الله في الثعلب في الصلوة فقال لا يصل فيها فانه لا  
اهل التاويروى عن امير المؤمنين فيمنع الاحتياط والسواقة من لباس فرعون وفي رواية اخرى من لباس اهل النار وهذه ايضا تدل على عموم الكراهة  
فلا اعتبار بغيرها مطلقا او في موارد كراهة الصلوة في السواقة احتياجا الى التاويل بشدة الكراهة في الصلوة او يحل المطلق على المقيد كما  
تعب في السائفة ما ورد من المنع عن الفعل لا يستوي محتمل ثبوت الخفف ايضا فيجوز استثناء الخفف على عدم تأكيد الكراهة فيه بالنسبة ويجوز اخصا صفة بالنسبة  
واما دليل كراهة الصلوة في الثوب الواحد او في غير الحاكى اللون فهو الاحتياط والمباينة في التستر لا بعد البتة في حال الصلوة وغيرها فيجوز لو كان حاكيا  
للون لعدم الشرع واما مع حكاية الشكل فليس بظاهر التحريم لصل الشرع في ثوب واحد او لا كفاية الصلوة والاحتياط اخر ونظير من المنهي عدم  
التحريم فيه حيث قال لو كان القميص في حكاية الشكل ما تخشع لونه جازان بانزرا بانزرا في كراهة تحريمه وفيهم من عدم الكراهة الا مع حكاية الشكل  
وفي الخبرين في الفقيه وفي الكافي ان النورة مستحالة واجبة عليه اما الثوب الواحد الصحيح فالظن عدم الكراهة للاصل والخبر محمد بن مسلم عنه قال في  
الرجل يصل في الثوب الواحد قال لا بأس اذا كان صفيقا ولا يخفى ان مراده عدم الكراهة من جهة عدم كونه ثوبا واحدا وقفا فلا يضر الكراهة من جهة عدم  
وعدم الرداء وعدم السراويل فسقط بحث الشارح والتمهيد وان مفهوم الخبر يدل على لباس مع عدم الصق فيجوز كراهة في الوضوء غير الحاكى يكون  
دليلا لها والخبر في الحاكى فافهم اما كراهة الاثرا فوق القميص فيقال المص عن الشيخ والسيد وروى في موضع الخبرين الصحيحين صحيحه موسى بن عمران بن علي بن  
المنه في صحيحه واما في الاستصحاب فيجوز من ثوبين صحيحه عن الرضا عليه السلام في ثوبين فوق القميص فيقال لا بأس بصحة موسى بن القاسم الجلي قال في  
ابا جعفر يصلي في قميص ثوبين وهو يصلي ثم قال انما المذكور في موضع القميص لقول بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال قال الاثرا فوق الثوب



وفيها يسر ظهر القدم كالتمشك الحاف الجوب عوده الرجل قبله ويزه ويجب شوهامع القده من

تکامل و تکلیف

[illegible]







[illegible]



من نبات الارض فلا بأس بالقبول <sup>الوجه</sup> عليه حسن زارة عن جعفر قال الجهة كلها مقصود الراس الحاجب موضع السجود فاما سقط من ذلك الى الارض <sup>ك</sup>  
مقدار الدم وتلك الطرف لا <sup>هو</sup> وجه زارة في القبة عنه انه قال ما بين قضاير الشعر الى طرف الانف مسجد فاما اصاب الارض منه فقد اجز لا بد من ذلك  
او لا عن ابي عبد الله ثم قال قد زارة عنه مثل ذلك طرفة البصر <sup>هو</sup> وجه صحيحه على بن يقطين في القبة له مذنب مثل بالحسن الاول عن الرجل يسجد على السج الباطن قال  
باس ان كان حال القبة ولا بأس بالسجود على الباطن حال القبة وجه صحيحه زارة فيها عن ابيها انه قال قلت له الرجل يسجد عليه فليسوا او غيرة فقال اذا سجد من جهة الارض  
فيما بين حاجبيه فصاحفدا جازعنا والاختيار كثيرة وفيها كفاية وفيها ايضاً دالة ظاهرة على عدم اشتراط مقدار الدم في الجهة كما نقل عن ابن بابويه على ان كان حال  
مع نقل هذه الاختيار مع وجه صحيحه زارة عن جعفر قال سألته الى قوله لا يسجد على الموضع وعلى السوك وعلى نحو وفي الاختيار الكثيرة دالة عليه ترك ذكرها كفاية  
وجعت كرها في سألته على حد مع الاصل والتهمة والاول المطلقه فمثل الدم على الافضل لو كان بل كلاً ما يمكن كنه ما يقول الوجه والظان من جهة السج  
وفي القبر خلفت رواية نقل في القبة الصحيح معونه بن كمال ابا عبد الله عن الصادق على القفا قال لا بأس من يسجد على خنجر عثر عن الصادق على القبة فيقال لا بأس في  
السج ايضاً عن معونه بن كمال حيث سأل المولى هو حاضر ولكن غير صحيحه على الصادق وذكره الكافي الاستيعاب بالحسن الاول قال لا يسجد على القبر ولا على الفرو ولا على الصابون  
ليس سند هام بل يصح بالتوثيق غير على السمعيل والظاهر الذي ذكره في نسخة قال انه غير اصل ما ذكره غيره وكذا ذكره في اخره بل سند في ذلك من ابي امير المؤمنين كانه السج  
في فهمه جعل الشيخ الاول على القبة والضربة واستحسنه المنهني يمكن ان يقاوم مؤبداً بالتميز بل القائل بقبر ما غير معلوم وجه صحيحه زارة المقدس ويعلم الاختيار  
الصحيح في عدم السجود على الارض بناها ولا شك ان يخرج عنها ولا يصح بها كذهب القصة سائر الهاد على انه لا يصح في الاصل على نحو السجود على القبر كما في رواية  
فد يكون القفا الواقع في وجه معونه بن كمال في القبة السوفى ذلك لكان القول بالجو اولى وحمل ما يدل على القبة وكذا اختلفت روايته في القبة لكان  
وكذلك على عدم ما من عموماً الاختيار من استثناء ما اكله في معلوم انما اعظم الملبوس واجبه استثناءها بخصوصها في رواية الفضل في وجه صحيحه زارة  
عدم السجود على العانة وفي حقه ايضاً ولا على الكهف ذكر الشيخ اخباره الى على السجود على القبة لكان الثوب ليس بها واحد فصار حمل لبعض على القبة لما في  
على البعض على الضربة لغير منسبون حازم والتهمة وقوله فذهب السجود بالجو بعض من له مذهبه لموافق الشريعة فيها جازعنا او وقع الاختلاف فيها ايضاً فيقول  
السجود صحيح الرابع عن الجهة في الصلوة والجمع بالكرامة والجواز كذا يندفع اختلاف الاختيار في وضع الانف على ما يصح عليه السجود الحمل على الاستسحاب الصحيح زارة  
قال ابو جعفر قال رسول الله السجود على سبعة مليم الجهة والبدن والركبتين والايهامين ثم قال في ذلك ما نقلت في بعض ما الارغام منه من النبي في الاختيار  
المقدمة ايضاً دالة عليه حيث تقع الاكفا في السجود ما بين القضاير والحاجب مثل قوله وليس على الانف سجدة وان الجهة الى الانف الى ذلك صحت الارض اجزاء  
السجود عليه كذا افضل حمل ما يدل على وضع الانف ايضاً على الاستسحاب المأمور بحمل ان يكون ذلك بقدره السيد الله يعلم فاعلم مما سبق ان وضع الجهة كلها مع الانف موضع  
طرف الاعلى على ما نقل عن السيد الباقر وروى الجهة وروى مقدار الدم واعلم ان بابنا في ادراك التهمة حديثاً صحيحاً عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألته عن المرأة  
تقول نفسها ان يسجد وقع بعض جهتها على الارض وبعض طرفة شعرها على الجوز ذلك لا يوجب سجدة على الارض ولو كان بقايا لا يمكن القول بالوجوه وحمل ما سبق  
على الرجال ولكن الظاهر انه لا بأس بالوجوه والفرق في حمل على الاستسحاب ويكون لها الذكر اولى اما الدليل على عدم السجود على السجود من الارض فمما يليق بمؤيد التهمة  
بل ما يفرق الخلاف وجه صحيحه محمد بن الحسين كان في النظر في القبة بعض اصحابنا كتب الى ابي الحسن الاحمدي سألته عن الصلوة على الرخاخ قال فلما تفكرت في اني قد تفرقت  
مما انبت الارض وما كان ان اسئله فكتب اليه لا تصل على الرخاخ ان حدثت نفسك انما انبت الارض لك من الملح والرمل فاما منسوخاً عن جازعنا في ارضية  
فذلك كل ما خرج عنها وهو ظاهر واما عدم السجود على الوحل فوجه عدم الاستسحاب مع رواية جماعة عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل الطير الذي لا يسجد فاما قول زارة  
الجهة ولو تثبت على الارض فلو اضطر او ما وروى الجماعة ايضاً عنه فاذا راسه من الركوع الطير فيقوم بالسجود او ما يؤيد التهمة ويمكن عدم صحتها ارض عليه كذا عدم الاستسحاب  
وعدم الارضية يدل على عدم السجود على الارض السجدة التي يكون محلها ولا يستعمل على الجهة كذا لا يسجد على الثلج لانه ليس بارض ولا فاتها مع انه لو كان يدل عليها وجه صحيحه محمد بن  
خلاد الله قال سالت بالحسن عن السجود على الثلج فقال لا يسجد على الثلج ولا على الثلج فينبغي حمل ما قبله بقرينة الصلوة في السجدة على غير ما قلنا المأمور به في هذه  
الرواية على الكرامة والجرم وايضا يدل على الثلج فقط فاذا وادوا الضمير عنه ان امكنت ان تسجد على الثلج فلا تسجد عليه ان لم يكن فسجد عليه لا بعد تقديم التوبة  
عليه كما قاله المنهني كثر الروايات فيه انه من الثبات في الجملة ودليل السجود على القفا لو كان مكتوباً بل لو كان من جنس الملبوس الاصل فالاول المطلقه وضد  
مما يثبت مع عدم صحتها الملبوس عليه لان وجهه وجه صحيحه محمد بن راجع عن ابي عبد الله انه ذكر السجود على قفا من كرامة ظاهر الكرامة الجواز وان سببها الكتابه وجه صحيحه محمد بن  
قال سأل بوبدا بالحسن عن القفا السجود الكواعد المكونة عليها هل يسجد عليها ام لا تسجد عليها وجه صحيحه محمد بن راجع عن ابي عبد الله في القفا السجود على القفا كثر  
ويحيى فكان الايمان لانه كان معذراً او كانت لنا فله فتأمل والظاهر ان الاختيار احوط سيما في القول من غير ثبات الارض بل عن المشبهة ايضا ولا بعد الوجوه عنها للاختيار المقدس  
الدالة اشترط ان يكون المسجد الارض او ما قبله وعدم ثبوت الضمير في الخبر الصحيح بالكاغذ وان كان من غير ثبات الارض فيحمل على غيرها ويكون سبب الفضيل لصدور  
من تلك الاختيار المقدس فتأمل انه لا بد من تخصيصها او تخصيصها كانه لعل الفضيل الاول في الثاني احوط ودليل السجود عند الحر والضربة على الدليل ما  
ظهرها يقع موضع السجود على الارض هو خير من السجود على الجوز قال قلت له ان كنت في السفر ففرض الصلوة واخاف الرضا على وجهي كيف يصنع قال تسجد على بعض ثوبك قلت ليس  
ثوب يمكن ان يسجد على ثوبه قال لا يسجد على ثوبك فقلت فاما احد المساجد يدل اختياراً على السجود على مثل من اذى الحر البر وعلى جوارها على الثوب  
من الفضل او لكان اذا كان تجار على الجوز على الثوب مطلقاً للقيمة كما يدل ايضاً على جواز الصلوة على السجود مما لا يخفى السجود مع كون المسجد ما يصح من وجه  
الفضل في سائر ما بين معونه بن كمال قال لا بأس بالصلوة على الصلوة في الارض فان كان من ثبات الارض فلا بأس بالصلوة عليه السجود  
وكذا اخبر عن احدنا فانما لم يكن خمر جعل حصاً على النفس حيث يسجد في الخمر بالضم سجدة صغيرة تحمل من ضعف الخمر ومثله رواية الحلبي قال قال ابو عبد الله  
ابي الخمر فاطاعت عليه فخذ كفاً من سجدة على البساط ثم يسجد في رايه عينا بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن امة لا يسجد في الخمر على شيء لغيره عليه السلام  
حين فكان المراد من جس ما يسجد عليه يمكن حملها على الكواعد لانه لا شك في اوجوبه وتوقع جميع الاعضاء على ما يصح السجود عليه بل الارض بل الرابع عن ابي عبد الله

اعظم

الاختيار







البيت يدل على ان بينهما اكثر من خبر فلا يحتاج الى ذلك لتقييد بل يصير لغوا وايضا لا يحتاج الى التقييد ايضا لا ينظر الخبر الا في  
 فليس له خبر محمد بل غيره مثل صحيحه فيم يدل عليه خبر اخر لكننا غير صحيحه يدل على التحريم اخبار غير صحيحه وصححه محمد عن احمد قال ما لئلا  
 تراجل الرجل في المحل يصلان جميعا فقال لا ولكن يصل الرجل فاذ فرغ صلت المرأة وظل لا يجرى هو للبحر وفيها دالة ايضا على تقديم الرجل في الصلوة  
 اذا كان المكان لا يصلح لصلواتهما معا وقال في المتن لو صلت متقدمة صحبا معا وفيه تامل ورواية على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن هذا  
 كانت الظهر فقامت امرأة يجيئها تصلي ويحسب منها العصر هل يفتد ذلك على القوم ما خالفوا في صلواتهم وقد كانت صلت الظهر قال لا يفتد  
 على القوم فيعيد المرأة صلواتها وجه الدلالة امر المرأة بالاعادة وتقدم بطلان صلوة غيرها بطلان صلواتها وعدا نفعها صحته لتوجه المنع اليها  
 فقط مع انعقاد صلواتهم فيه دالة على اختصاص الأخير بالبطلان على القول بصلواتها معا وهو المعقول والاصل ايضا ما رواه عمار الساباطي  
 عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يصلي ثم ان يصلي بين يديه امرأة تصلي قال لا يصل حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة اذع وان كانت من بينهن  
 دينار جعل بينه وبينها مثل ذلك ان كانت تصلي خلفه وان كانت تصيب ثوبه وان كانت امرأة قاعد او ثمة او قائما في غير صلوة فلا بأس حيث كانت وكان  
 مضمون هذه من نص الشيخ واتباعه على ما نقل ان كان لا يفهم من كلام الشيخ المقتد ذلك بل ظاهر المنع من صلواتها في صف الرجل لعل التقييد باكثر من الرفع  
 من باب المقدرة فلا ينافي في ذلك من الذي هو الاكتمال بالعبادة ويمكن الجواب عن الاول انها ليست بعبادة فيحصل تخصيص المنع عن صلواتها معا بالمزلة لوجه  
 غير ذلك كقيد الرجل لا يصلي في غير محله لا يلزم تقديمه فظهر منه ضعف بناء وجوب تقديم الرجل على القول بتحريم المحاذات والتدبير على كراهتها  
 فانهم على غير ذلك انما في الصلوة المشددة بالعرفضة سايرا او بعد النزول مع عدم حصر احد النعم عن المحاذات بالبحوث عنها واحتمال الحمل على الكراهة للجمع  
 بينهما وبين ما تقدم حيث ثبت على الجواز اذا كان بينهما تدبير والظاهر وجود ذلك بينهما في صلواتهما معا مع عدم قول المصنف برفع التحريم بذلك  
 من هذا هو الوجه في الجواب عن الكل هذا دليل الكراهة مع الخلاف في المحاذاة وعن الثاني بعد ظني صحته وان قالها في المتن في ما رايته الا في المتن  
 عن العياشي عن جعفر بن محمد قال حدثني احمد بن محمد عن علي بن جعفر عن طريقه الى ابي بصير عن ابي عبد الله ان يكون ما عينا ما قيل ان طريقه الى علي بن جعفر صحيح  
 يعم المصنف المرسل منه تامل على ان دلالتها ايضا غير واضحة ان تد يكون الا عادة بسبب مقتضى العصر على المصنف ظاهر وليس يدل على عدم ذلك  
 لاحتمال البطلان بسبب المحاذاة ولو وقع خبر صحيح جواز اقتداء المصنف على الظاهر ايضا يؤيد عموم ادلة الجماعة وان من هذا كراهة في محله ليست دليل على  
 ويجوز الحمل المقتد عن الثالث بضعف عماد احمد بن الحسن لفضالة مصدق صدقة بانهم ظفروا على ما قيل مع ذلك كما في المتن من حيث الطويل بما  
 والاول امر المطلق الكثرة موزونات قوية واقرى ما يدل على عدم الجواز صحته زارة عن ابي جعفر قال ما لئلا عن المرأة تصلي عند الرجل فقال لا يصلي المرافعة  
 الرجل الا ان يكون قد اقام ولو يصعد فويل على الاعتناء في التفتد بالصديق على كراهة لما رواه اعم انه ما ذكر مساو المصنف للوقت هنا ويذكره  
 في بحث الجواز لعل بحث المساو بينهما معقود ارتفاع المسجدين عليه بازديان لئلا وكان الجواز في مقتضى المنة اجاع في لاشك في الشهرة وعدم ظهور الغالب  
 بالمنع ويدل عليه الاصل الاول المطلق عند الدليل على المنع ويدل على جواز المساواة المذكورة ما روي في الكافي في الحسن لو يورد ابراهيم عن عبد الله  
 بن سنان الثقة عن ابي عبد الله قال سالت عن موضع جبهة الساجد يكون ارفع من قدامه قال لا ولكن يكون مستويا واما التحديد فكانه للاجماع والشهر  
 وعدا لقابل غيره ويؤيد ما روي في رواية التفتد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن السجود على الارض المرتفع فقال اذا كان موضع  
 جبهتك مرتفعا من موضع يدك فدل عليه فلا بأس في هذا اشار في الكافي بقوله وفي حديث اخر في السجود على الارض المرتفعة قال اذا كان موضع  
 جبهتك مرتفعا من جليلك فدل عليه فلا بأس في الجواز ويدل ايضا على ذلك ما روي في الجبهة اذا وقعت على المرتفعة مثل صحته معونة بن حماد قال  
 ابو عبد الله انا وصفت جبهتك على نيكه كانها النمل فلا ترفعها ولكن جرفا على الارض فترى بينه وبين الساجدين بن حماد لعل عندك عند الرفع بسبب  
 جواز زيادة السجود يدل على تحريم زيادة السجود عند او ما يحصل بالرفع وان كان المسجد ارفع من البيت لان النيكه محمولة على ذلك المقتد لقوله لكن  
 جرفا ويمكن حمل ما ورد في مثل ما في خبر الحسن حماد كذا في الاستبصار ولعل حسين كما مر عن ابي عبد الله اسجد فبقع جبهته على الموضع المرتفع  
 قال ارفع راسك ثم ضعه على محله الشيخ عليه من عدم امكان وضعه على المستوي بالارفع ولو كان هذا الخبر صحيحا لا يمكن حمل غيره على الكراهة والظاهر  
 من كلام بعض الأصحاب ان اذا كان المرتفعة مقدار اللبنة اقل لا يجوز الرفع ويجب الجرد اذا كان زائدا يجوز الرفع ولا يحصل التكرار وبن الجعفي ابراهيم  
 الاحياء ولكن ما به قوله ولكن جرفا الا ان يحمل على الاستبصار ولا دالة في مثل صحته معونة على هذا الطلب يؤيد حمل ما اذا كان المذكور معتبرا  
 في المسجد لم يحصل له الجسد فلا يحظر في صحته معونة في الرفع ولكن ظا أكثر الاخبار وجوب الجرد عند جواز الرفع مطلقا اما ان يحمل على الاستبصار  
 لحصوله والواجب التساوي الحقيقي المستوي اخفض من على ما قالوا وعلى قوعها على المرتفعة مع وقوعها على الارض السجود عليه هو بعيد لان الظاهر ان  
 من الاختيار السجود بالارتفاع وايضا في الاختيار لول المكان مستويا فمجرد العلم ان بعض المتأخرين كما اوجوا عند علو المسجد عن القديس بالمقتد  
 المذكور فكذلك اوجبوا العكس لما تقدم في حقه عبد الله بن سنان من قوله ولكن يكون مستويا بل اوجبوا المساواة بين الساجد السجود للارتفاع قال به  
 عن موضع يدك فدل على ذلك في تامل بعد صحة الخبر الاول فان حسن على الظاهر ان كان لظن قول ابراهيم الا ان الخرج عن الاصل وهو لا وانه  
 لا يخرج عن شيء مع عدم حصره في منع المرتفع وعدا الامر بالتساوي مع ان الظاهر التساوي غير ما شرطوا في العمل لئلا وعلى الاستبصار لا يخلو عن قوة كما هو المقتد  
 بين الاصحاب ان حمله على الوجوه والتقييد بعد الزيادة عن اللبنة لا يخرج عن تكلف ابيات لوجوه مشكلا والخبر الاخر غير صحيح لوجوه التفتد في الطريق  
 وهو غير معلوم ولهذا ما قال المصنف صححه في المتن مع ان دلالة ما لم يعمد على الياس في ان كان السجود ارفع من القديس فلا يفهم المساواة بين الكل وهو قد يكون

والاصل

الموضع



وبكره ايضا في الحمام ويهون الغائط ومعاظن الابل وفي التل وجري الماء وارض التبخير والوقل والبيد او واد ضحان وذات الصلاصل وبين المقابر ومن حال او  
بعد عشرة اذرع ويهون النهران والمجور والمجوس وجوار الطرف ويجوف الكعبه وسطحها ومزبط الخيل والجنه والبغال والنوحي الى نار مضوا وضاد او مصحف مقفول  
او حائط يهون البالوعة او انسان مواجه او باب مفتوح ولا باس بالبيع والكنايس وارض الغنم ويكره اليهود والنصراني من

سبحانك

المكره وايضا الظن من البيت هذا القد والرسل كما يفهم من الكافي قال لا يستحب غير بعيد بيدا بالاصل والاوامر المطلقة الا فيما اذا كان الوجهة تقعا  
بالمقدار المذكور ولا يجوز الاجماع على ذلك في المنهي لما قيل في الذكرى انه قول الاحتياط والصحة المحسنة المقدمه في التمسك ولو لا عدم الغاييل لكان القول  
بالاستحباب ايضا صحيحا لما نقل في المنهي عن الشيخ في الصحيح عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يرفع موضع جهنمه في المسجد فقال لا يحل ان يضع  
وجهه في موضع ترفع كرهه او يرفع فيجل على المساواة المستحبة التي اخبرت في المنهي الذكرى لهذه وقوله في صحيحه عبد الله المذكور وليكن مستويا  
ان كان بلفظ الامر وكذا غيرهما ما يدل على عدم ارتفاع القد من الوجهة لعدم الصحة والصحة وعدم الاجماع ولهذا ما ذكر في المنهي لا عدم جواز ارتفاع  
المسجد هو مشددا في غير ما يدل على عدم ارتفاع القد من الوجهة لعدم الصحة والصحة وعدم الاجماع ولهذا ما ذكر في المنهي لا عدم جواز ارتفاع  
القد استقام له ان لا يجرد عليه مسجد على الارض فان كان اكثر من ذلك فلا الاحتياط يقتضي ملاحظة عدم الارتفاع بالمقدار المذكور خصوصا في الموقف  
لهذه الرواية وخوفنا من قولهم تكرر ايضا في الحمام الخ ويدل على الكراهة في الحمام وغيره مرسله عبد الله بن الفضل عن حدثه عن ابي عبد الله قال  
عشرة مواضع لا يصلح فيها الطين الماء والحمام والقبور وسائر الطرق ومزبط الخيل والجنه والبغال والنوحي ان كان المراد الطين الذي تشر  
عليه الجبهة في الجملة فذكره وكذا التل مع وضع ما يصح عليه سجود والا حرام كما مر في الظاهر ان المراد بالحمام ما يقال عرفا انه حمام فلا يدخل دخول المسطح ويحذر  
اختصاصها بالداخل فاشبهه معنى اللغة والاصل واكثر الاستعمال وغلبة كونه منسوبة لخاصة ورد خبر صحيح على عدم الباس فيه رواه في التفسير عن علي بن  
جعفر مثل اخاه موسى بن جعفر عن الصادق في نيت الحمام فقال اذا كان الموضع نظيفا فلا بأس قال كذلك يعني المسطح والاصل وهو الاوامر عند صحة  
عبد الله وخبره عن ابي جعفر يدل على الجواز وجود المنهي مع الخلاف دليل الكراهة قال في قوله بالخبر ان كان دليله هذا الخبر نحوه يكون خفيفا وكان الكراهة  
في الطرف مخصوصة بالجواز لعله المراد بالمشا لوقوعه لا باس ان يصلح في الظاهر الذي بين الجواز في حصة الحلوي يتحمل القول بغض الاحتيا وشدة الكراهة  
الجواز لما نقل عن الرضاء قال كل طريق يوطى بطرف وكان فيه جادة او لم يكن لا ينبغي الصلوة فيه قلت فان اصله ان مئة ودية وليس محمد بن مسلم قال  
سالت ابا عبد الله عن الصلوة في السفل قال لا على الجادة واعتزل على جانبها وفي حصة الحلوي في مريض الغنم صل فيها ولا تصل في اعطان الابل الا  
ان تخاف على متاعك لصيقة فأكسره رشه بالماء وصل كذا في صحيح محمد بن مسلم فكانت المشهورة وقوله فأكسره الخ يحل للمني على الكراهة مع عدم النجاسة لما  
مر من الاصل الاوامر في روايتين وصل في مريض الغنم وورد في خبرهما على مريض الغنم والبقرة نقصه بالماء وقد كان يابسا فلا بأس بالصلاة  
فيها فكانه يكره فيها ايضا ولكن لا يكون مثل الكراهة في معاظن الابل في قوله في مريض الغنم والبغال فلا يخفى على المشددة وهو شيعي خاصة  
البول والروث منها كما مر وجه الكراهة في قري الفل وجري الماء ما مر في مرسله عبد الله بن الفضل فاغفره وكذا ورد المنهي في مسجد خايط قبله من الزمان  
يبال فيها وورد الباس ايضا في السباح وهو دليل الكراهة وحمل الشيخ على موضع لا يمكن من وضع الجبهة فيكون التحريم وردا للتفصيل في الخبر ان الكراهة  
انما يكون لعدم وقوع الجبهة مستوية في الارض المستوية لا باس فان المراد بقوله مستوية مع الاستواء في الجملة بحيث يصلح الصلوة فتدل على الكراهة في  
صحة الغرض السجود والصلوة في البيع والكنايس جواز جعلها مسجدا وهو مع اشتراط الطهارة في المسجد لتدليل على طهارة اهلها فانه ينبغي عدم  
مباشرة اقام المسجد بالركوبة بل ادخل المسجد في صحيحه اخرى لصلوة مع الرش فيها وفي نيت الجوس فتدل على الكراهة في الجملة وايضا ورد خبر في عدم  
الصلوة في بيت فيه خمر او مسكر محمول على الكراهة لما مر كذا في المنهي عن الصلوة وبين يديه مصحف مقفول كذا السطح فيها لا باس ان كان المصحف  
الغلاف وكذا في المنهي عن الصلوة في مقابلة الحديد كذا ورد المنهي في مواجهة نار في اجسام متعة ولو كانت في قنديل وانه لو كان فوقه نار وشدة  
قد ورد في صحيح محمد بن جعفر عن ابي الحسن قال سالت عن الرجل يصلح السراج موضوع بين يديه في القبلة فقال لا يصلح له ان يستقبل النار هذه  
يدل على التحريم فكان الشهرة والاصل والاوامر المطلقة مع ما قال الشهيد في النسخ ان لا تصلح عبادة الكراهة غلبا لدليل الحمل على الكراهة مؤيدا بما  
ورد في مرفوعة برهم الهدائي قال قال ابو عبد الله لا باس ان يصلي الرجل النار والسراج بين يديه ان الذي يصلي له اقربا ليه من الذي بين يديه  
مثله ما في مرفوعة عن محمد بن مسلم عن الكاظم ع ان الذي كنت اصلي له كان اقربا لي في العدة بعد منع المارة وورد المنهي عن محاذاة المشاة في صحيح  
محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر اصلح لي التابيل فاذي ما انظر اليها فقال لا اطرح عليها ثوبا ولا باس فيها اذا كانت عن يمينك وشمالك وخلفك او  
تحت جملتك وفوق راسك ان كانت في القبلة فاق عليها ثوبا وصل قريب منه فقله فاصلي بين يديك الوسادة فيها ثابيل طيلة سجدة فليتها ثوبا  
لعله في الصحيح فيها دلالة على جواز ابقاء صو الثابيل ولو كانت صو ثوبا وسبب الحمل على الكراهة الشهرة والاصل والاوامر المطلقة فيمكن استحقاق  
كراهة الصلوة في بيوت الغايط ما ورد في رواية الفضل قال قلت لابي عبد الله اقوم في الصلوة فاردت في القبلة العدة فقال تخ عنها ما استطعت  
ومن عدم دخول الملائكة بيتا يكون فيه لبول كذا في رواية ورد ايضا المنهي عن الصلوة في الحديد مثل حرم على الرجال ان يلبس الصلوة اي الحديد  
جوز في السفر يكون السكين في حقه وفي سراهيله والمفتاح يخفى ان وضعه ضاع او في وسطه منطقة من حديد وبالجملة يجوز للضرورة وخوف الضيقة  
كلالة السلاح مشددا عند سلامة العدو ولكن الجنب ضعيف فلا يجزئ الكراهة وفي رواية اخرى لا تجوز الصلوة في شيء من الحديد فانجس مسوخ فلا يجزئ  
مباشرة بالركوبة ايضا الخوط وفي خبر اخر لا يصلح الرجل في نية خاتم حديد في رواية غار عدم جواز الصلوة بين القبلة الا ان يكون بينه وبين القبلة  
عشر اذرع من بين يديه كذا الخلف اليمين اليسار والشيخ المفيد عدم جواز الصلوة في شيء من القبلة الا ان يكون بين الانسان وبينه خايل لذلك  
لغيره لكن الجنب ضعيف ما مر يدل على الجواز الكراهة غير بعيد في خبر معتبر من خلاصة الرضاء قال لا باس بالصلوة بين المقابر ما لم يتجدد القبر قبله لعله  
صحيح فينبه دلالة على عدم الجواز الى القبور وظاهره عام في قبر الامام وغيره ولكن قال الشيخ المفيد وقد كان لا باس بالصلوة الى قبلة قبره امام والاصل







في مساجدهم فقال لا يكرهنا من مسجد بني الا على نية او وصية مثل فاضل تلك البقعة وشي من دهر فحب الله ان يذكر فيها فانه فيها الفريضة والوقت  
واقض ما فاتك كانه صحيح لان الظاهر طريقه اليه في الهند صحيح وان لم يكن ذكر في كتابه لولا ان لا انه مرسل لكنه مرسل بن ابي عمير في بعض الاحكام الخ  
مثل جوازها على لغيره عند كراهة الصلوة في قبة المعصومين استحبنا الذكر والعقائ فيها وانه لا دخل للباني وما في حديث عبد الله بن ابي الكاهن في فضيلة  
مسجد الكوفة عن بنينا لقتس عن امير المؤمنين وصل في هذا المسجد فان الصلوة المكتوبة فيه حجة مبرورة والنافلة عمرة وما في خبر فارون بن خازية  
في بيان فضل مسجد الكوفة وان الصلوة المكتوبة فيه لتعدل ما لصلوة وان النافلة فيه لتعدل بحسب ما لصلوة وان الجلوس فيه بغير ركوع لا تلاوة  
لعادة لو علم الناس ما فيه لا قوة ولوجوبه وفي غيره ولو على الثلج وقال ابو جعفر لا يجرى التماسا لادبته المسجد الحرام ومسجد رسول الله ومسجد  
بيت المقدس ومسجد الكوفة ما بالاحرة الفريضة فيها مثل لجمعة والنافلة تعدل عمرة وايضا التكليف بان يجرى من المسجد الى البيت ثم يرجع اليه للفضيلة  
بعينه خصوصا في نافلة المغرب فالفضيلة مطعنة بغيره في الجهر في نافلة الليل لفضيلة التائم اشارة اليه ايضا وفعله وايضا الظاهر النافلة في  
المسجد لهذا نقل عنه ما وعد فعله الويرة نارة وتوكله اخرى في المسجد مشهور الا ان الفارح نقل خبرا الى ابي فضيلة في بيت كما هو المثل ولكن السند  
والحال غير ذلك وايضا كلام في استحباب اتخاذ المساجد يدل عليه قوله تعالى انما يعمر مساجد الله لاية على بعض الوجوه ويكفيه شاهدا ما روي في الكافي والتهذيب  
في الحسن لوجوب ابراهيم عن عبيدة الحذاء قال سمعت ابا عبد الله يقول من بنى مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة قال ابو عبيدة فمرى ابو عبد الله في طريق  
مكة وقد سويت باحجار مسجد الحجاز والمسجد في التكريب فقلت جعلت فداك من هو ان يكون هذا من ذلك قال نعم وايضا مشهور في العامة والخاصة  
لو كفى قطرة ويشعر به بناء ابي عبيدة ويدل ايضا على عدم اشتراط بناء حقيق في صحة جعل المنيعة من الارض مسجدا مطم من غير اشتراط كون سبيل  
وكونا في غير المقنوعة عتوة وايضا ان يكون المقنوعة عتوة يقصر بقصد المسجد ثم يملك كما يصير مسجدا كما قيل في غنى لما هو بعينه وانما كانا في الصلوة  
المسبلة في الجنة منها وقد حصل الرخصة بالمسجد في العوالم من غير تخصيص يكون ذلك كما فينا ولهذا خرج من جواز جعل المقنوعة عتوة مسجد اجتمعا  
المنع عنه لانه مسبب الملك لا ملكا لاجل ابي عبيدة على انه قبل التبعيل لا نارة في زمان الغيبة وايضا لا كلام في استحباب كونه مكشوفة مع كراهة المسقوفة  
الا ان يفتقر الخبير لوار من غير وضع طين كما يدل عليه خبر الحلبي قال سالت عن المساجد لظلاله بكرة القيام فيها قال نعم ولكن لا تضر كراهة الصلوة فيها اليه  
ولو كان العدل لرايم كيف كان يصنع في ذلك سنة في التمسك محمد بن عيسى في احمد هو غير مصرح بثبوته قال في المنه والاشيخ في الصحيح نعم هو  
الكافي حسن لوجوب ابراهيم بن حنيفة بن عبد الله بن سنان الطويلة في بيان كيفية بناء مسجده الى قوله ثم اشد عليهم الحر فقالوا يا رسول الله لو انزلت بالمسجد  
فقلل فقال نعم فامر به فاقامت فيه سواك من جندك الفحل ثم طرخت الحوارن الحصيد الاخر فقاموا في حياضها الا ما رجع المسجد بغيره عليه فقال  
لم رسول الله لا عرش كعريش موسى فلم يزل كذلك حتى قبض رسول الله وكان جداره قبل ان يظلل فامة فكان اذا كان الفجر اذا هو قد مرض عن رسول الله  
فاذا كان ضعفت تلك صلى العصر لعل الحصيد الحضر من حوض في الحجرة ببيتية على ربه ان يخرج حتى في المساجد كون ذلك بمقدار الضرورة فقبه فيه ايضا بيان  
الظاهر والعصر كانا للفتل كما مر سند جيد في الذكر في عتوة واية الحل على المراد به تظليل حج المسجد وتظليل خاص وفي بعض البلدان و  
الا فالحاجة ما شئت لتظليل لدفع الحر والقرود ليل كون المنيعة يعنى محل الظهارة والبول الفايط على باب المسجد كونه مكشوفة خلد مع عتوقنا  
مسجدا ان يكون سائقا واستثبنت ما نقل عنه بجواب ساجد كصبينا نكم رجا نيككم وشرا نكم وبتكم واجعلوا مظاهر على ابواب مساجد غير و  
دليل كرامة طول المنارة واستحبابها مع الحياض امر بهذا المنارة الطويلة ثم قال لا ترفع المنارة الا مع سطح المسجد لئلا يستحب الدعا دخولا وخروجا الخ  
واما تقديم المنيعة نحو لا ليس خروجا فكانه لليقين والشرف كما قال في المنه في محل النص دليل استحباب دخوله من غير ان يدل على استحباب الوضوء  
او الغسل ايضا قوله اذا دخلت المسجد وانت تريد الجلوس فلا تدخله الا طاهرا واذا دخلت فاستقبل القبلة ثم ادع الله واسئله وسبحه حين تدخله صلى على  
البوق وجعل على التذنب بجعل حل التمسك على التحريم فيكون اشارة الى تحريم مكث الجنب نحو في المساجد وى جماعة قال اذا دخلت المسجد فقل بسم الله والتم  
على رسول الله وملائكته على محمد وآل محمد والسلام عليهم ثم رحمة الله وبركاته رب اغفر لي ذنوبي واغفر لي ابواب فضلك اذا خرجت فقل مثل ذلك وركب  
في الغيبة صحاح عن غاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال من دخل موقعا او مسجدا جماعة فقال مرة واحدة اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له والله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم صلى الله على محمد وآله بعد ذلك حجة بركة اى يقولون  
استحبنا تقاضا هذا النعل ما نقل عنه تقاضا لنا لكم عند ابواب مساجدكم وتعالى يتنعل الرجل هو قائم وظاهر التقاضا عن الجاسرة وكراهة التعلق  
مطلقا ولا بعد اخذ خاصه لرجل يحمل البعير كما في الاحكام واخذ خاصه بالمسجد بعينه دليل استحباب اعادة المشيطة وقدمه دليل استحباب كس المسجد  
يمكن جعله مائة ما روي عنه من كس المسجد يوم الخميس ليلة الجمعة فخرج منه من الثراب ما يذوب في العين غفر الله له ولعل التحسين باليومين لكثرة  
الثواب كذا القبيد باخراج الثراب يدل على استحباب اخراج الثراب عند كراهة الكس في الليل كما هو المشي عند العوام الا ان جعل ليلة الجمعة مائة مائة سابق  
عظما بغيرها والظاهر وكذا الظاهر كون الواويعى والظاهر تتركب الحكم على كل واحد بوق المنيعة العشر مغل بالخروج كراهة الثواب مع لعل كراهة  
الغفرة مرتبة عليها وفي الخبر اشارة الى المنيعة الكس عند توقفا ليقول على العمل الكثير فان الله يقبل اليسير يغفو عن الكثير دليل استحباب الاج  
ما نقله في الغيبة التمسك عنه قال من اسرج مسجد من مساجد الله سراجا لم تزل الملائكة وحلة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد الصلوة دليل  
جواز تقض ما اشرك الاضداد خصوصا بقصد العادة ظاهر بل كونه مستحبا وكذا عند جواز غيره ودليل جواز استعماله من الفرس والسرغ نحوها بالاجاره  
ايضا كما هو الظاهر مع خرابه عند رجاء عوده وعند صلاحيتها له اصلا كانه التحيم المطلق وعند المنع العقول وما على المحسنين من سبيل وكون الكل لله فلا

فقال لو بارسل  
الله لو امر مشاي  
لمسجد فظهن

امير المؤمنين



ارخالی ص

الداخلية

خلافت



وبسبب اذان والا فامتنع الفرائض اليومية خاصة اداء وضوء المنفرد والجماع للرجل والمرأة اذا لم تمنع الرجال وبها كذا في الجملة خصوصاً عند الغد والمساء  
وبسبب اذان العصر يوم الجمعة وفي غيره من ايام الفرائض الموقوتة في اول وزده وعن الجماعة الثانية اذا لم يقرن الاولى من

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث المذكور في الكتب التي بينهم فحصل لهم منها ما اوتمن هذه  
على عدد ولهم ما اذا وقع فيها يكون الاصل من ايها الصلوة منها مع السنن للمؤمنين مع عدل هذه الخبر وصحة الله يعلم فبنيها اشعاع في غدا  
خروجهم للزيارة ايها ولو كان في زيادة المعصومين سيما في بلادهم ويرون بينهم من البيت يحصل لمن ثواب الزيارة في الغيبة حتى جاء  
بن سدير النخعي ان يروي عن ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله يا سدير تروى عن الحسين في كل يوم قلت جعلت فداك لا قال ما اجفأ كرتين  
في كل شهر قلت قال فترده في كل سنة قلت قد يكون ذلك قال يا سدير ما البقاء للحسين اما علمت ان الله تعالى الف الف ملك شعث غير يكون ويرون  
ولا يفترون وما عليك يا سدير ان تروى عن الحسين في كل سنة خمس مرات وفي كل يوم مرة قلت جعلت فداك بيننا وبينه فرائض كثيرة فقال يا سدير  
سلطت ثم القت بمن تدبره ثم ارفع راسك الى السماء ثم تخو القبر تقول السلام عليك يا ابا عبد الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته فكيف لك بذلك وروى  
الزورقة وعمره قال سدير فبما فعلت ذلك في الشهر اكثر من عشرين مرة وهذه موجودة في الكافي ايضا ومع ذلك لا يبغى الاستحباب اذا كان لا يراه من احد لا يروى  
مع عدم مقابلة احد بناء على العوفا في ثواب الزيارة والترغيبا وعدل من انفس من الثواب فربما يكتفي بمثابه بالزيارة وان كن معاينة بعد الشكر  
في الصلوة منكثا لوجه مع الناظر المحترم والنظر اليه مع احتمال البطلان ح ولكن لا شك ان السراويل الله يعلم واعلم انه قد روي اخبار كثيرة صحيحة وغيرها  
في جوانب بناء المسجد على موضع الجحش مثل ثوابه بعد طه بالتراب بحيث لا تنهيه الرأفة فيعلم عند اشتراط الظهارة في المسجد بحيث يكون الخشبا ايضا داخل  
كذا القوق ايضا وروى اخبار كثيرة في المسجد في قوله اذا كان في المنزل حملها الاصل على مجرد اسم المسجد يحصل ثواب المسجد وان احكام من عدل جواز  
تجسسه كونه وقفا واما تحقق المسجد فيقول لا بد له من صيغة مع بنية الوقفية والصلوة واظن انه يكفي مجرد بقائه كونه وقفا واما جاعل ملكه للمجتمعة  
وان اكثر المسجد كذا وذلك يفهم من الذي لا يرى ان لا يمكن بعينه ان يكون له التغيير والتبديل في المبيع الصيغة والزم ويجعل ما روي في المنزل عليه الظاهر  
عد جواز التغيير بتحقيق المسجد بغيره الفضل المذكور ويجعل ما في المنزل على عقد قصد المخرج عن ملكيته والوقفية بل مجرد الثواب بصلوة او غيره فموسم وسبيل  
تحقق انشاء الله في محله في قوله لا بد ان والافاقه لا شك في كونهما عبارة مشروعة واما استحبابها فيما يترجم عنه ولو كان للرجل جماعة من  
وجعلنا لا بغض الاستحباب الوجوب لما في صحته زارة قال سالت يا جعفر عن رجل نسي الاذان والاقامة حتى دخل في الصلوة قال فليصلي على صلوة  
فاما الاذان سنة وهي ظاهرة في المسند وخبر الاذان في السنة دون الوجوب وعدا التفصيل ليل العوم كما في صحته داود بن سنان قال ليس عليه شيء  
اي على نسيه ما حتى دخل في صحته عن زيد قال سالت يا عبد الله عن الاقامة بغير الاذان في المغرب فقال ليس به مانع ما عدا ما عدا وصححه عبد الله بن  
علي الحلبي قال سالت يا عبد الله عن الرجل يصلح بغيره في السفر والحضر فانه ليس بها اذا ان قال نعم لا بأس به وصححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال خير لك  
اذا خلوت في بيتك فامة واحدة بغير الاذان وظاهر هذا الاختيار يدل على وجوب الاذان في ثمن الصلوات ولو جماعة وما يشتمل على القول بوجوب الاقامة  
نقط بغيرها استحبابها ايضا وما يدل على وجوب الاذان والاقامة بعض الاخبار الغير الصحيحة مثل لا تدع الاذان في الصلوة كلها فان تركته فلا تترك في المغرب  
والفجر ومثل لا تصل الغداة والغرب الا باذان واقامة وروى عن سائر الصلوات ما لا فاقته والاذان افضل ما روي عن احمد قال ان صليت جماعة في  
بئر الاذان واقامة ان كنت مسددا سباده وانما تخافه ان يفوتك تجزئك فامة لا الفجر والمغربانه ينبغي ان تؤذن فيها ولا يخفى في مسند الاول حبان بن  
سيابة وهو مجهول فينه شيء اخر في الثاني في ردة جماعة في الثالث مع ذلك على شدة استحبابها فيها للفظه ينبغي فهو مؤيد للحمل عليها القسم من علمنا بشر  
وكذا على ابن ابي حمزة وابي جبير فلا يكون حجة على جوبها في الجماعة ايضا وما يبايد على الوجوب لا سرا لواقع في اخبارنا صحيحة بقطع الصلوة والاعادة بعد  
لن فيها حتى خل منها مثل صحته على بن يقطين قال سالت يا الحسن عن الرجل ينسى ان يقيم الصلوة وقد افتتح الصلوة قال ان كان قد فرغ من صلوة  
فلم يمس صلواته وان لم يكن قد فرغ من صلواته فليعد كذا ما في صحته محمد بن مسلم عن الرجل ينسى الاذان والاقامة حتى يدخل في الصلوة قال ان كان  
قبل ان يفرغ فليصل على التوبة وليقر وان كان قد فرغ فليتم صلواته لعل مراده الصلوة عليه بقصد المخرج القطع وصححه الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا  
افتتح الصلوة ونسيت ان تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل ان ترفع فانصرفت فان واقم واستفتح الصلوة وان كنت قد كتمت فام على صلواتك فاجله لذلك لا اعلم  
تقدير الاستحباب لا معنى للامع بقطع الصلوة الواجبة للشيا المنسوب فيكونان والجائز الجواب المانع كما في قطع الصلوة الواجبة لا تفتد او بان الاختلاف  
الاختلاف على استحباب القطع بان يرفيد الوجوب مطلقا ولا يفتد او بان الاختلاف بقطع غير مطلقا وبانه لا معنى لوجوب القطع والاعادة لستنا بها فليجد  
على الاستحباب المانع الاصل والاشهر مع عدم مستند مخالف عن شي للموجب ولكن الاختلاف عند المنصوص في الجماعة في الفجر والمغرب ففهم منها استحباب  
الرجوع للناس مطلقا ويكون مستحبابا قبل الفراق وقبل الركوع اكد وقيل لفرقة اشدة استحبابها في الجماعة والفجر والمغرب ومطلقا في الجماعة وكذا  
استفيد من استحباب الجهر وليس بعيدا عما استحبابها للناس فيهم من عموم بعض الاخبار واخذ حكمهم عن حكم الرجال وصححه ابن سنان قال  
يا عبد الله عن المرأة تؤذن فقال نعم حسن ان فعلت ان لم يفعل اجزاء فان تكبر وان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وقال المصنف في المنقول  
يجوز ان تؤذن المرأة للنساء ويخبر من يذهب اليه علماءنا في صحته جليل قال سالت يا عبد الله عن المرأة عليها الاذان واقامة فقال لا على غير شدة  
الاستحباب او سماع الاجنبى نه قال هو تابعوا لا يجوز اتمانها الرجال فيفسد لا يجوز اعتذار الرجال على ذلك ما هو فعل الاعتذار عن الشيع وروى في ليس  
بواضح جزمه سماع حقا لعدله ليل الصالح لم يوجب ضم الاول في الامناع والامناع في الجملة كان دليل استحبابها في اليومين منها الجمعة والجماع  
المعنى المنع لا يؤذن لغير الصلوة المحسوس هو قول علماء الاسلام يستحب للصلوات المنفردة والجماعة على خلاف معنى اشارة الى قول النفس  
بالوجوب للبعض في قوله لا يفتد اذا ان المصالح لا شك بل لا خلاف في سقوط اذان العصر يوم الجمعة واجمع بينهما وبين الظاهر بمعنى عدم استحبابه كما كان

عن ابيهم

جعل مصلو سجدا  
محصل

الرجال

اما ان اكد في











فَجِبَ مَعْرِفَةُ وَاجِبِ أفعال الصلوة من مندوبها وإيقاع كل منها على وجهه والواجب بعبدة الأول القيام وهو ترك بطلان الصلوة لو اخل بعد ركعة أو سجدة أو تحية أو استغفار أو إن  
غير عمد فان عجز بعد فان عجز اضطرع أو ماؤه فان عجز استلقى ويجعل فيهما فتح عينيه وركوعه فقبضه ما وقع ففتحها وسجوده الأول فقبضه ما وقع ففتحها وسجودها ثانيا ففتحها  
ورفعه ففتحها وهكذا في الركعات ولو تجدد عجز القائم فقد ولو تجدد ذلك في الركعات فقام ولو تمكن من القيام للركوع خاصة وجب من

[illegible]

الجماع



اجماعا وهو ايضا غير معكولي بل ظني انه يكفي في الاصول الوصول الى المطلوب كيف كان بدليله خفيف لا يلزم تقديد ذلك كما مر اليه لاشارة وعده قد  
الاجماع عن النبي والائمة والسلف بل كانوا يكفون بغير الاعتقاد وفعله وورواحيته ومثل تعليم النبي الا الاعراب مع ان الصلوة معلوم اشبه بها  
مالا يخص كثرة من الواجبات وترك الحرام والسند بان وكذا اسكتهم عن احكامهم في تلك الجملة بل ظن قولي على ذلك من الامور الكثيرة وان لم يكن  
كل واحد منها دليلا فالجوع مفيد له واني لم يخضر في الان كله وان امكن الوجوه على العالم المتمكن من العلم على الوجه المشروط على ان دليله لو قيل  
لدار على وجوب القضاء في الفعل انه غير واجب لاجتماعه ولكن ظني لا يخفى من العلم شيئا فعليك طلب الحق والاختصاص ما استطعت فقول ان الشارح لعل  
الكلف بداهة احد الامر من اى الاجتهاد والتقليد مع شرائط باطلة وان طابق اعتقاده واقعا للواجب لئلا المطلوب شرعا محمل للناهل بعد  
تعليم الوجوه ايضا خصوصا على عذته وعلى ان الامر بالشئ لا يشترط النهي عن صفة الخاص منعه بل ان النهي في العبادة يشترط للفناء وكان قوله بعد  
وكما يجب معرفة الواجب في الشئ يجب ان يقع كل واحد منهما على وجه فلو خالف بان نوى الواجب لئلا يعمد او حصل بطلان الصلوة لا لخلل بالواجب على  
ذلك الوجه المقضي للبطلان لاما استثنى ليس هذا منه على انه قد لا يتاقي الفعل على وجه لئلا يعمد اعتقاده وعلمه لان بالوجوه مثلا ويمكن  
في الجملة وايضا بعد فرض علم لا ينبغي قبح المحل الا ان يؤول في اعتقاده لئلا يدل على البطلان بل على التحريم وبطلان ذلك الفعل على تقديره في السابق  
لنا ان لا نعلم بل يقول مع القصد غير صحيح ولا على وجه الشرع واما الفعل لا يخرج بغير قصد عما كان مع علم اعتقاده وبطلانه مما يشترط بطلان الصلوة  
فوعلم انه من حيث لو ترك على وجه يبطل الباطل في ذلك غير معلوم قوله فيما بعد لئلا يتاخر بالماورب من مجموع لما مر منه من ان القصد على  
ذلك الوجه داخل في الوجه المأمور به بل المأمور به الفعل على الوجه المعبر المستفاد اما كونه واجبا فهو مستفاد من اصل الامر وليس هذا خلاف في المأمور به  
عنه مؤمن انه قد يفتاع عنه فيما بعد قوله يمنع اعادته لئلا يلزم زيادة افعال الصلوة عما قد يقال انه ليس من افعال الصلوة على الوجه الاول ولو  
اكفينا بالصلاة من ان لا يدل على ان الزيادة في افعالها لم تكن مطلوبة وحملوا على هذا الوجه ايضا انما يتحقق الزيادة بعد فعل الثاني والثالث  
ببطلان الوجه البطلان وسلم في العامل فغله على وجه لئلا يعمد علمه فان الدليل على الجاهل كذا قوله ولو عكس بان نوى الاستدراك لافعال الوجوه فان  
كان الفعل كرا بطلان الصلوة اية للنهي المقضي للفناء ولا نه كلام في الصلوة ليس منها ولا ما استثنى منها وان كان فعلا كالحائنية اعبر في الحكم بابطال الكثرة  
الى قوله مع احتمال البطلان به في النهي المقضي للفناء ويؤيد ان ترك الصلوة لا يعتبر فيه الكثرة الا في الفعل الكثرة كالقصة الاستدراك ودخول في  
الكثرة انما يتم لو لم يكن النهي خاصا في اول الفعل الذي يحرمه كاف لا نه وسلم النهي مظان دلالة على الفناء والبطلان للصلوة والنجاة من البطلان  
في نفس العبادة لتغير الوجوه فكيف هذا بطلان الصلوة للنهي على تقديره ليس من فعله غير صحيح واجب لا شرط على قصد الوجوه وانما يدل على  
فناء اصل الصلوة ثم لو ثبت النهي ان كل كلام اجتناب في الصلوة يبطل ما يتوجه البطلان في ذلك فقط ولكن المطلق غير بل يحتمل مجموع النهي المقضي  
فقط لاصل الفعل لانه اعتقد كونه عبادة واد عليه عند جواز الترك في ذلك غير معكول الضرب به بل القصد فقط مع عدم فوات شئ عن العبادة بغيره ففعل  
الصلوة مع جميع واجباته غاية الامر انه اذ تأكد عبادة ما كانت موعدة خطأ وقد حصل هو بعيد فلا يضرب اصلها هذا ويحتمل البطلان في الاول  
فانه ترك واجباته لانه فعله وان لم يجز عنه ولكن ما فعله على ذلك الوجه بل فعله على غير ذلك الوجه فينبغي في العبادة لعل يكون استقرايا للشيء  
التي القصة في العكس لانه لا ينفذ الوجوه انما افاد تأكيد الشئ او الواجب لئلا يشترط في الاذن في الفعل فيفضل الواجب باليمن واليمن في هذا القدر  
مع كون الفعل مشروعا في نفسه غير مشروا لاشارة الى ما ذكرنا في عدم بطلانه فلا مرد عليه قوله وبضعفانه تأكيد الشئ مما قبله لانه لا ينبغي خفاء مثله  
على مثله كيف وقال هو ايضا رحمه الله ويشترط ان ويفضل الواجب بالمنع وهو صحيح بعد بقاء المنع مع الوجوه انه امر مقرر واضح في الاصول والشرع  
فيكون مراده بتأكيد الشئ تأكيد كونه عبادة فم غم ان عدم التأكيد بالمؤيد المذكور وظان ثبت البطلان موقع الترك بدليل بان يكون ترك شرط  
مثلا مثل الاستدراك وسر القوت وترك النيام اوضح بالبطلان به لعدا التوثيق لمن فيه بل مع وجوب الترك فقط على تقدير التسليم لان تركه نوع  
في البطلان بالكتف على تقديره يتم بغيره ووقع النهي عنه وبالجملة معكول لا نه محرم وجوب ترك شئ في الصلوة على بطلانها على تقديره في الفعل ثم قد  
يفهم ذلك من المقام والقرائن مع صريح النهي ليس في مانع فيه في قوله ويجاب بفتح الحاء تامل اذ على تقديره اعدا ذلك في امره لا يلزم كون الكل ذلك  
حتى لو كان الحاء فم وكانك عرفت بنامه في قوله واعلم ان المعبر في الفعل الكثير من مجموع ما توبه الوجوه لا القدر الزايد على المنع بل هو كجسنة  
الاسترخاء للوجوه لو فیشن من سمي الجلس اعيا الكثرة في الباقى في عدمها لوقع المجموع غير شرع باعتبار النية فلا يصح منه الى الاسترخاء لئلا يفتقر  
لثاني الوجوه احتمال الشئ في بعض تحقيقاته تخصيص الحكم بالزايد فلا يبطل الا ان يكون الزايد كثيرا الحاء لان مبنى كلام الشهيد هنا على عدم بطلان  
الصلوة بقصد الوجوه في ذلك يقع صحيحا وما بعد ان كان كثيرا يبطل الصلوة لانه الخارج فقط فالكثرة يحتمل اعتبارها بعد سقوطها لا المجموع الظاهر  
الشارح هنا سلم عدم البطلان الامع الكثرة والاما كان الاحتياج الى الكثرة وتغيبها فان كان القصد بغير يبطل الفعل يخرج عن العبادة فاني  
مع الشارح الا فالحق ما قال الشهيد ما افول في المسئلة فالظهور وجوب العلم في الجملة والفعل على ذلك الوجه كل ايضا الظاهر على تقديره في البطلان  
على ما قاله الشارح وعلى تقديره المعد فان كان عالما عامدا وقصد الواجب لئلا انما مكن فالظ البطلان مع الاكفاله بان كان جزءا او كذا ام لا لئلا  
الصند لكل امره ما توارى اما الاعمال بالبيان في العكس ان كان قولنا زايديا على الحرف يبطل على تقديره لافعال بطلانها بالكلية وبمحتمل الضم في ذلك  
والدعاء والقرآن المجوز في الاثناء وان كان فلا يبطل مع الكثرة ويصح بداهة وان كان ناسيا يصح عنه ولا يبطل عن الجاهل مع لئلا يكون  
الجهل عنده وهو بعيد اما الذي يغفل من غير اعتقاد وجوبه تدبيل بفعله بان عبادة مثلا ولا يعتد كما هو لا يبدل فالظ فيه ايضا القصة

وجبه  
نيتهم















ويظهر في الزائد بين الحمد وادراج بيبخات وصور لها سبحانه الله واحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر من

يقول الرجل سورة واحدة في الركعتين في الفريضة فقال لا ما نزل ذلك من ثلثيات وعشر شريك وان كان لفظ انه هو الثقة بغير انكارها  
في الركعتين يؤيد انما يعرف القائل بغيرها وان لفظ انه لا يوجد سور اقل من ذلك مع احتمال الثقة وحجة انه من الفضل الثقة على ما اورد  
الله بقرائه الكتاب اخر سورة المائدة فلما سلم الثقة لينا فقال ما الى اردن ان اعلمكم حجتكم على الثقة بغيرية قوله فقال الخ ويحتمل ان يكون غافله  
يجوز فيه الجماعه واظهر تلك الثقة وحمل حجة سعد بن سعد لا شعر الثقة عن ابي الحسن قال سألته عن رجل قرأ في ركعة الحمد بضمف سور مائة وخمسة  
ان لا يقر الحمد بقر ما بقي من السورة فقال بغير الحمد ثم يقر ما بقي من السورة على النافذة ليحتمل على بن يقطين الثقة قال سألنا ابا الحسن عن بعض  
السورة فقال كره ولا بأس في النافذة وحمل الكراهة على التحريم ويحتمل ايضا على الضرورة كما تراءى في هذه الاخبار ايضا كراهة لا اله الا الله ما على وجوب السورة  
فانهم لو كان القائل بالوجوب في الجملة من غير وجوب الانعام لكان القول لا بأس بهذه الاخبار الصحيحة التي كما لصححة وحمل الاول الدالة على وجوب  
انما ما مع عدم الحاجة على الاستحباب وهذا على الجواز ولكنه غير ظاهر في غير بعيد مع ما قلناه في دليله اعلم انه قد تحققت مما سبق انه ما بقي في خبره عن  
رأب بواسطة بغير فاسطة لا اله الا الله من يقول بعد وجوب السورة على ما هو مقتضى الاصول ان احتمال الثقة ليس هو وجوب ولو تراءى عليه من  
جملة على الضرورة ولا مانع من حمل ما يضمن جوبها على الاستحباب والآخرى على الجواز فنقول اننا قد حملنا على الضرورة وجميعا بين الاخبار او على الثقة لان  
مذهب العامة وهو ان لا يكون الا ما يمكن الجمع بينهما ما تضمن السورة على الاستحباب والآخرى على الجواز حمل التام على الجواز على المطلق على القيد  
مروان الثقة موحية الجواز حمل عليها لا مانع من الحمل على الجواز والاستحباب ولا مانع من حملها على الاستحباب على تقدير الثقة ليس هو وجوب ولو تراءى  
عن الحمل على الضرورة بل لا بد من المرجحات المقررة على ان الرفع غير ظاهري بل هو ايضا احتمال فلا بد من بخان احد الثلثة بالوجوب عند الحمل على الضرورة  
الاحتمال مرتفع وقوله لا يمكن الجمع بينهما يحكمنا ان السورة على التمسك بهما لان الحمل على الثقة ايضا بوجوب المقررة وقد عرفت ان الجواز والدلالة  
الاحتمال في قولنا بغيرية الزيادة دليل التحيز في الجملة والاجماع والضرر هو الاخبار الدالة على الحمد والتبني قال في المنهوخ مذهب له علماء زمانه كراهة  
في التحيز جواز كل منهما انما الكلام في تعيين التبني وكيفية الافضلية والظاهر ان الاجماع لا يرفع كما هو مذهبنا كثر ليحتمل زارة قال في كتاب جعفر بن محمد  
القول في الركعتين الاخيرتين قال ان يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويكره ويكره في الركعة في الكافي والتهذيب وما عدا هذا ان كان  
تركه لصحة هذه وصحتها مع كثرة القائل فان غير ما لم يوجد معه قائل او وجد لم يوجد الصحة والضرورة لو وجدنا القائل لقلنا بالتحيز بغيرية  
بين من هو صحيح عبيد بن زارة قال سألنا ابا عبد الله عن الركعتين الاخيرتين من الظهر هل تسبح وتحمد لله وتستغفر لذنوبك ان شئت فقل الكتاب  
فانما تحمدهم دعاوين مضمون صحيح عبيد بن عبد الله بن علي الحارثي عن ابي عبد الله قال ذاق في الركعتين لا يقر فيها فقل الحمد لله وسبحان الله والله اكبر  
ان المراد بقوله لا تقرأ عدتين انما هو غيرهما من السورة ويحتمل ان يكون نبينا لا يدل عليه عدل الفاء في فقر وجود في قوله قال الشيخ في  
التهذيب فانما انما يقر بمقتضى بان غيرهما لا يخرج من الظاهر الا كقراءة مرة واحدة بعد ثبوت الزيادة بدليل لا ينبغي اخيرا الزيادة لا وجوب ولا استحبابا بغير  
استحباب زيادة ما هو في المرفوع تكراره ثلث افضل الافراد التحيز بعد الدليل لا من لوراد الفاتحة لاحتمال الضرر والبطالان وكذا لو زاد  
التبني على الثلثة ويجوز وجود القائل لا يجعله زاحما فقول بعض الاخبار بانها لا يحوط بعضهم بانها مستحب على التام بل بخلافها اولى في هذا الزمان  
ظهور دليل القائل مع عدم حمل كان له دليل لا وما وصل لينا ولكن لا ينبغي لختياد هذه الحجة ذلك الا فتقيا ما ما التفضل فلا شك في فضيل القراءة  
عليه السلام لصحة معوية بن عمار قال سألنا ابا عبد الله عن القراءة خلف الامام في الركعتين الاخيرتين فقال لا امام يقر فاتحة الكتاب من خلفه  
يسبح فاذا كنت خلفه فاقر فيه ما واز شئت فسمه وفيهم ان التبني المأمور افضل من السكون يدل عليه ما ذكر في الصحيح عن بكر بن محمد الازدي قال سألنا  
في التهذيب انه صحيح الظاهر انك قال ابو عبد الله في كراهة للمؤمن ان يصل خلف الامام فحذوه لا يسبح بها بالقرآن فيقوم كأنه عمار قال قلت لابي عبد الله  
يفض ما قال الشيخ لرواية جميل قال سألنا ابا عبد الله عما يقر الامام في الركعتين في آخر الصلوة فقال بقر فاتحة الكتاب لا يقر الذين خلفه بقر الرجل  
فيما اذا لم يقرأ فاتحة الكتاب في سندنا على بن ابي شاذان الجوهري ولما ثبت جواز التبني للامام ايضا بالاجماع حمل القراءة له على الافضل فلا ينبغي  
لرجل ما في هذه المنفردة على الجواز فقط لرواية على بن حنظلة عن ابي عبد الله قال سألته عن الركعتين ما يصنع فيها فقال ان شئت فاقر فاتحة الكتاب  
ان شئت فاكر الله فهو سواء قال قلت فأي ذلك افضل فقال هو الله سواء ان شئت سبحت ان شئت قرأت حمل التبني وغيره على المنفرد لما مر من ترجيح القراءة  
للامام وصححه مضمون حار الثقة عن ابي عبد الله قال ذاكنت ما ما فامرت في الركعتين الاخيرتين بقر فاتحة الكتاب ان كنت وحده فسلمت فقلت  
اولم يقل لو لا الاجماع على التحيز للامام ايضا لكان الحمل على ظاهرهما من وجوب القراءة للامام متينا فحمل على الاستحباب لذلك فيهم منها التسوية للمنفرد  
حيث قال بعد الترجيح للامام وان كنت تلح ومع ذلك لا ينبغي ادخالها للمنفرد ايضا لفضيلة القلحة ووجوب فاقر او وجود الخلاف في التبني  
مرة او ثلثة او غيرهما وبغض ما مر من الامر بالقراءة في صحيح معوية بن عمار بقوله فاقر فيها ثم الاتيان بان شئت فان سئ الكلام يدل على ان التبني  
وحصة ما في رواية جميل لرواية محمد بن حكيم قال سألنا ابا الحسن اما افضل القراءة في الركعتين والتبني فقال القراءة افضل لا يحتاج الى حمل  
الامام فقط لاحتمال كونه افضل للامام وكان للمنفرد ايضا افضل لكن دونه في الفضيلة ويكون الامر للامام والتحيز للمنفرد للبنا لغة له دون غيره  
حتى ما يدل على التسوية في رواية على بن حنظلة مع عمومها المذكور بالذيل احتمال التأويل لا يعارض ذلك الخلاف في جملة البينة فان الظاهر  
خرجه مع انه غير مخرج عن ابن ادريس فيما نقله عن المنهوخ غيره ضعيف كوجوبه لكون الجمهور من علمنا المؤمنين لما ورد الخبر المنقول في الصحيح في  
زيارة الاربعين لصحة الصلوة قال صلته خلفا في عبيد الله فكان يقر في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كانت صلوة لا يسبح فيها بالقرآن جهرا

وكن ينبغي ان يرد  
في هذا الاستفهام  
تقول مستغفر الله  
والله اعلم  
عبدنا المارة الماتية  
ولا يبعد الخبرين الله  
والثقة جعفر بن محمد  
في الاخر والكل ثلثا  
وهو مذهب الفقهاء  
لصحة زارة



ولولم يحسن الفراءه وجب عليه المعلم فان ضاقت الونف فراء ما يحسن ولولم يحسن شئ باسبح الله وهتله وكبره بفد الفراءه ثم يتعلم والاخر من يحسن السان ويعد فله ولا يحزى الترجيه مع الفراءه ولا مع اخذ الجوف حتى الشدبند والاعراب لا مع مخالفتها ثم ياب الا بان ولا مع فراءه السوره او لا ومع الزايده على السوره من

[illegible]

٢  
مع  
الامكان  
واما مع عدم  
فلا وعليه يمكن حمل  
ما تقدم من الاجبا  
الناسخ الاكفاء  
بالعوض  
ص



[illegible]



احدهما قال الله عز وجل من ركع واليومي والقرآن سنة من ترك الفراء سنة من ترك الفراء متعمدا اعاد الصلوة ومن نسي القرآن فقد تمت صلواته ولا شيء  
عليه في اخرى تلك ما في حديثه ان حليل المكوث في سنة من ترك الفراء متعمدا اعاد الصلوة ومن نسي القرآن فقد تمت صلواته ولا شيء  
ان كان ناسيا او مناهما كثيرا وفيها كثرة في المراء بالسنة في الاولى الواجب بها ومنها اشتباها بطلان مع تحقق الركوع واليومي فلا ركن غيرها  
فالسنة والتكبير ليستا ركنين لكن في الثاني اخلاصا في الخلاص غير بل الظاهر انهما ايضا يدل على المطلوب ختمه سماعة قال سألته عن الرجل  
يقوم في الصلوة فيسوق في الكفايل فليقل سبعين بالله من الشيطان الرجيم ان الله مولى المؤمنين ايعلم ثم ليقرأها في ركع فانه لا قرآن حتى ياتي بالبيان  
جهر واختفاء فانه اذا ركع اجزاء انشاء الله وفيه دلالة على استحباب النعوت المذكور وان بعد الركوع لا ياتر بعد الفراء في وقته بغيره يمكن منه عند  
يقين الجهر والاختفاء وما دليلا على الاجزاء مع الزيادة على سور غير لفاتحة فكانت النية الواحدة مثل ما مر في الاختصاص من قوله ولا يكثر قوله لا لكل  
موة ركعة وغيره من الاختصاص في بقوله لا يكثر في الثانية فمعلم انما كان على الترك وفي غير الجهر من الاولين دخل في الجهر لان على  
الكرامة فان المراء بقوله ولا يكثر في ذلك وعلى قصد الوجوه والوظيفة وكذلك لا لكل ورد كذا والعهد في الجواز الاصل كونها نواحي حتى على  
فطين قال سالت بالاحسن عن القرآن بين المؤمنين في المكوث والنافذة قال لا بأس بوضوئه وراة لعبد الله بن بكير الملقب في الاختصاص على نفي  
ما صح عنه قال لا يوجب جهر انما يكبر ان يجمع بين التوئين في الفريضة وما النافذة فلا بأس بهذا المسئلة واضح عند عقولنا ولكن وقف به  
المص في المنع من هنا ما يحرم وكان كراهة البقوة والاحتياط دعوى ذلك قد مر الله ورحمة افاض علينا من بعض فضله وايضا انه لما اوجب الله  
هاتين الرقيبتين ما دخلت على كراهته لم يبق لوجوب السورة دليل يمكن ان يقال ليس الدليل مختصا فيها كما عرفت مع ان المص ما صرح بقوله لا  
كان لوجوبه من عبد الحميد وشيخه غير كذا في الثاني الى ان يبين المصريح بوضوئه وانه قد حمل بالسنة الى قوله ولا يكثر على الكراهة لوجوبها  
الصحيح الصريح وغاية ما يلزم حل النعوت على الامم وهو الموجه في عين وزنه بمغلي كراهته لقريته وغيره بمقتضى التحريم لثالثا وحديث فضل القول ولا  
ياكثر ويحفظ الجمل على الجملة يكون للتحريم والثانية للكرامة لقريته على ان قد يكون معناها التحريم مطلقا ولا ينافي كراهة القرآن لانه يكون معناه  
بفصل الوظيفة والاستحباب وكذا الثانية وقد نقل المحقق الثاني عن الخلف في التحريم مع ان الثانية مع حل قوله لا على الكراهة ينفي الجهر في قوله  
لكل سورة ركعة على ان مثل هذا لا يوجب لك لانه لو كان النية للكرامة بدليل لا دليل سوا على وجوب السورة يجب لقول بعد لوجوبها كما نقل عن  
الصغير فاعلم ان المحقق الثاني الشهيد الثاني عفا القرآن المبحث عنه بحيث يثبت زيادة كلمة اخرى على السورة الواحدة ولو كانت من تلك السورة او  
الفاتحة واخر جامع البحث ما هو لغرض صحيح مثل اصلاح بل كما لا يفي وايضا قال لا خلاف في التحريم بل بطلان مع قصد المشرعية والاستحباب  
الفراء وبه تأمل اكثر الادلة واقتضاها في سور اخرى لانه اذا كان ذلك مما لا نزاع فيه معلوم ايضا جواز قرائته القرآن عندهم مطلقا في الصلوة  
الا بين الفاتحة وبين السورة بحيث يحل بزيته بما هو محل النزاع الا ان يستثنى ما بينهما بفصل القرآن من الجائز فيجوز القرآن به او يقيد بالمتنازع فيه  
بفصل القرآن ويستثنى ذلك من الجائز ايضا بغير ذلك من الاعتبارات او لكن ما اجد شيئا بطمس اليه القلب ان امكن مثل هذه الاعتبارات فاما ان يخص  
القرآن المتنازع فيه السورة الكاملة في محل الفراء كما هو بعض الادلة وكلام الجماعة يخص الجواز فيها او يكون النزاع بينهم في الجواز وعدمه بحيث يكون  
معتد من القول المعبر في الصلوة او بجزء الجواز وعدمه في هذه الحالة ويكون الجواز في غير هاتين الاحوال مثلا ركوع واليومي وما بينهما والقول  
وسائر الجاهلان كان في قوله صناعه الاجزاء مع كذا وكذا وعدا التبرج بطلان الصلوة والتحريم مشارة الى انه قد يجوز وقوعه بالاعمال فلا يستلزم البطلان  
على ما اشارنا الى البعض ويخرج الباقي بالتأمل اعلم ان نقل الاجماع من المحقق الثاني مؤيد لمحل قوله ولا يكثر على التحريم ووظيفة الصلوة بل الظاهر  
والبناء ومنها من النوع لك لان الغرض بان افعال الصلوة ووظائفها ومعلوم ان ليس المراد من قراءة القرآن في الصلوة فانهم يجوزون تلاوته وقراءته  
اخر مثل ادخلوها اسلام للاداء بالدخول ويدل عليه روايات كذا لم يرد من المراء من النية هذا ذلك الجواز ولا ما يكون هو خلافه في الاجماع  
والظواهر والقرآن وقدمنا اليه الاشارة فيما سبق فاضل شبهة ضعيفة ليل جوب السورة او تقع استبعا القول بوجوبها مع القول بكراهة القرآن كما مر  
واعلم ايضا ان المصنف في البطلان مع القول بالتحريم لانه فكل كثير يكون حراما والظن وجه التحريم كونه ملحقا بكلام الادميين الزمر في  
البطلان لا صلوة لكونه قرائنا وان كان حراما لاوامر المطلقة واستثنا القرآن مذكورة لانه النية على التحريم والاصل مؤيد للتحريم وعدا البطلان  
وان في هذه الاجتهاد الذي على كراهة القرآن مع القول بانه لا يكثر على وجود الكراهة في العبادات بمعناها الحقيقية لا في النزاع لاحد في ان الاولى ترك  
السورة الثانية بمقتضى حصول ثوابا صلاحا بفعله بل انما النزاع في الامم وعدمه وسيجوز زيادة تحقيق ذلك **قوله** يجب الجهر في الصبح والليل  
الجهر الواجب بجمع غير الفريدين يكون بحيث يسمع لو كان سائعا بخلاف بين العلماء والاختلافان يسمع نفسه بحيث يسمع لو كان سائعا وهو  
يدل على ما مر في السامعة في الكافي قال سألته عن قول الله عز وجل ولا تجهر بصلواتك لا تخاف من شأنها قال لا تخاف من شأنها ولا تخاف من شأنها  
ولا يضر الا انها وعدت حجة السند لا مؤيد يدل على اقل الاحتياطية حسنة زارة لا بغيرهم عن ابي جعفر قال لا يكت من القرآن والاداء الا ما سمع نفسه  
وحمل ما يدل على خلافه على الصلوة معهم بقرينة مثل حجة الجهر عن ابي عبد الله قال سألته هل يقرأ الرجل في صلوة وتؤبى عليه فيه قال لا بأس بذلك  
اذا سمع هم من الثانية في حجة عن ابن جعفر عن ابي جعفر قال سألته عن الرجل يقرأ في صلوة ويحرك لسانه بالقرآن في صلوة  
من غير ان يسمع نفسه قال لا بأس بالجر لسانه يوم يوما القول لقوله في حديث مرسل قال يحرك من القرآنة معهم مثل حدث النفس لو لا خوف  
الاجماع لكان القول بمقتضى الصحيح والى بعد الجهر مع عدم الضرورة والاحتياط بالكلية مع ان المؤيد ضعيف السند بعد حصول التيقن الى هذه النتيجة



اعاد بخلاف ما لو فقد احد هما من

وَيَكُونُ  
فِي الْمُبَالَغَةِ  
فِي كَاهُو  
الْمُقَارَفِ

عبر واضحہ



للمنية والامانة الصلوة وجده ان قد قطع الصلوة لانه ترك واجبا فيها عدا وانما نية قطع الصلوة مع مغلوبة الاعادة بحسب ما كثر  
بلاية القطع الا ان يطول بحيث يخرج عن كونه مصليا فيعيد الصلوة وقاريا فيعيد الفرائض ولا يحتاج الى التكليف في النية وانما نية القطع مع  
القراءة فينبطل على ما يفهم من المتن ويحتمل بطلان الصلوة قبل بل سبطح بالطريق الاولى لان زيادة القراءة التي ليست من الصلوة ويمكن ان يقال  
مراد المصنف القراءة ما بقي نية القطع ان لا يجمع نية القطع مع القراءة للصلوة ولو قرأ غيرهما فهو مثل الاول فانه سكت قطع لان المراد به عدم  
القراءة لاجل الصلوة ومثال النية داخل الصلوة في الاول ما لم يقع مفسد من سكوت طويل غير وكذا في نية قطع الصلوة وفعل المنافذ في ذلك  
وقد اشترى الى مثل فيما مر بالجملة المفسد المحذور وليس عندنا دليل على كون مجرد نية المفسد يكون كذلك لا مع فعله مع الاصل والامر المطلق لذلك  
على الاجزاء وقوله في الصلوة على ما افترضنا واما عند بطلان الصلوة لا يقصد عند لقوم عدتنا اخر مثل السكوت الطويل فطبل فاق سؤا كان  
ناويا للعود او غافلا بل من ربه او نية تامل داخل الصلوة الطريق الاولى بالنسبة الى ما مر يعلم ما ذكرنا نية قطع الصلوة فتم فان لكل يحتاج الى التامل  
وسيطر المحو انشاء الله **فولم** تحرم الغرام في الفرائض بحكم قراءة احكام الغرام الاربع في الفريضة غير ان الامع القول بوجوب سؤا كالمزجج  
القران مع القول بقورية سجودها وعجزوا زيادة الجحود لمثلها في الصلوة وان التاخير بمثل الركوع وما بعد بنا في الفريضة ولا يظهر الخلاف في غير  
الاولين قد عرفت حالها ايضا والظاهر خلاف في عد جواز الاكتفاء بقراءة سؤا على تقدير سجودها كالمزجج وانما نية بطلان الصلوة مع زيادة  
السجدة المبطله وانما نية السجدة الفريضة والمنافذة وبطلان ح لا يظهر الا بما مر من كونها في سبب السجدة فورا فيكون منتهيا عن غيرها وهو يد على  
الفساد في العبادات فانه يلزم من البطلان هنا القول بان الامر بانئى يستلزم النية عن صدق الخصال لان يكون بدليل اخر من اجماع وخبره وانما الزيادة  
تختلف فيها ما يدل على المنع مثل رواية سماعه قال من قرأ اربعة باسم بك فانه ختمها فليجدا اذا قام فليقرأ فاتحة الكتاب ليركع قال فان ابتليت مع امام لا  
يجزى بغيرك الا بما ذكره في الفريضة اقر في السجدة ورواية زارة عن احمدها قال لا تفر في المكتوبة شي من الغرام فان السجدة زيادة في  
المكتوبة ولكن الاولى ضعيفة فيما عرفت عن عثمان بن عيسى فانما وقتها وبها مقطوعة على النية غير فاصلة الامام مع ان القائلين بغيره ايضا في الصلوة  
مخصوصا في الزيادة الثانية في عبد الله بن بكر لو اقرى ولكن يتل من اجزائه الفريضة من عرفة قال للمعنى في السجدة الان خالو فيهم من صدق  
نقصها ليس منصرفا في السجدة من سماعه وعبد الله بن بكر لا يبعد القول بغيره مع قرينة السجدة وبطلان الصلوة سيما مع الاكتفاء بها في الصلوة  
وفيهم كون ذلك اجماعا فهو ليس مع الزيادة او ترك الفريضة وحملت الاجابة لذلك على التحريم مع قراءة اية السجدة على ظاهرها كما هو قوله فان السجدة زيادة  
في المكتوبة وعلى الكراهة ما يكون ذلك على المنع مطوقا لكرهه بعضها من دون السجدة فلو كان مراده ابن الجنيته لكان باس مع وضوح الاحتياط على  
تقدير التحريم مع اومع الفريضة السابقة لا يظهر البطلان بحكم الشرع بل بان تمام بل بقرينة اية السجدة لان رجوع القول الى العبادات بالمعنى المصغر في اوضح لان فيهم  
ان الغرض من الصلوة في هذه الحالة وليس يقال انه كلام اجنبى هو في غير اوضح لما مر غيره فقولنا لشارح فعل القول بالتحريم مطوقا كذا ذكره المع  
والجماعة ان قراءة الغرام بعد بطلان الصلوة في الشرع في الصلوة وان لم يبلغ موضع السجود للمعنى المقصود في الفريضة اوضح مع انه قد يكون مراد المصنف  
بان تمام او جعلها سؤا المغيرة **فولم** ينفذ الوث كالحال في الظاهر من كلام الشارح انه التحريم بغير الشرع فبطلان النية تامل جواز الترتيب  
يسع سؤا انقضى بطلان الصلوة ما تمكن ذلك بل لا يحرم مقام يتحقق ذلك بل يمكن الصلوة بغيره بعد على تقدير تحققه في وقت بحيث لا يسع لتلك السؤا  
ولا في غير وقت ضيقا وضيقا الوقت لا يجب فيه السؤا فيصيح الا انه ان ترك الحرام في سقاطها وتضييع الوقت ولو جبر في الفريضة الواجبة ولكن  
لما لم يكن تلك الفرائض محسوبة منها فلا تبطل الصلوة بالنية عنها ويحتمل الا بطلان لان النية في جماعتها كونه عبادات وتوابعها في غير كالكلام الاجنبى في نية  
لما قلنا هذا كله انما يقصد ان يوظف في وقتها في غير الشرع ويحتمل البطلان فتم واما تحريم قول أمين بطلان الصلوة بها فلو لم يثبت في المتن  
علما ما يحرم قول أمين بطلان الصلوة به قال الشيخ سؤا كان ذلك في اخر المحل في غير سؤا جهر الامام والمأمور على كل حال ادعى الشك والسياسة  
رحمهم الله اجماع الامانة عليه لا يظهر عوا على بطلان الصلوة قال الشارح مستند مع ذلك صحيح جميل قال اذ كنت خلف امام فقرأ الحمد فرفع من قبل  
فقلنا الحمد لله رب العالمين لا تقل من ذلك على استحباب قول الحمد لله رب العالمين لما لم يوجب فزع الامام من قراءة الفاتحة وما رواه الجليل  
سالكنا باعبد الله افول أمين اذا فرغ من فاتحة الكتاب لا واسئله ايضا بانه قال هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الامين امين من  
كلامهم اذ ليست بفرائض وذكروا دعاء وانما هي اسم للدعاء وهو اللهم استجب لاسم مغاير لمناه وقال ان التحريم والبطلان يفان لقوله سؤا في اخر الحمد  
وغيره حتى الفريضة وغيره من موطن الدعاء وانت تعلم ان الاجماع غير ثابت لهذا في الشرح لكرامته عن بعض الاصحاب الاحتمال عن المعبر ان روايته  
ليست بصحيفة كما قاله الشارح بل حسنة لا يبرهم مع عدم الشرح باجماع جميل كدفعه باعبد الله عن سؤا جليل في الصحيح قال سالكنا باعبد الله عن امير المؤمنين  
امين في الصلوة حين تقرأ فاتحة الكتاب ما احسنها واخضرها الصلوة وحملها على القيمة ليست على من حمل غيرها على كراهة وحملها على الجواز ان  
يا باه لفظها احسنها فاحتمل على ان ما احسن جواز فتم ورواية الجليل ضعيفة في حد ذاته شامحا شرابا بن مسكان ولكن اذن ان عبادا سلفا عن محمد  
الجليل قال في المشهور انها مؤثقة وليس بواضح وان الاجماع والروايات لو سلم انها في اخر الحمد لا غير كما هو لفظه ويشهره قول المتن في الشرح جميل سند الشيخ  
نقله قال بولا نقل عن غيره فانهم واما الاستدلال الذي يدل على انه في الفريضة من منى على كون هذه اسماء الافعال اسماء لافعالها لا لغايتها وهو خلا  
الظاهر والتحقيق كما حقق المحقق الرضوي في كتابه من جملة اوله ان العرب يقولون مثلا ويريد معنى اسكت ولا يحظر سؤا لفظه اسكت بل قد يكون سؤا  
له اصلا واصل البراءة والامر المطلق يقضى الصلوة عند التحريم وكذا صحيح جميل المتقدم ولكن الاحتياط والشبهة يقضى التردد عند القول بالتحريم

ويحتمل  
ان يكون ما  
احسنها بغير المحرقة  
ونشأ بالسبب الى  
ما اعدده حسنا  
فيكون صريحا  
في الكراهة  
م



وبسبب الجهر بالبسملة في الاخفاف والترنيل والوقوف على مواضع وفصار الفصل في الظهور والمغربين بوسطانه وطولانه في الصبح وهل في الصبح لا تنبأ  
الحسين والجمعة والاعلى ليلة الجمعة والعشائين والجمعة والوحيد في صبحها والجمعة والمنافقين في الظهور والجمعة من

ايضا وعلى تقدير التحريم لا يثبت بطلان لا يتم دليل ان النهي مفيد الاستدلال المستند في معرفته ما فيه مع بثوث ما نقل عنه وعلى تقدير كونه  
عليه بل على التحريم ايضا وعلى تقدير التسليم لا يتم الامع دليل ان النهي مفيد معرفته مرارا واستدلال المصنف في المتن في ذكره الشارح بان كان النطق  
بها ثابتا للدعاء الجهر الا لمن قصد الدعاء لا من كلام غيره كرواد غامدين دخل تحت النهي فيكون حراما ومطلوبا وليس المقصد شرطه بالاجماع ولا قائله بالفصل  
فيحرم مطلقا وبانه على هذا التقدير يحتاج الى الدعاء ولا غاؤه ولا غاؤه لا يشترط قصد استحباب الدعاء ولو كان غائبا فانه دفع اعتراض الشارح بانه يستدعي  
حاضرا او غائبا والغائب وجوده وكذا اعتراضه على استدلاله باستدلال المحقق بانه لو قال اللهم استجب لي بغير نكذ ما معناه وهو ما بينه بكونه ضعيفا بانه  
دعاء عام باستحبابه ما يدعي فلا وجه للمنع لان المراد مع عدم قصد الدعاء المتعار بل مجرد القول به مثل القول بامين عند الحضم ويزيد بان استكان الحضم  
ولعله لا يجوز عندهم نعم يمكن ان يخلط ليل الاول انه على طريق استحباب الدعاء وقصد ما سبقه يلزم عند جوازه فيلزم مطلقا لغيره بالفرق على  
ان عدم القول بالواسطة منقوع اذ قد يقال انه انما يجوز بعد الدعاء يؤيد ما يقولون به بعد اخر الحمد المشتمل على الدعاء وهو هذا الصراط المستقيم  
ويمكن ان يقال المنع جاء من الاجماع والنص لم ايضا ان يتنوع الجواز مع عدم قصد الدعاء للنصوص عندهم بخصوص هذا اللفظ فيكون مستثنى من  
الكلام الاجنبي على تقدير كونه سنة لكن المصنف قد دفعها بالكسوف بعد الصحة عندهم ايضا لعدم الوثوق بابي هريرة عندهم لا بغيره في الحجة ان عليه  
غيره واما قوله للنفقة فعل تقدير الاجماع اليها لا تراعى في جوازه بل وجوبه لكن الاجماع يعيد الجواز الاخفاء عندهم بل لا يشترط الاول ولو تقرر تقديره  
لا يوجب البطلان بركه لانه في العبادات ما عرفت معناه وهو غير متحقق هنا وهو كذا الكسوف وغيره مما ليس ثابت كونه داخل في العبادات او شرطها  
طائفتها لو تقرر لزم ترك العبادات فيلزم البطلان مثل مسجيع الراس والعق والاذنين بخلاف غسل الرجلين فانه بدل المسح الجهر او غيرهما  
يعمل بالتام في المسائل الاصولية **قوله** يستحب الجهر بالبسملة في الصلاة فاعرف ليلته بزيده هنا ما ذكره الشارح وهو ما ذكره عن علي بن الحسين انه قال  
ان الامام اذا لم يجهر بها وكب الشيطان كقصد كان امام القوم حتى يغيروا وانكأه فاعلمنا معنى في اليه ذكرنا من قبل بخلافه وهو ما ذكره عن ابي حمزة  
الثمال في علي بن الحسين يا ثمال ان الصلوة اذا اتممت جاء الشيطان الى قربة الامام فيقول هل ذكر ربك فان قال نعم ذهب ان قال لا نزل على كفيته كما  
امام القوم حتى يغيروا قال فقلت جعلت فداك ليس يقرؤن القرآن قال بل ليس حيث تذهب ثمال في غاها الجهر بغير الله الرحمن الرحيم وقال ايضا قد  
الرواية ثبتا في جميع الصلوات الاولين والآخرين والتاسعة يقتضي شعول الامام وغيره وان فعل بعد التاسعة فها التحضيم الامام بالذكور  
كون المراد امام الجماعة المعصوم ايضا الظاهر ان كان اللفظ عاما واما ضعف من ذهب الجهر فمقدم فيهم منها ايضا واما  
الوجوب الاخفائي فقد علمت ضعفه مما مر من الاخبار الدالة على عدم وجوب الجهر سيما في الاخفاء في مثل صحته عبيد الله ومحمد المنقذ ثم خالف  
فيما ان شاء سر وجهر اي البسملة في الحمد قلنا انها واما ما قلنا من عدم تعيين الجهر في الاخفاء في مثلها المصنف في المتن في الاخفاء في هذا الخبر  
على تحريم الجهر ووجوبه مطلقا واما قولنا في هذا السلام بالامام فليس يضيف مثلما قصص ليلته ولكن الظاهر ان الجهر في الامام استحب الترسل  
الذي هو بيننا اي بين الحروف بغيرها لغة على ما ذكره في المتن من روية الكشي في سندها الى ابي عبد الله انه سئل عن قول الله عز وجل  
وردل القرآن ترتيلا فقال قال امير المؤمنين بينه وبيننا ولا هذه هذه الشعر ولا تنزه تنزل من لسانه لكن افجوا من القلوب لقاسية لا يكون ثم احكم  
اخر الصلوة وفيهم استحباب من هذه الرواية وما نقله في المتن من روية بعض اصحابه عن الصادق قال ينبغي للعباد ان يصلوا من قبل من قبل من قبل من قبل  
فيما ذكرهم او اناس سئلوا عن الله من النار واذ امر بها اليها الناس يا ايها الذين امنوا قال لبيك بنا وحمل لا يات عليه ذلك مع الاصل  
عدم وجوب الزيادة على الخارج عن الخارج في الجملة بل الاجماع على عدم الترسل بالمعنى المذكور واستحباب الوقوف في مواضعها فاعلم وجوبه ولو  
في موضع بالاجماع ظاهر الجواز مطلقا لم يخل بالظن وما يوجب عبارات القراء من ان الوقف واجب لا من وقف جازي الظاهر لا يريد في بها  
الغنى للشرع فلا شأوا واليه الجهر بقوله وليس في القرآن من وقف يجب لو اذوا ايضا ما يجلينا بغيرهم مع اتفاق الاصحاب وجواز الزيادة  
مثل ما روي في الصحيح في زيادات التمسك عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألته عن الرجل يقرأ فاتحة الكتاب سورة اخرى في النفس لو احدث  
ان شاء في نفس واحد ان شاء غيره نعم روي كراهة فراءة التوحيد بنفس واحد قال في الكافي محمد بن يحيى سئل عن رجل قال بكرة ان يقرأ  
قل هو الله احد في نفس واحد لا يجد كونه مثله احوال كل بل بالطريق الاولي ان كان كل كذا احكام القراءة التي ما ثبت جوبها شرعا مثل الاخفاء  
والاظهار والغنة غيرهما الله يعلم **قوله** فاعرف ليلته في الفصل الح الظاهر ان ليس هذا الاسم مذكور في اخبار الاصحاب واظن على انه من كونه عند القراء ذكره  
الشيخ على الطبرسي في تفسيره فيلزم ان من محمدي الى اخر القرآن مفصل منه الى عم مطولا ومنه الى الصبح بوسطانه ومنه الى الصبح لا تنبأ  
القبيل ليل الجهر في بعض الروايات لانه على قراءة المتوسطات في الغشا والظهور بالسورة وكذا القصص في المغرب والعصر في الصبح بالظن  
مثل صحته محمد بن مسلم في التمسك قال قلت لابي عبد الله في الصلاة فيها شيء موقت فقال لا لا الجماعة تغفر بالجمعة والمنافقين قلت فاني  
تغفر في الصلوة قال ما الظهور الغناء فيقرأ فيها سواء او العصر المغرب سواء واما الغد فاطول فاما الظهور الغناء في ذلك الا على والمشرق  
فيها ونحوها واما العصر المغرب فاجابنا الله والحمد التكاثر ونحوها واما الغد فم يشاءون وهل يتك حشد الغاشية ولا اقم يوم القيمة  
وهل في على الانشاحين من الدهر وهذه صريحة عند وجوب تعيين سورتين في الظهور يوم الجمعة لا الجمعة من وجهين سياتي البحث  
فايضا بما فيها كما نقل عن بعض الاصحاب ليس ثابت بل يتحققها وبالاصل لا ولا امر المظلة والشرة مع دليل صالح له وينا سنها او الظاهر فقط الى الجمعة  
غيرها سبيل لا لا في الرواية عن الباقر ان الله اكرم بالجمعة المؤمنين فسمي رسول الله بكسارهم والمنافقين بفتح الهمزة فين ولا ينبغي من

مطهر شتى من  
الدعاء مط

ان شاء

استحب الجهر



فی کل رکعت مرثه منین

ای الکاظم

لکھ



[illegible]







ورفع الرأس الطائفة فاما ولو عجز عن الاغتسال او ما والركع خلفه بغيره يسيرا ويجزى طوبى اليه من كماله السنوى وتيسر هذا الطائفة مع الفجر وبسبح النكبة فاما رافعا يده  
وردا الركبتين وشوكة الظهر من العنق والدعا والسبح ثلاثا او سبعا وسمع الله عند الركوع وبكره الركوع وبداه تحت شهاد السنادس السجود ويجزى كل ركعة  
سجدة تامة ما ركن بطل الصلوة بركها معا على وسعوا لا يركل احدهما ساهوا ويجزى كل سجدة وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وعدم علوه موضع الجبهة عن الموضع  
بارك من بسنه والذكر منه مطلقا على راي السجود على سبعة اعضاء الجبهة والكفين والركبتين واليدين والظانفة فيه بقدر الذكر ورفع الرأس منه والركب  
الاجزاء على الكمال ذكر الحد ارادة حد الكمال فيسهل بعض لتاويله امثاله يوجد في الروايات الاخرى مثل ذكر الركبتين في خير التماس عن علي بن  
الحسين و ارادة الجهر بالبسملة كما مر فبنته فان اعتناء بهن على اشياء بالاشارة كما وقت لا شارة منهم الى ارادة التيقن في الاجابة بينها على افعال ذلك والظاهر عن السجود  
في كلامهم فانه لم يبينوا ذلك بسبب تنجي الحمل عليها الصلوة ما ينافيه فيهما وايضا يدل على استحباب التكبيرة للركوع قوله في الصحيح فقل وان انت من الغفلة  
الله اكبر وركع **قوله** رفع الرأس منه الخ في المتن في الرأس من الركوع والظانفة ذهب اليه علماءنا لاجتماع واستدل عليه مثل ما نحن عليه ١ الى وجوبه  
حيثما استوفينا مع قوله بعد ذلك مكذا اصل في رواية ابي بصير في الكافي اذا رفعته اسكن من الركوع فام صليك فانه كصلوة لمن لا يصلي  
ونقل القول بالركبة في الطائفة عن الشيخ والبحث فيها كما لا يدرك دليل انما العجز وزيادة المضي خلقه بغير او السقوط عند العجز مع انه قد مضى  
يكفي دليلا واما احتياط طويل اليدين وفيها كالمستوفى ليدل على عدم الاحتياط في الركبتين مطلقا نظرا لغيره مع عدم  
المنافي عند العجز ثم لو وصل بغير الاحتياط يمكن اعتناء ذلك مع امكان الاكتفاء بما يصح الاحتياط عليه لعل دليل التهمة وحسن الاحتياط  
المعتمد الكثير الشائع غيره محمول عليه ولا شك انه لا احتياط كالمستوفى في الطويل في القصير ينبغي اعتناء ما قلناه والظاهر وجوب تكبير الركوع  
ولرفع اليدين به ولا اشتراط القيام فيه للاصل عند الدليل الواضح مع التهمة العظيمة في بعد الاجماع المنقول عن السيد وجوب رفع وجهه في الركعة  
الاستحباب او كونه في كلامهم ويؤيد كونه في مقابلته في حنفية حيث حرم الرفع في غير الاحتياط يدل على استحباب المذكور وانما سبب الاحتياط  
في تعليم الصلوة ويدل على كراهة الركوع وبداه تحت ثيابا بخبر سماعة عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل يصلي ويكحل يده في موضع قال ان كان عليه  
ثياب خروا زادوا سراديل فلا بأس ان لم يكن فلا يجوز له ذلك ان ادخل يدا واحدة ولم يدخل الاخرى فلا بأس لعل المراد بعد الجواز الكراهة لعدم  
القابل للتحريم على الظاهر مع عدم الصحة وليصححة محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن رجل يصلي ولا يخرج يديه عن ثوبه فقال ان خرج يديه  
وان لم يخرج فلا بأس لو كان الدليل الخبر المذكور وفي العبارة التخصيص بالركوع الغيب بحيث يكون ثوب اخر من الثياب ولا غير مقصود على ما هو الظاهر  
ولعل في ذكر اليدين اشارة الى عدم كراهة الواحدة كما فهم من الرواية ويدل عليه ايضا استحباب كشف اليد في الركعة ودلالة عامة داعم من الرواية ولكن  
الدلالة شري والدعا ايتم المذكور في صحته وكذا قول سمع الله من حمد الله رب العالمين وزيادة اهل الجوف الكبرياء والعظمة لله رب العالمين  
ثم علم ان الظاهر في بقية السبح والوجهية واحدة واليه التعيين لو لم يعين لا يبعد في الاولى اليه مع الصحة والا فالصحيح مع احتمال الكل وايضا الظاهر  
عد احتياطنا الفضل في السبح لما مر لما روى الصحيح عن ابيان بن تغلب في زيادة التهنيت قال قلت لابي عبد الله وهو يصلي فذكر الركوع  
السجودتين بسبحه وايضا ينبغي ان يعمل بما في صحته زيادة عن ابي جعفر قال اذا روت ان ترك ركعتين فقل انت من الغفلة الله اكبر ثم اركع وقل اللهم لك الحمد  
ولك اسلمت بك انت وعليك بركت انت في غش لك سمعي بصرك وشعرك وبري لمحي ومحي وعصبي عظامي ما اقلته قد ما غشركت  
ولا منكبر ولا مستحسنا في العظم ومحمد تلك مرات فخر من صل تصف في ركعتين بين قد منك تجعل بينهما شرا وتكون راجعت من ركعتيك  
تضع اليق على ركعتك اليمنى مثل اليسرى وتلف باطراف اصابعك عين الركبة وفرج اصابعك اذا وضعتها على ركعتك اقم صليتك مكره غفلت ليكن  
تظرك بين قد منك ثم قل سمع الله من حمد الله رب العالمين اهل الجوف والكبرياء والعظمة لله رب العالمين بخبرها صوتك  
ثم ترفع يديك بالتكبير تحرسا جدا لعل ترك رفع اليد اول للظهور للاشارة الى عدم وجوب ثلث استحيات لا قل الفضيلة وقد الشريعة ثانيا لما ثبت  
في غيرهما من الحسن السبع بل الستين قد اصنع وثلث اصابع والرماد بالتاليق باطراف الاصابع ملا الكف من الركبة وكانه سجود الاعراب لثلاثة  
اهل العظمة مرفوع بالابن الله رب العالمين خبره وفي قوله قد ترفع يديك تحرسا جدا حيث ترك القيد بحال القيام اشارة الى احتياطه في  
والظاهر افضل حيث يديه في غير مثل صحته خاد وصرح المصنف في المتن بالاجازة ونقله عن الشيخ ويدل عليه ايضا خبر علي بن الحسين كاسيا في  
والمراد بالترسل الثاني وعدا الاستحباب والترسل كما في القراءة وكذا في ذكر السجود وصرح بعد الاستحباب بخبر اخر وعلل الجهر بغير المأمور  
لما ثبت الاحتياط في اذكاره ودلت عليه صحته حفص بن الغزفي قال ينبغي للمام ان يسمع من خلفه التهنيت لا يسمعهم شيئا **قوله** السادس السجود  
قال الله في المشي السجود شرعا وضع الجبهة على الارض هو جزي في عدم دخول وضع باقي الاعضاء في الحقيقة فيكون واجبا من واجباته كالذكر ولعل  
المراد بالارض ما يجوز السجود عليه من الارض او يكون ارضا غير ما فيها بدليل في عم السجود باصطلاح الخرويه من المبالغة على كونه على الارض ما لا يخفى  
فيبغي عند الركوع وقدم على كونهما والجبين في كل ركعة الاجماع بل على كونهما بمعنى انه لو ترك ركعا او زيدا ما بطل الصلوة دون كل واحد منهما  
وان صدك عليه في ترك الركبتين في الجملة لظهور ترك الكل ترك الجز لعدا الدليل بطلانها بالترك على هذا الوجه لان الدليل هو الاجماع وبغيره  
وهما ما لا على البطلان في بل على الصحة فالمراد بترك الركبتين تركهما بالكلية بحيث ما يتبعه من عبادته ولا شك في اعتناء السجدة الواحدة وكذا  
عنا للاجتماع والجماع وعد ذلك في اجزاء النية والتكبير ويدل لاجرة النية فانه ما يصح لكل بعد ذلك الجز عبادته وعلى تقدير التنبه يقال انما  
شرعا البطلان بترك هذا الركبتين بالكلية بخلاف غيره واما دليل البطلان بزيادة الاركان بخصوصه في تركه فكانه الاجماع وحمل عليه بعض الاحتياط  
لكن لا دلالة لها على زيادة الاركان لو سهاوا ايضا الظاهر خلاف في وجوب الطائفة فيه بعد الذكر ويدل عليه ما في رواية تعليم المشي بصلوة  
من قوله ثم اسجد حتى تظم ساجدا كما في الركوع والكلام في ركعتيهما وتعيين لذكر ومقداره مثله في الركوع فيجزي مطلقا لذكر السبح المشهور لو  
للخروج عن الخلاف فبعض الاحتياط وقل الفضيلة لله في اختيار ذلك المثل واكثرها كما مر في الركوع بترسل لما مر قول الشيخ بترك السجدة الواحدة  
اذا كانت من الاولتين من الرباعية الثمانية والثلاثية كما في الركوع مستند الى صحته في التهنيت والكافي قال سالت بالحق عن رجل يصلي

و بعض  
الروايات مثل  
صححة زيادة الركعة  
و صححة ما فانه ترك  
الركعة فيها ترك  
الركعة

حال الركعة كما  
سباني

وذكر الكل على الارض وان  
الركعة على الارض وان  
الركعة على الارض وان

فان فعلت في الركعة  
فان فعلت في الركعة  
فان فعلت في الركعة

وعلل الاحتياط في ترك  
الركعة بالاجتماع  
عند ما سباني

عند ما سباني  
عند ما سباني  
عند ما سباني



وكنتين ثم ذكر في الثانية وهو ان ترك سجدة في الاولى قال كان ابو الحسن يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى فليدروا واحدة او اثنين <sup>تلك</sup>  
حق تخرج لك ثنتان وادان كان في الثالثة والرابعة ترك سجدة بعد ان قد حفظت الركوع اعذر السجود وليس من قوله وادان كان في الخامسة والسادسة  
التي هي الاستصحاب لا يخفى في السجدة في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
مع ان اكثر الاصحاب على ان الفرق بين الاولى وغيرها لا يخفى في الركعة الواحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
حتى قام فذكر وهو قائم انه لم يسجد قال فليجهد ما لم يركع فذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليجهد حتى يسلم ثم يسجد فافان قال ابو عبد الله  
ان شك في الركوع بعد ما يسجد فليجهد ان شك في السجود بعد ما قام فليجهد كل شيء منك في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
في غير هاتين الركعتين لا يخفى في الركعة الاولى من الركعة الواحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
واضح مع الاشارة مع ذلك لا يسجد القول بضمه وادان الشيخ لصحة الركعة او قضيتها وجعل المجلد عليها وينبغي حملها على ذلك بعد الركوع فانه ينبغي الاعادة  
ح لا يمكن التدارك وقيل يمكن التدارك انما هو في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
وغيرها وما يفهم الفرق صريحا منها فانهم ما يكون السجدة الواحدة ركعة كما نقل عن ابن ابي عمير فليس بواضح الدليل بل الدليل على خلافه واضح  
انما دليله جوب وجوب السجدة على ما يصح السجود فقد مضى بحيث فهم منه اجراء وصول بعض الركعة من غير شرط الدم كما نقل عن بعض فلا يسجد  
بما يصح في باقي الركعات بالاطراف الاولى لعدم نقل الخلاف وصدا لا يمكن الاستصحاب لاحتمال اقضاء الركعة للركعة مع عدم الفرق في الاجزاء والجملة ولهذا  
قال الله في المنى عند كونه بعد ان جزم بالاجزاء قبله وينبغي ان لا يترك ذلك انما دليله جوب وجوب السجدة بين المساقط والمسجد فقد مر الظاهر  
عدم الوجوب الا عند ارتفاع المسجد عن الموقف بعد الدليل على غيره لا يتكفل الا ان يثبت الاجماع والظاهر ان الاجماع على المشتق فقط كما يفهم من المنى  
الذكرى ما اوجب المنى لا عند رفع الركعة عن الموقف بالمقدار المذكور وكذا مر الخ من السجود على الاعضاء السبعة كان اجاعا لا يحجب بدل عليه  
الاخبار كما مر كذا من استحباب وضع الالف على ما يصح السجود وجوبه والنفذ في الخبر الصحيح مع الاصل بعد ذلك صالح ورواية عمار عن ابي جعفر عن امير  
قال قال علي لا تجزئ صلاة لا يصح الا كف ما يصح السجود في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
وضع الالف بالتراب كما هو في اللغز ان كان ذلك في ثم الظاهر انما الاستصحاب بوضع جزء ما منه نقل عن السيد الموجب لطفه لا على اختياره  
ثم ان الظاهر خلافه وجوب ركعة السجدة الاولى في المجلس طمأنينة كما في الركعة من الركوع وبدل عليه لصلاة اليانبة مع قوله صلوا وحجوا  
وغيره فانه ينبغي المجلس من ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
صحة سجدة واما دليل انما العاقل عن النبي بالكلية ما راس لا ثم بالعين كذا رفع الشيء ولو بالاجزاء اليه ليس انما كان فقد مر في بحث الركوع ومعلوم ايضا  
من عند سقوط الميسر والغزو من اذا مره بشي فانما استظهره وغيره لك وكذا تحفيري الدليل يقع السجود من محل الوجوب على ما يصح عليه السجود في ركعة واحدة  
سبق ايضا مع ان رواية مضطربة من انما دليله جوب وجوب السجود في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
الدليل انما السجود من انما دليله جوب وجوب السجود في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
بنحو لا يضر لا من مؤيد لكل منهما اشارة الى كون الجاهل في منعه من ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
العمل بما يتجمل حسنا ولو قلنا ذلك لما لا يستغنى عن الركعة من المكان الفعل كما مر ما سجد على احد الجنبين في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
على الذن من الشرح الظاهر في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
كشفي حيث يصل البشر على ما يصح السجود عليه لا من الذن ولو قلنا كذا في الشرح انما دليله جوب وجوب السجود في ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
على بن محمد باسنان في الصلاة وقد سئل عن من يجزئ ركعة واحدة او اثنتين فيمكن ان يكون ذلك لعدم تحقق الركوع  
وهذا وان كانت مطلقة لكن الظاهر انها مقيدة بعد ما كان وضع الصحيح من محل الفرض العقل العقل المقتدر واما بقيدها بعد الجنبين  
للإجماع او الشهرة والظاهر ان المراد بالعد هو الشبهة الشبهة كما في غير هذه المسئلة وان المراد بالارض ما يصح السجود عليه وعلى طريق التمثيل  
الاولوية ودليل الاستصحاب التكبير قائما واقفا هو الشهرة والخلاف المنقول عن السيد وجوب الرفع فقط لا يدل على خلافه في وجوب التكبير لا بد وانما يظن  
وجوب كيفية المستحقة بمعنى شرط الوجوب المفيد لا يترفع به ترك الوضوء للصلاة المتدبر وغيره ويدل على الرجحان في الجملة الاخبار مثل صحيح حماد  
وما في صحيح زرارة فاذا اردت ان تسجد فرفع يديك بالتكبير ثم سجدوا وابدأ بيدك الى الركعة ليدل السيد لكن فيه تأمل لو ورد كثير في المسئلة بان  
هذا الخبر يلفظ الامر مثل ابدأ بحيث يظن عدم اعادة الوجوب وعدم الاستدلال على الوجوب بمجرد مع مخالفة الشهرة العظيمة والاصل دليل قوي فيكون  
بالشبهة مع ضعف ما يدل على الوجوب بما قلناه فلو ثبت ترك ذلك لرفع في صحيح زرارة للركوع كما مر حيث قال فاذا اردت ان ترك فقل انت منسحب اليك  
ولو كان واجبا للحسن تركه والظاهر القابل للفرق ولعل هذه الرواية وحسنه الحلبي لا يثبت هو دليل من وجوب التكبير غير تكبير الاستفتاح ما مر من  
اشتمالها على المسئلة بانها كثيرة بحيث يفهم ان ليس هو قائل بالبيان الواضح مع الاصل والشهر بوجوب الاستصحاب او بوجوب التكبير الواحد  
صحيح زرارة في القضية اذا كانت كبرت في اول صلواتك بعد الاستفتاح باحد عشر تكبيرة ثم نسيت التكبير كله او لم تكبره لجزء التكبير الاول من  
تكبيره الصلوة كلها وصححه مع غيره بن عمار عن ابي عبد الله قال اذا كنت ما اما اجزاء تلك تكبيرة لان معلها الخلة والضعف الكبر في منه ثم انما لم يعد  
اشترط الجلوس لتكبير السجود كالقيام في تكبير الركوع الا انه اولى بالاصل حسن المذكور في المنه في نقله عن الشيخ وجوز ولو كان الاولى عند تركه والرفع

البيان



ويجب عقب كل صلاة في آخر التلاوة والركعة ايضاً الشهادتان والصلوة  
على النبي وآله عليهم السلام والجلوس من طمأنينة بعد الصلاة  
بغير وسوسة في الركعة والركعة في الركعة

مع الهيئة الظاهرة الرواية الصحيحة في بيان تقديم الصلوة وقد فهمت اينما استجبتا سبق وضع اليدين على الارض قبل الركبتين من قوله وايداً بيديك  
تضعهما على الارض قبل الركبتين مع اقليل بالوقوف على الظواهر الاصل والامور المطلقة وينبغي الدعاء بما في حصة الجليل عن ابي عبد الله قال اذا  
سجدت فذكر قول الله لك سجدت وقبلت والاسلمت عليك فقلت انت في سجودك وحملتك خلفك وشق سمعة بصره والمجد لله رب العالمين  
تبارك الله احسن الخالقين ثم قل سبحان ربّي لا على ثلث مرات فاذا رقت اسكت فقل بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني وارفع عني ما  
لي لما انزلت لي من خير في غير بنائك الله رب العالمين وفيهم من الجوار الاخصاب سجدة وسجدة ويجوز ذكرها ايضاً بقول لا احسبها وغيرها من الرواية  
صحيحة وفيها ايضاً دلالة على وجوب رفع اليدين بالتكبير والامسك لتركها وايم في بعض الاخبار ان دفع اليد بالتكبيرية فيدل عليه  
كذا في صحيحه ما ذكره من رفع راسه من السجود فلما استوحى لسا قال الله اكبر حيث ذكره الرفع فلو كان واجباً لما ترك ولو فعل لما فعله كما ذكره ادا من  
ذلك قوله تكبير الاحرام وقال بخشوع الله اكبر فانه لم يجز التكبير الواجب في غير الطريق الاولة وايضاً قد يقال في الدلالة ما على وجوب الجلوس  
بين السجدين فان الامر بالدعاء بينهما فيستلزم لما ثبت استجبات الدعاء لدليل في وجوب الجلوس فيه وينبغي الجمع بين هذا الدعاء والاستغفار المقصود  
من صحيحه ما ذكره من يمكن التوزيع باعتبار الاوقات واما التورك في مفهوس صحيحه ما ذكره واما جلسة الاستراحة وهي الجلوس بعد السجدة الثانية  
خلاف كونها راحة على الظواهر الخلف في الوجوب والاستحباب واما نقل الوجوب الا عن السيد الاوامر المطلقة ومركها في تعليم الصلوة للمسيح  
فانها في تعليمه حال الصلوة بعد لفعل مع فله الامور الدقيقة من المنكبات مثل ضم بعض الاصابع ونشر البصم ليدل على وجوب ما ذكره عن ابي  
بصير قال قال ابو عبد الله اذا رقت راسك في السجدة الثانية من الركعة الاولى حين تريد ان تقوم فاستوحى السام ثم وان دل بظاهره على الوجوب  
ومثله اجاب الخوا لا انه لم يرد صحة السند مع ما مر على السند بل مع بينه وبين ما مر من موثقة زرارة لعبد الله بن بكير الثقة وممن اجمع قال بايت  
الجعفر بن ابي عبد الله اذا رقت راسك من السجدة الثانية فضاو له يجلس او يجلس السيد بن هب وجوباً مثله بائناً مع عدم قوله الجواب الواحد  
القول لعله له دليل اخر غيره وينقل في اكثر هذه المسائل الاجماع وليس ثابتاً بحيث ينفع مع هذه الشهادة العظيمة وهو اعرف بما قال لعله اراشد  
الاستحباب في الاجماع فانه كثيراً ما قال للسند الوجوب والكرامة التحريم هو كثير في كلام المتقدمين مثل الشيخ المفيد الصدوق على ما رايته وغيره على ما  
يقل دليل استجبات تقديم الركبتين عند القيام معتمداً على كيفية القول المذكور في صحيحه في بركة المحضر قال قال ابو عبد الله اذا قمت من الركعتين فاعلم على عينك  
وتلجول الله وقوته وقوم واقعدان علياً كان يفعل ذلك في غيرهما ايضاً في صحيحه فاعلم قال سمعت ابا عبد الله يقول كان علياً كان يفعل من الركعتين  
الاولتين في تلجولك قوتك قوم واقعد في صحيحه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا جلست في الركعتين لا تلبس فلتستريح ثم قمت فتلجول الله وقوم  
وهذا يدل على استحباب هذا القول بعد القيام من التشهد يدل على استحبابه عند مطلق القيام كما هو المتبادر من المتن في صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله  
قال اذا قمت من السجود قلت اللهم ربّي بجلوتك قوتك قوم واقعدان شئت قلت اركع واسجد في صحيحه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا قام الرجل  
من السجود تلجول الله وقوته قوم واقعد لعل ما ذهب اليه الوجوب احدث على الاستحباب والامر واما دليل كرامة الاغناء فاجابنا مثل صحيحه معوية بن عمار  
وابن مسلم والحلي قالوا قال لا يقع في الصلوة بين السجدين كاقاء الكلب في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا تقع بين السجدين اقفاؤنا  
في صحيحه زرارة الطويلة وايضا الحق على مذهبك فتشكك بذلك ولا تكون فاعداً على الارض فيكون انما قعد بعضك على بعض فلا تصبر للتشبه بالعلّة  
المذكورة في التشديد جارية في غيره وكانه اجماع وما ورد من جواز بين السجدين في صحيحه الحلي فيمكن حملها على الجواز وعلى النفي قال في المتن الاقفاؤ  
عبارة عن ان يعتمد بصره قد سبه على الارض فيجلس على عقبه قال بعض أهل اللغة هو ان يجلس الرجل على اليدين فاصباً في ذلك مثل افعاء الكلب  
الاولى لا تفسر لتفهماء ويمكن فهمه من بعض الروايات مثل صحيحه زرارة وايضا الحق على مذهبك في قولهم في صحيحه كل شائبة في الخ قال في  
المتن هو اي التشديد اجب كل شائبة مرة وفي ثلاثية تدور باعني مرتين وهو مذهب أهل البيت فدل على وجوب الاجماع ويدل عليه ايضاً بعض الروايات  
المذكورة في احكام التهم مثل ما ذكره في صحيحه زرارة عن احدها واربع سجداً وتتشهد هو قائم بفاتحة الكتاب في رواية ابي بصير يرجع يشهد  
صحيحه محمد بن احمد عن الرجل يفرغ من صلوة قد نسي التشهد حتى خرب فقال ان كان قريبا رجع الى مكانه فيتشهد الا طلب كانا نطقاً فقط  
انما التشهد سنة لعله اوجب السنة وعد الركعة وعد التلاوة بتركه سهواً وما يدل على فضائه مثل ما في قوله في الصحيح قال فيصير في وضوءه  
فان شاء رجع الى السجدة ان شاء ففي بيته وان شاء حيث شاء فقد تشهد ثم سجد وان كان في الحديث بعد الشهادتين فتدعى صلوته وهذا يدل  
على عدم وجوب السلام ووجوب الشهادتين ولعله محمول على نسي التشهد اعتقاد تمام الصلوة فاحش ولا وجب الاعادة على ما قالوه ثم وايضاً  
يدل عليه بحجاب سجود السهو على من قام فاهسياً وذكر بعد الركوع وهي اخبار صحيحة سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عن رجل نسي ان يجلس  
الركعتين الاوليتين فقال ان ذكر قبل ان يركع فليجلس ان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلوة مخياً لا يفرغ فليسلم وليسجد سجدة السهو فيه ولا له ما على  
وجوب السلام وكونها بعد ولو كانا للنفقة اما ما يدل على تعيينه في الروايات المختلفة واوضحها سنداً وموافقة للمذهب اروا الشيخ في الكافي  
عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله التشهد في الصلوة قال مرتين قال قلت كيف مرتين  
قال اذا استوتبت جالساً فقل اللهم لا اله الا الله وحده لا شريك له وانه لله ان محمد عبده ورسوله ثم ينصرف قال قلت قول العبد لعل الصلوة  
الطيبات لله قال هذا اللطف من الدعاء يلطف به العبدية واطن حجة هذا السند لان ابا احمد هو ابن محمد بن حنبل الثقة واليتم طريق  
الشيخ لقله عن علي بن الحكم والتبرج به مثله بالجملة ذلك في اوضح عند المنع ان علي بن حكم هو ثقة الكوفي لان الشيخ رحمه الله ما ذكره في شهرته



ومندوبان الصلوة سنة الاول التسليم على اى وصورة السلام علينا

وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته ونجته ببر من الصلوة من

[illegible]

منها  
ماروي جابر  
الجعفي عن أبي جعفر  
عن أبي سعيد الأشج  
عن حماد بن عمار  
عن حماد بن عمار  
عن حماد بن عمار  
عن حماد بن عمار  
عن حماد بن عمار  
عن حماد بن عمار

عبد الباق



على النبي صلى الله عليه وآله في العرف يقال للتعهد ويراد المجمع ويجعل الفقهاء الصلوة من وجباته فلا امتنع في الادخال الا ان زاد بدليل اخر كما مر  
حدث اخر ويشهد بانام قبل ان يسلم قال قدمت صلوة لكنه غير صحيح وصححه علي بن جعفر عن احمد بن موسى بن جعفر قال سالت عن الرجل يكون خلف  
الامام يطول الامام للتعهد فياخذ الرجل البول ويخوف على شيء يموت او يعرض له وجع كيف يصنع قال يشهد هو يصبر يدع الامام ورواية الحسن  
جهم قال سالت الحسن عن رجل على الظهر والعصر فاستحب حين جلس في الركعة فقال ان كان قال تشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فلا يصح  
ان كان له يقدر قبل ان يجثو فليعد صلاته على غير وجهه وجوب السجدة اية لكن توجيهها بدليل اخر فكان التقدير ان لا يصح ان يدل على عدمها  
على ما ذكره فيتمضي الزيادة ولو كان صحيحا كان القول باجراء الشهادتين مع التغير مثل الاكتمال بالواو عن احمد بن حنبل مع مغلظة لا اصل  
والشهادتين في حق من الاختصاص لا في الاصل في الطريق عيان سليمان بن سليمان بن كوكب مدح ولا دم فله ولحقه وما في نسخة الحلبي عن ابي عبد الله قال في اجزاء  
اذا التفت في صلوة مكتوبة من غير ركعة فاعاد الصلوة اذا التفت فالتفت وان كنت قد تشهدت فلا تعاد فيها الا لا يصح على الاكتمال بمطلو التعهد  
محمول على ما مر على ان الالتفات عن القبلة مالم يكن فاختار لا يغير وقد دل عليه المعتمد الاختصاص ايضا وان القبلة ليست بشرط في التلاوة كما دل عليه  
الاختصاص المعتمد في بيان قول رجل في الصلاة ان الله عز وجل يقول لنبيه في الفريضة قول يصحك قد مر فيها ايضا ان المروءة لا يصح ان يرفع  
وان يجوز الصلوة مع الرفاع كثيرا لكثر الانفاق عند تطولها اذا خشي ان ينجس لدم فقيهه لا يرفع على نجاسته دم الرفاع في غير هذا الوجه  
صححه زرارة عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يصلي ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم قال ثبت صلوة ولا يصح جوار ابا بن عثمان في الطريق كانه يفتل  
الكشي انه قال من اجبعت لعضا على شيء ما صح عنه وما ثبت كونه ناووسيا بل يفتل كما كان ابن عثمان ناووسيا ولا يبارض مثل هذا الزيادة  
الكشي عن الكشي قال محمد بن مسعود بن علي بن الحسن فقال قال علي بن الحسن الحسن بن فضال فليغيره بقول على ان لا منافاة وهو هذا  
قال المصنف في الامم عندك قول رواية ان كان فاسد المذهب للجماع المذكور وسعى الاختصاص بالتحتمل وقوعه في الطريق والعجب ان نقل عنه خلا  
في خاشية على صفة من ولده وانما قال في المتن انه واقف لا قول على رواية وما في نسخة زرارة في الكافي عن ابي جعفر وان كان الحديث بعد التعهد فقد  
صلوة وهو نقد زرارة في الزيادة ان قال قلت لابي عبد الله الرجل يجثو بعد ما رفع واسم من السجود الاخر فقال كنت صلوة وانما تشهد سنة في  
يتوضا ويجلس كانه امكانا نظيفا ميتة ثم يبيت في الكافي في الموقوف عن عبيد بن زرارة ولعل المراد بالسنة ما ثبت وجوبه بها وان الحديث  
رفع بعد اعتقاد الخرج عن الصلوة شيئا ناووسيا والشيخ والمصنف على من اخذ بعد التعهد الواجب للجماع على وجوب الاعادة مع الحديث في اثباتها  
وموصد لعل الاول مرتين فما يجريان في حديث التيسر لكن لا ضرورة وما في صحيح محمد بن احمد في الرجل يفرغ من صلوة وقد فعل في التعهد حتى  
ينصرف فقال ان كان قريبا رجع الى مكانه فتشهد الا طلب مكانا نظيفا فتشهد فيه فقال انما تشهد سنة وقد مر معناها ولعل الامر بالرجوع الى  
مكانه لا لا يتجاوز ولا لعل على المظاهرة وما في صحيحه حصة زرارة عن رجل في صلوة الاحتياط ويشهد شي عليه لا قابل الفصل الاخير ان ليستنا  
من الزيادة وتذكر بغير ما يدل عليه ايضا مثل صحيح محمد بن مسلم وصححه معاوية بن غار قال ابو عبد الله اذا فرغت من طوافك فائتمم مقامك  
فضل كفين فاجعل لهما ماء اقرم قل هو الله احد في الثانية قل ايها الكافرون ثم تشهد لحمد الله وان عليه صل على النبي واسئله ان يقبل  
منك الحديث وصححه ايضا عن ابي عبد الله في الدعاء في ركعة صلوة الفريضة يقول بعد التشهد اللهم ارحمني الحديث واما ما يدل على الوجوب  
المداومة وليس في الفعل مع صلوات التيسر وفيه ان الوجوب انما يفهم لو علم الوجه انه كان يفعل الامر لم يعلم فعله على سبيل الوجوب بل على الندب  
مع القرينة ومن المعلوم ان التيسر كان هو الحقيقة لئلا يتبدل وما ذكره في التلاوة والخاصة مفتاح الصلوة الطويلة ويخيرها التيسر على التيسر في  
فيه المنع من صحة التلاوة في صلاة ركعة لا يكتفي في شهادته عند وضوح الدلالة اذ كونه محتملا لا يستلزم وجوبه على انه معلوم عند حصر الجمل فيه اذ لا شك ان جميع  
سائيات الصلوة محتملة غاية الامر لا يجوز فيها ويحتمل كونه على سبيل الاستحباب فانه يحتمل ايضا الفعول الطويلة مثلا والامر الكثير بعد الاختصاص  
الصححة مثل هذا صل مع فعلة في خبر جاد فيه ما في علمهم مع الناس فانه معلوم من ذلك الخبر ان المقصود تعليم الصلوة في الجملة وانما مشتملة على التلاوة  
اكثر من الواجب ولا يمكن اثبات الوجوب بثبوت القول بان خرج ما ثبت عدم وجوبه في الباقي لا فانظر على قصد مثله في امثاله ولهذا ما اخرجناه  
بالقضاء وان عدل فكانه ما على الاصل الصلوة الكاملة كما يدل عليه سوق الخبر على ان السلم غير موجود في الفقيه الذي هو الصحيح بل في طريق الكافي  
وهو حسن لا يبرهه مثل قولهم سلم وسلم في مقام الامر في مواضع كثيرة فيها انه وان وقع ذلك كثيرا جدا ولكن ما وقع شيء سنة في بيان كيفية الصلوة  
ويلاحظ في هذا ما يقع استطراد في بيان صلوة الاحتياط وقضا المشي والسجود وطريق التيسر للامام والمنفرد المأمون ثم ورد في الزيادة  
خبر ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل ان تشهد عتال فلخرج فليتم صلوة فان اخر الصلوة التيسر  
ولكن فيه ان ليس صحيحا معارضا سبق ان اخرها تشهد لا يصح ايضا لان الخبر المستحباب في اخرها التسليم محل على الاستحباب للجماع من الاختصاص في  
الاصل وكذا سائر ما يدل عليه الاصل ليل يوقى جماع عتوة كثيرة في ليل افادة الامر للوجوب وطرد وجود اكثر المتدبات بصفة الامر كافي في  
الصحيحين في صلوة الطواف الدلتين على عدم الوجوب والاحتياط ليس بدليل مع انه لا يمكن اعتقاد وجوب التيسر ثابت وجوبه بل قد يناقش في امكان  
ضله اية على هذا الوجه وكونه من لم يثبت عند ذلك يكون احتياطيا بل قد يكون خلاف الاحتياط لا انه قد يتعرض بفعل شيء من العبادات على  
غير وجه اعتقد قد اشأ الى مثله المص في المتن في جرح اليد في التكبير للاحتياط في الخ ايضا موجود مثله نعم يمكن الاحتياط في الفعل على طريق  
الشريعة كما تقتضي تعاد وكسائر العبادات على ما هو في الاحتياط لكن على طريق الوجوب فلا مع انه قد يناقش فيه ايضا بل الاحتياط في شأه مشكل

كان ابا بن عثمان  
ناووسيا ولا يبارض  
مثل هذا شهادة  
الكشي



الا اني اظن ان الاحسن هو لا كفاً بالقرينة ايضا فديننا في كل امكن ان يكون عدم الضرر به فان مثل خبره ما يدل على ان مجرد فعل الامر  
 به يكفي حيث ما فصل الواجب عن التمسك وما لا يفعله من وجهه واذا لا يدل على وجوب الجوع للتمسك ثبت على ما ياتي وجوبه لعدا الفصل لا يثبت  
 فان القول بالوجوب هنا لا يدل على المعارض لا يستلزم القول في غيره ولو صح لا يمكن القليل انما اقتضاه عدمه في الصلوة وكذا في سجود السهو لعدم  
 الفصل الظاهر من كلام الشيخ وجوبه الجدة وصرح بعد معنى الصلوة الله يعلم يدل على وجوب السلام بطلان الصلوة بزيادة وكثرة او اكثر عملوه وهو  
 بطلان صلوة المسافر اذا صلاها تمامها فان السلام لو لم يكن واجبا لم يخرج عنها بالصلوة فلا تضر تلك الزيادة وهذا الحسن وله وجوبه بان  
 القابل لا يستحب القول بعد الخروج الابنية والاسلام او فعل لما في ذلك مفهوم من الذكرى نقل الفارح الا يمانية عن الشيخ على في هذا  
 لانه قريب من القول بوجوب الخروج في التخيير بين السلام والمنا في دفع القائل في الذكرى على ان الشيخ الذي هو ريش لقايلين قال في الزيادة ان  
 لا يضر قوله اخر الصلوة التسليم بخلافه على الافضل اما اتمام الصلوة فلا بد منه لان من اتمامها الا بان بالشهادتين على ما بينا وهو شعير الحرج  
 يحصل بغيرها لكن في بعض عباراته اشعارا بان يحصل السلام علينا فهو مؤيد لما نقل يمكن ان يقال ان يخرج بآخر التشهد ما لم يقصد ولم يفعل ما  
 يدل على العدم ان يقال ان قلنا بالخروج عنها بآخر التشهد كما هو الظاهر يدل عليه بعض الاخبار وكلام البعض مثل قوله لا يضر قصد سجود السهو  
 ورفع خارجها لكنه قد مر في الفصل الجاهل بوجوبه ان اذا زاد ركعة او زيد في الصلوة يقصد كون من الصلوة عمدا وهو قبل فعل البطلان بطلان الصلوة وقد  
 لا ينافي القول بالخروج قبله ان قد ينظمها الخارج بالكلية مثل التمتع والجمعة على ما نقل موافق مما مر من القول بان اخر الصلوة التسليم مع عدم الخروج عنها  
 بها كما مر قد صرح به التاليف التمسك بالخارج بالجملة يمكن الجمع بين استحباب السلام البطلان بالزيادة فيركب ان كان بعيدا للدليل على هذا لا يضر  
 وجوب التسليم لو امكن على انه يرد على ما قيل انه غاية الامر يكون الزيادة متناهية فلا ينبغي البطلان بل يكون محرجة كسائر المتناهيات وكان السلام كما قلتم نال  
 موافق للاجماع ثم الظاهر لو كان المحرج احد الامور لا يضر قصد وجوب التسليم مع قطع النظر عما لا يرد دليل على البطلان بمثل الامة اثناء الصلوة بحيث  
 لا يكون المصلح خارجا عنها مع انك قد عرفت ان الدليل على هذا غير تام وليس على غيره دليل يحتمل كون مجرد قصدك سنا فيا ومخرجها فيقع خارجا بها  
 او بعد التخرج فلا يحتاج الى تركها بل تكفي بقية ان كان خارجا عنه بعيدا وكذا جعل السلام متناهيا فان ذلك ايضا بعيدا على ما يفهم لكن  
 الاول بعد تيارض هذا الدليل القوي او وقع من عدمه والزيادة لو جاز في الزيادة مقدار التمهيد ثانيا يعارضه يدل على عدم البطلان بالزيادة  
 واستحباب السلام بل التمهيد لا ان يجعل على غيره ويكون ما يدل على البطلان مخصوصا باتمام المسافر وعلى ما مر كان سبب البطلان بفعل المحرك في السفر  
 يخرج كالمصون كان يقصد وجوبه لا يقصد فيه ابتداء وانها مع نفي الفارح عن ذلك لهذا الوضع ذلك جاصل الصبح كانه بالاجماع والخبر الدال على كونه  
 الجاهل فيه في الجهر عند زيارته قد تقدم وسيجوز تخير البطلان بالزيادة اثناء الله وليس في سبيل الامة ولا على وجوب السلام في الصلوة وهو وظو اما نصيب  
 الحج فانه هو التخيير بين السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته كما مر في المتأخرين من الحقوق والمصروفات التمهيد اكثر منه  
 ولا يضر قوله في الذكرى انه من مذبح تحت في زمان الحقوق وقريب منه بعد ثبوت الدليل ولكن لا ينافي ذلك اما الدليل فقد نقل الاجماع في الذكرى  
 وغيره انما التمسك بالخارج وسلاما وهو بين الاسلام ويدل عليه نقل من طرقهم فلهذا كونه ما ذكر في الزيارات في الصحيح عن علي بن جعفر قال  
 موسى بن محمد بن جعفر فيكون في الصلوة على المين والتمسك بالسلام عليكم ورحمة الله ولكن لم يكن ذلك الامة المأمورة ان كان على عبارته لعدا  
 يبعد كون ذلك حال القيمة ولهذا ترك ركعتيه لم يكن عندهم مع وجوده عندنا وما في رواية في بصير ثم يؤمن القوم وانت مستقبل القبلة فقول  
 السلام عليكم وما ذكر من طرقهم عن امير المؤمنين انه كان ينظم عن يمينه ثم لا السلام عليكم السلام عليكم وفي جامع البرزخ على ما نقل في التمهيد  
 عن عبد الله بن علي بن عبيد الله قال سألته عن تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول السلام عليكم وصلى السلام المطلق في  
 تخليها للتسليم باخر الصلوة التسليم سلم الموجه في اخيرا الصلوة الكثيرة بل هو المتبادر ثم ان ادعى الاجماع في المنهي في جواز حدث وبركانه والتجوز  
 الاقتصار على قول السلام عليكم ويدل عليه الاخبار المتقدمة وان كان الظاهر في بعض انه للنية وليس لاجماع الامع ضم ورحمة الله وهو مذهب الصلوة  
 على ما نقل في المنقول لا ينبغي التغير على تقدير اختياره مقدما للخروج اما الدليل على الاول فهو الصلوة الاخبار عن اهل البيت مثل رواية في بعض عن  
 عبد الله قال اذ كنت اماما فاما التسليم ان تسلم على النبي وتقول السلام عليكم وكذا اذ كنت حذو قول السلام علينا وعلى عبادة الله الصلوة  
 مثل ما سلمت انما امام وماروا بين سكان وابوكهم عن ابي عبد الله قال سلمت عن الركعتين الاولتين اذ اجلست فيهما للتشهد فقلت انت خالص  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته انصرف هو او لا قال لا ولكن اذ قلت السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين فهو لا نصرا وصحة الحديث قال ابو عبد الله  
 كلما ذكرنا الله عز وجل ما لبثت من الصلوة فان قلت السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين فقد انصرف وجهنا استدلالا في اننا نرى على الخروج بالسلام عليه  
 مع دعوى الاجماع على ذلك فلا يضر مثل قول سلام على المسلمين في التمهيد مع انه موافق للفظ القرآن وعلى عجز التمهيد لا يضر لان المنقول يدل  
 عليه بغير رواية في بصير في التمهيد في الطويلين في استدلال في المنهي على بطلان الصلوة على تقدير تقديم على التمهيد لانه يلزم الخروج عن الصلوة  
 تمامها وقبل التمهيد للولوب باروا الشيخ في الروايات ما سأل عن من عجز في التمهيد الناس بها صلواتهم قول الرجل بارك الله فيك تشهد  
 ولا المعزك وانما موثوقا للحجج فيجوز ان يحكى الله عنهم وقول الرجل السلام علينا وعلى الله الصالحين لا ينافي في ان ليس له اسقاط هذا بالكلية بل  
 قد يرد على التمهيد منه وجوه في لفظه ولعل على لفظ الاجماع والخبر المتقدمة وقد نقل الاجماع على عدم وجوبها معاني الذكرى الهامة وغيرها  
 مثبتا لتخيير العلم ان القول في التخيير امثل من القول بالوجوب او التمسك قد نقل عن يحيى بن سعيد القول بتعيين الاول للروايات المتقدمة ولكن ليست

على ما رواه  
 على الله عليهم  
 اجمعين

علينا  
 وعلى عبادة الله  
 الصالحين فان ذلك  
 ذلك فقد انقطع  
 الصلوة ثم تؤمن القوم  
 وانت مستقبل  
 القبلة



وَيُحْيِي بِنَسَمِ الْمَيِّتِ وَيُشِيرُ بِمَوْعِدِ غَيْبِهِ إِلَى يَمِينِهِ وَالْأَمَامَ بِصَفْحَةِ وَجْهِهِ وَالْمَأْمُومَ عَنِ الْجَانِبَيْنِ  
إِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِهِ أَحَدٌ وَلَا يَقِفُ مِمَّنْهُ الثَّانِي التَّوَجُّعُ بِسَبْعِ كُبْرَاءَ بَيْنَهُ نَائِذَةٌ  
ادْعِيهِ أَحَدَهَا لِكُبْرِهِ الْأَفْتَاتُاحُ مِنْ

بنها لا تروا صحة سيما في الصححة فمغلي بقدر جوبل الثاني بمحمل بطلان الصلوة باختيار الاول ويؤيد ما يدل على البطلان بهم كالمروى عن التمسك  
 الصالح وجوبه فلو اختاره بمحمل البطلان بناء على مذهب يحيى بن عبد الله بن ابي ابيات الذي على كون الخرج مخضرا فيه فيكون السلام الاجنبى لغير الخرج  
 فيها على كلا التقديرين عند الآخر ما بقي ثم احتياط بقول المصنفين مثل الشهيد الثاني انه لو سلم بقصد اوجب فلا يضر بالصلاة  
 محل التاخر كذا قول الشهيد المذكور بان الاحتياط للذين ياتي بها جميعا مقدما للسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ناويا به التمسك ثم ياتي بالتمسك  
 بنية الوضوء لا العكس فانه لو يات به بخبر منقوب ولا مصنف مشهور وسو ما يوجد بعض مصنفات المحققين بعد مع اختياره في الرسالة انه يقدر منها  
 يكون واجبا والثاني مستحبا ولو عكس لم يخرج كذا في المحقق والمصنف في المنهى محل التامل لا يخرج بما ذكره في الذكرى عن خلاف الرسالة بل عن خلاف  
 والمصنفانها فالأول ما بدأ كان الآخر مستحبا وعن خلاف موجب لثاني لاحتمال البطلان لو فوج السلام الثابت باختياره مخرج بغير قصد لآخر الخرج  
 بل عن خلاف محقق الموجب ايضا حيث قد مر بنية التمسك مع عدم الآخر ثم لو ثبت انه لا يضر مثل الدعاء والثاني في التمسك بعد الثابتين كما قد  
 عليه بعض الروايات خصوصا ما يدل على تعيين التمسك بمحل غير على القبل كما نقلنا عن المصنف وظاهره عند الخلاف الوضوء ولو لم يكن قصد التمسك عند  
 يخرج محل كلام الرسالة ونحوها على انه لم يخرج فلا بد من الايمان بالمجزي فلا يتطل على انه جعل الاول عندنا باوخرجنا والثاني واجبا بطلان هو في  
 الخرج عن الخلاف ثم الاحتياط ثم قال يندولوا في المصلحة الا نحن احديهما فاختار السلام عليكم فانه مخرج بالاجماع ولا يضر بصلوة بوجه فيه فانه ما لم يزل  
 البطلان بناء على ما ذكره يحيى بن سعيد بن تميم الاول بناء على بعض الروايات لمقتضى جمع عند دليل صالح له باعتباره والاجماع ما نعرفه مع وجوب  
 الخلاف بالمجمل لاحتياط هنا بل بنحو تركها هو الاقل عندنا واولها ايضا تامل نظر الى الشهرة والى قول المتفكرين مثل الشيخ في التمسك فانه قال من  
 قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انقطع صلواته فان قال بعد ذلك السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جاز ومعلوم ان مراده مع صحة الصلاة  
 وكذا ذكره في مصباح التمسك نقل في التمسك رواية أبي بصير في التمسك الطويل ايضا والصواب في التمسك فانه قال في التمسك نقل في التمسك بسم الله  
 قوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم قل وان كنت مستقبلا القبلة وكذا بالقبلة الى الاحتياط سيما ما نقل في تعليم التمسك كما سنده كونه قول  
 المتأخرين مثل الشهيد الثانيين في حاشيتها على الارشاد والشرح قال في شرح الكتاب الذي استفيد من بعض الاخبار واختاره جماعة قدامهم  
 علينا وتأخير السلام عليكم دون العكس غير ذلك فالتاخير المخرج وتقدم الاول لما تقدم ولا بد ان لم يكن مخزيا يكون من تمام التمسك كما في ورد  
 في عبارات الروايات كما اعترفت وان كان مخزيا فلا كلام بخلاف العكس فانه غير موجود في عبارات الروايات كما اعترفت به الشهيد في غير ذلك  
 بنية التمسك الوجوه فانه اولى على الظاهر ان كان للثلاثة فيه محالة لا بعد اختياره مدلول الروايات لهذا العلم بالاجماع وظهور الخبر مع نقله في الكتب المعتمدة  
 مكره وليس الحديث محي الدين في مثل المصباح التمسك الذين علموا ما الذي قال في التمسك الحسين بن سعيد عن النضر بن زرقة عن أبي بصير زرقة  
 ان مثله رواه في ذلك فنعته ويعد الكذب في مثل هذا النقل ولهذا قبله العلماء مثل الشيخ وجعله كقول المسلمين كذا الصدوق  
 كتاب المصنف بجملة مع حديثه بندين وروى بالجملة فضل الظن القوي بصدقه عنه مع غيره من الاحتياط المشرقة مع المصنفين وقول العلماء كالمعتمد  
 واختاره العلامة ايضا ونقل النضر بن زرقة كانه اى سويده عن النضر بن زرقة والتمسك والتمسك بالجملة ما يصح في الكتب بل حكم بالتمسك مع وثوق غيره  
 ولا شك في حصول الظن القوي بجملة فله بل قوي ما في غيره ولكن ظني لا يقين من جوع وروى أبو بصير عن أبي عبد الله قال اذا جئت في الركعة الثانية  
 نقل بسم الله والحمد لله وخير الاسماء شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وارسله بالحق بشرا ونذيرا بين  
 يدي الساعة شهدانك نعم الرب ان محمدا نعم الرسول اللهم صل على محمد وآل محمد وقبل شفاعة في امته وارفع درجته ثم الحمد لله مرتين وثلاثا ثم  
 تقوم فاذا جئت في الركعة قلت بسم الله والله والحمد لله وخير الاسماء شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
 وارسله بالحق بشرا ونذيرا بين يدي الساعة شهدانك نعم الرب ان محمدا نعم الرسول لحيات الصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات القاتلات  
 الرجايات السابقات لنا عاث الله ما طاب ركي طهر خلص صفى فله شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
 وارسله بالحق بشرا ونذيرا بين يدي الساعة شهدانك نعم الرب ان محمدا نعم الرسول واشهد ان شهدان الساعة ائمة لا ريب فيها وان الله يبعث  
 في القبول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد  
 وسلم على محمد وآل محمد وسلم على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على محمد وآل محمد  
 ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد وآل محمد وامن على الجنة وعاف  
 من النار اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين الا تبارا ثم قل السلام عليك يا النبي رحمة الله وبركاته السلام  
 على انبياء الله ورسوله السلام على خير خلق الله من قبلك من الملائكة المقربين السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا يبعث الله رسولا  
 بعد عباد الله الصالحين ثم قل والظاهر ان لبيد بشرطه وجواز تقديم السلام علينا الخ على السلام عليكم كالتسليم على النبي كجميع ما في هذه الرواية ولا  
 البعض كما فهم من كلام الاحتياط بعض الروايات فلا يضر في الاختصاص حيث صعب حفظ ما فيها هذا نهاية ما وصل اليه في الله المعين والمفهم  
 قوله ويخرج برأى جديما اشارة الى انه مع الاستحسان يخرج بالسلام لا بالصلاة من دون انضمام مخرج في جملة عند الخرج مع بقاء قصد الاستمرار  
 يسلم او يفعل غيره كما مر في قوله يستحب بسم الله قبل استحضار التسمية الواحدة للامام والمفروض ان التمسك للمؤمنين للمؤمنين عبد المحمدين وعواضل  
 عبد الله قال ان كنت تامر بما اجزاءك تسليمه واحدة عن يمينك ان كنت مع امام فتسلمتين ان كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة ويد على

من كلام المحقق  
والعلامه

ما  
منه لعدم  
ثبوت دليل الوجه  
فصلا في المسئلة  
المشكلات صح

وَمِنْ خَلْقِي مَوْتٌ  
وَالْمَوْتُ مِنْ  
الْمَوْتِ



الثالث القنوت ويحذف فرائد الثانية قبل الركوع ويدعو بالمنقول وفي الجملة فتوشأ بعد الركوع الثاني ولو نسيه فضا بعد الركوع الرابع شغل النظر فاما الى  
سجد وفاننا الى باطن كفيه وراكها الى بين رجليه وساجدا الى طرفه فانه ومثله الى حجر الخامس وضع اليدين فاما على فخذه بحد كفيه فاما نالهما وجهه  
وراكها على ركبتيه وساجدا مجدا اذنيه ومثله على فخذه اليسار العقب في افضله يسبح الزهراء عليها السلام من

اشراط المزمين بوجوه انسان عليا الماموكا صرح به الشيخ في التتميد وغيره صحيحه منصوصا كان ابن حاتم وهو في صرح به الاستبصار قال ابو عبد  
الامام يسلم واحدة ومن رواه بين اثنين فان لم يكن على شاة احد او واحدة فيجل المطلق على المقيّد التتميد التاويل فانه اطلق او لا ويؤيدنا  
وبدل ايضا عليه رواية عن الطائفة من الاحاد لا شان وصرح به الشيخ في التتميد وايضا الظاهر ان المقصد السلام عليه طهارته وفي سجود الرضوخ  
على المامون في الركعة على الامام والظاهر ان الاصل في غير كنفه ذلك تخيم بل هو يسلم الصلوة ولو ظهر ذلك للمامون من على شاة رجليه  
لكن الظاهر ان الاصل يقتضي ان يكون ركلا من بعض الاحتمال في تعبه ولو كان حابطا ما تروى دليلان يمكن حمل صحيحه رواه ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر  
قال يسلم واحدة اما ما كان او غيره على مامول لم يكن على ياره احدا كما قاله الشيخ لما مر من حمل المطلق عن المقيّد يحمل على الجواز من دون الفضيلة ويدل  
على الفضل ان الواحد هو الانسان ايضا رواية ابي بصير عن ابي عبد الله المقدّم واما التسليم ان يسلم على النبي <sup>عليه السلام</sup> ويقول تسلم علينا وعلى عينا  
الله الصالحين فاذ كانت تلك فقد انقطع الصلوة ثم تؤذن لقوم تقول انت مستقبل القبلة السلام عليكم وكذلك ذكركم فقول تسلم  
علينا وعلى عينا الله الصالحين مثل ما سأل انت امام فاذ كنت في جماعة فقل مثل ما قلت سلم على من بينك مثلك ان لم يكن على شاة لك احدا  
على الذين على بينك لا تدع التسليم على عيناك ان لم يكن على شاة لك احدا الذي يستقام من الاختيار يسلم الامام على اليمن فكان المراء بالاناء بضعة لوجه  
كذا المامول الذي يسلم على ياره احدا الذي على ياره احدا يسلم على اليمن الشمال والمغرب يسلم تجاه القبلة في يومئذ هو خير  
رايته دليله وكذا تسلم الامام الى القبلة الاناء بصفحة وجهه الظاهر على اليمن الشمال هو المتبادر من الغارف لعل مراده ان يسلم متوجها الى القبلة  
ثم الاشارة الى اليمن بعد تمامه تجاه القبلة مأخوذة كانه من رواية ابي بصير الاناء الى اليمن من غير هذا نصا ولكن الظاهر ان على اليمن ليس في  
رواية البرقي في جماعة عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله اذا كنت وحده فسل تسليما واحدا على بينك لا على الاناء فهو خير العين في رواية ابن هرون  
على تسليم الامام تجاه القبلة كما ذكر في المنهاج بل ما قلنا من التفضل قال في المنهاج في الجواز واما الكلام في الانفراد فقل على الاناء من  
المبطل واعلم انه لا ينبغي الاكفاء في القنوت كجاء ما ذكره بعض الاحباب مثل الاناء فهو خير العين في النهاية مع تركه في المبطل وجعل من على لينا  
اعم من الحايط لذكر ابن بابويه ذلك للتأهل في سنن المستحبات مع حصر الظاهر بانهم لا يقولون مثله عن ذلك لا بد من دليل وقد لا يكون ما اعتقدنا دليل  
عكس دليل عند المصنف كما مر في حديث البرقي في مثل ذلك استحباب الجلس على سجدة التوبة بين الاذان والاقامة كما ذكره الشارح ثم لا يبعد العمل بان  
المفولة مع عدم صحة سند الرواية المعبرة المشهورة بين العامة والخاصة ويمكن تعميمها مع عدم العلم بالمشهد فلو عدل القنوت لغيره فممكن وكان من جملة المضد  
بالسلام على الانبياء والائمة والملائكة والمؤمنين الامام ومن على الدنيا فان دليله غير واضح والظاهر ان مثل ذلك لا يقال الا عن بعض الله يعلم قول  
الثاني التوجه يسبح تكبيرات الى آخره ولا شك في استحباب ذلك في الجملة وفصل التتميد عن علي بن الحسين بن بابويه في رسالته ان في تسبيح صلواتها  
ولاحد خبر مسند او تفصيل ما ذكره اول كل فريضة واول ركعة من صلوة الليل في الفريضة من الوتر واول ركعة من نافلة الزوال واول ركعة من  
نوافل المغرب واول ركعة من نافلة الاحرام وقال هذه التسعة المواضع التي كوفوا واداء الشيخ في ركعتي الوتر وكذا في استحباب البعض ثلثا وخمس من  
الادعية تدل عليه الاخبار والاقوال اما الادعية فالتدبير يدك على حسنة الجليل لا يهيم المذكورة في الكافي عن ابي عبد الله قال اذا فتحت الصلوة فاق  
كفك ثم ابسطها بطنك تكبيرات ثم قل اللهم الخ ثم تكبيرة ثين ثم قل بيبك الخ ثم تكبيرة ثين ثم تقول وحسبك ثم تعود من الشيطان الخ ثم  
اقرا فاتحة الكتاب الظاهرة في استحباب كل صلوة الا ان يزيد بها الفريضة اليومية للبناء فلا يفهم السجدة الظاهر كاصح الله في المنهاج في سائر  
الكثير ان ينبغي الخفات فيها الا الامام في تكبيرة الاحرام ورفع اليد لقوله فرفع كفك اخيرا للاخرام ولا شك ان المراد استحباب السجدة كل  
واحدة واحدة لوجوبها لاجرامها ان المراد بثلاثة الادعية ما ذكرناه في العبارة فتشاهر عند وقوع الكتاب بينهما صرح بها في المنهاج لو ثبت لدنا بعد  
السادسة بقوله بالحسن الخ كما ذكره الشارح بوجه في بعض المواضع التي من غير مسامحة الا انه غير في غير هذا الكتاب مع عدم الاستحباب  
الوجه الدعا الاول على ما في الحاشية المذكورة اللهم انت الملك الحق الذي لا اله الا انت سبحانك محمدك علك سوء اني ظلمت نفسي فاغفر لي في آخر  
يفر الذنوب الا انت والنا في بك سيدك الخ في يدك الشكر ليس ليك المهد من هت لا لمجانك لا اليك سبحانك حنايتك ببارك تعا  
سبحانك بلبيت في الفريضة بعد هت عبدك وبن عبدك بين يديك منك بلك لك اليك لا ملجأ ولا منجاة ولا مغفلة الا اليك تبارك  
تعاليت سبحانك حنايتك سبحانك بلبيت الحرام والثالث جهنم جهنم الذي في نظر القنوت والارض غالم الغيب سيقا مسلما واما انما من الشكر  
ان صلواتي وكني سجدا واما في الله رب العالمين لا شريك له وبن لك امرت وانا من المسلمين زاد في الفريضة بعد الارض على ملته ابوهم ومن محمد  
ومناهج على حن غالم الغيب في الثالث القنوت ولا شك في كونه واجبا ولا لا عليه كثيرة واما الخلاف في وجوبه واستحبابه والظاهر ان الثاني لا يصلح  
وصححه البرقي عن ابي الحسن الرضا قال قال ابو جعفر في القنوت اشئت فامنت شئت لا تقنت قال ابو الحسن واذا كانتا لغيره فلا تقنت وانا انقله  
هذا ما رواه في الصحيح عن عبد الماسين عمرو المديح في الجملة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القنوت قبل الركوع او بعده قال لا قبله ولا بعده وصححه  
بن سعد الا شعر قال ليس القنوت الا في الغدا والجمعة والوتر ولا شك في ذلك لا سيما على عدم الوجوب فما يدل عليه يحمل على الاستحباب للجمع الشهيرة مؤيد  
لا يبعد كون مقتضى الصدق بالوجوب تأكيد الاستحباب فانه يقول لك في كتابه كثيرا ولا لا في الاية ولا في صحيحه ومثبت عبد بن عبد الله  
قال من ترك القنوت رعبته عنه فلا صلوة له لقوله فلا رغبة وايضا في الطريق يؤيد لعله ابن عبد الرحمن ليس بمحمد عند الصدق على الظاهر لذلك  
ما ساءه في المنهاج ولا شتركة ورواية وهبته قال القنوت في الجمعة والعشاء والغداة والوتر والغدا فمن ترك القنوت رعبته عنه فلا صلوة له لو كان

تكبر



[illegible]



سليم

۱۲  
هنگام

فارغ پد بک ص

لكرههم النظر الى  
السماء للصخرة  
وتعريضها  
كراهة بامر ومقلوب  
عدم الزوم ولعل  
لهم وجه اخر  
فمنه

قال من قال في رثاء رجل  
استغفر الله عن ذنبي  
والله لا يرحم  
فإنه قد غفر له

جسکے  
سہرا



يستكبرون عن عبادة سيدخلون جهنم داخرين وقال دعوني استجب لكم وقال اذ اردنا ان ندعو الله فجددوا لحدوسهم وسموا مله واثن على صل  
على النبي ثم سل عطه ودونيه في الحسن عن زارة عن ابي جعفر قال دعا بعد الفريضة افضل من الصلوة تنقلوا في صحبة وليد بن جبير عن  
عبد الله قال التعقيب بالغ في طلب لوزق من الضرب في البلاد يعني التعقيب لدعاء بعقب الصلوة وصحبة محمد بن مسلم عن احدهما قال الدعاء بالمكث  
افضل من الدعاء بدبر الصلوة كفضل المكث على المطوع في خبر اخر ما عالج الناس شيئا اشد من التعقيب في الجمع معوية بن غار قال قلت لابي عبد  
الله وجلس افتتح الصلوة في ساعة واحدة فقل هذا القرآن فكانت تلاوته اكثر من دعائه ودعاء هذا اكثر فكان دعائه اكثر من تلاوته ثم انصرف  
في ساعة واحدة ايها افضل قال كل فيه فضل كل حسن قال في قد علمت ان كلا حسن وان كلا فيه فضل فقال لدعاء افضل اما سمعت قول الله عز  
وجل قال لكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادة سيدخلون جهنم داخرين هي الله العباد هي الله افضل اليك اشد من هي  
الله اشد من واما افضلية تسبيح الزمراء فلرواية ابن سنان قال قال ابو عبد الله من سبع تسبيح فاطمة قبل ان يثني بحليلة من صلوة الفريضة خفر  
لو يبدى بالتكبير ما في رواية ابي مروان المكثون عن ابي عبد الله قال يا مرفون اننا امرضينا بتسبيح فاطمة كما نأمرهم بالصلوة فاني فانه لم يزل عبد  
فنفق فيه صالح بن عتبة معجزة عن جعفر ما عند الله بشي من التمجيد افضل من تسبيح فاطمة ولو كان شئ افضل منه لخلد رسول الله فاطمة  
وهذا بظاهر ما دل على افضلية من كل تجويد مطلقا من الدعاء فقط عقيب الصلوة وعنه عن ابي خالد القاط قال يا عبد الله يقول تسبيح فاطمة  
في كل يوم ودبر كل صلوة احب الي من صلوة الفاتحة في كل يوم لعلي يجمعه جامع المصالح كما هو في التمسك والكافي وكان ابو خالد قد روى  
ابن ابي بجران عن رجل عن ابي عبد الله قال من سبح الله في يوم الفريضة تسبيح فاطمة المائة واثمها بلالا اله الا الله غفر الله له كذا في التمسك وفي  
الكافي وفي لانهما على افضلية من كل الادعية عقيب الصلوة فاملوا كذا في الاصحاح ليس جيد لك البعض مع التأييد بقولهم والله استجاب  
النام ايضا كما يدل عليه ما روى الصدوق في الفقيه في بيان سبب شريعته فانه علم رسول الله عند المنام وهذا نصبت لها واماطة في المشي  
عند الاحتياج ويدل عليه بعض الاخبار ايضا اشارة اليه حيث قال يبداء بالتكبير والذكر لا يابى مع ذلك بدون العدة المقر والربيع لمثل صحبة  
بر عبد الله في التمسك مع ابي علي ابي عبد الله فاستلهم في عن تسبيح فاطمة صلى الله عليها فقال الله اكبر حتى احصى بها ثلثين مرة ثم قال الحمد لله حتى  
بلغ سبعا وستين ثم قال سبحان الله حتى بلغ مائة بحضرتها بيده واحدة ومثلها رواية ابي بصير في تفسيره في تفسيره في المصباح  
روى عن الصادق من زاد الحجر من زينة الحسين فاستغفر به مرة واحدة كتب الله له سبعين مرة وان امسك التسبيح سبعا ولم يسبح بها ففي كل حبة  
منها سبع مائة وفي التوسيع سئل هل يجوز ان يسبح الرجل بطين القبر هل فيه فضل فاجاب يسبح به فاشق افضل منه ومن فضله ان المسبح يتوسع  
ويذكر التسبيح فيكتب له التسبيح وقريب منه كلام الدروس صرح بكونه من قبر الحسين ولعله المراد هنا كما هو في رواية ايضا وسئل عن التسبيح على  
لوح من طين القبر هل فيه فضل فاجاب يجوز ذلك فيه افضل قال في تنس السجود على زينة الحسين افضل الاعمال لعل المراد بالسجود عليه في الصلوة والمراد  
بطين القبر القريب منه يتفاوت في الفضيلة فربا بعدا وما اخذ من قريب برة بعد صفة هناك افضل على الظاهر في الصدوق في الفقيه المصنفون  
قال يعني الصادق السجود على طين قبر الحسين ينور الى الارضين السبعة ومن كانت معه سبعة من طين قبر الحسين كتب مستحيا وان لم يسبح بها ثم قال  
التسبيح بالاصابع افضل منه بغيرها لانهما مسؤلان يوم القيمة وسئل الكلام في ان المراد ان التسبيح بها افضل من غيرها من غير الزينة الشريفة وهو  
وينبغي عند ترك الدعاء فانه روى انها مستحبة خصوصا بعد الفجر وبعد الظهر بعد المغرب في كل وقت فانه روى في الرواية الاستحباب في كل وقت  
في حسنة زارة عن ابي جعفر قال قل ما يجزيك من الدعاء بعد الفريضة ان تقول اللهم اني سئلك من كل خير اخطا به عليك اللهم اني سئلك عاقبتك  
في امور كلها واعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة وفي حسنة اخرى له قال قال ابو جعفر قال لا تشكوا لوجهين اوقال عليكم بالموجبين في قبركم  
صلوة فلك وما الموجب قال قال الله الجنة وموتى بالله من النار وكان في الجمع عن داود الجلي مولى ابي المعمر قال سمعت ابا عبد الله يقول قلت  
اعطين مع الخلاق الجنة والنار والحق العين فاذا اصاب العبد قال اللهم اغفر من النار وادخل الجنة وروى في الجود العين قال لا النار يارب ان  
عبدك قد سالتك تعقه موقعا عقره قال الجنة يارب ان عبدك قد سالتك يا رب اسكنه قال لا الجود العين ان عبدك قد خطبتك اليك فرفق  
منافان هو انصر من صلواته لم يبال الله شيئا من هذا قل الجود العين ان هذا العبد فينا ان هذا العبد فالت الجنة ان هذا العبد فالت الجنة  
ان هذا العبد فالت الجنة الادعية كثيرة وينبغي اخيها ما في التمسك والكافي والفقيه في المصباح في المظان مثل العدة وغيره فابو ينيق ايضا يكون  
المعقب على هيئة الصلوة على افضل قال في الذكرى كل ما ينافي الصلوة ينافي التعقيب فيلزم غير واضح وبهم عن القليلة ان ما ينافيها مطلقا  
فضيلته وكان المراد في الذكرى نعم يمكن استنباط الاستنباط البقاء على الطهارة لورود الاستنباط في الطهارة ايضا ورد الخبر في التمسك والفقيه  
قال هذان سائر لا بد من الله في اخره احب ان يكون معقبا قال ان كنت على صوف فانت معقب فبذلك لا على شرط غيره واستحب  
البقاء عليه لا بعد استنباط الكلام بين الادعية لعدا افضل فيفضل عند التوجه كذا بعض الاستغالات لما تارة وروى في الفقيه في  
ابا جعفر يقول الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلوة تنقلوا بدلتك جرت السنة قال النبي قال الله عز وجل يا ابن ادم اذكرني بعد ان ساعدت  
العضامة اكلها ما اهلك قال الصادق الجالس هذا العبد في التعقيب لدعاء حتى تطلع الشمس بالغ في طلب لوزق من الضرب في الاضرب روي  
هلقام بن خلفان انه قال نيتا يا ابراهيم فقلت جعلت فداك علمي وعاء جامعا للدنيا والآخرة واوجز فقال قل في قبر الجمل ان تطلع الشمس سجدا  
الله العظيم بحمد الله واستغفر الله واسئله من فضله فقال هلقام ولقد كنت سؤا اهل بيتي خالا فاعلمت حق انا في ميراث من قبل جلي ما علمت

الارض السابعة



عليها الا القدر  
او غاب

وبينه رواية وان اليوم اسراهل يعني وما ذلنا لما على مولاى العبد الضاح وايضا قرأته اية الكرسي لما ذكر في مجمع البيان عن علي بن ابي طالب  
قال سمعت نبيكم على اعمام المنبر وهو يقول خذوا اية الكرسي في دبر صلوته مكشوفة لم يمنع من دخول الجنة الا الموت ولا يوطئ من قرأها الا الخلد  
مصححه منه على نفسه حاربه ونجا حاربه وفيه بحث كونه في تعليق الكشاف والفاخرة وشهد الله قل اللهم مالك الملك الى قوله بغير حاشا فان قيل ما  
بدل على استجابا في بعض القاسم العدة ايضا وينبغي ايضا عد ذلك هو الله اثني عشر مرة مع الدعاء المثل ورفع اليدين ثم المسح على الوجه كما ورد  
الرواية في هذه من بط اليدين في اخرى في الفقيه قال ابو جعفر ما بطل عبد يذبح لله عز وجل الا استحي الله ان يريده ما حصر احسن جليل فاما من  
ورعته ما يشاء فاذا دعا احدكم فلا يبره يذبح حتى يمسح بها على راسه ووجهه في خبر اخر على بغيره صدره وهذا في غير الفريضة واما رفع اليدين فثبت  
تكرار في بعد الصلوة فهو بين الاحتيا وموجود في الكتب ما روايت سند في المتن وسئلوا افضل ما يقال ما نقل عن اهل البيت وهو ان  
سلم كبر ثلاثا ورفع يديه الى تحت اذنيه قبل ان يثنى سجدة وكصفوا من صحتهم قال ايت باعبد الله اذا صلى وفرغ من صلوة ورفع يديه جميعا فوق الراس ولو  
فيهم الفريضة كما لو كان ذلك سجدة مطلقا لا نام والماتون في المتن واحتيا بالانام حيث قال يستحب الى الانام اذا فرغ من صلوة ان يرفع يديه فوق  
يركعوا وذكر رواية في سجدة الشكر والدعاء في البكاء على ما يدل عليه الاخبار ومذكور في الكتب المذنية فيه ثم مسح بيمينه مع الدعاء لما ذكره في الكافي عن  
ابي عبد الله قال سمع بدلتا يعني سجدة وسجدة في بر المصير والصلوة وتقول في الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم اني عوذ بك  
الهم والخرن والسلم والعدا الصغار والذل والافواح ما ظهر منها وما بطن واما كون المسح اولا على موضع السجود ثم المسح فقد روي في اخرى في الكافي عن  
عبد الله دعا يدعي في ركعة صلوته بصلواته وان كان بك من سقم ووجع فاذا قضيت صلواتك مسح بيدك على موضع سجودك من الارض ودعا عوذ الدعا  
وامر يدك على موضع وجعت سبع مرات تقول يا من كبر الارض على الماء وسد الهواء بالثناء واختا لنفسك احسن الاسماء صل على محمد وال محمد افضل في كذا  
وكذا وارزقني كذا وكذا وعافني من كذا وكذا وليد في كذا على الكنية ولا على الهبة المذكورة وكذا ما روي في التهذيب بالاستئذان بجعل عن ابي عبد الله قال لا  
اصابك ثم ناسح يد على موضع سجودك ثم امر بيدك على جملتك على من جانب خذك الايسر الى جانب خذك الايمن كل وضعة لنا اربعين من عبد المحمدين  
بسم الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم ادعني بالهم والخرن ثلاثا وطريقة اليه حسن هو فقه في سنة نقل عن  
ابن عبد المحمدين قال سمع يد على موضع سجودك ثم مسح يدك على جملتك على من جانب خذك الايسر الى جانب خذك الايمن قال قال ابن ابي عمير كل وضعة لنا اربعين  
بن شاذان انه صالح وقيل فاقه وقيل لوالقه غير ذلك بل من مجال الكاظم ع وبالحيلة ما ذكر في الفقيه والى كان الا في الاصل من اجل في التهذيب عطف  
هنا اخذت ثم وينبغي ان لا يترك ما روي في الفقيه من موقف عبد الكريم بن عتبة عن الصادق ع قال عشر مرات قبل ان تطلع الشمس فيقول لا اله الا الله الا الله  
لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت هو لا يموت بيده الميز وهو على كل شئ قدير كانت كفارة لنوبة في ذلك اليوم منه يكره وكف عن الخمر في ذلك كان في  
يقول ان اصبح اسمي اللهم اني شهدك ان ما اصبح اسمي في من غيرة وعافية في من اودينا فقلت حدثك ما شريك لك الحمد لك الشكر على كل شئ حتى  
بعد اذني عوطا اذ اصبح عشر اوان اسمي عشر اسمي بذلك عبد شكروا في موضع آخر قول مثل ذلك في الصلح قبل الطلوع اياه لشكر ذلك اليوم الى الليل  
والساء قبل الغروب كل في يميني الا في اخره قول ضيف الله الخ لما روي في التهذيب باستئذان محمد بن سليمان الذي قال سالت ابا عبد الله فقلت ليجزئك  
ان شيعتك يقولون لا ايمان مستقر ومستوع فقلت شيئا اذا انا قلنا سنمكتك لا ايمان قال قل في دبر كل صلوته فريضة وضعتا لله وبات محمد نبيا وبالا  
دينا وبالقربان كتابا وبالكعبة قبلتنا وبعلنا وما وبالحسن الحسين الامم صلوات الله عليهم ائمة فحيث علم ائمة فحيث علم ائمة فحيث علم ائمة فحيث علم ائمة فحيث علم ائمة  
كان اماما عند تخيير فبذل ما روي في الفقيه انه قال من صلى في يوم واحد من نفسه لثلاثين يوما فقد خانهم بل ينبغي لك لكل احد لانه السجدة لاجابة مع  
حصول الدعاء للغير ينبغي له ان قبل الاستعاذتي ولو كان نافلة المغرب من فضيلة الدعاء بعد الفريضة لما روي في التهذيب باستئذان محمد بن ابي العلاء  
الحقاع جعفر بن محمد قال من صلى المغرب عقيب ام يتكلم حتى يصلي ركعتين كبتنا له في عليين فان صلى اربعا كبت له حتى يفرقة وهذا يدل على ان الكلام  
غير الدعاء والتعقيب فينا في ما يدل على كراهة الكلام بعد فريضة المغرب نافلة التحجيل بها قبل الكلام مثل هذا في ابو عبد الله ان اتكلم بين الاربعة وكما كان في  
بعد المغرب استدله في المتن المذكور على كراهة الكلام بعدها قبل النافلة ثم بل سجدة الشكر اية لان فيه دعاء بعد ما يدل عليه ما في التوقيع  
سجدة الشكر من الزم السن او غيرها الى قوله اما الخبر المروي فيها بعد صلوته المغرب الاختلاف في انها بعد الثلث وبعد الاربعة فان فضل الدعاء  
او التيسر بعد الفريضة على الدعاء بعد النوافل كفضل الفريضة على النوافل والتجدة دعاء وتيسر فالفضل ان يكون بعد الفريضة وان جعلت بعد  
النوافل بقدر ما يدل عليه ما روي في كراهة جهم بن ابي جعفر قال ايتا بالحسن ومعه وقد سجد بعد الثلث فكذلك جعلت فقال لا ياتيك سجدة  
بعد الثلث قال فرائق فقلت نعم قال فلا تدعها فان الدعاء فيها مستجاب ما روي في الاستبصار باستئذان جعفر بن محمد قال صلى بنا ابو الحسن عطين بن محمد  
صلوة المغرب فجد سجدة الشكر بعد النافلة فقلت له كان باوك يسجد بعد الثلث فقال ما كان احدا باي يسجد الا بعد النافلة وسجدوا على الجوف  
والاولى على الاستحباب في قوله لا تدع اشارته الى هذا هو الفضل في تقليد موافق لما من الاخبار وفيه دلالة واضحة على فضلية التعقيب بعد الفريضة  
قبل النافلة ويمكن ان يكون احسب الدعاء على تقدير وسعة الوقت كذا السجدة بعد الثلث وتقديم النافلة في الصلح يجمع بين الاحسان والفضل في الجمع  
في احسب الفضل من ان المغرب ما منها كما فعل في الاستبصار وفي الفقيه قال الصادق ان العبد اذا سجد قال يا رب حتى يقطع النفس قال الرب تبارك  
تعالى ليك ما حاجتك قال ايضا وعبد الرحمن بن الحجاج ع ابي عبد الله قال من سجد سجدة الشكر وهو مؤمن كتب الله له ما عشرين صلاتا وحج عن عشرين خطا

ان قال  
بحق  
في  
يقولون



[illegible]



شیء مثله مغرب

۱۳۱۰  
 ۱۳۱۱  
 ۱۳۱۲  
 ۱۳۱۳  
 ۱۳۱۴  
 ۱۳۱۵  
 ۱۳۱۶  
 ۱۳۱۷  
 ۱۳۱۸  
 ۱۳۱۹  
 ۱۳۲۰  
 ۱۳۲۱  
 ۱۳۲۲  
 ۱۳۲۳  
 ۱۳۲۴  
 ۱۳۲۵  
 ۱۳۲۶  
 ۱۳۲۷  
 ۱۳۲۸  
 ۱۳۲۹  
 ۱۳۳۰  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۲  
 ۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴  
 ۱۵۹۵  
 ۱۵۹۶  
 ۱۵۹۷  
 ۱۵۹۸  
 ۱۵۹۹  
 ۱۶۰۰  
 ۱۶۰۱  
 ۱۶۰۲  
 ۱۶۰۳  
 ۱۶۰۴  
 ۱۶۰۵  
 ۱۶۰۶  
 ۱۶۰۷  
 ۱۶۰۸  
 ۱۶۰۹  
 ۱۶۱۰  
 ۱۶۱۱  
 ۱۶۱۲  
 ۱۶۱۳  
 ۱۶۱۴  
 ۱۶۱۵  
 ۱۶۱۶  
 ۱۶۱۷  
 ۱۶۱۸  
 ۱۶۱۹  
 ۱۶۲۰  
 ۱۶۲۱  
 ۱۶۲۲  
 ۱۶۲۳  
 ۱۶۲۴



فان خرج الوقت صلوا لها طهر امام يلبس في الوقت  
ولا تجب الا بشرط الامام العادل او من  
ماهر وحضورا بغيره  
من

الشمس وقتها في السفر والحضر هو من المضيئ وقت العصر في يوم الجمعة وقتها لا بد من سائر الايام وقال ابو جعفر اول وقت الجمعة ساعة قبل الظهر  
ان مضي ساعة فلا يبعد ملاحظة ذلك فان حنا من اجتهاد ما فيه مع جزيه بانعنه وليس عندنا ما يخالفه بل لا يخفى المقتضى مؤيداً لوجه الكافي ايتم شل  
الحبر الاول فلو لم يكن اجماع ولما لم يكن الساعه حين المضيئ لها ولعله لا مجال لتحمل على المشيوق ان الظاهر ان اكثر الاخبار ان الغرض بيان اول الوقت في السفر  
بين السفر والحضر لقصه سقوط وقت الصلاة التي كانت في الظهر حضر الله يعلم **قول** ان خرج المراء بصلها طهر فعمل الجمعة اي الواقعة يوم الجمعة وقت  
الظهر طهر الجمعة واخلال الجمعة على صلوة الظهر لا ساعه منه وهو واقع في الروايات مثل الجمعة في السفر ما اقرها بقل هو الله وهو كبير وجهه لان الوقت **قول** ان  
شرط وقدم في الجمعة لا يقضى الظهر لا يقط الا بغيرها فيعتبر فعل الظهر واما اشتراط عدد التلبس بفعلها طهر فيعتبر ما اذا تلبس في الوقت ولو  
بالتيكس على ان يخرج الوقت بعد او قبل صلاة الجمعة واهو ليس بواضح الدليل لان الوقت شرط وقد خرج فكيف يصح ادعاء في غير وقت ولا يبعد يقينه  
بذلك الركعة في الوقت لما ذكر من ادرك من الوقت كعتقد ادرك وعقد الحلات عندهم في ذلك على الظاهر ان يكون لهم دليل في الجمعة خصوصا  
بذلك كما يجز التلبس لا تبدل من الظهر فكان وقت **قول** لا تجب الجمعة الا بشرط الخ قال في التمهيد ما اشترط الامام اي المعصوم وانه لا بد ان  
هو من مصلها في اجمع الحسين الا في اعي جيب ثابت له خيفة الخ ثم استدل عليه بما رواه الجمهور عنه انه قال اربع الى لولة الخ والحق في الصلاة  
والجمعة وقال في خطبته من ترسل الجمعة في خبايا اربع ومضى وله امام عادل واجابوا استحفا قاطها وجوه فلا يجمع الله شمله ولا بارك له في امر الحديث ثم استدل  
باجاد من طريق الخاصة اظن ليس في صلاة على المظلم حصة ذرارة قال كان ابو جعفر يقول لا تكون الخطبة وصلوة ركعتين على اقل من خمسة  
الامام واربعة فمثل حصة محمد بن مسلم قال سالت عن الجمعة قال اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلي الناس ما دام الامام  
على المنبر مع انها مقيمة ثم يدل على خواز الخروج بعد الاذان والخطبة على المنبر كراهة الصلوة ما دام عليه كذا في وكثير وكذا ما في رواية سماعة فقا  
امامع الامام فركعتان واما من صلى في حقه في اربع ركعات بمنزلة الظهر مع ان قوله بمنزلة الظهر غير مناسب هنا للظهر الا ان يرجع الى هو بعيد **قول**  
مع عدم صحة السند لعدم في هذه المسئلة الاجماع ولعل له سندا ما وصل اليها ويمكن كونه رواية محمد بن عيسى عن جعفر عن ابيه عن علي قال اذا قمت  
الخطبة مضى من الامام اجمع بالناس ليس لك احد غيره وهي مع عدم صحة السند بعيدا لخص من المطوم مثل رواية ابي العباس لا يشرع بالجمعة اذا  
ما يصح سندا لمع ان الالية والاختيار المعبرة الكثرة جدا غير مقيمة به الا ان لا يتجمل لا يفهم كون امرام منها صلوة الجمعة مفصلة بالاجماع ونحوه كذا اكثر  
الاخبار خالية عن تفصيلها مثل احد فخرها الله في جماعته ووضعتا عن شقة ومنه ما واجبه على كل مسلم ان يشهد بها الاختصاص وغيره لا يفهم  
التفصيل الاحكام الا بالاجماع والحاصل انما نقدر ان تحلى الاجماع لضعفه ونثبت بالاختيار والالية للرجال فلا بد لنا من التثبت واعترافه  
امنه يقولون بالتفصيل اما الاختيار فانها لم يفهم كونها مقيمة من يكون اما ما للجماعة ويقتد على الخطبة لا غير بل الظاهر ان شرط اخر اما  
اختصاص الاجماع انظر المذكور حال الظاهر لا الغيبة فليست بكن كلام المصنف في المنزلة بغض اعتبار الاخر في العموم وليس عند كتاب لخر حاضر الشارح يد  
كونه حال الظاهر فقط ويدل عليه الالية وانما الاختيار عام بل الالية على شرط وطوال الاجماع حال الظاهر من غير نزاع فيعتد به اما في حال الغيبة  
فيبقى على ظاهره ما لا يجوز في اداة تحقيق انشاء الله **قول** ان حضورا بغيره مع الخ وهو من اكثر لعل ليلته الاوامر المطلقة والعامة خرج الا بالاجماع  
وفي الباقي تحتها في ان الاوامر ما دللت بالاجماع والا جماع في الخمسة ايضا يخرج الخمسة كما تخبرنا بالدليل وحسنة ذرارة لا يبرهمن ما شامه قال كان  
ابو جعفر يقول لا يكون الخطبة والجمعة وصلوة الركعتين على اقل من خمسة رهط الامام واربعة ولا يخفى ان ذلك لانه بالمعنى ومع ذلك ليس يصح في  
الوجوب رواية ابي العباس كانه الفضل بن عبد الملك لبقيا الثقة عن ابي عبد الله قال ان في ما يجز في الجمعة سبعة وخمسة اذناه وفي الطريق  
ابان بن عثمان قبل ان يوق قال في لعل لا يقال ذلك لانه وان كان ناووسيا الا ان باعروا الكثرة في اجمعنا لعل على تصحيح ما يصح عنه لا اقر له **الفتنة**  
وقبله في صفة ابي ذلك فيمكن جعلها صحيحة ومع ذلك قال في لعل المترو موثقا ابي العباس في ذلك لعلنا ايش على الوجوه خفا وضم سبعة فيشر بانه لا بد في  
وذلك ما يمكن الا بالجمع الذي جمع به الشيخ وسيجيى اقوى الادلة صحيحة مضبوطة عن ابي عبد الله قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة اذناه وان كانا  
اقل من خمسة فلا يجمع لهم والجمعة واجبة على كل احد لا يبعد الناس من الاختصاص المراء والمملوك والمسافر والصبي المريض وهو مشترك ولكن الظاهر ان ما  
الثقة كما صرح به لعل لا انه ليس مثل الصريح في ذلك لعلنا على الوجوه كما ذكرنا رواية ابن الجبيرة عنه قال لا يكون جعنا لما يمكن القوم خمسة **هذه**  
اضعف مع ضعف السند قريبا منها رواية الفضل بن عبد الملك كانه البقيا الثقة فالحجرف غير ولا يضر وجود ابان بن عثمان لما قال في السند **الفتنة**  
انما كان قوم في منزلة صلوة الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من يجذب بهم جمعوا اذا كانوا خمسة نفرنا ما جعلت كعتين بل كان الخطبتين في السند  
كما عرفت الدلالة غير واضحة كما مرها في الالية على شرط الامام بل من يقيد على الخطبتين فان مثله كثير في هذا المعنى مثل صحيح محمد بن مسلم  
وفضل عن الشيخ الصدوق ابن حمزة ان اقل العدد الذي يجز الجمعة سبعة ويصح مع الخمسة يعني افضل الواجبين ودليله الامام والاجماع على  
الوجوب بالسبعة دون الاقل فان الالية والاختيار مجعلة فالمدعى عليه قدم الجواب عن ادلة الوجوب بل لا قل وسيجيى صحة عن يزيد الثقة على الظاهر  
عبد الله قال اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا وليلبس لهم والعمامة وليتوا على ترس وعصا وليقف قد بين الخطبتين بحضور القارة ويقف  
الركعة الاولى منها قبل الركوع الا ان ذلك لعلنا على الوجوه بالخمسة بالمعنى وهو الشرط وهو معتبر عند اكثر الاصوليين لو كانت اربعة اجبة على الاقل  
كان ينبغي التثبت مثل هذا القيد وهو رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال تجب الجمعة على سبع نفر من المسلمين لا تجب على اقل منهم **الفتنة**  
وفاضه المدعى عليه الشاهد الذي يضر الحد بين يكال امام في الطريق حكم بن مسكين هو مجعولة منه كور في بغيره بل يصح



والجماعة والخطبان من قيام المشملة كل منهما على كماله نعم والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وفرازة سورة خفيفة من القرآن  
وعلم جمعة أخرى عليها أقل من مائة سنة

الا انه قد كوفي الاول وغيره مذكور في صفة بطريق الاستنباط الحسين بن عبيد الله النضاري في التمسك فقل محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين  
عنه كانه لا يقرأ في الجمعة والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وفرازة سورة خفيفة من القرآن والخطبان من قيام المشملة كل منهما على كماله نعم والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وفرازة سورة خفيفة من القرآن  
منذ مذكورة في الفقيه ايضاً عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال يجب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين ولا يجب على اقل منهم الا امام الخ لكن طريقه  
اليه لا يصح لا ضعيف لا انه ضامن لصحة ما فيه ولا يثبت به قال فينه قال زارة قل على من يجب الجمعة قال يجب على سبعة نفر من المسلمين لا  
جمعة اقل من خمسة من المسلمين احدهم الامام فاذا اجتمع سبعة لم يجزوا ائمتهم بعضهم وخبرهم والظاهر ان الهشام بن الجواند عن ابي جعفر كما يدل عليه  
ما قبله وما بعده فانه نقل زارة عنه وكان حدث هنا لظهور مع انه معلوم ان مثل زارة لا ينقل مثل هذه المشملة عن غير الامام ولا ينقله الصدوق  
في الكتاب المصنف فثبت هذه ايضا والمعارض في الجملة فلا بد من الجمع موالد ليدل القول للفتح وهذا المستحسن في الذكرى حل الخبر الحسن على الصحة  
والواجب التحيز والسبغ على لغيره كما ينقله الكفاين ورواية ابي العباس شعير منقطع جواباً لثمة بعد التكافؤ لان كمال دليل الحسن صحيح ولا يدل  
السبغ ضعيف صحيح استدلنا بالذكرى هذا الا ان الكثرة مع الاول لا اختيار الا بفعلنا مع الحسن وفعلنا لظهوره فانه مع ذلك غير كمال كقول  
لعمد الجهر في النية ولا شك في صحة الظاهر بعد معنى قس الجماعة وفعلنا ايضاً وان تركه عند قول الجماعة كان دليله الجماع كما نقل في الشرح قال في التمسك  
ولا نعرف فيه خلافاً ويدل عليه بعض الاخبار ايضا مثل قوله في صحته وسنة زارة واحدة فزاد في الجماعة وفي صحته محمد بن مسلم اهل يصول الجمعة  
جماعة قال ثم يصولون اربعاً اذ لم يكن من خطيب ما في حسنة زارة المقدمة تحت وهذا الامام واربعه يدل عليه ايضاً بشرط الامام في الاخبار  
والخطبان قال في المنتهى هو قول عامة اهل العلم الحسن ليصغر يدل عليه الاخبار ايضا فانهم مثل ما في نسخة محمد بن سعد المصنف في خطيب يصولون اربعاً  
ان لم يكن من خطيب صحيحه عبيد الله انما جعلت الجمعة وكنتين من اجل الخطيبين فهو صلو محقق في الامام وغيرهما من الاخبار الكثرة على اعتبار الخطبة  
كونها ثلثين فنقل الاجماع على كونها ثلثين ايضاً وما اشتمل الخطبة على الامور المذكورة فليس عليه ليا في اخ سوا الاجماع ان كان وان المصنف من الخطبة  
قال في المنتهى لا يكتفي بالخطبة الواحدة بل لا بد من الخطبتين فلو اخل بواحدة منها فلا جمعة له مذهب ليه علمنا وانا الجمع الى قوله ويشترط في كل خطبة حمد  
والثناء عليه والصلوة على النبي وآله وقراءة شيء من القرآن والوعظ وهذه الاربعه شيئاً فلو اخل باحدها لم يجز به وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة  
من الخطبة كلمة واحدة يقرأ بالاجماع على اشراط الاربعه عندنا وان الخالفهم واستدل عليها ببعض الاخبار الغير الصحيحة الصريحة وبرواية سماعة  
مع عمداً لصحة واشتمالها على ما لم يقل بوجوده قالوا لا بد من كون القرأتين باية تامة الفائدة بالنسبة الى الخطبة وان لم يكن مشتملة على مفصل الخطبة  
ليس بواضح الحق دليل الاستنباط يقتضيه قراءة سورة ذكرها في رواية سماعة عن ابي جعفر في خطبة يوم الجمعة الخطبة الاولى الخ  
وهي مذكورة في الكافي ومشتقة على الامور المعبرة والزائدة وقراءة سورة وان الله بامر الائمة في الثانية فيمكن فيه وجوب السجود كنهاية الائمة  
لعمد القابل بالفصل كما قبل مع مراعاة ما يشترط في الصلوة في الخطبة غير الاستقبال المأشور به لرواية انها بدلتا لركعتين وانها الصلوة مادام على  
المنبر خمسة محمد بن مسلم قال سالت عن الجمعة فقال اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان يصعد المنبر فيخطب لا يقبل الناس ما دام الامام على المنبر  
يقبل الامام على المنبر قدما يقرأ تلو هو الله احدهم بقوة في خطبة ثم ينزل فيصلي بالناس ثم يفرغهم في ركعة الاولى الجمعة وفي الثانية بالثلاثين  
في تدلى على اتحاد الامام والخطيب يشعر به بعض الاخبار المتقدمة فانه وكذا صحته المتقدمة بيان الخطبة ولا يفيد جوازها قبل اذوال الماشي  
خبره بيل محمد بن صالح ولا يدل ما في الحسن المتقدمة يخرج الامام بعد الاذان وكذا غيرهما مثل هي صلوة لا انه واجب كونها بعد الوتة  
وليس الاية ايضاً صحيحة في ذلك نعم ظاهرها ذلك خصوصاً الخبر على تقديمه على جواز تقديم الاذان فيعمل على ذلك المتقدمة والاحوط عدم ذلك ينبغي  
السلام على الجماعة في الجهر وكذا الجهر حتى يرفع المودون والاحتياط وجوب القيام حال الخطبة لما في بعض الروايات ان اول من جلس يقول  
بظهر عدم الخلاف عندنا الامع العذر فينبغي عدا ان كان غيره وكلامهم خال عنه وينبغي التفات الناس في القنات اليهم لما روي ان كل اعطى قبله  
كل وعظ قبله يعني الجمعة والعبدن والاستفاضة قال الشافعي بخلاف في حقيقته كذا في المنتهى قال في خطبة لو خطب مستقبل القبلة صححت الخطبة ثم الظاهر  
بعض الغايات وبعض الاخبار وجوب الجهر بها والاحتياط بقضية ايضاً بخلاف في وجوب تقديم الخطبتين على الصلوة ويدل عليه رواية ابي جعفر  
في المنتهى لا يجب خطبتهم لا اختلاف في ذلك بل الاشتغال على ما مر وليس بجيد اشراط الطهارة ووجوبها فيها لفعلهم مع الناس  
لا نه صلوة ويدل الاحتياط بقضيةها والاصل فيها مع عدم حراة الامم له فتم وقال في المنتهى يشترط في الخطبتين ان يحضرها العدد المعبر في الجمعة  
دليله علمنا وانا لو حضر معه ثلثه صحح الاحتياط بقضية مع بعض الاخبار وايضاً ظاهرهم اشراط طهارة وان لم يحضرها العدد المذكور في الجمعة  
ينبغي بحال ان العدد الفأيد هم لصلاة الحمد والثناء والوعظ والظاهر ان مع تعدد غيرهم سوفراة القرآن خصوصاً في الوعظ لصلاة الحمد والثناء  
في العربية الا انه كانا في الفضاحة والناس في غيرهم مع عقد الفهم يمكن السقوط مع امكان بقاء الناس في مراعات الخطب ثم الظاهر كلامهم يمكن الفهم  
الرواية ايضاً وجوب الترتيب في مقاصد الخطبة من الحمد ثم الصلوة ثم الوعظ ثم القرأتين والاحتياط بقضية قولهم بعد جمعة اخرى بينهما الخ قال في المنتهى

عني لا يكون جمعة اليه علمنا وانا فانه اجماعي يدل عليه ايضا حسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الكافي والتمسك قال يكون بين الجماعة ثلثة اميال فلا بأس ان يجتمع  
الامة بين وبين هؤلاء ويجمع هؤلاء ورواية محمد بن مسلم في التمسك عن ابي جعفر قال يجب على من كان منها على فرسخين بمعنى ذلك ان كان الامام غايه لا وان كان بين الجماعة  
ثلثة اميال وليس ثلثة اميال فلا بأس ان يجتمع هؤلاء ويجمع هؤلاء ولا يكون بين الجماعة اقل من ثلثة اميال انما عتبة وان كان في ابراهيم بن عبد الحميد الواقع في  
يكون جمعة الا ان الطريق قول منقول في صفة عن الشيخ في كتاب جاله انه واقع من رجال الصادق وما رايته له فيه بل ذكره من غير مدح لا دم قال في كتاب قال في المنتهى  
بخطبة قال في الطريق قول منقول في صفة عن الشيخ في كتاب جاله انه واقع من رجال الصادق وما رايته له فيه بل ذكره من غير مدح لا دم قال في كتاب قال في المنتهى  
بين الجماعة ثلثة اميال صح



والتكليف المذكورة والحرية والحضرة والسلطنة والعجز والمرض والكبر والمرض وعدم العقل أكثر من فرحين فان حضرة المكلف منهم الذكر  
وجبت عليهم وانفقدت لهم من

ثقتهم ونقل المقضى عنه عن الفضل بن شاذان انه قال انه صالح والنظر ان الاعيان بذلك بالنسبة الى كل صفة عرفها فلو كان بين الامام والعدو المعصومين  
الجماعة الاخرى ثلثة اميال ولم يكن ذلك بين غيرهم بل انفسهم بعد علمهم بجمعهم هناك والفرق بعيدا لان يعتبر القدر بالحقيقة والمسمى بمجمل جعل  
الاعتناء بالنسبة الى من انفقده الجمعة ليصح الجمع وبالنسبة الى المنهج الموضع المعدل وان كان ذلك الامن هاتية المصلين بمجمل ذلك فيهما ايضاً والحالة  
البلد الكثيرة والبلد الصغيرة ذلك الله يعلم **قولهم** والتكليف صالح عدم الوجوب على المجنون والغير البالغ فجمع عليه مدلول الاختيار ايضاً واما على المرء  
والنفس المسافر الا على الاخر الذي لا يهدى الى السجدة الكبر من بعد عن موضع انقضاء أكثر من فرحين فليجيب بحسنة وزيارة المقدسة وعلى غيره  
غيرها ايضاً مثلاً وايضا محمد بن مسلم المتقدم ويدل على بعضها ايضا صحيح المتقدم لعل الكبير المجنون والاعمى اخرون في المريض ان المراد بالوجوب  
في الصحة المذكورة والوجوب على القريب الى موضع الجمعة والحاضرة البلد لا لاجل ذلك ما ذكر من كان على اس فرحين قال لا خلة للمريض المملوك  
والسافر المرأة والصبي فصل فخر زارة وجعله ام بالنسبة الى الحاج الداخل فقال وضعها عن شئ عن الصغير والكبير المجنون والمسافر بعد  
والمرأة والمريض من كان على اس فرحين فلا شافاة والطاعة المنقولة عن الخلق بعد صلا المرأة عليها وايضا عند قنيد الا على العاقل الغير القابل  
بل المريض الكبير ايضاً لانه لا يجوز ان يكون اجتماع اخوه والطاعة بعد الا لا ذكر فلا ينبغي المتكبر عن النفس والاجتماع وقيده به الا انه يقال لا يجب عدم العمل  
الاولى وما خرج بالعدل لا المقيد بالاجماع دون المطلق فتأمل في المشي هذا الحكم ثابت بحق المريض لساير انواع المرض بعد التبيين وتناول  
اسم المرض للجمع سواء زاد المرض بالحضرة او لمزيد يقطع عن المانع فيما عن الجمعة وقال الشافعي انما سقط عنه مع زيادة او حصول مشقة غير محتملة او اما  
السقوط لغيره لرواية عبد الرحمن بن زبيدة عبد الله في الزيادة قال قال ابو عبد الله لا بأس ان يدعى الجمعة في الطريق بان كان من عتمة  
وقد عرف حاله راو على انها صحيحة في الفقيه على تقدير القول بالسقوط فلا يبعد ذلك بالعقد الاقوى منه مثل الوصل والكثرة والحر القوي الشافعي  
البرم الشافعي وكذا الخاف على فسخه لا يبعد كون الخاف على ما العرضة ايضاً كذا ذكرها في حاشية الحنفية وفتا الطحاوي ونحوها والمجوس باطل او متيق  
على غير ذلك الذي يخاف ذلك بتجديد مع تحقق الضرر المسقط الواجب انما يرضى ذلك من راجح العقوعن الدم الموجب للمقتضا والصلح ولا يبعد  
الذين ايضا لوصح الاول ان العقد الامع المحقق بالجمعة لعل يوم الام لا تحقق علم المحقق واعلم ان لظان المراد من كان على اس فرحين من كان  
ازيد من ذلك لوجوبها على من كان عليه في حشدة محمد بن مسلم وزيارة عن ابن جعفر قال يجب على من كان منها على فرحين في حشدة محمد بن مسلم ايضاً  
قالنا لنا بعبدة الله فقال يجب الجمعة على من كان منها على اس فرحين فاذا زاد على ذلك فليس عليه شيء والتصرف في الاولى والى لوجهها واجلها  
في الجملة وبالنسبة مع ما يدل على انه اما كان يصلي العشرة وقت الظهر سائر الايام ليصل من حضره الى منزله قبل الليل كذا يبين المقدام انه لا يلحق  
العقد بجسلي الجمعة وقتها وكلها في الصحيح الزيادة في عمود الادلة الدالة على الوجوب وكون الاستثناء على خلاف لظا وايضا الظاهر ان الزيادة المذكورة  
معناها بعد ما لم يتغير الحكم ومعها اصل البرائة متبع حتى يعلم الخروج **قولهم** فان حضر الخ واعلم انه كلام في عقد الوجوب والانقضاء بغير المكلف من الضمير  
المجنون ووجهه كالوجوب والانقضاء على من كان على الزيادة من فرحين حضر فان وجه الوجوب والانقضاء بمرح واضح وهو عقد الوصف المسقط واما الكلام  
في العقد المسافر الا على الاخر المريض الكبير المرأة مطلقاً وكلام الله فيها هو الوجوب والانقضاء بغير المرأة مطوعاً وعلماً بالمرأة ولعل الوجه  
ان سقوطها بالمشقة فهو رخصة منوطه بالعدة فعلى تقدير عدمها لا ينفذ ولا ناسطه هو السعي والشهوة لا الصلوة كما يدل عليه صحيح محمد بن مسلم  
واجبة على كل مسلم ان يشهد بالاحنة سقوطها لا يستلزم سقوطها ما لم ينجب تعقد بهم لعقد المانع مع صحتها لو قطعت والقوم المشترك في العقد هذا كله  
جاء في المرأة وايضاً الا الاخير ان يمكن ان يقال ان فرض تقليد في سائر الامكان الشرعية مع ان بعض الرواية سبع نفر وسبعة وخمسة فيصدق  
عليها فان الفرق بينهما وبين غيرها محل التامل فقل ان ابن ادريس الوجوب عليها وعدا لا يقتضيها وهذا الفرق غير واضح ولعل ليله عموما لا يترتب  
الاختصاص الدالة على الوجوب على كل احد مع ما مر من شرط الزوج في العدة ما مر من عدها وهو العفو وورد النفقة سبعة خمسة ايضاً  
لا شك في حشدة عليها ويحتمل التقليد يكفي لوط كسائر الاحكام لا يلزم حملها على التام لانها لا تفرع على ما يحض المذكور من الوط والقوى  
عليه حمل المظ على التقيد كما كان القول بعد المناقاة فتم ثم الذي يقتضيه لظن التامل على الوجوب على احد منها للاضاح الاستصحاب والسقوط القوي  
ايضاً عنهم لما في حشدة وصحبة زارة المقدسة ووضعها عن شئ وما في صحبة منصوص واجبة الا على خمسة فالاحتياط لا يقتضيها الذي مر عننا في  
دليل ما ذكر غير تام لعد تسليم الرخصة ليجوز ان تكون غير كالفرض في السفر بعد قبيل المناط وعلى تقديره قد يكون مجرد مظنة فلا يبعد بانقضاء  
كالقبرين والاشقة وسقوط الشهوة والسعي لا ينافي سقوطها لذلك قد مر في عموم اللاية والاختصاص على تقديره يقتضيها غير ما نقل في التمهيد رواية  
عن حفص بن غيث احد يناط ولا ينفذ سمعت بعض هؤلاء يسأل ابن ابي ليلى الى قوله ففسرها في فقال الجواب عن ذلك ان الله عز وجل فرض على جميع  
المؤمنين المؤمنين وخصص المرأة والمسافر والبعدان ياتوها فلما حضرها سقطت الرخصة ولو لم يفرق في الاجزاء عنهم فنقل عن  
هذا قال عن مولا نالي عبد الله لوصح هذا الكلام لدل على عقد الفرق بين المرأة وغيرها في الوجوب وان السقوط رخصة وفيها اشعار بعد السقوط عن  
في ولا تقتضيها فرق بين المرأة وغيرها لخص العاصي القسم بن محمد بن المشرك وسليمان بن حبيب ما فرق بين المرأة وغيرها وقال كان كخصه عيان  
سليمان بن الجهمول وارسل بعض الموالي في الزيادة في الصحيح عن ابن همام الثقة عن ابي الحسن قال اذ وصلت المرأة في المسجد مع الامام يوم الجمعة  
فقد مضت صلواتها وان صلت المسجد بها سقطت صلواتها لعل في بيتها اربعة افضل من هذا صحيح والله بظاهر ما على صحة الجمعة وانما تجزئ عن  
منها فيجب لعل سبباً الجمعة وسقوطها من غير انما تجزئ الا من سبباً صلواتها لعل في بيتها اربعة افضل الا ان في المتن شيئاً مانعاً من عدم صحة سقطت







الكرامة والنسبة الى الفاعل في غير هذا المحرر والنفيد من فعل الامر عند من ينبغي للاختصاص والنفيد من فعل الامر عند من ينبغي للاختصاص والنفيد من فعل الامر عند من ينبغي للاختصاص  
اعتبارا عند وحققه كما يشعر بقرينة ما يخرج فعله من فعله عند اولاده وعبيده وجواريه استا له لا بد من كونها ما يتحقق في العرف فيستكر  
من الفاعل مع عكسه ودوره الترخيع به مثل الخنا والكم والحلف في نفس الملاءة فليس بذلك باس فان ساحتها الشارع هو من ليس يتحقق فيه العرف عند اول  
ذلك الترخيع فخرج حرام ومع ذلك يتحقق بحسب الاشكال الاحوال ما تعرف ما خذ ويمكن استخرج من بعض الاخبار ان غير الخبر فان الشيء المباح لا يمنع  
ببعد سعة ندسه في العدة مع عكس قطع الصغير يحتمل ان يكون مجتمعا عليه غير العدة الى شرطها البعض في مستحق الزكوة والخمس فان حصره عند  
ره على انه على قسب واستلها لا يحتاج الى المروءة والطمع وذلك لا بد من المداومة على الصلوات في اول اوقافها والتزام الجماعة وعدلها بالكلية فاما  
يدل على الخبر المروي في كتاب الصلوة في الصحيح عن عبد الله بن عيسى قال قلت لابي عبد الله عما تعرف عدا لة الرجل من المسلمين حتى يقبل شهادته  
وعليه فقال ان يعرفوه بالسر والعلانية فيخرج اليك اللسان وتعرف بالجملة الكبار لجة او عدها الله عليها النادر من شر الخمر والزنا و  
الربو وعقوبه والدين والفرار من الرخص غير ذلك الدلالة على ذلك ان يكون ما تخرج عن حق يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من غير ان  
غيره يتحقق ما وراء ذلك يجب عليهم تركه انما ادعا الله في الناس يكون في العادة الصلوة والخمس والاطمئنان في حفظ حقوقهم بخلاف جماعة من  
المسلمين ان لا يختلف عن جماعة في صلواتهم الا من علة فان كان كذلك لانا لمصلحة عند حضور الصلوة الحسن فانما سئل عنه فيبذلته محلة قالوا  
راينا من لا يخبرنا على الصلوة بغيرها ما لا اوقافنا في صلواته فان ذلك لا يجوز شهادته بعد اذ لم يثبت من المسلمين في تلك الصلوة ستر وكفارة للذنوب  
لن يمكن الشهادة على الرجل بان يصل اذا كان لا يحضر وصلاته ويتعاهد جماعة المسلمين ان يجعل الجماعة والاجتماع الى الصلوة لكي يعرف من يصل من لا يصل  
لاصلاح لروى من يحفظ موافق الصلوة من يتخرج لولا ذلك لم يكن احدا ان يتهدى على غير صلواته لان من لا يصل لا صلاح له من المسلمين فان رسول الله  
م بان يحرف قوسا فينا لم نركم الخصومة لجماعة المسلمين قد كان فيهم من يصل في بيته فلم يقبل منه ذلك كيف يقبل شهادته او عدا لة من المسلمين  
لا يرى الحكم من الله عز وجل من سؤلة في المحرف في خوف بيته بالنار كان يقول لا صلوة لمن لا يصل في المجمع المسلمين لاس علة وامثالها كثيرة وقد  
يفكر فيهم اعتبار الاجتهاد عن الكبار عن الاضرار على الضعفاء كبرية عند العلماء لما ذكره عنه لا كبرية مع التوبة ولا صغيرة مع الاضرار في العدة لانه  
وكذا يمكن المواظبة على الجماعة والمواظبة لا يفهم ايضا ترك المروءة خصوصا وقسيرا كبريا في الجملة واما الملكة المعترضة فلا المروءة خصوصا اذا كان  
مباحا ولا يمكن اثباتها بعد الاعتناء مع عدم الملكة والافعال الحسنة في مثل هذا الامور الجلية فتد ويمكن فهم ثبوتها بالاشياء والمعاشره فيصير علمهم منها فيترك  
انما اذا سئل في قبيلته ومحلة شهد له بذلك انه لا يجوز كتمان عدا لة ولا يجوز التفتيش من مذهبته في غير محاور غيبه الناس قوس من لا يحضر الجماعة ولم  
يحفظ المواظبة لكن يفرض على ذكره لك الاول لانه الامع الفائدة وانما تجرد المواظبة عليهما ويجوز الشهادة على خبرية وعدا لة وليس للبعيد عدم ظهور  
لانه يحصل من ذلك مع بعض لقراء العلم بخبرية والحاصل انه قد تعلم العدة بانه عاشره لان الانسان قد يفهم من شخص خالته يفتن ان مع تلك  
الحالة لا يخالف الشرع وان قد عدلوا انما بات وقيل ما يتطهر له كدوب طهره كسركه لم يعرف جميع المناكير والمناور ولم يما شرو كثير او هذا يحصل كذا اذا كان في  
الانسان عن الروي في تحصيل الوجهان مع العلم بالعدة بنفسه لعل في هذا الاشارة اليه في الاخبار الاخرية دالة على اشتراط العدة في اقام الجماعة  
مثل ما روينا في الفقيه وغيره عن ابي ران قال لروى الله ان ما سكت شيعتك الى الله عز وجل فلا تتجمل في شيعتها ولا فاصفا في الفقيه كذا ما روينا من تقواه ليد  
ثلاثة لا يصلح خلفهم الجول والفا في ان كان يقول يقول الجاهل بالحق وان كان مقتضا او فيه لا ترضي على عدم الاكتفاء بحسب الحال لا بد من الاعتراف ان  
العلم بالعدة لا يثبت بالجملة على الجواز في غير بعد الترخيع بالعدوك في الجملة مؤط كيف لتفق مانع والعدة شرط فاما يحصل العلم بحسب  
ورفع المانع ليجعل المشرط والموسع والمشارح هناك كذا يريد من كفاية الاسلام وان غير المؤمن ليس بقاسق ولنا ايضا كلام وفيهم من مناهية  
مصدقان الرواية الصحيحة ولت على عدم جواز الامتناد او اوافقه لم يكن عدد العدة مع المجبة وان عدت في مثل الاصل العدة كانت  
بغيره الامور الوجوبية وفي بعض الطائعات بل قيل هي ملكة وهي جودية الاصل في الكل عدم الفعل فلا يكفي مجرد الاسلام بل الايمان مع عظم  
الفق كما هو مذهبنا كثر ولنا زيادة تحقيق في ذلك في بعض تعليقاته ويرويه ان الاصل عدا لة القراءة وعدا لة الصلوة بدونها والاعتقاد على الفرض  
براءة الذمة بعد التعليل بل يخرج الذي ثبت عدا لة بالاجماع والاخبار وبقي الباقي تحت المنع وكذا ثبوت الاحكام والفروع الاموال والمحررو  
الصا وغيرهما وفيه ايضا وفي التثنية اي في الصحيح عن عمر بن زيد سئل ابا عبد الله عن امام لا باس به في جميع امور عارف غير ان يسمع ابي الكلام الغليظة  
يعظمها اقر خلفها لا تقر خلفها لم يكن عاقبة طعا اي لم يمتها ابتداء لانه على ان قطع الرحم والعقوبات مانع وضوء كذا عدا لة المذهب الحق وان  
مجر باساع الكلام المعطل لا يكون ليس مانع ولا قطع ولا عقوبات وروينا ايضا عن الصادق سعيد بن اسمعيل عن ابيه انه قال سألته عن الرجل يقاتر  
الذوب يصل خلفه ام قال لا يقاتل ولا يقاتل من مسلم انه سئل الصادق في عن الصلوة خلفه جل يكتب بغيره الله عز وجل قال لا يعيد كل صلوة صلا خلفه  
وبعد لانه على اشتراط ظهور العدة لانه في العدة الجاهل حيث ترك التفتيش لانه ان كان عالما او جاهلا لم يلح وقال ايكم فيها قال لا سمعنا قلت لا يجهل فيها  
وعلى جابر المؤمنين ولا يقر من عدوه ويقول مولاي الى من خالفه قال هذا خطأ وهو عدو فلا يصل وراه ولا كرامة الا ان تفتحه فيد لا سمعنا في  
التثنية والفقيه الجعفي هو ثقة في صحيحنا ما يرويه لانه على عدا لة الجاهل معذرا في غلبه للتفسير كما روينا على الاهتمام بعدد الانام فينبذ  
منع في الامانة الا لا افضل قال في التثنية قال سؤل الله امام القوم ما تدوم فقد عوا افضلكم وقال ان سر كتمان تركوا اسلامكم فقد عوا افضلكم  
قال سؤل الله من صلى يقوم وفيهم من عوا علم منه لم ير اسره الى فقال ان يوم القيمة وهذا يدل على تقيدهم لا علم على الاس والمناهي بل اقر انهم قد







ولو صلى الظهر من وجبة السجدة سقط بل يحضر وان ادركها صلاتها والا اعاد ظهره وتلك الجمعة باذنه الامام وانما في الثانية من

الاجماع

بالاجماع فلا حجة ذلك لا شك لا ريب للتخصيص الامام المعصوم وانهما حال الحضور والامكان مع الوجوب لعين من غير نزاع لاحد في ملاحظة ذلك  
صار ذلك لادلة مخصوصة بحال الحضور والامام والوجوب لعين فلا بد ما جعل لادلة مخصوصة مما بقي من الادلة ليجل حال الغيبة وغير الوجوب لادلة مخصوصة بحال الغيبة  
مخصوصة بحال الغيبة مع الوجوب للتخصيص فيهم حال الحضور من موضع اخر وجعلها بالنسبة حال الحضور مخصوصا بالشرط والعين للجماع وعقد النزاع عامة  
مع الوجوب لادلة خال الغيبة للجماع والوسطا الفضا والآخر بعيد جدا بعد هذا الفهم من لاية والاختصاص وعدم الاجماع على هذا الحكم والا  
لكان الانسب لاكتفاء به اثباتا لدعى طرح الادلة وهو وكفى يفهم من قوله نعمنا سعو مثل وجوب لعين حال الحضور وشرط الامانة وعدمها حال  
الغيبة وكذلك من الاحتياط على ان مثل صحة وزارة عينه عندكم مخصوصا بالخطاب من حج بالعين في مثل قوله فوفى عبد الملك مثلك لا يفهم غير ما جاء  
فيكف يحل بحيث يكون له على ان تكليف لنا من زمان ورود الادلة بالاجماع عندهم على امر الحكم السابقين في الاحقين وبقول خبر شوار  
والاجماع بعدا لغيره وليس فيما نحن فيه شيء من ذلك بل اصل الحكم الثابت في السابقين غير جاز في الاحقين ولا يقولون به وهذا تبين انه لا يمكن  
ان يقال لادلة هو لغو وعقد لشرط والوجوب الفوق كما ثبت الاجماع على الشرط حال الحضور وعلى عقد الوجوب لعين في بل بشرط والوجوب للتخصيص  
هو ادلة الموجبين ايضا الظاهر لقول بعدا لشرط الفقيه ايضا وهو لا لادلة لكنه قول لبعضنا لقول من يحتاج الى الجراة ولكن كما تقدم لان فيه  
ظا الادلة مثل العدل من لعين الى الخبر وغيره لهذا الشارح المبالغ يقول كثير ان الفقيه ثابت لشرط حاصل واثبات كونه ثابتا في مثل هذا شك  
لعدا الدليل في الشرط الاجماع ليس لك فيه الا لكان الواجب عينا وبالجملة ينبغي ان نقول بالوجوب لعين من غير شرط الزايل به لعدا ليدل الا  
ورود الاجماع لعدا محو المعصوم وضعف حجة الاجماع المقول هو ظن كامل سيما ان نظري في رسالة الجمعة للشرك ولكنه قول مع عدا لوفى مع انه شرط عند  
في الاصول الفرع من الخاصة العامة في المسئلة المبحوث عنها وان كان دليله ايمه ضعيف لكن يحتاج خلاف ذلك الى جراحة عظيمة ولكنه فقل في رسالة الجمعة ما يدل على القاء  
وتخصيص لادلة بالحضور والعين كما هو ظاهر هذا الاجماع وعدا سقاط الظاهر المحقق المبرر للذمة باليقين بالاحتمال الاحتياط بفعل الشارح بالظن  
الى الاجماع كلام الاصحاب انهم قالوا لا وجوب عينا بالاجماع فلا كلام لاحد في فعل الظاهر بناء على كلامهم بخلاف الجمعة فان انتهى السيد عنهما على  
يقين الظاهر بختم الجمعة كما تقدم ولكن في الادلة سيما الاخبار الكثيرة الصحيحة يحل الحوف بها والوجع بينهما للاحتياط لا يمكن كونه لغو مع توجههما  
الخبر بالشهر لا ينبغي بعدا لغيره عن الصلوة في قوله نعمنا ايت الذي يهي عندنا اصل لعدا لثمة شبهة عند الجزم بالنية وهي لا يحصر ضعف سيما في  
امثال هذه المسئلة مع تقديم الظاهر لكن يحصل لنا من جهة احتمال الاجماع خروج ثمة الجمعة وبالجملة الخلاص من الشكوك والشبهة للمؤمنين  
لا يمكن الا بطلان الامر والناظر بالحق اليقين وامان دوننا لا مرصع كثيرا الله يخرج عن الموضع الشكوك والغو يحق مدينة لعلوا بها الحضور  
بظهور وارث الحكم والعلو لعل الحكم في ذلك عدا الغفلة والاستغالة لجميع انواع العبادات واكتساب الكمال لان لعل تقع حسنة من الحضور عند الله من المقول  
فلم يذهب بعدا بوجبه لثباته لكن مثل الغريق الذي تشبث بالحيتار جارا لخلاص نفسه من الغرقا ان الملكا لموتة في اسفل الدكان كانت  
عدا لا عندا بوجبه ما يتفوق من العبادات وجعل الوسيلة الى الدنيا العاليات محض الطاف القامات وشفاعته فولى شفاعات والافطاع اليه  
بالكلية في الروايات بتصور نفسه خالية من الجزاء البسيطة من ذهاب لطيفات يحصل لها من الكسر والتشويش والاضطراب على القلب لاكتساب  
منا ومنه على في الحس البليات الدنيا للمؤمنين المؤمنين المؤمنين واستيفان مراتب العاليات والعبادات الاخرى وانما اعظم بالنسبة الى الفضل  
ما انهم مسئلة خالية عن شيء من البهنا لا اقليلة من الكثرات خصوصا الاخلاص للدين في النية ومانعها صلا الصلوة المستمرة فاما لا تخ عن قدره  
انها ما ابا وادعا الغفلة عن تلك عين تلك الحكم وهكذا متفعل مع ذلك لادلة الذمة العاصية لكسلة الحاجة منها مفسولة ولا يجوز بعد ذلك  
الغفلة عن الخدمة ولا بد من ترك السيرة والنية والكسلة وسائر الملكات الحسنة العظيمة والكثرة والقليلة والحقيرة والله الموفق والمعين للعباد ترك  
السيرة قوله لو صلى الظهر من وجبة السجدة سقط بل يحضر وان ادركها صلاتها والا اعاد ظهره وتلك الجمعة باذنه الامام وانما في الثانية من  
صلاها امتثال لادلة بل لغو عنها في قوله نعمنا ايت الذي يهي عندنا اصل لعدا لثمة شبهة عند الجزم بالنية وهي لا يحصر ضعف سيما في  
والظان ان خلاف بينه الاول منه خلاف اختلاف الاجماع ذهب الشيخ في كتابي الاخبار لا النهاية فقط الى عدا لادلة واشترط اذ ان تكبير الركوع كما  
كتابة عن اذ ان لم قبل الركوع دليله اخبار مثل صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا تقعد بالركعة البتة لم تشهد تكبيرها مع الامام صحيحة عليه  
قال في ان لم يركع قبل ان يركع الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة واخرى لمعنة اظنها صحيحة ايضا قال اذ اذركت لتكبيره قبل ان يركع  
فقد بدركت الصلوة وقد يستدل له بالاحتياط وايضا ان الذمة مشغولة بالصلوة مع القرائة وسقوطها قبل الركوع ثابت بالاجماع وبعده ليس بها  
قد يقال ان مرجع الاخبار كلها من مسلم ولو سلم كونه هو الثقة كما هو الظاهر فيكون هنا خبر واحد على ان الاخرة ما تدل الا بالمفهوم وان لا احتياط  
في مثل صلوة الجمعة ان تدب باثم بالركعة ثم يدرك في الجماعة المستدرة وان لا يدل على الوجوب بخصوص قيام الدليل على خلافه وان سقوطها ثابت لادلة  
وليس الدليل محض آلا اجماع على ان قد تشير اليه ايضا وايضا الجمع بين ما يدل على الجواز وبين ما يحلها على الكراهة بمعنى كون ثواب هذه الركعة جماعة  
اقل من الاثر على ما ان لعن المعنى لله عنها لقلة ثوابها بالنسبة الى اذ ان الامام قبل الركوع مع ثواب الجماعة وهو ظني في اكثر الكراهة في العبادات  
بخلاف ما قاله بعض الاصحاب وعلى انه لو لم يدركه فاما لم يدركه في الركوع ايضا غالبا لا يقتصر في ملاحظة النية والتكبير وعلى ان قد في الركوع  
من جمع الشيخ على ما بينا فيها مع اكثر رواية وفوق مرادة الدلالة على المحقق في الركوع الى الصف مع اذ ان قبله وهو بعيد جدا مع انه صحيح فيها  
ينبغي لما استفتى على ان هذا الحكم كان بالنسبة الى محمد بن مسلم فقط ولا يعم الا بالاجماع ولا دليل غيره على ان ليس بصريح فيها هو الموطأ وهو  
عليه السلام

والا فبما يشهد  
الى اقله المذكور  
انما شرط الشارع  
في الركعة من  
الطواف من  
الركعة الاولى

الاجماع



ولو انقضت الصلاة في الجماعة لم ينعقد ولو انقضت الصلاة في الجماعة لم ينعقد ولو انقضت الصلاة في الجماعة لم ينعقد  
ولو انقضت الصلاة في الجماعة لم ينعقد ولو انقضت الصلاة في الجماعة لم ينعقد ولو انقضت الصلاة في الجماعة لم ينعقد

الادراك فانما على الظاهر لا يبعد ان لو ادرك ركعة فاجتمع التكبير يكون مذكرا وان كان الغرض بعدا ويجعل قول الفسخ قد يكون بالنسبة لمكان  
من الادراك الاعم التكبير فان في النية والتكبير وكونه مع امام مستجلا او كونه مع امام يتبع عنه فاما يضطر لمبدأ قبل الركوع لا يضر ما بعد  
فلا بد من وجوبها حين الوصول اليه وقد تقرر في النية والركوع والمسجدة واستدل المصنف في المنهج على الجواز بجملة من يمان بن حبان  
سما قلحته والظاهر ان لا يبعد ان كان في يمان بن حبان قولنا فان اجتمع لك فليست بجملة من يمان بن حبان قولنا فان اجتمع لك فليست بجملة من يمان بن حبان  
لان ان سويب التفتة على الظاهر الحسن بن سعيد عن ابي عبد الله انه قال في الرجل اذا ادرك الامام وهو راكع فركل الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع فركل  
يرفع الامام راسه فركل الركعة ويجزئها عن ابي عبد الله انه قال في الرجل اذا ادرك الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
واسه فلان ركع فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
وباروا فيه جميعا عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله انه قال اذا جاء الرجل بناه والامام راكع لم يركعوا ركعة واحدة لم يركعوا ركعة واحدة لم يركعوا ركعة واحدة  
الشيخ ابي في التفتة عنه قال في التفتة من يمان بن حبان في كتابه في الاستاؤا وفيه ايضا التأييد لتاويل المذكور سابقا بطريقين ابي عبد الرحمن  
ابو عبد الله واظن ان اعتبار الصلوة لا يضر جوابا بان بن عثمان في عريجه في حديثه انه قال اذا دخلت المسجد الامام راكع فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
ان فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
ولا لانه على اصل المطاوعة ايضا يدل عليه ما نقل من الاجماع على انظار الامام في الركوع اذا احس بداخله الاجماع على عدم الانتظار قبل الركوع كما  
الادراك في قوله في المنهج في حكاية الحكم الجماعة قال علمنا انما لا يجوز ان يركع في الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
قال في التفتة لو ادرك ركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
ذكر الرواية في التفتة وايضا يدل عليه ليل هذه المسئلة من طرف لغاتة والخاصة هو ما رواه الشيخ في التفتة عن جابر الجعفي قال قلت لابي جعفر في الركعة  
فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
ان امام مسجد المحرق ركع فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
الاجماع الدالة على الجواز والمنع والتاويل والتأييد الامام في الصلوة يقوم ركع ويدخل فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
منقول وكوثر استدلال عليه رواية جابر الجعفي المقدس وهو يدل على جوعه عن القول بعد الجواز فكيف صار شرطه مغاير لما في المتن من عدم الضرر بالمنع  
لقد روي في الا ان يقال هذا باعتمادنا على ما ينفرد به من رواية جابر الجعفي في هذا الباب ولا ينفرد به من رواية جابر الجعفي في هذا الباب ولا ينفرد به من رواية جابر الجعفي  
كله والبعض يقول الامام يتم الجمعة بدل عليه قوله فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
اما لو انقضت الامام فان استخلف مع شرطه من ابا عبد الله في غير مغاير ولا ينفرد به من رواية جابر الجعفي في هذا الباب ولا ينفرد به من رواية جابر الجعفي  
وكذا الصلوة على ما افترض في الاستحباب وذكرنا في التفتة عن كره ان ادرك ركعة صحح الافلا وهو غير واضح في امانه دليل السقوط على تقدير  
الانقضاء قبل التلبس فهو فسد الشرط قبل حصول الشرط فقط واما وجوب تقديم الخطبتين على الصلوة فانظر في الخلاف في هذا ما اخبرنا عن الزا  
غير واضح بل الظاهر ان التقديم كما مر في حديث جابر بن عبد الله في رواية جابر بن عبد الله في رواية جابر بن عبد الله في رواية جابر بن عبد الله في رواية جابر بن عبد الله  
واسا وجب الفصل في دليله لتاويل بعض كتبنا مثل قوله تعالى فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
يلزم جوابا في انصاف ورفع ما فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة فركل الركعة  
اقول الخ يعلم ان المراد بالجمعة اللتان حصل جميع شرطيهما الا بعد المقدس دليل البطلان في على تقدير المقارنة هو فقد شرط المقدس والاعادة  
الخلاف في العلم به يمكن شهادة عدلين مع كونهما سمعا انه كان تكبيرا تامين معا لظان لا اعتبارا بغير تكبيرا كما قيل في فرضه ان يبعد معا  
مع بقاء الوقت بجمعتين او بجمعتين مع حصول المقدس ولا يصلون الظاهر في قولنا لا الا للاحقة الخ وان لم يقرنا بل سبق احد الامامين بنام  
قبل تمام الاخر بطلان للاحققة فيصلا الظاهر ان لم يدرك كوا الجمعة الصحيحة وكذا بطلان جمعة القرنة المشبهة سواء كان الاشياء بين المقارنة وبعدها او في عين  
السابقة المعاصرة الا ان الحكم في الاول عادة الجمعة ان امكن على وجه صحيح ودليله واضح وهو عند جماعة صحيحة مع امكانها فيجب عليها وفعلها عن المصالحا  
الظاهرية لا مكان صحة الجمعة في نفس الامر ليس في ذمتها الا الظاهر في بطلان الصحة لندرة المقارنة والصلوة على سائر اشياء فانها ايضا حصلت  
جمعة صحيحة واشبهت بالجمعة التكليف بها لاحتمال البطلان على تقدير نادر لا يثبت جمعة محقة فيسقط الظاهرية وهو لا شك انه الاول والاحوط نذر  
الله سره وتفضل علينا هو كان رغبة من مجرد علم افاضه عليه على تقدير عدم الامكان الظاهر الواجب المقدس المعين على من فاته الجمعة مطوعة في الثانية الجمعة  
عليها معه لعد سقوطها بغيرها ولا تلزم من واحدة بغيرها والعلم بالسقوط في الجملة لا ينفع هنا فالامر بالمعوجة اليها بغيرها ساقط عنها فيقينا تحت اصل التكليف  
والظاهرية على وجه صحيح لان اليقين بقوت الظاهر من احدهما حاصل وليس يغلب على وجهها لان سقوطها عنها شرط بوقوع جمعة صحيحة من كل منهما او لا  
غير حاصل كلاهما ولا فائدة مشغولة بها وما ذكرنا اعادته الجمعة هنا لانهم قالوا تسقط الجمعة بغيرها فيجب عليها ولا يضر الاشتباه وجميعهم لو لم  
تجب الجمعة مع امكانها على من تركها واصلت عند جمعة وهو غير شرط وهذا الوجوب الجمعة على القرنة للاحققة مع الامكان الا ان يردوا ان الجمعة  
السابقة قبل تمامها والادلة الدالة على وجوب الجمعة يدل عليه حيث دل على وجوبها على من كان على اسر الفرضين في الذهاب ليدان لم يصل عند

المسئلة



والعنق بفضله لا يجب عليه ان يفترق يومه ويوم الشريعة والاول قبلها من

باجتماعه ينبغي كون الحكم وجوباً على التفرقة بين مع الامكان بالاثبات بالجمعة صحيحة والا الظاهر يمكن حمل اقسامهم في الثاني بالظن بعد  
امكان ادراك جمعة اخرى لصيق الوقت وان كان في يومه بفعل الظاهر من ترك الجمعة بعد فعلها مطلقاً يدل على سقوط الجمعة عن اخل من نسخ وهو محتمل والحاصل  
ان الاشتبا مع ما هو معلوم السابق لان يجب على الثانية الظاهر مع قولنا والجمعة معلوم المقارنة فيجب الجمعة عليها مع الامكان والا الظاهر معلوم  
في الجملة مع الاشتبا بالفعل قاله المتقدم في الشرح بما يجب عليه من اوجه وقال بل يجب الظاهر خصوصاً في المصحة والاشتباه عندنا لا يتطابق  
في نفس الامر لا بعد الجمعة اجماع الامكان لما مر عدم معلومته شيء اطلاقاً لا لوجه وجوب الجمعة ودل القول بوجوب الظاهر ولا بعد وجوبها  
كانفله **قوله** لا يتحقق بغيره على ما مر عليه وهو المانع الذي هو المانع والعبودية وعقد شرط الذي هو المانع **قوله** في يومه السفر الخ وعلى  
فيه الاجماع بقوله المتقدم ان ذلك الشمس حرم السفر على من يجب عليه الجمعة وهو قولنا انما هو كانه لا يسهل ولا ينبغي الاستدلال بالانه موجب للسقوط  
الجمعة الواجبة لا بموجب السقوط بل بموجب الدوام في الغرض عندنا لانها لا تنقطع بالجمعة لعدم اباية فليز من سقوطها عندها الا ان  
لعدم اشتراط اباية للسقوط وهو ختم كما مر يقال انه لا بد من اباية بغيره عدم في السفر لانه من جهة سقوط هذا الواجب المحقق واستدلال المصنف  
المتن في بقوله نعم واذا نودي بالصلاة والنداء وقت الزوال فيجب التسعة بغيره في يومه ما يحصل به تركه وهو مع كون منكباً على احد الاحتمالين منقوض بوجه  
يوم الصوم الواجب يمكن ان يكون الوجوب شرطاً بالبقاء في البلد كما هو محل المشرك فيلزم عدم التحريم فيكون في الاجماع على التحريم في الاول كما نقلنا فليز  
انما الا احد الاحتمالين لا قاله لا كما قاله في الشرح لا فرق في التحريم بين ان يكون بين يديه جمعة اخرى يمكن ادراكها في الوقت وعندنا لا طائل من  
مع احتمال عدم التحريم في الاول بخصوص الغرض فيضعف ذلك السمعان سماع وجوب المصنف فيسقط الجمعة فيقضي له سقوطها فيمنع من الاستسقاط عنه فيؤدي الى التحريم  
عدمه وهو دور وقد ظهر لك ضعف هذا احد الاندوار في دليله على سببه هذا مطلقاً في اصل الحكم على نقد حجة فليس له خصوصية بالجمعة والعجب  
من المشايخ ان يروى من هذا بشيء من اصل الحكم بركه لا من منقوض لشدة تقديره كون التحريم لا من موجب لسقوطها الصوم الواجب بغيره فليس جواب الاما  
اشترط المصنف ان المصنف قال انتهى على نقلنا عنه فيما تقدم بعدم نص من الاحتياط على اشتراط سقوط الجمعة باية السقوط لا على باعتماد استلزام الامر  
بالشيء انتهى عن عندنا الخ كما يفهم من قوله فيما سبق ويجوز السفر لاستلزام ترك الواجب هو الذي يقول به من يكتفي بتمام الدوام في يومه فيبقى ان يقول  
التسوية الى عدم هذا الاحتمال غير بعيد على تقدير انما علمنا التحريم في السقوط مع عدم وصوله الى تلك الجمعة عادة وقصد ذلك المشرك في المشرك في  
ثم فلا ريب في سفره بعد الوجوب كان غاصباً فلا يترتب خضوعه فيكون الجمعة في ذلك السفر من موضع تحقق الوقت قاله لا صحتها وهو يقتضيه عدم ترخص المسافر  
الذي يقول سفره لا يشترط بالواجب نظام ونحوه او يحصل في حال الاقامة ثم من حاله السفر لاستلزام ترك الواجب المصنف فهو ولي من الجمعة خصوصاً  
مع سفره فيها او رجاء حصول جمعة اخرى الا ما مر استلزامه فيكون كون اكثر المكلفين لا ينفكون عن وجوب التعلم فيلزم عدم تقصيرهم او ثبوت  
اعراضهم التي ينهض نظام النوع غير ضامراً الاستبعاد غير صموغ ولان الكلام في السفر الذي لا يبارض فيه وجوباً وان تعلم ان هذا كله مبني على ان  
الامر بالشئ يستلزم النهي عن امتناعه كما هو محقق وقد عرفت ذلك ولكن السارح ما كان يقول به من عدمه ليس يحق بل هو موهوم من كلام بعض الاصول  
ويظهر من قوله انه يقول به حيث قال واستلزامه في يومه كلام جميع اصحابنا فليس ان يخرج عنه ويقول انه موهوم غير حق وقوله ومقتضى ما مر في صحيح  
تقدير القول بالتحريم ولكن من حصل الى موضع تحقق انه لو رجع الى الجمعة فالتاريخ سماع سفره ويجيب المسافر من هذا المحل لما استلزام  
ما ذكره فهو ايضا حق اذا علم المكلف وجوب التعلم فورا بحيث تحقق عند تحمله السفر علم ايضا توفيق الشخص على اباية مظهر فلا بد من القول  
به عدم الاستبعاد لا يتحقق شيء من الاغراض لا يحل النظام لانه على تقدير حصول ذلك في السفر فوقع عليه ليعمل به وجوب التعلم كما في قوله  
وايضاً تحقق ذلك في اكثر المكلفين غير ان الاعمال التي ذكره بعض المتأخرين كالمزاج والامانة والاعمال والآثار والابنية والاشياء  
تكليف الخلق بالتعلم على وجهه بقوله المتأخرين ومن وجوب تعلم جنات العبادات واجباتها بعد تحصيل معرفة الله وصفاته الثبوتية والسلبية  
والثبوتية والامانة المعاد الخ بما لا ادلة البينة انما بالدليل والالتفات الى مجوزات تقليد الواصل الى الجهاد في العبادات ليل العبد وبذلك على  
الترك عدم التعلل لان مثل العادة تقتضي بالقليل الذي يفهم عدم الاجابة لا كفاء بما يعلمون ويوافق الحق افا حتى يعلم عدم الموافقة فيه وفي  
الموافق به شدة اليقين من الاجتناب عن كرامة الله فيهم كما تراه في اهلنا وعبرنا عنهم وانهم اذا سمعوا الشهادتين خلو سبيلهم وقال ناموس من كانوا  
يرضون من قال ذلك حين موته ويقولون ان ذلك ينبغي مع فساد عقيدتنا لان ويطلب عليه الايات والاعمال والشرعية السهلة ونحوها فيخرج ايضا تركهم  
ذلك في بيان وجوب القصص في السفر فانهم غفلوا عن حصرها فيسقط التمسك مع علم الناس بالانسان اكثر من ادراك الانسان فيجب عليه التكليف ان اكثر الناس  
لم يعرفوا واجباتهم بل في ذلك ان كان من لا يعلم اكثر الوجوب اوضح لا مكان تحصيل العلم من النص فهو وما نقل في شيء من ذلك مع النقل عنهم لا سيما  
المتدبر السهلة ولا يناسب كفاء بالجملة التي يستخرج منها الفقهاء في امثال ذلك بل كان كل من فعل شيئاً من العبادات مثل فعل ركعة بعد انقضاء  
مع الكلام فقال انما نقلت ذلك مع عدم علمه الاخر عاد واجبا عليهم السلام بان الكل حسن قد خضع منه البعض استطاع على اكثر النشأ الله فيما  
الامر فاعلم انهم لم يتركوا هذا موافقاً للحق ولكن من غير علمك واتخذت بالشرط فليس يجب على احد من اهل هذا هو انما ناسط العقل والتقلد  
من غير الحجج والمضيق الشرعية السهلة المتفق عليها فاما نقل عدم الفرض على هؤلاء عن العلماء السابقين الى الحق من اعراضه وانما من غير بيان  
اكثر وكون ذلك تحقيقاً عنهم بعد تركهم الواجب بعد ما لا لازم احد لا يبرهن ما عدا الوجوب على ما يقولون به المتأخرون بل لا كفاء بما يقولون لا  
فيما علم عدم كونه معدن دين فينبغي في مسائل المسئلة الاغنام فان النقل الصحيح الصحيح مع ثبوت العلم ببل الاجماع دل على انهم معدن ورون في











والمستوع من سجود الأول السجدة بل في قول الركون فان تعدل لم يلحق بالسجدة معني الثانية ويؤيد بها الأولى ثم يتم الصلوة ولو نوى بها  
بها الثانية بطلت صلوة ويسجد ان يكون الخطيب فيها وطأ على الصلوة الفريضة حافظا لها في أركانها والمباينة إلى المسجد بعد خلق إلى من فتن الأطفاء والسكينة  
والشارب

والعلم  
وليد الخضر  
والنعم الزدءو  
الأعمدة والسلام  
أولا المقصد الثالث  
في ما رواه العبد  
سنة

والحكمة في دلالة الدليل على خبر الكلام على المستعبر أكثر الظاهر في الأصل دليل قوي يخرج عنه مثله مشكل مع خبر محمد  
مسلم عن أبي عبد الله قال إذا حضر الإمام يوم الجمعة فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى يفرغ من خطبته فإذا فرغ من خطبته تكلم فان سمع القراءة أو لم  
يسمع جزءه فان لا ينبغي أكثر استماع المأذون بل طمعه ويدل عليه أيضا قوله تكلم ما بينه وبين الصلوة ما بينه وبين أن يقام الصلوة حيث يكون بعده  
الكلام أيضا على ما تقدم وأيضاً على ما ليس لم يسمع القراءة يدل عليه أيضاً هذه مع الخبر المتقدم على عدم ثبوت أحكام الصلوة بينهما وبين الصلوة  
فلا يثبت بينهما أحكاماً يكونها صلوة بعد عدم أحكامها بعد ما قبل الصلوة مع كونها صلوة لا منها يدل ركني الظاهر ما نقل من طرق العامة  
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الجمعة قائم وجلس له فقال هكذا كراهم ذلك الشاة فادع الله أن يسبقه وفي آخره دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله هل لك أن لا يكون في الله برزخا عنا وفي آخره رجل قام إلى النبي صلى الله عليه وسلم فخطب فقال يا رسول الله من الساعفة فاعرض عنه ولما الناس  
اليه السكون فلم يقبل فعد فلما كان في الثالثة قال له النبي صلى الله عليه وسلم ويحك ماذا أحدثت فقال أحببت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك مع من حدثت  
هذه فدل على عدم الخبر على الخطيب أيضا وكل على عدم الخبر على كل سماع حيث لم يسمع بل قرأه والجواب بعدم الخطبة وبأنه كان للصلوة لا بعيد  
للتأيد مع عدم الغرض حتى تحصل المهمة وسامع عند الضرورة سيما في ظروف بل في الجواب الظان لا اعتراض الأول كان من جهة عدم حسن هذا  
السؤال لأن علمها عند الله مع عدمه وإن السائل بغيره من فاهو لا يقع له من الأصناف وفي لا يجرد لا لأنه واضحة على عدم خبر الكلام  
بين الخطبة والصلوة فهو مؤيد بعدم الخبر قبل وعدم وجوب الخطبة بينهما حيث جامل المنافي بين الخطبة وبين الصلوة فلو ثبت الخطبة تثبت  
الصلوة وفي هذا الخبر أيضا دلالة ما على اتحاد الخطيب لإمام فاهو وأعلم أنه لو لم يدل له الدليل على الاشتراط من الحديث والاحتياط أيضا  
انجاء الأصناف في الكلام على غير هذا الدليل فبعد ذلك عدم الاشتراط إلا بالنسبة إلى العبد وكان وقد دعا الله ودله غير  
واضح وعلى تقدير الوجوب ينبغي وجوب الاستماع فام حصل الشك وقد تنظر فيه وهو في محله الجمل على تقدير الوجوب يحسن العبدان  
امكنه السماع ويقفون بجلب بعضهم بجلب بعض الطاعة وجوب لك عدم نقله إلى أن هو ما يؤيد عدم الوجوب على الكل فافهم فانه  
على المطلق أيضا معونه ولما على تقدير الخبر والوجوب لظهورها بعد ما قبلها فافهم فانه لا دلالة للصيغة عليه ان كان قال حتى في  
الظان المراد ما دام بخطبته ولو جلس بعد الخطبة طويلا لا يخرج من الصفاء بل لا وجوب للطهارة أيضا على الخطبة فها لا يخرج كما فهم من المتن  
والظان المراد من الأصناف هو الاستماع فمض ترك الكلام البليغ عليه فانه ما سئل ان وان قيل في اللغة يدخل الثاني في جنة على شفه الشارح  
فانه لا اصفاء حال السكون وبين الخطبتين يقينا مع قول الشارح بخبر الكلام بينهما فانه قول المنوع من سجود الركعة الخ دليله واضح على  
أنه يقبل الركوع قبل فوات الركعة وقبل التحلل قبل رفع الرأس منه ويحوز ذلك مثله في مثل هذا المتن غير بعيد بعد ما من الحق في الركوع  
يقضي في المقصود في غيره وعلى ما قاله في الشرح قد مضى الصفاء على الحق أي لو يتكلم من السجود وادراك الإمام ركعاً فيقوم مطمئناً  
يسبغ بغير قراءة فلا يرد اعتراضه على هذا المتن انه يفهم دخول هذا أيضاً في القسم الثاني حيث قال قبل الركوع وايضا انه لو لم يبولها أصه فكأنه  
الأولى لأن الأفعال بعد السنة المطلقة في الأول تنصرف إلى ما يجب يصح ما يحصل ما بينا فانه بالظان ح يصير إلى الركعة الثانية ثم بقوله لا  
يعيد يؤيد عدم احتياج المسبوق إلى قصد وعدم صرف فعله إلى ما فعله الإمام مع عدم التنية وكذا عدم البطلان وحد فها ثم الانقضاء  
بما يقصد الأول بعد ثبوت البطلان بنائها مع لزوم عدم أدراك ركعة ثالثة مع الإمام لا يزل السجلان الأول من غير الإمام والركعة الثانية  
كأنه أحقق غيبات ضعيفه غير عدم صحتها في طم من قبول العبد البطلان ولا بد كلام الشيخ يجوز الاعتناء على كذا جفت على صحة هذه  
الرواية مع مخالفتها الحكم المشهور وجوهها وأما حفص غيبات عن أبي عبد الله فممن زعم عن سجود الأولى لم يقدر على السجود حتى سجداً لإمام  
لأنه ان لم يبول تلك السجدة للركعة الأولى لم يجز عنه ولا الثانية حتى يسجد بيمين ويبول يميناً للركعة الأولى وعليه بعد ذلك ركعة ثالثة يسجد  
بينها وعدم صحتها طم فانه قول ويستحب يكون الخطيب بلغة الخ والظان جليلاً طهوناً بغير مثله وكذا المواظبة وليل استعينا بالمباينة الخ خبر الدال  
على الفضيلة مفصلاً للمقدم والمشاخر والظان الفرق الأعلى التوجه إلى حيث يجلس على صلوة العجز فيه والاستقرار فكان أفضل من غسل يوم الجمعة  
الفضيلة ويجوز للغسل لكن قوله بعد خلق إلى الراس يدل على الأول يكون هذا من غير كونه محل اعتماداً على ذكره هنا ومفاوطة الفضل منه  
كفضيلة المباينة والاستعانة بغير العباد ولكن بشرط عدم كونهما في الصلاة في المسجد الأفضل في البيت لا ترضى فافهم بل غيرهما من الزوال وما  
رايت خبراً يخص في خلق الراس كما ذكرنا في الخبر يوم الجمعة وإما القسم الرواء وكونه غيباً أو عداً والاعتماد على شيء والسلام قبل عليه الخ خبر الدال  
بعض الأصول الموعبة فيها وقد مر عشر من ركعة فيه زيادة وفي بعض مع كون الركعتين بعد الزوال وفي الصحيح عن موسى جعفر عليهما السلام قال سئل عن ركعة  
الزوال يوم الجمعة قبل الأذان أو بعد قال قبل الأذان وهو طم في كونها قبله وفي بعض الأخبار انه لا يؤخر يوم الجمعة لغيره لثلاثة وقد ذكرنا شيئاً  
في ليلة ويوم ويوم في ركعتين في ليلة بل فافهم وإذا زلزلت خمس عشرة فانه وجوب بان يامنه الله من جازاً بقبر من أهول يوم القيمة مد كونه  
المصباح وفي المتن نقل عن الشيخ وفي نسخة في صباح صغير بين الغروب والعشاء قال في المتن في سجدة الأكرام من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة لا  
رواه الجوهري عن الإمام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة على يوم الجمعة فافهم فانه يوم مشهود لشهادة الملائكة ونقل أيضاً انه قال أفضل يومكم يوم الجمعة  
خلق آدم عليه السلام ومنه في خلقه في طريقه الخاصة فافهم فانه لا ينبغي عن غير هذا بل قال قال أبو عبد الله صلى الله عليه وسلم باعنا إذا كان ليلة الجمعة تزل الملائكة السماوية  
بعداً الذنوب في أبدانهم فافهم فانه من الذهب قرطيس لفضله لا يكتبون إلى ليلة السبت لا الصلوة على محمد فافهم فانه قال باعنا من السنة







[illegible]

١٠  
 القاع على عدم  
 من يخاف ان يفلت من  
 الاخبار بل عليها  
 ظالمه حيث يدعى عدم  
 التراجع اليها فان نقل الحق  
 الى ما يخاف في خائشه  
 بق ذوق الجاهل مع عدم  
 كونها مثل الجاهل مع عدم  
 من غير راي مخصوصه كونها  
 عينه فقط بل على الجاهل  
 ان يقاتل وان كان لا يقدر  
 الاخبار لا تقدر بل على  
 وجهيها مطلقا بل من غير  
 ما عذر لا خطيه ايضا وان  
 الاجماع وعدم السلب  
 مثال هذا صاحب الاخبار  
 على الاستعانة مع الاخبار  
 على كبره والى على الاستعانة  
 بالافام مثل جعفر بن محمد  
 جعفر من اصل كونه  
 فلما جعفر بن محمد بن الازهر  
 واقتضا عليه فيها الازهر  
 على القضاء كما هو مقتضى  
 الاصل جعفر بن محمد بن  
 احدهما على ان السلب عن  
 الصانع يوم النظر الا على  
 فقال ليس بخلق الامع امام  
 وكذا لا يدل على كون  
 او ما تارة والعقد في ذلك  
 هو الاجماع ثم قال  
 كنهه ان يكتفى بنقل  
 يجمع في السلب والاخبار  
 وهو الصحيح والاخبار  
 تدل عليه كما هو مقتضى  
 لوجوبها في غير ما تارة  
 خلاف في الاصل في ذلك  
 في السلب الذي  
 في السلب الذي



[illegible]



ووهبنا من حين ابدينا الكسوف الى ابدينا الاجل وعلمه فصر عنها سقطت وكذا الرياح والافلاك يقف من

[illegible]











[illegible]



ويجب استقبال القبلة وجعل راس الجنازة الى يمين المصلي ولا قرينة فيها ولا تسليم

اعلم به منا اللهم ان كان محسنا فرد في احسانه وان كان مستبنا ففاجره وعنه واعفله اللهم اجعله عندك في اعلا علي بن ابي طالب في الغابرين و  
ادع برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يكبر الخامسة لا يبرح من مكانه حتى يرى الجنازة على ايدي الرجال قال فيه ايضا وروى راره ومحمد بن مسلم عن جعفر  
انه قال الصلوة على المستضعف الذي لا يعرف من هبته يصل على النبي الله ويدعو للمؤمنين المؤمنين ويقول اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك و  
عذاب الجحيم يقال في الصلوة على من لا يعرف من هبته اللهم ان هذه النفوس تاجبت اوانت منها اللهم وطامات واخسر هطامع من اجبت هذا جحيم  
الصحيح عن صفوان بن مهران الجاهلي عن ابي عبد الله انه قال مات رجل من المنافقين فخرج حسبا على عمه وذكر الدعاء عليه في قوله اللهم اذ فرج عبدك  
فانه كانوا يولوا اعداءه ولما دعا له ويغض اهل بيته وهذه نزل على ان المنافقين هم الكافر الناصب المخالف لهم وروى فيه ايضا في الصحيح عبد الله  
على الحلبي انه قال اذ صليت على عبد الله عن رجل فقل اللهم لا تعلم من لا تعلم لك ذكر دعاء عليه ثم قال ان كان مستضعفا فقل اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك  
فان كنت لم تد رما حاله فقل اللهم ان كان الجحيم اهل هبته فاغفر له وارحمه ونجا وزعنه وان كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة منك  
لا على وجه الوكيلة وقال فيه ايضا ومن حضر مع قوم يصلون على طفل فقل اللهم اجعله لا يؤبر لنا فرجا ويجعل كونه حبرا وكلام الفقهاء قال ح والمراة المستضعف  
على ما نضره في الذكرى من لا يعرف الحق لا يعاقبه لا يؤبر احد بعينه حتى عن غيرته انه يعرف بالوفاة ويشوق عن البراءة وقال ابن ادريس هو من لا يعرف  
الناس المذنب لا يعقل هل الحق الكل متقادب دعاء المستضعفين على ما رواه الفضيل بن يسار عن ابي جعفر ثم وان كان منافقا مستضعفا فقل  
قل اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك ثم عذاب الجحيم في هذا الخبر لا ينعى ان المنافق هو المخالف لخلق الله لكونه يكون مستضعفا فكيف  
يخص بالناصب على ان المستضعف لا يدان يكون مخالفا فبقرب ح تفسير ابن ادريس في حفظ قول بعضهم ان المراد من لا يعرف ولا يعل الحق وان اعتقد  
فان لا يكون هذا القسم مؤمنا وان لم يعرف له دليل القضيبي وهذا يشعر بما قلنا في المؤمن وان لم يكن الشراح وغيره فان لا اثر الذي انبت في حسنة الفضيل  
بما رواه في النهدي الكافي وان كان واقفا لا منافقا فليست الشراح بالكلية فعمل المراد بالوافق لوافق عن القول بالحج لايمان فالمراد غير المؤمن  
بغير نية المقابلة والدعاء وروى فيها في الحسن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر ثم قال اذ صليت على المؤمن فادع واجهه له في الدعاء وان كان واقفا  
ونجا وزعنه وان كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة لا على وجه الوكيلة وفي رواية اخرى قال اللهم على وجهين جهة الوكيلة وجهة  
الشفاعة فما اعرف ما نقله الشراح وهو عرف بما نقله الدلائل على كون المستضعف مخالفا من المقابلة والدعاء بما ليس للمؤمنين فيهم ما نقلنا جواز الد  
للمخالف ايضا فاما ما قد فهم مما استبان المراد بالمنافق هو الكافر الناصب المخالف فقط ويدل عليه ان ابن عسكرا كثيرا حيث تضمنت انه عدو الله عدو  
الحمد كما مر ان الجحيم لا يعاقبه كما مر فيهم من وانه الحسين بن رجل من المنافقين مات فخرج الحسين على ممشى معه فلقبه مولى له فقال له الحسين عليه السلام  
ابن نذهب يا فلان قال فقال له ولاءه افر من جنازة هذا المنافق ان اصلي عليها فقال له الحسين ثم انظروا تقوم على ممشى فمادته عن قول نقل مثله فلما  
ان كبر عليه لم يقل الحسين اللهم العز على اخر الدعاء المنقول وبهم فيها ان الدعاء بعد التكبيرة الاول فكان ليس بصلوة متعارفة ان العرض لعنه فلا يثبت  
قوله تعالى لا فضل على احد منهم مات ابا ابيد عليه حسنة الجحيم عن ابي عبد الله ثم انه قال لما مات عبد الله بن ابي سلول حضر النبي جسم جنازة فقال  
عمر رسول الله ثم بارسول الله الوصل له ثم تقوم على قبره مسكت فقاما بارسول الله لم ينهك ان تقوم على قبره فقال له بل ما يدريك ما قلت انك  
الهم احسن حوزة نارا واصل قبره واصله نارا قال ابو عبد الله فابدا من رسول الله ما كان بكروه وروى هذا الخبر الفقهاء عن صفوان بن مهران الثقة بغيره  
وغيره من المستضعف والمجهول حاله ودعاها ودعا للمخالف صلوة والظان بكفي القرين لتعلم بالحال مثل كونه من اهل القبلى مع انضاف فاريد بن  
والشهره وينبغي ان يقال في دعاء الطفل اللهم اجعله لا يؤبر لنا سلفا و فرجا واجرا فان في المتن في رواية الشيخ عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال في  
على الطفل انه كان يقول اللهم العز على الفطر بغير الدعاء والراء هو المتقدم على القوم ليس لهم ما يجازون البنية اصل التوضع فان رسول الله انا فطرهم على الخوض  
وهذه اذا كاد كلهم مندوبه لا واجبه ثم تكبر الخامسة يقول عقوق عقوق وتجنب الاسرار بالذكر والراء الجهموع عن ابن عباس بن جهم ثم فان ما يجزى  
لغفوا لانه مستوفى لا نه دعاء الحقيقة وكان لا خفا فيه فرب لا لا جنة بعد عن ابي الالهنا كلام المتن في قول ابن عباس ليس تجزى وليس كل دعاء قوله  
لا يجب استقبال القبلة في العمل لبل وجوب الاستقبال وجعل راس الميت الى يمين المصلي واستلغاه على فقاء والقيام هو لنا سبيل لثبوت فعل النبي كل كما هو  
والمتعارف الى ان بين المسلمين طرا واحد بن عمار بن موسى عن ابي عبد الله انه سئل عن من صلى عليه فلما سئل الالهنا فاذا الميت مفلوج جلاه الى جوف  
داشله يسوون دعاء الصلوة عليه ان كان قد عمل ما لم يدفن فاذا دفن فقد مضت الصلوة ولا يصلي عليه هو مدفون يدل على اشتراط الكيفية في الجنازة  
الاغارة الا ان يدفن ولكن السند غير صحيح في المتن ايضا قصص من جهة سلم والعند ذلك كل قول الاصح والاحتمال الذي لا يثبت الجنازة بوجوبه  
ما في رواية الحلبي ما يلي من كلامه وكذا في وجوب القارب عدم جواز البعد الخ ارجع عن الغارة ونقل الشراح عن الذكرى عدم جواز البعد بما في دعا  
و قد مر من الفقهاء العزب بحيث لو هب لرج يصل ثوب المصلي الى الجنازة فكان مراده الاستحباب كذا عدم الاد نفع والاحتياط كون الالهنا  
في حيث تكون الجنازة مجازة له واعفاه ذلك في المتعددة وفي الاما موطئا وكذا البناء وكذا الاحتياط يقتضي ذلك كله والا فلا دليل يوجب  
ذلك اللهم الا ان يكون هنا اجتماع في كسر ولا قرأة فيها الخ الظان المراد من وجوبها وندبها ايضا ونفى شرعيتها وهما افتقار بان قال المصنف  
المتن ولا قرأة فيها وعليه فتوى علمائنا اجمع قد كسبه الاجتماع وما رواه الشيخ الاستيعاب عن الكافي في الحسن محمد بن مسلم ورواه في الصحيح  
الحجفي عن ابي جعفر قال ليس في الصلوة على الميت قرأة ولا دعاء موثقة تدعو بذلك الحق المولى ان يدعى له المؤمن وان يبدا بالصلوة على

ويقال

القبيل

481

في قول الله تعالى ولا تدعوا على الذين اخرجوا من ديارهم ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يؤمن بالله واليوم الآخر

وواس



ويستحب الطهارة والوقوف على ثمن الجنازة والصلوة في المواضع المعتادة ويجوز في المساجد والوقوف أمام عند وسط الرجل وصد المرأة من

الله ونفلها في الصحيح في التمسك وقد تقدم وهي دل ما يدل على جواز الدعا ويدل على ذلك أيضا ترك ذكر القراءة في أمر من المختار الصحيح في بيان الصلوات الخمس تكبيرات ثم وقفا على الشيخ وقفا على بن سويد عن الرضا فيما يعلم قال في الصلوة على الجنازة قال في رواية الأولى بام الكتاب في الثانية فصل على النبي وتدعى في الثالثة للمؤمنين وتدعى في الرابعة للمسلمين الخامسة بغير بيا على القيمة مع حصول التمسك في ذلك لقوله عن الرضا فيما يعلم فانه يدل على عدم الجهر بكونه من الرضا الا انه قد نقل عن الحسن الاول في التمسك مرة اخرى لا تدعى في ذلك لكن ابن سويد غير موثق فالسند غير صحيح المعارضة بالأصح منها والقول بالتمسك وكذا رواه عبد الله بن الميمون القدر عن جعفر عن ابيه عن علياء كان اذا صلى على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب يصل على النبي الحديث مع ما مر بعد العلم بتوثيق جعفر المذكور وسند ريفهم من المتن جواز ذلك الحديث الجواب عن الاول ان وقوع ذلك مع عدم ايقاعه في كل الاوقات لا يدل على الوجوه ونحن لم نوظف فيها شيئا بل استحبنا الشهادة ومعناها موجودة في الفاتحة فجاز ان يقرأها مع غيره في بعض الاوقات يعلم عند التوقيت في ذلك في هذا ناسل لان الفاتحة لا تجمع المفعول فيه ولا معنى للشهادة في تمام الفاتحة ولا يكون هي والغير شيئا فلا معنى للنفخ مع انهم يقولون باسقاط لفظ الشهادة في بعد الاول في قوله والاحتياط يقتضي تركه وكذا لا سلام فيها رواية لمجلى قال ابو عبد الله في الصلوة على الميت تسليم خمسة الجليل في رواية عن ابي جعفر في عبد الله قال لا ليس في الصلوة على الميت تسليم خمسة سمعنا من سعد لا يشعر في الحسن الرضا قال سالته عن الصلوة على الميت فقال اما المؤمن فخمسة تكبيرات واما المنافق فاربعة ولا سلم فيها ويجوز غير هذا على القيمة مثل فلان سلم الامام فيها فتدعى في خمسمائة فاذ فرغت سلمت عن نفسك مع عدم صحة السند المعارضة بالأصح والاكثروا في الفوضى العمل في صحة سمعنا المتقدم ذلك على كونه خاسا على المؤمن واربعة على المنافق كما تقدم وعلى عدم وجوب الادعية فيها وتدل على كون التكبير خسار رواية سمعنا من فلان عن ابي الحسن قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فذكر عليه حسنا وصلى على اخيه فذكر عليه زبعا فاما الذي ذكر عليه حسنا فحمد الله في التكبير الاولى دعاء في الثانية للنبي روى في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات وفي الرابعة للميت في الخامسة اما الذي ذكر عليه زبعا فحمد الله ومجده في التكبير الاولى دعاء في الثانية للنبي روى في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات وفي الرابعة للميت في الخامسة اما الذي ذكر عليه زبعا فحمد الله في عدم وجوب الدعاء عليه بل لا يجب الصلوة ايما كافر كان ثم قال في رتبة استحب الطهارة الذي يدل على عدم اشتراط الوضوء والاجماع الموقوف في الشرح المفهوم من المتن قال المصنف يستحب ان يصل بطهارة وليست شرطها ان يصل على الجنازة او واجه وموثق بونس بن يعقوب قال سالته باعبد الله عن الجنازة اصلها على غير وضوء قال نعم انما هو تسخير وتحميد وتكبير وتسبيح في بيتك على غير وضوء والروايات الدالة على جواز الصلوة على الجنازة عليه مثل سنة محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عن ابي جعفر في الصلوة على الجنازة قال نعم ولا تقف معهم تقف مفردة وفي رسالة اخرى عن الطائفة شلى على الجنازة لا تلبس فيها ركوع ولا سجود والنجس عليهم يصل على الجنازة ورواية سمعنا عن ابي عبد الله عن المرأة الطامثا فاحضر الجنازة فقامت فيهم فصلت عليها وثقوا وحدها بارزة من الصف لعلهم يتسببوا مثل الرسول الذي ذكر في رسالة عبد الله المغيرة عن ابي عبد الله قال سالته عن الجنازة فقال الجنازة فقال نعم ولا تقف معهم والنجس يصل على الجنازة فيجوز الازد على الاستحباب وظاهر هذا التقيد بعد الماء ولا ضيق الوقت كما هو المثل وكما في خبر جماعة قال سالته عن رجل مر به جنازة وهو على غير طهارة فبصر سيدته في حياض اللبن فبصره فانه ليس يصير في الضيق وليس يصح ايضا وفيه إشارة الى عدم جواز التيمم على الجرح ونحوه فلهذا التمسك بالاستحباب والذين يدل على استحباب الطهارة اعادة عاود ذكره في استحب الطهارة ورواية عبد الله سمعنا قال في الحسن الجنازة تجزى بها وليست على وضوء فان ذهبت اوصافا تبقى الصلوة اجزى ان اصلها وانما على غير وضوء قال يكون على طهارة اجزى انما في الدالة على اشتراط الضيق فلهذا يظهر من ذلك عدم اشتراط النجس بالطريق الاولى ومن الطريق التعليل ايضا وعدم اشتراط النجس عنه فالبا والاصل بدل عليه لا يقره دليل ايضا اشتراط التبريد كالتبريد على عدمه لعلنا في الاحتياط وكوفي صلاوة او الاجماع ثم قال في الوضوء في الوضوء والافخاب مسند الى رتبة حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه ان عليا كان اذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى مرها على ايدي الرجال وكذا استحباب الصلوة في المواضع المعتادة **قول** ويجوز صلاوة الجنازة في المساجد ان المراد مع من التلويث للصلوة المختار الدالة على ذلك مثل صحة فضل من عبد الملك سالته باعبد الله اهل يصل على الميت في المسجد قال نعم ومنها رواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد انهما سمعا ابا عبد الله عليه السلام يقول من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن ابي بكر بن عبيد بن احمد العلوي قال كنت في المسجد فتدعى بجنازة فارت ان اصلها على ابي الحسن الاول فوضع مرتبة في صدقته فجعل يدفعني حتى اخرجني من المسجد ثم قال يا ابا بكر ان الجنازة لا يصل على الميت في المسجد بل في البيت حملنا على الكرامة وقال المصنف في فضل الايمان بها في المواضع المختصة بذلك نعمنا بها الا يمكنه ان يصلي مكرها في مسجد فلو كرهت الصلوة في بعض مساجد ما لزم التيمم فيها اجمع هو خلاف الاجماع فيمنه نامل في اخيه فانهم والظاهر الكرامة لولا الاجماع ولعل دليل فضيلة المعتادة اما التبريد لكثرة الصلوة فيها واما ان السماع مؤتمر فيصعد للصلاة عليه فيسهل الامر ويكثر المصلون وهو امر مطلوب لرجاء استجابة الدعوة فيهم وقد روى عن النبي ما من مسلم يموت فيقوم على جنازة ربه يرون بالله شيئا الا شفهم الله فيمنه وعن الصادق اذ مات المؤمن فحضر جنازة ربه وبعث رجل من المؤمنين فقالوا اننا لا نعلم من اين انت قال الله قد اجرت شهاده تم وغفرت له ما علمت مما لا تعلمون **قول** في الوضوء الامام الخ لم يسله بعد الا على الماء في التيمم ما رواه ابي عبد الله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين من صلى على المرأة فلا يقوم في سطها ويكون مما يارضها واذا صلى على الرجل فليقم في سطره ما رواه ابي جعفر قال كان رسول الله يقوم من الرجل يجبال السرة ومن النساء من ذلك قبل الصد كان بعد الصلوة والاجماع حملنا على التمسك ولكن حمل الشيخ في الاستحباب اخر امير المؤمنين على ما رواه في الكافي سماع موسى بن بكر بن ابي الحسن قال اذا صلى على المرأة فقم عند راسها

تكبير

الطهارة

بل التعليل بدل على عدم















[illegible]



ولو حضر جنازة في الأثناء قطع واستأنف عليه ما أوامره واستأنف على الأخرى وبسبب الشيع المشي خلف الجنازة أو أحد الجانبين أو التربع من

وهذا يشعر بالاستغفار والدعاء مع الولاة لا يبلغ الحال إلى الدفن وهو حسن لكن يجب تقييد بما لو كان مشيهم لا يخرج عن سمت القبلة ولا يقوته  
شرط الصلوة من بعد الاقبح من الالة التكبير ثم وأما دليل قوله ويستحب كان للناس إلى الحاضرة إذا سبغوا ركوع أو سجدة شيئا أو طائفا لم يبدل فضيلة  
الجماعة قال في الشرح ولو كان متعديا في الأعادة أشكال من التكبير ركع الخ وليس كونه ركعا جذا المعنى فاضحا **قوله** ولو حضر جنازة الخ لا كلام في الأهمية  
الثاني وكونه فضيلة للصلوة أن يخاف على الثانية فحين الأول كذا قبل فتر قال الشارح جعل المص الثاني متبعا على تقدير كون الثانية عند نزول  
عنا الفرق مع التعابر بين كون الثانية واجبة ومندوبة ولعل دليل التعين عند لزوم كون فعل واحد ما جبارد با وهذا مؤيد لافضلية الثاني لما لا  
فدليل غير واضح مع قولهم بغيرهم فتلغ العبادة الواجبة وقد استدلل بوجهه على جعفر عن أخيه موسى قال سألت عن قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو اثنتين  
ورضعتهما الخ كيف يصنعون قال إن شاء تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة وإن شاءوا رفعوا الأولى بموا التكبير على الأخيرة كل ذلك لا  
باسم وهذا كما يحتمل ما ذكره إن يكون معنى قوله تركوا الأولى أن يحركوا لم يقطع صلوة الأولى بحملها أو أثناء الصلوة عليها فلا ترتفع الأولى حتى يفرغ  
على الثانية فإن تكبيرا تكبيرا الأولى معنى فشاؤوا رفعوا الأولى بعد تمام الصلوة عليها أو معنى بموا التكبير لبيان تكبيرها ما يحتمل ما ذكره الشهيد  
من أن معناها أن يصل على غيرها معا ويجمع بين الوظيفين بأن يكبرنا شيئا فيكون تكبيرا حراما للثانية وثانية للأولى بعد تمام وظيفة الأولى أن  
شاؤوا رفعوا ويصنعون الثانية تكبيرا أو تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير للثانية أيضا وهذا المعنى لا يخرج عن بعد أن ناسب قوله قاموا وإن شاء تركوا  
حتى يفرغوا لكنه لا بد من فرض الصلوة عليها والتوزيع مع عدم التبرع بمشله وبشكل الأمر إذا كنا مختلفين بالوجوه والثناء لا بد من كون تكبيرة واحدة  
ومندوبة ويحتمل أن يكون المعنى أن شاؤوا تركوا الأولى في مكانها بعد تمام الصلوة عليها حتى يفرغوا من الثانية أيضا فلا بأس بوجودها مع الثانية بعد تمام  
صلواتها لئلا تكون الصلوة الثانية أيضا مع صدقها أيضا فإن جاز مع العذر أن لا يجوز أن شاؤوا رفعوا فيأبوا بالتكبير على الثانية فما من غير نقص هذا المعنى  
وإن كان أقل فائدة إلا أنه أسهل من المحذورات والاحتياط أقرب العيان الأولان كلاهما خلاف بعض المتقدمين ما يبالى به ليس يصير مشكلا إلا أن يكون  
ثانيا بالإنجاء وخوفا لا شك في شدة الخوف الثاني الذي ذكره المصنوع **قوله** في الشيع المشي وراء الجنازة أو أحد جانبيها فإنه لا بد من تكبيرة واحدة  
وإن لا فصل هو المشي وأما قال المص في المتن يكره الركوع مع الجنازة هو قول العلامة كانه قد استدلل بالاجتماع بين صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله  
قال ما ندخل من الأضراس أصحار يقول الله في الحج سئل الله في جنازة نبي فقال له بعض أصحابه لا ترك ركبا رسول الله فقال له لا كره أن ركبا المراكزة  
فكانه أحسن من المدعى وقال أيضا يكره المشي أمامها للآش والركب إلى السجود في مشي ما خلفها أو أحد جانبيها وهو مذهب علماءنا بالجمع استدل  
عليه بالاجتماع من طرقهم وطرقنا من الأولى ما ذكره في سعيد الخدري قال سألت عليا عن رجل خلف الجنازة فقال فضله لما  
خلفها على المشي أمامها كفضل المكوبة على التطوع فقلت يقول هذا رايك وسألت عن رسول الله فقال لا بد سمعت عن رسول الله ومن الثانية ما  
رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي قال سمعت النبي يقول تبعوا الجنازة ولا تتبعكم خلفها أهل الكتاب غير ذلك من الاحتياط فانه  
تأجيل عن رعدا لصحة العمل على الكراهة دون التحريم وبدل على عبد المحترم أيضا لاجتماعها صحيح محمد بن مسلم في النفقة عن أحدهما قال سألت عن المشي مع الجنازة  
فقال بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وخلفها وكذا رواية أخرى عن عمار بن أبي عبد الله قال إن المشي خلف الجنازة أفضل من المشي بين يديها ولا بأس  
بمشي بين يديها ورواية محمد بن يحيى التميمي والذي يدل على استحباب المشي على أحد الجانبين رواية سديد عن أبي جعفر قال من أحب أن يشي شي الكرام الكتاب  
فليش بيني وبينهم قال الشارح الشيع من الماشي مع المسافة إلى موضع الدفن أو الصلوة فيهم أن التواب للمقر للشيع لا يتحقق بدون أحدهما وهو محل  
التأمل والظاهر من المشي مع من ذلك بل الذي يخشى مما في الجملة ونفذت في المشي معهما أنهما ما يفرجوا ويمكن استدلالهم بما روي عن أبي جعفر يقول  
من تبع جنازة امرأة سلم أعطى يوم القيامة أربع شفاعات ولم يقل شيئا إلا أنه لما كان ذلك مثل ذلك ما رأيت امرأة في القبر وموجود في المتن في النفقة  
أبدا وما روي عن أبي عبد الله أنه قال أول ما يتحقق المؤمن في قبره أن يغفر له سبع جنازة وما روي في قبره وإن في القبر بل موجود في المتن في النفقة  
في القبر قال إذا دخل المؤمن قبره يومئذ لا أن أول جنازة له الجنازة أو أحد جانبيها من تبعها الغفرة والتحصيل خلاف الظاهر فمقتضى كرم الكريم وكان الشارح  
فيه مما ذكرنا أنه قال من تبع جنازة مؤمن حتى يدفن في قبره وكل الله سبعين سلكا من المشيعين يشيخونه ويغفرون له ما خرج من قبره إلى الموت  
أو ما روي عن أمير المؤمنين أنه قال من تبع جنازة كتب الله له أربعة قنابر يطير بها لا يتبعها يافا ويرطها للصلوة عليها وقيل لا ينظر حتى يفرغ من دفنها  
للفقرة وقال الباقر من شئ مع جنازة حتى يسلم عليها ثم رجع كان له قنار طافا ناسي حتى يدفن كان له قنار طافا لغيره مثل جبل أحد حيث طلق أنباء  
الجنازة وأرسل إلى حين الدفن وأنه ما عين قنار إلا لمن تبع حتى يسلم عليها وفيه ما مل لأن غاية ما يلزم أن لا يكون له ما ذكره بغير التبعية الجملة ولا  
يلزم منه أن لا يكون له شئ أصلا ولا يلزم أن لا يكون له شئ قبل الدفن بغيره ولو صلى من الجنازة الأولى **قوله** التربع الخ كان دليله الجنازة والاجتماع  
المذكور في كرهه قال الشارح التربع هو حمل الجنازة من جوانبها الأربعة بأربعة رجال كيف تفرق وهو أولى من الحمل بين العيون كما استدل له في الباب  
السنة أن يحمل السبعة من جوانبها الأربعة ما كان بعد السبعة من حمل فلو طوع وكان القيد الرجال بعد الاستحسان لئلا يكره الخروج من الجنازة  
ولا بعد الاستحسان مع القدر والاحتياط ليدفن ح عليهما من ركبان زينب بنت رسول الله فوفرت بغيره من حيث شافا فضافت على أنها كافها  
ليست كرونها ولينها والذين لم يكرهوا هذه الخرج رواية دام عظيم قلت ههنا عن اتباع الجنازة لغيره معلنين من طريق الخاصة ما رواه الشيخ  
عن أبي بصير عن أبي عبد الله أنه قال ليس ينبغي للمرأة الشابة تخرج إلى الجنازة مضى عليها إلا أن تكون امرأة قد حلت في السن وابتغيات بن أبي حمزة  
لي عبد الله قال الصلوة على جنازة معها امرأة مثل في المشي عن الشيخ قال إن المراد نفي الغضلة لا يخرجون لأن الجنازة لم يجرى وجعلين فانه قد روي

وترى الجنازة الأولى

فيشهد الثانية وبصلته

في











والهالة الحاضرة بظلال الكف الشجر عيين ورفعه اربع اصابع ثمانية حب الماء من قبل الشجرة وادوضع اليد عليه النور من

[illegible]











جده المحن واولا قول ان الجدة يدعى المعنى الذي في هب لي محمد بن الحسن الصفا والخد يدعى المعنى المحن الذي في هب لي سعد بن عبد الله الذي في  
البرية من ان جده كذا داخل في معنى الحديث وان من خالفه الامام في الجدة يدعى القبيح النبت واستحل شيئا من ذلك فقد خرج من الاسلام  
اقول في قوله من مثل مثالا لا يعقبن ابدع بدعي ودعا اليها ووضع ديننا فقد خرج من الاسلام وقول في ذلك قول امتي فان اصبحت فرائض الشتم  
وان الخطات من عند نفسي في التمسك بعد كلام الحقيقة كان شيخنا محمد بن محمد بن النعمان في قول ان الجدة بالحاء والدالين وذلك ما خرد من قوله  
ثم قتل احباب اخذوا الجدة والشق يقول خذوا الارض خذوا اي شققوه وعلى هذه الرواية يكون التمسك بالشق اما ليدفن فيه وعلى حصة النبت  
ما في هب لي محمد بن علي بن عبد الصمد وابو جعفر بن بابويه وكل ما ذكرناه من الروايات والمعايير محتمل والله اعلم بالمراد والذي صدق عنه الخبر اقول ان  
كان معناه النبت فقط او جعله قبر امرة اخرى ليدفن فيه كما يفهم من جده جده على ما فهم من الصدوق من حديثه يكون جده وجده والتمسك  
عن الاسلام فاما ان يكون الجدة لغة فكانه بمنزلة لكثرة الذنوب ومع الاستحلال بعد ثبوت التحريم بقول الامام وغيره فيكون من انكار الصدوق في ذلك  
فيكون له علم بالصدق وان كان المراد بالتمسك عند العامة التطينين بعد الانداس فلا يعيد الكراهة لعدم دليل على التحريم غير ما هو مع عدم الصحة  
ليست بجدة في هذا القول فالحرم مشكوك فيه لا يثبت ويكون التناويل مثل ما فهمه فان الاصل دليل قوي لا يثبت التحريم بمثله وانما قلنا على الاول والخبر  
ثبوت حريم النبت عند الامام لا يثبت في كاي سيجي اما المعنى الذي ذكره التمسك فلا يخفى عن بعد احتمال جده على التطين وعلى الصواب المحمدي وذلك لان الجدة  
ثبت تحريمه ولا يصح مع التناويل واما التطين والتحصين فاصل يدل على الجواز وعدم الكراهة ابتداء وتجدد بدو يدل عليه الجدة رواية السكوني عن  
عبد الله قال التطين القبرين غير طينة فانها ظاهرة في الجواز ابتداء بل اعلم من حين القبرين منظورة يدل على النفي من غير ويدل على كراهة الزمان في غير  
ايضا ما رو عنه عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله في القبرين لا يخرج منه وحمل النفي على الكراهة لعدم الصحة بل لعدم القول بالتحريم على الظاهر وكذا الاول  
وايض يدل عليه ما رو عنه في التمسك والاستصحاب والكنى عن يوسف بن يعقوب في ما رجع ابو الحسن فيمن بعد ادوم في المدنية ما ثابته  
لربيعنا من بعض مواليه ان يحصن قبرها ويكتب على لوح اسمها ويجعل في قبرها في الصحاح فيمن قبل بطريق مكة وجعلها في الاستصحاب على الجواز  
رواية علي بن جعفر قال سالت ابا الحسن في من يبنى على القبر الجلس عليه هل يصلح قال لا يصلح البناء عليه ولا الجلس ولا التحصين ولا طينته على الكراهة  
فلا منافاة وذلك لان الجواز عن بعد اقامة كالمكره لا يناسب لو ان الجواز اقيم ثم قد جرحه بما جعلها على الابتداء بعد الانداس لكن مع الكراهة بعد  
وقد جعلنا ايضا على تورات الصالحين والعلماء والذرية المطهرة لحصول الثواب بزيارتهم وعلى غيرهما ايضا لا يخلون عن بعد ما الثاني اقل قبر مؤمن لا يحصل  
الثواب بزيارته فلا يناسب النفي مع ذلك يمكن العلامة على جرح التحصين التطينين مثل وضع حجر كما نقل عن فضيلة في قبر عثمان بن مظعون وثبت  
مع كونه الاسم يمكن الحمل في التطينين على حين قبره وطين غير حمل المطلق على الميتة في الجدة والقيم والكراهة في التحصين مطلقا وخرج قبرها للتحصين  
لعل الاولى والاصل في قول ما يدل على الجواز في الابتداء فقط لا يدل على عدم الكراهة بعد الانداس في بل لا يظهر القول بذلك بغير دليل خبر  
بن جعفر على الكراهة بعد عدم الصحة ان على ما سياتي في الطريق مما انه نظري مات على ذلك وقيل رجع وما فعله نقله من الاستقامة على تقدير التمسك  
وقال الصنف هذا الخبر حسن فيمن تامل ما يعرف ثم قال كراهة بعد الانداس كما يدل عليه جده وقول الاكثر غير بعيد ثم انه قيل ان قبور المعصومين مستثنى من ذلك  
لتعظيم شرايع الله وبقاء الوسم تحصل الزيادة الموجبة للثواب لعظم هذا ما نقل المنع عنه في الارض السابعة بل يعرفون انما او يوقنون عليها او ثابا  
كثيرا ويدل عليه ما رو في تعاهد قبورهم والتعظيم له قوة عند قبر الحسين رضي الله عنه فكانا مسوقا ويحيى الزيارات ايضا بل ذلك متنا  
في اوله لا ائمة بل سائر العلماء والصالحين بين العامة والخاصة فلا يبعد تخصيص الكراهة بغيرهم ايضا ويحتمل ان يكون ذلك كراهة ابتداء قبل الانداس  
ما جرح بل لم فلا ينافي الجمع بينهما وان اقر بالبناء المنهى البناء على التبريح حيث تحت الحائط فانه غير مناسب من الموتى من ميتا كبر تحيا وبدي قوله  
الجلوس عليه فان معلوم كون المراد الجلوس على القبر يعني كون تحته وكذا التطين والتحصين ذلك لا ينافي التبريح جعل بناء عليها بحيث يكون تحت  
القبر في غير حيثما القبر يخصها وتطينها وتزيينها ووضع الصناديق المنيعة والافقية النفيسة على القبور وذلك هو المتعار والمنازول والبناء  
التحصين التطينين على نفس القبر فيكون ذلك غير مكروه في قبره وحمل التطينين على التطينين من غير والتحصين على داخل القبر من غير ووضع الاجر واللبس التطينين  
وفي التتمى حمل التحصين في قبره ابتداء على التطينين هو بعيد الله يعلم والاصل فيمن الجواز والاحتياط يقتضي الاجتنان في جميع المنهى في البناء على القبور  
على المواضع المسبلة لكونها مقبرة فان فيه قضيتا على الناس ما في الاملاك فلا مانع وقال فيكره المقام عندها وقد مر الصدوق عليها وبنيها وقيل يمكن  
المشروع عليها في القبر لعل ليله منافاة النقل للتعجيل المأمور به في الخبر المروي على الاستحباب لعدم وجوب التعجيل عندهم بل هو مستحب هو  
خبر عن غير في التمدد يعني في عبد الله عن ابيه قال امانات الميت في جنازه ومجملته قال الشارح فيمن نقل الى المشاهدة لشفاعتهم وفيما  
بشرتهم وتباعد من عذاب الله تعالى وعليه عمل الامامية من من ائمة في زماننا فكان لاجل عافاة في قوله في الذكرى لو كان هناك مقبرة بها في حيا  
او شهدا استحب نقل اسم التنازل عنهم وبركة زيارتهم وقرب منهم في المنهى قال الشارح يجب تعذيبه بما اذا لم يخف هلاكه لئلا يتباعد روحه  
المسافة وغيره وكان ذلك ما خرد من حرية المؤمن ميتا كبر متحيا فلا ينبغي منعه بل يحرم كما يفهم من قوله من الجرح قال ايضا عند كذا في غير  
التشديد في الاولى فمن حيث نقل القول او نقل القول في مصادرهم **قوله** في من الميتين في قبر واحد ابتداء قال الشارح وفيما رجع معدلة في العامة  
اما لو دفن الاول ثم اريد بنسبه له في اخر كذا كذا ذلك حرم ذلك لان القبر خارجا لحد الاول لا يستلزامه النبت والتمسك المحرمين ولزوم التمسك غير واضح  
لعدم تحريم النبت اجماعا واما دليل الكراهة في غير واضح فكان كون خلاف المتعار المأمور به زمانهم او لا مكان حصول العقاب كسدمه ما دون الاخر فتأكد

عليه

الصدق

في هذا



المقصد السادس في المنذورات

الحسن على اقل من مائة دينار  
شوق قصير وخلق و  
قلام



[illegible]



صلی

بارسول الله ما رأينا قبل على مثل هذا اليوقا الجليل بشرنا علم ان في هذه الساعة نزل على جبرئيل وقال الحق بقرانه السلام ويقول لك شربنا  
ان شيعه الصالح والطالح من اهل الجنة فلا سمع مغالته خذ الله ساجدا وربع يدي الى السماء ثم قال اشهد الله على اني قد هبت لشيعه ضيف حسنا في نقا  
طاعة ارباب شربنا في هبت لشيعه على ضيف حسنا فقال الحسن الحسين كل فقال النبي ما انتم يا اكرم مني شهد على ارباب في قد هبت لشيعه على ضيف  
حسنا قال فوحى الله عز وجل الى رسول الله ما انتم يا اكرم مني اني قد غفرت لشيعه على محبة نبيهم جميعا وكنت من غير ذلك الكتاب بل من موضع كتب فيه عن  
الكتاب المذكور ان طاب من الحسنى قدس الله سره جعلنا الله ويا اكرم من شيعه وعجبت محمد بن عبد الله على ليله والائمة والائمة والصلوات من عباده **فوق** من يدرك  
صلواته واطلق وجب عليه كعتان لا اقل على اي كيفية اليوسية دليل الرأى المذكور انهما الفالب في اقله والمقاوت لكثيرا واللفظ مع اطلاقه ينصرف الى المتعارف  
والمبادر ويحتمل اجزاء وكعة معقول ان يكون الواجب يصح عليه مشرعا اسم الصلوة بالتحية واقلها ركعة بخبري وبليد ان الاصل برائة الزمته ولا شك في تحديد  
على الركعة ومشرعيتها فالصلوة على الانسان ركعة ركعتين على ما يدل عليه الصلوة خير موضوع من شاء استكثر ومن شاء استقل صد جميع المتعارف  
المشهور للصلوة عليها دليل هو من ذهب اليه في النهاية وولده في الشرح لاختيار الاول والخط والتحقيق ان الواجب هو المفهوم الكلي وتحقق برائة الذمة بوجوب  
في ضمنه اي من كان ولو سلم المبادر في المتعارف الفعل وغيره موجب للمع البراءة الاصلية ولذلك لم يجمع في الاقرارات لو ادعى ذلك في محل في الواجب  
على ما مضى فالوصف على الاربع بقبليته والثلاثة يكون احدا الاقراد وتحقق في البراءة وكذا الحسنة بما يشهدا وتبين والمناط هو الصد فان علمه  
على ان يكون فردا وببرائة الذمة والاولا لم يعلم مشرعية غير الاثنين مطلقا وان تنقضى التعاريف الاسم الصد على الكل فيكون الخطو ويد  
وجود الفرعية صلوة الاعراب والورع على الصد غيرهما ايضا ولا ينبغي النزاع لو فعل المندرة في ضمن الوتر او اربعة الاعراب واخر الصد على  
الواحدة مطلقا فالتكليف في الواجب اوضح لا يجد حصولها في ضمن الواجبة ايضا لو كان محتملة عند التاخر وهو بعيد لان الغالب يقتضد  
غيرها هو الواجب على ما انه لا يتجمل الاخير الواجبة هذا بالنسبة الى العد ما بالنسبة الى الفعل لا تنظر في الذي يظهر انه يبنى البرائة بما يصح عليه  
الصلوة قبل التاخر ولو كان بجائحه الكتاب عند القيام والقبلة وعلى الذمة خصوصا سفر او ماشيا او بالجملة المناط هو الصد مشرعا وما ورد من  
وجوب السجدة والقيام والقبلة وعند الجواز على الثانية الصلوة الواجبة فاعلم ان الواجبة بالاصل الشرع لا بالتدريج وخوفا من انه لو عم نذر هاجب حيث  
اقصاها بوجود هذه الاشياء وعدمه لا يفقد بل لا شك في وجوب الحجة ليست فيه هذا الامور بالجملة كل شيء من فعل شرط ليس بشرط للصحة لو نذر حيث  
يشمل عليه كذا لو اطلق هو من المندرة وتوهم انه قد كان الاولى والاحوط اختيار ما للجمع من جميع الشرايط العترة في صحة الواجب ما دليل اصل انصاف  
التدريج هو الاجماع والايان والاختلاف **فوق** ولا ينعين الخ وحظه وكان ذكره كتمهيد لما بعد وكذا قوله لو قيد التدريج في صحة الواجب لا يفتي  
بالتدريج ولا يعتبر من غير كونه هائيه مشروعة **فوق** لو كان الكسوف كان منسفي على انفقنا نذر الواجب لا لانه عدم المشروعية هيئة الكسوف غير قنالا  
ان بهر اعادة نذر وقضاء ما هو غير واجبة بل مندوبة **فوق** لو قيد العدد الخ دليل انعقاد النحر صد الصلوة عليه لا يمنع عدم فعله اصل من شر  
صد ما ثبت به الشرعية وهو صد اسم الصلوة عليها ولا يمكن عدم الانعقاد لكونه افضل ما كثر في الشرع وانما ما فعله الشارع ولا امره ان لا يجزئ  
الها باليكفي بجملة التتمية مشرعا وهو مطمع ظلوصد اسم الصلوة على مثل النحر نعم لو وقع في الصد فهو امر ممكن فانما ما فعله بغيره من الشارع للصلوة  
الصحيحة بل اخذ التعريف من تعليم اياها وامرهم باذنه والذى تحقق منهم في النافلة هو الثنتان والواحدة في فرع خاص في الثلثة ايضا لا لانه لا يشترط  
الصحة على جواز الوضوء بين الثلثة بل بعد صلوة الليل وانما الوتر وكذا الاربع ينص عليه في ابن يعرف صد التعريف والاسم المقصود للشارع على  
التعريف لم يتحقق ذلك فلا يفرق الصد فلا يتحقق البراءة وهذا هو دليل عدم الانعقاد كما اظهرها من عدم تحقق مثلها اصلا ولو في غير اداة  
النزاع من الواجبات المندوبات وقد ظهر من جهة قوله لو قيد باقل اعضاء ان كان ركعتا او ثلثا وان كان المراد بالركعة الوتر وبالاربع ما في صلوة  
الاعراب فلا نزاع في الانعقاد وكذا في البراءة بما في المطلق ايضا واما ان اراد الانعقاد سلفا والبرائة مطلقا مع التعيد مطلقا كما هو الظاهر في البراءة بالوا  
والاربعة تامل فيهم مما سبق بعد تحقق تيممها في غيرها بصلوة صحيحة شرعية ولكن اذا ذلك حيث تحقق في الواجبة والمندوبة في الجملة والظاهر ان لا  
يحتاج الصد على فعل الشارع اياها بمحض فعلها ولا الامر بما كلف ولا على وجه لهو مصرح بل يكفي وجود ذلك سنة وصد تعريفا لفتحها عليها من غير  
من احدهم دليل عليها لا ينبغي الاعتراض بعدم المانعة وكذا الكلام في الثلثة فالظاهر ان كل تحقق الاسم الصد في الجملة قبل التدريج هو من في الجملة يقع  
الطلاق للتدريج يحصل البرائة لانه من المندرة **فوق** لو قيد بزمان معين سواء كان له مزية او لا فلا يتحصل البراءة الا بفعل ايقنه لا يحصل غيره  
ان كان له مزية بالنسبة الى المعين ودليله انه لا وجوب لايقاء بالتدريج مع عدم ما يعيد المنع مع قول الشارع انه موضع وفاق **فوق** لو قيد بمكان  
له مزية الخ لا نزاع في انفقنا قيد بمكان منه مزية في الجملة كالمسجد ان كان مسجد التوا والجملة لا تقتضيه بالبرائة في الجملة ولا يحتاج الى كثره الفضيلة  
يلزم الشبهة اكثر المندرة وكذا لا ينبغي النزاع لو قيد بمكان يتجرع منه الصلوة قبل المندرة بمعنى عدم انعقاد راسا لانه ينبغي ان يجب فعلها في غير ذلك  
المكان لانه نذر واحد فاما نذر ما اعضاء غيره غير مندرة فلا يجب ان ليس هنا سبيل للتدريج واما اذا قيد بمكان مكرر فينبغي الانعقاد لانه ينبغي فعله في كل  
فالصلوة في الحام مثل عبادة واج وجودها على عدمها فتدخل تحت دلالة وجوب ايقاء التدريج الذي ليس فيها قيد كثره الفضيلة ولا عدم كون شي افضل  
كل في الاذمة المكرهه والجملة التذنا الواحد ان كان فيه تيمم متعدد منقصة للتوا بالنسبة الى العد بحيث لا يخرج القيد عن كون عبادة ينبغي  
انعقاد لدليل التذنا وعد خلاهم في مثل ذلك الزمان والفرق الذي ذكره على تعيد التسليم لا ينفع الا ان يقال ان الزمان انما يصح بغيره بغيره  
لان فعلها قبل جوارها الزمان العين المشترط فعل المندرة قبل جوارها وبعد تصريفه فلو لم يتعين يلزم عدم الوجوب وهذا هو الذي خطر بباله هو غير



وبشر طان لا يكون عليه صلوة واجب ولو نذر صلوة الليل وجب ما في ركعات وكل ما بشر طان في الوضوء بشر طان في المذبح والوقوف في حكم الميم والحمد حكم  
النذر المقصود السابغ في التوافل يجب صلوة الاستسقاء أعظم عند قلة الأمطار وغورا لا يبارك كالعيد إلا أنه يشهد بالاستسقاء وسؤال التمجيد ونحوها  
بعد أن يسو الناس ثلثه ويخرج بهم الإمام في الثالث المجمع والأشهر في الصحاح الحفاة في التكبيرة والوفاء ويخرج الشيوخ والأطفال والعجائز ويقف بين الأطفال  
وامثالهم ويحول الرذاع بعد الصلوة من



ثم يقبل القبلة ويكبر الله مائة عاليا صوته ويستلم مائة عن يمينه ويقل مائة عن يساره ومحمد الله مائة نلفاء الناس بها يغفر ثم يخطب بها في التوابع فان  
ناخرا لا جابة اعدا واخر حج وبخبة نالذ رمضان هي الف ركعة يصلي في كل ليلة عشرين ثمان بعد المغرب اثني عشر بعد العشاء في ليلة سبع عشرة واحدا وعشرين  
وثلاث وعشرين وزيادته مائة وفي العشاء الاخر زيادته عشر لو اتمه في الالي الا فانه على المائتي في كل جمعة عشر كعاف بصادق على وفاطمة وجعفر عليهما السلام وفي  
وفي اخر جمعة عشرين بصلوة على وفي عشرين بصلوة فاطمة عن من  
عشرين

[illegible]







هكذا في نسخة

في الثاني عشر

وَبِالْإِسْلَامِ

النافع للفقير

طع البندق  
كشافة في  
البحر

الفطر والفتور

الحمد لله  
في الثانية الحمد لله  
وصلى الله

المؤرخين  
الفلكيين

سألت

۵۰



وليلة نصف شعبان وليلة المبعث ويوم على ما نقل من

[illegible]







فقلنا قيل هذا عن المصطفى النبي فلا يمنع من الصلوة ركعة واحدة وأربعاً مطلقاً **فقلنا** فقال الفضل الخ قال الله وهو إجماع كما ذكره في المعبر وكان

وحووم

۲ علی

عرفت

۷  
وَضَمْنَا

وجوب الصلوة وبعض  
الشهادتنا الا  
بؤل الخبر  
بالحكم غير











[illegible]



والجبال النبوية والأكل والشرب من

[illegible]



الآلئ الوتر لصابئ اصابه عطش من

وہاں :  
وہاں

من دوننا الاخرى

ابو الحسن







وبزيادة ركعة كذلك وينقص ركعة عما ولو نقصها او ما زاد سهوا اثم ان لم يكن تكلموا بسند القبل او احدث متن

لا يقول بمضمونه ويحتمل المنع به ايضا وبالحكمة المشهورة **قوله** بزيادة ركعة كذا في الحكم بانها مبطله مع العدة فانها لا تنزع فيه بزيادة ركعة  
على الركن وبزيادة مبطل عندهم وانما مع السهو فينبط البطلان كما هو ظاهر المتن لما مر قيل ان جلس بعد الزاوية بمقدار التشهد فيصحة ولا بطلان له والذين  
على الصحة معه واكثرهم من سلم في التشهد قالوا سالت ابا جعفر عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر انه صلى ركعة فيسكن قال كيف استيقن قلت علم قال ان كان علم  
انه كان جلس في الزاوية فصوله الظاهرة وتيقن فليصنف الى ركعة الخامسة ركعة وسجدتين فيكون ركعتي نافلة ولا شيء عليه فيه ولا له ما على سواه الا  
في النية والتكبير في النافلة بعد الصلاة للزيادة وصحيفة زارة عن ابي جعفر قال سالت عن رجل صلى ساقا قال ان كان جلس في الزاوية قدما للتشهد  
تمت صلاته وصحيفة حينئذ في الزاوية عنه انه قال في رجل صلى ساقا انه ان كان جلس في الزاوية بمقدار التشهد فعبادة تارة جائزة وكذا يصح العمل  
بن مسلم عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل صلى الظهر ساقا قال ان كان لا يدرك جلس في الزاوية لم يجلس فليجعل اربع ركعات منها الظهر فيجلس في تشهد  
يصلي ركعتين واربع سجدا فيصنفها الى الخامسة فيكون نافلة ثم فيها ظاهرا كلام الشيخ ان المراد الجالس مع التشهد الجالس بعد ركعة  
عن فقهه لا نه قال من جلس في الزاوية ثم قام صلى ركعة لم يحل ركن من اركان الصلوة وانما يكون احل بالتسليم لا بخلع الصلاة ولا بوجوب عده الصلوة  
حسبنا قدما كانا اشار الى ثبوت استحالة التسليم اراد بالركن الواجب كلام المصنف في المنتهى يقتضي عدم الفرق بين التشهد عده لا نه قال التشهد التسليم  
ليسا بركعتين فلا يبطال الصلوة بركعة واحدة تامل لان الحديث في الانشاء مبطل بزيادة الركعة كك مبطله عدها وسهو عندهم مع انه لو صح ذلك ينبغي عدم  
البطلان بركعة واحدة ايضا وان كان العدة انقضت فظاهره الجالس هو من فعله وعده بل ظاهر فيه كون الزاوية في الانشاء مبطله مط  
منوع لا يقاس على الحديث والذين يدل على البطلان مع عدمه معني ما روي عنه زارة وبكر بن اعين لا يبرهن عن ابي جعفر قال اذا استيقن انه قد زاد  
فصلوا المكتوبة ثم يستقبل صلاته استقبالا اذا كان قد استيقن فيقينا وروايت ابي بصير قال لا يوجب عده من زاد في صلاته فليعلم العادة و  
جلنا على من لم يجلس في الزاوية فليعلم العادة استقبالا اذا كان قد استيقن فيقينا وروايت ابي بصير قال لا يوجب عده من زاد في صلاته فليعلم العادة و  
الظاهر ان المراد الركعة ولهذا جلا ليدل على ان هذا المدعى فظا انه لا يدل على اخرج غير الركن ويلزم ايضا كون المستيقن منه قبل بل لا بد من اخرج بعض اركان  
في الجملة ايضا كما هو مذکور في الشرح مع عدم الصحة وبالحكمة الها محتملان لزيادة غير الركن مع عدم الصحة فلا يصح ان يبطل على البطلان بزيادة الركن الا ان  
يؤيد بالاجماع وهو كاف في العلم ان المراد بزيادة الركعة شيئا نازيا بظاهرها حتى انه ما ذكره الا بعد السجدة وبزيادة قوله فليصنف الخ وانما اذا ذكر  
بين السجدة نية فالتا انه مثل الاول فيجعلها نافلة ويكمل مع احتمال البطلان وكذا بين الركن والسجدة وهو البطلان اقسر من الاول والظن الصحة في الكل للروا  
فانه اذا لم يبطل الركعة وهي كن وزيادة في بعض الطريق الاولى لا يبطل البناء والانعام نافلة والمزمع في الانعام مطلقا كانه لعدم صحة الزاوية الاولى ولو  
عد العمل بالاخيرة وعدم النية والتكبير لا يبطل كون الاولى الاخر اذ والقطع وانما اذا كان قبل الركوع فالظن القاء الزاوية والجالس والانعام وانما  
يحتمل ثبوت هذا الحكم لثبوت النافلة مثل الفجر والمجعة وصلوة المسافر في الزاوية في الثلاثية لا يحل موافقة الاوامر لمقتضيتها للبراءة العلة الظاهر  
من الاختصاص بانها الوقوع بعد الخالص من معظم الصلوة واركافها وانما سابقه منها التشهد كما في كلام الشيخ والمصنف مع عدم صحة الجزئية الدالين على  
البطلان فانما بزمهم في الحسن وهو غير مصرح بالتوثيق في كتب الرجال وجواب ابن عثمان واشتركا في بصير في الاخرى ان كان بزمهم لا بأس به  
وابان ذلك ان ابا بصير هو الذي لثقة في المشهور ولا كثر حتى يثقفوا في توثيقه فضلا عما كان محقق عندهم كونه كذلك ولكن الحكم بالبطلان بمثلها مشكوك  
الاصل ليدل على ثبوتها في غير ما روي في الصحة ما روي في التشهد في باب احكام السهو في الحسن بزمهم عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر  
في الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة ثم يفتي يقوم قبل ان يجلس فيهما قال فليجلس ما لم يركع وقد تمت صلاته وان لم يذكر حتى ركع فليصنف في صلاته فانما  
سلم فيركعتين هو جالس في سجدة سجدة وهو كافي ولكن لا يغير من صحة لاحتمال كون الصلوة ثلثية ولا يغيره نفي التشهد فقام في التشهد  
فيهما ظاهرا واختصاص الصحة بغيرها والاستبعاد في ذلك لثبوت الفرق بينهما وبين الزاوية بظاهرها بالبناء فيهما ما قد فاقنا ما في لفظه وانما لا يبطل  
الفرق بين زيادة ركعة وما زاد بل هو اول البناء والانعام نافلة وانما لا بد من الايمان بالتشهد بعد ما يدل عليه بعض الاخبار وثابت جوبه وانما انما  
هو مبني على وجوبه وما سيجو السهو فيجوز في الشرح في الجزئية لا نه على عدم وجوب السليم حيث ما يقيد بمقدار ايضا وهو بالنظر في العلة لا يخ  
اشارة ما في لواعب فله قولي لانه لا وما انقصا البطلان مع العدة اذ مع السهو فان تذكر قبل فصل المناجاة فيها بغير خلاف وانما مع ثبوتها  
فان كان المناجاة منافية عما وسهو مثل الحديث بالبطلان واضح لا نه وقع ما يبطل في الانشاء ولا يمنع فله لظن انه خلاص منها لانه لا يبريد على السنين  
وقال في الشرح والاستدراك وغيره ايضا مثل المصنف في المنتهى في تمام من جوا الالتفات ولو كان بكلمة في الحلف فهو وانما غير مبطل عنهم  
يكفي بحكم بانه مبطل مطلقا الا ان يريدا لكثرة والتطويل هو ايضا غير معلوم وقد روي في البحث منه مستوفاه فاما ما اذا كان المناجاة منافية عما وسهو  
كالتمتع في المنتهى لا يخافنا فيه قولنا واختصاص الصحة واما الاختصاص فله من مانتد على الصحة مطلقا بحيث فينبغي عدم البطلان مع الحديث ولانه  
ايضا مثل صحة زارة في باذان التيمم والاستبعاد عن ابي جعفر قال سالت عن رجل صلى ركعتين ثم ذكر وهو يتكلم او بالنية او بالبصر او  
ببيلة من البلدان ان صلى ركعتين في صحة محمد كما بن مسلم وقد صح في الفقه عن ابي جعفر قال سالت عن رجل صلى ركعتين ثم ذكر وهو يتكلم او بالبصر او  
صلواته وقد سبقه ركعة فلما فرغ الامام خرج مع الناس ثم ذكر بعد ذلك انه فائدة ركعة قال يبطل ركعة واحدة وصحيفة عينة زارة النقة قال سالت  
ابا عبد الله عن رجل صلى ركعة من الغداة ثم انقضت في رواية اخرى عن عمار عن ابي عبد الله والرجل  
يذكر بعد ما قام وتكلم وسعى في حوائجها ثم انما صلى ركعتين في الظهر والعصر والعشاء والمغرب فيبقى على صلاته فتيها ولو بلغ الصلوات ولا يبطل الصلوة







الروایات کثیره و

الروایات کثیره و







الصلوة ينكر واستجاب فاعلم انه قد مر بعد ما وعد من الجفاء في الخبر المروي عنه في الشرح في الصلوة ومع الوجه قبل الانصراف والبولان  
ومناع الشك مع عدم الاجابة والنظر من بعض الاجابة ان النقص مطلقا ثبت لكرامة انتهى في بعض الاخر وقد عدم حصول الخبرين في خبره بطلان  
ذلك غير الصفة لا يقال له الكلام والتكلم لا يضره وكذا الكلام في النسخ والخارج البصا والتارة والافين الا ان فيه خبره قد يتحقق بانها اذا صدق  
عليه الكلام والتكلم مع حصول الخبرين فهو مطلق الا ان لا ما يدل على كونه الصلوة والصلوة غيرهما في رواية ابي بصير قال قال ابو عبد الله انما في الصلوة  
فاعلم انك بين يدي الله فان كنت لا تراه فاعلم انه يراك فاقبل قبل صلواتك ولا تخط ولا تتر ولا تفترض صا برك ولا تترك فان يؤمدا بواضع الاضحا  
والثوب في الصلوة فانه رقت واسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع مفصلا فانه يحسدك مثل ذلك وان كنت في الركعة الاولى والثانية فترقت  
واسك من التجر فاستجب الساجد حتى ترجع مفصلا فانه انقص فقل بحول الله وقوته اقوم واقعدان علينا هكذا كان يفعل في هذا القول مراد في  
الصحاح ايضا وكان التوراء وفصل الاصابع اي وضوئها كان حراما ولعلنا ان اد بالثوب غير المتعارف والمثل لا تقار الجالس على اليمن ونحوه  
في غير محله اما التوراء ولا ينفع في الشرح ههنا مثالا لان الثاني في المريض لا ولا عام والمراد هنا النطق بوضوئه على وجه لا يظهر منه حرقا ولا  
بطلان فاعلمت عند بطلان الامع التسمية بالكلام لانه في الدليل مع عدم صحة رواية طلبة كما تقدم ويؤيد الاصل عدم امكان النطق بوضوئه مع عدم  
الحديث من اخذ الشارح في تزيينها فاقم مدح ابراهيم عليه السلام وانه واه بصيغة المبالغة بشره بحسنه مطلقا ولو في الصلوة حتى ثبت المنع  
لعل دليل لكرامة حصول الكلام المطلق وفي رواية طلبة في الاين المتقدم لعدا الصحة والدلالة على الشكافية والوجع المنع عن النطق ولا يبعد جوازها  
مع عدم الكراهة ان كان خوتا من النار واظهار التوجه التذمة عن اجماله الموجبة لها من كراهة ادخالها في المناجاة مع الله والنحو انما بكل لفظ وبكل  
لسان للرجاء الصيغة في ذلك اما دليل كراهة التوافقة فكانه سلب نحو المطلوب لا اشتغال عنه فقل الفضيلة وهو المراد بالكرامة وما مر في صحيحه  
لا يتحقق للصحة مشام بن الحكم عن ابي عبد الله الصلوة الحاقن ولا الحاقنة وهو من غير نية في ثوبه والمراد في الكلام لا الصلوة تنقل الاجتماع في المنى على الصحة  
والكرامة كانها الدافع والدافعة ورواية ابي بكر المحض عن ابيه عن ابي عبد الله قال ان رسول الله قال لا تصل وانت تجد شيئا من الاجئين  
يدل على كراهة حال غلبة القوم ما من من قوله ولا متاعسا وسكارى مع قبيحة بالناس الظان ان كراهة مع حصولها قبل الصلوة واما مع حصولها فلها  
فقط فلا يجوز القطع فلا يكون مكروها كما قيل يمكن كونها كذلك ايضا بمعنى فلة الثواب فتروا ايضا مع السعة فلو ضاق الوقت فاطعدم جواز رفض الوضوء  
ثم الوضوء والصلوة خارج الوقت بتمامها وبعضها على النطق والظان ان كل مع عدم المام ايضا بحيث لو رفض يحتاج الى التيمم بدل عليه خبرهم اخرا في الماد في  
الوقت مع العلم بالعدو رفض الوضوء على ما قبل ثم واما اذا حصل في الصلوة فالظن وجوب الصبر لغيرهم قطع الصلوة لغيره الا ان لا يفتد على الصبر في  
الى استجبالها ويجعل الضرر به ينقطع ودل عليه صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا الحسن عن الرجل يصلي في بطنه وهو يسمع ان يصلي عليه  
ايصلي على ذلك الخ لا يصلي قال فقال ان احتمل الصبر لم يخف عجز الاعن الصلوة فليصبر **فصل في جرم قطع الصلوة** كانه لجامعي في التولية  
ما يثبت في مثل القطع لاداء الجماعة بالنقل الى النقل مطلقا ان كان امام الاصل كالمسك الا ان كان في موضع الجعة وغير ذلك على ما قيل وقد مر البعض  
سبحي البلية دون القطع في التولية بل يطلق اليك ذات المندبة الى الجمع على ما قبل ايضا واستدل عليه لم يقره تعالى ولا يتلو اعلم ان كان التيمم في بطن  
العبادة وخرج ما خرج بالدليل بقاء البلية وفيه امل يمكن الاستدلال ببعض كخبا المتقدم من صحيحه عبد الرحمن المتقدم حيث فهم منها عند قطع الصلوة  
مع امكان الصبر عدم خوف عجزها فاندل على جرم القطع وجوب الانعام فاقم ويجوز القطع للضرر لهذه الصيغة لدليل الضرورة وكان ضياع المال منها  
رواية سماعة قال سالت عن الرجل يكون قائما في الصلوة والفرصة في نفسه كسيرا ومتاعا يخوف ضيعته او هلاكه قال يقطع صلاته ويجوز مناعه ثم يستقبل  
تلك يكون في الصلوة والفرصة فقلت فابته فجاوب ان يذمه الله ويصبر ما عنتا فقال لا يابن يقطع صلاته وما روي في الصحيح عن ابي بصير عن ابي  
عبد الله قال اذا كنت في الصلوة والفرصة فرايت غلما لك قد ابق او غلما لك عليه مال او حبة تخافها على نفسك فاقطع الصلوة واتبع الغلام او ذك  
لك افعل الحجة ان هذا مع عدم الامكان للجمع مع الصلوة لما مر من جواز قطعها فيها وفي الصحيح استعملت في رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن  
علي انه قال في رجل يصلي ويرى الصبي يجو الى النار او الشاة تدخل البيت لقد انتهى قال ليس يصبر فيصبر ما يتخوف فيصبر على صلاته ما لم يتكلم به في بعض هذه  
الاخبار اشار الى عجزه جواز قطع المرفضة لاسبب جواز قطع لناظرة مطلقا وكذا ورد في جواز الانعام بغير الحائط وانه عبادة اذا كان لا يقاط الغلام للجن  
بالوحا والاياء والاشارة بالراس اليد القبيحة الضيق ليعا ان احدا في البلبا اظها راحة اخرى غير ذلك مما في الاخبار الكثيرة حيث ملجوز القطع  
لهذا الامور فانه مؤيد ان لا يفتد في الشرح واعلم ان القطع بجوئيه الاحكام المحسنة في حفظ النفس المال المحترمين حيث يتعين عليه ان استخرج بطلان صلو  
للهو المفسد ولا يستحب القطع لاستدراك الاذان والاقامة وقراءة الجعة والمنافقين في الظهور للجمعة وقد تقدم ما ولا يتم امام الاصل غير كما استبان  
ويباح لآخر المال ليل الذي يضر فواته مثل الحية التي لا يظن انها او يكره لآخر المال الذي لا يبالى بفواته قال في الذكر في احتمال التيمم وقد سبق خبره  
غير ذلك قال في الذكر اذا ادا القطع لاجود التخليل بالتسليم وهو تحليها التسليم ولو ضا حاله عنه سقط ولو لم يات به وفعل من انما التزنا لفظ  
عدم الام لا القطع سابق والتسليم انما يجب التحليل في الصلوة التامة واعلم ان في التبعين للوجوه الغيبى لا يمكن كونه وجبا عليه مخبر مع عدم  
التعيين في عدم الوجوب كصلاب عدم الجواز للاصل وعدم الضرورة مع جرم القطع نكاه الاولى لا ان يحتمل عند عدم مباشرة الغير ان في  
المال الموجب جمالا والمعلوم الوجوب لو كان الحيوان موقوفة عليه والنفقة الواجبة عليه فيهم من غير ان كان كثيرا اية من بعض العنايات فكانه من  
من جرم الاسراف وهو غير واضح والظان ان لا يخرج في الجواز وان حكمه هنا بطلان الصلوة ينافي ذهب ليه حقيقة مراد من الامر بان لا يستلزم

الدافعة للفتن

عن النوفلي عن



والتمتع بالمباح في الدين والدنيا لا المحرم ورد السلام بالمثل مثله

عن الصادق الخراساني انه لا يدل على الفناء وما قاله من ان لا يمكن جمع ما ذكره في الاول بان يقال المراد من ان لا يستمر هو مستقامته  
الرواية مثل ما قطع وليست بموضوعة العام ثم اعلم ان في هذه الاخبار الدالة على وجوب قطع الصلوة ولائها على ان الامر بالشئ يستلزم النهي عن الضد حيث  
وجب لقطع وصح به مع انه ليس المقصود الا انقاذ النفس حرزا لما لا كما هو الظاهر في بعض الاخبار فلو لم يكن الامر مستلزما بالنهي لم تضد العبادة  
لا وجب لقطع الحفظ دون القطع ثم وانما سيجوز القطع في العصر ايضا تركه هنا وفي الظاهر فاسلم فندمنا الخفيف وان اناجته للمال لا يضر في الحجة  
التي لا يظن ان انا غير ظاهرة فانه بعد من الشارع يجوز قطع الصلوة المنيعة للقران والاجماع والاختصاص في مثل الحجة بحره الا باجته فلو لم يكن مستحي للمجوز  
ما ذكره ايضا محتمل مع احتمال الوجوب والتحريم وان الفرق بين المال الذي يباح في غيره واخره لعل المقصود منه ما يجب ان لا يباح في غيره من غير  
نشكل القطع عندنا وكان هذا المحتمل التحريم في المذكور ان الذي نحن على القطع الا بالفضل المجوز لقطع في الدليل لوجوب الرخصة فيه بثبوت التحريم  
فلا يقع بعد القطع الفعل المطلق مع عدمه ولو لم يقطع حجه وانما يدل على عدم التحليل بالسلام مطلقا فانه اخيرا ويؤيد خلا الاخبار الدالة  
على المسئلة عندنا كونه ظاهرة في خصوص القطع بمثل فعل الحجة وانقاذ الصلوة كذا كلامه **قوله** الذي ايتى به في قوله الدعا الى اخره قال في المتن  
الدعا الى احوال الصلوة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا ومشهدا وفي جميع احوالها بما  
استجيب لكم وغيره من الايات الدالة على تعليق فرض الشارع بالبقاء مطلقا وما مر من الاخبار ومثل كماله في صلاة النسيئة فلا بأس به لغير  
بكلام ورد الشيخ عن ابي جعفر الرضا في سمعنا بالحسن وهو يقول اللهم اني استملك لراحتي عند الموت العفو عند الحساب ورواه عن ابي الحسن  
بن سينا قال قلت لابي عبد الله ادعوا واسجد فقال نعم فالدنيا والاخرة فانه ربه الدنيا والاخرة وبالحاجة لا شئ في جواز الدعاء في انفسنا ولكن تأمل  
في جوازها في اثناء القراءة مطلقا من غير ان يكون سؤال الرحمة والاستغفار من التقصير عندنا فيهما والاحتياط يقتضي عدمه واعلم ان يجوز لدعا الدنيا مع  
انه كلام وهو منهي عنه من غير ان يباح في الاحتياط في البكاء للميت خصوصا من غير صوت وحرز في الدنيا ايضا فانه كان دليل عدم جواز الدعاء بالحرم المطلق  
محرم وبيع فطلبه كذا ثم طلبه من الله فيشرع باعتقاده في اعطائه لذلك ايضا غير جائز وعلى تقدير الفعل والتحريم فانه بطلان الصلوة به لا يكره  
منه عند جزمه بطلان الدليل بطلان الكلام ولو جعل التحريم فانه عدم البطلان وكونه معذرة والعذر موقوف الى الميتة قال الشيخ في الاحتياط في الذكر كالحجة  
وقطع المصنف بعد العذر والظان المجاهر يكون طلب الحرام سبلا مع علمه بالتحريم لا يبعد لانه منهي عنه فكلامه داخل تحت البطلان ولا دخل لعلمه وموضع  
وقال ايضا وكذا الكلام في سائر المناسبات فان الجمل المحكم لا يخرجها عن كونها سنية وهو في الثاني دون الاول قال يظهر من الشيخ في المتن ان الجمل  
بالحكم عند علمه به لا الاول دون الثاني وظن كلامه انه عند في الثاني ايتى به في قوله **قوله** مرد السلام قال في المتن يجوز له ان يرد السلام على من  
دعاه اليه عينا والجمع لعل مراد المصنف جواز الرد في التحريم رداعا العامة وكونه على تقدير الجواز محكي بينهم من عبادة الله والادلة وهي عموم قوله ثم وانما  
حيثما يتخير بها ما حسن منها او ردوها ولا شئ في شموله المصلحة ولا يخصصه لانها في رد السلام والصلوة مع انه دعاء وهو خارج عن السلام فانه على الظاهر ان  
ايضا في الجملة ولا قابل بالفصل ولو لا منعه من غيرها لكان في رد السلام لكان القول بجوازها ولو من في جميع احوالها جازيا وطنا  
يجوز التسليم على الانبياء والائمة في القبول والتشديد وايضا عثمان بن عيسى واثنان عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يسلم عليه في الصلوة قال لا يقول  
سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام فان رسول الله كان قائما يصلي في ربه عارضا في سبيلهم عليه فلهذا هكذا وصححه محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر  
وهو في الصلوة فقال تسلم عليك فقال تسلم عليك كيف أصبحت فقلت فقلت لا تسلم عليك في الصلوة فقال نعم مثل ما قيل لعل الشئ  
للأطباء ونحوه الجواز مطلقا وصحها زيادة فائدة من شرط المثل وانما واجب لا فاقم ورواية البرقي في جامعه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ان عمارا  
سلم على رسول الله فنهى في التهنئة عن عثمان بن عيسى كل مروى في الكتاب عنه عن جماعة والاجماع ايضا على الظاهر وعظم بعض العبارة في شرط  
الرد بمثل ما قيل له كما يدل عليه الصحيح المتقدم انه لا يجوز تسليم السلام لرواية عثمان ولا يبعد الجواز بعليكم السلام لمن قاله لصدا المثل المأمور في الآية  
في الصحيح مثل ما قيل له يمكن حمل الرواية على ان قال غير عليكم السلام بل لا يبعد عدم اشتراط المثل مطلقا بمعنى عدم الخضوع بل يكون بدو بالاحسن  
جائزا كما في الآية ومتفق عليه في غير الصلوة فلا يشترط المثل ولا سلام عليكم بخصوصه لانه قران لان الرواية يجوز ويحب لقران والصححة في رواية علي  
المطلقين غير اشتراط شئ وليس كونه قرانا على الظاهر ولا لكونه دعاء ايضا بل محض الخضوع وادب الرواية على تقدير التسليم وهو يخص بها بغيره يكون  
الجواب دون مع انه لا ينبغي ترك ظاهرها ايضا الظاهر انه لا يفتح في المثل غير ما مثل عليكم بل هو اولى في العكس تأمل في الظاهر كذا لا ان قصد  
الاول التعظيم دون الاداء والظاهر ان كل في السلام عليكم في جواب عليكم السلام في العكس تأمل خصوصا في غرب بعضه فانه يدل على عدم التعظيم وتلا  
برضى المسلم حيث يجاب به في صوابها التعظيم بل عدمه عرفة فينبغي في عدم الصلوة وغيرها بالجملة لا ينبغي الفرق في الصلوة وخارجا عنه فقول  
ابن ادریس بعدم اشتراط المتاعل العموم الآية مع عدم المنابة في الاخبار جليل لعله يريد بعدة الاشتراط الايتان بالمثل والاحسن المراد في الآية كما  
يدل عليه لئلا يكون المراد بقوله نعم مثل ما قيل انه لا يجوز الاقتصار منه بل لا بد من المثل المعنى الذي في الآية كذا في اللفظ والصواب كالحسن كذا  
بالبرقي لا ولى وقد مرنا ويل الرواية الثانية لو سلم عليه بغير لفظ سلم عليكم من صيغة السلام فيجب له رد السلام لا في المثل بل في اللفظ لا في الخبر  
منه يعلم وجوب الجواب عن السلام عليكم ونحوه فانه قالوا لو حياه بغير السلام فانه في رد ما في جواز رد العموم الآية له هنا والعجب منكم ان المصنف قد  
المتفق في جواب الجواب عن غير سلم عليكم من الصبح الاخر المشتملة على السلام **قوله** لو قال الله يصححكم بالخير لو قال صباحا كساك ونحو ذلك  
فيما اذا كان عادة في التحية ويصدق عليه ذلك ويمكن رد المثل او بالاحسن لعدم التحية في الآية ولكن التحية في الآية من رد السلام وكذا في اللغة قال في

وهو ظاهر

في جوازها

الاول صح



جميع البيان الكثرة التحية السلم يقال في تحية إذا سلم ونقل شعر أو قال المعنى لا يجتمع تحية في حق واحد من المسلمين يريد التسليم على المسلم  
وفي القاموس التحية التسليم إلا أن التحية في اللغة مشتقة من الحيوة في القاموس حيا الله بقاءك وإذا كان مثلاً لمسلم منسك بعد تحية لا يبعد  
دخوله تحت الأية كما نقلناه من المنهوي لا ينافي كونه بمعنى التسليم أيضا لعله المراد في جميع البيان تاسك لا يبعد كون الأولى الدعاء في الصلوة مع استحسانه  
بعداً وصريحه منه وسند أوله في لسان أهل الشريعة مع قصد الرد وتخيير بدلت عن كونه دعاء كما قال في المنهوي إن سلام عليكم لا يخرج كونه زائدا بقصد  
وإن من منع الجواز عن سلام عليكم يجوز الجواب بقصد الدعاء إن كان مستحقاً له يدل على عدم الوجوب سكوتاً بعد قوله السلام عليكم بعد جوابه  
لقله كيف أصبحت لعد صد التحية عليه بخلاف اللفظ والمعنى بل هو تطفؤ وسؤال عن حال الدعاء وتحية نسو ساجدين فوعده بعد التحية فهو زيادة غير  
منقولة في التحية فلا يجاب ثالثاً أنه على تقدير رد الفرض ذلك هل يجزى عن المصلي ولا وعلى تقدير هل يجزى من المصلي المميز ذلك أم لا وعلى تقدير خصوص  
الجواب سقوطه عن المصلي هل يشرع له مرة أخرى أم لا الظاهر الإجزاء على تقدير كون الأداة مقصوداً بالسلام وإنما على تقدير إخضاع المصلي بغيره فلا يشرع  
عبادة ولجبة عليه لا يعلم السقوط عنه به شخص آخر خصوصاً مع عدم الإذن ولا يقاس بالدين لأنه ليس بعبادة ولا يقال إنه إذا لم يحصل المخرج له لم يشرع  
كونه واجباً كما يحتاج إذا قد يكون الفرض متعلقاً بجوابه لظاهرهما أيضاً وعلى تقدير الإجزاء قال لا فرق بين البالغ والمميز إن لم يقل إن عبادة شرعية  
بل هي منية مع أن طقاً لها شرعية وخفية في الأصول لأن الظاهر على تقدير الواجب للكنائس لا فرق بل الظاهر كون دعائه أقرب إلى الاجابة لعدته بنية وشرعه  
بفضل الأية ولا ينافيه عدم شرعية فعله بمقتضى استحسانه للثواب المذبح من الشارع ولو جعل فعله غير شرعي بمعنى عدم طلب الشارع منه وجوباً فلا يكون  
داخل في الغرض للكنائس فلا يبرأه فيكون براءة الذم مع مبدا على ذلك وعدمه والظاهر أنه شرعي مجزى أما على تقدير الإجزاء والسقوط فأنه على الجواز  
غير الرد كما هو مذهبنا لأنهم لا يوجبون محالاً كما لا يخفى الخرج بدليل مثل الرد والسلام على الأنبياء لأن الجوز كان وجوباً كونه مخاطباً بمثل جوابه وقد سقط ولا نعلم  
خطاباً آخر وجوباً ولا استحباباً أما الوجوب فمقتضى سقوطه وعدمه من غير ما لا يستحب لعدده أو لا يستحب للأصل لأن الكلام مع عدم وجوب المخرج له  
ومعلوم عدم استلزام دفع الوجوب بثبوت الاستحباب الجواز أيضاً وهو نعم لو ثبت كون كل واحد كفاً في استحبابه بعد فعله أيضاً ثبت الاستحباب أيضاً وليس في  
نظام الدليل في ناسك غير السلام في الصلوة أيضاً من الواجب الكفاية بعد الفعل فدر منه في الصلوة على الميت بعد فعلها ومعلوم على جوابه أنه  
مرة أخرى نعم لو قيل يجوز الدعاء بالسلام للمسلم مع استحسانه فيجوز من ذلك الباب ذلك غير بعيد لما من جواز الدعاء بكل لفظ وإن كان كل واحد من الرافضين  
بكلام سطل إلا أن الظاهر أنه من الأول في التحليل المنع منه ولو حوط الرابع هل يجب الاستماع تحقيراً أو نقلاً أم لا الأول هو المنهوي من كلام المصنف  
المنهوي غيره كأنه المثل لعدده المتبادر من الجوابان مقصود الشارع عجزه ظاهره والعرض له وأنه قصد المسلم وهو ما يمتنع مع الاستماع وهو معذور مع القدر  
بما يقتضي القدر فلا يبعد بدونه الأصل يدل على العذر وقد يمنع التبادر والقصد فانه غير كاحتمال قصد دعائه تحية والوجوب إنما يكون بدليل شرعي لا  
لأن مقصود المسلم العرض قصد الرد والمنهوي من الأية والاختيار لغة زعموا ما عرف له شرعاً مع كون الاستماع داخل فيه الأصل بنية دعائه الأية  
الميزك وبوابة رواية عمار الساباط عن أبي عبد الله قال سألت عن المصلي فقال إذا سلم عليك جلي من المسلمين أنت في التلوة فزد عليه فيما بينك وبين  
ففسك لا ترفع صوتك كان النهي للجواز وفي الوجوب وكذا صحته منصوصاً من حاكم عن أبي عبد الله قال إذا سلم عليك لم يجز أن يقول في نفسه شيئاً  
كما قال في كتابنا في المنهوي غيره على الحقيقة مع عدمه كدليل يدل على وجوب الاستماع جوازاً حتى يحتاج إلى التنازل لعددهم دليل ما ينافي من إجماع نحو الخ  
والسادس عدم الفرق بين المسلم والمسلم عليه لو كانت بين في كونها مميزات أو لا فيمن دخلين أو امرأتين أو مختلفين المميزين أو الكافرين المكرهين  
أن قيل تجزى سلاماً على الأجوب لأن استماع صوت الحرام وإن صوته أعز ذلك لا يظهر عند دليله بل المنهوي من الأصل بعض الأخبار مثل كلامه في طه مع  
احتساب سلمان وغيره وكذا عدم نهى النبي التوجه في سمعها وغيره ما يدل على الجواز إلا أن المنهوي من كثير من عبادة الاحتساب الذي ينبغي تحقيره نعم وقد  
في بحثنا لنكاح ما يدل على كراهة تسليم أمير المؤمنين على الشابة خوفاً أن يدخل من الأثم أكثر مما يطلب من الأجر وهو مع هذا الصحة على لا ينفق نسبة إليه  
وإن كان المقصود بالنسبة إليه غيره شعره أو استماع صوته لو كانت شابة فلا يبعد كراهة السلام عليها أو ما لجوابها فكان واجب أن حرم على الأجنبية  
تأمل أنه قد يقال إن الشارع لا يبرأ من الجواب عن الحرام وليس لك تحية شرعاً فانه ما يجوز تحية فلا يوجب جواباً الأجر والعرض عليه كونه في وجوب  
الرد عليه ما على تقدير تحريم استماع صوته إلا أن تحية خفية فيه هذا كله فمن لم يجز رؤيتها أو ما من يجوز رؤيتها منى مثل الرجال يسبحون شاء الله تحقيق  
ذلك السابع هل يكره السلام على المصلي أم لا فضل المنهوي عن بعض العامة ذلك معللاً بأنه ربما غلط ودعه بأنه قد يكون الدخول عليه ينافي ما ينافي  
مكره ما مع أنه ليس كعدمه فكذا التسليم واستدل على عدم الكراهة بموجوب ما يدل على استحبابه مطلقاً مثل ما دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم أي أهل بيوتكم  
وقيل بعضكم على بعض فلا وجه للتحقيق لا يبعد لكن مجرد حصول اضطراب أو الخشوع لو كان فلا يبعد ولو لم يكن ذلك الاستفاد من المصلي والصبر  
بما يخص لم يمتأثر إلا أنه سبباً إذا كان المصلي من يضطر به أدنى شئ ويشوشه فقل شئاً أنه سلم بحيث يوجب الجواب أم لا وأنه واجب  
غيره أم لا وأنه مقتضى السلام حتى يجب عليه الجواب فيجب أن يخرج فلا يجوز أن يصبر إن غيره يجب فيؤكلاً إلى التأخير أو اجاب غيره قبله شك أنه معاً لا  
بل قد يحصل له الشبهة بأنه هل يجب له في الصلوة ويجوز أم لا فإن الأمر بالصلاة وشايع اجزائها وكذا كونه محللاً لموجوبه كالأمر بد التحية وتخصيصه ليس  
أولى من تخصيصه ليدل الرد بغير حال الصلوة والاحتساب لئلا يتأخر بعد الفريضة وغيرها من إجماع أمره شك في تحقيره ذلك قد يرد إلى العادة ويثبتها  
احتساباً فلا يبعد ولو لم يكن في مثل هذه الصور فهو أن كان لفظ وجوب الرد واستحباب السلام كما هو المشهور والشك في ترك الرد على تقدير الوجوب فلا شك في وجوب  
الأثم به ومن بطل الصلوة أم لا دليل نعم للمنهوي مقتضى الفسار منعه لئلا يترك الرد على البطلان وقال في ردنا قبل أن لو انشأ

ذلك

الآخر

في الصلاة

فكان

مطهر



والتمهيد في الحكم عند العطسة المطلوب الثاني في السهو والشك لاحكام التيمم مع غلبة الظن من

من الادكار في زمان الرد بطلان الحق الذي عنه وهو ممنوع لان الامر لا يقتضي التيمم عن الادكار الخاصة بل عن مطلق التيمم هو المنع من التيمم قد تقدم  
الكلام بالجملة عدم البطلان مطلقا اقول ان مفسر المطلب انه اذا سلم عليه فوجب عليه الرد ولو كان حاضرا وجب عليه الرد وما لو غاب ذهب  
عليه لزمنا حتى رد عليه عندهم على المظنة لا سماعة فيجوز رد ولا يجزى عنه لا بالرد فلا يجوز فعل الصلوة المتأخره لما تقدم من استلزامه التيمم الخاص من اربع  
الاغراض من المنع ايضا بذلك مثل الشك في مواضع وبالحمل وهو امر واضح فنقول في التيقن بان التيمم عن امر خارج عن الصلوة الخ غير واضح وكذا انما قيل  
لانما خصوصية بالادكار لا بد من العلم الوجوب دائما وعدم فعلها المتأخره مطلقا ولا بد انما ان الرد خاصة في جميع اوقات مكان الوصول اليه وقت الصلوة  
المتأخره يتخلل حتى الصلوة الاخرى غير التي كان فيها وسلم عليه لان الرد لا يمكن الوصول اليه هو بعيد جدا مع انه يمكن ان يقال لا يجوز بوجوب  
ايتم لكن من غير الاستماع لانه انما يجب على عبده والوجوب ان يمكن من فعل الصلوة حتى يرتد وقد عرفت ضعف القول بان الامر لا يقتضي الخ فالجواب هو لطلان  
لان مقتضى التيمم على ما ظن ولكنه لا يفي من جوع الا ان يقال بعد وجوب الرد في الصلوة اذا كان مستلزما لبطلانها او ان يقتضي بالتأخير في وقتها  
**قوله في التيمم** قال في الشرح هو ما بين النبيين هو انما عند العطاس يقولون بحكم الله ويغفر الله لك اما ان ذلك لا دليل على استحبابه خصوصا  
تريد فيه العسر في جعل الجواز قضية الذهب يمكن ان يستدل بما مر من جواز الدعاء لنفسه لغير الدنيا والاخرة ويصحح محمد بن مسلم قال صلى بنا ابو بصير  
طريق مكة فقال هو ساجد قد كانت صاعقة فانه لم يركع ولم يركع على فلان فانه قال محمد قد دخلت على عبد الله فاجزته فقال في فعل فقلت نعم قال شك  
قلت فاعيد الصلوة قال لا وايضا عموما كل ما تجتهد به الرب فهو ليس بكلام يدل عليه ان مناجاة الرب يكون لنفسه قد تكون لغيره ولكن ينبغي كونه  
مستحبا بكونه مؤمنا مع احتمال الجواز في مطلق المسلم كما مر في وجوبه وسلم على كل مسلم وانما دعا في بحثنا ليشاء ويكلام التيمم ليشاء بشرط الايمان وهو  
ولا يبعد استثناء الالباء عموما يدل على التحريم في محققهم ومنه الدعاء بالمغفرة وعموما يدل على نفع الوالد مثل ما نقل انه ينفع اربع بعد الوفاة  
منه لولد الذي يتغفر عنه من الاخطا الكثيرة في ذلك نعم لو قيل بغيره لا ينبغي الدعاء له ايضا لما يدل في القرآن وغيره على منع الدعاء والاحوط التمسك  
مطلقا لاحتمال الكفر والضرر مع الاسلام ايضا لاحتمال مغفلة في نواته من خاد الله وغيره ولا يبعد كون الاقارب مثلهم لوجوب الصلوة والتحريم عليها  
واحتمال كون الدعاء منها ولعل التمسك بالاحوط وايضا لا يذهب عليك ما اشترط اليه من عدم التصريح بجواز الدعاء مطلقا لشرطه غير ما استثنى وان كان  
عموم كلامهم وكذا الروايات تدل عليه لان وجوب الوالات وعدم جواز الفضل وقراءة شيء خلافا قد يمنع ذلك ويخصصه هو لاحتياطهم على تفقد الدعاء  
لهما يجب على العاطل ان يدعو له ويكون ذلك وجوبا باعند سماعة لظن العادة ما ثبت جواز الرد الا في الحجة ولا يقال لمثله الحجة عرفا ومثلا بل لا  
لغة نعم لا يبعد الدعاء عوضا لا تعظيما على تقدير عدم الاستحقاق اذا كان مسلما وليس معلوم في الكافر وان مر في التيمم ما يدل على جواز بعض الاعيين  
وتجوز رد سلامهم ايتم يدل عليه فم لعل التمسك بالاحوط وكذا في غير الميزان ما لم يشك في وجوب سلامه في الصلوة وغيره فان الظن من الحجة من غير تلك  
يقعها على ذلك الوجه فلا يبعد خروج من يفعل ذلك تمسقا على طريق المزاج لما مر في الشرح المراد بالجواز هنا ايضا معناه الاعم فان التيمم مستحب  
اذا حمد الله العاطل ورايت ما يدل على اشتراط التيمم بذلك بالصلاة على النبي في الحديث ترك الامام ثم التيمم العاطل تركه ذلك مستلزم لما  
ترك حقا تركنا حقه كانه هو قوله الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين كانه لما لفتة وشك الاستحباب او اختصاص ذلك بهم واما التيمم  
شك في استحبابه المطلق العاطل ان ينعى ذلك في الصلوة وغيره الحسنه الجاهل في الكافي وصححه في التيمم عن ابي عبد الله قال اذا عطس او سعل او سحر في صلوة  
فلجأ الله وصححه في التيمم في الكافي عن ابي عبد الله قال قلت له اسمع العطسة وانما في الصلوة فاحمد الله وصلى على النبي قال نعم واذا عطس اخوك وانت  
الصلوة فقل الحمد لله وصلى الله على النبي انه وان كان بينك وبينه صاحبك ايم **قوله** لاحكام التيمم مع غلبة الظن ان المراد اثبات نفى الاحكام  
الثانية للشك في نماز افراد من وجوبه لا عادة ولا احتياط او الجواز السهو غير ذلك مثل التلذذ للظن الذي هو طرف الغالب يعني لينا عليه بين  
والعمل عقصنا وجعلنا غير اليقين وعدم الشك صلا المراد به هو الشك في الشرح اجتماع مع الظن باعتبار كونه او لا كان ثم صاطنا فيه  
انه لا يكون كذا فيمكن كون المراد به مطلق الرد وعدم اليقين وان يرد نفى الحكم الثابت للتيمم معناه الحقيقي او الشك والاعم يعني انه ليس الحكم الكافي  
التيمم والشك ثابتا مع الظن فلا يلزم الاجتماع كما يقال لاحكام التيمم مع اليقين فلهذا هو ضعفهم مع غلبة الظن خبره باعتبار المتعلق ومعلوم ان الحكم  
الثابت غير الحكم المنوي هو قوة ولا يتوهم الشك فيحتاج الى دفع ولعل المراد غلبة الظن الذي هو الطرف الغالب في الظن الغالب كثيرا بحيث  
يحتاج الى الرجحان الكثير حتى يثبت له هذا الحكم فان الظاهر ثبوت الحكم بمجرد تحقق الرجحان للعمل بالراجح والقاء المرجوح هو هذا المعنى وهو مقاد  
وهو مقتضى العقل والفضل في الجملة لانه بعد لظن صحة ذلك الطرف ووقوع العمل به هو المعتاد في الشرع ولو رد الامر بالاعادة معتادا بعد  
صححة صفوة ايم الحسن ان الشك في صلبه لم يقع وهك على شيء فاعدا اليوم هو الظن المعتد به هنا بالافتقار والظن في ذلك كثر منه في الاحتياط ولو لم  
يكن العمل به معتادا ليعيد الاعادة جدا من فاعدا لكذا شرط التمسك للاحتياط في الروايات مثل رواية محمد بن مسلم ومن سئل في ذلك فاعدا  
او بجا واعتدل شكك قال يقوم الخ كذا صححه وصححه عبد الرحمن وابي لبياس النخعي عن ابي عبد الله قال لا بد لك اذا رجعت او رجعت او وقع رايك على التمسك  
فان على التمسك وان وقع رايك على الاربع فسم وانصرت وان اعتدل وهك نصرت وصد كعتين وانما جالس لا يصح يصح ويجوز بان لما مر من انما  
كثير فيبحث لا يمكن الرد والحال على غير الظن فلا يصح عدم صحة الاكثر للعمل عليها لغير هذا الحكم ايضا فيغير يقول الاحتياط مع التأييد بغيرها كما مر في التمسك  
الظاهر الخلفان منه فتعين النصير ليدرك المصداق العمل به في التمسك في انما نقل الشك بالاختيار بين وجهه عدم شرطا لاحكامه للروايات وما ذكر  
عدمه فيما يحكم بطلانها مثل الشك في الاولين من الغرض التناهيين كانه استغنى عنه بلفظ الشك في انما عدم الفرق بينهما بل بين الركعات والافعال ايضا

فدل على التفسير  
مفهوم

والاعتماد

المفهوم



ولا لتأني القراءة او لفراغ الحمد والستور حتى يركع ولا لتأني ذكر الركوع او الطائفة فيه حتى ينصب ولا لتأني الوقع او الطائفة حتى يسجد  
او التذكر في السجدة او السجود على الاعضاء السبعة او الطائفة فيها وفي الجلوس بينهما من

حق لو شك قبل تجاوز المحذور على الفعل مع الظن به على عدمه فيا تيمع عدمه يمكن القضاء بعد تجاوز المحذور لذلك فيأله القضاء ولا يبطل لو غلب  
الظن على عدمه فيما لم يعلم كركب في كذا في جميع صور البطلان ولعل في صحة صفوات المقدمة إشارة الى صرح الشارح في جريانه في الكون العادل لم يحد  
مع عدم العلم بالخلاف وليس للدليل بخصوصه لاجل البعض فينبغي اتباع الدليل فلو لا الاجماع على اتباع الظن مطلقا لا يمكن ترك العمل بالظن والرجوع  
الى غيره من الادلة لمثل الحكم بيطلاق صلوة الصبح مع الظن بانه فعل ركعة ونحو ذلك فتم واخط ما يمكن **قوله** لا لتأني القراءة الخ دليل عدم  
الحكم لتأني القراءة كذا لا يقتضي ركع صحة محض من مسلم عن احدهما قال ان الله فرض الركوع والسيوم والقراءة سنة فمن تركها القراءة مستغذرا عاذا  
ومن تركها القراءة فقد تمت صلوة ولا مؤق عليه لعل المراد بالسنة ما هو جليا دون الكتاب فيها لا لعل البطلان بترك الركوع والسيوم مطلقا  
عدم سجود السهو لقراءة الركعة والمركب للاختلاف وكذا في سجدة اذارة الايتين فلا يجب لكل زيادة ونقصية على عدم ركعة القراءة وجوبها وان كان  
بالسنة لا بالكتاب لا يكون نافرا ما يفسر ليل عدم البطلان بنسبها مع التذكر بعد الركوع لانها تحقق النسيان اذا لم يتركه في محذور  
للرجوع الظن على الغرض قبله للاجتناب وموثقة مضمون حارم لوجوبه من فضال قال قلت لابي عبد الله اني صليت لمكثيرة فنيست ان اقم في صلوتي  
كلها فقال ليس قد تمت الركوع والسيوم بل قد تمت صلواتك ذلك انك ناسيا وفيها ايضا لا لعل على اكثرها في الاولى من الاحكام وموثقة  
التفسير قال اذا نسي ان يركع في الاولى الثانية اجزاه بتيقن الركوع والسيوم وان كانت الغدلة فنيست ان يقرأها فليفتض في صلوته ونهاه لعل على الفرق  
بين التي يبطلها الشك التي يدخلها والرواية في ذلك كثيرة فيعمل مثل صحة محض من مسلم عن ابي جعفر قال سألته عن الذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب في  
صلوته قال لا صلوة له الا ان يقرأ بها في سجدة واحدة او اخفها على ما بعد الركعة والاختلاف على التعيين الذي يدل على ان  
من المحذور الاولى مع النسيان لم يترك حتى يركع وان الثانية محمولة على العدم مأمورة بركعة واحدة قال سألته عن رجل يقوم فينبغي فاتحة الكتاب فيلحق السجدة  
بالله من الشيطان لرجيم ان الله هو السميع العليم ثم يقرأها ما دام لم يركع فانه لا قراءة حتى يسلم بها في سجدة واحدة وان اراد ركع اجزاه افشاء الله ثم  
عدم البطلان بتركها سهاوا اية وعدم الاثم وجوبها من صحة عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله ان الله فرض من الصلوة الركوع والسيوم  
الا ترى لو ان دخل احدكم في الاسلام لا يحسن يقرأ القرآن اجزاه ان يكبر ويسبح يصلح يدل على يدلية الشيخ عن القراءة عند السجدة وانها ليست  
مثل الركوع والسيوم وانما فرضت قبل تركها وما لا بد من فعلها لتحقيق الصلوة بخلافها لعل المراد بالفريضة الواجبة بالقرآن والامر بالقرآن  
الذي هو الركن وفيهم من اذكار ان حكم الجهر والاختفاء على تقدير جوبها كالتحقيق الاولى لعل فيهم من يفتيد لكل في المشي بما بعد الركوع وجوب  
الرجوع فيها لم يتحقق الركوع والظن انه كل في غير الجهر والاختفاء وان الفرض يقتضي غيرهما والاختفاء في العباد فقوم ذلك لهذا فضل الله عنه الثبات  
ولانه يلزم تكرار القراءة بثبوت صفة غير لازمة في تحقيقها مع الخلاف في الاول والروايات في وجوبها مع عدم دليل قوي على ذلك بل انظر ضعفها  
ويمكن القوم من صحة رواية عن ابي جعفر قال قلت له وجب جهر بالقراءة فما لا يثبت الجهر فيه واخفى لا يثبت الاختفاء فيه وترك القراءة فيما ينبغي القراءة او لا  
فيما لا ينبغي القراءة فيه فقال لا ذلك فضل ناسيا او ساهيا فلا شيء عليه منه صادق على من لم يجهر في القراءة وذكر قبل الركوع بل في الاية وذكر في الاخر  
انه يجهر ناسيا وقد حكم بعد شيء عليه لو كان عليه الاعادة ما كان ينبغي ذلك والاصح عدم التخصيص حتى ثبت بالدليل ولا دليل ليس المحذور تأخير النسيان  
عن وقت الحاجة والخطاب على ان يجوز عن الخطاب عند اكثر المحققين من الاصوليين الحاجة غير ظاهرة ولهذا خطب اما في نسيان القراءة بالكلية  
مع الذكر قبل الركوع فيا تيمع كذا في بعضها واجزاء الحق الحركات والتشديد والمدا والواجب لصل فانه لا يستلزم التكرار بل لا يصح النسيان  
لوجوب محذوران عند محذور واحد من جهة عن الحكم بالدليل الذي هو هذا الاجماع ايضا فلا يلزم المحذور من لم يترك قبل الركوع في المكان ثم لا ينبغي الاستناد  
بالجهر لاجل رزاة الذي ثبتت بصحتها لا سيما في ذلك من قولهم لا يثبت ذلك على قولهم لا يثبت ذلك على الاعادة فانه يدل على الاعادة في تلك الصلوة فيها ان  
لا تفاوت لا العمل بالنسيان الا ان يلزم البطلان بجهر ترك الجهر والاختفاء قبل فعل الركوع فتمام العلم ان هذه لا تشل الاستدلال على وجوبها عند الضرورة  
مع استلزامها على القراءة فيما لا ينبغي القراءة في غير تركها وكذا في فعلها مما لا يثبت في الكون بل يمكن جعلها دليلا على العدم لوجوب لفظة لا ينبغي المحذور  
على سجدة السهو مع العدم والاعادة استصحابا وقدرها المستقلة ودليلا لها عند تركها **قوله** لا لتأني ذكر الركوع دليله رواية عبد الله بن ميمون القدر عن جعفر  
عن ابيه عن علي بن اسباط عن رجل ركع ولم يسبح ناسيا قال قلت صلواته في السجدة جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله فتمت ذلك من جعفر عند  
ذكره عبد الله المذكور وكان غير مذكور رتبة محله في سجدة وذكر في الفهرست قال له كتاب ذكر الاستئذان لا يبعد كونه احسن منه وصحة علي بن يقطين  
قال سالت بالحسن الاول عن رجل نسي سجدة ركعة سجدة قال لا بأس بذلك فيها ايضا لا لعل ما على عدم سجدة السهو فلا يجب لكل زيادة ونقصا والاول  
اظهر فافهم ولعل فيما لا لعل وجوب التسبيح عند الاتمام به من عدمه وقد مر الادلة في ذلك وما الدليل على غيره الى قوله ولا سهو في السهو فرفع النسيان عن  
الدال على نفي جميع احكام مع الاشارة بما تقدم من الروايات الدالة على عدم الركن الا الحسن المتقدم وعلى عدم البطلان الا بالامور المذكورة التي ليست  
منها الاصل مع ان الايتا يستلزم تكرار واجبة واجبا ما كان او جزو وذلك عند غير معلوم الجواز يدل عليه ايضا النسيان الدالة على عدم شيء من سجدة  
غير الركن مثل القراءة مع الغفلة وجزو واضح وذلك يدل على ان ليس بسببه الاعذار وكذا في صحة المقدمة التي على هذا سنة وان السجود الركوع في  
وبادلت من النسيان الصحيحة على انه يكفي اتمام الركوع والسيوم بالجمل بقليل من ذلك الظن مع عدم وجود الخلاف بل يظهر الاجماع من انه حيث ما نقل المحذور  
الا عن بعض الغفلة فتمام العلم ان المصنف ما ذكره محذور في بعض الامور ترك الظهور واعتمادا على ما تقدم فقاخ في محذور ترك السجود هو لرفع عنه بعض  
الجهمة عن محله بحيث يثبت عليه لرفع وكذا طائفة السجود محذور في السجود على الاعضاء السبعة فيسأل عن رفعه عن بعض المعنى المتشدد والركوع اذا كان

في الصلاة



ولا التهنؤ في الشهوة ولا للإمام أو المؤمن أن يحفظ عليه الآخر من

الحسنه المتقدمه

في جانب الماموم







ولو نسي الحمد وذكر الركوع قبل السجود ركع وكذا العكس لو ذكر بعد التسليم ثم انصرفت على النبي فضاها ولو ذكر السجدة  
او التشهد والتشهد بعد الركوع فضاها ما من

يكون معنى محقق ان السجدة في كل احدى واحدة من اجزاء الثلاث بحيث يتحقق في جميعه موجب لصدا الكثرة وانما خصوصية له بثلاث وثلاثين كل ثلث  
يتحقق كثره السجود في واحدة واثنين ايضا ويتحقق حكمها في المرتبة الثالثة الله يعلم فيكون التحق وزوال حكم التهويعا فانه في ثلثها ما هو  
الى العرب فاما يكون مع وجود لفظ الكثرة المنقطة لحكم الثلث في الدليل من غير ثبوتها فلا ولا الظاهر قوله اذا كان الرجل من يسهو الخ اما هو يسهو الكثرة بالثلاث  
وسقط الحكم حاوية في المرتبة الرابعة وليس غيره من لفظ الكثرة موجودا في خبره يدل على عموم الثلث لكثير بل في الاخبار الموجودة هو يسهو ثلثين  
السجود كما اشترط في الركوع على تقدير وقوعه عامان في البيان من صحة محقق في اية غير يعلم منها ان لها المعنى الشرعي وايضا الظاهر ان المراد بالثلاث هو السجدة  
كما هو العلة في الاخبار ثلثا بقية فلا يتحقق بالثلاثة ولا بما لا يوجب شيئا وايضا الظاهر انه لا حكم للثلث لوجوب ثلثا عادة بعد الكثرة فلا يبعد حتى الفعل  
مع عدم فوات محله لعدم القضاء لما في عدم البطلان بترك البطلان شيئا فان الظاهر ان الثلث عدم سقوطه للأدلة المتقدمة مع عدم المعائن  
واما سقوط سجدة التهويعا لا يثبت فيكون المراد اعم من الثلث في محل التماس ان ذكره بعض الاصحاب وليس بواضح من الروايات كما فهمت فم يثبت حكم  
بعد الكثرة عن سجود التهويعا لا يثبت سجدة التهويعا مع حصوله في العلة كما لا ينسحب سجود التهويعا لا يثبت بها بالادلة مع عدم ظهور ثبوت ثلثا  
او ما رايت لانا نقلت هو كما ذكرنا من ايضا ارادة المعنيين من لفظ واحد خارج بعض افراد مثل قضائيات والبطلان بالبطلان فالحكم بالسقوط محتمل  
مطلقا محل التماس لان يكون اجاعا وهو ليس بواضح والحاصل الخروج عن الدليل بعد الثبوت ليس بجوابه فبذلك ما نقله الشارح عن المعنى كونه من وجوب  
ثبوت سجدة على من فوات مع سجدة ثم انما ظن ان الحكم بالسقوط ليس بحتمي بل هو حصة تخفيف للاصلح والادلة السابقة والجمع بينهما وبين دليل المستفاد  
الوجه اول من التخصيص هو ظاهر من الخبر في بعض الاحكام خصوصا التلويح في ثبات وجوبه مع عدم ثبوت المحل او قال الشارح من بطلان ولو علم بعد ان كان  
منزكا ومغفورا في محله لا يراه في زيادة منتهية وما عرفنا الصغر ولا الكبري قال ان الزيادة فعل كثير وهو مبطل لان البطلان هو الكثرة بالمعنى المتقدم وليس بظاهر  
تحققه في كل زيادة فم وايضا على تقدير التخصيص لا يثبت بطلان على اكثر وسقوط الاحتياط بل الاحتياط البناء على الاقل الاصل مع العمل بعدم اعتبار الثلث مع  
الكثرة في الجملة بعد البناء على اكثر والاحتياط والظاهر في هذا الظاهر ايضا الفرق بين عدم سقوط فعل آخر بعد الصلوة وبين سقوط  
سجدة التهويعا في حال عدم ثبوتها في محله اذن سقوط حكم الثلث المبطل مطلقا والبناء على الصحة على تقدير تحقق كثره السجود الموجب للبطلان في  
قبل فوات المحل والخبر يحتمل مغفورا ولا على الاعادة اعادة هو لا عادة للمعادة بعد كثره الله يعلم والمسئلة مشكلا والدليل قاصدا للتقليد في شكل الاخبار  
على ظني اشكل الى الله الشكوى من ثلثة الفهم بفضل لا في العلم في العلوم الدينية **فقال** لو نسي الحمد وذكر في السجدة اعادها بعد الحمد والظاهر  
هذه المسئلة رد ليها قد علمت من قوله او قراءة الحمد والسجدة الخ بالمعنى وما ذكرها للتصريح وليصح اعادة السجدة لانه لا تفاوت في الحكم ما لم يركع  
فلو قال بعد السجدة الركوع لكان محتملا بعد من فم الاختصاص بالاشارة وكذا الظاهر ان الفهم لا يوجب السجدة لاطلاق السجدة التي كانت بينهما فلا يفهم وجوب  
اعادة تلك يعني ما تم تدبيره ذلك يضاهي نية المصنف في العبادة **فقال** لو ذكر الركوع الخ دليله وجوبه لوجوبه في كل ركعة لانه مع امكان الاتيان  
بالوجوب تحصيل الابعاد فيجب له العمل بما في يده من المتن ايضا يمكن فم من مثل محقق في فاعلة المتقدمة في بطلان الصلوة بترك الركوع حيث قيل في ذلك  
بعد السجود يدل عليه ما سبقنا يدل على فعله ذلك اذا شك في الركوع قبل ان يسجد فم في ذلك مع عدم البطلان للاصلح لما مر في ذلك بالظن في الاول  
ويدل على العكس ما مر مع رواية اية بصير قال سألته عن نسيان سجدة واحدة ذكرها وهو قائم لا يسجد لها اذ ذكرها ما لم يركع فان كان قد ركع  
فليس عليه صلواته فان انصرفت فضاها وليس عليه سهو في حاله على المطلوب على قضائها ايضا بعد الصلوة اذ ذكر بعد الركوع وان كانت ليست بصحبة  
مضرة الا انها مؤيدة وفيها دلالة ايضا اية على عدم وجوب سجدة التهويعا لزيادة ونقصه فم والظاهر ان الحكم في العكس اعم من كون المتن المذكور قبل  
الركوع سجدة او سجدين بعد ثبوت البطلان بشيئا فاما الامع فوات محل عدم امكان الاستدراك حتى يتحقق تركه في غير ذلك بطلان الصلوة بترك السجدة  
بما من قوله انما اعاد من سجود وغيره من الاخبار والاجماع **فقال** لو ذكر الركوع الخ انما شرط الذكر بعد التسليم للتشهد لانه في بعض عدم الذكر بعد  
الركوع في الاول والظاهر الفرق بينهما وبين الصلوة على النبي الركوعان اياها الا ان الظاهر انما يتم بعد الكلام على تقدير البعض مثل الانبياء  
اعادة الصلوة عليه اية وملاحظة الترتيب ما الدليل الذي يدل على القضاء مثل ما مر من ثبوت الواجب التمتع مع امكان البراءة فلا ينبغي السقوط في حال  
الذي ثبت وجوبه هو ما في محل الموضوع القضاء انما يكون بالمرجعية ولو لم يكن قضاء تحقيقا الوجب غير محله لوجوبه لدليل يحتاج الى دليل  
ولعل سجود الصلوة على النبي الركوعان في ما يثبت الدليل مثل السجدة الواحدة وتام التمشيد في ثبوت العلة كونها واجبة مع صلاحيتها للفتا تانيا وثبوت  
الدليل الدال على وجوب قضاء التمشيد هو صحة محمد كانه ابن مسلم احدهما في الرجل يفرغ من صلواته قد نسي التمشيد فم فقال ان كان فريضا  
وجع الى كانه قد نسيه الا طلب مكانا فليفتش فيه فم وقال انما التمشيد سنة في الصلوة بعينها كما مر ولعل بفضل التمشيد تشهدا وانما يثبت على من  
بعضه نسي التمشيد سجدة واحدة كذا في القياس الجواب انما وجبة الجزئية وسقوطها تحتها بخلاف التمشيد فانه كان له من اجزاء  
مستقل وشرط لصحة الكل كجزء القراءة فانه ينبغي القضاء لكل حرف في حركة ومد وثبات مع بقاء الوقت يعني في موضع قضاء الكل لكن القياس ليس بجحجة  
وصلة التمشيد على البعض غير ذلك وكذا نسب الكل على ثلثا البعض بل الجحجة وجوب قضاء البعض في كل الاحوط القضاء سيما الكل للبعض في العجبة المتقدمة  
دلالة على وجوب التمشيد طهارة المكان وايضا دلالة على عدم السجود حيث ترك الامر ولعل الوجوع الى مكانه للاستحباب **فقال** لو ذكر السجدة الخ دليل  
قضاء التمشيد والتشهد بعد الركوع قضاءها صحة محله المتقدمة عما سبقتا من رواية على بن ابي حمزة ودليل السجود ما مر من رواية ابن جابر عن ابي عبد الله  
ابن جابر عن ابي عبد الله في رجل نسي ان يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر هو قائم لم يسجد قال فليسجد ما لم يركع فادركه فذكر بعد الركوع انه لم يسجد فليكن

ولم يبين  
مع الكثرة

مع انه ليس بدليل  
اشترطه

الركوع به



في صلوة حتى يعلم ثم يسجد بها فانه قضاها وما لا يعارض لظن عدم القضاء بعد ثبوت المحل الا الصلوة على التيقن فانه يحتمل وجوب قضاها وكذا الان بعض  
الجزء التمسك خصوصا احكام الشهادتين فالأحوط فيها القضاء وان لم يشك في بل الوضوء وينبغي على تقدير القضاء للجزء ملاحظة الترتيب لا دليل على قضاها  
غيرها وكذا قوله في غيرهما والظاهر ان معنى القضاء هو الفعل ثانيا لا القضاء المتعارفين وانه لا يثبت القضاء والاداء في الجزء المعنى بل يكفي نية المعنى في فرض كذا  
اداء كانت وقضاء وفي بعض عبارات الاحكام انه تابع لكل واحد ليس بواجب الا ان يقتضيه نية في فرض اداء او قضاء ويجوز اعتبار الاداء والقضاء بالنسبة  
الى وقت فعله فان كانت في وقت في المعنى فيكون اداء والقضاء والظاهر ان التذكار بعد التسليم دليل على الخلاف غير واضح نعم في صحيح ابن ابي يعقوب ان  
الرجل سجدة وايضا انه قد تركها فليسجد ما بعد ما يقعد قبل ان يعلم ولا يسجد للمحل على التحجير واستحسان التسليم لا على مذهب من خالف لان من هبها  
تقتضيه سجدة تلك الركعة لذكرها فيها وايضا الوجوب للترتيب بين الاجزاء المنسية للترتيب بينها في الوجود ووجوب السابق قبل اللاحق في العمل  
القدم والاول احوط وكذا بين سجدة التسليم في وقتها فيقدم ما سبقها في مقدم وكذا بين الاجزاء المنسية بين سجدة التسليم لها لعل لا دليل يوجب  
ذلك الا انما حوط في سجدة التسليم في جميع ذلك على الظاهر ان المشاورية من اول الطلب الى هنا ولكن معلوم عدم الوجوب في كثير منها مشاورية  
غلبة الظن وكثرة التسوؤا والامام وبالعكس يمكن اوجاعه الى قوله ولو لم يزل المحل وهو ترتيب كره التروا ما الدليل على ذلك على العموم فهو رواية ضعيفة  
المطوع عليه عبد الله قال تسجد سجدة السهو لكل زيادة تدخل عليك وقضاء من ترك سجدة فقد نقصت هذه غير صحيحة ولا صحيحة لئلا يفتن بها  
ان الزيادة غير وفاء من بعض اصحابنا وان كان مرسله مقبولا ولكنه مرسل في معرفة الحال مع ان المتروكة في موضع من المنهي لانه لا يقبل في خلاف الاصل  
فذكره في صحيحه عبد الله بن علي الحلبي عن الصادق انه قال لا بد من تدوير بعاصيتك خمس او نقصت ام زدت فتشهد وسلم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة  
تشهد فيها تشهدا جديفا وهذه صحيحة ولكنها غير صحيحة لاحتمال الركعة فانها المتبادرة الى الفهم بقرينة وبعاء وحشا وانما يدل على وجوب سجدة التسليم  
الثالثة من الزيادة والنقصان وليس هو المطلوب ما قبله الا قليل لا يدل على وجوبها لما بالمرئى الاول على ما ادى الى زيادة اكثر منها مماثل لها  
او الثالثة او يقال ان الشك امره من يجزئها دون اليقين على انه لا يمكن القول لوجوبها لما بالمرئى الاول لا مع القول لوجوبها في الشك لانه صريح  
الصحيح وقد عرفنا القابل قليل ان الظاهر اكثر من الموجبين لوجوب التسليم من الشك ان ضبط كل زيادة ونقصان لا يخرج عن اشكال فانه وانما قد يتبادر  
وجوبها في كثير منها وسنقف عليه يقنا وبالجملة الدليل على الكل ليس تمام وسيجيء الدليل على ما يجزئ السجدة وانما الذي يدل على عدم الوجوب مطلقا  
فصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة عن احمدها قال من نسي لقراءة فقد تمت صلوة ولا شيء عليه لا شاك فاما شيء فلو كانا عليه لم يكن متفيا ورواية علي بن  
ابو حمزة عن رجل نسي الام القرآن قال ان كان لم يركع فليعد بوضوءه من خازم قال قلت لابي عبد الله اني صليت المكتوبة فنبئت ان اقرأ صلوة كانها  
نقال ليس قد تمت الركوع والنجوة قلت بل قال فقد تمت صلواتك اذا كان ناسيا فيها دلالة على عدم ركنية القراءة وركنية الركوع والنجوة والدلالة على  
الطلب من جهة عمدا لذكره وانما لكثرة مثل رواية لابي بصير عنه قال سمعنا ابا عبد الله يقول في الصلاة الثانية الى قوله فليقض في صلوة ويدل عليه ايضا  
الروايات الصحيحة في النسي في الصلوة وعمدا لا لثبات الشك في الافعال بعد تجاوز محلها كما سيجيء في فهم عدمها ورواية لابي بصير عن رجل نسي ان  
يسجد سجدة واحدة نكرها وهو قائم قال يسجد بها اذا ذكرها ما لم يركع فان كان قد ركع فليقض على صلوته فاذا انصرف قضاها وليس عليه سجدة وخسنة المحل  
لا يركع قال سئل ابو عبد الله عن رجل سجد سجدتين ثم سجد سجدتين قال يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين  
الصورة قال انما على تقدير عدم التذكار وهما قد تداركوا ولكن لا شك في دخولها فيما ذكره المصنف في الخلاف من وجوبها لكل شك في كل زيادة ونقصان  
وفي دخولها في كلام المتن ايضا بقوله لجميع ذلك على التقديرين مع انها غائبة فتشمل من ذكر ذلك بعد القيام والقراءة ما لم يركع فيكون هذا زيادة لا  
يجبان لها وصحيحة ابن ابي يعقوب عن ابي عبد الله قال اذا نسي الرجل سجدة واحدة لم يسجد بها بعد ما يقعد قبل ان يعلم فان كان شاك في ان  
ثم يسجد لها وليشهد تشهدا جديفا فلا تقيمها فقرة فقرة الفرائض فيها دلالة على وجوب السجدة وسكت ولكن الظاهر انه لا يقول بمضمونها  
احد هو جاب السجدة المنسية قبل التسليم بفعل السجدة مع الشك لان العمل على سجدة التهويد عليه لفقرة ولكن الظاهر ان قوله لم يسجد بها انما التذكار  
ثم وصحيحة زارة الدالة على وجوب السجدة والخفان فانما مشقة على عدم شيء على ناسي الفرائض وغيرها ورواية عبد الله القذافي عن جعفر عن ابيه ان عليا  
سئل عن رجل ركع ولم يسجد ناسيا قال قلت صلوة في الضيق جعفر بن محمد والظاهر ان جعفر بن محمد بن عيسى كان يظهر من جعفر بن محمد بن عيسى  
بن سمير القذافي الدلالة من جهة السكوت فانه يهتد عدم وجوب شيئا اخر والا يلزم التأخير في صحة على بن يقطين قال سالت ابا الحسن الاول عن رجل  
يسجد ركعة سجدة قال لا بأس بذلك كذا السكوت عن اجابها في زيادة السجدة حيث سئل ابو عبد الله عن رجل شك فلم يدرك سجدة ثنتين ام واحدة  
فجد اخرى ثم استيقن انه قد زاد سجدة فقال لا والله لا تفعل الصلوة زيادة سجدة وقال لا تعيد صلوة من سجدة ويعيد لها من ركعة وفي الدلالة قال  
وصحيحة محمد بن احمد في سجدة إعادة التمسك المتقدمة وصحيحة سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن رجل نسي ان يسجد في الركعتين الاولى فقال ان كان  
قبل ان يركع فليجلس ان لم يذكر حق ركع فليتم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم وليسجد سجدة السهو وصحيحة على بن النعمان المتقدمة في عدم الاعادة لنقصان ركعة في  
ما امره بالسجود وقد اكتفى بفعل الركعة بعد السلام بل صوبه الامام ما قال لما تركت السجود انما عجلت الخبايا الدالة على العمل في سجدة والسكوت على  
الزيادة مع عدم اجاب السجود مثل صحيحة الحلبي في الصلابة لابي بصير عن ابي عبد الله عن الرجل يمر في المكتوبة بنصف لسان ثم ينسى ما اخذ في اخرى حتى يخرج  
منها ثم يذكره بل ان يركع ولا يضر وفي بعض الخبايا عدم شيء عليه من ترك ركعة او زاد زيادة ولم يذكر حتى بعد الكلام والزمان الكثير كما مر في  
جميع الخبايا الدالة على الاحتياط في جميع الصلوات عن اجاب السجود فلا يركع في كل ركعة من الزيادة والنقصان بل يدل على عدمها في سجدة زارة عنه

وان كان شاك فليسلم ثم يسجد وليشهد تشهدا جديفا ولم يشهدا فقرة القرب

فروا يكونا متضمنين



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on a separate sheet of paper.



ولو شك في شيء من الانغال وهو في موضع في بيان ذكر انه كان قد فعله فان كان ركنًا بطلت صلاته والا فلا منق

صحیحہ زبارة وموتقة  
مجلد دوم



فما بقي ليل العقل والقليل على ذلك بعد جواز الدليل الشرعي على العقل بل عليه لا سيما في خروج المخرج وقدم الأدلة العقلية للظن  
فلا تناقض على الظاهر وان يكون حكم افعال الوضوء غير أحكام الصلوة للفرق في ادايته بين ذلك الانتقال في ادايته عدم ابطال الوضوء بالتركيب ولا يضر  
ان ينافي بطلان بعض افعال الصلوة ثم فان المسئلة من المشكلات في العمل بالاختصاص على ما علمنا ان امكن واعلم انه يمكن كون عدل العود للرخصة والقياس  
او المخرج في اركان الختم والايجاب به جميع بين ما فهم من الثنا بين الاختصاص مثل صحة زيارته وانه قيل عبد الرحمن بن الفضل ولا نه انساب في الشريعة قال الله  
لو عار الى فعل ما شك فيه بعد الاشارة الى محله على الوجه المقرر بطلان الصلوة مع بعد الاختلال بالنظم ولا نه ليس من الافعال يستعمل فيها الصلوة بناء على  
عدا العود بخصه فيجوز تركها في دليل البطلان تام ان لو شك في المحرم هو التمسك بلفظ على ان الاختصاص المتقدمه وصحة معونة الابنة ونقل المحرم في التمسك  
عن الشيخ الاغامة مستدلان محل القرينة واحد ثم قال ذلك مغاير ما رواه بكر بن نبي كمال قال قلت لعبد الله في ما شكك في السوء فلا ادر انا من اهل الام  
فاجابها قال ان كانت طويلة فلا وان كانت قصيرة فاعدها في سندا روايته توقفنا لا وفيما قاله الشيخ ولو شك في الشهادة وجوبها لسند لا نه في  
الشهادة ما لو شك بعد قيامه في الثنا لانه لا يصح ان لم يلفظ لما تقدم من الاختصاص وقال ايضا لو شك في السجود وقد قام قال الشيخ ابو جعفر في صحيحه لم يعم  
الاثر بعد عدا انه لم يلفظ ويؤيد ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابيه قيل في نقل الشيخ روايته عبد الرحمن وقال لا يدل على محل النزاع لانه قد دل على قبل الاشارة  
ومحل النزاع هو بعد الاشارة انتهى فاعلم ان الذي ينفذ بالنسبة الى الخاتمة المصعد وجوب عادة الحمد ايضا بل لو شك في كلمة بعد الشرح في الاثر في الصحيح  
لحقوا بطول الانتقال في دعائه في الجملة للاختصاص المتقدمه وصحة معونة الابنة وليس قول الشيخ بان محل لقراءتين واحد باخضاع الرواية غير صحيحة لان  
جمهور غير صحيحة في الدلالة على خلافه فلا يباين في موطنه يمكن ان يباين في صحة معونة بن وهب لانه المذكورة في اذات السجود التمسك متصلة في  
بكر السوء قال لا يبعد الله اقره سور فاسمها بنية وانما في اخرها فارجع الى اول السوء او امض قال بل مضى ان لا انه يريدنا ليل ولو شك في ان لا انه على  
فقد السوء يوجب على انه يلزم المظالم الاولى فيبقى ما البناء على محله الانتقال الى الحق بل فصل كما هو في اكثر الاختصاص المتقدمه والاعتناء بالادكان  
بالدخول فيها وفي جناسها هو مقتضى اصله في الغرض للاختصاص ايضا في الجملة وتاويلنا يدل على خلافه والرد بالدليل لكن لا نه ذلك في الكل مع العلم  
بوجوبها للشك في التكرير بعد القرينة ونحوها وهو واضح بالجملة كلامهم ايضا لا يخ عن اضطراب فانه يفهم نادرة اعتناء غير عمدة مثل الركن وتارة الاكتفاء  
بالتجيز في الجملة فكانهم ينظر الى عزها لفظها وما بعد نجزه فالقراءة مثلا شي واحدا كالموضوع فانه ايضا محتمل وانه لا نه في الكل الروايات والمسائل ولا  
عرف في ذلك ويمكن الصواب ان هذا محل السوء محال الفاعلة بل محل لا نه وغير ذلك يدل على اعتبار ذلك صحة معونة المتقدمه فان العلم غير يفي الاختصاص  
السا لفظ الظاهرة واعلم انه على تقدير محل الركوع في محله للشك لو ذكره بعد من الراس ينقل الصلوة ولعل اختلاف عنهم في ذلك نادرة وادرك  
ينقل هذا نه ان لم الكبر وما لو ذكر حال الركوع فقط قال الله بالبطلان كنه فقال عن الشيخ والسيد عدله لعل في زيادة الركن لان الاختصاص الخاص  
قصد الركوع بل مع عدم شك في غير ذلك وقد تحقق هنا زيادة الركن مبطل عنهم روايته من شيوخه على عبد الله قال لا نه عن محل صلى في ذلك نادرة  
سجدة قال لا يبعد الصلوة من سجدة وبعد فاسم دكره ومثله روايته عند زارة عن ابي عبد الله والظاهر في الركن الصلوات الايتان بالما موبه الدلالة  
الاجزاء والتحقق في الجماع في مطلق الركن خصوصاً في ما نحن فيه بعد تبليغ انه زيادة ركن خلاف مثلها والروايات لبثا بصحيحة لا يضر يمكن في  
ومنه علم انه لو وجد سجدة للشك ثم علم انها كانت قبل لا ينقل بالظاهر في الاول استدلاله عليه بالروايتين المتقدمتين وايضا ان احتياط المصنف في الانتقال  
ليس كل نادرة وبقية بوجوب سجدة قال الله وحش قال من دفع عن فتية الركوع حتى قام او السجود حتى رفع راسه لم يلفظ ولا يسجد لله ولو ذهب اليه اكثر علمنا  
ونقل القول عن العامة وقال آخرون من اصحابنا في سجدة السجود استدلاله بالصلوة برأيه عبد الله الفتاح في صحة علي بن يقطين المتقدمين بانه قال ولو رجب  
لجع المجبون بما رواه الشيخ عن سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله قال تسجد السجدة التي في كل زيادة تدخل عليك فصلا وال جواب بعد تسليم صحة السند انه  
عام وما ذكرناه خاص فيكون مقبولا قال ولو ترك الجهر والتمثال لم يلفظ هو قول علمنا يا وروى قال لسان في الج وهو يدل على انه لجامع اي قال في التمسك  
ولو شك في شي بعد انشا العنة لم يلفظ ما ستمر على فعله سواء كان ركنا او غيره مثلا ان يشك في تكبيرة الانتقال هو في القراءة او في القراءة وهو الركوع  
او في الركوع وهو السجود او في السجود وقد قام او في التمسك قد قام كل ذلك اعتبارا بالشك فيه والزام المخرج المنفي لان الشك يعرض في اكثر الاوقات بعد  
الانتقال فلو كان معتبرا لادى الى المحرم ويؤيد ما رواه الشيخ في الموقوف لوجوب عبد الله بن بكر التمسك بل من اجتمع عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال كل ما  
شكك فيه مما قد مضى فامض كما هو في نقل صحة زيارته المتقدمه وظ هذا الكلام هو قول محل الرجوع بغير الانتقال باي جزء كان كما هو في اكثر الاختصاص  
محمد بن مسلم وصحيفة معونة بن وهب قبل قلت لا يبعد الله اقره سور فاسمها بنية وانما في اخرها فارجع الى اول السوء او امض قال بل مضى ان لا انه المراد  
بالسوء هو الشك كثيرا ان كان الظن من قوله فاقبضه غير ذلك على انه يكون ح على المقبول ولا نه اذا لم يرجع مع النسب افع الشك بالطريق الاولى في قولنا والمحل  
المعروف من اكثر الاختصاص مثل صحة زيارته وانه قيل عبد الرحمن بن الفضل ولا نه انساب في الشريعة قال الله  
ببعد القول وليس ما يباين في ذلك لا ما مر من التوجيه ثم بدل رواية عبد الرحمن على ان يجرى التمسك في التمسك في القيام ما لم يستوف فاما يجوز ويمكن القول به  
اذا لم يعدم الالتفات مع التمسك في الفعل المحقق لاحقه هو القيام من لم يستوف فاما قام واما وجد المنه في التمسك في مستقدمه فلم يعمدوا لدخول في الفعل  
الاخر بعد بل يباين عن الاول ايضا بالكلية وكان في كلام التمسك حيث قال محل النزاع في الاشارة الى ان النزاع هنا في الفعل المحقق لا نه في نفسه وان  
الشرع في هذه ليس بما فيه نزاع ولا خلاف في انه مسقط لوجوب العوا لا انه ينكحل ان هو للسجود والشك انه ركع او لم يركع قبل ان يسجد لم يكن مسقطا مع  
رواية اخرى عن عبد الرحمن على خلافه ذلك يمكن حملها على الوصول الى السجود كما مر وجعل ذلك في القيام نقطة للنص كما مر في مع افعار صرة عار وانه لافضل



ولو شك في الركوع وهو قائم ثم ذكر قبل رفعه بطلك على راي ان شك بعد انقضاء فلا الثقات ولو شك هل صلى في الركعة الثانية او لم يصلي مثلثا  
او رباعيا على الاكثر صلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس ولو شك بين الاثنين والاربع سلم وصلى ركعتين من قيام ولو شك بين الاثنين والثلاث الاربع  
سلم وصلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس من

فانه يدل على انه لا يلتزم بحرج الترفع في مقدمة الفعل للالتزام ان في سنده كلبه ما ابا بن عثمان وفيه قول وعلى تقدير عدمه لك كلمة لا ينبغي التمسك  
سقوط ان لا يلتزم بظاهره خوفا من موافقة ما لا يقاس لا يفهم من دون الثقل والعلة ويمكن الجمع بالتحسين كما مر في لو شك في كلمة  
سابقة وهو في لاحقها وفي الحديث السورة بالطريق الاول كذا في الايات لم يجب العود على الظاهر مما يؤيده لنا العامة وعدم الانتقال غالبا من اية  
الى اية بعد ما لا يجد قراءتها بخلاف ما ذهب اليه في القيام فانه قد يقع بعد السجدة الاولى في العادة انفسا ما بعد ما في الجملة فيغلط وينقض هذا الظاهر  
بين المسائل في الجملة فلا يقاس بحجة معوية من حيث ذلك منها يمكن اخراج الكل فانه ليس فيه اقل من الترفع في كلمة الامانة شك ولو شك في اية بعد  
حرج الترفع في التكبير كذا الشك فيه بعد الترفع في القراءة وكذا الشك في اية ما بعد البعض للالتزام وكذا بعد الترفع في القنوت لم يرجع بعد الركوع  
بالطريق الاول كذا الشك في الركوع وبعد الجواب قبل الوصول الى السجود رواه عبد الرحمن بن علي الظاهر وكذا في ذكر الركوع والظاهر فيه بعد الرفع بعد  
الخلاف على الظاهر في الوصل المتقدمة وللزوم تكرار الركن المنوع مطلقا لاجل عادة واجبة في الكلام في اجابات السجود بعد الرفع ومعلوم  
وجوب العود قبل الرفع من الركوع بحيث يخرج عن حد الركوع وفي السجود قبل رفع الجبهة وكذا لفظ السجدة بالشك حال التمسك لا لاجل الجلوس هو يقطع  
بالاستواء بالهوى اعلم ان هذا كله مع الشك دون الترفع مع عدم كراهة الترفع غير ما مر انه لا اشكال على تقدير القول بكون عدم العود رخصة يمكن  
اختياره في الكل فيسلم من الخلاف فهو ما يؤيد به المراد فانه على تقدير عدم ما قيل من المسئلة من المشككات والمعتكفات ولهذا قال في الترفع لا يكاد يثبت  
احتمال واشكال لا ومضمونه في ذلك ما يؤيده ذلك الدليل الاول الذي ذكره في المسئلة هو لزوم المرجح الضيق المقتضي عقلا ونقلا ولكن ذلك  
ايضا غير واضح بل في كلامهم انه حتم وان لو خالف في ان به سطل الصلوة للاختلاف بالنظم ولا نه ليس من الافعال فالترفع في الشرح قال يمكن الاحتياط في بناء  
على ان عدم العود رخصة يجوز تركها وفي دليله ما لا يخلو الا بطلان به مطلقا وهذا يصح العود في محل في مثل العود للسجود بعد السجود قبل  
الاستواء ولا نفع في ليس من مغلها لا يستلزم بطلانها الا مع الكثرة بالعنف المتقدمة وجوده فمنا غير ما ذكرنا ايضا غير ما سلم به هو اول المسئلة  
ثم لو سلم ان الامر هنا للسجود في الركعة المتقدمة لفظه دون البطلان على ان اغتفا الشارع ان الامر للوجوب عم من العود والتحسين كما في  
الحجزم اية ثم فان المسئلة مشككة جدا البعض باسرها لا يخرج من محلها والله الموفق للهدى والصواب وهو المرجع المأبى في لو شك في اية واعلم ان  
مبدأ الاحتياط لا نه على عدم وجوبه في السجود والشك في كل زيادة ونقصان بل في بعضها اية وان المص في المشككة لا يقول بل بل اكثر الاحتياط على خلافه بل القول به  
مطلقا خلافا لاجماع كالمهم ما نقلناه عن المتهم من عدم شيء في ذكر الركوع والسجود والحجزة والاحتياط في الصلوات متعلق بالشك فيها بعد حفظ الاولين  
فالظاهر خلاف في الصحة وعدم وجوب الاحتياط في اية على الاعادة مثل صحة عبيد بن زرار عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل لم يدرك ركعتين  
صلى ثم شك في اية بعد الصلوة فيقول لا يعيد الصلوة فيصير فقال لما ذكر في التلخيص والاربع على الشك قبل الركوع فهو في الحقيقة شك في الركعة  
والثنتين او على المغرب او الصبح او على قبل اكمال التلحين فهو شك متعلق بالاوليتين هو مبطل لما مر من المسئلة والكل بعيدا باه لخرها والتحسين ما سب  
لاخبار كثيرة وهي اربع صواب الاول شك بين الاثنين والثلاث فلهو هو البناء على الثالث على تقدير اشتراط الطرفين والاحتياط بركعة فاما او  
بركعتين جالس او الدليل المذكور عليها كونهما مثل الصلوة الثانية والدليل عليها قائم وحسنه زارة لا يبرهيم صحة اية عن احدهما قلت لجل في يد  
اثنين ثم صلى ام شك قال زاد خله الشك بعد خوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى لا شيء عليه وسلم وهذه مؤيدة لتناويل صحة عبيد  
زاردة بان المراد قبل اكمال التلحين وقدر بان لا اعتبار بالشك لا بعد التلحين في الثالثة معقول لخاص من الثانية وهو بعد اكمال التلحين وفيه  
المضى في الثالثة البناء عليها بالوافق ما قد روي ويؤيد بقوله ثم صلى الاخرى كما ظاهري بقوله لا شيء عليه فحق سجد التمسك لعدم الاحتياط الاحتمال فيصير  
والاجماع على الظاهر للثبوت في الثانية كما لها ادعاء بقوله على الاخرى الاحتياط ويؤيده تمة الحجة قلت فانه لم يدرك في التلحين  
اربع اربع قال سلم ويقوم فيصلي الركعتين ثم سلم لا شيء عليه وما روي في الفقيه قال ابو عبد الله لما روي موسى بن عمار راجع لك السجدة وكلمتين  
مضى شكك فيخذ بالاكثرة فاسلمت قائم ما ظننت انك قد نقصت مثله وروي عنه الشيخ في التمسك والظاهر انه يزيد بالنظر هنا الشك بقية قوله شكك في  
بالانعام فغل الاحتياط الذي هو مقتضى الشك كما هو مفضل في غير ما ظاهرا لوعلى ما مر من انه متغير خلافا لما نقل الخلاف الاعلى بن بابويه  
عنه يجوز البناء على الاكثر فانه قال في الشك بين الاثنين والثلاث ذهب ههنا الى الثالث فاصف ليها رابعة فاسلمت صليت ركعة بل الحمد وحدها  
وان ذهب ههنا الى الاقل ابر عليه فتمدد في كل ركعة ثم سجد سجدة التوبة وان اعتدل ههنا ثاب بالجملة ان شئت بنيت على الاقل وتتمدد في كل ركعة  
وان شئت بنيت على الاكثر وعلمت ما وصفت كانه يزيد به العمل الذي ذكره على تقدير دهاب لوفهم الى الثالث هو غير مشهور فليس الخلاف في الصلوات  
على الاكثر لا بفعل الاحتياط وفي صواب الشك الاعتدال بالتحسين بين البناء على الاقل والاكثر وذلك غير بعيد كما هو في كثير من المسائل على ما مر من اختلاف  
الروايات فانه قال في الفقيه ورواها عن عمار بن عثمان قال قال ابو الحسن الاول اذا شككت فان على الميقين قال قلت هذا اصل قال نعم والطريق الصحيح  
مؤثرة لاصل عهده هو لا يبرهين وان قيل انه نظري وليس ههنا من الروايات ولا لاصل ايضا بل لولا الروايات لكان البناء على الاكثر لكان القول بالبناء  
على الاقل والى هذا ذهب ايضا في الفقيه في كثير من مسائل هذا الباب مثل الشك في الواحدة والاثنين والثلاث الاربع فقال انه روي عن حمزة  
عن عبد الصالح قال سالت عن رجل بنك فلا يدرك احدى صلاتين او اثنتين او ثلثا او اربعا تلبس عليه صلواته فقال كل في كل فقلت نعم قال فليصنع في صلواته  
وليؤمن بالله من الشيطان الرجيم فانه يوشك ان يذكر ههنا ما قالوا ان هذا الحديث قوي في تامله من سهل في الثقة في الحسن بل رضاء انه ينفذ على يقينه  
ويجد سجدة التوبة بعد التسليم ويشهد تشهدا خفيفا منه ثم قال قد روي انه يصلي ركعة من قيام وركعتين من جلوس ليس هذا الاحتياط خفيفا وصفا

قولنا في شك في

في عدم ان  
في دلالة  
المطخاء بل ظاهر  
البناء على الاقل  
في



السهر الجبار باي خبرها فهو مصدق علم ان الاحتياط هنا البناء على الأكثر والاحتياط ولا يبعد عن مجرد التمسك بالرواية وان الحكم في جميع هذه الروايات  
التي انما يكون الصفة بعد كمال الجدة لعدم تحقق موضع الجبهة في الثانية ويحتمل كون الاعادة مع ذلك لحوط فتم فيه وان الاحتياط مع الظن بنفيه  
اخبار كثيرة قد مرّت سيحفي فتم لا يبعد ذلك الاحتياط بل الاعادة لحوط الثانية الثالث بين الثالث الرابع فالثمة اختار الحكم بينه وبين الاولى ويدل  
عليه ما روي في الصحيح عن ابي ليلى عن المتقن هو لفضل بن عبد الملك لم يثبتنا وعبد الرحمن بن سنان ولا يصح وجوده ان في الطريق عن ابي عبد الله قال اذا  
لم تدركنا صليت واربعاً ووقع راكعاً على الثالثين على الثالث وان وقع راكعاً على الرابع فسلم وانصرفت وان اعتدلت فهاك فانصرفت وصلى ركعتين وان  
جاء في ركعتين عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال فمن لا يدركنا فاصلي ام اربعاً ووهي في ذلك سؤال فقال اذا اعتدلت لركعتين في الثالث والرابع  
فهو الجواب انما صلي ركعة وهو قائم وان شاء صلي ركعتين واربع سجدة وفي الطريق عن ابي عبد الله الضعيف مع الارسل فكان ابن الجدي بلحقه بن ابي  
نظر الى ضعف هذه مع وجوده ان في الاولى واحتمال الامر للوجوب الجيزي جمع اصل عدم الفعل وعدم الوجوب الضعيف خبره وبين البناء على الأقل  
الانجام كما نقل عنها في لف ونقل ايضا في كتاب ركعتين من جلوس عن ابي عوفيل في ذكر التخيير فيه وقال علي بن ابي بصير بوجوب الركعتين في قيام  
على نقل البناء على الأكثر كما في التخيير فيها وهو المؤيد بمسألة جميل لعل ابي عوفيل نظر الى ضعف رواية جميل في الاختصاص الركعتين جالساً بالركعة  
ابن داود في رواية ابي العباس كذا في الصحيح عن الحسن بن ابي العلاء لكنه غير مذکور في صدره وقال لمص في موضع لا يعرفه في كمال الاختلاف فيه قال يحيى  
في كتابه جال الدين في البشري في كتابه في التفسير في كتاب ذكر الاستماع لابي عبد الله قال ان استويتم في الثالث والرابع سلم وصلي ركعتين واربع سجدة  
بقاغة الكتاب هو جالس بقصر في التمسك لكن التمسك مع المرسل مع ان مناسبه بدلية الواحدة قائماً يقتضي تخييرها ايضاً مع عدم نص في مانع عن ابي  
عوفيل في التخيير لا يبعد كون اخيراً الاربع جالساً الى الرواية وكثرة الفعل في ركعة واحدة مع ندرة الصلوة بركعة فتم وكان علي بن ابي بصير في نظر الى  
عدم الرواية في خصوص الظن مع انقضاء المناسبه حتى سكت عن الركعتين في ركعة واحدة ثم احال عليها اشياء الشك فيمكن كونها هناك لحوط في الظن فتم ولا  
يبعد عن فعلها مع سجود التماسك يكون في لحوط الاعادة مع تلك لثلاثة الشك بين الاثنين والاربع والمشهور هنا ايضاً هو البناء على الأكثر والاحتياط  
لما مر في الرواية في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن ركعتين فلا يدرك ركعتاه في الاربع قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين  
بقاغة الكتاب يشهد بصدق وليس عليه شيء وفيها دلالة على عدم وجوب التسليم في صلوة الاحتياط وعلى عدم وجوب التسليم في الركعة الزائدة والفتنة كذا  
فيما مر من باب ما روي في الصحيح عن ابي بصير في كتابه في التفسير في كتاب ذكر الاستماع لابي عبد الله قال ان استويتم في الثالث والرابع سلم وصلي ركعتين واربع سجدة  
لنقل خارجة هو ما يدل في بصير في كتابه في التفسير في كتاب ذكر الاستماع لابي عبد الله قال ان استويتم في الثالث والرابع سلم وصلي ركعتين واربع سجدة  
خالف في تسليماً بعد ما ينادى لا اله الا الله على سجدة التماسك في هذه الصلوة والسلم فيها وحملها الشيخ والمص على من تكلم في الصلوة كانه لعدم الظاهر وللمرة  
ما مر من مناسبه ويمكن حملها على التمسك بعد الظاهر والوجوب بعد التمسك وفي الصحيح في التمسك في الظن والجملة الاحتياط يقتضي الفعل بل الاعادة ايضاً مع ذلك  
فتم والاحتياط في ذلك كثره مثل ما روي في مسكن عن ابي بصير في كتابه في التفسير في كتاب ذكر الاستماع لابي عبد الله قال ان استويتم في الثالث والرابع سلم وصلي ركعتين واربع سجدة  
يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين واربع سجدة بقاغة الكتاب يشهد بصدق وان كان صلى اربعاً كانت هاتان نافلتان وان كان صلى ركعتين كانت هاتان  
تمام الاربع وان تكلم في سجدة التماسك في الركعة الاولى في الكافي عن ابي عبد الله قال اذا لم تدرك ركعتين صليت اربعاً وان كان صلى اربعاً كانت هاتان نافلتان وان كان صلى ركعتين كانت هاتان  
انما صليت ركعتين صلى ركعتين واربع سجدة بقاغة الكتاب يشهد بصدق وان كان صلى اربعاً كانت هاتان نافلتان وان كان صلى ركعتين كانت هاتان  
كانت هاتان تمام الى شيء سلم ثم صلى ركعتين وانت جالس فقرأ فيها بام الكتاب ان ذهب هاتان الى الثالث فتم فضل الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة التماسك وان ذهب هاتان  
الاربع فتشهد سلم ثم اسجد سجدة التماسك في الركعة الاولى على حكم المسئلة السابقة وسجد سجدة واحدة لاحتمال التقصير مع الظن بعد ما ينادى دون احتمال التماسك  
ويمكن حملها على الاستحباب وينبغي عدم التمسك وعلى كون ركعتي احتياط جالساً ايضاً هو لحوط كما مر فيما يدل على الاحتياط مع الظن في ركعة التماسك  
اغنى صحتها قال انما التماسك بين الثالث والرابع وفي الاثنين والاربع يشك في ذلك المنزلة ومن هو فلم يدركنا فاصلي ام اربعاً واعتدلت شكته قال يقوم فيتم  
بحاس يشهد بصدق ويصلي ركعتين واربع سجدة وهو جالس ان كان اكثر وهما الى الاربع تشهد سلم ثم قرا بقاغة الكتاب ركع وسجد ثم قرا وسجد سجدة  
وتشهد سلم وان كان اكثر وهما لثنتين ففضل ركعتين تشهد سلم وفيها احكام اخر الا انها مقطوعة بسجد لعل عن الامام كما يدل في غيره فتم وانما ما  
رواه في الصحيح الحسن بن زارة عن احمد قال قلنا من لم يدرك في اربع هو اربع فثنتين وقد حوز الثنتين قال ركع ركعتين واربع سجدة وهو قائم بقا  
الكتاب تشهد لا شيء عليه اذا لم يدرك في ثلث هو اربع وقد حوز الثالث قام فاضاف اليها اخرى لا شيء عليه ولا ينقص اليقين بالثلاث لا يدخل  
الثلاث في اليقين ولا يخلط احدهما بالآخر ولكنه ينقص الثالث باليقين يتم على اليقين فيبقى عليه لا يعتد بالثلاث في حال من الحالات ففيها دلالة على البناء  
على الأقل لظن العجز والعجز في المنه في الشيخ في التمسك ذكرها في سبيل الدلالة على الحكم المشهور الصلوة الثالث مع انها تدل على خلاف الحكم السابق وازاد اليقين  
اصل العد الذي كان يقينا وان حكمه بات ولا يبعد الشك فيها ما لفتة ذلك استدلال عليه دلالة اجماع على عدم وجوب التسليم فلما الى اشتراط حرز التماسك  
للصحة وعد وجوب الجديين لاحتمال الزيادة والنقصان والشك لذلك القول في التخيير في مع مناسبه خصوص في الاثنين والثلاث لعدله ليل خاص في ذكر ابي بصير  
الاعادة كما هو محتاج الى الصدق على ما نقل في الصحيح قال في المختلف نفاً لبيد لصحة سجدة الصلوة عن الرجل لا يدرك صلي ركعتين ام اربعاً قال يعيد الصلوة  
والا ان من الامام وروى في سلم فيصلي ركعة في الخلاف في البناء على الأكثر على ما بينهم من التمسك ان لو كان عبارة المختلف عن سجدة في قول الصدوق في نقله  
ولحقه الرابعة الشاكين الاثنين الثالث الاربع فالثمة ايضاً البناء على الأكثر والاحتياط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس الدليل عليه ما روي في الكتاب

ولا ينافي العلم  
خفاء يتم  
المقدم

انما صليت ركعتين  
كانت هاتان تمام  
الاربع وان كنت



ولكن وجدنا  
ثلاثا في نسخة اخرى  
وهو الصحيح

قائما لما ران قال  
في الشرح وبنافله  
بوجوه تقدم  
الوكيعين هو



ولا يعيد لو ذكر ما فعل وان كان في الوقت لو ذكر تركه من حكم الصلوة بنى عادها مع الاختلاف والافعال بعد تبين الفاتحة في الاحتياط لا يبطل الصلوة  
المبطل قبله وينبغي على الأقل في النافذة ويجوز الأكثر من

تمام

الصلاة على ان يحققها العدا في غاية الاشكال كما مر وقد لا يمكن طاعتهم الاصول بالنقل فكيف بالدليل وعلى ما ترى انه قد صعب على اكثر الناس  
من الرجال والنساء حداثتهم شئ من المسائل على ما هي الان بعد المداومة وبالحكمة هذا في حكمه لا يعني من الجوع وعلى الاغافيت انشاء الله وقد سبقت  
ما ذكره بعض الاختصاص سببها في الرسالة الالقية مع قوله في الذكرى بصلوة العامة وقد اشار الشرح اليه ايضا فداش الساج ايضا وهنا  
يؤتى واستشكل في الصحيح على تقدير الموافقة وعدم حصول شك من هذا الصومع حكمه ولا بالبطان ووجوب النعل وجعل ذلك سبب حصر الشك في  
معللا بكثره وقوعها دون غيرها مع ان المفهومين في محل المنع من قوله ولا يعيد الخ دليل ما ذكره واضح وهو ان الايمان بالما موبد بل على الاثر  
فلا معنى لوجوب اعادته بعد وايضا معلوم ان العرض من الامر بالاحتياط في صحيح الصلوة انه قد صرح في بعض الاخبار على ما مر انه على تقدير بطلان الصلوة ولا  
فرق في ذلك بين الصلوة على تقدير عدم الذكر لا بعد الاحتياط كما هو واضح وكذا لو ذكر في الانتهاء التمام وعدم الحاح الاحتياط الاشكال وان  
تتم احاطة على قصد النقل كما يشعر به الاخبار واما لو ذكر البعض فالتصحيح ايضا مع التمام واعتناء الزيادة من التمام والتكثير لا يفسد الاصل والصلوة  
على ما افقحت ولا انظر الاثر بالاحتياط مع التعليل بان كان نافية فهو تمامها والافعال عموم الحكم سواء كان ذكر في الانتهاء او بعده بل القبل  
ايضا لا يخرج بدليل القليل ان المراد به الشك وقد دل وكذا انما عاين ايضا وجب بفعل ما مره نقضا الركعة وحتم القطع والاثبات بمقتضى النقصان  
ويكون تلك الزيادة معتبرة لا أثر بها وان كانت دكته وموافقا فلا يبطل ان لم يكن فعل منافي بمبطل غير الاحتياط كما مر فينبطه لان هذه الاشياء في  
ذكرها او كفي في الصلوة صلوة اخرى فلفح بما مر الشارح بعد الخرج من الاثر في التمام الا انه قد بين عدم كونها في تمامها مع الخرج عنها فالبطلان  
مطلقا يعيد لعل الاول والى ما مر بمبطل كون الاعادة مع ذلك احوط فالتصحيح ايضا مع السجود هذا فيما اذا وافقوا واما ان لم يوافقوا كما لو ذكر انها  
الثلاث وهو انتهاء الركعت جالس قبل فعل الركعتين فاما او ذكر انها الثلاث بعد الشروع في الركعتين فاما اذا ظاهرا القطع والاثبات بمقتضى الذكر  
من نقصان الظاهر المتبادر من الرواية ان الامر بها فاما الاحتمال للركعتين وبها جالس الاحتمال الثلاث والامكان الكفاية بالركعتين فاما او بر كفاية  
مع التمام جالسا او ثلثا فاما بمسألة من فلا يخرج احد منهما عن الاخرى لا يجبر بدلهما او الزيادة معتبرة لما مر فلا يبطل الامع المبطل المندم وان هو  
محتمل ايضا كما في السابق بمبطل الصحيح عدم الالتفات الى النقص خصوصا في الصلوة الثانية مع ذكره النقص قبل الشروع في ركوع الركعة الثانية من كعتين  
الموافق في الصلوة مع الثانية وعدم زيادته مبطلة وقد مر مثله في النقل من الاحتياط في السابقة في الانتهاء مع الامكان وايضا ورد في جواز احتساب  
الاخيرة عن السابقة فيها اربع مكان اربع والثانية هنا بالطريق الاولى ليس كذلك الصلوة الاولى لعدم الموافقة نعم يمكن الصحيح مطلقا واما ثم ثمة النقص  
خدا في الزيادة لكنه يعيد على ما مر وطنا ظهر الفرق بين تقديرها فاما ما وجب الساقف يكون تقدير الركعتين فاما لهذا الفائدة فانه لا يفسح مع  
عدم التوافق ايضا بخلاف العكس فلا ينبغي الخروج عن النص الاحتياط في مقابلته فانه قد يكون له وجه خفي في هذا مع القياس في ثلثا القول بوجوب تقدير  
الركعتين فاما وقد جعل وجوب تقديرها بهذا لا ينافي فانه ظاهر وليس عنيها فيجوز عليه فانه قوله ولو ذكر تركه ركن الخ دليل وجوب اعادة  
الصلوة بنى مع الاختلاف مطلقا بذكر ترك الركن المبطل واضح لعل لا خلاف فيه لا ينبغي اعاده الصلوة الباطلة انما مطلقا اذا مر في الوقت فضا  
خارجة والبرائة لا تحصل الا باعادتها واما الاحكام بالاعتناء المتفق فلان الباطلة احدهما لا يعيدها والتكليف بالزيادة من غير علة ونقلا لا يدل  
لدليل الاستنباه لا يصلح دليلا لذلك لانه قد يحصل بعد المطلق مع لزوم بدنه في النبوة وقد صدق ما الذم والجزء في النبوة موجود وجوب لتعين على تقدير  
تسليمه غير هذا الموضع هنا منوع وهذا الحكم لا خصوصية له في المسئلة بل هو حكم مطلق البطلان مع الاختلاف في اتخاذ وسيجي له زيادة محقق  
قوله وينبغي الفاتحة في الاحتياط لانها صلوة وهذا قد نفع نافذة وانها منقضة بالتكثير بختمه بالسليم لصلوة الفاتحة الكتاب كما ورد في الخبر  
عنه ولا يرها في الاخبار الكثيرة جدا من المتقدم وغيره مما مثل صحيح رواه وحسنه الطويلة المشتهرة على عدم نقص البتة بالشك في صحيح محمد بن مسلم  
في الشك بين الاثنين الاربع واظر ان ليس هنا صحيح غيرهما فان لم يكن فيما صرح بالامر ولكن قوله في هذا المقام لتعليمهم الاحتياط يصلح كعتين بفاتحة  
الكتاب بقوله فانها داخله ما هيها الما موبد فيكون جوازا ولا انظر انما يمعنى الامر لا ينافيها ما وقع في بعض الاخبار من الامر بالاحتياط  
من غير بيان في كعتيها لانه ما بين فيها الكيفية مع ان الزيادة مقبولة وقد ثبت اصول وليس من باب الطول والمقدح حتى يقال انه يحل على المطلق  
والمعقد وهو طواف القول بجواز التسليم لانه بدل الخوق في ذلك المطلق يعيد بعد العد السباني بين البدل والمبدل على تقدير تسليم البدلية وهذا وجه  
النبوة والتكثير غيرهما واما سر قوله لا يبطل الخ دليله يعرف مما مر من ان الاحتياط صلوة على حدة وكون سببها الشك احتمال خبر النقص بها لا يجملها  
جوهر حقيقها حتى تكون فليها في الصلوة فيبطل بفعل منافيها وهو طوافها فذلك يكون نافذة وجوب فيها ما وجبت الصلوة وبالحكمة الاشكال انها  
صلوة مستقلة وان كانت جارية لنقص ما سبقها وقلنا بوجوب فوريتها بعد هاها بالاجماع كما نقل في الشرح عن الذكرى قبل باستفادته عن  
مثل وانما في صحيحه حيث ثبت فعلها على السلك على ان الاجماع عظيم وحديثه في صحيحه ان قالوا انه صحيح كما مر في انما اخبار غير خفي فان الطان  
المراد بالفاتحة في امثالها محر التعقيب ليعطف لعدم الناحية لها اردت في صحيح محمد بن مسلم وحسنه الطويل في رواية يعقود شي غير ما مثل صحيح رواه  
وحسنه في صحيحه مع تسليم ذلك يلزم البطلان بالتاكيد لولم يبدل مع الناحية لان الامر على الوجوب والنجس في الناحية الامر الذي اذا كانا متعلقين  
بالامر الخارج لا يدل لان على البطلان وهو طوافه الشارح ولورد دليل المنة الشهيرة على البطلان والظان مقصودها اثبات الحجة بدلك ولهذا قالوا  
على جواز الكلام قبلها وجوب سجدة السجود والكلام قبلها بدل على الجسدية فاما حكمها وكذا في وجوب فعل الاحتياط بدل عليه لانه لا يتم ذلك لما مر  
نقل انما في قوله ينبغي على الأقل في النافذة لعل دليله وجوب الساقفة بهم بالشرع بل المصل بالنجاة القطع التمام وقد صرح القصد بدلك

المتفق



[illegible]



وان لم يكن مشحلاً عزه ويقبل في الرابع مع تحلل المعبر ثلثاً ولا يفظ الفضأ وكل من فاش صلوه في شيء عمداً أو سهواً أو ينوم أو سكر أو شرباً أو زنى وجب  
الفضأ إلا أن يهتق بضعاً أو عبثاً أو اغماصاً وإن كان يتناول الغداء أو حبضاً أو نفاساً أو كفر أصلي أو غلاماً المظهر من

التوبة ورفع ما خلف من الا تكاثر من اهل الصلوة لادخله قبول التوبة المنقطة للقتل انه ينبغي الحكم باسلام الكافر اذا سمع منه الشهادتان  
لم يكن على وجه يكون عدم الاعتقاد بغيره فظاهر ان لا يكون عارفا او شهادته باوان الاقرار بهما يكفي للتوبة لانه متضمن للاعتقاد بوجهها لانه من جملة ما  
قاله الرسول وقد اعتقد صدقته بشهادته ان رسول الله الا ان يعلم خلاف ذلك منه بان يكون قبل ذلك مثلاً فاما ايضاً بما مع الانكار وح لا بد  
من ظهور ما يرفع ذلك من مقتضى قولهم ان لا يتخذ الخ دليل التغير كانه الاجماع والتدبر عن المنكر وثبوت على المنكر واما القتل في الزانية فكان عليه  
الرواية الدالة على ان صاحب الكيفية يقتل في الزانية وقيل يقتل في الثالثة وعليه يضاف الرواية والاختصاص والاصل في الكثرة يقتضي الاول ولا بد من النظر  
في الروايات وسجل في الظاهر ان القتل والتغير انما يكونان بحكم الامان ويحذف جوازهما للحاكم وينبغي له ان ينفذ جواز المنع والامر بالتوبة والصلوة بل الضر  
المقتضى لرفع المنكر بغير كلام بل لكله كلف عارف ولا يلزم القضاء وهذا احكام الشرع مع احتمال عدمه فمنه وسجل في التحقيق قولهم ولا يقطع القضاء الظاهر  
ان المراد عدمه عن كل من تقدم سواء كان الكافر عن فطرته ام لا فقلنا انما يجب له غير دعوى الامر بالقضاء وشمول التكليف بالفرع لم يطلوا فمن قتل نفسه  
وليه وعينه او يعضد الحى بغيرها بعد العول في الاسلام ان كان كافراً او يقتل منه وان كان فطرياً لم يقتل له وان كان كافراً وعينه ذلك لعولاً له قبول  
التوبة والعبادة مع الشرايط كونه ما واولها فان لم يكن القبول والصحة لزم التكليف بما لا يطاق فانه مكلف بتوبة صحيحة وعبادة شرعية على ما يفهم من  
العمل بالقتل لعدم سقوط التكليف من احدهم المكلفين لا يمنع ذلك وجوب قتله وعدم سقوط بعض الاحكام الاخر لانها امور مرتبة شرعاً على فعله  
ولم يكن جازماً تلك الاحكام مدلاً بالاجماع ونحوه يمكن القول بسقوط البعض مثل عدم استحقاته الملك ان كان ما ملكه لو نزل المسلم لان من نجا نجا  
قوت وكان لو جوب قتله سقطت منه فلا يتعلق غرض الشارع بحفظ حق معين له القوت ولكن تكليفه مع بقاءه يستلزم قوتاً ما لان نجا ولو لم يعدم الاكل  
توجب حق الموت ونحوه عليه القوت من كل احد من كل شيء ولا يبعد ذلك من حكم الشرع واما من قتل نفسه بعدم وجوده من يقتل فيشكل  
ذلك انه يوجب الجواز قتل نفسه ثم وبالحكمة اذن قبول توبته بدينه وبين الله بمعنى حصول الثواب الخالص من العقاب بقول العباد ودخول الجنة لا دالة  
التكليف للتوبة وكرم الله والظاهر خلافه في عدم سقوط القضاء عن التائب فان قيل ان دونه وشارد توبته وان وجد عادة الحج والاخر  
لمن حج حال اسلامه ارتد فاسلم والقتل في بعض العبادات نقل عن الشيخ وذلك بعيد كما اخبر عنهم على ان في سقوط القضاء سائر الاحكام  
عن الكافر الاصل لان الاسلام يجب قبله وان كان ظاهراً في الكل كانه خصلة لا يجب قبله مع ان سندها غير واضح وما دية الى ان في الاصل  
تأمل قولهم مكل من فائدتهم في التوبة دليل العدم والاجماع المذكور في المتن كذا في التوبة والالتزام مع الاجماع مثل استئذارة لا بغيره قال المتن  
صحيحة وكذا ما اشار الى طرقاته في صحيحه باب المواقيت من زبادات التمسك عن ابي جعفر انه سئل عن رجل صلى غير طهر او في صلوات لم يصلها او اثم  
فقال يقضيها اذ اذكرها ثم لم يزل يقول لا يستلزم الجاهل قضاء العام قد استدل بها على قضاء السكون لانه اذا كان التزم موجباً كونه ما  
فالمكر الحرام بالطريق الاول فينه تأمل في كذا مكر في القضاء مع فعلها من غير طهارة ولا دالة على اشتراط الطهارة وكذا في عادة الجنب على ما هو في صحيحه  
ابن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن رجل صلى الصلوة او موجباً لليوم واليومين والثلاثة ثم ذكر بعد ذلك قال يظلم ويؤذن ويقوم في اوطق ثم يصل  
فيهم بعد ذلك في كل صلوة فيصلي بغير ان حق يقض صلوة وفيها دالة على سقوط الادان عن غير الاولى على السعة في الجملة وقال في المتن يقضى السكون  
ولا يعلم منه خلافاً واستدل عليه بغيره بقضاء النائم بالطهر وكذا من شرب واءرهما بخلاف من اكل غداً موزياً فادان الى الاعطاء فانه لا يقضى بل قضاء  
المركب هو الاجماع ويمكن ان يستدل عليه على قضاء كل من لم يصلي من فريضة فما نقل عنه من فائدتهم صلوة فريضة فليقضيها كما فائدتهم كذا في كثير من الزمان وغير  
في المتن لانه ذكره فلا دليل على الاحكام الاية الظاهر في المبدأ وفي الفريضة هو حجتنا بالالفريضة على من فائدتهم بل المراد على ان الصلوة المقررة من الشارع  
على الناس على وجه الوجوب والفرض في جميع الفرائض جميع النواكس ويخرج بالدليل من يخرج بغير البناء فيحذف ويدل على الترتيب من اغان القصر  
والاعطاء وغير ذلك من الاحكام البتة الا ان سندها غير قطب بل ما دانه في الاصول وادانها في الاستدلال في القروع بغير استلزامها فائدتهم في الاجماع  
الى الصبح عندهم ويمكن ايضاً ان يستدل على ذلك بما في رواية عبيد بن زارة عن ابي جعفر قال اذا فاتت صلوة فذكرها في وقتها في قولها  
فادان بالية فائدتهم فان الله عز وجل يقول في الصلوة لذكرى الحجة ولا شك في هذا الفائدتهم في جميع الصلوات ادعى بوجوب القضاء في كل كس في الاستدلال القسم  
ابن عروة مع انه قد ذكر في الجملة فهو حجة وبما في حجة الحجة عن ابي عبد الله الله قال سالت ابا عبد الله عن رجل ام قوماً في العصر فذكر وهو يصلي انه  
لم يكن صلى الاولى قال فيصليها الاولى ثم ويصلي الثانية بعد صلوة العصر فليصليها بصلواتهم فانهم فيها وجوب بغير الاولى التي فاتت باي حجة  
كان وهو الظاهر بوجودها اضافاً وقد استثنى بعض الاحكام مثل التمسك عن الشيخ على ان الوجوب للقضاء السكون الذي يكون الشارب غير غام او اكره عليه  
اضطر اليه الحاجة وجعل حكمه حكم الاعفاء وليس يواضع انه ليس ليل القضاء كونه ما واولها يلج القضاء كونه محرمات واولها يلج القضاء على النائم والناس في الظاهر  
الروايات ونوفتها اعتبارها الشارع من العبادة الا ان يقال ليس ليله الا الاجماع وليس لاله المحرم من وجوب التامل للمعوية في عبارات الاحصاء معللة في  
بالجزم المذكور فانه يفيد الدعوى على التامل اما دليل استثنا الصغير واضح وكذا الجنون مع الاجماع واستدل عليه بغيره بغير رفع العلم عن ذلك منه الصبي  
الجنون مع الاجماع حق بلغ وفاق والثالث التام قال الشارع انما وجب القضاء على النائم مع دخوله مما يضر خاصه تدبره في فعل رفع العلم عنه على عدم التواضع  
على تركه ويجب يقينه يكون سبب الجنون ليس من فعله ولا وجب عليه القضاء كالسكران فانه تأمل فان دفع لفظ واحد محمول على الثلاثة بمعنى واحد على ان لا يبعد  
جملة في البعض على معنى الاخر وهو طمع ان لا ينجح اليه لان الخبر لا ينافي وجوب القضاء على النائم بعد ذوال توبة فانه ما يدل عليه الخبر عدم وجوب  
شي عليه عند الواحدة بوجه ما دام قائماً ولا يدل على عدم وجوب القضاء عليه حال انتباهه لان القضاء ليس يتابع للاداء بل امر جدي كما حق في موضعنا لزم



من ذلك عدم صحة الاستدلال بالخبر على عدم القضاء عليها ايضا ولا يحد في ذلك لو سلم ان يمكن ان يقول حاصل الاستدلال انهما مرفوعا القام  
واما ما يوجبنا فلا يجب عليها الاداء ولا القضاء فكذلك حال الزوال للاستحباب وعدم الدليل لا يمكن ذلك في التام بوجود الدليل يمكن راجع  
كله اليه وما الخوض في النقاس من دليله الاجماع والاحتياط وهو ظاهر عدم الفرق بين كونها مسببا عن فعلها او لا نحو الاخبار فهو مؤيد للجمهور  
غيرها وكذا الكفر بقوله تعالى للذين كفروا ان ينتموا يخفروا ما تد سلفا منهم بخبر الاسلام يجب قبله المقبول بين العامة والخاصة وينبغي ان يقال  
القضاء واجب عليه كالاذا فيؤخذ ويكلف به ما دام كافر او يقاتل بها ان مات على الكفر لا انه يقطع عنه وجوب القضاء بسبب سلام فكان المراد  
الكلام سائحا وما عدا الظاهر بغيره خلاف مشهور والاصل يقتضي لعدم مطلقا وبعض الاخبار المتقدمة التي ذكرناها للقضاء على من فاته مطلقا وجوب  
ومعلوم ان القضاء الخوط وما الاغناء فالمشهور انه موجب للفقير وعدم الوجوه ان كان يتناول القضاء وقد ورد في الشارح بعدم علمه بكونه موجبا له  
ومع اضطراره اليه اذ مع تناوله كرها قال لا وجب القضاء وبنه تامل تخصيص القضاء لغاية بغير دليل فهو بغير القضاء الاجتهاد ولا انه قد يكون مقصود  
المعصاة كما هو الظاهر فلا ينافي ما سبق من كلامه بغير يمكن بيان المسئلة على ما هو مقتضى ايرادها الاخبار الدالة على عدم القضاء عليه في صحة على من مفرط  
الثقة قال سالت عن المعنى عليه بنوما واكثر هل يقضى بانه من التوبة ام لا فكتب لا يقضى الصلوة ولا يقضى الصلوة قال في المنهاج في صحة وفيه تاملنا  
لعدم كونه مسئولا عنه كانه طاعة ما شاء وانما كانت التوبة والسؤال مع الكتابة ومثلها ما كتبه على بن محمد بن سليمان الا انه يقول الى الفقيه في الحسن  
العسكري سلمنا ايضا صحيحه ابو ب بن فوح الثقة في الحسن الثالث هي ايضا ما كتبه في صحيحه ابراهيم الخزاز في ابو ب بن عبد الله قال سالت عن رجل اغتصب  
عليه اياما لم يصل ثم افاق اصيل ما فاته قال لا شيء عليه وصححه ابي بصير عن احمد قال سالت عن المريض يعنى عليه ثم يفيق كيف يقضى صلوة قال يقضى  
الصلوة اليه اذ رآه وقته وصححه الحلبي عن ابي عبد الله قال سالت عن المريض هل يقضى الصلوة اذا اغشى عليه قال لا الا الصلوة اليه افاق في نومه وصححه  
عن حفص عن ابي عبد الله قال يقضى الصلوة اليه افاق في نومه وقال الشافعي روى يقضى اخر ايام افاق فاته افاق في نومه افاق في نومه افاق في نومه  
به بعض الاحتياط ويمكن حملها على التوفيق بين الاخبار ومصيرها الى المشروعية تامل في الاخبار الدالة على ما ذكره وانما الخبر البعض قليل جدا في  
الاشارة الى الكثرة والقصة ثم الجمع وان وجه الجمع غير جيد لوجوه حمل المطلق على غير المتعدي العام على غير الخاص الاخبار الدالة على عدم عاقبة  
كما عرفت فانها لو جرد ما يدل على الخاص صح كان الوجه للجمع حمل العام على غير الخاص كما هو مقتضى الأصول وما الاخبار الدالة على القضاء مطلقا في صحة  
ابن سنان عن ابي عبد الله قال كل شيء ركن من صلواتك فرض اعني عليك فيه فاقضه انا افنت وصححه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يغيب  
عليه ثم يفيق قال يقضى ما فاته يومه في ذلك يوم في بقیة فيما اشارت الى عدم الاذان في ذلك يومه وعدا لاقامة في الارض وعد سقوط الاقامة مطلقا  
وصححه منصور بن حازم عن ابي عبد الله في المعنى عليه قال يقضى كل ما فاته وصححه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال سالت عن المعنى عليه شهر ما يقضى من الصلوة  
قال يقضى كلها ان امر الصلوة سدد حملت هذه كلها على التمسك والاستحباب للاخبار المتقدمة وذلك لا يخفى عن بعد سيما الاخيرة ولكن المبالغة في ذلك  
كثيرة فلا يبعد يمكن حملها على ما اغشى عليه بيتا ولا الغذاء المؤكدة اليه عالما من غير كراه وضرورة والا كوني على خلافه ولكن باياه الاولى على الاعفاء  
لها ما وصلت الى فتاب لتقل عدده والاحتياط يقتضي القضاء مطلقا وما اليه تدل على القضاء في البعض دون البعض فهو ما روى في الصحيح عن حفص كانه  
ابن الجهم كثره رواية عن ابي عبد الله قال سالت عن المعنى عليه قال فقال يقضى صلوة يوم وما روى عبد الله بن محمد قال كتب لي جعلت فداك روى  
عن ابي عبد الله في المريض يغيب عليه اياما فقال بعضهم يقضى صلوة يومه الذي افاق فيه قال بعضهم يقضى صلوة ثلثة ايام ويدع ما سواه ذلك قال  
بعضهم انه لا قضاء عليه كتب بعض صلوة اليوم الذي يفيق فيه فيحتمل ان يكون المراد بصلوة اليوم اليه فداك في وقتها مثل الظهر ان افاق في آخرها  
وذلك غير بعيد خصوصا في الثانية وبويدة في صحة حفص المتقدمة والعجز الفسخ وعجزه ما ذكره هذا الحمل جعلوها ما يتبع مع عدتها وما وعد  
في صحة السندان حفص عبد الله بن محمد مشرك وكذا تحمل عليه رواية العلامة بن فضال قال سالت باعبد الله عن الرجل يغيب يوما الى الليل ثم يفيق قال  
ان افاق قبل غروب الشمس فغلبه قضاء يومه هذا فان اغشى عليه اياما ذات عدة فليس عليه ان يقضى الاخر ايامه ان افاق قبل غروب الشمس الا فليغلب  
قضاء والعجيب ان اكثر لا نرى في ذلك ان يكون المراد بالقضاء مطلقا وهو فعلها مطلقا وحمل الشيخ عليه كما روى في الصحيح عن ابي بصير لكن الظاهر يحسن القسم للثقة  
قوله ان اعتبره في الخلاصة وهو محل التامل لتقل شيب عنه والظاهر انه العرف في الذي هو اربح في بصيرة هو ثقة عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل  
يغيب طارا ثم يفيق قبل غروب الشمس قال يصل الظهر والعصر من الليل اذا افاق قبل الصبح فقص صلوة الليل قال الشيخ في الخبر بوكيد ما تد من ان  
يجب عليه قضاء الصلوة اليه يفيق في وقتها وهذا الوقت هو آخر وقت المنظر فيجب عليه قضاءها كلام الشيخ يدل على ان الوقت عند مضيق للحاقا  
وقد الشاين بمبدأ الى الصبح للمنظر وقد مر فيما سبق ذلك الاحتمال في الخبرين الصحيحين في ذلك فتذكر ومؤيد للحمل الذي ذكرناه وهو مؤيد خصوصا في خبر  
عبد الله بن محمد في الحمل الاجتهاد على التمسك وما رايت شيئا يعتد به من الاجتهاد في هذا الباب غير هذه التي سمعتها واحملها اشار اليه الشافعي ووفق بينه وبين  
غيره في الاحتياط وان كونه الاخيرة وقد عرفت في هذا خلاف ذلك وانما مؤيد للحمل الثاني على التمسك لما قاله الشيخ لا انه معارض من مناف حتى يحتاج الى  
التأويل والتوفيق هو اعرف بما تقتضيه فان الله وحده التوفيق واعلم انه لو اجتمع السبب المسقط وغيره مثل الجنون والخض والاعفاء والردة والسكر فلو لم  
سقوط القضاء مطلقا سواء كان المسقط مقدما او بالعكس لان السبب لغير المسقط ليس باعظم من اصل دليل مجوب القضاء ولا نه لا بد من عمل المسقط ولا  
ينافي عمل السكر مثلا لان عمله ان لا يقطع القضاء وهو كذا لانما اسقطه غيره لانه موجب لعدم القضاء وعلة فاته وهو طو وان اسبغ من قنات  
المنسب الى الاسلام سواء كان كافرا مثل الخوارج النواصب والغلابة ام لا لم يجز عليه قضاء ما صلاحه صحيحا عندهم على الظنون الفاسدة وما فاته من عملا

عدم  
القضاء  
مما كثر فقد  
وصححه ايضا  
الاخبار الدالة  
على  
عن رواية

وقال له

بل اسقطه



ما هو المذهب الاصح يدل عليه ما ذكره عن الباقر الصادق بطريق معتد منها ما رواه محمد بن مسلم وبريد بن ابي نزة والفضل بن يسار في الخبرين  
الرجل يكون في بعض هذه الامور كالحريية والرجية والعمانية والقديرية ثم يوثق بهذا الامر بحسن ابراهيم بن محمد بن ابي سعيد كل صلاة صلواتها او ذكوة او  
حج او ليس عليه عادة مثنى من ذلك ليس عادة شئ من ذلك غير الذكوة فان لا بد ان يؤيد بالامور وضع الزكوة في غير موضعها وانما موضعها اهل الزكوة  
الشاح وهذا الخبر كما يدل على عدم اعادة الخالف للحق ما فعله من ذلك يدل على عدم الفرق بين فرق الحكم بغيرها او غيرهما لان من جملة ما ذكره في خبرنا  
الحريية وهم كفار لانهم خارج يعتبر في عدم الاعادة كون ما صلاحه صحيحا عندنا وان كان فاسدا عندنا لا نقضنا الضوم كونه قد فعل في انما يحل على الصحيح ولما  
كان لا اعاد مع جماع ما يتعلوه للشرائط عندنا حل الصحيح على معتقدهم ولو انكسر الفرض ان يكون قد فعل ما صحيح عندنا لو كان موثقا فاسدا  
عندنا فالظاهر لا اعادة عليه كنهنا بل بانما كان الحكم فيه او في احتمال بعض الاصحاب هنا الاعادة لهذا اعتقاده وصحة لان الجواب تقع عاصلا ومعتقدا  
انما فيه تامل لا سيما لصحة فعلهم عندنا بناء على الشرائط التي اعتبرها الاصحاب كالتشديد اذ من جملة الايمان والمفروض عدمه وان خرج ذلك لاخذ من  
الجهل والواسطة بالشرط المذكور ومعرفة جميع اجزائها واللازم هو تسايل الشك التهوينا معلوم الانتماء وان خرج ذلك ايضا فالظاهر لا اعاد لا سيما على  
بأن الشرائط مثل عند اخذ الماء الجدي والصلح في موضع الملح بالجملة فذلك بعينه عندنا فاعلم حكمهم هذا يشعرنا اننا اليه من عندنا شرط ذلك كل ان  
الفعل الموقوف لنفس الامر كونه للصحة من غير اشتراط النقل ومعرفة ذلك كله كما مر في محل الجمل على الصحيح عندنا ايضا لذلك مع كون الجمل عندنا فيكون منسقطا  
للقضاء عندنا ايضا فيمكن كون عبادنا بهم صحة هذا المعنى لانه مراد الفقهاء بالجزء الصحيح فالظاهر ان كونه للصحة بهذا المعنى فلهذا تلك العبارة انما هي  
عندهم بالمعنى المذكور عندنا لا في موجب للقضاء وعندنا وان تركوا بعض ما يعتبر في الصحة بالنسبة اليهم على ما قالوا في العباد لا اعتبار في شأنهم ذلك  
ولكون جملهم عندنا في بعض الامور على ما مر وما اعاد ما سؤ ذلك فوجه قضائنا فانهم ظروا ما الفاسدة فانه لا يمتنع عدم الفعل فيعلمهم ويلتزمنا  
ما قام بغير دليل يخرج لان ظن الخبر المذكور الصحيح فيجب لفتنا واما ما قيل من اعتقاد عدمه وكن عندنا في صحة الحج وعدمه ويجوز اعادته مع الصحيح با  
الاكتفاء في الصلوة والصحة عندنا وان كانت فاسدة عندنا كما نقل عن الشهيد ان كان دليل محج للصلاة غير ما ذكر فلا مانع من ان الظن بالصحة هو ما  
يفرض الامر فليما يحصلنا وهو عندنا وعدا اعتبار ذلك في الصلوة للدليل لا يوجد عدمه في الكل بل في الاعتناء لذلك الكل قد خرج ما خرج بالدليل بقية  
البطل ويؤيد خروج الصلوة كون الشريعة سهلة وان الله يري باليسر ولا يري بالعسر فان الصلوة تذكر كل يوم فلو استمر شخص بعد ستين او سبعين سنة  
فالظاهر بالفتا شاق وقصودا لانه مخالف للحكمة فانه موجبت للتقوى وعمل الخير والاستبصار وان له دليل غير ذلك بل يكون ما مر معتقدا في غير ذلك ولا يفرق في علم هذا  
موظيفة الفقيه اما صحة عبادنا في نفس الامر معقوب بوجوب ترتيب الثواب عليها والقبول عند الله من العبد من الفتوة بغير دفع فتقويضه الى الله اول مع ذلك  
يمكن ان يقال على طريق الاجمال الذين يؤتون على غير الايمان بالكفر منهم مخلة في الفاروق عبادته غير مقبولة عند الله ويحتمل حصول عجزه بسبب اغفاله  
الحسنه من الله اما في الدنيا او في الآخرة بتخفيف عقاب كما يؤيد من لم يستحق دخول الجنة والثواب فيها وكذا من كان مغفلا او مقلدا للاباء ومن تقدم  
من العلماء مع مفرقة الحق في الجملة كما حكى عن بعض الفضلاء منهم ان هذا حق ولكن العلم المتعارفين هكذا كانوا وكان من اطلع على الحق بالعقل او  
النقل ترك متنازعا في الدين مستغفلا عن الحق والتامل في عقله لتقيده وعدا اعتبار ذلك تأمله فيه وذلك ايضا كثيرا لهذا تجد نقل العلماء  
الفتا منهم كتابات واختلاف معتقدهم وما ذهبوا اليه مثل ما يرون من الاختلاف في ان الامثلة في غير ما نقلوا في اية الظاهر من حضرة اهله  
في الالقاء وخبرنا تارك فيكم واية المباهلة وسبب خيالات الخاصة وانه لا بد لكان ما اما ما رواه من لم يفر ما من زمانه من وكذا وان القياس  
الاصول لا يخرجون ان الاجماع لا يكون حجة الا ان يكون له سند ان يكون القياس له شرايط وفيه الاختلافات الكثيرة والاعتراضات العجيبة وكل في الاجماع  
مع ذلك يستندنا صلهم الى اجماع ما كان اهله لا بعض من في المذنبية في ذلك لان سندا القياس للصلوة خلفه وضاعته وانما امره في الامانة  
في بابها امر بنوته في رضا الرب مع انهم صرحوا بانها رياسة عامة في الدين والدنيا مع تجوزهم الصلوة خلف كل سؤ فاجروا بكون ما نقلوا بسبب ذلك مع  
نقلهم ان عليهما ما تابع الابعاد فاطمة بنو بالجملة من تنكر فيما لو افقط من غير شئ اخر جزم المباحونهم وقلة مباهلة اتم وتبقيتهم حتى يقولون ان عليا  
اعلم ورواه جميع ما يوجب لتقرب الى الله تعالى اكثر مما في غيره مثل الجملة فان ضربة على فضل من عبادته القليل غير ثم يقولون قد يكون غيرا  
منه معي اكثر من ابا عند الله ويقول شارح الجريد في منع غير المتخير غير انه يجوز مخالفة بعض المجتمعات للبعض لا يتفكر في تعقل الجاهل ان عبادته عن شئ  
الذوق من الاصول بالادلة وهي الكتاب السنة والاجماع والقياس عند البعض دليل العقل اما السنة ما قوله او فعله او تقريره فكيف يجوز لاحد  
من المجتهدين ان يخالف السنة وكيف يمكن للخالف ان يجعل مجتهدا يجوز خلاف المجتهدين اخر مع ما قاله في دليل المجتهدين قال ايضا ان معنى قول عمر بن الخطاب  
بكر كانت قلته من عاد الى مثل ما فاقولوه ان من عاد الى خلاف كاد ان يظهر عندنا فاقولوه وهل يمكن هذا التقدير في الكلام ويقبل مع انه ينافيه  
القلته وهو لا يخفاء فيه وايضا قال اجمع المفسرون على ان قوله تعالى انما وليكم الله وسوله نزله في على كما اعتد بخاتمته في الصلوة ثم يقول فيحمل ان يكون  
المراد من الركوع والخشوع وغير ذلك قال السيد الشريف في شرح الهيات الموائمة للاختصاص قد يكون صوابا وقد يكون خطأ وليس فيه عقاب قصودا في خلاف  
بعض الفتا كالاربع الثاني من جبر اساتين امرهم الروح معة قالوا ليس المصلحة في هذا المجل الذي انبى المنع فيحمل مفارقة الدنيا محل المدينة  
ونزك وزوج كذا عدم الثاني قوله حين الموت ما يوقى الدفاعة والقها حتى وصيها تغفون بتدقوا واليت المصلحة في ذلك بل ينبغي ان يترك الى ان الجاهل  
وتركوا وانظر اليها الفاعل هل يكلم مثل هذا الكلام من له ادنى معرفة في الامور فان تركه لقوله الصحيح الذي هو حجة المجتهدين وحكمه الذين يعون في حجة  
والاخراج ليستنبطوا منه فراعوا يستدلون به عليه قول العمل بما ظهر عندهم انه الصواب لا ما قاله النبي ليس ذلك تصرفا لهم قولهم وتخطية النبي



مثل هذا الناحية تلك الخبثاء فاختار ما في شر القصد حيث قال في نفي التمتع من لم يسبق له الجدل لا يبقى على الحرام وهو حق لا ينافي ما قرأه  
من كبر ذلك بقية على إخراجهم مع عدينا الهدى وقال نعتل في النبي اغبر وقال انه ليل على قديم فعله على قوله عند الغارض ما تقولون التفتان  
من منع النبي ذلك أن فوض غير فضلك وامر بالتمتع وما تمتع عمر وفعل خلا من ومثاله لك كثير جدا وانما في الحديث نافع في كون الخطبة للثقة  
منه وقال ان كونه من مثل غيره انما هو اطلع على الشكاية التي فيها ثم قال فيشكل الامر علينا على الشيعة فيجب عليه وقوع تركه الاول في مثل قول الثاني  
يجوز مثل الكلام واستنا الامور البتة الى الصحابة والامام القيام مقام النبويع كونه ما ماعدا ذلك لان في هذه الخطبة فرايت ان السبر على هاتيك  
اجم من في العين قد في الخلق شي الى قوله الى ان قام ثالث القوم فاجاز خشيته بين شيعة ومثله في قام معه بنوا سبيد يخشون مال الله خشم لا بل في  
الربع وغير ذلك وقال في الحديث في شرحه ان المفيد اي في المنام فاطمة خفاء بالحسن الحسين وقالت في شيخ علم ولدي من القصة ثم الصليح عليه  
فاطمة ام السيد المرفوع اخبر لرضي الله عنهما اليه قالت في ذلك مع اعتراف المفيد بمحمد عظيم من علماء هذه الطائفة ومعلوم انما يعلمها  
في امثال كثيرة وبالجمل ليس هذا الكتاب محل خلد قد ظهرت بعض ذلك في بعض اوسايل الاخبار صنفوا فيه كتابا جزاهم الله خير من ان  
يطلع عليها فليرجع اليها وبالجملة من يكون محال لا يغدر فهو مثل الكافر كما قلنا ويمكن عليهم حمل الاخبار الواردة في مدح عبادنا منهم مثله ولو عرفت  
الف سنة الاخيرين غاما يصوننا وبقوم لئلا يبين الركن والمقام ما يقبل منه بغير رواية اصل البيت في على هؤلاء الظاهر الكافر بائنا منهم الاخبار  
في ذلك كثيرة جدا حق من فضلهم على غيرهم ولكن لم يبرهن غيرهم ليس في ولا يقبل ولا يدخل الجنة وانما عندنا ما الجاهل المحض الغافل  
من ذلك كله حيث لا يعد مقتض لو وجد في الجملة حيث ل عقله على التفتيش ما فعل في تفسيره لجملة ذلك يرحل في الدخول في الجنة في الجملة  
فربما لهذا المعنى في بعض الاخبار بل انه كل من ليس هو لئلا يبرهن لجملة الجنة وليس خيدين كرم الله وكرمهم ذلك قد صرح المصنف في شرحه على الحديث  
بان مذاهب اصحابنا فيهم ثلثة الجنة مطلقا والنار مطلقا  
وقال في الملة والدين محار على كثر  
وفي الفوه مشقة فيريد على جواز دخول الجنة لانهم سنا الله يعلم فيمثل عند سقوط التكليف بالامان وتوابعه من هذه الطائفة خصوصا غير الاخيرين فيكون  
مكلفين بالاداء والقضاء معا فيبنا العدا العتد لو فعلوا ويحتمل السقوط في الجملة عن المعتدين وموجو الثواب وامر المستبرون منهم فلا شكاية  
سقوط القضاء عنهم على امر محتمل القبول عند الله فيكون عبادهم موقوفون فيكون ح مقبولة بحصول الشرط الذي هو الامان الحقيقي كما ان بعض  
الاخبار ما يدل على انه اذا قبل الايمان قبل الايمان ان الصلوة اذا قبلت قبل سائر الاعمال فليس بعيد توقف قبول عباد الله على شرط داخل  
ذلك قبلت الا لا نقول بان عبادهم بعد الاستبضا مسقطا للقضاء وصحة ومقبولة عند الله كعبادة المؤمن كما هو ظاهر الاخبار ولا محذور في ذلك  
وان وجد شيء يتاينه فاوله وهذا اول الى الترتيب الى الايمان وانسب لمسقوط القضاء بالفعل في محله بعد من غير الهدى كما في الكفار فانه ينبغي  
يكون مسقطا للقضاء مع عدم وجوب القضاء وسقوط الواجب بالفعل مع عدم حصول الثواب الذي هو داخل في منه والواجب لا يكون بالفعل  
دخلا واعتبارا عند الله مع الاسقاط به وبثبوت الفرق بين وبين المعتدين في دفع المناقاة ايضا بين كلام الراسالة وكلام الذكرى لئلا على الصحة في الجملة  
ثم بعد هذا في كلام الشبهة في هذا المقام سيما الشبهة في مثل قوله بل الجح انما سنا الى قوله وشرط دخول الجنة عندنا الايمان الجماعا وقوله فيشكل  
بعض الاخبار الى قوله في دفع بالنظر الى السقوط وقوله في في المسئلة حيث اما عند القضاء على عدم المظهر فيقول الشارح عن المصنف في لفت قال فعند وجوب  
الاداء وتوقف وجوب القضاء على امر جديد ولم يثبت ثم قال فكذلك استدلاله في المح في دفع الاول لان القضاء لا يتوقف على وجوب الاداء ولا ملة  
بين قضاء العباد واداءها وجودا وكعدمها وانما يتبع سبب الوجوب وهو حاصله من الامر الجديد حاصل هو قوله من فانه الصلوة فليقتضها  
كما فانه الخ الظان مراده ان ليس هذا الاداء ايضا واجبا حتى يكفي في القضاء كما هو مقتضى الاصولين وانرا ان يكون الاداء واجبا فلا بد من امر جديد  
للقضاء اتفاقا وانما هو موقوف عليه جماعا وليس هذا امر جديد لان القضاء تابع الاداء معناه كيف قد يحق عدم التايقية في الاصول في قوله وتوقف القضاء  
على امر جديد صرح في ذلك فلا يتوهم ذلك على انه جرح الله ابره في الاستدلال ذكر ما يمكن ان يقال لو كان غير معتقده اما التزاما للمخيم او غير ذلك لله  
كثيره نصا في خصوص في المتن فانه كثيرا ما يستدل بما يعتقد من القياس غير لما ذكرنا فلا ينبغي الاغراض على مثله عند فانه مثله لا يخفى عليه من  
الشهرح فيما بعد بل افضل بقوله وانما يتبع سبب الوجوب الى اخره يريدون بالسبب في عبادنا في هذا المقام مثل لو ان الشمس للظهور في ان القضاء  
ليس يتابع ايضا انه لا يجب مع وجود ذلك لعدم يربطن توقفة عليه لا وجوبه وهو متعارف عندهم واما وجود الامر الجديد فالحكم لو صح لا بأس من قوله  
ببعض الاخبار المتقدمه وغيرها وفيه لا لتخير المباداة نامل ما ولكن الظاهر غير بعيد مع التايد بغيره وفيه باق المجاهة تامل ولا يحتاج الى الذكر خصوص  
في قوله قلنا لا تسلم الا بشرط سبق التنبيه في الذكر بل يمكن فرضه ان استمر العمل فانه بعيد هو وط قوله سلمنا لكن يتناول ما لو ذهله فاندلجوع  
الصلوة بعد سبق المظهر ذكرها في وقت اخر فيجوز عليه وقصرها الامر به في الحديث ومثيبت في مرتبة في غيره لعدم القليل بالفرق لانه معلوم ان يقصو  
السائل ان الجرح يدل على ان المراد ان سبب القوت هو التنبيه كما هو الظاهر من الخبر ومعلوم ان الجرح لا يدل على كل من تنص صلوته وذكرها وان لم يكن  
او يكون فانه بغير سبب التنبيه ايضا فان التنبيه ليس سببا للقضاء مع عدم القوت هو وط وان لم يكن ظاهرا فقد منع من قبله كما قوله وسلمنا لكن الجرح  
يتناول الناس في النام وغيره فيمنعوا الذكر الى من يمكن فقله في ذلك لا يوجب التحقير لا فانه يقول ليس الجرح لا يمكن فيه الذكر على الطمع لا ينبغي له  
قول لا ثم وسلمنا لانه مستدل والمعارض مانع على الظاهر بعد من ذلك كله سند له بقوله من تنص افضل في غير طريق الخ قال ووجهه لانه انما يشمل طائفة  
القادر على تحصيل الظهور والتاخر في وجوب على تاركه الظهور مع كونه قد صلى فوجوبه عليه لو لم يصل بطريقه وان لان الظاهر ان لا يكون المظهر معهما

عليه

بعض



وبقضى في السفر ما فات في الحضر ما فات في السفر فمما فات في الحضر ما فات في السفر فمما فات في الحضر ما فات في السفر  
الوفاء ولو أدى على المعينة كونهما حتى يغلب الوفاء ولو أدى على المعينة كونهما حتى يغلب الوفاء ولو أدى على المعينة كونهما حتى يغلب الوفاء

على ما هو المنبسط في أمثلة وان المكلف قصر صلى غير طهارة عما اوسى ذلك وان يكون سبب لبطلان من المصلح حيث صلاها بغير طهارة وان ليس له سبب  
الا الصلوة بغير طهارة ومعلوم ان ليس لك في صومك عند المظهر ان الصلوة هنا صلي ولم يصل وان سبب لنقص عدم المظهر لا الصلوة بغير طهارة وان صلي  
ثم القول بالفتا غير بعيد بل يجب ما مر انه لو كان الاصل يقضي على الوجب الا انهم من ظاهر الاختصاص الواردة في المباني في الصلوة اراه وقفا  
في الجملة كما انهم اثاره بغيرها حتى يمكن اراؤه نقضاً ومبدأها من خبر الباطن بما بدأ به بلية فالتك غير ذلك فتأمل ولا تترك الاختصاص **وقوله** يقضي  
في السفر ما فات في الحضر في دليل الاجماع المفسر من المنهاج مع الاختصاص من طرفهم مثل ما مر فليقتضها كما فاتت من طرفها ما رواه وزارة في الحسن قال فلتك في  
رجل فالتك في السفر في الحضر في الحضر قال يقضيها كما فاتت ان كان صلوة سفر اياه في الحضر منها وان كانت صلوة الحضر فليقتض في السفر صلوة  
الحضر ما رواه في الموفق عن ابي جعفر في رواية ان كثر في السفر في الحضر في الحضر ما رواه في الموفق عن ابي جعفر في رواية ان كثر في السفر في الحضر في الحضر  
لا يزيد على ذلك ولا ينقص من ثوابه فليقتض كما عايناه ان كانا ومينا وان نوى كعتين صلى كعتين اذا ذكر مسأوا كانا ومينا وان كانا ومينا ان لا يفتن كما  
لما مر قد جزم في الشرح بان من الصادق وهو عرفه ما رايته في الكافي الثابت الا انه من رواية في موقوف اخر لعنه ابي جعفر قال يصليها كعتين صلوات الله  
وانما فاتت كعتان فلا يقضى الا ما هو موطر والا والجماع الامم والعكس لجماع اهل البيت قال في المنهاج اعلم ان سبب نفيها وجوده من كبر في الترتيب  
وساها في المنهاج فينا من ذلك **وقوله** لو نوى صوم الحرام في يومه مثل ما مر من حكم تلك الروايات وكما وانما وجب عليه الصلوة الواحدة ولكن وجبنا  
الثالث لفضل البراءة باليقين واسميتين البته سهل عندك جدا كما عرفت خصوصاً من الصحة التي فيها جعلها الاولى هي عصر سواء ذكرها في الاثناء او  
بعد فراغها وعلى تقدير وجوب التيقين انما يجب مع الامكان وهذا لا يمكن الا ان عينا ما جزم بالوجوب كما يمكن ان يقال يجوز ما لو جزم بالوجوب لانه ما يثبت  
عليه البراءة لا لا يمكن بما قلناه وهو من هذا الباب لا صحة الاية الصالحة فانه واجب التيقين ليس بمعلوم كون الاحتياط فيه لان ظاهر الاحتياط انما يجب لثبوت  
عين له يصح له ان لا يتأ بالما هو به الا ان ذلك حصة من جهة والا حوط من جهة ينفها وقال في الحاشية من ان ادريس مع موافقته فيما تقدم في سلم  
الحكم في الحضر دون السفر في محلهما في الصلح هو وجوب الواحدة وعدم البراءة الا بالكلية والوجوب التيقين في البراءة قال في الموفق في الاولى للصوم  
الاجماع وادعى ان الحاشية هذه بالحاضرة قياساً على ما في القياس بل هو ثابت حكم في صوته بنبوة في آخر صلاته بها من كل جهة وذلك هو كمال  
التبعية فهو الموافقة كما في تحريم التاب في ما ساراه او زاد عليه هذا ان استدلل بالحديث وان استدلل بالعقل وهو البراءة الاصلية لم يرد ما  
ذكر مع ان الحديث ليس من قسم المتأثر بل الاحاد وهو لا يعم به والجماع الذي ادعى على الاول ان زاده اتفاقاً لكل من هو متبع لما عرفت من مخالفة  
به الصلح ان كان له اعتباراً بخلافه لكونه معلوم الاصل في النبوة يفتح في الاجماع كان دليلنا هنا ايضاً بالاجماع لان المخالف هناك فلا يفتح  
فيه فانه ما كان قوله بل هو الحج هو القياس معلوم عند الاتحاد من جود ثبوت فوق في الجملة على ان ذلك ليس بما التبعية فهو الموافقة لا يفتن اولوية  
الحكم المذكورة في المنطوق في المسكوت عنه كما في التايف من روية مثقال في قوله الامانة بديننا والقنار وهو طر ومصرح في نوصفة خصوصاً مخضراً للحج  
من جهة انما يعتبر مفهوم الموافقة دليل التبعية في علم العلة للفتنة بالحكم وبقليله هنا فقط في المنطوق مع وجوده في المفعول وهو ايضا مصرح من مذكور  
ذلك منطوقاً وذلك لا يقتضي عندهما في القياس على ان الا ان يكون منصوصاً القياس منصوصاً من غير على انه في بعض الاصوليين بان في قياسه ايضاً قال  
انما قال هو الاول للصوم بالاجماع فلا يقول بدليله العقل وقد يكون الاجماع عندنا ثابتاً في ذلك فلا يصح خلافه في الصلح يكون الخلاف ثابتاً في الثاني  
او لم يثبت بالاجماع فيها وايضاً قد يكون هذا الخبر الواحد الخاص ثابتاً عند صدور معتمهم بقرائن مثل الشهرة بين الاصحاب وقبولهم وغير ذلك فلا يصح  
عدم ثبوتها وطناً بقليل مع عدم حجة بقرائنها كما هو الظاهر لا رسالاً على ان اسباط فان فيه قولاً لا يرد ما في ما اورد به قوله وان دليله ايضاً في الثاني فهو  
الاجماع بل في المعقوف في عدم الفرق لدليل العقل والخبر فان القول عام فكذلك الجواب لا انه اقصر فيقول البعد المذكور ثم وللاصل وقد علم الحكم  
في الواحد الحكم في المسئلة لكن يعتبر حصول الظن بحصول العدد لان احكام الشرع اكثر ما تبينة عليه التكليف باليقين كما منفي بالاصل وظلال المسئلة  
ويؤيد ما مر من عدم اعتناء الشك ويجوز ان يدعى المنطوق حق يثبت عند بقاء شيء في الدقة مشكوك بل هو فليعتبر بها في بعض الاختصاص انما اذا شك  
فعلها بقليل لوقت لا يفتن مثل ما في حسنة وزارة عن ابي جعفر في رواية ان كثر في السفر في الحضر في الحضر ما رواه في الموفق عن ابي جعفر في رواية ان كثر في السفر في الحضر في الحضر  
صليها فان شكك بعد ما خرج من القوت وقد خل جليل فلا اعاد عليك من شك حتى تستيقن فان استيقنت فليفتن ان صليها في اي حال كنت فلو  
ملاحظة الاحتياط وكلام الاحتياط كان البناء على الاقل كما قلناه في الشرح جيداً فيقتضي ما تحقق فوفاً وتيقن دون غيره كما قال في الذكرى انما اذا شك انه  
يصل من خرج الوقت لا يفتن لكن هنا قال بالفتن حتى يتيقن في كل امه من افاة ما فان الاول يقضي لا كقضاء هنا ايضاً على قضاء ما يتيقن من العدد  
دون غيره فقل في الذكرى عن المصداق في المصداق لا يفتن في الاصل في كل حال المسئلة والاختصاص ما ذكره الاكثر لحوط فلا يخرج عنه وهذا يعني في الثاني  
عدم القابلية المعينة وامثالها مثل لو نوى الكثير والتعبد فانه لا دليل لهم على الفتنة حتى يغلب على الظن الوفاء او يصل دخول الواجب في الجملة الا ما مر ولا نص  
لهم نعم قد نقلنا الخبرين في التناظر مثل ما روى من ازم النقطة في الحسن برفيع قال سئل سحيل بن جابر ابا عبد الله عفا الله عنه ان الله ان على نوافل كثيرة فكيف  
اصنع فقال فيها فقال له انما اكثر من ذلك قال فيها قال لا احصيهما قال فوخ والتوخ في موطئها هو اى الاستعمال في غالب الظن قال في الجوهر في رد  
عبد الله بن سنان عفا الله عن رجل عليه من صلوة النوافل ما لا يدركها هو من كثره كيف يضعف قال فيصلي حتى لا يدركه صلى من كثرته فيكون قد قضى بقدر ما عليه  
الحديث الشارح قال في الذكرى في خبرين الخبرين اخبر الشيخ على ان من عليه فوايض لا يعلم كيتها يقضي حتى يغلب الوفاء من باب التبعية بالادنى على الاكثر في نظر  
لان كون النوافل ادنى مرتبة يوجب سهولة الخطب الاكثفاء بالامر الاسهل فلا يلزم منه تعدية الحكم الى ما هو اقوى هو القرائن كما لا يخفى بل الامر في ذلك

على ذلك



ولونى رثيبا لقائى كرتى بخصله فيصل الظلم قبل العصر ويعد ما وبالعكس فانما ويصل مع كل ربا عنه صلوة سفر لودنى رثيبه ويبحث قضاء التوافل  
الموفى ولا ينادى فائى لرض ويصل ث على كل ركعتين مبد فان عجز فعن كل يوم اسحبا يا والكافر الاصلى يجب عليه جميع فروع الاسلام لكن لا يصح منه حال كفره فان  
اسلم سقطت المصدا الثا فى الجماعه وجب المجدد والعبد خاصه بالشرائط ويبحث فى الفرائض خصوصاً البؤميه من

بعض السائقين زيادة  
الوحيد كما قال في عصيل  
الربيع في الان في عصيل  
سكون الفات في عصيل  
العصر في عصيل  
يعمل الاخرى في عصيل  
الزيت على عصيل  
وقد على عصيل  
من يوم عصيل  
سبع في عصيل  
عشاء في عصيل  
عشرة في عصيل  
الضوا على عصيل  
السباح في عصيل

السَّابِقَةُ















وبسبب المأمون لو ما الأفام لو اني عليه وكره ان ياتي خاضعاً لغيره واستنابة السيف وامامة الاجلثم والارض والحدود جداوله والاغلام من نيكه المأمون  
والاعراب بالمهاجرين من

فأخذه إلى بيته  
من شهادته لأفامه  
معه في بيته  
أو أحدهما أو كليهما  
في الصلوة لم يبق  
يقدر إلا من شهد  
الأفام



والمبتم بالتوضيعة ولو علم المأموم منى الكاهن أو كفره أو حدثه بعد الصلوة لم يعد في الأثناء بغيره إلى الأثناء بغيره من الأثناء بغيره من

السنن هي في الهند مسند عن علي قال لا غلظت يوم القوم وإن كان أفرام لا ترضع من السنة أعظمها ولا تقبل له شهادة ولا يصلى عليه إلا أن يكون  
ترك ذلك خوفا على نفسه فالكرامة غير الضمير دليل الاجتناب لوط في الخبرين بالغة زائدة فكان يحمل على المستحل مع ثبوت كونه من الدين ضرر وقال الشافعي  
ولو قد واهل فهو فاسق لا يفتح صلوة بدينه وإن كان منفردا لعل عدم الصحة للإجماع ويعد كونه لثبوت الجلالة لا ينافي حكم المنفصل لوجوب قطعها أو  
عدم طهارتها مما يسئل اليأس لولا أن وجوب القطع لا يقطعها ولا يجزئ حتى يقطع وعدم الطهارة غير معلوم وأما من يكره المأموم في دليل كرامة أمانيه  
الرواية وإن ثلثة لا تجاوز صلواتهم إذا هم وعد منهم من أم قوامهم له كارهوا كما كانوا يحملون على الكرامة للضعف والإجماع ويحتمل الخالف نقل في الترخ عن  
المصنف في كونه الأقرب إن كان ذا دين بكرهه القوم بذلك لم يكرهه أمانيه ولا في كونه الكرامة لثبوت الجلالة لا ينافي حكم المنفصل لوجوب قطعها أو  
الامانة لعموم الخبرين فلهذا قبل خبر المأمومين مقدم على خبر المرحلات في الخبرين لثبوت الجلالة لا ينافي حكم المنفصل لوجوب قطعها أو  
بشرائط الامانة خلافا لبعض العامة لما يؤمكم أقره كونه الأمانيه يعلين كرهه فتم وأما دليل كرامة أمانيه الأعراب في الخبرين فلو ورد الخبر في الخبرين  
التي عن الأعراب في الخبرين وولد أن تاول الحد وفي خبر آخر في الخبرين بل الحد المجنون قال في الترخ علم أن الأعراب هو المنسوب الأعراب هم سكان البادية كأنهم  
كون لسانه عريا على الظاهر يحتمل العموم يحتمل التحريم والكرامة لثبوت الجلالة لا ينافي حكم المنفصل لوجوب قطعها أو عدم الصلوة اشتغال على  
الشرايط واختصاص الكرامة بالمؤمنين من ذكره في خمسة زارة فيل المراد بالمؤمنين في زماننا من يسكن الأمانيه يكون اقرب إلى تحصيل شرايط الامانة والكرامة  
فيها والأعراب في الجلالة فافهم فكان استخراج معون مناسب للامان فلا يشهد الكرامة في الكل الأول لأننا قالنا في عدم الخلاف فيمنع عدم الغرض لأن خبر الجلالة  
شرايطه وإن كان هو كونه واقعا في خمسة زارة ورواية محمد بن مسلم في الفقيه رواية في بصير قال في المتن صحة في بصير كذا في الترخ في مناهل  
ابن مسكان عن أبي بصير في الطريق الذي لا يعلني عن أمانيه الأعراب في الخبرين المجنون وولد أن الأعراب لا يقتضي لثبوت الجلالة على الخبرين الجواز حملها  
على عدم الإجماع المطبق فيكون النهي للكرامة في غيرهما من علم الصحة والخبر كونه النهي للكرامة كونه اشتغالهم على الشرايط وكونه الكرامة في الأعراب و  
الحدود أن أمانيه الخبرين يحمل على قبل التوبة وعدا الصلابة ولكن بلغوا قوله بالمؤمنين في خمسة زارة وهو روي عن أمير المؤمنين في الفقيه  
مسنداً وكذا يحمل ما روي في الزيارات مسنداً إلى أبي الحسن قال لا يصح بالناس من وجه ثمانية بالجملة لثبوت المنع كثيرة واضح سنداً وبسبب الاحتياط ويؤيد  
أن جواب القراءة بنفسه ثابت حتى يثبت المجنون والمنقطع مع أن روايات المنع مثله على النهي لثبوت الجلالة وولد أن الأعراب هو التحريم فتم ولا يترك الاحتياط مع أن رواية  
الجواز واحدة وفيه عبد الله بن يزيد هو مروي عن علي بن محمد كونه في الرجال **فول** في التميم بالمؤمنين دليل الجواز لخبر كثيرة منها صحة خبر في التتميم  
جيل بن دينار في الفقيه قال قلت لابي عبد الله أمان قوم أصابة جنابة في الفجر ليس معه من الماء ما يكفي غسله أو يوضأ بعضه ويصل بهم فقال لا ولكن  
يقوم المحب بصلبهم فاشعر بجل جعل الزاب طهوراً جعل الماء طهوراً وهذه تكفي لأنها صحيحة مع التغليل الذي موجود في أخبار كثيرة في صحة الفقيه علم  
الفقيه بين الماء والزاب بعد تقدم موطن رواية جليل علم الكرامة أيقنا حقاً في ربح أمانيه على مائة المتوضين حقاً لا يظهر الجواز على جليل لثبوت  
بمزب وصفه صريح لا مائة كونه أمانيه ففهم أنه لا ينافي على عدم التقيد على الإمام الرابع أن كان هو مصفاً بنقص ما مثل كونه متبهاً وأما  
يدل على المنع فهو خبر عباد بن صهيب البصري ثقة قال سمعت أبا عبد الله يقول لا يصلي المقيم يقوم متوضين ورواية السكوني عن أبي جعفر عن أبيه  
لا يؤم صاحب المقيم المتوضين في الكافي والسكوني عن أبي عبد الله عن أمير المؤمنين وكان الأول لعمدة في التتميم والاستصحاب لأن الشاهد  
في روايتهما في الكافي وحملناهما على الكرامة مع عدم صحة السند المصير في التحريم كما نقله الشيخ عن بعض أصحابنا بعد يروي ما قال في المتن في ما روي في  
الكرامة خلافاً لما حكى عن محمد بن الحسن النعماني من المنع من ذلك بل يمكن أن يقال بعدم الكرامة لثبوت الجلالة مع عدم صحة ما يدل على المنع وأما ما روي في العمل  
بالأول في الأولى لما عرفت من الأخبار الكثيرة وعلم مؤيد بعموم الجملة والشرايط فلا ينبغي التمسك بغيره لو لم يكن المقيم بالجملة ينبغي لثبوت الجلالة المتوضين عليه الزا  
وأولوية الطهارة المأمونة على الظاهر يحتمل أن يكون مراد المصنف بالمؤمنين المتبهمين بالماء مطاوان التماس من الجنابة مثلاً يقال للمؤمنين أن الوضوء  
حاصل في ضمن غسله فلهذا نقل عن بعض أصحابنا جواز التحديد بعد غسل الجنابة لأن في غير وضوء التحديد ما من أن يكون للمؤمنين غيره وأما ما روي في  
الأكثر والأغلب هذه الوجوه محتملة في الروايات أيضاً وأنه تتبع الرواية ويحتمل أن يكون له توفيقاً كرامة ذلك لثبوت الجلالة لا ينافي حكم المنفصل لوجوب قطعها أو  
وبالجملة ما حسن أخيراً هذه العبارة للمصنف في الرواية **فول** ولو علم المأموم الخ أعلم أن أحكام الشرع أكثرها مبنية على الظن خصوصاً بالنسبة إلى حقوق  
لثبوت العلم أو نفيه المنع عدم إرادة الله تعالى به والحدج الضيق المنع عقلاً ولا نقلاً فلو ظن عدالة أمانيه على الوجهين كونه طهارة ولو يجرى به يصل  
والظن من حال المؤمنين من العدل لا يصلح المانع الطهارة والاصل عدم الشك والظن أنه لا خلاف في ذلك كله فلو ظهر عدم العدالة بالفسق والكفر بعد  
الصلوة فالظن عدم الاعادة مطلقاً لأن الأمر المذلل على غلبه دليل على الاجراء والصحة المستقلين للاعادة إلا أن يكون هناك دليل وللاصل أنه لا يند  
بوجه أكثر الاعادة وهو مشقة ولا يند بول إلى المنع عن الجماعة ولأن المعتبر هو العدالة على الظاهر لثبوت الجلالة لا ينافي حكم المنفصل لوجوب قطعها أو عدم الصلوة  
ولأن ما تركه من الصلوة كونه بل واجباً أيقنا عدم الماركة في الكافي والتميم في الصحيح عن ابن عباس عن أبيه عبد الله في يوم خرجوا من خراسان  
أو بعض الجبال كان يومهم رجل فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يوم قد قال لا يصلي من هذه وإن كانت رسالة الإمام رسالة ابن أبي عمير في حكم  
المسند خصوصاً إذا كانت مؤيداً بما مر من أن هذا لا يشرع نعم قد روي المسند في موضع من المتن لعدم موافقتها للصلوات في الفقيه كتاباً بآداب من فإن  
الفتن كونه في نوادر محمد بن أبي عمير في الصادق قال في رجل صلى يقوم من حين خرجوا من خراسان حتى قد ما هو يوم كذا أو بضاعة قال ليس عليه إعادة  
فإنه أنه مسند طريق الفقيه في محمد بن أبي عمير صحيح في المتن حتى قالنا أن ليس الخالف فيه إلا السيد مؤيد أيضاً عدم الاعادة في الحديث والمحدثان قد نقل

السكون  
والعلة مؤيد

صالحه



وَبَدُّكَ الرَّكْعَةَ بِادْرَاكَ الْإِمَامِ وَكَعْمَانِ

[illegible]



ولا يفتي بغير ما بين الامام والمأموم ان الرجل ينجع المشاهدة ولا مع علو الامام وتباعده بغير صفوف بالمعنى فيها ما بين

الاختصاص فيكون فيه وانما نقل ذلك هنا من حل التكبير على الركوع في صحيحه مجازين مسلم قال في ان لم يدركنا لقوم قبل ان يكبر الامام للركعة فلا  
تدخل معهم في تلك الركعة فيعيد سجدة كيف يحل التكبير للركوع على الركوع وعدم ادراكه ذلك على عدم ادراكه كما اياه بل بعد الرفع وقد عرفنا بما  
الصحيح والجواب لك في هناك فتذكر وكذا قوله ويمكن الجواب بغير ذلك لها عدم ادراك الركعة ولو دخل على لا يدخل معهم وجاز ان يكون تركه افضل مع  
انه يدرك الركعة ولو خالفه من يقول بذلك تركه الدخول معهم الى خروجهم من خلاص الشك والاختصاص فيكون ولكن ان خالفه دخل ادراك الركعة فيكون  
الشابقين فانها صريحتان في ذلك مع ان فيه جمعا بين الاختصاصات ما لو عمل بالاختصاص الثانية على الوجه الذي ذكر الشيخ فانه يلزم اطراح الاول بجمع الشيخ  
بينهما ونقل ما من تأويله انتهى ان الدلالة على عدم الادراك واختصاصه الظن من النهي هو التحريم وهناك التعلوه من غير نزاع فيدل على ان النهي على  
يبقى التعلو فيكون انه يجوز الدخول مع الامام حرام لان ادراك الجواب يحل النهي على الركعة فهو الذي ذكره غيره اياه على ان لا يحتاج الى هذا التعلو بل يمنع  
الدلالة على ان ذلك كلامه انما قاله غيره وان لا كراهية في الصلوة ح ولا في تلك الركعة بل كراهية في الدخول وهو لا ينافي الادراك وقد ظهر لك لزوما  
ادركم يؤمنه الذي لذكر اهله الى تلك الصلوة او تلك الركعة فقط وعد ما من التعلوه والاعتناء بما يلزم من القول بها وابتدأ ليدخل التمام  
الخروج عن الخلال الذي لم يصفه ليس يعلم كونه اول من ترك الجماعة الى قد عرفت واهلها وكذا عن خلاص الاختصاص بعد الحكم بعد المناقاة على ان قد عرفت  
في باب الجهر في الحقيقة ليس الاخر فالحديث في الاختصاص فيصير جميع الشيخ ايضا بهما وكيف تقول ان يلزم اطراح الاول مع انصح محتلا  
بما ان الشيخ جمع اياه فكانه اشارة الى بعد الجمع فالعبارة غير جيدة **قوله** لا تفتي في المشاهدة الا لو سجد والبيان انه يفهم من قبل الرجل انه يصح الحائل لو كان المأموم انما في  
من وراءه فلا يحتاج الى يقين الحائل بالجسم المانع عن المشاهدة الا لو سجد والبيان انه يفهم من قبل الرجل انه يصح الحائل لو كان المأموم انما في  
الجملة ومعلوم انه انما يكون مع كون الامام رجلا ويؤيد يقين المأموم بالرجل اذا يكون الامام له الا الرجل فتفقد الكلام ولا يصح الاتمام للرجل  
مع الحائل بينه وبين امانه يصح المرأة بين ذلك الامام واما دليل عدم الصحة مع الحائل فانه لا ينافي في الاجتماع كما يفهم من المتن في امكان المشاهدة في بعض  
الاوقات ولو كانت لمن يشاهد الامام بواسطة او شايطة كان لعدم المشاهدة بالجماعة مع الاصل والبيان بالما هو المستلزم للجزاء وعدم المانع وحسنة  
دراة عن الجعفر قال ان صلى قوم وبينهم وبين الامام ما لا يخطأ فليس الامام لهم بامام وايضا كان اهل يصلون بصلوة امام وبينهم وبين الصلوة  
يتقدمهم فذلك ما لا يخطأ فليس تلك بصلوة فان كان بينهم سيرة واجازة فليس لهم بصلوة الا من كان يحيا للبيان له وقال هذا المتأصل فيمكن في من  
احد من الناس انما احدها الجوارون ليست صلى خلفه فمقتضا بصلوة من فيها صلوة قال قال ابو جعفر يعني ان يكون الصلوة تامة متواصلة بعضها  
الى بعض لا يكون بين الصلوة ما لا يخطأ يكون قد ذلك منقطع بسبب الانسان ومثلهما عن ذراة في الفقيه في الصحيح هو ان انسان اذا سجد الظن ان  
المراة بما لا يخطأ هذا المقدار من البعد المسافة وان المراد هو الكراهة دون التحريم للرسل عموما والامور وصدا الخروج عن عمدة الامر في الجملة وقوله  
ينبغي ان لا يفتي في البعد الكثير العزلة لانا لا يخطأ عند اكثر الاحوال ابا الصلاح فانه نقل التحريم عن في المختلف ما نقل في المتن عن السيد الفضل  
قال ينبغي ان يكون بين كل صفتين قد مسقط الجسدان تجاوز ذلك الى القدر الذي يخطأ المحذور يمكن ان يكون مستند حسن ذراة وقد عرفت عد  
من احبها في التحريم وكان له ذلك السيد يعني يكون الحائل المانع من المشاهدة حراما ما من صحة الاتمام للاجتماع ولقوله وان كان بينهم سيرة واحدة  
وقوله ليستلصصا صلى خلفها الخ وايضا ذلك الصحة في المقاصير الخيرة لغير المانع في الجملة لغير المانع للاجتماع وهكذا وعندهم وصدا السيرة والجوار مع المشاهدة  
والنهي ايضا يؤيدها والظاهر ان المانع لا الشيخ في الخلاف مع تجوز في المنع على ما نقل في المتن في جواز الحائل بالتمتع في الجملة بان يكون ما ناهيا  
المجاوسين من القيام وايضا ان النهي عن ممانع الامور ان ليس القابل للمنع الا ابو الصلاح على ما نقل في المتن في الاختصاص لانا اذا كان الحائط والستورين ما  
والمرأة هناك يجوز ذلك لا والمصحوة واستدل رواية عمار قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يصل بالقوم وخلفه اربعة اهل بيته هل يجوز ان يصلين  
خلفه قال نعم ان كان الامام اسفلهم فان بينهم وبينه حائط او طريقا فاصلا ما ينفصلها تقديم بالرجل ولكن قال في الفقيه في اخر صحيحه ذراة المقد  
عن ابي جعفر قال قال بما امره صلت خلفت امام وبينها وبينه ما لا يخطأ فليس لها تلك بصلوة ويمكن على البعد المفرط او الارتفاع الحائل او الكراهة  
كما مر يؤيد جواز الحائل ان المرأة عورة فانسبها الحائل الشهرة ايضا فان الخافق هو ان ادريس على ما نقل في النج قال عملا بعوم المنع والنهي حكمة كانه  
يريد بمنع عمار مع عدم صحة السند لعله يقول بغير الشهرة ويؤيد الجواز ايضا صحيحه مشك في الفقيه قال صلوة المرأة في محذور ما افضل من صلواتها في بينها  
وصلواتها في بينها افضل من صلواتها في لدار فتم واما البعد الذي شرط عدمه فقد حاوله الى العرف قال في المتن في تباعد المأموم عن الامام بما لم  
تجر العادة فلا صلوة له الا مع اتصال الصفوف كذا فيما بينها وما وجدت له دليل سوى رواية ذراة المقد وقد عرفت بما محمول على الكراهة وانما ان  
كانت له لا يكون دليل على التقيد المذكور فيها ايضا ولكن الظاهر لا ينافي الامام من ابي الصلاح السيد كما مر في كل جعلنا دليل على التحريم في  
اصل لبعد المفرط والكراهة فيها لا يخطأ كما يفهم من المتن في قول المراد بالعرف الذي هو تقصير العادة وفهم فان كان بحيث لا يفتي ان هذا معتدلا  
يقع والاصح ولكن فيه خفاء واما عدم علو الامام بالمعنى الذي ليد رواة عمار السابح في الكافي والتهذيب والفقهاء كانهما وثقة وقوة عمار عليه السلام  
قال سالت عن الرجل يصل في موضع اسفل من موضعه الذي صلى فيه فقال ان كان الامام على شبر المكان وموضع ارفع من موضعهم لم يخطأ  
وان كان ارفع منهم بقدر اصبع او اكثر او اقل اذا كان الارتفاع بقدر شبر فان كان ارضا مبسوطة او كان في موضع منها ارتفاع فقام الامام منهم في الارتفاع  
وقام من خلفه في موضع والارض مبسوطة الا انهم في موضع محدد قال لا بأس قال سالت فان قام الامام اسفل من موضع من يصل خلفه قال لا بأس قال ان كان  
رجل فوق سطح او غير ذلك كانا او غيره وكان الامام يصل على الارض اسفل من جدار للرجل ان يصل خلفه بقت بصلوته وان كان ارفع منه بشي كثير فرواية

المذكور

اسفل منه



اخرى عن العامة وقوية بما يدل على ان كون الارتفاع اذا كان بقدر شبر معتبر فيهم المنع من الزيادة فقل في الشرح عن المصنوع لا يتعدى الارض  
بما لا يتخطا عرفا قال انه قريب من الارتفاع العرفي وفي بعض الاخبار لا تارة زيادة المقتدر على لا يتخطا على العا ولا على البعد  
والظاهر اكثر من الشبر في قوة عمار ايضا لا تارة على كون العلوم مغفرا اذا كان الارض محدودة ولم يكن من البناء واما اذا كان الامر بالعكس فهو معتبر وان  
كان المأمور تفعا بنى كثير الاصل العوي ياعده وكذا الاجماع المقول عليه المنفرد فيها قوله ايضا لا تارة على ان البطلان مخصوص بصلوة المأمورين  
كما هو مقتضى اصله لكن الرواية ليست صحيحة بل مؤثرة في منتهى اضعافه في الحكم بالتحريم والبطلان فمثلها وان كان مشهورا بل ادعى ان الاجماع  
الان مع ان المسئلة خلافية قال في المنفرد على يجب الامام غير متفق عن المأمورين بما يصدره او لا قال الشيخ في اكثر كتبه يجب نقلا في الخلاف يكره ان يكون  
الامام اعلى من المأمورين بما يعتد به كالسطح والابنية فيهم منه توقف في المسئلة ونقل عن الشيخ الكرامة في الموضع قال اذ التحريم وكان ثبت الاجماع  
عنده وبديل على عدم الجواز من تفعا مطلقا من الجانبين ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عبد الله المحمولى عن الرضا قال سالت عن الامام يصل  
في موضع والذين خلفه يصلمون في موضع اسفل او يصل في موضع والذين خلفه في موضع ارفع منه فقال يكون مكانهم مستويا قال قلت فيصلي  
وضاء فيكون موضع سجود اسفل من مقامه فقال اذا كان وضاء فلا بأس بكونه محمول على الاستحباب ورفع الكرامة وليس بعينه ويمكن حمل رواية عمار  
على الكرامة وكونها اشدة في ارتفاع الامام والقبائل غيرهم واعلم خبر محمد يدل على عدم تحريم كون المجد اسفل من المقام مطلقا فانه محمول على عدم  
تجاوز الاجرة للمأمور لما رواه الشيخ ايضا باب الزيادة في المنصرف في الموضع عن عمار بن ابي عبد الله قال سالت عن امرئ يجلس له ان يقوم على فراشه  
يجد على الارض قال فقال اذا كان الفراش عريضا تدلج اوقا اسقطا له ان يقوم عليه لانه لا يرفع من ذلك فلا يلزم على الاستحباب  
غيره بحدس هذه وعدم صراحه ما يقتضي بل لو لم يكن اجماع في عدم جواز كون المجد ارفع من المأمورين عن الاجرة لا يمكن القول بجوازه واستحبابه  
كونه قويا او اسفل قليل كرامة كون احدهما ارفع من الآخر بما يريه الاجرة ايضا وكذا بين بالاجماع في الطريق الاول لعدم ثبوت دليل صحيح في  
ذلك الاحتمال الشواهد خمسة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن موضع جبهة الساجد يكون ارفع من قيامه قال لا ولكن يكون مستويا عن  
استحبابه او جوبه فانه الجواب بقوله لا لا يدل على التحريم وكذا قوله ولكن يكون مستويا لا يدل على الوجوب لاحتمال العبرة وهذا لا يجزئ التورية وحمله على الزيادة  
على قدر الاجرة مما لا يمكن من مع عدم دليل واضح صحيح على ذلك نعم ذلك فيمنه والاحتياط واضح في قولهم في موضع تدام الامام اعلم ان شرط صحة الاقتداء  
عدم تقدم المأمور اما قال في التمهيد عند تقدم المأمور في الموقف شرط فلو تقدم المأمور الامام فلا صلوة للمأمور ذهب له علماءنا لاجرة فالدليل هو الاجماع  
ويمكن استفادته مما يبيح لو تخرج اجماعا واما مع الحاذة فيمنه خلاص المذهب الصحيح ونقل عن ابن ادریس عدم التحريم ويدل على مثل الاصل وهو  
الاول من صحة الجماعة مع الشبهة وما يدل من الاحتياط على حكم الخلاف بين الشخصين في كل واحد يقول كنت مائما او مائما اذ لو كان التمسك شرطا لما يثبت  
الخلاف بل يحكم بالبطلان فيمنه لا لئلا يناس فيمنه ايضا وعند المغيرة والسبب ما رواه الزيادة عن امير المؤمنين فان لم يكن التحريم في الصفه  
هذا الامام لجزاءه وايضا مثل صحة محمد بن مسلم عن احدهما قال الرجلان يوم احدهما صلح به يقوم عن يمينه فان كانوا اكثر من ذلك فانوا خلفوه  
غيرهم من الاحتياط الدالة على وقوف المأمور والواحد على يمين الامام اذا ظم ذلك عند التمسك والتأخر في المساواة وما في صحة مشايخ سالم في التمهيد  
عبد الله قال الرجل اذا ام المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبة فيمنه لا تارة على عدم تحريم الحاذة فتم في الدلالة على اصل المطلب وفيه سديد  
قال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياتي الصلوة فلا يجد في الصف مقاما يقوم وحده حتى يفرغ من صلوة قال نعم لا بأس يقوم بجذاء الامام وفي طريق  
عثمان بن عيسى رواية الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبد الله اصل المكتوبة يوم على ان نعم تكون عن يمينك يكون سجودها مجزاء قد صليت فيها ايضا  
عليه تحريم الحاذة الرجل المرأة وفي الطريق بان كان ابن عثمان فلا يضربه لا بأس به وان كان فيه قوله اما دليل ابن ادریس فعله مع قوله  
صلوا كما ابقوا صلح كذا فعلتم وفي الدلالة تاسل ما في صحة محمد بن مسلم المقتدر فان كانوا اكثر ما توخلفه في وجوب التأخر وما في الجواب  
والاخبار من الصلوة خلفه فيدل على جوب ذلك ما رواه الاحتياط في تقدم الاقره مثلا وفي الاستئذان بعد خواتم يقدمون من يصليهم وكذا يشهدون  
بصليتهم وقدره في الصحيح من الاحتياط مثل صحة الجواب يقدمون وصحيتهم على بن جعفر فليفتك بعضهم فليتم رواية معوية بن مغيرة في التمهيد عن الصادق  
لا ينبغي للامام اذا حدث ان يقدم الامن اذ ان الاقامة في هذه مؤدية لكرامته استئذان المسبوق غير ذلك من الاحتياط ويمكن ان يقال صحة محمد بن الحسن  
ان الوقوف على اليمين كانت عتة وعند الاكثر على الاكثر على الظاهر ولو سلم انه في الوجوب فخل على الاحتياط للجمع الاصل الشهرة ولكن لا ينبغي مخالفتها لقول  
ابن الجنيب في الوجوب كما يظهر من الخلاف في الباقي في الاحتياط اذ ليس الاستئذان واجبة لا على الامام ولا عليهم وان مثل هذه العبارات كتابت عن الصلوة  
من غير النظر الى تقدم مكانا فلا يمكن استفادة الكيفية الواجبة منها والاصل دليل في وجوب الخروج عن مبتدأ ما مع تاييده بما مر شكلا الا ان ما لم يحوط ثم اعلم  
ايضا ان التمسك بالتأخر المحموشة كما يحتمل الحواشي منها الى تعريف مثل ما يراى في الظاهر ان من تقدم بالعقب قليلا او الراس وعضو غيرهما لا يقال  
في العتة مقدم وانما لم تقدم تقدما بينا يقال له الحاذة والروايات في مائة المرأة تدلان على ذلك في الجملة حيث أطلق الخلاف على تأخر من تأخر  
تأخر ما يمنع عن التحريم بدنه فان جميع بدنه فان يدان على عتة عتة التمسك في جميع اجزاء المأمور عن عقب الامام وعدم تشجره منه على  
جزء منه كما قيل في تلك في الحاذة بين الرجل المرأة وان الظاهر لا يكفي التمسك بالموقف في الجملة كما هو ظاهر المتن وغيره من كلام بعض الاحتياط اما لم يصح  
عليه ما حكي انه لو كان الامام متقدما بالموقف القدم ويكون راسه وصدره متاخرا عن المأمور لا يقال انه متقدم بل يمكن ان يقال بالعكس انه لا يظن  
الشاح من الاكتفاء بالاعتقاد فقط عن التمسك حتى لا يفرغ من الصلوة في غير موضع فليضرب محمد التمسك كذا ما نقل عن المصنف واختاره هو في التمسك بالاعتقاد والاعتقاد

وليس  
دليل على  
عدم علو الامام  
وكذا على عدم جواز  
المجد بينهما وعلو  
المصنوع مع الخليل  
الا لاجماع في  
الاخير كما  
نقل







التفصيل الاستحباب كونها نافذة وسجدة موجبة في الاخبار الكثيرة كما انها نافذة لغرضين هم التلوذ ولا تكون كما هو في بعض الاخبار وان كان جعلها نافذة  
اخرى ايضا جائزا ومحملا ويدل على الاستحباب لا بد من الموضوع ذلك انه ورد المنع من فعلها من غير وضوء مثل ما رواه في الفقيه عن سعد بن قنبر قال  
قال جعفر بن محمد كجعلت فداك اني امر بوقوم ناصية قد اتممت لهم الصلوة وانما على غير وضوء فان لم يدخل معهم في الصلوة قالوا ما ضاؤا ان يقولوا انما  
فاصل معهم ثم اتوا اذا انصرفت واصل فقال جعفر بن محمد سبحان الله ما يخاف من يصلي على غير وضوء الا ان تاحته خسفا وهذه دليل على ان الصلوة  
بغير وضوء ما يدل كراهته وقولنا ما هو الواحد الرجاء من المرأة فانها وضيفة المكان الدخول في الصف فيقول هو الجهر المفعول عن امير المؤمنين في  
الزيادة ان تكون في الفسك قلت ما الفسك قال ان يصلي خلفك وضوء وحده فان لم يكن الدخول في الصف فامام اجزاء فان عاندا لصفه  
عليه صلوة ولما ذكر من الغاشية الشرح عنه ان يصلي خلفك وضوء وحده فامر ان يصلي الصلوة لعله على الكراهة لعدا الصلوة مع الاصل للمصلحة  
الاخبار المقتضية من العمومات في الشرح جمعا بين ما بين الاخبار الصحيحة كجعله في الصلح عن الصادق في الرجل يقوم في الصف فداك لا يابس  
انما يبدأ واحد بعد واحد ما رايت في ذلك بخصوصه بخلاف مطلقا عن الاخبار الصحيحة في ان يخبر به الصلح ايضا غير ان لو جهر بغيره  
في طهر التبت وما رايتها في غيره وهو مشترك فيهما فاما ما رواه عن الصادق في الرجل يقوم في الصف فداك لا يابس فيقوم في الصف مع ان قال  
انما يبدأ فدل على عدم اجتماع الصف وان كان بجوارحه مع انه ما كان خلفك وضوء بل ان كان في الصف فداك لا يابس ما رواه عن الصادق في الرجل يقوم في الصف فداك لا يابس  
وقولنا الرجل الواحد مع مطلقا مع ان كان الدخول بين الصف بل لا بد ان على المنع خلفك وضوء مطلقا والاول على يد الجواز الوقوف بجوار الامام  
مع عدم امكان الدخول في الصف نعم يمكن الاستدلال على الكراهة بمثل التعديل في ترجيح الجماعة فان الذب باكل الغاشية وعلى الجواز مطلقا الجهر  
الاصحاب والاصل على الجواز بجوار الامام مع امكان الدخول فيه بدون الكراهة ايضا بالاعتقاد ببعض الاخبار المتقدمة التي هي على افتتاح  
الصلوة بالتكبير قبل الوصول الى الصف ثم الوقوف في مكانه ثم قوله في الرجل يقوم في الصف فداك لا يابس فيقوم في الصف مع ان قال  
في المتن على صحة صلوة من قام وحده في اولية الترتيب به وباجماع علماءنا ويخبر محمد بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياتي الصلوة  
فلا يجد في الصف سقا ما يقول حتى يفرغ من صلواته فقال نعم لا بأس بوقوم بجوار الامام كانه استدلل بمضمونه الضعيف على عدم جواز الوقوف  
وحده مع الامكان وحله على الكراهة في الجملة لانه ان الصلوة صحيحة وتركه مع الاسكان اول مع عدم ينبغي بجوار الامام وتركه الوقوف خلف  
الصف مطلقا وانما كراهته تكبر الصلوة من الصف الاول فكان دليله ما مر في الروايات من اخبرهم الصليبا وتقديمه في اول الحظ والصلوة كراهية فقهية  
غير اصل للفصل المستفاد من تقديمهم وقال الله استحقا تقديمهم الفصل قولنا هل العلم وما دليل كراهة التثنية بعد قد استدل في الشرح للثنية  
بالمخرج عن الراي وذلك ليعلم بان السبب هو فوف الجماعة ولو في بعض الصلوة فلو لم يكن ذلك لم يكن كذلك لان يقال لا يتعارفوا التوضي لان يكون  
افضل منها والظاهر ان الاخبار حتى روي في صحيحه عن زيد بن النضر في التثنية في الفقه انه سأل ابا عبد الله عن الرجل ياتي في وقت لا ينبغي ان يتطوع  
في وقت غرضته لمجد هذا الوقت لا ان الساعات في الاقامة قال لا تامة الذي يصلي معهم ويدل عليها انهم مثل ما ورد في النقل في الفرضية  
كما سياتي مما مر من كراهة الكلام بعد قد قامت بل في بعض المخرج كما مر في الاخبار والذلة على المتن عن اننا قلنا من عليه الفرضية قد حرر البعض  
لذلك تدبر في قول الاحباب يقطع المناقلة والدخول في الجماعة بالفرضية يدل عليها ويدل ايضا الامر بالقيام الى الصلوة عند سماع تدليث  
لان الصلوة ثانيا في الامور على طريق الاستحباب فيكون المنافي مكرها وقد عرفت من استدلال الشارح اعراضه بان الامر مستلزم للتمتع عن ضد  
الخاص قوله في الفقه خلف الموضع الذي يقتضيه النظر في الجمع بين الاخبار هو تحريم القراءة خلف الموضع مطلقا الا ان يكون صلوة يجهر فيها بالقراءة  
بمع ولمهمه فيسحب هي صحيحة عند الراي من الجاهل قال سالت ابا عبد الله عن الصلوة خلف الامام ان خلفه فقال ما الصلوة التي لا يجهر فيها بالقراءة  
فان ذلك جعل اليه فلا يقرأ خلفه اما الصلوة التي يجهر فيها فانما امر بالجمهر ليضمت من خلفه فان سمعت فاضت فان لم تسمع فامر ما روي في الحديث في الكراهة  
والتمتع والاستحباب في الحسن لا يفرق عن الصادق قال اصليت خلف امام تامم بغير تلاوة فقرأت او لم تسمع الا ان يكون صلوة يجهر فيها ولم تسمع  
فاقرأ وهذا صحيح في الفقه ولما رواه ايضا في الجملة الحسن لذلك عن زرارة عن ابي عبد الله قال ان كنت خلف امام تامم بغير تلاوة سمعت في نفسك ما رويها  
ايضا في الحسن لما عن قتيبة بن شريك عن ابي عبد الله قال ان كنت خلف امام ترضى في صلوة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع فقرأت فقرأت ان كنت تسمع  
المهمه فلا تقرأ ولا ينافي في صحيحه سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله ايقر الرجل في الاولى والفصل خلف الامام وهو لا يعلم انه يقرأ قال لا ينبغي  
لان يقرأ بكل الى الامام لان لفظة لا ينبغي تطلق على التحريم والكراهة فيجوز على الاول للايز وكثرة الاخبار المغيرة الدالة على التحريم على ان سليمان بن  
خالد لا يروي في صحيحه زرارة ومحمد بن مسلم قال لا قال ابو جعفر كان امير المؤمنين يقول من فرأى خلف الامام يوم يرمي فباتت على غير الفطرة تبدت  
بالماع لما روي في صحيحه في الفقه الكافي في التثنية في الزيارات وصححه زرارة في الفقه ايضا عن ابي جعفر انه قال وان كنت خلف امام فلا تقرأ شيئا  
في الاولين وانصت لقراءة ولا تقرأ في الاخيرين فان الله عز وجل يقول المؤمنين اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
لعلمكم من جهنم والاخيرين ان تبعوا الاولين ولا يدل على التحريم مطلقا مع ان الصحيح في الحديث عن ابي عبد الله قال اصليت خلف امام تامم بغير تلاوة  
تقرأ خلفه سمعت فقرأت ولم تسمع لم يجز حمل المطلق على المقيد قد بينا ما قبل بالتمتع وايضا تدري في الحديث في الساقية بعد قوله او لم تسمع الا ان يكون  
صلوة يجهر فيها بالقراءة ولم تسمع فقرأت يكون حذره لما تقدم في الاستحباب يجوز ان اراد روي بعض الحديث في وفي الفقه في رواية عبيد  
زرارة ان سمع لهمهمه فلا يقرأ من الاحكامية وصححه علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن الاول عن الرجل يصلي خلف امام يقتد به في صلوة يجهر فيها بالقراءة

وعلى اولوية الترتيب  
بعض الغشام

لغير

بالسمع  
بكون



فلا يجمع القراءة قال لا بأس من صحت ان قرأ ثم اعلم ان دلالة الآية والاختصاص على تحريم القراءة مع السماع ودلالة الاختصاص على استحبابها على غيره العبد  
في الجهرية واختصاصها التحريم فلان في الوعيد مع عدم المعارض اما الاستحباب فلا يرد بالقراءة وان كان ظاهر الوجوه لا يمنع من الاستحباب على من يقطن  
نعم قد يشترط الاضمار في السماع على خصوص التحريم عليه فيه من الركعات الاول في جهرتها ولكن عموم ط الاختصاص صدق الجهرية على الاخيرتين يظهر التنبس  
في صحته زارة يفيد التيمم مع عدم السماع والاضمار فيها اي اذ لا منافاة بين السماع والاضمار وبين وجوب الاضمار على القول بهما مرة  
بجاء الجهرية الاختصاص نعم قد خلق تحريم القراءة في البعض في ذلك لوجوه تحمل المطلق الجمل على المقيّد النصاح اما التحريم في الاختصاصية مطلقا فظاهر  
صحته من الحجج صحيحة الجلي في الفقيه قد صرح فيها بالتحريم مع عدم السماع اي في مطلقه وحسنه زارة وعموم صحته زارة ومحمد ورواية يونس بن  
جعفر وتولين في سندها ما الحسن على بن نضر وهو ما بن قال السالك باعبد الله عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق  
تقرأه خلفه مع عدم معارضة ان ليس الا لفظة لا ينبغي في رواية سليمان وقد عرفت جوابه الا انه يمكن اختصاص التحريم بالسمع والاضمار في غير موضع  
الفاخرة والتمسح في اخيرتها منها كما هو مختار انتهى السيد في رواية ابن سنان عن ابي عبد الله قال ان كنت خلفت الامام في صلاة ولا تحمّر فيها بالقراءة  
حتى يفرغ وكان الرجل ما مواعيل القرآن فلا يقرأ خلفه في الاولتين وقال يجرىك التبع في الاخيرتين قلت شي تقول انت قال اقرأ فاتحة الكتاب فحجه  
الدلالة لخصيص التحريم اذ لا بالاولتين وقول يجرىك التبع حيث يشعروا والفاخرة ايضا فانها اولى بالاولتين ولكن ابن سنان مشرّف وان كان الظاهر  
عبد الله التمسح بقوله عن الصادق دون محمد لم يلحق بغيره في التمسح كما لا يصح للمعارضه للشك فيه في الجملة ولعلنا لصرنا في الدلالة لغيره  
ما في المتن لقوله اي شي تقول انت الخ ثم اعلم انه يمكن اجراء التخصيص الاختصاصية ايضا بان يقال لو سمع تحريم القراءة والابكر اذ يمكن السماع والاضمار  
فيها ايضا لما من عدم المنافسة بين السماع والاضمار وبين الاختصاص كما مر في بحث الجهرية الاختصاصية ويؤيد جريان التخصيص في الاخيرتين من الجهرية كما مر في  
الجهرية على ما وقع فيه السماع وان كانت اخفائية وكذا عدم ما على ما يقع وان كانت جهرية او يقال التخصيص في ذلك يخص التحريم السماع ويجري  
الاختصاصية غالبا وان كان حكم السماع والجهرية فيها الاختصاصية ايضا ويؤيد صحته زارة حيث قال الله يقول للمؤمنين اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
الانصاف خلف الامام حيث طلق الغرضية ولم يخصها بالجهرية فتخصيص الاولتين لعدم تبيين القراءة في الاخيرتين فانه قد يسمع فيها بل الاولى للامام  
الماورد في التمسح الفقيه لكنه اياه ط بعض مثل صحيح الجلي عبد الرحمن فيمكن حمل التمسح على عدم الرجحان يعني وجان للقراءة فيما لا يجهر مطلقا ويؤيد  
حمل الامر في السماع الاستحباب ما تقدم في صحته ابن سنان في الجمل لقوله بالسوية في مطلق الصلوة والقرآن والسماع وعدم التحكم بالتحريم والاستحباب  
عن ضرب النعم في ادخال الجهرية في السماع على انتصار رواية عبد الله زارة وحسنه فيتمه مؤيد لوجوه الاختصاصية كثيرا خصوصا مع القرين ان التمسح  
السماع هو التمسح في القراءة وهو حاصل لا انه ما اجده صرح بما في ذلك مع تكلف الاختصاصية التمسح في غير معارضة فيمكن التحريم في الاولتين من  
الاختصاصية مطلقا وصيغ الاختصاصية عليه التحريم في قراءة الحمد التمسح في الاخيرتين منها صحته ابن سنان على ما تقدم والظاهر ان ذلك مذهب لسيدنا  
والص في انتهى في الجملة اجدنا اختيار ترك القراءة في الاختصاصية الاولى في الجهرية ايضا مطلقا انقبض الدلالة يدل على وجوب التمسح مطلقا والبعض مع  
السماع في الجهرية مع وجود الصحيح الدال على التحريم مع عدم السماع في الاخرتين في الجملة في العمل هو ترك القراءة للجماع المأمور من انتهى على عدم دخولها في صحته  
على بن يقطين في التمسح مع اطلاع الروايات في التحريم لا يبعد استحباب التمسح خصوصا في الاختصاصية ومع عدم السماع للجمع بين الاختصاصية والمنافاة بين  
ترك القراءة واستماعها والاضمار وبين التمسح في النفس في جهرية مثل حدث النفس لما مر في حسن زارة فاضت سبع في نفس لصحة ابن سنان وما روى الفقيه  
والتمسح في الصحيح عن بكر بن محمد لا روى عن ابي عبد الله انه قال اكره للمؤمن ان يصل خلف الامام في صلاة ولا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كما نذر قال قلت جعلت  
فذلك فيضع ما اذا قال سبحوا فاما التمسح في الصحيح لا طريق الشيخ الى تصديق صحه وكذلك طريقه الى كون محمد صحيح على ان الطريق والاصل في التمسح اي صحه  
والظاهر نفع لان الظاهر انه يكون محمد بن عبد الرحمن الارزقي لكونه الثقة لا انه هو من رجال الصادق في كتابه في السماع والشيخ وغيره وغير معلوم كونه زاريا  
من الامام على ان في الغير نقل في الخلاصة عن محمد بن عيسى ان بكر بن محمد لا روى عن الصادق قال لا ينبغي ان يقرأ في الصلاة الا بالقرآن  
كما يظهر من النظر في كتاب النجاشي وغيره وايضا قال الله في الخلاصة عن بكر بن محمد لا روى عن الصادق قال لا ينبغي ان يقرأ في الصلاة الا بالقرآن  
بالجملة الظاهر ان بكر بن محمد من قبل قوله ويؤيد فيتمه هذا الخبر اخر في الوقت في انتهى عنه بذلك حيث قال في الصحيح عن بكر بن محمد في ظاهرها  
ان التمسح مخصوص بالاختصاصية وظ حسن زارة في الجهرية فيمكن التيمم ويخصيص الاولى هو هو والى لوجوه ما يدل على تركها لقراءة والاضمار الخاص في  
الجهرية وما كان حمل حسن زارة على الاختصاصية فم لا يمكن الجمع لوجوه ان يحمل اختيار تركها لقراءة في الاختصاصية على اكرهه لما في صحته سليمان من لفظة  
لا ينبغي الظاهر فيها وصرف الآية الى الجهرية لظ صحته زارة في الفقيه وكذا بعض اخبارها كما هو لظ فيمكن القول بسقوط القراءة في الاختصاصية واستحباب التمسح  
خصوصا مع عدم السماع مع ما اجد عليه عبارات من الاخبار بوجوه هذا حال الاختصاصية المعتبرة اما الاقوال الكثيرة مع عدم ظهور ادلتها واعتدولها للاختصاصية  
الضعيفة فلا جعل هذا تركت نقلها فاعرف ان هذه المسئلة وان كانت لا تخلو عن اشكال من جهة كثرة الاقوال لكنه ليس الاشكال هنا من جهة الدلالة  
خصوصا في الجهرية وبالتمسح في العمل ان كانت من جهة القول لا من اشكال في الاختصاصية فتم وما السنن والطائفة لحيات الكراهة واستحباب القراءة اذ لم يجمع  
ولو هي مائة مطلقا من غير فرق بين الجهرية والاختصاصية ولا ضرورة الى حمل على الجهرية فقط بقراءة اذ لم يجمع في القراءة في الاختصاصية ايضا فتمت كما مر في  
صحته سيما ان ما دليله تولين في واضح وكان حمل انتهى على الكراهة مع السماع المهمة للفظ لا ينبغي الامر به في بعض الاخبار على تقدير عدم السماع على الاستحباب  
لا اصل للنهي في البعض الاخر مطلقا المحمول على عدم الوجوه وبنية ما يظهر بالنظر في الاخبار مع ذلك بعض القواين واختصاصه لغيره حيث قال في نقل



ونجيب التبعة فان قدم غامدا استمر حتى لم يفرغ ولا يرجع واغاد مع الامام من

الاخبار المعتبرة والاربع في الجمع بين الاخبار استنبطنا القراءة في الجهرية لا الوجوب بل في جميع قراءة ولو همزة مخرومة القراءة فيها مع السماع لقراءة الانام والخبير  
بين القراءة والسمع في الاختيارين من الاختلافية وجه التحريم في وجوب الاستحباب ما تقدم من حمل الاوامر على الاستحباب للسمع على بن يقطين حمل النهي المطلق  
على التحريم في الجهرية مع السماع مع ناسل في الجهرية فيه مع عدم ظهور وجه ترك حال اولين في الاختلافية والتحريم المذكور المحتمل للوجوب والاستحباب وظاهر  
الاول كما ترى لا يخرج عن وجه الامامة في حقيقة ابن سنان وتخصيص الاستحباب بالجهرية لئلا يكون المقصود من ذلك في اطلاقه بحيث يشمل الاختيارين من الجهرية  
لما قلناه من جريان الفصل في الاختلافية ايضا وكذا المتن هنا يقول الشارح ان استحبنا التحريمين فرائد الحمد والسمع في الاختيارين من الجهرية مذهب  
في المختلف غير واضح ان ليس التحريم في الجهرية فيه وانما التحريم في الاختيارين من الاختلافية مع الظهور في الوجوه كما ترى كذا قوله ان مذهبنا استحبابها في الاختلاف  
مطلقا لان الظاهر ان مذهبنا كراهة القراءة مطلقا مع السماع واستحباب كل مع عدمه في الجملة ما فرقت هنا بين الجهرية والاختلافية ولا بين الاولتين و  
الاخيرتين بل ما فرقت بالسماع وعدمه في كراهة القراءة على الاول بالاحتياط على الثاني على الثاني وهو بعيد ما فرقت ناس من عدم الفرق الا به وعدمه فكان  
الشارح اخذ من ان الاختلافية لم تسمع ولو همزة او لا اعتبارا بينهما وذلك غير واضح مع انه قال المهمة هو الصوت الخفي عن غير تفصيل حرومه وما مر في  
تحقيق الجهرية والاختلافية صريح في كون المهمة اخفاها **قوله** نجيب التبعة لئلا ان وجوب المتابعة في الافعال في الجملة بمعنى عدم جواز سبقه على الامام في  
الفعل مما لا نزاع فيه وقد نقل الاجماع على ذلك في الشرح قال في النهي متابعة الانام واجبة وهو قول اهل العلم قال في انما جعل الانام ليوم به فاذا ركع ركعتين  
واذا سجد سجدتين او اما المساواة فانه لا يجوز ان يكون في التثنية منظر اربعة الجواز عملا بالاصل لا بغيره الا كما ذكرنا من عدمه لاشفاقه في دليله قوله في الحديث  
فاذا ركع ركعتين او سجد سجدتين لا يجوز ان يكون بالصلوة في قوله واجبا بان الفاء قد تكون للفران كما في هذا الحديث فاذا ركع ركعتين او سجد سجدتين  
وبان الانتداء بما يحقق بعد تمام التكبير هو مصلح ويمكن ان يقال لصل الفاء الثقبية غير خلاف لظننا ايضا اليه الا لدليل ايضا الظاهر في انتداء  
والانام بخفض كونه مصلحا من التثنية في النية مقتضى ما يرد ذلك هو انه في اجزاء النية يتولى صلوة مقتضى ما مع عدم التحقيق بل يتحقق بعد ذلك ذلك  
بعيد لان وجوب القراءة ثابت في مقتضى سقوطه مع التقدم لا يتحقق بدونه لاحتمال اشتراط التقدم وان كان الاصل في مقتضى صلوة جماعة مؤدبا  
للمعنى ولكن في الصلوة اصل نزاع في الوجوب محتمل في الاختلاف واما الاقوال مثل التثنية ذكر ركوع من يجنبه المتابعة بالحق المذكور فقال في التثنية لا خلاف  
في الوجوب في تكبير الاحرام واما غيره فينبغي خلافه لثبوت التثنية للوجوب والمعمول في ذلك وهو الاظهر للاصل في الصلوة جماعة مؤدبا ولا يشترط لوجوب على  
المعجم في بعض المتقدمين انما هو بان استحبنا ان يثبت الوجوب بالسماع وهو غير بعيد لظننا انه مراد القائل بالوجوب وان عدمه في الجهرية في الادكار على الامام  
لا يدل على عدم الوجوب فانه يمكن ان يقال انما يعلم عدمه قوله يجب ان لا يقول ويجب التحريم بالظن يعني فاذا لم يظن قوله لا يقول وكذا يجوز التقدم في السلم  
سواء قبل العدة ام لا او يقصد الانفراد او مع ان جماعة يتكلم باحدهما لان السلام جزء لا ينفك عن التقديم فينبغي ان بعض لا يحب شعرا للعدو وان  
جماعة قالوا بان استحبنا في التقدم مطلقا على الشك في الجملة فتدبر جواره مع وجوبه ووجوب المتابعة وعدا العذر يكون مستثنى بدليله وكذا لا بد له في عدم  
اشتراط علم التمام بان انتفاء الامام على عدمه وجوب المتابعة لما مر من الاولين في بيان خصوص الاصل فيحتاج الى دليل يخرج من غير نظامه وجوب التبعة  
في جميع الامور غير مسلم وكونه ما لا يدل عليه طحا ما ذكر في الحديث عن النبي المتقدم من الاقوال غير التكبير ولو وجب كان ينبغي ذكره وكان كان  
ينبغي بوجه في ثبوت الاحتياط مع انه مشتق من فعل العلم وكثيرا ما يفعله ولا يحصل له الظن فقد يؤول الى ترك المتابعة ويلزم ذلك بعيد مني لعدو  
الاصول في ذلك عموم لانه على عدم جواز التقدم جواز المساواة وتفضيلة التأخر في الافعال ما نقله في الشرح عن الصادق قال في ان من المأمومين  
من اصابه له وهو الذي يسبق الامام في كونه سجدة او رعدة منهم من له صلوة واحدة وهو القارن له في ذلك ومنهم من له اربعة عشر رعدة وهو الذي  
يسبق الامام في كل شيء يركع سجدة او رعدة بعدد رعدة من يركع سجدة او رعدة واحدة ومنهم من له ثمان واربعون رعدة وهو الذي يجنب في الصلوة الاول خيافا فيتلحق الى الصف  
الثانية وكان يكون رواية بعدم سئل عن مثله من عند نفسه فينبغي له ان لا يركع في التثنية الا بعد ثبوت ان التثنية في التثنية ايضا حيث قال كل  
شيء وما بعد الذي يشعر بالتفسير على غير حيث ما ذكر غير لفعل كذا التخصيص في الفعل في التقدم والمقارنة ايضا ويلزم في جواز المساواة  
فيه وتفضيلة التأخير فيه بالطريق الاول من وجوب التقديم لفعل الركوع والسجود والرفع **قوله** فان قدم الخ قد علم ما سبق انه يجوز التقدم ولو  
فعله عامدا ينبغي البطلان سواء كان في الركوع والسجود او رفعهما لانه لا يملك ان يفعل ولجبة من الصلوة ومنهية النهي في العبادة وجوز في العبادة تد  
على الفساد ففسد تلك الخبر فيلزم منه بطلان الصلوة لانه ان كثر في تركه انما كان تركه او فعله لم يجز عدا والاحتياط في المتفق في البطلان بمر  
خصوصا ان لا ان يقال هذا التكرار مستثنى للدليل كما ينبغي ولكن على ما ذكرنا ان لا يمكن مما بعد فاعادته في العالم العالم واوطن كون  
المحمل عندنا في انتفاء عدم البطلان من المماراة بعد توجه النهي لغيره فالتناسي هو الاستمرار حتى يعلق الامام لانه فعله فاعادته عا بطنه مع انه فعل  
الصلوة فانقص من الصلوة الا المتابعة وهي غير معلوم الوجوب في حقه يمكن دلالته بفضل الاحتياطية عليه اما الناس في الذي يقتضيه الاصل والناسل  
في الاصول الصلوة والاستمرار وعدم وجوب العود لرفع القدم وفعلها ما يجب وجوب في آخر عياله لانه في وجوبه لا يملك ان يفعل في الاخر او الصلوة اليك في الجملة  
واجب غير الاستمرار يحتاج الى دليل هذا مقتضى نظرنا اما الاختصاص في موثقة عيات بن ابراهيم لنفسه لا في نفسه لانه قيل ترى ثقة قال بوعبد الله عن ابي  
برقع راسه عن الركوع قبل الامام ان يقول بركع اذا ابتداء الامام ويرفع راسه معه قال لا وهذا في الكافي والتهذيب والاستبصار ويمكن حملها على التثنية  
اولا ان رفع الامام والجاهل فهو مؤيد للمار على العاد العالم ايضا فانما البطلان الصلوة لا يفعله لثبوتها لكنه بعيد من رواية محمد بن سهل الاثر  
عن ابي عبد الله الحسن قال سالت عن ركع مع امام يقتد به ثم رفع راسه قبل الامام قال يصيد قال يصيد كونه معه هذه مذكورة في التهذيب والاستبصار

الجماعة وبديل



حبش تقوت  
الما بقدر  
آخر











ولو دخل الامام وهو في نافذة فطعمها وفي الفريضة بها نافذة ويدخل معه من

ركعتين وفاتنه ركعتان فقام في كل ركعة مما ادرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب سور فان لم يدرك السورة فامه لجزءه ام الكتاب فاسلم الامام فقام  
ركعتين لا يقرء فيها الا ان الصلوة انما يقرء فيها في الاولتين في كل ركعة بام الكتاب سور في الاخيرتين لا يقرء فيها الا ما هو ليس به قبله دعاء ليس فيها انما  
قراء وان ادرك ركعة فقام فيها خلف الامام فاسلم فقام فقرأ بام الكتاب سور ثم تقدم تشهد ثم قام فصلين ركعتين ليس فيها قراءة وصحيفة عبد الرحمن  
الحاج الثقة قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلوة مع الامام وهي له الاولى كيف يصنع اذا جلس الامام قال يتجافى ولا يمكن  
الوقوف اذا كانت الثالثة للامام وهي له الثانية فليثبت قليلا اذا قام الامام بقراءة ما يتشهد ثم يلحق بالامام قال سالت عن الرجل يدرك الركعتين الاخيرتين  
من الصلوة كيف يصنع بالقراءة قال قراءتها فيهما فاما لك الاولتان فلا تجلس ولا تلويحاً فاصحح مع من وهبك سالت ابا عبد الله عن الرجل يدرك  
اخر صلوة الامام وهي اول صلوة الرجل فلم يملكه حتى يقرأ في اخر صلوة قال نعم هذا الجواب الاول ان في الاولى لا على وجوب السورة في الاولتين  
في مواضع اقواها **فول** ان الصلوة الخ الثانية ان فيها ايضا لا على التبع فوله في الاخيرتين ونفي القراءة لعل المراد على سبيل التحيز يمكن الاولتين  
ونفي الوجوب يعني الثالث عند التحيز ما ورد به لعله الدعاء وهو غير ثم لعل المراد الخ والدعاء مستحب في الجاهل في بقى الجلوس ليس على سبيل  
الامام في الاخيرتين صلوة ثم لا تخلو صلوة عن القراءة فالمراد بالقراءة الحجر الفعل مع انهما كانتا في الاولتين فقلت في الاخيرتين فكانها صلوة  
الساكنين قراءة السورة الامام في نفسه ليس على سبيل الوجوب الاستحباب والجواز ايضاً لما من تحريم القراءة مع الامام او كراهتها او يمكن ان يقال بجواز  
القراءة في المسبوق وجوباً في اوليته للزمانية فيكون مستثنا من النسخ المقدس سيما الفاتحة فانها من كورة في رواية زرارة المذكورة هنا في الفريضة  
السورة بام الكتاب السابعة ان القراءة على المأمومة في الاخيرتين غير واجبة عينها وان ادرك الامام في خير من فقطع اقفائه باليسع لدليل ثبوت التحيز  
غير اختصاصاً بمادة ولا لصلح للمأني ورواية زرارة لا تقر فيها الخ وقوله ليس فيها قراءة مرتين وفتحة في الشرح جواباً لفاتحة في ركعة على من ادرك الامام  
في الاخيرتين عهده الاوليان لثلاثاً تخلو الصلوة عن الفاتحة وقال المشهور بقاء التحيز قد تقدمت زرارة ما يدل عليه وفتحة في الشرح جواباً لفاتحة في ركعة على من ادرك الامام  
مطلقاً لتخلو الصلوة عن قراءته اذا الامام يحجز في التبع في الاخيرتين لعل مقتضى ما ذكره الشارح قد يقال ان خلوصه عن الفاتحة ممنوع لا مأمونية  
على صلوة الامام وقد قراء الفاتحة في صلوة من وان لم يكن هذا المأموم حاضر في وقت قراءته ثم قال في المسألة وليس شئ وان اخبر بجذبة زرارة وعبد الله  
وجعلنا الامر فيها على السبيل لما ثبت من عدم وجوب القراءة على المأموم وجباً ايضاً بانها ما يدل على وجوب السورة ايضاً مع عدم القول بركايتهم من الشرح  
على الوجوب في غير السورة فيقول الوجوب فيها الخلاف مع انه يجب الجمع بينهما ما بين ما دل على سقوطه عن المأموم في السورة وان كان مقتضى هذا  
يقيد العموم بهذا الصورة لكن هذا الجمع اولى هنا لضعف دليل الوجوب مع التبعة وايضاً قد يكون المقصود في الثانية لنفي عن التبع في الاولتين في القراء  
الاخيرتين كما يقره قوله فلا تجلس ولا تلويحاً لان ذلك معناه كما يقول ان يقرأ فاقراء في الاولتين لان تركها وقراءة في الاخيرتين فقلت  
وبالحكمة الاستحباب في موضع النص غير بعيد كما اشارت اليه في المتن يدل عليه رواية احمد بن النضر عن ابي جعفر قال قال في اي شئ يقول  
في الرجل اذا شتم مع الامام ركعتان قال يقولون يقرأ في الركعتين بالمحمد السورة فقال هذا بقلب صلوة فيجعل اهلها خرافة فقلت كيف يصنع قال يقرأ  
فاتحة الكتاب في كل ركعة يمكن ان يريه بكل ركعة انفر عن الامام فيكون قراءتها مسجبة كما هو الاستحباب في موضع النص غير بعيد كما اشارت اليه في المتن في القراء  
في الاخيرتين كما كان وفعل عن الشافعي الجهر الاخفاف مع الشافعي ان يفتن مع السبيل للتابعين ولا بد من دعاء وذكر حسن ليعني عبد الرحمن  
ابن عبد الله عن ابي عبد الله في الرجل يدخل الركعة الاخرة من الغداة مع الامام فيفتل الامام ايقت معه قال نعم ويجزيه من الفتوى لنفسه لا يضربان  
نقل من كشي من ابن محمد بن الوليد الواقع في الطريق فيقولون الفاتحة ثم تفتع عين في الحديث ذكره الجماعة هذا وفيه دلالة على الاكتفاء بذلك في قوتها في  
حله وليس بعيد كونه اولى اذ ازم الخلاف في تدبيرهم تحريمه مما سبق من وجوب التبعة عند فعل الجلسة الاستراحة على ما مر الظاهر رخصته لا غير في المتن  
انه اذا جلس الامام للتحديد فثبته في نفسه فامه في الركعة الاولى ورواية داود بن الحصين قال سالت عن رجل دخل ركعة من المغرب مع الامام فادرك الثلثين  
في الاولى والثانية للقوم يتشهد فيها قال نعم فاما هو يركع ورواية اخرى بن يزيد قال قلت لابي عبد الله كجعلت فذلك يسبقني الامام بركعة فيكون في احد  
ثلاثان فتشهد كما قد فعل قال نعم اما التشهد بركعة فمنها علم انه قد وجد خمسة تشهد في الركعة الرابعة والاربع في الثلاثة والثلاثين في الثانية بل اكثر من ذلك  
ثم وينبغي اتيان الى ذلك ما فاته بعد تسليم الامام رعاية للتابعين واما قبله فلو كان في نفسه وخلص الامام من واجب التشهد لكانت الركعة الاولى في السبيل  
من الصلوة واما على تقدير وجوبه في الجواز ايضاً للاصل كون الجماعة مثله به ولا يجب للسنة به بالشرح عندهم الا الخ للجماع وعد بقاء شئ عليه في  
المفارقة بعد رفعه عن السجدة الثانية بناء على عدم وجوب التابعة في الاقوال العديدة لا يتطلو وان الصلوة ما اقتضت اجاباب المصداق المراد الواجب  
ابطال العمل للمند غير الخ ويجوز كون المراد النفي عن جميع الاحوال وهو ان يكون ما كثره الارادة ويجوز كون النفي للوجوب المطلق فيتم المند بان اتي  
وعلى تقدير الجواز هل يبدى من الاقرار او لا لعدم للاصل لان قيامه بقصد القراءة وانما الصلوة من دون الامام هو النية وبالحكمة الجواز اولى الاحتياط  
واضح **فوله** لو دخل الامام في نافذة الخ الخ ان مراده التخلو في الصلوة بتكبيره الاحرام ان جهر الدخول الى مكان الصلوة لا يوجب ذلك بعيداً وهو  
معنى مثل الدخول في منتهى ما مثل قوله قد قامت الصلوة ويؤيد ما قال في المتن لو صلى نافذة فحرم الامام ولما بينهما فظننا مع قولنا الفوات لا ورواية  
فضيلة الجماعة الذي لا يمكن استناده كرم الفوات بخلاف نافذة الجبه يمكن فعلها او فضاها ثانياً ولو كان في الفريضة فقلنا الى النفل ما تم ركعتين صل  
في الجماعة تحصيل الفضيلة للجماعة واكمل الفعل لنافذة ويؤيد ما رواه الشيخ في الحسن سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن رجل دخل المسجد ففتح











والضياع والتلف على الأهل ما الهلاك أو البضع الظان سبباً من يكون له عدواً أو سبباً أو لصاً أو سبيلاً أو حريقاً أو غرقاً أو الظان موجباً للقصر  
سواء كانت الخافة موقوفة على القصر أو لا صد الخوف وهو الموجب لظان أن لا تخفى في الأرض فليس عليك جناح أن تقصر من الصلوة إن خفت أن يقتلك  
الذين كفروا وأدركتهم فانت لهم الصلوة الآية ومعلوم أن السفر حد كاف في القصر عند احتجابنا بالاجتماع والخبر بكد الخوف إلا يلزم أن يكون لغواً  
ومعلوم عدم القول بالاختصاص بالكفار بالاجتماع فيكون للواقع والتمثيل معلوم أيضاً عدم اختصاصه بكيفية صلوة الخوف المذكورة في الآية الثانية و  
لا بد من فهم للناس في فهمها وليصحح وزارة في ياد الله تعالى والفقهاء قالوا سألنا بأجف عن صلوة الخوف وصلوة السفر يقصران جميعاً قال نعم وصلوة  
الخوف يلحق أن يقصر من صلوة السفر الذي ليس فيه خوف يعني أن الخوف وكذا أقوى من السفر حداً لا يجاب القصر هذا هو الظاهر وأقوى الأدلة روى  
أنه روى عن الصادق عليه السلام أن صلوة الخوف مع صلوة السفر في المسافة والمطار ومثل رواية وزارة الصحاح في الفقيه عن أبي جعفر أنه قال الذي يخاف  
الاصح يصل صلوة المواقفة تماماً وأما روى قد خص في صلوة الخوف من السبع إذا خشي الرجل على نفسه أن يكره أو يوبى أو محمد بن مسلم عن أحمد بن  
و في الصحيح عن وزارة عن أبي جعفر أنه قال الذي يخاف القصور والتبع يصل صلوة المواقفة قال قلت رأيت أن لم يكن المواقف على ركعتين كيف يصنع  
ولا يقدر على النزول قال يصنع من لم يدركه أو سجد أو ركعتين فانه في حاله أو يجعل السجود خفض من الركوع ولا يدور إلى القبلة ولكن أينما دارت  
رأيت غير أنه يستقبل القبلة بأول ركعة حيث يتوجه غير ذلك من الاحتياط الصحيح في ذلك قال نعم في المنهي لو هرب من العدو من السبع أو من الحريق أو  
من أسيل ما أشبهه بحيث لا يمكن التخلص بذلك الحرب فله أن يصل صلاة سنة الخوف في حال هربه سواء خاف على نفسه أو أهله أو ماله ومعلوم صلوة  
سنة الخوف مقصود على أنه قال بناء على بعض علمائنا التفسير في هذه الركعات إنما يكون في صلوة الخوف من العدو والسفر أما غيرها فلا تخاف من السبع  
شبهة يتم عند وزيره وفي الواقع موضع الرد لعدم دليل قوي لا يحتمل وزارة مع عدم التخرج فيها بالعبث والاحتمال كون المواقف لعدو فانه متعارف  
ومتداول وعند من روى صلوة المواقفة لا تقصر العدو والرد في الحال أكثر فانه بعد صير روى سبباً لذلك مع أنه ما صح به غير المص على ما  
رأيت مع مزود في أعظم منه إلا أن يقيد المال الذي يخاف هلكه هلك النفس ينقل عن بعض الأصحاب وعد القصر مع الخوف بدون السفر أصل كانه  
يجعله من خصائصه هنا إذا لم يكن محالاً له لما مقصر والبعض لا يرى قولاً صليته جماعة قصر ولا فلا منظر إلى أن التامس يخص بما قبله من قبل  
القصر في الخوف لا يجاعه وقد عرفت دليل غيره وان خفت الجماعة غير مغلوبة ولا خلية ولا جندك ورحمة في الخوف فقط فيختص في الاختياط ولكن غير  
أن القائل به يقول بل ظاهره أنه غير ممكن أن يكون المراد بالخوف الموجب مع الاشتغال بالصلوة على تمام يخاف الهلاك من العدو وغيره كما يفهم من ظاهر الخوف  
ونقله في قول المص ما يخص بالمرئ في موضع خاف من عدو مع أنه من المجهول مانع كذا عند بعض الموضع الخاف غير ذلك وأما أنه لا يكون داخل  
تحت الأصل عند ذكر الاحتياط فهو لا يلزم ذلك في أكثر المواضع المشتملة على خوف ما بالجملة الظان وجوب التمام ثابت في موضع ثبوت القصر في موضع ثبوت  
موجباً فلا ولو كان موجبات في الواقع كون الجمع عند خصوصية التمام في موضع القصر فانه عند اجتماعه في الواقع فكيف في مثل الخوف نكاحاً من خصوصية التمام  
أما القصر يخص بما لا يخفى من الرواية وان دللنا في صحته في التمسك والفقهاء على أن قوله تعالى فليس عليك جناح الآية تفسيرتان من الركعتين إلى واحدة  
وقيلها في الفقيه عن محمد بن الحسن كانه ابن الوليد يقول رويته عن الصادق عن قول الله عز وجل أنصرتهم الآية فقال هذا تفسيرتان وهوان مرد لجل  
الركعتين إلى واحدة ويمكن حملها على التمسك لثقل الاجتماع على عدمه عندنا ونقل الخلاف عن الغانية المنه وحملها على أنها مع الإمام ركعتان كل ركعة يصلي  
معه ركعة نكاحاً مفصولة وان لا عدم الخلاف في أن ثلاثة وعده تفسيرها كما الثالث في كيفية صلوة الخوف في شأن الأول صلوة الخوف مع الأمن في الجملة  
وهو ما يصل إلى المطاردة والمنايعة والاضطرار وهي النوع الأول صلوة ذات الزاوية ذكرها المص هنا وغيره مع شروطها المشيئة الآية المذكورة في المتن  
الظاهر أنها شرط لما كانت في زمانه صلى الله عليه وسلم وصلاً ما لا مطلقاً إذا لم تجزأ من شأنها مع الأمن أيضاً بدون تلك لشرائط لا تخالف فيها إلا ما افترقه  
المأمور بغير جواز وليس حكم الإتمام بقا كيف ويقرون والظاهر أنهم يقولون الانفراد أو يلزمهم نعم أنه باق صلوة لأجل حصول التواضع من الله تعالى  
حيث يفارقون الأمان خوفاً لا عدواً ولا حفظ بيضة الإسلام بانقطاع الأمان فانه يطول الخوف في القصر مثلاً يلحقوا الجماعة الثانية ولا اقتداء للقيام بالخاص  
الطائفة الثانية حقيقة فانه يقول الإتمام على ما نفث بل ينظر الإمام ليس معهم فيصرفوا بوجوب الجماعة في الركعتين معاً كالأول لهذا قال في المتن لو صلى  
صلوة الخوف في الأمن قال في المبسوط صلوة الإمام والمأمور من تركوا الأفضل من حيث قالوا الإمام سواء كان صلوة ذات الزاوية أو صلوة عسفاً  
أو بطن الخوف أو ما دلتها فلا يبر ولا احتياط المعبرة بركتها ما طولها مع عدم الحاجة ثم الظاهر وجوب أخذ السلاح على المصلحة لظان الأمر من غير مغاضة للمصلحة  
بالطريق الأولى في رجحان الاختصاص وأنه لو خالف لم يطل صلوة وأنه على تقدير منع الواجبات لا يجب بل يجوز على الظاهر الامع الضرورة والاحتياط في  
أخذه فيجوز بل يجب أن لا يمنع من الأخذ لأعلى القول بعد العفو عما لا يتم مطلقاً فانه يحتمل عند المنع من أخذ السلاح التجسس فخرج قد تقول علماً  
على التمييز لأم بين أن يصل في المغرب لركعتين بالأولى واحداً الثانية وبين العكس للاجتماع فالروايتان معتبران الصريحان في كل واحدة حملتا على  
التجسس وهو محسوس لثاني صلوة عسفاً المثل قال في المتن بعد نقل الاحتياط عليها من طرفهم فقط قال الشيخ ولو صلى كاصلي النبي بصفان جازين حتى  
في ذلك لعدم ثبوت النقل عندنا من أهل البيت فمن ذلك التوقف في محله بل يمكن عدم التوقف في عدم الجواز مع الأمن ومع الخوف المتقصر في محله لا  
ينبغي توقفنا نقلناه عنهما بقا لا منقول عن المبسوط من غير توقف في الثالث صلوة بطن الخوف المعلوم جوازها خوفاً وأماناً فانه ما عداه له لتجسس التواضع  
للجماعة الثانية ويمكن الاستدلال بها على جواز إعادة لمن صلى جماعة بأن يكون ما ما كما مر الثاني صلوة المطاردة والمنايعة بدرجة الخوف فانه الشد  
الخوف في العلم القائل وانتهى الحال إلى المنايعة يصلح كمال مكان قائماً وما مشايراً وركبا مستقبل القبلة وسند برها مع القراءة والركوع والسجود ولكن

إبراء على ما قبله



ولو امن في الاثناء او خاف من شغل في الحالين ولو صلى بظن العذر فظهر الكذب في الحالين اجزاء واثبات السبع والتبديل بصلوة شدة الخوف والموت في الزحف  
بصلوات بالامناء مع العجز ولا يقصر ان الا في سفر وخوف المقصد الرابع في صلوة التسليم

والامناء الامناء الى القبلة ان امكن ولو بالتكبير الاسقط ذلك ايضا وبالجملة راعى ما امكن من الشروط والافعال فان لم يمكن الامن التكبير فيفعل ذلك  
عوضا عن كل ركعة وصحتها سبحان الله وحمد الله ولا اله الا الله والله اكبر مع القتل والقتال ولا تؤخر الصلوة عن وقتها قال في المتن قبل ان يعلم ان  
لجع وهو قول اكثر اهل العلم ويدل عليه ما في حقه من اجازة او كفايا والرجاء جمع راجل صاحب كتاب الاجابة الكثرة مثل صحة زيارة وفضل محمد  
بن مسلم عن ابي جعفر قال في صلوة الخوف عند المصادفة والمناوشة والقتال فانه يصل كل انسان منهم بالامناء حيث كان وجهه فاما كانت المسابقة  
والمناوشة والقتال فان امير المؤمنين عليه السلام في ليلة المعركة لم تكن صلواتهم الظاهر من العصر المغرب العشاء عند وقت كل صلوة الا بالتكبير  
التمليل باليسوع والنجدي اذ كانت تلك صلواتهم لم يامرهم باعادة الصلوة لعل الاصحاب منها في المراءى كانوا ينوون ويكبرون ثم يقولون سبحان  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يدل كل ركعة حتى التسليم ايضا مع عدم الامكان فنية تامل اما على تقدير الامكان فلا بد من فعلها  
امكن من الواجبات والخصوصية بالتشهد التسليم ويمكن في البيضا الاربع منها مع عدم الترتيب كما كان مأخوذ من غير هاتين واما النية فكانها مأخوذة من  
دليلها وانه لا معنى لسقوطها والظاهر ان امكن البيضا يكون النية وتكبير الاحرام كان يصحح الجلي عن ابي عبد الله قال صلوة الرخف على الظاهر لما رواه  
في كبر المسابقة تكبير مع الامناء والمطردة دائما يصل كل رجل على حدة فيها تامل في الفقه المسابقة تكبير بغير اتمام لعل المراد ولو لم يمكن الا بتمام  
تكميم مع اتمام بالعين وليس اتمام بالراس فكلها صحيح وانما كون المطردة اتمام فقط لعل معنا ولو لم يقدر على التلطف بالتكبير دفع التوفيق في نفسه  
وبوينا ما و ذلك يكفي في كل هذا كناية عن عدم السقوط وعجزوا في التلخيص انه لا بد من فعلها امكن على ما يقتضيه الحال ان كان ذلك معقول بصلوة  
كل رجل على حدة لانه قد يكون احدا قد ادى على كثير من واجباتها دون صاحبها فكل يعمل بما يقدر عليه واما الدلالة في الخبر السابق فلهذا اشارة الى ان  
مثل القنوت والدعاء على الاعذار في تلك الحالة او الصلوة على البوق فتكون كناية عن التمسك بحسنه محمد بن عذافر عن ابي عبد الله قال اذا جالس الخليل  
تضطرب باليسوع اجزاء تكبيران فهذا تفسير لعل المراد عن كل ركعة تكبير في الثانية ويكون المراد بالتكبير هو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
والاعظام والتكبير عوضا عن الركعة وهو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وكذا حسنه عبد الله بن المغيرة قال سمعت بعض اصحابنا يقول ان قل ما يخرج في احد المسابقة من التكبير  
تكبيران لكل صلوة الا المغرب فان لها اثنا كذا في الكا في الفقه حسنة عن بن مغيرة بغير واسطة عن الصادق قال في كتاب عبد الله بن المغيرة ان  
الشاذية قال قل ما يخرج في احد المسابقة من التكبير الخ والحمد لله الذي كراهه بعيد فان في البيضا الاربع من التكبير بعد اتمام كل رجل على حدة في حال  
الامر له عند الامكان الا بالتكبير واحدة عن كل ركعة يكون كافياعها وسقطا للفرض الفضا كما هو الظاهر الله يعلم والصحاح المتقدمين وصححه على بن جعفر  
سئل اخاه موفى عن الرجل يلقاه السبع قد حشر الصلوة فلم يستطع المشي فحاشا السبع قال يستقبل الاسد يصل بوي سامة بقاء وهو قائم وان كان الا  
على غير القبلة يدلان على ان الخوف من اللص السبع مثله من العذر في كيفية الصلوة وصححه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله في صلوة الرخف  
تكبير فيقول الله عز وجل فان خفتم من جبالا او كبا ابدلوا على اجزاء التكبير التميل فقط ذلك غير بعيد لو لم يمكن الا ذلك وهو مؤيد لما قلناه من  
التكبير الواحدة عن كل ركعة ويمكن جملة بعد اتمام البيضا الاربع كما مر على ان قوله تعالى فان خفتم اشارة الى العمل بالجملة امكن فلا يعجزنا قلناه او لا قلناه  
ولا بد من الاثنان على ما امكن وان يخرج عن الركعة البيضا الاربع على ما يفهم من كلامهم وفيهم من الروايات قل من ذلك فتم والاحشاء يقتضي فعلها  
امكن ولو كان قل من البيضا الاربع مع الاعادة وتمكن الجماعة ان كان القبلة غير متحدة لان جهة كل واحدة متباعدة واعلم ان المذكورة لخرجه من الصلوة  
خوف العذر مع كل خوف قال في المتن كل سبب الخوف يجوز معه صلوة الخوف شدة الخوف وان كان من الصلوة وسبب وفرض اخرج لقوله تعالى فليس عليكم  
جناح الاية فانه يدل من حيث المنطوق على خوف العذر من حيث المعنى على ما عدا من الخوفات وذكر الروايات المتقدمة وغيرها وتركت لعد الصحاح  
في قوله لا يجوز الفصل الا مع خوف العذر كما مر مع الصحيح بل يجوز محل النزاع لعل مراده من التردد في كلامه ضعفه كما مر من قوله منه ضعف نظره تامل  
ثم وايضا ان صلوة ذات الرافع وغيرها غير لازم بل مراد واحد منها الخيرة في تلك الحالة فليس يتعين مع شرط بل يجوز الانفراد ونوع اخر لو امكن  
الحفظ عن العذر وان يفهم كمال المبالغة في الجماعة حيث ما تركت في تلك الحالة لمع ارتكاب بعض الامور الغير المتعارفة خصوص صلوة بغير اتمام والامناء  
في حال الصلوة فلو لم يحث اليك المبالغة اكثر من ذلك يعلم من حال المريض ايضا في الجملة **قوله** ولو امن في الاثناء او خاف من شغل في الحالين اجزاء  
**قوله** ولو صلى بظن العذر فظهر الكذب في الحالين اجزاء والتبديل بصلوة شدة الخوف والموت في الزحف بصلوات بالامناء مع العجز ولا يقصر ان الا في سفر وخوف المقصد الرابع في صلوة التسليم  
قوله ولو صلى بظن العذر فظهر الكذب في الحالين اجزاء والتبديل بصلوة شدة الخوف والموت في الزحف بصلوات بالامناء مع العجز ولا يقصر ان الا في سفر وخوف المقصد الرابع في صلوة التسليم  
قوله ولو صلى بظن العذر فظهر الكذب في الحالين اجزاء والتبديل بصلوة شدة الخوف والموت في الزحف بصلوات بالامناء مع العجز ولا يقصر ان الا في سفر وخوف المقصد الرابع في صلوة التسليم

هللون

عبد الله

الخ

لان عدم القص

الصل

وغلبة الخوف

مطم عن ظاهره

من الاله والاخبار

لا شك في قصر كيفية

فهما بصلح عجب

الامكان

للاجزاء وسقوطها  
الفضل











ويوجب البلوغ ولا يثبت التام الثاني الفصل فيها فالحال وطالب الأبق لا يفصران وان زاد سفرهما وبصران في الرجوع مع البلوغ متى

الحاج عني عبد الله قال قلت لشيخنا كرام في تقصير الصلاة قال جرت السنة بياض يوم فقل له بياض يوم يختلف لغيره الرجل خست عشرة فرسخا وبين  
الأجزاء فرسخ وخمس فرسخ في يوم فقال له ليس له ذلك في نظر ما رايت هذا الاميال ثم او ثا بيده اربعة وعشرين ميلا يكون ثمانية فرسخا ويد  
عليه ايضا الشوية بينهما الثاني لظان لا يثبت من البلد حين الترحيل في السير يحتمل المحلة اذا كان البلد كبير والا فخره وان المراد بالميل اربعة الاف  
ذراع والذراع اربعة وعشرين اصبعاً قال في المتن وهو المشهور وروى ثلثة الاف وخمس مائتين وهو في الكافي وقال صاحب الصحاح الميل منه واحد الجسر  
من الارض كل اصبع سبع شعيرات من وسطها قبل بوضع بطن كل واحد منهم الاخرى كذا حقق الحنابلة وقال في الترحيل مثل ثلثها بالسطح الاكبر كان المراد  
تقدم وبه يست شعيرات ولعل الاختلاف لا يصح الشعيرات وينبغي النظر الى ما هو الاكبر والمعدل وعرض كل شعيرة سبع شعيرات من شعر اليد والثاني  
التفاضل بينهما غير ظا الا ان اليوم اقرب الى منهم الاكثر واسهل مجلات الفرائض والظان احدهما كاف وان لم يصل الى الاخر على تقدير التفاضل يكون  
الحقيقة هو الاقل الرابع انه لا قصر في اقل من اربعة وعشرين من مرتين ولم يصل الى محل الانقطاع الحاصل لثالث المسافة لا يوجب القصر  
لان الظان التمام صار اضلافا لم يحصل المخرج عند شرعا لم يجز لو وصل قصر معه فبان عدمها يقضي من غير شك ان الظان ان كان على تقدير  
مؤانته الا ان يكون جاهلا او ظن ذلك فانه لو كان عالما بان ليس عليه التمام فقصر فيكون باطلا عندنا فالاعادة السادسة لظان لا اعتبار في الرجوع  
اليوم فقط لا نه تغرف ان كونه موجبا للقصر هو مساو انه سفر اليوم في المشقة والحكمة وسغل اليوم في السفر كله وقطع ثمانية فرسخ في يوم واحد  
الذي هو الموجب للقصر في صورة الرجوع ومعلوم ان الليل ليس هنا مداخل الغيرة وان اليوم ليس من كور في الزوايا بحيث يمكن شموله لليل المعرف حتى  
ان المتبادر منه اليوم مع الليل على انه غيب فيذهب البعض انه يكفي قصد الرجوع ليل في القصر مستدلا عليه بالثبوت غير ذلك وبضعفه ايضا ان الاصل هو التمام  
فلا يجوز الخروج عنه الا بالدليل فيمكن تخيل عندنا اليوم والليلة كما في اصل ثمانية فرسخ وبياض يوم لا نه يكفي قصد ذلك الخروج الى محل الجسر  
للقصر في حالة الترتيب وليس الوصول الى ثمانية فرسخ في يوم ولا اكثر شرطا وانه لذلك اعتبار في الترحيل والوصول والرجوع في اربعة وعشرين على ما شران  
كان فيه ان تامل لا انه قد فهم الشرط من الرواية الدالة على اعتبار الرجوع وكذا كلام الاحقاد لان الاصل هو التمام حتى يتحقق خلافه ودرن قصد  
الرجوع في اليوم كانه ما كان متحققا لاجتماعه ونحوه وبعد تحقق السابع لظان منه ان اربعة الف فرسخ التي يرجع منه الى المنزل الذي خرج منه لا يكون  
مما ينقطع به السفر فيجب عليه التمام فيه وكذا فيما بينهما ما لا يلزم انقطاع السفر كما لو كان في وسط ثمانية فرسخ من اربعة قطع فانه لا يقصر عليها  
فالواقع وسيجي تحقيقه بالجملة بشرط في هذا جميع ما ينشطر في الثمانية **قول** في وجه المسافة التي تدر بعض ما يتعلق به مزيد هناك ان الظان المار  
عدم العلم والظن المعوسر على شاك او موطن البلوغ ظنا من غير وجه شرعي كاشاهدت العامة لظن كالحاصل من الواحد لظن وبعض الشياخ  
لم يبلغ العلم او الظن القريب من حيث ما بقي الاحتمال العقلي البعيد فانه علم عاقد ام الاصل التمام وعدم بقاء الظاهر مع عدم اصل البلوغ والظان  
البينة الشرعية هنا لا تحتاج الى انضمام الحكم الحاكم ولا يحتاج في اكثر الاحكام ولكن الامتياز بين ما يحتاج لا ما يحتاج غير واضح ويمكن ان يقال كمال ما يتعلق  
ويخلو الوقت خصوصا مع تعدد العلم وان اعتبر انضمامه في اكثر الاحكام ولكن الامتياز بين ما يحتاج لا ما يحتاج غير واضح ويمكن ان يقال كمال ما يتعلق  
شخص بحيث لا يتعدى الا الى غيره لا يحتاج في قول البنية الحكم الحاكم ولا يحتاج في قول البنية الحكم الحاكم ولا يحتاج في قول البنية الحكم الحاكم  
يحصل المرجح بوجه يمكن رجحان التمام للاصل التناظر بالتعارض على قاعدة ترجيح بطلان خارج بينك المذهب الاول لظهور الظاهر وجوب اعتبار الاول  
المقدمين مع اصل البراءة ويمكن لو جاز لا نه ما يتوقف عليه لواجب كمال في روية هلال شهر رمضان والعيد الوقت يمكن ان يقال ليس مما يتوقف  
عليه لواجب لطلق بل شرط بالعلم والعلم الشرعي حاصل للعبد للاصل فلا يكلف بالاعتبار والقبول قد يفرض بين الامثلة لو سلمت بالاعتبار  
والحصر بطلانها لا يمكن غالبا الاجتزاع في الصلاة ولا يجزى للصلاة فيما بعد ثم ولو ظهر في الاثناء فلا كلام في القصر لو كان ما بقي من صلاة  
والظان ان كل لو كان مع ما يقتضيه لا تكلف له ان كانت المسافة المعقودة الموجبة للقصر حاصلة فيقصر الى الجبل كان عند ما دام موجودا ويحتمل العبد  
والظان الاول قال الشايع ومثله لو بلغ الصبح الاثناء وفيه تامل لان التمام كلفا بتد السمع التكليف من الان وهذا هو السفر الموجب للقصر مع  
عد كونه مسافة شرعية بخلاف الاول فانه هناك انكشف وظاهر كون السفر الذي يقطع به قصد واختياره مسافة موجبة للقصر بعد ما لم يكن منكشفا  
وظاهر انه هذا وما حال البيتين فواضحة فكلاهما مكلف بما يشهد به وهو يجوز اقتداء كل واحد بالآخر في الحجة والصحة صوابه كالمسافة على كل  
وان ذلك فرضه يقينا وقدم له نظير فتدكر **قول** في الثاني الفصل فيها قال في المتن في القصد المسافة شرط للقصر فالحال لا يترخص كذا لو قصدت  
المسافة ثم قصدت ما دونها ايما لم يقصر فاحيا ولو قطع اصفا المسافة ولو قطعها لبا من له قصران بلغ الحد الا فلا وهو قول العلم قدليل الشرط الثاني هو  
الاجماع يمكن ان يقال ايضا المسافة معتبرة ولا تتحقق الا بالقصد او الفعل هو ليس بشرط فيكون بالقصد استدلاله رواية الرجل عن صفوان مائت  
الرضا عن رجل خرج من بغداد الى بلخ وجلا على راس ميل فلم يزل يتبع حتى بلغ النهروان وهو اربع فراسخ من بغداد يقصر اذا اراد الرجوع ويقصر قال لا  
ولا يقصر لا يخرج من منزله وليس يزبد السفر ثمانية فراسخ اتما خرج يزيدان بلحق صاحبه في بعض الطريق فمدا به السير الى الموضع الذي بلغه ولو اتم فرسخ  
منزله يزيد النهروان ذاهبا وجائيا كان عليه ان يكون من الليل سفره ولا يظن ان هو اصبح ولم ينو السفر قبل ان يبعثان لصبح في السفر قصر ولو يقصر  
يومه ذلك هذا وان كانت مسافة في الطريق اربعين فراسخ الا انها مقبولة بالاتحاد ومؤيدة وهي ظاهرة في شرط القصد ان المسافة اما ثمانية فرسخ  
او اربعة ذاهبا وجائيا وان المراد بالثمانية اعم من الثمانية راسا او ذاهبا وجائيا في مؤيدة للجمع المذكور فيما تقدم الشرط الاول لا يقصر لو كان فيها  
شيئا لا يقبل عند الجاهل بجواز الحد بل ليل ون الغيرة فيهم واعلم ان الاصل ان في السفر غير شرط بل يكفي قصد مع باقي الترتيب ولو كان تابعا مثل العبد

لا خلاف

البلوغ



الثالث عدم قطع السفر بهتبه الا فانه عشره فاذا زاد في الاشياء او بوضوئه بلدا له فيه ملك استوطنه سنة اشهر فصاعدا متى

الولد في الزوجه والحامد والاسير ولو كان في شرط ان يعلم قصد المبتوع الموجب للعقد عدم الغرم على العود على شيء يحصل له فيه زوال المانع فلو كان  
من غرم العود من حصوله لا يقصر برون ولكن ينبغي ان يكون بحيث يقع ويمكن عادة لا مثل احتمال العود للطلاق للزوجه بغير التخيير العطل  
ثم لا ينبغي ان يمنع بعض حصول الاثارة مثل المواعيد وغيرها ولو صلا المقتضى لم يزل المانع بقوا على التقدير فاما يوم مقام العشرة الى  
ثلاثين ثم يتم مثل غيرهم وكلام المص في المنتهى يخرج في جواز السفر للعبد المراءه مع عزمها بان يبقى في الطلب عنها ارجعنا حيث قال الواجب مكرها الى  
المسافه كالاسير بصره لا نه مسافر سفر بعيدا غير محرم فابح له التقدير كالمختار والعبد مع السيد المراءه مع الزوج اذا عزمها على الرجوع مع زوال اليد  
عنها خلافا للشافعي لا لا نزعنا والسفر لا جازم به فان يئنه انه متى دخل في الجواب لمقتضى العبد والمراءه قوله خلافا لاشارة الى خلافه في الاسير  
العقبة انه اوجب اتمام الدليل المذكور وانما المص في الجواب لم يقتض له دليل مع مختلف المدعى انه منقوض في العبد المراءه مع جريان دليله وهو قوله  
لان الخ والمص استدلك على جواز السفر في الاسير بالقياس الى ما لم يزل على المختار والمراءه والعبد مع الزوج السيد مع الغرم حتى يصير مثل الاسير في موضع  
في موضعين فاما ادعى الشافعي ان كتابه نقل خلافا من حيث قال لو جاز السفر للزوجه والطلاق والعبد لغرمها على الرجوع مع حصوله فلا ترخص عند المص  
مطلقا وبه التخيير بحصول اثاره لذلك لا يثبت على بقاء الاستيلاء وعدم دفعه بالاحتمال البعده هو حسن **القول الثالث** عدم قطع السفر  
الحظ ان المراد به قصد قطع السفر باقتطاعه بوجوب الاتمام من الوصول الى الموضع الذي توجب تمام مقابلة اقامة العشرة وقصد الوصول الى بلد او بلد  
له فيه ملك مع الشرط وغير ذلك ذكر البعض احوال الباقي عليه للظهور ويحتمل عدم بقاء الوصول الى موضع التخيير ايضا مع قصد الاتمام فيه وانما العقد المتعلق  
وعدا العلم يكون ذلك شرطاً وكون الاتمام في السفر في احوالنا ان المراد بذلك ان الظاهر ان شرط العشرة استمراره وكون البقاء شرطاً ولو لم يكن  
ما بوجوب الاتمام مثل الوصول الى بلد مع بقاء ثلثين يوما منه متردداً ولا ان المص قال في المنتهى عند قطع السفر شرطاً لقطع يحصل بامر من احدهما ان يفترق  
على الاقامة في اثناء المسافه عشرة ايام فيتم في ذلك الموضع وفي الطرفين الخ وهو صحيح فيما نقول ولا نه سيجي انقطاع السفر باقامة العشرة ولا نه لوجوب  
البقاء والنص في ثمة المتن من التفرع على ما قلناه ويمكن خلهما على الامم من كون شرط الحد العشرة زامراً هو وفق للتفرع واما دليل القطع بالبر  
الاول فهو ان ذلك الموضع المقصود فيه الاقامة عشرة حكمه حكم البلدة في وجوب الاتمام كما سيجي في ذلك يصير هو مقصود في السفر اليه سفر له بلده واهله فمعه  
كل ثلوم يكن له منه شيئاً يجب للعقد لا ليس سفره موجب ذلك مثل ان يقصد من دار اقامته بلداً له يكون ما بينهما مسافه والطعن في الخلاف ايضا  
وهذا هو الوجه في الامر الثاني ولكن تحقق الحكم في موضع الاقامة عشرة ايام في عذبة او ايات خيجه مع عدا الخلاف كما سيجي في خلاف الثاني فان فيه  
تأمل فحين لا نذكر من الروايات ما هي المعتبرة وهي رواية اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يهاجر من ارض الى ارض فاما ينزل فراه وضيقه  
قال لا ينزل فترك ويصنع قائم الصلوة واذا كنت في غير ارضك ففصر في الطريق بان بن عثمان وقد عرفت حاله ورواية عثمان بن موسى عن ابي عبد الله  
في الرجل يخرج في السفر فيمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة ولو لم يكن له الا حلة واحدة ولا يقصر ليصلي في الحضره الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
الحسن على بن فضال عن محمد بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل خرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
فلا فرق في الملك غير محقر بقرينة رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل خرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
الصلوة وفيه سهيل بن مرار او يسا وكلها محمولة ورواية محمد بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل خرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
الكونه اريد بقدا فاقية في تلك الضيقة فاصرام ام فقال ان له يتولى المقام عشره ففصر موسى عن محمد بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل خرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
فصاعدا مستنداً بصححه على بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول الرجل يخرج في السفر فيمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
لكن يتم فيه صححه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله في الرجل يهاجر من ارض الى ارض فاما ينزل فراه وضيقه قال لا ينزل فترك ويصنع قائم الصلوة واذا كنت في غير ارضك ففصر في الطريق بان بن عثمان وقد عرفت حاله ورواية عثمان بن موسى عن ابي عبد الله  
سعداً في خلاف قال سالت عن رجل يخرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
فما لم يكن فيلحق بصححه على بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول في حينا عا ومنازل بين القرية والقرية في السفر فيمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
لا تستوطنه بفيلك لا تقصر في صححه الحسين بن علي قال سالت بالبحرين الاول من رجل يخرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
قال يقصر الصلوة والصياح مثل ذلك في السفر بها الخ ورواية محمد بن اسمعيل بن زياد عن ابي الحسن قال سالت عن رجل يخرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
فاما يوم مقام عشرة ايام الا ان يكون له فيها منزل يستوطنه فقلت ما الاستيطان فقال ان يكون له فيها منزل يقيم فيه سنة اشهر فاذا كان كذلك يتم فيها سنة  
يذكرها قالوا اخبرني محمد بن اسمعيل بن زياد عن ابي عبد الله في الرجل يخرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
كانه الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله في الرجل يخرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد عن ابي عبد الله في الرجل يخرج في السفر فمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
بعيداً وليس مثل ذلك رواية عبد الله بن بكير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون بالبصرة وهو من اهل الكوفة فيمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة  
موجباً لا يرد المقام عشرة ايام الا بقدر ما يجتهد في يومين قال يقيم في جانب المصغر يقصر قلت فان دخل اهله قال عليه الا تمام ويمكن حمل الجواب في  
جانب المصغر على ان كان محل الترخص الذي يقتضيه النظر في الاخبار والقواعد هو قصره الى يصل الى موضع يكون له فيه منزل سكن في ذلك المنزله سنة  
اشهر فيتم اذا وصل الى ذلك الموضع مثلاً ما وصل الى بلده وبلداً لا فامة وبالجملة صار الى البلد والقرية التي فيه ذلك السكن بمنزله بلده ودار اقامته كما هو  
صحيح وصححه محمد بن يونس في العمل بها وحملها عليها ان امكن والا التقييد بالا فامة عشر ايام في السفر فيمقر به ليله او اذ ينزل فيها قال يتم الصلوة وهو فيها وفي الطريق للحاجة

بريد

الحسن



فلو كان بيني وبينه وبين وطنه وما نوى الاقامة فيه من اصر في الطوبى خاصة والا اتم فيه ايضا ولو كانت عند موطن اتم فيها واعتبر المسألة بينهما بين كل موطنين  
فبقصر مع بلوغ الحد في طهره خاصة الرابع كون السفر بها فلا يبرح حصل لما جئ من

الوصول مع عمدا حتى وان اصر له كفاية في مثل الخلة والمغادرة بالاكتر والاصح بالجملة قد دللت لادله من الكتاب السنة والاجماع على وجوب  
القصر بعد تحقق السفر المقصود لا ما اخرج له دليل ما اخرج غير ما ذكرناه يتأخرون فيه وله ما يخصصوا لاختيار الغاية على ان كل مسافر وصل موضعا  
يفضل لصلوة الا ان يتوكل في عشرة ايام او يقيم ثلثين يوما متوكل او لا اختيار الصحيح متظاهرة عليه في رفع الاقوال لعدم اشتراط الملك للاتمام في هذه  
الامر وهو من فناء فيه هو مستوطنه مدة عمره الثاني لو قطع استيطانه هل يحكم ذلك ام لا لا بد للبقاء من الملك المذكور وظاهر الروايات والقواعد  
الثالثة بل يشترط اقامته ستة اشهر في بلد اخذها واداءة للاتمام فيه ام لا ظاهرهم ذلك لعل في صحيحه محمد بن اسمعيل المتقدمة اشارة اليه الرابع  
هل يلزم وجوب الملك المذكور في اي بلد جعله طنة داما ام لا يحتمل كفاية الاستيطان ستة اشهر مع قصد التكون مدة العزم دون اشتراط الملك بعد عدم  
انقطاع سفره من كان في بلد ثلثين سنة مع قصد بقاء مدة العزم لم يكن له ملك بدق في اقامته ولصلا المنزل للثلاثين بالغايرة والاختيار مثلا مع قصد  
الذام من دخل تحت الاختيار فانه ظاهر في الملك فيقصص عند الملك المذكور ويؤيد الاستحسان والروايات الدالة على ان المسافر يقصر ما دام لم يتوكل في  
العشرة وهي كثيرة صحيحة ويدل على التمام عند الصريح وان التمام اصله بعض الاختيار الوارد في الاتمام في هدية فان الظاهر الفرق بين بلد الذي مستوطنه  
واما وغيره خصوصا ان كان مقام ابيه وموطنهم ويكون المراد بذلك الاختيار غير ذلك البلد على ما هو الظاهر فيمكن الفرق بين المولد والمستوطن فمثلا  
الخامس ان كان الحكم في المنزلة المتعددة اذا وجدت الشرايط ولو كانت لكل اقامة مدة العزم على سبيل التوزيع والتناوب لعدم الفرق والصلوات  
الطاهرة بقاء الملك لظن الاختيار في الحكم بوزن الشايع لعدم اشتراط التوالى للصلوات لظن عدم اشتراط اتمام الصلوة بقطع السفر حتى لو كان الاقامة  
ثلثين يوما متوكله كافيا ولو حصل مرات متعدي وقال في شرط الصلوة في السنة ثمانا بنية الاقامة لانه المقيمين من الاقامة لان الظاهر المعنى ان الحكم  
والغزو هو وظر ومبادر الى التعمد وليس المعنى الشرعي الذي يقصد به بنية ظاهرها وما صار حقيقة شرعية بحيث كلما اطلقت منهم منها ذلك هو الذي  
يحدثان من اقام في بلد سنتين او اكثر ثلثين سنة او بعد عد صدق اقام فيه ستة اشهر لقطع الاشهر اذا وقعت هذه التعريفية فيها فان كانت ثلثين لوان التكميل  
**قوله** ولو كان بين الخ لا تعلم وجه الفرق بينه وبينه ما سبق وان حكم موضع الاقامة حكم البلد بنية السفر هناك كما ينبغي في البلد الوصول الى محل الترخص  
بجمل الخرج عنه من بين فرق وهو وظر وعده حكمه حكم البلد اعني ان لو رجع عن بنية الاقامة قبل الصلوة تأما يربح الى القصر ليس باصحة لك كما قاله  
الشام لان التمام انما حصلت بالنية فعني حكمه حكم البلد ما دام مقتضاها ذلك الوصف هو **قوله** الرابع كون السفر سائغا الى كونه قصر في جميع  
السفر سائغا واجبا كان او سائغا او مكرها ما ادعى عليه الاجماع ويدل عليه بعض الاخبار في الجملة واما اعتبار الجواز في السفر المحرم فظاهر ان ذلك لا ينافي  
لجماع عندنا في المنع في الترخص كون السفر سائغا واجبا كحجة الاسلام ومثله باكثر الروايات ومباحا كالجوازات فبذلك علمنا انه هو قول اكثر اهل  
العلم ونقل عن بعض الغاية عدله لا يجمع او يجادوع الى حقيقته الجواز في سفر المعصية ايضا وقال في بلد مسافر للموت والتمتع بالصيد بطر القصر في بلد  
علمنا ان اجمع فيه ناهي سيجي الاختيار والدليل العقلي ثم اعلم ان الظاهر من كلامهم ان كل من كان غاصبا بفرقه مع عدم جواز السفر له ويخبره عليه لم يربح حتى  
التقصير مطلقا سواء كان في اقامته من سفره حراما ام لا وقد مثل الشايع بالظن من ارضه من سلك طريقا نحو ما مع خضعة عدم السلامة وتلفه من الخوف وان كان  
الفرق من سفره التجارة والزيرة وصله ازم والجمع وغيرها ومثله تارة العرفة وسفر البصرة والفرقة مع عدم الادن وخصه لشيخنا من كان الغرض الغاية  
من سفره حراما او حراما ولكن بحقيقة يتبين ان ذلك لا يمكن ذلك الحجة المحرم يسافر فيمكن ادخاله في الاول ومثله يتابع الجار الى في جوار الاول والجار  
يكون المعصون من السفر هو الجوار وقاطع الطريق والباقي في التجارات والساعي على ضره يتوكل سائغا وكذا محرمين والقبول للمسافر للابق والزوجة  
الخاتمة لاجل التثنية وبعض هذه الامثلة والفرق بينها على الوجه المذكور وكذا في حرية السفر بحرية الغاية واما الغاية التي مع حرم السفر مطلقا فاشتهر  
انه لا ينبغي كون مثل سفر البصرة الزوجة وتارة الجمعة والعرفة مع عدمه على نية اصل لانهم ما موثروا بالاطاعة وفعل العرفة والجمعة والامر الثاني عند  
لا يقتل من الذي عن الصلوات الخاصة لا شك ان هذا خاصة لان يكون هناك في خاص الظاهر ليس لك في الكل ولهذا صرح به فيما ياتي بقوله ادخال هذا  
الافراد الخ مع انه لا فرق بعد القول بالتحريم بين المحرمات مثل ما ذكره في ما يوجب عدوها القصر دون الاغوان ودليله العقلي هو ان الرخصة لمن يفعل المحرم لا  
يناسب الحكمة وانما اعانته على المعصية في نتيجة تصد عن الحكم وكذا الاجماع وبعض الاختيار على ما ستمتع لطلب التعمد لطلب القصرين نعم لا يبرح بالقبول في الاختيار  
لا على افراد ما اختاره الشايع ولا على الاختار والاحتياط والاشارة الى التعمد مطلقا موجه فالقول بان ادخال هذه الافراد اعني الامثلة الاول التي لم يلق القصر  
من السفر فيها محرم يقتضي المنع من ترخص كل اداء الواجب بالسفر فلا فرق بين استئزام سفر التجارة وتلك صلوة الجمعة ونحوها وبين استئزامه في غيرهما  
كقول العلم الواجب عينا او كفاية بل لا يبرح هذا الوجه لئلا يفتقر هذا يقتضيه عدم تحقق الترخص الا لا هذا الناس لكن الوجود من الضرورة في ذلك لا يدل على انه  
ادخال هذا القسم ولا على سبيل الغاصب انما دل على السفر الذي غايته المعصية ليس يواخي لانه لو سلم عند الفرق فلا يتم عدم تحقق الترخص الا لا هذا الناس لانه  
مرار ان ليس الواجب على الناس كسب حصيل الواجبات التي ذكرها بالدليل او التقليد على الوجه الذي عبره البعض منهم الشايع على الظاهر لا استئزام التكليف  
بالجماع او بالاشارة المنع عقلا ونقلا ويستلزم تعطيل الغايات والاحكام بل ليس عليه في الفرع الا ما وصل اليه وجوبه وجوب تقبله الذي لم يقبله بالجماع  
وان كان ما ذكره باعقبا وجوب الاختيار على كل حد كما هو الظاهر من كلامه فهو اجدهان تكليفه لا تكليفه بتركه تقبله البدني شيئا وتكليفه لصيغته كذا في سنن تسع قبل  
فعل الصلوة بجميع ما ذكره على وجه كونه محال لظناها كيف يحصل الواجبات والاجتهاد بعد معرفة اصولها بالدليل على ما ذكره ومقتضاها تغيره القول  
بعد تحصيل المقدسات في خمسين سنة وبليلة الحكم بالعصا الا لا هذا الناس ان لم يقبل لوزم عند الترخص كما يقول في غايته الاشكال مع اختيار  
الناس في المذار والمغارش والطلاق والمعاملات بل اكثر الامور التي لم يزل في كل مدة بلدة تكفي في عدمه عن الدنيا بل يلزم كون الناس كلهم الا نادرا ما عين

هذا هو الوجه في عدم جواز السفر في بلد مسافر للموت والتمتع بالصيد بطر القصر في بلد علمنا ان اجمع فيه ناهي سيجي الاختيار والدليل العقلي ثم اعلم ان الظاهر من كلامهم ان كل من كان غاصبا بفرقه مع عدم جواز السفر له ويخبره عليه لم يربح حتى التخصير مطلقا سواء كان في اقامته من سفره حراما ام لا وقد مثل الشايع بالظن من ارضه من سلك طريقا نحو ما مع خضعة عدم السلامة وتلفه من الخوف وان كان الفرق من سفره التجارة والزيرة وصله ازم والجمع وغيرها ومثله تارة العرفة وسفر البصرة والفرقة مع عدم الادن وخصه لشيخنا من كان الغرض الغاية من سفره حراما او حراما ولكن بحقيقة يتبين ان ذلك لا يمكن ذلك الحجة المحرم يسافر فيمكن ادخاله في الاول ومثله يتابع الجار الى في جوار الاول والجار يكون المعصون من السفر هو الجوار وقاطع الطريق والباقي في التجارات والساعي على ضره يتوكل سائغا وكذا محرمين والقبول للمسافر للابق والزوجة الخاتمة لاجل التثنية وبعض هذه الامثلة والفرق بينها على الوجه المذكور وكذا في حرية السفر بحرية الغاية واما الغاية التي مع حرم السفر مطلقا فاشتهر انه لا ينبغي كون مثل سفر البصرة الزوجة وتارة الجمعة والعرفة مع عدمه على نية اصل لانهم ما موثروا بالاطاعة وفعل العرفة والجمعة والامر الثاني عند لا يقتل من الذي عن الصلوات الخاصة لا شك ان هذا خاصة لان يكون هناك في خاص الظاهر ليس لك في الكل ولهذا صرح به فيما ياتي بقوله ادخال هذا الافراد الخ مع انه لا فرق بعد القول بالتحريم بين المحرمات مثل ما ذكره في ما يوجب عدوها القصر دون الاغوان ودليله العقلي هو ان الرخصة لمن يفعل المحرم لا يناسب الحكمة وانما اعانته على المعصية في نتيجة تصد عن الحكم وكذا الاجماع وبعض الاختيار على ما ستمتع لطلب التعمد لطلب القصرين نعم لا يبرح بالقبول في الاختيار لا على افراد ما اختاره الشايع ولا على الاختار والاحتياط والاشارة الى التعمد مطلقا موجه فالقول بان ادخال هذه الافراد اعني الامثلة الاول التي لم يلق القصر من السفر فيها محرم يقتضي المنع من ترخص كل اداء الواجب بالسفر فلا فرق بين استئزام سفر التجارة وتلك صلوة الجمعة ونحوها وبين استئزامه في غيرهما كقول العلم الواجب عينا او كفاية بل لا يبرح هذا الوجه لئلا يفتقر هذا يقتضيه عدم تحقق الترخص الا لا هذا الناس لكن الوجود من الضرورة في ذلك لا يدل على انه ادخال هذا القسم ولا على سبيل الغاصب انما دل على السفر الذي غايته المعصية ليس يواخي لانه لو سلم عند الفرق فلا يتم عدم تحقق الترخص الا لا هذا الناس لانه مرار ان ليس الواجب على الناس كسب حصيل الواجبات التي ذكرها بالدليل او التقليد على الوجه الذي عبره البعض منهم الشايع على الظاهر لا استئزام التكليف بالجماع او بالاشارة المنع عقلا ونقلا ويستلزم تعطيل الغايات والاحكام بل ليس عليه في الفرع الا ما وصل اليه وجوبه وجوب تقبله الذي لم يقبله بالجماع وان كان ما ذكره باعقبا وجوب الاختيار على كل حد كما هو الظاهر من كلامه فهو اجدهان تكليفه لا تكليفه بتركه تقبله البدني شيئا وتكليفه لصيغته كذا في سنن تسع قبل فعل الصلوة بجميع ما ذكره على وجه كونه محال لظناها كيف يحصل الواجبات والاجتهاد بعد معرفة اصولها بالدليل على ما ذكره ومقتضاها تغيره القول بعد تحصيل المقدسات في خمسين سنة وبليلة الحكم بالعصا الا لا هذا الناس ان لم يقبل لوزم عند الترخص كما يقول في غايته الاشكال مع اختيار الناس في المذار والمغارش والطلاق والمعاملات بل اكثر الامور التي لم يزل في كل مدة بلدة تكفي في عدمه عن الدنيا بل يلزم كون الناس كلهم الا نادرا ما عين



ان كان في العبادات المستندة الواجب الموسعة لا يسع ذلك منهم احدا ولا يستبعد الشايع من ذلك فيستبعد من عدم الترخص الا وحده الناس في  
الحضرة ايضا يكون القلم على انهم ان يسلوا عدل الترخص لا لا وحده كسليم الشايع عصيا الكل الا وحده فان لم يكن بعد بل يلزم بطلان صلواتهم  
وكونه في الحضرة بليلة لا ينبغي مثل هذا القول في هذه المسئلة بل ينبغي ما شاء العلماء المتقدمين مع تفكر انهم في كلامهم التاويل والبشر بها  
اسكن والاضطراب على قوانين الشريعة الشريفة السهل السوي في الحجج الصقوع عباد الله ثم على انه قد يناقش في الواجب لكل في وهو لا يخلو  
الزمان عن المجهول ان كان متجرا فيجوز نقل الخلافيات عنه وانما فيكون اشتغال من يقرب منها الاجتهاد فيسقط عن غيره وعلى فرض العدة فالقاعدة  
الوجوب على الكل بل على من يتوقع منه ذلك يجوز العلم ولغيرهم العلماء المتقدمين والاختصاص ان امكن حق يوجد على انه قد منع في الذكر في  
الزمان عن المجهول ايضا يقال له لا يتم هذا على من لم ينفذ من عدم دلالة الامر على النهي عن الضد الخاص ان ليس ذلك كلام المحققين ثم فان هذا الجنب  
قد مراروا ما الاخبار الدالة على ذلك فهي في رواية على بن سباط عن ابن بكير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يصيد اليوم واليومين الثلاثة بغير  
قال الا ان يشيع الرجل اخاه في الدين وان التصيد مسير باطل لا يقصر الصلوة فيه وقال يقصره اشيع اخاه هذه الطريقين الى على بن سباط وهو ظاهر  
في المنع عن التقصير في مطلق مسير باطل بهما التصيد لله وعلى ما هو لعالم في رواية عن ابي عبد الله عن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل من اضطر غريبا ولا  
عارة قال لا بأس في الصيد العامة في النار ليس لها ان اكل الميتة الا اضطر اليها حرام عليها ليس عليه ما كما هي على المسلمين ليس لها ان يقصر في الصلوة  
ورواية عن عبد الله بن زاذرة قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يخرج الى الصيد يقصر ام يتم قال يتم لا نه ليس يصير حق ولا شائنا جميع شيئا المقصود مسير باطل  
لغيره في فرضه عنه قال قلت له الرجل يخرج الى الصيد مسير يوم او يومين يتم او يقصر قال ان خرج لقوته وقوة عياله فليقصر وليقصر ان خرج لطلب  
الفضل فلا ولا كراهية فيها اشعاعا بالعلة هذه في الفقيه ايضا اشارة الى ان الخارج في حرام لا يقصر الظاهر على محل النزاع ورواية ابيه عن ابي عبد الله عن جعفر  
عن ابيه قال لا يقصر في الصلوة الجارية في يوم في جبانته الا في المير الذي يدور في امارته والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق الى سوق والواحد الذي  
الذي يطلب موضع القطر منبذ الشجر والرجل يطلب الصيد يريد به الدنيا والحارب الذي يقطع السبل في رواية عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
قال سمعت يقول من سافر قصر وانظر الا ان يكون رجلا سقرا في الصيد ومقتضيه الله ورسوله لمن يعصى الله يراوه في طلب شئنا او سعائنا ضرر على قوت  
من المسلمين في هذا كالتصريح في المطلب يدل على تحريم الرماة لمن يعصى الله كانه فيما يعصى الله وظاهرها عترة ورواية ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
عن ابي الحسن الرضا عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
فيما لا على تحريم قصد السلطان الجور فلا ومنه حديثه بالطريق الاول يؤيد مما سبق من تحريم رماة واعلم ان ليس هنا خبرا يكون سند خاليا  
عن تصدق سند وادلة الاروائية عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
مؤثقة وبنية ما لم يجل ان فضلا في الطريق واما لا تلتزم على العون نظام في الغرض فالاعتقاد هنا على قول الاصحاب تقبل الاجماع على ما مر عند  
وجود الخلاف مع التأييد بالاجابة الكثيرة المشهورة المعولة وبالوجه العقلي الذي قد رتبنا القيم من كلامهم حتى قال في المنه في بعد رواية عبد الله القليل  
بدل على التعميم سائر كلامهم في بيان اصل المسئلة فانهم يعدون من شروط القصر ان يكون السافر باضا فالتخصيص ببعض المحرمات على ما ذكره الشايع في قوله  
اذ لا يدل بذلك فان كان العمل بالدليل العقلي في نوعام والاجماع كك والشهرة والعبارة وان كان بالاجماع مع عدم الصحة الاكثر فليس فيها اي تخصيص  
ذكره والقيم في جميعه لا نه كان النظر في ما مضى فيها ما هو خاصه وان كان الى الظاهر ما يستفاد من التعليق الاشارة فهو عام فامل هذا واعلم  
يمكن الفرق بين ما سئل للاصحاب قالوا بعد التخصيص بين ما الزعم الشايع به مثل ترك التعلم بالسفر بالمراد الذي هو جيب القصر هو المحرم  
بان كان النهي من الشارع وورد به صرحا لا المستلزم له فان المحرم فيما ذكره ترك التعلم لا السفر بل هو حرام بالاستلزام ما ورد من الشارع النهي صرحا  
او يقال المراد بالغاي بالسفر ما يكون والسفر هو السفر ولا شك في وجود هذا المعنى في القصر الروية مع عدم الاذن وكذا في القاص عن الزحفان في الزيادة  
ويكون وجود النهي في تارك العترة والجمعة ايضا وخفائه عنها لا يدل على اعتدوان لم يكن ذلك فيمكن القول بجواز الترخص على ان في الجملة شك لا عترة في  
محل خلاف تارك القلم انه هو تاركه وفاعله لم يمسوا سافرهم وليس السبب هو السفر بل عترة مع عدم فعله ذلك ان كان خاصا مع كونه في السفر ايضا لانه  
السبب لو فرض ان لا سبب الا السفر الغير الضرر ويقال بعد الترخص ليس محذورا انه هنا موجود وهو لزوم عدم التقصير الا وحده الناس هو وظاهره على مقتضى  
ايضا في قليل من الناس على ذلك لوضعه فيكون سبب ترك الواجبات في السفر الغير الضرر ولو فرض جريان ذلك في امثلة الاحكام لا يمكن القول بجواز  
الترخص للشايع ايضا وهذا ظاهر هو جواز الترخص لتاويل الحج وهو تارك العترة وعظم فامل فيه فانه يؤيد عدم القول بالتعميم عند صحة الاخبار  
من احكامها في الاجماع على النهي الشامل لها وطنا ما ذكره مع كثرة ذكرهم الامثلة ولو كانت منها ينبغي الذكر فانها الحج الى ذلك كحفظها في قوله  
التاويل بالجملة يغلب الشايع بوجود القصر على من زعم الشايع كونهم فاصين بسبب التعلم والاشتغال بالعلم والدليل عليه عموم ادلة القصر في صلواتهم  
لهم على ما دلل الاستثناء منهم بل في القصر لا ينافي غيرنا فاما لبيان فاصين احدا على ما قلناه او لا وعائين لا انه عموم في عترة خصل كل ما  
يجب صلواتهم فيه على ما قلناه ثانيا وقد اشترنا في صلاة الجمعة فيمنع ذلك ثم والله لما ذكر في الصايد للتجارة بقصر في صلواته على راي متن وهو  
المقتضى هو السفر مع الشريط لا بد من عدم المانع اذ لا مانع هنا الاصيد للتجارة وهو غير مانع لان ذلك لو كان مانعا لكانت صلواته في الاجماع

او يقال ان الفرق  
بينهما وبين تارك  
القلم



وَمِنْ عِلْمِهِ زِيَادَةُ السَّعْرِ عَلَى الْخَصْرِ كَمَا كُنَّا رِيًّا وَلَمْ يَكُنْ سَطْلُهُ الْفَقْرَ وَالْقِسْطَ وَكَذَلِكَ وَالْبَرِيدُ وَالْمُشَابِّهُنَ لَا يَتَّبِعُهُ فِي بِلَادِهِ عَشْرَ أَتَامَ فَإِنْ أَتَامَ أَحَدُهُمْ عَشْرَ فَضَاعِدًا لَمْ يَشْرُ  
وَالْأَتَامَةُ يُكْدُّ وَهِيَ رَأْسُ رَأْسٍ

[illegible]



[illegible]

وبعضهم جعله في  
الثانية كقولهم المصنف

الحاضر له مو

وفي المؤرخ عن الفضل عليه  
الملك قال سالته انك  
عن كارتبما الذي رجعنا  
فقال انا حله فقال السبي  
فابعده وكان في القيد  
ابان بن عثمان اذ لم يبق  
عنه ما يتركه لك وهو  
اقبح من لا بأس ويؤلم كما  
يعلم من الحق في الخلافة فيه  
فقال لعل محمد بن ان  
الوجه في جعل النسابين  
المدا على من الطبق ويتم  
منه ان ينفذ في الطبق عليه  
في السلب وتغلب السلب عليه  
لما داه عمار بن محمد عمار  
الاسنق عن بعض اصحابنا فيه  
الى ابو عبد الله فقال لعل  
المكارم انا عبد بها السبي  
فلقبه



قصص الايام







الظَّائِنُ



ولو خرج الى الحفلة وصلى بغيره  
ثم رجع عن السفر بعد  
سنة

هذا الضام الرابع من النية بعد الزوال قبل الصلوة لشمول الاجتهاد المثل حجة الجلي عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يخرج من بينه وهو  
يريد السفر موصيا قال ان خرج قبل ان ينصف لها ان يقطر وان خرج بعد الزوال فليتم يومه صحيحه بحمد من سلم عنه اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج  
بعد نصف الشهر عليه صيام ذلك اليوم ولا سبيل للحكم بانقطاع حكم الاقامة ولا يلزم وقوع صوم واجب غيرها استثنى في السفر وصححه وهو خرام الجماعة فلو  
لم ينافر يكون باقيا الا مدخل السفر في صحة الصوم وتحقق الاقامة فلو سافر في حق التمام محل التماسه الا انه صدق الاجتهاد عليه فان الاولى محض الحاجة  
عن بينه والثانية عن سافر وهو ليس كذلك بل هو سافر فليتم بغير تسليم الصد وجوب الصلوة ان لم يبق حكم الاقامة مطلقا يجوز وجوب الحكم في انما هذا  
الصوم فقط لو وقع في محل فية الاقامة مع بقائها الى الزوال يكفي ذلك للصحة ولا يحتاج الى بقاء حكم الاقامة في باقي النهار ولهذا لو سافر الانسان بعد الزوال من  
مكة لم يبق حكم المنزل في باقي الزمان وان سافر لاجتماع وجوب الصلوة بالجملة بقاء حكم الاقامة في هذا اليوم الصوم دليل لا يستلزم البقاء في اليوم الا في النية  
بغيره ايضا على ان فصل السفر القياس عليه عدمه لكونه يكفي ان يقال لا شأن به عليه تمام الصوم وجوب تمام الصوم فاصحاب صحيحا مطلقا الاما  
استثنى من غيرهم في السفر من لا يثبت الاقامة فيمكن ان يقال اذا وجب الصلوة وجب تمام في هذا اليوم لعكس نفي في الخبر الصحيح المعلوم المفتاد انفسا انظر  
ومواد الرقعة لم يقصر فقط المنع الثاني وانما وجب الاقامة في هذا اليوم وجب الباقي مادام باقيا فيه لعدا الواسطة ويمكن دفعه منع كلية الاصل وانما لبيت  
بصحة فيها بل لا يفتقر الى ان يتم منها العوم فامورها باقيا منها الشرط وسند المنع قصر الصلوة مع وجوب تمام الصوم يخرج بعد دخول الوقت فانه قصر  
الصلاة عند البعض كما يستحق على تقدير تسليم العوم يخص الخبر الدال على سبب القصر على من يرجع عن النية قبل الصلوة فانه لو لم يدل وجوب تمام الصوم  
انما يقال بعد العلم من المنع في ليلة يستدلح عليه بالخبر الصحيح المقدم اذا قصرنا ففكرت ثم قال فان قيل يلزم من هذا الدليل انقطاع السفر  
بغير الشرع في الصوم وان لم تنزل الشمس لان السفر كما لا يتصور منه صوم واجبك ملا الاما استثنى لا يتصور منه الشرع فيه فاشرع فلا يخالف ما ان يكون صحيحا  
من الاول يلزم انقطاع السفر في قوله قلنا فانه هذا القول قوي ما شئنا الحق لا امر الموجب لبطال حكم السفر لكن لما كان هذا الامر قابلا للبطالان  
والا لزم من أصله بغير فصل السفر قبل الزوال الموجب لبطالان الصوم كان تأخير الخبر السابق على الزوال مراعاة لما مره الى ان تزول الشمس فارجع عن نية الاقامة  
بغيره بطلان ذلك لا شرعا الى حكم السفر فينبغي فانه لا يلزم من بطلان الصوم بغير السفر بطلان الرجوع عن نية الاقامة لعدم الملازمة الى قوله وقد يوجب بطلان  
الاكتماء في البقاء على الاقامة بالشرع في الصوم مطلقا كما اختاره المصنف ويضاف الدليل الى انقطاع السفر ايضا بقوات وقت الصلوة المقصود على وجه يستلزم  
وجوب ضمانها لان استقرارها في الذمة تمام ما يوجب انقطاع السفر في وقتها لا ما يوجب تمام الاذلة فان قيل هذا الامر لو كان كافيا في عدم بطلان الاقامة  
لزم عدم بطلان خبر النية لكن التالى بطا المقدم مثله الى قوله مع انه لو قيل ان غارق بينهما الاجتماع على عدم البقاء في تلك الحال بخلاف هذه كان كافيا  
انت بعد التماسه بعد جريان هذا الدليل فيحصل الرجوع قبل الزوال اذ لا يمكن ان يقال لا شأن به في صحة هذا الصوم لو سافر في وقتها وكان جزا الدليل  
ومجره الصحة لان لا ينفع لان حجة امره وقت مع ورود المبتل عليه لا يستلزم بقاء حكم ما هو كان في زمان صحة حين البطلان وانه لو لم وجوب حكم الاقامة  
على من شرع في الصوم الصحيح وان سافر قبل الزوال فان قيل هناك السفر مبطل يقال هنا ايضا الرجوع قبل الصلوة مبطل وان قوله ومن الثاني ان لا  
يحتاج بل غير ذلك المعنى كما نرى غلط وان قوله وينبغي ان لا يكون بواضح يجب الادب ايضا فان لظان قوله فان قيل نقض استدلاله حاصل الجواب المنع بانه  
لا يجوز بطلان الصوم الرجوع كطلانه بالسفر فالحث بانه لا يلزم من بطلان الرجوع ساقط على انه يمكن الاستدلال على كون الرجوع مبطلا بالصركا من بعد ورود النص  
بخصوصه بيق التماسه لتمام على تقديره فيلزم عدمه على البقاء بالصوم فالحث بانه لا يلزم من بطلان الرجوع ساقط على انه يمكن الاستدلال على كون الرجوع مبطلا بالصركا من بعد ورود النص  
في الصوم لان قوله ان لم يصل فترخص في بطلان الصوم ايضا بانما قوله اذا قصر اضربت وبطلان ما كان ينبغي الخروج عما مرناه ولكن يلزم الخروج  
ببطلان ما في امثال هذا المباحث حتى يرى انها محل التماس مع وقوع الفتق بها ومن هذه الجوانب هناك فتمت عدل الكفاية بخروج الوقت من صرح في  
التمسك والفتق في دليل الشك الذي يضاف اليه كذا ما اختاره من الاجتهاد بالنقل المقصود اخلاصها منها اما رات الاقامة وانما كان اجزاء دليل  
الصوم والوجوب وكذا بقوة الاكتماء بالصوم المشدود ان يتلوه في السفر جريان دليل الصوم الواجب وقوله لكن لا فرق في الصوم المشدود بين حصول الزوال  
قبل الزوال وبعد البطلان على تقديره من ليس بواضح ان لا شأن به ان اشع عن الصوم الواجب وهذا لا خلاف فيه بخلاف المشدود فان القول بخبره فانه  
فانما جاز ذلك بعد الزوال وجب لا يبعد ذلك في المشدود انما ان البطلان بقاءها فانه نية الاقامة وبعد ما ولا اثر للصلوة فانه نية الاقامة مع بقاء  
الوقت عدمه وقتنا بعد الاقامة ام لا وهو لا للصلاة فانه يثبت البقرة وهو ايضا قبل نية الاقامة وبعد ما لا معنى للاتمام للشرع الا نية الاقامة  
والطهارة الصلوة وبقاء حكم النية لصدا التمام بعد نية وجوب الحكم وكون النية اعدا وانما مع ذلك قول عن السبب النية بالكتابة فلا ينبغي التزويج  
بقا الحكم مع انها تنصرف الى ما عليه هو الا تمام الحث وكذا الرجوع عن نية الاقامة الواقعة في اثباتها بعد فراعته منها فانه التمام مع النية وبعد ما وكذا قوله  
الاقامة ثم شرع في الصلوة بغيره لتمام نية الاقامة فانه لا يبعد ما عليه في نفس الامر مع تكليفه بحجبه  
الطهارة على تلك النية ولا بعد وقوع الفعل كله على ذلك الوجه مع حصول مقصده التمام وليس له نقض من صور العدل وجعل العزم مكان الظاهر على  
ما اعتد في الرواية فيكون في الجملة فامل فانه محتمل البطلان فلا يكفي في الشك فان كان في الوقت فكل من لم يصل لوجوب الاقامة وان كان قد تج  
الوقت لاحتل الاجتهاد بها الا خلاصه فانه لا يبعد عدمه لانه لم يقصد التمام وجهه التفسير في واضح والقياس على المقصود اصيل ما ليس به يد فتم والطا  
ان بقاء الحكم لو نوى في الاقامة على تقديره بانها بقصد الاقامة في البقرة الشريعة وكان بعد الثالثة في الرابعة يفهم من المشوق قوله ولو خرج الى  
الحفلة لم يلبس عدم وجوب عادة ماصلة فصار اح ان صلى صلوة ما موراهبها والا فمعيد الاجزاء على ما تحقق في الاصول مع الظهور ورواية زارة فانه

السادس



ومع التراب يجب القصر الا في حرم الله وحرم رسوله ومجده الكون والجار فان الامام فيها افضل ممن

سالت باعبد الله عن الرجل يخرج في سفر يريد مدخل عليه الوقت وقد خرج من القرية على فرسخين فمضوا واضربوا بغير بعضهم في حاجة فلم يقض له  
الفرج ما يضع في الصلوة التي كان صلاها وكنتين قال قلت صلوة ولا يصح فيه مبالغة وفي الطريق الحسن موسى كانه الخشابا لو ائذنه من وجوه  
كثير العلم ولا يعارضهما في واية حفصل المذكر الجوهري قال قلت في النقص في الصلوة يريدان ويريدانها وجايبا والبريد ستمائلا وهو  
وفسخان والنقص في اربعة من السجود فالجواب في الرجل من منزله يريد ان يركب املا وكان اربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين ونية الرجوع او فرسخين آخرين قصران جمع  
عما في عند ما بلغ فرسخين واذا المقام فعليه التمام وان كان خسر ثم رجع عن نية اعادة الصلوة مع عدم الصلوة والضراعة واشتغالها على ما يقول به  
احد على الظن وجوب القصر في اربعة فراسخ مع عدم الرجوع وان البريد ستمائلا هو فرسخان فلا يحتاج الى تاويل لرواية الا في خروج الوقت الثانية  
بعد او بعد الحزم بعد السفر بل في على نية السفر انه يقصر في اثنين يوما لان من هذا حكم منزله من دخل بلاد ولا يعلم بقامه فانه يلزم القصر ما بينه  
وبين شهر ثم عليه التمام بعد ذلك كما قاله الشيخ في الكاين على ان يكون هذا منزله ذلك محل التردد لان هذا كان مقيما وان كان يكون بمنزله وان عزم على السفر  
غيره وقال في الشرح لو كان الرجوع والتمدد بعد بلوغ المسافر بقية القصر ان يقصد اقامة عشرة ايام او مضى عليه ثلثون يوما مترد او هل يحسب  
منها اي من الاثنين ما يتردد الى الماء ومن المسافر او يسلكه من غير قصد ما وان بلغنا نظرا من وجوه حقيقة السفر فلا يضرب لزيد من الخلال القصر توقف في  
الذكرى ما ذكره في خارج ويمكن الحول الى العرف كما مر في التاخذ انما ان التردد لان الظن اقامة الثلثين يوما مقصرا صلوة مع عدم السفر في تلك المدة فيحسب  
يقعوا السفر منها او نية الاقامة فيحسب يوم المسافر ايضا ونية تامل بعد صد الكون في ذلك اليوم في مقام الثلثين فانظر العدو عدنا ستمائلا الثلثين  
يمكن ان يفي لزيادة تحقيق في مسئلة من خرج الى اداء المسافر بعد نية الاقامة وازاد العود **قول** مع الشرايط يجب القصر في وجوب القصر في اربعة  
اجماع لا يحتاج يدل عليه الاجماع ايضا وما دلت التحسين فيها كما هو المشهور في الاصل الصلوة هو التمام وخرج ما خرج بالدليل من الاجماع والجماع في التا  
ومنه المواضع الاربعة فلا اجماع فيها ولا الامة فانها تدل على الصلوة في الارض مع رفع الخلع وقد يقال بعد تحقق الضرب مع الكون فيها مع القول بمضيق  
ثم واما الاجماع فلا يصح في كل كما استغنى يدل عليه في اجابة كثيرة مثل حجة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت باعبد الله عن التمام بمكة والمدنية قال نعم  
وان لم يصل فيها الا صلوة واحدة وصححه الاخرى قال قلت في الحسن ان هناك ما ركعتك هناك مرة بالتمام في الحرمين ذلك من اجل الناس قال لا كنتا واما من  
من ابائي اذا وردنا مكة اثمنا واستمرنا من الناس صححه على بن مهزيار قال كتب لي ابي جعفر ثانيا في الرواية قد اختلفت عن ابي جعفر في التمام والنقص في الحرمين  
في الحرمين فانه انما يصح في الصلوة ولو صلوة واحدة ومنها ان يامر بقصر الصلوة ما لم يوفى مقام عشرة واول على التمام فيها الى ان صد من حجاجنا في غلنا  
هذانان قمتما احبنا اشاروا على القصر واكثر لا اوفى مقام عشرة وقد ضقت بذلك حتى اعرابك كتبت بخطه قد علمت بحكم فضل الصلوة في الحرمين  
على غيرهما فانما احب اليك اذا دخلتها ان لا تقصر تكثر فيها من الصلوة فقلت لم بعد ذلك يستينك مشافهة لكتبت اليك بكذا واجبت بكذا فقال نعم فقلت  
شيء تعني بالحرمين فقال مكة والمدنية وموقد اوجهت من متى قصر الصلوة فاذا اضرت من عرفات الى منى ووزرنا البيت رجعت الى منى فام تلك الثلثة الايات  
وقال اصبره ثلثا وليس من قوله ومنه في اخر موجود في الكافي وعدم ظهوره يمكن حمل قوله فام على قصد الاقامة في مكة فيلزم على عدم اشتراط عدل الخروج الى محل  
النقص لنية الاقامة في الصحيح عن ابراهيم بن شبيب عنه قال كتب لي ابي جعفر استعلم عن اتمام الصلوة في الحرمين فكتبت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل لكما الصلوة  
في الحرمين فاكثرها واما انه يجوز في الصحيح عن عثمان بن عيسى قال سالت ابا الحسن عن اتمام الصلوة في الحرمين فقال اتمها ولو صلوة واحدة  
وهو في رواية اخرى في الصحيح عن مسمع عن ابراهيم قال كان ابي بن محمد بن الحسين ما لا يرى لغيرها ويقول ان اتمامها من الامر المنذور وهو ممدوح في الجملة  
وفي الصحيح عن عمار بن رباح قال قلت لابي الحسن اتم أم أقصر قال اتم فقلت امر على المدينة فام الصلوة او أقصر قال اتم وهو محمول في الصحيح عن مسمع  
عن ابي عبد الله قال قال لابي اذا دخلت مكة فام يوم تدخل وخبر عيسى بن يقطين قال سالت ابا ابراهيم عن القصر في مكة فقال اتم وليس بواجب الا في الحب لك  
مثل الذي احب القصر في مكة فيمنع من مرار عن يونس وهو محمول وخبر يونس قال سالت ابا ابراهيم عن اتمام الصلوة في الحرمين فقال احب لك الحب  
لنفي اتم الصلوة في الطريق ما مسمع زاد وخبر معوية عن ابي عبد الله ان من المنذور اتمام في الحرمين وهما في الطريق وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب  
عن ابي ابراهيم قال قلت لانا اذا دخلنا مكة او المدينة ثم الصلوة او تقصر قال ان قصرت فذلك وان اتممت فهو خير فزاد الحسن في حق محمل الاجابة الدالة  
على التمام وفضليته التحسين الوجوب في الاجابة المتقدمة ويدل عليه صححه على بن يقطين عن ابي الحسن في الصلوة بمكة قال من شاء اتم ومن شاء قصر  
رواية عمران بن حمران قال قلت لابي الحسن اقصر في المسجد الحرام او اتم قال ان قصرت فذلك ان اتممت فهو خير فزاد الحسن في خبره فلما ثبت عدم المعارض من الكافي  
والاجماع مع العمل بما مع الشهرة العظيمة في محمل الاجابة الدالة على وجوب القصر ما لم يوفى مقام عشرة الا مع التردد الى اثنين على غير المواضع وعلى وجوب القصر  
النحن اتمام الا اتم كل كما هو لفظ وكذا يصح محمد بن اسمعيل بن زياد قال سالت الرضا عن الصلوة بمكة والمدنية يقصر او اتم فقال قصر ما لم تقم على مقاعد  
وكذا رواية على بن الحديد عنه مع الضعيف فانه ضعيف لا يكون الا اتم الا ان تقم على اقامة عشرة ايام وصل النوافل ما شئت في اساقع الحرمين  
مع انه قال في عبد الله بن جندب عنه كذا رواه اتمامه فيها اوردته على تعيين القصر في الصحيح عن محمد بن ابراهيم الحصيني قال سالت ابا جعفر في اتمام  
التقصير قال لا دخل الحرمين فام عشرة ايام دام الصلوة وموطوع وصحبه معوية بن وهب قال سالت باعبد الله عن القصر في الحرمين واما فقال لا اتم  
حقوق على ثمانية ايام فقلت ان احبنا بارادنا عنك انك ستمائلا بالتمام فقال ان احبنا بك كانوا يدخلون المسجد فيصليون ويأبسون فقال لم يخرجوا  
والناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلوة فام تمام في هذه محل على امر على ان في الطريق عبد الرحمن بن وهب فاما شركان والجملة  
لا يمكن رد تلك الاجابة الكثيرة المعروفة المشهورة في الحديث لا لم يبق عنده من غير اتمام ولا يمكن الجمع الا بتمامه ولا يمكن مثل ما قال في النقص بعد روايته

اجتماعهم

من المنذور



من المنذور الخ انها محمولة على من ينال الامة او لا معنى للتخصيص لا لانه لا يشترط الكثرة في ذلك للتصريح في بعض الاخبار الصحيحة المتقدمة بالتمام ولو ضلوا  
واخذوا كحل الشيخ به وبنيته لا فاته والاطمئنان ولو كان معلوما عند بقائه فيها عشرة وهو ظاهرا وهذا ما يتعلق بالحرمين واسما ما يتعلق بهما ولو كانا كونهما واحدا  
في بعض ما سمر مع الاخبار مثل صحة صلاة بن علي بن عبد الله انه قال من تخرون علم الله الا تمام في ربيع موطن حرم الله حرم رسول الله وحرم  
المؤمنين حرم حسين علي ترايا ووايته زباد القدر في الحسن بازا واجاب لك ما احببتني اكره لك ما اكره لنفسك اتم الصلوة في الحرمين بالكونة  
عند قبر الحسين ورواية اخرى لم يعل في الحسن مؤيد مشهور في رواية شبل قال قلت لابي عبد الله اكره قبر الحسين قال لا هذا ليس اتم الصلوة عند قبر الحسين  
الصلوة قال اتم قلت بعض اصحابنا يروى التفسير قال فما يخلو ذلك الصلوة ورواية عبد الحميد خادم اسمعيل بن جعفر عن ابي عبد الله قال اتم الصلوة في ربيع  
موطن في المسجد الحرام ومسجد رسول الله وسجدة الكوفة وحرم الحسين ومثليها رواية مسند عن ابي عبد الله في رواية له في بيعة ابيها لما ثبت في الخبر في  
الحرمين يلزم فيها الاية لعلنا نقول بالفضل على ما هو المشهور ويؤيد الخبر فينا انه وجد الغارض فيها بخصوصها مجازا للحرمين وايضا ما وجدنا لعلنا نصريح  
بوجه القصر متعينين فان عبارة الفقيه ظاهرة والرواية صريحة في الاولتين ثم وهناك في ربيع الاول الموطن هو البلد والمسجد حرمين الا انما في مكة  
والذي ينزه الكوفة وحرم الحسين ولا ينافي في وجود المسجد في بعض الاخرى بحمل المطلق عليه يجوز الحكم فيها الا انه ما ذكر في الفضل لا المسجد لفضله ونحوها  
والا انه لا شك في فضيلة البلد مثل نفس مكة والمدينة وما ورد في مؤيد في باب فضل المساجد قال سالت عن الصلوة في المدينة هل هي مثل  
الصلوة في مسجد رسول الله قال لا ان الصلوة في مسجد رسول الله الف صلوة والصلوة في المدينة مثل الصلوة في سائر البلدان بعد التسليم بحول على البيت  
والثاني قطع النظر عن مجاورته ونحوه وقال الشيخ اذا ثبت الاستحباب في الحرمين من غير اختصاص بالمسجد يكون الحكم كك في الكوفة لعلنا نقابل بالفرق وهو  
مذهب لم يبق في المشايخ جماعة ويحمل زادة المسجد من مكة والمدينة والكوفة لا يخرج من مسجد مكة لكونها في كل جزء منها واذا كان التمام في جميعها تمام في  
مكة مثلا مؤيدا بالاستصحاب لعلنا نقول في الدليل الاول اذ في الحرم الحسين فالتكليف في الحرم الحسين فالتكليف في الحرم الحسين فالتكليف في الحرم الحسين فالتكليف في الحرم الحسين  
على ما نقل من معنى الموضع هو ما نقل في قوله الماء الذي جرى عليه بعض الجوارح للتحريم نقل في المتن عن المفيد ان الشهادتين في الحائر العباد  
وهو يدل على دخول سائر البلدان في الحائر سوا البلد مؤيد ما في بعض عند قبر الحسين لو ثبت عندنا لقال بالفرق هنا اية يكون هنا اية المراد بالبلد  
ان ذلك البلد غير معلوم كما هو المشهور والظاهر ان المراد بالبلد ما كان في تلك الزمان والافضل الا حوط التمام عند القبر المسجد الكوفة في الجبل لان طعنا  
السيد ابن الجوزي حوط التمام وان حمل ان مرادهما الاستحباب فان خبره قال في المختلف المشهور استحباب الا تمام الى قوله قال السيد المرتضى في الجبل لا يقتصر في قوله  
وهذا يقتضي منع التفسير كذا عبادة ابن الجوزي فان قال المسجد الحرام لا يقتصر فيه احد على ان في اكثر الروايات على الامر بالا تمام وليس خلاف ابن الجوزي  
في الحائر الكوفة والروايات المعارضة ليست في الجبل لان طعنا المشهور هو المشهور بين الطلبة اية ليس هو الصحيح كثر اتم فانه غير بعيد ولا يبعد  
البحر الاحيط خصوصا اذا وقع احدهما معاداة ثم الثالثة الظاهر وجوب الا تمام والقصر فيها للافضل عند دليل يقتضي على تقدير التعيين الظاهر التعيين فيكون  
الا تمام بعدنية القصر بالعكس على الظاهر الا حوط التعيين البقاء الثالثة الظاهر استحباب فضل لنا فلهذا الساقطة فيها لان المعلوم سقوطها بوجوه القصر ليدخل  
في غير يفي الاصل لثبنا بقدر التحريم في كونه الصلوة فيها ولما في بعض هذه الاخبار من ان زيادة الصلوة خير زيادة الخبر وصل  
ما شئت وغير ذلك فاهم ولا فرق في الجواز بين اختيار القصر والا تمام صرح بما قلناه في الذكرى في ربيع الظاهر جواز الصلوة في الا تمام بدليل مع عدم  
دليل التحريم في الرواية من عدم ذكره خصوصا في مثل هذه ايجابها نطق وهو مشعر به وعدم ظهور القائل به ثم يقال يقتضي قوله في الرواية ان النظر  
فصل عند الاظهار على تقدير عدم القصر بعكس القصر فيحاط به يمكن ان يحمل على انه اذا جاز لنا الاظهار جاز لنا القصر فيكون العكس اذا لم يحظر القصر  
الاظهار وعلى انه اذا جاز لنا الاظهار يجوز الا تمام او يخص بعض هذه المواضع لما مر في الفرق ايضا بين كونها ساقطة في هذه الامكنة في جميع اوقان الصلوة  
الحائز الظاهر في الخبر في قضاء ما فاتت في هذه الامكنة وان لم يقصر فيها لقوله بقصص كاتت وغيرها من ادلة التسوية بين القضاء والاداء ويحمل تعيين الخبر  
السائل الظاهر في الخبر في القضاء فيها اذا فاتت في غيرها السائل الظاهر ان المراد بحرم امير المؤمنين علي بن ابي طالب هو الكوفة للتصريح في بعض الروايات  
ولما في الروايات في القصر ان الكوفة حرم الله وحرم رسول الله وحرم علي بن ابي طالب وان الصلوة فيها بالصلوة ويحتمل اذادة المسجد فيها للشمعة بازمنة  
في المسجد كذا لخص الجوزان مكة والمدينة حرم الله وحرمها والصلوة فيها بمائة الف الف م كك عشرة الاف صلوة وكذا الدمع ولما مر من مؤيد سماء  
الدالة على مساواة المدينة سائر البلدان في مؤيد لمعينين لارادة واحتمال الحرم ومكة والمدينة والكوفة ذلك بخلاف العكس في الروايات المتأخرة في الجملة ان  
الظاهر في اربعة اربعة ومنها المسجد فقط واخرى هو وغيره من سائر اجزاء البلد في مؤيد فانه حمله نقل المص في المتن عن والده منع استحباب الا تمام لمن عليه  
الصلوة لقوله لا صلوة لمن عليه الصلوة ولعلنا نقول اننا فاته لمن عليه الفريضة وهو بعيد على تقدير تسليم الاصل فكيف مع ضعف قدر الظاهر الظاهر علم الحائز  
سائر المشاهد للاصلح الاستصحاب او ادلة وجوب القصر ما لم ينو المقام عشرة وعده في العلة فيها حتى يقاس لتامع ينبغي الاقائه فيها التيمم للزوم المنقذ  
في البعض والخروج عن الخلاف وادراك كثر الحركة العاشر الظاهر ان مؤيد القصر ثم منها فاني انا واعد مع النقل صحة الصلوة وبالعكس الحائز الظاهر ان  
المراد بالمسجد والبلد هو الذي كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الزمان اليه كون الزايد بعدة واختلافها غير معلوم ويحتمل كل ما يستعمله في كل  
زمان ويؤيد الاول ما ذكر في زيادات التمسك في باب المسجد في الحسن بن سعيد عن زادة قال قلت لابي جعفر ما تقول في النوم في المساجد قال لا ما يراى  
المسجد مسجد النبي ومسجد الحرام قال وكان ياخذ بيدي بعض الليل فتبني ناحية المسجد ثم يجلس فيحرق في المسجد الحرام فربما نام فقلته في ذلك فقال انما  
يكبر ان ينام في المسجد الذي كان على عبد الله رسول الله فاما الذي في هذا الموضع فلم يره ما يره لانه المحقق بالارادة والاستصحاب او ادلة وجوب القصر

الحسين

في ذلك الموضع  
الذي يقف المأوى



ولوا تم المقصود عالما علما مطلقا وناسبا بعيدا في الوقت خاصة وجاهلا لا بعيدا مطلقا متن

[illegible]



ولو سافر بعد الوقت قبل ان يصلي اثم وكذا الوضوء في الوقت وكذا الفضا ماث

انه مسلم او مؤمن كانوا يقبلون منه ولا يلزمونه بشئ من الاحكام من غير استئذان لاسير الاحكام والادلة التي يفتي على ذلك لا امرهم بذلك بل ينهونهم  
من ان يتوبوا قبل الموت بل فضل مقبوله وما ذكر في بحثنا لثلاثين لا نه يعلم من اخباره كثره ان من تلك الشاعة يحرقونه باعتقاده انه مؤمن بالله و  
انهم ينفقون ذلك بغيره يؤمنه من عذاب الله ويخلصه من عقابه وانه مؤمن من حقيقة الحال ان ذلك في ذلك الزمان ما يعرفه الدليل وما كانوا  
يطلبون منه ذلك ولا يلقونه بذلك ايضا فلا يكون الاخذ بالدليل اليقيني من شرايط الايمان ولا هو الاخذ بالفروع المقررة في كتب الفروع والخاصة  
بمردوا زمان والاحكام الشرعية الدقيقة على الطريق الذي شرطها البعض شرطا لصحتها ولم يكف الاثنان ولا الاخذ على غير ذلك لوجه خصوص من لم  
يعرف ذلك ولم يصل اليه ذلك يدل عليه العقل ومن النقل لنا في سعة اعمالنا في الشريعة المشهورة التي وفيها ايضا في الحج ارادة التشرع  
العرفاء له في الشارع مع ههنا من شفقته بالنسبة الى الوعية وعلهم التسوية في صدق الاسلام وبعد ما وصل اليهم ثم الاخبار بانهم فعل كذا فان كان موثقا  
فذلك في الارض ولا يرشد شئ بانهم كذا ولكن انت فعلت من غير علم فلا تبصع عدلا لمر بالفضلان على ههنا مثل غيره وقد اسلفنا اخبارا كثيرة في ذلك مثل  
طهارة اهل بيتا وفعل عمار في التيمم في عدا الاعادة بالقبض وغير ذلك من الاخبار المذكورة في هذا المجلد في تمام الصلوة والصواتها  
اخبارا كثيرة مغيرة في الصور يسجي كون الجاهل بالجهرا الاختلاف والخصية والنجاسة معتدرا وبالجملة هذا هو ما وجدنا في بعض مثل هذا  
الاطماع لوجه اول بامر غيره فثم اعلم ايضا ان الظاهر ان الجاهل في وجوب القصر معتدرا سواء كان عن جهل القصر او بوجه من وجوه الجهل  
اشترط له لعله بل انه اولي لكثرة الخفاء بخلاف اصل القصر فانه قليل ما يخفى على الناس في ذلك مثل من علم وجوب الاتمام على كثر السفر فاعرفه نظامه  
بانامة العشرة فتمها بعد الامانة والظن انه معتد رلان من بصره علمه بما علمه كما هو كذا لا يكون الغير معتدرا من علم بالخبر في الاماكن الشريفة وضابط  
في تعيينه في الموضوع الذي تمام فيه في نفس الامر خصوصا مع هذه وتبينه بحيث لا يقال انه مقصر فيكون هو ايضا معتدرا فانه مشكل ما عرفته جديدا  
البلد بمثل المسجد كذا وكذا لو علم عين الاربعه ولكن اشتبه حكمها مثل الحائض حرمه فانه مشبه في الجملة والمجدي فانه مشبه هل هو ما كان في  
زمانه وما يصدر عليه الان وما القصر من وجوبه التمام عند اوشيا نافع الذكر بعد المبطلة فانه مبطل وموجب للاعادة مع التذكر لعدا الايمان  
بالمأمورة على وجهه وما مع المجلد في المواضع المشبهة فلا يبعد التصحح وكونه عند البعض مامر بقوله الشارح عن يحيى بن سعيد يدل على صحة منصوص عن حاتم التقي  
عن ابي عبد الله قال سمعته يقول اذا ايتت بلدة فاذمعت لمقام عشرة ايام فام الصلوة فان تركه رجل جاهل فليس عليه عادة فثم واحتطت مما امكن  
فان الامر صعب لا يمكن القول بكيفية شئ بل يختلف الاحكام باعتبار الخصائص والاحوال والادماء والامكنة والاشخاص هو وطو واستخرج هذه الاختلاف  
والانطباق على الخبر ثبات الماخوذ من الشريعة الشريفة ميثاقا اهل العلم والافتها شكر الله سبحانه ورفع درجاتهم **فولم** ولو سافر في العلم وان هذا ثباتا  
وقد اختلف الاخبار في الاول في الخصائص في الاولتين والذين يظهر التام في الدليل ان من ادركه في الحضرة وقت الصلوة التي يجب قصرها سفر  
الشرائط يجب القصر عليه انما لا يراية فاما فقهاء القصرين يصل في السفر الصلوة المنقولة اداء ولا شك في كون من ذكرناه منه والاصل عند التخصيص  
النظر الى البدل في صحة استعمل بن جابر التقي في الكتابين والفتية قال قلت لابي عبد الله يدخل على وقت الصلوة وانا في السفر فلا يصل حتى يدخل اهل  
تقال صلوات اتم الصلوة قلت فدخل على وقت الصلوة وانا في اهل اربنا السفر فلا يصل حتى اخرج فقال فضل قصر فان لم تفعل فقد خالفنا لسوا الله  
فيها ما لغيره من قوله فضل قصر من قوله فان لم تفعل القصر ان الرسول هكذا فضل ولو جوب الحكمة التي ذكرت للقصر فقد توافق الكتاب والسنة والعقل  
فقد ظهر ليل الثانية ايكم فان قنينا القصر في الآية بالسفر موقوف هنا وكذا الحكمة والسنة صريحة في ذلك يؤيد اصل التمام فيجب التمام مع الفعل خيرا  
وهي الثانية وايضا يدل عليها ما تقدمت من الاشارة في صحة الدالة على تعيين موضع الترخيص اذ اذا جاوز محل سماع الاذان مثلاً فقصرانه مشي القصر  
وهذا صريح في المطلوب ولا يعارض ذلك كذا شئ مثل صحة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن رجل يصوم من سفره وقد دخل وقت الصلوة وهو  
الطريق فقال يصل ركعتين ان خرج الى سفره وقد دخل وقت الصلوة فليصل اربعاً بعد ان يصلي ركعتين في البلد او بعاء في السفر لا خيال  
العكس فيما فليس فيها مثل من ما قد مناه الا بالكرامة وفي سنة ايضاً عن ابن عبد الله وفيه شئ ما وجد من مسلم مشركون كان هذا الامر غير  
فانح للظن ولكن قنينا في مقام التعارض كذا رواه بشير التتالي اخرجت مع ابي عبد الله حتى اتينا الشجرة فقال لابي عبد الله يا بننا فقلت لبيك قال  
ان لم يجز على احد من اهل هذا العسكر ان يصل تماماً غير غير لولنا انه دخل وقت الصلوة قبل ان يخرج من هذه ايضا كذا لان في الطريق اخذنا  
محمد بن فضال عن داود بن فرقدان سئل عن رجل واحد في وثيقة فابن فضال غير في وقت الصلوة في غير زمان كذا ما يدل على التقيد بالتضييق والتو  
لعدا الصحة مثل رابطة سحر بن عمار ومروان بن مسكين مع ان القول به ليس بجديد كل البعد كذا ما يدل على التخيير مثل رابطة منصوص عن حاتم التقي  
ابا عبد الله يقول اذا كان في سفره دخل عليه وقت الصلوة قبل ان يدخل اهلها فادخل اهلها فان شاء قصر وان شاء اتم والاطام احب الي  
لان في الطريق محمد بن عبد الحميد ليس في وثيقة بواضح لا شيئاً بينه وبين ابيهم ولما سأل عن الخبر الواقع هو فيه بالصحة الا نادى راع انه لا يتاني ما ذكرنا  
في العمل بل يؤيد العمل بما قلناه وان خالفه من وجه ويمكن القول به ايضا للخبر الحسن على الوشا قال سمعت ارضا يقول اذا زالت الشمس  
انت في الحضرة وتبدا السفر فام فاذ خرجت بعد الزوال فقصرك في السنة على من يجهل من ضرب المذهب بالجملة لا شك في قوة دليله لا ذكرنا  
فلوله يمكن الجمع ترجيح فلما ذكرناه من المرجحات واعلم ان الرجل فيما ذكره في الملح واضح بعد التامل فيه وان ساد ذكره لا ثبات التمام في الاوليات ثبات الاعيان  
بوقت لوجوه منقوض عليه في الثانية وانه قال في المتن ان ما ذكرناه من وجوب القصر هو مذهب الادوية في المصلح والمفيد ابن ادريس في الشيخ في المتن  
وانه قال في الاستبصار يصل اربعاً وما احدا فافترقا بيننا بل ظاهرهما التقصير التمام والقصر على تقدير السعة والتضييق فيها نافع احتمال استحسان التمام في الاول



ولو نوى في غير بلد اقامه عشر ايام لم يخرج الى اقل عازمة للعبور والا فاقام لم يقصر وسبحان من جعل كل صلاة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر من

وما عرفت ما نفعه عنها او هو عرفت والثالثة متفرقة عليها على ما مر من هنا فتصوّر كما فاش فقال الشارح في المتن ان هذا الجود يعني بقضاء ما غلب  
واخرج بعد قوله في الاولين وفي الباب ثانياً في حجة مختلفة مختلفة والمسئلة من شكل الاورام مع ان الحق الثاني مناقشة في اشتقاق اشكال الظاهر  
ان قيل وايضا لم يفرق في وجه يارة في المتن الظاهر من بعد قوله يصلح حتى احتاج الى اقامة الفرضين بعد قوله اتم مع العوج بحيث يخلل العشاء اي كان  
اول كما هو المتن نعم قد قبل ما كان الا انه تمام في الاولى ركنية في الاخرة وهو طرقت في الوقت ما يفيد ذلك كذا جيبا مع حصول الشرايط او  
الوقت مع وقت الصلوة في الاولى والركعة في الثانية لتحصيل الشرايط وكان ترك الشرايط وعلم مراده انه لجود بعد تسليم ما مر في الاولين فتم ولحق فلا  
يخرج بعد حصول الوقت من المنزل حتى يقبل فيه تمام الا في خارج حتى يجلس من المصيبة لصدقا ايضا وكذا ينبغي القصر قبل محل الترخيص لو ادرك الوقت  
ايضا الظاهر ان الوقت تمام ما والركعة من موضع التقصير الى المنزل وكان تركه ايضا للظهور **قول** لو نوى في غير بلد عشرة ايام علم ان ذلك اقامه المص  
وخلال ذلك الشارح بعد ما سبق واخرج من غير اشكال ان مراده بالخروج بعد اتمام علم على يظهر من قوله اتم قبله واما الاشكال فيمن لم ينو اتم فلو خرج الى اقل عازمة للعبور الا فاقامه  
لغيره الا فاقامه عشر متنافقة فالشارح بعد نقل الخلاف في الجملة ونحن قد افرغنا الحقيقة وذكر اشياءها وما يتم فيه قول كل واحد من هذه صواب سائر متفرقة  
من اراد الاطلاع على الحال فليقف عليها غير اننا نقول هنا الخ يقول نحن ايضا نكتسب ما وصل اليه منها على تلك الرسالة من تحقيق الحال فليخرج اليه من اقل  
الذكر غير اننا نقول هنا ايضا المسافر للعصر لثلاث ايام متفرقة وكذا من مضى ثلثون سنة اذا خرج الى موضع فان لم يكن بذلك خارجا عن اسم الا فاقامه من  
البلد يفي على حكم الاول يمكن توافق مع قولهم بالوصول الى محل الترخيص عدم تمام هذا يدل على احتياط قصد الخروج الى محل ذلك المكان  
تحقق الا فاقامه وحقق الثلثين فلا يفيق وقد مر كبر الامارة فتدكر ان خرج ولعله لم يتحقق بدون الوصول الى محل الترخيص فان لم يكن اتم صلاة فريضة  
فهو مقصر مطلقا لا نه مسافر لم يتحقق سبب الا تمام لان ذلك هنا ليس الا اية وهو في حد ذاته لا ينفق ما لم يتم وقد مر ان من بدع عن الا فاقامه يقصر هو مطلق  
وتدققنا عند توقفه على شيء مثل قصد مسافة بعد ذلك ان اتم فريضة ونوى بعد الخروج لم يقصد العود واقامه متنافقة فان قصد مسافة فلا شك في  
التقصير بعد الوصول الى محل الى ان ينتهي السفر بما عرشنا الانتهاء ان لم يقصد مشا بل اقل فخرج في الا فاقامه هناك لا شك في وجوب الا تمام واما مع عدا  
فيكون قصد الرجوع مع عدا الا فاقامه المتنافقة او مراد اذ اهلا ولا ينقل الكلام الى ذلك الموضع فتقول مثل ما قلناه او لا فالظن وجوب الا تمام مط  
لان صادق عليه لو نوى الا فاقامه وصلى تمام ما مضى يتم مثل من يكون في بلد ولا ينقطع ذلك بغير الخروج الى محل الترخيص لان ان يكون في نفسه السفر  
بلد يكون مشا بعد العود قبل الا فاقامه بان يكون مسافرا عن بلد الا فاقامه مسافة بحيث يدخل فيه محل الترخيص يكون بالخروج عنه فساد ذلك البلد حيث  
يقال انه مسافر في ذلك البلد لان له شغل في موضع الترخيص فيتحقق شغل في بلد الا فاقامه وان طريقه الى ذلك البلد فيكون مقصر بغير الخروج الى محل الترخيص  
او لم يكن بلد الا فاقامه مقصودا ومثله سفر واراد انما خرج الى محل الترخيص مع نية العود وهكذا الا فاقامه ولكن يقصد تمام السفر الاول هو مشا من محل  
الاقامة او غير ذلك بل الحكم تابع لقصد فان كان بحيث يقصد عليه مسافرا فيتحقق شرايط القصر فيقصر الا يتم ما وجد الحاق الا فاقامه بل بلد الذي يذ  
اليه ثانيا وهو مشا المحار ووجه عدمها انما مر على قصد مع كفي القصد لعل ما ذكرناه يكون مقصودا حيث حكم بالتقصير بعد الوصول الى  
محل الترخيص اها وجا ثبات ذلك المحار في محل الا فاقامه بعد الرجوع على ما نقل عنه فتم فان هذه المسئلة واقعة كثيرة مع عدا وضوح ظ كلام الاحتياط  
فيها للتدبر فيها من ظاهرها ولا يظهر القصد ما قلنا امر تحصيله ليس بخارج عن القواعد بل لاعتبار اجماع الذي نقله في هذه المسئلة من وجوب القصر  
لاحتيال قصد من ذلك فيجعل غير مقصود فانهم قالوا يخرج المسافر بعد تمام الصلوة بنية الا فاقامه عن كون مسافرا ولا بد للتقصير من قصد مشا الخروج  
الخروج الى محل قصد تلك المسافة بحيث يكون هذا الخروج جزء من تلك المسافة ومعلوم من عدا تحقيق ذلك فيما نحن فيه فالجمع بين ما قالوه وبين ما ذكره  
فيما نحن فيه فيتحقق ما قلنا فقامد لا بد من الاحتياط مما امكن فان اذ هم حال عن العالم والخذ من مجرد الكتب من غير سماع عن العلماء والعمل به مع قلنا  
البضاعة والاحتياط في الكلام وموافقه والعمل بخصوصا لغير القامه مشكل الله دليل التحيزين وقابل عند المضطربين والعذر في **قول** ويحتمل  
يقول عقيد كل صلاة الح دليل استحباب قول المسافر ذلك بعد كل صلاة مقصودا رواية سليمان بن حفص في قوله المذكورة في زيادات التتد قال قال لفتية  
العسكر يبي على المسافر ان يقول في زبر كل صلاة يقصر فيها سبحان الله الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلثين مرة تمام الصلوة ومعلوم مقصود المص  
فقال الشارح بقية كل صلاة مقصودا في المتن في سفر المسافر ان يقول عقب كل صلاة يقصر فيها سبحان الله الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلثين مرة تمام الصلوة ومعلوم مقصود المص  
كلام العزم مقصودا لعد محو الخبر بل القابل ايضا مسافة الكثرة في الجملة والظان ان الاولى فعل بعد لسا غير مضى فعل مجمل فقيما للوضعية وانما يتدخل في المقر دائما والكرار  
افضل لان زيادة الخبر واعلم ان الظاهر خلاف في جواز الجمع للمسافر في الاولى والثانية حتى بين العشاءين قبل غاب الحجة المغربية وبعد ذلك  
بالقصد بناء على نقص صلو المسافر على خمسة الجبل لا يبرهم عن عبد الله قال كان رسول الله اذا كان في سفر وعجلت مساجتي جميع بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء الاخرة قال فقال  
وان كانا ثمانية او اربعين فاجعل عشاء الاخرة في السفر قبل ان يغيب لثقتي غيرهما من الروايات لظن سقي الاذان في الجمع وتخيرنا فاعلم انما في  
المرافعة والما في الرواية انه لا نافذة بين الفرضين على تقدير الجمع فيفضل لنا فاعلم بعد ما اورد عليه في الرواية الدالة على ان لنا فاعلم مثل الحديث متوجه  
بما قبلت لا يبعد الا فاقامه مع بقاء الوقت لمقر والقضاء بعد واظن جواز فعلها مطلقا لا يبعد كونها في الوقت اولي من الجمع بينهما واسقاط الاذان  
وان وقت الظهر في السفر اول الوقت بعد النافذة وقت العصر بعد الظهر في سائر الايام من غير انتظار كما ورد في يوم الجمعة وقت العصر هو وقت  
الظهر في سائر الايام وقتها ايضا اول الوقت بعد النافذة ورايت في الرواية ان الاولى الصلوة في المنزل في اول وقتها ثم السفر اذا ادرك الوقت الاثنا  
يؤخر حتى يصل الى المنزل لعله للتحفة والخوف والظلمة او ضيق وقت المنزل ونحوه من خصوصه ونحوه في الباب العقيب الجلس مستمنا في المنزل

اقامة  
وخلال ذلك الشارح  
في الشرح

ثم يقضى

الترخيص

فقال الشارح بقية  
كلام العزم مقصودا  
لعد محو الخبر بل القابل  
افضل لان زيادة الخبر  
بالقصد بناء على  
نقص صلو المسافر  
وان كانا ثمانية  
كلمات غير واضع







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ولا بد من تمامية الملف فلا يخفى الموهوب في الحول لا بعد القبض لا الموصى به لا بعد القبول وبعد الوفاء والغنية بعد القسمة والقرض حين القبض وذو الخارجين المبيع

فأولها وخلق قبله علم حضوره تمكن الوصف حتى يوجد أو يبلغ فيقضي ويحمل جواز الأخذ بالأخذ والاعتدال ويستحب من فيه المبلغ لأمر ذلك  
بعد البلوغ وقبل الوضوء لظن العقل لا يوجب مال المحبوس فيلحق حكمه حكم الطعان في التصديق والوجوب والاستحباب واليدين منه وبطل الأعلل الوجع مع الجح  
وهو حجة عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لعبد الله ع أنزل من أهلنا من أمة عليه ما ذكوة فقال إن كان يحمل بها فبها ذكوة وإن لم يحملها فلا  
والأصل بيقض عند الحاق مع من قد عرف حاله وقرئ منه ما ذكوة موسى مكر فرغان الأول الوافق الولي له ما ذكوة إن لم الأجرة إن لم يتبعه ولو لم يتبعه  
أصله وكان ذلك مع المصلحة وبذلك عليه وإن لم يذكوة فالتابع قال قلت لأبي عبد الله ع عن الرجل يكون في بلد ما لا يخ له فيه وهو وصيه يصلي من أجله قال نعم  
بما يعمل غيره والرجع بينه ما قال قلت فضل عليه ضمان فإن إذا كان في الضرر الثاني قالوا يجوز للمولى ملك المال الفرض ونحوه إذا كان لمباو التجارة به وكان الزكوة  
الزكوة عليه مال الطفل عليه قالوا إنما بشر الملاءمة يعني وجوب المال لولو بعد ما أخذ من مال الطفل بعقد مستثنى ذلك خفة البور والمصلحة إذا  
وإن أبوا جازاً فيه أشكال من جهة مجرد خوف البور يوماً يوماً إذ قد تحدثوا من أضرار من الضمان لأن بشر بقاء ذلك البور ومع ذلك قد يلزم ما  
في ذمته ذمته في أحد بحيث يفرق ماله فيبقي مال البهيم بل العوض وبذلك فاشترط الملاءمة يعني في جهة وجوبها فلا يشترط ماله إنما جاز أخذها من  
عليه ما فرضا وعينو مع ضمان وكان لا خلاف فيه على ما يظهر من الروايات أن الولد ماله لا يبره ويدل على شرط الملاءمة مع الشهادة ولا يجب أن يكون  
بكون الجاهل أن الأصل عدم جواز ملك المال الغير خرج مع الشرط بالدليل وكان لا إجماع وتبقى الباقي وكذا وجود المصلحة معه عدمها بدونه لا يجب  
ولا يبعد عدم الجواز مع عدمها وإن تحقق الشرط لما ثبت من أن فعل الولي منوط على المصلحة معه عدمها بدونه ولا يبعد عدم الجواز مع عدمها وإن تحقق  
الشرط لما ثبت من أن فعل الولي منوط على المصلحة في رواية منصور الصنف قال سئل أبا عبد الله ع عن مال البهيم يعني من مال قال قال إن كان عندك نما وضعتك  
خرج وإن ضامن للمال إن كان لا مال لك عليه فإنه يبيع للعالم وإن ضامن للمال كان لك عليه قال يبيع للعالم وإن ضامن للمال كان لك عليه قال يبيع للعالم وإن ضامن للمال كان لك عليه  
شرط الولد فإنه لا خلاف فيه والحاصل المصنف في مال المولى عليه كان ولها وتجوز فخرج عليه فهو ضامن ولو لم يكن ولياً وتجوز بعض مال الطفل لظن أنها  
طال أو موقوف على ذن لولي أو الطفل بعد صلاحه بل ذلك لعجز الفرض عنه ويكون ضامناً لا ذكوة على أحد لا يبيع في هذا البطلان بل يجب ما أخذ  
ضامناً ماله البهيم وهو موقوف عليه وذاته ما عاونه من الزكوة على عبد الله ع قال قلت لوالد البهيم يعني في ذمته فبها ذكوة قال لا  
لا يبيع عليه حصل من ضمان والزكوة وهي محمولة على غير الولي لعدم الضمان على الولي ولا تجزئ في ذمته البهيم فيكون إن يكون مثله ولو تجزئ في ذمته البهيم فيكون  
عليه الزكوة ويكون ضامناً للمال البهيم ولو دفع عوض ما عليه يكون مال الطفل عليه مع ما كان عليه لا يبره ذمته بل يجب في العوض على البايع ماله البهيم منوط  
بما إذا كان ولياً غير مولى أو شري للطفل عينا أو ذمته فهو له مع المصلحة وعليه خارج الزكوة عنه ولو اشترى باعين لنفسه فلا يبعث له ويكون للطفل ويجوز أن يكون  
مفاجأة له إلا أن نأينا على هذا جواز الفرض ولا يبطل ويجوز الاحتج في الحال لو فوج العقد من أصله بعين ماله ما ذكوة في الإقرار فيبيع منه ماله فاضل  
لغيره من أن بشرى الإنسان بماله نفسه لغيره وبذلك لنفسه على ظاهر كونه وكذا وإن اشترى في ذمته لنفسه فيبيع لو وقع مال البهيم فيكون كما سبق هذا  
سبل ما أجل في كونه أصحاً وهو لا يخرج عن صورته الثالث التحريم فلا ذكوة على المملوك قط إلا المخرج منه شيء فيجب عليه فيما يملكه مع ما في الشرط على  
والأهل على عدم الوجوب على غير المكاتب عدم الملاءمة على القول به مع عدم الاستقلال بتأ على الأخر فانه يجوز عليه ليس له التصرف فيما أراو  
سأراه على ما أراو مع عدم ظهوره لك بذلك لا لتبني ثم إن الظاهر أن ملك بناء على العينة له وعموم ما يبيع المالك ماله من غير ما يقع فلو حصل ذلك  
لا يشترط في المالك دليل مقتضى الملك بالهبة وكذا فاضل المصلحة وبذلك تجزئ في مال المالك جواز عموم ما يبيع على المالك مع عدم المانع ولا خلاف  
عدم ملكه في ذمته الله مثلاً عداً يتأ ولا يبعد على شيء وإن سلم عدم دلالة على الملك وكون الوصف للكشف أن المروءة الله يعلم بان تحريمه مستقلاً  
على شيء فانه محتاج كذا ضرب لكم من فضلكم هل لكم ما مملكت بما كنتم من شركاء فأنزله نأ كذا لا يبره من عدم شركائهم ولا يبره من عدم شركائهم ولا يبره من عدم شركائهم ولا يبره من عدم شركائهم  
فكونوا ما به وأبى بيت الدنيا وقوطاً وما البحر ذلك الجوز في عظمه فان الأصل جواز التصرف للمالك فيما يملكه لا يجوز لهم التصرف في أنفسهم لغيره  
على عدم الجوز في التصرف في أنفسهم لغيره لانه يملك فاضل المصلحة وارش المجاورة فعلى هذا العقد بر تحريم الزكوة في ماله 2 الثانية فامل المملوك قال  
بأخص صنفه أبا على الجوز فيه قال بعد فضل اختلاف من إمامنا أيضاً في المالك وعده على القول الأول لا ذكوة على العبد إن عبيد إن كان يملك في قوله لا  
المالك مع ما قال ليس مال المملوك ولو كان له الفرض لو احتاج لم يعط من الزكوة شيء ولا يحججه في الفقه عني قال سئل عن رجل فاضل من مال المملوك عليه  
فقال لا ولو كان له الفرض على أنه يملك لأن الظاهر أن ضامناً هو المالك هنا وعدم الزكوة بحمل كونه للحج فلو كسره المولى وأزال الحج ومالك وجوز الزكوة  
به وقبل لعدم الزكوة وظاهرها عام في المكاتب غيره قال منه وفي خبر خرع عبد الله بن سنان قال قلت لمملوك في يد مال عليه كونه قال لا  
لي سئل عن رجل أنه لم يصل إلى سبعة وليس هو للمملوك وهو مملوك 2 الكافي ابنه وهو لا بد له على عدم الملاءمة قال في يده ما زال والظاهر كذا ما بد  
له في حق تعليم لا يفتان على القول بالملك أيضاً لأن سبعة ناد بالوقوع من المولى أو من يبيع يذمته والأصل عدمه وأما دلالة على عدم الوجوب على سبعة  
على أنه لا يكون له خبر وقد يفتون بمثل الوصول إليه فام يصل إليه ولم يظهر كسبه مع ما في الشرط ولا تجزئ عليه في الزكوة فكان هذا مغر الجوز يعلم  
المالك الذي فاضل منه شيء فيسبب عليهم الوجوب كونه ما لكاهو عدم الأسماء في الجوز في الوفاء ولا لاكتساب كما قالوا ويستحب محبة يقره ويؤثره  
وبذلك في حق سبعة في الفقه عن الصادق ع عن فانه عن علي قال ليس مال المكاتب ذكوة ونقلت هذا في الكافي في الصحيح عني التحريم عن أبي عبد الله ع  
سبب فيه وهو ضعيف جداً لأنه لا يوجب بالجملة فلا ذكوة على العبد قط لما تقدم مع الشهادة فانه مع المالك في التصرف في رد الزكوة الضمان فلا  
لوصول إليه يستحب أن يقر من المالك قوله لا ذكوة على الطفل إلا قوله لا ذكوة على المملوك إلى قوله أن يبلغ مضافاً منه من حيث قول لا يبره من







[illegible]















ولا تقل الخصال الا بعد استغفارها بالبر والحق ولها حولها بقدرها الثالث ان لا تكون عوامل فانه لا زكوة في العوامل السائمة الرابع المضارب وهو في الابل اثنا عشر  
خمس وفي اشاة ثم عشرة وفيها شانان ثم خمس عشر وفيها ثلث اشاة ثم عشرون وفيها اربع ثم خمس عشر وفيها خمس ثم ست وعشرون وفيه م

ان احكاما لا يقبل بما يصدر عنه ولا يتخذ به الشريعة فخرج الى العرف كما في غيره ولكن فيه الجمل ولا شك في الصدق مع المشايخ بل مع العارفين  
 انما اذا كان مستند القول الشيخ وتقرير الروي عن غيره فواضح ان لا يربط يومنا في الشهر والشهر في السنة والتفريق والاصل ان لا شك في اشراط السوفي كونه  
 مائة متفق وجبت والا فلا للاصل ثم ولحسب وكذا الكلام في العامل في الدروس الا يكون عواملا ولو في بعض الحول وسكت وكان في ذلك المقبول ان لا  
 كان له حال على السوم ثم اعلم ان الامر في التعريف بتمهية الجواب اما وقد عرف ان السوم لغته هو الرعي فكان في الاخبار المتقدمة ايضا اشارة الى ان  
 الرعي حيث قال السامع ان الرعي كان مخصصا كاشف في لافق بعد اصدق في كون العلف ملكا او لا وبين الاختلاف بنفسه او لعلها سواء كان  
 العلف هو المال وغيره او لا كما صرح بالمرحلة المشتهى والدروس قال فيه من مال المالك غيره فقولته بعد ولو اشترى مرة فالف انه علف المالك  
 ارض الرعي وما يجره الظالم على الكلال فلا محل للتامل ان الرعي في الموضع كان ملكا على اية نوع كان الملك كما هو مفسر اللغة والحجج والقرائن  
 على ان اعتبار العلة فيه التفسير سواء علفا باعتبار العلة او الكثرة بمحقق المعنى وعدم ظهور الفرق بين الرعي واستيثار الارض للرعي ثم وكذا في انك  
 الشبهة الثالثة في شرح الشرائع وبشكل الحكم فيما لو علفها الغير من مال نفسه نظر الى المعنى المقتضى من العلف ان لا يبيع الشكل بعد ودون الف  
 وعدم اعتبار العلة فيه فوجه على انه قد يكون للمؤنة في السوم اكثر او مساو لا يكون في العلف مؤنة اصلا او لا يكون للعلف لمض السوم عادة مؤنة  
 بله صلا مع انه موجب لليقظة واذا كان في السوم مؤنة مع ذلك فوجه في الجمل لا شك ان كثير فلا يبيع احدا ما ليس باشكل ايضا ثم وكذا ما مل قوله  
 واعلم ان العلف يتحقق باكلها شيئا مملوكا كالتيق والزرع حتى لو اشترى رعا وشغل كالم الدروس للمفرد ثم قال وكان بناء على ان الغرامة في مقابلته  
 الارض دون الكلال في مفهوم الامر لا يبتدأ اوله ولا يخلفه ذلك فيشكل فان كلامه بالظاهر على اعتبار الملك في العلف وعدمه في السوم وليس بواضح وكذا  
 اشكاله للملك وانا لا اشكال مع صدق السوم المعبر شرعا وعرفا مع نصيب الا صاحبك فقلت عن الدروس بعدم الاعتبار بالمالك عدم وهو ظاهر في نفسه فوجه  
 الاحتياط فلا يبيع في ملكات الاشكال فانا نجد اشكالا كثيرة ثم مع ذلك احداث اصله ثبوت مثلنا لعله الضمان فكان الاول وان كان النفس تكون في مثله  
 حتى لا يضاعف الاشكال ولا يقول ان ذلك البعض وثبوت الحوازم فانه بعد عدم الاشكال حضوره او قبول الزيادة فاعلم ان الظالم على الكلال في الارض لست  
 وان فلما يكون الغرامة في مقابلته الكلال اذ ليس للمالك على الغرامة وعدم المؤنة والخروج عدم الفرض في مقابلته الكلال لا على ملك العلف غير بل على صدق  
 كما هو معلول الفرض كلام الاحتياط حتى نفسه ثم **قول** ولا بعد الخيال ان نقل على الصالح ان يرق لا ولا الفتم ساعة فبعضها من الضمان والمخرج في كمال  
 كان وانتي بخلة واما دليل عدم العلف بعد الاستغناء عن اللبن بالرعي فلا بد من الدلالة على السوم لا داخل الا بعد ان السوم فانه شرط حصول الحول ولا بد  
 بل على الوجه بعد الحول على الكفاية في الابتداء برمان الوجود لثبوت شرط السوم على ما عرفت وهو ظاهر منه ظهر اعتبار حوله ام وقوله والظاهر  
 المراد بالساعة هنا ولد الانعام الثلاثة مطم ولو جاز ان قيل حسنة زارة على جعفر بن البرقي صغار الابل شي حتى يحول عليه الحول من يوم يبيع على  
 منع بالشرائط وثرك الظهور فالمراد مع الشوطول السنة ومعناها اعتبار السوم في الاخبار على ان الخبر صحيح وجميع البيان بان المراد باعتبار الحول  
 في الحال من حين المتاج على ما هو في هذه الحسنة ان كان اللبن الذي يشرى من ساعته ومن حين الشؤان كان عن مغلفة وقال في شرح الشرائع ليس بواضح مع  
 ثم وقال انما هي حسنة وهي حسنة لوجود ابراهيم وقال ايضا والرواية في بعض النسخ لضعف السند مع انه ما نقلها في كتب بل خبر اخر لا يربط بها واجابنا بضعف  
 وبان كون الحول غاية لا يدل على عدم غاية اخرى للحدث الضم الذي كونه وهو اشارة الى ما دل على اعتبار السوم اما الصدق في السامع الراعي وهو  
 في حسنة زارة ايضا وبالجمل كانه هنا لا يخرج عن رعي الكف فاما في كلام البيان وفيما اخبره ايضا وهو العمل فوجه في الحسنة قال مع تمامته  
 والذي فهمنا ان الصغار ان صدق عليها بعد حوله من يوم ولدت فاما ساعته فينبغي الابتداء من حين الشؤان لان الاعتبار بالتمهية وليس في الاخبار اعتبار  
 طول السنة صريحا وقد مر ان الاعتبار بالتمهية وليس كذلك هنا بجملها ما عرفت معلوم فبقينا وان زمان الوضاع الذي لا يربط به قبل ان السوم والعلف  
 بغير زمان يصلح لذلك لفظا صدق في الاسم وان صدق في معناها غير متاعه فلا يبيع القول بمقتضى ما دل الاخبار الصحيحة والكثرة والضرورة بل لا يجمع ذلك  
 في خروج بل القول به ايضا فلا يجد الجمع بين الروايات والافعال بما ذكرناه واعلم ان الصدق في جميع البيان اوضح حيث ان السوم حكم السوم لعدم  
 مؤنة لبن العلف حكم ذلك ايضا وبعد صدق السوم على الام وعلمه على الولد كذا في العلف على ان الخبر في متعاردا بل فقط في اختيار البياض  
 على تقدير عدم الصدق على اولاد المغلوف والصدق على اولاد السائمة وكذا العمل بمقتضى الحسنة كذا القول بالحسن من حين الاستغناء لا من حين الرعي بل  
 لتفصيل ما عرفت **قول** الثالث ان لا تكون عواملا في صدق عرفت ذلك وان المعبر هو الصدق ومعلوم ان لبن السائمة لا يباع والابل والبق وغير البعض لا يبيع  
 عموم الادلة مع التمهية دليل لعدم ولا بد له حذف البناء عن مثل في حسن الابل في الروايات على اشراطها لان المراد لو كان مذكرا اجتمع لغير حسنة والظاهر  
 للقول وهو مطلق ما صدق عليه من غير نظر في ذكره فابنت وحذف البناء اختصارا ولعدم فهم الاختصاص بالمدلول والنظر لان المخرج هو الاصح  
 بالجمل المتبادر من الاخبار هو الامر وان كان في قول الحول وثبوت ذلك لا يوجب التحسين مع وجود الغمومات على ان ذلك بعض الاخبار المتقدمة لا في اصنافها  
 يمكن ان يرق مثله للسوم ما دون الاربعين من الغنم شي فاذا كانت اربعين ففيها شاة واحدة مثل في غير اربع شاة وغير ذلك **قول** الرابع في تصالح  
 والنصاب على ما ذكره في المتن هو المشهور بين المتأخرين وذلك عليه الاحكام الكثيرة المعتمدة ولا معارضة لها من الاخبار المتقدمة الا في الحسن عشرين  
 في حسنة زارة ومحمد بن مسلم وبني بصير وبريد الجلي والعقيل عنهما ثم قال لا صدق في الابل في كل حسنة شاة الا ان تبلغ حسنا وعشرين فاذا بلغت ذلك  
 فيها بنصر خاص بل حملها السيد على اخراجها باعتبار القيمة بحسب شاة والشيخ على ان يبلغ وزاد وحذف الظهور اعتمادهما على السامع باعتبار ما  
 قلهم من الاخبار ما في صحيحه في بصير عن عبد الله اذا كان حسنا وعشرين ففيها حسن من الغنم وكذا ما في صحيحه عن عبد الرحمن في حسن وعشرين من حن اخرى



*[Faint handwritten notes in Devanagari script]*



[illegible]







وتجوز في مثل ما تبين بيها الخصة من ثبات اللون المطلوب الثاني في ذكوة الامتياز بحجب الزكوة في الذهب الفضة بشرط ثلثة احوال على ما تقدمت وكونها منقوشة بذكر  
المعامله او ما كان يتعامل به والنصا وهو في الذهب عشرين مثقالا وفيه نصف مثقال ثم اربعة وفيه قيراطان وهكذا داما وفي الفضة ما سادس درهم وفي حصة  
درهم ثم اربعون وفيه درهم وهكذا داما ولا زكوة فنانا قرض عن النصاب

[illegible]



عز الصائفة ولا زكوة فيها حتى يبلغ الصافي مضابا م

[illegible]



ولو جهل البلوغ لم يجز الصفة بخلاف ما لو جهل القدر وبضم الجوهان من الجدل الواحد ساوياً بينهما وإن اختلفت الرغبة لكن يخرج بالنسبة من كل واحد إن لم يتطوع بالأربع المطلب الثالث في زكاة الغلات انما تجب الغلات الأربع إذا ملكت بالزراعة لا بالابتاع وغيره إذا بلغت المصاب وهو خمسة أسوق في كل واحد م

بها حتى تبلغ الحجة هكذا أكثر العبادات المراد لا يجب في القسوة من الذهب الفضة غير حلتها إلا يكون فيها منها ما يبلغ ضايع في حجة الزكاة فاعلم  
 التوبة لعدم الضاب فيما يجب فيه الزكاة وأما وجوب الزكاة ولو جوده ففيه فاعلم أن يجب إذا كانت مسكوكين وذهب ودينار ومعلوم أن المسكوك ليس بالزكاة  
 ولا زكاهم وجودهما في المسكوك منها ومن غيرها غير معلوم كونه موجبا للزكاة إلا أن الظاهر لا فاعلم أن وجوبه وبطلان عليه بغير رواية هذا الضابط  
 الكائن قال فلذلك يجب على الله أن يكتسب قوته من قري خراسان بقاها بخارجها قريب في هذا زكاهم بغير ثلث فصدت مائة من كنانة بمجوز عندهم وكنت  
 أعلمها وافقها قال فقال أبو عبد الله لا بأس بذلك إذا كانت بمجوز عندهم وكنت أعلمها وافقها قال فقال أبو عبد الله فقلت أدبنا حال علمها  
 الحول وعنتك منها ما يجب فيها الزكاة أدبها قال نعم فأهو مالك قلت فإن خرجتها إلى بلد لا ينفع فيها أمثلها فبقيت عندك حتى يحول عليها الحول  
 أركبها قال إن كنت تعرفان فيهما من الفضة الخاصة ما يجب عليك من الزكاة فتر ما كان لك فيهما من فضة ودع ما سوا ذلك من الحديث قلت إن كنت لا  
 أعلم ما فيها من الفضة الخاصة إلا أن أعلم ان فيها ما يجب فيه الزكاة قال فاسبكهما حتى تخلص الفضة ويخرج الحديث ثم ترك ما خالص من الفضة لسنة واحدة  
 ولا يضر عام حتى السند للنايب بالشهر بل عدم الخلاف عندهم على الظاهر ولو جعل البلوغ لم يغير ولو لم يعلم أن يخرج المغشوشة مفدا للتصا أو  
 الذهب لصين فلا يجب عليه المصنف ولا يجب عليه شيء لأن الأصل عدم البلوغ وعدم التكليف حتى يتحقق فلا يجب عليه أن يصفه حتى يعلم الضابط  
 أو عدمه بخلاف ما لو علم فيه أن ضاببا ولكن ما يعرف مفدا جميع ما فيه فلا يعلم مفدا للفرضة بنام ما يخرجها بالتمام فكاف بالبضعة المسبحة حتى  
 تزد الفريضة وما تعين الخرج فهو ما تقدم قال الخرج هو الخالص القيمة ومن المغشوش مفدا يعلم اشتد على الفريضة والظاهر أن هذا إذا  
 لم يباح باعطا لما يزيد الفريضة عليه يعني فلو بيع بذلك لقطع التكليف بها لحصول العرض بدوها وما الدليل هنا مع سبب الأصل البرائة  
 عدم التكليف هو العلم باستغال الذمة بحق الناس الجمل بالمفاد ولم يحصل إلا بالصفحة والرواية المفردة حيث قال فاسبكه فانه يدل على الخرج  
 على تقدير العلم في الحجة وحمل المفاد وقول الأحناف بتكليفها ومع ذلك القول بمقتضا ما تحقق ولو كان ضاببا واحدا معتمدا على الزكاة من الزائد  
 وعدم الوصول إلى الثاني مثل ما قيل في الأول من أن الأصل عدم الوصول إلى الأول فتم قال المصنف في المنقح قال لا يجوز سبكهما بغير العلم بالصفحة كذا قال  
 الذمة ولا يحصل بغير البرائة إلا بالسند يجب فيه أشكال من حيث أنه صار بالمالك فلو قبل الخرج ما يتعين شغل الذمة من العجز أو من الخلل في المسكوك  
 فيعلم العلم باستغال الذمة به كان وكما وهذا الكلام مشعر بعدم الإجماع إمكان القول بذلك الظاهر قال به وتعلقه ترك الرواية لعدم الصحة وأصلها على  
 ما علم معه وجود أكثر ما يقضى له المال فالقول بقوى كما يفهم من كلام الشيخ عليه وعلى غيره عن النذرة قول المصنف بغير دليل والشيخ والحاجه الذين أطلقوا هو  
 الرواية قولهم وبغير العلم إذا كان عنده فوعان من حبس واحد من الذهب مثلا وكل فاحله جوهر خاص من أيشاوى التوعان في العباد والقيمة لا وسوا  
 اختلفت رغبة الناس فيها ما لا يابنوا أحدهما أكثر من الآخر كما نقل في الرصوة لما تونه فيهما إلى آخره فلهذا لو لم يكن الشا ولا كان في فانه  
 الاختصاص بصورة الشا مع أنه ليس كذلك فانه لا يشترط ذلك فلو لم يلبس في القيمة والعباءة الحكم كذلك لا يجب ضم الخاسرين مطر وعدم الضرر في القيمة  
 القيمة إلى الخس من فظف لا يجب الخسائفة مطر ويجمع المقضات كذلك على ما هو مقتضى الأصول والاختيار في ذلك فلهذا لا يخلو العقل للوضوح يمكن  
 أن يكون المراد مع الشا وفي حصول الشا من كونها مسكوكين بكنهه بما مل بها والحول فاني أخرج من لا على قيمته فلا كالم ولا يخرج من لا على مقدار  
 حصته ومن لا ذلك فاذ كان الضاب بينهما على التوبة والفرضة يصف الأبالسة الموجودة وهو مقتضى عقولها بالعبء يمكن أن يبق بكنهه ما  
 يصدق عليه بصفته زكاهم كما قيل فلهذا في زكاة الغنم حتى نقلنا عن المصنف والذوق من آخر الجمل عن الضان والتمية من الغنم في زكاة الغنم حتى نقلنا عن المصنف  
 يكون حوله بما على أن صدق الغنم والثاء أصغر عليه ما عجز مع ودودها في ذنب الفريضة وهذا لا شك صدق الفضة لأن المصنف في أن المال  
 الأول والأحوط الآخر من العن وبعبارة المسألة في الرغبة أصغر مع الشا في القيمة فاهم قولنا الثالث في زكاة العنات أما يخرج في العنات الخ  
 مرجع الواجب في الأربع بعض شرائط العامة وأشار هنا إلى بعض شرائط الخاصة مع بعض الأحكام التي كونها ملوكة بالزكاة مع حصول ملكها  
 في ملكه عند من فوجي وقيل القيمة خصة وشعير ومنزاد بينهما عند الوصي بأي نوع يملكه كان فلا يجب الشراء ولا شيء بعد بل على النكاح  
 ولو ناع قبله في موضع يصير على المشري وإن البائع كما وتعلقه ليل الإجماع فانه المشري يجب الزكاة في العنات الأربع إلا أن يمتد في ملكه فلو شاع عنه أو  
 استوصى وورث بعد بدو الضابط لم يجب عليه الزكاة وهو قول العامة كما فراد الفرج الزكاة منها لم يتركز عليها وإن بقيت أو لا وهو إجماع العلماء إلا أن  
 الحسن البصري ولا اعتدلا بخلافه لا يباع بمدة للما فلا يجب عليه الزكاة كالنائب بقرته ما رواه الشيخ في الحسن لا يبيع غنم ابن زائدة عن أبي عبد الله  
 أنها رجل كان له حرث أو مزرعة فصدتها فليس عليه شيء ولو بقيت الف عام إذا كان بعينه وأما عليه صدقة العنات إذا هامة واحدة فلا شيء عليه ولا  
 يحول ويحول عليه الحول وهو عند ظاهر منه الإجماع على عدم الزكاة فيها مرة واحدة ودل عليه الخبر بغير والله لا يجب عليه الشراء فلا يباع بعد بدو الضابط  
 بإعلى الواهب البائع فاهم هذا بناء على أنه مبيع فانه الممتنع لو مات المالك وعليه بن فظهر في الفريضة وبلغت من الزكاة على الوارف لعلها  
 بها ولو صدق الدين وفضل منها بضاب لا يجب الزكاة فانه على حكم مال الميت وفيه فاسأل الخصال وجوبها على الوارف لا يمتنع أنه يتعلق وفي ملكه بالإن  
 انقل البنية مال يباع الزكاة بعينه مع عدم صلاحه إنما لها الزمة المال لا أول مثل الأولين فلا يبيع سقوط حق الفقراء فتم فانه فليقرم القوم فها  
 عدم الوجوب على الميت وعدم استقراره في المال وعدم وجوبه لأخراج خروجه عن رغبة المالك قبل وقت الأخر لا يجب على الوارف مع بلوغ الضابط  
 بعد قضاء الدين ولا بعد الوصي والكل لو صدق الدين من غير العن والأحوط الآخر فاهم هذا على المذهبين وأما على الثاني فلا يباع وجوبها على الوارف  
 والمذهب المشري وهذا الأول الثاني الضابط وليلة إجماع الظاهرة أيضا قال المصنف في المنقح ما الضابط فندفق أكثر أهل العلم عليه فاهم خلافه أن







[illegible]







[illegible]



وانما يستحب اذا بلغت قيمته باحد النقدين مضافا وطلب براس المال والبرج طول الحول فلو نقص راس ماله في اثنا عشر وطلب بقضيه ولو حصة سقط الاستحباب وكذا  
لو نوى القسيبة في الاشياء ولو اشترى بالنصاب التجارة استأنف حوطها من حين الشراء ولو كان راس المال اقل من نصاب استأنف عند بلوغه وغر وتعلقوا بالقيمة  
لا بالمنازع م

فانما ملك يقصد معاوضة لا اكتساب عند الملك فاعلم مشموله ان الظاهر ان المراد بما هو المال والظاهر عدم صدق المال عليهما فكون زكاة العتاق  
المخزاة للمنافاة اخرا ومن الفروع ويخرج بقوله المعاوضة ما يملك بمثل الهبة ولو كانت معاوضة لعدم اعتبار المعاوضة في حبسها وما يملك  
بغير العقد مثل الارث ويدخل نحو الصلح ويخرج بقوله لا اكتسابا يكون الغرض هو البند بل القويض لا الاستبراح وهو المراد من الكتب بقوله  
عند الملك يخرج ما يملك بالعقد مع عدم ذلك العقد ثم نشأ كذا في الظاهر فيصير عليه قلة لا اكتسابا في الاستبراح لان يقصد به مخرجه  
ويدخل ما يملك لا اكتساب عند الملك وحين العقد ثم نشأ صفة والحال انه لا زكاة فيه كما سيجري به في المتن الا انه يقصد من حين دانما ويملك عتاقا  
القاصلة فتم وبالحيلة الظاهر العقد كما قيل ولكن لا ينفذ اذ ما يهر من هبه من قوله لا اكتسابا به وهو ظاهر من النفع عند كماله الشبهة فانهم قد  
يظهر من بعض الروايات كما سلف من ان قصد بمال الشراء الاستبراح بكونه شوا كان ذلك عند المعاوضة ام لا وان عقد حفظه لذلك خبره عدم ذلك بل  
يظهر من بعضها انه اذا امسك مئالا وان لو يكن مشري صدد بحفظه وبعده الاستبراح بكونه ثم علم ان الظاهر ان كوة التجارة كما هو متداول في اكثر الشرائع  
علم ان وجوبه ما دل من الاحتياط على عدمها مع البند بل الغيبة عن البقا حول وليس عليه تسليم حاله قال سئل ابو عبد الله عن رجل كان له مال كثير  
فاشترى به مئالا عام وضعه فقال هذا مئال موضوع فاذا احدث عوضه هبة فترجع الى راس ماله وافضل منه هل عليه في صدقة وهو مئال حتى يقيمه  
ويجزي زارة في مخاضه عثمان وابي ذر زكاة التجارة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ابو ذر لا يجوز ان يكون كثير من عتاقه فقال له العتاق ما قال ابو ذر  
واما ما يدل على الرجحان وحمل على الاستحباب كالتجعة فهو مثل رواية علي بن الحكم عن النبي عن عبد الله بن الحارث قال سئل ابو عبد الله عن رجل كان له مال كثير  
فانما يملكه من قبله في التجارة فزاد ما يملكه عندنا سنة والسنتين هل عليه زكاة قال قال ان كنت تريد فيه شيئا او يجزى راس مالك فزكاة  
وان كنت انما تريد به لا تملكه الا وصيعة فليس عليه زكاة حتى يصير هبة او صدقة او هبة او صدقة في السنة التي يخرجها كما انها صبيحة واما على ما لم  
لان الظاهر ان على الحكم هو الثقة لفضل احمد بن محمد عنه مئالا والظاهر عدم فضلها الا على الامام حسنة محمد بن مسلمة لا يهرهم قال سئل ابو عبد الله عن رجل  
رجل اشترى مئالا فليس عليه زكاة ما لم يمل ان يشترى مئالا حتى يملكه فقال ان كان مئالا مئالا يبيع ويشتري راس ماله فليس عليه زكاة وان كان عليه  
ما يجزى راس ماله فليس عليه زكاة ما لم يملكه عند راس المال قال وسئل عن الرجل يوضع عنده الاموال فيعمل بها فقال دخل الحول فليس عليه زكاة حتى  
على عدم الشراء فتم لعلمه يدل على العمل في التجارة فالظاهر اعتبار العقد على ما لوه والاحوط عدمه لا شغاد بانه اذا حبس ما يهره بالرجحان بكونه  
لا يستحب الا بعد البيع والتجعة في القيمة كما يظهر معها وقال الاحكام فان قوله كما هو الظاهر من الاكثر الاستحباب في ما ملك بالمعاوضة لا ينقص من  
راس المال في طول السنة شيئا معجزة كما اذا بيعه ببيع وبرو الزيادة **قول** وانما يستحب في دليل اشراط النصاب زكاة التجارة هو الاجماع  
قال في المشي في شرط ثبوت الزكاة بلوغ النصاب هو قول علماء الاسلام وهل بشرط وجود النصاب بجميع الحول ام لا فالجواب عليه علمنا وانما بشرط  
وجود النصاب بجميع الحول وكذلك دليل اشراط بقاء راس المال معجزة كما اذا اذ بيعه في كل من جزاء السنة يكون مئالا من غير نقص هو الاجماع قال  
في المشي في شرط ثبوت الزكاة واستحبابها على الخلاف وجود راس المال طول الحول فلو نقص راس ماله ولو حصة في الحول وبعضه سقطت الزكاة وان  
ذلك كان منه صفات واذا بلغ راس المال استأنف قد ذهب علماء واجمع والاختلاف المقتضى ما يدل على الحول مثل قوله اذا حال الحول فليس عليه زكاة  
على اعتبار بقاء راس المال مثل قوله فان كنت تريد فيه شيئا او يجزى راس مالك فزكاة وانما يستحب في دليل اشراط النصاب زكاة التجارة هو الاجماع  
هو المعبر ولكن الظاهر ان النصاب الاول منها هو قال في شرح نعم الناب لان الظاهر اعتبار النصاب في قيمة الشيء ولا يكون ذلك انه جعلت العروض بمنزلة  
القيمة وهي احد النقدين ويحتمل الا كفاء بالنصاب الاول في ذلك وما زاد قليلا كان واكثر او ذلك هو المفهوم من اكثر الروايات والى اعتبار  
حيث سكنوا في الظاهر في المشي في شرط ثبوت الزكاة على النجاة كوة العبيد على التجارة اذا اجمعت على تقدير وجوبها بان زكاة العبيد اقوى للاجماع على وجوبها  
ووقوع الخلاف هنا ولا يما يتعلق بالعبيد فكونه في واجبة او حصة على عكس بان زكاة التجارة احط للمساكين لانها تجزى نازدا بالنصاب لئلا تات  
يقول على الاول في وقوع الاجماع هنا وفي غير هذه الصورة لا يصدق القوة على الثابتة باحتمال ولو ثبت ما ثبت في القيمة وعلى الثالثة بالبيع من مائة الاخط  
للفضراء الى هذه تدل على تسليم عدم النصاب ثانيا فتم فلو بلغ باحد هما دون الآخر ثبت الا ان المصنف قال في المشي بغيره في النقص بما اشترط لا يصدق البتة  
واستدل عليه بان نصاب التلعة يبنى على ما اشترى وهو يقصد ذلك ويرى انما يصدق المقتضى وحل الخلاف في حصة فتم ويحتمل اعتبار نصاب الذهب فيما  
اذا كان مال التجارة ذهبيا وكذا في الفضة كما قال في الشرح على قولهم يقصد الاكفاء بالمعاني ولو لم يكن مضافا بمثله وممكن اعتبار القيمة التي تبعت بها واعتبار  
ما اشترى في هذا البند باطل الا من مطلقا فاما كان وغيره كما هو العبادات والاعتبار لا ان المعبر هو صدق النصاب فيه فتم وبما اعتبر هذا الاستبراح وكذا  
زكاة بدو وسؤال يمكن القصد ذلك املا وكان ولا ولكن قصد به القيمة ثانيا ورفع ذلك القصد ان كان التعريف يقصد وجودها الا ان يحمل على الدوام على  
لغيره الظاهر ما مر وما لو لم يكن القصد ذلك ثم تجد في ظاهر البعض عدمها كما هو مقتضى الاحتياط واختاره الدد ومن قال في القيمة فلو تجد في هذا الكتاب كفى على الاقوى  
بشوا كما هو فكانوا اعتبره في الاجماع في المشي فاما مثل اشار المقام الى الاول بقوله وكذا لو نوى القيمة سكنت عن الثاني لعدم ظهورها من التعريف لا نفيهم من المشي علم  
الزكاة في الثاني بالاجماع فالجواب ان لا اكتسابا عند الملك بشرط ثبوت الزكاة وجوبا او استحبابا وهو قول علماء كثر فلو نوى القيمة وفن الشراء لم يثبت قولا  
واحد **قول** ولو اشترى بالنصاب التجارة الى بغيره لو اشترى بالنصاب الزكوى شيئا للتجارة بطل حوله الزكوى للمعبر والبند بل وسنألف حول التجارة  
فيجب زكوهها مع الشرائط انما الحول من حين الشراء لو جاز المقتضى وعدم المنازع واستئناف الحول عند بلوغ راس المال مضافا الى ما مر **قول** ويعلق  
بالقيمة لا بالمنازع قال في المشي في شرط ثبوت الزكاة وبغيره لو اشترى بالنصاب الزكوى شيئا للتجارة بطل حوله الزكوى للمعبر والبند بل وسنألف حول التجارة

لا مئالا  
بملكه بقدر  
لا اكتساب



ولو بلغت الضاب أحد المقددين خاصة استحب لو ملك الزكوى للتجارة وجبت له المنة ولو غرض الزكوى مثله للتجارة استأنف الحول لما لم ينز ولو ظهر الربح في  
المضاربة ضم المال إلى حصته أخرج عنها ما يخرج العاقل عن نصيبه بلع بضابا وان لم ينض الثاني كما يثبت من الأرض ما يدخل فيه المبال طلمان  
غير أربعة بسبب الزكوة إذا حصلت الشرط المذكورة في الأربعة الثالث الحيل الألف السائمة مع الحول يستحب عن كل فريسة عتق ديارا وبرز وندبار

المقددين والشرعية السهلة وأصل جواز الصرف بالبيع وغيره في أموال التجارة والعلق بالعين يمنع عن ذلك إلا مع العجز والعلمان كما في الزكوة قال في  
قال في المنهي يجوز بيع عرض التجارة قبل أداء الزكوة لأنها بمنع القيمة بخلاف ذكوة العين والظاهر أنه لا يفتقر وجوب مال التجارة وفك ثقلها  
الإجماع على طلق الزكوة في غير مال التجارة بالعين وح لا يجوز التبرع بالعين في قيمته حال الغرض وعلى تقدير بيع الشريعة أوقية وإن كان الوجوب في  
القيمة كالعين في الزكوة أو فاقا للمالك أن كان ظاهر الزكوة بالعلق بالعين فهو مؤيد بجواز الأجر أخرج عنها بقوله **قول** ولو بلغت الضاب إلى التجارة بالعين  
فلا تشره **قول** ولو ملك الزكوى للتجارة وجبت له المنة بغضها ذلك أربعين غنما سائمة للتجارة وعال الحول وكل شرائها وجبت له المنة لا يجوز بيعها  
ذكوة التجارة وكان هو مبيع عليه على تقدير استحقاق ذكوة التجارة قال في المنهي لا يجمع ذكوة العين والتجارة في مال واحد أجماعا لقوله لا شيء في  
الصدقة إلى قوله لأن الواجب على المشتري ما على قول من قال بالوجوب فيه الخلاف بينهم كما مر فظهر الفائدة في جواز الصرف على الأجر العين العين حين وجوب  
وعليه **قول** ولو كان غرض الحول وهو مفرغ على ما سبق فالأول والحكم على تقدير الاستحباب وأخرج كما مر فيجوز له ويسقط الغرض على تقدير وجوب  
ذكوة التجارة أخرج منه أشكال من جهة الإجماع على عدم تعدد الزكوة للمالبة تمامها لأنه لا مال له لأن المص قال ذكوة التجارة لا تمنع ذكوة الفطر ولو اشترى قريبا  
التجارة وجب على المالك ذكوة الفطر والتجارة ووبلده وجود محلهما مع عدم المناقاة والإجماع والحجزة في المنة ويحتل بتدبير المنة لأنها الأصل والثقة  
في الأمان والاختيار والإجماع وعلقها بالعين بخلاف التجارة ويحتل لا يجره لأنه قد يكون سابق بغيره فخص الحول فثبت قبل وجوب شرط الأول في المنة وعلى هذا القول  
في الفائدة **قول** ولو ظهر الربح الحول في غير ما حصل الربح في مال المضاربة بالحق والعين ضم إلى المال الذي أسس ماله إلى حصته من الربح فان بلغ الضاب يستحب بغيره عند التبرع  
ذكوة التجارة ويكون الحول وحيدا أو ابتداءه من حين الزيادة المنة للضاب بقدر ما زاد عليها من حينه لو كان وكذا لو كان رأس المال ضابا فاستلحق في تقديرها لما  
من حين التجارة ما لم يطلب بالضمضان وحول الربح من حين ظهوره وكذا العامل يخرج ذكوة التجارة لو كان ما ظهر له من الربح مضابا وان لم يقد المالك ولم  
يخرج المضاع بالربح مضابا وقوله أن يبيع بمثل الحول يكون هذا المخرج وحده لا يخرج من باب التنازع ومثل يحتاج إلى الإيضاح بل لا يستحب الأجر  
بقدر حصته مع أن الربح في مال لا يذوقه بقدر رأس المال وبذلك العامل الغرامة لعدم إمكان الاسترجاع من المشتري بل يمكن عدم الاستحباب  
على العامل أصلا إذا ظهر من ذكوة التجارة كون رأس المال ليس المال كما هو الظاهر من الأخبار على ما فهم وما قيل أنه مختار للمحقق الثاني ولين  
للأصل وعدم ظهوره فيقول الإجماع والأخباره فم قال في المنهي فخرج إذا اشترى سلعة بداهة حال عليها الحول وباعها بالدينارين فوفت السلعة  
وأخرج منها الزكوة لأن الزكوة تجب في ثمنها فكان دأهم ولو باعها بمثل الحول بداهة حال الحول فوفت الدينارين دأهم لا ثمنها من الدأهم لو حال عليها  
الحول وفيه ما قيل أن الزكوة ستعلق بالهبة حين وجوبها ولا تدخل للمنة السابقة فينبغي أن اعتبار قيمة الوقت بالمبدأ أول في ذلك الوقت حين والمكان  
هو المنة في الهبة فانها قد تبدلت وما يبيع بها الهبة كانت كليه فثبت فيه فم قال في الثاني استحب في بيعي الثاني ما يستحب في الزكوة هو كمال ما ثبت من الربح  
وكان مكتملا وموزنا في العاقل الأربع التي تجب في الزكوة مع الشرط المعبر في الواجبة لو جوبها بغيرها إلا أنها معتبرة هناك ولو جوبها في ذلك  
والخرج مع التفصيل وكان ينبغي استثناء الخسائر من البيع والقتا وغيرهما كما أنه حاله على الطاق المص في المنهي لا يستحب الزكوة في الخسائر كقول  
البيهقي والفواكه وأشباهه إلا أن يباع ويجوز على ثمنه الحول إذا كان النش من أموال الزكوة بخلاف وبذلك عليه المحكي كما في ما دام دليل الاستحباب في البيع  
هو الأخبار وسئل عنه فم قال سئل عن من حرث ما ترك منه فقال الربو الشعر الذي له والدخن والأرد والتلث العبد من السهم  
كل هذا بركة وأشباهه جازية عن عبد الله فم قال كل ما قبل بالصاع مبلغ الأوساق صائبة الزكوة وقال في الحول منول لله ثم الصدقة في كل شيء  
أثبتة الأرض إلا في الخسائر كقول في ثمنه من يومه قال في الثاني ما يستحب عليه من ماله وأبو بكر في عبد الله أنه قال كل ما قبل الصاع فهو بركة  
الخسرة والشعر والربو بطل فخرجت فم قال في هذا الأرد وما أشبهه من الجوب المحقق العبد من كوة فخرج صدق الزكوة في كل شيء بل ويحتل  
كوة ما من على غيره من ذلك هو الظاهر فيكون جازيا وصح في كل مسلم قال في الثاني ما يستحب عليه من ماله وأبو بكر في عبد الله أنه قال كل ما قبل الصاع فهو بركة  
شيء وأما الأرض فما سفت الماء العشر وما سفت بالذو نصف العشر من كل ما قبل الصاع قال وكل بالمكبال وغير ذلك من الأجناس وحلت في الأربع  
غير الخسائر على الاستحباب بين الأخبار كما مر ويحتل المنة في غير ذلك عبارة المنس ولكن نقل الإجماع المتقدم بغيره كذا الأصل والاختيار المعبر  
في عدم الزكوة في الخسائر وأن الفواكه ونخل الهند يباع على ذلك عن الشيخ المصنف أخرج عن عبد العزيز بن المهدي الثقة قال سئل عن الخسائر  
من الفطر والزعفران عليها زكوة قال لا وبوبه عدم كونهما مكملين وجوبا مع جودهما في الروايات وإن ثبتا لهما بعض الروايات الآخر مثل جودهما في  
المقدار ولكن يخص لهما الاعتبار سندها ولقول المص في المنهي لا شيء في أذهابها كالحصص والزعفران ولا يباع في الفطر كتمان وعليه علماء الجمع  
خلافا لبعض الجمهور في رواية أخرى عنه فم سئل عن الإنسان فيه زكوة فقال لا والله أن التلث العبد من الجوب المحقق لعمول الأخبار لهما وخصهما بالجنس في القيمة  
لا لعدم تحق كونهما محظرة وشعرهما كما قبل في المص في المنهي فثبت لنقل عن الشيخ الحائفة بالمحظرة والمغير وجوب الصاع وعشرك في ماله كمال وإن قال بعدا  
في باب الزكوة العلة بالحق العشر والثلث بهما في الوجوب وبوبه عدم الحاق عامه بهما لأن مع عطف الثلث على الربو الشعر في الروايات فيل  
ما تقدم من حسن محمد بن مسلم في خبره والثلث الجوب بهما مثلا في المحظرة وأدعى بعض الأصحاب أنها نوع منها كما قبله أهل اللغة والأصل عدم  
النقل بالجنس لاختصاصه بغيره ذلك بوقد استدلوا بالدلالة على وجوب الأجر عن الجوب كلها وللشخص بالوجوب في بعض الروايات كالحسنه المنقولة  
وكذا الآخر عن كل الجوب وسئل عدا الخسائر ما سمعت من الأخبار **قول** الثالث الحيل الألف السائمة مع الحول استحب عن كل فريسة عتق ديارا وبرز وندبار  
الجميع قال المضارب يجمع عليها عند الطاق الزكوة بها استحبها أو وجوبها وما لا يوافق الإجماع استحبابا وبذلك عليها وعلى المتوخ حصة زكاة قال قلت



قصیدہ

[illegible]



[illegible]



[illegible]



ولم يشرط في السمعين الايمان الا المؤقتة العادلة على راي بعض اطفال المؤمنين دون غيرهم

[illegible]



ويسعد الخلفاء على مثله وان يكونوا اجبي النفقة كما لا يوجبون وان علوا والاولاد وان نزلوا والزوجة والمولود من سهم الفقراء ويجوز من سهمهم غيرهم ٢

وعلى ذلك المصلحة او محضون بالشرع الذين يتقون بالا عطاء ويكرهون ويؤهل على العون ما ذكره عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن السائل قال ولو كان ما عطف من وقت في فائدة له الرحمه قال عطا ما دون ذلكهم فذلك ما يعطى قال ربعه وابق وندل على جواز اعطاء الكتاب واية عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فقلت لا يرضى الله اهل السوق يقتسمون علينا وفيهم اهل بيتهم والتضامى المحوس فمصدق عليهم قال نعم وبالله عليه عمو كرامة ردة السائل وفيه اخبا كثيرة مثل قولوا لا يعطى يكذبون ما افلح من درهم وصحى محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر اعطى السائل ولو كان على ظهر من روية اخرى لا يرضى كرم السائل يبدل بيور وجبل وفي اخرى قول علي بن الحسين ع اعطوا السائل لا نزلوا سائلا في اخرى مانع رسول الله ص سائلا في ان كان عنده اعطى والا قال بل الله به وابق بدل عليه عمو اعطاهم الطعام مثل من مغيبان المغفرة اعطاهم الطعام وحسنه حبان عثمان قال قال ابو عبد الله ع من الايمان حسن الحلق فتع وعنه خبر عن كرم الطعام انما السلام وصلى الناس تمام وفي خبر اخر منع من قبل سكران لا يطعم الطعام واخر الزرق الى من يطعم الطعام اقرب من المسكين في السلام نعم لا سائل له الا ان افضل وبالله عليه مثل صحبة شام بحكم الله عمن على عبد الله ع قال من اوجب له اعمال الله عز وجل شباع جوعته المؤمن وسفيل كربة وضادته كذا ما ياب على ثواب سعيه لما مثل صحبة معوية بن عمار عمن عبد الله ع قال من سعى في موضع فوجد فيه لما كان كن اعتق بقة ومن سعى في الماء في موضع لا يوجد له الماء كان اخبا نسا ومن اخبا نسا فكمما اخبا الناس جميعا وعن ابن المؤمنين ع اول ما يبدل به في الاخرة صدقة لما يعطى في الاجور واية اخرى عن علي بن جعفر ع ان الله يبارك وتعالى يحيط الكبد الحار ومن سعى في الكبد الحار من بهيمة وغيرها اظله الله يوم لا ظل الا ظله وكذا ما ياب على حسن الجود والبر وقبح صدقه مما مثل في ان لا تفعل الضيقة قال الصادق ع خياركم من اكل من جلاوه وقال ع سابحي من هو في الله عز وجل من شيخ عالم يجمل وذكرا الله عمن اولى في موضع عمن هو في السائر فانه وكذا عمو ما ياب عليه الصدقة وبالحيلة الاخبار الدالة على ذلك كثيرة وما عدا من اشترط الايمان بل لا سائل له لثوبه فذلكم شرط العدل في حق وقال فلا يصل وعوم الابنة والاخبار المتقدمة واختاره المصنف في المتن قال واقض اليك ابن ابوبه وسلا ردهم الله على الايمان ولو شربوا الخادوم قال الشافعي النعم من روية ابو حنيفة وهو لا يرضى بشرطها الشيخ والسيد المصنف عمن اخر ومن علم انما يجانبه الكبار حتى السيرة بالاجماع والاحتياط وما ورد في القرآن والاجاب من المنع من ما قرض الله معونة الفاسق وما رواه الصبيح سألته عن تاربحي بعض الركوة شيئا قال لا ولا يابا لعزق وهذه حجة من عول على اشراط مجانبية الكبار بغير الجواب والاجماع لا يحقق مع وجود الخلاف عظم العلماء والاحتياط لا يعبد الوجوه خصوصا عارض عموما القرآن والاجاب والمنع من معاون الفاسق محرم على عظماء على منعه ويحمل الحمل على جلية الضيق كما هو مقتضى عينا الحديث والحكم على المشتقات فتحدك اود ضعيف لعدم صحة التسديد له في التمهيد بل في روية محمد بن علي عمن اود الضيق وطريقه الى محمد بن علي عمن غير ظاهر في روية شاذة ودرج مؤثرا في نعم الطريق الى صحيح الكافي ولا يضر محلة عيسى كما خوف الان داود وغيره وانما ما ياب على من له السبيل بل الاخرى فانما تون بالفرق الان بين ما ياب له هذا اخبا الكبار فقط كما فعل الشاهد بها فهاهنا روية الشيخ في الفقر في كل سلازمة المقوى بحيث لا يقع منه كبره ولا يصر غلبة غيره ولم يبق فيه المروءة كما اغتر بها في خبر هذا الخبر في قوله ان دليل الرد على كرمه ان لا ياب له الا على عدم اعطاهما على الكبره ومع ذلك نال على اشراط الملكة والهيمنة الراسخة اليه اغتر بها في العدالة الا بدعي على عدم الشان بالفرق في نعم لا سائل اعطاه العدل اولى قال في المتن نعم ما قاله السيد المرتضى اولى بالفصل من الخلاف ولا عن الفاسق اشرف منه واول ما بلغا وتوعد لعل جواز الاعطاء اطفال المؤمنين الاجماع والعنومات وظهور دفع الحاجات فلا شك في دخوله في السبيل حسنة في نصه عن عبد الله عمن قال قلت لابي جعفر عمن يقرض الفقير من الزكوة قال نعم حتى يشقوا ويلبوا وينتوا من ان يكونوا يعيشون فاطع ذلك عنهم فقلت انهم لا يعرفون قال يحضرونهم ميتهم ويحبب اليهم من بينهم فلا يلبونهم ميتهم انهم اذا ماغوا وعادوا الى غيرهم فلا يعطوهم روية في حاشية عن عبد الله عمن قال روية الوكيل السائل ان انا فاعطون من الزكوة والعطية ما كان فيهم ائوهم حتى يلبوا بلغوا وعرفوا ما كان بوجه يعرف اعطوا ان يضربوا لا يعطوا وهاهنا لا على جواز العطية ايضا وعدم الاعطاء له غير المؤمن وانما يربى بالمسلم المؤمن وبالناسم الخالف في المتن يجوز ان يعطى اطفال المؤمنين وان كان ما قاله السيد المرتضى في الطرية والشيخ ابو جعفر المؤيد في البيان وهو حسن في قوله لا يشترط عدله الا ان لا يشترطها ايضا لعمومهم وقال نعم بل يرضى في ذلك لفضل الله له لانه سوا كان رصيعا او لا اكل الطعام ولا ان الرصيع ايضا يحتاج الى الكسوة وحول الرضا في الضمانه قال ويجوز ان يرضى اليه ان كان له ما يرضى به من رصيعه وعدم التمسع عند الولي يرضى القبول لهم لا على العدل من فوق به حصصا من عباد الله الوفاق فيكون النبوة عند فضهم وعند الاخر اليه وكما تمهيد في قوله ذلك باذن الحاكم اذن بالقبض مع جواز الحاكم بعين الولي ومع القدر رجوعا في روية الاضمار على اعطاء اطفال المخالفين كما بانهم وكذا الروايات ولعل ان حكمهم حكم الاباء كما في المؤمن والمشرى ولا يبعد الاعطاء على سبيل نقد والعرض منهم سبيل الله عندهم والوضع والظان لواقعهم من الزكوة لا يحتاج الى القاض والوجه في الكفاية باليمين على الزكوة ويمكن كون النبوة عند الوضوع في الغم وعند الاخذ وعند المضيق وعند السبلع والظان فضا الزكوة عند ذلك يكفي فقولهم عبيد الخلف لا يدرى بله وهو ظاهر قوله ان لا يكونوا في فائدة له وقوله تعالى في المتن في قوله من يحفظ عنه العلم والذين يصفونهم المملوك والزوجة والاولاد ونزلوا والاباء وان علوا ورواية زيد الشحام عمن عبد الله عمن قال في الزكوة يعطى فيها الاخر والاحت والعم والعمة والحال والخالة ولا يعطى الجد والحجة ولكن له سبيل ونحو النفقة وبالله عليه ما صححه عبد الرحمن المصنف في باب المال على عطاء الولد غيره وذلك انهم عباله لا يرضون له وبالله عليه ايضا رواية اسحق بن عمار عمن الحسن عمن قال فانه في قرابة اسحق على بعضهم واصل بعضهم على بعض شيئا يبنى ابا الزكوة الى قوله من الذي يلبون من ذوى قرابة في حق اخيه الزكوة عليه قال يولدك وامك قلت واهي قال الوالدان والولد معلوم ان المار من سهم الفقراء انما كان في الكفاية يحتاج الى النقد بلى اذا كان العظم من سهم النفقة ونحوه وبعضهم من جواز الاعطاء السائر الا ان ربي عام وجوب نفقة في الجملة ويجوز اعطائهم ولو يجب عليه ما يكفيهم لعله ماله واشراط العمة ويمكن الحمل في روية عن ابن سفيان بن عمار في الفقه قال كتبنا الى الحسن الثالث عمن ان لا يدا جوا في حقنا فيعطي اعطاهم من الزكوة فكتبنا ذلك عاينك قال المصنف انما يخاف للاجماع فلا يرضى الا ما ياب وحاشاها عليه فانه وعلى المندوبة اخرى وعمر الولد لا يجتهد بل الا في اخرى الفقهاء







بسم الله الرحمن الرحيم

فلا تخرج  
الزكاة وليم  
الواحد من  
وذكر الشا  
وفاك كثر على  
مؤيد خا  
نفي الطلب

الله المالك وال  
لا يفتهم من بين  
وعلى من بين  
رسول الله صلى الله  
على الملاك وال  
هو ص



او اعطى ماله لهم وبشرط العدالة في التعامل وعلى بقية الزكاة وتجوز الامام من الجعالة والجره والقادر على اكتساب المؤنة بصنعة او غيره ما ليس بفقر ولو كان معه شيء ودفعها  
ولو قدر تكسبه جاز وان كان معه ثلثمائة درهم ويعطى صاحب السكنى وعبد المخدمه ورسن اركوب يصدق في ادعاء الفقر وان كان قويا وفي ادعاء تلف ماله وفي ادعاء  
الكتابة اذ لم يكن له ثمن وفي ادعاء الغرماء اذ لم يكن يدين لهم ولا يجب عليه انما زكاة ولو ظهر عدم الاستحقاق او اجتمعت مع المكنت والاحزاب ولا يملكها الاخذ  
ولو صرفها المكاتب في غير الكتاب والمغازي في غير الغزو والفاوم في غير الدين استعبدت لان يدع اليه من سهم الفقراء

لباه ومنى سبل اعطاه ومنى ناله جازا فاعطاه في المنهي من منعوا من الخس جازا لهم ثنوا الزكاة وعليه فوى علمنا اجمع قولنا واخطوا ماله لهم قال  
في المنهي من منعوا ماله وعليه علمنا ثننا الظاهر ان المار بالوالي من اعتقوه من دين جازا لا اعطاه الا اجماع والاصل وسهول لا دلة مع عدم المانع و  
قد ورد في الاخبار ما يقتضي مثل صحيح عبد الله لا يخرج قال قلت لا يبعد انما اخل الصدقة ماله في جهاشم قال نعم ويغفرها ما يدل على المنع محمول على عبيدهم غير  
الموقوفين لو جوب بفقيرهم على سادتهم فكان اعطاهم اعطاهم وهو منوع قولنا وبشرط العدالة في العطاء لا ينبغي ذلك لكونه ماله في الفقر وكذا علمنا بقية  
ما يجازي اليه من ثمن الزكاة ومغلو تجبر الامام بن الجعل والجره ولكن لو قصر الزكاة على الجعالة من المصالح ببيت مال المسلمين قولنا والظاهر على كتب  
المنع في الجعالة على عدم استحقاق القادر على حصول المؤنة الزكاة ثم وان لم يكن عند شي اصل في الوصل تاما ولعل وروده في الرواية وفيه ارجحنا  
الماثل في جواز الاعطاء صاحب ثلثمائة او اكثر على تقدير كفايته ونحوها فذكر وتعلل المراد عدم كفايته لاصل ومفعول الجعالة وهو من جاز  
اعطاه منها ما في الحاجة اليها وان كان عند قول السنة لكونها من المؤنة المحتاج اليها المجوزة للاعطاء والحاجة اليه لا يمكن المعاشة بدونها عادة ولعدم الفرق صلح الدار  
بين وجودها والاخذ بها وقد صرح به بعض اصحابنا لكن ينبغي ملاحظة الاحتياج واختيار الاخرج عليه مثل من ليس عند ما يفيق من الماء والخبز والحاد في القصر  
قولنا وبشرط ادعاء الفقر لاجل افعال المسلمين على الصفة في المنهي عن الاصل في المسلم العدل الكاثر به المؤمنين وعدم المنع من ادلة ولا يكتف مع الحاجة  
اليه واليه من تكليف من به الاصل وقد يقول المضرر خصوصاً مع الاحتياج للفقير مع شرط الحاكم فيها وهذا وكذا لو كان ضابطا وادعى ثلثه اليها بل لا يبعد  
الشبهة في وجوب الاحتياج للشيخ البديع لاصل القبا بعد دفعه في الاحتياج والتحقيق وحصول الفقرة في الجعالة وكذا الكلام في قول الكتاب في الغرم مع المصدقين جواز اعطاء  
بالمعامل اي سوا كان الغرم لمصلحة نفسه فصلا في المسلمين لما اخرج في حقهم من السبل بل قوله في ذلك والفقر وان كان في بداهة مال ادعى ثلثه لما  
مر من غير الشيخ البديع ومع تكدي بالمولد والعزم لا يعطى وما يدل على عدم وجوب الاعطاء بان العطر زكاة فهو اصل مع عموم الادلة الخالبة عنه بل يدل  
بمعنى الوصل الى اعطاهما من يستحق من اخذ الزكاة بغيرها اليه هدية واصله ونحوه ويحتمل بدل عليه من المؤمنين مع رفع حاجته وصدق الاجراج  
المطلق المفهوم من الادلة وجوده في رواية في بصرى قال قلت لا يبعد من الرجل من اخذ من الزكاة ولا اسمي له بها من الزكاة فقال اعطاه  
لأنه لا يدل المؤمن ولا يضر ضعف سنة في يدها مع انها حسنة الفقة بغيرها انما في رواية عبد الله بن بكير قال قال ابو عبد الله عراب صدقة الخلف والظالمات في  
اليه من المسلمين واما صدقة الذهب الفضة وما اكل بالفقر وما اخرجت الارض فالفقر المدقعين قال لا يشترط ذلك وكيف هذا هكذا فقال لا يفرق  
بينهم وبين من الناس فخرج اليهم اهل الاجرة عن الناس كما صدقوا ولا يضر غفلة الصدقة ولكن ينافيها حسنة حكم مسلم قال قلت لا يبعد من الرجل يكون  
محتاجا فبعت اليه بالصدقة فلا يقبلها على وجه الصدقة في اخذ من ذلك ماله واستحقاقا وبقيا من ماله على وجه الصدقة فقال لا اذا كان  
زكاة فاما ان يقبلها على وجه الزكاة فان لم يقبلها على وجه الزكاة فلا يعطى اياه وما ينبغي له ان يستحق مما فرض الله من وجب انما في رواية في بصرى  
عبد الله بن خالد بن خافان والحسين بن علي عن بعض اصحابنا عن علي بن عبد الله ع قال قال رسول الله و قد وجب له ما وفاد وجب عليه ويمكن حمل الحديث على كراهية  
دفعه من المستحق والمبالغة في زجره من المنع ويحتمل بغيره ما عساه الله له وعلى العطاء وجود ما يجرى على استحقاق فلا يجوز اعطاه اياه او على الاضمار وبانه لا يكره  
زكاة فلا يبعد منع مثله عن المذبح لا يقبلها الا احتمال عدم الاستحقاق وعينه ومجال الاول على الاعطاء بغير المانع الذي فيه الاحتمال المذكور وعلى وجه يعرف الزكاة  
لا على وجه يعلم ان تلك زكاة مع المنع فكم وعيل الجواز والكرهية ما اذا كانا عبد الله بن بكير قال قلت لا يبعد من جواز الاعطاء بل على المنع من الاخذ قولنا  
ولو ظهر عدم الاستحقاق في وجه الاجتماع مع المكنت وهو محقق عدم الاستحقاق مع الامكان واما الاجرام مع عدم ذلك لكونه في حق الاستحقاق لكون  
الامر للجواز ولعدم زيادة التكليف لزوم الخرج الضيق في بداهة حسنة عبيد زكاة لا يفرقهم قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ما من رجل يمنع درهما في حق لا يقو  
اشترى في غيره فحقه وما من رجل منع حراما من مال الاطعمة لله حياه من تار يوم القيمة قال قلت له رجل عاود في زكاة الى غير أهلها فاما ان يقبلها ان يقو  
ثابته الى أهلها اذ علمهم قال نعم قلت فانهم يعرفون أهلها فلم يردوا اذ لم يعلموا عليها فبطلت تلك قال يردونها الى أهلها المامض قال قلت فان لم يقبلها  
أهلها فبطلت من ليس هو أهلها باهل وقد كان طلبت جهنم علم بعد سوء ما صنع قال ليس عليه ان يردوها اخرى قال في الهدى بين عن زرارة عن ابيه  
قال ان جبهه فبطلت من فقير الاجتهاد والطلب فلا فالظاهر ان ماله بقوله والاحزاب ان لا يتمكن من الاجماع وظهر عدم الاستحقاق مع النقص الاجتهاد  
او مع كونه الدافع اما اذا تباين في المنهي لو دفع الاما اذا تباين من عينة فقير فان غنيا لم يقض الدافع ولا المالك بل لا خلاف في ذلك ولا يرد ما يرد بالاجرة  
وسمعه في الفقره بنفسه التكليف بمعرفة الباطن تكليف على الاطلاق فكان مكلفا بالبناء على الظاهر مع الاحتياط فلا يرد من جرح عن العينة ولا يرد في حقها من جرح  
الاستحقاق في غير ذلك الاما ورواية عن عمن كرهه ع قال رجل يعطى زكاة ماله رجلا وموفا له عمن جرحه موفا لا يجري عنه محموله على عدم الاحتياط ثم اهلها  
انه لا يرد من صدق الاجتهاد والطلب عا في كفاية مجرد الشوا عن استحقاق الزكاة وقوله نعم ما فقيرنا ما مستحق في سقوط الاعادة بعد ظهور الخلاف تاما وان كان كافيها  
للاعطاء فيكون من ماله بالاعطاء كانه بالاجماع وهو يدل على الاعطاء لان الا مرفق بالاجماع في الاعادة لوجوه الامم ليدت الزكاة لان يصح على الاحتياط  
والطلب لوجوه اشتغال الذمة ولا يرد في حقها من عمن عمن ولا يرد في حقها من عمن عمن ولا يرد في حقها من عمن عمن ولا يرد في حقها من عمن عمن ولا يرد في حقها من عمن عمن  
ذمة المعطى له ويكون عاها مالا فلا يقو على المعطى في الحقيقة والى هذا اشار الله في قوله ولا يملكها الاخذ في لا يملك فالحال الاخذ الغير الصحيح  
الزكاة فماله عليه لكونه زكاة فاهو ما منع عدم وعلم اعلام المالك في دفع ثمنها العين فقد علم المالك وجوب الرد وما مع ثمنها ان تصادم ذلك المصالح بعد  
مطلقا لم يرد في حقها من ذلك قال لا يرد لو كان المذموم في دفع ثمنها عينه عمن فاهو عدم الاجرة لانه في الحقيقة دفع المالك في ماله فاهو ما منع الدافع الى  
المالك وعدم الفرق بين كون زكاة او غير زكاة وحيت نفقة للعنف قولنا ولو صرف المكاتب في غير الكتاب لعل لبل الاستعانة انه انما اعطيت على وجهه في ماله فاهو ما منع الدافع الى

فاعطيه من الزكاة



ويجوز ان يعطى الغارم ما انفق في العصبية من سهم الغرم وان يعطى من سهم الغرم من جعل حاله ويجوز مقاصد الفقهاء عليه وان يقتصر على حيا وميتا ولو كان  
واجب المنفعة ولا يشترط الفقر في الغارم والمؤلف قلوبهم ولينفق في العصبية سهم الغارم لان يجزى العامل والمؤلف للمقتصد الرابع في كيفية الاخراج  
ان يتولاها المالك بنفسه وكله الامام والساحي اذ ان لا نام والافلا ويسحب حليا الى الامام ولو طلبها وجب لو فرجها حاتم واجزا على لى م

مضى فكذا في العصبية لغيرها في الغارم انفق في العصبية من سهم الغرم من جعل حاله ويجوز مقاصد الفقهاء عليه وان يقتصر على حيا وميتا ولو كان  
واجب المنفعة ولا يشترط الفقر في الغارم والمؤلف قلوبهم ولينفق في العصبية سهم الغارم لان يجزى العامل والمؤلف للمقتصد الرابع في كيفية الاخراج  
ان يتولاها المالك بنفسه وكله الامام والساحي اذ ان لا نام والافلا ويسحب حليا الى الامام ولو طلبها وجب لو فرجها حاتم واجزا على لى م

الظان

جعل

منه فكذا في العصبية لغيرها في الغارم انفق في العصبية من سهم الغرم من جعل حاله ويجوز مقاصد الفقهاء عليه وان يقتصر على حيا وميتا ولو كان  
واجب المنفعة ولا يشترط الفقر في الغارم والمؤلف قلوبهم ولينفق في العصبية سهم الغارم لان يجزى العامل والمؤلف للمقتصد الرابع في كيفية الاخراج  
ان يتولاها المالك بنفسه وكله الامام والساحي اذ ان لا نام والافلا ويسحب حليا الى الامام ولو طلبها وجب لو فرجها حاتم واجزا على لى م

وكيله







وتأخر الدفع مع المكنة فيضم لا بدونها ويجوز النقل مع عدم المستحق ولا ضمان ولو حفظها في البلد حتى يحضر المستحق فلا ضمان ويستحب صرفها في بلد المال لو كان  
غير بلد ويجوز دفع العوض في بلد وفي الفطر لا فضل صرفها في بلد ويدعو الامام والساعي اذا قضاها وجوبا على طي

انظر انما جئنا به بدل عليه بغير الاخبار الصحيحة بل على جواز التأخير فادركت منه وما من شيء يشهد على عدم الجواز الاحتمال النصف فيندفع ظن  
السلامة والضمان والا يحرم التأخير وجوب النور فيه وليس بواجب على ما علم من العلامة قال الاخراج عن البلد لا يعطى البكر اخيرا بل يشرع في الاخراج مع  
تدريج هذا التأخير من ذلك بالليل المتعارف مع كونه منبهة الى الاخراج خصوصا اذا انضم اليه عرض جني مثل الاغطاء الى الافضل والاصح والا فصرح  
لربنا الا يخرج نعم بدل على الضمان لو اخرج مع وجود المستحق حسنة فيك مسلم قال قلت لا يبعث الله عمرا رجل يبعث بركوة ماله ليقسم فضاغت هل عليه ضمان  
حتى يقيم فقال لا وجد لها موضعا فلم يبدعها الله فهو لها ضمان حتى يبدعها وان لم يجد لها من يبدعها الله يبعث بها الى اهلها فلا ضمان لانها  
خرجت من يده وكذلك الوصية التي يوصي اليه يكون ضمانا لما دفع اليه اذا وجد به امر بدفعه اليه فان لم يجد فلا ضمان وبه حسنة زادة قال  
سئل ابا عبد الله ع عن رجل يبعث اليه خ لانه يكون له قيمتها فضاغت فقال ليس على الوكيل ولا على المولى ضمان فان لم يجد لها هذا فمضت وتعيير ايضا  
قال ولكن ان عرفنا اهلها ففقطت فقد فوضها من حيث يخرجها وهذا لا يدل على جواز النقل بل على الضمان فقط مع النقص وجود المستحق وهو لا يثبت  
التجديد اذ قد يكون فعلا جازما مستعقبا للضمان وهو كثير على ان في اول النسخة ما يدل على جواز النقل ثم وبدل عليه انه لو اخرج في البلد انفق مع وجود  
المستحق يضمن كما يدل عليه الخبران وليس بظاهر في غيرهما على ما مر من جواز التأخير في الجدة وكذا لو عثر على ناله فخرج عن الضمان لو نلف بغيره فمضت وكان له الخيار  
فيه وبدل عليه حسنة عينية زادة عن ابي عبد الله ع انه قال اذا اخرجها من ماله فذهب وله ضمان واحد ففد يري منها وقال في المنهي لو قلنا يخرج البطل  
فقطها اخرجوه اذا وصلت الى الفقراء ذهب اليه علمنا اجمع وهو قول اكثر اهل العلم ووجهه وهو وصول الحق الى اهلها فان قدر في الاضطرار بعض الاوصاف  
كالغائب والمالك صاحب بعد المنع مدة وكذا الدابة وهو طرأ اليهم كونهما محضتا باهل تلك البلدة فاغناها عن غيرها فاعطاهم الى غير اهلها اليه  
حقا لم يزل من جملة المستحقين مع حضورهم ووجودهم كما هو الحق وهو طرأ وهذا يدل على ما قلناه سابقا من عدم جواز اقطاعها للفقراء وعدم كونه صليا  
للاخر باعطاءه الامام ع وهذا كذلك ليس الا عطاء حراما كان الاخراج عن البلد حراما ومنه فيهم من الاخبار جواز الادراك مع العجز لا يبعد اخيرا كونه من  
بوقر به وان كانت الروايات مخالفة عنه كما في موكول الى الطهور فتا فان لا يعدم النقل وعدم التاكيد انه مكره وعلى مقدار النقل يبيع اخيرا الا ان  
الامام ع قال في المنهي لو نقلها مع وجود المستحق ضمن اجماعا وقال في غير ذلك لو لم يجد المستحق في بلدها جاز نقلها مع ظن السلامة مطر فلا يبعد الجواز بشرط الضمان  
ولا يضمن من تلف على ان ليس له معنى محض بل وبغيره من اعيان عندنا وكتبه ما ذكرناه من الاثر والامام ع قال في المنهي عاينة الاثر بصحة عينا  
واجبة عند الظالمين بالتحريم وعدم النقل انما من بلد الى اخره كما يجب بول الى تقطيل الاغطاء وغيره كثيرا وبه يستحب اقطاعها في بلد المال لو كانت ثابتة  
وان كان هو غائبا عن بلد اخر اخرجها الى كل بلد يدينه والفطر في بلادهم فيه وان كان ماله غائبا عنه والظان النقل من البلاد الى القرية والبلد لا يضمن فقال اذ  
المقادير نقلها اليها وان فرض وجود المستحق هناك يمكن اجزاء الخلاف فيه وهو غير بعيد وقال فيه ان لم يوجده المستحق استحب له ان لا يخرجه الى بلد اخر  
شبهه فيه ولا ان الظاهر له ولا في التعيين في ماله من اى قسم زادوا الشئ افر من نفسه في الشراء والصفاء من غيب مبلغة الغرض لانه يلزم الرجوع والصيق في  
لو منع عن ذلك والظاهر عدم الخلاف في ذلك وبدل على الجواز والتعيين بالعرفان انما من يضمن لو فرض وانزل ونقل وفان ضمن فانه في تعيينها  
كما يحرم النقل ثم هل يتحقق مجرد التعيين والقصد والعزل ولو كان لما يوجب ان يكون ذلك مع النية والاصل وخلو العباران والروايات  
عنها يدل على العدم واختار الشهيد الثاني اعتبارها وتردد وجود المستحق في البلد في التعيين معها انهم وهو بعيد وبدل على العدم ايضا ان الظاهر  
واجب في كونهما فيه واحدة وبدل عليه من الروايات حسنة عينية زادة المقدامة ورواية يونس بن يعقوب قال قلت لا يبعث الله عمرا رجل يبعث بركوة ماله ليقسم فضاغت هل عليه ضمان  
شهر ففضل في ان احبسها شيئا مخافة ان يبعث من يبعثني يكون عندك علة فقال اذا حال الحول فخرجها من ماله ولا تخطها شيئا واعطها اكفئتها  
قال قلت وان اكتبها ما وادتها السبيعة في قال نعم لا يضر في الشئ من هذه الا الحسنة على بن فضال وهو باس به وان قيل فيه وفي يونس ما قيل في  
قال في المنهي انهم وبشئ البصاة لانه زعمنا اشبهت على الوزن لوفية اللون والمواد وكذا الوفاة ولم يوس بها وجبت عليه لو صحت قوله تأخر الدفع مع  
المكنة الخ اى مجرم ذلك وندم الكلام فيه وان الاخبار الصحيحة دلل على جواز التأخير مثل صحيح معاوية بن عمار باس بالناخير من شهر رمضان الى المحرم وصح  
حامد بن عثمن عن ابي عبد الله ع قال باس بتعجيل الزكاة شهرين وناخيرها شهرين قال في الشاهد الثاني في شرحه بل لا يصح جواز التأخير شهرين او شهرين  
وقد عرفنا انها لا اذ لا يصح تعجيلها في النازل لعل في العبارة خطأ والظاهر لو اخرج الدفع مع المكنة ضمن سواء قلنا بجوازه ام لا وانه لا ضمان بالناخير مع عدم المكنة  
مشتملة على الجواز وعدم القرب في الحفظ وعليه يحمل قوله فيمن الخ قوله يجوز النقل مع عدم المستحق في بلد ماله لانه لا ضمان بالناخير مع عدم المكنة  
من شهر رمضان الى المحرم ليس هو من السلامة وانه لا ضمان مع عدم القرب وعدم مند وما يوجب ذلك الا ان كان ذلك الحفظ في البلد مع تلك الشروط وان كان السفر ممكنا بل من من  
الحفظ في البلد لعدم وجوب السفر فحفظ مال الناس قوله يستحب الخ يعني سبيعة في الزكاة الى المستحقين في بلد فيه المال وان كان هذا البلد غير بلد المالك  
شهرين بل ذلك وانما ذكره بطريق الشرح لوضوحه حين اتحاد البلد ومجاورتها على المال فالاعطاء انما يكون حيث يكون ولا ينافى مع ذلك بالعين والاعطاء منها افضل فيكون في البلد  
موجود في حجة الاعطاء منها غير البلد مستلزم النقل وندم البحث فيه نعم يجوز الاعطاء من غير هذه غير بناء على جوازه من غير العين واليه اشار بقوله ويجوز دفع العوض في  
تمامه على النقص بل لا ينافى له في بلد المال ونقلها الى اى مكان كان ليس هذا حراما ولا مكرها فانه نقل ماله الزكاة كفضل المستحق نفسه ذلك وان كان  
عن زيادة فهو بل لا يبعد عن بلد الزكاة وهو طرأ وان كفل سائر اهلها واما افضلها المظنة في بلد لتعلقه ببلد منه بالخصصة فيخرجها انما كان والظاهر ان لا ضمان  
لا يبعد بحجة يجبه من يعول لا من يجز عليه مع الاحتمال فتقوله وبه عمو الامام الخ دليل التوقو قوله نعم وصل عليه في امره الاصل فيه الوجوب والثانية بدل  
على الوجوب على من يقوم مقامه من الامام والساعي لانه شروخ التعمية ويمكن ان يوجب للفقراء لعل في الجملة خاصة ليس به وجوب لغزهم فكيف  
معاوية بن عمار



عبداللہ جازان بنوی احد ماما

على غيرهم وهو طاهر وليس من باب التخصيص بخصوص التبليغ من عدم عموم اللفظ لوجوب الفقه في جماعة خاصة تكون من شكل النعمان غير طاهر قبل النعمة  
من الله تعالى لا يستحبنا غير بعدد الخروج عن الخلاف والجزء الجملة واختاره في المنهي يمكن الاجزاء بما قصد عليه الدعا وبلفظ الصلوة اولى والا لآية  
وعلمه بذلك واخصه على جواز الصلوة على غيره خلاف لغة وفرد سلمة الكتاب رده بالانهاض بالرضي **قول** وتبين ان المالك في معكوم  
حصول ذمته ان تلف في الامام والساعي بعد تفرقة لا تكون في بدء وتلف غير يقرب لوضوحه وتبينها مع الاعطاء بمكة بالقرين اولى في  
ولان الامام والساعي بمنزلة المستحقين فانما باخذان لهم فكانا وكذا لم يكنا واصلت المستحقين وتلف وانما بقتل الجماعة بغير البرية اذا  
دفع في الامام او كبيلة في نفس لا من اجله وانما عطا بنفسه الى الفقير فانه لا يبره الاحتال عند الاستحقاق فالبر الا طاهر وهو **قول** ويحيط ذو اليمين  
بكل سبيل وذو الطاهر لوجوب المستحق وعدم المنع فيعطى الفقير الغارم الفاضل ابن السبيل والفاطر من التهام الخس **قول** واقل ما يغطي الفقير في مكة  
مقتضا **قول** لو نفذ المستحق في امره ذلك انما ولو كانت مغرولة اشار اليها والاولى مطم ولو فاد على الاحرام يخرج كذا القول والابوي مطم ولهذا قال  
ولو نفذ في آخر **قول** استحب الفقير ان يستحب للمالك ان يرضى بالدين عند البعض مطلقا فانها فاضل عادات المتن ايضا ذلك قبل الاخراج طاهر  
ايضا عام مع وجود المستحق وعدمه اذ قد يكون قبل الوصول اليه خصوصاً مع جواز النسخ في الشبهة التلا ولا يتحقق الغزل مع وجوب المستحق وفصل عن الزور  
صحة القول مع وجوده وبالحجة فواعتبر القول بالنية وعدم المستحق كلاهما غير كافيه **قول** ويجوز لينة في القول دليله لاجماع قال في المنهي فيه  
العلم كافي الا اورد على ان لينة شرط في اداء الزكوة ويدل عليه ايضا بعض الحجاث الدالة على النية مثل انما الاعمال والظاهر يكفي فيها ما نقله في نية العباد  
بالنية اولى لان الزكوة ليست عبادة مخضفة بل توجه اورد على انها قضاء دين وقال في المنهي لينة اذ قد تفعل بالقلب تعلق بالفعل المنوي على ما نقلناه  
هذا العلم عند الدعاء انها زكوة واعطى الفقير الله كفاه ذلك وقد ابعثه ما اشترى النية في العبادات بان يكفي في لينة هذا المبدأ وانما اشترط ان اقله  
من فضل الوجوه والندب وزكوة المال والفقير هو لحوط واوله قد علم بعينها عنده لا بد من التعيين والمعرفة والعلم بذلك كاف والاعطاء  
الاعطاء بمكة يكون خافيا بالكلية ولا يمتثل عند مغفرك وهذا مغفرك المقارنة فتم وقال في نية ايضا ولا ينفذ في تعين المال بان يقول زكوة مالي الفقير  
الجماع وهو مؤيد بعد وجوبه في اداءه اشترطها للامية الوجوه لا شره هنا مع كفاية بالاجماع والظاهر ان شرط وجوب الاداء بعد التوقيت وانما شرط  
في نية المقارنة بقوله عند الدعاء في الوجوه لا شره في نية بان يرد من الوجوه **قول** ويجوز شره كما صرح به في المنهي كما مر فيكون الغرض  
بيان نية الزكوة مطم واجبة ومنه بغيره وطالبته **قول** من الدافع الى بغيره شره ان لينة عند الدافع الى صادرة من الدافع الذي عتبه الشارع لذلك  
وهو المال وكونه دافعا اصل كونهم مكافا اخر اجها وايضا انها الى المستحقين فينوي عند الدافع في نية من نية طاهر فلا اشكال وكذا عند الدافع الى وكذا ان  
بعد ثبوت التوكيل على اعتبار الشرع مثل وقوع التوكيل بحضوره او سماعه او تفرقه به بالنية والشرع اعتبر حكم الحاكم في نية عن معوية ولا بعد جواز نية طاهر  
بدونه وتكون البراء الظاهرة ايضا من عاين معقوف بجماع ومخوفا هذا مع ثبوت جريان التوكيل في اخذها ولا بد من دليل شرعي ولكن يوجد في كل ان  
حجب عنهم عدم الخلاف واشتد ذلك وان كان الغرض من هذا الحق اقله فلا يعتبر البعض الاخذ منه بعينه وكان من مثل افعال ائمة حقوق الناس لهم  
اوله وكذا لهم وكذا البحث او كان الدافع وكيل للمالك لان لينة لا يحتاج الى ثبوت او كان للمالك في نفسه كان ينفذ لك وعندها ما اجراء دفعها مع النية في  
الامام والساعي الذي هو وكيل لغير الناصر لا يملكها من المستحقين ولا وكيل لهم ولذا يقولان ايضا عند الدافع اليهم ولكن يظهر عدم الشبهة وعدم الخلاف  
فيها ايضا بل ان البراءة فسيقت في نفس الامر لا طاهر باجماع كما مر وكان قبله لاجماع وانما في ما لو منته من انفسهم فله ان يقبض من المستحقين ويتبصلا  
لذلك انما وكبيلهم مطم منصوب من الله ولعل بينهما من غير واجبة ولا شرط وانما يكفي ذلك لينة فالنية في المنهي ولو دفعها الى الامام فوئى من الدافع الى الامام جاز  
ذلك ايضا لان الامام كوكيل للفقير وكذا لو دفعها الى الساعي شق اولى الامام والساعي او لم يوافقا من هذا جازبا التوكيل في القبض من كونها لينة جازبا  
في الدافع فصرح بها الكتب من غير خلاف واخر ان نية ما فاضل عند الدافع اذ كانا دفعين هذا المعنى في المنهي ولو اخذ الامام والساعي الزكوة ولم ينو  
المالك فان اخذها كرها اجزاء ذلك لان النية عند من منه فضا يحكم الطفل والمجنون في سقوط النية في حق لان الامام له ولاية على المتع فضا من نية عقلم بنية  
كول الطفل والمجنون وقال بعض الفقهاء لا يجزى وانما اخذها كرها عبادته كالصلوة فله ان يجبر عليها بما يجزها بنية وبين الله انما ينوي في نفسه وهو  
ضعيف لان الزكوة حق طاهر والامام الاجبار على شدة المشرك وتبليغها لا فاضلها فاجزله لا تضاد مع مناع المالك وصحة التباينة في تسليمها بحال الصلوة  
ولا نولم يجز لهم بجزل لخذها او وجب عليها اخذها ثانيا وثالثا وهكذا الى ان ينفذ ما لا فاضلها كان للجزء فهو لا يحصل بدون النية وان  
كان لوجوبها فان وجوب باق بعد الاخذ وانما اذا اخذها طوعا ولم ينو المالك هذا قال الشيخ لا يجزى فيها بنية بين الله غير ان لينة الامام مطالبة لينة  
ثانية وقال الشافعي في نية في قوله وما ذكره الشافعي في قوله لا اجزاء لولم يتحقق ما جاز الامام اخذها اوله اخذها وانما لان الامام كوكيل وهذه عبادة  
يقبض فيها التباينة فاعتبر بنية التاب كالحج واقل ان الحكيم غير بعيد عن ان كان في بعض ادلة مناشئة فلا يضرب يمكن ان يقول لو اخذت من اربعة عشر من الزكاة في  
حصول براءة ذمته لما لم يكن ما مضى مباحة لستحقها ولو لم تكن زكوة وليس عليه حتى اخر لم يكن كل ما حصل من الثواب ففنه بنية الزكاة والظاهر عدمه  
بالعقاب بالنفع وفرد الرضا وعدم الاتفاق مع الاخذ من التمسك فمؤشرا والاتفاق مع الاكراه المذكور في الآية ولا بعد حصول البراءة مع عدم التواكف  
فضاء الدين واسترداد المقتضو كرها او مع عدم النية نعم ذلك بعينه في العبادة المختصة في الظاهرها يتعين زكوة بغير الاخذ بغير ذمة المالك بل لا  
يحتاج الى نية انما انما بل صار حقه فحصل اليهم ولو اخذت طوعا فان اعطاه بعض الزكوة واعطاه اياها الزكوة الواجبة لله كاف في النية كما مر في  
من بعد خلق ذمته من ذلك بالكلية مع اعطائه الزكوة الواجبة طوعا ورغبة والظان غير ممكن الا باعنا لظان فانه التي يفعلونها وبغيرها فان







ایک دفعہ ایک شخص نے ایک دفعہ

[illegible]



عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب



ان الكمال في سائر المنطق عليهم كذا في مثل الاباء والاولاد فيجب فطرهم على فطر اهل العيولة فخطا وسائرا لا فارب بالهريق الا في وقت الطهارة  
 هو العيولة الا انه نقل الاجماع في المنهي على وجوب الفطرة عن العبد الابن والمزبون والمضروب وجميع الغياب مع علم الجور فكتبه فاضل الحق  
 النفقة والعيولة من دون اشراط الفعليه فثم فانه يشك في خروج غناه وهو محل النكاح والتعدي الى الزوجة التي يجب نفقتها وكذلك خادمتها والاباء  
 والاولاد مع عدم العيولة بالفضل مشكلا والاصل عدم شمول الادلة بغير العلم منهم واخطا وبالحاجة لا شك في الوجوب مع العيولة بالفضل بهل  
 الهلال مع الكونه العيولة سواء كان من يجب نفقتها او لا فغيرها من غنيها كافر ام مسلما مقيما ام لا مثل الضيف لعون الاختبار ولعل الاجماع في المنهي  
 وعدم ظهور الخلاف ولكن اختلفوا في الضيف الذي يجب فطره فاشترط البعض ضيفا في الشهر كله او في جزء منه او في اخره واختلفوا في المنهي واخروا  
 اخر ليلة من الشهر بحيث يهل الهلال ويحوي ضيفا منه لعموم الاختبار بالوجوب عن كل من يعول وحمل يعول على الحال وله من الماضي والامتناع اذا عاوى  
 الحكم على وصف ثبت مع ثبوت له لا قبله ولا بعده ولروايتهم من يندفع بالسلوك با عبد الله عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 يودي عنه الفطرة والنفقة فاعلم الفطرة واجبة على كل من يعول من ذكرا وانثى صغيرا وكبيرا او مملوكا وهي ضحية الضيف وان لم يكن بحيث يفي بغيره ولا يترك  
 صلاته الضيف على المذكور وعدم الفصل في الخبر يدل على الوجوب على كونه عينا لا انما يندفع في سائر الاختبار والظاهر ان الفرق بين الضيف والعبد  
 والحر الصغير الكبير بالانكاح والمسلم العموم الاختبار انما هو الضيف عموما ما يقدم وارتق في خبر الضيف الوكيل من اخوانه فانه في كلام السائل مع قوله  
 العون من الجواب بل الظاهر لا بشرط اطلاق الضيف بغيره بل يكفي صدق العيولة له وانما تقدم على الذي اطعم غنائه وكان وقت الوجوب عايله فظهر  
 الوجوب عن كل من كان عايله وقت الوجوب عايله والظاهر ان شرط العيولة كما سبق في المولود المملوك بعد الهلال ولو كان عايله في الليلة الاخرى بل في اليوم  
 الاخر يوجب له ان لا يترك الفطرة والنفقة البتة بل يفي بها اعتبارا بالليلة الاخرى في اخر ليلة شهر رمضان لا ليلة العبد كما يظهر من كلام  
 المصنف وكذا دليله المتقدم بغيره ولكن الظاهر ان ذلك قبل خروج الشهر بغيره فان كان في نهاره يبيح شراعه كسفره ورضه وقوله اصل البراءة وعدم ظهور  
 صلاته الضيف العايل بغيره وظهور اعتبار الاكثر في الضيف كما هو الظاهر من اعتبار الشهر كله وانصف لاجل المصلحة من اخراجه من الشهر كما اخذوا في بعض  
 والبناء الاخرى كما هنا وعدم قواطع المصلحة فان من ذلك وانما اعمى العيولة في الضيف اعم وقد فرغ من الخبر على ما بان في الاتفاق فهو من جملة ما  
 وجوده بالفعل لا مكره لا يكفي الزوال عند الشخص بل دخول شوال في كونه خيرا على وان لم ياكل عنده منها كما اعتبروا الثابتان لوجوب الضيف الروايات  
 المتقدمة وهو من قبل الشخص كما هو المتيقن منه لغرض عدم فهم ذلك من الروايات الظاهرة ان الوجوب عنه مقيما بالعيولة لقوله نعم الفطرة واجبة على كل  
 من يعول فان الظاهر انما يقابل لوجوبها في الضيف بذلك وبقرينة الاخبار الاخرى والخبر على العيولة وما مر انه لو تقرر في نفس المتيقن من الروايات  
 مع قطع النظر عن غيره انه يندفع الوجوب عن الضيف الذي يكون من بعض الاخوان ويكون صنفه حتى يحضر يوم العبد فشرط كونه مضافا بل هو مضافا  
 عند ان لا يحضر اليوم مع الاشعار بعلي كونه عنده صنفه فالظاهر ان ذلك وانما سقط بعد المقتل فقال ان القابل بما قاله ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 بل استخرج من الدليل ان الان بدعي الاجماع على فطره ذلك من فاد كونه وبالحاجة لا يجب على ما ذكرنا من الروايات مع ما تقدم وعلم الشبهة لا يخرج عن  
 اشكال الا انه لا شك انما لا يخرج من اجزاء الضيف غرضه مثل الزوجة الواجب تعين حبس ما يخرج وقد رواها واعلم ان طاعة وجوب الفطرة على  
 السائر على قوت سننهم ولعلها الواجب نفقتهم لانهم اهل البيت فاعلم عليه مقام الفطرة كما اعتبر في المنهي وشرط في الدروس ملكه صانع في المكتبة  
 ذلك في الكل محتمل نظر الى الاعتبار اما العيولة هو ما كان قوتها كافيا لاحتطافه والشعير والتمزق والزيدي لا رزق الاطفا والذين قال في المنهي فاعلم عليه  
 علمنا ومثل من الشافعي قولا يقال قوت البهائم اخرج قوت المخرج وانما على حواجر اخرج الاطفا الزا لشافعي بالرواية من طريقه ومن طريقه اهل الفهم  
 محالهم انما عن ابي الحسن قال ومن سكن البوادي من الاطراف فاعلم عليه الاطفا وبانه مضافا وعلى الذين بانوا في القوت من الاطفا وهو قوت اهل البلديات  
 غالبها لا الاطفا فانما يندفع قوتهم فاد ويصحب زارة خراج عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 ذكره عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 على جواز لا زيارته ابراهيم بن محمد الرضا عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 غيرها جاز وبلا خلاف بين علماء المسلمين في ذلك فاعلم على الاجزاء فهذا الاختصاص جازا عا سوا كان قوتها ام لا وان لو كان غالب قوت المخرج غير هذا السطح  
 المثل القوت لما مر في اخباره خصوصا صحيح زارة كونها باجاء غير قوت صبي خرج من غير العيال والنقل وهو محتاج الى المساعدة ويحمل فيها هذه الاختصاص  
 او الاربعة الاول على كونها غالب القوت والا فاضلها والاستصحاب في الروايات في الادعية كثيرة وقد مر ما يدل على ثلثة الاخر فالقول بالكل غير بعيد في الظاهر  
 ان الاضطرار في هذه الاختصاص هو المثل في صحيح هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 بدعي احببه اكله وفي رواية استحسن عار قال سئل ابا الحسن عن صدقة الفطر قال التمر افضل وما خرج الصبي التمر الى ومثله ثوابه مضروب في خارجة  
 وروايت زيد الشحام قال قال ابو عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 قال التمر الجبل فان لم يكن ثمة فالحبة الطمان بعد الزبيب والتمزق والتمزق في القلعة المذكورة وفي رواية المنهي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 البلد وهو في جند بابرهم محمد الهادي عن العسكري عن ابي فطره اهل البلاد قال كتب عليه السلام ان الفطر صاع من قوت بترك على اهل مكة واليمن  
 الطائف واطراف الشام واليمن والجزيرة والعراق ومن فادرس لا هو اذ وكنان من وعلمه اهل الشام زبيب وعلى اهل الجزيرة والموصل والحجاز  
 كلها بارسع وعلى اهل الارز وعل هذا خراسان البراء اهل من والى عليهم الزبيب وعلى اهل مصر البر ومن سوا ذلك فعليه ما غلب قوتهم ومن سكن  
 طبرستان



کھان

[illegible]

قال في المنها  
انها الصحيحة  
انها كذا لان الظاهر  
انه عند الله  
عن اهل  
ح

وسنة اوطال  
بالمدة تسعة  
بالعراق  
قال الشيخ يعني  
اوطال

قال الشيخ يعني  
ارطال

اور طائریہ



[illegible]







[illegible]

عجل











وهو واجب غناهم بالحرجواها العسكري ولا اذ لم يكن موصوياً وفي الغادر كالدفع الفضة والرضا من الباقين والزينة والكحل والعين والقبض والفظ والكبريت  
جدا لونه وبلوغ عشره وبناراً

لقولهم افضل اوقات الحاجات الصدقة على الغرابة افضل من غيرها بالاحداث لا ينال على ذي الرثم صدقة وصاله فالله لا صدقة وروحه محتاج ولا يبيع من بؤله  
الصدقة على ذي يجوز صرف الطوع الى العزبة لاجتماعها بما ينبغي الصدقة من فاضل مؤنة الرجل وعياله وعلى الدوام لان الله تعالى في البذل والغير ومثل قوله وما  
الرحم الكاشح لمن يقول وفيه ما من في سورة مثل الا وغيره امثل قوله وما من من عن افضل الصدقة تجل من عمل في شهر في الشهر وحمله على المفرد وحده او من يكون له مؤنة  
وقال لا يلعون ولا كفايتهم وكان ذلك في صدقة الجميع ماله وثوقا بحسن التوكل والتسليم في كسبه بعدد ما لو صدق بشفقة او نفقة من يلزم مؤنة ثم بالصدقة  
ملعون من التي ويجعل علم جواز الاخذ والصرف فيه بالاحتياط لا غطاء من غير مسئلة بيبسج الصدقة اول لها اول اللبل لا صدقة فاع بالذوقين في كبره ود  
كله على الناس مع المذرة بان يكون السؤال وبما كان من غير حاجة مقل على الكراهية معها انهم بان من بطل الصدقة فينا ليشمل علمه من كونه المومن بان مطلق الاحتياط  
ملعون ملعون مثل الصدقة وفضلاً الحاشية لا لانه غير هاتين واجبت فان الاحتياط من جميع شقوقه صعب في غير موضع طلب الدائم فان لم يكن فيهم مستحب الله  
وذكر الرواية المشهورة في ثلثين لثاقوق في العقيقة اذا اعطيت يوم فلقوم الدنيا بستانا بطن فيكم ولا احتياط لهم في انفسهم وقال في الاحتياط  
ان يعطى السائل واما السائل ان يدعو له في سيج الصدقة مطم وان كان السائل غير معلوم الحال لا من المعروف في قوله وقوله للناس حسناً وذكر الاذلة  
المستدرة في الصدقة على غناهم افضل من غيرهم خصوصاً العلوقون لشرفهم على غيرهم وذكر الروايات المستدرة في ثواب ملتمسهم بكمهم على المعطى كذا  
الغنى وينبغي له الشاغل الغنى فان شكر الغنى واجب على الاقل سؤل الله من اني لست المعروف فليكن في ان غير فليكن عليه ان يفعل فذلك الغنى  
مقل وما فاطم سبل منه ولا لعل على استيعابها من هذا اذ انا الصارفة لعل الله فاطم سبل المعروف فان الرجل يضع له المعروف فيفكره فبمع صاحب من يضع لك  
غيره ولا ينبغي لك للصاحب توطأ فوق لعل وهو واجب لك الطاعة واجبة سبعة اشياء الاول ان لا تطلب من صاحبك من الدوس ما غنم من ذل الحرب على الاقل  
الامانة بغير ان الامانة قد او سرق واخذ عياله في خدعة فلاخذ ظاهر ان جميع ما يؤخذ من ذل الحرب فهو غنمة فان كان بغير اذن الامام يكون  
له الامانة سرقاً واخذ عياله وهو مشكل لان الظاهر ان الذي اخذ بالحرز على سبل لجهها والكيف له الا ما سرق واخذ بالاسلام هو الغنمة فان كان بغير  
اذنه يكون له الامانة اخذ عياله وعرضها غير ذلك مما وقع ايدي المسلمين من غير مرقعة وعنده يكون غنمة وله بغير اذنه فثم قال المصنف في المنهى في الامانة  
التي تؤخذ من ذل الحرب ما يحرمه العسكر وما لم يحرمه امكن فله ان يملكه بشرط ان لا يكون غصباً منه او معاهداً فيلداً كان وكبراً وما عدا ذلك  
الشروط وهي مشعر بما قلناه لان الظاهر ان اعتبارها اخذ العسكر وعلل ذلك المصنف بقوله ولو كان ملكاً لم يلزم له تسليم او معاهداً من لا يجوز اخذ ماله  
فهل وهو فلو كان العضوب من غير في لزم من صاحب اليد يجوز الاخذ ماله بصلح او بغيره فيكون غنمة بالشرط دون ما يكون ما سلم او معاهداً  
باليهم غصباً لم لا وما دلت على جوبه فهو النص من الكتاب والسنة والاجماع التامة للعاد فان في المنهى جمع معدن واشتقاقه من عد بالمكان  
فام ببر ومنه سميت خبة عدن لدوام الاقامة فيها وهو كل ما خرج من الارض مما خلق فيها من غير هاتما القيمة لعل يربح بغيره مما خلق اخرج ذرع فيها  
ولكن ينبغي للمبائات اليه لما قيمة وعلل بغيرها واهل الظهور فيكون المراد من غير ثباتها ولو قل كل مكان ولا لانه سلم عن النقص عن اللغو عن  
لزم خروج مثل ما عدت الدروس منها مثل الحصى والنورة وطين الغسل والعلاج وحجارة الرخا والمخ لا فظ الوجوه على ما يصدق عليه المعنى  
الواقع في الدليل ويمكن استخراج معناه من الروايات الالهة ولكن المعلوم صدق المعنى الغنى على المذكورات وظاهر علم اذلة والغنى في الشرح  
غيره في تحقيقه اشكال فيجوز اخرج عما علم الصدق شرعاً او عرفاً لا غير ودلت على جوبه فيه الاجماع قال في المنهى قد اجمع المسلمون على جوبه في  
المعدن والواجب عند الخس بغيره قال بوجاهة وقال الشافعي ان الواجب في الزكاة والروايات مثل صحته محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن  
معادن الذهب الفضة والحد نيد والرضا فقال عليه السلام جميعاً ولا عوم لها وصحته الخليل عن ابي عبد الله ع قال سئل عن المعادن كم فيها  
الخس في عامة قال في المنهى يجب الخس في كل ما يطبق عليه اسم الامانة سواء كان نطعاً بما بائناً او كذا الرصاص والحاس والجندل ومغفره كالزيتون وغيره  
منطبعة كالباقين والعنبر وزج والبخس والعقيق وما يبيع كالعاد والفضة والكبريت ذهب البنية علمنا اجمع واستدل بقوله نعم انفقوا من حيث  
ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض في الدلالة فامل وصحته الخليل قال سئل ابا عبد الله ع عن الرصاص والصفرة والحد نيد وما كان بالمعادن كونه  
قال يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب الفضة وصحته زارة قال سئل ابا جعفر ع عن المعادن ما فيها فقال كانا كان زكاة افضيه الخس في  
ما على الخس بما لك فضية ما اخرج الله منه من حجارة مضمرة الخس وصحته محمد بن مسلم قال سئل ابا جعفر ع عن الملاحة فقال وما الملاحة فقل ان  
مسجدة تجتمع فيها الماء فيصير لها حال فاما المعدن فيه الخس فقلت الكبريت والفضة يخرج من الارض قال فقال هذا واشباهه فيه الخس فقل ان  
بعد المونة الى اشارة الى شرط وجوبه فيه وهو ان الارض افضاء في بعد المونة فانها تخرج منها ودلت على الاجماع المفهوم من المنهى والعقل وهذا  
واضح والثاني الصانع عن الشيخ في الخلاف عد اصلاً ودلت على الادلة المذكورة والاجماع الذي مضى بن ادريس نقل عن ابي بصير في الدنيا التي  
وكذا في الصلاح والمنه هو كونه عشر من دينار او دلت على اصل عني ما يدل على با حتمها حلف الله وصحته الخليل في سئل ابا الحسن ع في  
اخرج المعدن من قبل وكثيره هل فيه شيء قال لست فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثل الزكاة عشر من دينار او يقيد به عموم الادلة وترجع على رواية  
محمد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الخس من الارض والباقيون والزينة جد ومن معادن الذهب الفضة هل فيها زكاة  
قال اذا بلغ قيمته دينار افضيه الخس للصحة والشهرة والاصل والصلح في اشراط عشر من المعادن كلها وصدقها الاخير مع احتمال الاستصحاب  
وحملها الشيخ على غير المعدن فزوع الاول لا يبعد اعتبار الصالح في اخرج دفعه او دفعات لا يترك العمل بغيرها ترك افعال كما قال في المنهى  
ويجوز اعتبار الملاحة مع ما قلناه في الدروس لا فرق بين ان يكون الاخراج دفعة او دفعات كالكبريت وان دفعت بقاها وما توافها انما هي



وفي الكون الماخوذة في دار الحرب ودار الاسلام وبس عليه زه والباقي اذ ولو كان عليه سكة الاسلام فلنقطه على راي لو كان في مبيع عرفه البائع فان عرفه فهو له والا فليشترى بعد الخمس م

[illegible]



وكذا لو اشترى ثياباً فوجد في جوفها شيئاً فاشترى سكة فوجد في جوفها شيئاً فهو الواجد من غير تعريف بعد التحصن في القوس كالجواهر والدرر إذ يبلغ قيمته  
وبناءً بعد المؤنة ولو أخذ من الحجر شيئاً بغير غوص فلا احتساب العيب إن أخذ بالقوس فله حكمه وإن أخذ من وجه الماء فمعدن م

[illegible]



قال المصنف لا شيء فيه وهو قول العلم كما في رواية عن أحمد وعمر بن عبد العزيز بنانا انه صنفه فلا شيء فيه كصنفه لا يمكن ان يخاله تحت القواعد المتكاملة  
صنفه بل يرفع خصوصاً اذا كان على وجه الكسب لا الكسب بدل عليه قوله فيل هذا والاقر بالحق اقربا لا رباح والقواعد لا يغير فيها مؤنة السنة  
لا بالعوض كيف كان الا ان يستثنى بالاجماع فمنه وسبغ دلهل الاكشاف ويمثل الوجوه من جهة الغوص انهم على نقد هذا كما دل عليه كلام المتقدم  
لليخ لان يكون الاجتماع اخرجيه واعلم انه يمكن اجتماع بعض هذه الاصناف خصوصاً على ما تقدم من احتمال كون المراد بالمفكر ما كان ذلك ليسوا  
احدهم بعد تمام كذا لو كان كذا معذرتا وغنيمة بل يصدق على مثل العبثية على ما مر به لوانه لا يخلو بالغوص المعد والغوص ففي وجوب الجمع وترجيح ما هو  
مصلحة اهل الحق والخبر الخفايا والاعتماد الغنيمة مع الاجتماع مطر لصدفها وجودها في الامة والوجوب للاجماع وعدم التلحق في سائر حكا  
الغنيمة وكذا الغوص في الاجتماع مع الغير والاعتماد المعدن وانكره على قدره بل ينعى اعتبارا كونه معذرا لا نه حوط مع اعتبارا كونه مضايقة بآثار  
وعدم وصوله في عشرين في هذا وقد يدل على عدم تعدد وجوب الحق في بحث الزكوة من حكم وجوه حقين في مال واحد فذلك ما اجتماع الحكم  
مع غيره فالظن انه يمكن ان يغل في ارض لان يجزأ كذا او معذرا فانه لا يوجد في الاخيرين **قوله** وفيما يفضل عن مؤنة السنة في هذا خلاص  
فانه انتهى الصنف الخافير رائج التجارات والصناعات وجميع أنواع الكشابات وقواصل الاقوات من الغلات والزرعات عن مؤنة السنة  
على الاخص وهو قول علمائنا اجماع وقد خالف فيه الجهو وكذا في العبادة متافرة تكرار الزراعات لعله يريد فيها الاول كما ذكره في دمج الفرس  
سبغ وعلم الاجتماع الى الزراعات بعد قوله الغلات ومعلوم ان المراد بالفاصل من قوت الغلات التي تكون متافرة بالزراعة ولعله عطف في  
وان الصناعات داخله تحت الكشابات وكان الظاهر لا مضا على ما في المتن مع احتمال ان لو تبه تبدل الصناعات بالكشابات بناء على عدم التلحق  
الاخصار الا ان يرد به بعد الاستدلال الذي هو خارج عن المذاهب وما لا يدل عليه فكله لا لاجماع المقبول في المنه مع انه يفضل لاختلاف في الجملة  
وسبغ واستدل عليه بالآيات مثل قوله نعم واعلموا انما علمت من شيء فان لله حصة في الغنيمة عامة فيما بعد غنيمة وغنيمة فائدة خرج منه ما خرج  
بالدليل في البلية تحت الغنوم ولا يدل كون الكلام قبله في الفصال وذكره ايضا بعد على كون المراد به غنيمة دار البر فقط وان كان هو حمل خبر جديد  
علم ظهور صدق الغنيمة على كل فائدة ونفع ولو كان بالكسب المجدد والطاقة خروج الافراد الكثيرة مثل الميراث ونحوه عند الاكثرين ومثل قوله  
تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض خيرة لا تسدوا في السبل انما قل انفقوا اكثر المصير على ما يخرج من الارض  
هو العادون والكنوز وانما المنفق هو الحق فذلك في المعطوف عليه وفيه فاعلم انهم بالروايات مثل صحيح عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام  
انهم اكرموا كسب الحسن مما اخذوا فاعلموا انهم لم يزلوا من بعد هاهنا وذهبا مما في على الناس فذلك انهم خاصة بضعونة حيث شافوا اذ جعل علمهم الصنف  
حق لها لا يحيط بالبريس بحسب دوايق فلما منه ذوق الامن خللناه من شيعتنا ليطيخهم به الولادة انه ليس شيء عند الله يوم الغنيمة عظم من الزنا انهم  
صاحب الحسن يقول بارت سئل هؤلاء بما ايتوا في هذه قال ان الصنف قال في المتن في لف عن كذا لوجود عند الله في القسم المصير في طريق الكفاية وما  
راهم في غير ما قال في دم سبغ واخرج كذا في حال بر من الغلات لا خبر فيه ولا بعد به غير ليس شيء البتة وقال المصنف كلام حسن صفة لا ما على علمه  
الغنيمة على الكسب انما الفاعل في حفظ زمانها ولا لا بعد هاهنا وعدم اخراج المؤنة الكسب مغلوا انه ليس كذلك وعدم وجوبها على الشيعة وان علمه  
موجب الزنا وعدم وقوعه كذا في خلال وقوة غير هاهنا من الاخبار ايقم وفيه ما مل فاضح فمنه واستدلنا بقوله رواية محمد بن الحسن المشعري قال كتبني  
اصحابنا الى ابي جعفر الثاني ع اخبرني عن الحسن عليه السلام في جميع الثمر وحب على الصناعات وكيف ذلك نكتبه بحسب الجمل بعد المونة  
قال في المتن في الصحيح عن محمد وفي النص ما لم يعلم ظهور محمد بن الحسن المشعري وبعد كونه الصنف الوقوع فله على من يهتار به وبعد نقد منه مع عدم  
شهرة بهذا الصنف بل يكتفي بالبريس والحقا ولهذا ما في المتن في المصنف محمد بن عبد الله قال رواية محمد بن عبد الله لا ايصا غير حجة وهو يروى في غير ما في المتن  
قال في ابو علي بن راشد قلت له لم ينفى بالقيام بامرنا واخذ حلفنا فاعلمت مواليتك ذلك فقال في بعضه ما وادى شيء حقه ولم ادر ما جئنا به عليه السلام  
فقلت في شيء فقال في امتهم وضاعفهم قال في الثاثير عليه والصانع بآية فقال وذلك انكم بعد مؤنة ثم علمت دسا غير مصرح به في قوله بل قد  
انه وكل مشكور وكان ذلك انك فاسمت بالحقه ويمكن كونها حسنة فمنه وفي قوله امتعتهم ايهما نامل ورواية على غير ما قال في كتابه ايهما هم يحمل الحكم  
انهم على كتاب الله في الواجب على الصناعات انهم وجب عليهم بضعها لئلا ينفوا من ليس على من لقيم صدقة بمؤنة نصف الشدس لا غير ذلك  
فاختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الصناعات الحسن بعد مؤنة الصبغة وخراجها لا مؤنة الرجل وعمله فكتب في قوله علي بن مهزيار عليه السلام الحسن بعد مؤنة  
ومؤنة عياله وبعد اخراج السلطان والطريق الى علي بن مهزيار صحيح في وثيقة ولكن المصنف ايهما غير مصرح به وبرهيم يجوز لعله يصرح ان الفاتمة يحكي في كتابه  
قوله وان كان صدد الرواية يدل على انه لا يصرح فيهم ان الحائز هو على مع انه متاف لكتابة ابيه والمن لا يخرج عن الحال مع انها مكاتبة وغيرها من الروايات  
ولكن ليس شيء صحيح صريح في حال عن شيء مثل رواية حكيم مؤمن بن علي بن ابي عبد الله ع فان الله حصة الرسول هي والله لا قدومه يوما في الان في جعل  
شعنا من ذلك من اجل انهم كانوا لست بضعف ليس بملكو وجوده في احد فيهم الحصة فامده يوما مؤنا ليس بضعف كذا الغنوم والذبيح يدل على عدم  
الفضل وكون ذلك ضيقا في الجملة مع صحيح عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ليس الحسن في الغنائم خاصة والاصلا اعتداه به على المل  
وذلك تقدم وكذا العتيق وحمل الرواية في باب علي بن الحسن الواجب بالقران ليس في الغنائم فذلك سلم تخصيصها في القرن بغنائم دار الحرب ولكن قال في الاستبصار  
بعد ذلك الوجه جعله ولا الوجه الثاني ان يكون هذا المكاسب القواعد التي تحصل للانسان هي من جملة الغنائم التي ذكرها الله تعالى في القران و  
يحتمل النية ايضا فذلك سيجب له زيادة في المال في المتن في لابل اصلح الجلي من علمائنا الميراث والهبته والمهنية فيه الحسن وانكر ليس في المال  
حقيق



وفي ارض الذي اذا اشتراها من مسلم وفي حال الختل بالحرام ولا يقبض ولا يعرف صاحبه لا قدره ولو عرف مالك حاصه صالحه وتعرفه لقد رخصه  
تصدق به م

وهذا شيء لم يذكره احد من اصحابنا غير الصالح ويمكن ان يتجسس لابي الصالح بما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب اليه ابو جعفر عوفان قال  
الدين في طريق مكة فاما الغنائم والمواريث فمنها ما جبه عليه في كل عام قال الله تعالى ومن فضل الله على المؤمنين ما لا يحيطون به عليم والمواريث هي الغنائم التي يبعثها المرافقة  
بينها والمجاهرة من الانسان للانسان الى خطر الميراث الذي لا يحصى من غريب لا ينهك مكابته طوبه وفيها احكام كثيرة مخالفة للدين هب على صاحبك  
فصوبه عن ذلك لما علمه من عدم ذكر الحسن بن محبوب في الزكوة على الظواهر ولا في هذا الخبر على سقوط الحسن بن الشيعة وقصرها الذهب لفضة  
حول الحول والسقوط عن الترخيع والتقييد ببعض الاثر وبالحجة هذا الخبر مضطرب بحيث لا يمكن الاستدلال به على شيء والمسئلة من المسئلة لعدم رخصة  
الاية قال في مجمع البيان اللغمة الغنمة ما اخذ من موال أهل الحرب من الكفا والى قوله وهو المسمى عن امتناعه وان قال بعد ذلك ويمكن ان يستدل به  
عموم الحسن في كل فائدة تحصل للانسان وهو مذموم صاحبنا فاشعر في اللغة يطالع على جميع ذلك اسم المعن والغنمة ولا يخفى ما فيه وعدم صحته خبره على  
المطالع انما اذا اخذت بعومها ندل على اكثر مما قالوه ويصير لا يجاب مع كون خلاف الاصل وخلاف عموم بعض الايات مثل ان لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من امره  
وعدم دليل صحيح غير عشرين مقاما منها ما منع غالبه الشريعة السهلة والاجماع المدعوم معلوم فان لظان ابن الجندب مخالفا نقل عنه في المنهوي الح  
قال في المختلف المشهور من علمنا ان الجاني في ارباح التجارات والصناعات والزراعات وقال ابن الجندب فاما ما استنفذ من مهزلة او كذا او صلة الخ  
او بيع تجارة او نحو ذلك فالأحوط اخراج خلاف الرواية في ذلك ولو لم يخرج جنة الانسان لم يكن كذا الزكوة اليه لا خلاف فيها الا ان يوجب لك من لا يوجب  
خلافه بما لا يجهل لنا ويل وكذا نقل عنه ذلك المنهوي مع نقل الاجماع فيما تقدم واستدل به في الحرام بالاصل وصحة عند الله للعدنة واجاب بمعاذنة  
الاصل بالاختصاص وهو غير جيد وهو يفعل ذلك كثيرا وباطال الأصل مع قيام الموجب هو جند لو كان وعن الثاني يجهلها على جميع ما تقدم كما قيل في  
الاية وبانها مشتملة على ما نقول بوجوبه في مثل الغوص المعك والكنز والجواب عنه وهو التحسين بالليل ومخالفة اكثر الاثر والاشهر الغنمة  
ظاهر الاية وبعض الاخبار اربعة مسكول واستدراكا لا وجوبه مما على الشيعة خصوصا جوبه حال الغنمة لوزد عاتية لخبار كثيرة كما سنعلم في محل  
ما يدل على الوجوب في هذا الصنف على الاستصحاب ما لم وجوبه الصفة واستصحابها معا معطى او مع غير الحاجة ممكن ولكن مخالفة لا يوجب عن اشكال الظاهر  
عدم الخلاف في شرط المونة قال في المنهوي لا يجزئ في قوائم الاكسيات والادباخ في التجارات والزراعات شي الا انما يفضل عن مونة ومونة عيالة  
كاملة هذه علمنا واستدل بخبر محمد وعلي المنهويين وقد تقدمت الاخبار الدالة عليه فانها لا اعتبارا بجميع ما يخرج من غير ان يترك فلو  
اخرج كذا تحقق الاسرف المحرم فعل حراما وبقيت خمسة ولو لم يكن الاستثناء فلا يخرج خيرا فترجس له القوت المغارف ويخرج من الفاضل لو كان  
ويجوز عدم اعتبار ذلك لا يخرج عن الكل بصف المونة على ما يخرج وينفق ثم الظان اعتبار المونة من الادباخ مثلا على تقدير عدمها من غيرها فلو كان عندنا  
به من الاموال التي تصرف في المونة عادة فالظن عدم اعتبارها بما في الحسن بل يخرج من كماله لا يحوط ولعمري انه الحسن وعدم وضوح صحة دليل المونة  
وبشأن اعتبار المونة على تقدير الاختصاص بالاجماع ونفي الضرر وحمل الاخبار عليه والنبذ لا اعتبار من بعد المونة الواقعة في الجوز لا بد اول  
عدم الحسن في اموال كثيرة مع عدم الاختصاص في ضرها اصل مثل ارباح تجارات السلاطين ووزرائهم والا كما به من التجار والوزراء وهو مما حكمه  
شرع الحسن في الجملة ويجوز التقييد ولكنه غير مفهوم من الاخبار لانه لا يحيط بالنسبة الى ارباحها من الادباخ بالكلية وبالحكمة المقتضية للدين مفهوم  
من الاخبار وليس يحيط بل الا حوط والظاهر اعتبارها كما قلناه وان نبذ الادب الى الدهن في قول الامام عبادها من مال الحسن في مال العبادات مثل الامتياز  
وقول المصنف من ارباح التجارات بيان لما فيها بفضل ويجوز كونها صلة للمونة الى المونة المأخوذة من الادباخ **قول** وفي ارض الذي اذا اشتراها  
من مسلم هذا هو الصنف السادس في المنهوي الذي اذا اشتري رضا من مسلم وجب عليه الحسن ذهب اليه علماءنا اجمع وبذلك عليه الحسن في صحيحه عندنا  
قال سمعت ابا جعفر يقول في شيء من مسلم رضا عليه الحسن في المختلف انها مؤثقة وصحها خبره بل الظاهر انها صحيحة ولا بد ان يدل على عدم  
الحسن في الغنائم ولكن جعل هذه الاصل غنمة محل النماء اذ يلزم دخول جميع الامتعة والاموال وظ عدم الارادة فلا يخرج المولى قبل اداء الغنمة  
مطلقا نعم يمكن تخصيص ذلك بالاجماع والخبر المذكور فانما ان لظان العبادات والخبر كون ذلك مطلقا لارض قال في المنهوي هل هذا الحكم  
مخصص بارض لارض او هو عام في المساكن اطلاق الاخبار يقتضي الثاني والظاهر ان لظان انهم بالاطلاق هو الاول وهو ان الاموال والسكن  
لا يبق له عرفا الارض بل السكن فلو انما اشترى ارضا لم يجعلها مسكنا يجزئ منه الحث لا بعد الوجوب اية ظاهرها عموم الارض لو كانت مخصصة  
وفيها فامل بعد ذلك المطلق بعبارة لا انا اية فيه فامل فان لظانها يبين لظانها ويلزم اخرج حسنهما من مئة وعلى تقدير الوجوب بالشرط كسائر  
الادباخ **قول** وفي الخلل اذا اختلط بالحرام قال في المنهوي ذكره اكثر علماءنا وقيل عليه رواية الحسن بن زياد عن ابي عبد الله ع قال قال  
ابن المؤمنين ع انه وجب فقال يا ابن المؤمنين اني اصبر الى الاثر خلا من حرام فقال له اخرج الحسن من ذلك المال فان الله نعم قد رخص الله  
بالحسن واعتدب ما كان صاحبه يعلم في الدلالة خطأ ما والسند ضعيف رواية السكوني عن ابي عبد الله ع قال ان رجلا من امير المؤمنين ع قال في كذا  
مالا اغتصبته مطالبه خلا او حراما وفلادث التوبة ولا ادرك الخلل منه من الحرام وهذا اختلط على فقال امير المؤمنين ع بصدقه بحسن مال فان الله  
عن الاشياء بالحسن وسائر المال لك ودلائها اوضح والسند غير صحيح مثل الاول ويمكن ان يستدل به بصحة الحديث عن ابي عبد الله ع في الرجل من الخلل  
يكون في ايامه فيكون معهم فيضيد غنمة قال يودى حسنا ونظيره ودلائها على اية الغنمة للغنائم اذ لم يكن باذن الامام اوضح فثبت وجوب  
الحسن في هذا الصنف قال في المختلف لم يذكر ذلك ابن الجندب ولا ابن عتقل ولا الفقيه الاصل ليل قوي لكن لا بعد على تقدير ان الناس من العلم  
كل من هذا الصنف بما لك المصدق به الصمان مقدار ما يغلب على ظنه انه مال الغير ليقع الحرج والصيق حصول العوض في توبة كونه كاللفظ فم وعلى تقدير الحسن  
في نقد ر

على ذلك

يبغى

في المنهوي

في المنهوي

في المنهوي



ويجب على واحد الكثرة والعوض صغر كان ويكبر احرا كان او عبدا او لا يستبرأ حول في المحسن بل متى حصل وجب توفيرا لا وياح حولا احبا طار والقول قولنا اننا  
في ملكية الكثرة وقولنا المساجرة في قدره وقسم خمس سنة اعطاهم ثلثة للامام ثم وثلثة للبناء في المساكين وبناء السبل وانما شقيين المؤمنين

ذكرنا له شرط الاول عدم معرفة مقدار الخراج فلو عرف بصدق ذلك المقدار خاصة في الفكرة الثانية عدم التمييز فلو عرف بعينه بصدق به لا يبعد وان كان ظاهرا  
الضمان مع ظهور صاحبه الوصية به ويحمل المظن مع رجاء المالك وقولوا بخرجه مصرفا الزكاة لا للخص الثالث عدم معرفة صاحب الحق ومعرفة دفع  
ما يستحقه اليه مطلقا وبوصفه بصلحه ونحوه ولو كانت صاحبه لم يكن له وارث فقولوا لا يامع فمفعولها ما فعل بشارا مواله من ارث من لا وارث له والظن  
عدم الفرق في الحكم بين ما ورث وعينه مع وجود الشرط وان كان يعلم كونه من المحسن لا يعرف فدينه فبعضه فالخراج ما يتيسر وكذا لو علم  
كونه انما على المحسن بظاهر لا بد له ان الظاهر كونه انما لا بد والافل من رباب المحسن لعدم الدليل التام لان الظاهر انهم اخذوا من المحسن في الجاهل وهذا  
عنه المضمون ان لا يفعل الا ذلك مطلقا ثم الظاهر جواز اعطاء رباب المحسن منه مطلقا لعدم المنع وكذا في المنع الزكاة الواجبة ولا شك ان لعدم الحق لا يحمل الكفاية  
مع الضرر فقولوا لو عرف المالك خاصة بعينه لو عرف المالك لم يعرف المقدار مع عدم التمييز بين المالك والظن ان الضمان مطلقا ويصح عنه والعرض  
مقبول رضاه والخروج من جهة وهذا يصح مع معرفة المقدار ايضا والتبني بغيره فلو كان خاصة كان اشمل واخصر لان الاحتياج الى الصلة مع  
وافي ما لو عرف المقدار ولم يعرفه مع عدم التمييز بصدق بين ذلك المقدار في المستحقين كما بنا ما كان ولعله اشار بقوله بصدق ان مصرفه مصرف مطلق  
الصدق لا المحسن الزكاة فقط وانما اذا كان معينا امتنا ما مع حمل المالك فيمكن المصدق به مطلقا ايضا والمضيق مع رجاء وجود المالك والتمسك  
مع عدم كونه الكل واضح والمضيق على التمييز ان حكمه في حكمه في المنع في الصلة مطلقا مع معرفة بعضه وانما الدليل على صحة الحق في صحة  
قد ذكرنا وما دلت الصلة ونحوه فكل ما دلت الصلة فيكون منقوعا في ما خرج وصيقه في وقته العام مع صحة كذا ما وكل ما لا يميز  
من غيره ايضا صاحبه من حق البصق في المستحقين فوقع انما في المالك الحصول العوض وهو الثوب مع عدم الضمان عليه غيره وبوجه حكم القطار  
الاخبار الدالة على المحسن مع الضمان واضح فليدعي ان يكون ضامنا خصوصا في الغائب لا يخرج في المعين فيمكن المضمون مع الرجاء لا مكان في الجاهل  
الى صاحبه سايرا اما ثبات ومع الباس بالكلية المصدق غير بعيد بعد الشك في المنع مع انه تكليف شاق ومع الضمان هذا ايضا واضح  
قولنا ويجوز على واحد الكثرة في دفع الخراج عنه ووجه العموم عموم الادلة في قوله صغرا وعبدنا اشياح لانه يجب على الزكاة والمولى لانها المكلف  
وللمخوفه وكان في تخصيص التعيين هذه التلثة اشارة الى عدمه في البوالة لا رباح هو حمل النامل قد يفي بوجوب الخراج في ارباح تجارات  
الصغير وصاناعاته مثلا وعموم الدليل في قولنا ولا يعتبر المحول في عدم اعتبار المحول في مطلق المحسن فانه اجاب عن عدم الضمان الا ان كان  
وفي غناهم وار الحرب والمال المختلط والارض المبنية للاصل وعموم الادلة المتقدمة وكذا عدم اعتبارنا الخراج في ذكر في المعدن والكثرة والعوض وكذا كون  
هنا بعد مؤنة العمل وكذا عدم الوجوب في المفضل عن المؤنة سنة كما ملة من ارباح التجارات والزراعات والمكاسب في المنفعة عليه غير انما في  
مراد لاعتبار المؤنة مع تحقيقها وقال ايضا فيه ولا يجب في الفوائد ان يكون من ارباح المكاسب على الفور بل ترخص في تمام السنة ويخرج عن القابل  
حسه لعدم الدليل الدال على الفورية مع اصل البرائة التي لا يجب على الفور من عظم المؤنة غير معلومة المقدار لا بعد ملة في اربان قولنا  
يرجع لنا ويشري الاما والمنازل ويجوز عقاره فيحتاج الى عارة في ذلك من الاصول المتقدمة مع ان المحسن لا يبعد ان يكون له من غنائه الله تعالى  
بالمكافاة خيرا لوجوبه في تمام المحول نعم لو تبرع بتجديده بان يجلس اول السنة بالقيمة لا قضاء واخرج المحسن اليه كان افضل لان فيه شيئا بالمعاصرة  
بالحاج وسيرة المعصرة ودفعا لاحتمال عدم الوصول لما يقع من الموت والفساد والضياع والقيمة التي قد رافعه من الثوب العظيم والاجر  
الجزيل ولا يري المحول في شي مما يجنيه المحسن غير ما يمكن من اعتبار مؤنة السنة والعبادة من الاخبار حيث ذلك على كونه بخلاف المؤنة والمقابلة ومؤنة السنة  
انما تكن السنة موجودة في الروايات ولكن صرح بمؤنة الرجل ومؤنة عياله وقد خرج السلطان والظاهر ان قيمة من خراج الظالم مثل العسوة في التجارات  
هو مال مشترك بين المالك وصاحب المحل لا خدما لانه من جهة ما حصل منه يكون فيه المحسن فغنى كونه بخلاف السلطان اما خارج النادل المحول وقد  
وجوب حسن ما اخذ من المالك عليه لانه لا حسن فيه بالكلية ومثل الاخير يعني ما بدل على الاجزاء الزكاة والمحسن اخذ الظالم ان علمنا به وفادح ومثل ما  
في الغيبة مثل ابو عبد الله ع من الرجل فاخذ منه هؤلاء مازكاة ماله وجر عينة او حسن ما يخرج له من المعادن انما ذلك من زكوة وخمس فقال نعم  
قولنا والقول قولنا مال الدار الخ يعني لو ناعى مال الدار ومساكنها في كثره وفقره في كثره على ان القول قول المالك فاما خارجا وجب عليه البينة  
وعلى المالك البينة لان المالك له هو فوضع اليد عليه فكلما جميع ما فيه فهو تحت يده ونقل عن الشيخ ان القول قول المسافر لانه واقع اليد على المالك بحال الظرف  
المفعول فيكون واضعا عليه شرعا على ما فيه وهو عينه لانه ما وضع الا بالاجل المالك وهو منفعة البينة الى الكثر باج عنها جرم او فله ربح اما كونه القول  
قول المسافر في القدر فظاهر للاصل وقسم المحسن منه اقسام الخ كونه مقسوما حسب اقسام ضعف الرسول وبعده للامام القائم مقامه والنصف الاخر  
لثاني المذكورين هو المشهود بين الاحتجاب عليه دلالة الاية والاخبار الكثيرة وقال بعض الاحتجاب بان مقتضى حصة اقسام سهم له وللأمام بقية الاية  
لغيره وانما ذلك عليه بما خرج من فعله صلوات الله عليه ذلك والمجواب ان فعله قد يكون بمرعانة ومع الاعوان وهو متفق عليه كذا في مسائلنا  
الطويلة التي سيجي بها الجواب الامر اليه كلما فعله فهو المحسن وكذا الامام وانما الكلام في الغير فلا ينبغي الخروج عن الدلالة مع البينة في ثلثة صلوات الله  
عليه له سهم الله له وكيفية سهم الرسول وسهم القرية مع وجوده وبعده للامام القائم مقامه فكان يخذ بالولاية والنبوة وانما غيره اذ هو حيا  
الظاهر ويكون الغيبة لمن فتم وبعده له عني مرجع وبدل على ذلك الاجماع المفقول على الشيخ في المنه في الاخبار الدالة على النصف مثل قوله ع  
ذي القعدة لغزاة الرسول الامام وقوله وسهم له مقسوم من الله فله نصف المحسن مثل قوله وحسن ذي القعدة لغزاة الرسول وهو الامام والاخبار في ذلك  
كثيرة وسيجي بعض ما اشترط الكون من بنهاشم والامام في الاضواء الثلثة فهو المشهود وعندنا قالة المنه في اليه كذا على انما الى الاول ونقول



و يجوز تخصيص واحد به على كراهية بقية بقدر الكفاية فالفاضل للامام <sup>المنشئ</sup> والمعوز عليه بعينه اليك العقر وفي ابن السبيل الى اجرة عندنا لا في بلد ولا نقله  
مع المستحق وفيهم ويجوز مع عدمه ولا ضمان والانتقال يقتصر بالامام <sup>المنشئ</sup> وهي كل ارض واث سوا ما انت بعد المالك ولا وكل ارض ملكك من غير انك سوا النجلى اهلها  
سلوها طوعا وروى عن الجبال ويطون الا وبقية الاجام وصفا بالملوك وقطاعهم عن المعصية وبسطى من العينة ما شاء

ابن الحنفية اشرك في الطلب شرا بالبنام المسلمين ومساكينهم وابن سبيلهم كلهم في النصف الاخر وكونهم في الثلثة الاضناف والاشراك الاول  
لا دليل عليهم وفقد التخصيص في باب الزكوة والثانية هو في الآية ولكن الاخبار رخصتها مثل رواية مالك الحنفية عن عبد الله بن عمر واليتامى يتامى في كل  
وما في رواية عبد الله بن بكير عن بعض اصحابه عن احدهما قال حصل لله للامام وحسن الرسول للامام وحسن في القرية لقرية الرسول للامام واليتامى يتامى  
الرسول والمساكين منهم واما السبيل فلا يخرج اليه في رواية سلم بن قيس الجمالي عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ذلك كله سهم ذي العرش الذي قال الله تعالى ان كنتم اجمعون لله عني بركة القرية والذين قرأهم الله بنصفه بيده فقال فلله خمسة للرسول ولذي العرش اربعة  
والمساكين وابن السبيل من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
رفع الحديث قال والنصف لليتامى والمساكين وابن السبيل من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
بهم ولغيرهم من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
وعلى تقدير عدم اختصاصهم من الاخبار والكثرة وبما سيجي في باب الادلة وان لم تكن صحيحة ولكن كثرها وشهرتها لذلك على الوقوع مع الاحتياط فانما في الآية  
مختار باليقين باعطاء ما من بقية ما سيجي في باب الادلة وان لم تكن صحيحة ولكن كثرها وشهرتها لذلك على الوقوع مع الاحتياط فانما في الآية  
جواز اعطاء المطلب عطاء من ينسب اليه ما سيجي في باب الادلة وان لم تكن صحيحة ولكن كثرها وشهرتها لذلك على الوقوع مع الاحتياط فانما في الآية  
والاحتياط معلوم ان امكن واما اعتبار الايمان فما وجد له خصوصية شيئا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
عوضا وما وجد له اختصاصا ولكن لا أصل له في الأدلة فيقضي ان لا يعطى من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
الزكوة مع كون عوضا ولا تنزع في الجواز مع عدم الشك وعلم القامح ان لم يعط من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
وهو لا يدل على عدم الجواز مع احتياج اهل البلد للطلب بعد استكمال الشرائط لان منع المستحق من الزكوة فيكون مستحقا ولا دليل على الجواز في الاحتياط  
والقاعدة وجوب الاعطاء لجميع المستحقين بل لجميع من في البلد المهور كونهم مضررا ولا ينافي ذلك ما قبله وان منعه من حق فبني على اعطاء جميع  
كل صنف والنعيم مما امكن مع الوضعة والاعطاء على قدر الحاجة من مؤنة السنة والحاجة فيها واكثر هذه الاحكام مستترة عن الذي لا يدرى بفعله  
كالنبي صاوان الله عليه واله وذلك مصرح في الخبر وكما في الآية على النصف على تقديره لا عوار واخذ الفاضل على تقديره الزيادة مع النصف في نفع  
الغنية فيبقى النازل فيحتاج واستعمال ما هو الا حوط مع الايمان في قوله ويجوز تخصيص واحد الى امر الزكوة ولكن هناك كان الدليل موقفا ولا  
دليل هناك سوى احتمال بيان المصنف لعله ظهر ذلك في نسخة الاحتياط وبذلك على الجواز في الجملة فاقى عن ابن الحنفية ان كان خفيفا اكثر من صنفين  
اقل من صنفين كيف يقع في قوله قال في الآية الامام ارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف صنع انما كان يعطى على ما يرى هو كذلك الامام وسبغى ما يدل على الاعطاء بقدر  
سنة شق ليس وبقية بقدر الكفاية في قوله والمعوز عليه فليس فاعل من اعوز في الشيء اذا احتج اليه فلم تقدر عليه وقد قلنا في قوله تعالى انما كان يعطى على ما يرى هو كذلك الامام وسبغى ما يدل على الاعطاء بقدر  
ما يرى ويدل عليه ما عرفت من وعلى التفضل المذكور وقوله والنصف لليتامى والمساكين وابن السبيل من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
تقبل لهم الصدقة والزكوة وعوضهم الله ذلك بالحق فيعطون على قدر كفايتهم فان فضل منهم شيء فهو له وان فضل عنهم ولم يكن لهم عمل من عندنا كما  
له الفضل كذلك بل من الفضل والسند غير صحيح في بعض الاحكام وبذلك على العلة التي ذكرناها من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
الاخبار في ذلك كثيرة حكما وينبغي مراعاة الاحتياط حال الغيبة وسبغى ما يدل على اعتبار الفقهاء في المسكن فقاموا في غيرهم فيقتضي الاعتناء بالعدل  
الا ان اعتبارهم في ابن السبيل عندنا لا في بلد وبدل عليه ما ذكرنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
له كما قبل وهو الظاهر في هذه العشرة وان قيل بخلافه في التيمم وان كان لفظة الآية عامة كما تترك القيد للظهور ولا ينافي ذلك في السالكين على غير  
البيتم كما هو الظاهر في هذه العشرة ويستبعد تعيين شيء من غير التيمم مع وجود المحتاجين من اصنافه وضاربه ولا شك انه حوط واوله وعلى تقدير  
الاعطاء فانما مثل اعطاء التيمم في باب الزكوة وقد مر في الخبر قوله ولا يحمل قوله في باب الزكوة فان الا حوط والعدم والجواز في بقية مع المصلحة كما مر  
في الزكوة وانه لا شك ولا تنزع في فضل التيمم بل في نافية احوال الغيبة كونه العاسم وغيره من على احوال والقائل المراد بالبيتة هنا مطلقا لا  
الذي لا له فخط كما قبل في قوله لا انتقال الى ان كان النصف في النصف هو الامام وكون نصفه له خاصة فاسبغى ما يدل على الاحتياط في هذه العشرة وهو ان كان  
هنا قال في المنهى الانتقال جمع نقل فيكون الفاء فيها وهو الزيادة ومنه سميت النافذة لزيادة ما فيها على اطلاقها من النقص بغير الواجب المراد  
كل ما يخص الامام كما يفهم من المتن وهم وهو انما لا ينقل وهو كل ارض واث لا يملكها سوا ما كانت له من قبله من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
بافادها وبقيت بقية مالك فقول سواء كانت بعد الملك ولا يحتاج الى عهد ما لم يكن مالك كما قبل كان ذلك للظهور وكذا كل ارض خذت من غير  
قال بان خلاها الحرسون اسلوها طوعا وبغيره لك فلكا هذه مما لا يوجب عليها بيع ولا كذا كان الطان بطون الا وبقية ودون الجبال والامام  
داخله في الموات فكان الامضاء وعليه منكم الا انه ذكره للتوضيح فاحتمل صرف الموات على غيرها مما يصلح للمعارة ومنها ما قبل هو صفا بالملوك في  
في الجارية والقرى والعلمان والظاهر انهم اشتبهوا من الصفوة وهو احتياطنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا او كرنا ان يطعمنا او ساج ابد الناس في ما يخرج من عندنا من اربعة سبعة نصيبا  
وهي القرى واليتامى والبنات المحنونة بالملوك قال في المنهى صفا بالملوك وقطاعهم عن المعصية وبسطى من العينة ما شاء  
من اهل الحرب كما كان يخص عليهم فهو للامام اذ لم يكن غصبا من مسلم ومجاهدا لان ذلك للبيعة وما ثبت ان جميع ما كان للبيعة فهو  
للامام بقوله في قوله ومن الانتقال ما يصطفيه من العينة في الحرب مثل الفرس الجواد والثوب المرتفع والجارية المسنة والسيف الفاخر وما اشبه ذلك



قال المجنف بالغائبين ذهب ليه علمنا اننا اجمع وبالحيلة له ما يريد ونحن اذ كنا علمنا ان الله يقول ويضطر من العينة ما شاء وهذا نعم بعد خصيص لا  
يبلغ لنا تعين الاحكام المتعلقة به لانه العالم والحاكم على الاطلاق وما دلت جميع ما ذكره في كتابنا كذا مع اتفاق الاصحاب على ما بينهم من رواية  
محمد بن مسلم عن عبد الله بن عمر قال سمعته يقول ان الاضال ما كان من ارض لم يكن فيها قرة قدم او قوم صوحووا واعطوا ابايهم وما كان من ارض خربة  
او بطون او ديرة وهذا كله من ارض الاضال لله الرسول فما كان لله الرسول ويضطر حيث يشاء قال في المنهى فما حسن وفي الخ موثقة وفي  
عن علي بن الحسين بن الفضال وان كان هو مقبول لا باس به لكن الطريق البصري وفي رواية اخرى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سمعته يقول ان الله  
الاضال ما كان من ارض لم يكن فيها الاضال للناما وقوم صوحووا واعطوا ابايهم وما كان من ارض خربة او بطون او ديرة وهذا كله من ارض الاضال لله  
لرسوله فما كان لله فهو لرسوله يصعب حيث شاء وهو الاضال ما كان بعد الرسول وما كان الله على رسوله منهم فما اوجتم عليه من خيل كاذبا  
قال الاثر هو هذا وما قوله ما شاء الله على رسوله من اهل القبلى فهذا بمنزلة النعم كان في يقول ذلك وليس لنا فيه غير من ستم رسول الله  
القبلى ثم نحن شركاء الناس في ما بقى وهذا يدل على قيمة العينة التي في القرآن المذكورة في الحاشية وما في رواية الجليلي عن عبد الله بن عمر قال سمعته عن  
الاضال فقال ما كان من الارضين باداهلها وما في رواية حماد بن عيسى قال رواه في بعض اصحابنا ذكره عن العبد الضال في الحسن الاول قال ولا ضال  
كل ارض خربة قد باداهلها وكل ارض لم يوحى فيها جبل ولا كتاب لكن صوحوها واعطوا ابايهم على غير قول ولد رسول الجبال ويطون الاودية  
الاجا وكل ارض مينة لا يبطا وهذه رواية ثورية في الاحكام كثر مثل ما في الخبر تقيس منه اقسام وكون النصف له ودخل في اقسام الثمانية مقام  
اختصاص النصف الاخر بايهاهم ومساكنهم وانباء السبيل من اهل دينهم وقال يصيب منهم على الكفاي والسبعة فاستغنوا في سنة سنتهم وانما حصل  
له والنصف عليه وقال انما جعل الله هذا الخسر خاصة لمن مساكن الناس وانباء سبيلهم نحوصلهم عن صلاتهم فانما تزيها لهم من الله لغيرهم  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكرامتهم من وساخ الناس فجعل لهم خاصة من عنده ما فيهم من غيرهم في مواضع الدل والمساكنة ولا باس صديقه بعضهم على  
بعض وبين ان الذين لهم قرابة رسول الله انهم يوافقوا عند الطلب كرههم وانما هم وان كان له فقط من بني هاشم ليس من اهل الخسر بل من الزكوة والاف  
صفو المال يأخذه من هذه الاموال صفوها الجارية الفارغة والدابة الفارغة والوثاق المتاع مما يجزئهم في ذلك له قبل القسمة وله ان  
يدل المال جميع ما يوجب ان يقر بعد ذلك شيء يأخذ منه الخسر الباقى يقيم بها تارة ولو لم يبق لغيرهم شيء من الارضين فاعطوا عليه لا وليس لغيره شيء  
ما هو الاموال العتق وان الارض التي اخذت عنه مجتهد وكتاب فهو موقوف من ركنه ابدن غيرهما ويحسها ويقوم عليها على صلح من يصالحهم  
الوالي على قدر طاقته من الخراج النصف الثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون لهم من الخراج ولا يصرفهم ثم بين الزكوة بالنصف العشر نصفه وهو  
وبين مضرهم قال ولا بعد الخسر الاضال والاضال كل ارض خربة باداهلها الى قوله لا رب الاضال فله صواني الملوكة ما كان في ايديهم من غنم وبعير  
لان المعصوب كله من رده الى اهله وهو وارث من لا وارث له وقال الاضال الى قوله كل ارض مخرت عنه في دين النبي صلى الله عليه وسلم الى اخره لا بد ما كان اقتراح  
بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الجور ومن اهل الفلح لان ذمة النبي صلى الله عليه وسلم قال فان المسلمين اخوه يتكافون وادهم بغيرهم ادناهم ورواية ابي الصباح قال في الاول والاخير  
في ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم ممن قوم فرض الله طاعتنا لنا الاضال ولنا صفوا الاموال ونحن الراسخون في العلم ومن الخسوف الذين قال الله نعم ام محمد ذمة واحد لان  
الناس على ما اتهم الله فضله ورواية زرارة عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال قلت له ما يقول الله تعالى يستولون على الاضال قال الاضال لله والرسول  
وهي كل ارض جلا اهلها من غير ان يجبل عليها مجتهد ولا رجال ولا كتاب في فضل الله وللرسول ما شاء في رواية عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم  
الاضال فهو خالص لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما في رواية الحلبي المقتضية قال في ما كان من اموال لم يكن فيها قرة قدم او قرة اقل الاضال مثل ذلك فهو بمنزلة  
ورواية سماعة بن مهران قال سألته عن الاضال فقال كل ارض خربة او شئ كان للملوك فهو خالص للامام ليس للناس منها شيء وقال في هذا الخبر  
لم يوحى عليه مجتهد ولا كتاب وهذا يدل على كون جميع ما كان للملوك نعم فالنصيب بالانصاف والقطايع عجز جلا لان يرد ما ينقل وما لا ينقل  
قال في شرح الصافي ان كلما كان سلطان الكفر من مال غير معصوم من محرم المال فهو لسلطان الاسلام وهو الامام ع وانما الخبر ليس بمتوخ  
ورواية ابي بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في الرجل يموت ولا وارث له ولا مولى فقال هو من اهل هذه الاية يستولون على الاضال فهذا يدل على كونه  
وارثا لمن لا وارث له كما هو من اهل احوال خاصة مع ما تقدم في الرسالة الطويلة من حاد ولا يصح كون القسم من محرم الجور في الواقع في الطريق مع انه  
في نسخة غير التي هو الواقع وكذا عدم الرسالة الطويلة وعبر ذلك من الاخبار واعلم ان الاضال كان له في بعضه صا والمولى في الغنم مقامه في غيره  
المنفعة للملك لان ويعدم وانما يمكن ان يكون بروس الجبال ويطون الاودية والاجام كونها مظهر في موضع كان حتى في انلاك الناس المحرم  
لهم كما هو ظاهر الروايات والعبادات ولكنه بعيد لان الظاهر ان ما كان في ذمتهم ما دلتهم انهم كسائر اموالهم لان في الارض لم تملك الا بالاجابة ولا اجبا  
فيها غالبا وعلى تقدير الوجود المرد الموت منها ويمكن ان يكون المرد ما لا يكون في ملك الغير ويحتد به ويقدر به كما لا موات منها وترى للظهور كما قال  
المفسر في المنهى قال يرد من المرد بروس الجبال ويطون الاودية ما كان في ملكه والارض المخصصة به فاما ما كان من ذلك في ارض مسلم ويده عليه فلا  
يستحقه ولم يرد وسكت عليه فيدل على رده ولكن ينبغي ان يقوينا به وبذلك عليه ما يكون من ملك من له حرمة ومع ذلك بلزوم كون ذكر نطون  
الاودية ونحوها بعد ذكر الارض المخصصة به من غير ان يكون له في ذمة الله تعالى قال في شرح في لا يخطئ ان المرد ما كان في ذمة الله تعالى  
والمرجع في الجبال والاودية الى العرف فيمنه فاما في المرد فيكون من غير مخصصة له نصفا بالقطايع التي لا يكون ملكا للملوك الكفار ويكون ملكا  
للمسلمين لا يحد منه ويكون له حرمة وهو موطون ما يوجب ذلك فلهذا استند في ما يجزئ الخسر من المردون ولكن لا يكون له الملوحة ويجزئ الخسر







بأن خاله مع عدم الفسخ وعدم المطالبة بالدية والكثرة مع عدم الخلاف والتنازع على أن عليه من جهة الحكومة والمصلحة وله أن يحفظ و  
بالخط فيه ما يرى من المصلحة وكذا الأمام العباسي مقامه وهو من جهة الدين أيضا أن لا يجوز تقسيم الحسن في غير الغنمة للمالك الأصل والخصم  
كالزكوة نعم الغنمة لما كان أثرها اليهم صلوات الله عليهم لا يجوز لغيرهم ذلك فمن قال في الأول قول من كان غايته سماع لنا خاصة الظاهر بالاحقة  
هذه الأشياء من أموالهم في الشبهة أي لا شيء عشرية مطلق سواء كان من المال الذي فيه الحسن أو كان الكل لهم كما لا نقول مثل الغنمة غير أن غير  
مختصة في شرح الشرائع غير جيد كما ذكرنا حال الغنمة والمصنوع والمطعم في المناجحة قال في المتن قد باح لا ثمرة المناجحة في حال ظهور  
الأمام وعينته وعليه على ما جع بل الظاهر مطلق التصرف في أموالهم للشبهة خصوصاً مع الاحتياج لغووم الأدلة وهي دوايات وقد فسر العبد  
مثل ما في رواية عيسى بن علي بن عبد الله قال في الغنمة والله لا فادة يومها وما إلا جعل شبعنا من ذلك حلي وكوا وما في رواية عبد الله بن  
نكاحي حتى في المتن من حيث الخياط فيضا بمجسدة دوايت فدلنا منه دوايت في الأصل خللنا من شبعنا التي لم يولد ورواية حميد بن عيسى في  
الغنمة قال أن ما فيه الناس يوم الغنمة أن يكون من الحسن فيقول بآداب حسن وقد يباين ذلك لشبعنا الظاهر أنهم وليروا أولادهم ويخسروا  
الكناسة قال في رواية عبد الله بن أحمد بن من بن دخل على الناس الزنا فقلت لا أدري فقال من متل حسينا أهل البيت لا شبعنا الأطباء فانه محال لهم  
ولم يولد لهم وما في رواية في حله بجملة ما نسلك خادما فبشرها أو امرأة من زوجها أو مملوكا فبشرها أو شاة أو شاة أعطته فقال أبو عبد الله نعم هذا  
لشبعنا خللنا الشاة منهم والحق ما قولهم من يوم الغنمة فلولهم خللنا ما والله لا يخللنا المحل ورواية في هذا نحو الأخذ والمأخوذ فليس  
مخصوص بالمناجحة وقيمية ولا بزمان دون آخر قوله في رواية الجرح الحكم ابن عبيدة بن جارية حصلت في ولاية الجرحين بعد اتفاق وتزوج اشترى  
الجواري من الأقال ما أنه كملنا وقد قبلت ما جئت به وقد خللنا من أمهاتنا وأولادنا وكناءك لك على وعلى الغنمة وصحة في بصيرتنا وما اتفقنا  
وحميد بن عيسى بن علي بن جعفر قال قال أبو المومنين علي بن أبي طالب هذا الناس في بطونهم وغيرهم لا يولدوا البناحقنا الأوان شبعنا من ذلك فمستحق  
وأما في رواية داود بن كبر الروي عن أبي عبد الله نعم قال سمعته يقول الناس كلهم يمشون في فضلنا أنا انا خللنا شبعنا من ذلك  
رواية جرحين يعقوب قال في الحق مؤثقة وليست بظاهرة لوجود حجة من أن محمد بن سالم على خلاف الفسخ والأصل الأول في كتب عبد الله بن  
فدخل عليه رجل من العلماء فقال حلفت فذاك يقع في ما يباين الأرباب والأموال ونجارات تعرف أن حلفت فيها ثابت وانا غنيك مقتصر  
فقال أبو عبد الله نعم فافضة فذاك ان كلناكم ذلك اليوم وما في مكانة محجة على من يهزها ركانة قال أحمد بن محمد فقلت ان كتابه اليه في يوتيكم  
وانما أوجبت عليهم الحسن في سنة هذه في الذنوب الفضة التي في حال غلبة الحول ولم أوجبت ذلك عليهم في منافع ولا أمة ولا دوا ولا حاتم ولا ربح  
في تجارة ولا حقيقة الاضيعة سافر لك امرها تحقيقا من عن ذيل ومنافعي عليهم لما يقال السلطان من أموالهم وان كان فيها ما يدل على الوجوب  
وبعض الأمور المناقشة للأصل مع عدم ظهور المكسب اليه فمن وجبت الحرب بين الغنمة والقصر عن أبي عبد الله نعم قال قلت له ان لنا أموالا من غلات و  
نجارات ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقا قال خللنا اذا شبعنا الاضيعة لا دهم وكل من قال في ما في يديهم من حقنا فليبلغ  
الشاهد العاين محجة على من يهزها ركانة قال في الحق مؤثقة وليست بظاهرة لوجود حجة من أن محمد بن سالم على خلاف الفسخ والأصل الأول في كتب عبد الله بن  
من حجة في رواية في حله بجملة ما نسلك خادما فبشرها أو امرأة من زوجها أو مملوكا فبشرها أو شاة أو شاة أعطته فقال أبو عبد الله نعم هذا  
الغنم قال في رواية في حله بجملة ما نسلك خادما فبشرها أو امرأة من زوجها أو مملوكا فبشرها أو شاة أو شاة أعطته فقال أبو عبد الله نعم هذا  
قال مومع على شبعنا ان نفقة ما يباين بالعرف فاذنا فامسأرحم على كل ذي كبر حتى باقوة كيتعين به وما في محجة مستمع عن عبد الملك  
عن أبي عبد الله نعم قال له قد طيننا لك وحللتناك منه فقام اليك ما جانا لعينهم من حسن الكسبة من النوى فقل له انك لنا فقال له اخل  
اليك المال كله وكان من الفلف درهم يكون خسة الف درهم ثم قال وكلما كان في اباي شبعنا من الأرض فم فيه حالون يمل لهم ذلك ان يقوم  
قامنا فحسبهم ما يباين سواهم فان كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قامنا فاحدا الأرض من ابايهم ويخرجهم عنها منعوا وقال في الحق مؤثقة  
في حقنا الا ان مستمع ماصح بتوشية بل مدح وما في رواية للحرب من مغيرة الفضة في مكانة محجة لنا الحسن كذا في الله ولنا الأقال ولنا أموالنا  
فما اول من طيننا حقا في كتاب الله في قوله سمعناه في آخر دعاءه ويقول اللهم انا قد خللنا ذلك لشبعنا قال ثم اقبل البنا بوجعنا قال يا محبة على حقا  
ابهم غيرنا وغير شبعنا وما يدل على خلاف ذلك يمكن حمله على غير الشيعة وغير محل الضرورة او رد بالقله وعدم الصحة مثل ما في رواية حميد بن زيد  
الطبري قال كتب رجل من تجار فارس الى بعض عو الي ابي الحسن الوضاعة فبنا لا اذن في الحسن انشاء الله فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم معونه وجو  
الحسن عدم السقوط وعدم حسن منع النفس عن الثواب دعائهم في رواية ابراهيم بن هاشم قال كتب عبد الله بن جعفر نعم اذ دخل عليه كمال في من حله  
سهل وكان يقول له الوضاعة نعم فقال يا محبة جعلت من عشرة الاف درهم في حل فاني انفسها فقال انت في حل فلما خرج صالح قال ابو جعفر نعم احل  
شبه على اموال محمد وابنائهم ومساكينهم وقراءهم وابناء سبيلهم فاحدا عاينهم محبة في حل فاني انفسها فقال انت في حل فلما خرج صالح قال ابو جعفر نعم احل  
عن ذلك يوم الغنمة في الاحتياط وهذه مع كونهما في الوضاعة وما ال محمد اليه في منع الشيعة واعلان عووم الاحتياط والاول يدل على السقوط  
بالكيفية زمان الغنمة والمصنوع يعني عدم الوجوب الحقيقي فكانهم في خبرنا بذلك فعلم عدم الوجوب الحقيقي فلا بد ان لا يجوز لنا باحة لا بقدره فلو لم  
فانه في الغنم مع الضمير في المعنى بالسقوط في الظاهر ويوم الغنمة بل ظاهر السقوط الحسن بالكيفية حصه لفقراء امير وابا حاكم سوا أكد  
من في ذلك وغيره وهذه الاحتياط هي التي دل على السقوط حال الغنمة وكوون الايضال مستحبا كما هو ذهب الغنم مع ما من عدم تحقق محل

ثم قال ابو عبد الله  
انا احللتنا اميرنا  
شبعنا الابائهم  
لبيطوا



الوجوب الاقليد لعدم دليل قوي على الادباج والمكاسب عدم الغنمة وكون الكونز والعقدان كان في تلك الواجب فهو له وان كان في تلك  
 الغير فهو للغير وفي المواث فهو ذلك الا انما هم وقد حرجوا له فتم وعلمنا مدعيه بمجعل الخراج ايقم كما هم من رواية ابي سينا في الغوص فلا يكون في الغوص  
 ايقم شيء فتم والحرام المختلط فاعلم وجه الارض المشتركة من مسلم يمكن وجوده فيه لكنه قبل الوقوع وان في الاخبار ان الكسبة في اخراج الحسن عن  
 الحرام موجب لظهوره وكذا اخذ مال الناس باخراج الحسن منه والاعمال ماولة لعدم القابل به والمخالفه القواعد وان في الفقيه ومثل اقول  
 عن الرجل باخذ منه فهو لا ذكوة ماله وحسن غنمة او حسن ما يخرج له من المعادن المحسنة لك في ذكوة وحسن فقال نعم هذا ولكن يبيع لا يبيع  
 النام وعدم التفضيل في اخراج الحقوق خصوصاً حصنة الاصناف الثلاثة من كل غنمة عدد وهاهنا احتمال الاية على ان بعض الزواني واصل  
 عدم السقوط وعدم سقوط حصنهم من الزكوة عليهم وكون ذلك عوضاً وقبلاً سقطاً لهم في ذلك مع عدم كونهم خصوصاً بقاء الاية ولا يبيع  
 وعدم صحة كل الاخبار وصحة ما يملك واحتمال الحمل على العاقر كما في التيقية في البعض والتخصيص بمقومات بعد التقريف وعدم انكان الاية  
 وغير ذلك وكذا من باقى الاقسام مع الشرائط المذكورة من غير نظر الى ما ذكرناه من تشبهه المحسنة والعمل بالامارات حتى يعلم السقوط ولا يغير  
 كونهما في ارضه على ما هم من الاخبار فلو صرفت حصنة الاشرف في المحتاجين منهم لا يكون فيه الحرج بوجه وهو ان شاء الله بل لو صرفت حصنة ايقم  
 في الذرية العلوية اقل علم الناس به ورائية الذممة بذلك وان لم يقدّر على الحرج بالكون والقيود بل على صاحب الحق للاصناف المذكورة وما  
 ذكره الاحكام من احتمال الدفن والاصناف غير ذلك وبالجملة اقل كون صرف في الذرية المحتاجين والى من بل في الاحتمالات ما هم من الاخبار ومن علم  
 المؤاخاة بالتفضيل في ذلك والصرف في نفسه فكيف يتصور المؤاخاة بالعرف فيهم مع نادر من ثواب صلة الذرية والمؤمن المحتاج ولا يصلحة  
 المؤمن صلتهم فيهم فكيف اذا التمتع معلة لا يحتاج والقرابة والاحتياط وكون الاصلان الله عليه ايقم ما هم من الاخبار الدالة على صرفهم في حقوقهم  
 فيه وقد علم ذلك واقل عدم المؤاخاة وان فعل ذلك المالك بنفسه من غير ان الحاكم لما كان ان امكن الاصل الى الفقيه لعدم المأمون فهو لا  
 لما قال في التمتع اقل ما يصرف حصته في الاصناف انما يولاه من اليه النهاية عنه في الاحكام وهو الفقيه المأمون المحتاج الجامع للشرائط القوي  
 والحكم على ما ياتي من مقتضاه هذا البكيت في على جهة التتميم لمن يصر عنه ما يصل اليه بما يخطر الله لا نوع من حكم على الغائب فلا يولاه  
 غير من ذكرناه ولما قال في شرح يع لا ينافي للنام فيهم ومنصور في قوله عنه الا انما بل في الاصناف مع اغوان مضيقهم كما يجب عليهم ومقتضى  
 ذلك مع حضوره ولو بولي ذلك غير كان ضامنا عند كل من وجب صرفه الى الاصناف وان كان ذلك غير في الدليل لما مر في الاخبار والقول بان  
 هذا حكم على الغائب غير محض الزوم كونه محكوما عليه من رعيته بل ان كان ذلك منه في مفهومه من الاخبار وقد علم ذلك من جهة  
 الحكومة ايقم وفيه نقد برسلهم ذلك عند كل من وجب فيشكل القول بل بذلك مع تلك الاخبار والكثير من ذلك ان ذلك هو لا وفي كافي الزكوة  
 مع الامكان والظان لا ينبغي النزاع في وقت الغد وبل التعديل لما مر في الجمل في الاحتياط في الصرف اليه مع الوجود والامكان والافقية لمخالف البعض  
 الطلبة المأمونين مع الاضطرار لا على سبيل الاحتياط الاضطرار على قدر الحاجة بما هو في احوال قضاء ديونهم واشترائهم كونه ومكانهم  
 على تقدير الاحتياج النام خصوصاً الشكوك والبلد لا يبعد الاغفال المؤمن السنة التي يحتاج اليها كما يفعلهم من اعطاء مؤونة السنة كما قيل  
 في الروايات وينبغي التعميم وملاحظة الاحتياج والاعجز وقد علمهم على غيرهم ومراعاة النساء والاطفال اكثر من جميع اقسام الاحتياج من المسكين للملبر  
 والمائل والمشرى بالملك ايقم على تقدير الضرر هذا ما وصل اليه النظر القاصد في التوفيق والعافي عن المقصر والقاصر فقد ظهر مما مر فيكم  
 حسن التخصيص الثلاثة لما هم العموم وان ليست العلة المذكورة في بعض الاخبار موجبة لذلك لان كثيرا ما يذكر علة الحرج لا يكون الا في بعض افراد  
 لا يقصر الحكم على وجودها وذلك عند كبرها ما يترك المنع انما لا تقتضي تخصيص غيرها من العمومات وان هذه العلة لا تصلح للتعليق الا في بعض افراد  
 المناكح مثل ما اخذنا الجارية من دار الحرب غنمة بغير انا لنام او بشرى جارية بغير مال الحسن او بشرى جارية يكون ماله او فانية الحسن ولا يفي في تزويج  
 النساء وان كان المهر عن ماله او فانية الحسن وهو لا يوافقنا في ذلك في المساكين والمناجرات الطريق الاولى ولعل المراد بالعلقة في  
 الجملة اذ لو حرجت اموالهم بل علمنا بوجوب ذلك فيها في الجرح بل قد ينافي في الجواب ما ذكرناه انهم مطلقاً احتمال كونه شتم او قتلنا ما يفعل مع العلم  
 يقال المراد التتميم عن مطلق الحرام والشبهة ولو كان في الاكل والشرب وان لم يفي في مثل قوله بما تكلموا وبما يتجوا في واما المراد بالمناكح فكما في الشرارة  
 المغنومة من اهل الجرح في مال الغنمة بانه يباح وجهها اذا اخذها بنفسه وانتقل اليه بوجه اخر مثل انهما ما واشرأوا وعبر ذلك وان كانت جارية  
 للنام على عامر او بعضها على القول الآخر وبما في الزوجات التي يكون مهرها من المال الذي يجنيه الحسن الجواب ان في خبره في ذلك المال ولا  
 يجب اخراج حصن ذلك المهر والمهر قبل عليه وهذا التفسير جامع للمؤنة المستثنات وقد يجاب بانه قد يكون المهر من غير ما يخرج عنه مؤنة السنة  
 مثل المعادن والكونز والغوص لان يوق بالوجوب وهو عموم الاحياء كمال الاصناف بانه قد يكون تلك ذائقة ولا يحتاج اليها او يكون بعد  
 عام الوجوب كما قبل ومجمل عدم اشراط اللابوق بالمال ما دام لم يصل الى الاشرف والحرام والاشراط انما في خبرهم كلامهم خفي في انفاق  
 بالاضطرار والمراد بالمساكن ما يملك في الارض المحضة بغير ارضه وروس الجبال ويطون الاودية والمواثيق والامال له ولا يشر  
 من لا يملك له سواي بني بنفسه تلك الارض وانتقل للسكن والارض اليه كما يجوز الانتقال به مثل الانتحاب الاشراق وغيرها وقيل في خبره ايضا  
 مما يشرى من المساكن بما لا يجنيه الحسن كالمكاسب هو راجع الى المؤنة المستثناة ايقم في ذلك الجواب عنه فانه يعلم ان شرط اللابوق في خبره كما  
 مر بالمناجرات بشرى من الاموال التي فيه الحسن مع عامر بعد اخرج الحسن عنها في يجوز الشرارة ولا يجزى لاجل الحسن شيء من ذلك حتى حصته القصر

ذلك



محمد بن مولى زبده بن محمد بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

بل ينبغي انفسهم انما بما هو عام مثل تلك فافهم الخبر وكونه عام بالتمام بل باحة الضرب في مثله فم اذا قيل يجوز الشراء فقامع الاشياء بالعلمة فوق  
 عدم لزوم الحرام على الشيعة على ما اشترانا اليه فانه كما يقع الشرع يقع غيره انهم من الاستيلاء المملوكة والمصلحة وقد عرفنا ان الجواز مطلق ولا خصوصية  
 للملكة الثلثة مع إمكان ذلك كثر الاشياء في تلك الاشياء الباطنة والظاهر هو التعيين في كونها احد هذه الاشياء من الشيعة وغيرها القائلين بوجوب  
 وعدم لزوم الاخبار وقال في شرح يع وقد علمت هذه الثلثة في الاخبار بطبيعتها الثلاثة وصحة الصلوة وحل المال وهذا تعينها العموم وما رتب محبة  
 الصلوة ويمكن استفادة حل المال من بعض الاخبار كما اشترانا اليه في صحة الصلوة اشارة الى عدم صحة صلوة من يمنع ذلك مع التبرع وذلك مرجع بذلك  
 في منع الزكاة في العبادات والمواريث فان كان في رواية اخرى ولا يقبل له صلوة وفي الفقيه من اقام الصلوة ولم يثبت الزكاة فكأنهم لم يثبت  
 الصلوة وقد دللنا على ذلك في مطلق الحقوق فذكرنا ما دللنا على ذلك في الاخبار والمنفعة بذكرنا ما دللنا على عدم جواز الضرب من الشيعة في بعض  
 الاشياء وفي المال الذي يجب عليه من سبب لغيره الولادة والتملك ونحوه المال فالحسن متعلق بالعين والى الشريعة من المخالفين ما يمنع من ذلك  
 يكون شرعية حقيقة بل نحو استفادة ذلك الحس في المال لغير الحس وهذا دليل على عدم اشتراط الشرع الجففة في الناجز فليست صحة التملك مطلقا لا ينفذ  
 جواز اخذ المخصص من غيرهم سرفه فلهذا اخذنا مع احتمال المنع لاحتمال اختصاص الجواز بما نصده وعليه الفخامة او بما يدون فيه للصيغة الملكية  
 بالشيعة فاهلها لا يملك في الزكاة من ذلك علم من الارض وغيرها فيشكل بغيره في الارض المحضة وذات النسخ يجوز لنا الاخذ منه وهم وبطلان على  
 في الارض المحضة ما ثبت في محبة مع جميع من عبد الملك فان كتبهم من الارض الحرة ومعلوم صحة بيعه من يريه قال سمعت رجلا من اهل الجبل يقول يا ابا عبد  
 الله عن رجل اخذ ارضنا ما قالها فمعه ما اكرهنا ارضا وبنينا بها بؤنا وعرض فيها نخلا وشجر قال فقال ابو عبد الله نعم كانا نرى في  
 عليها السلام يقول من احيا ارضا من المؤمنين فهي له وعليه يسقطها بوجوبه الى الامانة في حال الملكة فظاهر انما قلنا في تفسيره ان يؤخذ منه وهذا الذي  
 كانهما دللنا عليه باحة الضرب للشيعة في الارض المحضة بل مطلقا لم يكن في ذلك غيره وان كان لا ينفذ فيهما حقيقة لان حجة الامانة بغير حجة في راس المسلمين بل  
 هو الفخامة لا يرفع مع الشركة اليه هو المولى والباقي من غيره والحاكم على الاطلاق والفعلة مثل رواية جريه في عبد الله نعم ان قال سمعت يقول وقع في  
 المؤمنين عن رجل من اهل البيت في ارضنا من ارض الحواشي فقال ابو المؤمنين ما لنا وعليه ما علينا من ارضنا كان او كانا له اهل البيت فاعلمنا في صحة  
 في ارضنا الحرة وكذا غيرها وعدم الضرب لغير الحس الفضال مع عدم صحة البيع في النبوة يستحق تحقيق النبي في الارض في كتاب المجاز انما قال  
 في كتاب التوبة في الاول الموم هو الامانة مع النبوة في قول الصوغة في اللغة هو الامانة مطلقا في اصطلاح الفقهاء المطلق على ما هو الصيغة المستمرة  
 الشرع والمأخوذ منه هو الامانة كما قال الله تعالى فان كانتم تحبون الله فقلوا ما قلوا من الغنى فيمن افترده سواء قلنا بالمطابق الشرعية ام لا لوجود النقل عند الفقهاء  
 فطفا وهو ظاهر فلا يفتي لوجه على التعريف بان توطئ النفس لكونه تخصيصا وكون الثانية مثلا اول خبره في ما عرفت من تحقق النقل على ما هو ظاهر  
 على الضرر الخاص بخوصه يكون حقيقة في لسان اهل الشرع وان زاد المعنى المذكور منه لبعض من حجة كونه ماسا كما نرى ان يكون اولى لكونه في  
 وانسب المعنى للغوى من التوطئ ولعله في الشرح وكذا الكلام في الجرح ونحوه ولعلنا في البيان والاول تخصيص الثاني نقل وفي الاول النبوة شرط وفي  
 الثاني النبوة والثاني هو توطئ النفس في عدمه والذكر لا يفتي بغيره في الصوم لان نفس امارته النبوة في تعريف علمها وقال توطئ النفس على الاشياء  
 مع النبوة لان وقوعها في اللبس مع جوار فعل البطايات واشترط في الطهارة في الصوم قبل الفريضة في ذلك وهو ظاهر الامانة والالتزامين متقاربا  
 فان الامانة المستعدة مع الانسان نفس عن الفطر ومعنى التوطئ هو التفرغ مع النفس ان لا يفعل كذا وكذا في وقتها من الصوم وان لم تكن نفسا في  
 ذلك لانه لا يكون المعنى واحدا وان المراد ليس معناه انما القاطع انما هو معناه وهو متعذر ومفهومه في هذا المعنى لا يبق انما صام الا ان يمنع نفسه  
 او هو ممتنع العلم وجوب ذلك بالاجتماع ولهذا يصح الصوم مع الغفلة والنوم وكذا الكلام في انك ونحوه من المراد معناه الامانة وهو عند حصول السقوط  
 على الوجه الشرعي فالعرفت بمثل الولى واوضحه وبالحجة التحقيق ان المراد بالنبوة هو العلم والترك لا الكفاية كما انوا في صفة حقيقة العلم انما التكليف العلم  
 مع كون النبي خليفة الذين المتتابعين ذلك مطلقا لان مطلقا لا يشرع عدم وقوع هذا النبي على ان يترك ان لا يصح ذلك من العلم هو الكف في جميع النسخ  
 ايقن الى الامر في ان لا يلزم عدم امتثال في الشارع الاكل قصد كفضة عن النبي يكون معاقبة ترك الكف مع ترك النبي عنه دائما وهو باطل بالعقل والنقل  
 ولهذا لا يفتي في التمسك بالنبوة اجاعا واعتبارها في الصوم لانه ليس بضرورة اختصاصا وان التكليف بالترك والعدم يمكن باعتبار الفهم على ذلك والترك  
 الاستمرار بل يمكن التكليف بنفسه في اشتغال بالفعل ولا يمكن للعدم مع علم في الفعل عكس ما منع الوجود لا يمكن ويمكن مع العلم فلا استناد  
 علم الامكان في الجملة يلزم كونه في الفعل بغيره والحاصل ان المطامنة في قوله لا تترك مثلا عدم صدق عنه باختياره وعدم اقتضائه وعدم كونه  
 محبت يتصرف بفعله فتعز منه ذلك بل انما الشارع العلم فقط لا فعل العلم ومعلوم مقدورية هذا المعنى وان كان ذلك لا يمكن له الا بفعل كونه في  
 عليه ويلزم طلبه انما بالعرض ومما يغفلون به كون الترك والعدم مقدورا في الجملة كما قيل في كونه في جواب دلة الحكماء على ابطال فدين الواحد في  
 باقها اشتراط مقدور في الطرفين والعام ليس بمقدور ونحوه قال في الجواب صدق المحققين في الجزئية والعدم مقدور وبهية الشارع في عدم نظام  
 مع المتكلمين على ما نقلنا في الشرح الجدي في كون الفخامة قد رافقهم القول بكون العلم مقدورا فاضداد كونه مقدورا في الجملة متفقا عليه في العقل  
 من المتكلمين والحكام وان لزمهم فقل انهم التي ذكرها في الجواب الواجب على ذلك علوا كبيرا وذلك امر مطلق فلا يشترط اليه في محله وهذا الخبر في  
 كان خارجا عن باب الفقه ولكن صاخر في الوجود المسائل الفقهية عليه محبة كما لا بأس به ولقد زادنا تحقيق طلبه في صوابه ولنا انهم هنا  
 بعض العلم ولعلنا فيهم منه كونه امر مستلزما للنبوة عن العلم الخاص كونه لا في النبوة عن المطلق منه باعنه في الجملة ومع ما قاله في ذلك في

علیه السلام

یوحنا



وكذا فيما ذكره على في تعريفه عند حيث قال انما ساقه الى النوبين لان العزول انعدام وهو غير مقدور فممنوع التكليف لئلا يكون ان تقول النوبين ان كانا  
 نائما على النية وترك المضطرب فليس بواجب ان كان هو النية لم يكن التعريف صحيحا اذ الصوم غير النية فامل من عدم صحة وجبة العزول وعدم اخضا النية  
 بالنوبين ومعناه ودية العدم والترك ولهذا قال بوجوب ترك المضطرب في قوله ان كان النية ولا بد من وجوب الصوم وهو غير النية وليس ترك بواجب لترك  
 هو الواجب هو واضح فليز من خارج التعريف وعدم التكليف بالصوم فالشكل ليس على تعريفه فليز على ان دفعه عنه يمكن بادي عناية فمثل  
 ان المراد تعريف الصوم مع النية فيمكن ازاؤه النية منه وحي لا معنى لقوله مع النية وان المراد هو الامساك وان لو كان الصوم هو النوبين يلزم عدم تحقق  
 الصوم بدون مع ان لفظ ان الصوم صحيح لو كان نائما او غافلا ولعلنا اراه بقوله فليس بواجب واما الاعتراضات على التعريف بعدم الجاهلية  
 المانعة فلا ينبغي البحث عنه والشرع فيه وفتح الخجة في المقصود التمييز فيما يحقق حقيقة عدم العلم بمجبه واجباته وشرائطه على التفصيل والتحقيق  
 ولهذا قال في المنهاى هو امساك مخصوص بانه ينافى واشارة الى التخصيص المذكور في المتن وغيره والظاهر ان مقتضى المص من قوله مع النية اشراطها الى  
 الذي هو الصوم شرعا وان لشرطه ان يقع في وقتها على الوجه المعبر شرعا ولو كان نائما او غافلا قبل الزوال نائما او غافلا فاما ما كانا ساقا الى  
 فيه انشاء الله لا كونها مفادته بالامساك الا ان يريد الا عدم من حكمها ايصافتم وقوله من طوع العجز عن نية نائما او غافلا امساك مخصوص فهو  
 به متعلق وكذا في كل وان المراد في الاكل الخ وكان لقوله وقتها استعاره وبالحقيقة المراد ما يجزى على الصائم كما تحقق وانما انه بعد اخذ هذا  
 الاشارة الكثرة في التعريف ونقل المراد بالامساك هو الامساك المخصوص بكون التعريف في قوله لا ذهابا للمعنى الشريفة وتقدمه الباقي بحجج على الصائم  
 الامساك عن الاكل الخ لبيان الامساك المعروف وشرط صحة الصوم كغيره انتهى البيا وبوجه عدم دخول بعض ما ذكره في الصوم مثل بعد الثبات على الخاتمة  
 فان الظاهر ليس بدخول فيه لوجوب وقوعه في النهار بحيث لم يتحقق خروجه من الليل الامن باب النية ولا من لا يعتبر سبق النية على منتهى بل يجب في النية  
 ايضا وهو ظاهر وكذا جميع ما اوردنا من اجابته صحة الصوم لئلا ولعل من فهم الشيخ ابراهيم بن سليمان وجوب ادخال الامساك عن مثله في النية كجلا  
 او معتدلا كما يشعبه كلامه في صوميته وهو بعيد جدا لما مر فبعد تسليم وجوب النية على هذا الوجه من الاجمال والتخصيص وهو غير ما قال فبعد  
 المن لا يخرج عن اجمال ومساخنة وذلك لان الامساك والامتناع ذلك من حبس اجنودا عن مثل المص كثيرا لاشغال وكون مطلوبه المراد المقصود في  
 الجهد وتلك هي التي حيث تدل وكذا ان لا يوجد الا قبل فلو لا ضايفه الكثيرة التي تفتح فليز لما بقي في هذا الفن لاضايفه الا اقل القليل في هذا  
 الزمان كان لا يصح شيئا خلا العلم الاطلاع على احوال والفرع قائم الان مثلا لما بقي من قريب ما كتب الشيخ المفيد على ما ذكره الشيخ في الفهرست  
 لا المقتضى من التي شرحها الهداية في بعض البلاد ومن ثلث وثلاثين مقترضا من كتب الصدوق في ذكرها ايضا وفيه وسماها وقال في الاخر وغير ذلك من  
 الكتب والرسائل لم يحضر في 12 انما ساقها الامن لا يحضر الفقيه وثواب الاعمال في بعض البلاد وما ذكر كتابه الاما في المجالس وكتاب الاعتقادات  
 وهي موجودة ايضا وما يقرب من كتب من الستين التي صنفها الاخر في تصديف الخلاصة وذكرها في فضلها عن الاضافات بعد هاتما مثل كتاب لا يعجز  
 غيره على ما ذكره الشهيد الثاني في بعض التعليقات على الخلاصة قدس سره ورضي الله عنه وعن سائر العلماء وعن سائر المؤمنين وجعلنا منهم  
 ولطفه بالجملة السابعة والسابعة في كلام مثله لا يعجز ولا يضر في مثله خصوص ما كالمه كما في قوله الاول الصوم اي النظر الاول في ناهية الصوم  
 احي النظر الاول في ناهية الصوم وهو الخ وما ذكره من ضلع العجز الثاني الى الباب فله قوله ثم حتى يبين لكم الميظا الا بغير من الخفا الامور  
 العجز ثانيا والثالث الى الجمل والاحياء رايهم وقد مر البعض في وقتا قاتكا للعادة واوله لا خلاف فيه والثاني في نية النية في الشيخ في بعض كتبه ما يجوز  
 باستثناء القصور ولا شك في كون الاول حقا فوجوب الامساك في هذا الوقت واما وجوب النية فيه وشرطه فله في النية مناقرة من مثله قال المص  
 في المتن في شرط في صحة الصوم واجبا كان او نداء رمضان وعجزه ذهب اليه علماءنا اجمعين وبه قال اكثر الفقهاء وبه عليه ما قوله نعم وما امرنا الا بعد  
 الله محاضرين له الذين فتم وقال في الهادي روى عن النبي صلى الله عليه واله قال لا عمل بالنيات وروى ما نقله في الاما الاعمال بالنيات ولكل امر  
 ما نوى وروى عن الرضا ع انه قال لا قول لا يعمل ولا نية ولا اية الا باصايرة السنة وذكر ما في بعض الوجوه في الجملة ولا كلام في ذلك  
 انما الكلام في احوالها وشرائطها وقد تقدم البحث فيما مر اذ لا خلاف في ان النية في كل يوم في شهر رمضان العترة وهي ان يوى بالصوم متقبلا الى  
 الله تعالى لا غير ولا يضر في القين معين بنو جبر الى الصوم كرمضان وعجزه قال مالك لا بد من نية النية ثم ذكر اذلة الشافعيين والجمهور  
 عن دليل الخالف قال في علم الخلف عندنا وهو على ما يدقوى لعدم الاعتبار بكم والفرق بين رمضان وعجزه بعد وقوع عجزه فيه كاذب  
 المص وغيره لا يضر لان عدم صحة العجز لا يستلزم سقوط النية فان عجز الصوم لا يضر بل يخرج في شهر رمضان مع وجوب النية فيه اجماعا وان الصلوات  
 تصبو وقتها كالصوم مثلا لا يضر في بيعه فيه عجزا لم يقولوا سقوطها على الظاهر لما بينهم من التعميم في ذلك التحصين في شهر رمضان ولا يمكن ان يفكر  
 صوما غير رمضان ولا بد من ابقاء عدم صحة العجز فيه ولا يجب عند من ينزل الامر مع حمله بذلك وهو في اوله في جبره بالاجماع فقلنا علم علم بشو  
 بالان لعل العقلة الذي ذكره من لزوم اليقين للتميز عندنا فاعل بحيث لا يمكن مخالفة عقلا والصل غير ثابت الامر من عدم اليقين في الاية  
 مثل انما في الصلوة فاعسوا فان جعل الواجب في القيام فلا فصل فهو عكس الوجه ولا شك في عدم شمول عكس النية لا عقلا ولا نقلا  
 ودعوى الاشارة يحتاج الى دليل وقول المسئلة والاحياء والواقعة في التعليم مثل الوصية البانية والصلوة البانية كما علمنا انما وعجزه  
 مع بيان المنقوبات فيما كان ينبغي هذا الاحمال بالكلية لا بعين الحالت المتقدمة مع ان اطلاق المراد به فعلنا على كون قصد العبادة في الجملة  
 كما هو في لسان كل احد من العلوم وقد علمنا في الجملة لا على الوجه الذي كرم الله تعالى والاحياء والواقعة ومن هذا يعلم عدم وجوب اليقين

البيان

اوقات

بل خلاصة



[illegible]



عن الأكل والشرب للمعاد وغيره وعن الجماع قبل أو بعد تحريم تحفة

نوى وفناء نذل على عدم الإجزاء بعد الزوال من حيث أن الفضا لا يبا من احتسابه حوتا فاما وذلك انما يحصل بالنية قبل الزوال فيجوز نية النكاح لا بعد  
واما الذي يدل على الجواز في القضاء ان النوى بعد الزوال اي مثل رسالة النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت له لو جئ بك من عتبة القضاء من شئ  
وبصير فلا تأكل شيئا الى العصر يجوز له ان يجده قضاء عن شهر رمضان قال نعم فلا يعارض ما تقدم ذكره من انه وان قيل يقبل من رسالة النبي صلى الله عليه وسلم  
الرسول وان المقام قد روي عن ابن عباس في حديثه حيث تظلم النار ما حالته قال المصنف في الحديث بعد رواها بالادسالة ليس فيها انه نوى من الليل ويجوز ان  
نوى حوتا مطم ونحو القضاء فانه ضريح القضاء وهو بعيد لكن ظاهرها عدم الاحتساب بالنية حيث ذكر المصنف ايضا فكانها من ذلك الظاهر بالاجماع  
الذي نقله في الحديث والظاهر وجود خلاف صحيح في عدم الإجزاء بالنية بعد الزوال سواء فهم من مطلق كلام ابن الجبلة حمل الشيخ ما يدل على قبل الزوال  
على الأفضل والأول وانه في هذه المسئلة يشهد بالمثل المسقط للشرح وليس بالحاصل والاحتياط ايضا يقتضيه ذلك قال ابن الجبلة ايضا انه لا يحكم في  
حمل المسئلة على قضاء صوم تصديق فيه وبينان ذلك فاما ان الظاهر انما هو جسد العمل بضمون روايتي عبد الرحمن بن الحجاج حدثنا صاحبنا  
الاخبار المشهورة وهو غير ثابت في مرفعه في صحيحه شامخ غير صحيح في الواجب مع ذلك خبره صحيح في عدم الإجزاء بعد الزوال لا العمل بالاحتساب من حين  
النية على فله الثواب بالنسبة ويؤيده خبر صحيح في صحيحه شامخ والتمسك في النية وبعد حمل عامة التمسك على قبل الزوال مع ان التفسير في دليل العموم  
نعم الاحتياط فيما قاله الاكثر فيمكن ان يكون الاجزاء قبل الزوال ايها لمن لم يحظر به الصوم والتمسك في النية واما قضاء الاطعام وقضاء الصوم  
ولكن ترك النية المعبر عنه عند عدمه في الصحيح فاما لم يحصل الصدق في الجملة وتركها عمدا والاحتياط ايضا غير صحيح في المطلق وبالحكمة بعد  
النية على الوجه الذي يعتبر في الصحيح عمل الناسل وان كان ذلك التمسك لظاهر الاحتياط اعلم ان بعض هذه الاخبار شامخة في المطلق الصوم معناه انما هو  
عاما وغيره ولكنها غير صحيحة في الاول مع الغد فيعمل على العبر ويؤيده الشهور ترك الواجب عمدا كما هو ظاهر ما يدل على الإجزاء بالنية الصوم مطم ولو  
كان بعد الزوال فينبغي انما على النافذة مثل صحيحه شامخ بن سالم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان امرؤ مؤمنا ثم دخل على أهله فيقول عندكم شيء ولا  
صمت فان كان عندكم شيء اتوا به الاصل لعدم صلاته بل عدم ظهوره ايضا في الواجب كما هو ظاهر ما يدل على عدم الإجزاء بعد الزوال وليعدا خبره  
الصوم الواجب ان كان موصوفاً بذلك بعد شيء وهذا الرواية تدل على جواز الصوم بعد حصول شيء ولا ينافي في قضاء القربة بعد ذلك فليس  
ظاهره انه يكفي قوله ولا صمت بنية الصوم ففهم النية مع الشرط وبلفظ صمت فكانه معناه امسكت قربة الى الله ففهم عدم الاحتياط الى القيود  
مثل كونه نذرا ومن الشهر الفلاني في اليوم الفلاني فاما في موثقة ابن بصير قال سالت ابا عبد الله عن الصيام المتتابع معروض له الحاجة قال يجوز  
بينه وبين الصيام مكى حتى العصر ثم يقال ان يصوم ذلك ولم يكن نوى ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم وما في صحيحه شامخ بن سالم المشقة ان نوى  
بعد الزوال في ذلك عليه ايها رواية محمد بن يقطين عن ابن جعفر عن قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه من نوى الصيام ثم نوى ان يفطر طعانا  
او شربا لم يفطر فهو بائنا وان شاء صام وان شاء افطر فيعمل على النافذة ويحل على النافذة ويجوزها فجوز النية في النافذة فاما انما روايتنا وبجس  
صوما فاما ان كانت قبل الزوال ومن بعد الزوال من حين النية كما يجوز اقطاره وهو موجود موثقة ابن بصير في النافذة في الجدة وكذا في رواية  
عن ابن عباس رضي الله عنهما فاما النافذة فله ان يفطر في وقت شاء الى غروب الشمس فاجاز تقديمه منه شهر رمضان كله على يوم او ايام ولا كفارة بها اذا  
سقى يوم كله وبعد الزوال فله ان يفطر في وقت شاء الى غروب الشمس فاجاز تقديمه منه شهر رمضان كله على يوم او ايام ولا كفارة بها اذا  
عن السند والشيخ قال المصنف في النية لم يثبت عندنا ذلك والحق انه عبادات مفصلة ولهذا لا يبطل البعض فيها الاخر فالاولى في هذا النية  
يوم من الشهر ويؤيده الخبر المشهور والاحتياط وما اعتبر في النية من المقارنة بالموتى قد علم الجواز هنا من اول الليل وعدم المقارنة للعصر والاجماع  
والخبر يفي الباقي فلا دليل فم ان سئل ما الاجماع مع عدم ظهور المخالف قبله ليل بناء على كونه دليلا وقد يكفي في ما قلناه ولعل المصنف يقول  
ولا شك ان الجسد بها حوط وعلى تقدير جوازه فالظاهر ان خصوص شهر رمضان فقط فلا يقاس عليه الشهر المعين بالندب وبشبهه لعدة نقل الاجماع  
فيها ولا بعيدا كقضاء في الانشاء ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثبوت الطرقات الاولى وقد هنا قرينة في الاولية مع اختصاصه قبل الاجماع في الاول مع خلاف الرواية  
فيقتصر على موضع الاجماع فم قول من الاكل والشرب في الليل وجوب الامساك عنها وعن الجماع هو الكتاب والنية واجماع المسلمين في  
قوله نعم قالوا لا بأس من ذلكوا واشربوا حتى يلبس لكم الخط الابيض من الخط الاسود ومن العجوة انما هو الصيام الى الليل والاحتياط في الصيام على ما ذكره في  
ما في صحيحه شامخ بن سالم قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يصير الصائم ما صنع اذا اجتنب ذلك حصل الطعام والشرب والنساء وما في صحيحه شامخ بن سالم  
عليه السلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم صوت فلان قد عرفوا الطعام والشرب وما في صحيحه شامخ بن سالم في هذا الخبر في الطعام والشرب ونقل المصنف  
مروغ الاول الاطعام بالاكل والشرب المعتاد بل لا يبا ما ليس معتادا ليس من غير علم انما انما يفطر وانما حكم المعتاد وقبول عامة افضل العباد الا ما استثنى  
بالقول في النية استثنى الاستثنى صا الى وحكم على طاعة ان كان باكل البر في الصوم ويقول ليس بطعام ولا شرب نقل في الحديث خلاف السند في الجبلة ذلك انما يكون  
بعد الفطر المعتاد والاية والاحتياط على الفطر المعتاد وعدم ظهورها في العادة لعدم ظهورها في استعمال اكله والشرب العادة لا يكون  
ولا شرب عادة الا العوض ذلك غير موجب عن الاستعمال ولا حمل لفظها على ما في الأصول للمدعي فانه لا يحكم انما يبا ما لا يكون  
الصوم يحطو الجوع والعطش في الجوز غير المتكامل يحصل الحكة في الجوز فانه لا يبا ما لا يكون المعتاد فانه لا يكون المعتاد فانه لا يكون المعتاد فانه لا يكون المعتاد  
يكون المعص صا وما والاخر مفضل وان كان من غير متشكك لان الجمل على العادة في الحكة فانه كان من في النية في جوعها او العنة فانه  
لغة حصول الاجماع في هذا الاول قوله ما يجوز الاحتمال لانه نقل عن السند انه قال الاشبهه في ذلك في قوله لا يبا ما لا يكون المعتاد في قوله لا يبا ما لا يكون المعتاد



[illegible]



وعن نقد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر

[illegible]



على الجنبه متقدما من ذلك ابن عقيل وهو صحيح الحلي عن ابي عبد الله ع قال في رجل احلم اول الليل واحاد من امله ثم نام متقدما في شهر رمضان حتى أصبح قال يتم صومه ذلك ثم يقضه اذا انقضى شهر رمضان ويستغفر به هذا كما ثبت على وجوب الفضل الا وهو يحرم التزويج والنوم بعد العلم بالجنبه بطلان ثم نقل في غير هذا كثير انه على جواز الصوم التطوع لمن أصبح جنبا كما مر في حصة عبد الله بن المغيرة عن جيب الحنفى المتقدمة بكثرة المقولة عن الفقيه عدم الباس بالاحتمال في شهر رمضان وصححه ابن فضال قال كتب ابي عبد الله وكان يقضى شهر رمضان وقال اني اصحبت الفضل واضابة في جنبه فلم يغسل حتى طلعت الفجر فاجابه لا تقم هذا اليوم وصم غدا ولعل معنى اصحبت الفضل انه ردته ان اصبح غير جنب وذات يوم ساءت مظهره في التهنئة فقال سالته عن رجل اصابته جنبه في جوف الليل في رمضان فقام وقد علم لم يكتف فقط حتى يذهب كبر الفجر فقال عليه السلام يتم صومه يقضى به ما اتم قلت ان كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان قال في اكل يومه ذلك يقضى فانه لا يشبهه في شيء من الشهر وفيهم من ذلك كله عدم اشتراط الصوم المنتدبا لغسل طهرا وصوم شهر رمضان من جنب ليل الى بعد الفجر مع الفساق والعذرة اما صحته من الجنب العامدا العالم المتأدب وسقوط القضاء والكفار فحل المشكك المانع من اختلاف الاحوال والاقوال ويمكن الجمع بين ما يثبت به الجاهل من حل المطلوع على المقدم مع عدم تنبيهنا على ذلك على عدم القضاء بالنوم مع قصد الغسل اكثر الاخبار الدالة على خلافه فلا يكون على الذي قام ولا بعد العلم بالجنبه حتى طلع الفجر حتى يصلي حتى يطلع الفجر بالطريق الاول ولا يستعفى في سقوط القضاء مع النوم غدا بعد هذه الاخبار وعدمه مع البقاء كذلك سقاطا ما يدل على الكفار بالانابة لعدم التعمير والاصل لما يدل على القضاء فقط ما مر طهرا يدل على عدم الشيء صلا كما مر وحله على الاستحباب يكون حرج الغسل الجنبه واجبا اعم شهر رمضان ويؤيد الوجوب صحيح الحلي المتقدمه قال ويستغفر به وهذا يدل على حرمة الاطراف في شهر رمضان وجوب القضاء ولكن يبقى ايد على عدم شيء كما هو مذهب الصدوق ويحمل حله على جبال الحكم وناسيه لكن يتم في صحيح جيب على غير هذا والمعدول والنسبة فيمن كثر فيه فبها جاد البعد عن الاخبار والكثير الصحيح فيكون صوم شهر رمضان مشروطا بغسل الجنبه ليل من العالم المتأدب لا سيما في يمكن ايضا حملنا بوجوب القضاء فقط من نام متقدما بعد العلم وبعد وجوب القضاء بالجنبه على الاستحباب لمع فلا يكون البقاء على الجنبه حراما ووجوب الشيء فلا يكون غسل الجنبه مشروطا وهو ايضا بعيد لكثرة الاخبار الصحيحة الصريحة في وجوب القضاء وبعد وجوب القضاء على من نام بعد العلم بالجنبه بغيره اخرى وضاد الفجر عدمه على الباقي وحملنا يدل على ذلك ايضا على الاستحباب عدم اجاب شيء صلا كما هو مقتضى ظاهر ولا الصدوق بعيد ايضا لما قلنا اكثر الاخبار العظيمة والاخبار الكثيره الصحيحة خصوصا صحيح الحلي بالجمله تحقيق هذا المسئلة من المشكك ولا ينبغي ترك الاحتياط بوجه ولا بعد مذهب ابن عقيل مذهبنا في باب بؤيه فيمن ناما وجوب القضاء والكفار في الصوم العيين واشترط الصوم مطلقا بغسل الجنبه ليل كما هو المذهب المشهور ويمكن حمل كلامه لا احتياط بالغرض عليه مثل قوله يجب غسل الجنبه للصوفيا رايه فيليك ايضا لذلك يقوم الاصل وظواهر الاخبار المتقدمه يدل الا يراه فكان مخالفا للمشهور لا بد منه لذلك خصصنا في صوم غير شهر رمضان ما تقدم من اختصاص الدليل الموجب شهر رمضان ما مل ثم انبهر في ذلك الجنبه لا صوم مع ضيق الوقت لا بمقدار الفضل كما نرى قريب من الحرج من غير دليل واضح وظلالا المتقدمه الدالة على ذهب ابن عقيل والمشهور على كفاية الغسل من الجنبه ليل مطلقا للصوفي شهر رمضان وكذا كلام اكثر الاخبار في تنبيه القول بالوجوب لا بشرط فانهم صحه في وجوب الصوم في جوف الليل وقد روي في اول الكتاب الاحتياط لمن لم يكن ذنبه مشغولا بمشروط بالغسل وكذا الشافعي في ذلك الجنبه بترك الغسل وشبهه والمشرط بغير المشغول فتمت به قصد فعل ذلك بشرط بل فعله ايضا وبعد منه الحان باي الصوم بد من التردد والمقنية وخوفها وما المطاعه فيحمل كونها التطوع والاصل يحتمل كونها كقضاء شهر رمضان كما هو مذهب بعضنا في الاخبار لا شتر اكثر في الوجوب الغير العيين ويدل على اختصاص الحكم المذكور على تقدير بؤيه بصوم شهر رمضان قوله في رواية ساءت مظهره في التهنئة وكذا المشهور وكذا يبعد الحان الحايض المنقطع منها قبل الفجر بالحجب المص في التهنئة احد ضا بنا انهم صرحوا بحكم الحيض في ذلك معنى انها اذا انقطع منها قبل الفجر حمل عليها الاغتسال وبطلان الصوم لو طلع الفجر والامر به لا يثبت الا حديث الحيض منع الصوم فكان اتوى من الجنبه ونقل ابن ابي عقيل القضاء فقط على الحايض والنساء وادعى في باب ياذن التهذيب في احكام الحيض النظامه فاره الشيخ مسند اخى في بعضه عن ابي عبد الله ع قال ان طهرت بليل من حيضها ثم تواتر الغسل في رمضان حتى عجزت عليها قضاء ذلك اليوم ويمكن جعلها دليل الا ان ابن عقيل ولكن مسند غير صحيح في اجاب القضاء بمثل شكل يجوز والنظر في الادلة يقتضي عدم شيء عليها اصل وعلى تقدير فهو مخصوص بشهر رمضان بدليله خصوص بؤيه الحان فاس لميت به فلا وجه له واما الحان المستحاضه التي يجب عليها الغسل به فهو ايضا بعيد بالمعنى الذي اردنا في غسل الجنبه بقطع الغسل بؤيه الحكم في الاصل واما قضاها على تقدير تركها الاغتسال كما في هذا شهر رمضان وجوبا فلا يشك بعيدا كما ثبت صحيحه عن ابن هبيرة قال كنت في امره طهرت من حيضها ووسقها في اول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصليت صامت شهر رمضان من غير ان تغسلها فاعلمه المستحاضه من الغسل لكل صلوتين فهل يجوز صومها وصلوتينها ام لا فكنت يقضى صومها ولا يقضى صلوتينها ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يأمرنا طه صلوات الله عليه واله والموثبات من شأنه بذلك على انها ليست بصوم بل يكون القضاء من جهة ترك اغتسال المستحاضه لاحتمال كونها تركت غسل الحيض والنقاس اذا الظاهر تركه ايضا على ان عدم قضاء الصلوة لا معنى له وقد مر في اول الكتاب مع الثاويل وكذا بعد على ذلك التقيد وجوب قضاء باقي الصيام المتعين واجاب الغسل به بالمعنى المشهور بالطريق الاول وان بعد من ذلك كله اجاب التيمم مع ضيق الوقت ولا



وعن النوم عليها من غير نية الفصل في الجوع عن معاودة النوم بعد نيتها من وعن ابطال الغبار والغليظ الى الحلق وعن الاستناء وعن تعذر النسيء

بمقدار او النية مع عدم النوم حتى تطلع الفجر في جميع الصيام الواجب شهر رمضان فقط لا بمقدار وكذا اشترط صحة الصوم المندوب بالفصل  
او النية مع التعذر في ذلك الوقت واعلم ان المصالح في النية لا يجب ان يكون تمام نوايا للفعل حتى يصح صومه ولو قام غير نوايا للفعل فسد صومه  
وعليه قضاءه وعليه علم انما استدل بالاجابة المقدمة الدالة على وجوب القضاء وان تعلم بما قد مر من ذلك ليس بمذهب كل علماء المالكية  
من خلاف ابن ياقوت فانه يجوز البقاء على الجنب بعد ان كيف النوم بغير نية الفصل وان الاجابة الثانية عن النوم بغير نية الفصل وان كانت مجوزة عليه  
عندهم وانها عارضة لما مر من دليل مذهب الصنفين من الاجابة الدالة على عدم القضاء وقد مر بيان البعض اعترافه في جواز النوم وسقوط الاحكام  
كون الاجابة قبل قول عمل الفصل غاؤه وانفق خله وانما حتى طالع الفجر وانما غير ظاهر وان الظاهر وجوب القضاء والكفاية على الظاهر من ذلك ان  
الذين يجعلون الفصل شرطاً لصحة الصوم غير انهم يقولون بمقالة هذا القول لا يصح هذا القول لاجنب تمام على ان ذلك للفصل فكله  
مع طلوع الفجر حكم ترك الفصل بعد الان يفرق بين النوم غير نوايا للفعل وعدمه بان يكون غافلاً او غير يبين من تمام نوايا ترك الفصل ويمكن اجابة  
القضاء في جميع احوال الادب بعد طكاله من اغادة المسئلة الاولى كما هو عليه في النسيء لهذا القول بعد الواجب تمام نوايا للفعل حتى يطلع الفجر ولو  
يستيقظ وهو ما تقدم من الاحاديث يدل على الفساد وجوب القضاء لكن قد روى الشيخ رحمه الله في الصحيحين ما معونه من ان قال وهو الصحيح  
عندى عمل الاصحاب عليه ثم نقل صحيحين من المتقدمين والظاهر انهم يريان بالمفهوم عموم منطوقها واطلاقها وظهورها فيه لا المفهوم المصطلح ولا يبعد  
تفصيلاً بما ذكر من كونه غير نوايا للفعل المجمع على ان ما ذكره من عدم القضاء على ذلك كان ذلك من مع احتمال وجوب القضاء مطلقاً للمفهوم ولا  
يخصر سبب المجمع في ذلك لما مر من الوجوه ولكن ما تضمنت من ذلك من كونها معوية وعيص على طوبى من تفصيل عدم شيء على نية تمام بغير فصل حتى  
طالع الفجر يكون نوايا للفعل مع قوله بل النوم القضاء والكفاية مع ترك النية بل الظاهر من ذلك انما هو نوايا للفعل في ذلك على عدم القضاء  
مطلقاً واعلم انه ما ذكرناه من ذلك انه ما على عدم القضاء مع ذلك الا ان عليه ذلك يقضى المجمع بالنية وعدمه لكن ما ذكرناه من المجمع فثابت  
ثم قال فكل يخص رمضان فيه نية من تبصير الاحاديث على رمضان من غير تعيين لا قياس يدل عليه من تعيين الاصحاب اذ راجع في الفطر  
وانت تعلم ان هذا يقضى عدم التردد في عدم العموم لعدم المحجة في كلام الاصحاب حتى ثبت الاجماع او دليل اخر ثم قال لو اختلفت نوايا في رمضان  
فاما من غير قصد ففطر يومه ولم يفسد صومه ويجوز له التأخير ولم يقام فيه خلافه وكان على طلاق الاحكام على حصول النية من غير قصد انما  
مع عدم النوم مجاز ان الظاهر عدم تخصيص الحكم بشهر رمضان الاصل عدم الدليل مما ملكت انما في رواية رسالة ابراهيم بن عبد الحميد المقدمة يدل  
على عدم جواز التأخير بالكلية حيث قال اذا اختلفت نوايا في شهر رمضان فلا يتم حتى يقبل فامل ولكن ما تضمنت من ذلك انما هو نية من تبصير الاحاديث على رمضان من غير تعيين لا قياس يدل عليه من تعيين الاصحاب اذ راجع في الفطر  
ما لا يقول به احد مثل ان اجنب ليل في شهر رمضان فليس له ان ينام الا ساعة واحدة وتبدل على الحكيم معاني الجملة مؤقته ان ابن بكير في الكافي لما  
الاعبد الله عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح يصوم ذلك اليوم تطوعاً فقال ليس هو بالجنب انما يكون بين نصف النهار قال وسالته عن الرجل  
يجنب في النهار في شهر رمضان يومه كما هو فقال لا بأس في تركه الا بالامتناع لانه على جواز التأخير والاصل دليل قوي وانما قد ترجمته  
حيث جاز التطوع من المصحب جنباً كما يدل عليه قوله هذا الموضع وانما قد ترجمته صحيحة ان سنان ايضا في عدم جواز القضاء لمن أصبح جنباً قولي  
وعن النوم عليها من غير نية الفصل في تعذر الجوع مساك عن النوم جنباً من غير قصد الفصل سواء في عدم القضاء مع عدم الفطر والشعور  
على الظاهر ان لا ينام او ينام مع قصد الانبعاث والفصل قبل الفجر وقد مر تفصيله في الفاء وظن الانبعاث وذلك غير بعيد على تقدير الوجوب محتمل كما  
فقط وقد مر تفصيله فامل قولي عن معاودة النوم الحية في تمام الجنب بعد العلم بنية الفصل وانبعاثه ثم نام مرة اخرى كذلك انبعاثه يحل عليه  
ان يسلم عن النوم مرة اخرى مطلقاً وكذا انما المرء الواحد ايضاً كما سيذكر بقوله بعد انبعاثه يلزم منه الاول ايضاً الا انما كان الحكم مختلفاً كما  
معاواناً فيدنا بالنية لانه قد علم وجوب الامساك عن النوم من غير نية مطلقاً وانما دليل الوجوب فليس نظامه الكل بل ليس هنا يصلح  
لذلك لانما مر من الاجابة الدالة على وجوب القضاء على من نام جنباً حتى يطلع الفجر مطلقاً وعلى من نام بعد انبعاثه على وجوب الكفاية ايضاً  
على من ترك الفصل وقد مر تفصيلها والجمع بينهما لا دلالة لها على ذلك غير ظاهر قولي وعن ابطال الغبار والغليظ الى الحلق المراد بقوله ذلك انما  
كسائر الفطر قيد الحواله في الغليظ الى الحلق في الشهرين ايضاً الغليظ الى الحلق اختياراً مفسداً للصوم مثل غبار النقص والقيح والنفث  
فيه الجكه والظن ان كان بحيث يصدر عليه عرفاً او لغز كل الغبار يكون حكمه حكم الاكل والافلاوح لا يبعد انكر اهية كالشم في رواية سليمان  
جعفر المرزقي قال سمعته يقول انتمض الصائم في شهر رمضان واستنشقه وشم رائحة غليظة او كثر دينا فدخل في نفسه حلقه غبار ففعله  
صوم شهرين متتابعين فان ذلك له مفطر مثل الاكل والشرب النكاح لقريته مقارنة بالقضاء والاستنشاق والرائحة المكروهة وعدم صحة التند  
مع الاضمار والكفاية يحصله فحدث من الكفاية ولو روى عن ابن عمر بن سعيد عن الرضا قال سالته عن الصائم يمدخن بعوداً وبغير ذلك فدخل في نفسه حلقه  
قال لا بأس وسالته عن الصائم يدخل الغبار في حلقه قال لا بأس قد حلها المص على عدم مكان التحريم منه خال الاضطرار قال ايضاً على قول السيد المرتضى  
ينبغي عدم الانسداد بذلك اما لو كان مضطراً ودخل الغبار بغير شعور منه وبغير اختياره فانه لا يفطر لاجتماعه بالجملة لا دليل عليه لا القوم مع نية النسيء  
مطلقاً في هذا فيمكن حمل الاولى على الكراهية فيمكن حمل الثانية على غير الغليظ والاولى عليه والاصل دليل قوي على تفصيله وجوب القضاء فاقطع  
عن وجوب الكفاية الا مع صدق الاكل والفطر عدواً بالجملة المداور على الصلوات لا تقاوم الغليظ وعدواً لهذا ما وقع الغليظ في الزواجر وشبهه بالاكل واستغنى  
عن حواله الى العرف في تحقيقه وكذا الكافي في الدخا قولي عن الاستناء الظاهر ان الفرق بين يديه وغيره قد مر دليل قولي عن تعذر النسيء

ونقل روايته  
شم المقدمة ثم

القضاء مع النوم  
المرتبة الثانية  
عدم شيء  
المرتبة

حفظ



وعن المحققين وعن معافة النعم الحين بعد نياهاة فلو فعل شيئاً من ذلك بطل الصوم ثم ان كان مستعيباً بالاصالة كرمضان او بالندوة وشبهه جيب القضاء والكفاية الا بفعل الثلثة الاخيرة فانما يجب بها القضاء خاصة م

اختيار في المسألة فلو لم يفعل يجب القضاء خاصة يدل عليه صحيحه الجلي على الظاهر ان سكان هو عبد الله لنقله عن الجلي عن أبي عبد الله قال لا نقيا  
الصائم هذا فطران وزرع من غير ان يتقيا فيه صومه صحيحه الجلي حسنة فضا عن أبي عبد الله قال وكل الأضار على وجوب القضاء فقط للرواية فلهذا قضاء ذلك  
الرواية ولا يصل لعدم صراحة الأضار في وجوب الكفارة وان كان الوجوب أيضا محتملا وذهب إليه البعض لصحة هذا الرواية من غير احتمال الاستلزام  
الأضار لوجوب الكفارة وعدم فسخها الأولى مع الشك في الصحة ولعله كوطر وبعد القول بعدم شيء كما اختار ابن ادرين للأصل لم يردوا الأولى  
ويصححونه عن أبي عبد الله عن الذي يذره عنه الفقه هو صائم قال يتم صومه ولا يقضي ذلك على عدم شيء اختيارا وهو لا معنى له  
من غير اختيار كما هم من الرواية السابقة ويدل على عدم الشيء انما يصل إلى قضاء القسم يخرج عن الحلق الأصل وعدم تسمية قيا وموثقة عن  
موسى عن أبي عبد الله قال سال عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم قال ليس بشيء وكذا صحيحه بخلاف مسلم  
قال أبو عبد الله عن القلس فطر الصائم قال لا فانها محمولة على ما تقدم بغيره من غير ما عذر قال سالته عن القلس في الحاشية ويقع الظلام  
في جوف الرجل من غير ان يكون قيا وهو قائم في الصلوة قال لا ينقص ذلك صومه ولا صلوة ولا يفطر صومه فقل له عن الحقة أي جلي لسانك  
عنه قضى الوقت المتقدم والظاهر فيه ما المائدة لقوة دليل يخرجها وكرهاها بالجامد عند اختيار في المنة وتدل على الجواز مطلقا صحيحه  
في بعض غير موصى قال في المنة حسنة ليس بواضح لما رايت في الكافي صحيحه او كذا في التهذيب قل ساله عن الرجل والمرأة هل يصلح لهما ان  
يسند غلا الدوا وما صابان قال لا بأس فان ظاهرهما عام في الجملة والمناخ كما قال في المنة في قوله لا يكره التفصيل ويدل على الترخيم مطلقا صحيحه  
جاء في ابن فضال عن أبي الحسن انه سأل عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم قال ليس بشيء وكذا صحيحه بخلاف مسلم  
الظاهر على الجملة الثانية على المناخ حكم بالتحريم الكراهية بالجامد مع عدم القضاء والقضاء مطلقا لا دليل على عدم الاستلزام  
لغيره لظاهره وانما في الحج القضاء للاستلزام وهو المختار هنا لعدم الظاهر كيدل على التفصيل في الجواز في تحريم الحين في الكافي وفي التهذيب  
في الحين عن أبيه قال كتب إلى أبي الحسن ما تقول في التلطف فيه دخلة الأسنان وهو صائم فكتب لا بأس بالجامد في الكافي مكتوبة سند هاشم  
الظاهر التلطف استدخال شيء في الفرج في الثانية على الكراهية فرب من التخصيص فيها القلة لا تعرف وجوده فامثل هذا الحجة وان قلنا  
التخصيص غير من الجواز في الجملة فامثل وجوده لا يصلح اختيار الظاهر بين الرجل والمرأة وبين القبل والذبح العلة مع عدم الاستلزام  
يكون مضطرا للتحريم في كل ما في الرواية على عدم الضرر وهو ظاهر في جوفه فوصل الذر إلى المكنون فقال في المنة لم يفسد صومه  
في عدم الامع التعذر عدم الحاجة فتم قال ولو خرج ففسد بوجوه فوصل إلى جوفه ففسد صومه ففسد صومه ففسد صومه ففسد صومه ففسد صومه  
فانما في عدم الفساد وهو ظاهر لعدم الدليل مع الأصل وقد مر شرح قوله وعن بخاروه النوم بعد ابتهاقه فقل له فلو فعل شيء من ذلك  
في فوصل شيئا ما ذكر عن قوله عن الأكل إلى هنا يبطل صومه فيجب القضاء والكفارة في الكل لأن الثلاثة الأخيرة هنا وجوب القضاء فقط وهي  
الذي في الحقة معا والجنب النوم بعد ابتهاقه واحد فليست تاتي في الوجوب أو الحلق أو الشرط ما الشرط فقال المنة في المنة وانما يبطل بابتهاقه  
وقرعه إذا وقع شيئا فلو عند فلو كذلك يحصل من غير قصد كالغبار الذي يدخل خلقة من الطريق والذباب وفيها موقوف سعد بن  
الدين عن أبي عبد الله عن ابنه عليه السلام ان عليا سئل عن الذباب في جوف الصائم قال ليس عليه قضاء لأنه ليس بطعام او من انما عليه  
دخول مناهة حلقه ولا يفي بها في فصل الجوفه ويبقى إلى خلقة من ماء اللبنة وأصبحت في خلقة حلقه كما هي فلهذا لا يفسد الصوم بل  
لا يغسل بين العلماء كأنه كما لو اكره على الأضار بان وجب في خلقة الماء كرهام يفطر ولو توعده وخوفه حتى كل خطه عندنا وقال الشيخ انه يفطر  
أصل ورفع الصائم عن الخطا والعينان وما استكرهوا عليه وعدم مقولية التكليف مع عدم الاختيار وليل عدم الأضار في الكفارة والقضاء  
عدم الغليل على الوجوب فرع الظاهر في ذلك بين الفطرات مطلقا ومما وجب الصوم عليه بالاعتقاد وما العلم بكون المفطر مطلقا  
بعد كونه شرط في وجوب الكفارة في الأصل وعدم ظهور دليل قوي يشل صور الجمل فامثل ما في القضاء فقط فهو يحمّل مع عدم  
وجوب التعمد واما ان قلنا كان وليس الا خصوص في الأمور الحقة الدقيقة التي لا تعرف الا بالجملة ما رتبة العلماء ما رتبة ما رتبة  
اهل وانا الناس معدون عما لا يعلمون لما رواه زرارة ابو بصير قال سالت ابا جعفر عن رجل في أهله في شهر رمضان أو في أهله  
وهو لا يرعاها لأن ذلك حلال له قال ليس عليه شيء ويحمل ما روي في وجوب الكفارة على العام مثل ما سألني ومضمرة ما ع  
سالته عن الرجل في أهله في رمضان متعمدا فقال عليه عني ربة واطعام ستين سكرنا وصيا شهيرة تابعين وقضاء ذلك اليوم  
له مثل ذلك اليوم وقال الشيخ الواضحة بمعنى ذلك الرد بالوحي الحزم مثل الوحي الحزم فحمل بوثقة عما سألني قال سالته عن الرجل  
وصائم في أهله فمات فقتل ولا شيء عليه على الثانية على الجاهل وفيها من التهذيب الاستبصار القوي يكون الجاهل عند ما يقتل في شرح  
الشيخ كونه معدن مطلقا ويؤيد انه لو لم يكن مع النسيان وعدم الاختيار من الاجماع الخيل الكتاب العقل أيضا فتم ما ثبت وجوب القضاء  
مع الجمل أيضا وما مثل الغبار والحقة والبقاء على الجبابرة والنوم عليها حتى يصبح والنوم بعد ابتهاقه والعزم على الأضار وركن النية  
من النهار فنيكون الحكم مع احتمال عدم القضاء مطلقا والقضاء كذلك الله فيكم ولا بعد وجوب القضاء على العالم بعد جوار العزم على  
ظاهر بعد نية الصوم بسبب وجوب استدائها بالغير عليه ان يفطر وان غار بعد ذلك كما اختار في المح ويمكن العدم الامع عند العزم على  
قال ان يجوز ما يمتد به من دون نية العزم على الفطر يمكن العدم لا نقضه شرعا وجوا الاستداسة عني يكون عدم ما يبطل الجاهل



شرع وبطل عليه حصر المشقة في الاحتياط ان المنفعة هي المقصود لا الاضطرار وبوجه صحة الصوم في ترك النية الى الزوال في الواجب المعين شيئا فاق  
غيره عدا انهم ومع العزم بالافطار الى الزوال في ترك النية في الغرض في الفطر قال في المنفعة فيهما قال من منعها في الغرض لا زان شيئا في النية  
المشقة انما هي في الغرض ان كان في ليل الخ لا في غيره عن قوة وقدره والعزم عدا الفضا وهو محقق السبيل في تركه بعد ان كان البطلان في هذه النية فم  
من المشكوك في الظاهر عدم الفرق بين الصوم الواجب في تركه ما من قوله صلى الله عليه وسلم ان كان عندكم شيء ولا تصوموا به بل على عدمه ففطر  
سبيلنا بعد الاجماع المنقطع حتى الحلي في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
داود بن شجاع في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
والشرب المعتاد والوطئ في قبل المرأة وبله الاجماع المدة في المنفعة في الاحتياط في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
رمضا منعها بوجها واحدا من غير ذلك قال يعقوب بن مينا في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
وصحبه في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
فانك التمس قال النار يا رسول الله قال وما لك قال وقعت على اهلك قال فضلت واستغفرتك فقال الرجل فوالله عظم حقدك ما تركت في البيت  
شيئا الا فليلا ولا كثيرا قال فليلا في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
يا رسول الله عليه من اصدق في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
بالعق في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
هل يجد رقة فتمنعها قال لا في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
الوجه في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
التخصيص به وانما يكون وانما يكون فقط عطاها بها بالنوبة مع الكفاية ان كانت ما فيه الكفاية وانما لا يذهب التوبة من الاستغفار ولا يكفي التماسه  
كونه مقصودا وقول مديعي الفطر من غير اشتراط وجواز السكوت عن سبع في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
المصدق على الفاسق والنكاح يحجز القول في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
فما صدق وجواز اعطاء الاقل من سنتين انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
عبد الله بن مسعود في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
والعق لادبيله وبطاهر هذا يدل على عدم وجوب القضاء حيث ما فعل ولا في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
وتدبر عليه ايضا رواية عبد الله بن مسعود في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
يقضي مكانه في غان الظاهر في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
الفرق على الظاهر صدق الاضطرار والموافقة والجماع في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
عن الرجل بعث يا هله في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
فكون نجبا عليه ويحتمل كون دبر الغلام كذلك الامر ولعل دعوى الاجماع من الشيخ في المنفعة على ذلك وكذا دعوى الاجماع الامامية على  
وجوب الفطر من السبيل ولكن الاصل دليل قوي صدق الاجماع عليه غير ظاهر ما ثبت وجوب الفطر عليه ومنع الاجماع ومنع استلزامه وجوب  
الكفارة ومنع البحث عنه وعن وعلى اليمينه ايضا وان الظاهر اجماعا ومنه الاموال وقد تقدم ما يدل عليه ونقل في المنفعة في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
بعض افراده والظاهر وجوبها مع الشرط واما الحمل فهو لا يجر عليه الاضطرار والظاهر عدم الفرق بين المرأة والرجل في القابل والفاعل وفطر  
في الوجوب لمرأة الاجماع في المنفعة يدل عليه بعض العمومات مثل ما رواه الشيخ في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
رمضان اياها متعمدا عليه من الكفاية فكذلك عليه السلام من افطر يوما من شهر رمضان متعمدا عليه عتق رقة مؤمنة وبصوم يوم  
بدل يوم وهذا يدل على الفضا ايضا ولا يفطر الرجل بحال الشهر لانه مؤتمنة ولا الاختصاص على العقيد يدل عليه ايضا قوله عليه السلام  
فما تقدم مثل ما على الذي يجامع ففاضل واما الموجب فهو احدا مؤتمنة المنفعة منه على الصحيح فهو من هب اكثر الاحتياط ونقل عن  
ابن عمير قوله بالترتيب ودليل الاول الاصل وما من الاخبار ودليل ابن عمير حديث الشهر في المنفعة منه حيث ما ذكر الا العقيد فيكون  
مقدما وهي فاضلة عن الالة مع عدم صحة السند والمعادضة بالادلة القوية وصحح للاغراب في المنفعة منه وما اشبهه بذلك مثل ما يدل  
على الصدق فقط مثل سنة عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على امه في رمضان متعمدا فقال عليه عتق رقة مؤمنة وبصوم يوم  
سنتين مستكينا وصام شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم وابن مسعود في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
عن الكل في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك  
الصدق في تركه انما سئل عن رجل في فطره فاكل شربة ثم ذكر قال لا يفطر انما هو شيء رزق الله ففطر فليتم صومه في ذلك

ساجد عليه



[illegible]







ويجب القضاء اجبا بفعل المفسد قبل ان يفرج القيد ويكون طالعا بالافطار باخبار الغير بعدم الطلوع مع القيد على المرافعة مع طلوعه وبالافطار مع الاخبار بطلوعه لظن كذب القيد مع المرافعة مع طلوعه وبالافطار ولا اخبار بدخول الليل ثم يظهر الفساد وللشكلة الموهمة ودخول الليل ولو ظن لم يفسد

[illegible]



وحكم الوطوع حكم الوطى وحرم وطئ الدابة ولكن على الله وسوله والا تتركه والار تاس ولا قضاء ولا كفارة على ما يكره بقبول النساء ولمسهن وما شئت  
والاختلاف ما بين صير ومسك

ان مغذ وزنه الكفارة ولكن غير مغذ وعند المصنف ما صرح به في المنهي ويمكن ان يحل الوطع على ما عيّن لنا وقوله ولو طئ على الفل الغائب  
وهو بعيد والذي يظهر وجوب القضاء مع الطئ مطلقا وهو غائب والمتن يدل مع الجرم ايضاً مع من النساء ولصدى الا فطاري فيهما الصوم الواجب  
مكون باطلاً موجباً للقضاء وعدم حصول الصوم كانه مناة الصوم وسقوط الكفارة فيمكده حصول الشهية والاصل مع حصوله بؤنه  
الكلمة والحق في سماعه على عبد الله في قوم صاموا شهر رمضان فغلبهم سحاب اسود عند غروب الشمس من زمانه الليل فصار بعضهم  
ثم ان السحاب اقبل فاد الشمس قال على الذي افطر صيام ذلك اليوم ان الله عز وجل يقول واتوا الصبا الى الليل كل قبل ان يدخل الليل فعليه  
لا تاكل متعمداً وروىناها سماعاً من سماعنا لا يضر وجوده على من يفسد لا بالاساس بل بالاعتقاد المتفق وذو كذب جامعهم في الشيخ  
الهداية عدم وجوب القضاء مع الطئ وحلوا هذه على الشك والوهل في رواية في الصحيح الكذب قال سئل يا عبد الله عن رجل صام ثم  
ظن ان الشمس قد غابت وفي السماء غلظ فافطر فبينما هو في الغلظ ان الشمس لم تغرب فقال قد غابت فقال لا يصح صومه ولا يقبضه صحيحاً  
في رجل صام ثم ظن ان الليل قد كان وان الشمس قد غابت وكان في السماء سحاب فافطر فبينما هو في السحاب ان الشمس لم تغرب فقال قد غابت فقال لا يصح صومه ولا يقبضه صحيحاً  
وزاده قال قال ابو جعفر عن وقت المغرب اذا غاب القرص فان رايته يغيب ذلك وقد علمت عند الثعلبي ومضى صومك تكفر الطعام ان كنت  
منه شيئاً واستدلوا انهم بان التكليف سوط بالظن بعد العلم وقد حصل اجاب المصنف في المنهي في تعليقه في الاول والاسناد لا يعلنه بما قلناه  
بان الحديث الثالث لا دلالة على حمل النزاع وهو سقوط القضاء والتكليف سوط باسناد الثعلبي ولم يحصل هناك كس في طعن الطهارة وصلى ثم يذبح  
ظنه وان حمل الفضيل مشترك بين المصنفين والضعيفين وما الفرق كونهم ضعيفين وقواغيز وانما الحديث الثالث على بين الحسن الفضل وفيه  
ما فيه من ان الطريق غير صحيح وصحيفة زائدة مشتملة على كون دخول الوقت يحرم عنبوبة القرص وقد مر الحديث فيه وارادنا انما يقضى عدم القضاء مطلقاً  
ولو لم يخص عن القرص بل انما يحرم ان العنبوبة مسقط وانما حمل النام على انها غير صحيحة في عدم القضاء لان قوله مضمون لا يدل على عدم  
القضاء بعد الاظهار خصوصاً مع الحكم بوجوب عادة الصلوة فيهما لما كانت واقعة في غير وقتها مع بقاء الوقت ممكن ان يقول عدت و  
الاعادة في الصوم ما كان يمكن فقال مخر ولكن لا بكل شيئاً اخر فيمكن ان يجب القضاء للدليل الذي ذكره فكأنه لذلك قال في الحديث الثالث  
الحديث ويمكن الجمع بينهما حمل الاول على الاستحباب وجواز ترك القضاء لا سيما في الرواية الاولى على ما مر عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
عن المصنف كان القول به متعمداً وينبغي عدم العلم بالظن فان التكليف يقتضي الاصل بقراءة حتى يتحقق الليل والحديث  
عنه نعم العلم بالظن في السحر لا ينافي مع الترجيح في الشك وقد مضى اليه مع ان الاحتياط في الكل يلزم كل شيء لا يترك وجهه وقال في الفقيه بعد  
نقل هذه الروايات الثلثة الدالة على عدم القضاء بهذا الاختيار افي ولا افي بالخبر الذي اوجب القضاء لانه رواية سماعية من محمد بن  
توكان واضحا فكان ما اطلع على روايته اني بصير في كل كلامه افي على عدم توثيق كل من في كتابه فانه في حق كل واحد من الموطوع وحكم الوطوع وحكم الوطى  
فانه كان مع الشرائط والدليل في حق كل واحد من الموطوع وحكم الوطوع وحكم الوطى والاعادة في الصوم وجوب القضاء والكفارة وعدمه وقد مر الحديث عنه وقال المصنف في المنهي انما لعدم قوته هو قول ابن ابي  
للصل وعدم الدليل وبطلان القياس في قول كل واحد من الكذب على الله لا شك في تحريمه مطلق الكذب مطلقا وانما على الله اكره وسوله وعلى الله  
عليهم السلام قريبه وعلى الصائم كذا واشد خصوصاً الواجب في شهر رمضان اعظم الفاضل منه بيان المسائل الدينية على خلاف ما هي  
عليه فيجب الاحتياط التام واما الاضمار الواجب لوجوب القضاء والكفارة افي فقد قلناه في المنهي عن الشيخين واستدلوا بما عليه برواية  
ابن بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول الكذب ينقض الوضوء ويفطر الصائم قال قلت فلو كذبنا قال ليس حيث نذهب انما ذلك الكذب على  
الله وعلى رسوله وعلى الامم وعلى الفطر مستلزم لما لا امر في الصحيح الموجه لهما ما رواه سماعاً قال سئل عن رجل كذب في شهر رمضان فقال  
فما فطر عليه ففانه وهو صائم يقض صومه ووضوءه اذا اعتد وبالإجماع ثم نقل احتجاج الآخر بالاصل والجواب عنهما بان الحديثين  
عن الهداية على ما مر من العلم وهو ينقض الوضوء والكذب فيكون الاستدلال ضعيفاً ورواه ما سأل عن ان الحديث الثاني ضعيف الاستدلال  
ابن عيسى سماعاً وهو واقعيان وايضا غير مستند الى الامام بل مضمون ولائم ان الاظهار يستلزم وجوب الكفارة اذ قد يحصل ولم يجز الكفارة  
كامر الاجماع ثم مع وجود الخلاف ثم قال والاقرب الافاد عملاً بالرواية الاولى التي ذهب اليها في الهداية وهو وجوب القضاء اقتضاه انما في دفع الجواب عن  
استمالها على ما مر من قوله بعد نقل الحديثين قوله في هذا الخبر يقضي صومه على وجه الاستحباب بدلالة ما ذكرناه في كتاب الطهارة وليس يلزم على  
ذلك قضاء الصوم لانا لو خلدنا واطعنا الخبر كما نقول بوجوب قضاء الطهارة وانما صرفناه الى الاستحباب للدليل في كتابنا وليس لك موجوداً في قضاء  
الصوم في غير ظاهره في وجوب القضاء على من فطر لك على العهد دون الشك في وجوبه ما صرح في كلام الشيخ المعتمد الذي نقلته في الهداية فاجابنا  
بعيد لعدم الكفارة فيها الثاني كالحديث في القضاء وهو ثابت على عدمه في الاول البصير حيث قال انه قد افطر مع انما وجب الا القضاء ومعلوم عدمه  
استلزام الفطر الكفارة وان الاحتياط لا يقضي الوجوب وهو ظاهر لا بعيد خالفنا على الاستحباب للصل وحضر المصنف في الخبر الصحيح المتفق ولا  
بعض الصائم اذا اجتنب ثلث خصال والكذب ليس منها وبوجه حمل الثاني في قضاء الصوم على ذلك اذ يجب جعل الفطر يقض صومه ووضوءه على الوضوء  
في الاول والاند في الثاني كالحديث في الوجوب على ان سبب الخبر في الوضوء الاستحباب مثل ما قلناه من خبر الوافق في اموليس الكذب فيها  
وليس ينقض الوضوء بالكذب في خبر طاهر بالشرع ما تقدم في ادلة نوافل الطهارة وانهم الحديث الثاني ليس فيه تقييد الكذب والطاعة

الاول  
في طريقه  
فضل وهو ضعيف  
في طريق الثاني ابو  
جبل وهو ضعيف  
ايضا وفي  
الحديث



[illegible]















عن الغيبة الشهر بفضله الصلوة والصوم على رأى هذه المسئلة من المشكك والمذكور وهو مذموم الاكثر وقال ابن اذيربيل وجوب قضاء  
الصوم فالرأى اشارة اليه والتمسح بل على الاول اشتراط الطهارة في الصوم كالصلوة وبالشيطان سقط الاثم والكفارة لرفع الشك  
في الصوم في ذممة فحج الغيبة لثبوتها كل صوم فان الاثام استثنى وليس هذا منه ولا ينعقد بصوم النائم بعد العلم بالغيبة فانه يلزم  
الفضة كما لم يلزم كما قاله الشهرستاني في الشرح وصححه الحلبي في الزيادة قال سئل ابو عبد الله عن رجل حبس شهر رمضان فغسل  
حق خرج شهر رمضان قال عليه ان يفضي الصلوة والصوم ورواه ابن ميمون قال سئل ابو عبد الله عن رجل حبس بالليل شهر رمضان  
فغسل ان يغسل حتى يفضي بذلك جميعا ويخرج شهر رمضان قال عليه قضاء الصوم والصلوة ولا يضر عدم صحة سئل عن رجل حبس شهر رمضان  
مذكورة في الغيبة الصلوة وقال فيه بعد نظرها وروى في الخبر ان من جامع في اول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان ان  
عليه ان يغسل بفضة صلوة وصوم الا ان يكون قد اغسل للجمعة بفضة صلوة وصيام ذلك اليوم ولا يضر بعد ذلك هذا في شهر رمضان  
الذلة على النكاح مع قضاء احد الاعمال فقط وان كان المني هو المندوب في فائه فيلزم وجوب القضاء عليه من قبله بعد النوم  
جنباً وانام ثانياً فانه يطلع الفجر والكفارة ايضاً على من نام بعد ذلك لانه لم ينعقد في الكفارة لعدم الفجر قول  
الاحتياط مع صلح دليل واضح على ذلك كما مر في الفرق بين الانبثاق في الليلة الواحدة مع العلم بالغيبة والنوم عاكفاً وان كان نسي الغسل  
وبين فانه فيه لعدم العلم حال النوم لغيبة النوم ولعدم الوقوع في الليلة الواحدة ويمكن ان يكون ذلك مؤيداً في كونه في الغيبة على ما قاله الاحتياط  
في الانبثاق فلا يرد عليه مثل ما مر في الخبر في اليوم الاول كما ورد في الشرح ودليل ابن اذيربيل ان قضاء الصوم الموقوف لا يلزم  
للأجزاء والاصل وعموم رفع الشبهة عن الغيبة في المعبر عن مثل ما مر ويمكن وجوب قضاء اليوم الاول والاجماع المركب بخبر مع عدم جواز  
الوقوف فيه الثابت في الخبر القبول عند الامتثال من رفع الاحكام ومن جعلها الغيبة وعدم بثوت هذه الاخبار عند ذلك بالقوة مع عدم  
علمه بالخبر الواحد وعدم بثوت شرطية الطهارة في الصوم ولا يصح فبأس في الصلوة ويمكن ان يستدل لذلك بما مر من الاخبار في الخبر  
على صحة صوم النائم جنباً مثل جميع الصيام في الغيبة في الفقه في شهر رمضان عن رجل نيام في شهر رمضان فغسل في شهر رمضان  
ينام ان يغسل في الايام مثلها حتى لا ينعقد الطهارة مع زيادة قوله وذلك لان جنباً كانت في وقت خلال وعبرها من الاخبار المتقدمة  
مذكورة في الغيبة في علم الغسل بعد النوم حتى أصبح وقد كان ذلك صريحاً في بعض الاخبار الصريحة مع الشبهة بوجوب الغسل في الايام  
وبعد حملها على الغيبة وعلى النوم علماً بنبية الغسل فانه يطلع الفجر وان كان لا قضاء وحمل البعض على عدم الاثم لا على عدم القضاء  
ان كان مع انه يرد على الثاني انه اذا لم يجد القضاء فليجزم الوجوب مع الشبهة بالفرق الاول ويمكن ان يفرق بان العام يقصد الانبثاق  
والغسل قبل الفجر ايضاً وقد يكون ذلك في حكمه ومثله غير بعيد فانه اذا كان جنباً في تمام النهار بخلاف صورة العمل فانه كان في  
اول دخول النهار جنباً وهو يوم وليلة فيكون وجوب القضاء عليه به ويمكن كون ذلك من هذا الوجه وقد كان في  
الدخول في الصوم جنباً مع ايجاب الغسل والاكراهية شرطية الصلوة عند ذلك في غسل الاستحاضة على ما قبله الاحتياط من اشتراط صلاتها  
باعتساب النهار بغير فاقرة وبالحيلة لا منافاة بين ايجاب القضاء في الجنب والفتن ان طول الشهر للصلوة الصريحة في ذلك وبين عدمه على  
ترك الغسل وانما تأويله قبل الصلوة فيكون الثاني في الصوم له حج فافق الخبر لصلحك بعد الجمع بين الاخبار المتقدمة في الجمع بينهما في  
كما وكذا بين ما دل على عدم القضاء على البلية جنباً بعد الاطوار فيكون هذا الحكم وانما بالنسبة الى حكمه هناك بعد العلم الغيبة في النائم  
علمه بالوجوب هنا فلا اشكال اصلاً بعد صحة الحكم في استحالة النهي عن حكمه في الشرع بين حكمه هناك وحكمه هنا ليس بواضح وكذا  
دفعه بما مر بعد ذلك ان كان يوم وكذا ان كان يوم وعبر معلوم انه قال بجبره فادرج فتر وانما هذا ليس هو جبره وهو بناء على قوله  
لوم معناه انما يذكر اخباراً ما وصل الى التواتر في علمه انه يمكن تصحيحه مع قطع النظر عنه بحال هذه الروايات على الاحتياط في الجمع بين الاقوال  
الا انه بعد المقارنة للصوم بالصلوة ولا شاك في كون الكفارة بالنسبة اليها واجبة فكذلك الصوم على ان نذكره لا يصح في هذا الحد بل في الاصل  
لا يقاوم الادلة وكذا خبره في عدم القضاء لعدم الصلوة فيكون القضاء فيكون بغيره بعد تسليمه وانما ما ذكرناه دليله في الاصل  
بينه وبين ما قيل من وجوبه كما قيل في الجملة انما الاشكال في الجمع بين الاخبار والله الموفق وانما في الاعمال ان غسيل المني  
لا يدخل في الصوم لاصل عدم الدليل وقدم الخبر عن المحض في الجملة والناس مثله وقد ادعى الاجماع في المنه عن كون حكمه واحداً  
وعلى ان الطهارة منه ما شرط في الصوم بمحض عدم جواز مع الاثم ولا بعد علم الاثام بالجملة كون غسله ما شرط في الصوم  
مثل الدخول فيه كما مر في علمه وقد خرج الدال في الجملة وبصح مع غسل الاستحاضة في الحكم الظاهري والقاعدة المخالفة فيه عليه  
واما اشتراط الصوم بها كما قيل في بعض عام شروطها في الصوم الا من غسل في وقت صحتها على الغسل في النهار فيكون  
لو ترك الكل لم يصح صومها ويجعل البعض ايضاً لصحة صومها في زنايات الهنات كالكافة قال كتب اليه امرأة طهرت من حيفها او من  
دم نفاسها في اول يوم من شهر رمضان فغسلت وصامت شهر رمضان كله من غير ان يغسل في وقتها من الغسل كما في قوله  
هل يجوز صومها وما وصلها ام لا فكتب عليه بفضة صومها ولا بفضة صلاتها لان رسول الله كان يامر فاطمة عن المؤمنين من سائمة  
هذه فاندل على الحاق في وجوب الغسل لنبأه في الغسل في وجوب القضاء والكفارة بالترك كما قيل في الجنبانية بل يدل على عدم جزمه



واما تجتنب الكفارة في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر للمعين وشبهه والاعتكاف الواجب له عنده في رمضان حجة بين عقوبة او اطعام مسكين  
او صيام شهرين متتابعين ولو انظر المحرم وجب الجميع لو اكل بعد الظن لا فطارا بأكمله هو او طلع الفجر فابتاع باحى ما في فيه كفرة المنقر بدوة رمضان اذا انظر  
وان ردت شهادته والجامع مع علم سبق الوقت عن بقائه والعسل بكفر لوطن السقم مع المرافعة فلا شيء وبه ومنها بقضى وتكرر الواجب هو من مطلقا  
وفي يوم مع الاختلاف

وقوع ذلك عما مع انه ليس بموجب للكفارة ويحتمل كونه باعتماد ركن غسل الخبز او النفاس او باعتماد جميع الاعمال فلا يكون ترك  
فاحد كرك لا تركه في الكل بل كرك على انها مضممة وانها يدل على عدم قضاء الصلوة وهو غير معقول وانها مضممة على المرقطة بالفضا  
وذلك لا يقع منها ويمكن ان يبقى الظن المرجع هو الا نام ثم لما حرم الزوال لوجود لفظ في الكافي واليه يذهب هو كالفجر في ذلك وان يقال  
المراد قضاء كل الشهر في ذلك غير واجب الصلوة لوجود انام الخبز فيه والمراد بقضيه صوم ايام حضاها دون صلواتها وتدل عليه  
الاخبار والكثرة الدالة بقضاء الحائض صومها دون صلواتها وبوجودها وقوع امر فطره في ذلك الاخبار مثل هذه وان المراد بانها  
ان ايام النساء بذلك قال الشيخ في المذهب قال محمد بن الحسن لم ينفذها بقضاء الصلوة اذ لم يعلم ان عليها لكل صلوة غير عتلا ولا يعلم ما  
يلزم المستحاضة فاما مع العلم بذلك والترك على العمد يلزمها القضاء هذا التاميل يدل على كونها جاهل عند معدودا في الطهارة  
للمصالح دون الصوم اخبار في الصوم ذلك لما تقدم من روايته واداره وان يصير فذكر فلا يكون شرطا للصلوة انهم مطلق وهو خلاف  
الشم والاخبار وقد تقدمت في باب الطهارة على انه لا يلزم كونه معدودا في الصوم ايضا بالطريق الذي لا ان يحمل على غيرها بوجوب  
الغسل للصوم وفيها ولكنه بعيد ولعل ما ذكرناه اقرب من قولهم انما تجتنب الكفارة في الظاهر بوجوب قضاء الصوم فقد لا يعتد بالمتنج  
وان الوجوب في المذكورات وعدمه في غيرها مجمع عليه على الظاهر كما يفهم من المتن في دليل العلم الاصل فيهم مع ذلك بل عدم الدليل  
الوجوب في شهر رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر للمعين قد تقدم في دليل الاعتكاف في كذا النذر وشبهه وقد تقدم شرح قوله  
في رة رمضان في غير الفجر وسبق فيه في قوله لو انظر فطره بقضائه وتحقيقه ولو اكل عمدا لظنه في الطعام وجوب الكفارة ما من كون الحائض  
معدودا مع حال عدم القضاء انما كانت النائية والظاهر ان وجوب القضاء اذا كان عدلا سواء كان طالما او جاهلا بقوله والنظر  
برؤية الهلال في الحكم فيه ايضا ويمكن استفادته من صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن قال سئلته عن الرجل يربى الهلال من شهر  
رمضان وحده لا يسطرعه غيره ان يصوم قال اذا لم ينك فيه فليصم والا فليصم مع الناس لظنه لو كان جاهلا بكون معدودا في الكفارة  
كما تقدم وان يربى في رة على بعض العامة القائل بعدم وجوب الصوم عليه اذا نسي شهادته وهذا حكم عيب محال حكم بضمهم باا حلال الكفا  
العالم بفساد دعواه على تسليح حكم الحاكم في الزور وهذا العيب امثال ليس يعيب في النقص ويعمل بالركن من القياس واستحسان عقله  
فقوله والجامع مع علم الائمة عدم بقاء الليل ففقد الحجج والغسل بعدة وبين الامر فيه كما علم سوا وقع الحجج في الليل والامام  
بعد عدم سعة الغسل يجب عليه عند المص القضاء والكفارة لان حكمه حكم من ترك الغسل في الليل عامدا او جامعها او قد اكل الاثم في  
الاصل مع ثبوت ذلك ما اثنى عليه عند ما لو علم كذبه وقع كذا في دليله وظن وسعة الوقت للغسل والغسل في الحول في الصوم مطهر في الحج  
النق كالا لجامع او الغسل في النهار فلا كفارة على الظاهر لو كان ظن الوسعة لمرافعة بنفسه الوقت او بالشاهد من فلا قضاء انهم والافق الله  
على المراقطة القضاء وفي ظن الوسعة مطلقا ويمكن منه في الجملة من رواية رذاه قال سئل بالاجتمع عن وقت افطار الصائم في حين يبد  
ثلاثة ايام وقال رجل ان انا نسي في غيب فافطر في ايام الشهر بعد ذلك قال ليس عليه قضاء وقدر مثله انهم الا ان في الطريق بان وان ظن ان ابن  
عمرين والامم اجتمعت عليه وان لا بأس به لكنه في كلام ومضمون الخبر خلاف الاصل المهد في بعض الآخر وكلام الاصحاب مع اشتباهه على كون  
محول الوقت ثلثة ايام في المذهب قال محمد بن الحسن ما تضمن هذه الرواية من ظهور ثلثة ايام لا يثبت في الحجج فاقدم من سقوط الفرض في  
علامته والخرق من ناحية المشرق وهذا كان يعتبر اصحاب الغياب لعن الله وفدا كماله ما ضعف الاعتقاد به في قوله وتكرر وتكرر  
الوجوب في السنة في وجوب تكرار الكفارة بتكرار وجوبها في اليومين عند احتياها وقدا على عليه اجماعهم في المنهي يدل عليه انها واما  
تكرارها بتكرار الوجوب يوم واحد ففيه خلاف فالبعض يوجب مع توسل الكفارة والبعض مع اختلاف الوجوب فقول من الممنوع ويحتمل مع التوسل  
انما انما هو محذور في البعض يوجب وهو ما ذهبنا الى مع كل رداد وظن تدبيره لتكرار الوجوب في البعض لا يوجب اطلاقا وهو قد هت  
والمنهي في المنهي هو الاصل المناسب للسرعة التمهلة الممتدة في الدليل والظهور الدالة للوجوب في ذلك حيث اوجب فيها احدا للمؤد  
الثلثة من غير تكرار فيها وعدم سؤال المقعد والوحد مع الاحتمال فهو في قوة العمولان ورواها في المطلق الاطلاق وهو صادق في الغل  
الوجوب فاما لعدم الصوم فلا افطار ولا قضاء على شدة البراءة لانه كمن عن الافطار ورواها في كذا ولكن هذا لا يمت مع التوسط وادق  
في الرواية عرف ما اسرنا اليه في مثل صحيح عبد الله بن سنان في رجل فطر يعقوب فبدر رجل افطر في صحيح جميل انهم وخسته عبد الله بن سنان  
في رجل وقع على امه في رجل في امه وهو صائم وفي رواية ما يدل في وقوع الوجوب على الصوم وصدقا لا فطار وعجزها وقد تقدمت هذا كلها  
فارجع اليها واما ما في الخبر بعد لعدم الصوم الدال عليه ثم ما قبله لعدم صدقا لا فطار على الثاني وان كان ما قبله على الاول فانه لا يثبت  
اذا الاول وجب لا فطار بالوطى مثلا الدليل الجاهل بذلك وكذا الثاني اذا كان بالاكل مثلا لا يثبت ومنه يعلم ان دليله انما اذا كان المراد بالاجابة  
هو لا يكون له دليل بخصوصه على انه ليس في كل الحالف دليل وان زاد مجتزأ الاختلاف في العباد في النوع فاجعل له دليله انما ما قبله لعدم قضاء  
انهم سواء كلفهم لا قال المص في المنهي قال الشيخ ليس لا صحا ابنا يهني في التكرار في اليومين في الذي يقتضيه من ههنا لا تتكرر الكفارة في قوله  
الاقوى ما اخبره الشيخ في الجواب عن اسئل لا يثبت على التكرار في رمضان ان الكفارة بتكرار وتكرر الوجوب في رواية الرضا لا  
يحتج لان حاله وانما لا قوله قول الشيخ رحمه الله ليس لا صحا ابنا يهني في قوله قال قبل وقوله على هذه الرواية المنقولة عن الرضا فيمكن ان يكون

الكفان مع هلال

قوله في قوله لو انظر فطره بقضائه وتحقيقه ولو اكل عمدا لظنه في الطعام وجوب الكفارة ما من كون الحائض معدودا مع حال عدم القضاء انما كانت النائية والظاهر ان وجوب القضاء اذا كان عدلا سواء كان طالما او جاهلا بقوله والنظر

مع تكرار الوجوب

قوله في قوله لو انظر فطره بقضائه وتحقيقه ولو اكل عمدا لظنه في الطعام وجوب الكفارة ما من كون الحائض معدودا مع حال عدم القضاء انما كانت النائية والظاهر ان وجوب القضاء اذا كان عدلا سواء كان طالما او جاهلا بقوله والنظر























يجب بالشروع واكد اول خميس من كل شهر واخر خميس منه والاربعاء في العشر الثاني وابان ام البيض ويوم الغدير والمباهلة ومولد النبي ومبعثه ودحو الارض وعرفة  
لا يضعف عن الدعاء مع تحقق الهلال

[illegible]















هو ناخبر العشاء الى السحر

الوالد

الاحسان ط

انها انعام







اللة وروسو في بعض ما تملكه على السوء من التخصيم كونه غاصبا بذلك السفه كما وان ابن القنفذ هو المعصية



والسفر

ولا يفقد يوم العبد مطلقا تطوعا بذا من موياه والولد وبذا من والده والزوج وبذا من الزوج والصيف بذا من اذن نصف السنة  
الا انما الحجاب بالمدنية وبسبب الامساك لئلا يربوا اذا قدم بعد نظر او بعد الزوال وكذا المريض اذا لم يلحقه من النساء اذا طهر في الاشياء والكلام  
الاسلم والصواب والبلغ والمجنون اذا افاق والمعنى عليه م

عائنه من الكفارة في صوم كل يوم تركه ان كفر ان اذ ذلك قال فكتب عن كل يوم مائة من طعام كفارة ومكاتبه الحسين بن عبيد قال الكنية  
التي بعينها الحسن الثالث بن علي بن ابي طالب قال في ذلك اليوم على اقله ما عليك من الكفارة فاجابهم بصوم يوما بدل يوم تركه  
رقبه فاما من فضل في باب النذر من المندوب عن علي بن ابي طالب في مكاتبه انهم في ذلك الخبر صحيح ويصح تحقيق هذه المسئلة انما الله تعالى في صوم ثلثة  
ايام لبدل دم المعنى لقوله تعالى في من لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وعليه بعض الاخبار ايضا ويصح تحقيقه وتحقق ذلك وهو صوم ثلثة ايام  
لما من من عرفان طامنا وعالمنا وعجز عن الفداء وهو البنية التي يصوم من موته في الحاضر وهو الذي لم يحل له القصر وهو كونه في السفر الذي عليه  
الا حرام وهو المكاتب وتحوته وقام تحقيقه للمساكين مع المصيبة بالسفر وبالحج من ثم الصلوة في السفر وقدر فراده ونقصه له دليله في الخبر  
انهم الصوم الواجب لبعض المنزلة والمخرج في السفر وهو من الحاصل من التجربة وغيرها وقدر ان المراد بالضر في هذا الخبر الذي لا يقبل منه  
عادة واما الدليل عليه فهو العقل والنقل من الاجماع المعتبر من طائفتهم حيث فاضل الخلاف في عدم الاجراء والتمسك بالاعراض في بعض المخالفين وظن  
الابرار وخبرنا ما قال سألته ما حكم المرض الذي يجب عليه فيه الاطعام كما يجب عليه من كان من هذا او طيسف قال هو من عليه منقوض اليه  
فان وجد ضيفا لم يقصر وان وجد قوة فليصم كان المرض ما كان وحسنه من حرجه عكس الله تعالى الصيام اذا خاف على عينته من الزوال فطر في  
الصحيح عكس ذلك كانه عكس الله الحضر عكس الله تعالى سئل في وانا اسمع من جرد المرض الذي يترك فيه الصوم فقال اذا لم يستطع ان يصوم  
في مؤنة غار بن موسى عكس الله تعالى في الرجل يجده في اسيرة جارا ضالعا مشددا من الجوز له الاطعام قال اذا صرع ضالعا شديدا اذا اقام  
حيث نية فاذا وقعت عيانه ومما سئل في الاطعام في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى قال استسكتام سئل في حرم الله  
عليه ما عينته في شهر رمضان فامرنا رسول الله ان نقصر في الاطعام في شهر رمضان عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
اذا نفي في الصيام قال ذلك البنية هو اعلم بنفسه في اقوى فليصم وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
والمرض الذي يجب عليه صوم حرام الصلوة قال بل الاطمان على نفسه بصره وقال ذلك البنية هو اعلم بنفسه لعل من يقول له يصوم صام حرام الصلوة في شهر رمضان  
المعبر في حال القوة مثل الفهم ومحوه وهو طوط ويزيد حسنه في ذلك صحيح النية قال حمت البنية يوما شهر رمضان فبعث ابو عبد الله عليه  
السلام بقصته في حاله وذيت وقال فطر وقصر وانما علم ان ذلك البنية قد يكون مطلقا المرض موجب الاطعام في المرض الصيام في الاجماع  
المعروف من المنه والاحكام التي تقدمت فانهم كقبيته في السفر يقصوه وتقيده المرض الذي هو جليله بدل عليه يصحح في حرجه عن بعض اصحاب  
عكس الله تعالى قال سمعته يقول قال رسول الله ان الله عز وجل يرضى عن من صام في شهر رمضان في الاطعام في شهر رمضان في الاطعام في شهر رمضان  
بصدقه ان ترد عليه ولا يضرك اذا لم يمسك هذه في علمه في الصلوة في كونه في الاطعام في شهر رمضان في الاطعام في شهر رمضان في الاطعام في شهر رمضان  
وكونه مثل صوم المسافر فاصحح في وجوب الصلوة في الاطمان ولقد وعدنا من ايام احوالهم في المفهوم المال على الفساق فهم ولكن في بعض  
الاخبار ما يدل على وجوب الصلوة في الاطمان وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
ولا يقبل خبره ولكن الخبر صحيح الاثنا ومع ذلك في الصلوة في الاطمان وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
واضح ان عدم الفرق بين الصيام كله رمضان وعجز لغايم الفرق في الاطمان وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
يفقد صوم العبد تطوعا في قوله والثالثة في السفر الا انما الحاجة بالمدنية فلا يحقق القول في ان ظاهر العبادة يفيد عدم انعقاد النية  
سئل في موضع من كون المكون في صوم النافلة سئل في مكانه في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
الافطار اذا ما فطر وان لا يستنأ وهو انما يحتاج في الايام للحاجة في المدنية المشرفة مع كون مسافرا ولعل في ذلك الاجماع الفرق بعد الاعتقاد  
من عموم النية خصوصاً في صحيح البرزخ في سئل في الحسن بن علي بن ابي طالب في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
في الصلوة فقال يقول اليوم وغدا فليصم فقال لا يصوم ويصحح معونه بن عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
يوم الاربعاء وقيل ليلة الاربعاء عند اسطوانة في البنية وهي اسطوانة التوبة التي كان ربط اليها نفس حتى لا يغادر من السماء ويقعد عند ما  
يوم الاربعاء في ليلة الخميس التي يليها ما لم يمتع في السبق في ذلك وهو في صوم يوم الخميس في الاطمان في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
يوم الجمعة وان استطعت ان لا تتكلم شي في هذه الايام الا ما لا بد لك منه ولا تخرج من المسجد الا للحاجة ولا تنام في ليل ولا تبارك في فعل فان ذلك  
نقل فيه الفضل في يوم الجمعة واش عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في قول الله ما كانت اليك من حاجة شريفا في  
طلبها والناس بها ولم اشع سألته في الايام التي فيها اسطوانة التوبة صلى الله عليه وسلم في قول الله ما كانت اليك من حاجة شريفا في  
ان تقضي حاجتك ان شاء الله وقال في الكافي وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر  
والحجة لكل حاجة وصوم تلك الثلثة الايام وفي رواية معونة قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الاربعاء والخميس الحجة الحرام فيمكن حمل  
ما ورد من النية في ما تقدم على هذه الايام الثلثة او غير الحاجة او مع علمه ببقاء تلك الثلثة كما يشعر به قوله يقول اليوم وغدا في الحج فاما  
فان الظاهر عدم كونه صوم هذه الايام منها اصلا فقول في وجوب الامساك في الشاة الى استحباب حجها الامساك ناذيا وبقيت الصوم في  
لا يصح له ظاهرا في نفسه في مواضع الاول المسافر اذا حصل له ما وجب الايام بعد ان فعل ما يفيد الصوم حين عدم تحريمه عليه فحمل  
ذلك بعد الزوال ولم يفيد له ليل عدم وجوب الامساك عليه في استحبابه ما قال في المنه في شهر رمضان في الاطعام في شهر رمضان في الاطعام في شهر رمضان

قال السفر

في السفر في شهر رمضان في الاطمان وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر

في شهر رمضان في الاطمان وحسنه من نية في كونه في عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر عكس الله تعالى في حديث سليمان بن عمر



والامساك اذا كان الافساد حراما وليس يتحقق فيما نحن فيه ان الافساد في السفر مباح بل واجب لا يمكن الصوم وكذا بعد الزوال مع عمل الافساد  
لعدم امكان الصوم لغوات محل النية على وجه شرعي والتشبه بالصائم في الحضر الطاهر المطلوب ونيل على الجواز ايضا في الجملة روايته محمد بن مسلم  
قال سئل عن ابي عبد الله ع عن الرجل يقيم في سفره بعد العشاء شهر رمضان فيصلي امرأته حين طهرت من الحيض اي وافقها قال لا بأس به كما  
يأتي بالعشاء اول وقته وهو قريب من الزوال وان غلبت ثبوت لعدم القابل بالفرق وتركه الفضيل بدل على العموم سواء اضرام لا ولا يضر وجوب  
عنه بن علي في الطريق وكذا على الاستحباب في الجملة لا يضر بوجوبه قال قال في المسافر الذي يدخل مكة في شهر رمضان وقد اكل قبله قال  
يكفي عن الاكل بقية النهار وحلته الفضل ولا يضر جود محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن ورواية سماعة قال سئل عن مسافر دخل اهله  
قبل زوال الشمس فاكل قال لا ينبغي له ان ياكل يومه ذلك شهرا ولا يواقع في شهر رمضان ان كان له اهل ولا يضر ضعف المسئلة كان فيه  
لان الاجتناب عن المواصلة كذا هذا قبل منعه في السفر المنيح لا يضار ويحل الجواز مع الكراهة مع وجوب الافطار في السفر بالاكل والشرب لا  
يعدم النية فقط بل ولا يبيته الافطار ليعمل الامثال فيما من غير التهمة ولا يكون مشبه بالصائم من سفره وينبغي تعجيله ايضا لذلك للمساعدة والنية  
ايضا ليعمل الثواب مع عدم الشيع والروح مل البطن من الاكل والشرب تعظم الشهية كما تركوا المواصلة مطلقا وما امر به لما سجي وما اذا قدم  
قبل الزوال وعدم الافساد فانظر وجوب الصوم عليه لا مكانه لعدم تحقق المسئلة عند فوت محل النية قبل عليه اية الصوم واجازة وبوجه  
عموم منع الحاضر عن الاكل ونحوه في نهار شهر رمضان اما استثنى مع عدم كونه منه وجوبه ورواية يونس قال سئل عن الرجل يقيم في  
سفره في شهر رمضان فقال ان قدم قبل زوال الشمس فغلبه صبا ذلك اليوم ويعتد به ولا يضر ضعف المسئلة والاصح ورواية احمد بن حنبل قال  
سئل عن الحائض عليه السلام عن رجل قدم من سفره في شهر رمضان ولم يطعم شيئا قبل الزوال ولم يكن اكل فغلبه ان يمتصومه ولا قضاء عليه  
بعيد اذا كان حائضا من احتلام لعدم كماله بوجوبه في الشهر الا ما في الرضخ حكم المسافر لبعض ما تقدم واعلم ان كلام الشيخ المصنف  
على وجوب الامساك على المسافر والمرضى مطلق بعد زوال الموجب لا اختيار فيه وان كان هو كبريا يعجز عن المسح بالوضوء عن المذكرة  
بل يجوز كالمسافر وانما ظاهر كلامه وجوب الامساك اذا علم الدخول في البلد قبل الزوال فكان محمول على الاستحباب ايضا لما روي في نسخة  
عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الرجل يقبل في شهر رمضان من سفره في شهر رمضان فيستدخل اهله صوته واتقاع النهار قال اذا طلع فجر وهو  
الخارج لم يدخل فهو بالحجاء وان شاء افطر فمقلها ما في صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع فاذا دخل رمضان طلع الفجر وهو يريد الاقامة  
فغلبه صوم ذلك اليوم وان دخل بعد طلوع الفجر فاصيام عليه وان شاء والظاهر ان معناها انه يخرج في الخارج بين ان يفرط ويؤخذ ما  
يدخل اهله وهو في شهر رمضان فلا يكون صائما بعد الدخول وبين الامساك فيكون صائما بعده وان ذلك يكون قبل الوصول الى محل الرضخ لما ثبت من عدم  
جواز الافطار بعد الجواز عنه قبل زوال الشمس والاحوط عدم ايجاد المناقضة مع العلم بالدخول قبله وانما يستفاد من هذه المسئلة وانما اعلم  
الاعتدال ببيان النية كبريا وان نية الافطار ليست بمفسدة والجنابة كذلك وانما لا يحتاج الى النية في جميع النهار وانما لا يشترط في صحة الصوم  
جميع النهار وانما لا يشترط في صحة الصوم بل يصح اذا وجدته اكثره وان كان الصوم في بعض اجزائه مالا يجوز بل يجب الافطار في الجملة لانه كان مسافرا في  
بعضه مع وجوب الافطار فيه والرواية والضوى عن من ان فساد الافطار لا يفسد الصوم الا وهذا موثوق لوقوع الصيام واجبا موسعا للقضاء والنذر بعد  
فساد الافطار فثبت البعض قول المسافر ولو نوى فساد ثم حله نية الصوم الحرام اذا جازح تحريمه هو الوجه وقد عرفت اليه الاشارة فذكر  
ونذكر وانما لا فرق بين افراد الصوم في ذلك لعدم الفرق بين المكلفين بل سائر الاعذار الموجبة للافطار كالدخول في المدن وغيرها الثالث  
المرأة اذا طهرت في النهار لم تطهره بل على عام صحة صومها بعد شرطه وهو طهارة من الحيض النفاس تمام النهار والاختلاف ايضا ويدل على  
استحباب مسألتها بعد الطهر في النهار ما تقدم ورواية يونس بن عبد الرحمن قال سئل عن امرأة ذات الطهر اول النهار قال لا يضر ولا يضر نهارها  
وتبقي حلت على الاستحباب لعدم صحة المسئلة ما تقدم والطهر من النفاس الحيض وما روي في المسئلة لا يضر في المسافر والمرضى  
بل لا يضر هناك فكذلك ما روي في التفصيل في غيرهما من الكافر والصبي والمجنون والمغيب عليه نعم سجي عدم وجوب القضاء على بعضهم وانما التفصيل  
فيهم فيمكن التثنية في غير المرض في مطلق الاستحباب وفي الجملة اعتماد على ما سجي وبوجه تفسيره لا يضر الا كقضاء في قوله في الاثناء انما  
وقد قبل عدم الوجوب على هؤلاء فقد شرط وجوب الصوم في بعض النما من الاسلام والعقل والبلوغ واعلم انه ينبغي للمريض ان يكفي في  
الافطار على ذلك ما يرفع عنه الضرر بالصوم والامساك عنه فلا يضره الا ما لا يضره من الجماع لسبب المنع والافطار على موضع المعبر  
لان الجوز هو الضرر ولهذا قبله في الاية بالضرر ويحتمل جواز كل شيء في حصول الرخصة بسبب الضرر من الضرر وبوجه ان وجوب الامساك في المسئلة  
انما هو في الصوم وادله وقد ارتفع وجوبه عنه وقهوا وان الاول للمسا انهم الافطار على انفسهم عليه الافطار وما لا يحصل منه الضعف وكذلك  
الجماع للمعروف ليجوز محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال اذا سافر الرجل في رمضان فلا يقرب للشا بالهنا في رمضان فان ذلك محرم عليه ولا يضره من ذلك  
عبد الله لقراين وقد صرح في الفقيه قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يوافقه في شهر رمضان فغلبه فله ان يصلي معها بالنهار فقال سبحان الله  
انما يعرف حرمة شهر رمضان ان لم يدر في الليل سبحان الله بالليل ان ياكل ويحرق يقصر فقال ان الله عز وجل قدر حرم في المسئلة في الافطار والقبض  
رحمة وتحفظا لموضع التعبد في السفر ولم يخص في جماع المسئلة في السفر بالنهار في شهر رمضان ووجه عليه قضاء الصلوات بوجوبه تمام الصلاة  
اذ ابن من سفره ثم قال والسنة لا تقاس في افساد في شهر رمضان اكل القوت وما اشرب كل الرزق بدل على الجواز صحة على الحكم قال سئل

قال  
صوم ولا  
مريض كون عذر  
محا مباح  
زاد في مسند  
في صحيحه  
الرجوع عن  
جعفر قال  
يدخل اهله  
جنب قبل  
الزوال

النسب



والواجب مضيق رمضان وقضائه والتدبر والاعتكاف واما محجز كجره الصيد وكفارة اذى الحمار وكفارة مضى وامام متبر وهو كفارة البهيم وقتل الخطا  
الظهار يوم الهك ونضاه رمضان المطلب الثاني في شربها الوجوه مما يجب على المكلف السليم من المضرب الطاهر من الخبث النفس فلا يجب الصوم  
الصبي ولا الجنون ولا الغف عليه وان سبق منه لبنية ولا الرض المضرب به ولا الخابض لا النفساء ويشترط في رمضان الإقامة فلا يصح صومه سفره  
بنته العقر ولو صام عالما بالتقصير لم يجز به لو جهل الخي ولو قد علم قبل الزوال لم يقابل ثم لجبا واجزا حكم المرض حكمه وشرب القضاء التكليف والاسلام فلا  
عن رجل اذ اهله في شهر رمضان وهو مسافر فقال لا بأس وكذا في التمدد والامتنع في الكفاية عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة  
الهاشمي والظان هذا هو الاصح لعدم نقل علي بن الحكم هذا الثقة عن الامام كما قال في كتابه بن داود وهذا ما رايته في خبره نقل عنه مع  
كثرة وقوعه في مثل هذا السند والنقل عنه ونقل عن الغيرة على الفقهاء بن الخضر بن كونه عند الملك ايضا ثقة والظان على هو ايضا ثقة  
الواقع في مثل هذا السند والنقل عنه ونقل عن الغيرة على الفقهاء بن الخضر بن كونه عند الملك ايضا ثقة والظان على هو ايضا ثقة الواقع في  
هذا السند كثر ولشوق نقل احمد بن محمد بن عيسى عنه لا عن غيره ومنها رواية سهل بن كاهن ابن البيع ثقة عنه ايضا ولا يصح حجه عليه  
محمد بن يحيى فمن بن هذا الظاهر انه الثقة ايضا قال سئل ابا عبد الله ع عن الرجل يسافر في شهر رمضان ان يصيب من الشفاقة لغيره ورثه  
محمد بن مسلم المتقدم في جواز الوطئ بعد العصر هذه ضيقة في النهار والظاهر من الاول ايضا ذلك اذا سأل احد عن الوطئ في السفر  
الليل على ان من التفضل خصوصاً مثل هذا المقام دليل العموم والابتن في الغل بالجلد والمغصنة وعموم ادلة الافطار في السفر في الكفاية  
والسنة والاجماع ولا الظاهر ان وجوب الامساك عنه متفقد عن وجوب الصوم ومعوم عدم وجوبه على الشفاقة واستدانة عن ادلة  
وجوب الصبا وتوقية الشهر وايضا بين الاحجاب وعدم التقييد بحال الضرر والتعب خبرنا ونقل الاجماع في عدم وجوب الامساك  
عنه في شرح الشرح وبهم الخلاف في النبي من الاكل والشرب ايضا من الله وس الاصل ايضا مع ادلة ابا عبد الله وحمل الجمع بينهما بجل  
ما يدل على التحريم على انكره وروى قوله ما اكل الا القوت فان اكل فوق القوت ليس حرام على ما نقل في الاجماع في الشرح في الكتابين اجبا  
الجواز على حال الضرر في الثقة الشديدة او على النهار غير الاخرة لا يجز عن بعد والاحتياط معه واعلم ان الظاهر ان الفرق بين الرجل و  
المرأة مع الاحتمال لعدم ذكر المرأة وايضا عدم الفرق بين الصائم مع الاحتمال لعدم ذكر غير شهر رمضان وبين الزوجة والامة قوله لا  
الواجب فامضيق الخ إشارة الى سنة الصوم الواجب باجتناب معتبه وعدمه وازاد بالمضيق هنا صوما لا يدل له اختيارا ولا يكون بدلا عن غيره  
بقرب قوله وانما في الحج ولعله اذ بالانذار ما بعد وبشبهه وحذره وازاد بالتحريم ليدل احتيازا وبالمرتب الذي يدل من غيره بعد التحريم قوله  
وقتل الخطا عطف على البهيم ليكون المفيد بوصف كفارة قتل الخطا وكذا التقدير في ما بعده ولو قال والقضاء بغير الضمير لكان اول التتميل  
فضا الذنوب وبشبهه والظاهر ان الغرض من السال لا المضيق بل انما يجب على المكلف السليم في نقله للمنتهي الاجماع على عدم وجوب الصوم على  
غير البالغ والمجنون والاصل في الخبر ايضا دليل والظان لا اعفاء كالمجنون لعدم العقل لديه هو هذا التكليف فايها الوجوب عليه مع سبق  
المنه منه كما نقل عن الشيخ الصبيد والظان المراد سقوط القضاء عنه بذلك لا كونه مكلفا حال الاعفاء وادى واجبا عليه وبما له حكم حكم  
المجنون كما قال في المنتهى ثم ان الظان الحكم في انما هم مكلفون به من غير عدم وجوب شيء عليه حين فوضه فليس هو في حال النوم ولا في الواجب مكلفا  
به بل بسقوط التكليف عنه بالكتابة كما هو في العقل والنقل مثل رفع القلم عن الثائم حتى ينسب فقله في المنتهى في مصرح في سقوط الصلوة عنه في الصوم  
وان وجوب القضاء بما روي انما نابع لوجوب الاداء والابتن سقوط القضاء لسقوط الاداء وان الشارع يجوز النوم للصائم رحمة ولا سقوط  
عنه وعدم اجباب القضاء المندرجة منه من شرع في الصوم لم اعط الا احتمال تخفيفا وتفضلا ورحمة وليس هذا ساقط بل عدم الاجتناب في ذلك  
مؤدبا بقوله نية المؤمن من غير من علمه وان ذلك معتدلة في ذكره الشهيد الثاني في شرحه من كونه مكلفا دون المعنى عليه والمجنون وبين الفرق وقول  
فيما بحث عن ظاهر ما فهمه هو غلط وايضا الظاهر عدم الخلاف في الوجوب والاجزاء مع ذوال المانع عن الكفاية بل الخبر ايضا الظاهر الاستصحاب  
بعده في غير المرض المسافر مع ذوال عذرهما وعدم الانساقيل الزوال سواهما من ذوال وعذر الزوال وبعده ولعل الفرق بينهما في الصبي والمجنون  
وبين ما ما يدل في المسافر والمريض من الوجوب عليهما مع ذوال المانع قبل الزوال وعدم الانساقيل فيهما مطلقا هو انما عذر الصبي للمجنون وليس فيهما  
صاحبة الصوم الواجب في جزء من النهار بخلاف المسافر والمريض فان المانع فيهما خارج في المجنون الغرضي الاعفاء كذلك كامل والظاهر الفرق  
وبعد ان العقل شرط التكليف مطلقا بحيث لا يجوز للمكلف التكليف به في السفر والمرض ما عان وجوب الصوم في رخصته من رخصته  
وان الواجب اهو الصوم وهو عبارة عن الامساك في كل النهار ومع صدق منه والحال انما عذر الصبي للمجنون للتكليف ما عان بالذات لا بالحل  
الوجوب عليهما لنقص كماله عليهما كما في ذلك واما الفرق بين الحائض والنفساء وبين المسافر والمريض فما تقدم من كون الافطار لهما رخصة وحرمة  
وجوب الصوم عليهما بالشرطين للنقص كما تقدم بخلاف الاولين فان افطارهما فقدان الشرط وجوب الضمير فاعلم واحط فقول فلا يجب الصوم في  
قوله النبي من عذرنا على شرط التكليف في الوجوب عليهما مطلقا سواء وجد الشرط قبل الزوال ومثل الافطار في قوله فيما سبق والحائض والنفساء  
في غير جرد لا بد على ناسا وحكمهم حكم المسافر والمريض قد عرفت ليس كذلك على ما صرح به هذا وسبغ ايضا ففي ذلك العناء اجمال والمراعاة  
في الاستصحاب لا بد القصص ايضا كما علم من هذا وما سبق وقد اشرنا هناك وقوله والمريض في قوله وفي شرط منفرج على شرط الشك والظاهرة وكان  
الاولى ان يقول المقيم بدله وقوله ويشترط وقد في الاستدناء من علم الوجوب على المسافر بدله الاقامة للوجوب لا المقام وعدم السفر للوجوب لا السفر في  
بجانبه المقصود في قوله لو صام عالما لم يدر بدله نصيبه كتابا في قوله وهذا ايضا في الخبر مع ذلك عاقله وانا خرفة وكون حكم المرض في حال يكون في قوله لو كان  
فقد واما في رخصته في كونها اهل الوجوب لا في اعتبارها في العالم غير ذلك وايضا وذلك غير مدعى من غير كونها اهل الوجوب لا في اعتبارها في العالم غير ذلك  
انقصوا الشارع التخصيص عن المكلف الصليح ولهذا قال في الجمع في العادة بانه رخصة في المرض ولا بد انما اشرنا اليه عند الفرق بينهما مع انهم ليس فيكون العمل  
في اكثر المسالك اجمع في البيع كما ان الله الشهادة في بيعتهم كونه بعد واطم قوله وشروط القضاء الى السادة في شرط وجوب القضاء ولا ساء في شرط التكليف في كل الشرائع







3

فان قلبه بين ثم قرأ في قبل ان  
يهيؤ له الصوم الاخر

6-3

وعلى من قضا

جانے اور کم

وَصِدْقٌ

ککل یوم مد

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
الطاهر

والخالف في  
منه السائب

الاستغفار

7

11

خلافتہ

7-50

1

ثم اني في الفقه

ابجی مریم الان

من لم يأت





في رمضان  
في رمضان

مفتوح بن خازم عن عبد الله بن عمر عن الرجل يسافر في رمضان فينوي أن يفطر عنه وان لمرة واحدة فمضاه في شهر رمضان او طمسا وسافر فمضاه في شهر رمضان هل يفطر عنها فقال اما  
الطمس والمرض والافا السفر هذه مسند فاحتمل وان كان فيه على ان يابط وفيه قول الا انه مقبول مع انها صحيحة في الفقه على ما اظهر فانه رواها  
على بن الحكم الثقف واليه صح كما يظهر من التمهيد وغيره عن علي بن خرق وهو ثابت بن ثيبا والثقة عن علي بن جعفر عن قال سئل عن امرأة لم يفر رواته الرضا كانا  
الحسن بن علي وهو حسن مصر في الكوفة والاستبصار والتهذيب عن علي بن الحسن الرضا عن قال سمعته يقول انما روى الرجل وعليه صيام شهر من مثاليين  
من علمه فليعلم ان يصدق من الشهر الاول ويقضي الثاني وهذا قد علم على فناء غير صوم شهر رمضان ايضا وجواز الصلوات بل وجوبه بل الصوم ولكن  
السند ضعيف بعد عن سهل بن باد وقع ظهوره من وجوب عليه الصوم والصلوات كانه الولي وحذف للطهور واعلم ان هذا الجاني الاول المقضي عنه الظاهر  
فما سبقه المكلف الذي وجب عليه القضاء المضاف فانه يجب قضاء عنه وان لم يجب عليه كالتحريم لم يقض وفات سوا كان رجلا وامراة ابا او اما او  
غيرها ماضيا طاعة الرواية على الغير ايضا لعدم الفرق وكون عادة الشارع بيان حكم الرجل واجالة المرأة عليه ويشعر بقبول لفظة الذي صح في الفقه  
عن علي بن خرق على ما بيناه صح في وجوب القضاء للمرأة التي ثابت في السفر فخصم من الاحكام بالرجل للاصل وذكر الرجل في الروايات والاحكام على  
الموضع المتفق على التمس وكذا تخصيمهم بالاب وهذا بعد المقضي الطاعة مطلقا للصلاة والصوم للذين يجب قضاءهما سواء كانا الصلوة اليومية  
وعنها وصوم شهر رمضان وغيره فاما اختصاصهم بالام لا سفر ام حصر العموم صح في حصر ان ثابت سندا لا بشرط القدر على فضائه بان رجوع وان  
انما ثم فانه الصوم بخلاف المرض والحض والنفس المانع الخبر الصحيح يمكن ان يكون السر السفر يحصل باختلاف المكلف وانما يحصل لهما وانما القدر  
فيها مسلوقة دون وانما المسافر قد مر على الاذونات والقضاء سفر ام غير حصول صريحا بان يؤول الا فانه يحصل لهما ومنه علم الفرق بين المسافر والمريض لو  
استمر كل منهما الى الوضوء الاخر فيمكن وجوب القضاء على المكلف نفسه بقطع السفر المتصل ان لم يكن واجبا او لم يجد الا لقطع طريقي الا  
وحديثه وتبين على الغير ودون ان لم يكن كل لزم بحقوقه سقاط الصوم بالكلية عنه بان يكون مسافرا دائما بحيث لا يقضي الشك في اضلا  
في الكفارة مع احتمال الخبر لا يمكن القضاء فيه بالطريق الاولى حيث وجبت على المريض ويشعر به في رواية الكافي فلا يبعد الجواب بقطع السفر  
والغير الصريحي مع صيق وقت القضاء مع عدم فعله لزوم كفاية الاخبار ايضا فتم التاثير لقائه بالمشهورين في المناظر انما كبروا لاداء الذكر  
معناه لا يكون ذكر كبره في الاول فقط فانه من الاولاد الاول ولد الولد ولما ثبت ما يدل عليه اضلالهم اعلم وقد سمعت ثمانية الادلة من ذكر  
الاولى والظاهر ان الوارث الذي له الصلوات والاولى الناس على ما ثبت مع خلو البعض عنها بل يقضي مع الحضار والوارث في غير الولد ولو كان الولد راضا في حق  
والا فاما على الاحتمال في الاخبار فيصير الوجوب عليه ويمكن اخراج من لا يرضى الا رب مثل العبد والقائل مع احتمال العموم لصديق الوارث  
عرف سواء خازنا ام لا لان الظاهر من الاول بالمعنى على تقديره من فلا يحتاج الى الفعلية كما قيل ذلك في احكام الميت مع احتمال التوقف على ذلك  
ومع نقله يمكن نقلهم الاكثر ضيما ونفادهم من قدم في احكامه والاسن والاشراك فيه وظ بعض الاخبار هو الاول ان صححه محمد بن الحسن  
في نفي الاسن ومع النسا والى التوزيع مضي ومع من كونا الضعيف الغادرين كبر احتمال الوجوب على الاول وظ الخبر هو الثاني والظاهر  
في اسن الطائفة المذكورة في الخبر الصحيح مع كونها اولى بالميراث وتجمل سقوط من الذكر انهم فطامع عدم الذكورية فيسقط احتمال  
في القضاء عنها ومحتمل الصدق واخراج الصوم من اصل ماله لو كان وسجي وابصر الظاهر عدم اشراط وجود اشراط التكليف ودفع موافقة  
في التام من القاضيه يجب على اولى الناس بعد القضاء بالشرط كالبلوغ مع احتمال العدم للاصل وحمل الاخبار على العمل بعد الموت بلا فصل  
في ان الظاهر هذا الوجوب يتولى بين المصدق من مال الميت ثم الصوم ويحتمل التخيير بينهما ويعين الصوم كما ذهب اكثر المشافرين والاصحاب  
منعينة والاول منسوب الى الرقبي قال في الدوس ان مذهب الرقبي انه يقضي انه يقضي عنه فان لم يكن له مال صام وليه والظاهر ان الصدقات  
معد على مستحق الزكاة عن كل يوم لما هم من صورة عدم القضاء من الاخبار ومع ذلك في الدوس هو وظ دليله صحيح في عدم المقابلة  
فان لم يكن له مال صام عنه وليه ويحتمل اخذ الصوم من المصدق من ماله ايضا فلهذا الرواية طريق المذهب المستند ان كان لم يكن مال المصدق  
عنه وليه والتخيير بينهما فيكون بعد عدم ماله محتمل من المصدق من ماله والصوم التخيير بين ما روى في التهذيب والاستبصار وبين ماله الكفاية  
والفقيه ونافي لا جازا لانه على القضاء ويحتمل التخيير بين القضاء والصوم مطلقا فانه لو كان من مال نفسه للجمع بين الاخبار وانما الجواب الكفاية واداره  
في القضاء وبعد تعيين الكل بقاء قضاء الصلوات في خلاف في تنافيها المناقشة في حصر سنة وامكان حمل على جواز الصدقات واستحبابها وانه على تقدير  
في التخيير بين الصوم والتخيير موافق للشأن انهم في الجملة بان عمل القضاء فانه يخرج عن العمل على المشأ انهم ولكن القابل غير انما ان قال لو صدق الولد بل لا الصوم  
من مال الميت فماله لا يخرج ويظهر من كلام الشيخ التخيير والترتيب ان هب له وهو غير بعيد في الخلاف والمناقشة ضعيف واضل البراءة مؤيد في الجملة  
وبعض الاخبار والابان مثلا وان لم يزل لانه اذا سعى وان لم يزل للتخيير هو الجواب الاول وبلد من التخيير في عدم وجوده فتم والظاهر ان هذا لا يخلو لظ  
الرواية وان ظروا في جعل الحسن هو التخيير على الولد لا يجوز لغيره قربا كان وتبعها بالادب وعادة باجزة وعادة ما وكذا لا اكثر الجواب يجب وجوب  
وسقوط الواجب عنه يحتاج الى دليل وليس بواضح والاصل على فقهاء الدوس اخذوا الاستصحاب على الولد وقدرة واحتمال اخذوا على محل التمس  
ظ بعض الاخبار مثل صححه محمد بن مسلم يقضي عن الذي بيع ثم يموت من دون دليل والاول يشعر بذلك بل يحتمل جواز القضاء بما له من جباة من اصل  
فانه ولو كان له الولي لم يكن الوارث قابلا لذلك فيفعل له الحاكم او من يبايعه او يفضله في حق تقديره مع الشاغل والظاهر ان هذا الصحيح على







1

بل بقیہ



والشهادة كعبادة والكوفة بخلاف الصلاة فلو سافر قبل الزيادة لم يرد له أحد فثبت صام معهم بالعكس فبطل التاسع العشر ولو اشتبه شعبان عند  
ثلاثين ولو عمت الشهادة فراجع قال لا دل على العمل بالعدد

وعلم الهيئة التي فيها العدة من مطلقا وليست بعد اعتبارها في الشيء اعظم من هذا مثل مثل المضى وجميع حقوق الناس المخرج بالكتاب والسنة  
والاجماع وروايتهم من جهة الجلي عن عبد الله انه سئل عن الامدة فقال هي امة الله التي هو فاداريت الحلال فمهم واذا رتب فمطلوب انك  
كان الشهر ثمانية وعشرين يوما افتقن لك اليوم في هذا لا نظام على العمل من هذا العمل انك لو عدت من غير احتياج الى بولك عند الحرام كما يشترط في الجليل  
على ما لا يظهر من ان المراد بيته عدل هو الاثنان ما فوق لا اثنان صارت الحقيقة الشرعية في هذا بوجه صحيح منصوص من حازم القرطبي عن عبد الله  
انه قال لا روية الحلال وانظر له وانه فان شهد منكم شاهدا من جنس ما يراه او فافضة هذا الظاهر المأمور الاول وصحة الجلي عن عبد الله قال اول علة  
لا يقبل شهادة الشاهدين الحلال الا شهادة رجلين نظر ان الاستثناء منقطع ان المراد بالرجلين عدلان لا ان فوط وبقية مما سبق يؤيد صحة الجلي  
وغيره عن عبد الله ان عليا كان يقول لا يجوز روية الحلال الا شهادة رجلين عدلين قوله مطلقا اي سواء كان الشاهدين اولا ومو كما ان خارج  
البلاد اما اشارة الى خلاف الشيخ في كتاب الاجابة وغيره انما لم يكن في الشاهدين الا بعد ان يثبتوا قبل من حجبوا عن الشاهدين من خارج البلد  
وهو بعض ائمة ويدل عليه رواية ما صححه محمد بن علي بن جعفر قال اذا رتب الحلال فمهم واذا رتب فمطلوب انك لو عدت من غير احتياج الى بولك عند الحرام كما يشترط في الجليل  
والرؤية ليس ان يثبتوا عن طريقه واحده هو فافضة هذا الظاهر المأمور الاول وصحة الجلي عن عبد الله قال اول علة  
ان يقول رجل هو لا يعلم الا قال وصحة الجلي عن عبد الله قال قلت له كم يوم في روية الحلال فقال ان شهر رمضان فرضية من فرض الله  
فلا تؤدوا ما يلحق ليس في الحلال ان يقوم عدل فيقول واحدا يراه ويقول الاخر في روية واحدة واحدا يراه واحدا يراه فافضة هذا الظاهر المأمور الاول  
اذ لم يكن الشاهدين علة الا من شهادة خبيرين اذا كانت الشهادة بثلثين رجلين بخلاف ما يحكي من مضيق بين رواية الحديث في هذه  
ففي العمل ما يبعد الظن الحلال وقد مر من مطلق الفرضية وكان الشيخ محل في صحة منصوص وغيره من الاجابة الدالة على سماع العدلين مطلقا على الغيرة  
كونها من خارج البلد ما بين ويمكن ان يقال ان ما تقدم من محسوسات سماعها في الاعظم بالثلاثة دليلا العقل ايضا والا يلزم تفصيل كثير الاحكام المتألفات  
بالعمل في تقديم مدلول الاول ويؤيد الشهادة العظيمة بين الطائفة ويبعد حمل هذه الاجابة الكثرة على امر واحد لا يكاد يقع مع صحة الاجابة عند خروج  
صحة ما زاد احاد اذ يعلم نقل محمد بن الطبري المذكور ذلك ولا الاستئذان الى ما نقله عن اشتد على نفي حجب مع قوله بوضع المصنف في المنهى حجب جليلي بوجوب  
كانه لو جوبس بن عبد الرحمن في قوله خصوص اذا كان منصرفا بالفضل فانه هو لنا فلان في خبر الحديث لو سلمت الصحة كما هو لفظ بقول يونس وقوله  
يقال حل تلك مع كتمانها من غير كلام والناييد بما مر عن ابن ابي عمير من حمل هذه على الفقيه او مع ظن الخطاء بعد ان يثبتوا الحجبين بالرواية مع كثرة التباين  
سلي الخاتمة في وفي موضع اخر اوعى ان لا يقبل بالنسبة الى الحاضر والناظرين لا مطلقا ويجوز ان يحسن على عدم العبد بل هذا العمل او بديله في يوم  
القول بشهادة العدلين محل اجابة على الغيرة مع كونه من خارج البلد مع ان ذلك الاجابة بل يحتمل ان يكون من غير حجب الذي هو من حجب الشيخ فمطلوب  
والمقاربة التي ينبغي ان يراد بالمقاربة ما لا يختلف المطالع والمعاين قال في المشهور قال الشيخ ان كانت البلاد متفارقة لا يختلف المطالع كعباد و  
البصرة كان حكمها واحدا وان تباعد كعباد ومصر كان حكمها حكم نفسه وصحة ظاهر بعد الفرض انما اذا نظر في ما في هذا البلد راي في بلد اخر بعد ذلك  
انما ان يفسر لصلح الادلة المعينة انه ليس من الشهر هذا البلد فلا تنفع الرواية في بلد اخر لصلح هذا البلد ولا يستلزم الصدق مع عمله بالفض من خلاصة  
المطالع عدم استلزام امكان الرواية هنا بل قد يكون فلو لم يكن يثبت لانه قد يلزم صوابا في روية وعشرين يوما وما بالجملة ينبغي النظر الى كافي في  
الصلوات فان طالع الفجر في بلد فيستلزم اجاب الصلوات الفجر في بلد لم يطالع وان علم ذلك بالدليل او بالشهادة انه قد طلع الفجر هناك هذا الوقت فقول المصنف  
في المنهى بعدم الفجر بعد الرواية في بلد ما في اجاب الصلوات والافطار بين المقاربات المتباعدة بدليل ثبوت الرواية في بلد والشهادة في اخر فيصنع عليه انه شهد  
الشهادة في بلد الصلوات والافطار بالامة والاجابة المتقدمة الدالة على وجوبها ما وتصدق هنا بعيد لما مر لان الظاهر ان المراد من شهد الشهادة انهم راوا  
في البلد الذي هم فيه كما هو المتبادر ولو لم يكن ظاهر انهما على يد ما مر انه قد يحصل العلم بعدم امكان الرواية في هذا البلد ولو لم يثبتوا من شهر وعشرين  
يوما وكان هذا جمع المصنف عنه في ما يركبه واما المسئلة المتقدمة على هذه القول فظاهر قوله ولو اشتبه شعبان فيكون عذر جليلي وكذا اشتباه  
لان اصل الاستصحاب يقتضي عدم الخروج عن الشهر الاول حتى يعلم ولا يعلم الا بالعدلين او بما يدل على ما في الاجابة والاية من الامر بانك لا تعد ثلثين التما  
وهو بالفاظ مختلفة مثل اياك والخروج عن اليقين قوله ولو عمت الشهادة فراجع قال لا دل على العمل بالعدد  
من السنة الماضية مثلا لو كان اول شهر رمضان السنة الماضية يوم الاثنين يكون يوم الجمعة وله في هذه السنة فذلك ان هذا طريق الى معرفة وقت  
غير فنيين ذلك كونه طريقا من حيث الشهر والسنة فان التفاوت يكون ذلك المقدار غالبا وتزيد خبر عن ان الوفاة في قال ثلثين في عبد الله فطبق لست  
عليها بالعرف اليومين واليومين والثلثة فأي يوم فمطلوب ان نظر اليوم الذي تمت من السنة الماضية وصوم يوم الخامس لكن كون الغائب لك غير معلوم  
والخبر في صيف السند يؤيد ذلك انه لو كان هذا الحكم صحيحا كان الواجب العمل به واما سواء كان مع الغيرة ام لا ورمضان وغيره فانه لذلك جملة الشيخ  
على الصور شيئا من مكانه يعني يوم السبت فثبت على انه من شعبان فان كان من الشهر كونه ويوم وقوله والاحتمال فانه فلا ينبغي الخروج من الامر كذا  
الشهر المستقام لاية الاجابة الصحيحة مؤيد بالاستصحاب والاصل مع تعيين شغل الذمة بمثل هذا مع ان الشيخ العلامة ادعى ثبوت اخباره الدالة على  
حصر الامرين في روية ومضى ثلثين بل ادعى الشيخ ذلك في الظاهر انما كما ينبغي كانه لذلك العلة في غير هذا المقام اعني ان هذا الشهر فذلك ثلثين  
وبكل امة من يوم تحقق دخول الشهر فلا اعتبار بالجل ولا الحتم مطلقا ولا اعتبارا بنبوته بعد المنق فلا يحكم بكونه ليلتين بل يعنى انما مر من ليل  
العقل والفعل وحل الشيخ خبره بميل من الجموع عن عبد الله قال اذا غاب الهلال قبل الشق فهو ليلة واذا غاب بعد الشق فهو ليلتين على وجودهما

فقال لا الا ان يشهد  
بينه عدول فاشهد  
انهم راوا الهلال قبل  
ذلك فافضة هذا  
اليوم

المقام



والعلة في الشايع مدخله الصحيح والصحة ايضا يجوز ان يكون لليلتين نفس الامر ما نحن بكون ما موقن بالعلم به بل بالظاهر وكذا قيل لا اعتبار بالنسبة  
من صحة مرانم الثقة عن ابي عبد الله اذا انطق الهلال فهو ليلتين اذا رايت ظل اسك منه في وثقت حملها الشيخ على ما حمل عليه رواية سمعيل بن  
عن بعد وما سبق لا يصلح للتعارض فلا منافاة بيننا وبين الاصل لجواز الخرج عنه بالدليل وكذا الخرج عن اليقين وكذا الامر بما كمال العدة ثلثين المستقاة  
من الآية والاحتياط الصحيح وكذا العمل بالرواية اذا علمت اخرى بالدليل كما لا منافاة بين الاول والثاني وكذا الخرج عن الشهرة وهذا عمل بها الشيخ في الجملة ولكن  
الخرج عن ذلك كله بناء على هذا الخبر وحده مشكلا لما سبق ولا عراض اكثر الاحتجاج عنه انه قد مر انطلق مع الخرج بكونه من ليلته وانما ذكر منه من الظل ايضا غير  
ولا غيلة قول احده وان كان يفهم العلم به في الجملة من حمل البنية كما مرنا لعلنا بالاحتياط احسن ان امكن الا بالاول قريب مع احتمال الثاني وبمحتمل الحمل على اللقطة  
والنطق الكثير وغير ذلك الله يعلم المسئلة مشكلا كالعلم بالرواية قبل الزوال وبعد ما يدل عليه حسنة حماد بن عثمان لا يعرف عن ابي عبد الله انه قال اذا راوا  
الهلال قبل الزوال فهو ليلة واحدة اذا راوه بعد الزوال فهو ليلة واحدة المستقبلة ورواية عبد الله بن بكير قال قال ابو عبد الله اذا راوا الهلال  
قبل الزوال فذلك اليوم من الشوال واذا راوه بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان وسند هذا ايضا جيد ليس فيه من الا الحسن على فضال والظن  
انه ثقة غير قطعي بان قيل انه يفتي في ذلك عدم التعارض الصحيح بين ما بين ما تقدم من ظاهر القرآن المستفاد منه الامر بما كمال العدة وكون الامة في  
وتكامل العدة والاختيار الكثير الصحيح الصحيح في اعتبار الانام بالثلاثين في رؤية الهلال مشكلا لعدم صريح المتصنف غير ما عدم الحضيض فلا منافاة في ذلك  
علامة اخرى بدليل في انما يدلان بعد نبوت العلم بخبر احد فقول الشيخ في هذا الخبر ان ايضا ما لا يصح الاعتراض بها على ظاهر القرآن الاحتياط التواضع  
لانها غير معلومين وما يكون هذا حكمه لا يجب الصلح اليه مع انما لو صحنا في ان يكون المراد بهما انما شهد مع رؤية قبل الزوال شاهد من خارج البلد بان ذلك  
اليوم من شوال مع عدم المانع والعلة من غيرهم ونحو في الشايع وهذا بناء على مذهبه من عدم العلم بالثلاثين لاعم الفقه وكونها من خارج ولا فلا فائدة في  
الرواية ولا فرق بين الرواية قبل الزوال وبعد ما قد صرح به لا يخرج عن اهل ذلك القول العلامة فان طريق الثاني ابن فضال وهو ضعيف مع ذلك لا يصلح ان  
لمعارضه الاحاديث الكثيرة الدالة على انحصار الطريق في الرواية ومضيق ثلثين لا غير سلامة الا في كما يفهم من كلامه ايضا وعدم ظن ضعف الحسن بل صرح  
بعينه الخلاصة وعدم الحديث الدال على انحصارنا المتوجه الامر بما لا يحصى ليس بصريح فلو ثبت بدليل شرعي يجزئنا على خلافه ما قد يدعى شمول ما يدل على  
الرواية طافا بل بل يجزئنا على ما لا يجوز جعل الحمل على الفصل فاما ما يمكن فلهذا تلك الاحتياط في عدم التمسك بالثلاثين لكونه علامة اخرى لم تكرر كما هو الغالب في اهل  
فانه قد يقال ذكرت في خبر اخر وطحا ما ذكر الرواية والثلثين جميعا في جميع الاحتياط والاصل عدم الخرج عن اليقين الشهرة حق في ان الشهرة هو مذهب  
علمائنا الامتناع منهم لا يفرق بين الحقيقة لا قابل به وبذلك الاول لا يمتنع في الخرج عن السيد المرتضى انه قال هذا صحيح فذهبنا الى اعتبار الرواية قبل الزوال  
وقال ايضا انه ادعى السيدان عليا بن عمر وابن سنان في الرواية ولا خلاف فيهما واختار المرتضى فيه اعتبار الرواية قبل الزوال للصوم دون الفطر ما جاز له في ذلك  
على التفصيل ثم ذكر الاحتياط وفيه ما لم يوضح والدليل يقتضي عدم هذا التفصيل بل التفصيل بقلية الزوال وبعد يته وهو اعرف وقد اوضحنا الشيخ بالناظر  
المتقدم مع عدم كون التكليف في الاعم العلم به في الليل او بالتهوي في النهار فاما ما قيل من ان الرواية هي المقارنة وانما يكون الليل لا يشمل اخبارها  
لرواية النهار ولهذا بعد الزوال غير اخل فيها وبذلك ما كتبه محمد بن عيسى قال كتبت اليه استسأله جلد فذلك وروايتنا علينا هلال شهر رمضان  
من الهلال قبل الزوال قبل الزوال وبما وينا بعد الزوال فترجى ان نطرقا واما ما قبل الزوال لا كيف كان ذلك فكيف كان في الليل ان كان تاما  
واي قبل الزوال كان راوا هلال شهر رمضان هلالا بعد شهر رمضان ولا يصح عدم صحة سند هذه الرواية مؤيد ولعل نص القول في الحسن الثاني منها وكذا  
وجود ابراهيم بن عمار في الاول وان كانا مقبولين في مثل هذا المطلب بل وكذا لا يصح عدم صحة خبر خارج المداين في ان ابو عبد الله من راي هلال الشوال  
بنهار في رمضان فليته حيا لا مؤيد وكذا عدم صحته في قبل الزوال لا من عام واحط وقاما فان المسئلة من المشكلات في قول الجوس في الذي  
حيث من منع بحيث لو غير الشهرة لم يقدر على تحقيقه في هذه الحقيقة بمقدور ثم يجازي شهر للصوفان واقوى شهر رمضان او اخره من كل هذه او بقصة  
حيث يخرج عن الشهر في العلم بعد مضي الشهر كله وان تقدم ولو كان البعض يقتضي ذلك ليل الاجتهاد والاحتياط لا يكتفي بالكون نصا وتركه بغيره  
مع عدم القدرة واما القضاء في التقدير فلا نفاصا من الشهر فيجب الحد من ايام الخرو ولا دالة وجوبه قصا فانما مع احتمال الاجزاء لا نراه ان كانا قاطبا  
بالفعل والامر بالاجزاء الا ان ذلك انما هو مع عدم ظهور القضاء بفهم من المسمى الاجماع على ذلك على الاجزاء على تقدير بقاء الاشياء والغير  
فيما لا يجب عليه التقييد ويدل عليه ايضا خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله قلت له الرجل اسره الزوم ولو يصح شهر رمضان ولو يدري شهره هو ان يصوم شهر  
ويحسب ان كان الشهر الذي صامه قبل رمضان لم يجزه وان كان بعد اجزائه ويصغي ان تترك نية الاداء فرع ينبغي ان لا يملك الالهلال ليلة من ثلثين من شهر  
لا حلال ان كونه من الشهر فلا يفتقر اليوم الشريف العظيم مع ما فيه من العبادات في ان في الشهر لا يكتفي بالكون الذي هو لان الصوم واجبا  
الانظار في العيد فيجب التوصل الى معرفة وقتها ليقع التكليف على وجهه في الوجوه والاعمال كما صرح به في اول كلامه وانما هذا المبالغة في الاستقاة  
وبذلك الاصل وعدم الوجوه تعلم سورة البقرة وحفظها بحيث يعلم كل كلمة منها حتى لا يقر في وقت عدم جواز قراتها ولا حفظ محل البقرة حتى لا  
ترك الوجوه عند قراتها ولا معترك كل القرآن حتى لا يسهو في وقت عدم الجواز وامنا طائفة كثيرة فاما ما فيها والادان الوجوب في مثلها مشروط بالعلم  
والاصل دليل قوي حتى يعلم الناق في ليس بواجب وكذا الاحتياط حسن ينبغي ان لا يسأل الا في كل الشهر فلا اطلاع على الانام الشهر في وقتها وانما  
ولا لا تحفظ به شهر رمضان وغيره سيما رجب شعبان وذو الحجة وقرأة الدعاء المقول في رؤية كل شهر من الشهر في شهر رمضان والصمت في اول يوم من كل  
شهر ورواية ركنين بالفاتحة وثلثين مرة قل هو الله احد في الاولي بلفظ الحمد وثلثين مرة انا انزلناه في الثانية على ما ذكرها في المصباح وبذلك عدم الوجوه

يمكن ان يقال لنا بصريح من الاقطار والصوم اذا قد يكون لليلة المقدسة



كل الصوم يجب فيه التتابع الا ان هذا المخرج منه والقضاء وحرم الصيام وسبقه الحكم وكل شرط بالتتابع لو اخطأ في شأه لم يفسد صيامه ولا يصح  
صيام شهرين يومين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م

في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م

ايضا عدم وجوب النظر ليعلم دخول وقت الاضطرار فيفطر في الاضطرار واجبت فيه ان يمسح له قلنا لا احتمال ان يقال يبطل الصوم بمجرد دخول الليل  
ولا يجب الاخر قد صح في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
الصوم الواجب ان لا يتتابع في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
عن الغير في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
الدليل عدم صحة القياس على الاداء كقضاء شهر رمضان في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
في صوم كاهن الصياد في الاحرام تامل خصوصاً في النعامة والبقرة والطيور في رواية وجوب التتابع في سبعة ايام في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ودليل وجوبه فيما يستفاد من اربعة ايام من شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ما تقدم ولو كان بالاجرة لا اصل لعدم فائدة الامر الفورية حتى يتبين ان بيع المسارعة وعدم القطع لا ضرورة للاحتياط واحتمال الموت في  
زمان فلا يكون مشغولاً في خصوص ما يجب الغير لان يصل النفع الى الميت عاجلة وتبرأ منه بمجرد الوضوء كما اذاع الشيخ المحقق على الصبر في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
في تفسير الكثير في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
غير شغل بالصوم في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
لان الطمان مقصود الموصى في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
لاروى عن الصادق قال لمن نال اوصى بعد اكله في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
فيه التتابع في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
الشرع والتكليف في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
من هذه التبعة كاهن الصياد في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ام لا واصله بعد ما مر على ظاهر الامر ان يقال ان التتابع موجب في دليل هذا لما هو في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
غاية الامر ان لا يكون معافاً على تقدير الاضطرار فلا يصح كراهية ولا ينافي في الصحة وهذا دليل لا يخرج عن قوة الا انه يفيد ثبوت الحكم في جميع الصواني  
ذكر التتابع في دليله في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
الاضطرار بعد صوم شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
العبد بالشرع في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
لا احتياط ولا اضطرار فلا يكون داخل في المستثنى منه ويحتمل الانقطاع الامر من بعد تحقيق المسئلة وانما الكلام فيه فيقول دليل الاول صحة الجلب  
في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
منه في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
لكنه انما في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
والاخبار وصحة منصوص حازم عن ابي عبد الله انه قال في رجل صام في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
في الطمان في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ثم يرضى ان يستقبل ان زاد على الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
قال سألته عن رجل يكون عليه صوم شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ان يصيد الصيام وان صام الشهر الاول وصام من الشهر الثاني شيئاً ثم عرض له في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
فلا صوم وعدم وجوب الاستيناف على تقدير الاضطرار بعد صوم شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
والعلة في رواية ابي حنيفة الاولى صحة الجلب في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
من ان نزل شرط ذلك مطلقاً قبل شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ما في الاية والاجار وكلام الاستيناف في الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
وحمل وجوب الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
بل يفرع عليه معناه حصول عارض نابع من الاضطرار سواء كان عارضاً من وجوب الاضطرار او من وجوب الاضطرار في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م  
ذلك حتى فشا بالمتن في شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م

او الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م

الله استغفر الله  
الشهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م

الاضطرار بعد صوم شهرين من صيام خمسة عشر يوما من شهرين من اخطأ في شأه بعد يومين في بدل الهدى م







والشيخ والبشارة عجزا وذو العطاء الذي لا يرحى والرب يظرون ويقصدون عن كل يوم مبدئهم ان متكوافقوا والحامل المقرب الموضع القليلة اللبن وذو العطاء  
الذي يرحى والرب يظرون ويقصدون مع الصدقة

وانما يحتاج اليه لا مكان فله بل في كل وقت في طلب الغفر ومساؤل الغفر وعدم الظن بما وقع ان يقع من الغفر ورواية داود بن فرعون عن ابي عبد الله في كراهة الوطئ  
الطبيعية تصد اذا كان له ولد بذنبا في وسطه بنصفه يتاخر في زوجه ويضع دينا فلان لم يكن عنده ما يكفر به قال فليصدق على مسكين واحد الا استغفر الله ولا  
يعوان الاستغفار وتوبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة ورواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه  
من صوم او غفر او صدقة في يوم واحد او في غيره ذلك فما يجب عليه صاحب فيه الكفارة والاستغفار له كفارة ما خلا بين الظاهر انه يجد ما يكفر به حرمت عليه  
بما عجزها وفرق بينهما الا انهم رضى المرأة ان تكون معها ولا يجامعها ورواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ان الظاهر اذا عجز صاحب عن الكفارة فليست غفيرة  
ليوان لا يتوب بل ان يواقع ثم يواقع وقد اخرج ذلك عنه من الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوما من الايام فليكفر وان تصد بكفارة او اضع نفسه عياله  
ان عجز به اذا كان محتاجا وان لم يجد ذلك فليست غفيرة فيكون ان لا يجد غفيرة في ذلك الله كفارة واعلم ان المفهوم من الاخبار ان الاستغفار بدل كل كفارة  
عجز عنها صاحبها ما يكفي ذلك فلا يجب شيئا بعد اذا وجد ما يكفر به كسائر الكفارات لم تترك الا في كفارة الظاهر وان خبر ابي بصير يدل على عدم وقوعه  
عنه لعل العمل بالخبرين الاخيرين اولى محل خبر ابي بصير على الاستغفار او بما حصل ما يكفر به ظاهرا او علما بالجمع فيلزم الضيق والحرمان والعدم الفرق وخبر اسحق  
على وجوب الكفارة فيه بعد وجدان ويمكن حمله على الاستغفار لعدم الصحة لقوله غفيرة في كل عام وانما عدم الاستغفار على تقدير القول بكفارة الظاهر ايضا الظاهر  
يحتاج الى السنية وقد صد الكفارة وعدم القول بما يوجب الكفارة والى الظاهر والحرمان انه المراد بقوله وليس في الرواية وينبغي كونه باللفظ مع السنية لانه  
المتبادر منه مع احتمال الاكتفاء بها وبما عدا اعتبار اللفظ ما فضل في مجمع البيان تفسيره انما الله وانا الله اجوع عن الصادق عن ابائه عن النبي اربعين  
فيه كسبه لله من اهل الجنة الى من اصاب نبأ قال استغفر الله وان يكفر مرة واحدة للاصل والتصديق في الدروس يكفي مرة واحدة بالنية وما دلت  
قوله ولا يجوز صيام الحج بمعنى عدم حصول الشايع واعتقاده انه كفارة فما تقدم من الروايات مع ادلة وجوب الشايع قوله لا يفتح والفتح العطار من قوله  
صاحبه لعل المراد به هنا من يصير ثلثه الشرب والظن ان لكل ذلك القول الجليل انما هو الشايع الكبير مثلا لتوضيح عن الصواب بحيث يشق عليه شقة لا يتحملها  
يفطر ويصدق عن كل يوم بعد الا قضاء عليه لانه افر من زوال ما فيه نيك القضاء والظاهر انه لو لم يكن دراصلا فذلك كما هو مذهب الشيخ في التهذيب  
غيره خص القديرة والصدق بالاول الشيخ المفيد في التهذيب ما رايته له دليلا فان الاخبار تدل على العموم من غير فرق سوى ان يقال ان القديرة كفارة  
ولا كفارة مع الحرمان لقض ساقط بالمرء وهذا ليس بشيء الا لا يبعد في الشرح ايجاب قديرة بدل الصوم على تقدير عدم القدرة عليه فتأمل واما الاخبار في  
صحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر في قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي اخذ العطار عن قوله عز وجل من لم يستطع  
فاطعام مسكين مسكينا قال من مرض وعطاش وصحبه عبد الملك بن عتبة الهاشمي ثقة قال سالت ابا الحسن عن الشيخ الكبير والفقير البكر الذي تصعب عن الصوم  
في شهر رمضان قال يصدق عن كل يوم بدين خطره وحسنه عبد الله بن عثمان قال سئل عن رجل كبر ضعيف عن صوم شهر رمضان فقال تصد كل يوم  
بما يجزي من طعام مسكين وصحبه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول الشيخ الكبير الذي به عطاش لا حج عليهما ان يفطر في رمضان ويصدق كل واحد  
منهما في كل يوم بدين طعام ولا قضاء عليهما فان لم يقدر اذ لا شيء عليهما وصحبه الطوسي عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل كبر بضعف عن صوم  
شهر رمضان فقال تصد بما يجزي عن طعام مسكين لكل يوم واعلم ان الظاهر من الاخبار هو القول بالنية في الكفاية مع احتمال المشقة العظيمة لقوله  
الاداء والقضاء ويكون وجوب القديرة بالاجماع قال في الحج لا يمتنع من قوله وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال الذين كانوا  
البيان وتدل عليه رواية ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال الذين كانوا  
يطيقون الصوم فاصحابهم كبر وعطاش او شدة ذلك عليهم لكل يوم مد وان قيل تلاية معنى اخر ليس هنا محله وتفسيره ان لا يستطع صريح في ذلك فتر  
منه صحبه محمد بن مسلم الشيخ الكبير والفقير ان المراد بالضعف عن الصوم في الاجتناب الاخر هو البصر عنه كما يدل عليه لفظه يعني ان الظاهر اجراء مد واحدا  
هو مقتضى الشريعة السهلة والاصل قد ذهب اكثر مفاد اكثر الاخبار وحصول الشيخ به غالبا والتصريح به في بعض الاجنب في طعام مسكين  
فعام مسكين الذي في الآية ظاهر منه ايضا ويجل ما يدل على الزيادة وان كان صحيحا صرح في ذلك مثل صحبه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر وذكر الحديث  
الا انه قال ويصدق كل واحد منهما في كل يوم بدين من طعام لما مر قد دل الشيخ في التهذيب الاول على الجهر لعل الاول اولى وهذا ذكره الاستصا  
لفعله الضرب في الاجتناب او لونه المجاز من التقدير المذكور ولما مر يدل على الطرفين جميعا ورواية المحمودة على الاستحباب لعل وجوب الصوم على الولد  
كانه بالاتفاق وهي رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال قال لي الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم قال يصوم عنه بعض اولادك قلت فان لم يكن له ولد قال فادفع  
فلان ان لم يكن له قرابة قال تصد بدين في كل يوم فان لم يكن عنده قلب عليه شيء وتغيره ما ورد في الصدق عن الثلثة الايام في الشهر حيث قال ان كان  
عن الكبر والعجز فدل كل يوم وان لظان ان ذلك العطار يقتصر على سدا لموق ودفع الضرورة لان الظاهر ان المقصود دفع الضرر المحال فيجب الاحتياط على  
ذلك ويدل عليه رواية غار عن ابي عبد الله في الرجل يصيبه العطاش حتى يفتن على نفسه قال يشرب بقدر ما يشرب حتى يبرئ وفيما اشارة الى  
ان ذلك انما يكون سببا لا نكاحا ومع نحو التفسير فيكون الكبر كذلك للبقا فتر بينهما وان لظان ان الضرر العظيم فيما ذكره وهو وطء وبدل عليه ايضا روا  
مفضل بن عمر قال قلت لابي عبد الله ان لنا فتيات وشبابا لا يقدرون على صيام من شدة ما يبصيه من العطش قال فليشربوا بقدر ما يبرئ به فتوى  
وما يبرئون وان لظان عدم القضاء لعدم الدليل وعدم ظهور بطلان الصوم في حقهم ذلك يدل عليه الخبر في الروايات مع وجوب الايمان والاختصار  
على سدا الوفاق فان لظان عدم الفرق بين من عجز رآه وغيره في وجوب القديرة وعدم القضاء لعدم بطلان الصوم وان زال القدر وبعد الفرق بان يوجب  
الاول على القضاء دون القديرة والعكس على الثاني كما قاله البعض لعدم ظهور الدليل في ظاهره مضي هو العموم وظاهر المنع مع خدانة ما انفك والقضاء







انرسا لم عن رجل  
مجعل على نفسه قذرا  
صوميا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]











ولو شرط في المنذر الرجوع اذا شاء كان له ذلك ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استيفاؤه مع قطع مـ

تقدير وجوب الاعتكاف عند حصول الوقت في غير ان لا يابى من النية مع اول الفعل بحيث يقع جزء منه بغير ما فلا يمكن بعد الدخول ويمكن جـ  
بل وجوبه قبل الشروع في الزمان ليحصل اليقين بكون الكل مع النية فيكون ذلك الجزاء المنذر من باب المنذر فكانه صاخر من الاصل فلم تكن المقارنة  
الا بالاصل فيكون ذلك المنذر متغيرا متغيرا متغيرا لا يثبت في اول الفعل فليس يبعد عدم الفتح لو تخال زمان ما ونفى الحجج والحق عقلا وبطلا  
والشريعة السليمة تقتضي مع المساهلة من الشروع في امرها فخلو اكثر العبادات خصوصا الاعتكاف عنها ولعله في مثل هذا التصرف الفعل لله بالبعد  
بحسب وقوع النية بما تحقق اول الوقت لعدم تحقق التكليف الا بعد ذلك لا يكون خروج ذلك الجزاء باعتبار عدم نية مضرا او يكتفى بقصد السابق و  
ليس بدخل حقيقة في زمان الفعل المكلف به فان الواجب بعد دخول الوقت وفعل النية وهذا بعينه مثل نية التبيت بمعنى الوقوف في زمان انظر  
انه يكفي النية الاولى فلا يحتاج الى نية اخرى بعد مضى اليومين وان صار واجبا لدخوله بالتبع في النية الاولى وان كان مستحبة باعتبار الاصل و  
لشروع في العمل فلا يكفي فلا اشكال بمثل ان يبرز اجتماع الوجوه والندب الثالث في اقلية الواجبة حيث يجب ذلك فان مال النية بغير  
هذا الامر المنذر والشروع فيه الذي بعد ذلك بعضه مستحبا ولا محذور فيه ولا احتياج الى نية اخرى لو قصد في الاول الفضيل لكان اولي كما قلنا انها  
في الصلوة بانه يفعل الواجبات لو جازها والمنذر بان يذهب بها مع ما يراعى لعمارة المتكلمة عليها والاحوط ان يتوخر الى يوم الثالث لعدم جواز الفضل  
عندهم من النية بعدم الاعتكاف فيكون وجوب الاعتكاف مع النهار وصوم النهار ايضا كما مر الاحوط ان يتوخر في اول النهار ايضا لاحتمال دخول الليل في اليوم  
السابقين فلا يكون الاعتكاف بعد واجبا او لا يجب الاعتكاف مع الصوم وليس الا في النهار والليل لا يقع الامتناع في ذلك بل هو نية مقدارة وهو موافق  
في كل وقت النية وتجديدها بعد دخول الواجب مطلقا في النهاية يجب استمرار النية حكما فلو خرج لفتحا حادثة او غير من الاعذار استأنفت لنية  
عند الدخول ان يطل الاعتكاف بالخرج والافلا ولعل مراده انه لو كان الخروج بحيث لو كان لغير عذر وحاجة وغيره جاز شرا بغير الجديدا وبطلان ذلك  
الزمان الخارج فقط مثل ان كان الخوض لا لو كان الاعتكاف باطلا راسا كيف يجب استينا النية فقط الا ان يرد استينا الاعتكاف مع وجوبه كانه  
المقصود ان في الدروس لا يجب عادة النية ان عاد بغيره وهو مشعر بوجوبه الاعادة مع الطول مع بقائه معتكفا وقال فيه ايضا ان خرج اختيار او  
الطريق وفيها نامل ومثل الاخر حال النية وبعض الاختلافات يمنع الانسان عن ارتكاب مثل هذه العبادات العظيمة ولا يخرج للخلاص الا ان  
السرعة على قدر الامكان وامكنه عدم التقدي مثلا من موضع يمكن الطهارة فيه وفي فسيحة بحيث لا يبريد ولا ينقص ما لا يخفى الطمان هذا الامر لا يشترط  
ويبلغ عن مثل هذه العبادات لمثلنا الضعفاء الله الوفاق لدفع شره والعمل بقبض مطلوبه من الانسان والله العليم بالطاعة والامتناع قول له ولو شرط الحج  
قال في المنهون يجب للمعتكف ان يشترط على ان عرض له غرض ان يخرج من الاعتكاف لا يفرق فيه مخالفا اما حكمه عن مال الطمان ان يكون في  
الاعتكاف والادوية عندية الاعتكاف كافي الاخرام ويمكن عندية اليوم الثالث فيظهر في اليوم الثالث على القول بالوجوب بالشروع في كل  
وفي الواجب ان يكون عند المنذر وشبهه من الموجبات في المنهون الاشرط انما يصح في عقد المنذر اما اذا خلعت من الاشرط على به فلا يصح الاشرط  
عند ايقاع الاعتكاف فاذا روي شرطه ثم عرض له ما يمنع الصواب والكون في المنهون لا يخرج ثم يقضى الاعتكاف اي بعد ثانيا وجوبا ان كان واجبا وندبان  
كان ندبا ولو ظهر وجب حضور في المنذر بخبرانية في مطلق الواجب في الاخرام الواجب لظن ان المراد بالعارض ما يمنع من الاعتكاف فلا شئ في جواز الخروج  
والابطال فعادة الاشرط محض الاستصحاب والثواب كون الخروج رخصة وعزيمة وسقوط الكفارة على تقدير كماله في الاخرام وسقوط الفصا كما يشعر به  
عبارة المنهون بسبب التسوية كما قال الشيخ زين الدين مخرج يعي لانه انما يخرج على التقديرين عند العارض مع عموم ما يدل عليه نعم لو جاز الاشرط مطلقا  
اي متى شاء خرج ولو من غير غرض فيمكن كون الفائدة التسوية لكن عدم جواز هذا الاشرط فثبتا لانه ينافي مقضى المنذر والوجوب وقد جوز في المنذر  
ذلك كما هو في المتن دليلا غير صحيح الاصل عدم الاستصحاب عدم جواز الخروج بعد الوجوب وانما يقضى الاعتكاف المنذر وعزيمة القصر بالعارض  
في رواية عمر بن زيد عن ابي عبد الله قال ان اعتكفت بعد فليحجم قال لا يكون الاعتكاف انما من ثلثة ايام واشترط على بك في اعتكافك كما يشترط  
في حرمان ان ثالث اعتكاف عند عارض ان عرض لك صلاة فليحجم بل من الله والتسوية بغيره على ذلك فهو موجود في صحة اي يصبر ايضا في عهد  
قال ينبغي للمعتكف ان يشترط كما يشترط الذي يحرم وكيفية فهم الاشرط المطلق من صحة اي ولا الحنط الفقة قال سالت ابا عبد الله عن المرأة كازن حيا  
غايبا فقدم وهي معتكفة ماذن زوجها فخرجت حين بلغها فادبره المشايخ الى بدتها فحيات زوجها حتى رآها فقال ان كانت من قبله قبل ان يخطب  
امام ولو يكن اشترط في اعتكافها فان عليها ما على الظاهر ان فيها مطلق الشرط وظاهرها سقوط الكفارة مع الشرط الذي لا يكون مقيدا بالعارض  
اذ الظاهر ان المرأة ما حصل العارض المعنى المنذر بل مجرد محض الزوج كما يظهر منها ويمكن جعل القدوم عادضا باعتبار انها قد تكون خائفة من زوجها  
امام ويمكن يجوز شرط الخروج متى شاء واذا خرج في المنذر لا الواجب يكون فيه منقطا الكفارة المنذوبة ان لو فعل بالوجوب والشروع ولو  
ايضا مع القول بمضى اليومين في المنذر بالاصل ان لا منافاة بين هذا الوجوب والشرط لعدم بعد تقييده بعده ولا يمكن ثالث الواجب المنذر  
لان الخروج متى شاء في هذا الوجوب وبعد تقييده بعده لثمة فيمكن ذلك في الواجب بعد الشروع على بعد الا ان يشترط فيه عارض في الجملة  
وبجعل العارض من امر مما يشبه مثل قدم الزوج فامل على وجوبها مطلقا ولو قبل الثالث تدمر ما يدل على عدمه وعلى كون كفارته مثل كفارة الظاهر  
والشروع فيها مثل كفارة الظاهر لعدم قوة دليل غيرهما وحمل الشرط على ما مضى من جعل القدوم مانعا للوقوف مثلا والاعتماد وجوب الاعتكاف المنذر  
الا يوم الثالث جواز الخروج عن الاعتكاف الواجب عدم الكفارة مع الشرط وعرض العارض المانع وبدون الشرط ايضا مع عدم كونه مانعا  
في سند وبلاصل على الظاهر لا يوجب المنذر وقد تكون الفائدة جواز الخروج في الجملة وعدم الكفارة ايضا كذا لا شرط كلام

فصل في وجوب الاعتكاف في المنذر

باب في وجوب الاعتكاف في المنذر



ثلاثة أيام  
فولوا على النذر وجب  
ثلاثة أيام

فكف عن الامتهير وكذا قل في مسائل الامام



ولو نذر في يوم واحد وجب في شرط التتابع لفظاً ومعنى حيث نأخذ بالمشروط لفظاً استأنف مقتضاهما وكذا في المشروط بمعنى بغير بكفر وان لم يشترط ما جاز  
المرتب ثلثة ثلثة ولو أطلق الاربعه جازان بعتكها متواليه وان يفترق الثلثة عن اليوم لكن يضم اليه اخرين بنويها الوجوب بغير ولو نذر واعتكف النهار وجب  
الليل ايضا ولو شرط عدم اعتكافه او اعتكاف يوم لا يزيد بطل النذر ولو نذر واعتكاف يوم وجب اضاف يومين وبشرط في المندوب اذن الزوج والمولى ولو هاهنا  
مولا جازان بعتكها اياه لان بهما المولى ولا يجوز الخروج من موضعه فيبطل الخروج وان كان كرها لا ناسبا م

من بيان

وكذا في اي مان وقت يصلح للصوم ثلثة ايام متواليه وتركه البطلان في كل زمان ومكان فيجوز الاعتكاف فيهما ولو نذر في يوم واحد وجب في الايام  
التي جازت وكذا في سنة مع ايامها بصلواتها وقوعها فيها فلو خالف في ذلك اعدم الصحة وان وقع في الايام المأمورة لم ينعقد الشرط المزمع والفضل في النذر  
لا زمانا ولا مكانا والظاهر ان اختيار المصنف هنا ما فرقه بين ما غير جليل وكذا يجوز الايقاع في الفضل قوله لو نذر في يوم واحد وجب في الايام ثلثة ايام وجب  
اعتكاف ذلك الزمان المندوب وركله وهو واضح وما وجب الزيادة عليه حتى يصير ثلثة اخرى لو كان ما فوق الثلثة فاصغاعها لكانه مبني على المسئلة المتقدمة  
من وجوب الاعتكاف بالشرع ولكن لما ثبت عدم الرجوع الا في الثالث فلو كان الزايد واحدا للرجوع لم يرد عليه ايضا لو كان اعتكاف عشرة ايام او كان يومين  
ينبغي ان وجب ما مر من ذكره اما لو نذر في مثل يوم او يومين او في مثل ثلثة ايام فيقتل بالثلثة لما مر من توقفه على ايكامه ويمكن ان يكون بمعنى انه يجب في  
الاعتكاف من وجوب اعتكاف ثلثة ايام وان كان الزايد الغير المندوب ولو ايقاع في النذر فلو نذر في يوم واحد وجب في الايام ثلثة ايام وجب في الايام  
ويكون ثالثا بناء على امر يمكن كونه واجبا مع كونه اياها ايضا للتوقيت فيجوز عدم الوجوب بطلان المندوب لانه نذر غير مشروع والاولى منه بالبطالان  
اذا قيد بدون الثلثة فقط مع احتمال الوجوب هنا في ضمن المندوب مثلا كما تقدم قوله فان شرط التتابع لفظاً بان يقول اعتكفت سنة ايام متتابعات وقيل  
ويجوزها او معنى بان يقول اعتكفت سنة ايام من اول الشهر مثلا وجب عليه متتابعات من غير فصل فيقتضي النذر فلو اخل بالمشروط وهو التتابع فان كان لفظاً قال المصنف  
متتابعات كما هو المشروط ويكفر بخلاف الثلثة لانه كفارة خلف المندوب وان كان معنى فيه ما مضى وانه على تقدير كونه ما مضى لثلاثا والايضا في  
هنا ايضا وجه الاستيناف في الاول عدم الايمان بالمأثور فينبغي في العمد فيجوز عليه هذا مع عدم تعيين الزمان واضح ومعد شكك والبناء والامتنان  
محتمل والاستيناف والقضا احوط واعلم ان المسئلة خالية عن الضم فيمكن ان يقال بالبناء والامتنان مطلقا مع التقدير ان اتمت النذر التتابع لصحة وقوع ما مضى  
والاصل عدم اشتراط صحته بفعل الباقي ولا يقتضي شرطية التتابع بل انما يقتضي الوجوب فقط وهو دليل البنا في التتابع معنى في الجملة فيجوز عدم الفرق بينهما  
في البناء والاستيناف وجه لفرق ان شرط التتابع لفظاً يقتضي كون المندوب هو المتتابع فلا يخرج عن العمد الا في خلاف التتابع معنى فانه يقتضي وجوب التتابع  
فكما وقع منه صحيحا يخرج عن العمد فان صوم شهر معين مثلا لا يسلم عدم صحته الا متتابعات بل كما وقع منه صحيح كوجوب شهر رمضان اما الكفارة فيمكن  
وجوبها مع تعيين الزمان وعدمه في الاول بحيث يمكن الاستدلال بحج الاستيناف واما مطلقا لان الظاهر من المشروط كونه عبادة واحدة بالشرط لا خلا  
به لیسلم البطلان وعدم الايمان بالمأثور مع وجود زمانه فيضله فيه ويحتمل عدم الاثم ايضا الاحتمال عدم التعيين بالشرع ويمكن ان يقال ايضا لانه  
نقضا ما خرج وقد في الباقي لانه في صحة والاضا لا بد له من امر جديد وليس كذلك لفظ القضا لما ورد في الخبرين الصحيحين كاستيناف من وجوب الاضاد على  
الحائض والمرضى بعد دفع المانع منها بالطريق الاخرى ويؤيد وجوب لقضاء ما لم يقض وانما على تقدير بقائه ان بيع اعتكافا فيجب في ذلك الا انما  
مما سبق مما فات من الاول وانه يجب كفارة الاعتكاف لو نذر في يوم واحد وجب في الايام ثلثة ايام وانما على تقدير بقائه ان بيع اعتكافا فيجب في ذلك الا انما  
زوجا وخارجا قبل الثلثة ووافقه نذر وجب في الاعتكاف بطلان الاعتكاف بالخروج ونحوه مما لا يوجبها فاعلم اما جواز الفترق ثلثة ثلثة مع  
شرط التتابع مطلقا فهو شرط لصحة الاعتكاف بشرط مع وجوب الشرط المتقدمة قوله ولو أطلق الاربعه في قوله لو نذر في يوم واحد وجب في الايام  
الوجوب خصوصاً في غير الرابع مالا وانه يجب في الثلثة منها مطلقا الا ما وقع في الشارع الاحتمال وكذا يمكن جواز تفريق كل الاربعه مثل الرابع قوله لو نذر  
اعتكاف النهار وجب الليل ايضا فلو نذر في يوم واحد وجب في الايام ثلثة ايام وانما على تقدير بقائه ان بيع اعتكافا فيجب في ذلك الا انما  
في المندوب اذن الزوج والمولى بشرط ان يكون مع ايقاعها بالصوم فاعلم انما على تقدير بقائه ان بيع اعتكافا فيجب في ذلك الا انما  
ان منعها ما مضى في شيء ومنعها عنها يحتاج الى الاذن وهو في المملوك اظهر في صحته ابي ولا بد المتقدمة اشارة الى اشتراط اذن الزوج حيث لم يرها  
وهي معتكفة باذن زوجها فاعلم ان شرط جواز الرجوع بعد الاذن ان لا يجد في نفسه لو كان واجبا باذن الاذن الاخر اخرج والظاهر ان الاول كذلك اذا كان في  
مندوب مع القول بالاشتراط وايضا لفظ وجوب الاناء لوزال لفظ بعد وجوب قوله ولو هاهنا الخ اي لو نذر في يوم واحد وجب في الايام ثلثة ايام وانما على تقدير بقائه ان بيع اعتكافا فيجب في ذلك الا انما  
جاز له ذلك لانه مولا عنه فلا يجوز ويخرج لشرع هذا مع الضرر بالمولى في فوته ضررا يدا على ما يحصل له بالاشتغال بغيره حاله العادة في التكليف  
واما مع عدمه فلهذا لا يجوز له من هذا اليوم باي شيء اراد وهذا من جملة منعه عنه لانه لا يجوز صرف فوته فيما يحصل الضرر بالمولى في فوته اذا لم يكن  
عادة ولو شغل المولى بمشغلة فاعلم ايضا ان هذا على تقدير كون صومه مشروفا قوله ولا يجوز الخ اشارة الى عدم جواز الخروج من المسجد الايمان  
استثنى على ما سيجي ويحتمل ان كان الاخر اج غير اختياره الا انه لا اثم مع الاكراه لا يبطل نسيانا لانه عذر هكذا ظاهر كلامهم وفيه تأمل اذا اكراهه والبناء  
كلاهما عذر ومرفوع عن العبد فلا معنى للابطال باحد هاتين الا من غير دليل فرق والظاهر عدم البطلان مطلقا الا مع طول الخروج المتتابع للاعتكاف  
عادة بحيث لا يقال انه معتكف في ذلك المسمى لو خرج مع النسيان وتناول بطل الاعتكاف فاعلم واما دليل عدم جواز الخروج فهو الاجماع قال في المسمى هو  
قول العلماء كانه والاجتماع مثل صحته داود بن مسعود الثقة قال كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لابي عبد الله اني اريد ان اعتكف فاذ اقول انا  
افرض على نفسي فقال لا يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ولا تغفل تحت ظلال حتى تعود الى مجلسك هذا صحته في الفقيه وان لو تكن صحته في غير صحته  
عبد الله بن مسعود اني عبد الله قال ليس للعتكف ان يخرج الى الجمعة وجبارة او غايط وصحته الخلق الفقيه وهي حسنة في الكافي عن ابي عبد الله  
قال لا ينبغي للعتكف ان يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ثم لا يخرج حتى يخرج ولا يخرج في شيء الا المجاورة او هو مضى ولا يجلس حتى يرجع وقال اعتكف  
المرة مثل ذلك فلو خرج لغيره لم يجز قال في المسمى بطل اعتكافه وان قصر الزمان ونقل الخلاف من بعض العامة لانه كان خلاف عذابه يؤيده من العامة  
من الخروج والاعتكاف من مفهوم الزايات يقتضي الاعتكاف ثم قال يجوز ان يخرج راسا لم يجلس ثم يخرج يده وبعض جوارحه لما يضر من جوارحه

للظهور دليل  
الجموع عند التقيد

مع عدمه

لا خلاف



فان مصنف ثلثه صح الى وفن خروجها الا ان الضرورة كقضاء الحاجة والاعتسالى وشهادة الجنائز وعود المريض ونسب المومن واقامة الشهادة ومجهر عليه  
ح الجالوس المشي تحت الظلال والصلوة خارجا الاممكة والمطلقة رجعا تخرج الفتنها للعدة ثم تقص مع وجوب وكذا الحاجة والمريض م

[illegible]







[illegible]



ويهند كلما هسد الصوم فان فطر في المعين بنهار الواجبات فيه لا كفر في غيره بقضى طيبا ان كان واجبا ولا كفارة على راي لو جامع نهار رمضان  
فكفارتان وعلى المطاوعة المعتكفة مثله الا ان بكرهما اقتضاه عليه م

او انه قاصر عن المقصود انه فيه منطبق بقوانين العبرة من غير ان يجنب فيه المعنى الذي لا بد من ادخالها بالدين بوجه الظاهر لا يكون ذلك محررا  
حراما او لم يقصود واخر فنامل هذا وان كان تقوينا لخارجا عما نحن فيه في الجملة ولكن لما كان المقصود توضيح المقام فلا يصح مع ان الله تعالى يقول وما لنا انظر  
من المعتكفة مثل المراء وغيره فلا نملك جواز بل في استحبابه في المنتهى فيجب له درس العلم والنظر فيه وتعليمه فلهذا لا اعتكاف بل هو افضل من الصلوات المذكورة  
ولكن خالوا عن المناسد الملهكة فادعوا فيمكن الاحتياط في تركه والاستشغال بغيره بالعبادات خصوصا بالنسبة الى بعض المعاملين والمعلمين قال في شرح  
ولو كان الغرض من الجدال في المسئلة العلمية مجرد اظهار الحق ورد الخطة عن الخطاء كان من افضل لطاعات فاما ما بين ما يحرم منه وما يجب به من النسبة  
فليس المكلف من يتوكل على الله في كونه واجبا الى جعله من كبار القبايح ثم ان لا عدم تحريم شيء من المباحات مثل الحديث والكلام بالمباح بل في المنتهى  
الصمت حرام وقد تقدم ولا يعلم مخالف في انه ليس في شرح الاسلام الصمت عن الكلام فلهذا لم يمتنع هنا وغيره ويجوز النظر في المعاش والمعيشة في المباح  
اي بدراهم ومعايشه من الزراعات والتجارات النظر في اصلاح الفري البساتين وكثرة الاستشغال بل لا يقتصر الاستشغال اياها بالمباحات سوى الواجبات  
ولكن ينبغي صرف الاوقات في العبادات اياها خصوصا في الاعتكاف قال المتوكل بما يقتضيه الاستشغال بالامور الدينية من اجتناب المعاصي ينبغي القول بانفسه  
ولا يفهم من النهي عن البيع والشراء الا حقا في عدم ظهوره في غير ما اشتمل عليه في عبادة وانه لا منطوق ولا مفهوم فيها يدل على تحريم غيره من المعاشات  
بل المفهوم حيث خص البعض بالذكر يدل على عدم تحريم الغير كما ينبغي ان يفهم غير المصطلح مما يمكن مشابهة للبيع والشراء في الاستشغال عن العبادات وليس  
ذلك بمفهوم ولا يلزم تحريم اكثر الاشياء الا الضميمة لا قال بل قد صرح بجواز الاستشغال بالمباحات كما تقدم قال ايضا وجب تحريم الصبايح  
الاستشغال عن العبادات وكذا قال غيره ايضا وما اعرف ومجته هم اعرف وقيل ايضا بفساده جميع محرمات مثل البيع وغيره وهو محتمل قولهم ويهند كلما  
يهند الصوم وهو ظاهر في كونه من العبادات في الاشارة في قوله فان افطر في المعين وجوب الكفارة في افطار الصوم في الاعتكاف للمعين لو كان امضا للصوم  
لانه الكفارة كالمعين يندرس فيه معنى على وجوب الكفارة في الصوم فكفارة كفارة ذلك الصوم ولو لم يكن الصوم كذلك كالفصل قبل الزوال مثلا او  
كثالث التندب فلا يجب الكفارة بالافطار مطلقا نعم يلزم كفارة خلف التندب لو كان الاعتكاف متعينا بكفارة لا فطار الصوم لو كان موجبا لها  
وبالجملة وجوب الكفارة لفصل الاعتكاف بالجماع ظاهر بالنظر بالجماع وبغير الجماع غير ظاهر لان يكون له سبب شركا كالتندب فنامل واما قضاءه فليس  
بمبيد لما مر مع عدم الشرط على ربه فيخرج واما وجوب الكفارة بالجماع ليل في المعين فقد تقدم وكذا ما نارا بالطريق الاولى بل قد رها لو كان للصوم  
موجبا لافطاره في مثل افطاره في الاعتكاف خلف التندب وشبهه التندب وشبهه فاذ ان كفارة الاعتكاف لم يتحقق الا في اليوم الثالث  
والصوم والافطار من التندب وليله بالجماع وفي الواجب المطلق بالتندب وشبهه ايضا محتمل مع القيتين بالشروع بفهم كونه كفارة التندب فنامل واما في غير المعين فلا كفارة  
عند المصنف الاعتكاف المأمور به بل محتمل عدم الام ايضا المأمور ولكن يجب الاتيان بمثله وهو المأمور بالافطار واجبا وكما لا يتحقق قضاءه فاذ ان كان نذرا لعل الزا  
عكاف وصح اشارة الى قول البعض بوجوب الكفارة لفساد الاعتكاف بما يوجبها مثل الجماع مثلا فيجب الكفارة لغو الدليل الدال على وجوبها من غير تشبه بالمعين  
في الدروس وانما غير مثل صحيح الج ولا دوزارة وموثقة سامة ورواية عبد الاعلى قد تقدمت بل اول الانجام على الظاهر البصيرة يمكن القول بالكفارة في التندب وفي  
كفارة خلف التندب لوجوب الكفارة مطلقا في التندب لعدم المعنوية في الجملة والانجام على الظاهر ومنه يفهم الوجوب بالشروع متعينا فليس مثل الصوم متعينا فيجوز ان  
يترك هذا الزمان فيفعله في اخر الفصل لان الغرض عدم التبعين ولا يعلم القيتين الوجوب بالشروع كالصوم الواجب فخصوا ما يدل على الكفارة بالمعين لا  
عموم صريح في الاحتياط بل غوى الغو القرض والاستنباط بان تركه التفتيش فيما يقبل مفيد للمعوم فنامل قوله لو جامع الخ وجه التندب ان الاعتكاف  
وصوم شهر رمضان موجبا لها ولكن الاول انما يوجب عند المصنف على تقدم اذا كان متعينا مثل الثالث ولعله المراد تركه بناء على الظهور وان كان المحتمل  
هو الوجوب مطلقا الواجب المأمور به من عموم الادلة فنامل ويحتمل الثالث لو كان متعينا بالتندب كما مر فنامل والثالث خلف التندب وقدر معنى قوله وعلى  
المطاوعة مثله انه يجب على الرجل من الكفارة على المرأة ايضا مع الشرط اذا لم تكن مكربة على الجماع بل مطاوعة ومع الاكثر فالتضاعف  
على المكرم فعليه اربع كفارات لثلاث له واثان لجماعها من المكربة وعلى احتمال الثالث مع التحليل بصيرته ولكن في محله كفارة الاعتكاف فنامل لعدم الدليل  
واما الدليل في محله كفارة شهر رمضان وقدر مع ما فيه ولو قيل بالتحليل الاجنبية مع القول بالجمع للفصل بالحرم في الصوم والاعتكاف ايضا في عشرة  
كفارة وعلى احتمال الثالث مع التحليل الجمع ثمانية عشر ففهم واعلم ان البعض اوجب على الولي قضاء اعتكاف ميت بجواز المص الاستسناية فيه له ولا دليل  
على وجوبه على الولي ولا بعد التبرع بنفسه او بالاستسناية مع احتمال عدم الجواز وانه نقل في الدروس فورية وجوب قضا الاعتكاف قال والظاهر  
من فروع الفورية في الامر المطلق ولا خصوصية للاعتكاف فيه وانما ذلك لعدم ظهوره المخصص ان كفارة فيه اما الصوم شهر رمضان او الصوم التندب  
وشبهه او خلف التندب وشبهه او الاعتكاف من حيث هو وهو في الثالث على القول بوجوبه كذا يفهم في الدروس ايضا ولكن مقتضى ظاهر الروايات كفارة  
الاعتكاف في العيين غير ايضا وانه كفارة الطهارة لا كفارة شهر رمضان على ما هو في بعض الاخبار وفتوى كثير الاصحاب لصحة رواية الاولى وكذا جامع  
الاحتياط كما هو مذهب الصنف في الفقيه والاولى حمل كفارة التبرع على الكمية لا الكيفية وهو اولى من العكس لما مر وكذا الاحتياط اعرف بما لو افطراه  
ولا يمكن التغد وضم وكفارة خلف التندب والصوم والاصل مؤيد وعدم ثبوت طاعة في تعيين كفارة كما تقدم وصدق انه كفر بعد خلف التندب فنامل وان  
ظاهر الروايات الصحيحة في قضا الحايض عام في المعين وغيره يمكن تخصيصها بالواجب مع عدم الشرط على الوي لوجع فيها فلا يلج الاستسناية في المطلق ايضا  
وقد نقل وجوبه عن المعين يحتمل حملها على الاعم من الوجوب والتدب فيكون واجبا في الواجب مندوب في التندب وانه لا يتابع في القضاء وان كان الاداء  
مناجعا للاصل عدم الدليل يدل بالوجوب كذلك لانه تابع للاداء او عينه او نوع منه والكل منوع وان الاختلال بالسابع بعد فعل اعتكاف ثلث اشهر لم  
يكن هوذا الزا به حيث سكك عن كفارة خلف التندب والصوم هو







ثم يحرم من مكة يوم النحر ويخرج الى عرفات فيقف بها الى غروب الشمس يوم عرفته ثم يقضي الاضحية فيقف به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ثم ياتي بمنى فيحرم حرة العقبة  
بسبع حبات ثم يذبح هديته ثم يحلق بالسهة ثم يقضي الى مكة فيطوف للحج ويصلي ركعتين ثم يسعي للحج ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتين ثم يرجع الى منى فيبيت  
بها ليلة الحادسة والثاني عشر يرمى جمال البومين الجمار الثلاث ثم يقربان ساء لويقيم الى الثالث فيرميهما والمفرد يحرم من الميقات ثم يقضي الى عرفة والمشعر فيقف  
بها ثم ياتي بمنى فيقف عناسكة ثم يطوف بالبيت للحج ويصلي ركعتين ثم يسعي ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتين ثم يرجع الى منى فيرمي البومين والثلثة ثم ياتي بعرفة مرة

كفي العرة المفردة والحج وكذا فعله غير بل هو ما يلزم لكفارة لو حلق في التقصير مسجى حقيقة انشاء الله تعالى لهم من مكة يوم النحر الط  
انه على طريق الغنم والاسباحا كما سيجي والواجب ان لا ياتي في وقت بيع الوقوف الاخياري بعرفته تمامه فيقف بها من ذوال النحر يوم التاسع  
في الحج الى عرفة ثم يقضي الى مكة فيطوف للحج ويصلي ركعتين ثم يسعي للحج ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتين ثم يرجع الى منى فيرمي البومين والثلثة ثم ياتي بعرفة مرة  
بغير مناسك ثم ياتي على ما سيجي من الفضل فياتي من يحلق بالسهة بعد الذبح او يقصر كان الصا اقصى على الاول لانه افضل خصوصا للضرورة  
واحوط لما ياتي من يومه او غدا مكة ليطوف تركه من يومه لوعده المشعر بالوجوب في اليوم العاشر للظهور كركه من ثياب الجمار الاولى ثم الوسطى ثم القصيرة  
كره تصديدا للنس في الاول لمن اتى الصيدا والناس اعتمادا على ما سبكه كرهه بالفضل لعل فيه مزيد واجب الى الثالث بحلف المصافي اي وطبقه من  
اوجاهه لوالى الجمار الثلث باعتبار المذكور والمطو وغير ذلك بالجملة ترك الفضل لما سبكه كرهه والمفرد يحرم من الميقات اي التي يجب ان يحرم منها  
بالحج والتقدم على عرفة ولا فرق بين افعال الافراد والتمتع بالقديم والساحير لزوم سوق الهدى فيه وعده في المنع وما دليلا على ان هذا ذكر نظامه في الجمار  
والافراد والفرق بين التمتع بالقديم والساحير لزوم سوق الهدى فيه وعده في المنع وما دليلا على ان هذا ذكر نظامه في الجمار

ويدل عليه الاصل مع وجوب المذكور في الاخبار وسيجي تفصيل ادلة كل فعل في محله انشاء الله تعالى لهم والتمتع فرض من تاتي من مكة بالشيء مشرا  
هذا بخلاف جازمة من الاحتكام مثل الشيخ في النهاية والشيخ على الطبرسي في تفسير الكبير من غير اشارة الى خلاف ذلك بخلاف الحق في حق مع الاشارة ولعل مشددا  
علوم الاخبار الدالة على جوبه مثل ما في حصة معوية بن خمار عن ابي عبد الله الملقب في حصة الحج ووقع بالتمتع الى الحج وبها امر رسول الله والفضل فيها لا تأخير  
الناس الا بها وصحيفة غيره في سبيل من تمنع حيث لم يوجب التمتع على كل من لم يسبق الهدى في حصة الحلبي فليس احد الا ان يتبع الا الله عز  
والله كتابه بعرفته من رسول الله وصحيفة اخرى له عنه فقال تمنع ثم قال انا اذا وقفنا بين يدي فدايا ربنا اخذنا بكتابك قال

الناس راينا رايانا ويقول الله بنا وبهم ما اراد ومثلنا روايت المراتي وصحيفة معوية بن روايت اخرى عليك بالتمتع ورواية صفوان الجمال عن ابي  
قال من اراد ان يركب له هكذا وافراده عن ابن عباس قال الشيخ في النهاية اما وروى فضل المتعة في الحج فهو اكثر من ان يحصى مثل صحيفة صفوان  
والفائدة المتعة صحيفة حنبل عن ابي عبد الله قال المتعة والله افضل فيها من غيرها للفران ورجل اسنة وصحيفة ابو ايوب الخزاز عن ابي عبد الله

الحج  
من مكة ومن كان بينه وبينها اثني عشر ميلا بالاجماع والاية والخبر مثل صحيفة عبيد الله الحلبي عن ابي عبد الله قال ليس له مكة ولا هبل ولا هبل شربة  
وقول لقول الله عز وجل ان لم يكن له هبل خاضع المسجد الحرام وصحيفة علي بن ابي طالب في حصة جعفر له مكة ان يتبعوا بالتمتع الى الحج فقال  
صلح ليعتصم بقول الله عز وجل ان لم يكن له هبل خاضع المسجد الحرام ورواية الحلبي عن ابي عبد الله قال في حصة المسجد الحرام قال ما دون التواتر  
الى مكة من حصة المسجد الحرام وليس له مكة والظاهر ان المراد دون جميع المواضع هو قرب من اثني عشر ميلا وشالها صحيفة حماد بن عيسى واما الاية  
فلا خلاف في وجوب التمتع وفرضه على غير حاض المسجد الحرام ومثل المراد به الحرم والحاضر هو اهل مكة ومن قرب منه بالمقدار المذكور داخل في حصة مكة والظاهر ان

البعد لا يغير معلوم الدخول في حصة الحج بين الادلة فان لم يكن حاضرا حديث ثمانية واربعين على ذلك كما حمله ابن ابي عمير عليه كما نقل عن النبي عن النبي  
وصحيفة زارة عن ابي جعفر قال تلك الاية جعفر قال الله عز وجل في كتابه ذلك لمن لم يكن اهل حاض المسجد الحرام قال في اهل مكة ليس عليهم وصحيفة  
من اهل مكة دون ثمانية واربعين ميلا وان عرق وعسقا كما يدور حول مكة فهو من حلة هذه الاية وكل من كان اهل مكة وادراك فغلبه المتعة فهو دليل الله

النافي المشهور من الناصرين وقال الشافعي ان الحاضر يقابل المسافر على مثل عند الشافعي تفسيره في حصة تامل اذا التبادر من حاضرها غير ذلك بل الحاضر  
اللعوي والعرف والمذاق اهل مكة والاكاف الناس است كان حاض المسجد الحرام وايضا يلزم وجوب التمتع على من فوى الاية منها وان كان اهل مكة بعيدا وزاد  
التمتع على اهل مكة ان الجاه اليها مسافرا مثل الحديث ايضا في حصة تامل ما وان لم يكن يصح في اعتبار ذلك بعد من مكة فهو مؤيد لما حملناه لانه

يصدق على من كان على اثني عشر ميلا انه ينادون ثمانية واربعين ميلا باعتبار جمع ما اطراف مكة الاربعين من اثني عشر ميلا  
اذا ما لم يكن بعد من مكة او الحرم او المسجد ذلك ايضا انهم اعتبروا ذلك المقدار بالناس لادون ذلك الحديث فيعادلون الاول بالجملة  
دخول من هو بعد اكثر من اثني عشر ميلا في حاض مكة غير انهم اذ ذكروا هذه الاخبار الاول في خروجهم كان هذا اختيارا في القواعد اثني عشر ميلا  
فظهر له مستند بقول شيخه في الدرر ولا فاعلم له مستند الثاني صحيفة زارة وغيره فاعرفه ويمكن تحقيق البحث بتحقيقه وشره واذ عرق وعسقا فاما

لو كانت خارجة من اثني عشر ميلا كما هو ظاهر في تفسيره بموضع على حليلتين من مكة في القاموس ثم الاستدلال لصحيفة زارة وغيره في الجملة واما لو كانت  
داخله كما هو ظاهر في تفسيره بموضع قريب من مكة ودخولها فلا يثبت بالاول ان الاية وبعض الاخبار صحيحة في وجوب المتعة على الغائب طاهرة في النبي عن  
الحاضر المتهوم فاما ما وجد في الحاضر المتع بخلاف العكس في غير حوز باجماع فقها اهل البيت ويدل عليه بعض الاخبار في الجملة وايضا يؤيد ما يدل  
على الجحد ينادون الميقات مثل صحيفة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله في حاض المسجد الحرام ما دون الاوقات الى مكة وهذه في زيادتها الحج وايضا

بويده انه اهل المسافة في كثير من الروايات الصحيحة مثل ما ورد في وجوب القصير من خرج الى عرفة ويؤيد الثاني حصة حرم لا يبرهن عن ابي عبد الله  
قال من كان منزله على ثمانية عشر ميلا الى قوله فلا متعة له مثل ما رواه شافعا وايضا الظاهر ان ذات عرق بعد اكثر من اثني عشر ميلا كما يظهر من تفسيره لقاوم  
بميقات العرابين ويمكن الجمع بين ثمانية واربعين على وجوب التمتع وحتمه وما دونه مطلقا على الجواز والناحية الاضمية او باستثناء اهل مكة من اثنين  
عليهم غير المتعة متامل قولهم لو عد كل منهم الحج اضطر الجواز لا احتيايا اما عدم جواز العدول للثاني عن فرضه الى غير اختياره فالتدليل المصطفى

التمتع



انه لا يجوز ولا يخرج باجماع فقهاء اهل البيت ويدل عليه ايضا ما تقدم من الاخبار من انه ما لم يمتنع وهو فرض فلا يخرج عن العترة ولا يخرج به بدله  
غير ذلك لا دليل على هذا جازي لعكس ايضا لانه قد مر ان فرض المكروه لا يمنع فلا يخرج بفعله الا انه لو كان نقل عن الشيخ جازمه هنا لانه افضل لانه من جاء  
بالتمتع جازبا لافراد مع الزيادة كما في المحدثي الاحرام للعترة في الزمان لا بد على الحج في بعض الاوقات فيه تامل واضح اذا كان افضل للتمتع انما يكون فيما  
فيه التخيير بان يكون مندوبا او نذرا جماعيا مطلقا ونحوه واما مع التخيير كما في الاخبار الصحيحة فلا افضل بل لا يجوز والزيادة اذا لم تكن مشروطة بطاوة  
للمسافر ما ينفع على انه قد يفتقر طواف النساء الواجب للعترة المفردة الا ان يزيد بالاجزاء عن الحج فقط او بانضمام العترة المفردة ايضا وذلك غير بعيد  
وحقق الزيادة بالعترة المفردة الا انه يحصل التفاوت بالنسبة ويجوز الاحرام للحج المتمتع به من مكة مع انه في الحج المفردة كان من ادنى الحل واحدا  
المواثيق مسمى بتحقيق ذلك المواثيق واما مع الاضطرار كحج الحيف او حصوله بالفعل المتقدم على طواف اذا خيف حيف وقت الوتوب  
الاختيارى بغيره واخيف للحلف عن الزعم الى العترة بحيث يحتاج اليها وان كان الوقت واسعا وكثرت المحرم دخول مكة قبل الوقت لا بد منه وبالعكس ولو  
الوقت بالاثبات بالعترة قبل الوقت وكثرت كفارة الرجوع الى البلد بعد نقصا المناسك او عدم رفقة الميقات للاحرام بها وكما اضممت عن الطواف  
مقدما على الحج والعكس او عن السعي بين الصفا والمروة وغير ذلك ينبغي عدم الخلاف في جواز الابتداء بكل واحد مع العترة من الآخر ويدل على ذلك في الجملة الخبر  
مع كون كل واحد منهما جامع قلة التفاوت وما في رواية عبد الملك بن عروانه سال ابا عبد الله عن التمتع فقال تمنع قال نعم حتى انه افرج في ذلك العام  
بعده فقلت اصلحك الله سالتك فتمتنع بالعترة وادركت فادركت الحج العام فقال ما والله ان الفضل لى الذي مررت لكى ضعيف فثبت على طواف  
بين الصفا والمروة فلذلك افوت ورواية جميل قال قال ابو عبد الله ما دخلت قط الامنة في هذه السنة فاني والله مما افرغ من السعي فيقلل اضربى  
والذي ستمت افضل لعل الشاق السعي متصلا بالعترة والخروج الى مكة فلا بد من سعي اخر مع الافراد في العترة ايضا الا انه يجوز تأخيرها فاما من  
الظن منها ومن غيرها من الاخبار عدم العترة مع الافراد والقران كما سيحكي واعلم ان المصنف انتهى جواز العدول للعترة بعد ان دخل مكة الى التمتع حيثما  
لا يكون لا يلبس بعد طواف ولا بعد سعيه لئلا ينقض الاحرام واما الثمار فليس له ذلك قال ذهب لينة علمنا بعد ما منع اول من اجر احدهما عن الآخر  
اختيارا واثبت ذلك لعل المراد هنا مع عدم التبيين بخلاف الاول ولا دلالة في الرواية التي رايها وهي رواية اخرى في الناس الى العدول على ذلك لانه  
كان للحاضر الذي يمين بغيره من الاية وثبوت الاخبار الميمنة فكل ما سارح في محل التامل وان يجوز العدول بعد التمتع دون الابتداء وهو بعيد  
العكس الى ايضا جواز ابتداء العدول الى الافراد للتمتع وذلك بان يصنع الوقت عن افعال العترة او يحصل حيف مرضا وغيرهما من علة تمنع ذلك لا يخرج  
عليه بصحة جميل بن راج قال سالت ابا عبد الله عن المرأة الحائض اقدمت مكة يوم الزوية قال يمضي كما هي في العترة فيجعلها حجة ثم يقيم حتى  
تفطر الى التمتع ثم يفتحلها عترة قال ابن ابي عمير كما صنعت عابثة كلها العومها وتركت الفضيل ذلك على الجواز على تعينه عليها ومع ذلك لا يدل على  
ذلك ابتداء بل بعد التمتع وكانه فهم من نائب الموافقة واستجوع على عدم جواز عدول الفارن الى التمتع وعلى جواز التمتع بعد عدوله منه الى التمتع وقامقه  
سوق الهدى وامر القنرين بذلك بوثيقه ايضا احتجاجا بانه ساق الهدى من ساق ليجل حتى بانى الهدى محله وانت تعلم ان نفى الجمع والضيوف  
اليسر عدم ارادة التمتع بصحة جميل المتقدمة يدل على الجواز مطلقا مع الاضطرار مع التبيين بغيره من كل واحد الى الآخر وان علم جواز العدول  
مع الاخبار والتبيين مطلقا ابتداء في الاثناء وجهه واضح ولا حجة على جواز العدول من الافراد دون لفران مطلقا في الاخبار المتقدمة وفيما  
امره على خلاف ذلك لما عرفت فاما الجواز بدون ذلك على نظام مطلقا وجهه ايضا وان قد اشار في المتن اكثر كتبه ايضا الى ما قاله في المنتهى  
بقوله ويجوز للمفسر الفارن اذا دخل مكة العدول الى التمتع بعد منعه خيرا او مجوزا مطلقا بل مثله موجود في اكثر الكتب لعل المراد به  
من كونه مع عدم التبيين ولكن لا خصوصية بالمفرد بل ينبغي جواز الفارن ايضا في غير مثل المندوب والمندوب والمطلق والاستباح المطلق لو جامع عن  
فرق لم يجوز ذلك للمفسر مطلقا او بعد دخول مكة لا للفارن للنسبة امتنعنا من ان الفرق محتمل حال الاختيار لحسنه معونة وسبحي ثم اعلم ان  
يحتاج خلف العدول في الاثناء الى نية اعدل من احرام حج الاسلام الى عترة التمتع عترة الاسلام فربما الى الله مثلا بمعنى اجعل ما تقدم وما يا حو من الشا  
كاتبنا مثلها في الفصل من الضلوة المناخرة مع النسيان الى المتقدمة بل يكفي فعل ما يفصل بقصد الثاني وان كانت النية اولى واحوط والظان المراد  
بقوله في الرواية فتفعلها كذلك ما ذكرناه فقط لا النية مع احتمالها ويشعر بحسنه معونة بن غار قال سالت ابا عبد الله عن رجل لم يحج مفرقا فقد  
مكة وظاف بالبيت صلى كعتين عند مقام ابراهيم وسعى بين الصفا والمروة قال فليحل وليجعلها متعة الا ان يكون ساق الهدى وكانه يريد بقوله  
فليحل جواز التحلل بالفتنة لانه محل من عترة التمتع كما هو المذكور في دليله وقول الاحتجاجي الوجوب ايضا الامر بالتحلل بمجرد ما قيل لانه الظاهر ولما في  
مؤقتة ندوة قال سمعت ابا جعفر قال من طاف بالبيت الصفا والمروة احل احب اكره ومرسلة بولس بن يعقوب عن اخيه عن ابي الحسن قال طاف  
بين هذين الحج بين الصفا والمروة احل الا ساق الهدى واعلم ان هذه الروايات حتى الاولى لا تدل على العدول عن الافراد الى التمتع مطلقا  
ومع عدم التبيين وان معناه يتم على حجة الافراد كما لو تدل عليه بعد الشروع في الجملة وتدلل الثانية عليه بعد الطواف بالسعي الاحلال لكن  
لا دلالة في التبيين والاحتجاجا وكانه فهم من الاطلاق وتركة التفصيل فافهم وان فيها دلالة واضحة على عدم الدقة في النية فانها تدل على جواز جعل  
الحج الافراد متعة بعد بعض افعالها على عدم الاثبات بنية التمتع في افعال عمرها الا انقصير فيما مل وانها تدل على حصول الاحلال بعد السعي لطاق الحج  
الا السابق لوجوبه في البعض محل عليه لبناني والظاهر اخراج عترة التمتع كدليل الدال على حصوله بعد التمتع يدل عليه ايضا ما في الفقيه في اخره  
رواية احب واكره الامن اعتمر في غارة ذلك وساق الهدى واسفر وقلد واشترى نيا في الهدى والمراد بذلك وان القول به مع ذلك مشكل لعدم



ولو دخل المقر والفتان مكة جاز لها الطواف وسبغت لها تجد بدل النسيئة عند كل طواف فلا إعلان إلا بالنسيئة على ما

في التمر المفردة أيضا الأبعد المحل أو النقص على ما لو وان لا يحل له كل شيء فان حل النسيئة على كل طواف من ان فيه عدم حصول الأبعد السعي فخلا  
فان ذهب اليه منهم من حصوله بالطواف فقط وانما يدل على حصوله سواء لم يأم لا مع دلالة بعض الأخبار على تعيينه من النسيئة فمكة فتبينها أيضا  
لذلك الاختيار غير بدلت طاف وسعي في فهمه من النسيئة بعد الطواف ان تم كما موجب للخلال فمما قلنا لو دخل المحل فظاهر هذا الكلام ان من  
كون ذلك الطواف طوافها المحل وطواف اخر من ذلك ليس بجواب بل ان طوافها لا يكون طوافها ويجوز النسيئة بعد الطواف وركعتان ان كان  
لأنه يحل بعد السعي الذي يدل على جواز تقديم طوافها في موثقة وزارة قال سالت با جعفر عن المفضل لم يدخل مكة يقدم طوافه او يخرجه فقال سألنا  
لأنه حاد من عمر قال سالت با عبد الله عن مفضل لم يقدم طوافه او يخرجه فقال هو والله سواء بحمل او اخره ووثقة وزارة قال سالت با جعفر عن  
الحج يقدم طوافه او يخرجه قال يقدمه فقال رجل في جنبه لكن ينبغي ان يفعل ذلك ان اقام حتى اذا رجع الناس الى منى معهم فقلت له من يشك ان  
ابن الحسين سالت عن رجل اذا هو اخرج على الجحش لا والله الذي يدل على جواز الطواف ويجوز النسيئة وان تاركها اصرح بحلها هي ما حصة معوية بن عمار  
عن عبد الله قال سالت عن المفضل لم يدخل مكة يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة قال نعم فاشاء وبجدة النسيئة بعد الوكيع في الفارن بذلك المنزلة  
يقعدان ما احل من الطواف بالنسيئة قال في الهندية قبل محمد الحنفية فقه هذا الحديث انه قد حصل للفارن والمفرد ان يقدم طوافه او يخرجه  
الوقت بالموتين متى فعل ذلك ان لم يحل النسيئة بصير المحل ولا يجوز ذلك فارجله امر المفرد والسابق بتجديد النسيئة عند الطواف مع ان السابق  
وان كان قد طاف لسياقة الهدى صحبة عبد الرحمن المحاج قال قلت لابي عبد الله اني اريد الجواز بمكة فكيف اصنع قال اذا رايت الهلال هلال ذي الحجة اخرج  
الى الجمرات فحرم منها ما لم يطفك فكيف اضع اذا دخل مكة اقيم الى يوم النسيئة ولا طواف بالبيت قال في الكعبة ان عشر كثير ان البيت ليس  
بمكة لكن اذا دخلت فطف بالبيت سبع بين الصفا والمروة فقلت ليس كل من طاف بالبيت سعي بين الصفا والمروة فقد احل قال انك تفعل بالنسيئة  
ثم قال كلما طفت صليت كعت في عقد طوافا بالنسيئة الحديث يحتمل ان معنى قوله تقيم عشرة ان يجوز له ذلك ان عشر كثيرا بطريق لا تكاد يثبت  
بكثير ان البيت ليس بجواز ليس يقطع عنه الطواف لعدم طوافك ان فيه طوافه ويحتمل ان هذا الاكثار بقوله تقيم عشرة ان يحل بغيره الطواف  
قال البيت لا يجوز طوافه بل كلما دخلت فطف بالبيت هذا النسب بقوله ولكن الحج واعلم ان هذا الاخير شتمه على رجاء الافراد على الجوار وفي العام الاول  
وجوز الطواف والسعي بعد دخول المسجد في اول ذي الحجة ومن خارج الحرم لا من ديرة اهل كل ذلك خلاف المشهور ويمكن المحل على الجوار والخيبر وان  
ذلك بعد حجة الاسلام الله يعلم وان هذا الاجابة تدل على جواز تقديم الطواف للمفرد وبعضها للفارن ايضا اذا دخل مكة اختيارا والطواف ايضا هو  
ما هو ونظيفة واذا طاف مع الاخبار السابقة تدل على حصول الاحلال بعد الصلوة والسعي اذا لم يقدريه محرم ولا يبق حلا وان لا بد من النسيئة بعد  
وكفى الطواف ليلا يحل ان لم يجد بدون ذلك من طواف صلى سعي الا من ساق فويح الاستثناء في البعض بالمفرد الطواف قبل الوقت قبل ان تدرك النسيئة  
دون الفارن مع وجوب النسيئة عليه ايضا كما يفهم من بعض الاخبار شتمه في حصة معوية الفارن بذلك المنزلة مع سعي الاحلال الموقوف من البعض  
كما تدل عليه الآية حق مبلغ الهدى محله وهو طواف الشجر في بيته عند الحسنة ونقطة هذا الحديث لا يحتمل عدمه عليه لان الفائدة عدم الخلط  
وهو يحصل من الهدى عدمه وهم وجوبها عليه من صحيح صحيح وما ذكرنا احدا الا قول ومثل بعدم الوجوب وعدم الخلط مطلقا الامع النسيئة  
تجدد عما كان في المنع قبل وجوبها وحصول التحليل بدون تجديد النسيئة بعد الطواف للنصوص الكثيرة الدالة عليه بنفي الفورية وهذا  
يعلن ان غير فرق بينهما ولا يقتضي عادة قبلية الاحرام قبلها بناء على النسيئة الكثيرة الاحرام لا يقتضي بدونها لما شتمه من ضعف ذلك بل هذا  
الحكم دال على ان السعي عليه لو اخل بالنسيئة صار حراما عمره وانقلب شتما كما صرح به جماعة الحج وهذا الكلام غير واضح في ما رايت الاخير  
والابن علي تجديد النسيئة بعد الصلوة نعم الاخبار على جواز تقديم الطواف كما كثيرا وكذا ما يدل على تحلل من طاف وصلى وسعى وقد ذكرنا ما  
راينا في ما تقدم فكانه اراد ذلك لا بعد الفورية بعد ما كما يفهم من دليله ولو جاز الفرق بينهما بسياق طرفة القران دون الافراد  
القصير باستثناء من ساق الهدى في الاخبار المفردة مع عدم ما يدل على حكم الفارن الا في حصة معوية الفارن بتلك المنزلة مع عدم  
الصراحة بالخلل بدونها ولا يفهم من قوله توقف نقد الاحرام ولا يفهم الحج انه حصل للخلل فلا بد من النسيئة لعقد الاحرام وذلك غير واضح  
وان كان ظاهر الاخبار ذلك كما اشترنا اليه لان الظاهر ان المراد ان يحصل للخلل من النسيئة وهي مانعة عنه وهو المراد بالبعد بالنسيئة ولو كان جازرا  
الانه يحصل احرام مجد كما هو الظاهر من كلام الامام وليس ادعاه لانه ليس باخر الحج ولا بالقرن لسبق بعض محل الحج وعدم قبل القرية وهو طواف حصر احرام  
في احرامها ولا نه ما ذكره وقته ولا ميقات ولا نه ما ذكره نية بل وما قال بل على الظاهر انه لا بد في المبادات كلها من النية على ما فوهه وسلم  
عنده ايضا ولا نية هنا لان النية الاولى قد ارتفعت فلما كانت الاحرام وقد اخل خرج منه كعمل المحلل في غير هذا الموضع وكما اسلام المحلل في الصلوة  
ولان كان غير محله فصار الثاني عبادة مستقلة تحتاج الى النية لاجل المقارنة فقط بل لا معنى لما في اصلا ما مر حتى يصح العمل عليه حتى لو كان  
قويا لم ذلك بل لا ذكرناه من كونه عبادة مستقلة على تقديم حصول الخلط وينبغي في ذلك المبنى ان لا بد من نفي ليل متوهم في المدلول مع ان  
الاحتياج انما يثبت بناء على ذلك ايضا على تقديم حصول الخلط تجديد الاحرام وذلك كان في استيفان لنية من غير احتياج الى ذلك المقارنة على  
المقارنة امر مقرر عندهم فلو لم يثبت عنده مثل بلزم القائلين بذلك هم الاحباب الذين كتبهم مشهورة ومعلوم على ما ينبغي من بعض ما راينا من  
كلامهم والظاهر انهم لا يقولون بجواز مقارنتها هنا وهذا يدل على قلنا فمما قلنا من انما في قوله بل هذا الحكم دال على ان نية تمتعها غير  
نية مشكلا وايضا قد يكون غير مشهور الحج والروم للخلل من غير المبلغ بغير تمييز مع ان يكون للخلل منه الا بالنسيئة كما يفهم من كلامه ودليله ان حصة

انما يفتح  
فيقال











يشترط في حجة الاسلام التكليف الحرية والاستطاعة هي الزاد والراحلة ومؤثره عباله وامكان المسير هو العفة وتحلية السرير والقدرة على الركوب وسعة الوقت

بالجواز العرفي على من يجب عليه الحج فغيره يحتاج الى الدليل وسبغ الوضوء وسبغ دليله ايضا وثوبه ثبوتها وبطلانها ايضا كغيره  
مثل صحة منصرف من حارة القبة عن ابي عبد الله قال لا يكون الفان لابن ابي الهدي عليه طواف بالبيت وسبغ الوضوء والوضوء بالبيت  
من المفرد الا يساق الهدى بحجة معوية بن عمار القبة عن ابي عبد الله انه لا يكون الفان لا يكون قرنا الا يساق الهدى عليه طواف بالبيت وركعتان بغير  
امرهم وسبغ الوضوء والوضوء طواف بعد الحج وهو طواف النساء ولا يكون الفان له في مثل هذه انه يفهم حصرها له فيما ذكره انه يحصل الاخلال والخلال من سبغ  
فقط وان وجد كونه قرنا وامنا ذمه بالسبغ فلا يكون غير معتبرا ولا يكون احراما ثانيا بعد هذه الاعمال فلا ادخال ولا دخول وقد عليه ايضا الجليل  
ابن يساع عن ابي عبد الله قال الفان الذي يقرب بين الصفا والمروة وسبغ الوضوء بالبيت وسبغ الوضوء بالبيت وسبغ الوضوء بالبيت  
الجلبي عن ابي عبد الله قال انما ذلك الذي يقرب بين الصفا والمروة مثل ذلك المفسر ليس بافضل منه لا يساق الهدى عليه طواف بالبيت صلاته ركعتين خلف واحد  
المقام وسبغ الوضوء والمروة وطواف بالبيت بعد الحج قال امارجل قرن بين الحج والمروة فلا يصح الا ان يكون الهدى الحديث حسنة عبد الله بن سنان  
عن ابي عبد الله قال قلت له اني نقت الهدى قرن في ذلك المقام افضل ثم قال يجوز ان يكون طواف بالبيت وسبغ الوضوء بالبيت وسبغ الوضوء بالبيت  
بالكعبة يوم النحر المفسر في وقته واجتمع لابن ابي عمير الحديث عن امير المؤمنين انه قال في التلبية لبيتك بحج وعمرة واجتمع الصفة ويمكن بعدم الصفة ايضا  
لو سطر قران ولا فائدة بحج ذكر هذا الكلام في التلبية لا يدل فانه قد يكون تعيدا او يكون الاشارة في العرفة المقام طواف الى ان ياتي بعده بالحج ايضا وهذا واضح  
هذا الكلام في بعض رواياتنا في التلبية ولو بعد المقام طوافها ويدل عليه حجة زارة في القبة قال جارجل الى ابي جعفر وهو خلف المقام فقال اني قرن بين  
عمرة فقال له هل طفت بالبيت فقال نعم قال هل سقت الهدى قال لا فاذا وجد جعفر شعره ثم قال قد احللت الله وغير ذلك من الاجابة يفهم من هذه الصفة  
عدم الدقة في بنية المخل بل عدم ما وانه يكفي باخذ التلبية من العرفان لقران بين الحج والعمرة لا يضر غير ذلك فافهم ولصحة الجليل المتقدمة حيث قال فيها  
ايمارجل قرن بين الحج والعمرة ويمكن الجواب بما امكن فيما سبق واجاب الشيخ بان المراد من قال في حجة فان لم يكن حجة يكون عمرة للاشارة في اننا التلبية وثوبه  
صحة الفضل بن يسار حيث خسر الاشارة بالسابق وايضا يدل على بطلان صدر هذه الرواية حيث ما فرق بين الفان والمفرد لا يساق فاما مل ومع  
ذلك الجواز في الجمل غير بعيد لظاهر هذه الرواية يعني لا يجوز القادة في التلبية والاشارة بالحج والعمرة معا الا السابق كما هو ط هذه الرواية لا بالغة  
الذي لا يربى في حجة الفان في ذلك فانه ما يفهم له وليلا وليس فله دليله وبالحجة هذه الرواية ما تدل على من ذهب الى عقيل لا طواف  
فما مل ثم علم ان الروايات التي نيلان حج الفان والافراد ليست فيها الاعمال الحج الى طواف النساء فقط وليس فيها ذكر العمرة اصلا فلا يكون حج حراما ولا  
يجب على من يجبان عليه مطلقا ثم قد تدل الآية على انما هما والاشارة بالحج مع الاستطاعة فيجوز مع الشرايط وظلال الامور اخلال  
ذلك بل الجزئية وانما لا بد من الاتيان بها على من في الحج مطلقا مندوبا ومنه وروايتنا لا انتقال من العمرة الى احدها وذلك غير ط فاما ما يدل على القصة  
فانه بكثرها وصحتها تدل على الاتيان بهما في عام واحد معا بجميع افعالها وعدم طواف النساء في العمرة وتحليل كل شيء بعد العمرة والظان يستثنى من التحليل كما  
في الرواية التي تدل على لزوم الدم على من خالف قبل القصير فاما سبغ الوضوء في حجة الله تعالى في حله فقولنا يشترط في حجة الاسلام الحج الظان المراد  
به الاشارة الى شرايط وجوب الحج الاسلام وطهارة الاسلام فانه شرط للصحة دون الوجوه في المنهي لاجماع علماءنا وفي الدرس ايضا جعله من شرايط  
الصحة قال ايضا ان الجميع شرط للاجزاء الا الثلاثة الاخيرة فلو حج المريض بشقة والمقصود والخائفة السر الذي يعلم ضيق الوقت فارسله عنيفا جدا  
بحيث لا يجيب مثله وادرك اجزا ومقتضاها الفرض لان يكون غدا للباسك حراما بحج ونحوه فلا يخرج من المنهي الفسد وهو غير بعيد والشرايط المذكورة  
الاسلام وهو اظهر وكنتي الشهادة مع الاعتقاد وعدم شوق حجت اكثر من غير قول مثل هذا الصفة في القادة واثباته وانكاره ضروري  
للمدين وعدمه من شرايط الصحة دون الايمان مشعر بغيره الخالف كتابا في ارضه وبثبوت عدم وجوب الاعادة والقضا واستبصر كسبغ الوضوء وهو مقتضى  
عند الفقهاء على ما ذكرته فله وقد مر في تحقيقه فذكرنا مل واما ما دليله في اجماع فقهاء الاعصار الذي في المنهي مستندا الى اشراط الاخلاص التي  
عن الكافر على الوجه المعتبر في الحجة فانه شرط للاجزاء والوجوب على المملوك مطلقا وان اذن له المولى لا يجري عن حج اسلامه ولو اعقب نعم لو ادرك  
احد المؤمنين مقتضا مستطاعا مكلفا يمكن ذلك كما سبغ ودليله ايضا الاجماع والاشارة على جعفر بن اخيه موسى قال المملوك اذا حج اعقب  
كان عليه اعادة الحج وقرب من حجة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله وغيرهما وما يدل على الاجزاء مطلقا بعد تسليم التسليم على ادراك احد المؤمنين  
معتقا كما حله الشيخ عليه السلام من الاذلة الثالث التكليف بالبلوغ والقفل وهو الدليل والاشارة في بعض الاوقات مثل الحجة مع خبر رفع القلم و  
مقتضى مضمرة منها قال سالت عن ابن عشرين الحج قال عليه حجة الاسلام اذا اهل ذلك الجارية اذا ضمت فيها اشعار بعدم حصول البلوغ بالشروط  
في الجارية فاما مل فغيره من الاذلة الدالة على البلوغ بالسبع وكما ما في رواية مسند عبد الملك عن ابي عبد الله لو ان علاما حج عشرين ثم  
احل له كانت عليه فرضية الاسلام ايضا اذا استطاع اليه سبيلا او ابيع الاستطاعة وهي مفسرة بالزاد والراحلة ومؤثره عباله مدة رجوعه اليهم بل  
المراد بالزاد ما يقوته قونا منعارنا من غير اشارة بتقديسه كان يملك الفان مع الفتنة او البذل والراحلة ما يحل من غير شقة ولو بالاجرة او البذل كما  
سبغ ولا يحتاج التفهيد بالابق بحاله في الراحلة والزاد هو الاية والاشارة وعدم المخصص ما في بعض الروايات ولو على خادبة واجد وما رو  
من كونه الحمار وعدم التفاد في الماكول والمشروب مشروط ولا يشترط الوجع الى كفاية بمعنى وجود شيء يمش به بعد الحج مدة مثل ملك اوضة قروا  
مال يمش به غير ونحو ذلك كما هو عند اكثر المتأخرين ودليله الآية فانه تدل على الوجوب بالاستطاعة ولا شك في صدقها العرفي على ما هو قادر  
على الوجه الذي ذكرناه مع عدم الكفاية ونظما الى معنى شرعي يكون هي داخل في مفهومها غير ظاهر اثبات الحقيقة الشرعية ان يمكن تغير ثابت هنا



[illegible]

محمد بن محمد



فلا يجب على الصبي والمجنون ولو جازوا حج عنهم لم يجز عن حجة الاسلام ولو جازوا بآثم كمال قبل المشرك جزء وحرم المنبر والولى عن غير المنبر والمجنون م

بعد استقرار الحج وجوبه رواية مسلمة في خبر عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا قال اني كنت كثر المال وفرت في الحج حتى كنت  
تقال فيمنع الحج قال لا يقال ان شئت فقل جازا لم يقبل حجك عنك ما لو لم يقبل الحج بل استطاع في وقت المنع وعدم القدرة فلهذا عدم وجوب الاستئجار  
للاصل عدمه قال عليه ادنا الاجماع في المنع على عدم وجوب الاستئجار على المريض مع عدم اليأس من شفاؤه لا يستحب المراد بتخليته السب وخلوه عن الخوف المانع  
كون الطريق امن في الذهاب لرجوع الى اهله ورجاء رفته ما بين معهم ولو طأ وطأ في المنع عليه فهو علمنا فادله الاجماع وما في الخبر المتقدم من ان  
يمتنع العقل والفعل الدالان على نفي الضيق والرجح وظاهر ان نفي النفس اخل ولا يبعد خوف الضيق ونحو ذلك المال الذي يول الله ما غير مع القدرة ولو  
كان كثيرا بطرطن سارهما مع الوصول الى المقصود والرجوع الى الاهل في غير ظاهر كونه ما فادله الاجماع ولا خبر ظاهر لا يبره ولا اخبار الدالة على وجوب الحج مطلقا  
الاستطاعة بدل على عدم كونه ما فادله وجوب الحج وكذا لو كان الدفع موقوف على بدل مال فلا يبعد الوجوب مع عدم الضرر وجوب حفظ المال على اطلاع من  
خصوصا اذا عارض واجبا وهذا وجب شراء الماء باثمانه وقدره ليله وقوى العلم على ذلك كانه صار جميع ما يؤخذ في الطريق من مؤنجه وفرض كون ذلك  
المال الكثير مؤنة الطريق بان يصر في الزاد والواحدة او الماء او الدليل مثلا ان عدم النزاع في جواز صرفه بل وجوبه والذهاب الى الحج معه ولو جعل مثل ذلك  
ما فادله وجوب الحج لذلك بل هو عدم جواز السفر الى ما فادله الاجماع على ما في الخبر المتقدم من ان الاستطاعة على الاموال  
والاستئجار في كل طريق ومنه يعلم انه توقف الحج على بدل مال ليزول العذر ويحل الطريق وجب لك لقوله لا وجوب الحج مع عدم ما يارينا حاله لا يمنع تخصيصا  
لذلك الادلة نعم لو ثبت اجاع ونحوه فهو متبع ثم ان لظ عدم وجوب الاستئجار على فقير الخوض المانع من لباسه ثم لو علم اليأس هو بعيد وكان الوجوب سابقا  
مع النقص في كل ذلك مثل الكثير المنصوص مع احتمال ادم الاختصاص ظاهر الادلة في غير الخائف فامل اما الناع الوقت للحج فظاهر اشتراطه وبدل عليه  
الاجماع والعقل والفعل لوجوب حصول الاستطاعة في وقت يمكن ادراك الحج فلا يوجب على فقير عدم الاتم الحاج اليه ما مثل وجبة الماء وال زاد وغير ذلك  
ذلك داخل في امكان المسير قولهم فلا يجب الحج تفريع عدم الوجوب والاجزاء على ما سبق ظاهر في نفي الحج بها الوقت مع عدم التميز وجعلها مع في الجملة  
وذلك في المجتول لا يخرج عن شيء ولكنه يمكن ولا بد ان يكون وجوب الحج لوجوبه عندهما وجب بان في الشرع يجب لهما ما جازا لسلام ولا يبعد عنهما ما فادله  
لان فعل شيء قبل وجوبه لا يمنع وجوبه مع حصول شرطه وفوط وكذا وجوبه عنهما بمقتضى ما في بنائهما والولى لوجوبهما ما فادله اجاز ذلك بحيث ان يرد  
بالاول جها بالثاني في الحج بها وفوط من جها انهم وان كان الاول اوفق بالقبارة الا انه يلزم فعل المجتول الحج وهو بعيد وابعد منه تخصيصه بالثاني  
مع نية الفعل والتسبب في اخذها لوجوب الحج وهو ايضا مشعر باعتبار فعل المجتول وقدرة عليه فلا يبعد فرضه له مع جتو ما وان كان قوله بعيد هذا انه يخرج  
المجتول بعد فعله على غير ما مل قولهم ولو جازا ما استوفى الحج على فادله ما في الخبرين من ان المجتول والبلوغ قبل المشرك ركا كاملين مع وجوب ما في الشرط  
مثل حصول الاستطاعة من مكانه على الزاد من بلد كمال قبل فها انما ركا كمال مجرى مثله مع ادراكها بان الناسك بالشرع وهذا اوضح عند الاقول للمضطر فيجزيه  
بعضه عبادة الصبي المميز شرعا مع الشرايط مطلقا وهذه المسئلة توكيد فافهم وفي الخبر الدال على الاجزاء من العبد لو ادركه معقلا كما اشار الى الاجزاء من الصبي  
ولا يبعد ذلك في المجتول المميز ايضا ولا ينبغي الحكم من يقول بعدم شرعية افعال الصبي المحض التميز لعدم صحة الاحرام وسائر الاحوال بخلاف العبد على ما قلنا  
بنوى وجوب الوقت فقط فمقع وعلى المشهور بنى جديلا للاحرام ايضا وهو مشكوك في امساده واد الحرام بها يامرها بفعل ما يقدر ان من التلبته وغيره فافهم  
هو ما يجران عنه فباني عنهما ما ويا ويحبها عما يجتنب حتى ليس الخط وعقد النكاح واد الصبي الطيب غيرهما ويظنون بها وينبغي ان يضع الحساب يد فافهم  
بل يبد فافهم مؤنهما من ماله قال في المنع بدل عليه بعض الروايات وقال في ذنبها وكما يترجم الحرام من كفارة في فعله لوفاء الصبي وجب الكفارة  
على الولي اذا كان مما يلزم عدا ومنه او كاصيد الى قوله وما يلزم بالهدم لا بالتمتع وتجا احدها لا يلزم ان عمل الصبي خطأ والثاني يلزم الولي  
لان فعله والا قول اقرب قال في التمدد بكملا يلزم فيه الكفارة فعلى ليه ان يقضي عنه والهدم يلزم الولي وعلى ادان في الصبي الفقيه وغير صحيح الكا  
عن احدهما علم السلام قال لا حج الواجب بانه وهو صغير فانه يراه ان يلبس فان لم يحسن الوضوء ويطاوع به وصلى على ذلك لم يمس له ما يذبحون عنه قال يذبح  
عن الضعاف ويصو الكبار وينبغي ما ينبغي على الحرام من الثياب الطيبات قل صيدا من لينة ورواين بابو بصير في الفقيه وهو حسن الكافي عن معوية بن جهم  
عن ابي عبد الله قال انظر الى من كان معكم من الصبيات فقلوه الى الجنة والى من وضع بهم ما يضع بالهم ويطاوع بهم وهم ومن لا يجد الهدم  
منهم فليصم عنه ولية وكان علي بن الحسين يضع السكين في هذا الصبي فيقبض على يده الرجل فيذبح وساله ساع عن رجل ام غلمان ان يتعوا قال عليه ان  
يقضي عنهم تلك فانه اعطاهم درهم فبعضهم صحيح بعضهم امسك الدرهم وصام قال قد اخبرتهم وهو بالخيار ان شاء الله تعالى ولو انه امرهم بضموا مواك  
فلا جرمهم والط ان هذا في الموال لا في الصبي ان ذكرت في الفقيه في باب فذكر ما غير مناسب منها لما هو في الفقيه والكافي فظاهر الرواية  
وجب الكفارة في قتل الصبي مطلقا على الولي والظاهر ان مجزئهم من فح ويؤدية او بطن مركا لوه وبدل عليه رواية ابو باني اديم قال سئل  
ابو عبد الله عن ابن جهم البصيا فقال كان ابن جهم من فح ومثله صحيحه على بن جهم عن اخيه موسى ويحمل للضرورة مطلقا فيكون مجزئهم من التجزئ  
في المقات وهذا لا يبعد كون الاول افضل فلهذا لبيان الجواز وغيره وايضا يحتمل كون الاحرام من المقات وناخير التجزئ في فح وناخير ايضا وهو  
الاخير اعلم ان الولي اذا حرم بالصبي فهو يقول اللهم اني احرمت بابي هذا بالغير الممنوع بما الى اخره كذا قبل ويقول اعلم احرم هذا الصبي فيا امر  
باللبسية ان قد ولا لابي كذا سائر الاطفال كلما يقدر يفعله وعام يقدر يفعل الولي يترع عنه ولا الخطم يلبسه ثوبي الاحرام ويجنبه بفعل ذلك  
وكلهما ايضا وليتجز جواره للصبي كذا لا يبعد لو كمله ايضا وقيل لا احرام ولاية الاحرام بالطفل وهو ايضا غير بعيد لانه فعل قابل لان يفعله غيره  
وهو مغرب عن الشارع فلا خصوصية لغيره ما فرض عدم الضرر وما في صحيحه عبد الله بن سنان عن الصادق قال معصية يقول رسول الله بركة







ولو بذل زاد وحله مؤثره عليه وجب لو وجب له ما لا يستطيع به الحجج القبول لو استوفى لعل في السفر بقدر الكفاية وجب لا يجب القبول ولو حج الفقيه  
مشكلا لم يخرج عن حجة الاسلام الاصح اهل المستقرة ولو شكك الغرض اجزاء ولو كان لنايب حرس اجزاء عن الموت لا عنه لو استطاع ولو حج عن المستطيع الحج  
عنه لم يخرج ولا يجب الاقراض للحج ولو بذل ما له ولد له فيه والمريض قد عدا الركوب جعليه والا فلا ولو اقرضه الى الرفيق مع عدمه والى الامة والا لا  
مع العدم والى الحركة القوت مع ضعفه والى مال للعقد في الطريق مع تمكنه على راي سقط ولو منعه عدل ولو كان معصوبا لا يستمكن على الحلة سقط  
فانهم الا ان يحصل له مشقة شديدة او مرض يسببه لا يتحمل منها فلا يبيح جواز سفر بل وجوب فيه وكذا لا يجوز سفر في سائر المندوبات مثل البرز الاطعام <sup>المندوبات</sup> ولا يجب على المنوع  
واعلم ان الظان المراد بذلك جواز الحج وتقدمه على النكاح وعدم استثناءه من الاستطاعة وكذا ان زمان وجوبه يخرج القافلة ولينما استبان ان كان <sup>المندوبات</sup> لا  
الركوب فيه فانه يجوز فيه وفي غيره على تقدير تدرجه من المني وخوفه قولهم ولو بذل الحج قد عرفت ليل الوجوب بالبدل نحو عدم حرج له ولو وجب له  
يستطيع به الحج لقبول عموم الادلة تصد الاستطاعة بالمباقة في وجوب الحج والتمسك بالكتاب السنة وكذا عدم الفرق بين السنة وغيره وانما الميسر غير  
مع النكاح بعد عدم وجوب امر على شخص بذل اخرنا مثل ما بالجملة الوجوب بامر صد الاستطاعة وهي القدرة على دفع الزاد والراحلة من غير مشقة ولا شبهة في  
صدتها مع الحسنة والبدل والاعطاء والهدية والتخمة الاخذة الخرج له وغير ذلك فاما قولهم ولو استطاع جازا في دليله ايضا واضح مما تقدم  
كذا يقتضيه ما اذا استوفى على قدر غير الكفاية مثل موته عياله الواجبة وكذا عدم وجوب القبول لشرط الزاد والراحلة من غير مشقة ولا شبهة في المشقة  
حج وعدم تحصيل شرط الواجب المشروط بالبدل غير تلبه ولو حج مع قبول الاستطاعة او بدلا لوجوبه في الفرض فاما قولهم ولو حج الفقيه الحج  
يعني لو حج غير المستطيع لم يخرج من ذلك عن حجة الاسلام فلو استطاع بعد ذلك بجعل صدق الاستطاعة او لا وضدتها ثانيا فيلزم المراد بالتمسك بها  
تلك الفعلة مع تحمل مشقة غير لازمة فالوفور عدمها فكذا لا للمار واستثنى من ذلك وجوب الحج فاهل حق استقر بان معنى زمان الحج وهو ما في قولهم  
الوجوب صار غير مستطيع في حج عليه الحج على وجه مقدور ولو مشيا وتكاهوا وانما على تقدير الفعل حج يخرج عن حجة الاسلام ويستقطبه كذا  
لو شكك المستطيع وكذا لو حج النايب معصرا ومشككا يخرج عن المشورة لا عن نفسه بعد الاستطاعة وهو ظاهر وكذا عدم الاجزاء عن المستطيع الى الغادر على  
الحج لو حج عنه ولو حج به عليه بنفسه قولهم ولا يجب الاقراض للحج بمعنى ان جعل نفسه مستطعا بالقرض بل لو اقرض حجوا بالحج عليه الحج فاما من كونه  
لا استطاعة لم لو كان عند ما يقابل الفرض فضلا عن مستثنى الحج يجب الفرض بل لو امكن اخراج ما عنده كاشيئا لا يدين في القرض والا في سفر  
ماله وليس مثال الفرض بيع الامتعة وتحصيل الثمن الزاد والراحلة داخل في الاستطاعة مثل آلات الاوعية مثل الفرة وغيره فاما ما يمكن  
تحصيلها داخل فيها للتبادر على الاجماع على الظاهر لعدم المشقة في تحصيلها ولا غلها ودخلت لزوم سد باب وجوب الحج غالبا وبفهم الفرق بين ما هو داخل  
وبين ما هو خارج باننا ملنا ما مل فوجوب الحج مفيد بالنسبة الى الاول ومطلق بالنسبة الى الثاني فيجب تحصيل الثاني دون الاول وهذا في المشقة  
بشرط الزاد والراحلة في حق الحاج اليها بعد المسافة واما القريب فكيفه البسير من الاجرة بنفسه حاجته والتمسك لا يعتبر في الحلة في حقه وكيفه التمكن من  
المشي بؤيد صد الاستطاعة ويخرج ما يخرج مثل وجوب الحلة للبعد للاجتماع والاختصاص بالناس بل في الباقي تحته وينبغي حفظ هذه القاعة  
فانما تنفع في هذا الباب كثيرا قولهم ولا بد من الولد الحج لا يجب على الولد ان يذل ماله لوالده الحج به وكذا لا يجب على الوالد اخذ ذلك من ماله طفلا  
او لا على سبيل المحل لقرض غيره نعم لو اقرض مع الاستطاعة بالشرط المتقدم يجوز ويحكي من مال غيره وبالجملة عدم الفرق بين الولد والوالد وغيرهما  
مقتضى بعض الأصول والقواعد الشرعية وكما ورد في رواية سعيد بن يسار الثقة قالها صحيح قال قلت لابي عبد الله الرجل الحج من مال ابنه وهو صغير  
نعم حج منه حجة الاسلام قلت منفق منه قال نعم قال ان مال الولد لوالده ان رجلا اختصه هو والدته الى النبي ان الولد المال للوالد منه ذلك على  
الجواز بل الوجوب من مال الولد عدم منع الولد فيعطيه لكنها في القواعد التي قال المصنف في المنهي محمولة على انه اذا كان للوالد ما يمكن من الحج به واخذ  
على سبيل الشرع ان مال الولد ليس للوالد باني من هذا المثل قوله نعم ان ينفق وقوله ان مال الولد للوالد وقصاؤه الحج ويمكن كون الاتفاق  
جعله وجوب نفقة في مال ولده لفقره وعناجرة تحفظه وحفظ ماله وكون المال للوالد كفاية عن جواز الفرض فيه لا صغير او الدليل ان يتصرف في المصلحة  
وكون الفرض في واقعة قد يكون واقع كذلك بان كان المال للوالد وهذا المال يعني المال المشاع لا مطلق ماله ويكون هذا القول اشارة الى تنظيم الوالد  
وعدم حسن المزاج مع وقره ما يدعي لكن غير ما ايضا ما يدل على قصرنا والدين مال ولده ولجبه به موجوب في الاخبار ولو لا خوف خرق الاجماع على ما يظهر  
لا يمكن القول بضمه الرواية لان كمالا ذكرنا تكلفات بعيدة ولا فائدها القواعد الشرعية اذ يستثنى منها امثال هذه النص الصريح بقوله اشارة الى رد  
هذه الرواية فاولا لا يجب على الوالد مال ولده الاقراض منه كما اصرح في قولهم المريض جرح الوجوب مع القدرة على الركوب وجوب سائر الشرائط واضح مما  
تقدم كعدم الوجوب مع عدمها قولهم ولو اقرض الحج لا يجب الحج للموانع المذكورة لعدم صد الاستطاعة التي هي شرط الوجوب وهو الكل واضح الا في  
المال مع التمكن فالظهور وجوب صد الاستطاعة واثار في رد هذا القول بقوله على الحج هو غير واضح وقدم ما تقدم في ذلك فاما ما كعدم الوجوب مع  
العدالة والكفاية وكذا عدم وجوب الاستئانة على المريض المنوع ولو كان ما يوسع البر وكذا المنوع بالعدو وسائر الاعذار للاصل وعدم القدرة والاستطاعة  
التي هي شرط الوجوب بالاية والاخبار والاجماع مطلقا وان بعض الاخبار المتقدمة تصير بعدم الوجوب الا تخلية السر وعدم المرض وما يبعد عن القدرة  
فيرواها لا يجب عليه الركوب كون الوجوب بالنفس المال فانه اذا اقرض احدنا بنى الاخر غير ظاهر الاية والاخبار وجوب على الحج بنفسه بشرط القدرة وانه  
كلا وجوب معلوم عدم الوجوب المال وحده منها وهذا لا يجب صرف المال بوجه يجوز ما يشاء ومتكاه وان المال وجوبه ليس بالاحالة بل لكونه مؤثرا عليه  
وشرائطها ولطفا من الشارع لادارة العيرون الغير في الحج الصبي فخط كما اختاره المصنف واثار في ضعف خلافه بقوله على راي نعم لو كان الوجوب  
مستقرا قبل المانع وقصر ان حصل المشقة لا يفيد وجوب الاستئانة بل يجب مع اياها في الميت الذي عدم الخلاف فيه ويدل عليه بعض الاخبار مثل صحيحه  
وعبد الله بن سنان المتقدمين من امر الشيخ الكبير باخراج الحج وجمعه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال كان على رجل ان يركب رجلا اراد الحج فمرض له مرضا وخالفه سقم  
فلم يستطع الخروج فليجهر رجلا من ماله ثم يبعثه من مكانه وان لم يكن في ذلك يحمل عليه ما تقدم وللحقين بعدكم بوجوب ما بقي في صحيحه الحجة المشقة  
في بيان الاستطاعة وقد تقدم هذه المسئلة ايضا فذكرنا اننا لم نعدم وجوب الاعادة بعد الموت على تلك الحالة وكذا لو مر على خلاف المني

المندوبات  
المريض او عدو  
الاستئانة

تحسينا

فقضوا

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات

المندوبات



ولو مات بعد الاستقراء فحق من الاصل من اقرب الاماكن والا خلا

والعادة وبما فيها الاعادة فاما قولهم ولو مات بعد الاستقراء وجب هذا الحج من اصله لا من ثلثه لانه دين كساير الدين بعد فسخه فيستعمل في  
الحج مستصفا بشرط الوجوه ثم مات الظاهر الجاهل لا من اجماعه وبذلك عليه كذا في الفحجة ايضا وكذا عدم وجوبه مع عدم الاستقراء واما كونه من اقرب الاماكن فيجب  
اقرب بيتا الى مكة غير في الحل على الظاهر مع احتمال اذنه ايضا دون ميقا بلده من غير خلاف على ما ينشئ وهو مؤيد لعدم وجوب خروج المقتنع الى ميقا بلده  
فهو احاطة المثلثة التي تاتيها التفصيل بان مع السعة من بلد الميت لانه ان المراد ببلد الموت بانه يسافر من تلك البلد ويخرج من تلك البلد  
فيخرج منها بحيث يصيبه لغة وعرفا القهاب الى الحج منها ولا يحتاج الى موضع الموت وان كان حوطا مع الضيق من اقرب الاماكن وان وسع المال من غير بلد  
الظان يكون مراد الظاهر من بلد الموت مطلقا وجوب الاستيقاظ من اي مكان يقع المال من بلد الموت حتى اذ في الحل بحيث يكون واجبا لها وسع المال  
في هذه المسألة كما يعلم من الدليل الجلي وهذا مؤيد لا وادى الحل والاداة يتعين اذ في الحل على تقدير الضيق او التاخير حتى ان الوقت الاجزأ  
وان فانا يتخير التاخير والوجوب من بلد الموت قد صرح في الدعوى من انه يخرج من اقرب المواقيت مطلقا اجماعا وبذلك الواو ث فضل المال للموصي به  
وان فعل جازما بترك الاستيقاظ من بلد الموت مع القول به وذلك غير بعيد فذلك في غير الوصية بالطريق الاولى وهو مؤيد لعدم الوجوب الا من الميقا  
ويؤيد اجزأ الحج المتأخر من مكان مثل كونه وجوب من البصر من طريق وجب اخرى كما يستلزم ابدل عليه من الاخبار ووجه ان مقتضى وجوب الحج وليس الطريق  
داخلية وقد فعل هذا بدل على وجه الاحرام من اذ في الحل للحامد وان السنين بعد عين الوقت ان قلنا بوجوب خروجه الى ميقا بلده او ميقا على ما تقرر  
فاما فضل بعض هذه الميكن من اقرب الاماكن التفصيل كما نظر الى او السعة مطلقا حجة التفصيل اذ لا ينبغي القول بعدم الوجوب اصلا ولو وسع المال  
من البلد مع عدم الوصية وادعى من الفرق فاما ما لا اقله لتفصيل الوجوب من بلد الميت على الاصل الذهاب منه وان قطع تلك المسافة عبادة  
فيجب على التائب ان يصنع عدم فعله وجوب صرف المال وهو غير واضح لان الواجب هو الحج والتمتع وقطع المسافة انما يجب الا لشرايط خصوصية لا لزوم  
عليه ولو كانا مكنين بدونه لوجب القطع فقاما وهذا لوجب الوجوع والقطع بقصد ما على الظاهر من جليله الحج ووقع في الميقا على اي وجه كان مثل ان  
يكون نائما وغافا ومعنى عليه وفي السعة او قبل وقت الحج لعرض بل لوج من الميقا لوجج حجه ولو لم يرجع الى البلد لم يفعل عمره الا ان يكون قاصدا لتركه  
ولا شائ في صحة الحج وعدم وجوب الوجوع وان قلنا انه فعل جازما وانما ظاهره انه لو قصد قطع المسافة بقصد التجارة فقط خصوصاً قبل وانما انما الشا الاحرام  
من مكة فذلك ظاهرا معلوم وجوبه وكونه عبادة وجوبه من المال فيه وهو ظاهر على تقدير التسليم انما كان وجوبه عليه لعدم امكان الحج الا به وفي التاخير  
بان يسافر من كان في الميقا كان ترتيب الصوم وانما عليه قد روي في الايام المقدسة لوقته بنفسه لعدم امكان صوم يومين له في يوم واحد  
وقد روي في التاخير هذا جواز قضاء شهر بل سنة واكثر في يوم واحد عن الميت الذي يقصده في تلك المدة على الظاهر وعلى تقدير وجوبه عليه عبادة مستقلة وجوب  
القضاء عنه غير سبب منع الكبرى لان واجب القضاء هو الحج وليس ذلك جازما من الحج وهو ظاهر متفق عليه ويدل عليه الاخبار الصحيحة الدالة على حقيقة الحج وكذا  
عدم واجبا جميع انواعه وحضرها وقدم الاشارة اليه وما ذكرنا علم دليل القضا والمحضر الا في كذا نص ويؤيد الاصل والاحتياط في الجملة بترك النظر  
في ما لا يغير مثل الاطفال الامع اليقين ومثله ولا شيء هنا في انما يخرجها النظر في مال الغير فاجاره والاجماع بل الفعل ايضا بل هذا المسألة وكذا  
كون الوصية ثلث ثلث فانهم وان الوصية متفق عليه ومن غير مختلف فيه فيفسر على المتفق ومنه علم ايضا عدم وجوب خروج الحارودون السنين الى ميقا  
افله بل ولا الى ميقا ما واد كرنا مضافا يدل على الجواز والاجزاء منها من لزوم الوصية بالطريق الاولى لانه قد علم من اجزأ الحج القطع لنا في نفسه  
عن اذ في الحل فمما عدم جزمه قطع المسافة للتمتع فلا يجب على التائب مع الحوائج من الميقا بالطريق الاولى فاما ما لا ايضا يؤيد خلو اخبارنا  
الحج عنه واشتغالها على وجوبه مع تحقيق معنى الحج هذا قطع النظر في الاخبار واما مع النظر فيها فانه يظهر من بعضها التفصيل مثل ما في صحة الحج على  
ابن عبد الله فان اوصى ابن حج عنه حجة الاسلام ولم يبلغ ماله ذلك فليج عنه من بعض المواقيت صحيحة على من باب عن ابن عبد الله عن رجل اوصى ان يصنع  
حجة الاسلام فلم يبلغ جميع ما تركه الاخيين وادعى ان حج عنه من بعض المواقيت التي وقها ومول الله من قرب وها في زيادات لم يثبت الا في كذا  
ايضا ما روي في الكافي في الصحيحين محمد بن عبد الله قال سالت ابا الحسن الوضاعة عن الرجل يموت فبني الحج من ابن حج عنه قال على قدر ماله ان وسعه  
من منزله وان لم يسعه ماله من منزله من الكوفة فان لم يسعه من الكوفة من المدينة الا ان يجد غير موثق في كتاب ابن ابي عمير في الحاشية وفي رواية  
اخرى عن ابن عبد الله في رجل اوصى بحجة فلم يكف من الكوفة فها تجري حجه من من دون الوقت اخرى ضعيفة عن ابن عبد الله عن رجل اوصى بميزان درهمان  
قال حج جازم من موضع بلغة وانت تعلم عدم صراحة هذه الاخبار في التفصيل والوجوب من بلد الميت مع السعة بل يمكن كون البعض دليلا على عدم جزمه  
في مكان يكون لك المقدار الادوية محمد بن عبد الله فها ظاهر في التفصيل في الحج الذي اوصى مطلقا مع عدم السعة ويمكن حملها على فهم الحج من البلد من كلام  
بذلك الموصي وقراب الحال ولا شك انه لو فهم ذلك متبع ولو بالقرابين مثل تعيين المال الكثير بحيث يعلم عدم تعيين ذلك المقدار من غير البلد ويمكن تخصيصها  
بالوصية ويؤيد القول بالاجزاء من الميقا مطلقا من الروايات رواية ذكرنا بر ادع قال سالت ابا الحسن عن رجل مات اوصى بحجة فاجزأ الحج عنه من غير  
البلد الذي توافيه فقال ما كان بدون الميقا فلا بأس في طريقه سهل ولا يشتر ايضا يؤيد صحة خبر محمد بن عبد الله الثقة عن ابن عبد الله قال سالت ابا عبد الله  
عن رجل اخطى وحجلا حجة فها عنه من الكوفة فها عنه من البصرة قال لا بأس اذ اخرج جميع مناسك فقد حجه ودلا لها واخبره فانهم يمكن حمل الاول على النسخ  
ايضا ليجاز ان يمكن حمل رواية ذكرنا على التفصيل على المطلق على القيد واعلم ان بعضها يسند وجوب الحج على ما لا مال من اي مكان يقع فليس على تقدير الضيق  
من البلد يجوز من الميقا بل حيث يمكن كما اشترنا اليه ان القول بالتفصيل ليس بعيدا مع الوصية وانه يحوط لعل الورثة البلاغ الا ان لا جميع ما تقدم  
لو اذ غير ظاهر في صحة مشكل وان الاجزاء من الميقا متفق عليه فيمكن عدم الوجوب من بلد الميت فاما ما لا يؤيد صحة معوية بن عمار عن ابن عبد الله قال من



ولو اخضع احد الطرفين بالسلطنة وجب سلوكه وان بعد ولو شاورا فيها فاجتهدوا واشتركا في لعب سبط ولو مات بعد الاخرام ودخول الحرم اجزا ٢

ولو حج حجة الاسلام ولم يترك الا بقدر نفقة الحج فوريته احق بما ترك انشا واجزا عنه وان شاورا الكفو ان ظاهرها عام يدل على عدم وجوب اخراج الحج مطلقا  
من استطاع مثل فنيك جملها على الخيرة من الحج من البلد وعدم الاكل من اكل البعض والحج من اكل ما كان جملها الشيخ على من لم يحج عليه الحج اصله وان الظن  
ان المراد باقرب الاماكن الى مكة من المواقيت وان كان كلام القواعدي غير الاقرب الى البلد الذي يخرج منه فيكون ابعدا من المراد بالوجوب من اقل ما ذكر هو اقل الا  
فان الظن انه لو فعل من اي شقة كان هذا الواجب مع من البلد ومما كان من المواضع قبل الميقات كما فهم من نيل وان ظاهر البعض وجوب الاخراج من الاصل الى  
الواجب فطائفا سواء كان حج الاسلام والاندلس وشبهه انه اوصى ولو بوجه محتمل الاختصاص بحج الاسلام مطلقا لظهور الوايات فيه مثل ما في حصة  
ابن عمار عن ابي عبد الله في رجل توفي واوصى ان يحج عنه قال ان كان ضرورة من جميع المال انه بمنزلة الدين الواجب ان كان قد خرج من ثلثه وحصة اخرى له  
عنه ومثل ما في صحته الحلبي المتقدمة في بيان الاستطاعة الدالة على وجوب اخراج الحج عن العاقر الموسر بعد استقراره من قوله على الرجل موت لم يحج حجة الاسلام  
ويترك ما لا دلالة عليه ان يحج عنه من ماله وجلا ضرورة الامال له ورواية سماعة بن مهران قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل يموت لم يحج حجة الاسلام ولو  
بما هو موسر فقال يحج عنه من صلبه ولا يخرج عن ذلك يدل على عدم الاحتياج الى الوصية انه كالدين كما ينفاد من الخبر يدل ايضا على انك صحته يحج  
مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل مات لم يحج حجة الاسلام ولم يوص بها يقضي كل نعم وصحة معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل مات واوصى  
بحج عنه قال ان كان ضرورة من جميع المال وان كان تطوعا من ثلثه وفي مثل هذه دلالة على اخراج الوصية بالثمن واليات من الثلث الاصل لعدم دليل  
ظاهر بطلان العتيا من يدل على كون الحج الواجب للثمن وبه نصنا من الثلث كما صرح به في التهذيب يحج على الوصية الخبر ان الاخران وقد يشتركون في الثلث  
بعض الاجنبا المتقدمة مثل الاولى حيث دل على كونه من الثلث على ظاهره وهو عام من الواجب وغيره وانما الظن انه لو اوصى بان يحج عنه شخص معين بحجبتين  
ذلك الشخص لفصح الحلبي عن ابي عبد الله مثل ما في صحته المتقدمة مع زيادة فان اوصى ان يحج رجل فليج ذلك الرجل وان لم يكن رجل مثل صحته الحلبي المتقدمة في وجوب  
الحج من الميقات والبلد على الاستحباب فيكون من البلد على الاستحباب فيكون من البلد على الاستحباب وهو محل الموت والميت ينبغي مراعات الابدان الاول مقهور  
من رواية ذكرها والثاني من رواية محمد وقد تقدمت مع انها غير صحيحة في البلد بل يمكن فم غير لعدم الاجاب بها ما يمكن بل اخضر على الميتا وكذا غيره وقد اشارنا  
في الحج في صحته على بيان المتقدمة في ذلك يدل على كون حج غيره حجة الاسلام من الثلث لعدم الاحتياج الى الوصية صحته على ثواب عن ضربين بن ابي  
سالت ابا عبد الله عن رجل عليه حجة الاسلام ونذرت في شكر حجب خلافا لرجل الذي نذر قبل ان يحج حجة الاسلام ومثل ان يفي بيمينه فقال ان كان  
ذلك ما لا يحج عنه حجة الاسلام من جميع ماله ويخرج من ثلثه ما لا يحج عنه للثمن وان لم يكن ترك ما لا الا بقدر حجة الاسلام حج عن حج حجة الاسلام مما ترك  
حج عنه وليد النذر انما هو من عليه الظن ان ضرب هو ابن عبد الملك بن اعين لانه لو توفي كتب الوصال وقد يدين الاب ويدين الى الجحيم كثيرا  
فالحج صحيح ويحتمل ان يكون عبد الملك ساقط من فلم الناصر في النسخ وقد حمل الشيخ حج الولي على النذر وهو يدين بيمينه بكونه يمين فان الدين لا يجب على الولي  
قضاءه وايدى الشيخ ليعلم ان ابن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله رجل نذر لله ان عاقا الله ابنه من وجه الحج الى بيت الله الحرام فاقا الله الابن مات الا فقال  
الحج على الاب يهود بها عنه بعض ولدك قلت هي اجبة على ابنه فخرج عنه وهذه تدل على اصل المطلب ايضا ولكن فيها ما مل من حيث الحال لا يجب حج الرجل و  
الولد من المال وبالجملة ظاهرهما ان الله ان يحج بالرجل والولد واخرهما نذر الحج بنفسه فامل ان يتبين ضرورة رجلا كان او امرأة عن الرجل  
والمرأة ويدل عليه ايضا مثل صحته سعد بن ابي خلف الثوري قال سالت ابا الحسن ع وم عن الرجل الضرورة يحج عن الميت قال نعم اذا وجد الضرورة بالحج  
عن نفسه الخبر حصة معوية بن عمار في رجل مات ضرورة ما ولو حج حجة الاسلام وله قال في حج عنه ضرورة الامال له ورواية مضادة عن الجعفي  
في المرأة حج عن الرجل الضرورة فقال ان كانت قد حجت كانت مسلمة فحقته فربا مرة افقت من رجل فيه التقييد بان كانت حجت مع ضعف الوقت  
واشراط الفقة في الرجل حصة معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله الرجل حج عن المرأة والمراة حج عن الرجل لا بأس وصحته رافعة عن ابي عبد الله ع  
قال حج المرأة عن اخيها وعن اخيها وقال حج المرأة عن ابها ولا يبعد جواز حجها مع كونها ضرورة لطلاق الوفاة بين المقبرتين مع ترك التفصيل الدال  
على العموم عدم صحة المقيدة بمضاد وغيره ومكان حملها على الاستحباب وهذا ميل بكيفية الامراة الضرورة ولا شك ان اختيار غيرها اولى  
فيها لو وجد واختار الشيخ في زياد ان التهذيب علم الجواز على الظن لما مر في رواية زيد الشحام عنه ولا حج المرأة الضرورة ولا في جواز حج الرجل  
الضرورة ويمكن الحمل على الكرامة ايضا لعدم الصحة ولما في رواية سليمان بن جعفر قال سالت الوضاعة عن امرأة ضرورة حجت عن امرأة ضرورة حفص  
قال لا ينبغي الظن ان النابذ يفعل في اخر امره ما يفر من الموت وما لا يفر من الموت على حال الحرم الرجل والمرأة مطلقا ناسيا كان ام لا وكذا  
في سائر العبادات فامل قولهم ولو اختص الحج وجوب سلوك طريق السجدة على اليقين ان كانت بعد من المحونة ظاهر كعدم جواز المحونة  
وان كانت اقرب لكن لو سلمها حج حجة ولو كان بحيث يكون فيها عن مثل ذلك يتوقف حجة الحج عليه فيبطل بطلان الحج ايضا والافضل عند  
فقط وكذا وجوب سلوك احد الطريق على الخيرة على تقدير اشتراك في السلامة وعدم الوجوب بل عدم الجواز مع اشتراك في الصلح خوف الهلاك ولو اضنا  
ومع انك حملت اليوم قولهم ولو مات بعد الاخرام ودخول الحرم اجزا الظاهر عدم الظن في الاجزاء للاجماع في المدعى في المنهى لصحة من يدين  
معوية قال سالت ابا عبد الله عن رجل خرج حاجا ومعه رجل تنقذ وزاد في الطريق فقال ان كان ضرورة فانه الحرم فقد اجزأ عنه  
حجة الاسلام وان مات قبل ان يحرم وهو ضرورة جعل جملة وزاد في نفقة حجة الاسلام فان فضل من ذلك شيء فهو ولو وشه فلما رايت  
ان كانت الحج تطوعا فانه الطريق قبل ان يحرم لم يكون جملة نفقته وما ترك قال لو لم يترك قال لو لم يترك الا ان يكون عليه من فيقضي عنه او يكون اوصى بوجوب  
فيقضي ذلك يجعل لمن اوصى من الثلث ينفاد منها ان يكون الوصية من الثلث عدم صرف المال في حج الطوع ان مات قبل القتل ونفد من الثلث



والوصية على الارث وعدم وجوب الحج الامرة والحج موضع الموت اصل ما له على تقليد كونه ضرورة ولا يبعد فهم جواز ذلك لمن يعجز عن ارتفاع نفسه الى  
والوصية الحارثية فاما ما خرج هذه بالدليل وبقي الباقي وانه لا يجعل كل ما لم يوجب الاقتصار على ما يجب وبني اختيار الامين والاجماع على ذلك احتياطاً  
الضرورة وحصول النسخ المتأخر لصيق الوجوه فاما ما دل على وجوب ذلك على تقليد كونه ضرورة مطلقاً وذلك لثبوت صورة ما استقر الوجوه  
بل سافر في عام الوجوه فانكشف عدم التكليف لعدم بقاء المكلف في وقت الفعل وهو شرط من غير نزاع فيمكن خلوها على من استقر ولكن العمل بظاهرها  
اولى للورثة فاما ما دل على عمل الشيخ على عمومها رخص الصلح في المنهي فاذا ذكرناه انما انما عدم الفرق في هذا الحكم بين المكلف بنفسه وبين النائب كذا في عقد  
مع الموت قبل الاحرام ولكن ينبغي تمثيل الاجر ما يقابل من عمله من السخى الطريق خصوصاً اذا كانت الاجارة على الصلح ايضا مذكرة في المتن والظاهر ان ذلك  
مع عدم ذكره ايضا لانه المتبادر والمعارف لان تكون قرينة مسقطه لذلك اما اذا مات بعد الاحرام وقبل خول الحرم ففيه خلاف فقال ابن اذريس  
الشيخ في الخلاف على ما نقله في المنهي لعدم الاجماع وجهه ان الذمة كانت مشغولة بالحج ولا سلك انما فعله وبقية الهمة ولو لم يكن الصلح الاجماع في  
بعدها لكان القول بالاجماع غير مقبول والذي استدلل به على الاجماع ما روي في الصحيح عن امير المؤمنين ع قال سألته عن الرجل يموت فوصي بحج فيقبض  
رجل وامر بحج باعنه فيؤتى بل ان يحج ثم اعطى الدراهم غيره قال ان مات في الطريق او تمكنه قبل ان يقضي مناسكه فانه يجزي عن الاول قلت فان سئل بشي يقضي  
عليه حج يصير عليه الحج من قبل ان يجزي عن الاول قال نعم قلت ان لا يجزى من الحج قال نعم وما روي في الصحيح الحسين ع عن ابي عبد الله ع في الرجل  
اعطى رجلاً ما يحج فحدث فقال ان كان خرج فاصاب في بعض الطريق فمات جازاً عن الاول والا فلا واستتم ما بينهما اسند لان امير المؤمنين ع في قوله  
غير ظاهر لقوله سألته ولقوله عن كذا لا لعدم دلالة ما على حال المكلف بنفسه بل الاول عدم السقوط عنه وجبه ولذا لا يها على الاجماع ومطلق  
بالموت في الطريق ولا قبله ولو سلم عمومها فانما انما مطلقاً لا يدل ان على المطلوب تخصيص بالاحرام دون الحرم يحتاج الى مرجح غير كون الاجماع على  
عدم الاجزاء قبل الاحرام فيخص الحرم للصلح الاجماع المتأخرين ولذا لم يأت في قوله فان سئل انما على ما روي في الصحيح الحسين ع في الموت في الطريق  
فانه تدبرها من القرب منها على انه لا حاجة الى ذكر ما بعد قوله مات في الطريق ولا في قوله قبل ان يقضي بل تدبره عدم الاجزاء بعد وهو ظاهر ايضا  
فقال في موضع حصول الشرط الحج تدبره هذا ما تقدم فلا يحتاج الى ذكره لقوله وجب على الكافر لغيره ان الاسلام شرط للوجوه فاذا حصل  
غير من الشرط يجب ويتغير الوجوه ولو لم يفعل مع بقاء الشرط الى ان مضى ما يدرك به الحج فيجب عليه المضى اليه ولو نال الاستطاعة بعد لم يسقط بل يجب  
الاستيذان على تقليد غيره كما هو الوجوه على الكافر قد علم مناسبق قد يخرج الاصول وعدم الصحة للاجماع على الظاهر وعدم حصول القرينة المطلوبة في حق  
ان احرم حال كونه في عدم اجزاء الاحرام حال الكفر ظاهر وكذا القول في البقاء بعد الاسلام مع الاستطاعة وبأن الشرط لان الاحرام غير صحيح بعد  
الاسلام انما الاحرام من الميثاق لا يجب لذاته الى بله كانه لا يجماع ولا من مقدرة لاجراء قصير ومثاله دالة على عدم وجوب قطع المسانحة الا وسيلة  
ان يكتفي من اي ميثاق كان ولا يلزم الغياب في ميثاق بله ويمكن الاجزاء من ادنى الحل المأمور ولو فقدت الذمة الميثاق فالتصريح من ادنى الحل وان لم يكن  
الذمة الى ادنى الحل هو ظاهر فقولهم ولو ان تدبره احرام لم يطل ثوابه خبر عدم البطلان ظاهر لان العادة بعد ان حجت لا يطلها شيء بل يمتنع  
لا لا يطل بعد ما فان الصحة عبادة عن موافقة امر الشايع ثم يمكن توقف الثواب لا انتفاع به على عدم الكفر حين الموت لعل قوله اشارة الى رد قول  
ضعيف بالظلال وهو قول ابي حنيفة والشيخ في المبوط على ما نقله في المنهي بعد ذلك بمعنى وجوب القضاء بعد الاسلام شرط البقاء الصحة عند الظاهر  
وجهه غير ظاهر بل الظاهر في المأمور يؤيد بعض الروايات مثل رواية زرارة عن ابي جعفر ع قال من كان مؤمناً في ثم اصابته فتنة كفر ثم مات يجب له  
كل عمل صالح عمله ولا يطل شيء ولا يطل شيء ولا يدل على وجوب الاعادة والبطلان قوله ومن كفر بالايان فقد جسط عمله لان المراد عدم الانتفاع بغير  
الصالح لو مات على الكفر وهو ظاهر يؤيد قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت هو كافر واشك جسط اعمالهم واما قوله لو مات فكانت له يدبره  
الاشارة الى تعليق عدم الاعادة والقضاء بالتوبة بخلاف قول الشيخ ابي حنيفة فانه بوجوب الاعادة بعد التوبة فقولهم لا يخالف بين عدم الاعادة  
من يدبره بالاشارة الى تعبدات الخائف من فرق المسلمين صحيحة بعد الاستبصار فلا يجب الاعادة عليهم لانه تدبره معنى الصحة الامع الاخلاق والوكيل الظاهر  
انهم يدبره لو كان عندنا لانهم مكلفون بحجبة لم يعتقدهم ومتسكهم منع ترك ذلك فعلمهم كعدمه وقد علم ان منع عدم الفعل يجب فعلها ولا نترك  
الركن الاعظم عندنا وهو الايمان ومعلوم تركه غير ايضا من النيات والشرط المعبر عنه المذكورة في باب الطهارات والنجاسات فلو اعتبر الركن  
عندنا لا يكاد يتحقق حجة عباداتهم ولان الظاهر ان هذا تعضل واستعطاف بالنسبة اليهم كما الكافر حق بميلوا الى الايمان فالتائب سبيلهم اعتبنا ما هو المتبر  
عندنا ولا نعرفه مذكور في الروايات كما سيجي في فحل ما فعل على ما فعلوه صحيحاً عندنا ولهذا قيد في كلام بعض الأصحاب في الحج والاكثر في صلب العبادات  
خلو الاجزاء الدالة على الاجزاء من التمسك بشرط عدم الاخلاق بالركن مع ظهور ان المخالف الذي يحج انما يحج على ما يعتقد دون غيره وان الظاهر ان حجهم  
على الحج الصحيح عنده وبجمل ارادة الركن عندنا كما صرح به في المنهي وغيره واما الروايات فهي صحيحة من زيد بن مسعود رضي الله عنه سالت ابا عبد الله ع عن رجل  
حج وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمعرفة والدينونة به عليه حجة الاسلام او قد قضى فريضته فقال قد قضى فريضته ولو حج لكان اجبته قال وسألته  
عن رجل اوفى بعض هذه الاقسام من اهل القبلة فاصبت من ثم من الله عليه فعرف هذا الامر بقضى حجة الاسلام فقال يقضي اجبته قال كل عمل عليه  
في حال ضبته ضلالتهم من الله عليه عرفه ولا ية فانه بوجوب عليه الا زكوة فانه بعيد ما لا نضعها في غير موضعها الا لاهل الولاية واما الصلوة والحج  
والصيام فليس عليه قضاء حسنه عن اذنية قال كتبنا الى ابي عبد الله ع اسأله عن رجل حج ولا يدري ولا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمعرفة والدينونة به  
عليه حجة الاسلام او قد قضى فريضته الله والحج اجبته وعن رجل اوفى بعض هذه الاقسام من اهل القبلة فاصبت من ثم من الله عليه فعرف هذا الامر بقضى حجة الاسلام

بالرجاء

فلا زبنا إلا سلام

ما لم يوصفها بعد لا بيان فذلك وجب الشارح

محترم کاتب



حجة الاسلام او عليه ان الحج من باب الحج والعبادة وبكبر الفضيل ومحمد بن عبد الله بن جعفر بن ابي عبد الله انما قال في الرجل يكون في بعض  
هذه الاموال المحروية والمرحبة والعتامة والندية ثم يوثق في هذا الامر ويحسن اياه ويهد كل صلوة وصلا فدا وصوم او زكاة او حج او ليس عليه اعادة  
من ذلك قال ليس عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد ان يودها لان وضع الزكاة في غير موضعها وانما موضعها اهل الزكاة واعلم ان هذه الروايات هي  
صحة عباداتهم والاجر عليها والثواب داف فريضة الله عليهم بعد الاستبصار من غير قيد بعدم الاخلال بركن الصحة ولكن يمكن اخذ من جملتها التي تروى  
عليه وفريضة الله هو العبادات الصحيحة لا غير الا ان لا يكون كذا كذا في بعض الروايات بل في بعضها في بعض الروايات في حال الصلاة الظاهر انما هو  
ما يقتضيه صحة وفريضة الله عليه لا غير في حكم في الروايات بذلك من غير قيد الصلاة لا يبعد كون القيد لما هو باجتهاد هو الصحيح باعتقاد الفاعل من مذهبه  
فما مل انما تدل على صحة عباداتهم بعد الاستبصار انما موقوفه فان استبصر في ايبه او جملها والاردن وهو كما يدل عليه بعض الروايات الدال على  
على ان الاخلال بغير كرامة اهل البيت ليست بباطلة ويكون ذلك من اوضاع شرط الاصل في الصحة وحكم بالطلاق بدونه قوله بعدم رجوع القضاء بعد  
وصحة العبادات كما يدل عليه كلام الشهيد وان عدم القضاء هنا صحة العبادات وفعلها لما بينهم من الاجتناب من حصول اجر عليها وانما تصح فريضة الله  
فليس سقوط القضاء للاستبصار وجب الايمان ما سبق الا فلا معنى للاجر والثواب الايمان بفريضة الله تعالى لا معنى للتعليق على الفعل اصلا فكيف على  
الفعل بشرط عدم الاخلال بالركن كما اعتبر الاحتياط وانما تدل على صحة العبادات ولو لم تكن منقولة على الوجه الذي ذكره بمجرد موافقة الايمان لما في بعض  
الامور فتواخض بناء على شرط الايمان بالاركان عندنا وعدم الاخلال بها وانما تدل على اسلام هذه الجماعة والا فلا معنى لصحة عباداتهم وخرجه عن  
عنه فريضة الله تعالى الاجر عليها وكذا على انهم غير مخلصين في التام من فوط والمرد بالانصاف الذي في الروايات هو الخالف الحق فقد كان في  
البعض لاهل البيت وهذا الاطلاق في الروايات كثير ولهذا ورد ان الزيدى ناصب غير ذلك اما انما ناصب بعض البعض والعدو لاهل البيت فهو كافر لان بعضهم  
يعود بالله كراهة انكار للضريح في الجمع عليه للاختلاف لظهور عدم صحة عباداتهم وبوجه فخر القضاء كالمرد للمواد له وعده كالكافر الاصل لان الاسلام يجب بقلبه  
ويحمل كونهم ايضا مثل غيرهم من الخالفين في عدم القضاء وهذا في المص في التام الخالف من اهل القبلة وبقية الاسلام وتدرج الروايات ايضا  
كذلك فاما مل واما ما يدل على رجوع القضاء عليهم فيمكن حمله على الاستصحاب لما تقدم من الروايات الصحيحة من عدم الاعادة والحج احل في حق  
ابو بصير عن ابي عبد الله قال لو ان رجلا مسلم الحمر رجل كانت له حجرة في كبره ذلك كان عليه الحج وكذلك لناصر اذا غرت فليدع الحج وان كان  
حج مع ان الطريق على بن حجر والظاهر البطاني الضعيف بابي بصير ايضا محكي لان على بن ابي عمير ايضا قول بالضعف يمكن حمله على الناصب الحقيقي والباطل  
القضاء عليه كالمرد وكذا روايت على بن مهران قال كتب لبراهيم بن محمد بن عمران الهذلي الى ابي جعفر في الحج فاعطاه كفت ضرورة فدخل فقتل بالقر  
الى الحج فكتب اليه اعد حجتك مع انما مكاتبه في الطريق سهل بن زياد وعموم ادلة القضاء على من نكح على نفسه في تسليم شهواتها لما عن فيه يخصص امر من  
الاستصحاب والجملة الظاهر عدم وجوب اعادة العبادات التي فعلها الخالف من اهل القبلة بشرط الصحة اما على هذا الظاهر الروايات المطلقة وكذا قول توفيق  
صيرورة مؤننا مقبول الايمان العبادات فضلا من اقبه وصحة قولهم وليس للمرأة الحج عدم جواز الحج الطوع للمرأة الا باذن زوجها لان حق  
عليها واجب بالحج بقوله لا يجوز اسقاط الواجب لندوة وما ينافي من الواجب فهو حرام قال المص في المنع لا يعلم فيه خلافا وفيهم من ان الامر  
بالشيء يستلزم التمسك عن ضده فانهم ويدل عليه ايضا ما روينا في صحيحنا في الفقيه عن سمع بن غمار عن ابي بصير قال سالت عن المرأة المومنة تدعى حجة  
الاسلام فتقول زوجها حج مرة اخرى له ان يمنها قال نعم يقول لها حتى حليلك اعظم من حلق على ذوالظن ان المصلحة الرجعية بحكم الزوجية في حجة  
اشراط اذن الزوج في حج الاسلام والظن ان الطريق الاولى كانت لا خلاف فيه ويدل عليه ايضا مثل رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال  
تجوز فداها واما رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا تجوز المطلقة في عدتها فحلها المص في التام مباديات الحكم اول على الطوع للجمع  
الاخبار واعلم ان ظاهر كلامه فيه انما يجوز لها الحج تطوعا باذن الزوج حيث قال المصلحة رجعية بحكم الزوجية لان الزوج في طلاقها ولا يستحق  
بها والحج بمنع من حق الاستمتاع لو رجع فنفقت على اذنه ثم استدلت بالخبرين المقتضيين ذلك محل التام لموجب لعدتها في منعتها وعدم جواز  
الخروج لها الا مع الضرورة كما هو المذكور في محله وسيجي في الضرورة في الحج ندوا وان اذن الزوج فليس المانع من حصر عدم اذن الزوج وليس الا  
ولا لا على ذلك بل ظاهر خبر معاوية وان حمل على الطوع عدم الجواز مطلقا اذن الزوج ام لا ورواية صريحة في عدم جواز الطوع حتى تنقضي العدة  
اذ لو جاز باذنه لو كان الغاية غايته وبويدة ان الشيخ في زيارات التهذيب صرح بذلك مستدل عليه بصحبة ابي هلال عن ابي عبد الله في التي هو عليها  
زوجها يخرج الى الحج والعمرة ولا يخرج التي تطلق لان الله تعالى يقول ولا يخرج الا ان تكون طلق في سفر او ابي هلال يحمل لعل مقصود المص  
انه اذا جاز لها الحج تطوعا لا يجوز الا باذن زوجها وانهم ذكره اعدم الفقه بين الاسلام وحج واجتصا ومنه وبوجه ما ذكروه سابقا على الزوج  
في عدم الاحتياج الى اذن الزوج والروايات دالة على الاول فقط مثل صحة زيارة عن ابي جعفر قال سالت عن امرأة طارئة زوجها وهي صرورة  
ولا باذن في الحج قال نعم وان لم ياذن لها وصحبه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق قال نعم والحج وان رغبتم وما في صحة محمد كانه مسلم  
عن ابي بصير قال لا طاعة عليا في حجة الاسلام ولعله لا يابل بالفرق وان الظاهر ان عليه وجوب الحج فاما مل وعلى تقدير كونه موسعا فيحمل ان  
لها المباداة اليه فبذلك كما في الصلوة في اول الوقت وتحميل قضاء الصلوة والصوم الواجب المطلق ويحمل عدم حتى يتحقق الاصل والجمع  
بين الحجتين لعدم صحة القياس الدليل الا في المضيق فاما مل ومما يعلم عدم جواز الحج العبد الا باذن مولاه بالطريق الاولى وانه لا خلاف في  
الاحتياط في عدم حجة من دون اذن مولاه وعدم اسقاط احرار حج بل ينبغي محله وكذا في عدم الوجوب عليه مطلقا لما من اشراط الحرية مثله

والحج عن وجبات

ان كانت حرة  
حجتها عليها  
كانت حرة  
تجوز فداها  
وحتى محمد بن  
عن احمد بن  
المطلقة



عليه السلام عن حجة الاسلام م.

بعضا







نشووا وركبوا اهلكت الله انه بلغنا ان الحسن علي حج عشرين حجة ما شيا فقال ان الحسن علي كان يعيش ربا مفعلا له روحا فليس يحسن حجة  
فان في الاول حسن علي وهو مشرك وان كان الفا ان ابن سلمان النقة وفي الثالثة عبد الله بن بكير وهو فحش ويحمل حليما بن يعقوب عن الدعا والعبادة كان اشهر  
به الثانية وعلى استحقاق الركوب لانه ان يضعف فركب لوتر الفير يضر المال كما يدل عليه الثالثة ويؤيد عشرين حجة وكثرة الاجماع على ذلك مع  
الصحة وكذا عموم ائمة اهل الاحوال احوالها وما اغترب تدم في سبيل الله الا دخلت الجنة صححة الحسن علي غر هاشم بن سارة قال دخلنا على ابي عبد الله انا  
عنفسه بن مصعب بضعه عشرين رجلا من اهلنا فقلت جاني الله ذاك انما افضل المشي الركوب فقال ما عبد الله بشي افضل من المشي فقلنا انما افضل  
من المشي فقلت يا افضل ركب الى مكة فنجعل نقتبه بها الى ان يقدم الماشي ونمشي فقال الركوب افضل وحمل الشيخ فايدل على افضلية الركوب على المشي  
الفضل للعبادة في مكة بقرينة هذه وبالجملة الفا ان المشي افضل ويؤيد اشمال هذه التي تدل على افضلية الركوب على ان ما عبد الله بشي افضل من المشي  
فيقتد نذره ونذر الحج ماشيا ولا يبعد ذلك لو قلنا بعدم افضلية لانه يكفي كونه عبادة ذات افضلية في نفسه ولا يحتاج الى افضلية وسبغ تحقيرة  
فمن اليد الاشارة فتذكر ويدل عليه ايضا الاجماع المقول في التخييل لو نذر ركبا ماشيا وجب عليه لانه طاعة فيصيح نذره بل خلاف لقوله من نذر ان  
يضع الله بالطهارة سبغ ايضا الاخبار الصحيحة وغيرها وما ما يدل على عدم الانقضاء مثل صححة ابي عبيدة هذا النقة قال سالت ابا جعفر عن رجل نذر ان  
يمشي الى مكة حافيا فقال ان رسول الله خرج حاجا فمطر الى امرأة تمشي بين الابل فقال من هذا فقالوا اخي عتبة بن عامر نذر ان تمشي الى مكة حافية  
فقال رسول الله يا عتبة انطلق الى اخيك فمرها فانه يركب ان الله غني عن مشيها وحفاها قال فركبت فيفني يا ويلها قال المضي الى مكة ان ذلك حكاية  
حال فلا غرم لها فلعده علم من حال المرأة الفرج عن المشي فامر بها بالركوب لكن لعده تدل على الغوم وان كان التقيد بمشيها وحفاها فينبغي الاختصاص  
بها فاما من قبل حصول الحجر الحكم بحكم الفرج من سبغ كمن عدم الفايء بعدم الانقضاء فمكن ان كتاب ما ذكره وان كان بعيدا وايضا يمكن حملها على علم  
صا ان الله عليه عدم حجة نذرها لا لاخلال بشرط ما امر بالصيغة كما هو المعارف بين العوام لان من قوله نذرنا ان نقتل بجره قوله نذرنا والمخطور  
بالابل من غير صيغة شرعية والقرية واذن الزوج وغيرها وانما لفت صححة في النذر ماشيا بالاجافا ويكن عدم اعتقاد ذلك المشقة حصة ولا كمال المشي  
للمشك العبادة بل قال نذر المشي الى مكة ولو وجدنا لايكمن القول بعدم حجة نذرها ذلك مقتصر على موضع النص من امل وبالجملة الفا انما  
نذرنا المشي لا لاخلال الاية على هذا لو نذر الحج ماشيا يجب على المشي من بلد النذر ويحمل من موضع قصد الحج واليقاب الى مكة ويحل جميع اركانها  
ويمكن رجوع جميع افعالها ومقتداتها كذلك حتى يخلص من مناسك ايام التشريق وروى الفقيه عن الحسين سعيد عن سفيان قال قال المشي الى مكة  
عن ابي قال قال ابو عبد الله في الرجل المشي الى الحج اذ ارى الحجر ذرا لبيت ابا عبد الله يري يد بالجرة اخر الحاد يوم النضر بزيارة البيت طوان او داع  
صححة الكافي بلفظ اذ ارى الحجر وهو اظهر المطر ويؤيد الحمل المذكور ويؤيد ايضا صححة جميل قال قال ابو عبد الله اذ تجت ماشيا وميت الحجر  
فقد انقطع المشي فخرج رابعا مع القدرة ولو في بعض الطريق ولم يتدارك بالمشي فلو تدارك قبل فوات محله لم يكر عليه شي احلا امكن ان يصح حجة بغير  
حصول الثواب لو لم يكن مقيما بالوقت الذي مضى غير ما شق لا شق عليه من كفارة وهذا يحجب عنه الحج المندرج مع الوصف المشروط ويمكن اجراؤه  
حج المندرج ورجوع الكفارة مع صلاة بنية النذر وعدم ترك المشي في ركن فاما من لو كان مقيما وما قبل ذلكا بغير المشي الذي نذر فعله برفع الحج ايضا  
وبرأ منه من النذر ولو لم يجب القضاء الا انه يجب عليه كفارة خلف النذر لركوب حال المشي فيكون ان يكون كفارة واحدة لانه نذر واحد في عبادة واحدة  
مشرا وعرفا وان فعل كذا بغير المشي يصح الحج فلهي الا ان من الاثر المشي في العبادة وكونه مضادا وهو اوضح مما على كون الامر مستلزما لله في الضد الحجاب  
وكونه في العبادة موجبا للظلال كما هو المخرج واما مع الفرج الكلية ففي الميعين فيقف وجوب المشي بل الحج ايضا لانه كان مندورا بوصف وهو خارج عنه فاذ  
بالنذر الذي نذره والقرض عدم وجوب بوجه اخر ولاية الاستدلال بلا فيقف المي بالمشي ولا تباد الامر لشي فاقوا ما استلهم منه ونحوها اذا امر  
الحج ولا وجوب للمي ولا بان الواجب امر ان نذر احد فابحي الاخر لعدم وجوب الامر بل ليس الامر مركب ومقتداه بقدر الايمان به فلا وجوب اضلا  
لاضدام وجوب المركب المقيد بعدم وجوب الفرج والقيد ولا وجوب الفرجين المقيد الا في ضمن الوجوب المطلق بالجمع وبذلك ووجوب المجموع وقد عدم بالانقضاء  
وهو اوضح فالج فيقف عنه سواء عجز قبل الشروع او قبله فلو ركب حج صحيح حجة لكنه عجز النذر بل يتلوع وفي المطلق ينبغي ان يتوقع المكنة للوصف المندرج  
فالحج والكا بغير الوصف المندرج ويصح الحج ويبقى الحج المندرج وفي ذمة الى ان يحصل المكنة فلو لم يكن حجة فان لم يأت ولا قضاء ولا كفارة وحج ويحمل النص  
هذا هو مقتضى النظر الاصول والقوانين الممهدة مع تنوع النظر عن كلام الاحتجاج والنظر بخصوص هذه المسئلة واما كلام الاحباب الاخبار فيما يقال في  
اذ نذر المشي فركب بغيره اختيارا اعاد الى قوله ولو ركب بعض الطريق قال الشيخ بقبضه يمشي ما ركب بركب ما عيشي الى قوله وقال ابن ادرس بقضه ماشيا  
لا خلا له بالصغر المشرك وهو حيد او عجز فانه ركب اجماعا لان الفرج مصط للوجوب لا التكليف مشربا بالقدرة اذ اعرفت هذا قال الشيخ اذ ركب مع الفرج  
صان هذا بذمة كفارة عن ركوبه الى قوله وقال بعض اصحابنا ان الحج النذر واما ان يكون مينا او ظنا فان كان فان ركب مع القدرة قضاء وكفر خلف النذر  
وان كان مع الفرج لم يجزه بشي وان كان النذر مطلقا وجب القضاء بعد ولا كفارة وهذا قول جيد ثم ذكر عليه وهو ط ما تقدم ثم قال اجمع الشيخ بما راوا  
في الصحيحين الجلي قال قلت لابي عبد الله وجعل نذر ان يمشي الى بيت الله وعجز ان يمشي قال فليركب ليسقط بذمة فان ذلك يجزي عنه اذ عرفناه منه الحمد وعن  
روى الحارثي قال سالت ابا عبد الله عن رجل خلف الحج ماشيا فخرج عن ذلك فله طهارة فليركب ليسقط الهدى وهذا ايضا صححة وما العرف عدم لبسته في  
الغنى طبا وميك غطف عن علي عن يكون الصحيح به ايضا كما هو الظاهر مما على الاستصحاب لعدم الوجوب في صححة ابي عبيدة المتقدم في اخذ عقبة وفي  
رفاعة بن موسى النقة قال قلت لابي عبد الله وجعل نذر ان يمشي الى بيت الله قال فليشرك ثلث ان تقب قال اذا تقب ركب فيه تامل للاجمال وعدم الفرج



وَيُشْتَرَطُ فِي النَّاهِبِ كَمَالُ الْعَقْلِ وَالْإِسْلَامُ وَإِنْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ حُجٌّ وَاجِبٌ وَيَقْبَلُ الْمَوْجِبُ عَنْهُ مُصَدَّقًا ۚ

[illegible]











ولو اخرج من المنوب ثم بطل النية بغير احد مما على راي واستعاد الاجرة مع التقيد ولو اوصى بقدر اخرج اجرة المثل للواجب الاصل والزيادة من الثلث في  
 الندي يخرج اجمع من الثلث وتكفي المنة مع الاطلاق ومع التكرار بالثلث ولو كرر ابلغا فقد رجع نصيب اكثر من مستحقها المستوعب بقطع اجرة المثل في  
 الواجب مع علمه بعدم الاداء

بالمدى عموم دليل محل الخصومة سمي وانما عدم القضاء عليه عن نفسه لعدم وجوبه عليه ما من المنوب فلو كانت الاجارة معينة ينفع بقول الوقت  
 فلا وجوب والظاهر ان اجرة ما عمل به من اجرة ما بقي وبقي الحج في ذمة المنوب عن هذا المحل وان قلنا بوجوبه عن بلد الميت ان كانت مطلقا لا طاعة له في  
 وجوبه ان يحج بقدر ذلك لان العلم المتقدرة عنه يمكن الفسخ ويمكن سقوط الحج عنه ويميل الاجرة على القول بان الاحرام كاف في السقوط لو مات المتأخر  
 بعده وبعد دخول الحرم على القوت الاخر قيا على الميت بعيد فتقوله ولا قضاء عليه لغيره على اطلاقه وكذا الكلام في المصدور فقول ولو اخرج من المنوب  
 وجه عدم الاجرة عن نفس النايب علم النية له من الاول وعدم جواز ذلك عن نفسه لوجوبه عن غيره وكونه انتهى للفساد وعدم الاجرة عن المنوب على استصحاب  
 النية وعدم النية في باقي الافعال له فيه عار الاجرة بكاملها وكانت الاجارة معينة لا تنفع الاجارة باختياره مع عدم بطلان ما يستحق به الاجرة ويمكن  
 الفسخ والفسخ عليه اخذ الاجرة للمستاجر تخيلا واحتمالا ان يقول اياك ذلك قوله على اي كانت اشارة الى رد قول من يقول بوجه جبري لشوب  
 ويقع الفعل لقوا يستحق الاجرة قال في المنوب لو اخرج النايب رجل استأجره ثم نقل الحج الى نفسه لم يصح فاذا اتى الحج استحق الاجرة وفيه اشكال  
 من جهة ترك النية في باقي الافعال عن المنوب صحه نفسه ولعل وجه عدم الاعتداد ببيان النية الافعال فان الاحرام وقع عن المنوب فيتعلم الباقي وهذا  
 يدل على عدم الاعتداد بالنية ويؤيد ما قال في الفقيه قال في رجل اعطى رجلا مالا يحج عنه حج عن نفسه فقال هو عن صاحب المال فيمكن جملها  
 عليه ولعل نقل هذا ابن ابي حمزة كان في المصنف في المنية بالجملة والاجرة عن المنوب تامل وان كان غير بعيد وبعده من الاجرة عن نفسه استصحابا  
 بعد عقد الاجارة وقال في المنية لو اخرج من نفسه لم يقع عن نفسه وهل يقع عن المستاجر عنه فيه اشكال يقتضيه من عدم القضاء له مع اشتراط  
 ومن الرواية التي رواها ابن ابي حمزة عن ابي عبد الله وقيل الرواية المتقدمة ولعل مؤيدوا رواية ان الزمان قد صار غير قابل الا للحج عن المنوب  
 فلا اعتداد بنية بعده فلا يقع الا عنه سواء نوى عن الغير ام لا ولا يولى لوقوع الاحرام مع ذلك عن المنوب لان النية لا تنطبق على قوانينها بل في  
 النية ويدل على بطلان الامر فيها وان المفهوم من المنية كقولنا هو القول بالصح وان امكن تأويله فامل قولهم ولو اوصى بمقدار الحج فيصح  
 اذا اوصى من يصح منه الوضعية بمقدار معين لان الحج عنه وكان زائدا على اجرة مثل الحج ثم مات يخرج اجرة المثل من الميقات او ابتداء على الخرافة  
 وان اطلاقها الثاني من اصل ماله والزيادة من ثمنه ان وسعوا والا فمما وسعهم عدم اذن الورثة ان كان الحج الموصى باخر اجرة واجبا سواء كان حال  
 الشرع او بالندور ونحوه والا فكل من الثلث وقد عرفت ان الظاهر غير حج الاسلام من الثلث مطلقا واجبا كان او نذرا وكان له ذلك مندسج  
 ليصح لغيره الكفاية في الفقيه وغيره مستحب وصحة عبد الله بن ابي نفيع الفقه ان جعل النذر من الثلث العبدان المص اختار كونه من اصل  
 في المنية مع انه خلاف الاصل وفلان الصحيحين لادلة الدالة على عدم شيء للميت الا الثلث استدلل بانقاس على الدين وسج الاسلام للنسابة  
 وترك الاحتجاج بالرواية بغير جواب هو اعرف تدبر الله سره فلا تنس قولهم وتكفي مرة الحج يعني اذا اوصى ان يحج عنه واطلق لم يبين عدد الحج  
 فكيف يخرج عن هذه الوضعية ان يحج عنه مرة واحدة لانها التقيد والعلوم وغيرها منقضية بالاصل وعدم الدليل وان لا امر لا يقتضي التكرار  
 وما وجد غير ذلك من الاصل بقاء التركة للوارث وللإجماع والاية والاخبار ولا دليل نقل عن الشيخ المتقد بمقدار الثلث فيه ولو اية محمد بن الحسين  
 انه قال لا يغير ثلث فلان قد اضطررت الى مسائلك فقال مات ثلث سعد بن سعد اوصى بجوارحهم ما لم يبق شيئا ولا ندرى كيف قال  
 فقال حج عنه ما دام له مال ورواية محمد بن الحسين خالده قال سالت ابا جعفر عن رجل اوصى ان يحج عنه ما بقى ثلثه شيء قال في  
 المنية من ثلثها على ما اذا علم من التكرار ولو يبين المرأة وهو بعيد لكنه ما ضيقا مع عدم التضييق من ثلثها ما القواعد واذا علم ارادة التقيد  
 يخرج عنه الحج مكررا بمقدار ثلث ماله هذا ظاهر كلامه وفيه تامل لاحتمال الكفاية بما يتحقق التكرار لصديق الامتثال مع الاصل فلا  
 يجب اكثر من مرتين كما لا يجب اكثر من مرة مع الاطلاق الا ان يعلم ارادة الاكثر فامل ولو اوصى بالتكرار بمقدار معين من ماله من حاصل عقار  
 ولو فيه ثلث المقدار الحج ولو من ثلثات مجمع مال شئين او اقل او اكثر الحج واحد وهكذا اذا ما وديله انقل والفعل مثل رواية ابراهيم بن محمد  
 قال كتب الى ابي محمد ان مولاه علي بن مفضل اوصى ان يحج عنه عن ضعفه مائة مائة ثلث كل سنة حج الى عشرين دينارا وانه منذ انقطع  
 خبري البصر تضاعفت المؤنة على الناس فليس يكفون بعشرين دينارا وكذلك اوصى عدة من مواليك في حجهم فكتب بحمل ثلثي حجهم  
 ان شاء الله وعبر ابراهيم قال وكتب اليه علي بن محمد الحنفي ان ابن عمي اوصى ان يحج عنه بمائة مائة دينارا في كل سنة وليس لي في ذلك فكتب بحمل  
 حجته حج واحد لله عالم بذلك ظاهرنا بوجوب الايتام من بلد الميت لو كان للمال ناقصا لم ينبذ لك فيها ما رواه عن النول بوجوب الحج من بلد  
 الميت مطلقا ولو مع الضيق فظهر الفرق بين هذا القول وبين القول بالتفصيل وصاحب المذهب ثلثا وارجع القول بالوجوب من البلد مطلقا الى  
 التفصيل فقط اعترض الشيخين الذين وغيرهم ان المذهب ثلثان لذلك فامل لان الرواية ضعيفة الندي بالكتابة والارسال بقوله عن حديثه وغير ذلك  
 لكنها مقبولة عندهم ومعمولة يمكن حملها على الوضعية من البلد مع جواز الوارث وسعة الثلث فامل قولهم والمستودع الحج وهو بغيره لادال  
 من قبل الوضعية ويقال له المودع بالفتح ايضا بمعنى المودع عند شيء المادان لودعي الذي عنده مال كمن حج المودع الذي وجب عليه حج الاسلام  
 واستقر ذمته وثلاثي الحج بنفسه عنه واذا جرت المثل ورد الفاضل لو كان الى الورثة ليصيرهم يدين معونة البطل النية عن ابي عبد الله ل  
 سألته عن رجل استودعني لافهاك وليس له ولد شيء ولم يحج حجة الاسلام قال حج عنه وما ضل عظمه واعلم ان هذا القول على خلاف موصول  
 لان الوارث ان يحج بنفسه عنه ولو خرج ما اوله ان يحج باقل من اجرة المثل ومن اي مال اداده ويميل الى تركه كلها هذا واخره وعلى  
 القول بان ثلثها الى الوارث اوضح والنصف في الوضعية للودي باخذ اجرة المثل الحج بنفسه على خلافها فيمكن ان لا يتعد الحكم عن نفس الوارث

مع  
 الاطلاق  
 يمكن بقاؤها  
 حتى يفعل  
 يستحق الا  
 حجة



وبشرط في حج الطوع الاسلام وان يكون عليه حج واجب وان المولى والزوج ولا بشرط البلوغ وبشرط في حج التمتع البتة ووقوعه في شهر الحج وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة والايامان بربو بالعمرة في تمام واحد ولا حرم بالتحج من مكة فلو احرى من غيرهما رجع فان فقد راحم حيث قد روي شرط القارن والمفرد البتة ونوم في شهر الحج وعقد حرام من الميقات ومنه ان كان اقرب النظر الثالث في الاغلاز وفيه مقاصد الاول في الاحرام ومطالبة البتة الاول في الواجب

لخصته في اقسامها احرى لا عموم طاهر ولا اطلاق لها فافان خصوصية بل والقباس مع عدم العلم بالجامع بعيدا قد يكون له بد نقض او عنى لك الميت ما فيه او يكون ذلك مشروطا بان لا ينفك عن التمسك اذا كان مع الورثة وهذا بشرط المنة في المنهج غير علم الورثي منع الورثة ولا ذن الحاكم مطالبا او لعدم الوصي الوصية او غير ذلك فيتمك في الجملة فالتعدي من مورد الرواية الى المثل لو لم يكن دليل اخر من اجماع ونحوه مشكل فكيف الى ما يجازي لمثل كون حج التمتع ركنا في الزيادة وسائر الواجبات المالية وضل غير العدل والاعطاء للغيران يفعل ذلك وبدون اذن الحاكم ومع العلم بحالة الورثة وغير ذلك ما يباينها ثم ان ظاهر الرواية وجوب ذلك على الورع وهو بعيد مع عدم ارادته ذلك فانه تكليف مشاق وخرج من حيث يفهم حمله على الجواز ولهذا قال المتأخر في المنهج ان يقطع اجرة الحج الخ وانما مع القول بالتعدي والعلم بالمانع وعدم القدرة على الاخذ منهم الخ ووقع عدم الحاكم وقد رتبته بحيث ان يكون خيرا بين ان يفعله بنفسه وهو اولى مع اهليته او يبعث للفقير ويمنح ان يكون ذلك باذن بعض العدل ونظر ان يمكن الحاكم وان الظاهر ان ليس له باخذ الامانة راجعة المثل من اقرب المواقيت الى مكة بنا على مذهب المتأخر وظاهر الرواية الاجرة من موضع كان منه لودعي لا يفيد حمله على الاول لان ذلك لا يرد على حج عنه وما ضل الخ لان الظاهر انه باخذ اجرة الحج لا غير الحج انما هو من الميقات فامل فله ان يباين في الضميمة للميقات وكذا في غير هذه الصوكا لاصل وهو مبدل لكون الحج من الميقات فانهم ويمكن حملها على بلد الموت لو وقع موطن المودع في بلد لودعي لما هو بالحج فامل فيمكن استخراج جواز اعطاء الجعة الى الغير لودعي من الرواية بان قوله حج عنه من ان يكون سقفة ولهذا يقبل القسمة اليها وان قال المتأخر في التمسك لو قال استاجرناك ليحج ليجوز له استجار غيره واستنا بقره الاجارة وقتل فله ويغل الغير لغيره وذلك غير بعيد لانه المتبادر من يمكن القول بالجواز مع التمسك بان الغرض من حصول الحج من شخص كان خصوصا اذا استنا اضل منه واقعى لمثله جواز القدول الى التمسك للمشاجر لا لغيره او بان ذكره قبل العقد لم لو لم تكن قرينة اصلا او ظهر المنع او كان المنع مصرح به مثل ان يقول يفسد لا يجوز الاستمارة كما انه يجوز على تقديم التمسك بالكتابا بان يحج بنفسه وبالنسبة او يحصل الى جنة ويؤديه الجواز في الصوة الاولى عموم رقا عمر بن عيسى عن الرضا قال قلت لعبد الله ما تقول في الرجل يحج فميد فله في غير ذلك ولا بأس بحاجبا المنة على الصوة الاخرى لانه على وجه الحج في الذمة صرحا ولعله غير لازم لما مر بالجملة لوعلم الغرض او من غير بعيد كما في القدول الى التمسك وعن الطريقي المشروط الى غيره وفي رواية حيث قال اذا اتفق جميع مناسكه فقد تم حجه اشعار به لغيره وهذا ما هو عليه الجواز الوصلي ان تركت او وصلي من اخرج العبادات مع مشاغلها والشرائط بالقرائن او القبح قبل الوضوء او بعد ان كان لفظ كلام الموصي حين الوضوء فله التمسك وكذا عدم الاستبطار اذا حصل الاطمينان بالغزل من غير بان يكون معه حاضر في جميع افعال الحج مع الوثوق بانه لو ظهر شيئا يقصد غيره فميد في الجارة اذا مال الموصي استاجر ولو تركت نفسه ايضا الامع العلم بالمقصود فيمكن حج ايضا والاولى ايمان بما امر به نظام لفظ الان بجدان غير في مع العلم ويؤيد جواز ارتكاب الوضوء ما قال في الفقيه كتب ترمين سعيدا باطلى الى ابي جعفر فسمعه عن رجل اوصى بجلان حج عنه ثلث خال ففعل له ان باخذ لنفسه حجة فميد في حجته وقرأه حج انشاء الله فان ذلك مثل اجرة ولا ينقص من اجرة شيئا انشاء الله ولا يضره كما مئة ولا عدم فميد صحة السند لانه مؤيد ولا في الفقيه الفقه صحة ما فيه مع جزم الصدق بانه وقع بغيره مع عدم ظهور المعاصر وهذا يؤيد جواز الفعل بنفسه على تقدير القول بان حج عنه فله العلم انه باخذ الاجرة من الميقات الحج واحد لو كان عليه حجة الاسلام ولجج من اصل التمسك والباقي من الثلث مع عدم اذن الوارث ولو علم كون ماله من قبله من البلد من الميقات الواحد من الاصل والتمتة مع كل الباقيين من الثلث مع الاذن قد صرح المتأخر في التمسك على ذلك بنا على مذهب المتأخر اليه الاشارة ايضا ما ذكره في قوله مثل اجرة حصول التواكب كما يحصل للمشاجر من غير تفصا شئ من توابه المناوان لان الروايات في ان لا يفتا ذلك كثيرة مثل رسالة علي بن سينا طعن رجل من اصحابنا يقال له عبد الرحمن عن ابي عبد الله انه دخل عليه رجل فاعطاه ثلثين دينارا حج بها عن رجل ولزمه شيئا من الفداء الى الحج الا بشرط عليه ان يسعي وادى محضره قال يا هذا اذا انت غفلت هذا كان لاسماعيل حجة بما اتفق من ماله وكان ذلك نعم بما اتفقت من ذلك قوله وبشرط في حج الطوع في هذا بيان شرط الحج المتدبر واشترط الاسلام بل الايمان بانه مؤيد بل يخلو فميد حج واجب كانه الاجماع وانما واجب ثوبا فواجب خيرا مرام باطل فهو مضي على ذلك الا على المتأخر عن الضد الخاص فامل ولا يدرى المناخير الى عام اخر وقد يثبت مع انه مؤذن بتركه وبه مبادر عن الصلوة فان اكثر المناخير على جواز التنازل عن عليه لغيره ويدل عليه ايضا او معلوم جوا في الجملة في مثل الرواية الظاهرية وقد مر البحث فيهما وفي الصوم وقد اشترط اذن الزوج للطوع الزوجة كذا المملوك ولا بشرط البلوغ فيه وقد مر في ذلك انه شرعي صحيح قد مر صرح المتأخر في التمسك بذلك قال فيه احرار الصبي عند اجماع احرار العبد صحيح الى قوله وان كمالا قبل الوقوف فحين احرار كل واحد لها للفر من اجزاء عن حجة الاسلام وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة الصبي يحتاج الى التمسك باحرار لان احرار لا يصح عنه ونقل الخلاف عن ابي حنيفة فميد على عدم خلاف غير لان كون افعال الصبي شرعية خلاف مذهب المتأخر في الاصول والتفريع ولكنه ظاهر في ذلك قوله وبشرط في حج التمتع البتة وجوب البتة فيه في جميع اقسام الحج بل سائر العبادات وافهم وقد تقدمت كذا اشترط وقوع حج التمتع بل سائر الحج في شهر الحج لانه لا بد من وقوع عمر التمتع ايضا في شهره والظاهر ان لا مزاج فيه ويدل عليه اخبار ايضا مثل ما في صحيحه عن ابن زيد في الروايات عن ابي عبد الله انه قال ليس يكون مسعة الا في شهر الحج وما في الصحيح عن ابي جعفر بن شبيب التمسك بل سالت ابا عبد الله عن البعثة في شهر الحج فقال هي متعة كذا كونهما في سنة واحدة وهما من حج حج التمتع وكذا لو احرار عن مكة يسعي ايضا ما قبلت الا في افراف والفران والعرة وما كونهما في شهر الحج التمسك فهو الظاهر لانه مملوكا واجبة مؤق ابن عمار عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل الحج اشهر معلومات وهو سؤال وذو القعدة وذو الحجة ورواها انه كان يجعفر يقول ذوالحجة كلها من اشهر

عبد الله بن سنان قال كنت عند



الحج وفي رواية اخرى عن ابي جعفر قال الحج اشهر معلوما سوال وذو القعدة وذو الحجة ليس احدا من الحرم بالحج فيما سواه من غير ذلك من الاعتناء وقيل شهر  
وعنه من ذى الحجة وقيل ونسب منه وقيل غير ذلك قيل التراجع لفظي لا بد بالنية الى احكام الحج والعمرة ان كل منفقون في ان بعض اهل الحج  
يبيع ايقاعه في جميع ايام هذه الشهر حتى المثلثة ايام بدل فديته في ذى الحجة وان يفتوت بفتوات يوم النحر حيث لا يمكن من اضطرار المسعفين  
عند البعض ان صح ذلك صح والا فلا ويظهر القايمة في الذوق قوله وجبا الاحرام منها الحج اما وجبا الاحرام من المواثيق على كل مكنت راو دخولها من  
قال من نام الحج والعمرة ان يحرم من المواثيق التي فيها رسول الله الا كانت محرم ومما في صحيحه فضيل بن يار قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى بدله  
ان يذبح في الوقت الذي يحرم فيه فمفسرنا قال لا يجب عليه حين يذبح ذلك ما يجب على المحرم قال لا ولكن اذا انتهى الى الوقت يلزم ثم يذبحه ويقتلها  
فان تقليد ما الاول ليس بشئ ومما في صحيحه صفوان بن يحيى عن ابي الحسن الرضا ع فلا يجازي الميثان الامن علة ورواية رافعة وموسى عن ابي عبد الله ع  
سأله عن الرجل يمرض له المرض الشديد قبل ان يدخل مكة قال لا يدخلها الا باحرام وفي الطريق مهمل من رواية وصححه عاصم بن حميد الثقفي قال قلت  
لابي عبد الله ع اريد ان ادخل احراما لا احراما قال لا الا امرض ومن يطون وصححه محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع هل يدخل الرجل مكة بغير احرام فقال  
لا الا مرضا او به بطن وصححه رافعة بن موسى قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل به بطن ورجع شديد يدخل مكة هل لا فقال لا يدخلها الا احراما وقال  
يحرمون عنه ان الخطابين والخطباء والنبأ فاذن لهم ان يدخلوا الاحلال او اما الاستثناء قبل على بعض هذه الاخبار على استثناء المرض  
لعلة الضرر بالاحرام ومنه لا يجوز الا يخل منه لعدم ليل الحيط والظن انه باي على ما يقدر من النية والتلبية وغيرهما من ليس غير الحيط فلهما امكن ولعله  
على ذلك وعلى غير الضرر محمل ما في رواية رافعة من عدم جواز دخول المحرم في الاحرام ويحل غير ما على غير القادر او ترك ما لا يقدر وحمل الشيخ رواية  
رافعة من تحمل على الفضل ولا ولي يمكن حملها على الاحرام عنها وايضا كما يدل عليه قوله وقال يحرمون عنه والاولى لانيان بما امكن والتولية في شهر  
ويدل عليه ويحرمون عنه في الرواية السابقة ومرة جليل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله ع في رجل اشترى من رجل مكة فباعها  
عنه رجل يحمل النحر والاستباحتا لو كان له ولي او احد مؤمنين وصححه رافعة المنقذة تدل على استثناء الخطابين والذين يجلبون الاشياء من خارج  
الى مكة من الحطة والتغير غيرهما من الاطعمة والاشربة والنفقات لا يبعد تقيدها بكونه متكررا يعقب منه الاحرام لا لشرك في المعنى المفهوم كما هو  
في كلام الاصحاب يحمل عدم المقدور موضع النص اما استثناء من خرج ودخل قبل مضي شهر من دل الاخلال على الظن لانه لو بقي محرما مدة ثم خرج  
الدخول بذلك الاحرام على الظن فاما ما في مثل رسالة بن فضال النخعي ابا بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله ع في رجل خرج في الحاجة من الحرم  
ان رجع في الشهر الذي خرج فيه دخل بغير احرام وان دخل في غيره دخل احرام وحسنه حماد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال من دخل مكة فمقتضى شهر  
الحج لو كان له ان يخرج حتى يقضي الحج فخرجت له الحاجة الى غنما او الى طائفة او الى ان يخرق خرج محرما ودخل لميليا بالحج فلا يزال على احرامه من رجوع  
الى مكة رجوع محرما ولو لم يقرب لميلت حتى يخرج مع الناس الى متى قلت ان رجل خرج الى المدينة والى نحوها بغير احرام ثم رجع في ايام الحج في شهر الحج  
دخل بغير احرام ثم  
هرى بالحج ايدخلها محرما او بغير احرام فقال ان رجع في شهر وان دخل في غير شهر دخل بغير احرام في الاحرامين والمتقين متعة الاولى والاحرام  
قال الاخيرة فمرمرة في المختبر ما التي وصلت بحجة قلت فافرق بين المرفقة وبين عمرة المقدسة اذ دخل في شهر الحج قال احرام بالعمرة وهو يفتي العرفه اخل بها  
ولو كان عليه دم ولو كان محظيا لانه لا يكون ينوي الحج وصححه اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن ع عن المتعجب في بعض متعة لم يبد له الحاجة  
الى المدينة والى ذات عرق او الى بعض المعادن قال يرجع الى مكة بعرفه ان كان في غير الشهر الذي يقبض فيه لان لكل شهر عمرة وهو مشرك في ذلك فان دخل في  
احرام عن ذات  
الشهر الذي خرج فيه قال كان الى مجازة ههنا فخرج تلقا بعض هؤلاء فلما رجع فبلغ ذات عرق بالحج ودخل وهو محرر بالحج وحمل هذه الفضل وعمل في  
عنه  
بعد شهر لا خصال كون مجاورة اكثر من شهر وان كان خلاف لظننا مل فلا ينافي ما سبق كما حمل صحيحه جليل بن دراج الثقة عن ابي عبد الله  
في الرجل يخرج الى حجة في الحاجة فقال يدخل مكة بغير احرام على من خرج من مكة وعاد في الشهر الذي خرج فيه لما تقدم من الاجابة ثم اعلم ان ظاهر الاحتياط  
وبعض الاخبار المنقذة عدم جواز الخروج للمتع بعد المرفقة قبل قضاء الحج من مكة بعد شهر حيث يحتاج الى تجديد الاحرام الامع الحاجة فخرج محررا لم يقبض  
الى غزاة اذا ذاق الوقت عن دخوله مكة كما يدل عليه حسنه حفص بن الجهمي الثقة عن ابي عبد الله ع في رجل قضى متعة وعرضت له حاجة اذ ان يقضي اليها  
قال فقال تليفتل للاحرام او ليهل بالحج ولم يقبض في حاجة فان لم يذبح على الرجوع الى مكة مضى الى غزاة وان دخل مكة ودخل لميليا بالحج ولم يقرب البيت  
ومضى مع الناس الى غزاة كما دل عليه حسنه خاوة المنقذة وان خرج من غير احرام فان دخل قبل مضى الشهر دخل بغير احرام وان دخل بعد شهر محررا  
بالعمرة انتفع بها وهذه الاخيرة متعنة كما دل عليه الحسنة المنقذة وحسنه الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يبيع بالعمرة الى الحج بها يخرج الى  
الطائف قال هل بالحج من مكة وما احب ان يخرج الاحرام ولا يتجاوز الطائف فها قرينة من مكة تدل على الجواز الخروج من غير احرام فيكون احراما  
فلا يكون خروجه بغير احرام احراما بل مكة وهو عليه ما تحمل الاخبار الدالة على عدم جواز الخروج الاحراما وكان له ان يذبح فلهذا لا ينبغي للمتع  
بالعمرة الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضي مناسكة الا ضرورة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا يقبض الحج ويخرج محررا بالحج فان امسكه الرجوع  
الى مكة والاضيق الى غزاة فان خرج بغير احرام ثم عاد فان كان عود في الشهر الذي خرج فيه دخله محررا بالعمرة الى الحج وتكون عمرة الاخيرة هي التي يقبض  
بها الى الحج ويمكن حملها على الاستحباب بل الشهر فاصل لكن القول بالاستحباب غير خاف من هذه تدل كبرها على ان يحتاج حج التمتع هو نفس مكة وان  
في بعض الاخبار المنقذة اشارة الى اشتراط شهرين احرامين وسبجي تحقيقة والظن ان اوله من الاهلال وانه هلال الى ذات النقص وثلاثون يوما ان لو











ولو سلك ما لا يفضو اليه احدهما احرع عند ظن المحاذات لاحدهما المطلب الثاني كبعضه

قرن المنازل ووقت مثل المغرب المحقة وهي المصيبة ووقت لاهل المدينة الحليفة ومن كان منزله خلف هذه المواقيت محال على مكة فوقف منزله وحسنه الجبل  
قال ابو عبد الله الاخر من مواقيت حسنة وقتها رسول الله لا ينبغي لحاج ولا لعمران يحرم قبلها ولا بعد فها وقت لاهل المدينة الحليفة وهو مسجد  
الشجرة يصلي فيه ويحضر الحج ووقت لاهل الشام المحقة ووقت لاهل الطائف قرن المنازل ووقت لاهل اليمن بليد ولا ينبغي لاحدان غير  
عن مواقيت رسول الله قال في المناسك الاخبار في ذلك كثيرة واعلم ان ينبغي هنا بعض محو زمانا سبق وان كونا حصة باعينا وحذف دورا لاهل الكوفة سابق  
ولاهل اليمن عيقات وانما تركه ميقا حج التمتع وهو مكة لوجوه في اجازة كثيرة وقد سبق البعض تركها ايضا لذلك ميقا عمر القنطرة وهو ادى الى الحل وسعى  
ان يطرأ العتيق والعتيق واحد وان المحقة ميقا لاهل الشام وانهم اهل غرب في الجملة وانهم كانوا يحجون على ذلك الطريق وان ذاك الحليفة هو مسجد الشجرة  
كاهل مكة وقال في الدورس لاهل المدينة ذوالالحيفة وانضله مسجد الشجرة وان الهبة يكون الهاء ورفع الياء وقرن بفتح القاف وسكون اراء تله  
في المناسك قال وقال صاحب الصحاح قرن بفتح ايميقا اهل نجد واجتبان اوريا الفري فمقو اليه هو موقو في صحته عن ابن زيد ولا اهل نجد قرن المنازل  
فيمكن ان يراه هنا باهل نجد اهل الخائف وبالأول اهل العراق قد يكون نجدان ويحتمل ان يكون لاهل العراق طرفان احدهما يصلي الى العتيق والاخرى  
الى القرن الله يعلم وان هذه المواقيت اهلها ولهم علمها لما روى عنه عن طريق لعانة من ضمن وقت يمر عليهم من غير علم من لمن يدا حج والعمرة ومن طريق  
الخاصة عن ابي الحسن قال سألته عن قوم قدموا المدينة فهاوا كثر البر وكثرة الايام يعني الا حرام من الشجرة فارادوا ان ياخذوا منها الى ذات عرق فيخرج  
منها فقال لا وهو مضرب دخل المدينة فلم يزل ان يحرم الامن المدينة ولما اوجب على كل من مر بالمدينة الاحرام منه علم ان ميقا اهلها ليس لهم حيا  
بل لكل من يمر عليه كذا في غيره وهو ظاهر ولا خلاف فيه بل الظاهر ان المراد باهل المدينة مثلا من يمر على ميقا هذا واضع ولكن وجوب الاحرام على من دخل المدينة  
منها وعدم جواز العدول الى طريق اخر غير هذا واخا في التمدد عدم جواز العدول الى ذات عرق هذه الزاوية فاما مل فان الميقا هو مسجد الشجرة اهل  
المراد من حل المسجد اقرب منه ان المراد هو الاستحباب او من حضاض المدينة والتمسوا ولكن المراد الاحرام من المسجد كما ينبغي انما لا يدل على النواويل  
صحة عبد الله بن سنان الثقة عن ابي عبد الله قال من قام بالمدينة شهرا وهو يد الحج ثم بدا له ان يخرج في طريق اهل المدينة الذي ياخذونه فلم يكن اجرا  
من مسيرة سنة فيقال لاهل المدينة فهاها حاذي مسجد الشجرة من البيا وقد صرح به في اخر هذه الصحة في الكافي حيث قال يكون  
هذا الشجرة من البيا ثم قال وفي رواية اخرى يحرم من الشجرة ثم ياخذ اي طريق شاء ويمكن خالفها على الاستحباب ايضا فاما مل ايضا قد ظهر من بعض اوراق  
ان ميقا اهل المدينة هو المحقة ايضا وقد حمل على ميقا لهم عند الضرورة والحاجة والمراد الذي يدل على اننا ما في صحته على بن جعفر عن احمد موقو  
واهل المدينة من ذى الحليفة والمحقة والمحقة قال سالت باعينا الله عن من يحرم الرجل اذا جاوز الشجرة قال من المحقة ولا تجاوز المحقة الا محرم المحقة  
معوته بن عمار انه سأل الصادق عن رجل من اهل المدينة احرع من المحقة فقال لا بأس وهذا غير صحيح لاجمال ان يكون ذلك ارجل جاء على ميقا اهل الشام  
وان كان من اهل المدينة ولكن خلاف الظاهر تركه التفضيل وحملت هذه الروايات على العليل لئلا يبيح ذلك لابي عبد الله فضال عاجلا عليه اهل  
مكة قال وما هي قلت قالوا احرع من المحقة ورسول الله احرع من الشجرة فقال المحقة احد الوقتين فاخذت بادناها وكت عيلا وليس به حجة بل ظاهرها  
يدل عليه انه اختار مع احتمال عدم الصحة القول في ابان بن عثمان واشتران ابن بصير فاما مل وكذا رواه ابي بكر الحضرمي قال قال ابو عبد الله في اخر حديثه  
ما شيا فلم اهل حتى ابيت المحقة وقد كنت شاكيا فحمل اهل المدينة لياون عن فيقولون لعيناها وعليه شيا به وهم لا يعملون وقد رخص رسول الله لمن كان حيا  
او ضيقا ان يحرم من المحقة وهذه مع عدم الصحة كالاتي بالمفهوم على ان الاخبار المتقدمة صحيحة صريحة في كونا ايضا ميقانا وسجى تحت النبلية ومنع الصو  
بما ما يدل على ان المحقة ميقا حيث جرد النبلية من هناك بحيث لا يمكن ان يولها الا على وجه بعيد ان المراد يكون دورا فها ميقا فمن كان منزله احرع  
الى مكة من الميقا لاهل المدينة معونه بن عمار عن ابي عبد الله قال كان منزله دون الوقت الى مكة فلم يخرج من منزله وقال في الحديث قال في حديث اخر  
اذا كان منزله دون الميقا الى مكة فلم يخرج من دورته اهلها وصحة مسع عن ابي عبد الله قال اذا كان منزله دون الوقت الى مكة فلم يخرج من منزله  
ولما في صحته ابي سعيد قال سالت باعينا الله عن كان منزله دون المحقة الى مكة قال يحرم منه وما ورد من كون المنزل ميقانا فالمراد به ذلك لما روى ناهي  
حميد الثقة في الصحيح عن رباح بن ابي نصر قال قلت لابي عبد الله وروى ان عليا قال ان من تمام حلال احرامك من دورية اهلك فقال سبحان الله فانا كان  
يقولون لم يفتح رسول الله بشيا بالى الشجرة وانما معنى دورية اهلك من كان اهلك عداء الميقا الى مكة وفي راجح اخرى عن راجح المذكور في الكافي  
قلت لابي عبد الله انما روى بالكون فان عليا قال ان من تمام الحج والعمرة ان يحرم الرجل من دورية اهلك قال هذا على قد قال ذلك امير المؤمنين لمن كان  
منزله خلف المواقيت ولو كان كما يقولون ما كان يمنع رسول الله ان لا يخرج بيضا به الى الشجرة فحق لم ولو سلك ما لا يفضو اليه اهل المراد ان الذي  
يريد السلك اذا سلك طريقا لم يصل الى ميقا اصلا يجب الاحرام منه فيجب ان يحرم من محاذات اول ميقا يصل اليه على حسب طئنه لانه يجب قطع مقدار السالك  
من الميقا الى مكة محرمات وصحة عبد الله بن سنان الثقة عن ابي عبد الله قال من قام بالمدينة شهرا وهو يد الحج ثم بدا له ان يخرج في غير طريق اهل المدينة  
الذي ياخذونه فلم يكن احرام من مسيرة سنة اميال يمكن هذا الشجرة من البيا قال في الكافي وفي رواية اخرى يحرم من الشجرة ثم ياخذ اي طريق شاء وان  
يجاز ميقا اذا سلك في الدورس في احرع من ادى الى الحل او من مساوات اقرب المواقيت الى مكة وسجى ويحتمل من مساوات ابعد المواقيت الى مكة واعلم ان  
الدليل غيرنا على وجوب الاحرام من محاذات اقرب المواقيت اليه وما ذكره دخول لان وجوب قطع تلك المسافة محرما انما يجب على تقدير المراد وعلى المقياد  
الدليل على غيرنا الاصل اهدم وان الحاذي ما عد ميقانا فحضر المواقيت في غير مشعر عدم كونه ميقانا وعدم وجوب الاحرام منه ويدل عليه ايضا انه لا يفتح  
المحاذات اذا تباعد من المحاذات بحيث لا يقدّم ولا يتأخر وثوبه عدم وجوب المقدار في غير المحاذي كما سيجي فينا مل وصحة عبد الله بن سنان الثقة عن غيره

انه ميقا العرة  
والحج عن حج  
الفتح كسابر  
المواقيت وان  
المراد







المشركم

[illegible]







وحسنه واما الذي يدل على انعقاد الاشياء والتقليد ايضا وذلك ان يكون للفرد وهو ظاهر مضافا الى ما تقدم في صحة معونة بنو الاحرار  
فلهذا الاشعار والتقليد في صحة ايضا عن ابي عبد الله قال يقدحها فاعلا خلافا لصليت فيها والاشعار والتقليد بمنزلة التلبية ويمكن قراءة  
صليت بناء على قولهم فيهم وغيره وصححه عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله ثم جزم اذا قلنا واشهر ومثله ما في صحة الفضيل بن يسار في العقيقة  
قال ذلك في عبد الله فانه اشترافا قبل ان ينهى الى الوقت الذي يجرم منه فاشعرها وقلدها ايجبت عليه حين غدا ذلك فاجبت على المحرم الا ان كان له انتهى  
الى الوقت فاجرم ثم اشعرها وقلدها فان تقليد هذا الاول ليس بشئ وقد تقدمت في بيان المواقيت رواية عمر بن يزيد عن اسفريه بن نضر  
احرم وان لم يتكلم قبله ولا كثير يقول السيد وابن ادریس مبدع انعقاد الاحرام الابا التلبية للاخبار المتقدمة وكونه مجبا عليه دون غيره بناء على هذا  
من عدم قول الخبر الواحد وما على الشئ المنصوص على الاول على غير الفقدان وهو جمع واضح حسن قال في المنهاى الاشعار مختص بالاول والتقليد  
مترك بينه وبين الغنم والبقر وقال ايضا التقليد هو ان يجعل في وقت التلبية بقية الغنم والبقر فلا يوصل في يعلم انه صدقة وهو بمنزلة الاشعار  
او يجعل في رقبته الهدى خطا او سيرا او ما اشبهها ورواين بابو ثوبان الصحيح عن حمزة بن زرارة عن ابي جعفر قال كان الناس يقولون الغنم والبقر  
انما تركه الناس حديثا وقلدهون بخيط او سيرا وهذا يدل على عدم الاختصاص بها ايضا وقد دللنا صحة معونة على تقليد المقلد ودوى نضامه عن محمد  
الفضيل عن ابي اسحاق الكنا عن ابي عبد الله قال سالت عن البدين كيف تشترق قال تشترق وهي باركة يشترقها الامم وتخروفي فانه من يترك  
الايم وشعر عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب قال خرجت في حجة مشركت بدنة وانا بالمدينة فارسلت الى ابي عبد الله فقلت كيف اصنع بها قال  
الى ما كنت تصنع هذا فانه كان يجزيك ان تشري منه عذرة وقال انطلق حتى تاتي مسجد الخيرة فاستقبل بها الى القبلة وانحر قائما ادخل المسجد وصلي  
ركعتين ثم اخرج فقلها في الجاهل الامم ثم قل بسم الله اللهم منك اللهم تقبل منه فاذا اعلت البديا قلبك في رواية عبد الله بن مسعود  
انما تشترق وهي مفقولة ورواين صريح في نأخر انعقاد الاحرام وعدم اشراط وقوعه في المسجد والاطلاق الايمان الى المسجد على الايمان الى حوائله فلا  
كونها نيقا او هذا حكم باحرام الحايض منه الظاهر انه جازم بذلك لا يفسد المجلد المحرم دخولها فاما ما دللنا استفيد من الاخبار عدم انعقاد الاحرام الا  
بالتلبية للغنم والبقر والفردان بما او بالاشعار او بالتقليد يجوز الاحرام والتلبية في مسجد الخيرة او البديا بل كوها وكون الحجة ميقنا ايضا لاهل المدينة  
ان لم يكن قربة من مكة كما هم من احرام الصبياتها اعدم مقارنته في حجة الخيرة للتلبية بل تحقق الاحرام فيها في الجملة من غير تلبية فانظر ان التلبية وانفردت  
لو كانت فيمكن كوها مقارنته لئلا يزار كما قيل على ما نقل في الدرر من ان لا يكون مقادته شئ كما هو في الروايات بل في الاخبار الصحيحة الكثيرة عدم  
الاحرام وصححه خاد من عثمان قال قلت لابي عبد الله ان اردت ان اتمتع بالعمرة الى الحج على ما قال  
وسنة تلبيك ان شئت اضربت الذي يرد عن ان يقول مثل ما في صحة معونة من الدعا والاشراط يقول في قوله اللهم اني اردت ان اتمتع بالعمرة  
الى الحج على ما قال تلبيك كون ذلك هو المنة فوجب مقارنتها بالتلبية مثل مقارنته الصلوة بتكبيرة الاحرام على ما نقله في الدرر عن  
ابن ادریس المتهوون المتفقه غير ظاهر قال فيه ويظهر من الرواية والقول اخير التلبية عنها وذكر رواية معونة وعبد الله بن مسعود قد نقل  
في غيرهما ويمكن ان تكون المنة ايضا ماخرة عن المسجد في البديا كالتلبية فيبوحين التلبية ويقاد بها ويكون الاحرام وعقد الدعا والاشراط  
وليس التلبية قبلها والصلوة قبلها في المسجد لما يفهم من الروايات المتقدمة حصول عقد الاحرام فيه وانما لا يفسد الاحرام بل انما المنة لكل من  
على تقدير وجوبها مثل التلبية فيكون التلبية عند قولها ويرتبت عليه الاحكام وينعقد بذلك الاحرام وبالحمل هذه الاخبار فريدة لعدم المبالغة في  
المنة ولكن لا يحاط ان يتوفي المسجد بعد مقدما حتى الدعا والاشراط ويقارن بها بالتلبية ثم يتوفي البديا ويقارن بها ايضا بما تقدمناه من التلبية في  
عليه ليك حجة وعمر معا قال في الدرر في موضع يجب ان يقول ليك حجة وعمر معا لما سلف في روى عن الصادق في صحة يعقوب بن  
المثقف قال سالت ابا عبد الله فقال كيف تخرج ان اهل قال ان شئت سميت ان شئت لم تسم شيئا فقلت له كيف تضع يدي فقال اجعلها في قول البديا  
بحجة وعمر معا قال في الهنديب هذا هو ما ذكره من لاهلال بها والتلبية بها اضل لما في حجة الحلي ان امير المؤمنين قال بحجة كذلك معنى التلبية  
ان يفعل العمرة بعد الحرام منها ما يفعل ثم تخرج التمتع ولا يمانية استبنا الاحرام مع التلبية الى توسط الطلوع ان حج التمتع عبارة عن العمرة والحج كما يظهر من كلام  
الاشعار والروايات المتقدمة وهذا الكفا في صحة زارة بالحج قال قلت لابي جعفر كيف اتمتع قال قال في الوقت فتلبي بالحج فادخلت مكة فقلت بالتلبية  
الركعتين خلف المنام وسعيت في الصفا والمروة وحملت من كل شئ فلبس لك ان تخرج من مكة حتى تهج وفنده تدل على ما سبق كون البديا ميقنا  
حيث جعل التلبية في الميقنات وتذكر كوها فيها وكذا الكف بمر رواية حران بن اعين قال سالت ابا جعفر عن التلبية فقال له ليك الحج فادخلت مكة فقلت  
بالتلبية صليت احللت لظان المارد بجم التمتع وهو مشتمل على العمرة والحج فكان قال ليك بحجة وعمر مثلها فقل على ميل المؤمنين الى عبد الله وقد روى  
بالعمرة فقط ولعل المارد واحد امل فلا يتا في بينها حتى تجل لاخيرتان على التلبية وان سعاد بن الحج وقوا العمرة وذلك جازم تقيته وضرة كان له البديا  
قال في الدرر في الهنديب عن ذلك لا لتقية واستدل عليه بصححه احمد بن محمد قال قلت لابي الحسن على بن يقطين كيف صنع اذا اردت ان اتمتع فقال  
بالحج واو التمتع واذا دخلت مكة طفت بالتلبية صليت ركعتين خلف المنام وسعيت في الصفا والمروة ونسرت فقلت ما جعلتها ممتعة لانه لا ينبغي حملها على التمتع  
وانه على تقدير تصد العمرة لا تخفى فيمكن حملها على ان لا يلبس بالحج وانصدان بحج العمرة قبله فاذ انقضت من العمرة ازلت كوها حجة على ما كان حجة مفردة كما كان  
يتوهم من قوله بالحج فلا يحمل رعيك لان التصد في الفعل حيث تصد العمرة مقدرة بعملها وانك لم تقدره على ما لا بأس عليك نعم قد يدل  
على ان عدم ذكر الحج والعمرة افضل حجة ابان بن تغلب قال قلت لابي عبد الله باي شئ اهل فقال لا نسلم لا حجا ولا عمرة واضم في نفسك التمتع فاذا ذكر







ويبطل الاحرام باخلال النية عدا وسواها وان بنوى التسكين معا والآخر من مجرد لسانه بالنسبة ويعقد قلبه بها ولو فعل المحرم قبلها فلا كفارة ويجوز ما حرّم  
للنساء والمحظونين ويعد بدل الشائب الا بالان لا لبس القبا مقامها باللفاق ويجوز منشاء احرام قبل اكمال افعال الاول ولو احرم حج التمتع قبل المقصود ناسبا خلافاً  
عليه وغاياً يبطل تمتعه ويصير حجه مفردة على رأي م

على وجهها قلت حد ذلك الى ان قال الى طرف الافتقار وما تبصره في صحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال ليس المحرم الجاهل تحت ثيابها غلالة  
ولا باس ان تلبس المرأة على كل حال وفي صحة الحلبي قال سألت ابا عبد الله عن المرأة اذا حرمت تلبس الشراويل فقال نعم انما تريد بذلك التستر ولا يهتم  
تخصيص ما تقدم هذه الرواية بان لا بد من قصد التستر بذلك لعدم حرمتها والاصل يدل على تحريم الحر عليها في الاحرام مع ما تقدم صحة الحلبي عن  
ابي عبد الله قال لا باس ان تحرم المرأة في الذهب والخزوليس بكبره الا الحر المحض والكرهه هنا مراد به التحريم كما ورد في الرواية في التحريم على الرجال  
ولان المنع نفى عنه الكراهة والظن انها موجودة فيه فامل ومثله ما في موثقة سماعة انما يكبر الحر المهرام اي المحض يؤيد ما في الرواية قال اي ابو عبد الله  
ما لو يكن حرّاً محتسناً لا باس به والذي يدل على الجواز هو بعض القوم مثل المرأة تلبس الثياب كلها مع استثناء ما لا يجوزها من غير استثناء الحر وما صححه  
محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال المحرم تلبس الحلي كله الاحكام مشهوراً للنية فامل والاصل وجوز صلواتها فيه على تقدير القول بانه انضمام ما تقدم  
فيما يصلي فيه في الخبر الصحيح وصحة يعقوب بن شيبة الثقة قال قلت لابي عبد الله المرأة تلبس متصانفة عليها وتلبس الحر والحر والديبايح فقال نعم لا  
باس به وتلبس الخفافين والمسلك هو غنار الشيخ القيد والمصر في الدروس قال الشيخ بالاول وان روايته اشهر وهو غير معلوم نعم يمكن ترجيح بعد  
صراحة ما يدل على الجواز في جواز لابس الحر المحض الاحرام ويحمل الحمل على الفضل مثل قوله ما لم يكن حرّاً محتسناً وانما يكبر الحر المهرام وبالاحتياط وان  
ترجع الثاني بالاصل والاستصحاب بالجمع بينهما يحمل اخبار النهي على الكراهة بقرينة لفظ الكراهة في صحة الحلبي وموثقة سماعة والظن انها هو معنا  
الحقيق لا التحريم الذي هو معنى المجازي وورد هذا المعنى في موضع لا يقتضي حملاً عليه هو وظروبان ظاهريه يعقوب بن ان المراد بالتلبس الاحرام المحض  
لانه لا خلاف في جواز لابس ما يراه عليها في غير الاحرام وان يجوزها وله ايضا وكذا المنع فانه يجوز لبسها فخصيصها بها يشترط ان يكون محتسماً مع انه المنع  
من الحر لعدم صدق على المتزوج وعدم صحة الفضل وان الاخبار متضادة ومتعاضدة فلتساوهم رجوع الى الاصل على ان اخبار الحر ليست صريحة في  
الحر حتى صحة العيص فان دلالة لابس الثياب المنطوق وبأنه ما وجد في المرأة اكثر افعال الاحرام وان احرامها انما يكون وجهها فامل قول من يبطل الحر  
اي لو يحل الاحرام لو اخل بنية في موضعه سواء كان تتركها بالكلية في موضع صحيح او ترك ما لا بد منه فيها ولا يتحقق بدونه وسواء كان الاخلال واقعاً  
عند او سواه او لعل ليله اشترطاً لنية كما في العبادات لدليل النية في النية واجبة شرط فيه ولا نفرت فيه خلافاً للحر فيبطل تركها كما في العبادات  
لظهور بطلان المنع وعدم تحققه بترك الشرط وعدم تحققه هو شرط على تقدير ثبوت الشرطية مطلقاً وخرج بلزم البطلان على تقدير الحمل ايضاً وفيه تامل  
وقد مر البحث في النية عموماً وفي نية الاحرام خصوصاً وان من ترك الاحرام صح حجه انما في الباقي وان ذلك غير مخصوص بترك غير النية وان الجاهل معد  
لما دل عليه الخبر الصحيح فقد كثر لعل المتصور ما ذكره الجاهل لذلك ولا بد من داخل في العام فامل ويدل على الصحة من الناس ان ركناً من ركائز الحج لوسفي  
بالكلية صح حجه مثل سعي والطواف احد الموقوفين بل قد صرح في الاحرام نفسه كذلك استدلل عليه اذا كان نية بالكلية لا يضر نية في سعي اما جاز  
او شرط بالطريق الاولى واستثناء نية الاحرام من البين يحتاج الى الدليل وما ذكره في خبر نخل من الخل مع الاصل دليل معدورية الناس في الخل  
وعوم دليل عدم البطلان بترك الركن نية او تدمر البحث الاحرام فذكر ان يقال نية الاحرام ليس بترك الاحرام وبطلانه ولكن تركه  
نية او بطلانه لا يسلوهم بطلان الحج كما مر في لا يجمع فيه ولكن بصير الكلام قليل الجد قوله بان يتو التسكين مع اعطى على اخلال اي كذا يبطل  
ولو يعقد الاحرام بان بنوى نية اخر الحج والعمرة معا بان يقصد فعلها معا باحرام واحد من غير تخلخل خلال بينهما وادله انه لا شك في عدم صحتهما  
لو فعلها لكن ذلك عند اعتدائهما يكون نوايا ليس بعبادة واجبة بل لا يجوز وتادكا نية ما يجب عليه فلا ينعقد لعدم النية ولو فعلها على وجه عبادة  
لا يصح للايمان بنية النية اما لو نواها معا ولو بنى نية واحدة بحجة وعمره معا وقصد الترتيب لفظاً انه يصح بل يقل في الدروس عن الشيخ في موضع القول بان نية  
وتدمر مع دليله فذكرنا ان الحكم ظاهر في العام الباقي على ذلك حتى ان التمسك اما الناس في الجاهل فيشكل وقد يفهم صحة ما تقدم وكذا صحة  
ظاهر لو رجع العام وان بالنية على الوجه المعتبر في المقات واذرك التمسك اما تقدير الرجوع الى نفس المقات واتي بها من مكانه واذني الحل  
فشكل وظكلامهم في ان تارك الاحرام تاماً من المقات لا يصح منه تجديد النية والاحرام الامن المقات ولو تعدد فاته الحج ويحتمل في الغالب  
يقضي كونه كذلك هنا وقد تقدم التام في ذلك فامل في ذلك فذكرنا ان المتصور ان نية النية لم ينعقد احراماً في الا بالحج قال الشيخ في فان  
اي بافعال فلا دم عليه وان ابي بافعال العمرة وحل ويجعلها بمنفعة جازية فامل لعدم الايمان بالنية المعتبر عندهم ويمكن كون المراد مع قصد النية  
فامل فانه يمكن الصحة على ذلك الوجه لا بنوى ما يريد الا انه انما لا يجوز فيكون لغوا وهذا يدك على عدم الاعتداد بالنية على الوجه الذي ذكرها الاكثر  
قولهم والآخر من مجرد لسانه بالنسبة ويعقد قلبه بها والآخر من مجرد لسانه بالنسبة ويعقد قلبه بها والآخر من مجرد لسانه بالنسبة ويعقد قلبه بها  
هذا التحريك هو بالنسبة لو امكن فانه اياه يجب عليه ذلك لعدم سقوط المنيب بالنيو وعله لا خلاف فيه وكذا ما مر لا دكا ولو اجته عليه هو يدل  
ايضا مستند الى رواية السكوني عن جعفر بن عبيد الله قال تلبس الاخر من تلبس في الصلاة تحريك صلواته واسأله باصبعه فلا يصح  
ضعفت السند وبر ما توفى فامل ولعل دليل عقدا لقليل ان التحريك لا يقتر بكونه بالنسبة الا بالقصد فيجب لو ذكر الاشارة بالاصبع لكان أولى لوجودها  
في المستند لعله ترك للظهور وعدم تحقق الاتفاق فيه مع عدم صحة سندها فقولهم ولو فعل المحرم الحج اي لو فعل ما لا يجوز للمحرم قبل النية  
كان بعد الايمان بغير افعال الاحرام مثل النية وتلبس الثياب لا يجب عليه الكفارة بل ما لا يصلح حرماً او تدمر دليله وكذا دليل جواز لابس الحر والمحظونين  
وقد ذكرنا في الاحرام للحر وابدال ثيابه وتغييره وليس القبا مقله ياد سني قلبه انه يجوز ذلك في التقيص ايضاً ويمكن ادخاله في القبا بخلافه  
كونه للتبديل فقولهم ويجوز منشاء الاحرام قبل اكمال افعال الاول قال في المنهي يادى الشيخ عليه اي على تحريم منشاء احرام قبل اكمال الاول والاجماع



ويجوز الضيقان من فح ويحجب ما يحجب المأجور فان فعل ما يوجب لكفارة لزم الولي وكذا ما يجز عنه والهدى والصيام وبسبب تكرار التلبس للحاج الى الزوال يوم  
عمره واذا شاهد يوم مكة للمعتمر تمتعا واذا دخل الحرم للمعتمر افراد ان احرم بها من خارج واذا شاهد الكعبة احرم بها من مكة

وتدخال الحرم في ذلك ففعل خلاف ابن ابي عمير في ذلك ايضا وقد تقدم دليل المسئلة في بيان افعال انواع الحج فان الاحكام الصحيحة في ذلك على نحو  
الاحلال بالنقصان للتمتع ثم الشرع في احرام الحج ويمكن تأويل صحة حجامي عبد الله قال لما جاز من بين الحج والعمر فلا يصح الا ان يكون الحد من السفر  
وقوله قال الشيخ في المذهب المأجور التلبس الاحرام بمعنى ان لو كان حجة نفرة وهو بعيد ويمكن الحمل على التلبس وعلى تأكيد الحد للتمتع واستحبابه بان  
يكون معه وتعيينه لذلك استحبابا بالاشاء والتقليد فاما ما دلل على عدم الشيء على من ترك النقصان احرام بالحج قبله ناسيا وصحت عمرته وحجها  
مقبولة كغيره مثل صحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل تمتع فنبى ان يقصر حتى احرم بالحج قال لا يقصر الله تعالى ولا شيء عليه منعت عمرته وصحته  
ايضا عنه مثلها بعينه الا في السند وما في صحة عبد الله بن الحجاج عن ابي ابراهيم في ناسي التقصير حتى خرج الى عرفات قال لا بأس به يني على عمر  
وطوافها وطواف الحج على اثره وكذا الجاهل لما سبى ويكفي حمل ما يدل على ادم على الاستحباب وهي موثقة استخرجها عنه قال قلت لابي ابراهيم يني  
مبني ان يقصر حتى قبل الحج فقال عليه السلام وهذا يدل على ادم مطافا ان وجد على الاستحباب الناس والجاهل على الوجز للعامة العالم وعلى الولي  
فقط مع القول بصحة الحج للاصل وعدم ما يدل على الفساد والبطان واصل عدم كون الاحلال شرطا لصحة ما سبق ووقوع الاحرام بعده وان كان  
واجبا وهو حصة الجاهل قال سئل ابا عبد الله عن رجل طاف بالبيت ثم بالصفاء والمروة وقد تمتع ثم نسي قبل امرته قبل ان يقصر من راسه ادم  
وان جامع عليه جزوا وبقرة وحسنه معوته بن غمار قال سالت ابا عبد الله عن تمتع وتبع على امرته ولم يقصر فقال يخرج جزوا وقد خفت ان يكون  
قد تم حجه ان كان عالما وان كان جاهلا فلا شيء عليه وهذه رواية على عدم دم على الجاهل كما ناسي على جوبه جعل العام مع صحة حجه حيث قال  
فصحت فكانه اذا به المبالغة والمنع وان لم يكن ان يبطل فلا يبطل فان حصة الجاهل قال قلت لابي عبد الله ان لما قصيت نسكي للعره اقيت اهل بل لم اقرر  
قال عليك بدنة ووجه الدلالة على صحة الحج وان لم تقصر هناك اذ على صحة العمر المنع بما مع نفا ما يحرم عليه قبل التقصير الاحلال فيصح حجه ايضا  
فقال لا يحد لعدم الظاهر بطلان الحج وعدم صحة العمر المنع بها لان الشيخ يقول بطلان المنع وصيرورة الحج مقبولة على ما نقل عنه في المنع من عدم  
ذلك يصح بالطريق الاول في انها بموهمة الله على عدم شيء الا الدم وانما ما كان عليه على الضأ وان كان ينبغي ان يقول وقد بطلت المنع عليك  
الحج ثم بعد العمر المفردة ان لم يقصر بعد وقبل الاحرام بالحج ولا ان الضأ ان الموجب للبطان لو كان هو ترك التقصير قبل احرام الحج سواء قبل  
ما يتاخره ام لا وسواء احرم بالحج ام لا وقد دللنا على عدم البطلان ترك التقصير مع انه هنا قد حرم بعد ذلك فاما ما يؤيد اصل عدم  
وجوب حج مفرد وعمره مفرد ومع حج من قبل لو كان لتمتع متينا كما يقول به الظاهر بطلان فاما ما يدل على ما ذكره في المتن من بطلان  
متن وصيرورة حجه مفردا فيجب عمره مفردة بعد ما والحج من قبل لو كان لتمتع متينا واسند في المتن الى الشيخ وما اتفق به فما احتج به في المتن  
وهو رواية العلان الفضيل قال سالت عن رجل تمتع فطاف ثم اهل بالحج قبل ان يقصر قال بطلت منعة وهي حجة مقبولة وهي مع عدم ظهور  
سندها واسألها اريد على الخط الاحتمال كون ذلك ترك السعي يمكن حملها على من قصد النقل الى الافراد وغير ذلك ورواية اسحق بن عمار عن ابي بصير  
عن ابي عبد الله قال المتمتع اذا طاف سعى ثم لم يقصر قبل ان يقصر فلن يسهل منعة ومع ضعفها بما تراه لست بصحيفة في المطاوع من  
العامة حملها في يب عليه ويمكن حملها على من قصد النقل الى الافراد وغيره فاما ما دلل على اشارة الى وجود راي آخر وهو صحة الحج  
الدم كما هو الظاهر في قوله ويجزى بالصبي الذي فعل المراد تجزى به احرامهم ويحتمل سبق الاحرام من الميقات من النية والتلبس وكون نزع الخبط  
وليس ثوبى الاحرام من فح والاول اظهر من تلخ بئر على فرسخ من مكة واما دليل التجزى من فح كما هو المذكور في اكثر الكتب فهو صحة ابوت  
الحج النقة اخي ادم في الفقيه قال سئل ابو عبد الله عن ابن جبريد الصبي فقال كان ابي ما يجزى هم من فح واما وجوب تجزى الولي لهم ما يجزى باب  
الحرم عنه فلان الظاهر انهم صاروا احرم من وعلق احكامهم بوليهم لعدم صلاحيتهم لها كما ان الكفاية لغيرهم بما يقدرون عليه من الواجبات  
وترك الحرامات لصحة زارة في الفقيه عن احمد بن محمد قال اذا حج الرجل بابنه وهو صغير فانه بائع بوليهم من الحج فان لم يحسن ان يباي لهم اعنه  
ويطاف به ويصل عنه فالت لغيرهم ما يذبحون قال يذبحون عن الضأ ويصوم الكبار ويتفق عليهم ما يفتي عن الحرم من الثياب الطيبات التي  
صدا على ابه وصحة معوته بن غمار في عن ابي عبد الله انظر من كان معكم من الصبي فقدموه الى الحج الى بطن من يصنع بهم ما يصنع بهم  
ويطاف بهم ويحرم عنهم ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه وكان على بن الحسين يضع المنكير يد الصبي يقبض على يده الرجل فيذبح وهذه  
على كون احرامهم في الحجفة او بطن من ويمكن ان يكون مع نحو البرد والافن الميقات كما يدل عليه رواية بولس بن يعقوب عن ابيه قال قلت لابي عبد  
الله ان حجيت صفا وانا اخاف عليهم البرد من ابن جبريد قال ليت بهم العرج فاحرموا منها فانك اذا ايتك العرج وقضيت في ثابته ثم قال فان خفت عليهم  
فايت بهم الحجفة ويمكن حمل ما دل على تجزى من فح على شدة البرد الجمع بينهما ويمكن الحمل على التجزى ايضا الظاهر ان هذا لمن كان طهرا لهما واما من لم يكن  
كذلك فيحصل كون احرام الصبي من موضع يكون بعد الى مكة بالمقدار المذكور ولا يصل عدم ثبوت الاحرام لهم قبل هذه المسألة وسهولة الامر بحمل  
من الميقات كما قبل وظاهر مما تقدم لزوم الكفارة على الولي لو فعل الصبي حراما وجبها وفضل ما يجزى عنه من التلبس والهدى الصوم وغيره اقول لا يجب  
تكرار التلبس حجة استحبابا تكرارها انه ذكر مشروع وهو حسن على كل حال وكما زاد زاد الاجز وقد تقدم ما يدل عليه ايضا في الاخبار عند ذكر مثل  
ما في صحة معوته بن غمار عن ابي عبد الله يقول هذا في دبر كل صلاة مكوبة او نذرا وحين ينهض بك بعينه واذا علوت شرقا وهبطت ارضا او لقيت  
راكبا او استيقظت من منامك بالاشياء وغيرها واما وقت تطهري في العرقا لروايات فيه مختلفة وهي رواية معوته بن غمار عن ابي عبد الله قال  
اذا دخلت مكة واثبت فمطع فمطع في التلبس وحديثه مكة التي كانت قبل اليوم اذا ابنت عتبة المدينتين فاقطع التلبس عليك



بالكبر التحليل والثناء على تلك ما استطعت ان كنت مفرط بالحق فلا تقطع التلبية حتى يوم عرفة عند زوال الشمس ان كنت معتبرا فاقطع التلبية بعد  
الحرم تلك او لا على القطع للمعزة الممنوعة عند مقابلة مكة وللعمر اذا دخل الحرم فانيما فيحل على المرفة كما هو الظاهر ومنها استحباب التكبير والتحليل والثناء  
واستحباب تكرار التلبية ايضا فانهم وحسنه الجلي عن ابي عبد الله قال الممنوع اذا نظر الى بيت مكة فقطع التلبية وكذا صحيحه البرزخي ومنها ان عقبة  
طوي عن ابي عبد الله قال سالت عن تلبية الممنوع فيقطع قال حين يدخل الحرم منها المفضل بن صالح وهو  
ومع ذلك حلها الصدوق على الجواز في الكل من الحرم وحين مشاهدته مكة لعل المراد ان ياكدا استحباب التكرار فيقطع عند الحرم مع بقائه في الجملة  
الى بيت مكة ثم بعد ذلك يقطع بالكيفية الاولى عدم القطع الى حين مشاهدته بيت مكة هذه في العمر الممنوع بها واما المفردة فرواية عن زيد بن اسلم  
عبد الله قال من دخل مكة فليقطع التلبية حين تضع الاكل اخافها في الحرم ورواية يونس بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يهتجر  
عمر مفردة من اين يقطع التلبية قال اذا رايت بيتي طوي فاقطع التلبية وصححه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله قال من اراد ان يخرج من مكة ليعتمر حرم  
من الجحامة والحديبية وما اشبهها ومن خرج من مكة يريد العرة ثم دخل مكة فليقطع التلبية حتى ينظر الى الكعبة ورواية الفضيل بن يسار قال سالت  
ابا عبد الله قلت قلت لغيره فابن قطع التلبية قال حيا لعقبة المدينتين نقلت من عقبة المدينتين قال حيا لعقبة المدينتين قال حيا لعقبة المدينتين قال حيا لعقبة المدينتين  
قال الصدوق هذه الاخبار كلها صحيحة متفق عليها في مختلف المصنفين ومفردة في ذلك يخرج من هذه المواضع شاء ويقطع التلبية في هذه المواضع  
شاء وهو موسوع عليه ولا قوة الا بالله قال الشيخ في التهذيب هذه الرواية اشارة الى رواية فضيل بن يسار الى المدينة خاصة والرواية التي  
قال فيها انه يقطع عند ذي طوى لمن جاء على طريق العراق والرواية التي تضمنت عند النظر الى الكعبة لمن يكون قد خرج من مكة للعره لمن بين هذه الاحتمالات  
تنافس ما تضمنه بعض الناس حمل ذلك على التحية كما اشار الى ما قاله الصدوق في الفقيه وصرح في الاستبصار والبرهان بحجج لان المناطات في الجملة ظاهرة  
وما ذكره توحيد اخر وهو اعلم واما قطع التلبية الحاج فيدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه قال الحاج يقطع التلبية يوم عرفة زوال الشمس  
في حجة معوية بن عمار قطع رسول الله التلبية حين راى البيت من مكة كان على بن الحسين يقطع اذا رآه شمس يوم عرفة قال ابو عبد الله فاذا  
قطعت التلبية فعليك بالتحليل والتحليل والثناء على الله عز وجل فيها دلالة على استحبابها بعد قطع التلبية كما تقدم ويدل على قطع  
القادر رواية معوية بن عمار انه قال اذا دخل الحرم الحج اشارة الى توجيه الشيخ وان المراد بقوله ان احرم بها من مكة انه احرم للعره من ادنى الحرم وهو  
ميطا اهل مكة فاخرج من مكة ودخل مكة محرما بالعره من ميطا اهلها فقولهم ورفع الصوت بها اي يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجال مطلقا لا للساء  
ولعل دليل عدم الوجوب هو الاصل والشمرة وعدم ذكره في بعض الاخبار ومثل ما في صحيحه عمر بن زيد المتقدمة في بحث التلبية عن ابي عبد الله قال اذا  
احرمت من مسجد النخلة فان كنت ماشيا لبيت من مكانك مع قوله واجهر بها كما ركبت غير ذلك من الاخبار فاشارة الى عدم الوجوب حيث ما ذكر  
في البعض وما ذكره الا بعد الانقضاء في وقت تكراره الذي هو مستحب وسجد كون التكرار مستحبا ورفع الصوت واجبا قال الشيخ في التهذيب في ما اجابنا  
بالتلبية فانه واجب ايضا مع القدرة والامكان ويدل عليه الامر الواقع في الاخبار ومثل ما في صحيحه حمزة بن عيسى الفقيه ان رسول الله لما احرم اياه جبل  
فقال مراحمك بالتحليل والتحليل والثناء على الله عز وجل فيها دلالة على استحبابها بعد قطع التلبية كما تقدم ويدل على قطع  
وابي عبد الله وهي محمولة على الاستحباب لا تقدم ويؤيد عدم وجوب التحليل الا بالعدم مطلقا على الممنوع فقط ولعله يريد بالوجوب الاستحباب فان ذلك في كلام  
المقدمين مثل كلام الشيخ المفيد والصدوق كثير جدا وفي بعض الاخبار والنباتات حتى كلام المصنف في التمهيد استحبنا رفع الصوت لما شئ من مكانه ولما ركنا  
علت واحلته البعد اذ على طريق المدينة للمفيد في الرواية بالبناء في جريتها واما ما يدل على استحباب النساء فالاصل من استنباط التلبية مع عدم  
دليل الاجماع في رواية ابي سعيد المكارم في الفقيه عن ابي عبد الله فقال ان الله تعالى وضع عن النساء اربع الاجزاء بالتلبية والسجود والصفاء والمروة  
يقول لعله ودخول الكعبة واستلام الحجر الاسود وغيره ولا يضر عدم ظهوره في قول ابي سعيد فقولهم والاشراط اي يستحب الاشراط للحرم على ما ذكره  
بقل التلبية في اثناء الدعاء كما سيجي وان يقول ان لو تكن حجة تكون عرفة وان يجل حيث حسمه كان الاحرام للحج وان كان للعره فالخير فقط ودليل الاخبار  
من طريق العامة والخاصة وهي صحيحه عبد الله بن سنان الفقيه عن ابي عبد الله قال اذا اردت الاحرام والتباعد عن اللهم الى اريد ما امرت به من التمتع  
الى الحج فليس ذلك فقبله من ما عني عليه حلتي حيث جئت لغيرك الذي تدرى على احرام لك شعر وبشرى من النساء والطيب لثياب ان شئت قلت  
حين لم يضر ان شئت فخره حتى تركب بعيرك وتقبل القبلة فان فعل وما في صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله اللهم اني اريد التمتع بالعره الى الحج  
على كما بك سنة بنيتك فان عرض لي شئ يحبسني فحلتي حيث حبستني لغيرك الذي تدرى على اللهم ان لو يكن حجة فعره ورواية فضيل بن يسار عن ابي  
عبد الله قال للعره مفردة تشرط على ربه ان يحل حيث يحل من غير شرط على ربه ان لو تكن حجة فعره والظاهر عدم وجوب الشرط للاصل وعدم  
القول به وبعض الاخبار التي في فرع الاول قال في التمهيد الاشراط مستحب اي لفظ كان اذا دلى المعنى الذي نقلناه وان ادى باللفظ المقول كان  
اولى الثاني لو شئت الاشراط ولو لم يلفظ به فبغيره من حيث انما من انما نابع للاحرام والاحرام يقع بالنية وكذا التابع ومن انما اشراط فاعبر من القول  
كالاشراط في التذوق ويمنع اعتقاد الاحرام بالنية لا غير بل من شرطه عندنا التلبية ايضا ويمكن ان يقال ان المضمون من الادلة هو القول فلا يتحقق  
ولا يترتب على غيره لانه امر موقوف على الدليل يؤيد ما سيجي في رواية ابي الصباح الكاظمي كيف يشترط قال يقول الحج فليس قبل اعطاء القول القياس  
المفهوم من التمهيد ممنوعة للاحرام من كل جهة ظاهرة واما فائدة الاشراط فانه لا يحصل التخلل في الحال من غير احتياج الى التبرص ونبهت مع الخلق او  
الفقيه في موضع يحتاج اليها لان الظاهر من الاحرام بالاشراط هو شرط المشروط على الشرط من غير توقف على امر اخر ولا ان لفظ ان له فائدة ولا يظهر فائدة

وان كان من جبا  
على غير طريقها  
كالاشياء  
بل على استصحاب  
كأنه عدم التفصيل  
الا فتن جاء على  
طريق المداينة



بالنورة والعقل مـ

134.



بان يقول ومضيف الجسد بازالة الشعر افضل وقص الاظفار كان أولى كما فعله في المنه في الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة في قص الاظفار  
واخذ الشارب ازالة الشعر من غير الرأس الحية مثل الابط بالشف والحلق ما اظلا العانة وكان الأولى ان يقول ازالة الشعر خصوصا بالاطلا ندليها  
صححة معونة بن خمار عن ابي عبد الله قال اذا نهيت الى بعض المواضع التي قد سئل الله ان يخلق عاتك فلم اظفارك وتقتل بك  
ولا يضر لك باي لك بدات ولما في صححة اخرى عنه الطويلة فانك بظك قلم اظفارك واطل عاتك صححة حمزة قال سالت ابا عبد الله عن النهي  
لا احرأ فقال يظلم الاظفار واخذ الشارب حلق العانة صححة محمد بن مسلم عن ابيه قال سئل عن نفث الابط وحلق العانة والاخذ من الشارب لم يحرم  
قال نعم لا بأس به وصححة معونة بن وهب قال سالت ابا عبد الله عن من سئل عن نفث الابط وحلق العانة والاخذ من الشارب لم يحرم  
ان شئت استعنت بقبضك حتى تاتي مسجد الشجرة وفيها دالة على عدم وجوب غسل الاضراس في صححة معونة بن وهب على ما في الفقيه وعلى ما  
في نقد ما الاحرأ قبل الميقات حتى الغسل من غير يدغون الاعواز وعدم الاعادة فيه وان لم يمس الخيط لا يضر بالغسل ولا يحتاج الى اعادته فيجب ايضا  
واما الذي يدل على اولوية الاظفار من الحلق والحلق من الشف فان رواية عبد الله بن يعقوب عن ابيه في رواية في ابي جعفر في نفث الابط وحلقه  
فقلت حلقه افضل وقال زرارة ثقة افضل الى فقال اصببت السنة واخطاها ذرارة حلقه افضل من نفثه وظية افضل من حلقه ثم قال لنا اظفارا فقلنا  
فلنا من ذلك فقال اعيدها فان الاظفار طهر لعل المراد بثلاث ايام فيدل على استحبابها بعد الثلاث ايضا ان الجملة بل عليه يدل على اقل من ذلك  
فيجب ان يدل على استحبابها اذا مضى خمسة عشر يوما على تأكيد في الجملة وهو رواية على بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله وانا حاضرا فقال اذا  
طليت للاحرأ الاول كيف اصنع في الطيلة الاخيرة وكيفية قال اذا كان بينهما جمعا خمسة عشر يوما فاطل مع انها غير صححة ولا صريحة في عدم الاستحباب  
في اقل منها وقرب منها رواية اخرى له عنده والسابقة الغسل في النهي في الداهية من احرم من غير صلوة وغيره كان عليه عادة الاحرام بصلوة وغسل على الاستحباب  
هذا الغسل قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الاحرام جائز بغسله وانما فيه اجنب فيهم منه عدم وجوبه بالاجتماع وعدم شرطية لصحة الاحرام فلا  
يجب الاعادة على من تركه وصحاحه كما أنه حل قول النخعي في الداهية من احرم من غير صلوة وغيره كان عليه عادة الاحرام بصلوة وغسل على الاستحباب  
كما قال في المبسوط كان احرامه منعقد اغترابه يستحق اعادة الاحرام بصلوة وغسل ورد اعراض ابن ادريس عليه انه اذا انقضى الاحرام بالنية والنية  
كيف يعيد ولا يستحب ان لا يستحب في اعادته واجبا مستحب لئلا يشرع في كل صلوة المكوبة اذا دخل فيها بغير اذان ولا اناة وايضا كما في قطعها  
لادراك فضيلة الجماعة وهذه اولى لعدم تركه شيئا الا واجبا وهذا لا يعد ولا سيما وهو صححة الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن الثقاتين قال كتب الى  
العباد الصالح الى الحسن بن رجل احرم بغير صلوة وبغير غسل جاهلا وعالما ما عليه ذلك كيف ينبغي له ان يصنع فكتب يعيد وحملها على صورة الاحرام  
بغير النية يعيد الاضرة له لعل في هذا لا على الاستحباب لوجوده في النهي في السؤال فكانه قال في الجواب ينبغي ان يعيد ولو وجد الصلوة ولم  
ما قال احد بوجوبها واشترطها وايضا يدل على ذلك الاخبار المتقدمة وقد اشار اليها والاصل انضمام الاحرام الاستحباب بغسل من الاطلا ولم  
الظفر وازالة الشعر والصلوة مؤيد لعل الاحرام بالغسل على الاستحباب وبعد وجوبه من بين مقدما الاحرام مع وجود الاحرام في الكل ايضا بعد  
وجوب شيء لشي قبل تحققه مع عدم وجوب استدامته معه ويؤيد نزع الخيط لغيرهم استدامته مع الحرمة ودعوى الاجتماع المتقدم فنقول ابن ابي عقيل  
على ما فعله في الحج يغسل الاحرام فرض واجب على الناظر او متا ولما تقدم وان كان دليلا في با وهو لا واما الكثرة في الاخبار الصحيحة ولا شك  
ان الاحتياط عدم الترك وانظر انه يكفي في نية التبرع وانظر الاوامر الواردة في الاخبار من غير قصد وجوب ولا نذب حضورا في مثل هذه  
المسئلة ويمكن تجوز المعذرة والترك يد كما تقدم في غسل الجمعة واعلم ان يجوز تقديم هذا الغسل على الميقات مثل المدينة لصحة الامثال لما  
في صححة الحلبي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يغتسل بالمدينة لحرأ فقال يجزى ذلك من الغسل بذي الحليفة ولما تقدم في صححة معونة بن وهب عن  
فلا يعيد بخوف عونه لما له نعم حج اكد وعليه يحمل في صححة ابن ابي عمير عن هشام فقال ارسلنا الى ابي عبد الله ونحن جماعة ونحن بالمدينة انا نريد  
ان نودعك فارسل الينا ابو عبد الله ان اغتسلوا بالمدينة في اخات ان يغتسلوا بالمدينة بذي الحليفة فغسلوا بالمدينة والبسوا ثيابهم التي تحرمون  
فيها ثم قالوا فرأى ومضى وهذه تدل على ليس في الاحرام فيها وترك الخيط بعد ومراعات النية على انه لا دالة فيها على التبرع نعم لا يفهم من غير  
المقيد هو يده ايضا الاخبار الصحيحة في غسل اليوم كان ليو وليله وانه لا يعيد غسل المدينة ولو نام لصححة عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله في  
سأله عن الرجل يغتسل الاحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم قال ليس عليه غسل ومن غسل اول الليل ثم احرم اخر الليل اجزأ غسله  
دلالة على عدم نقص الغسل المستحب بالحدث فان الظاهر ان المراد ليس عليه غسل الذي كان قبل ذلك لانه في بئر الجملة لا انه ليس في اجزأ لان سوق الكلام  
ان الغسل السابق خلاف عدم الغسل عليه لان فقط الاستحباب المؤكد فلا يكون اعادته قبل النوم في الحليفة كذلك لا يمكن ذلك كما قيل في نقد  
غسل الجمعة فاورد الاعادة بعد محمول على الاستحباب في الجملة لا على بطلان الغسل الاول والاعادة للاثبات بالاستحباب الاول وهي صححة النضر بن  
الثقة عن ابي الحسن قال سالت عن الرجل يغتسل الاحرام ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه عادة الغسل وان الظاهر انه لو لم يمس الخيط لم يقص عليه بكفيه  
ذلك لما تقدم خصوصا صححة معونة بن وهب والغسل وان شئت استعنت بقبضك حتى تاتي مسجد الشجرة ولا يصل وامثال الاوامر لجواز استعانة  
ما يحرم الاحرام من غير نقض كما تقدم ومثل قلم الظفر لحسنه جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر في رجل اغتسل للاحرأ ثم لم اظفاره  
يسحبها لما ولا يعيد الغسل ويمكن حمل ما يدل عليه على الاستحباب في الجملة مع بقاء الاول مثل رواية على بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله  
عن رجل اغتسل للاحرأ ثم لم يمس الخيط فقال قد انقض غسلك ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا اغتسل الرجل وهو يدين

ثم قال ايضا في النهي  
خلافه







وهو كل حيوان متمتع ببعض من بصر في البراءة ولا ينجوا صطبا أو إشارة ودلالة أو غلافا أو مسكا كما

[illegible]



علمائنا واكثر الجمهور ونقل الرواية من طريقهم وطرفنا رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال وان اصبته وانت حرام في الحرف عليك القيمة ثم قال كل ما  
ويضمن في الاحرام بحرم ويضمن في الحرام للحل الا الفلح البر ابيض فانه يحرم قتلها حال الاحرام ولا بأس من الحرام بالاحرام وان وقع الخلاف في حرم قتلها في  
حال الاحرام وسبغ حقيقته بتوابع الاجماع على اباحة قتل القمل والبرغوث والقمل اسبابه للحل في الحرام صححه معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس  
بقتل القمل في الحرام ولا بأس بقتل النملة في الحرام وهي تدل على جواز قتل النملة مطلقا لما روي في قرب الاستئناس عن ابي جعفر عن ابيه موسى وسالني  
عن قتل النملة قال لا بأس بها الا ان تؤذيك يكون مقيدا لهذا فيكون مخصوصا بوقت الاذى وذلك لا يحوط ويقتل الكرامة فما مل قولهم والشا وطبا  
له ولغيره وشهادة عليه فافتم وتقبلوا ونظرا بشهوة فاشارة الى ثاني الحرام الظاهر ان المراد بها المحللة في غير حال الاحرام والحرم وان لم ينزلها فلا  
كالنظر والحل في النظر في القمل اشارة اليها وانما مقيد بالشهوة في الحرام السبا ورضا ومضاهاة لما قال في المتن في الحرام لا يحرم للحرم ان يقتل امرأته  
ليست محل الشهوة ولو اذنته حينئذ قال سالت ابا عبد الله عن الحرام يقتل امرأته قال لا بأس من هذه مبتلة وحرمة واما يكبره قتلها الشهوة ومثلا وقا  
ساعة عنه مع قوله لان ذلك يكون من جهة الحرمة والنطفة ون الشهوة وميل الطباع وهذا يقتل التقيد في غيرها ايضا مثل الميت والاخت  
والاصل مع عدم ظهور دليل التحريم مؤيدا ما يدل تحريم الوطئ فلا اذبح حال الاحرام وتعلق الكفارة والفساد به فهو النص من الكتاب السنة فان الرشد  
فسر الجماع في الاخبار الصحيحة وشيئا والاجماع قال في المتن يحرم وطئ الشا فلا حال الاحرام فكذلك يحرم دبر اجماعا ويتعلق به الا نداء على ما يتعلق بالوطئ فيقتل  
على ما ياتي بيانه وما لم يزل يحرم لظهوره الاجماع المذهب في المتن ايضا وصححه ابن سينا كانه عبد الله بن سينا الثقة عن ابي عبد الله قال ليس للحرم ان يفرج  
ولا يزوج فان تزوج او تزوج محلا فزوجه بوطئ ومثلا في الحسن معوية بن عمار وغيرهما من الاخبار وهي كما تدل على تحريم الفعل تدل على بطلانها ايضا  
وهو مؤيد لما قلناه من لالة النهي على البطلان في غير العبادات ايضا في الجملة فذكرت ما مل وكان خلاف عندنا في البطلان ايضا وكذا في  
التحريم لا يتصل مع العلم بالحرمة في المتن في عقد الحرام حال احرامه على امرأة فان كان عالما بحرمة ذلك ففرق بينهما ولو دخل له ابدا وان لم يكن عالما  
فرق بينهما فاذا احل او احل ان لم يكن محرم جاز له العقد عليها ذهب اليه علماءنا خلافا للجمهور ولو اذنته من الحر الحر اعم عن ابي عبد الله  
ان الحرام اذا تزوج وهو محرم فرق بينهما ولا يتعاون ابدا والذي يزوج وطأ فزوج بفرق بينهما ولا يتعاون ابدا ومثلا رواية ابن هب عن الحسن  
فقط لا في المزوج على من طأ فزوج وهما غير صحيحين لا صريحين لاحتمال النهي عن ذلك الفعل دايما بل هو الظاهر العفو واما عدم الصحة فالوجه القياس  
المشرك وعبد الله بن بكير الواقفي وان كان ثقة في الاولى وهو موجود في الثانية مع الاشتراك في الحسن على ابن هب عن الحسن في الحقيقة  
فتنهيها الى عبد الله بن بكير فلو وجد الوثوق لا يبعد القول بالجواز للاصل وايات الخليل واخبار وصححه عاصم عبد الحميد الثقة عن محمد بن  
جعفر قال قضى في المؤمن في رجل ملك بضع امرأة وهو محرم قبل ان يخل بغيرها ولم يجعل نكاحا شيئا حتى يخل فاذ حل خطبها  
ان شاء فان شاء اهلها فزوجوه وان شاء لم يزوجوه ولا يضر اشتركت محمد بن قيس لان الظاهر ان الجلي الثقة لما قال في الفهرست ان الجلي كتاب قضيا  
عنه وكانه المؤمنين ثم ذكر اسناده اليه بطريق صحيح الى عاصم بن حماد بن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس هذا بغير ذلك ظاهر من نظري في الفهرست كتاب النكاح  
الذي قال في طريق الفقيه فيما مل فاقال في رواية الحديث ان ما استعمل على محمد بن قيس عن الباقر مروي في الاشتراك محل الدامل فيه وقد حملها في  
المتن في القتل في المتن على الجاهل بالحرمة وجعلها دليلا له فما مل واما دليل تحريم النكاح في الشهادة للعقد واقامته له فما رايت فيه ما يثبت به ثم ذكره  
عن محمد بن قيس الاصل من غير ذكر خلاف وبدل عليه رواية الحسن على بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال الحرام لا ينكح ولا ينكح ولا ينكح فان نكح فمكاحه باطل فزنا  
والجمل انما ذكره ابي شجرة عن كرم عن ابي عبد الله في الحرام يثبت على نكاح المحل قال لا يثبت له ان يجوز للحر ان يشتر بغيره على محل ويمكن الكرامة لعدم صحتهما  
صالحهما في الاقامة وامثال الاولى في الكافي على قوله ولا يخطب مع عدم الخلاف في اباحة الخطبة كما يظهر من المتن في الثانية على جواز الاشارة  
الى الصيد للحل وان حمل الشئ في الاستبصار على انكار جماع بينهما وبين ما تقدم مما دل على عدم جوازها ويمكن حملها على العلم بان لا يمكن صيده  
له ولا ميله الى ذلك بالجمل قد يكون الحرام هو الدالة من حيث الصيد وان يتناول لاحتمال ذلك لا مع العلم بعدم الامكان ولغرض اخر كما هو الظاهر  
من بن عبد الصمد من الرواية الدالة على منع وكلام الاستبصار لا يجوز الاشارة الى الصيد فما مل الا عدم بطلان العقد في شهادة الحرام عقد النكاح لعدم شرطها  
في صحة العقد والاصل وعموم الاذلة نعم يمكن ذلك عند من يشترطها فيه وعدم جواز الحكم وصحة شهادة له عدم صحة الشهادة تنجح نعم لو حكم بما يمكن ان لا  
فما مل واما القليل وما بعد فمعلوم تحريمها عندنا في الاجبيات مطلقا واما في الزوجة وما في منهاها فافطحتموها على الحرام مع الشهوة لا بد  
في صحة محمل كانه ابن محمد بن سلم الثقة قال سالت ابا عبد الله عن رجل محرم حمل امرأته وهو محرم فامضى او لم يمسك فليس عليه شيء كذا ماها في المتن مع ان  
قال على ابن ابي حمزة المشرك فانه علم انه النامي الثقة فما مل وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله قال سالت عن الحرام يبيع بدينه ثم قال في طريق دم شاة قلت فان يثقل هذا اشد بخر بدينه رواية محمد بن  
مسلم على الظاهر قال سالت ابا عبد الله عن رجل محرم حمل امرأته وهو محرم فامضى او لم يمسك فليس عليه شيء كذا ماها في المتن مع ان  
فان حملها او متها لغير شهوة فامضى او لم يمسك فليس عليه شيء وصححه عبد الله بن الحجاج عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يبيع بامرأته حتى يفي هو  
محرم من غير جماع او بفعل ذلك شهرا ومثلا فقال عليه ما جفيا مثل ما على الذي يجامع ويدل على تحريم النظر الى الأجنبية حسنة معوية بن عمار في الحرام  
نظر الى غير امه فانزل قال عليه دم لا ينظر الى غير امه له وان لم يكن انزل فليس عليه شيء الى كفاة عليه الظاهر ان الامام في هذا  
روى الصحيح عن ابي شجرة عن ابي عبد الله عن رجل نظر الى ساق امرأة فامضى قال ان كان موثرا فليس عليه بدنة وان كان بين ذلك اي مؤسسا



والطبيب مطلقا على راي وان كان في الطعام الاخلاق الكعبة والمواله

وان كان فقرا شاة اما اني لو اجعل ذلك عليه من اجل الماء ولكن من اجل انه نظر الى ما لا يحل له فايدل على عدم شئ النظر الى امراته فامنى مع الشهوة  
ان يجوز على حال الحمل والسهو دون الغد كما حمله على الشيخ والمضى في المنتهى هو صحة استحقاق عمار في محرم نظر الى امراته بشهوة فامنى قل ليس عليه شئ  
كذا ينبغي حمل ما يدل على الكفارة في تقبيل امراته بغیر شهوة على الاستحباب مثل صحة مسامحة ابى سيبا الممدوح في الجملة قال قال ابى عبد الله يا باسبا  
ان حال المحرم ضيقا قبل امراته على غير شهوة فهو محرم فعليه شاة وان قبل امراته على شهوة فامنى فعليه جزاء وان من امراته ولا زناها غير شهوة  
فلا شئ عليه الاصل وعموم ما يدل على عدم شئ في المس بغیر شهوة وعدم توشيق مسمع ومدحه بحيث يقيد حسن الجزاء يمكن حملها على الغد انزل الله  
فكان التقدير على غير شهوة فامنى بوجوده بقوله على شهوة ولا ن هذا بعيد عدم جزاء اذا نظر بشهوة ولو لم يكن فكذا ينبغي التقبيل بشهوة  
من دون النوى شيئا يدل على عدم شئ في التقبيل بغیر شهوة بالطريق الاولى وبوجود عدم شئ في المس الا لزام في هذه الرواية وكذا التعليل الذي  
تقدم في تقبيل الام فاما ما احتجتم الاستحباب فهو لرواية استحقاق عمار عن ابى الحسن قال قلت لما تقول في محرم عتب كره فامنى قل ارى عليه مثل ان  
اهله بدت والج من قبل وصحبة عبد الوهب الحاج قال سالت ابى الحسن عن المحرم يبيت باهله وهو محرم حتى يفي من غير جماع او يفعل ذلك في شهر  
رمضان فماذا عليه فان قال قال عليه ما جعلا الكفارة مثل ما على الذي يجامع والظاهر عدم وجوب الحج من قبل لما سئلت عن عدم الاسناد الا بالجماع قبل المومن  
وبوجود هذه الصحة والاصل مع ضعف رواية استحقاق عمار يمكن حملها على الاستحباب قولهم والطبيب مطلقا على راي هذا ثالث الحما وهو مطلق الطبيب  
عند المصنف يوجب جميع اجناسه انوارا مطلقا عليه طبيب حرام شهوة واستمال ما فيه ذلك للبشر الاكل اما استنبط في راي اشارة الى هذا  
الشيخ في بعض كتبه مثل التهذيب الاستنباط ان المحرم هو المسك الغبر والعفان والورس وفي رواية العوف وعقل عن يمانية في المنتهى العوف  
والكاور ايضا وان غيرهما مكره وسبب اجتنابه قال في المنتهى المومن يفتح الواد وسكون لواء هو بيتا حرم وجد على قور شجرة فيجب عنها  
ويجوز وهو شبيه بالعفان المستحب جلب من اليمين حبس الوج وقال ايضا الطبيب ما يوجب تحريم المسك كالمسك الى قوله والاذن الطيبين  
النفيع واما دليل تحريمه مطلقا فهو الشهرة العظيمة وعموم الاخبار الكثيرة مثل صحة زارة عن ابى جعفر قال من اكل زعفرانا مستعدا او طعاما  
طيب فله دم وان كان ناسيا فلا شئ عليه يستغفر الله ويتوب اليه وصحة خبر عن ابى عبد الله قال لا يمس المحرم شيئا من الطيب الا من ارجا ولا  
يبدل ذبه من ابلى شئ من لك فليست صدقة رما صنع بقدر ما شئت الطعام كذا سها في المنتهى ان فيها عبد الرحمن المشترك فكانه علم انه ابن ابي جابر  
الثقة للشيخ في فضل الاخبار بنقل موسى القمي عنه عن عمار بن عبد الرحمن فاما ما في صحة عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله قال سمعته يقول لا تستن  
الرجاء وان محرم وصحبة مومن عمار عن ابى عبد الله قال اتق مثل الذواب كلها ولا تمس شيئا من الطيب الا من الدهن في احرامك انى الطيب طعامك  
واما على نفسك من الرج الطيب لا تمس من الرج المتنته فانه لا ينبغي ان يلبس به طيبة في ابلى شئ من لك فليست صدقة رما صنع بقدر ما شئت  
غير ظاهرة وان طافى موضع من المنتهى روى الشيخ في الصحيح لحو جابرهم وهو مشترك بين كثيرين كانه الخفي المجهول للصريح بالوصف في التهذيب  
وقدما سناها في موضع اخر من المنتهى طاب وان كانت صحبة في الكافي وحسنه الجلي عن ابى عبد الله قال المحرم يمسك ثوبا من الخ الكعبة  
ومثلها صحبة هشام بن الحكم عبد الله عليه الصلاة والسلام على تحريم الادها قبل الاحرام بالادها التي تبقى ايجها الى الجن الاحرام وكذا الاخبار في صحة  
الكثرة الدالة على عدم جواز تقبيل الطيب المحرم اذ امانات مثل رواية ابن ابي حنيفة عن ابى الحسن في المحرم يقول بيض ويكفن وتطحن حبة لا يحيطوا  
بمس شيئا من الطيب مثل ما في صحبة علا عن محمد بن زبير بن رزين وبن سلم الثقات عن ابي ابراهيم لا يقرب طيبا وقد مر في بحث غسل الميت ايضا بعضها  
وقال في المنتهى مثل الحلال الا لا يقرب الطيب الكافرا صلا اجماعا فدعى الاجماع في المحرم الميت الطاهر لا حرامه ففى الحى بطريق الاولى فاما مل  
بالجملة الاخبار الدالة على عموم تحريم الطيب كية جدا واما ما يدل على تحريم الاربية كاهو مذهبنا في الاخبار طاهر والاصل والاستصحاب ورواية موية  
ابن عمار عن ابى عبد الله قال انما يحرم عليك من الطيب ربة اشيا المسك الغبر والورس والعفان غير انه يكره للمحرم الادها الطيبة الرج وزوا  
سيف عن منصور عن ابن ابي نينوع عن ابى عبد الله قال الطيب المسك الغبر والعفان والورس والسيف قال محمد بن عبد الغفار قال سمعت ابى عبد الله  
يقول الطيب المسك الغبر والعفان والورس وجه لانه الاخيرتين ظاهرانه قد علم بها حصر الطيب الاربية شرعا فلا يكون لمراد بالاحرام والمنتهى  
من الطيب الا هذه الاربية وظهر وجه ذكرها الاحتجاجهم الله في ما ما يحرم على المحرم اجتنابه في الشيخ في الاستنباط بعد الجمع بين الاخبار وحمل الثما  
على الخاص او حمل ما يدل على غيرهما على كراهة على ان الخبرين ليس بينهما اكثر من الاخبار بان الطيب له ثبة اشيا وليس فيها ذكر ما يحرم على المحرم  
او حمل الى قوله وان ما ناولناها بما ذكرناه لما وجدنا احكامنا رحمهم الله ابواب ما يحرم على المحرم اجتنابه ولا نلا يحتاج مع ما قلنا الى تأويلها بعيد  
ولا يخفى عن اهل العرفان ايضا فقله في المنتهى قواه وما اجاب عن دلة الشيخ قال هذا خلاصة ما ذكره الشيخ والاقرية لا اعتماد على المشهور من تحريم الطيب  
على عموم كانه كفى بالظهور وبقاويل المفهوم من الاستنباط بان المراد حصر الاعط وهو بعيد جدا ثم يمكن ان يقال في سند الاولى ابراهيم الخفي هو مجبول  
وفي سند الثاني سيف المشترك والمنصو كذا في هذا ما سمعت هذه الاجابة بالصحة والحسن ان كان الغالب هما ابن عميرة وابن حازم والسيف مشترك  
موجود في الثالث ايضا مع عبد الغفار كذا في مع الاختلاف فان لود غير مذكور الا في الثاني يدل الورس مع عدم ذكر الكافور في شئ منها مع وجود  
في اخبار غسل المحرم وفي قوله في النهاية ايضا ونفل الاجماع في المنتهى على تحريم الطيب مطلقا على المحرم وندرة القول به حتى ان لظ من تأويل  
الاستنباط القول بالمشهور والرجوع عن ذلك كالبسوط على ما نقله في المنتهى مثل هذه الامور يضعف الاستدلال وبالجملة مع عدم ظهور صحة السند  
القول بها مطلق بعيد ومعه قوى فاما اذا عرفت هذا فالظاهر تحريم استعمال الطيب المحرم شاملا ولا سيما في الاجماع في المنتهى على ذلك يدل عليه

الطبيب لا يمسك على انفسه من الرج

ذكر والخبرين



[illegible]

۱۵۴

لاعن المرحه  
٥















۱۵۵



وتظليل الرجل الصحيح سائر اولو زامل عليها او المرأة حاضيا بالظليل ومنه وقطعة الرجل لاسه وان كان بالانماس م

للو جال في منزله ومسيره وقد تقدمت في غير هذا ويدل على جواز لبس الخيط والحريم مثل حجة يعقوب بن شبيب قال قلت لابي عبد الله المرأة تلبس القمص  
ترده عليها وتلبس الحريم والديناج فقال نعم لا بأس قد تقدمت في يديه جواز لبس الغلالة لغيرها من الحيض والنفاس ولا يدل منها البرقع والقفازين عنها  
عليه وسلم لو رايت اود بن الحصين عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل للمرأة ان تلبس شيئا من الثياب كلها ما خلا القفازين والبرقع ويؤيده ما يدل بدل عن احرار المرأة  
على تحريم القفازين حجة ابن القاسم قال قال ابو عبد الله المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحريم والقفازين فيه تحريم الحريم ايضا فانها لو اوداه في وجهها على ان يحجب  
ابن بابويه عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عن ابي بصير انه كره للمرأة المحرمة البرقع والقفازين وقال في المنهي يجوز للمرأة لبس الخيط اجماعا ولا يعلم فيه خلافا الا في كراهتها للعلل المذكورة  
شاذا للشيخ لا عند ابيه ويجوز لها ان تلبس الغلالة اذا كانت حايضا اجماعا التقى بها من لدم رؤا ابن بابويه الصريح عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله كراهة البرقع اذا  
قال تلبس المرأة الحايض تحت ثيابها غلالة وقال ايضا القفازان في الاصل شيء يتخذ النساء ليدفنن بهن فيكون لهن ارتدا على الساعد من البرقع لم يقبل بالوجه  
المراة قولهم وتظليل الرجل الخ السليع عن الحريم ما تظليل الرجل الصحيح الغير المضرب كره حال سيره فوق راسه فلا تحريم على النساء ولا على المضربين  
كان وصحها ولا حال الترس مطلقا ولا على الماشي تحت ظله الطريق ولا على من صب ثوبا يظلل به فيه بشرط عدم كونه فوق رأسه ان نقل في الدرر  
عن الخراف الاجماع على الجواز فهم الاجماع على ذلك من المنهي قال لا يجوز للحريم ان يظلل عن نفسه سائر اجزى عليه استظلال في الحجاب ما في غناه كاطوح وان كان فوقه  
والكنيسة والعمامة واشياء ذلك فليس علمنا اجمع وقال ايضا وانزل جاز ان يظلل الشقف والحايط والشجر والحنا والخيمة وان تولى تحت  
شجرة ويخرج عليها ثوبا فيستر به وان يمشي تحت الظلال وان يظلل ثوبا ينصبه اذا كان سائرا وان لا يكون لا يحمله فوق رأسه سائر اجزاء ضرورة  
ضرورة عند جميع اهل العلم ويدل عليها الاخبار ايضا في الجملة مثل رواية جعفر بن المشي الخياط عن محمد بن الفضيل وبشر بن امصيل قال قال محمد  
كان ابن الفضيل الاسدي يابن المشي فقلت بل في وقت ليل قال دخل هذا الفاسق فاجلس قباله الى الحسن الكاظم ثم اقبل عليه فقال له يا ابا الحسن ما  
تقول في الحرم السطل على الحبل فقال له قال فيسطل في الجنازة قال نعم فاما عليه القول شبه المنهي فيضحك فقال ابا الحسن فما الفرق بين هذا وهذا قال  
يا ابا يوسف ان الدين ليس بقياس كقياسكم انتم تلبسون انا حنينا كما صنع رسول الله وقلنا كما قال رسول الله وكان رسول الله مكرما حمله فلا يظلل عليها  
وتؤذي الشمس فيستر بغير حجب بعض رداءه ستر وجهه بيده واذا انزل السطل الجنازة في البيت في الجدار وهذه تدل على جواز السراويل سائر ايدل عليه  
في الكافي وسجى وحجة عبد الله بن المغيرة الفقيه قال قلت لابي الحسن الا لا يظلل في الحرم قال لا قلت فاطلوا كافر قال لا قلت فان مرضت قال تظلل وكفرتم  
اما قلت ان رسول الله قال ما من حاج يضيء بلباس حتى يقبب الشمس الا غابت فوبه معها وحسنه ايضا قال سالت ابا الحسن عن الظلال للحريم فقال اضح لمن  
احرم له قلت اني محروم وان الحريم تظلل على الظلال فقال اما قلت ان الشمس تقرب بذنوب المحرمين وحجة جميل بن دراج عن ابي عبد الله قال لا بأس بالظلال للرجال  
وقدرخص فيه للرجال قال الشيخ ان قوله وخصص للرجال محمول على الضرورة والزام الكفاية لا الاخبار الكثيرة الصحيحة في ذلك يؤيده لفظه  
فما غابا لتعمل في جواز المنوع لضرورة ككل الميتة قال في المنهي حجة سعد الاسدي عن ابي الحسن الوضاعة قال سالت عن الحرم تظلل على  
فقال من علمه فقلت يؤذني من الشمس وهو محرم فقال هي علمه تظلل بفقد حجة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى الوضاعة هل يجوز للحريم ان يمشي تحت  
ظل الحبل فكتبت نعم قال وسالت رجل عن الظلال للحريم من اذى مطرا وشمسا انا اسمع فامر ان يكتساة يد بجمعة حريم عن ابي عبد الله قال لا بأس  
بالقبعة على النساء والصبيات وهم محرمون ولا يهرق من الحرم في الماد ولا الصابم وهذه تدل على تحريم تغطية الرأس مطلقا بالطريق الاولى وحجة هشام بن  
سالم قال سالت ابا عبد الله عن الحرم يركب الكنية فقال لا وهو للنساء حايضا والطعام القديمة عليهم في الحرم على الوجال مطلقا وان افدا  
الامع العلة فيجوز ويجب لفتا لو كانت من اذى الشمس بحيث يثوق ويصدع لما تقدم في الروايات وما في رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا  
الحسن عن الرجل المحرم كان اذا اصابته الشمس شق عليه صدى فيستر منها فقال هو اعلم بنفسه اذا علم انه لا يستطيع ان يصبه الشمس فلا يستر منها  
وغير ذلك من الاخبار وانما يكفي الواحد في العرة كالحج بعض الاخبار وان لو كان صحيحا ولا اصل ولا صدق الامثال لما تقدم وما يدل على اثنين العرة ليست  
بصحة ولا حجة وحمله في المنهي على الاستحباب وهو خبر على بن راشد قال قلت له لم جعلت هذا انه يشد على كفت الظلال في الاحرام لاني محروم  
على الشمس فقال تظلل وادق ما فقلت له وما اود من فقال التمر قلت فانا حرم بالعمرة وتدخل مكة فكل يحرم بالحج قال فادق ومن وجه عدم الصحة المرأة  
وعدم الصراحة لاحتمال كون دين الاحرام العرة والحج بل هو الطأ حيث حكم الا بدم وبدمين بعد كراهية الاحرام العرة والحج وحجة ابراهيم بن ابي محمود المتفكر كالحرم  
في عدم الاثنين مطلقا قال قلت للوضاعة الحرم يظلل على حمله ويقعد اذا كانت الشمس المطر يضر به قال نعم قلت كراهة الفتا قال سالت حوله ولو اظلم  
اشارة الى انه لو امل المنوع غيره من النساء والمضرب والصبيات اخصر غير المنوع به ولو جاز العمل بالاجتناب المتقدمة الدالة على عدم الجواز لغيرهم والمراطة  
لا يضرهم الجواز وهو يؤيده ما رواه الشيخ عن بكر بن صالح قال كتبت الى ابي جعفر الثاني ان محمدا بن يحيى سألني عن رجل يلبس ثوبا من الحرير  
ان اظلل على عليها فكتب تظلل عليها وحدها ولا يضره عدم حجبها بضعف بكر بن صالح ويدل على جواز الظلل عليه على غير المنوع وهو مرسل العباس بن معروف عن  
بعض اصحابنا عن الوضاعة قال سالت عن الحرم له قبل فاعتقل فظلل اسه لانه يظلل قال نعم فليس يصحح وهو لا يصح لما قال في الهند يجل ان يكون على  
اراد ان هذا الذي اعتقل فظلل هل كان له ذلك ام لا فقال نعم مع مخالفتها لما تقدم ويمكن حملها على عدم امكان التظليل على العليل الا بالظليل على امله ايضا  
قولهم وتغطية الرجل راسه الخ الثامن عشر منها هو تحريم سائر ارجاء الرجل من المرأة لعل المراد بالراس هنا هو الذي يجلي لانه المتبادر ولهم ظهور  
دليل تحريم غيره والاصل لعدم الا ان رواية صفوان عن عبد الرحمن كراهة حجة لانه ابن الحجاج لفضل صفوان عنه كثيرا ونقله عن ابي الحسن الكاظم والظن  
من اطلاق ابي الحسن هو قال سالت ابا الحسن عن الحرم يجل البر في اذنيه فيقيمها ما لا يدل على تحريم سائر اجزائها ايضا فيمكن ادخالها ايضا في اكل الله



[illegible]



فإذا ذبح الحرم صيداً كان ميتته وكذا لو ذبح المحل في الحرم ولو ذبح المحل في المحل خاز المحل أكله في الحرم م

في البر والجر فلا ينبغي للحرم أن يقتله فان قتله متعمداً فعليه الفدا كما قال الله وهذا يدل على أن كفارة الجراد مئة وكذا صحته ذرارة عن أبي عبد الله محمد بن  
فلان جراد قال يطعم مئة ومئة خبر جراد ويدل على أن كفارة الكثير منها أيضاً كفت من طعام أي في كل واحدة واحدة كفت في الأكثر شاة صحته محمد بن  
عن أبي عبد الله قال سألته عن مخم مثل جراد أكثر قال كفت من طعام وإن كان أكثر فعليه مئة وعليه مئة في التهذيب وأية في دم شاة في أصابة جراد وكلها  
مع عدم صحة السند يمكن تعيين الكثرة بأقل ما يصيد عليه أي الثلاثة والأكثر على أربع وما فوق وعلى الفضة من هذا وكلام الأكثر كما سيجي في المتن أيضاً  
أن في كثير الجراد دم شاة ومثل هو أما الثلاثة مضاعفاً وهو أولى لأنه أقل مراتب الكثرة ويمكن التحول إلى الفضة كما ساءلوه في الفضة وهو خلاف صحيح صحته محمد بن  
مسلم المذكورة أن في الكثرة منها كفت أي عن كل واحدة واحدة كفت فيمك تقسيم الكثير الواقع في جراد أن لا يحل على ما يكون أكثر من الكثير الواقع في الرواية كما  
قلناه ولكن يمكن توجيهه بل مع أن في قوله أقل مناقشة نعم نقل في هذه الرواية في الكافي بسند فيه سهل بن زناد عنه في مثل جراد كفت من طعام وإن  
كان كثير أخليه دم شاة فيمكن كونه ما ينبغي كلامه وقبل أن قال التهذيب هو الصحيح والصحيح على هذا على ما في هذا كله مع إمكان التحرف والهدم وأما مع عدم  
فلا للضرورة والصحيح خبر عن أبي عبد الله قال الحرم أن يقتل الجراد إذا كان على ظهره فانه لو جرداً يقتله فلا بأس بصحة معوية قال قلت لأبي عبد الله  
الجراد يكون على ظهر الطريق القوم محرمون فكيف يصنعون قال يقتلوه ما استطاعوا قلت فإن قتلوا منه شيئاً ما عليه قال لا شيء عليهم وهذا الحرم أمّا التحريم  
على المحل في الحرم فقلعه ما خوذ من الإجماع ومن أجمع ما يحرم من الصيد على الحرم يحرم على المحل في الحرم **فقلعه** وإذا ذبح الحرم صيداً كان ميتته هذه تلك مسائل  
أولها أن قتل الحرم الصيد الممنوع منه وإن كان على وجه ولا المنع كان ذبحاً ليس بذبح بل بوجوب لصيرته ميتة فيكون نجساً وحراماً جميعاً متفاداً لكل أحد لها  
ويصح فنه خصوصاً إذا قلناه في الحرم لما في حصة معوية الآية ورواية حماد السري عن أبي عبد الله قال تدفنه وكذا أمر سلة إلى أحد روايتها إجماعاً التقول  
في المتن سنداً إلى الأخبار مثل رواية وهب عن جعفر عن أبيه عن علي قال إذا ذبح الحرم الصيد لم يأكله الحلال والحرام وهو كالميتة وإذا ذبح الصيد في الحرم  
فهو ميتة حلال ذبحاً وحراماً وعن إسحق عن جعفر عن أبيه أن كان يقول إذا ذبح الحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكل محل ولا حرم وإذا ذبح المحل الصيد خوف  
الحرم فهو ميتة لا يأكلها محل ولا حرم وإلى الروايات الدالة على تحريم أكله وتقديم الميتة عليه الخبر ليس بصحيحين لو جرداً محمد بن عيسى في أحد بن عيسى وهو  
غير موثق وهب لشركه بين التمدد وضعيف قال كذا في الأول والخمس موسى الحنابلة هو مدوح غير مصرح بتوثيقه واسحق قبل فطحي وإن كان ثقة  
في الثاني والأول غير صحيح لاحتمال التحريم في الحرم فقط ويمكن حملها على أنه كالميتة في تحريم الأكل في التهذيب لأنه بقرينة الميتة والروايات الأخرى لا  
فيها على غير تحريم الأكل في الجملة فلا الإجماع والظاهر أن ذلك لما نقله في الدروس من الصدوق وقد صرح به في كتاب من لا يحضره الفقيه عن ابن الجدي أيضاً  
أن مذبح الحرم لا يحرم على المحل إذا كان الذبح في المحل وإن كان الأكل في الحرم وفهم ذلك من ظاهر كلام الشيخ المفيد والتهذيب كلفه قال في كتاب  
أن يأكل المحل ما اصطاده الحرم ثم ذكروا رواية منصور بن معوية الأبيات قال وهذا إنما يجوز للمحل أكل ما اصطاد المحرم إذا كان صيداً في المحل وهو صيد  
في الحرم فانه لا يجوز أكله على حال ثم ذكروا رواية الدالة على تحريم أكل ما صيد في الحرم على المحل أيضاً وثبتة وإن قال بعد ذلك بكونه ميتة مطلقاً وأول  
الجلي معوية بالناويل المذكور البعد فمائل فيه في ناويل الإجماع المندرج في المتن لا يمكن القول بتحريم الأكل على الحرم مطلقاً وعلى المحل إذا ذبح في الحرم  
وبكره أنه لا إذا ذبح الحرم في المحل فانه الأصل والحسن الجلي في الحرم إذا قتل صيداً فليس جزاراً ويصدق بالصيد على مسكين وشاة صحته محمد بن عيسى  
وحسن معوية بن عمار قال قال أبو عبد الله إذا أصاب الحرم الصيد في الحرم وهو محرم فانه ينبغي له أن يدفنه ولا يأكله أحد وإذا أصابه في المحل فإن الحلال  
يأكله وعليه هو الفداء وحملها الشيخ في التهذيب على بقاء الوقف يجوز للمحل أن يدفنه في غير الحرم بما أكله أو على المشلول بالوى فيكون المذبوح حراماً أو  
المشلول بالوى حلالاً ولا يصح أن خصوصاً لا يخرج كذا في المتن ثم يؤيد ما قلناه في الروايات لكثرة المعقب الدالة على جواز أكل الصيد للمحل  
بمكة وفي البعض صيد الحرم في المحل كما تقدم وفي البعض صيد الحرم للمحل لجمع المحل على جواز أكل الصيد الحرم في المحل للمحل مع الكرامة غير بعيد كما بهم  
من التهذيب كلام الشيخ المفيد المتقوله في جرحها على ما كان حياً واصطاده الحرم في غير الحرم وذبح المحل في الحرم وهي صحة معوية بن عمار  
سألت أبا عبد الله عن رجل أصاب صيداً وهو محرم يأكل منه الحلال فقال لا بأس إنما الفدا على الحرم وصحته محمد بن عيسى قال سألت أبا عبد الله عن محرم أصاب  
صيداً لا يأكل منه المحل فقال ليس على المحل شيء إنما الفداء على الحرم وهذه ظاهرة في المطر وجعلها في الدروس معارضة لأخبار التحريم مؤيداً وأدعى صحته محمد بن  
وإروايتها والجواب ذكر غيرهما وصحته الجلي قال سألت أبا عبد الله عن محرم أصاب صيداً وأهدى إلى ميتة قال لا أنه صيد في الحرم وصحته منصور بن عمار  
قال قلت لأبي عبد الله رجل أصاب صيداً وهو محرم يأكل منه الحلال قال أنا كنت علة قلت له فزجل أصاب من صيداً صاعداً وهو حلال قال فليأكل منه الحلال  
الله أن ذلك عليه فيها عباس الظاهر من ثقتي وصحته أيضاً قال قلت لأبي عبد الله رجل أصاب من صيداً صاعداً وهو حلال قال فليأكل منه الحلال  
ليس عليه شيء إنما الفداء على الحرم تأييدها أن قتل الحرم الصيد المذكور مثل قتل الحرم ونقل على ذلك أيضاً الإجماع في المتن قال لأن صيد الحرم  
حرام على المحل والحرم بالإجماع وروى الشيخ في الصحيح عن الجلي قال سألت أبا عبد الله عن محرم أصاب صيداً وأهدى إلى ميتة قال لا أنه صيد الحرم والأخبار  
الدالة على ذلك كثيرة وقد تقدم بعضها تأييدها أن مذبح الحرم في المحل مباح له ولو كان في الحرم ودليله أيضاً الإجماع والأصل مع عدم ما يدل على التحريم  
يبدل عليه الروايات أيضاً مثل صحة الجلي قال سئل أبو عبد الله عن صيد رمي في المحل ثم أدخل الحرم وهو حي فقال إذا أدخل الحرم وهو حي فقد حرم  
وأما كونه لا يشترط في الحرم الأم ذبوحاً وتذبح في المحل ثم أدخل الحرم فلا بأس بصحة عبد الله بن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله الصيد أيضاً في المحل  
بذبح في المحل ويدخل الحرم ويؤكل قال نعم لا بأس به وليس ما ذكر من صحيح ويمكن جعل ما ورد في المنع والكفارة على المذبوح في الحرم كما فعله في التهذيب على  
كون الأكل محرماً فانه ليس في الجبل الصيد بالذبح في المحل ولا بالأكل للمحل ثم الظاهر أن الفرق بين كونهما اصطاداً الحرم والمحل في الحرم والمحل في الحرم لما تقدم من



وبقدم قول مدعي ابقاء العقد في الاحلال لكن ليس للمطالبة بالمهر لو انكر تزولوا وقعة الوكيل المحل حال اهرام الموكل بطل ويجوز مراجعة الرجعية

الامام

الاختيار من ان الفداء على الحرم ويجوز للمحل اكله ثم يمكن التحريم في الجملة لو قلنا ان صيد الحرم حرام مطلقا سواء منج في الحرم وفي غيره وذلك غير صحيح بل  
ان التحريم مخصوص بما كان في الحرم ولا يشمل ما خرج وان كان الاخراج حراما والصيد مضمون ما خرج فيمكن ان لا يكون الذبح بعد ذلك للمحل حراما وعلى تقدير  
تحريمه لا يكون الاكل حراما الله يعلم واعلم انه اذا اضطر من حرم عليه كل الصيد الى اكله محرما كان او محلا في الحرم فلا خلاف في انه يجوز اكله والظاهر ان الاكل  
والاختصاص على ما يرفع الضرر والاحتياج مما لا كلام فيه واما الفداء فيحمل لوجوبه بالادلة والتجوز للاضطرار لا يوجب الجواز فقط كما كان في اللبس ونقصه  
الراس غير من ارتكاب الامور الممنوعة للضرورة مع ايجاب الفداء ويحمل القعود للضرورة والاصل وعدم نص صريح في ذلك بخلاف الامثلة  
وامكان حمل ما ورد في الفداء على حال الاختيار كما هو الظاهر والغالب اذا اختلف في مال الغير فاقطع ان مقدمه على مال الغير لان الضرر في مال الغير  
حرام عقلا ونظرا مع امكان التحريم ونهية حق الله وحق الناس بخلاف الصيد واما اذا اختلف في الميتة ففيه اقول واحتمالات منها انها اختلاف الروايات  
والانظار والذي يظهر انه لا ينبغي النزاع في اولوية اختيار اكل الصيد لو كان غير ميتة بان يكون مذبوح المحل في الحل ويقال بان ميتة وكذا ان لم يكن ميتة  
لحرم غير الاكل اذا كانت ان تحريم الميتة اشد لعداوتها وعموم تحريم انتفاعها والضرر باكلها كما بين في محله ولا نه فصل الكتاب هو مفيد للعلم وليس لطلب  
انه مضطرا للميتة لا الصيد بالنسبة الى من حرم عليه ذلك هو ظاهر وكذا مع القول بان ميتة لما مر ولا يجوز اكل الميتة مشروطة بالاضطرار ولا يقال لمن تدر على اكل الصيد  
لغزو ولا عرف ولا شعرا وهو غير ظاهر بل يقرب هذا الوجه فامل وان سائر محرمات الاحرام يجوز لادنى ضرر مثل اذى الفحل وغيره منها اولى والحسنة الجلي عن ابي عبد الله  
يقف وان موقعه من سائر المحرمات يضطر فيها الميتة والصيد بما ياكل من اكل من الصيد ما يجب ان ياكل من ماله قلت بل قال انما عليه الفداء فلياكل وليفده ولو ا  
منصوب خازم قال سالت عن من حرم اضطر الى اكل الصيد والميتة قال ايها احب اليك ان تاكل تلك الميتة لان الصيد محرم على الحرم فقال ايها احب اليك  
ان تاكل من ماله والميتة فان اكل من ماله قال نكل من الصيد وانده وموتة يوفون من يقربون فقال قال سالت باع عبد الله عن المضطر الى الميتة  
قال ياكل الصيد وهو يجب الفداء قلنا ان الله عز وجل قد احل له الميتة اذا اضطر اليها ولم يجد له الصيد قال تاكل من ماله احب اليك او ميتة قال من ماله قال هو ما  
وعليك نداه قلت فان لم يكن عندك قال تقضيه اذا رجعت الى مالك ورواية بكرة ورواية عن ابي عبد الله في رجل اضطر الى ميتة وصيد وهو  
قال ياكل الصيد ويقف والظاهر انها صحيحة اذ ليس فيها من لم يصرح بتوثيقه في محله الا انها ثابتة لظن انه ابن عبد ربه وقد صرح بتوثيقه عند ذكره استنبط  
عبد الخالق وبهم من بعض الضوابط ايضا ولا يحصل النفع للفقراء ولا نجاسة للميتة وتحريمها ذاتية بخلاف الصيد ولا ان الاثم يرفع بالفداء  
على تقدير التحريم لانه كفارة والذي يدل على نجاسة الميتة هو انه قد جرد اكله بصريح الكتاب مع الاضطرار بخلاف الصيد وانه يلزم هنا صير المال والاصل  
عدمه ولا نه تدبير لم يزل الصيد واساكره واكله وكلها محرما واكل الميتة محرم واحد ورواية اسمع عن جعفر عن ابي عبد الله ان كان يقول اذا اضطر  
الى الصيد والى الميتة فلياكل الميتة التي احل الله له ورواية عبد الله الفداء الجازي قال سالت باع عبد الله عن الحرم اذا اضطر الى ميتة فوجدها وصيدا  
نقال ياكل الميتة ويترك الصيد وحملها الشيخ على احتمال التقية وانه قد لا يكون قادرا على الصيد وان كان مضطرا اليه على غير الفداء بالالفداء على انه  
يحمل ان يكون وجدا للصيد غير مذبح فيحتاج الى نجاسة الميتة حتى اولى والكل بعيد الاخر وهو مذبح البعض ذلك غير بعيد بحسب المعنى يعني  
احتاج الى نجاسة الميتة ان كان الحرم مع انه قد يكون الميتة ويمكن ترجيح الاول بكثرة الاخبار واعتبار الاسناد فان الاولى منها هي اسمع والثانية من  
عن محمد بن الحسين والاسناد اليه عن طريقه وان كان الظاهر ان ابن ابي الخطاب ثقة وبالغليل في اخبار الاول ورد تقابل الثاني وان الاضطرار غير معلوم كما  
وصرنا للمال بالدليل يدفع الاصل ويوجب ثواب الاستئذان انما هو بعض الصور وهو لا يوجب الموت على انه قد يكون محرم واحدا فخر من عدة محرمات  
فلا يدل على الرجحان ومع ذلك يمكن القول به والجمع بين الاخبار بل الظاهر انما النزاع في الترجيح اذا كان الامر بين اكل الميتة والصيد لا يوجب اساكره واكله  
فامل الله يعلم قولي وبقدم قوله ان من فزع عدم جواز ابقاء عقد النكاح وعدم صحته حال الاحرام تقدم قول مدعي ابقاءه حال الاحرام مع  
يمينه من الزوجين على تقديم عدم البينة وانفاها على وقوعه وادعاء احدهما الايقاع في الاحرام فلا يصح والاخر حال الاحلال فيصح لتقديم قول من ادعى  
المباح والصحة لحال افعال المسلمين على ذلك لان الاصل في العقد هو الصحة ولا فرق في ذلك بين كون الدعوى في الوقوع قبل الاحرام وبعده وبين كون التحريم  
لها او لاحدهما وبين كون مدعي النفا هو الزوج او الزوجة الا انه يلزم بنا بينه وبين الله لو كان صادقا احكام معتقده والعمل به فلا يجوز لها طلب الفسخ  
الفقعة ولا التكلين بل تكون مكروهة لذلك ان كان يلزمها احكام الزوجية بحسب الظاهر ويظهر عليها وكذا الزوج فيلزم ايصال المهر النفقة اليها ولو كان يطعن  
الهدية والصلة على الاحتمال فيها اشكال لثبات الاحكام وايضا يلزم الضرر فانها لو تطلب النفقة بتعذر عليها العيشة وتضرر بعدم الزوج حيث لا يجوز  
هذا الزوج ويمكن ان يجوز لها النفقة والكسوة والسكنى في الجملة للتعذر وعوضا عن بعضها وامثاله في الشرع كثيرة فامل ويشكل اصل الحكم في صورة  
يكونان جاهلين بعدم جواز العقد حال الاحرام فانه لا يثبت الدليل في وجوبه فيمكن الحكم بالنفا لو كان الدعوى في وقوعه قبل الاحرام وبالصحة اذا كان  
بعده لاصل عدم تحقق الزوجية الا في المحقق واصل عدم وقوع العقد ويمكن التلذذ لان الاصل عدم الزوجية حتى يتحقق شرعا وما تحقق  
وقوعه في زمان يصح شرعا مقدم قول المنكر مطلقا ويصح ايقاع الطلاق على تقديم كونه محققا في دعوى الزوجية فيما بينه وبين الله قولي ولو ادعى  
الوكيل الى لا يجوز ولا يصح النكاح للحرم بوجه ان وقعه وكيله المحل وان كانت الوكالة حال الاحلال انه لا صلاحية للزوج حال الحرم شرعا ولا ان الوكيل قبله  
الموكل المحرم ولا فرق بين كونه زوجا وظاهرا في ذلك هو الاجتماع وبعض الاخبار والدالة على عدم صحة النكاح للحرم على الاجمال فامل  
قول مدعي الرجعية ويجوز للحرم ان يرجع حال احرامه مطلقا الرجعية سواء كان الطلاق في الاحرام ام لا ومواء كانت محرمات ايضا لا لغو  
ادلة الزوجية وللاصل عدم دليل التحريم اذ لا دليل على النكاح والعقد والرجعة ليس بعقد ولا نكاح بل الزوجية وعدم حال الاحرام في حكم الزوجية



ويقتض على نفسه لو اضطر الى طعام فيه طيب ولا سدر لو فقد غير السراويل جاز لنفسه ولا يترك الطيبان لو اضطر اليه ويجوز له ان يضع اخر من يده ويعلق  
الحام والقراد والملاسة لسفر عن وجهها ويجوز ان تعلق القناع عن راسها الى طرفيها وبكره لبس السلاح اختيارا والاحرام في السود والمصفر والونجة والعلقة  
والخنا الزينة والفتاب هرة والحمام واستعمال الربا حين وتلبية المنادى **المطلب الرابع** في الكفارات وفيه مقامان **الاول** في كفارة الصبيد **المقام**

المنقول في المتن من غير وجوه مفارقة الشا بالطلاق والخلع والظهار واللعان غير ذلك من سبب الفرية لقول ابي عبد الله المحرم بطا وكذا يجوز له ان  
الجارية وان كان بقصد التزويج بعد الاحرام لما رواه الامام في المصنف في المتن من صحيح سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا قال سالت عن المحرم في سبب الجوار  
ويبيع قال نعم ولكن لا ينبغي الشراء بقصد الوطى حال الاحرام **قوله** ويقتض على نفسه هذا في روع الطيبين ما يمكن ان يستفاد منه فذكر في قوله  
ولو فقد غير السراويل ليس قد مضى بل تحريمه مع وجود الارز وجوازه مع فقد فذكر في قوله ولا يترك الطيبان في هذا فرع محرم لوزن وتقديم الظاهر  
جواز لبس الخيلسان من غير ضرورة ايضا لصححه يعقوب بن شبيب قال سالت ابا عبد الله عن المحرم يلبس الخيلسان المزفر فقال نعم وفي كتاب علي لا يلبس  
طيبا نا حتى يخرج ازاده فذكر في ابي ناكم ذلك فانه ان يتركه في حصة الجاني مثل ذلك قال انما ذكر ذلك فانه ان يتركه الجاهل فاما فيه  
فلا يترك في يده الذي يفهم منها عدم جواز الزلة للبس في الظاهر منها ومن الاصل موجودا للبس مطلقا منقبة المصالح الناميل على قوله في الدرر  
وعلى القولين يجوز لبس الخيلسان في غير الزور والخلع كان جرح الخيلسان في القياس على الزنما مل قبل الخيلسان ثوب منسوج بطريق الخيط باليد في قوله ويجوز  
تدبره ليدل وتقصي له فذكر في قوله القناع بالضم من الخيلانة محركة بارة **قوله** والمرأة تستخرج وجهها في هذا الشارة الى ما يحرم على المحترمة وهو تقطيعه  
وجهاها في المتن هو قول علماء الامتثال في خلافه الامار من انما كانا كانت تغطي وجهها وهي محترمة ويحتمل انها كانت تغطي باليد هذا  
خلاف الظاهر لاحتمال وصية السدل واحرام المرأة في وجهها فاما في الزلة المروحة في الرواية المتقدمة فاما في التقطيع المحترمة التي تكون على الوجه المقار  
غير السدل فانه لا خلاف في جوازه كما يفهم وقال في المتن لو احتاجت الى ستر وجهها لمرور الرجال فبما فيها سدت ثوبها من فوق راسها على وجهها الى المحترمة  
طريقا منها ولا يعلم فيه خلافا فانه اجازي الا انه تقيد بغير الحاجة الى الانف كراهتها على الناميل لعدم ما اكثر في الروايات مثل صححه حرر قال قال ابو  
السدل الثوب على وجهها الى الذنق وصححه معوية بن عمار عن ابي عبد الله انه قال لسدل المرأة الثوب على وجهها من اعلاها الى اخرها كانت راكبة فند  
الوكبة غير هذا الوجه مع خلوعها عن الزوايا وكذا كالم الاختصاص صححه زرارة قال قلت لابي جعفر الرجل المحرم يلبس ثوبا يغطي وجهه من الذناب  
فعم ولا يخفى راسه المرأة المحترمة لباس ان تغطي وجهها كله عند النوم وظاهر قوله والمرأة التي عام فيمكن ان يراها بالتغطية السدل للاجتماع المقدم ويحتمل التخصيص  
بمال النوم عن الذناب لغيره اول الخبر اخره كما في الكافي فتكون محمولة على الضرورة وبالحاجة القيد الاول غير موجود في اكثر البارات والثاني موجود  
كافي المتن وبعض الروايات مثل صححه عيسى بن القاسم قال قال ابو عبد الله ثم المرأة المحترمة الى قوله وقال لسدل الثوب على وجهها فذكر في حديثه  
ابن قال الى طريق الانف قد دما تصير حملت هذه الرواية على الخيلانة الجواز والظاهر انما عرف ثم الظاهر ان صابة الثوب الى الوجه لا يضر لا بوجوب  
ولا يجب الخياطة كما اخبره في المتن في نقل عن الشيخ جوب ذلك والكفارة بدم ولو نزل بستر ثم قال والوجه عند سقوط هذا لانه لا يضر في ذوق الخبر  
ان لفظ خلافة فان سدل الثوب لا يكاد يلبس معه لبس من الاصابة فلو كان شرط التيمم لانه موضع الحاجة وهذا واضح ولكن ما بقي في تحريم ستر الوجه معني  
واضح سواء اشترانا اليه والاحوط عدم الاصابة بوضع عود ونحوه كما يفعله من أهل المدينة المشرفة وكذا الظاهر وجوب ستره من الوجه من باب مقدرة  
وجوب ستره الا ان الصلوة كما اخبره في المتن لا يشر من باب مقدرة كسفت الوجه لاها عورة لان في وجوب كسفت ما عرفت والاولى اختيارا ليدل  
رح وقال فيه ايضا يجوز سترها وجهها من الرجال ولو رواه سماعة في الفقيه عن الصادق قال وان مر بها رجل استر من ثوبها ولا تسرب لها من  
الشعر هذا موثوقا فلان عدم الاحتياج الى التيمم الحاجة السدل والمنع المراد بالتغطية كازالة المروحة واما الرجل فان لا يحرم عليه ستر وجهه على  
ما يفهم مما تقدم ويكره ستر فوق الانف من اسفل لما رواه حفص بن الجهم في هشام بن الحكم كانه في الفقيه عن ابي عبد الله انه قال يكره للمحرمان  
يجوز ثوبه من اسفل قال اخبرني ابي عبد الله قال يكره للمحرمان يجوز ثوبه فوق انفه ولا بأس ان يمد المحرم ثوبه حتى يبلغ  
انفقا قال يعني من اسفل يدل على عدم كراهية ستر الوجه من جحر الشمس مع الاذى صححه عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله يقول لا بأس  
وشكى اليه من الشمس وهو محرم هو يتأذى به وقال ترى ان ستر بطن ثوبه قال لا بأس بذلك ما لم يصبك براسك ظاهر عدم وجوب الكفارة في ستر وجهه  
عن جحره ان سئل ابا عبد الله عن المحرم ينام على وجهه وهو على راحته قال لا بأس بذلك وعن منصور بن خازم قال رايت ابا عبد الله وقد توضأ وهو  
ثم اخذ منديلا ففتح به وجهه وفيها اشعار بعدم تحريم ستر الوجه وفي الاخير بعد المبالغة في كراهية التمسك كما مر **قوله** ويكره لبس السلاح الخ دليل عدم  
تحريم لبس السلاح الاصل وعدم نزع المنع ودليل الكراهية الظاهر للاجتماع على المرجوحية حين عدم الحاجة كالاجتماع على الرجحان مع الاصل ومفهوم رواة  
الاثنين وقيل بالتحريم حال الاختيار لمفهوم صححه عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله ان المحرم اذا خاف اند ولبس السلاح فلا كفارة عليه صححه عبد الله  
ابن سينا قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يحمل السلاح فقال اذا خاف المحرم عدوا او سرق فلبس السلاح ومفهوم الشرط جحد الاكثر كما ثبت في الأصول  
في المتن دليل التحريم دليل الخفاء هو خفيه عند نزع اثباته محمية مفهوم الشرط لعدم بيلاب شرط بل شرط كما هو ظاهر اذا اراد ذلك انما يكون  
لو علم عدم سبب صلاح اختيار القيد او ما علم سبب اخيه وهما معلوم ذلك هو الاحتياج حين العدو وعند عدمه وانما ذلك لو علم السببية او  
وهنا غير معلوم كون سبب الجواز هو الخوف ان مفهوم الاولى ثبوت الكفارة مع عدم الخوف ولا يعلم القول بالوجوب المستلزم للتحريم ليس لو سلم صح  
القول بكفارة الثانية بالمتفهوم اعم من الوجوه والندب لا ينفك عن كون المراد نفق وجوبها ونيتها حين الخوف منع عدمه لا يثبت الوجوب بل احدها ويقط  
الوجوب بالاصل وبمعنى الاستحباب او مفهوم الثانية عدم سبب اخذ السلاح مع عدم الخوف لان الظاهر ان مطلقا رجحان الاخذ منه يقتضي بانفعائه كما هو  
متنفي عن المفهوم وبالحاجة الاصل مع المنع في الرواية المحمودة على الكراهية لعدم الصحة والقول بالتحريم وفيه ما روي عن ابي عبد الله لا تحرم ولا بأس  
ولا يكره بلبس وعن ابي عبد الله من لم لا يحرم في الثوب لا سود ولا يكره بلبس وعن ابي عبد الله من لم لا يكره بلبس وعن ابي عبد الله من لم لا يكره بلبس

ولا بأس بلبس السلاح في غير الزور والخلع والظهار واللعان ولا بأس بلبس السلاح في غير الزور والخلع والظهار واللعان ولا بأس بلبس السلاح في غير الزور والخلع والظهار واللعان



في النعامة بدنة وبفض من البدنة على البر ويطلع ستيين مسكينا لكل مسكين نصف جناح والفاصل له ولا يلزمه التمام لو اوعى ولو بصوم عن كل مسكين يوما  
فان عجز صاء ثمانية عشر يوما وفي فرجها من صغار الابل لم

فرعون وفي رواية اخرى انه من لباس اهل النار وقد استثنى منه الخف العامة والكافيا تقدم فاما في الاجتناب الحوط ويحل ما ورد في الرواية  
فعلهم على النقية والضررة او للربح كجنازة ان ابا عبد الله حين انا رسول الله الى العباس لم يمس طرا احد وجهه لا سوطا له اما ان  
البسة زانا اعلم انه لباس اهل النار وقرب منه ليل كراهة المصفر مع الضفر بالجواز في الاجتناب وفي رواية ابا بن ثعلب عن ابي عبد الله قال سال  
اخرا ابا عبد الله وانا احاضر عنده عن الثوب يكون مصبوغا بالمصفر ثم يغسل باللبنة انا محرم قال نعم ليس المصفر من الثوب لكن ان نلبس ما يشبه  
الناس من ثوب لم نترك الالبس المربغة فيه وان لون يشبه السواد من حيث اللون انه الزينة وليس الا حرام محظا ويمكن كون ترك النقية في الجملة  
وفي الرواية الصحيحة عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال يكره للمحرمان ان يلبسوا الاضراس الاصفر والمزقة الصفراء وهي مشفرة بكرة المصفر في الاضراس فاما  
وقيل كراهة المصفر سائر الالوان غير السوداء بالمشقة في الدروس قال بعد كراهة غير المشقة كالمشقة للنفس اشارة الى ما روي في الصحيح عن ابي بصير  
ابي جعفر قال سمعته وهو يقول كان علي بن محرم او معه بعض صبياننا وعليه ثوبان مصبوغان فمر به عن الخطاب فقال ابا الحسن هذا ثوبان  
المصبوغان فقال له علي ما تريد احدا يعلمنا بانسنة انما هي ثوبان مصبوغان بالمشقة يعني الطين ومن طريق العامة عن عمن الخطاب انه ابصر على عبد الله  
جعفر بن مضر حين وهو محرم فقال ما هذا الثياب فقال علي بن ابي طالب ما هذا خال يعلنا بالانسنة منك عمنه ما فيه ودليل كراهة الاضراس  
في الوسخة وهو حجة العامة بن زين قال سال احدهما عن الثوب لو صبغ بماء الحرام فقال لا ولا اقول انه حرام ولكن نظمه احب وطهره غسله  
كرامة المعلم ذكره الاضراس لئلا لا يقع الاجماع وان خلافه البياض في حجة الجلي قال سالته عن الرجل يحرم في ثوب له فقال لا بأس بحجة معوية بن جابر عن ابي عبد  
قال لا بأس ان يحرم الرجل في الثوب المعلم ويدع احب الى ذنابه على غيره واما كراهة الخنا فذكر في الحديث فيه فصل فذكر كراهة الاضراس للمرأة فالمراد به  
غير ظاهر ان اريد استراجه على غير وجهه السد لحرام لما تقدم وان كان مثل الثوب فحرم البياض اما لما تقدم غير ذلك وقد عرفت عدم الصحة والظهور  
لان كان دليلا على محرم الوجع على طريق السد اول مع استثناء السدل وبالجملة الخمر غيظ والكراهة كراهة الاجماع على وجوحيته مع الاصل واما كراهة  
الحمام فكان لا محالة سقوط الشر والجلود ولصحة معوية بن جابر عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يدخل المحرم الحمام ورواية عتبة بن خالد عن ابي عبد  
قال سالته عن المحرم يدخل الحمام قال لا يدخل هي محمولة على كراهة عدم الصحة ولصحة معوية المتقدمة وقد تقدم استعمال الروايتين واما البنية  
المنادى فقد ورد المنع عنها في حجة جابر بن عبد الله قال ليس للمحرمان بلبس من دعاه حتى يفيض احرامه قلت كيف يقول قال يقول  
ياسعد فظاهر التحريم كانه لا يقبل به ويؤيده عدم وجوب قول ياسعد قولهم في النعامة بدنة الخ دليل وجوب الكفارة فيما له مثل من النعامة  
النعامة الاية والاشبار مثل حجة ابي الصباح الكاخي النقرة قال سالته ابا عبد الله عن قول الله في الصيدين قتله متعديا فخره مثل ما قل من النعامة  
قال في سجن شاه وفي جوارحش بقرة وفي النعامة جزور وصححه عن ابي عبد الله قال في قول الله عز وجل فخره مثل ما قل من النعامة قال في النعامة  
بدنة وفي جوارحش بقرة وفي البنية شاه وفي البقرة بقرة لعل المراد بالجزور والبدنة هنا واحدا وخير بينهما وقال في الدور كراهة ان يلبس  
في الصحيح الظاهر ان رواية ابي الصباح النقرة في الجزور ايضا صحيحة وقد سماها جابر في النقرة جزاؤه قوي مؤيد غير ان البدنة حوط لانها غير بعين  
خلاف ودليلا على صحة ما ذكره عن نفل في الدروس عن النعامة اجزاء الجزور وكذا دليل كونها الاصناف الثلاثة المذكورة التي من الهلكة والاطعام والصيام هو  
الاية والاشبار الا ان ظاهر الاية هو التحريم لقوله تعالى هدايا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياغا وظوضع او لا يخرجهم من بين  
ومن صحيح عن ابي عبد الله قال في ثوب في الثوب او فضا حبه بالخمار ونحوها ما شئت وكل شيء في الثوب من لم يجد فليبدنه كذا الاول بالخمار وظاهر اكثر  
الاشبار هو الترتيب قبل حجة جابر بن عبد الله عن محمد بن مسلم ورواية في النقرة عن ابي عبد الله في محرم ثوب نغامة قال عليه بدنة فان لم يجد طعام مسكينا  
فان كانت قيمة البدنة اكثر من طعام مسكينا لم يزد على طعام مسكين وان كانت قيمة البدنة اقل من طعام مسكين لم يزد على طعام مسكين  
صحة ابي عبيدة النقرة عن ابي عبد الله قال اذا اصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه لذي صاب فيه لصيد قوم جزاؤه من النعم درهم  
قومت الدرهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما وغنما ذهب ليل الشيخ العيني والشيخ في الحديث  
ولكن القول به مخالف للاصل وسنلزم لنا في الثوب والحديث مثل حجة جابر بن عبد الله في الحديث بالخبر كراهة حبه المصفر في النقرة في النقرة  
الاضا لظاهر الحديث على ان في النقرة ايضا يصيد عليه ان عليه بدنة الخ وليس الا حديث جبر في عدم اجز غير الاول فالاول بل ظاهره وقد علمنا المصطلح  
او لو يمتد مع ذلك قال في الدروس الترتيب لظاهره ان ظاهر حجة ابي عبيدة المتقدمة ان الاطعام لكل مسكين نصف صاع وهو مدان والاصل وصحة  
ابن عمار قال قال ابو عبد الله من اصاب شيئا فداؤه بدنة من الابل فان لم يجد ما يدرى بدنة فادان يصيد فليبدن مسكينا كل مسكين مدانا  
فان لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما مكان كل عشرة مساكين ثلثة ايام ومن كان عليه شيء من صيد فداؤه بقرة فان لم يجد فليبدن  
مسكينا فان لم يجد فليصم ثلثة ايام ومن كان عليه شاة فليبدن ثمانية عشر مساكين فان لم يجد فليصم ثلثة ايام يدان على اجزاء مد واحد وثوبان اجزاء  
اخر مثل وثقة ابن بكير عن بعض اصحابه ثم بصوم لكل مد يوما ورواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير الصدة ثمانية مساكين ولا يضر ضعفها وضعف طعام  
ستين مسكينا الموقوف في الاية والاشبار وكذا صدق الصدق الموجود في الاخبار وثبت كون مداني اكثر الكفارات فانه لا يقدر على اكل مددين مسكينا  
يوما عاليا مع ورود الاطعام الذي في ذلك في الاخبار والجمع بين الادوية بحال الادوية على الترتيب احد فرى الواجب فهو غير بعيد وهو مدان  
بابوبه والحسن على ما نقل في الدروس الاول منه بلسان ايضا ان الظاهر من كلام الاصحاب كونه بالبر والاية والاشبار خالية عنه والاطعام  
اعم فلا يبعد اجزا اما صدق وهو كذا لا يترك مطلقا وايضا ان الظاهر من كلام الاصحاب الاية كونه الصوب قد رعد المساكين فيكون ستين يوما في بلد  
الاحتياط







وفي كسر بعض لفظا والقيح لكل بضمه بغاية مخاض من الغنم ان تحرك لا ارسا بخولة الغنم في الاناث بعده فالتايج هكذا فان عجز فكيف بعض الغنم وفي الحما  
وهو كل مطوق لكل خامة شاة على الحمر في كل فرخ حل وكذا لكل بضمه ان يحرك في الفرج والافندهم وعلى الحمل فالحمر لكل خامة درهم وكل  
فرخ مضفر لكل بضمه ربع ويحتمل ان على الحمر في الحمر ويشتري بقمته خمام الحمر علف الحما م

وارسال الفحل التي بكفي الفرج عادة في الاناث بعده البضة المكورة مع عدم التحرك وجعل ما يقع هذا للكعبة هو الاجماع المنتهى في المنتهى يدل عليه ايضا ارسا  
مثل صحة الجلي عن ابي عبد الله قال من اصاب بضمه غنم وهو محرم فليعلم ان يرسل الفحل في مثل عدة البيض من الابل فانه ربما صد كاه وربما خاق كاه وربما فسخ  
وسند بعضه فاصحح الابل بخديا بالغ الكعبة قال في التذنية وروى ان رجلا سال امير المؤمنين عني بن ابي الباق قال لا امير المؤمنين اني خرجت محرم  
فوطيت ناتي بضمه غنم فكسرت فحل على كفارة فقال مض فسل ابي الحسن عنها وكان بحيث ليمع كلامه فتقدم اليه الرجل فساله فقال له الحسن يجب عليك  
ان ترسل بخولة الابل في اناتها بعد ما انكسر من البيض فاتيح فهو هدى لبيت ابي جعفر جل فقال له امير المؤمنين والبيض بما اقر او كان بينهما من قبله  
امير المؤمنين وقال له صدقت يا بني فالا ترونه بعضا من بعض الله مبيع على بن ابي حمزة عن ابي الحسن قال سالته عن رجل اصاب بضمه غنم وهو  
محرم قال له يرسل الفحل من الابل على عدد البيض قلت قال لا يبيض فبذلك وصح كاه قال ما يقع الهدى فهو هدى بالغ الكعبة وان لم يقع فليس عليه شيء  
فان لم يجد بالافعلية لكل بضة شاة فان لم يجد فاصدته على عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يجد فاصدته ثلثة ايام وحملنا على البيض التي لم تحرك  
ما يلحق فقال في اجزاء المقتدة والجمع بينهما وبين صحة على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالته عن رجل كسر بضمه غنم وفي البيض فرخ قد تحركه فقال عليه لكل فرخ  
باب امير المؤمنين تحرك بغير تحرك في المخر لعل المراد بالبيمر هو البكرة او اعم وان كان غير ما تكون البكرة احد افراد الواجب للاجماع على اجزائها ولو اية سليمان خالده قال قال  
ابو عبد الله في كتاب على عن بعض القطاة بكرة من الغنم اذا اصابها الحمر مثل ما في بعض الغنم البكرة من الابل كاهها صححه اذ ليس من فيه شيء الا سلب  
وقد وثقه المصنف في الخلاصة وان نقل ما فيه وبؤيده اشارة ما في اخبار الارسال على عدم التحرك حيث قال ربما يصد كاه وفي اخبار وجوب البيمر تحركه  
الفرج قيل البكرة الفحل من الابل والاشي البكرة والجمع بكاه مثل فرخ وفرخ وبكرة ايضا مثل فحل وفحل وبهم مما تقدم عدم الفرق بين كسر بضمه  
وبؤيده صححه ابي الصباح الكاظمي الثقة عن ابي عبد الله قال سالته باعبد الله عن محرم وطى بضمه غنم فسد حها قال فحق امير المؤمنين ان يرسل  
الفحل في مثل عدد البيض من الابل الاناث فالتح وسلم كان كان التاج هدي بالغ الكعبة وقال قال ابو عبد الله ما وطينا وطينا بضمه بعث او ابدلك  
انت محرم فليعلم نداؤه واماد ليل الشاة على تقدم الفرج عن الارسال ثم اطعام عشرة مساكين مد مما يطعم ثم صوم ثلثة ايام فهو ما في اخر رواية على  
بضمه المقتدة وان لم يقع فليس عليه شيء فلو لم يجد بالافعلية لكل بضة شاة فان لم يجد فاصدته على عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يجد فاصدته  
فضيام ثلثة ايام مؤيدا بالشمق بل لا يبعد كونه اجماعا ويمكن الاستدلال ببعض الاخبار والمقتدة ايضا فاصدته كرواها ثم فلا يضر ضعف رواية على بن ابي  
حمزة به ووجه بل ابن زياد معنى قوله فان عجز عني عن الارسال كما هو الظاهر في روح لم يعلم حكم الفرج عن البكرة ومحمل ما في الارسال بالطريق الاولى واما  
شيء بالكلية للاصل وعدم الدليل ويمكن كون المراد الفرج عن البكرة ونحوها من الارسال في محالها وهو محتمل ظاهر ولكن ليس في رواية على بن حمزة  
الا اول هذا كله في البيض مع الفرج واحاله وامامه ظهروا الفضا وكون الفرج ميتا فينبغي قبل الكسر وعاش بعده سوا فلا شيء لما يشترطه الاختصاص  
المقتدة من عدم شيء مع الفساد فانهم وللاصل وعدم الثلاث شيء من الصبيد ولا قيمة لقشر البقرة قد صرح به في المنتهى ونقل عن العامة في القشر  
ورده بانه مثل الخبز المحمر وبانه لو قبل للبضعة واحد واخرج ما فيه ثم كسر قشره اخر لو يكن عليه شيء هو له وفي كسر بعض لفظا والقيح لكل  
قيل الفضا جمع طاة وهو منقوت كالقيح والمخاض من ثمانية احوال المراد به هنا البكرة وعلى الصيغة من الغنم لما سأل في الصحيح في المنتهى دليل  
المسئلة كانه الاجماع مؤيدا بما رواه في الصحيح عن سليمان خالده ومنصور بن حازم عن ابي عبد الله قال سالته عن المحرم وطى بضمه غنم فسد حها فقال  
يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عدة البيض من الابل ورواية ابن رباط عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال سالته عن  
القطاة قال يمنع منه في الغنم كما يمنع في بعض الغنم في الابل ورواية سليمان بن خالد قال وصاله عن رجل وطى بضمه قطاة فسد حها قال يرسل  
الفحل في عدة البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عدة البيض من الابل ومن اصاب بضمه غنم فسد حها على تحركه الفرج بمثل ما تقدم  
في بعض الغنم فامل قوله وان عجز فكيف بعض الغنم كانه مضفر وكلام الشيخ وفي معناه تامل ان ظاهرا انه اذا عجز عن الشاة في التحرك والارسال في  
غيره يكون عليه شاة قال في المنتهى عند ذلك قد ورد ان الشاة تحجب مع تحركه الفرج لا غير بل ولا تحجب شاة كاملة بل صغيرة على ما بيناه كانه انشا  
الى ان المخاض هو البكرة فتكون شاة صغيرة ثم قال كيف يجب الشاة الكاملة مع عدم التحرك وامكان فساد وعدم خروج الفرج منه والاقرب  
مقتضى الشيخ انه بما وان البضة الغنم في وجوب البضة على عشرة مساكين وصيام ثلثة ايام اذا لم يمكن من الاطعام انتهى يؤيده ان الكلام على مقتضى  
الفرج عن ارسا الغنم بالكلية فانه عاجز عن الغنم فكيف بوجوبه عليه شاة فتقدم كلامه فان عجز عن الشاة مطلقا كما قال في العامة فان عجز عن الابل  
فاذا كان بعد الفرج عن الشاة حكم العامة بعد الفرج عن الشاة فهو الذي ذكره فلا شك في كون مقتضى هذا والله هذا هو الحكم الذي  
لكما ترونه بدل بخصوصه لهذا ذكر بعض القطاة والعجم مع عدم ذكرها وذكر العلق الاربع للنفيل ولا يحتمل البدل في كفارة ما لما تقدم فقول  
وفي الحمام ان هذا هو القسم الذي لكفارة به بدل الحصى قال في المنتهى هو اى الحمام على كل طائر يدر بان هو امر حوته ويحب الماء بان يصنع  
منقاره فيضرب كع كالكع الشاة ولا يخذل قطرة قطرة بمنقاره كالهجاج والعصفور قال الكاظمي كل مطوق خمام فالحمل خمام لانه مطوق ويدخل  
في الاول الفواخت والودايش والقرى والقطا واذا ثبت هذا فنقول في كل حمام شاة ذهب اليه علماءنا اجمع الظان مبيع تحب  
الحمام واما له الفرق وظاهره بعض الاخبار وكلام الاصحاب ان الغنم البكر حرام حيث ثبت بالاجماع والاختار ان في الحمام شاة وفي فرخها حل  
في سبعة ايامية مثل حسنة خبز بن عبد الله عن ابي عبد الله قال الحمر اذا اصاب فيها شاة وان قتل فرخها فيها حل وان وطى البيض فليس  
دوهم وغيرهما من الاخبار وفي الفضا حل وظهر من اللبس اكل من الشاة وفي رواية اخرى عنه عن ابي جعفر قال في كتاب على من اصاب

كيف قلت ذلك وانت تعلم ان الابل ربما ألقت ما كان فيها ما يلحق فقال في اجزاء المقتدة والجمع بينهما وبين صحة على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالته عن رجل كسر بضمه غنم وفي البيض فرخ قد تحركه فقال عليه لكل فرخ







وفي كل من العصفور والبقرة والصعوة مد من طعام وفي قتل الجراد كف وكذا الغنم بلفظها عن جسد وقتل الزنبر عدا لا خطأ وفي قتل الجراد شاة ولو  
عجز عن التحرف لاشئ وكل لا تقتدر لغيره ففي قتله قيمته وكذا البيوض والافضل ان يقتدى المحبب بمحج المماثل في الاثوة والذكورة ويجوز لغيره  
ويقتدى الماخذ بمثلها فان تغذرت قوم الجراد فلهذا ولا ضمان لو شئت كونه صيدا ويقوم الجراد وقت الاخراج وما لا يقتدر لغيره وقت الاثلاف ويجوز  
صيد الجراد وهو ما يبيض ويخرج منه واكله والدجاج الحبشي النعم اذا توحشت ولا كفارة في السباع م

غير صيد ولغيره بغيره لما تقدم من القول بعدم الحرم الا المحلل فاما قولهم وفي كل من العصفور والبقرة والافضل ان يقتدى المحبب بمحج المماثل في الاثوة والذكورة ويجوز لغيره  
احسانا عن ابي عبد الله في القبرة والصعوة والعصفور اذا قتله الحرم فله من طعام من كل واحد منهم ولا يبعد ذلك كل ما يشاءه كما قال في القبرة  
والطعام شئ في الحرم من غير حرام نذلك للأحرام مطلقا وفي قتل العظاية كف من طعام لصحبة معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله محمد قتل عظاية  
كف من طعام وكذا في قتل الزنبر لصحبة يحيى الازرق قال سئلت ابا عبد الله واما الحرم فهو شئ محرم قتل بنور فقال ان كان خطأ فليس عليه شئ قال قلت  
قال لعمري ان يطعم شيئا من الطعام فكان الله كف على ما قيل وصحبة معوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله محمد قتل بنور فقال ان كان خطأ فلا شئ عليه  
بل بعد قال يطعم شيئا من الطعام فاما الكف في الجراد واشيت فقد مر عليه ودليل وجوب الشاة في الكثير والمماثل في ذلك وكذا البحث عن تحريم  
القاء الغنم وقتلها الموحين للكفارة فتذكر وكذا عدم شئ لو تغذرت الحرم من الجراد ويدل على عدم شئ مع عدم امكان التحرف زيادة على ما تقدم مفهوما في  
بصير قال سئلت عن الجراد يدخل متاع القوم فيدوسونه من غير قصد لقتله او يمر من في الطريق فيطونه قال ان وجدت معدلا فاعدل عنه فان قتله غير  
متعد فلا بأس في حسنة معوية بن عمار عن ابي عبد الله انه قال اعلم ان ما وطئت من الدنيا او طامة يغيرك فليكن نذارة **قولهم** وكل ما لا يقتدر على فعل  
دليل وجوب القية في كل ما لا يقتدر له من الصيد ويبيحه هو الاجماع وشيئ الحرم والغنم من غير تغذرت بشر ان يرجع الى القيمة لعدم خبرها فيكون على الحرم  
في الحل وعلى المحلل الحرم قيمة واحدة وقيتان على مجمع الوصفين الا ان الظاهر وجوب شاة في كل طير وفي فرض حمل عدا الغنم كما فعل القول به عن ظر  
ابن بابويه في المنهي لصحبة ابن سنان المتقدمة فاما قولهم والافضل ان يقتدى المحبب بمحج المماثل في الاثوة والذكورة ويجوز لغيره هو حصر  
الفتح للفقهاء اكثر واكثر اختيارا على الله ولا يبعد كونه اجماعا لما يجده العقل من حسنة ودليل فضيلة المماثلة في الذكورة والاثوة مراعاة ظاهر لفظ  
الاية والحديث مع عدم الوجوب بالاصل وصدق المماثلة بدونه وظهورها في الوضع والحرف في الجملة وعدم ظواهر الاثوة من جهة الاثوة والذكورة ايضا  
وهو دليل قوله ويجوز لغيره **قولهم** ويقتدى الماخذ بمثلها وفي دليل وجوب فداء الحامل بمثله ظاهرها وما يجده العقل من انه بمنزلة مثل اثنين فينبغي  
كون كفارة ذلك فيلزم تقديم الكفارة حاملا على تقديم وجوب القيمة بتقدير المثل **قولهم** ولا ضمان لو شئت وفي دليل عدم وجوب ضمان بفعلنا  
بوجوب الضمان بجواز العلم كونه صيدا احرم على الحرم او في الحرم هو الاصل لعدم الموجب ان الفعل بالصيد المنوع منه وذلك غير شرط والاصل  
عدم براءة الذمة فاما قولهم ويقوم الجراد ليل تقوم الحيوان الذي هو كفارة الصيد على تقدير الجرح عنه وقت الاخراج لا وقت الجناية ولا وقت الجرح  
فحين الاخراج م هو ان هذا الوقت هو وقت يقين قيمته لان قتله انما يجب عن الفداء الدليل عليه ولعله بوجدا في حين الاخراج تحب القيمة ولو وجد الفداء قبله ولو في  
زمان وجوب اخراج القيمة فعين لانه الاصل بخلاف تقوم الصيد الذي لا يقتدر لكفارة من الحيوان فان التقوم بوقت الاثلاف لا بوقت الفداء  
وتعلق وجوب شئ وان كان زمان الاخراج بعده وهو وقت حصول ملكة او حق هو وقت ومثل مثله في وجوب القيمة حين القتل والابتداء على اعتبارها  
المثل على تقدير تغذرت ووجوب القيمة حين الاثلاف الضمان على زمان القبيح الا في الفاصلا بين حقيقته انشاء الله **قولهم** ويجوز صيد الجراد  
دليل جواز صيد الحرم في صيد الجراد مطلقا هو الاصل والاية والاحاديث وقد تقدمت لعل القينة يذكر هو الاجماع ويدل عليه بعض الاخبار وفي الكفاية  
عن حمزة عن اخيه عن ابي عبد الله قال لا بأس بان يصيد الحرم العلك باكله لحم وطير وبيرز وقال احل لكم صيد الجراد وطعامه ما عدا السم والسيادة قال  
ما حل الذي ياكلون ويصل بهما كل طير يكون في الاجام يبيض في البر فيخرج في البر فهو من صيد البر وما كان من صيد البر يكون في البر فيجوز  
ويخرج في البر فهو من صيد الجراد لا يصير ما له مع انه مسند في التهذيب لابي عبد الله وان كان فيه عدا من المثلثة وفي حسنة معوية بن عمار  
وهي بصحبة في التهذيب عن ابي عبد الله قال كل شئ يكون اصله من البحر يكون في البر الجراد لا يبيح للحرم ان يقتله فان قتله فله من طعام الجراد كما قال  
عز وجل ولعل الجراد من هذا القبيل ويدل عليه بعض الاخبار وفضله بعد هذه الرواية والظاهر ان المراد بقوله فلا يبيح هو التحريم كما يشعر به قوله  
فان قتله الجراد والروايات الدالة على وجوب الكفارة في الجراد وغيره ما روى في الكافي عن الطياري عن احمد هاشم لا ياكل الحرم طير الماء والظا  
ان لكونه في البر **قولهم** والدجاج الحبشي دليل جواز اكله الاصل لعدم العلم بكونه صيدا البر والاجماع قال في المنهي للدجاج الا على جواز الجراد  
والحل في الحرم وغيره بخلاف الى قوله واما الدجاج الحبشي فتدنا انه كالا على جواز صيد الحرم والحل قاله علماءنا وايد بصحبة معوية  
عن دجاج الحبشي ابن عمار قال سئلت ابا عبد الله ما كان من الطير لا يصف فله ان يخرج من الحرم وما صفت منها فليس ان يخرج لعل فداء بانما الصيد حصص الصيد  
نقال ليس من من الطيور فيما يمنع بالظن بين السماء والارض والظاهر انه لا يقتدر على الطيران بنفسه فانهم وفيه بصحبة  
الصيد ما يمنع من دجاج ومحمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله من الدجاج السد يخرج من الحرم فقال نعم لانها لا تسفل الطيران **قولهم** والنعم اذا توحشت  
ما كان بين السماء والارض جواز اكل النعم وزجر في الحل والحرم للحل والحرم وان توحشت وصار سمعا لا يقتدر على الاصل وعدم دليل محرم وادلة جوازها والاجماع قال في  
الاصل قال المنهي هو قول علماء الامصار وامثال ايضا بالاجماع روي عن ابي عبد الله قال الحرم يدب ما حل للحلال في الحرم ان يدب وهو في الحل  
فلا يؤخذ والحرم جميعا بصحبة ابي بصير عن ابي عبد الله قال يدب في الحرم الا بالبقرة والنعم والدجاج **قولهم** ولا كفارة في قتل السباع قال في المنهي لكفارة  
في قتل السباع طائفة كانت او مائتة كالبقرة والبقرة والظبا والنعمة ونحوها الا الاسد فان احسانا روي انه قتله كبش اذا  
لومعه واما ان اراده فانه يجوز قتله ولا كفارة ح اجماعا وقد اجمع كل من يحفظ عنه العلم على ان الاسد اذا بدا للحرم فله على شئ عليه فاعل دليل المشقة  
الاصل الاجماع الا في الاسد وفيه الاصل وعدم دليل الوجوب في المنهي بعد نقل رواية ابي سعيد الكاظمي قال قلت لابي عبد الله هل يقتل  
في الحرم فقال كبر ينجر وعند في هذه الرواية توقف الا في القوط لعل المراد بالتوقف انها عدم العمل بها لعدم الصحة واصل رواية الذمة من الكفاية



ولا المتولد من وحش وانسي وبين الحرم المحلل الا بمقتضى الاستحباب لا بقوله في الفارة والعقرب البرغوث وهي الحادة والغراب اخراج القمارى و  
الدباسى من مكة لا قتلها واكلها ولو اكل مقتولة فدى القتل وطعن في مقتله ما اكل ولو لم يثر الرى فلا شئ ولو جرحه ثم راه سويا فوج القنبرة ولو جعل  
خاله فالحج وكذا لو جعل الشاير م

وان قلنا يحرم القتل قبل البحث فيه فنذكر قولهم ولا المتولد الخ دليل عدم جواز القتل وجوب الكفارة في الجحون المتولد من الجحون الذي لا يجوز قتلها  
الحرم من الذي يجوز ذلك ان صدق اسم الاول والعدم ان صدق اسم الثاني هو مقتضى الاستحباب لا بقوله في الفارة والعقرب البرغوث وهي الحادة والغراب اخراج القمارى و  
القتل هو الاصل وعدم حرمان دليل التحريم ولعلها مقصود الخ بطريق عدم البنى المنقول عنه في الشهور لعله يريد ما بين الوحش والاهل المحلل ان في الحرم  
والمحلل الحرم والمحلل في الاصل مثل الحرم الشاة وكان يمكن الاختصاص على الثاني وادراج الاول فيه فمما مل قولهم ويجوز قتل الافعى الخ لعله يريد  
معوته بن عمار عن ابى عبد الله قال ثم اتى قتل الدواب كلها الا الافعى والعقرب الفارة فما الفارة فها تسمى العقارب وتضرم على اهل البيت البسب اما  
كان رسول الله قد بدى الى الحرم فاستقرت له تلك الله لا يرد عينه ولا يجر الحية واذ ارانك فقتلها وان لم تره لم تتركها ولا سوا القندرة فقتلها على كل حال  
وامع القرب الحادة وما عن ظهر ظهر اخر هذه يدل على عدم قتل الحية على تقدير عدم الارادة ويمكن حملها على الكرامة ورواية حسين بن ابى الدباس عن ابى عبد  
قال فيمن الحرم الاسود والقندرة والافعى والعقرب الفارة فان رسول الله سماها الفاسقة والفويقة ويقذف الغراب قال اقل كل شئ منهن بر يدك  
فقتلها جواز روى الحادة الغراب بغير قصد القتل فيمكن تحريمه لا في الاولى والثانية لانه لو اخطأ وان لم يكن استثنى فقتلها منه جواز الرى فانه قد يقين  
فما مل الا ايضا جواز ربهما من ظهر العنبر وكان اذ اخبر في الصيد الحرم يجب اخضا عليه ان كان ظاهرا فاشترى في الغراب لم يعدم حقه ما ومما  
تعيده ما بالاولى والثانية فيقتلها بالاولى والظاهر عدم التعيين بالحرم كما قيل انه مخصوص بالحرم الذي هو من الجنس الفواسق لا يجوز قتل البرغوث  
الحرم معلوم حتى يحتاج الى استثناء الرى عن ظهر العنبر فقط كما قلنا في الاول فاما البرغوث فانه لم يلد على جواز قتله وهو الاصل لكن اتفقوا في  
الاولى يدل على التحريم فاهم وقال في التهذيب ما سبق قتل البرغوث والقمل في الحرم او كان الانسان محلا ويدل على جواز القتل صحة موته بن عمار عن  
عبد الله قال لا بأس بقتل النملة في الحرم ولا يجوز ان كان محرما وقد بينا انه اذا كان محرما لمقتضى الكفارة ولا يبعد كذا كما من ضام ولا جواز قتلها  
على تقدير الاذى وعدم الكفارة ما تقدم فمما مل مقتضى التحريم قتل الدواب يكون البرغوث مستثنى مطلقا او مع حصول الاذى منه لا يجوز قتله في  
الحرم المحل هو بعيد قولهم واخراج القمارى الدباسى يجوز اخراجهما من مكة المحل ولا يجوز قتلهما فيه ولا اكلهما مطلقا اذ لا يجانهن فهو اكلها  
فهو لم يمتد الى الدالة على الحرم مطلقا من غير ضابط وهو يده ورواية سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن ما في القمارى الدباسى والخنزير  
والببيل قال قيمته فان اصابه وهو محرم في الحرم فليقتل فيمنه اثم عليه وفيها ايضا دالة على الجمع في الحرم ولا يضر ضعف السند الا ما يؤيده واما جواز  
اخراجها فهو موجود في كلامهم روى قال في الدرر يجوز على كراهة شرعا واما اخراجهما للمحلل والحرم على الاقوى مع وجود ما يدل على منع اخراجهما  
مطلقا وانه يجب طلاق ما دخله الحرم وان كان اهليا وان كان مقصود الوش بصبر حتى يطيب على سبيله وان اراد الخروج بخياله عند من يملكه حتى يسوق  
ونجليه ما رايته مستندا لرواية عيسى بن القاسم صرح بحدوثها قال سالت ابا عبد الله عن شر القمارى يخرج من مكة والدينية فقال ما احب اذ به  
الحرم على ان في سنة في اخذ الرمن المشرك والخنزير خاصة بالغمارى اكله لا في البرق والقول بالجواز لا يخرج عن اشكال مع وجود اخبار صحيحة  
في عدم جواز الاخراج وجوب الرد لو اخرج الكفارة وولف مثل صحة على بن جعفر قال سالت اخي موسى عن رجل اخرج خاتمة من حمام الحرم الى الكوفة او غيرها  
قال عليه السلام فان مات فليس عليه ما يصدق به قولهم ولو اكل مقتوله الخ اى لو قتل الحرم في الحل صيدها واكل منه يجلب الكفارة اى كفارة ذلك اى  
شئ كان للقتل قيمة مقدارا اكل كان دليله ان قتل السيد حرام وله موجب فانه به وكذا اكل حرام وشملت بعض الصيد فيكون ضامنا للمثلث الاصل  
عدم الدخول في يد صحة على بن جعفر عن اخيه موسى عن قوم اسروا طيما فاكلوا منه جميعا وهم حرام ما عليهم قال على كل من اكل منه فاصيد كل انسان اثم  
عليه فدا صيد كاملا وصحة معاوية بن عمار عن ابى عبد الله قال اذا اجتمع قوم على صيدهم فممنون في صيده او اكلوا منه فكل واحد منهم قيمته وكان  
لعدم صراحة الاخبار بل ولا عمومها في وجوب القتل لوى الكل مع الوجوب التعيين والاصل اختيار المنة فاما قيمة المثلث فقط فيقتل عدم شئ اصلا لعدم وجوب  
ضمان مثله ولا ينعى منه بالقتل كانه صار ملكه مثل مال الغير فلا يضمن بالاكل منه مرة اخرى نعم لما كان اكل الصيد حراما حصل لائم بذلك هذا ما  
بعض الهامة الا انه نقل اجماع علماءنا على وجوب التعدي في الشهور ل اذ اذبح الصيد اكل منه للقتل وجب عليه ضمان اكله لا لانه علمه ان شاة وهو ظاهر  
تعدى الضمان وقد عرف عدم الاجماع على ذلك اختياره قيمة ما اكلها وعدم دالة الاخبار على وجوب التعدي من الاكل في الذبح معا والاجماع ايضا  
فلا يبعد الدخول وعدم لزوم غير شئ واحد كما هو في صحة على بن جعفر المذكورة وبو يده ما في صحة امان بن تغلب في المشركين في ذبح الفخ واكله يذبح  
مكان اكلهم وذبحهم وبسج في شرح قوله وفيمن الخ قولهم ولو لم يثر الرى فلا شئ الخ يعوز الرى في الحرم صيدا واصابه ولكن علمهم ناسي منه قد  
عليه من الكفارة لعدم ضمانه شيئا مع الاصل نعم بانه ان كان عبدا لما امواله علم الخج والكسر ثم راه سويا من غير حصول كسر نقص فيه ضمن في  
ولو لم يعلم حاله من الكسر والقتل وغيرهما بعد العلم بالناسي ضمن جميعه ما تقرر له دليل ذلك كله ورواية ابى بصير عن ابى عبد الله قال سالت عن حرم وصيد  
فاصاب به فخرج قال ان كان الطي شئ عليه او رعى هو سيطر اية فلا شئ عليه ان كان الطي شئ عليه فخرج على وجهه وهو رافعا فلا يدري ما صنع فليقتل  
لانه لا يدري قتله فذلك ولا يخفى ان بهاد لالة على عدم شئ لو علم الخج والناسي ايضا اذا كان راه من غير نقص وكسر ولا يضر المحل ببعض روايتها  
لكنها مقبولة عندنا لعلها محمولة على عدم الخج والناسي الكثرة الوجوب لئلا يدل عليه ما سئل عن عدم القداء النام والبيع والاصل هو  
عدم شئ اصلا الا في ما سئل عن صحة على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن رجل رعى صيدا وهو محرم فكسره يده او رجله فقتل الصيد على وجهه فليقتل  
ما صنع الصيد وصحة على بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن رجل رعى صيدا فكسره يده او رجله فقتل الصيد على وجهه فليقتل الصيد على وجهه  
قال قلت لابي عبد الله رعى طيما وهو محرم فكسره يده او رجله فذهب الطي على وجهه فليقتل ما صنع فقال عليه فداؤه قلت فانه راه جدار  
اذ لم يجد



في كسر في الغزال نصف فقهته وفي عنبه الجمع وكذا في بدبذ وجلبه فقهته كل من المشركين هذا كله وشارب لبن الطيبة وبقية اللبن ولو ضرب  
بطير على الارض قدم وبقية نان

مثنى قال عليه بن محمد ان قيمة ثمنه راجع الى الفداء ويجعل مراد الكتاب من بيع القيمة ذلك لصحة صحة على بن جعفر في ذلك فاما صحتها في وجوب  
في كسر الرجل مع عدم العلم بحاله محل النامل وفي وجوب اربع في كسر الرجل اذا راي بعد ذلك ميثاقا خيرا والارشح كما قاله البعض محل النامل ثم يمكن  
ذلك فيما دون ذلك مع احتمال عدم شيء أصلا للاصل عدم دليل واضح وما دليل وجوب الفداء وجميع القيمة مع احتمال النامل فغير  
واضح والاصل عدم النامل وعدم الوجوب بل لو لم يكن الضرر كان القول بعدم على تقدير العلم بالنامل وجعل حاله ايضا جيدا لذلك بل كان اللازم  
هو الارشح وهو ما يقتضيه الجناية المحققة الامع العلم والظن الغالب يكون المجرم معك كما قاله بعض العامة فقولهم وفي كسر في الغزال الخ دليله  
رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت ما تقول في محرم كسر احد انقري الغزال في الحلق عليه ربع قيمة الغزال قلت فان هو كسر نيزه قال عليه نصف  
قيمة قلت فان هو كسر احد يديه قال عليه نصف قيمة قلت فان هو كسر احد وجليه قال عليه نصف قيمة قلت فان هو قله قال عليه قيمة قلت فان  
هو قله هو قله وهو محرم في الحرم قال عليه ثم يترقى عليه هذه القيمة اذا كان محرما في الحرم قال في المنه في طريق هذه الرواية اوجيله وسألت  
مهران وفيها قول ولا قرب الارشح قلت قال في الخلاصة الفضل من صالح اوجيله ضعيف الحديث وسألت عن مهران ثقة كان واخيه فقه  
اكثر من ان يبق فيها قول على ان فيها الاستدلال عن اربع عن يحيى الماردي وان ايجاب اربع في كسر الرجل الواحد مستبعد لما مر من ايجاب كسر الرجل  
وايضاً في ايجاب النصف فيهما ما تقدم في الاخبار الصحيحة من ايجاب الفداء والربع وايضاً في ما في صحة عبد الفداء الجاذي الثقة قال سألت  
ابا عبد الله عن الحرمة اذا اضطر الى ميتة فوجدها وجد الصيد فقال ياكل الميتة ويترك الصيد وذكر انك اذا كنت حلالا لقتل صيدا ما بين  
والحرم فان عليك جزاءه وان قتلت لا عينه او كسرته فترى اوجيله نصف من صيد مع احتمال الاستحباب فاما مل في النامل والمجموع وجوب الارشح  
ايضا غير ذلك للاصل وعدم الدليل والتحريم وضمان لكل على تقديره لا ثلاث لا يسلزم ذلك فذلك لا يكون في الابغاض شيء مع وجوب ذلك في الكل  
الا ان يقال ان ذلك الجاعلي قال في المنه لو ائلف جرح من الصيد فمعه وهو قول كل من يحفظ عن العلم الادوم واهل الظاهر اوجب الضمان  
لا تقديره بحال الارشح فامل وكان ينبغي ان يقال في المتن وفي احدي عينية النصف ايضا وكذا في كسر احد يديه النصف وكذا في كسر احد وجليه النصف  
لوجوده في الرواية فقولهم في بعض كل المشركين فداء كل اى كله نقل عن صحيح يقال اعطه هذا المال كل اى كله وقام مديله وهو الفيض من الجبا  
مع انه يدل على الفداء الواحد فصحح ابا بن ثعلب قال سألت ابا عبد الله عن جرح من اصابوا فرخ نعام فذبحوها واكلوها فقال عليهم مائة  
كل فرخ اصابوه واكلوه بذرة ثلثون منهم فليس ثلثون على علة الفرائض وعدد الرجال قلت فان منهم من لا يقدر على شيء قال يقوم بجنا ما يصيبه  
من البدن يصول لكل بذرة ثمانية عشر يوما ويمكن حملها على الاشراف في اصل الكفارة مع الفداء فوجب عدمه وهو قوله وعدد الرجال  
قوله بحساب ما يصيبه من البدن وهذه تدل على كون البدن في الفرض ايضا ويمكن كونه مستجابا واحدا في الواجب تدل على الانتقال الى الصوم المذكور  
بعد الفرض عن كل شيء وفيه تأمل تدل ايضا على انه يكفي الواحدة للاكل والذبح فامل وان مقتضى الدليل والاصل تخصيص ذلك بالحرمين فلا يشترط المحل  
في الصيد في الحرم فلا يكون الفداء واحدا على الكل قال في المنه لو اشترك المحل في قتل صيد في الحرم قال الشيخ انه لزم كل واحد منهم القيمة فان قلنا  
يلزمهم جزاء واحد كان قولا لان الاصل براءة الذمة ولو اشترك محلون ومحرمون في قتل صيد في الحرم لزم المحرمين الجزاء ولزم المحلين شيء وان اشتركوا  
في الحرم لزم المحرمين الجزاء والقيمة والمحلين قيمة واحدة قال ايضا لو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد حرى حب على المحل القيمة كالأكل على الحرم الجزاء والقيمة  
معا وقال الشيخ في التهذيب على الحرم الفداء كالأكل على المحل نصف الفداء المارواه اسمعيل بن ابي ذر عن ابي عبد الله قال كان على يقول في الحرم وعلى فلا صيدا  
فقال على الحرم الفداء كالأكل على المحل نصف الفداء هذه الفداء في الحرم وان كان في المحل فلا يكون على المحل شيء ان يفرض انه حرى في مثل الحرم المحل مثله  
في الحرم فامل فقولهم وشارب لبن الطيبة الخ الظاهر مراده وجوب الدم والقيمة على شارب لبن الطيبة اذا كان محرما في الحرم لانه مقتضى الدليل هو  
رواية يزيد بن عبد الملك عن ابي عبد الله في رجل مر وهو محرم في الحرم فاخذ غنطية فخلها وشرب منها قال عليه دم وجعل شيء اصلا لها مطلقا  
واعلم ان الرواية ضعيفة بحمل يزيد بن عبد الملك وصالح بن عتبة فانه قيل كذا بل لا يلبث ليد والحق خلاف الاصل ولا اجماع وما يجزئ غير هذا الاكل  
فيما اشعار به في قولهم في المنه لو شرب لبن طيبة كان عليه الجزاء وبقية اللبن قاله الشيخ واستدل به رواية يزيد بن المقداد ثم قال ولا شراب ما لا يجزئ له ان  
ادم فقط القيمة كالجرح من الصيد فكان ممنوعا منه فيكون كالأكل ما لا يجزئ كالأكل الباقى في قوله الباقى وذكر صحة رواية قال سمعت ابا جعفر يقول من شرب بطرا او قطف  
لحمي فقط فقام او حلق واسد لبس لا ينبغي له لبسة واكل طعاما لا ينبغي له اكله وهو محرم ففعل ذلك ناسيا فليس عليه شيء ومن فعله متعمدا فليس عليه شيء فانه  
ويجوز عدم لان القياس ثم منه خصوصاً في باب الكفارات والسمع الادوم من الجزية لولا ان لا يستمر بها في الرواية دلالة من جهة العاوم وقد يناس في هذا  
فعدم صدق الاكل على الشرب وهذا ما جعل الفداء دليلا على المدعي من غير قياس على ان عمومها ليس بها حتى نصف الاصل الواحد وقلم اليدين الا ايضا  
واحدا فانما لا يوجب الفداء الا في الايطين معا وفلما أكد ذلك وجود الاجماع في جميع ما لا يقولون به غير ذلك كيف ان صححه ابا بن ثعلب لمقتضى تد  
على عدم التقدير بالاكل والذبح وانه يكفي البدنة الواحدة فمن شارك في ذبحها واكلها وقد قدمت في شرح قوله وفيه من كل المشركين فذلك  
تأمل في لفظه لا يحسن الاستدلال بها وما ظاهرا على مثل هذه وكان هذا ما استدلل بها الشيخ وغيره نعم هي اقل على كون النسيان والجمل عذراني با  
الكفارات الا انها خصوصية بغير الصيد لصحة معوية بن غار عن ابي عبد الله قال لا تأكل من الصيد وانت حرى وان كان اصابك محل ليس عليك فاقامة  
بجناية الا الصيد فان عليك الفداء بحمل كان او بعد والناسي ايضا لا يكون فيه معدن بالطريق الاولى ويمكن ادخاله في الجاهل ايضا فانما قولهم  
ولو ضرب بطير الخ اى لوضعه محرم في الحرم خيل امصيدا على الارض فان لم يدم وبقية نان كان الدم يقتل الصيد محرما واحدا فيقتل الحرم والحرى

لا يستحقها



لأنه صفا بالخير لعل ليله وذاتة معوية بن غمار قال سمعت أبا عبد الله يقول في محرم اصطاد طير في الحرم فضرب به الأرض فقتله قال عليه السلام  
قيمة الحرم وقية للحرم وقية لا تصفاه أيا له لا تصفاه الطير يحتمل الحرم وعلى القتل من لا يتعدى الاحتمال كون الثلثة واضحة بل بظاهر في غيره  
فكان المراد بالقيمة هو الفدية ما ثبت من وجوب الدم في الطير الروايات مثل صحة حرمان بن عيين عن أبي جعفر قال قلت له محرم فقل طير ما بين الصفا  
والمرءة عمدا قال عليه الفداء والجزاء ويضرب دون الحد ويقام للناس في منكل غيره قال في الشئ هذه الرواية لا بأس بها كأنه أشار إلى أن في حجة ما يشبه  
وجود محمد بن عيسى قد عرفنا أنه نفي وعدم الصحيح بتوثيق حرمان قال في الحارصة مشكور ونقل عن الكشي في حرواثة وقال ابن داود كسر مدوح  
وبهم من مواضع أخر توثيقه ولكنها غير صحيحة في المذهب لإطلاق الفداء والجزاء والطير كونه غنابا على أنه معلوم عدم وجوب الدم في كل طير لما تقدم من أن فدية  
عدم وجوبه في نحو الغصاة بل يجب البعض مدين طعام لمرسلة صفوان بن يحيى الذي أرسله بمنزلة الأسناد إلى العدل على ما نقل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام  
عبد الله في القنبرة والغصاة والقنبرة يقتل من الحرم قال عليه مدين طعام عن كل واحد منهم وفي البعض القنبرة قد مر ثم ثبت الدم في الحمام ونحوه للرواية  
الصحيحة فيمن كان عليها على تقدير كون المراد بالجزاء الفداء هو الدم على أنه قد خلق الجزاء على الكفاية مطلقا ويؤيد أنه لا دم على الحلق قد يكون حلق  
بل هو الظاهر بأنهم القنبرة وما ذكره إلا أن الجلاء على الدم والجزاء على القنبرة ولكنها محتملة لغير ذلك كونها واحدا بأن يكون عصف قنبرة ونحوه  
ثم هذا يدل على التفسير كونه دون الحد ولا بأس بها وأما ثبوت الحكم المذكور بمثلها فقيمة ما مل إلا أن ذكره الأصحاب مع المصنف في النهاية المقر بالثانية  
قولهم يزيل بالأحرام الخ دليل زوال ملك الحرم عن الصيد المحرم عليه إذا كان معه خال أحرامه وجوبه واجتنان ملكه بأن يخله سبيبه عدم جواز  
ادخاله الحرم وأنه مع الدخول يخرج عن ملك الدخول بغيره بحراما كان أو غيره ما رواه في التهذيب في الصحيح عن أبي سعيد الكاربي عن أبي عبد الله عليه السلام  
لأحرام أحد من شئ من الصيد حتى يخرج عن ملكه فان ادخله الحرم وجب عليه أن يخله فان لم يفعل حتى يدخل الحرم ومات ثم الفداء وصححه محمد بن مسلم عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن جنى دخل الحرم قال لا يؤخذ ولا يمس إن شاء الله تعالى ومن خله كان أمنا وفي الصحيح عن بكير بن عيين المدوح العظيم قال سألت  
أبا جعفر عن رجل أصاب غنابا فدخل الحرم فمات الغناب في الحرم فقال إن كان حين دخله حتى سبيبه فلا شئ عليه وإن كان أمسكه حتى مات فليده الفداء  
فانه في الحرم والحل يمكن بطلان الأحرام ولو دخل سبيبه وكان حين الأحرام ودخل الحرم في قبضته فامل وأيضا يمكن عدم خروج من ملكه وخلاه خارج الحرم  
وهو محرم وعلى تقدير الخروج يمكن دخوله في ملكه بعد الأحرام إذا دلالة في الأخبار والأعلى وجوبه لأخراجه عن الملك وضمانه بالادخال في الحرم والظاهر  
أن يجوز القتل بعد الإحلال وإن لم يكن أخرجه عن ملكه وقبضه فامل وتدل على عدم الخروج عن ملكه إذا لم تكن معه صحيحة جليل قال قلت لأبي عبد الله  
الصيد يكون عند الدخول من الوحش في أهله ومن الطير يحرم وهو في منزله قال لا بأس بالصيد والظاهر أن كل ما يكون في منزله ما لم يكن معه فهو ما يخرج  
عن ملكه فامل قولهم ولو أمسك محرم فذبحه أي وأمسك محرم الصيد المحرم في الحد وذبحه محرم أخرجه محتمل كونه كذلك لو ذبحه على الحرم مع أسناد  
الحرم فيه مع الضاعف في المسك لو كان الذابح محرما أيضا محتمل الضاعف عليها فامل كل أحد من المسك الذابح فذا الصيد يجر أو ذلوله  
الحرم وذبحه الحلق في الحل لو كان الجزاء والتحریم الأعلى المسك لعل دليل الحكم يعلم مما تقدم من تحريم مباشر الصيد ولو لم الكفاية على  
المباشر محرما كان أو محلا في الحرم والضاعف مع الاجتماع وعدم شئ بدون الوصفين وكان الفداء يجب بالدلالة الصحيحة منصوص حازم عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال الحرم لا يدل على الصيد فان دل عليه فقتل فليده الفداء ولا يقدم من أنه دل صيد فليده الكفاية وبارئ مع الخطأ الظاهر مع أصالة  
الغير عند البعض لو ذبحه أو ذبح بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عن محر من صيدا فاصابه أحد من الجوارح أيها أو على كل واحد منهما قال عليه السلام  
جنما يقتل كل منهما على حد ولا يصح حمل الصيد مجمل أو ذبح بن عبد الله لصحة ذابحة ضرس أو بن عبد الملك بن عيين فبالأمسك الذي هو عادة ولو  
في الشئ ثم قال ولو كان في الحرم تضاعف الفداء على ما شئنا ما لم يكن بد من الذابح والدليل على الكفاية في الحرم المسك تام وفي الحل في الحرم والضاعف  
الذابح لعل لا نص لهم في أصل هذه المسألة يمكن كونها الجماعية ولو قال ولو أمسك محرم في الحل فذبحه أخرجه عن الحل ولو ذبحه محمل ضمن المسك  
لكان حاضرا وضع قولهم ولو أغلق على حمام الحرم الخ لعل في حمام الحرم وجوده في بعض الروايات ومحتمل كونه كناية عن كون في الحرم قتل لعدم الفرق  
حمام الحرم وغيره في غير الحرم وكذا فيه بن حمام وغيره ويمكن الفرق لما رواه في التهذيب عن علي بن جعفر في الصحيح قال سألت أبا موسى عن حمام  
الحرم يصاد في الحل يقال لأضداد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم وكذا ما يدل على وجوب الكفاية لنصف دين من حمام الحرم بالبدل الجارية  
الروايات وظاهر ما قيد تحريم حمام الحرم في الحل والحرم والحرم إلا أن الجلاء على الاستحباب وهو بعيد والحرم فالتخصيص فهو لا ضرورة إلا أن يدل  
الاجماع على عدم الفرق وليس كذلك لأنه مذهب الشيخ المفيد على ما نقل في التهذيب ظاهره أيضا والمصر في الشئ قال منع الشيخ صيد حمام الحرم حيث  
كان للحل والحرم وجوده بن إدريس الحل الأول واستدل بصحة على جعفر المذكورة وأما تخصيص الحرم فالظاهر أن الغالب فلا به لوجود الطير  
الرواية أما القيد بالهلاك فلا نعلم له في باب من الكفاية شئ تليين الكفاية على الظاهر وإن قيل بوجوبها بحد الإغلاق لظاهر الروايات والظاهر  
أن المراد مع الهلاك أو عدم الفتح وعدم العلم بالسلمة لأنه على تقدير الرعي وعدم الأصلية لا شئ كما تقدم وكذا في الدلالة والأحكام بغير جارية ووجوب  
الكفاية على تقدير جمل الهلاك بعد الأصالة والاحتياط ظاهر هو العمل بما هو يؤيد وجوب الشاة بحد تغيير حمام الحرم كأي شئ وأما القيد بالحرم  
فلوجوده في الدليل المذكور في المتن لو ذكر حكم الحل أيضا كما في الروايات لكان أولى وإجماع منه عدم الضاعف لو كان حرما في الحرم ولكن ذكر في  
المنهاج بقتضيه بعض ما تقدم وما أخر ولكن ظاهره أنه هذه المسألة عدم وجوب المذكور للحرم مع ظهور كون الحمام في الحرم وهي رواية ابن أبي عمير  
وبعض من قال لا لئلا لا يبي عبد الله وجل أغلق بانه على ظاهره يقال إن كان أغلق باب بيده محرم فليده شاة وإن كان أغلق باب قبل أن يحرم فليده شاة



ولو نفر جام الحرم فشاؤه وان لم يرجع فعن كل واحد شاة ولو ائت جماعة نارا فوقع طائر فغلب كل واحد فدا كامل ان فسد او الا في الجميع فدا  
والدال والخالص مع الاثلاف ومقر الحلب مسك لأم حتى يملك الطفل والناسل خنقا والسابق والراكب مع وقوفه فخنقا ولو كان سائرا ضمن ما  
يحبته خاصة ولو اضطر بالمري فقتل اخر ضمن الجميع المحل في الحرم عليه القينة والحرم في الجمل الفدا ويجمع على الحرم

يبدى

والظاهر في الحرم كانه لا شاة في كونه قبل الاحرام فيه والاثلاف شاة كذا بعد نفاذها عدم الضاعف فانما رواه بنو من بن يعقوب قال سالت ابا  
عن رجل اغلق بابا على جام من جام الحرم وفرخ ويبض فقال ان كان اغلق عليه ما قبل ان يخرج فان عليه لكل فرخ درهم ولكل فرخ نصف درهم والبعض  
بيضة ربع درهم وان كان اغلق عليها بعد ما احرم فان عليه لكل فرخ شاة ولكل فرخ حمارا وان لم يكن محرلا فدرهم والبعض نصف درهم وهذه في الذكاة  
على عدم التحفيف مثل الاولى ويؤيد هذا الحكم ما تقدم في النمام وفرخها ويصحبها محلا ومحرا ولكن في قوله والبعض نصف درهم فاصل بعد قوله  
ان لم يكن محرلا فدرهم لان الظاهر ان في المحرل محلا مثل الفرخ وفي غير ذلك ما تقدم والنصف ما بقي له محل الا ان يكون المراد بعدم المحرل البض  
الذي صار فرخا ولم يحرل بعد وبالبض ما لم يصير فيه فرخ بعد فاصل لا يصح عدم صحة سندها لاشتراك موسى والقول في بنو من فدا مؤيد بغيرها  
من الروايات وقوى الاحتياط رواية زياد الواسطي لعنه ابن سابور الثقة اخو بسطام بن سابور الواسطي قبل هو واخوته فدا بزيادة وخفض  
نظام فاجبر يعقوب قال سالت ابا الحسن عن قوم اغلقوا الباب على جام من جام الحرم فقال عليه قية كل طائر درهم بشرى به علفا لجام الحرم وهي  
محمولة على كونهم محليين لما تقدم قولهم ولو نفر جام الحرم المحل المراد تغيير الطير من الحرم احتمال الثلث ويحمل التفسير مطلقا والرجوع الى المستقر  
من الحرم ولكنه بعيد لان اصل الحكم مخالفة للاصل ليس له دليل واضح فان في المتن في قوله لا يفرج ولا يفرج في قوله قال الشيخ في هذا الحكم ذكره على بن  
في رسالته ولو اجد به حديثا مسندا قال الشيخ في شرح قول شيخه من نفر الخ وهو شعيران عليه حديثا غير مسند وليس بواضح قولهم ولو اؤت جماعة  
دليل وجوب دم واحد على جماعة او ندوا نارا بغير قصد وقوع الصيد فيه بل لغرض قتل على كل واحد واحد دم لو قصدوا ذلك فصح ان كل واحد لاد الخاص  
الثقة على الظاهر خرجنا سنة نفر من احتيا بنا الى مكة فادنا نارا عظيمة في بعض المنازل اردنا ان نطرح عليها فليكن كذا من فزها فيه فانا ضلنا  
وشبهها فحرق جناحاه فسقطت في النار فاشت فاعتقنا لذلك فدخلت على ابي عبد الله بمكة فاجبرته وسالته فقال عليكم نداء واحد شاة  
او ثمة كون في جميعها لان ذلك كان منكم على غير اعتقاد لو كان ذلك منكم فليس تعد البقع فيها الصيد فوقع الزمت كل واحد منكم دم شاة قال ابو وكاد  
كان ذلك سابقا بل ان تدخل الحرم قولهم والدال الى قوله فغنما هو مبتدأ وما بعده عطفت عليه وضمنا خبرا واماد ليل ضمان الدال والكفارة عليه  
مع التلصص بدلالة خبرنا فقدم بعضها وبشئ صحته منصوبين خازم عن ابي عبد الله قال في الحرم لا يدل على الصيد فان دل عليه فقتل عليه فدا  
وما في حصة ولا تشترطه فيسقط من اجل ان فيه فدا من بعد واماد ليل ضمان المخلص وكفارة له لعله الاجماع المفهوم من المتن حيث ما نقل  
الاعني لعمارة قال النص في المتن لو خلا صيدا من سبع او سبعة واخذ به لخلص من رجله خطا او نحو ذلك فثلث بذلك كان عليه الفدا الى قوله لنا  
عموم اذ لدة الواردة بوجوب الجزاء والاجماع غير كالعوم لا يظهر لانه والاصل دليل قوي وظاهر ان فدا لعمارة ولا سبيل على الحسين  
واماد ليل ضمان مغري للكتب فهو ان سبب للاثلاث لو انا فدا لكتبة لانه ليس باجل من الدلالة والاشارة الموجبة من الكفارة وكذا الكفارة  
في دليل امساك اثم حرمات ولدها وامانها بل العبد خطا ليلها روايات كثيرة مثل صحته احمد بن محمد قال سالت ابا الحسن عن الحرم يصيب الصيد  
بجناية او خطأ او عدا منه سواء قال لثقت جعلت فدا ما تقول في رجل اصاب صيدا فدا له وهو محرم قال عليه الكفارة قلت ان اصابه خطأ قال وفي  
الخطا عندك تلك هي هذه الخلة فيصيب خطا اخرى فقال نعم هذا الخطا وعليه الكفارة قلت فانه اخذ ثوبا متعلقا فذبحه وهو محرم قال عليه الكفارة قلت  
جعلت فدا لك تلك ان الخطا والنجاسة والعدا ليو ابا في يفضل المتعدي عن الخطا فانه اثم ولعب بدنه ويدل على وجوبها على الجاهل ايضا  
صحته معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا ناكل من الصيد وان حرم وان كان اصابه على وليس عليك نداء ما اتية به لانه الا الصيد فان غلب الفدا  
فيه بجعل كان او بعد واماد ليل ضمان نجاسة ابقه الحرم اذا كان سائقة مطلقا وكذا اذا كان راكبا مع وقوفه وسائر ما يجنيه بديها والظان راسها  
ايضا لك وصح به في المتن في قوله خاصة اي دون رجلها والظان الظاهر مثل ان اكب فرخ الوقوت يفهم مطلقا ومع السير ما يجنيه غير رجله  
فهو ان سبب ثلاث مع القدرة على الحفظ وعدم قابلية ضمان الدابة وهذا ضمن صاحبها واجتنبه مع الاوصاف على ما بين في محله ولا يفرق بين  
من الدلالة والاشارة وشتر البض الحرم صحته ابي الصباح الكاظمي قال سالت ابا عبد الله عن حرم وطير بعض النمام فشد حمارا قال نفذي فيها امير المؤمنين  
ان هرسل المحل مثل عد البض من الاكل في الفسخ وسلم كان الساج هديا بالغ الكعبة وقال قال ابو عبد الله ما وصية او وطاء ثم يعيرك او دابك لثقت  
حرم فغلبك فداؤه وظاهر الادلة ان خصوص الاداة عام استثناء الرجل سائر راكبا وقائدا وكذا استثناء ما فيها الصيد بانقلابها كما غلب في المتن  
لانه لو يشاهد الرجل فتقوله مجازا ولقوله العجاجة ووجهها واد لانهما ايضا غير ظاهر نعم لو كانت غايبة عنه وكانت سليمة للوحى والنوم والراحة  
فالظن عدم الضمان بالانقلاب وغيره مع عدم التقصير في الحفظ المتعارف ويحتمل ان الفاعل عدم الوجوب على المحل في الحرم للاصل وعدم ثبوت دليله  
فيه بخصوصه اختصاص الغير بالحرم مع ثبوت كل ما يلزم الحرم يلزم المحل في الحرم نعم يثبت فيه ثبوت هذه الكلية وليس بعيدا عما خرج بالدليل وما ثبت  
عن الضمان بمسند اذا كان مال الغير فذلك كما وجب حرمته وثبت ضمانه في الجلة ثم الظاهر عدم الضاعف للرواية المتقدمة فان ظاهرها على الحرم مطلقا  
سواء كان في الحرم او المحل فاصل هذا مؤيد لعدم وجوب شيء على المحل في الا يلزم الثبوت بين المحل والحرم فيه قولهم ولو اضطر بالمري الخ اي لو رمى  
صيدا فاضطر بذلك الصيد فوقع على صيدا اخر ومثلا معا فغنما الراي جميعا لانه سبب ثلاثتها الاول مباشرة والثاني سببا باقل من الدلالة فاصل  
قولهم والمحل في الحرم الخ يعني اذ اجنى المحل الحرم على صيد محرم ثم قيمته واذ اجنى عليه الحرم في المحل لزم فداؤه ففي جزاءه وذلك قد يكون في الحرم  
يكون قيمته ويجمع ما يلزم المحل والحرم على الحرم اذ اجنى في الحرم ويدل على وجوب القيمة درهم على المحل في الحرم لقتل الحمام والنصف في الفرخ والربع  
في البض قول الاحتياط وبعض الروايات وقد تقدمت الروايات في وجوب القيمة والضمان لقتل حمام الحرم كثيرة وقد مر بعضها مثل صحته بعض











مثله والاعوجاج عليه يدنان ولو جامع بعد المشاورة عن الفرجين قبله عامداً فبطلت  
انه رسالة البرنطقي في قوة المسند عن عدل عندكم لكنه ضعيف لو حوسل من نيات ووضيقت عدة مواضع فنامل قولنا وحد الحرم من يد في

يعني ان مكسره مجموع طوله وعرضه برديان ثمانية فراسخ لان طوله بريدي وعرضه برديا وطوله اكثر من عرضه وذلك مشهود وانما انه لا خلاف بين المسلمين  
وهو محذور بل ما مات هذا له نفعنا بحج القياس والادلة على قول في المشهور واما الشنقي الموثق بعين رارة قال سمعت ابا عبد الله يقول

حرم الله من يريد ان يبرئ نفسه من ذنوبه فيصنع شجرة الا اذا غر وبيضا طير الخ وقد مر قولنا ويكره ما يؤتم الحرم لعلم مراده كراهة الوى لحل الصلة الذي

نقصه، يقول الحرم من حجاج الحرم ووليده مرسله بن أبي ثوير بن بمر له مسند العدل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال نذر الأبرج الصيد وهو يوم الحرم  
أنزل فقله بذلك الكافرة عليه الأصل والأبنة ولما في رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله في الرجل يرحل الصيد وهو يوم الحرم فتصيبه الوصية فيجمل

بها حتى يدخل الحرم فيؤم فيه قال ليس عليه شيء الحديث في ذلك الضعيف مجهول إلى الحسن التميمي لا يقدم فيه كل رجل رواية على بن عتبة بن خالد عن أبي عبد الله  
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى مكة فوجد الحرم فوجد فيه ماء ففعله ما علمه ذلك قال نعم ففعله

علا الاستسجاء وعلى كون الواجب في الحرم فانهم قتلهم ولو روي في الحل الخ اي لو روي الحلة الحقة القتل الصيد في الحرم ضمة بانقرض له فعل يثله ان صدق عليه

فصل الصيد الحرم فان من الصيد الحرم ما يحرم وطعن فيه الحرم ولو به عامسا وان كان القابل للحمل بغيره سمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حمل  
فروعه صيدا خارجا من الحرم فقتله قال عليه السلام ان الافرنجاء صيد من ناجة الحرم ولا يضرم المصير بوقوفه سمع وفيه من يفسد لما قيل

وكذا الكلام في ضمان ما بعث في الحرم أو على شجرة فيمنع فرغها خارج الحرم أو بالعكس يدل عليه خبر موقوف بن عثمان قال سألت أبا عبد الله ع في رجل دخل

حرم اصلها مكان فرغها قوله ومن يتق ذرية الخ تدمر ذليل المصدق باليد الذي تنق يداديشن من خام الحرم وهو رواية ابراهيم بن يعقوب بن

فما أتى عبد الله بن رجل يفتي من حمام الحرم قال يصعد ويصعد على مسدين يقيم ما يريد حتى يفرغها فانه لا وجه لها ولا يصير حرجا لغيره من الناس  
ابن مسكان مع ان الظاهر عبد الله الثقة لما يبدى بها بغيرها من عدم جواز التعرض لحمام الحرم وبما خالفوا ولا يبعد كون الصدق بالجانية مستحبا

صحة الرواية وعدم ظلم الغل والظان قوله فانه علة للتصدق بالكون المصدق باليعد والالكان الاولى فانه قد وجهها والاحياء واضمح  
ما مضى ١١١ عده اذا اخذ الصدقة من الخدم الطاردين مع ان الفقه ان له كان مقصودا يحفظ حتى يسيرى ولو كان مسافرا اليسود عنه عند

مسلم من أهل مكة حتى يستوى فيجلبه سبيله وظاهر الرواية عدم اشتراط العدالة في المتزوج والاحوط ذلك هي رواية كرب الصغير قال كاجمعا

[illegible]

هذا مشروع في كفارة غيابة الصيد ونبيل وجوب الحج من قابل وإتمامه البدنة على المحرم الذي طلى أهله امرئ كانت أو نطفة وأمه محرمته وبحاله

ووجب الحج من قابل فخل بزمه وتسل في الدوم من الميعة والسيد وسلا والجلبي عدم وجوب البدنة بين الموقنين ويدل عليه الزوايا

في الجملة مثل صبيحة مغويتين عارقات سالت باعبد الله عن محرم وقع على اهل بيته ما دون الفرج قال غلبه بدنه وليس عليه شيء من ما قبل وان كانت  
تافهة الجماعا فغيره امثله ما دون كان استكرهها فغلبه بدنه وان وعليها ما يخرج من قبايل اخر الخبر قاله في التمهيد هذه تدل على الوجوب على المرأة

مع المطاوعة ويحمل كفاها الرجل على نقد بغيره مما وعدم شيء عليها ولعل حتى قوله وعيها الحج من قابل على نقد المطاوعة لأن الأكره مسقط له عقوبة

قال اذا وقع الرجل بامراته دون المزد فعنه وقبل ان ياتي منه لغة فغلبه الحج من قابل واستدل بضمها على سقوط الحج من قابل لو كان بعد المزد فلهذا

ويمكن ان يستدل بالاصل ايضا وبالإجماع المدعى في المنه في الأجناد الدالة على وجوب البدنة فقط على الواحى بعد التوفيق بجملة والأخبار  
الدالة على ذلك وانما ما لا يقهر. فقط هذه الأجناد الدالة على وجوب الحج من قبل اذ كان الواحى قبله انما مل حنة زارة قال سائنة محم

غشى امراته وهي شربة فقال جاھلین او عالمین قلت اجبت عن الوجھین جميعا قال ان كانا جاھلین استغفر ربهما ومضى عليهما ولبس عليهما شئ وان

[illegible]

وقد اُيضاً على كون الحج الاول هو حج الاسلام وحصول امتثال الامر الذي شرع فيه واذا لم يقع ذلك وان وقع غير بعضه فليس هو حج الاسلام  
بالمعنى المتقدم في الآية والاختلافان القاضيان هما الامر بانما هو ما شرع فيه فنكون بالانعام محصلاً له ولأن الامر عقيد الاجراء ولا شك بوجود الامر

والشرع بسببه وقوع بعض افعاله بقصد الاول والاصل بقاء الامر الاول بالاول ولبقاء احكامه بالاجماع ولهذا يلزم ما يلزم المحرم والاصل عدم الاطلاق

الحج في دليل المسئلة فالأجور لو فعلت ذلك لاحتج بالأجرة فلا ينبغي الإيجاب حج ثالث عليه الأجرة مع لزوم الحرج والصيق المنافي ولا فائدة بأن يكون معينة فيقبل الإجماع

ولم يرض المستأجر أن يخرج الأجير فيبقى ولا يخرج ولا أن يظان الثانية عقوبة في أسناد المدد وبه بعد صبره بها بالفساد اجبائي عام قابل يثبوت في الواجبة كذلك فإما مل فقولاً الحق في الشئ بان حرم الإسلام هذا الثاني والأول هو العقوبة لأنها فاسدة فلا يخرج بها عجمه التكليف وجوب المضي بها لا يجوز

الذي جاء به

پیشہ نامہ  
مدرسہ فنیہ





ان يكون هي محجة المأمور بها لئلا ياتى كونه فاسدا وما وقع في الرواية التي قيل هذه المسئلة وكونه في كلام بعض الأصحاب المحسن  
على تقديره فان اداد بالفساد كونه باطلا في نظر الشارع وعدم قوتها عنده وغير مقتطع الامر الواقع به فذلك غير مسلم الجواز اذ انقص الجلة  
فيما امر به او نقص الثواب المعطى وبذلك الامر بالإلزام وبقاء الاحكام الاولى فان الباطل بذلك المعنى لغير ما يتأمله بل يقع جميع ما فعلوا من اخصاؤا يكون  
كان لو يكن ثم يجب الاستئناس بقاء الوقت والقضاء به ما مر به على الوجه الصلوة بالاطالة وغيرها ولا يقاس بالصوم الفاسد لوجوه الدليل من وجوه  
ما يقع الصوم في الفاسد بخلاف الحج منها فان الظاهر الخلاف في بقاءه وكذا قوله والرواية وان كانت حسنة لكن زيادة لم يرد بها الى امامنا بخلاف كون  
المسؤول غير امام وهو وان كان بعيد ولكن البعد لا يمنع طرق الاحتمال فبمع الاجتهاد بما اذا شك في ان مثل زيادة لم يسل مثل هذه المسئلة وقبيلها  
غير الامام وكذا لو كانت في الكتب بمثل هذا استدلال الصواب على عدم ارسال الاجابة الكثرة والنجب انه استدلال بهذه الحجة على ما اشتملت عليه  
هذا الحكم الخاص انه قد سلم بعد ما قاله وبعضنا ان الظهور يكفي لا ينع طرق الاحتمال والمط هو الظن ولعله اعتقد كون ما ذكره من عند العلم بكون  
الاولى فاسدة وكون الواجب هي الثانية فقال يكفي طرق الاحتمال ولم يجعل الحجة فقط في غيره لئلا يدل بل ضم غيرها فاما ما علم ان ظاهر هذه  
وجوب التقريب بينهما من المكان الذي صابا في امام الحج من قبل ولكن ظاهرها غير الشراط كونه القضاء الى حين سقوطها الى المكان  
المعهود لقوله من المكان الذي احدنا في قوله وهو جبا الى المكان الذي صابا فيه وقال ابن بابويه في رسالته الى ولده ما يبعد اشتراط كون  
الحج على تلك الطرق واستحسانه في المتن واختاره في الدروس فاما ما في الذي يظهره بكون الاحلال ورفع المانع من مباشرة الشا بعد وجوب  
القارن الى مكان الخطبة وان كانا قد احلا وتعل هذه دليلا فكان لا يستلزاما بل يدل عليه كونه متبع وجوه ثالث منع الجامعة بخصوصه على الخطبة  
معيون بن عمار عن ابي عبد الله في الحرم يقع على اهله قال يفرق بينهما ولا يجتمعان في بناء الا ان يكون معهما غيرهما حتى يبلغ الهدى محله كان يبلغ مكة  
محله كناية عن الاحلال بدخ الهدى لكونه محلا في المحلة فظاهرها ان هذا المثل كان وفيه تأمل لبقاء تحريم الشا ويدل عليه ايضا من رواية ابن عباس  
الى ابي جعفر وابي عبد الله قال الحرم اذا وقع على اهله يفرق بينهما يعني بذلك لا يخلو وان يكون معهما ثالث هذه مع كونه منوعة بان قد يكون  
من عند نفسه على ما فهم كما هو الظاهر من قوله يعني يدل على كون التخلي عن الشا وعلى غيره من الاحكام المتقدمة رواية على بن ابي حمزة قال سألت ابا  
الحسن عن رجل حرم واقع اهله قال فقد اى عظيما قلت قد استبلى قال استكرهما او لم يستكرهما قلت فتبينهما فقال ان كان استكرهما فعليه بدنة  
وان لم يكن استكرهما فعليه بدنة وعليها بدنة ويقتران من المكان الذي كان فيه ما كان حتى يفتنيا الى مكة وعليهما الحج من قابل لا بد منه قال قلت  
انتهيا الى مكة في امرية كما كانت فقال نعم هو امرية كما هي وانتهيا الى المكان الذي كان منها ما كان انتم حتى يخلوا فاذا احل فقد اقمتم عنهما بان  
ابن كان يقول ذلك هذه مع عدم حجة السند في شها ايضا شي من فهم ثم قال في التمهيد في الكافي في قوله وفي رواية اخرى فان لم يقدر على الحج  
فاطعام ستين منكنا لكل مسكين مدا فان لم يقدر اضيافا ثمانية عشر فعليه ايضا كسالة ان لم يكن استكرهما ومع ذلك فقل في المتن عن الشيخ  
عليه بدنة في انما الحج فلم يجد كان عليه بقرة فان لم يجد سبع شاة فان لم يجد سبع فبقرة البدنة ذراهم او ثمنها طعاما بصدقة فان لم يجد صام عن كل  
بوه او استدلال الشيخ على الظاهر في القابل بعدم الترتيب باجماع الفرقة واخبارهم وطريقه الاحتياط قال الصدوق في الفقيه من وجب عليه بدنة في  
كفارة ولم يجد فعليه سبع شاة فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او منزله فلا خلاف في بدل كفارة الفداء موجود وتجمع مشكل وحل  
الصدوق على غير كفارة الفداء موجود وتجمع مشكل ممكن فلا يتم خلافة ويمكن تأويل بعض الروايات والاحتياط لا يترك تأمل وقد فهم ما تقدم من  
البدنة فقط دون الحج من قابل اذ اوقع دون الفصح اى لم يدخل بل استمتع بالتخيذ بين الايتين في الظاهر استراط حصول المعنى بما يجب الحج لما  
تقدم وفيما هو حبل البدنة فقط لما تقدم ولما يبيح من وجوبها المقتبل وغيره وكذا فهم وجوبها لنقط للدخول بعد المشقة فانهم هذا واضح ولكن الحاق  
وبالصلوات والازنا الى الامل الحج عن اشكال لعدم ظهور العلم بالعلية وجودها في الفسخ الذي هو شرط في مفهوم الوافة ولا اجماع ولا دليل  
بخصوصه فيما غير المفهوم فاما ما علم انه لا بد من قيدا لاختيار ايضا الا ان تركه للظهور ويمكن فهمه من بعد العلم وان قوله قبل المشقة في الحج  
ان الحج من قابل من احكامه ايضا ويمكن اجراؤه في العمارة المقع بها ايضا على وجهه وان الاولى خذت الفرقة من الما لثنا ولا جالها من حيث ان الوضعية  
مقتضى وجوب الاحكام المذكورة وذكر تفصيلها فيما بعد فاما ما في الرواية في بين الاحرام بالحج الواجب لثواب لعموم الادلة ولصيرورة واجبا بالشرع  
وكذا التمرة في الاستثناء الحج كدليل وجوب البدنة في الاستثناء هو اجماع المقول في المتن لما ساد الحج به والحج من قابل كما في  
الجماع فحين خلاف واستدل للوجوب بحجة اسحق بن عمار عن ابي الحسن قال قلت ما تقول في حرم عيب بذكر معنى قال ارى عليه مثل من الى اهله  
وهو حرم بدنة والحج من قابل وفي سندها ابراهيم بن هاشم غير مصرح بتوشيقه وفي اسحق قول بانه فلي الا انه نفى وكنا به معتمد وقال المصنف الاول  
عند التوقف فيما يتفر به وهذا توقف في الحكم في المتن ويشعر به المتن ايضا كما مر اخبر ابن ادرس القابل بعدم الفساد بان الاصل هو الصحة  
براهة الدرة خرج عن ذلك وجوب البدنة بالاجماع ويبقى الباقي محذو وبذلك عدم خلوسه دليل الموجب عن سقى واجمال منه فان الوقت غير  
مذكور وان كان منه من التشبيه ليس يصح في الوجوب فان ارى من كونه على وجه الاستحباب والوجوب المثل للبر بغيره فينه للماسحة في قوله مثل  
من الى فاما ما في عدم وجوب الحج من قابل في جماع الجبعية دون الفصح لما تقدم وبصحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سادنا بالحج عن الحرم بعينها  
وهو حرم حتى يمتي من غير جماع افضل ذاك في شهر رمضان اذ اعلمنا قال عليها جميعا الكفارة مثل ما على الذي جامع مع روى الشيخ القابل بالاول  
قال في المتن قال الشيخ في الاستحسان عقيب هذه الرواية اى رواية اسحق هذا الخبر لا ياتي ما ورد ان من وطئ نهارا دون الفصح لم يكن عليه سقى







ولو جامع قبل سعي العمر في احرامها سنة وعليه بدنة وقضائها

الاخرى لا يظف عدا عما اشارنا فلو افترض المص على قوله ولو جامع وقامات للثالثة اشواط كان احضرا الى اعله ذكر طواف الزيادة على الفصل بين بين  
طواف النساء في سعي العمر عن البدنة ومن البقرة فانه هذا لا يعلم له شيء في الزيادة البقرة والشاة فاما ما نهيت عليه ليل او الاصل هو العلم  
ويحتمل القيمة والفضل الى اخر ما تقدم في كثرة التقدمة والثالثة ثم العباد ثالثة ايام او يوم كامل يفي الكلام بما بين الثالث والخم من طوافه وجوب  
الكفارة قبل اكمال الاربع بغير نزع ولا يبعد الحاق الاربع وما فوقه من الجسد الاصل وعدم ظهور الادلة التي تدل على الكفارة قبل طواف النساء  
في قبل الاكمال فانه يحتمل قبل الشروع وقبل اكمال بل الاول اظهر لهذا المبحث الجسد لوجود حكم الشيء فيه اذا وجدنا غلبا جزئيا في الشيء  
في الحضر والفرق يجد يدرية الى الزوال وعند يوم الجمعة فامل ويقول ذلك اهل الجوع في التيز في الفرض المفهوم قوله وان كان طاف  
طواف النساء فطاف ثلثة فانه يدل على ان ما فوق الثلثة الى الاربع في حكم الثلثة بالاجماع والطائفة مفهوم الشرط وهو حجة عند المحققين  
وظائف خاشعوا ولا كثر من الاصوليين ولا يارضون ذلك بمفهوم في حكم الكمال في البناء عليه فنقول المص في المنع كان المنع ان يحج بمفهوم الحجة  
فانه لو طاف اربعة اشواط لكانت الكفارة على العام لا على الاخبار الدالة على وجوب الكفارة قبل طواف النساء فانه متحقق في حق طاف  
الشرط كلام بعضه وخرج الحجة وما فيها بدليل وبقي الباقي محل التامل فامل مع قوله بحجة مفهوم الشرط وعدمها في مثل مفهوم الحجة في الاصول فانه لا شك  
انه احوط كما قال ابن ادرين في الجسد ايضا ورواه المص بانه لا يفتل له مع وجود خبر صحيح فامل وبقي الكلام في رواية عبيد بن زرارة قال ثلث  
ابا عبد الله في رجل طاف بالبيت اسبوعا طواف الفريضة ثم سعى بين الصفا والمروة اربعة اشواط ثم غفر بطنه فخرج ففقد حاجته ثم غشى  
اهله قال يغسل ثم يعود فيطوف ثلثة اشواط ويستغفر به ولا شيء عليه فلو كان طاف بالبيت طواف الفريضة فطاف اربعة اشواط ثم غفر  
بطنه فخرج ففقد حاجته فغشى اهله فقال استغفر بطنه بغير بدنة ثم رجع فطوف اسبوعا ثم سعى بين الصفا والمروة اربعة اشواط ثم غشى اهله فغسل  
ان يفرغ من سعيه كما جعلت عليه هديا حين غشى اهله قبل ان يفرغ من طوافه قال ان الطواف فريضة وفيه صابة والسعي سنة من رسول الله  
قلت ليس الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله قال بل هي من شعائر الله تعالى فيها من طوع خيرا فان الله شاكرا عليه فلو كان السعي فريضة  
لم يقل من طوع هذه تدل على عدم وجوب البدنة مع الطواف وعن صف السعي وطى على ندبة السعي عدم الاعتداد بطواف النساء في الشفخ في التوبة  
المراد بهذا الخبر انه اذا كان قد بلغ السعي على ان تمام طواف طواف النساء ثم ذكر حجه انه ما طاف وما سعى الا اربعة ايام الكفارة ومعنى ما كان طاف  
طواف النساء فانه يلزم الكفارة وقوله ان السعي سنة معناه ان وجوبه وفريضة عن من جهة السنة دون ظاهر القرآن ولم يرد انه سنة كما اثير  
لا نأخذ بيننا فيما تقدم ان السعي فريضة وانما قلنا ان المراد بانما جردنا طوافا كامرا بعد تاويل الشيخ لانه لا يصح في عدم طواف النساء  
قبل الواقعة وان القطع لاجل التمسك على ان تمام وان الفرق من جهة كون السعي سنة على انه يحتاج الى قوله فانه قطع على ان تمام طواف الفريضة وبكيفية  
ان يقول نبي الحكم او سعى ان غير تام وطاف طواف النساء ايضا وان كان جاهلا بالحكم وهو ايضا بعيد لان في النسيان والجمل لا يثنى  
بطل طواف الفريضة الا ان يفرق بين السعي بعد الاربع بخلاف طواف الفريضة فان فيها البدنة والوجع ثبوت وجوب السعي بالسنة لا بالكتاب  
بخلاف الطواف فامل منه لكن الرواية ضعيفة السند لوجود عديد القربى العبد الضعيف في الظهور في التمهيد في الكتابي مع مخالفة مضمونها  
للإجماع المفهوم من المتن في الاخبار الصحيحة في وجوب الكفارة قبل طواف النساء وعقد شيء مع الجمل والنسيان وتقول الاخبار بعدم الاستئناف  
بعد اربعة اشواط من الطواف اذا قطع الحاجة فامل قولهم ولو جامع قبل سعي العمر في احرامها سنة وعليه بدنة وقضائها فانما علم ان الفكاك لا خلاف عند علماء في  
وجوب البدنة بالوطئ في احرام العمر مطلقا في الجملة وكذا في وجوب عاداتها وقضاؤها ويمكن جعل بعض ما روي لعل عليه بدنة رواية مسموعة عن ابي  
عبد الله في الرجل يعمر عمره مفخرة فيطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغشى اهله قبل ان يسعى بين الصفا والمروة قال فانه بدنة وعليه بدنة  
عليه ان يسعى بمكة عدا حتى يخرج الى الوقت الذي قبله رسول الله لا هلا بلاده فيخرج منه ويقيم في سبيل الله من زاد الضيف مع عدم ظهور  
توضيحه مع والده لعل عليه وجوب الخروج الى ميقات اهله والظاهر ذلك فان ميقات احرام العمر هو ادنى الحل كما مر في القائل برباطه غير ما مر ويمكن  
ارادة الاستحباب او ايضا غير معلوم لما مر من ميقات العمر وينبغي وجوب الخروج الى ميقات اهله وذلك على اجزاء مطابقا للميقات الصحيحة مراد بالبدنة  
فيكون جملها على احد الوافيت انتهى ادنى الحل وحمل الاولى على سيقان اهل مكة فامل في المتن في الاحرام في قضاء الحج من الميقات وفي العمر من ادنى  
الحل وفيهم عدم الخلاف فيه ويدل عليه ايضا صحيحه بريد بن معوية الجلي قال سألت ابا جعفر عن رجل اعتمر عمره مفخرة فغشى اهله قبل ان يفرغ من  
طوافه وسعى قال عليه بدنة فساد عمره وعليه ان يقسم الى الشهر الاخر فيخرج الى بعض المواضع فيحرم بعمرة فظاهر ما روي بالوطئ قبل ان تمام السعي ولو  
ترك بعض شوط ولكن بما يمكن فاهم عدم الوجوب بعد الحجة الاشواط بل الاربع فذكرنا مامل والاصل مؤيد ويمكن جعل ما تجاوز عن الضيف  
بمنزلة الفراغ والاحتياط يقتضي العمل بصحيفة بريد فلا يترك ولا شك في ان ظاهرها عدم الوجوب لو كان الوطئ قبل طواف النساء وبعد السعي  
وهما يدلان على كون الاعادة في الشهر الثاني والظاهر ان الوجوب ليس ببعيد فهو مشعر باشرط الشهرين الاخرين وسعيه تحقيقه ولو قلنا ان الوجوب مطلقا  
لماسيا فيمكن القول بالوجوب هنا مفترقا مع امكان العمل على الاستحباب والظاهر ان الشهر الثاني منها هو ثبوت الهلال من الشهر الثاني والخروج من هلال  
الاحرام من الاشيا الشهر الذي احرم وانما فيه فلا يعتبر الثاني من وقت الفساد والظاهر عدم وجوب الفساد ولا اختصا على البدنة والاعادة المتعد لعدم شيء اخر لهذا  
والاحلال لا يفرق في الاخبار في الحج باعادة مع عدم الفساد ولا يدل عليه انما هو الحج والعمرة لله لان الظاهر هو الامر باتمام الصحيح بعد الشروع او كناية عن فعله فانما  
ظاهرها عدم فامل وجوب انما الحج مستفاد من الاجماع السند الى الاخبار كما تقدم وكانه لا اجماع هنا ولا خبر ولهذا قال في المتن في المتن ولو وطئ  
اتمام العمر الفاسدة

الشهر الذي احرم فيه ثم يخرج



ولو نظر الى غير هذه فامضى من غير ان يثبت على المتوسط وشاة على العشرة لو كان الى اهله فلا شيء عليه وان امكن ان يكون عن شهوة  
مسها بعين شهوة فلا شيء ويشترط شاة وان لم يمتد لوقتها فاشاة وبشهوة جن ورواها عن من لا يعتد به ورواها عن علي بن ابي حمزة  
ولو عقد المحرم على محرمه فدخل فعلى كل منها كفارة

الفرقة قبل الشئ من ذلك وعبره وجب عليه بدنة وجب عليه قضاء وفاء ثم قال والبدنة والامانة يغلفان الوطى في احرام العرة قبل المعنى لو كان  
الطواف وهذا يدل على عدم شئ بعد السوم لو كان قبل طواف النساء وبه يشعر الى ايثان اللذان هما دليل الحكم فاصل وما ذكره الامام والاختلاف  
المقتضى الدالة على وجوب القضاء صريحة في الحج والاصل في ذلك عدم اجتماع الاداء والقضاء هذا في المفردة واما العرة المتمتع بها فالظاهر  
انه كذلك لما مر عدم صراحة الاخبار المقتضية فيها لعدم ظهور اطلاق الحج عليها ولو ثبتت المشقة بعضها وان قلنا بوجوب الحج بالشرع فيها  
فان ذلك لا يثبت الا بوجوب الحج مع العرة واسالنا ما هما ثم انشأنا ما لو كان الوقت واسالنا بعد استنباط العرة المتمتع بها ثم الحج في هذا العام وكان العرف  
اراد العرة المتمتع بها بقوله او عرة فيما تقدم والعره المفردة هنا فاصل فقولهم ولو نظر الى غير اهله الى دليل الاولى الاجماع المدعى في المنتهى مستند  
الى رواية اسحق بن عمار عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله رجل محرم نظر الى سائر امراته فامضى فقال ان كان موسرا فعليه بدنة وان كان سوطا  
فعليه بقرة وان كان فقيرا فعليه شاة ثم قال اما انما جعل هذا عليه لانه امضى انما جعله لانه نظر الى ما لا يحل له لعل المراد ان العلة فيها معافاة بالشرع  
مع عدم المنع كما بوجود المنع بالتفكير وخوفه كما ذكر في المنتهى للاصل وصرح بعدم الخلاف في الاول ولعل الشك للفتيل كما يشعر به رواية ولا ينفرد  
اسحق ولا وافقه عبد الله بن حنبل ولا غيره زوارة قال سالت ابا جعفر عن رجل محرم نظر الى غير اهله فانزل قال عليه جن ورواية فان لم يكن شاة  
فالمراد جن ورواية المتوسط بقرة على الفقير لما تقدم والظاهر ان المراد مع العلم والاختيار لما تقدم وللمنفرد الخبر الاول فاصل  
كذا ادعى الاجماع في المنتهى على عدم شئ على من نظر الى اهله فامضى ان كان من غير شهوة وعلى وجوب البدنة ان كان عن شهوة والسند صحيح  
غمار عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل محرم نظر الى امراته فامضى وامضى هو محرم قال لا شيء عليه كما اذا حملها على غير شهوة لما في رواية سمع الالبتر  
سائر قال قال لي ابو عبد الله يا باسيان حال المحرم ضيقة ان قبل امراته على غير شهوة وهو محرم فعليه بدنة شاة وان قبل امراته على شهوة فامضى  
فعليه جن ورواية ينفرد به ومن سائر امراته وهو محرم على شهوة فعليه بدنة شاة ومن نظر الى امراته على شهوة فعليه جن ورواية سائر امراته ولا ينفرد  
غير شهوة فلا شيء عليه حمل رواية اسحق عن ابي عبد الله في محرم نظر الى امراته على شهوة فامضى قال ليس عليه شئ على حال اليهود والنصارى  
حملها على الجمل وغير الاختيار ايضا وامضى على مذى ولو ادعى الاجماع لكان حمل رواية سمع على الاستصحاب كما لا بد من عدم صحتها لعدم التصحيح  
بتوشيح سمع وقال في المنتهى انما صحته وان لم تكن الثانية فبقيت ايضا لا يصح التوشيح اسحق ان قبل له فامضى ولا اصل وعموم صحة معونه وتوبه  
عمومها او امدى وكذا ادعى الاجماع في المنتهى على وجوب شاة على من سائر امراته على شهوة فامضى ولم يمتد على عدم شئ مع عدم التوشيح مطلقا وعلى  
صحة الحج مطلقا قبل الموقوفين بعد السند رواية سمع المقتضية وصحة محرم من قبله فامضى ان كان فيها عبد الرحمن المشرقة قال سالت  
ابا عبد الله عن رجل حمل امراته وهو محرم فامضى واذا قدى قال ان كان حملها او سها بشهوة فامضى ولم يمتد على امرته فامضى وان  
حملها او سها بشهوة فامضى واذا قدى فليس عليه شئ ورواية الحلبي قال قلت لابي عبد الله المحرم يضع يده على امراته قال لا بأس قلت فينظر الى  
الحمل ويضعها قال لا بأس قلت فان اراد ان ينظر الى ما ضمها او دكته التهم قال ليس عليه شئ الا ان يكون ظنت ذلك فقولهم ولو قبلها الى نقل عن الشيخ  
وجوب شاة بالقبول بغير شهوة والبدنة مطلقا سواء امضى او لم يمتد بحجة رواية على ان في حصة عن ابي الحسن قال سالت عن رجل قبل امرته  
وهو محرم قال عليه بدنة وان لم ينزل وليس له ان ياكل منه حلت على الشهوة لما تقدم قال المصنف في المنتهى ان ادريس اسضعف هذا الى رواية لا  
في شرطها على ان في حصة وسهل من زياد وهذا صريحا وقال بوجوب شاة على من قبل لم ينزل مطلقا ووجوب البدنة مع الامانة وبعث بالاصل ورواية  
سمع قولهم ولو امكن عن رابعة فخر ورد ليله صحته عبد الرحمن بن الجراح عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل بعثت امراته حتى يمتد وهو محرم  
من غير جماع او يفصل ذلك في شهر مضى فقال عليه ما جاعها الكفارة مثل ما على الجماع في الاحرام البدنة وفي شهر مضى الكفارة المشهورة البدنة  
فهذه تدل على وجوب الكفارة على العايب في الاحرام وفي شهر مضى لو كان ذلك عدا عا لما تقدم قولهم ولو اسقع على الجماع الى العايب  
وكذا لو سمع كلام امراته فامضى في الحالين لم يمتد شئ عليه ما هو الاصل وعدم ظهوره بل موجب مع عدم ظهوره بغير حرم خصوصاً في الثاني وبدل عليه  
ايضا حسنة ابي بصير طاب في المنتهى وهو غير ظاهر لوجود ذهب بن حفص في الطريق وهو غير مدوح قال سالت ابا عبد الله عن رجل يمتد كلام امراته  
من خلف حائط وهو محرم فتمشها حتى امضى قال ليس عليه شئ وعلى الاول رواية سماعة بن مهران عن ابي عبد الله قال في محرم اسقع على رجل يمتد  
اهله فامضى قال ليس عليه شئ ولا يضر ضعف السند بخلاف سماعة بن سماعة لما تقدم في شكل الحكم المذكور فيما اذا كان اعادته الامانة بدلة للثقل  
قولهم ولو عقد المحرم الحج كان المراد مع العلم والتمسك وقد مر محرم المرأة على المحرم حق العقد ونقل على ذلك الاجماع في المنتهى الى الاخبار الكثيرة  
وعلى بلالان العقد ايضا ويدل عليه ايضا الاخبار كثيرة كحجة محمد بن قيس النخعي عن ابي جعفر قال قضوا امير المؤمنين في رجل يمتد بضع امراته وهو محرم  
قبل ان يحل فنقل على سبيلها ولم يحل بكاه شيئا حتى يحل فاذا احل خطبها انشأنا اهلهما زوجوه وان شأنا لم يزوجوه والظاهر ان محمد بن قيس  
المدكور هو الجليل النخعي الذي مر في النخعي ليه حسن لوجود امره ان كان الضعيف ايضا ينقل عن ابي جعفر لان الشيخ في التهذيب  
صرح بتوشيح محمد بن قيس الجليل وذكره طبرقبة باسناد الى الصدوق حتى انتهى الى محمد بن قيس كما ذكره هذا الطريق بسببه ليه الصدوق في نسخة  
الفتية لا يثبت الجليل كتاب قضاي امير المؤمنين فنفذ عنه عاصم بن حميد لما نقل عنه هذه الرواية التي من قضايه في دفع ما يروى عام  
عن محمد بن قيس بن شاذان سلاما من قبله من قضايه وما كان لفتية عنه حسن حجة على تقدير قبول امرهم كما هو ظاهر الخلاصة وغيره من هذه الرواية صحيحة  
لانه النخعي وما نقله قال في المنتهى انما صحته بقول محمد بن ابي ابي في رواية في النخعي المفقود بدين رد قول الخطاب بن اطلاق الحجة على من به  
فعله



اصبر بالافتاء على المفتي شاه ٢

واقعا الطيب

مظاہر







وفي التظليل سائر وتقطيعه الارس ان كان بالارتعاس واللين وفي فلع النص مشاة م

[illegible]



هذه ويدل على كون الذبح فيه مطلقا سواء كان الاضحية للحر والحرى ولا يبعد في الاول في تركه كما وصححه سعد الاشعري عن الرضا قال سألته عن حرمة  
على نفسه فقال امر على نفسه يؤذ به حر الشئ هو محرم فقال هو على يطل في تركه وصححه علي بن جعفر قال سألته عن الاضحية فقال نعم وعليك  
الكفارة قال فرب عباة اذا قدم مكة يخرجه من الكفارة الظل ظاهرها جواز التضليل مع الكفارة ويمكن حملها على حال العذر لما تقدم من عدم الجواز سواء  
الاخلاق الضرورة والعذر ويصرفه فعل على ان الظاهر لم يقبله على تقدير الجواز ايضا الامع الضرورة ولا شك في كون عدم التضليل أولى هو عليه السلام  
لتركه الاولى الامع الحاجة فبالخصوص اذا كان موجبا للكفارة فانه يدل على المبالغة في المنع على التحريم على كون البعد افضل للفرد ايضا فان  
ان المراد بعلي هو علي بن الحسين اذ لا يمكن في الكاظم امير المؤمنين الا ان يحمل الرواية على العلم والظن ذلك فانه بعد اطلاق على مطلقا على غيره  
مع ان وروية على الحسين ايضا بعيد بل لا يمكن على ما يفهم من تاريخ وفاته قال في الدرس ان كان خسا ونسب ان تاريخ ولادته كان غير ما جاء به  
فان عدم ضبط وجوده خطا ما لا يمكن ان يكون المراد على جعفر بن يزيد عدم قوله في المتن في بعض نسخ التذييل ايضا وقوله او يبين  
فكان بالاحسن او لا ويقول فاما قيل انه في ذلك فانه يخرجه بدنه بمعنى هو ايضا بعيد فاما مل وقال الشيخ ايضا الجواز مشروط بالعذر والزام للزمان  
فمع الاضحية بدنه لا يجوز كما لا يجوز مع العذر بغير الزمان وقال ايضا بوجوب الدين في تضليل العمرة او واحد في تضليل الحج لرواية دالة على الاثنى عشر  
في عمر القصة قال في المتن في الوجه عند الاستحسان كما صححه فيه لكن فيه الى علي بن راشد وهو غير صحيح بالتوفيق قال في الخلاصة كان وكلاهما من  
ابن عبد ربهم شاة عليه شكره وايضا في محمد بن علي ايضا وهو مشهور ان كان الظاهر كونه بعيدا كثيرا وقوته في سنه وقد توقف المصنفين وصححه به عند  
ذكر كبره في الحديث الخلاصة ولكن الظاهر ان لا يابن من كاصح به عند ذكر اسمه كبره ما يصححها فيمكن كونها حسنة مع الاخبار وان كان الظاهر انما لقوله  
ويمكن حملها على الحج والعمرة ويؤيده قوله الاول وما حيث قال علي بن راشد قال قلت له جعلت فداك انه يشهد على كذا الظاهر في الاضحية في الحج  
تشهد على الشئ فقال ظلال دارق وما نقلت له وما اورد من قول العمرة قال انما يحرم بالعمرة ويدخل في ذلك فالحج فارتد ومن قال انه يريد وما وجد  
للتضليل في احرام العمرة واخره في احرام الحج وهذا المصنف ما علمنا به الحكم بالواحد فان الظاهر ان حكم للتضليل في احرام كان كما كان ظاهر السؤال والامكان  
ينبغي الاطلاق لانه لو لم يثبت السائل في اخرى كان فهم الواحد مطلقا بل يمكن الاشعار في السؤال والجواب على ذلك لانه كان استبعاد الاحرام  
يكون فيه الدم الواحد ويؤيد هذا الحمل بل بعينه ما رواه في الكافي عن ابي علي بن راشد قال سألته عن محرم ظلال في عمرة قال يجب عليه ثم قال فاصح  
الى مكة وظلال يجب عليه ايضا دم لعمرة ودم لحجته وكان الى مكة غلظا وظلال من مكة والظاهر انه يريد وجوب الدم في المنع بها والمفردة ايضا  
لا في ما مل به بالحجة فالظاهر وجوب الواحد فقط في جميع زمان الاحرام وكذا في بعضه فاما مل ايضا الظاهر عدم شئ مع التنيان والمجمل مطلقا  
واما دليل وجوب الشاة في نقيضة الواسع مع العدم وعدم شئ مع الجمل والتنيان ان كان الاجماع المفهوم من المتن في الاول حيث قال من غلظ في  
وهو محرم وجب عليه دم شاة ولا غلظ فيه خلافا ويدل على الاخر ما تقدم وصححه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال بلغني  
الفتاوى بليني لا شئ عليه وحمل على التنبؤ في المتن في ما مل ومثلهما صححه الحلبي في الفقيه ولا يبعد كونه ايضا اجماعا وقد مر محرم نقيضة الواسع  
مطلقا ولو بالارتاس في الماء والظن دخول الاذين لصححه عبد الرحمن قال سئل ابا الحسن عن المحرم يحمل اليد في اذنيه بغيرهما قال لا كان عبد  
الرحمن هو ابن الحجاج لفرقة نقله عن ابي الحسن وقوته نقله صفوان عن غير هذه الرواية اما الكفارة في النقيضة بحيث يسهل الماء والطهر العروق  
والصنع كما في الدرر من المتن مع انه يجوز الاخير في المتن من غير شئ لان فاعله الملبد وقد روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يسهل الملبد في محل  
النامل اذ الاجماع في ذلك غير معلوم الا انه يمكن جعل دلة كفارة التضليل شاملة لبعض افراد النقيضة وبعد شمولها للارتاس والطهر فاما  
النقيضة حال الضرورة فيمكن استحسان وجوب كفارة ما يسهلها من دلة التضليل فاما التكرار فالظاهر عدم تكرار الفعل طلقا للاصل في  
وعدم الدليل والشبهة السهلة والسهولة لعدم التكرار في اللبس الدائم كما مر لعدم التكرار في التضليل مع اشترائها في الاول في الجملة وكان  
العمدة في دليل كفارة النقيضة هو الاجماع كما فهمت لغير ظاهر شاة ويمكن كونه كذلك مع تعدد الفعل كما تقدم وتكرره بوجوب تكرره مما يحتمل كونه  
موجبا اما مطلقا وهو غير معلوم نعم لا يبعد ذلك لاحتمال ذلك ولا شك ان التكرار مطلقا احاط ان يصرح به وينبغي عدم تكرره في النقيضة لانه لا يرد  
من المخار والمعدن في الوجوه لعدم لا شك ان مع الفدا ايضا هل تعدد فان كان موجبا فاما بوجوب التكرار فيها والا فلا نقول الدرر في نقيضة  
للرجل لو كان بالصل وشبهه او بالارتاس فديته شاة ولو كان مضطرا الا قرب عدم تكرارها بذكر الفعل النقيضة نعم لو كان ذلك خيرا اراد ذلك  
يتعدله بصفة الغطاء مطلقا على النايل اما وجوب الشاة في فلع الضر غير ظاهر بل غير ثابتة في النقيضة المشبهة في الشئ قال في قوله ان يباع ضرة  
مع الحاجة لانه اذا واهر بغيره فكان ما يكثر بالدر او يؤيده ما رواه ابن بابويه عن الحسن الصيقل انه سأل ابا عبد الله عن المحرم يؤذ به ضرر بقلعه قال  
نعم لا بأس به ولو وجب الى قلعه ن عليه قال في غير استدلال ما رواه محمد بن عيسى عن عدة من اصحابنا عن جابر بن ابي اسحاق انه سأل عن رجل وقع في الموسم لم يكن معه  
فيها شئ محرم فلع ضرره نكبت عليه في دما هذا مع عدم صحة سندنا وكونا مكتوبة منقولة من شخص غير معلوم ودكا كنهتها لو كان حجة مع انه لا خصوصية لها  
المضطر يمكن حملها على الاستحسان بالجملة وجوب كفارة منه غير ظاهر وكيف الشاة وكذا في المتن في الشئ قال في المتن في الشئ قال في المتن في الشئ  
ولم يدل دليل عدم اخراج الدم عليه ادعوه بحيث يشمله غير ذلك وقول الدرر في محرم نقيضة الامع الحاجة في الاثني عشر رواية الحسن الصيقل مع انه لا يبعد ما يدل  
على الكثرة محل النايل وكذا الحاجة الفصل واخراج الدم بالحجامة وحكمه بالعداء بدم شاة في اخره مطلقا مع قوله بما يشهد به الدليل النايل المستحب  
ذكر بعض اصحاب المنايا قوله وقال الحلبي في حكم الجسم حتى يدعى من طعام لسكن فاما قل وكذا لو ظهر جوب الكفارة في الحجامة بل يحرم ايضا ولو لم يسلو



وفي الجذال مرة كاد باسائه ومربته بقرم وثلاثا ثابته وثلاثا ثابته وفي قلح الشجرة الكبيرة من لحم بقرم وفي الصغرة شاة وان كان محلا وفي الابحار  
فتمتد ويعيدها فان جفت ضمن ولا كفارة في قلح الحشيش ان اثم وفي الادهان شاة ولو في الصرث وجوا اكل ما ليس بطيب كالشجر والسمن ولو  
تعدت الاستعدادات للكفارات مع الاختلاف ولو كرا الوطى تكررت الكفارة ولو كرا الحاف في وقتين تكررت لاني وقت واحد ولو كرا اللب  
حلق الرأس فذا ينال الكرامة لعدم صحة الاحتياط الدالة على المنع مع المعارضة في الجملة وحملت على الكرامة لصحة تجزئتها ولكن يمكن حملها على حال الضرورة  
لما تقدم في خبر الحسن الدالة على تحريم اخراج الدم وتدرج البحث فيه في تحريم اخراج الدم من ذلك قوله وفي الجذال في عدم تحقيق الجذال والفسق وخبرهما  
ويدل على عدم الكفارة بالجذال مرة او مرتين صادقا الاصل وصححه يونس بن يعقوب قال سئلت ابا عبد الله عن المحرم يقول لا والله وبلى والله وهو متأكد  
عليه شيء قال لا وغيره ما يؤيد عدم الكفارة في الفسق مع انه لا يثبت بغير الاستسقاء والتوبة قال في المنهني يجب كفارة كل ذنب بعد التكسبه  
ايضا ويدل عليه ما صححه محمد بن مسلم والجلي عن ابي عبد الله قال لا رايتم من يبتلي بالفسق ما عليه لئلا يجعل الله له حدا يستغفر الله بلي ويدل  
على وجوب شاة في الجذال صادقا فوق المرتين صححه معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله ان الرجل اذا حلف ثلثة ايمان في مقام واحد وهو محرم فقل  
جادل وعليه حد الجذال دم في بقرته ويتصدق به وكان الولاء ومقام واحد ليستا بشرطين الا ان تقع هكذا كانت لشدة حرمة او وقوعه كذلك  
لعدم القابل لهذا الشرط على الظن لصحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن الجذال في الحج فقال من ادعى مرتين فقله فعليه الدم  
له الذي جادل وهو صادق قال عليه شاة والكاذب عليه بقره والظان المراد بالجاذل هو الذي يصل الى حد الجذال المتكلم وهو  
قول ذلك اكثر من مرتين لما تقدم وهذه تلك المعنى على عدم شئ في الصادق مرتين بل في الكاذب ايضا صححه معوية بن عمار المتكلم فانهم ايضا لما نطو  
على وجوب الكفارة ثلثة ايمان على المرتين لا نه حكم او لا لعدم شئ على من جادل مرتين بالفتوى ثم قال فقيل له الذي يجادل في الحج فقله فعليه الدم  
لا شك كون المراد بذلك اذا كان صادقا فكذا الكاذب يدل على وجوب الدم في الثلث صادقا وفي المرة الواحدة كاذبا واية ابي بصير قال اذا حلف  
ثلثة ايمان وهو صادق وهو محرم فعليه دم في بقرته واذا حلف ثلثة ايمان كاذبا فقله جادل فعليه دم في بقرته ولا يفهم من هذا مع انضمامها الى غير ما صححه  
البقرة في الكاذب مرتين بان يقال لما كان الواجب ثلثة ايمان في المرة الواحدة والبدن في الثلث لما صححه يكون البقرة في المرتين لانه قد مر بان المراد ثلثة ايمان  
كاذبا وجوب البقرة في صححه محمد بن مسلم وفي الطريق ابا بن عثمان فيه قول ابي بصير مشرك فاو كان لا يلا بد من وجوب شئ في الكاذب مرة واحدة  
لا يمكن القول به ايضا الا ان عدم الظهور مع قول ابا بن وان لظان ابا بصير هو اللبث البصري لكنه رواية ولتتميم الاخبار والعصر من خبره وقت  
يؤيد وجوب شاة في المرة الواحدة ويلزم في المرتين بالطريق الاولى مع احتمال الثانية واما ما يدل على وجوب البدن في الثلث كاذبا فهو  
ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا جادل الرجل وهو محرم تكذب متعديا فعليه جزر كان الجزر هو البدن وهو غير صححه ولا حسنة لا فاما من قوله  
التهذيب مرسله عن ابي اسحق بن معروف في طريقه اليه غير واضح وفي الطريق علي بن فضال ميل وهو في ابي بصير مشرك مع عدم التصريح بالثلث  
بوجوب الجزر للجذال كاذبا فقط لاحتمال ان يكون قوله تكذب اشارة الى كذب غير الجذال بل ظان الجذال كاذب موجب للبدن لانه تطفاه عليه  
غير صحيح في الوجوب على من قدم ما يدل على وجوب البقرة في الثلث كاذبا فلو وجدنا ابا بصير لا يبعد حمل هذه على الاستسقاء افضل الفرض والظان  
لهذه الصلة في الفقيه وجوب البقرة في الثلث ما فورة كاذبا لما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم والجلي جميعا عن ابي عبد الله فقال لا ينال  
بالجذال ما عليه فقال اذا جادل فوق مرتين فعليه المصيبة في بقرته شاة وعلى المخيط بقره والظان ان مذهب الصادق في الفقيه وجوب البقرة في الثلث  
وما فورة كاذبا لما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم والجلي جميعا عن ابي عبد الله فقال لا ينال الجذال ما عليه فقال اذا جادل فوق مرتين فعليه المصيبة  
في بقرته شاة وعلى المخيط بقره والظان ان المصيبة هو الصادق والمخيط هو الكاذب انه ما ينال في كتابه هذا الا ما افترقه ويكون حجة بينه وبين الله  
ما يكون صحيحا عن عدلين من غير نقل معارض مع النابيد بقره لقول برمتين لانه نقل عن ابنته في رسالته اليه البقرة في مرتين كاذبا ثم ان لظان  
وجوب الشاة في المرتين البدن والبقرة فيما فورة ما شرط بعدم الكفارة عما سبق كما قيل وقد مر مثله وان لظان عدم شئ في الجذال والناسي لما تقدم  
ذكر المصنف في المتن في ايضا انه روى في الصحيح عن ابي هلال المرادي المجهول وجوب الدم في المقالة قال سالت ابا عبد الله عن رجلين اثنان هما احدهما  
قال سبحان الله بشئ ما صنعنا ثلثا تعلقا ما الذي يكره ما قال على كل واحد منهما دم وروى في الصحيح عن حمزة بن عبد الله عن ابي عبد الله قال لا بأس  
بوزن الحرم عبدا ما بينه وبين عشر اشواط وهذه تدل على جواز ناديل الغلام فوق عشرة في غير الاحرام بمفهوم ضعيف بالمنطوق على ان خبر النابيد في  
اشواط جازمة في الاحرام فخره وروى في الفقه وغيره اشواط اذا كان اخف بالطريق الاولى ان ذلك لا يوجب جازلا وهو قولهم وفي تلح التحريم فخرج  
الحرم نقل عليه الاجماع في المتن في بعض الروايات واما الكفارة لما ذكرنا رايته هذا ليل الادوية في المتن في القصة قال روي احاديثا عن احمد بن محمد انه قال اذا كان في ذل  
الرجل شئ من بشرة الحرم لم ينزع فان زاد ان شئها فخرجها وكف بدم البقرة تصد بدمها على المساكين هذه مقطوعة مع تصديق الله لا على التفصيل المذكور على انه قد  
جواز نزع البقرة في منزله فكانها محمولة على ما كان يتلها من المثل كما يجب الكفارة بمثل هذه مثل جدها هذا في المتن في ذلك الوقت في رواية مقطوعة  
ثم اعلم ان هذه من خصوصيات الحرم والحل في الحرم سواء وهذا قال في المتن ان كان محلا وان ظالمين ان الكفارة المذكورة واجبة مع وجوب اعادة البقرة الى محلهما  
جفت يجب الضمان في قيمتها والها غير الكفارة في القيمة والكفارة ويجعل عدم وجوب شئ من الكفارة على تقدير الجفان ولو ثبتت محلهما لم يجب على الفاعل  
شئ وعلى الاول يجب الكفارة فقط فاما قوله ولا كفارة في قلح الحشيش وان لم يدر دليل الاثم هو التحريم وقد مر دليل عدم الكفارة الاصل مع عدم  
موجب تدبير البحث وجوب الدم بالادهان ولو مع الضرورة وان لظان عدم الان يحتمل استعمال الطبيب المعنى عنه فيجب ما لا غير فقل الاجماع في المتن  
على وجوب الكفارة في الادهان بالادها الجسد اختيارا وتوقف حال الضرورة ودليل جواز اكل الادها الغير الطيبة هو الاصل وعدم المنع قد مر في المتن في الادها  
بعد جواز الادها الغير الطيبة ايضا وهو لظان الجازية الشاة في ظن الادها وفصل القول في المتن في الاصل مع عدم دليل المنع بل الجواز في قوله لو ثبتت في المتن في  
وتخرج هذا الى اخره لانه لا شك في عدم الكفارة مع اختلاف ما سألنا في الوخبة مما مثل الوطى الصيد بل مع اختلاف ما سألنا في الاصل مع عدم الاستسقاء في مثل ما سألنا في قوله لو ثبتت في المتن في الادها



شوايف وهو ركن بطل الحج بترك عمدا وبقيضه في اليهود ولو قد استثنى

تكررت الكفارة بقوله ولو كرر الحاق الحج يعني لو حلق بعضا من رأسه بحيث صدق عليه الحلق عرفا غدا مثلا ثم حلق كل عشتة تكررت  
الكفارة لتكرره وجبها ويحمل التداخل هنا الصدق الحلق والكفارة فصدق الامتثال والاصل مع عدم نص صريح في  
في كفارة كل حلق كذا وبعضا بل في حلق الكل لا يلازم مؤبد جدي فاهم وقد مر البحث في النكر بترك الدين وان وحده  
المجلس لا يظهر وجهها فان الظاهر تعدد الكفارة بتعدد الاجناس مثل العامة والسر قبل مطلقا نعم يمكن ان يكون لها  
مدخلية مع كون اللبس من جنس واحد مثل القمصين والسر ويلين وتكون كفارة عن كون اللبس في زمان واحد  
عرفا ويحمل لعدم كماله في الحلق وكذا في الطيب ويبلغ الظاهر في الدليل فان كان بحيث يفيد الكفارة  
فيقال بالتعدد والافلا وقد مر فامل والظاهر ان البحث هنا عدم تغلغل الكفارة وقد مر دليل سقوط الكفارة عن الجاهل  
والناسي في غير الصبغة وجوبها فيه مطلقا ويمكن استخراج حكم المجنون من الجاهل فانه جاهل بغيره لا غامدا فلا يجب عليه  
ما لا يجب على الجاهل وكذا الكلام مع الصبي الغير المتميز فاما المميز العارف فلا يبعد كون حكمه حكم البالغ فان كان عالما  
غامدا يجب عليه الكفارة بفعل الموجب في غير الصبغة بمعنى وجوب ما يترتب عليه الكفارة منه وكذا لو لم يكن مكلفا بالاجزاء  
عنه ويحمل عدم شيء عليه لا خصوصا لا ذلك بالبالغ ولا المكلفين عدم نص صريح في وجوب الكفارة على من لم يصب  
مع الاصل وعدم التكليف بعد تكليف شخص بفعل اخر خصوصا اذا عرف الاخر انه لا شيء عليه فيفعل فيلزم الولى بامور  
لغدا ضبط الولى باه من جميع الوجوه وقد بول هذا المنع من الحج ولا نعلم خطأ ولا يجب في الخطا في غير الصبغة شيء  
بخلاف الصبغة فان المنع عنه لا يقدّر وقدرة الصبي عليه قليل مع وجوب التصرف فيه وانا العمد والخطأ منه سواء وقد مر البحث  
في اجابا الكفارة بكل كل وليس عن اجزاء للحر من فذكر والذي صرح به في الروايات بالكفارة فقط مضي كثيرا في الكتاب  
والكيفية ما رتب لها ولها والظاهر عدمها للاصل مع عدم الدليل خصوصا في لبس الخفين حال عدم التعديل والسر قبل  
والعباءة فقد لا زاروا رداء فانه ادعى الاجماع على عدمها في المنهي ولا يظهر ايضا في لبس ما ينسب لغيره من الخاتم  
وليس له المحل كذلك على تقدير الخبر وغير ذلك فان اظهر من كلام المنهي عدم الدليل الا على التي ذكرت بالتفصيل  
لا هذه الكيفية على الاجماع المصنف اعرف قولهم في الطواف وهو ركن الى اخره اظهر ان المراد غير طواف النساء صرح به في التفسير  
وسبيل ذلك من عدم بطلان الحج بترك طواف النساء وهو موافق للاصل ومعنى الركن في الحج هو بطلان ذي الركن بتركها  
كما يفهم من قوله بطلان الحج فهو تفسير لما اما الدليل على وجوبه في الاثر والاختيار لكثير ولجماع المسلمين ولا بد ملك على كنيسته  
نعم يمكن اجماع أصحابنا عليها وايضا يمكن بالطريق الاخرى استغادته من رواية علي بن ابي حمزة قال سئل عن رجل جهل ان يطوف بالبيت  
حتى يرجع الى اهله قال اذا كان على جهة الجهل الزاعا الحج وعليه بدنة وصححه علي بن يقطين في التهذيب الاستبصار قال سالت ابا  
الحسن عليه السلام عن رجل جهل ان يطوف بالبيت قبل طواف الفريضة قال ان كان على وجه الجهل الزاعا الحج وعليه بدنة وهذا  
في المنهي في موضعين عن علي بن جعفر هو غلط ولكن الاولى غير صحيحة لاشراك علي بن جعفر وعدم التصريح بالمسؤول عنه ويمكن حملها  
على الاستحباب بوجه عدم شيء من الكفارة على الجاهل والناسي الا في قتل الصبغة اخبار صحيحة وكذا الاصل والشرع في التمسك  
فامل والثابت له ليست بصحة في عادة الحج بل اظهر ان المراد هو عادة الطواف للمزك وبطاني الاعادة على ما يفعل  
كثيرا لانه كان واجبا فكانه فعل بالاطلاع انه ليس فيها ان طواف الحج والعمرة للنساء والازمنة وانما في الجاهل فلا يظهر حاله  
الغامد وينبغي الاولوية على ان وجوب البدنة غير من كور في اكثر كتب الاختلاف في الدور وفي وجوب البدنة على العام نظر  
الاولوية اي الطريق الاولى ومن عدم النص واحتمال زيادة العقوبة فظاهر دليل على كنيسته الطواف مطلقا غير الاجماع ان ثبت  
ولا في وجوب البدنة على الغامد بل لا على الناسي لا على اعادة حج الجاهل وهو بدنة الاصل ورفع الناس في معناه وجميع ما  
نقدم في كون الجاهل معذورا كما في صحيح غير عبد الصمد بن بشير في بحث احرام التهذيب من قوله عليه السلام اي رجل ركب ارجحا



فيجب فيه الطهارة واذالة النجاسة عن الثوب والبدن والخنثان في الرجل والنبتة والبداءة بالحج والحجيم به

فلا شيء عليه فيمكن ان ينفذ البدن ايضا وحمل الزاوية على الاستحباب والدم الواجب للمتنع والعمل بها اولى ومبدل على حكم الناس  
صحيح على من جعفر عن ابيه قال سألته عن رجل نسى طواف الفريضة حتى قدم بلادة فواقع النساء كيف يصنع قال يبعث يهدي ان كان  
تركه في حج يبعث به في حج وان كان تركه في عمره يبعث به في عمره ووكلا من طواف عنده ما ترك من طوافه وظاهر هذا جواز  
الاستنابة في طواف الزيادة مع الاحتياط ايضا وطواف النساء في الحج والعمره لان ظاهر الفريضة يشمل الكل وتركه التفضل في  
بل يمكن دعوى الظهور طواف الزيادة لانه المتبادر من طواف الفريضة مطلقا ولو كان فريضة بالقرآن واجماع المسلمين ويمكن  
تخصيصها بمن لم يبدل على الرجوع ان ثبت دليل على جوب الرجوع مع الفريضة من اجماع ونحوه حيث ما وجد في كلامهم لاجماع الفقهاء  
قال في الدرر لو تركه ناسيا عادله فان تعدد استناب به وظاهرنا المراد به المشقة الكثيرة ويجوز ان يراد بالفريضة  
استنابة الحج المعهودة ولكن الاصل والشرع في التسهيل وكون الناسي معدوا وما سباني في طواف النساء مع فؤى الاصحاب  
بدل على عدم التكليف بمثل هذه المشقة العظيمة من الرجوع الى مكة من بلاد بعيدة وصرف الاموال وترك الاهل والاستغفار  
الاحتياط ان يمكن لا يترك وظاهر كلام الاصحاب يقتضي ذلك فغامل ومبدل على جواز الاستنابة لئلا ينسى طواف النساء ما رواه  
الكافي في الحسن عن ابن ابي عمير عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجل نسى طواف النساء حتى دخل مكة قال لا يحل له النساء  
حتى يزول البت وقال يا من من يقضي عنه ان لم يحج فان توفي قبل ان يطاف عنه فليقض عنه ولو اوجزه وهذا روي في التهذيب  
الاستنباط عن رجل عن معوية بن عمار والظاهر غلط او ان المراد بوجوب الحج هو ان لا يترك طواف النساء حتى يبعث يهدي في مكة  
كما نقلت ويؤيد رواية ابن ابي عمير عن معوية بن عمار في غير هذا الوضع وقول العلامة في المنهاج انه رواه الشيخ في الحسن فتقوى عار  
هذه حسنة لا يروى هي تدل على جوب قضاء طواف النساء عن الميت بقضاء لولي او غيره فلا يعين على اولى فيمكن وجوب قضاء  
من طواف الزيادة والتج بالترجيح الاول فالظاهر عدم اشتراط ان الولي اجازة فتدلل على سقوط ما في ذمة الميت بفعل غيره  
مطلقا وليس بعيدا كالدون عن المحقق فيمن ان لا يعين على الولي والوصي ما وجب عليه ما بل لا فضل غيرهما من غيرهما  
واضا يمكن فهم جواز التوكيل لما بالطريق الاول فغامل هذه مؤيد لجواز الاستنابة في مطلق الطواف ان لم يحج الناسي لعدم  
ظواهرهم اصل ان الشيخ في التهذيب الاستنباط جعل الحديثين الاولين دليلين على وجوب البدن واعادة الحج على من نسي طواف  
الحج حتى جمع على اهله والمتم ايضا في المنهاج جعل ما دل على حال الناسي ثم قال الشيخ ان رواية ابن ابي عمير عن جعفر عن علي بن طواف النساء  
لان من ترك طواف النساء ناسيا جاز له ان يستناب غير مطلقا ولا يجوز له ذلك في طواف الحج فلا نسي في بين الحج من وجوب  
حسنة معوية دليل عليه وان قد عرفنا ان الامنافات لان الاولين يدلان على حال الجاهل والثالث على حال الناسي مطلقا  
والواضح على حال الناسي طواف النساء فاذ لم يدل على وجوب عادة الحج والبدن على ناسي طواف الزيادة ولا على رجوعه بنفسه  
الزيادة ولا في الاول لان على حال الناسي المشهورة المذكورة هنا وقال في موضع اخر من المنهاج في الوجه عند حمل الحديثين الاولين  
على من ترك الطواف عامدا جاهلا بوجوبه فانه بعيد الحج ويكفي الثالث اي صحيح على من تركه ناسيا رجلا ويحتمل الكفارة  
من وجوب الذكر وسبب تحقيق ذلك التقييد بوضوح ظاهر الزاوية بعد تركه لم يدل على التقييد هو ان الناسي عليه كفارة  
الا في الضيق كما تقدم ولكن هذا بعيد عما على الجاهل ايضا فغامل وسرى تحقيقه ان شاء الله وما ترضى له لانه على جواز البناء  
في طواف الزيادة مطلقا هذا بقى الكلام في تعيين زمان تحقيق ترك الطواف والظاهر ان ذلك في العرة المتنوع بما هو مان لا يوسع  
فعلة وما بعده ثم ادرك الموقنين وح بل من ترك غيره ايضا احسن الحج وفي طواف العرة المفردة يمكن ان يتحقق بقصد عدم الفعل و  
بالحرج من مكة واركابا لا يجوز الا بعد وفي الحج الى ان يخرج ذي الحج واعلم انه على القول باعادة الطواف فقط يتم بما بالسير الى  
ما لا يحل الا بالطواف فاذا اعاده بنفسه محرم بالعمرة المفردة ان احتاج الى الاحرام ويدخل مكة ويفعل مقتضاها ما يقتضي طوافه للحج في زمانه  
ولا يبعد تقديم طواف القضاء لو كان من العرة المتنوع بها وكذا المفردة ويجوز التقديم التاخير مطلقا والاحرام يحج اخر متنعنا  
وعبر عنه وعلى كلا التقديرين يقع الاحرام للحج في الجملة وكان لا يحد في ذلك وعلى قول الشيخ بطلان الحج واعادته يمكن  
بفائة على الاحرام مثل من لم يفعل شيئا ويكون البطلان مجازا كما قال في الدرر في الفاسد بطلان الاحرام بالكتابة فيكون  
وكونه مثل الاول ويحرم باحرام الحج المتقدم والعمرة كل قبله من الاحرام للحج على بعض الوجوه ويجوز ان يدخل بعمرة مفردة ثم يأتي باحرام  
اخر من وجوه ممكنة او ادنى الحل ومبطلان الباطل للبطلان في هذه الفرع فاني ما رايتها في كلامهم القبر يح بها قول لا يجوز  
الظهارا في اشارته مقبلا الطواف في المنهاج الطهارة شرط في الطواف الواجب له لانه علمنا اننا والظاهر عدم اشتراطها في المندوب



بل علمنا الاخبار الكثيرة مثل صحيح محمد بن مسلم قال سئلت عن احدهما علمنا انك سئلت عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهر فقال  
 يتوضأ ويبعد طوافه وان كان تطوعا وتوضأ وصلى ركعتين وبدا على الثاني صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل طاف تطوعا وصلى  
 ركعتين وهو على غير وضوء فقال الركعتين لا يجزئ الطواف لا يضر اشرك عبد الرحمن الراوي عنه موسى بن القاسم الملقب  
 بغيره ورواه ابن عبد بن زارة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قلت في طواف طواف لنا فله وانما على غير وضوء فقال يتوضأ وصل وان كنت  
 متعمدا وغير ذلك من الاخبار يبين في الرجل على الواجب ما ورد في عدم الاعتناء بالطواف مع عدم الوضوء مثل ما في صحيحه على بن جعفر  
 عن اخيه ابي الحسن قال سئلت عن رجل طاف بالبيت هو حائض فلو قطع طوافه ولا يستدبر في ما طاف سألته  
 عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء فقال يقطع طوافه ولا يعيد به من قوله وسألته في وجوب حمل المطلق والمحمل على المقيد الفصل  
 ويمكن كون وطأ ايضا كمال احتمال محتمل طواف الجنب سببا ان كان نذرا فيغسل ويغتسل ويبنى وان لم يجز له الطواف عمدا لم  
 يصح لعدم جواز المسجد الحرام والطائفة الواحدة في الفريضة يبنى مع تجاوز النصف كسائر النصف مع عدم ولا يلتفت في انما نذر  
 ولا يعيد النافذة استحباب الوضوء في الاكل مطلقا والتقصي ايضا وليد عليه في الواجب سئل جليل عن بعض اصحابنا قال عن احدهما علمنا  
 انك سئلت عن رجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بعضه ولا يخرج ويتوضأ فان كان قد تجاوز النصف يبنى على طوافه وان كان اقل من  
 النصف اعاد الطواف اثنى به الشيخ في التهذيب ليس يعيد نعم وايضا الظاهر ان التيمم يقوم مقام بدله مع تعدد مطلقا وقد  
 البحث في كتاب الطهارة فذكر ما مشروبه ان لا يجزئ استغفار في المنى خلوا البيت والنوب من الخاسات شرط ايضا في صحة الطواف  
 سواء كانت الخاسات ما او غير ذلك وكثير لقوله في الطواف بالبيت صلاة وانت تعلم عدم صحة الخمر فانه ذكر في كتب الاستدلال غير مستند وما  
 وايضا مستند في الاصول وسبب منع مجزئ من المصالح وعدم ارادة العموم من عدم الطهارة في النافذة وعدم صحتها في المطاوعة بذلك  
 الاخص من مطلوبه لا شك في العفو عن بعض الخاسات في الصلوة قبل بدله على غلوهما في الطواف بقوله وما او غير ذلك وكثير ظاهر في عدم العفو  
 ممكن ختم ما ثبت عند من عدم جواز ادخال الخاسات المسجد مطلقا وكون العالم ما مورا بالخروج فور ما مقدما على الطواف وكون الامر مستلزما  
 للمعنى عن الصلوة الخاص كونها مطلوبة وقد مر البحث فيها والظاهر لعقوبة ما عفي الصلوة كما لو لم يكن دليل عليه غير هذا الخبر فقلته في شرح عدم  
 الحكم وابن ادریس يمكن ان يستدل على أصل المطلوب بخبر يونس بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عن رجل يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف في  
 ينظر الموضع الذي اى فيه الدم فيعزله ثم يخرج فيصلي ثم يعود فيتم طوافه ولكن سئل عن رجل يرى في ثوبه بول فخطى فيه بول بن محمد وهو  
 مصرح بتوثيقه ومحمدا احد هو محمول ايضا على ان ذلك لا يفسد ولا بدله عليه ما رواه في الفقيه الصلوة في الصحيح عن حبيب بن مظاهر مشكورا  
 قال ابند ان في طواف الفريضة وطفت شوطا فاذا انسان قد اصاب في ثوبه فخرجت فغسلته ثم جئت فابعد ان الطواف فذكرت ذلك  
 لابي عبد الله قال بئسما صنعت كان ينبغي لك ان تبقى على ما طعت ثم لا ما انزل ليس عليك شيء لانه ما علم وجود ذلك قد يكون ذلك مستحبا  
 وجاز قطع الطواف له والبناء والاستئناف كما في قضاء الحاجة فما لم تقرب على الوجوه والاشراط على انتم شتم على دم ما فعل من الاستئناف  
 مع ان الظاهر كلامهم ان كان المتعين لعدم تجاوز النصف كما مر في الحديث وان حبيب بن مصرح بتوثيقه اذا الف الذي قل مع الحديث  
 قال في الخالص مشكورا لظان ان مراد ابي عبد الله في الرواية هو المحرم العدد واما الصلوة فغسلته فدل على جواز الخروج عن طواف الفريضة  
 والبناء والاستئناف ولو كان شوطا واحدا لا زال الدم عن الكف فيمكن فهم عدم جواز الازالة في المسجد وحسن العمل بدو النقل اذ ان  
 الواقع وان كان موجودا فافهم بالجملة الاصل عدم الاشتراط ولا دليل يخرج عن ذلك يؤيد صحيحه البرنطى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
 قال قلت لرجل في ثوبه دم فما لا يجوز الصلوة في مثل فطاف ثم يؤبر فقال اجزأ الطواف فيه ثم يغتسل ويصلي في ثوب طاهر ولا يضر بغيره  
 ارساله لما ثبت عندهم ان من اجتمعت الغنما على بقرها فاصح عنه وان مرسله مستند الى العدل وفيها دلالة لظاهره على عدم اشتراط  
 خلوا الثوب عن نجاسة الدم وكان غيره والبدل ايضا كالتعميم وعدم الغالب على الظاهر وعلى عدم وجوب اخرج الخاسات  
 الغير المقتضية عن المساجد وصحة الصلوة مع العلم بها في التجدد حيث حكم في بعضه الطواف مع عدم مطلقا من غير تفصيل في العلم والمحمل  
 والنسبان وعدم بل الظاهر مع العلم وبانه يقطع ويصل وما حكم باخبر عن المحلل ثم يصل ولو كان على المسئلة دليل لا يمكن حمل هذا على  
 المجاهل وانما سئلت مع ذلك فانه لا دلالة على بعضنا فانه لما قلناه من حكماء بانهم يقطع الخ ووجب عدم الاشتراط في الطواف المستدبر  
 تقدم من عدم اشتراط الطهارة فيه وما رتب التفصيل في كلامهم قال في الدرر كره ابن الجبدي بن خزيمة الطواف في الثوب النجس لرواية البرنطى  
 ثم ان ظاهرهم اشتراط السراية وما ذكره المصنف هنا كانه للظهور لان الكلام في طواف الحج والعمرة وثوب لا حرام ستر وهو لا ريب في العمرة  
 وغالب الحج وفيها تأمل ولعل عدم الذكر لعدم ثبوت الدليل كما سطر من كلام الحج ولكن يقتضيه ذلك عند ذكر الازالة لانه لا يكون له







[illegible]







وليس يجب غسل الدخول مكة من برمهون وفيه فان فقد رخص منزله وموضع الاذخر ودخول مكة واعلاها صاحبها يسكنه ووافر غسل الدخول المسجد ودخوله من باب بني مشيرة  
والوقوف عند ما للدعاء والطهارة في النفل والوقوف عند الحجر وحمل الله الصلوة على النبي واله عليهم السلام والدعاء والاستسلام والتقبل

واظن هذا الروايات فلا يدركه الرجوع من الانبعاث المتقدم في صحته عند موثقه عبيد في رواية اخرى غير صحيحة وكل من كفى طواف الفريضة وهو  
في لفتة صحاح من زيد الفريضة على عبد الله ان كان قد مضى قبل ان يجمع فليصمها عنه ظاهر هذا يدل على الرجوع في فعلها فانه لا بد على حوا الوكيل ايضاً  
وهو خلاف لفوائده العباد البديهة وكانه رخصه وفيه دلالة على عدم اشتراط العدة في هذا التاييد فيكون عدم اشتراطها في التاييد المبني على اعتبارها  
وقال في التمهيد في حديث اخر ان كان جاز ومثقال اهل ارضه فليصمها وما بعدوا وان الظن من الاخبار هو جوازها خلف المفا المحضة مطلقاً فلا  
يشترط فعلها في الموضع لمخلفه للصلوات والحل وعدمه بل يعوم الاحتياط والاحتياط واما على انية اختياراً فالظاهر الجواز والاجزاً  
مر واما مع الاضطرار والاذن وفقاً لروايات اخرى ومنها ما خلفه المفا المدا لبل عليه غير صحيح لادوار الحسب بعين الصفة جازاً لا غير  
قال من انما بالحقن جليل كفى الفريضة بحال المفا قريباً من الظاهر لكثره الناس على ان ظاهرها جوازها على الزحام على احد جانبي المفا المحضة وخلفه وظ  
عباراتهم مثل المن جوازها على احد جانبي المفا المحضة ويحكم في الرواية على ما ذكره في العمل بمثلها وان كان مؤيداً للكلية في مثل هذا المسئلة التي قد  
عليها الأدلة من الكتاب السنة الصحيحة الصحيحة فليكن لا بعد ذلك على تقدير الاضطرار والامكان في الموضع المعين فضلاً عن ان يترك فريضة ما بعد ما في السجود  
من المناسك وحل الرواية عليه واخطأ ما يمكن ان يدل على جوازها المفا ما نسبها وذكر بعد الشروع في اكمال السجدة مطلقاً صحته محمد بن مسلم عن حماد قال  
سألته عن رجل طواف بالبيت ثم يبيت في حصى الركبتين حتى يبيت بين الصفا والمروة خمسة شواطىء واقل من ذلك قال يضر حتى يصلي الركبتين ثم ياتي مكانه الذي كان فيه  
ويتم سبعة يصلي على الصفا فيصلي على التمام فيصلي على سبيل التبعين كما تقدم في الطواف صحته عن زيد الفريضة على عبد الله عن من سأل عن رجل طواف الفريضة  
على خروج من مكة فليكن يفيض عنه ذلابة ورجل من المسلمين يفيض الدماء بعد طواف الفريضة ما روى معونه بن عمار في الصحيح عن عبد الله قال نذر عبد الله الدعاء  
في بر كفى طواف الفريضة يقول عبد الله ما لا اتم ارجو طوافاً بار وطوعني شوطاً من الدماء حتى ان اتم جنته ان اتمه حد ذلك واجعله من يجتهد ويحب شوطاً من طوافك  
وعمال الصالحين فيكون استفادة استيعاب المسلمين منها فقولهم يستحب الغسل لدخول مكة الخ دليل استحباب الغسل لدخول الحرم ودليل دخولها وغسلها وغسلها في مكة  
ان بان في غلبت كاستيعاب عبد الله من امه ما بين مكة والمدينة فلما انتهى الحرم قل وغسل احد غلبت يمد ثم دخل الحرم خافيا فغسلت مثل ما صنع فقال يا ابا  
من صنع مثل ما رايتني صنعت فواضعا الله عز وجل في الله عنه فانه الف سنة فكتب ما الف سنة وبني له ما الف سنة وقضى ما الف سنة وهذا يدل على استحباب  
الغسل لدخول الحرم وعمل المشي يدل على استحبابه لدخول مكة فاذكر غسل او جعل غسلاً ما غسلاً واحد من داخل ذلك فهو من الروايات وقد تقدم في الموضع في الصحيح  
فان لم يتمكن من الغسل قبل دخول الحرم فبعد دخوله قبل دخول مكة فان لم يتمكن فبعد دخوله وكذا في التمهيد ببيانها وهو غير واضح في الظاهر بحرين ان يغسل قبل دخوله  
وبعد من غير شرط هذا التمكن فبعد دخوله مكة وبعد الا ان قبل الحرم واولاً لربنا بان والديك على ما قلنا حسنة معونة بن عمار عن عبد الله قال والتب في الحرم اثم فغسل بين  
نخله وان نزلت فغسل بين يديه ورجله من مكة وصح في الحج المحاذي في السجدة من الغسل في الحرم قبل دخوله او بعد دخوله قال لا يضر ذلك ان غسلك وان غسلك في  
بهاك حين تزل بمكة فلا بأس بها لان على الشاغل ان يكون غسلاً او قبل دخول الحرم وبعد ذلك ان يغسل على ان الغسل لدخوله مكة يكون قبله وبعد في حصة الحلق  
امراً ابو عبد الله ان يغسل من قبل ان يدخل مكة ويدل على استحبابه لدخول مكة رواية الجليلي عن عبد الله عن قال ان الله تعالى يقول في كتابه وهو يعني لفظاً في الكعبة  
والركعة السجدة فينبغي للمعبد ان لا يدخل مكة الا وهو طاف فغسل عرفه والاذى ونظيره هذا يدل على استحباب النظر ايضاً ويمكن فهم الاكتفاء بالغسل الاول لان المقصود هو  
ازالة العرق والاذى من قبل دخوله مكة وقد حصل الا ان يحصل بعد بالجملة الامر بغسل اركان الغسل لدخول الحرم غير مفهومة من الروايات بحال ظاهر الاكثر انه واحد  
اما قبل او بعد الشاغل بوقتاً وما تقدم من كلامه في التمهيد في كتابه ان كل الاكثر يدل على ثبوتها احد ما الحرم والاخر لدخوله مكة فمما يدل على الغسل وخلع الغسل  
المشي خافيا بالسكينة والوقار والجلل الصبيح قال قال ابو عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجرى في مكة الا وهو طاف فغسل عرفه والاذى ونظيره هذا يدل على استحباب النظر ايضاً ويمكن فهم الاكتفاء بالغسل الاول لان المقصود هو  
ان المشي كل الحرم غير لازم للمضي في الحج في الحرم اي بوجوهه ولا بعد كمال الاستحباب في الكل ويدل على بطلان الغسل بالنوم واعادته صحته عبد الرحمن بن ابي  
قال سئلنا يا ابا عبد الله عن الرجل يغسل لدخوله مكة ثم ينام فيوضا قبل ان يدخل الحرم قال لا يضره ما دخل بوضوءه يد على استيعاب الطواف مغسلاً واعادته بعد اتمام  
ونداخله في غسله لدخوله مكة بل هو الحرم ايضاً لما مر في رواية عن ابي جعفر في الحسب قال قال ان غسلك بمكة ثم قبل ان تطوف فاعاد غسلك لعل فيها اشارة الى  
حصول الوضوء بالغسل ان لو كان بعد الغسل محلاً فائدة في عادته بعد النوم فان وجوه كمد ورفع النوم لان الظاهر من الغسل بعد النوم وضع فاحل سبيل النوم فام  
وقد يتحقق ذلك ويمكن كون الاعادة لزيادة التوابع شدة الاستحباب الاصل خصوصاً في الاشارة اليه مع ما يدل عليه غسل الاحرام فذكر دليل استحبابه  
الاخر بعد دخول الحرم قول النبي صلى الله عليه وسلم ان دخلت الحرم فمنازل من الاذخر فامضه فانه كان باسرام فرة بذلك في حسنة معونة بن عمار عنه مثل ان قوله وكان يا امر  
الحج ودليل استحبابه لدخول مكة من علامها اي عقب المدينة والحرم من اسفلها الحج على طريق المدينة ورجع اليها وانه يولي بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله من  
ابن دخل مكة وقد جئت من المدينة قال ادخل من غلابة مكة واذ خرجت من مكة فخرج من اسفل مكة وفي حسنة معونة بن عمار عن عبد الله في قوله ادخل مكة فامضه  
قال معونة قال من دخلها بسكينة عفر له ذنوبه قلت كيف يا عبد الله بسكينة قال لا يدخل غير متكبر ولا مغبر وفي رواية اخرى عنه قال لا يركب رجل بسكينة الا  
لذلك وما السكينة قال بتواضع في صحته معونة بن عمار قال ادخلت المسجد الحرام فادخل خافيا على السكينة والوقار والحشوع قال من حله بحشوع عفر الله له  
انتم تلك ما الحشوع قال السكينة لا يدخلكم وما رايست استحباب الغسل لدخول المسجد ما يدل عليه صريحاً وكذا ما رايست استحبابه لدخول من باب بني مشيرة بل جعلها  
غير واضحة فانه يدعى المسجد بغير الجواب نعم الوقوف عند باب المسجد في الاواب عنك بالسجدة لسلام على النبي واله عليهم السلام وعلى الانبياء وعلية  
وعلى اوليهم وعليةهم وقول الحمد لله رب العالمين والدعاء ورفع اليد بالدعاء مستقبل البيت في المسجد هو جواز فريضة الطهارة في الطواف المستند وانه يجوز  
بلا وضوء ولا يجوز بل غسل لجوارحه المسجد لظاهر ان انهم يقوم مقام لمؤدية الوقوف عند الحجر وحمل الله الصلوة على النبي واله عليهم السلام

او بار بعض الناس  
فليصمها



10

او عین الفریضه







فان كان في الزيادة قطع ولا شئ عليه لو كان في الفبقة اسنان وفي النافلة يمين على الاصل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

في الطوف

في اول الخبر

فعلی محمد الا  
ولا لزماعلی

وبقي عليه بعضه في

قال يا ايها البيت  
فقطو بيشم سستا

207



[illegible]



ولم يذكر عدم الطهارة استئنافاً في الفرضية وطواف النساء واجب على كل حاج ومقيم في مكة التمتع ثم

卷之六







المستقاضة كالظاهر اذا فعلت ما يجب عليها المقصد الثالث في السعة

منقش







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

دلیل علیہ  
الان

والفزان لو كان  
في الشوط كما  
مع فقد ادخل  
انا مكن اومع  
القصده

تقدم من البناء  
وهو هذا البناء  
ثم بالزاد المثلث  
قد علمنا انصاف  
الارض المستقيمة



مجلس

مجلس

مجلس

الملك الناصر

افضل

الحسن بن علي

٦٠

منه فلهذا

مجلس

عليه السلام  
في الموقف النصف  
من

الصفحة ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

على استحياء

و من الاطفال و من

والطبخ والنقش

الاعطاف

لا يحل للمنفعة

الاول حلل

بسم الله الرحمن الرحيم

في الكافي بنو  
في الغناء حبيب

من بابا دره فی الد

الفضل والكرام

والجواب ان

عليه

خاتم المشققات

1











الزوجة فاصنع كما صنعت الشبهة ثم امر كنهين خلف المصام ثم اهل بالحج فان كنت فاشيا فاعند المصام وان كنت الركبا فاذن بغيرك وصل الظهر  
ان قدر بغيرك فاعلم انه واسع لك ان تحصى في يومه فبضه ودرنا فله وليل وليل ونقل هذا كل في المنهي ضالة يمكن ان يقولوا بوجوبه فافاد في الثانية  
في المسجد بالماضي تلو اذ كان في هذا الموضع المذكور من بيع الاحرام بينهما لان مقتضاها وانما اذ كان هذا بعد ما عرفت من قولنا  
المشغل على الشرط وذكر الحج وذكر ان يفعل في المسجد مع رواتبه معونة صحبه ون غير هار ورواية عن ابن عمر بن يزيد مشغل على رواتبه الخروج الى منى قبل الزوال  
واقتضاه فعل الظهر فيه والظاهر انهم لا يقولون به وبالجملة بغيرهم عدم لزوم معانته في الاحرام بالنسبة كما قالوا نعم الاخطا ان يتوفي المسجد بعد الصلوة  
فيلج ثم يعيد في المواضع المذكورة وذلك على كون مكة كلها موقفا خصوصا الى ما تقدم في رواتبه بنسب يعقوب قال في كتابنا المصنف في المسجد الاحرام  
احرم يوم الزوجة فقال من المسجد شئت في رواتبه الصبر في ذلك بعد الله من ابن اهل بالحج فقال ان شئت من حلق في شئت من الكعبة واز شئت  
من الطريق ولا يضر عدم صحته ما اما الاستحباب فوقع يوم الزوجة وهو ما من في الحج فلا يجمع للمقدم وجوب الامر في الاخطا الكثرة حتى رد الجسد الى على  
المنع مع فوت يوم الزوجة وانما مفرط ما مثل صحبه عن ابن عمر بن عبد الله قال اذا كنت مكة يوم الزوجة وفاد عن الشمس فليس لك منع لمض كما انت  
تجك رواتبه على يفيطين قال سئل بالحسن بن عمن الرجل والمرأة يتعابا لمرأة الحج ثم يدخل مكة يوم عرفة كيف يصنع قال يجعلها من الحج مفرقة وحل المغة  
الى يوم الزوجة وفي الطريق عبد الرحمن اعين نقل عن كثر في سائر رواتبه فيها الحسن بن علي بن ماث على الاستفاضة وغيره من الاخطا الدالة على ذلك في هذا  
على ذلك خاف فوت الموقعين للروايات الدالة على ان ذلك الموقعين بغير المنع مثل صحبه الحسن بن علي بن عبد الله قال المنع يطوف بالبئس بغير بين  
الصفا والمروة ما ادرك الناس مني صحبه لم يزد حكمهم قال فقلت لا يصح الله المنع يدخل ليل عرفة مكة والمروة الحايض فيكون لهما المغة قال ما ادركوا النساء  
بني في الدالة نامل واضمح صحبه جبل من راجع عن عبد الله قال المنع للمغة الى والشمس يوم عرفة للحج الى والشمس يوم الزوجة في الدالة على  
ركنية اول الوقت من الزوال لان الركبة في ذلك من الزوال الى الزوال فالدالة على عدم جوازها في عرفة وعلى قاطر امر المشرك لادراك  
بح الامرار دون المنع فناقض قال والذي يدل على هذا المعنى ما رواه ابن ابي عمير عن الحليم قال سئل عن عبد الله عن رجل اهل بالحج والتمتع جميعا ثم ذم مكة والناس  
بغرات فحشوا في صوطات من الصفا والمروة ان يغفوا الوقت فقال بلغ العرفه فاذا تم حجة صنع كما صنعت عائشة ولا يحد عليه الظاهر ما صحبه صحبه رواتبه  
قال سئل ان جعفر عن الرجل يكون في يوم عرفة ويبيت وبين مكة ثلثة اميال وهو متع على العرفه الى الحج فقال يقطع النسيئة اذا صلت الفجر ويضي الى عرفات فيقف  
مع الناس فيضج جميعا للناس ويقوم بمكة حتى يعبره الحمر ولا يشع عليه قال الا ترى انه وجه الخطاب في الخبر الاول الى من خشي فوات الوقت في الخبر الثاني ان يكون  
بينه وبين مكة ثلثة اميال معلون من هذه صوته لا يمكنه دخول مكة والاستغفار بالاحلال والاحرام وبحقوق الناس بعبادته وقوله ان الذي يبيد ذلك الحج  
بعد العرفه وفوق عرفة ولا يجب قبله من الناس ان الاحرام تمام ولو توف في مكان الوفاء في ذلك يجوز انشاء الاحرام في المنع وادراكه وان لم يسمع فيقول  
الحج الا فراد ولكن القاطن رواتبه وادراكه عرفة والروايات لظان انه لا يقول الا يقول جميع يوم عرفة يتعالي لهم يقولون اما الشرك  
فمكون ما من الزوال الى الزوال ولو كان الوقت بحيث يمكن انشاء الاحرام بعد فعل العرفه لا يرد ذلك من فاضل بحج ذلك وان كان الناحية عدايا ثم والا فلا بل ولو  
افرك بعض البطل ثم ادرك اختياره المشرك واضطراره الى كس على الخلاف الذي في لا يبعد جوب الاحرام بالحج بعد تمام العرفه وقيامه لو كان ذلك عمدا اختيارا و  
يمكن ان يكون الاجر فل قال الشيخ من ادرك يوم الزوجة عند زوال الشمس يكون رواتبه اكثر من غيره كحل من الحج بالبطل من ذلك بالليل يكون رواتبه دون  
ذلك فالظاهر ان كل الاحرام في الخروج الى منى عند غروب الشمس وبعد رواتبه في بعض الاخطا لا بد على جواز الناحية يومين في الناحية والبعض منها نصا عند العمل  
لمنع في بعض الروايات بحج على عمدا او تركه افضل كذا الخروج الى المصام قبل الزوال اليه صلوا الظهر فيه لله يعلم وحل ايضا الاختيار على الخبرين ان يجعل  
بجدة مفرقة وبين ان يتم على اخره المنع فاما يحق فوت الموقعين وذلك مشكل فيما اتفق عليه المنع فالحل المتقدم اني اعلن في بعض الاخطا المنقذة  
وجزة دالة على ان الغالب حرام المنع الى الافراد من غير احتياج الى ان يجعله في ذلك صحبه رواتبه في ذلك على القليل يمكن الخبر وكونه في وقت عرفة جازها  
ولا شك ان القليل جواز في ذلك يجوز بغيره عن جبهه وان كان المنع مستغنا عليه ذلك في غير الامام النوارك الى ذلك الوقت اختيارا ظاهره غير بعيد  
على الرواية على اخره العرفه المرفوعة مع هذا عن حج المنع لمن فانه واشترط في احرام الحج الا فراد مع الطر بوالا في ذلك الظاهر في جمل الامام والحداد عن  
صريح في ذلك بل عامه بحسب الظاهر فينا فابا عظمه لا لا شرط فاقول وهو صحبه خبر الكنا لثقة عن جعفر عن قال سألته عن رجل حج  
فمنع عرفة الى الحج فام يبيع مكة الا يوم الخروج قال يقول بمكة على اخره يقطع النسيئة حين يدخل الحرم فيطوف بالبئس فيسعى ويحلق رأسه بدمج شأنه ثم ينصرف  
الى اهله ثم قال هذا المشرط على رواتبه عند احرامه ان يجعل حيث حبسه ان لم يشترط فان عليه الحج والعرفة من قبل ويمكن فيه يوم ذلك اليوم الاختيار في التفصيل  
في هذا الحجة ويكون الفرق بالاثم وعدم كونه عامه بتحقيق الاختيار في جعله بغيره من ترك الموقت واحدا لا كان اختيارا ويمكن عدل وفقا احرامه اختيارا  
ح فيكون محلا وفعل حراما بالترك والدخول بغير احرام ان تجاوز موقعا اعلمه بوجوب الاحرام في وقت شغل الافعال مع علمه بعد السعة فيحمل نفعا الاحرام  
وانغلا به من غير اختياره فالأجر اعز حجة وعدم الانفراد بغيره بحجها الى العام القبل جمل العلم ورك ذلك عمل عالما اختيارا والاحلال بمرارة مفرقة والكل  
بغيره خصوصا على فوائده الاختيار من لزوم اليه في اول العمل العلم بالحج فاقول وقصد فعله على حجة فعله كالأما الاختيار بالثبات واما لكل امر فاقول  
ذكر ذلك في القليل والظاهر ان الفرق لثمة لثمة جميع الافعال مع ما يدل على عدم ذلك خصوصا في الحج كثر مثل الامران فيقول الحرم بعد حله فيفعل الناحية  
وان من حصل الموقعين صلى فيه بكنية تلك الاشياء عن العمل بعد الاحرام وجوبها للرجال والنساء من عرفت يعلم غير ذلك فاعلم الامام للناس في الحجة  
يوم عرفة ويوم النحر الاول يوم النحر يوم السابع فقل في المنهي عن الشيخ والجواب عن سعي اكثر من سعيته شواط وطاف كل خيارا به مع وما عليه شي من غير

تأنيبه المتقدرو  
هل بالحج بالنسبة

وكذلك المنع  
من معنى الى مكة  
للطواف يوم  
النحر بعد







فَاَوْفَظْ لَهُ جَاهِلًا اَوْ نَاسِيًا وَاَدْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَلَا يَشْرَحُ غَاوِدُ عَلَيْهِ بَذَرُهُ فَاِنْ بَعِثَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ نَهَارًا وَفِي لَيْلَةٍ وَلَوْ فَادَهُ بِالْكَتْمَةِ جَاهِلًا اَوْ نَاسِيًا اَوْ مُضْطَرًّا اَجْرُ الْمُسْتَقِرِّ  
فَلْيَكُنْ بِهَا الْغُرُوبُ

منافاة وباللذان ان المراد بانى الاشارة على هذا الوجه لما تقدم من قبلنا فاما قوله قال لو كان نايما صح وقوف لمسبوا اليه وعندك هذا شكلا على فائدة المستند  
القوم من قبل الدخول الى وقت العزاة اما المجموع فهو بالتحقق على هذا التقدير واخذوا به الشيخ على قوله واشكاله لا ينفرد عن عدم جزم المص بعد الاجماع  
بعد غيبا اليه على الوجه المذكور وفما رتبنا كجوابه الثاني المتقدم واخينا والشيخ جرح في ذلك بيقول عدم وجوب اليه على هذا الوجه عند الاحتياط  
بعد نفاه الاجماع على جميعها فاما قوله في هذا شكلا الخ فقلت بجمع منه لبقا في حاله ليس بكاف تقبلا واما فافعلوا فاعلا وهذا لا يمتحان الا ان يكون المقصود وجوب  
الشخص الخ ذلك المكاني في الزمان فقط فليس معنى عليه السكن والجموع الخ الا ان نفرق بينهم بالاجماع وخوجه وقا فهو مثل هذا الخ في صورة  
الناس فمذكرونا مثل ذلك على عدم الصحة من السكن مكانه في حلقه واشتاقا لكتب اليه الشاعرين جمل عرف سكر وشهد المناسك هو سكن فكتبه  
لا يمتحان وفي الحقيقة على ما عساه لا يصحح على شكور ممدوح وكيل يمكن عدم الصحة في السكن وخوجه مما ليس بكاف ذلك فاعلا فاعلا ثم قال ولا يشترط فيه الظاهر  
ولا السرد ولا الاستغناء الفيل ولا يعلم فيه خلافا بين العلماء ويمكن اسنائه انه ما تقدم اقيم من قوله ثم كل الشان يقع من غير ضو الا الطواف وصحة من الحائض  
على ما سطر الاجابة الكثرة التحق فعل على الاستحباب اما يدل على الطهارة والوضوء مثل صحته على جعفر بن محمد بن موسى قال سألته عن الرجل هل يصلح ان ينفذ  
بعضات بغير وضوء الا يصلح الا وهو على وضوء الاصل وعدم دليل خلافه دليل **قول** ان الكون على الفريسي واجب الكون في عرفة بعد الزوال الى الفردوس  
هو المفهوم من كبر من العبادات قال الدكتور من ضرب ثيابا بقر وهو الاصح فعل هذا لا يدخل عرفات الى الزوال فاذا زالت الشمس اغسل وتطهر واستسبح الزوال  
لان تطويل ذلك في الشئ يستحيل الصوابين بوزن التثنية في ضم الحظية ثم رجع الى الموقف اول وثمة السنة التقبل ورواين جمل قوله حتى لم يسل الله عز وجل  
بمن عرفه ان كان عند حلقه الظاهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهور والعصر فخطب الناس فراح الى الموقف فوقف فوقف على الموقف من عرفة ولا خلاف في هذا بين  
علماء الاسلاف وظاهر بعض رواياتنا انهم ذكروا في صحبة معوية بن رباح عن عبد الله فاذا زالت الشمس ثم عرفة فاعلنا وصل الظاهر العبادان واحد  
وافانين واما تجل العصر فجمع بينهما لنفخ ففتل بل قافانه يوم وعادوه مسئلة ورواين في التمدد باما تجل العباد فجمع بينهما لنفخ ففتل بل قافانه  
يوم الدعاء مسئلة ثاني الموقف عليك السكينة والوقار وما حسنة الجلبى قال ابو عبد الله الغسل يوم عرفه فاذا زالت الشمس يجمع بين الظاهر والعصر بان  
وافانين معا لولا ان البان الى الموقف بعد الغسل والصلوة لما سطر المعنى من وجوب الوقوف من اول الزوال والاجماع فهو مشا للشرع وقد فانه من الفصل  
والصلوة والطهارة فانه واجب وسع بجمعة لا بغير انا جريسيه لشرع في مقد فانه روات المراد بالزوال الى الموقف بعد الغسل والصلوة والطهارة هو التماس  
للمعاد الاستغناء به في محل المقابلة من الموقف المذكور كل العرفه مثل سفي الجبل بعد ان فصل الشرع الوقوف الواجب اليه مقارنه لما بعد الزوال وبعد  
تغفله مقارنه بالزوال ولعل ما ردهم بعد تحقق الزوال لا فصل اليه لشار في الدكتور قال اليه مقارنه لما بعد الزوال ولكن بابا واهم من ضرب الحنا  
العروة والحقول عرفة بعد فكان المراد بعد الزوال في الجملة بحيث لا يتخلل زمان كثير وهو مشغل بغيره فانه ان الوقوف بالجملة الكيفية فان الاضيائة ينفذ  
الكون في عرفة بقصد العباد من اول الزوال بل مقارنه عليه من با المفدمة والين بعد تحقق الزوال واستغناء بالغسل والطهارة ثم يجمع بين الصلواتين ثم  
تجديد اليه والاستغناء بالدعاء والضحى واليكاء والبنكا في المسئلة وطلب المغفرة لنفسه لاحوانه المؤمنين واحوانه المؤمنين امة افضل للرواية الى الفردوس عدم  
الاستغناء بعرفه فانه يوم مسئلة ودعا وينفع العنق عشرين عرفة ليعفقه الله من النار وكما في الرواية وينفع اخيار الاربعين لما شورة المذكورة في التتمة  
والكا في خصوص ما دعا الحسين على دعا على الحكم عليهم السلا على القبول والظا استجما اعدا الوقوف لما تقدم ولما قال في المعنى اما الواجب هو الوقوف  
ولا نفم في ذلك خلافا وماه على كون الوقوف سنة فالمراد بان ثبت وجوبه بالسنة فلا وجبه الى الوقوف الله يعلم فاسئل **قول** فلو فاضر من الخ اما ما جاء في الكون  
الى الفردوس على المخا والعام المذكور بان ذلك فلو فاضر قبله كما او جاعلا فلا شيء عليه كذا التامى لانه عذر كما سطر للاصل مع عدم دليل لرواية مشع عبد  
عزله عبد الله ع في رجل فاض من عرفات قبل عرفة الشمس قال ان كان جاهلا فلا شيء عليه لكان منه قلة بدته وبمكن ادخال الناس ايضا في الجاهل فان  
الشيء يصححه مشع بن عبد الملك مشع ما صحح بنو شعبة ولكن لا يصحح فهو موقوف وكذا لا يثبت عليه لو رجع بعد الا فاضه منها عمل الباقيل الفردوس لما سطر  
ويمكن عدم الخلاف بين الاصحاب في كل وكذا في عدم جواز الا فاضه قبل عرفة عامدا عالما بخبره او ببيع قبله اليها وبتم الى الفردوس بجمع عليه اليه  
ح ويل عليه وانه مشع بن جعفر بن زيد الكناسي الثقة عليه جعفر قال سألته عن رجل فاض من عرفات قبل ان يغيب الشمس عليه بدته يومها يوم الخ ليعتد  
صا ثمانية عشر يوما بمكة اوفى الطريق اوفى اهل هذه صححه والعجب المص فاسماها بانى المنهى كانه ما وجد الكناسي في التمدد نصا بجموعه ولكن  
موجود الكافي مع انه نفاه الى التمدد بغير ضاجة على العام الحاضر لما تقدم وهي تدل على وجوب الصوامين ثمانية عشر يوما بعد العز من البدنه وعلى جوا  
الناظر في الكفارة في الجملة وجوا صوم هذا الكفارة كذا في السفر **قول** لو لم يتكلم في هذا اشارة الى اضطراب في المعرفة وهو ليل الفري ورواين فيه شيئا يدل  
على اجابته لاضطراره للناس الى الجاهل ان الله ما وصل الى عرفة الا بالليل غير صححه الحسن العطاء الثقة عن عبد الله ع قال اذا زوال الحاج عرفات قبل طلوع  
الفجر فقبل من عرفات ولم يدرك الناس جمع وجدتهم فدا فاضوا ليلت فليل بالشمع الحرام وليلتي الناس منى ولا يثبت عليه وهي تدل على اجزاء الوقوف بعرفة  
ليلا مع الوقوف بالشمع لو بعد طلوع الشمس ثم من غير خاص بالاضطرار لما تقدم من كون الوقوف بعرفة مكانا من تركه نارا عالما قال  
جع له ولكن دليله كذا خال باع كون الزوال في النهار والليل بل ظاهرا كان عالما الا ان يكون كون تركه اذ عرفة منها واخينا امو حيا لقولنا لاجماعنا  
فيخصر هذا الخبر بالاضطرار في ذلك على اجزاء الاضطراب وهو من هذا البعض لكن لو طعن ان ذلك واخينا بالشمع فليفع ويتم حجة وان ظن فوافد ان  
اخينا بالشمع لو ذهب لادراك اضطرابه عرفه بترك الاضطراب وبان بالاختيار فانه يتم حجة للاجما مثل صححه الجلبى قال سئلنا با عبد الله ع عن الرجل  
يا الى بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال ان كان في منهل حتى ياتي عرفات من ليلته فيفيض بها ثم يفيض فذلك الناس الشفر قبل ان ينصوا فانه يجر حجة

یانی







[illegible]







ولا يقف بعين المشعر وحده فابن المازني في الجاهلية وادى محرم يجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ولو نواه ونام او جن وانما عليه صح وقوفه على راي بسبق الوقوف بعد صلوة  
النجوى والصلوة ووطى الصلوة المشعر وحده وذكر الله على فزع والاقامة بمعنى ايام التشرع لمن فاتته الحج ثم يجمل بعمرة مفردة خاصة

وتقدم دليله وقد مر صحة هشام الدالة على جواز الاقامة من غير تعيينه بالخوف النساء لعلها انبتت بما لغيرها كما تقدم والظهور  
الرجوع على التماسه ان امكن مع عدم جواز الاقامة عند **قول** لا يقف الحج دليل عدم جواز الوقوف بعين المشعر ظاهر ودليل تعيين حده  
المذكور الروايات الكثيرة المستمرة من غير عارقال حد المشعر الحرام ما بين المازنين الى الجاهلية الى ان محرم وانما سميت لمصلحة  
لانهم اذ لدوا اليها من عرفات وظن ان الحد خارج عن المشعر فلا يجزى لوقوفه في ذلك محرم كما يدل عليه عدم جواز تجاوزه الا بعد طلوع الشمس في  
وكنا كراهته اقامة من المشعر ورد فيها المبالغة حتى ورد الامر بالرجوع للتارك في مثل حنيفة حفص بن الخضر وغيره من عبيد الله كانه قال لبعض من سئل  
في الذهاب الى مكة قال لا قال فامر ان يرجع حتى يبعث قال فقال له ابنه لا اعرفه فقال له سئل الناس هل فيها دالة على ثبوت المعبد بكلام الناس ان  
عنه وهو مشعر لم يكن عدلا فيمكن اعتباره وصوله الى الشاي وفي رسالة قال من اجل بؤاد محرم فامر ابو عبد الله بعد الاضطرار الى مكة ان يرجع فيسعى  
يكونه من معنى صحيحه معقوب بن غار وحسنه عليه عبد الله قال زامرت بؤاد محرم وهو واعظهم بين جمع منه وهو الى متى اقرب فاسع فيه حتى تجاوزه فان  
وتدل على استحبابه رسول الله صلى الله عليه وآله قال اللهم سلم لي عهدا واقبل نوبتي واجب عوفي واخلفني فيما تركت بعد وفيها اشارة الى خروج وادى محرم المشعر  
الروايات الكثيرة بل يدايه في ما بينه وبين ما بعده ليس بشعر لعله يريد ان ما بعده ليس من غير المشعر بل له واطوافه فيها خروج المحرم  
عن المشعر بل عن مكة ايضا كانه يريد ان ما بعده ليس من غير المشعر بل له واطوافه فيها خروج المحرم  
تدل على قدر محنته محمد بن اسمعيل عليه الحسن قال الحرة في وادى محرم حرة خطوة ومثاق في رواية عمر بن يزيد قال قال في وادى محرم قد راع  
هذا من سبب الاول قال في من المروية قبل العود من عرفته بدعة قال الحسن في ذلك ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل لعل مراده بالجواز  
عدم الكراهية اذ التجرؤ الوقوف عليه مطلقا لانه من المشعر بل نقل في من عن الشيخ الاستحباب للصورة حيث قال قال الشيخ وطى الصلوة  
المشعر بوجهه او بعينه وقد قال الشيخ انه قبح وقال ابن الجديان يطأ بوجهه وبغير المشعر الحرام قريب المنارة والظاهر انه المجدد الموجو لان التمسك في حنيفة  
ابن عمار ويستحب للصورة ان يقف بالمشعر الحرام ويطأ بوجهه فالكراهية لغير الصورة لو كانت كما يقولون ويشعرها رواية سماعه قال قلت لابي  
عبد الله اذ اكثر الناس يجمع صانعه عليهم كيف يضعونها فقال يرفعونها الى الماسين في الدنيا لتخفها قال الشيخ في الهند وقد بينا فيما تقدم ان  
مع القدرة لا بأس بالارتفاع على الجبل كانه اشارة الى ما في هذه الرواية فاني لم اجد غيرها وقال بعد ويستحب للصورة ان يطأ بالمشعر الحرام وان  
يدخل البيت يمكن حمل الاستحباب للصورة على طلبة المسجد الموجود لان بوجهه فانه المشعر كما فهم ما نقلناه من الدور ويمكن اذلة استحباب  
المشي في مطلق المشعرين بخوله الى ان ينزل لعل جهرا في الصلوة الى الجبل عموم فاعلم وكونه من طواف المشعر وما في الفتنة واما ان غنى المحرم  
ابن ابي عمير عن جعفر انه ذكره ان يقيم عند المشعر بعد الاقامة في **قول** لو نواه الحج وحجته مما تقدم فان لو كان هو كونه ما ورد في  
اختياره على وجه شرعي بل ان ذلك لو شرب لمسكر عدا غلما اختيارا وغيره من المرتبات **قول** يستحب لوقوف الحج يحتمل ان يكون مراده  
استحباب فعل الوقوف الواجب بلا فصل فيكون اشارة الى عدم وجوب الاستحباب استحياء يجوز قبلها ايضا مستوعبا وغير مستوعب **الظاهر**  
من الدليل او يكون من النسبة الى عدم الفضل بعد هذا لا يجب الاستحباب كما هو ظن الدليل كما مر يحتمل ان يراد بالوقوف لقيام الله بعد  
توقاف قبله مقارنة للخروج بعده وتقدم وجه استحباب وطى الصلوة المشعر بوجهه اي غير اكل وحافيا وتركه بعينه كما ذكر في غيره لعله في الرواية  
كلما عرف لعل المراد بذكر الله على فزع استحباب ذكره في المشعر بغيره بل في ذلك فيحتمل ان يراد منه الجبل المعهود كما نفع الشيخ المشعر الحرام جبل  
هناك فيمن خرج فيكون ذكر الله عليه على تقدير الصلوة مستحبا ويمكن ان يكون المراد بالجبل ايضا المسجد ما قرب منه لكونه جبلا اذ ليس بعمر  
صعود الجبل المعهود وانما عن الموضع الذي يقف فيه الناس يمكن ان يراد ذلك ايضا فيما نقلناه عن الدور وفيما تقدم فيكون الكراهية في صعود  
الجبل المعهود واستحباب الارتفاع على المشعر للصورة في هذا المجل كما اثير الية **قول** لا اقامة الحج اي يستحب الاقامة بمعنى ايام التشرع في ذلك  
لمن فانه الحج لضيقة الوقت نحوه ثم يجمل بعمرة مفردة قال في الدور وسحب التحلل بالعمرة كانه يريد بوجوبه بمعنى عدم حصوله الا بالعمرة يدل على المدة  
صحيحة معقوبة بن عمار قال قلت لابي عبد الله دخل جاء حاجا ففاته الحج ولم يكن طاف قال يقيم مع الناس حراما ايام التشرع ولا عمرة عليه فيها  
بحرم من **س** فاذا انقضت طاف بالبيت سعي بين الصفا والمروة واحل عليه الحج من قال بحيث حرم كانه حلت على الاستحباب للاصل عدم الصلوة في  
الوجوب لا خلاف في ذلك لعل المراد بالطواف الطواف مع الصلوة واحل الاطلاق بالتقصير والحلق وظاهره عدم وجوب طواف النساء  
والظاهر تكفي طواف احد كذا غيرهما مما سجدوا قد مر الحث غرضك فتذكر وظاهرها ايضا وجوب العمرة بعد ايام التشرع وذلك مع طواف النساء  
احوط وايضا ظاهرها انقلاب حرام الحج بنفسه الى حرام العمرة من غير احتياج الى شيء كما هو مقتضى الاصل ولان الفعل مقدم او مع نية لا تغير  
نية الحرام من غير احداث فعل الحرام الا نادرا في مواضع لدليل ويدل عليه ايضا ما في صحيحة معقوبة بن عمار قال قال ابو عبد الله انا خارج  
للمكة ومفرد للحج او متمتع بالعمرة الى الحج تدم وقد فاته الحج فليجعلها عمرة وعليه الحج من قابل الظان المراد بجعلها عمرة جعل الحج بالعمرة لها  
عمرة بمعنى الايقان بانفعال العمرة دون الحج فلا يدل على وجوب نية قبلها عمرة بالنية وتويدة رواية محمد بن سنان قال سالت ابا الحسن ع الله  
فقال لا اذ لا **ج** اذ ادركنا الانسان فقد ادرك الحج ولا عمرة له وان ادرك جميعا بعد طلوع الشمس فعمرة مفردة ولا حج له فان شاء ان يقيم بمكة اقام وان شاء ان  
واتناش المشعر يرجع الى اهله يرجع وعليه الحج من قابل يدل عليه ايضا صحيحة ضرير لانية فلا يصح جعفر محمد بن سنان ويؤيد الانقلا في الاشراط في الاحرام  
الحرام قبل طواف حله حيث حبسته وتدل عليه رواية اسحق بن عبد الله عن الحسن فيمن جاء بعد طلوع الشمس قال فليس له حج فقلت كيف يصنع باحرامه قال ياتي مكة  
الشمس فقد ادرك

الحج ص



وقتا الاختيار غير من زوال الشمس يوم عرفته الى غير ما من تركه عما غامدا من جهة المضط الى طلوع الفجر ولو نسي الوقوف بها رجع ووقف ولو الى الفجر اذا عرفنا ذلك المشعر وقت  
الاختيار للمشرع من طلوع الفجر الى طلوع الشمس للمضطر الى الزوال وبذلك الحج باءا احدا للاختيار بين ولو ادرك الاضطرار بين فتولا ن ولو ادرك احدا خاصا فاته الحج ولو لم  
يقف بالمشرع ليل ولا بعد الفجر غامدا بطل حجة ناسبا بغير ادراك عرفته ولو ترك الوقوفين معا بطل حج عبد الله وسهوا وتسقط افعال الحج عن فاته وتبطل بمره مفردة ثم يقضيها واجبا  
مع وجوبه مرة <sup>ح</sup>

فيطوف بالبيت الحرام وهي صريحة في الانقلاب ظاهرة في عدم طواف النساء كغيرها وهي دليل فوات الحج بقول الموقنين مطلقا بقول الله  
يدل على الانقلاب فانه يحتمل سنا وعلى القلب لنتية تدل واية معوية لقوله فيجعلها عمره مفردة محل التأمل يدل على التخيير بين  
التخييل بين الحدة واما ما يفتي حتى يضيىء يوم التشرع ثم لا يتيان بينا في افعال العمرة المفردة واية داود بن كثير الوية قال كنت مع ابي عبد الله  
عنه ان دخل عليه رجل فقال قد مات الحج فقال قال الله العاقبة ثم قال اري عليهم ان يهرق كل واحد منهم دم شاة ويحاق وعلينهم  
الحج من قابل ان اضربوا الى بلادهم وان اقاموا حتى يضيىء يوم التشرع بمكة ثم خرجوا الى بعض مواقيت هذه مكة فاحرموا منه واعتروا فليس  
عليهم الحج من قابل في ذلك خلاف الا انه قال في الخلاصة لا يرجح قوله ولكن يدل على سقوط الحج من قابل ايضا لو اتي بعد التحلل بغير مقتر  
وهو محل التأمل وحلها الشيخ على الحج ندبا ولكن يراه قوله وعليهم الحج ندبا من قابل هو بعيد بعد من حلها على من اشترط في اخر حجة من قابل وحلها على  
خريتين اعين الثقة قال سالت ابا جعفر عن رجل خرج متعمدا بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة الا يوم الفجر فقال يقيم على احواله ويقطع التلبية حين  
يدخل مكة فيطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويدعى ثمانية وثلاثين مرة فيصير الى اهله ان شاء وقال هذا من اشترط ان حل حيث حبه على من  
عند اخره فان لم يكن اشترط فان عليه الحج والعمرة من قابل هذه تدل على الانقلاب بنفسه هي من كونه في الفقيه يراه فانما هذا كمال كماله  
يسقط الحج مع فواته والانيان بالعمرة ان كان شرط في احواله غير بعيد للنسج الصحيح مع القابل يقول لدوس العمل بهذا بعيدا لان القات  
ان كان واجبا مستقرا لم يسقط بالاضطرار والاع عند التقصير لم يجز لفتا ولا يشترط ومعه كالمستفاد اجتهاد في نقابلة النص على انه قد ينعى عند  
السقوط في المشعر مع التقصير بل عدم وجوب التعمد ايضا مع الندب لوجوبه بالشروع الا ان كان له فسادا فلهما فلهما وكذا الايضاشا  
على عدم طواف النساء لان ثبت وجوبه في جميع العمرة المفردة يجب فيها ايضا لدليل ان لم يشتمل هذه عليه كغيرها فاما ما دل على ان سقوط  
الحج من قابل فانه جلية للاضطرار فغير ما يدعى ولا يحتاج الى التكلفات المتقدمة ايضا الظاهر ان حصول التحلل بالدم مذكبا للشيخ في التمتع  
حيث ما استشكل فيه في رواية داود بل نقله وحلها على ما مر من جهة سقوط الحج فتأمل قال في الدوس لو اراد من فاته الحج البقاء على احواله  
الى القابل فالاشكال المنع وانه لظا الاختيار المتقدمة فانه يدل على وجوب العمرة ويجعل الجواز للاصل عند حصر لحة الاختيار في الوجوب في الاول  
الانقلاب **فوق** لم يرد في الاختيار الحج لعله لئلا يجادل الناس مضطرا من ان في وقت لا يدرك الوقت للاختيار ولو كان قصر في  
الاستيصال في الطريق على الاحتمال لعموا يدل على ان ادرك عرفته ولو لم يدرك ادراك المشعر فقد ادرك الحج وقد مر ايضا ما يمكن استقرا وجه  
ولو نسي الوقوف انه لو ظن عدم ادراك المشعر لرجع وقصر فاته قصر على وجه من جهة الحل وغيره فان قوله الرجل باي بعدا تقصر  
الناس الحج يشتمل ظاهرا او يقال لا فرق بين وبين الناسبه وهذه مؤيدة لادخال الناسبه الجاهل ايضا في المضطرا فيها من قوله فان الله نعم اعز  
ولبعد فقد تم حجه وكذا الكلام في اضطرار المشعر لا يذهب عليك في ما نهت كون الاختيار للعمرة من الزوال الى الغروب كذا كون الاختيار  
المشرع من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ان الركن هو كون ما فيها وان الوقوف الذي يطل بترك الحج عما غامدا لاختيارا في عرفته هو ان يكون من الزوال  
الى طلوع الفجر يوم العيد كذا ان يكون في المشعر من ليل الفجر الى طلوع الشمس فانها الاختيار بان فلا اضطرار الا اضطرار المشعر وشاره في قوله  
التاني في احكام عرفته وان مع الاضطرار يصح بعد ايضا وقدره سيجي اية **قوله** يدل على ندبنا ان الصور ان اختيارا عرفته فقط  
اضطرا بها فقط وكذا المشعر واختيارا عرفته مع اختيار المشعر مع اضطرارها مع اختيارا وية تدعى المحقق الثاني الاجماع في حاشيته اضطرا به  
الكتاب على صحة الكل الا في اضطرا بها واضطرار احدهما وتداسج الم وجهها لعل الصحة باءا اختيارا عرفته وهو مذكور في سوا ايضا والظاهرة  
الجميع الا اضطرا به عرفته لنقل الاجماع على عدم صحة سوا الدليل على الصحة قد مر تدادنا اخبارا صحيحة دالة على صحة باءا اضطرا المشعر  
وهو يدل على الصحة في باقي الاقسام ما لا يبقى الا مع ان صحة الاضطرار بين مفهوم من الاخبار صريحها مثل حسنة الحلبي وكذا في جعله وقتا  
للمضطر لانه عليها فلا فائدة في جعله وقتا لولا ذلك فالخلاف في الاضطرار بين بعيد مع جعلها وقتا للمضطر الا ان يكون الخلاف في ذلك هو  
خلاف في كلامهم فقوله ولو ادرك الاضطرار بين فتولا ن ولو ادرك احدا للاضطرار بين الحج محل التأمل **قوله** ولو لم يقف  
ما كان يحتاج الى ذكره بعد ان مضى كون الوقوف بالمشرع كذا فانه يفهم منه انه لو لم يقف بعدا بطل حجه فكانه اغاده لبشره ان لو كان حقيقة  
ليس هو الوقوف للاختيار المذكور للمشرع بل ما هو ابدله وهو الوقوف ليل ولا ولو قيل لا تدعى عرفته في هذا في الحقيقة يجعل الاختيار من الليل  
الى طلوع الشمس كون الركن جزءا منه فما عرف فائدة جعل الاختيار ما بين الطلوعين وجعل الركن جزءا منه ثم التعميم ثم ولعله يريد اختيارا  
عرفته في قوله ان ادرك عرفته ولو ترك الموقفين معا بطل حج عبد الله وسهوا الظاهر ان مرادهم ان فوت الموقفين الاختيار بين ذلك هو الركن وجوب  
لبطلان الحج وفوته على وجهه كان اختيارا او اضطرا بعدا كان وسهوا هكذا يفهم من بعض المناسك ان لا يفوته الا بفوت الموقفين  
مطلقا للاختيار والاضطرار كما هو الظاهر من فوت الموقفين بالكلية وذلك لما يكون بفوتهما مطلقا ويؤيده ما تقدم من الصحة  
احدا للاضطرار بين وبادراكهما فانه يدل على عدم البطلان بترك الاختيار بين معا على وجهه ان نعم اذارة ذلك لمن قال بعد الصحة باءا  
اضطرار مطلقا يمكن ودليله الاجماع وهو مؤيد بجعلها العم من الاختيار والاضطرار لاجماع في الاول كما عرفنا الاصل ايضا وفي بعض  
الاختيارات اشارة الى لبطلان بترك الموقفين كما مر في رواية اسحق بن عبيد الله **قوله** سقط الحج اي فاته حين الحج عن المحرم فيقطع جميع  
افعال الحج اذ بعد فوت الحج لم ينفع بلك افعال والدليلية بمن الطواف والصلاة والسعي والتقصير ليس بافعال بل تنال العمرة لانه انما يفعلها







والأفاضل في معنى قبل طلوع الشمس لغير الإمام لكن لا يجوز طوافي حجرة بعد طلوعها وتجاوز الإمام حتى تطلع الشمس في يادى بحسب ما عبا المقصد الخامس من مسائل منى  
مطالبة ثلثة الطلب الأول الرئي يوجب الخرم حجرة العقبة لبيع حصبات مع النية بفعله ولا يجوز لو وقف بواسطه غيره من جوان وعينه ولا اذا أصابت الحجرة بما لا  
يسمى بها ولا مع السك في وصولها وبسبب الدماء والطهارة عند كل حصاة والنباء عشرة أرباع إلى خمسة عشر والى هذا واستنبطنا ما مستدبر القبلة وفي غيره  
يستقبلها ويجوز الرئي عن العليل المطلب الثلثة في الذبح ويوجب الهدى وهو على التمتع وإن كان مكيا م

عند الحجرة العقبة وفيها مستحب آخر مذكورة في الكتب فافهمها وهذه تدل على وجوب الرئي عند ذهابه من مكة فافهمها هذه تدل على وجوب الرئي عند ذهابه من مكة فافهمها هذه تدل على وجوب الرئي عند ذهابه من مكة فافهمها  
على المسند بأن يكون على الحد غير ما لم يكن الاستحباب بعيدا والحوط ملاحظة من الرواية وقول الأصحاب دليل استحباب التقاط الحصى  
الخذل أحد على ذكره كراهة كسح حصى حصى وإتية به بغيره قال سمعت أبا عبد الله يقول لتقط الحصى لا تكسر منه شيئا **قول الرئي**  
مقدم دليل استحباب الأضلاع والأفاضل من المشعر من قبل طلوع الشمس كراهة النجاء وعن وادى بحسب ما عبا المقصد الخامس من مسائل منى  
بالخير ويجعل كونه من المثل بل هو الظاهر والأمام في المشعر حتى تطلع الشمس بوجوب الروايات وكلام الأصحاب قد مر أيضا دليل استحباب  
السعي على الرئي يعني الرملة وأدعى استحباب الرئي للتردد لمن لم يفعل ولو كان بمكة وسيا ما في أحكام الرئي من مسائل منى  
غريب **قول الرئي** دليل يجوز رمي حجرة العقبة بالحصى يوم النحر كانه الإجماع قال في المنهاج في هذه الحجرة بمعنى يوم النحر واجبا لفعل  
فيه خلافا مستندا الحسنه مغوية عن أبي عبد الله قال خذ حصاة الجارم اثنتي عشرة حصاة فاحصن بها وارفعهن في علي ثم رمي بها **المنهاج**  
مع كل حصاة الله أكبر اللهم ادخر عن الشيطان اللهم تضديقا بكتابات على ستة نبيك اللهم اجعلها خيرا ويرد على ما مضى ولا وسعيا مشكورا فارها من قبل  
وذنبا مغفورا وليكن فيما بينك وبين الحجرة عشرة أرباع وقد مضت عشر ذراعا فإذا أيتسحتك رجعت من الرئي فقل اللهم بك وثقت عليك وجهها ولا تها  
توكلت فتم الرئي نعم المولى نعم البصير قال يستحب رمي الجمار على ظهر الظان جميع ما اشتغل عليه هذه الرواية غير رمي الجمار مستحب  
لعدا القابل بغيره أو الشهرة والأصل فاما ما ينبغي الاتيان بجميع ما فيها وأما كونهما سبعا فافهمها أيضا إجماع على الظاهر مستندا إلى قوله قال في  
المنهاج لا نعلم فيه خلافا والأصل فيه فعله وفعل الأئمة بعده وفي حديث جابر ما رواه ما سبعا حصياتا يكبر مع كل حصاة وهو قول علماء الأئمة  
ويدل عليه أيضا ما في رواية أبي بصير في الكافي والفقهاء قال قلت لأبي عبد الله ذهب رومي فادى في يدي ست حصياتا فقال خذ واحدة من  
تحت جملك تدل عليه على عدم الزيادة صحيحة مغوية فيه أيضا وأما وجوب لنية فقد مر الحديث فيه مرارا ووجوب التعرض للعدا وكونه  
حج أو الأضلاع بعيدا قال في المنهاج يجب أن يقصد فيها الوجوه والقربة إلى الله ثم التحقوسمى إلى خلاص هو صريح فيما قلناه وقدمتموه  
فتذكر أمانا وجوب الرئي بحيث يعلم وصول الحجر إلى الحجرة على وجهه يرمي بها ويفعل فدل عليه ظاهره لأن المقصود من الأمر رميها بغيرها  
بنفسه بالحصى بطريق الرئي فلا يكفي رمي الرئي إلى صوبه ولا الوضع عليه ولا وصوله بمغوية بخلاف ما لو أصاب لنا نا أو جلا ثم وصل  
إلى الحجرة لصحيحة مغوية بن غار في الفقيه قال إن أصاب لنا نا أو جلا ثم وقع على الجمار لجزاك ولا مع عدم العلم بوضوئه لأن الأصل عد  
قال في المنهاج لا يجوز الرئي إلا أن يقع الحصى على الرئي فلا وقع دون رمي بغيره ولا نعلم فيه خلافا قال ابن بابويه في الصحيح عن غار في  
عبد الله قال إن رميت بحصاة فوقت في فجلا فعد مكافئا وهي مذكورة في الكافي أيضا ومعلوم وجوبه بطريق الرئي من الروايات المتقدمة  
قال في المنهاج وهو قول العلماء كانه يريد قول علماءنا إذ نقل بعينه هذا قول أصحاب الراي بجزاء وضعه على الحجرة لأنه يسمى ميلا إلا أن  
يكونوا قائلين بوجوب الرئي لجزاء الوضع هو بعيد مع أن دليلهم على الإجزاء يدل على أن الوضع هو جزاء الوجوب ثم في دليل استحباب  
الطهارة ما تقدم في جزاءه رواية مغوية ما تقدم من استحباب الطهارة في غير الطواف ورواية حميد مسعوقا سألت أبا عبد الله عن رمي الجمار على  
غير طهارة قال الجمار عندنا مثل الصفا والمروة فخطان أن طفت بينهما على غير طهارة يضر لك والطهر أحب إلى فلا تدعه وانت قادر عليه لا يضرك  
سندها ويجعل على الاستحباب ما هو في الوجوه مثل صحيحة محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن الجمار فقال لا ترم الجمار إلا وانت على طهارة  
المنهاج يجوز الرئي للمحدث والمحدث الطاهر الطهارة أفضل ولا نعلم فيه خلافا مع إمكان المناقشة في صحة السند لوجوه على الحكم الشرعي وإن  
كان الظاهر الثقة لنقل أحمد بن محمد عنه وأيضا يشرع بعدم الطهارة حسنة الجبلية عن أبي عبد الله قال سألت عن الغسل إذا رمي بالجمار فقال بما  
فعلنا ما السنة فلا ولكن من الحرة المرفقة قد مر استحباب الرئي بعد عشر أرباع وخمسة عشر في حسنة مغوية وقد مر فيما قبل دليل استحباب  
الرئي عند ذهابه من مكة لا دليل على ظاهره على وجهه يرمي كل حصاة حصى وأدعى استحباب الرئي للتردد لمن لم يفعل ولو كان بمكة وسيا ما في أحكام الرئي من مسائل منى  
ما يشرع في حسنة مغوية من قوله ويقول كل حصاة ولعله خلاف عند الأصحاب في ذلك ويغيره كلام المنهاج حيث ما نقل الخلاف عن بعض  
العامه **قول الرئي** واستنبطنا ما في المنهاج في المنهاج هو مذاهل العلم لما رواه الجوهري عن أبي عبد الله أنه رمي حجرة العقبة مستدبر القبلة إلى قوله  
قال الشيخ في جميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين رمي الجمار إلى حجرة العقبة فإن النبي رماها مستقبلها  
ومستدبر الكعبة فكان ذلك دليل على استحباب القبلة المستلزم لاستقبال الحجرة الأمامية وإنه قول أكثر العلماء ولعله دليل استحباب استقبال  
الكعبة المستلزم لاستقبال الحجرة في رمي حجرة العقبة بكونه عبادة مع اشتغالها على الدماء الذي يستحب فيه الاستقبال على ما تقدم عندهم من أنه  
أقرب إلى الأجابة **قول الرئي** دليل يجوز رمي ثلثة حصى حصى مع غيره من الرئي في الكافي وهو صحيح في الفقيه عن أبي عبد الله **المنهاج**  
والمبشور يرمي عنهما قال والقبيلتين يرمي عنهما وصحيحة السحق بن عمار قال سألت أبا عبد الله عن الرئي من الرئي يرمي عن الجمار قال نعم يجزى الجمار ويرمي عن  
كذا في الكافي وزاد في الفقيه فقلت لا يطبق فقال يترك في منزله ويرمي عنه وفي هذه الرواية دلالة ما على الاتيان بالشئ مما أمكن فافهم  
**قول الرئي** ويجوز رمي الجمار على التمتع حاشا أن مكيا ولم يجز عليه التمتع بأصل الشرع ونج الحديث بمعنى أن كان غير مكيا بل يجره لو كان بلا  
واشار بقوله وإن كان مكيا إلى من يقول أنه غير واجب إلا على من بعده عنها بمقدار موجب التمتع لأرجاع الإشارة في قوله نعم ذلكين  
لو كان مكيا خاصا بالمسجد الحرام إلى التمتع في غير البيت في أنه واجب على التمتع مطلقا ويدل عليه أيضا صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله



ويجوز للمولى من الذبح عن عبده المأذون وبين امره بالصوم فان ادرك المشعر معقبا بقين الهدى مع القدرة ومجبت هذا السنة منه ومن الفاج عنه وذبح يوم النحر قبل الحلق بميم

قال سالت قوله ثم من منع العرة الى الحج فما استيسر من الهلك قال شاة وصحبة معونة نحر علي بن عبد الله قال يمين في المتغشاة كانها انشا  
الى ادنى ما يجزى من الهلك **قول** من يذبح المولى الى بدل عليه صحبة سعد بن خلف قال سالت بالحسن قلت امرت مملوك ان يتنع فقال انش  
فان يجع عنه وان شئت فزعه فليصم ومثلهما صحبة جميل بن دراج عن علي بن عبد الله وما يدل على انه كالحرم مثل صحبة محمد بن الحسن قال سالت عن  
المقنع كم يجزى من شاة وسالت عن المقنع المملوك فقال عليه ما على الحر اما صحبة الشخ على من اعتق قبل ان يفوته احد الموقنين  
فانه يجزى عليه الحج وما يتبعه قد تقدم دليله وان يكره او لا احد الموقنين حله ايضا على من لم يامر عبده بالصلاة النذر الثاني قال فانه يذبح  
يذبح عنه ولا يجزى الصلوة بعد قضاء ايام الصلوات بدل عليه رواية علي بن ابراهيم قال سالت عن غلام لخرجه معي فامرته ففزع ثم اهلك  
يوم الترية ولم اذبح عنه فله ان يصوم بعد النذر فقال نهى لا ايام اليه قال الله الا كنت امرته ان يذبح الحج قلت طلبت الحنف فقال كمال الحنف  
فانه يذبح عنه شاة سئنة كان ذلك يوم النذر الاخير في سنة ما تسمي بحل وهو مشرك وكذا على الحلال الاول غير بعيد كذا دليل وجوز  
الهلك لو ادرك المشعر معقبا مع القدرة على الهلك ومثله الحج وفعل في الشهر عن الشيخ في نه ان الافضل بعد ايام التشريق الذبح عن المملوك  
حله عليه رواية على المتقدم وسيجيء بيان وقت الصلوة **قول** من يذبح النذر عن غيره فانه يذبح عنه شاة سئنة كان ذلك يوم النذر الاخير في سنة ما تسمي بحل وهو مشرك وكذا على الحلال الاول غير بعيد كذا دليل وجوز  
اختيار الان المقصود وجوز الذبح في هذا المكان من ماله تقربا سواء وقع منه او من غيره كالزكاة وغيره فالحال في المنى يجوز ان يتبعه الذبح لا يذبح  
النيابة فيه خلا في شرطه كغيره من الافعال فيهم ذلك من رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى جعفر قال سالت عن النذر النذر يجزى الذبح يذبحا في سنة  
صالحا بالتحريم عن صاحب الصحبة فقال نعم انما له ما قال في المنى وفيها صحبة وفي طريق التهنيد ابو قتادة عن محمد بن حفص القمي هو غير معلوم  
هو على محلي تحصيل القمي هو غير معلوم فله على محلي تحصيل القمي النذر وعرفا واداه على يديه وقوعه كذلك في صحبة علي بن جعفر في  
بيان ايام النذر قال في قتاده على محمد بن حفص القمي هذا يدل على عدم الاعتناء باللفظ بل بالنية فقط قال في المنى يستحب ان يذكر بلسان  
وقت الذبح انه يذبح عن فلان بن فلان فلو اخطأ فذكر غير صاحب النذر لم يضر لان الاصل هو النية والذكر لا يعتن به ويؤيده ما رواه الشيخ في  
الصحيح عن علي بن وذكرا رواية قولي ودفع يوم النحر الى امار فان الذبح فظ الاصح انه كان بمنى يوم النحر فله ايام بعده وفلان الاصح في  
غيره يوم النحر ويومان بعده ويذبحا في سنة ما تسمي بحل وهو مشرك وكذا دليل وجوز  
سالت عن الاصح في غير سنة ثلثة ايام فقلت فاما قول في رجل سافر قدم بعد الاصح بيومين الى ان يصح في اليوم الثالث قال نعم ومثلهما  
موقوف غار الشايطاني في رواية ابراهيم بن عبيد عن جعفر عن اخيه موسى جعفر قال سالت عن الاصح ثلثة ايام وفضلها اوها العلم المحولة على غيره من الاصح  
لما تقدم يمكن حل ما يدل على كونه يومين في نفي يوم واحد في غيره على الاصلية وحمل الصدق في الفقيه والشيخ على انه يومان الذي  
لا يجوز صوم يوم واحد كذلك في غيره من مثل سنة محمد بن مسلم عن جعفر قال سالت عن الاصح يومان بعد يوم النحر ويومان واحد بالامسا  
لو اذبحه في يوم حازم عن علي بن عبد الله قال سمعته يقول النحر في ثلثة ايام من اراد الصلوة لم يصم حتى يضيء الثلثة الا ايام والنحر بالامسا يوم  
من اراد ان يصوم صام من الغد قدم البحث في ذلك يعلم منها انه يجوز تخيير في افعال من النحر الى ايام التشريق مثل الحلق والعلوان حيث ان الذبح  
مقدم عليها وفيه ما مل ثم انظر الى ايام ايام الذبح بمعنى لو تجوزها بمعنى الاجزاء فيها وعدا الاجزاء في غيرها قال في المنى لو ذبح في بقية  
يوم النحر لواء وان كانه لا خلاف عندهم في ذلك يؤيد كون ذبح الحج بكماله من اشهر الحج كما فيهم من الاية والاخبار وما في الاخبار بالمعقبة ان لم  
يجد هدا وعنده ثمة يخلف عنده احد من اهل مكة يشرك له هدا يذبح طول ذبيحة وان لم يتفق في القابل في ذلك الشهر فله ان يذبح  
مكة فالتة انه موقر يدل عليه بعض الاخبار ومثله رواية ابراهيم الكرخي عن علي بن عبد الله في رجل قدم جديده مكة في العشر فقال ان كان هذا  
واجبا فلا يذبح الا في مكة وان كان ليس بواجب فليذبح بمكة ان شاء وان كان قد اشعره او قلده فلا يذبح الا يوم الاصح وابراهيم ما منعه ويد  
على الجواز في مكة ايضا روايات مثل سنة معوية بن عمار قال قلنا لا في عبد الله ان اهل مكة انكره اعليان انك يذبح هدايك في منزلك مكة  
فقال ان مكة كلها محرم وقدم ايضا في جواب اعتراض عمار بالبصرة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم في مكة وصحبه في صحبة معوية انه اشرك بمكة وذبح  
قال لا بأس بذر عنه قال الشيخ في التهنيد بعد نفل سنة معوية بمكة ان يكون هدايك كان تقو عار ذلك جائز به بمكة والحكم بالحجر  
الاول والى لا نه مفصل هذا الخبر مجاز في هذا التاريل تامل بعد ظم وسند الخبر الاول ظهور كون الثاني في هذا المقنع ولو لم يكن انما  
لكان القول بالجواز في مكة جيدا بل يدل على جواز الذبح في اهلها ايضا ما يلزم الانسان في حجة ما في صحبة صحق بن عمار بعد نفل جوارا هدا  
الدم في اهلها ما يلزم في حجة قال قلنا لا في ابراهيم الرجل يخرج عن حجة ما يلزم عليه الدم ولا يذبح حتى يجمع الى اهلها فقال في ربيعة في اهلها ياكل  
سنة الشئ واما وجوب تقديمه على الحلق والتقصير الطواف بهذا الرتبة كما هو المشقة فله رواية جميل بن علي بن عبد الله قال سالت عن الذبح قبل الحلق  
وفي الفقيه بل الحلق قبل الذبح فان فعل خلاف ذلك ناسيا فلا شئ عليه لصحبة محمد بن مسلم عن جعفر في رجل هدا البيت قبل ان يحلق فقال ان  
كان زاد البيت قبل ان يحلق وهو عالم بان ذلك لا ينبغي له فان عليه مائة شاة ولكن رواية الاولى غير بالاعتناء وفيها ما يشترط لا يستحب وهو  
قوله وفي العتبة الحج فان الظان ذلك في الحقيقة في الثانية ايضا اشعار به حيث قال لا ينبغي على انه قد يناقش في الصحة لقوله عدا علي بن محمد  
لان ما صرح بابي محمد كذا قال ابن محبوب وكذا ابو ايوب محمد بن مسلم ايضا مشرك فانه الظاهر الصلوة والاشراك ويدل على عدم وجوب التهنيد  
ما سنذكره من الروايات ويؤيد انه لو كان واجبا ما كان ينبغي لابراهيم عندنا لقال بان الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص ان النهي



والوحدة ولا يخرج من سبعين من أهل النحوان الواحد ولا يتابع ثابا بل يتبعه

العبادة مفسد كما لم يكن مع أنه لا قبل بالفساد على ما يظهر يمكن الجواب بان المراد بالامر بالذبح قبل الخلق مثلا هو وقوعه في زمان سابق على زمان  
التأني مع وسعته فانه كما قيل في صلوة الزلزلة فالمراد والمنوع هو تركه في ذلك الزمان لا فعله في ذلك الزمان مع كون الزمان زمانا لا ايضا  
بالاتفاق على ان تحريم فعل الثاني لو كان الترتيب اجبا ليرى ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده بل لا يفسر ما مورا ولا مشروعا وما ذوقا  
في فعله شرعا الا بعد الاول فيكون قبله واقعا غير مائة وبغيره ان الشارع فيكون حراما بقصد العبادة المشروعة والمادة شرعا كما  
هو المقرب عندهم فيلزم عدم الاجراء ايضا لان النهي يدل على الفساد بل لا يقع على غير الوجه لما مؤيد به المادة وفيه شرعا على انه قد يناقش كونه  
في ضد الجواز لا يتيان بهما والجواز الثابت في السابق يكون عبادة محضة ايضا بانه لا يحصل الفصل والاجماع على الاجزاء مع مخالفة الترتيب  
وجوده بقولنا انه علم هنا بالنظر في المحرم غير فعل الثاني على تقدير تسليم اجتماع ما شرطنا في بطلان الضد كون الثاني ضدا بل يقول علم النظر  
والاجماع والعقل ان المراد والغرض هنا هو تحريم ترك الاول فقط لا ما يستلزمه ويقولون ان ترك الثاني الذي هو حاصل في ضمن هذا الضد ليس محررا  
ومستلحا للعقل والنقل من النص الاجماع فم على ان ظاهر الروايات المعبرة هو استحباب الترتيب مثل سنة جميل بن دراج في الكافي وهي صحيحة في  
الفقيه قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يزور البيت قبل ان يخلق قال لا ينبغي الا ان يكون ناسيا ثم قال ان رسول الله انا ه اناس يوم النحر  
فقال بعضهم يا رسول الله قلنا ان ذبح وقال بعضهم حلفت قبل ان ارحي فلم يتركوا شيئا كان ينبغي لهم ان يؤخروه الا قدموه فقال لا يخرج من رواية  
محمد بن ابي حمزة بن ابي نصر قال قلت لابي جعفر الثاني تعجلت فداك ان رجلا من اصحابنا روى الحجة يوم النحر وخلق قبل ان يذبح فقال ان رسول الله  
كان اياه يوم النحر طوافين المسلمين الى اخر مثل ما مر في حديث جميل لا يضر ويؤيد في طريق رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله  
قال سالت عن رجل خلق في سنة قبل ان يضيئ قال لا بأس ليس عليه شيء وعو لا يظن انها صحيحة لو كان عبد الرحمن ثقة وهو الظاهر من المتن فيناط  
وصحيفة معوية عن ابي عبد الله في رجل شرب في يوم النحر في دار البنت فاشرب ثم ذبح قال لا بأس فاجزأ عنه فيها دالة على كون مكة محررا كما  
كما مر في نسخة ينفى في الروايات وكذا في عدم شيء على تارك الترتيب مطلقا من غير تخصيص بالجاهل الناس غيرهما مع الاصل لا لانه ما على  
الوجوب والاحتياط لا يترك ثم **قولهم الواحد الى اي يجب** لهذا الوجه كون هذا واحدا عن كل شخص سواء كان الوجوب باصل الشرع او لثبوت  
او الشرع ويجوز في هذا المذهب ان لا يثبت في غير ذبح التمتع عن سبعة نفر بل عن السبعين ايضا بشرط كونهم من اهل  
خون واحد قبل النحوان بالكسر لانه يؤكل عليه لعلة كناية عن جماعة مجمعة بخيمة واحدة ومجموعين حال الاكل دليل وجوب الواحد في الوجه  
هو ظاهر الاية والاحتياط الدالة على وجوب هذا على كل مكلف خارج متعم من غير اشتراك احد في مدينه وهو مظهر مثل صحة الحجة عن ابي عبد الله في الخبر  
البقرة والبدنة في الامصار سبعة ولا يخرج عن الاصل ان كونهم كناية عن الوجبة وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال لا يجوز الاخذ  
واحد عن اهل بيته على اخذه عن اكثر من الروايات لكثرة الحمل على الحديث مثل سنة عبد الله بن سنان قال كان رسول الله يذبح يوم كبت عن  
احد من نفسه الاخر عن محمد بن ابي حمزة وكان امير المؤمنين يذبح احدا عن رسول الله والاخر عن نفسه وصحيفة معوية بن عمار عن ابي  
عبد الله قال تجزئ البقرة عن خمسة معنى اذا كانوا اهل خون واحد العجالة في المنتهى لها صحبة وموثقة بونس بن يعقوب سالت ابا  
عبد الله عن البقرة يضيئها فقال لا يخرج عن سبعة وفي رواية ابي بصير ايضا عن ابي عبد الله قال البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة اذا اجتمعوا من اهل  
بيت واحد من غيرهم وفي حنيفة حمران قال غزيت لبدنة سنة بنى حتى بلغت لبدنة مائة دينار فمثل ابو جعفر عن ذلك فقال اشركوا فيها  
قال قلت له قال ما خلفه فاضل فقال قلت عن كبري فقال عن سبعين وفي رواية سواد القطان عن ابي الحسن الرضا عن سبعين وقد  
حمل امثاله الشيخ نارة على المذهب كما اشترنا ويورد ما قد ورد في الحديث قال سالت ابا عبد الله عن ان يذبحهم البقرة قال ما في هذا الا اذا  
في الاضحية فم لا يضر الضعيف محمد بن سنان وخرى على الضرورة وايد بصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عن قوم غلب عليهم  
الاضاحي هم متمتعون وهم متوافقون وليسوا باهل بيت احد فاجتمعوا في مسيرهم ومضربهم واحد لهم ان يذبحوا بقره فقال لا احل لك  
الامر ضرورة هي مؤيدة قوية للاجزاء حال الضرورة وكذا رواية الحسن بن علي عن رجل يذبح سواد قال كذا جماعة معنى فقرت علينا الاضحية  
فقط نانا ابا عبد الله واقف على قطع يساوم بغيره وما كسبه مكاسب شديدا فوقفنا ننظر فلما فرغ اقبل علينا وقال انكم تعجبون من مكاسب  
ثم قلنا نعم فقال ان المغن لا يجوز ولا ما جوارا لكم حاجة قلنا نعم اصلحك الله ان الاضاحي قد غرت علينا فاجتمعوا فاشترىوا فاشترىوها  
فما بينكم قلنا يخرج عن سبعة قال نعم وعن سبعين سند هذا غير واحد كثر الحمل على المذهب بقران كثيرة وظلال الاية والاحتياط الكثرة هو  
اجزاء الواحد الا عن واحد ان من لم يذبح احدا تاما فعليه بدله وهو الصواب ان عدم الوجدان في قوله ثم لم يذبح فاضا م ثلثا ايام  
الحج وسبعة اذ اجتمع في عدم وجدان لهذا السابق وهو واحد تام وكذلك في الاخبار الدالة على البدل ليس ما يوجب التاويل الا بصحيفة عبد الرحمن بن يعقوب  
الرجح في تلك ايضا غير صحيحة في وجوب الاشتراك في هذا بل في الجواز فيمكن كونه رخصة للضرورة فلا يبعد كون القول بالبدل اولى لحوط اذا  
لم يكن الواحد مع انه روعي فيه في القرن وهو قول ابن اوديس ثالث الخلاف والوجه لاخر في المتن وان قال في سواد الاضحية من الاضحية  
**قولهم** ولا يتابع الحج فيه يعني واحد ثابا بل يتبع فقط ليس بواجب له كمن يتفق على البدل الى الصواب لان الثياب محتاج اليه في غير الموضع  
وتدل عليه صحته ابن ابي نصر في الروايات قال سالت ابا الحسن عن المقتنع يكون له فضول من الكسوة بعد ان يحتاج اليه ففسق تلك الفضل  
بما درهم يكون من حيا لهذا فقال لا لمن كثر او نفقة قلت له كذا وما يحتاج اليه بعد هذا الفضل من الكسوة قال واي شيء كسوة بائة درهم عليه



الظن







ولو اشتراه على ان نأمن فظهرنا فصار له بجزءه وسبب ان ترك في سوار وتنفذ في سوار وان يكون معروفا وانا نأمن الابل والبقر وكذا نأمن الضان والمغزها فاقتمه بربطة  
بين الحنف والركبة والدعاء والمباشرة مع المعرفة والاجعل يد مع بدل الداج

وثمة ثم وجد به عيبا فانه قد اجزاء عنه وحمل عليه هذه الحسنة لصحة الحجة على عبد الله قال من اشترى ديا ولم يعلم انه عيبا حتى نقد الثمن  
ثم علم بعد فقد تم واما الحنف فيقال في المنتهى ولا يجوز الحنف قال علي ائنا ومستندهم صحة محمد مسلم عن احدهما قال سالت عن الاخنية الحنف  
قال لا ومن خفي بخصه وجب عليه الاعادة اذا قد عليه فيها البصاة لا تلت على اجزاء المعيب مع الحنف فلا ينقل الى الصوة وصحة عبد الرحمن الحنف قال  
سالت ابا ابراهيم عن الرجل يشترى هذا فلان بجلده او بخصه مجتبى ولم يكن يعلم ان الحنف لا يجزى في الهدى هل تجزى ام يعيد قال لا يجزى الا ان يكون  
لا قوة به عليه وصحة ايضا قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشترى الكباش فيجد مضيا مجبوا قال ان كان صاحبه موسرا فليشتر مكانه واما  
يد لان ايضا على الجواز مع عدم القدوة والحمل في الجملة والامعاء وغيره على غيره ويشترى الجوز الحنف على عبد الله قال سالت عن النجعة من الضان اذا  
كانت سمينة فضل من الحنف من الضان وقال الكباش للمهين خمر من الحنف ومن الائمة وقال سالت عن الحنف وعن الائمة فقال لا تلت الا تلت الحنف  
واما عدم جواز المهرول وكون حذمه ما لم يكن على كلبية ثم فندل عليه رواية منصور لعلاء بن حازم والحنف صحيح لان سيف كان ابن ابي عميرة  
عنه عبد الله قال ان اشترى الرجل ديا وهو كانه مهين اجزاء وان لم يجد مهينا وان اشترى وهو كانه مهين فوجده مهينا اجزاء عنه  
وان اشترى وهو يعلم انه مهين لم يجز عنه لعل المراد مع ظن الثمن كما قيل وظن الظاهر مع الحمل بالمسئلة كما يشترى صحة محمد الائمة وتدل عليه  
امضا في الجملد رواية السكوني عن ابياته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة غني خمر من نسك مهزول ولو كان مجزى بالمكان الرغيف خمر منه وما  
تقدم من عدم اجزاء العجفاء قبل المهرولة ورواية الفضل بن يحيى باهلي سنة فخرنا الاضاحي فانطلقت فاشترت ثاين بغلاء فلما القيت  
اطلعت فمذمت فمذمة شديدة لما رايت بها من الظاهر فايقة فخرت ذلك فقال ان كان على كلبية ما شئ من الشئ اجزاء من تدل على استحباب المهين  
الروايات مثل صحة الحنف على عبد الله قال يكون ضحايا كرساما فان ابا جعفر كان يستحب ان تكون اخنية سمينة ورواية الحسن بن عمار عن ابي جعفر  
قال صلى الله عليه وسلم بكبش اجزاء مع اهل محله مهين وصحة عبد الله بن سنان عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بكبش اقرن فحل ينظر في سواد  
يمش في سواد ويقل ان المشي في السواد والنظر فيه كناية عن المهين ان يكون في موضع كذا كثيرا او كان يمشي من كبره وعظمته مهينة في ظله وانه  
في بعض عبارات الاصحاح في سواد كما في الكتاب قبل تكون هذه المواضع منه سواد وصحة محمد مسلم عن احدهما انه سئل عن الاخنية فقال لا  
فحل مهين عظام العين والاذن والجذع من الضان يجزى الثمن من المعز الفحل من الضان خمر من الوجوه والوجوه خمر من النجعة والنجعة خمر من  
المعز قال ان اشترى اخنية هونيكها مهينة فخرت فخرت له اجزاء عنه وان نواها مهزولة فخرت فخرت منه اجزاء عنه وان نواها مهزولة فخرت  
مهزولة لم يجز عنه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحى بكبش اقرن عظيم مئين فحل باكل في سواد وينظر في سواد فاما من ذلك شئ فان الله  
اول ما بعده وقال الاناث والذكور من الابل والبقر يجزى سالت ايضا الحنف قال لا وفيها احكام كثيرة فانهم ما فحل وان اشترى هيا سمينة  
ودليله دليل اجزاء المهرولة التي اشترىها بطن الهامهزولة فخرت سمينة سواد ظهر قبل الذبح او بعده هو صحة محمد المتقدم وما سبقها ايضا  
من رواية منصور وما يدل على اجزاء المعيب فاحصل العلم بعد نقد الثمن وقبل الذبح ولا يرد ما قيل مع علمه بكونه مهزولا وانه لا يجزى كيف يجزى  
لا احتمال ان يكون الشرط هو ثلث ثلث الثمن والثلث في نفس الامر كما هم من الدليل بحتا حله على عدم العلم بعدم الاجزاء وبالجملة الدليل لا يشع  
ولا يجمع غيره وهذه المذكورات دليل فلا يضر ما قيل انه كيف يجمع ويجزى مع اشتراط الجز في النية لانه قد يبيع ذلك لان المقصود هو البيع  
في نفس الامر وقد حصل فلا يجزى لك هنا على تقدير تسليم وجوبه في الاموال لا دلالة المذكورة ويمكن حمله على الجاهل بعد الاجزاء ولكن لا  
الادلة اعم ويكفي لاحتال اجزائه في نظره لاحتمال كونه مهينا وان ظن قبل الذبح انه مهزول فتم والاحتياط لا يتركها اما ان كان قد اشترى  
على ان نأمن فظهرنا فصار له بجزءه وسبب ان ترك في سوار وتنفذ في سوار وان يكون معروفا وانا نأمن الابل والبقر وكذا نأمن الضان والمغزها فاقتمه بربطة  
بين الحنف والركبة والدعاء والمباشرة مع المعرفة والاجعل يد مع بدل الداج







ويكره الثور والجاموس والمجوه ولو فقد احد وجدا الثمن خلفه عند من يجر طول ذى الحجة وعمرهما عشرة ثلثة ايام في الحج فتسابعات يوم عنده ويومان قبله ويجوز  
تقديمها من اول ذى الحجة بعد التلبس بالمعزة وناخرها ام

اي بصير قال سالت عن رجل هدا فانكره قال ان كان مضمونا والمضمون ما يكون في يمين يعني نذرا وجره فعليه فداؤه ثلث اياك عنه  
قال لا انا هو لئلا يكون وان لم يكن مضمونا فليس عليه شيء قلت فانه قال ياكل منه ورواية عبد الرحمن بن علي بن عبد الله قال سالت عن الهدي  
وما يؤكل منه شي هدي في اللغة او غير ذلك قال كل هدي من نقصا الحج فلا ياكل منه وكل هدي من تمام الحج فكلها صفيقا ولكن يؤيده  
بعض الاخبار ومثل صحيحه الحلي قال سالت باعبد الله عن نداء الصيد ياكل صاحب من لحمه فقال ياكل من اخيصة ويصدق بالقداء ويمكن جملها  
على الاستئذان ويؤيده عدم الوجوب الاصل عند دليل صحيح صريح وان الواجب في اكثر الاخبار وجوب الدم والبدنة من غير كراهة القصد  
في تلك الاخبار ما يدل على اكل كل قول يكره الثور والجاموس لعله ليل كراهة الثور ورواية ابي بصير قال سالت عن الاضاحي فقال افضل  
الاضاحي في الحج الابل البقرة قال لا الارحام ولا تضيئ ثور ولا حمار فيها كراهة الجمل ايضا ولا يضاحاها ويؤيده ان ذبح الثور مستلزم  
لترك المنذرة والذبح من الاناث من الابل البقرة الغنم والعلف كراهة الجمل ايضا وكراهة كل لحم على ما قيل معلوم ان الكراهة  
مخصوصة بوقت مكان غيرهما **قول** في الوجوب دليل كراهة الوجوه مثل ما مر وان فيه نقصا مع رواية معوية عن ابي عبد الله قال اشهد  
ان كان من البدن او من البقر الا فاجعله كبشا سمينا فان لم يجد كبشا فحمارا فمؤثرا فان لم يجد فبئسا فان لم يجد فاقبض عليه عظم شفا الله  
لعلمنا بغير الكراهة في الجملة ومنها ما في صحيحه محمد بن مسلم الفحل من الضان خير من الموجه **قول** لو فقد الهدي في الحج فداؤه ثلثة ايام  
في المسئلة والاخر فيقتل فرضا على لصود ليل طوله ثم فاستيسر من الهدي من لم يجد الاية والذمان ان الشرط عدم وجدان الهدي  
شك في صدق من لم يجد وان وجد ثمنه وما في الاخبار والكثرة في الصحيحين من لم يجد هديا يصوم كما استمع بعضنا وهذا أقوى لان  
بعض الاخبار لت على الاول فحمل هذا على من لم يقدر بمغنى عدم الاستطاعة للهدي لفقره لا لعدمه فكان ذلك معناه في اذيقا لان  
واحد يعونه كما في الحديث في الولد يحمل عقوبة وعرضه في مثل حسنة حرز عن ابي عبد الله في منعه بجد الثمن لا يجد الغنم قال يحل  
الغنم عند بعض أهل مكة ويأمر من يشترى له دين من عنده هو يجر عنه فان مضى والحجة لخر ذلك الى قابل من ذى الحجة ورواية ابي الحسن  
قد ارشادنا لئلا باعبد الله عن رجل اشترى بالغمرة الى الحج فوجبه عليه النكاح فطلبه فلم يصبه فهو موسر حسن الحال وهو ضعيف فله نصيبا  
قال فان دفعه فما ينبغي له ان يضع قال يدفع ثمن النكاح الى من يذبحه فكم ان كان يريد المصلى الى اهله وليذبح عنه ذى الحجة ولو اخره الى قابل فيها  
لان من يذبح عنه فلا له على الاكفاء في فعل ما يجب على المكلف فله بتركها في فعله وسلم خبره بفعله بناء على حال المسألة بعدم وقوع الاستسقاء  
فلم يصيب في ذلك في اخرج الحق مثل النذر والركا والاضاحي الوصايا فيمكن عند اشتراط العدالة فتم وسند الثانية غير نظير لمجولية النص  
الحج سكا فاما والاخر حسنة وهما في القنان لظاهر القرآن والاختيار ورواية ابي بصير عن احمد ما قال سالت عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى ان كان يوم  
بعث ذلك الا التفرد بحد ثمن شاه اذبح او يصوم قال بل يصوم فان ايام الذبح قد مضت فحملها الشيخ على من صام ثلثة ايام ثم وجد ثمن شاه مؤيدا لما  
يذكره عنه الا على انه لو صام وجد الثمن لا يجب عليه الذبح والحل يصيد لكن الرواية غير صحيحة لا شراك عبد الكريم والي بصير والروايات مؤيدتان بما  
دعي محجة بالكتابة القابل ويمكن التحيز وجد القابل ويؤيد القرآن والاختيار التحليل في العبادات وانتهى في قابل اخر وهكذا فيلزم تعطيل  
الحكم وانتهى في الذبح ويفرط في الثمن انه ما شرط في الجزع اذ من تخلف عنه نعم اشترط الشيخ في التمسك كونه ثقة ومع ذلك الثقة قليلة  
خصوصا بالنسبة الى الغرباء ليجوز ان لا يعرف احد ما مع ان الثقة قد لا يقبل ولا يفعل ما عدا او سهوا فانه ليس بمعصوم وايضا لو لم يحل في قابل  
اخر وحل بعده يلزم النص بالخير مع عدم العلم بحسب المحلل بعد وان لم يلزم حصوله من غير محلل وايضا يلزم عدم الترتيب بين مناسله  
بين الطواف فتم ويؤيده انه لو علم وجد ان الثمن بعد فقده في فان يجوز صومه فانظر **قول** ولو عجز عن اى من الهدي وثمنه ولو كان  
اقلا ما يجزى من الضان مع بعض الوجوه الجزية المعفوعة عما صام عشرة ايام ثلثة في الحج فتسابعات وسبعة بعد الرجوع الى اهله وليلة على الاجا  
ظاهر الاية والاختيار اما وجوب التتابع في الايام الثلثة فقد ادعى المصنف اجابا على ذلك في التمهيد ويؤيده بعض الروايات واستغنى منه صورة  
وهو ما اذا صام يوم الزوية وعرفه في التفرق ما كل اعيد ايام التشرع بعده ثم يصوم الثالث وقال لا يجوز التفرق في الاولين ولا في الثاني  
الا في هذا لصوم مؤيد صحيح رعاة بن موسى الثقة قال سالت باعبد الله عن من تمتع لا يجد هديا قال يصوم يوما قبل الزوية ويوم الزوية  
ويوم عرفة قلت فانه قد يوم الزوية فخرج الى عرفات قال يصوم الثلثة الايام بعد التفرق فان لم يقم عليه قال يصوم يوم الحصة ويوم من  
قلت يصوم وهو مسافر قال نعم اليس هو يوم عرفة مسافرا والله نعم يقول ثلثة ايام في الحج قال قلت قول الله في ذى الحجة قال ابو عبد الله وعنه اهل  
البيت نقول في ذى الحجة وصححه حماد بن عيسى قال سمعت باعبد الله قال على صيام ثلثة ايام في الحج قبل الزوية يوم ويوم الزوية ويوم عرفة فمن  
فاته ذلك فليست له الحصة يقول لانه التفرق يصبح صايا ويومين بعد وسبعة ايام بعد ورواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن قال سالت  
عباد البصر عن من تمتع لم يكن معه هدي قال يصوم ثلثة ايام قبل الزوية وقال لا يصوم يوم الزوية ولا يوم عرفة ولكن يصوم ثلثة ايام فتسابعات  
بعد ايام التشرع وفي الطريق الحسين المختار لعله لا يصلح تقدوان المراد بنفص يوم الزوية وعرفة ترك يوم قبله ما عدا والمراد بصوم ثلثة  
الايام بعد التفرق مع ثلثة الصوم يوم الزوية فلا ينافيها ما يدل على صوة الاستئذان مثل رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله فيمن صام  
يوم الزوية ويوم عرفة قال يجزيه ان يصوم آخر وصححه يحيى الازرق عن ابي الحسن قال سالت عن رجل قدم يوم الزوية فتمتع وليس له هدي  
فصام يوم الزوية ويوم عرفة قال يصوم يوما اخر بعد ايام التشرع فانه ما يدل على ذلك جاء يوم الزوية وما ترك قبله باختياره وحمل الشيخ



فان خرج ذى الحجة ولم يصومها تعين الهدى ولو وجد الهدى بعد صومها استحب الذبح وسبعة اذ رجع الى اهله فانما قام انتظار وصول الحائض او مضى شهر ولومات قبل الصوم صام الولي  
العشرة على ولو ما اوجاد خارج الهدى من الاصل وما هلك القرآن فلا يخرج عن ملكه ولو ابداله والمصرف منه وان استغفر او فلكه لكن متى ساقه فلا بد من حرجه بخلافه ان كان لا حرج  
الحج وان كان للغير فيها حرجة م

متفرقا

عبد الرحمن الاوله على صومها متفرقا لا معا يجزى الا ابتداء يوم التروية اختيارا كما هو مذهب صحيحه الا زوق ورواية عبد الرحمن فالحل بمصنفه في الخارج  
للصحة والراحة والاصح بالاول لحوط وعلم من صحته حارسه يوم الثالث من ايام التشريق فيحل ما يدل على تحريم صومها بمنزلة غير ذلك  
اليوم لمن لم يكن له هدى ويصوب له يمكن حل الروايتين الواردةين مع عدم صحتهما في جواز صوم ايام التشريق بخلافه على ذلك تغليباً  
مجازاً وان كان بعيد الكنة الا لمن حملها على الوهم والطرح كما يفهم من التمهيد وفيهم من هذه الاخبار وغيرها كون الصو جائز في طولة  
الحجة فيمكن جواز الشروع قبل يوم التروية بشرط ان يكون شارحاً في الحج المقنع ولو بالعمرة ويؤيد جواز قبل الشروع في الحج حقيقة ما دل على  
جوازه قبل يوم التروية مع كون افضل اوقات احرام الحج يوم التروية قاله المشهور في التمهيد الاصل ان يصوم قبل يوم التروية الى الهدى  
فانه يصوم بعد ايام التشريق وقد روي ايضا على الرخصة رواية زرارة عن عبد الله انه قال من لم يجد هدياً واستبان يقدم الثلثة الايام في  
العشر فلا بأس لان كل ذنبا في الحج كما مر يدل عليه ايضا ما في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال يا ابا الحسن ان الله قال فصيماً ثلثة ايام في الحج  
ان ارجعتم قال كان جعفر يقول والحجة كل من اشهر الحج والاحتياط ان يقتضيه الشروع قبل يوم التروية بيوم كياد لنا الاخبار والصحف الكثرة فعمل  
مما سبق وجه قوله ويجوز تقديمها اي تقديم صوم الثلثة الايام التي يصوم كذا قوله وتاخيرها قوله فان خرج والحجة في مكانة لا خلاف عندنا  
في تعيين الهدى لو خرج في الحج ولم يصم الثلثة الايام كما يشترطه كلام التمهيد حيث ما نقل الخلاف الا في الفقه في الحديث من كونها من حاشا  
التفريق في عبد الله قال من لم يصم في ذى الحجة حتى يهل لالهجر بغيره شاة وليس له صوم يذبح بخير في صحيحه عثمان بن الحليل انه قال سئل ابو  
عبد الله عن رجل سئل ان يصوم الثلثة الايام التي على المقنع اذ لم يجد الهدى حتى يقدم اهله قال يبيت بدم الظان ان المراد بالدم هذا المقنع الذي  
كان عليه صحته سليمان بن خالد فان لم يبق عليه صحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشر ايام اذا رجع الى اهله وما في صحيحه معوية بن عمار قال حدثنا  
عبد صالح قال سالت عن المقنع ليس له احجته فانه الصو حتى يحرم وليس له مقام قال يصوم ثلثة ايام في الطريق اثناء واقضاء صام عشر  
في اهله ومنها ما صحته اخرى عن عبد الله ومثلها ما صحته محمد بن مسلم مع صراحتها في التاخير الى الاهل ان لم يقدر ولم يصم في السفر وحمل الى التمهيد  
على السوفى في السفر معتقد انه لا يجوز له غيره ذلك ثم ولا يصرح صراحة رواية عثمان مع عدم التفصيل في كلام الاصحاب هل بقي محرم الى  
قال حتى يبيت الهدى ام لا ويجوز له العقد مع التعذر هل يصوم الا الظا الاول وكلامهم خالفوا في ذلك قوله لو وجد الحج اي يستحب الذبح الا कहा  
به لمن صام ثلثة ايام في الحج مع عدم الهدى ثم وجد فانه الشيخ للجمع بين رواية جابر بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن من منع صام ثلثة ايام  
في الحج ثم اصاب هدياً في الحج قال اجزاه صيامه وبين رواية عتبة بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن رجل منع وليس معه ما يشترطه هدياً  
فلما ان صام ثلثة ايام في الحج ايسر ايشري هدياً فبصره او يدع ذلك يصوم سبعة اذ رجع الى اهله قال يشترط هدياً فبصره ويكون صيامه لذى صام  
ناقله قوله في سبعة الحج كان دليله الكتاب السنة بل الاجماع ايضا على الظا ويدل على انتظار من قام بمكة الا من يؤمن من الشهر والوصول الى  
اهل ان فرض فابره اليه فما باعتد اعرفه ما في صحيحه معوية بن عمار عن عبد الله قال قال رسول الله من كان مقيم في مكة فوجد هدياً فليصم  
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى اهله فان فاته ذلك كان له مقام بعد الصيام ثلثة ايام بمكة وان لم يكن له مقام صام في الطريق وفي  
اهله وان كان له مقام بمكة وان اراد ان يصوم السبع لصيام بقدر سيره الى اهله او شهر ثم صام وهذه من الجاهل على جواز صوم الثلثة الايام  
في الاهله قد مر اليها الاشارة والى غيرها قال في الفقيه والتمهيد بمضمونها ويحتمل حملها على التغلظ بعد الوصول الى المنزل وحملها بقدر  
مما يدل على تعيين بعت الهدى اذ لم يصم في ذى الحجة على القادر كما مر والظا جواز صوم هذه السبعة متفرقة في صحة للاصل لرواية ما صحته في غير  
قال قلت لابي الحسن اني قد مثل الكوفة ولما صم السبعة الايام حتى فرغت فحاجة الى بغداد قال صمها ببغداد قلت فزها قال نعم قوله لو ما  
قبل الصوم صام الولي عشرة على اى ما وجوب قضاء الثلثة الايام كما هو عند الشيخ في التمهيد فكانه لا كلام فيه واما السبعة ايضا فحين  
الاجتماع كطلة لظ صحته معوية بن عمار قال من مات ولم يكن له هدى لمقتة فليصم عنه وليه حملها الشيخ على ثلثة لحسنه في الحج عن عبد الله  
انه سالت عن رجل منع بالعمرة الى الحج ولم يكن له هدى فضاء ثلثة ايام في ذى الحجة ثم مات بعد اذ رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة الايام  
اعلى وليه ان يقضى عنه قال ما ارى عليه قضاء ولا يضراهما معوية بل ما غير مرة ولعل هذا الحمل والى من جعل رواية عمار شاملة لجميع العشرة  
وتفصيلها باذنا زمان فيسج الكل وتقييد حصة الجبل بعد مضي زمان يمكن صومه في بلد كما جعله البعض فاجب جمع صوم بدل الهدى  
على الاول بشرط اذ ان زمان يمكن الصوم فيه وركه وهو مذهب الكتاب للاصل لعدم صراحة رواية عمار في الكل لعدم صراحة النقل عن  
الامام في التمهيد ولكن روى في الفقيه عن معوية بن عبد الله انه قال من مات في ذى الحجة وحملها على الاستحباب مع الاتفاق في قضاء الثلثة دون  
الباقى وقلة المنصر في الخبرين نعم العمل بالثاني لحوط قوله لو مات الحج دليل جوب اخراج الهدى من اصله الى لو اجد لو مات مع ترك  
الهدى لو لم يمتحق ما ثبت في ذمته فلا يسقط بموته كالكوفة والدين وكالحج هذا مع وجوب لفظة اوضح ويمكن عدم الوجوب خصوص لو ما  
قبل اذ ان زمان الذبح للاصل لما تقدم من سقوط الحج عن ما بعد الاحرام ودخول الحرم وهو في سقوط جميع ما يتعلق به فمما كان  
وجوب اخراج الهدى عن اصله المستلزم من وجوبه عن ملكه حسن بعد قوله لو ما هلك الحج كعدم مراد هذا التطوع بقربة قوله ولو كان مضمون  
الحج وجبه عند التخرج عن ملكه وجواز الضرب بالجلد لركوب الحمل الا بالظا وهو الاصل والاستحباب او عند الوجوب ويؤيد صحته حماد  
الفقيه عن زيار ابا عبد الله قال كان علي اذا ساق البعير ومعه مشاة حملهم على يدته وان ضلكت وحلته فجعل معه بدنة بكنه لغيره



ولا يجب لبدل لو هلك ولو كان مضمونا كالكفارات وجب لو عجز هذا السياق ذبح او نحر وعلم علامته للحد ولو انكسر جاز بغيره وبصدق بثمنه واقام بدله ولا تنجز  
هذا السياق الا بالذبح ولو سرق من غير قنطرة اضمن ولو سرق من غير صاحبها جاز ولو اقام بدله لم وجده وجب ولم يجب في الاجزاء ولو ذبح الا بغيره في الاول

مضروا مشغلا في حجة مضمون خطه عن عبد الله قال كان على رجل البدنة ويجعل عليها غير مضروا وصححه محمد بن مسلم بن جعفر قال سألته عن  
البدنة يفتح انجلها قال احلها احدا غير مضروا بالولد ثم اخبرها جميعا قلت يشرب من لبنها قال نعم ويسقي ان شاء وقرئ بها صحيح سليمان خالها  
والاجزاء ذلك كثيرة ويدل عليه كفا ما يدل على الاجزاء لو عطف من غير لزوم بدله جواز الاكل منه وقدمه ما يدل عليه ما مثل صحيح محمد  
مسلم بن احمد قال سألته عن رجل يبيع ثوبا فليس عليه عيره وان كان ثوبا فليس عليه عيره وان كان ثوبا فليس عليه عيره وان كان ثوبا فليس عليه عيره  
عما عرج عبد الله قال سألته عن رجل يبيع ثوبا فليس عليه عيره وان كان ثوبا فليس عليه عيره وان كان ثوبا فليس عليه عيره  
ان ياكل منها وان لم يكن مضمونا فليس عليه شيء وغير هذا ولكن ينبغي التامل في قوله لكن الحج يمكن ان يكون المراد به كان واجبا بوجه  
من الوجوه مثل الذبح والجواز وجعله هذا السياق في الحج والعرة وهو بعيد يمكن ايضا ان يقرب بوجه ما ساقه بنا ايضا بالاشعار والتقليد  
ان كان يجوز له الضرع الا بذالك لم يخرج عن ملكه الا ما نفاة بين ذلك وبين وجوب الذبح غاية الامر ان يكون اللحم ماله يفعل به ما يريد هذا  
يمكن ولكن لا بد من دليل ما رايته ما يدل عليه لا يصحح الحديث وسيجوز في شرح قوله ويستحب في الاخير مع ما عليها ويدل على عدمه تقدم  
مع انه ينفذ قوله ولا بد الا بالان يقرب المراد به ان لم يبدل يبق على حاله حتى يبلغ حله يجب ان المراد به ان يبق لا يذبح بدله ولا يجوز  
اعذاره من غير بدله بالجملة ما يعلم انه يجب في هذا السياق والتصديق ولو كان الاول اجماعا فهو الاثر في بعض ما نزل كان اشعارا وتل  
لما نزلت في الاحرام به ولنا كيد ما بعد مقارنتها بالنسبة يجب في الصدقة وان اشعره في غير هذا فلا وتول المصروف وان اشعره اشارة الى التام  
وقوله من ساقه اشارة الى الاول غير فان كان صحيح الحديث في عامة وسيجوز مع ما عليها فاما وجوب الذبح بمعنى ان كان السوق في حرام الحج  
بالجوزة فهو الكعبة على ما نزل في حرام العرة فكان دليله انما كان ذبح ما يلزم الحاج المعتمد قد مر اليه لاشارة ولعل كونه بجوزة  
مستحب ان مكة كلها صحر كما مر به ايضا جواز ذبح ما يجب في الحج في مكة لذلك كله ما نزل في قوله ولا يجب لبدل الحج هذا في المنزلة اخبر  
كذا في الوجه المعين بان نزل ذبحه بعينه هلك بغير قنطرة بخلاف ما يجب في الذمة وان عينه بالفعل القول في ساقه اشارة بقوله ولو كان  
مضمونا كالكفارات وجب لبدل ما يجب من الهدى الواجب في الذمة ووجهه فان الواجب هو ما في الذمة ولا ينحصر في المعين بل يصل  
الى جملة كذا في المطلق فانه لا يتعين ولا يبرء الذمة الا بقض ما لك او وكيله **قوله** لو عجز هذا السياق اي لو عجز هذا السياق الذي وجب ذبحه  
عن الوصول الى محله لضعفه بان يكون مقينا بذبحه وشبهه يكون مطلقا قلنا يتعين بالتحسين بان يقول هذا هو هذا الفلاني الواجب ذبحه فنفى تكلم  
يفهم الاجماع على ذلك من المتن ولكن يفهم ايضا انه لو حصل كثير عطف جمع الى الذمة كماله المطلق وفيه تامل دليله جوب نحره ان كان مذبوحا  
ونحره ان كان مخورا هو انه كان يجب ذبحه بعينه في مكان وزمان معينين فانما تعدل فيسقط الاصل بقوله ان امرهم شئ فاقوا ما استطعت ولو  
لا يسقط الميسر بالمعصية وغير ذلك والذم من المتن وجوب وضع العلامة بوضع كتاب عنده مضمونة هذا هو مال الفقهاء او يفسر قوله  
بدله وضرب صفحة سنانه لان ايضا له الى الفقر او لغيره عدم امكان شئ غير هذا فيجب لما مر يدل عليه لرواية ايضا ما في فريسة  
في الدم حوز قال من ساق مديا تطوعا فغضب مديا فلا شئ عليه نحره ياخذ فعل التقليد فيعظمها ويضرب صفحة سنانه ويدل عليه ما كان  
من جزا اصيل نذر فغضب فعل مثله لك وعليه لبدل رواية مختصر الكل قال قلت لابي عبد الله رجل ساق لهذا فغضب في موضع لا يقدر  
على من يتصدق به عليه لا من يعلم انه هكذا قال نحره ويكتب كتابا ويضعه عليه يعلم من يمر به انه صدقة ولا يضر عدم صحة السند في الحكم  
دليله لانه على جواز العمل بالقرائن والظن الخاضع من الكتابة ونحوها في كل مال الناس في الجملة والحكم بطهارة الذبيحة فانهم **قوله** ولو  
انكسر جاز بغيره وبصدق بثمنه واقام بدله ينبغي عدم الفرق بين الكسر والخراب في الغنم امكان ذبحه لا يتبع اختيار ذلك والعلم ومع ذلك  
امكانه وامكان التصديق او امكان بغيره التصديق بثمنه كذلك مع امكان ذلك كله لا ذبح والعلامة ويمكن فهم ذلك مما تقدم ومع عدم  
التعيين فالمال له لكن ينبغي التصديق او بثمنه لظن الرواية واما الجمع بين بغيره التصديق بثمنه واقامة بدله فهو خلاف القوانين وان كان هو  
حسنة الجملة قال سألته عن الهدى الواجب ان اصابه كسر او عطفنا ببيعته صاحبه فيستعين بثمنه في هذا قال ببيعة يتصدق بثمنه فليد هذا  
لغيره لا يضر الحسنة الاضمار صحيح محمد بن مسلم بن جعفر قال سألته عن رجل يبيع ثوبا فليس عليه عيره وان كان ثوبا فليس عليه عيره  
لا يبيعه فان باعه فليصدق بثمنه وليد هذا اخر ويمكن جعل الواو بمخر او كان اليه اشار الله بقوله واقام وحلها على الاستحسان او على  
المكسور وجبا بذبحه وشبهه مع وجوب هذا اخر في **قوله** لا يتعين الحج دليله واضح قد مر اليه لاشارة فالظن ان المراد به ان لو لم يكن التصديق  
به من ذبحه او يفعل به ما يريد كسائر امواله وان كان ذبحه واجبا بنحو من الاخاء للاصل والاستصحاب وعطفه دليله على خلافه بحيث  
يقطع القد وان قيل وجوب الضمة اثلا ثلثة هذا لمتنع ويظهر من بعض الاحكام جعله ذلك واجبا كما في هذا التمتع والوجه غير من غير  
شعيل لغيره وفي قد تقدمت مع الكلام فيها وصححه الحديث وسيجوز مع الكلام عليها وقد مر ما يمكن فهمه من الكلام في قيمة هذا التمتع  
فقد ذكرنا ما لم ينبغي الاحتياط كما مر في **قوله** ولو سرق من غير قنطرة اضمن هذا على تقدير تعيينه **قوله** ولو سرق من غير صاحبها جاز  
قد مر دليله **قوله** ولو اقام بدله لم وجده وذبحه لم يجب في الاخير وجوب ذبح الاول على تقدير تعيينه وعدم وجوب الاخير لغير الواجب الا كونه  
بدلا واضح **قوله** ولو ذبح الا بغيره استحب في الاول هذا في غير المعين واضح واما في المعين فالظن وجوب ذبح الاول مطلقا بعد الوجوه ان  
سواء كان بعد ذبح الاخير وقمة لا تظهر المبدل لذتعيين بغيره ففهم عدم اجزاء الثاني عنه فاولم يعرفه لم يجب تعريفه بل يمكن الاعادة ايضا على نقد



ويجوز ركوب المذبح شرفه لئلا يله ما لم يضر بولده ولا يعطى البحر من الوجع حتى لا يجرى لئلا ياكل منها ما لم يضر من المأكول ولا يستحب قتمه هذا السيف كالشع والاصحبه

علم المستحق بالحال يمكن الاجزاء مطلقا وعدم وجوبه في الاول كما هو موطا المتن لانه اذا فقدت جيبك له فضاء فقلته وسقط الوجوه عن الاول  
وتعلق بالتالي فكان من المتعين خصوص جيبك كذا فلك منه قال في شرح مكانه آخر قلت فان اشتركت مكانه آخر وجد الاول قال ان كان جميعا بعد النسخ الفقه  
فالمعين يندفع الاول وليج الحركه انشاء زعيم وان كان تدفع الاخير في الاول مع عدم جيبك على المعين والاستحسان لما مر عدم حصة السند فاما ما يدل على  
محمد بن شاذل واشتركت ابن مسكان وليد جيبك في التمسك بعد هذه الرواية التي يجب في الاول اذا نزع الاخير فان كان قد اشعر الاول فاما اذا لم  
يكن قد اشعر فان لا يلزم منه فيجوز ان لا يدل على صحة الجيب قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشتر المبد ثم يفتل قبل ان يشعر فارتد  
فلا يجد ما احتيا في متى ينخر ويجده يدعي قال ان لم يكن قد اشعرها فمضى من ماله ان شاء نحرها وان شاء باعها وليست بغيره نحر الاخير يمكن جلا  
على تقدير كونه واجبا لما تقدم في صحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يفتل ويشتري بغيره فيعطى قال ان كان تطوعا فليس عليه غيره وان  
كان جبرا او نذرا فليمنه به لوجوب حمل المطلق على المقتضى وعلى شدة الاستحسان مع الاشعار وكان في صحة الجلب اشعار بوجوب صرف هذا  
القران لقوله فمضى من ماله فانه يدل على انه على تقدير الاخر ليس من ماله فيجب التصديق وليست له لاحتمال كونه هذا التمسك لاحتمال كونه ان يكون  
للمراد منه من ماله بحيث يفعل به ما يريد من بيعه غيره بخلاف ان اشعرها فانه ليس من ماله الذي يفعل به ما يريد مثل الاول لهذا قال بخلافه وقال  
تصديقه ولا شك انه موطا **قول** لا يجوز ان يشتر بغيره ما يرضى به او يولد قد مر دليله في صحة خاد وغيره ما دل عليه اشارة الى  
عذرة الجلب عن ماله واجبة **قول** لا يعطى الجزار من الجوز اعطاء الجزار شيئا من هذا الذي يجب التصديق به مثل المندرجات الكفا  
لجوز لا ينبغي على المالك اجرة عمله من اصله لان العمل يجب عليه مع تجوز الاستسنا بغيره فاما ان يفعل يستيتب الاجرة يجب كون الاجرة عليه  
على مال الفقراء ويدل عليه ايضا في الجملة ما في صحة معوية بن غار عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى الجرازين من جلاها ولا من قلايدها  
ولا جلودها ولكن تصد بها الاولين على طهرى لا يستحبها وبها في صحة ايضا قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يفتل ويشتري بغيره فيعطى  
فتنفع به البيت لا يعطى الجرازين قال نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطى جلاها وجلودها وقلايدها الجرازين وامر ان يتصدق بها في صحة على جعفر بن  
موسى قال تساع جلودها الاضاحى هل يصلح ان يضيها ان يجعلها جارا بالان ان يتصدق بثمنها وجعل على جواز الانتفاع به والاخراج متى بشرط التصديق  
بتمت هذه الروايات ما يدل عليه ما في صحة اسحق بن عمار وان كان في اسحق قوله عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يفتل ويشتري بغيره فيعطى  
والسؤال الثاني ينفع به الجوز في الاخبار بالذلة على عدم الجواز شي لان الاول يقتل فعلة وهو موم من الوجوه والذلة بل ان الذلة اذا لم يعلم الوجه  
كما ثبت في الاصول على انه منكر سائر الظاهر عدم وجوب الثانية مستقلة على جواز جعل الجلب مصلحا والظاهر عدم جواز ذلك على تقدير وجوب التصديق  
بكله الا ان يقتل بثمنه ايضا فاما ما في الامتثال علم ما هو منه مثل القلايد لخلال نقول في كانه كثيرة والكرامة والامر بالتصدق  
للاستحسان وصحة على جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
جعل جارا واعطاء الثمن الا ان يكون بعد التصديق لفقراء والشراء منهم فلو لم يكن اجماع لا يمكن الجلب على الاستحسان وتوبه فخص الجوز عن  
عبد الله قال نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطى الجزار من جلودها واجلاها شيئا في رواية معوية بن غار عن ابي عبد الله قال ينفع بجلاها والاخير ويشتر  
به المتاع وان تصد به فواضل كذا في الكافي والظاهر عدم التصديق بها ولو جعلها مصلحا جارا لما اتفق بل لا الشراء من الفقراء لما اتفق من كراهة  
تملك ما يصدر به اختيار **قول** لا يأكل منها فيضها لما كولا لا يجوز ان يوزن وجب عليه التصديق بالبدنة مثلا الاكل منها بل لو اكل من قيمته اكل  
للفقراء دليله واضح لكن قد مر ما يدل على جواز الاكل في الجملة وان كان واجبا فتذكر وما لم لا يستحب بعد رد الفرض كذا في كفاية الجلب في هذا  
مما لا امر به وهو مشهور **قول** في صحة هذا السياق كالتفريع قد مر فصله وانما وجهها انهما البعض المراد هذا السياق من حيث هو الا  
قد يكون واجبا بان يكون مضمونا وجعل هذا السياق كما مر ذلك قد يكون التصديق بكله كما اذا كان كفارة او نذرا كذلك **قول** في الاضحية  
يستحب الاضحية تقبل على التمسك الاضحية شاة تدفع يوم الاضحية والظاهر ان المراد هنا اعم محلا وزمانا كما سيظهر في سورة مائة مؤكدة ويجوز للملك  
التوليع بها والجمع افضل في خمسة بالنظر في الاضحية من الشئ من الابل ثم الشئ من البقر ثم الجذع من الضان او الجذع ثم الشئ من المعز لا يجوز  
غير الشئ والجذع اقل دليله على من لا يحب المقذرة في بيان هذا فان بعضها كان الاضحية وروى في الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال الاضحية  
وليبة على من وجد من صغيره وكبيره وهي سنة وروى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
من لم يجد فقال له التاليل فاخر في الغنم فقال ان شئت فعلت وان شئت لم تفعل اما انت فلا تدعه جانا نام سلمة رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يا رسول الله يحضر الاضحية وليس عندك الاضحية فاستمرضني اخيرا فاستمرضني فانه دين مقصود في رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثين نزع واحدا بيده فقال اللهم  
هذا اعني وعن من لم يرض من اهل بيتي نزع الاضحية قال اللهم هذا اعني عن من لم يرض من اهل بيتي وكان امير المؤمنين يرضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكثر  
فيذبحه ويقول فبم الله وجهي الذي ظهر السموات والارض حين فاسملا وانا من المشركين ان صلواتي وسجدي وتوحيدي على محمد وآله فقال الله رب العالمين  
اللهم منك ذلك ثم يقول هذا عن نبيك ثم يذبح ويذبح كبش اخر بنفسه هذا مروية في الكافي بطريق الحسن بن عبد الله بن سفيان الدمار قال في  
سنة قد روى الصدوق خبر عن بوجوبها على الواحد انما ابن الجندبها ويحلان على ناك الاستحسان كانه اشارة الى ما نقلناه عن الفقيه من انه  
محمد بن مسلم العلاء وان جعل على الاستحسان الاصل الشهرة وعده حجة ظوا الثانية واشتغال الاول على قوله وهي سنة هي ظاهر في عداها  
ومؤيدة لوجوبها على السنة فمؤيدة لوجوبها على السنة واعلم ان في هذه الروايات لالة على جواز تأخير الذبح عن



وانما ثلثة اولها الخ بالامساك واربعه بمنى بما يشترطه ويجزى هذا الواجب عنها ولو فقد ما صدق بثمنها فان اختلف مصدق بالوسط وبكره المصحح بما يشترطه  
فاخذ الجلود واعطاها الخ اذا نذر اذ حجة معتبرة ذال ملكه عنهما

القيمة بمقدار قرينة ما تقدمت عدم النية المفصلة وعلى الاستحباب الدعا عنه واستحباب الذبح عن الفرجيا من لا يصح ويتناول الاستحباب  
مقدار الذبح عن المتعد وهذه الاحكام موجبة في اخبار اخر مثل صحة ابا نذر نذره عن ابي جعفر قال لا يشترط في نذر اهل بيته يصح سئل  
بوفيه يصح بطلان عبد الله عن البرقة يصح بانفا الخ من سبعة نفر فذكره وكتب حفص عن ابي عبد الله قال البرقة والبدنة تجزى ان عرسه  
نفر اذا كانوا من اهل البيت من غيرهم وركان الخ من عشرة نفر متفرقين واذا غرق الاضاحى اجزأت ثمانية عشر سبعين لا يجوز في الاضاحى  
من البدن الا الثني وهو لثنتان من سنين ويدخل في السادة ويجزى من المعز والبقرة الثني وهو الذي لم يمسسه سنة ويدخل في الثانية و  
يجزى من الاضاحى الجذع لسنة وفيه بعض الخواشي عند ما دخل في الشهر الثامن قال في النحر في السابع فذكره في سبعة منها بعد طلوع الشمس  
مضى قبل حلول العيد الخطبتين سنة غير ذلك لعله مراده اضلالا من اليوم فذكره على كيفية الذبح صحيحة معوية بن غار عن ابي عبد الله قال  
النحر في السنة والذبح في الحاق وقال الصادق كل مخوم مذبح حرام وكل مذبح مخوم حرام وفي صحة الحيلة عنه قال لا يذبح لك ليل يذبح ولا  
النحر الاضحية ان كانت امرأة فلتذبح لنفسها وتقبل القبلة ويقول بسم الله وحجتي لوجهك الذي نظر القنوت والارض حنيفا مسلما اللهم منك ولك  
فذلك على شرط الاسلام والقبلة وصحيحة معوية بن غار عن ابي عبد الله بعد قوله اللهم منك ولك بعد تمام وحجتي لوجهك بسم الله والله  
اكبر اللهم تقبل مني ثم امر السكينة ولا تخفى احق موتا مثلها في التذبح في صحة صفوان وابن ابي عمير قال ابو عبد الله ان اشرت هديك  
فاستقبل القبلة واخبره واذا جحد فقل بسم الله وحجتي لوجهك فانما من المسلمين اللهم منك ولك بسم الله والله اكبر اللهم تقبل مني ثم امر السكينة  
لا تخفى احق موتا وهذه تدل على وجوب القبلة وعلى تحريم النحر وجواز الفضل بين القيمة والذبح في الجملة واستحباب الدعاء وعدم النية المفصلة  
وبعض الاحكام وسبب الاحكام الذبح في محله قال في الفقيه كان على الحسين وابو جعفر بقصد ان يذبح على غير اسمهم ويذبح على السوال ثلث  
مكانه اهل البيت هذه موجودة في الكافي مسند بسند الى محمد بن الفضل عن ابي عبد الله في صحة التذبح ثلثة اذ كانا قبلك في هذا  
السياق والتمتع وقيل يستحب الاكل منها والافتقار منها يوم الاضحية بعد الصلوة وقد دل على استحباب الاكل الاخبار الكثيرة وقد تقدمت بعض  
مثلها في خمسة الجمل ياكل من اخيعة ويصعد بالقدح **قولهم** ايها ثلثة اولها الخ بالامساك واربعه بمنى قوله بالامساك متعلق بثلثة فلو قد اذ  
قوله اولها الخ لكان اوله قد مر ليله مفصلا واولها افضلها للمساغة الى الخيرات ولا يذبح يوم النحر والذبح ولورد بعض الاخبار بان يوم ذ  
والجمل على الاضحية ما بعد لثنتين **قولهم** لا يشترط متعلق بصلح لعل المراد استحباب الاضحية بما يشترطه بالماز يتبع المراد الاشارة الى كراهة  
ما يترتب فلا فرق بين ما يشترطه وبين ما يشترطه بربن ما يذبح عنه وما يشترطه غير ما كان في صحة صفوان وابن ابي عمير المتقدمة ان اشرت  
هديك اشارة الى استحبابها بما يشترطه ويدل على كراهة ذبح ما يربى لسان بيده مطلقا رواية محمد بن الفضل عن ابي الحسن قال قلت  
جعلت فداك ان كان عندك كرش سميت لا يصح به ظلا اخذته وصحيحة نظرية ورجعت عليه ثم انى بجدة قال فقال لي ما كنت تاحب لك  
تفعل لا تربى شيئا من هذا ثم تدعى ظاهرها كراهة ذبحه بنفسه كراهة ذبحه وكيله الاصل عدم شمول الدليل **قولهم** ويجزى هذا  
عنها والجمع افضل كما قال في غير واحد من ما يمكن فهم ذلك منه فانهم **قولهم** لو فقد ما صدق بثمنها الخ اي لو لم يجد اهل بيته فذبح  
يستحب ان يصعد به وان اختلف الاثمان في الرقما السابق على هذا الرقما حتى لو وجد اهلها وفرج جوهه يكون الاثمان مختلفة يتصدق بالوسط  
يعني ثلثين الاثمان يكون نسبتها الى الاعلى الادون نسبة واحدة بتفضيله فهم ما نفعنا من المصاة في الحاشية يعنى اخذ الادنى والاعلى ينسبها  
ويتصدق بالنصف باخذ الاعلى الاوسط والادنى وثلاث او يتصدق بالثالث والجملة يتصدق بجزء من المجموع المركب من اجزاء الاثمان المختلفة يكون  
نسبة اليه كنسبة الواحد الى اعداد الاثمان المختلفة فتكون الاثنان يتصدق بالنصف في الثلثة بالثلث في الاربع بالربع هكذا دليل ان الغرض هو  
ايضا النفع الى المستحق وقد حصل منه احسا واعطاء واعانة للفقير فيدخل تحت الامر بالتعادل يقتضى الاوسط على تقدير الاختلاف الاصل  
في رواية عبد الله بن عمر قال كتابكم فاصليا غلا الاضاحى فشرتها ثم تدعى ثلثين ثم بلغت سبعة ثم لم يوجد فبقيت لا كثير فوقع فشا المكار  
الى الخ الحسن فاجبه بما اشرنا وانا لم نجد بعد فوقع اليه نظرا الى الثمن الاول والثاني والثالث فاجعوا ثم تصدقوا بثلثة وهو ثلثة ثلثين  
وذلك فيما فرض الله انه انما حكم بالثلثة في المثال لكون عدد الاثمان ثلثة فينصف الاثنان في الربع في الاربع هكذا وانما الحكم على الاستحباب  
في الاضحية المستحبة دون اهلها الواجب على الجماعة على عدد الاجزاء الثمن فانه اما الهبة او الصوة على امر يمكن وجوب تصدق بها الاضحية المنذرة  
كالاستحباب في المنذرة لما لم يسقط للاصل عدم صحة الرواية وعدم صحتها فيها والاحوط التصديق **قولهم** بكرة الخ قد مر وجه كراهة ذبح ما  
يزهيه كراهة اخذ الجلود لنفسه واعطائه للجزر والاسلخ ينبغي التصديق كما مر ولا يبعد جعلها مفصلا وجزا ابا بعد ان تصدق بها على الرواية  
والاحوط التصديق بما وجد لاها وقلادها ايضا المار في الروايات **قولهم** ان نذر الخ يعني ذابعين في نذره فذكره مشحنا خيرا حقيقيا  
لاضحية يعني ليدفع في زمان مخصوص للعبادة المحصورة ذال ملكه عنها فانما ان يتقبل الى فقر المستحقين لها والى الله نعم لانه نذر ذبح  
فيجب التصديق بخرج عن ملكه وفيه تامل لان وجوب الذبح بالثمن لا يستلزم وجوب التصديق بوجهه بملكه نعم يجب عليه ذبحه واخراج ملكه  
والتصدق به ان تصدق في التذبح التصديق والافقر نذر جعله اضحية لا يسلم وجوب التصديق بفضله عن الخروج عن الملكية ولهذا قال فيما  
بعد لا يسقط استحباب الاكل من المنذرة اذ لو كان خارجا عن ملكه اذ كان يجب التصديق بملكه لا يمكن الاكل منه مستحبا ولعله لعدم جواز التصديق  
فيه نص الملاك واشارة على الخروج عن الملك حيث يجب بوجه التصديق ذال ملكه عنه فكان حاصل نذره انه يفعل بالثمن المعينة مثلا



فان قلنا بتفريط ضمن والا فلا ولو غابت من غير تفريط حرمها على ما بها ولو دمجها غيره ولم ينع عن المال لم ينع عنه وان نوى عن جملته لا يسقط استحباب الكل من المندوة  
ويبين بقوله جعلت هذه الشاة اخية لوقال الله على التفريط هذه تبعت ولو اطلق ثم قال هذا عن فذرى في القيس اشكال وكل من وجب عليه بدنة في ذرا وكفارة ما  
لا يجد عليه سبع شاة المطالب الثالث في الحلق ويجوز بعد الذبح الحلق او التقصير بقله بمعنى والافضل الحلق خصوصا الملبد والصرة ويتعين التقصير على النساء قبل طواف الزيادة  
فان اخره عند افشاء وناسبا لاشي عليه ويعد الطواف لو رجع قبل رجوع فحلق بها فان عجز حلق او قصر مكانه واجبا وبعث لشعره ليدفن بها مستحبا فان عجز فلا شيء وبه  
الاقرب الموسى على راسه م

ما يفعل بالاخية المستحبة فيجب بحد التصديق في الجملة ولا يبعد وجوب الاكل ان ادخله الا يبقى على استحبابه **قول** فان تلفت اخ الضمان  
فك على تقدير التفريط مع النذر ان قلنا انه خرج عن ملكه او يجب للتصديق اما لو كان الواجب هو الذبح فقط ففيه تأمل فيمكن ان يشترط ببقاء الشعر  
ويجوز ان ينعى استحباب الحاكم في ذلك مع الامكان والافشاء كعدمه ولا يفسد يمكن التصديق على المستحبة **قول** لو غابت اخ وجهه  
فما تقدم ويمكن الارشاع بالذبح على ما من العيب كان بتفريط ويعد ذلك مما تقدم ولو دمجها الخ ودمر وجهه في الحد مفصلة لا تذكرو  
وكذا عند سقوط استحباب الاكل عن الواجب ان في الروايات ما يدل على الاكل وان كان واجبا وقد عرفت عن ذيل لو كان النذر متعلفا  
بالصدة بركله لا يستحب الاكل بل يجوز وان كان بالذبح او كونه اخية فالظن عند السقوط كما في المتن **قول** ويتعين بقوله جعلت هذه الشاة  
اخية يحتمل ان يكون مراده ان يحرم هذا القول يكفي في صيرورها اخية فيرتب عليها الحكمها من استحباب الشاة والا كما هي قبل الفلوة

وهو لا يمكن محرم هذا لا يجب كونها اخية فيجوز عدمها وان يكون انه اذا كان في منته اخية منذ ذره مطلقا يجعل هذا القول سوية بعد  
تأمل الظاهر لعقل عدم ذلك بقاءها على اطلاقها وهو عرف في ذلك فيعني بالذبح ونحوه كما مر فيهم من قوله ايضا ولو قال لله على ما تقدم  
التفريط فيهم من هذا ومن قوله ولو اطلق في قوله فاشكال ان المراد هو ما قلناه او لا وجه لاشكال فيهم مما تقدم وهو نقل الاجماع الموقوف في المعصية ونقل  
عند شرطهم ومن الاصل الاستحباب وان محرم القول كما لا يوجب اصل الاخية وغيرها من الامور ما لا يتعارض من الوجبات مثل الذبح والاجماع على صير  
فك في القيسين الظاهر التعيين نعم الاول في عدم التفريط في حفظها وجعلها اخية ان بقيت الا فخرج البدل **قول** وكل من  
عليه بدنة ليلكون بدل بدنة الكفارة سبع شاة صحيحة داود بن كثير الرقي وان كان فيه خلاف لكن قوي في الخلاصة بقوله عن عبد الله

في الرجل يكون عليه بدنة واجبة فذا قال اذا لم يجد بدنة فبيع شاة فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او في منزله ولم يقدر ليل الزند  
ولا يصح قياسه بالعداء وهذا يدل على ثمانية عشر يوما بمكة او في منزله عن سبع شاة في هذه الصوة وفي غير فاعترض وقد مر البحث في ذلك  
في بحث لصفون **قول** ويجوز ان يذبح الكلام في قبلية الحلق على الطواف تأخير عن الذبح ودليل وجوب الشاة على من اخر الحلق على

الطواف عامدا هو صحة محمد بن مسلم عن جعفر بن زجل ان البيت قبل ان يحلق هو عالم انه لا ينبغي ان عليه شاة وهي شعر بعد شاة على النكاح  
يؤيد الاصل صحة معوية بن عمار في الفقيه عن عبد الله بن زجل عن ابن زجل حتى اراد البيت فاشترى بمكة ثم حرقها قال لا بأس بل جازا عند  
يدل على عدم وجوب عادة الطواف على النساء فيمكن حمل الاولى في الغامد على الاستحباب لعمومها في عدم الشيء كما تقدم في وجه تقديم الذبح

على الرمي لفظه ينبغي موثقه ويشترطه وباعادة الطواف وجوب طواف النساء والتخيير بين الحلق والتقصير صحة على نهطين قال سالت با  
الحسن عن المرأة رمت ذبحت لم تقصر حتى دار البيت فطاف سعت من الليل ما حلقها وما حلق الرجل فافعل لك قال لا بأس به يقصر

يطوف للرجل ثم يطوف للزيادة ثم تدخل من كل شيء والظاهر انها في العهد العلم لعدا الاعادة في غيرها كما تقدم في تقديم الذبح على الحلق بل عدتها  
فيها ايضا كما مر لكن غير صحيحة في وجوب الاعادة فيمكن حملها على الاستحباب ويؤيد ما في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل اراد البيت لم

يحلق راسه قال يحلق بمكة ويجعل شعره الى منته وليس عليه شيء ولا يضرب عنقه بمفضل جراح ولا شك في هذا الحوط واما التخيير بين الحلق والتقصير  
ولو كان للصرة الذبح ما قبله والمبتدئ الذي لم يزل على راسه الصمغ العمل لدفع القمل وغيره فافظ الاية على بعض الوجوه وصحة التخيير في  
سالت با عبد الله عن رجل نوى ان يقصر من شعره او يحلق حتى يدخل منى قال يرجع الى منى حتى يلقي شعره بها حلقا كان او يقصر او تدل

عليه اخبار كثيرة ويمكن حمل ما يدل على منع التقصير تعين الحلق بها على زيادة التأكيد الافضلية لصحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله فان نفي  
للصرة ان يحلق وان كان قد حج بان شاه نصر ان شاء حلق قال اذا لبد شعره او عقصه فان القليل تعين الحلق للعاقب غير مشهورا  
ان الحلق مطلقا افضل لما مر في الاخبار ان رسول الله قال اللهم اغفر لحلقين قيل للمقصر يا رسول الله قال للمقصر وللعقل فلهذا

المسئلة زيادة تحقيق دليل تعين التقصير على النساء مرسله ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال يقصر المرأة من شعرها العروة مقدار الاغصان  
مرت هذا ايضا وان المصطفى كفى واعلم ان قوله قبل طواف الزيادة الخ هو طواف يجب الظاهر ان المراد بقوله ويقصر الطواف هو الغامد يحتمل التام  
بل في المتن ذلك لكن الدليل لا ينعده لما تقدم في تقديم الذبح على الرمي ما يدل على عدم الاعادة مطلقا خصوصا النامي الجاهل **قول**

ولو رجع الى اي لورحل من موقد الحلق او التقصير فيها وجب ان يرجع اليها فحلق او قصر بها فان عجز عن الرجوع اليها فعد احداهما مكانه واجبا  
وبعث شعره ليدفن بمنى مستحبا فان عجز عن البعث فلا شيء عليه وهو طيب لم يجز لا بأس به ولا شيء عليه لانه منزلة المستحب ويمكن ان يكون  
المراد نفي الكراهة والذم بتركه الاولى ان مراده نفي الشيء على التارك اختيارا ثم عجز عن الرجوع اليها والحلق والتقصير لها ودفع الشعر بها فان

يتوهم وجوب شيء حيث كان الواجب ان يرجع الى شعرها وترك اختيارا ثم حصل العجز فربما يدل على الرجوع الى منعه مع القدرة انه كان واجبا لها  
وهو ممكن فيجب ليدل على ما عليه ايضا صحة الجملة المتقدمة وغيرها ما يدل على الجواز بمكة او الطريق على العجز من ذراية مسمع قال سالت  
ابا عبد الله عن رجل نوى ان يحلق راسه ويقصر حتى يفرق قال يحلق في ابي بصير المتقدمة وروايت ايضا قال سالت با عبد الله عن رجل نوى

بحلق راسه حتى يتحل من موقد الحلق ما يعجز عن باقي شعره لا ينبغي له يجعل عليه شيئا من هذه عدم وجوب الرجوع لاختياره ايضا الا ان  
الطريق الحسن الحسين اللؤلؤ في كتاب ابن داود ضعفه ابن داود ويمكن حملها ايضا على المثنية ودليلا مرارا موسى على راسه لا ذبح الذي  
لا ينع على راسه انه هو يحرمه هو رواية زرارة ان رجلا من اهل خراسان قدم حاجا وكان ارفع الراس لا يحسن ان يليه فاستفعله ابو عبد الله

كان  
الطريق الحسن الحسين  
مع نية التام على  
من تركه على  
الطريق الحسن الحسين  
مع نية التام على  
من تركه على







وبجوز المفرد والقارن الناخر طول ذي الحجة على كراهية المطلب الرابع في باقي المناسك فاذا فرغ من الطوافين ومن السعي رجع الى منى فبات بها الى التشريق وهو احدى عشر والثاني عشر والثالث عشر وبجوز المفرد يوم الثاني عشر بعد الزوال الى التمتع والنساء والصبا لان تقرب الشمس منى م

اخرين وكان لا يظهر على ما تقدم **قول** يجوز للمفرد والقارن التأخير طول ذي الحجة على كراهية معنى قصر ثواب الظان التمتع كل كان قد تفك ما يدل عليه فتذكر وبالحجة الظان الاضطرار للمتمتع وغيره بغل الزمان يوم النحر ثم الغد هكذا كلما قرب هو افضل ان التأكيد في التمتع اكثر للرواية ويدل عليه صحة من هو خازم قال سمعت ابا عبد الله يقول لا بيت للمتمتع يوم النحر حتى يزور البيت وصححه عثمان الجلي عن ابي عبد الله قال ينبغي للمتمتع ان يزور البيت ومن لم يملكه ولا يؤخر ذلك اليوم الظاهر به ببيت ليلة يكون بعد يوم النحر هو ليلة احد عشر لفرم الاجماع من الشهر حيث نقل الخلاف الا عن الحالف على وجهه بعد طلوع الفجر يوم النحر ولا يخبر في لفظة ينبغي ولا على الاستحباب وجواز التأخير وصححه معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال سالت عن المتمتع متى يزور البيت قال يوم النحر ومن الغد لا يؤخر والمفرد والقارن ليسا بسواء موسع عليهما ما يدل على جواز التأخير صححه صفوان عيسى بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن زيارة البيت يؤخر الى يوم الثالث قال تجملها الحب الى وليس به ما بين اخره وصححه عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يؤخر زيارة البيت الى يوم النحر ما يستحيل ذلك مخافة الاحداث والمغاريض صححه الجلي عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل سأل ان يزور البيت حتى يصبح فقال بما اخرته حتى تنهض في يوم التشريق ولكن لا يقرب لئلا يظن وهذه تدل على عدم التحلل من البيت طواف الزيارة وما ذكرت في محله واعلم ان هذه الاخبار ليست صحيحة ولا يثبت على تأخير المتمتع وطوافه طول ذي الحجة بل بعضها ظاهرة في جواز التأخير لا خصوصية بتأخير غير المتمتع كما يفهم من التمهيد فنية تامة فانها عامة نعم يفهم التأكيد في التمتع وعدمه في المفرد والقارن من صحته معوية بن عمار عن ابي عبد الله في زيارة البيت يوم النحر قال زوره فان شغلك فلا يضرك ان تزور البيت من الغد لا تؤخر ان زوره من يوم ما فانه يكره للمتمتع ان يؤخره وموسع المفرد ان يؤخره ويدل على جواز التأخير والاجزاء الاصل كون ذي الحجة كله الحج كما دل عليه الاخبار ولا نزاع فيه كما قيل يؤيد وقوع الذبح فيه كله يفهم من التمهيد عند النزاع في اجزاء الطواف مطلقا وفيما التزم في خصوص الاثم بالتأخير في التمتع دونها ولا ينبغي مع الاجزاء ذلك **قول** فاذا فرغ الحج اى طواف الزيارة وما يتعلق به من صلوة وسجدة طواف النساء وصلواته رجع الى منى لبيتها ليالى التشريق وهي ليلة الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر قال في المتن بجواب البيت بها هذه اليا الى قله علما وانما الجمع واستدل عليه ايضا بصححه معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال اذا فرغ من طوافك للحج وطواف النساء فلا تبت الا بمضى الى ان يكون شغلك في نيكاح ان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك ان تبت غير من هذه تدل على وجوب المبيت في ليلة الحادى عشر وان لم يجد ان كان مشغولا بالعبادة والظن انه لا يكون بمكة كما قاله الاصحاب ويمكن القول بعد التصريح بالقياس لا يبعد كفاية نصف الليل كما في اصل المبيت يدل ايضا على جواز الخروج من منى بعد نصف الليل كما قاله الاصحاب فلا يكون المبيت في نية المبيت من اول الليل الى طلوع الفجر كما وقع في المناسك بل الاطلاق ايضا وما ذكره المصنف هنا ايضا لا يثبت ولا يعلم الوجوب عندنا وعلى تقدير الوجوب لتفصيل غير لازم نعم انه الاحوط على ما ذكره الاصحاب ويمكن تنزيل الليل الى نصفه على تقدير الاطلاق ايقالا ان كان بقى الى الفجر فواجب لكن دخول الفجر كافي في القبول الواجب المطلق مثل هذا المطلق او القضاء في الجملة فتم فيه والظاهر ان الواجب من النصف الاول ان ذهب بحجته في الطريق حين الرجوع الى منى من مكة ولا ثم بان لم يقصر لا يوجب شيئا مطلقا ولا يوجب عوضه من الطرف الاخر وصححه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله انه قال في الزيارة اذا خرجت من منى فاعزب لبيتك لا تصح الا بتمنى هذه تدل على انه يكفي الكون في ليلة في الجملة ولو كان من اخره وصححه بعض القسمة قال سالت ابا عبد الله عن الزيارة من منى ان زار بها ثارا وعشا فلا يفيج السج الا وهو معنى ان زار بعد نصف الليل الحرة فلا بأس عليه ان يفيج السج هو يكره لعل في هذه دلالة على عدم وجوب المبيت في بعد النصف الاصله ولا عوضا ولا تيسر حيث طلق جواز الاصباح بمكة وقع طوافه بعد النصف وكان له بعد بقاء الوقت الواجب للمبيت فتم وبالحجة قد استدلل بها بين الروايتين ايضا على وجوب المبيت في منى ليست بواضحة الكمال في النصف كان العدة هو الاجماع والرواية الاولى في الروايات الدالة على وجوب الشاة على نارك المبيت دلالة ايضا على وجوب المبيت استطاع عليه **قول** يجوز الفرج هذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم المتقدم يعني بجواب المبيت عن تلك الليالى الثالث والرابع الايام الثلاثة على كل احد الاعلى متى احتسب النساء فانه يجوز له التفريغ يوم الثاني بعد الروي فلا يجب عليه المبيت ليلة الاخرة والروي في اليوم الثالث لا يقرب الشمس هو بمنى فبان عليه ايضا فالغفر الاول سقيا مشروط بشرطين لا تغاير النساء من الحسد عددا وان عزوب الشمس عنه يحمل كون المراد من الحرة المشترطة او اسقاط القرص يجب ايضا كونه بعد الزوال يدل على الجواز في الجملة الكتاب السنن والاجماع المدعى في المتن ويدل على الاخير رواية ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله انا من ريدان نتعل السير كانت ليلة الفجر اما اليوم الثالث فاذا ابضت الشمس فانه على ركة الله كذا حين سالت في في الكا في وفي التمهيد على كتاب الله فان الله نعم يقول فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه فلو سكت لم يبق احد لا يجازي لانه ما اليوم الثاني قال من تاخر فلا اثم عليه ولا يضرب وجود على الحكم وان كان هو ابن اخ داود بن النضر بقرينة نقله عن داود لا غير مضموم ومؤيد بحمل لا تنفر حتى كون الشاة لبثت نقل احمد بن محمد عن داود بن النضر بقرينة نقله عن داود لا غير مضموم ومؤيد بحمل لا تنفر حتى انما الحرة الشاة وكانه لبعض ما تقدم ما سقى في المتن في الصحة ولا يضرب صحته معوية بن عمار وحسنه عن ابي عبد الله قال اذا اردت ان تنفر في يومين وكانت ليلة فليس لك ان تنفر حتى تفرل الشمس ان تاخرت الى اخر ايام التشريق ويوم النحر لا يخبر فلا عليك ساعة ففرنت رويت قبل الزوال وبعد زوال النفر نفرت وانتهت الى المحضا وهي المطاه فثبت ان منزل قليلا فان ابا عبد الله قال كان ابني ينزلها ثم يحمل فيدخل مكة من غير ان ينام بها كما قوله فان ابا عبد الله كراهية معوية بن عمار في هذا الحكم الحرام مثل سعة وقت الروي في النفر يوم الثالث واستحبنا نزول المحبة وقد خصص ذلك الفقيه



بالنظر الثاني لرواية أبي من عمار بن عبد الله أنه سئل عن الحبة فقال كان أبي يزل لا يطعم ثم يدخل البيوت من غير أن ينام بالاطم فقلت له أريد  
 أن يعجل في يومين فلا أتم عليه أن يحصب لا وقال كان أبي يزل الحبة قليلا ثم يرتحل وهو دون حيط وحرمنا قال ذلك في المنزلة وهذا الرواية  
 التمهيدية أيقن وزاد فيها بعد قوله في يومين أن كان من أهل اليمن عليه أن يحصب لا والخصيص بعيد لبثوث الاستحباب دليل على كمال أحد الأول  
 والثاني وهو الرواية الصحيحة المقدمة مع ظكلام الأكثر وعدم صحة الرواية المختصة إلا أن الأصل عدم صراحة العموم في الدليل وتقييد العام  
 بالعام بالخاص من دليل لفقيه يمكن حله وإزالة الأولى عليه قال في المتن ويستحب لمن نزل بالحق في بيته ويصل في مسجده ويستحب فيه قليلا  
 مستحب على فناء وليس للمجد الزوال وما المستحب اليوم الخصيب هو المنزل بالمحصب الاستراحة فيه قليلا اقتداء برسول الله ولا خلاف في أنه يزل  
 به وحل الشيخ في التمهيد ما يدل على جواز النفر الأول قبل الزوال على المضطر مثل رواية زرارة عن أبي جعفر قال لا بأس أن ينفر الرجل في النفر الأول  
 مع علة صحة السند كما في رواية أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عن الرجل ينفر في النفر الأول قال له أن ينفر ما بينه وبين أن يصفر الشمس فإن هو  
 لم ينفر حتى يكون عند غروبها فلا ينفر لم يعب حتى إذا أصبح وطلعت الشمس لينفره شاء ويمكن حملها على الارتحال الخرج محل وثقله عن مؤ  
 عدم خروجها الزوال لصحة الجملة في الفقيه أنه سئل كان أبو عبد الله كذا فنبه عن الرجل ينفر في النفر الأول قبل أن تزل الشمس فقال لا ولكن  
 يخرج ثقله أن شاء ولا يخرج حتى تزل الشمس الذي يدل على جواز النفر الأول بعد غروب الشمس هو إجماع الأصحاب المنقول في المتن وخبر أبي  
 بصير المقدمة وحسن الجملة وصحة معوية لا يثبتها ولا يثبتها لآية أيقن أشارة المحدث قال في يومين أي بعد الشروع فيها وقبل ضمها أو يقال لا  
 ينها على أكثر من اليوم الثاني بعد غروب الشمس منه ويقال تخصصها بالاجماع والأخبار كحكمة الجملة على عبد الله قال من يعجل في يومين فلا  
 ينفر حتى تزل الشمس فإن أدرك المساءات ولم ينفر هذه ملة على الأخير وصحة معوية بن غار على عبد الله قال لا نفرت في النفر الأول فإن  
 شئت أن تقيم بكة ببيتها فلا بأس بذلك قال زاجاء الليل بعد النفر الأول فبت بمنى فليس لك أن تخرج منها حتى تصبح وأما شرط الإقام  
 الصيد النساء فلا يرى له دليل أصلا إلا لآية الكريمة جملة وقوله للفقهاء أنه يحتمل أن يكون معناها من نافر النفر الأول والثاني فلا يتم عليه  
 يعقل ما أتى بانفاله الحج كلها ما بقي عليه من نساء في الأول والثاني فح لا يتعلق به من اتقى لا يقيد بقيسدا المراد فيجوز أن يكون معاكرون  
 الحج كك مكفر للذنوب كلها من اتقى في الحج جميع ما غلبت عليه وأنه يتفقد بذلك من اتقى في بقية عمره إذا لو ارتكب لمعاجه فلا يخصه بحال الذنوب  
 المتقدمه بسبب الحج واليه شاف في رواية الكافي عن أبي عبد الله عنهم من غفر الله له ما تقدم من ذنبه قتل له حسن فيما بقى ذلك قوله عز وجل  
 فمن تعجل الأية وإن ذلك للمتقين يعني شعبة أهل البيت كما نقل في الكافي في رواية اسمعيل بن يحيى الراسع على عبد الله قال كذا عند أبي عبد الله  
 بمعنى ليلة من الليالي يقال ما يقول هو لا يفهم تعجل في يومين فلا يتم عليه من تأخر فلا يتم عليه قلنا ما نذكر قال بل يقولون من تعجل من أهل البيت  
 فلا يتم عليه من أهل الحضر فلا يتم عليه ليس كما يقولون قال لله جل ثناؤه فمن تعجل في يومين فلا يتم عليه لا يتم عليه من تأخر فلا يتم عليه لا  
 يتم عليه من اتقى ما هي لكم والناس سواء وأنتم الحجاج أن معناها أن ذلك لمن اتقى لمعاجه كما قال الله إنما يتقبل الله من المتقين فيها أشارة إلى  
 أن الأمر بالشيء يستلزم التمسك من ضد الخاص أنه مفسد للعبادة فلا يصح حج من كان في ذنوبه حتى يتق مع القدية فينبغي الاحتياط في رواية الفقيه  
 أن معناها من مات في يومين فلا يتم عليه من تأخر أجله فلا يتم عليه فلا يتعلق به أيضا من اتقى على الوجه المراد قال في الكافي الفقيه على عبد الله  
 إلى قوله فمن تعجل في يومين الآية يعني من مات فلا يتم عليه من تأخر فلا يتم عليه لمن اتقى لكبار في نفي هذه الرواية في الكافي المعنى الذي يفيد  
 التقييد باجتناب الصيد فيما بعد حيث قال ما العامة فيقولون فمن تعجل في يومين فلا يتم عليه يعني في النفر الأول من تأخر فلا يتم عليه لمن اتقى  
 الصيد فمن يحرم الله بعد أجله في قوله عز وجل إذا طلتم فاصطادوا به فتفسير لغاته معناه إذا طلتم فاقوا الصيد في الفقيه ودان سيج  
 من ذنوبه بكيته يوم ولدته أمه ودون في في الله والاحتمالات في الآية كثيرة ثم لهما ما يفيد التقييد المذكور ولكن يحتاج إلى نص صريح  
 صريح وأما الأخبار فالكافي في الكافي صحيحة معوية المتقدمه حيث أنه في الفقيه بعد قوله أو بعده قال سمعته يقول في قول الله فمن تعجل في يومين  
 فلا يتم عليه من تأخر فلا يتم عليه لمن اتقى يقال يتق الصيد حق نافر أهل من في النفر الأخير فالظن منه ما يقضي في الرواية المتقدمه وهو بعيد جدا  
 مع أنه ليس التقييد المثل بل هو يقيد لنفي الأتم بشرط التقوى بعد ذلك عن الصيد الذي هو حلال بقوله وإذا طلتم فاصطادوا به وغيره من الأخبار  
 والاجماع ومعلوم أن الصيد الحرام حرام عليه دام في الحرم وحلال غيره بعد الخروج مع أن لا ذكر فيه للنساء يمكن حمل هذه الزيادة على تقدير النسخة  
 على التقية مع الغلغلة موجودة في الكافي والتمهيد وفي رواية سلام بن المستنير عن أبي جعفر قال لمن اتقى الرفق والفوق والجذال والحرم الله  
 عليه في أحرار مع عدم صحته أو إجماعها ليست بمنصوص بالصيد النساء وفي رواية علي بن عبيدة عن أبي جعفر قال لمن اتقى الله عز وجل قال بعد ما ورد  
 أنه يخرج إلى الحرم نقلناه فالظن أنه إشارة إلى بعض ما تقدم مع عدم الصحه وفي رواية محمد بن الحسين عن أبي عبد الله قال من اتقى النساء في أحرار لم يكن له  
 أن ينفر في النفر الأول ولو رويته عن عثمان بن عمار عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل فمن تعجل في يومين فلا يتم عليه لمن اتقى الصيد يعني في أحرار فإن  
 أصابه لم يكن له أن ينفر في النفر الأول فاما معاذ أن في التقييد المذكور مع عدم الصحة والاجمال في المراد في أحرار وأن المراد بالبيتنا  
 من جميع ما يحرم منها أو من وطئ النساء أو كل الصيد قتلوه على تقدير الحمل فاما فأنظر من الأول هو وطئ النساء ومن الثاني الاصطفا وقوله  
 ويمكن إدخال الأكل أيضا وأن الظن من الأحرار أحرار الحج وأما الإجماع فيغري ثابت فان ثبت فيما ثبت فهو المستحب إلا فالأصل في الأخبار الكثيرة  
 الصحيحة بل في الآية عدم التقييد هو المستحب والاحتياط هو الوقوف إلى النفر الثاني لمن لم يتق والأفضل لغيره النفر الثاني لتحقيق عبادته الخيرية



ولو بات لليلتين بعينها وجب عليه شاة الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة ولو بات غير التثنية الثلاث وجب عليه ثلث شاة ويجوز ان يخرج من منى بعد نصف الليل ويجوز كل يوم من ايام التشريق كل حجة من الثلث سبع حصيات ببدل الاولى ثم الوسطى ثم حجة العقبة فان نكس عاد على الوسطى وحجة العقبة

لرغاية الاختيار وكذا الاقامة في ايام التشريق في الحج والعمرة بدل على عدم اختصار النفل الاول بمن لا يزيدا لاقامة بمكة كما قيل صحته  
حيث بنى ذابغ غريبي عبد الله قال لا بأس بان يفر الرجل في الاول ثم يقيم بمكة **قول** لو بات في اى لوبات الحاج ليلة الحاد عشره الثاني عشر  
بغيره وجب عليه لكل ليلة منها شاة الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة او خرج من منى بعد نصف الليل فان ذلك يجوز ولا شيء عليه في  
الصوتين والظاهر ان الحج عليه لاشاة ان لوبات ليلة الثالثة لغيرها وبغيره كما مر بعد الوجوه عليه لاليلتين فتبعد الكفارة للثالثة  
يجب ان يبيت على المشقة ولو لم يبيت للثالثة لثلاث لوبات بمكة مشغلا بالعبادة لكل ليلة شاة فعليه ثلث شاة ولو بات لبعض  
البعض بتبعض هذه الاحكام الاول وجوب شاة على تارك ليلة الا المستثنى ليلة الاجماع المهر من المنى وصحته صفوان قال قال ابو الحسن  
سألني بعضهم عن رجل بات ليلة من ليالي منى بمكة فقلت لا ادرك قلت لم جعلت فداك ما تقول فيها قال قد مر اذا بات فقلت ان كان انما حنسه  
شاة الله كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن نوم ولا لذة اعليه مثل ما على هذا قال ليس هذا بمنزلة هذا وما لمعان يشق له الفجر الا  
هو بمنى لعل قوله لا ادرك للثالثة وقوله اذا بات شاة الى وجوب الدم اذا بات بمكة وقوله ان كان انما حنسه في اشارة الى سقوط الدم ان كان  
بمكة مشغلا بالعبادة وقوله ما الحيدل على استحباب الرجوع الى منى ليل او ان كان مشغلا بمكة بالعبادة ودوايته جعفر بن ناجية  
قال سالت ابا عبد الله عن من بات ليالي منى بمكة قال ثلثة من الغنم يذبحهن لا يضر ضعف سندها محمد بن سنان وغيره وصحته على جعفر  
غرضه عن رجل بات بمكة في ليالي منى صحه اصبح قال ان كان اناهاها فان بات فيها حتى اصبح فعليه دم بغيره اى كل ليلة وصحته معوية بن وهب  
عنه عبد الله قال لا تبت ايام التشريق الا بمنى فان بات فيها فليضرك ان تبصر في غيرها لعل المراد بقوله او قد خرجت  
يكون شغلك فتك او قد خرجت من مكة وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضر ان تبصر في غيرها لعل المراد بقوله او قد خرجت  
من مكة الخ فخرج من مكة بعد الطواف والسعي ونصف الليل في الطريق من غير تقصير او نام بعد خروجه من مكة وتجاوزته عن عقبة  
لصحة جليل بن ذابغ غريبي عبد الله قال من دار فنام في الطريق فان بات بمكة فعليه دم وان كان قد خرج منها فليس عليه شيء وان  
اصبح دون منى وعلل المراد بقوله في الطريق ما كان اعم مما بمكة وغيرها وصحته محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن ع الرجل يفرق فنام  
منه فقال اذا رجعت الى المدينة فلا تبت ايام التشريق الا بمنى وان نام واعلم ان ظاهر هذه الروايات وجوب الدم بالمبيت في غير جميع الليل كما يشهده  
على جعفر بن غيره ما لا من خرج بعد نصف الليل وكان بمكة مشغلا بالعبادة او كان بمكة وخرج منها متوجها الى منى وتجاوز عقبة المدينة  
نام فلا يعلم وجوب الدم لو بات بعض الليل بغيره فتم والاصل عدم ظهور الاجماع فيه عدم النص ليل لعل بدل على عدم وجوب الدم مطلقا  
مثل صحته العيصي القسمة قال سالت ابا عبد الله عن رجل بات ليلة من ليالي منى قال ليس عليه شيء وقد سالت رواية سفيان بن عيينة قال ثلثة  
لا يعبء الله فالتفيلة المبيت بمنى من شغل نقال لا بأس بحمل في الكفارة وحملها الشيخ على من خرج بعد نصف الليل او كان مشغولا  
في مكة لعل شيء منكم كما مر في الاخبار المتقدمة ولا يخفى بعد ما رواها في الاولى قوله اساءة فانه لا اساءة في الموضعين فتم الجمع بالحل على  
استحبابه وتحسين في الاخبار ما يؤيد ذلك ايضا فانهم والثاني جواز الخروج من منى بعد نصف الليل من غير شيء وقدم عليه الثالث  
شأن من الاثم والكفارة لو بات بمكة مشغلا بالعبادة والظاهر ان يكتفى بالاستغفار الى نصف الليل قد مر ما يدل عليه هو لظن من الاخبار  
المتقدمة والاصل يؤيد ولا يدل على اشتراط الاستئذان بل كان الاستئذان اتفاقا صحته معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل بات ليلة  
فلم يزل في طوافه ودعاؤه والسعي الداعي حتى يطالع الفجر فقال ليس عليه شيء كان في طاعة الله عز وجل قد يشترط جواز المبيت في غير مكة ايضا  
مشغلا بالعبادة لقوله كان في طاعة الله والرايع سقوط الدم عن من كان بمكة وخرج منها متوجها الى منى وتجاوز عقبة المدينة الى  
جواز دخول مكة بعد خروج نصف الليل من منى صحته معوية بن عمار ولا يضر ان تبصر في غيرها اى غير منى وهو اعم بل يمكن كونها اوليها  
المشاور مما يخرج من منى الى موضع لا نه افضل بل يكون هذا العبادة كما ورد في بعض الاخبار والعبادة فيها افضل لا نه وردان التيسر  
من خراج العراقين يتصدقوا بالشاة من منى الا بعد الفجر وان انتصف الليل لعل عليه رواية وان الخروج رخصة وكان  
الافضل كونها بل ورد النهي عن زيارة البيت في ايام منى في صحته العيصي قال سالت ابا عبد الله عن زيارة بعد زيارة الحج في ايام التشريق فقال لا  
جئت على الكرامة لما يدل على الجواز وكان للاجماع وصحته رفاعه الثقة قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يفرق في البيت في ايام التشريق فقال  
نم ان شاء ولو اتيه حق شعيب قال سالت ابا عبد الله عن زيارة البيت في ايام التشريق فقال حسن لرواية ليل المراد قال سالت ابا عبد الله  
عن الرجل ياتي بمكة ايام منى بعد فراغه من زيارة البيت فيطوف البيت تطوعا فقال المقام بمنى احب الي **قول** ويجوز ان يخرج الى مكة  
في المشقة على وجوب الرجل ما وجد من كلام الشيخ في بعض كتبه انه سنة على ان وجوبه ثابت بالسنة لا بالكاتب كذا الخبر مثل صحته معوية بن  
عمار ان الوحي سنة والسعي فريضة وكذا ادعى الاجماع فيمنه على وجوب الترتيب كما شرطا ايضا مطلقا ويدل عليها صحته معوية بن عمار عن عبد  
قال ادم في كل يوم عند ذوال الشرح قل كما قلت حيث حجة العقبة وابدأ بالحجارة الاولى فارمها عن يمينك ثم ارمها عن يسارك ثم ارمها عن يمينك ثم ارمها عن يسارك ثم ارمها  
الخ ثم في غير ذال الطريق فاستقبل القبلة واحمد الله واشن عليه وصل على النبي ثم تقدم قليلا وتدعو وشانه ان يتقبل منك ثم تقدم ايضا  
ذلك عند الثانية واضع كاصف بالاولى تقف تدعو الله كما دعوت ثم تقف الى الثالثة وعليك السكينة والوقار ولا تقف عند  
بدل على كون الترتيب شرطا وجوب الترتيب في الامر رفع الاثمان بعد الترتيب الثاني بالامامة وما سببها من الرواية **قول** فان نكس الى



ولو نقصل اعدنا سببا حصل بالترتيب مع الرابع لا بد منها ووقت من طلوع الشمس الى الغروب لو نفر في الاول دفن حصا الثالث ويرى الخائف والمريض والرعي والعبد  
في الليل

رعي العقبة ثم الوسط ثم الاولى في الاول مجزئان يعيد على الباقية بالترتيب ليلة الرعي الاولى قد حصل شرط الترتيب يقتضي عدم  
اجزاء الباقية فيجب الاعادة ويدل عليه ايضا صحة الجملة قالها في المنتهى الظاهر لاحتساب حصة معوية ايضا فانه يضارواها لوجوبها عليهم في  
عبد الله في رجل حج الجرة منكوبة قال يعيد على الوسط وجرعة العقبة وهي موجبة في صحة معوية الطويلة وزاد بعد قوله العقبة ان كان من  
العقد دل على وجوب القضاء ايضا ورأيت مع غلبه عبد الله في رجل نوى الحج اربعين يوما الثاني بعد الجرة العقبة ثم الوسط ثم الاولى في  
ما روي في الجرة الوسطى ثم جرة العقبة ولا يصح بعد الصبح بتوحيق مع مدحة في القسم الاول في كلاهما دلالة على عدم وجوب  
مصدق كونهما الاولين معنية الترتيب ايضا فانه يكفي الاتيان بالفعل على ما هو مأمور به في نفس الامر فانهم ومن الصورة المذكورة يعلم حال  
بالصورة الباقية خالف الترتيب **قول** ولو نقص الحج اي لو نقص بعض عذ الجرة المتقدمة وكمل الباقية فاسيا قد اتى بالترتيب الذي هو شرط  
لصحة الرعي ان كان الناقص المقدار من النصف فيجب كماله فقط ولا يجب عادة ما بعده وان لم يكن زائدا على النصف فيجب عادة ما بعده  
وهو يجب عادته ايضا وكيف امكن ان يكون ما فعله محسوبا وانما الباطل هو ما بعده فقط الاصل يدل على الثاني في الروايات لقوله تعالى على صو  
الترتيب في الزيادة على النصف يدل على الاول وهو الاول في احوط فيحصل الاصل بالجملة يحصل الترتيب بالتجاوز عن النصف لو كان الترتيب  
نسبانا وفي العدة لا بد للترتيب من كمال ما بقى ولو نقص المقدار ولو واحد يستأنف ما بعده بعد كماله ويحتمل استئنافه ايضا وهو  
كما في النسبانا اذا كان اقل من النصف فدون السبع في العدة بمنزلة دون النصف في التهنئة ان قلنا به في نسبانا ما نقص عن النصف لور  
الاولى وبعدها وكمل الاخيرتين نسبانا في ثلثا على الاول فقط ودليل الحكم المذكور في المتن رواية معوية بن غار عن عبد الله في رجل  
وفي الجرة الاولى ثلث والثانية تسبع والثالثة تسبع يعيد من سبع سبع قلت فان رعي الجرة الاولى ربيع والثانية ثلث والثالثة  
سبع قال في الجرة الاولى ثلث والثانية تسبع ويرجع جرة العقبة سبع قلت فان رعي جرة الاولى ربيع والثانية ربيع والثالثة تسبع  
يعيد من رعي الاولى ثلث والثانية ثلث ولا يعيد على الثالثة قال في المنتهى واما الشيخ في الصحيح ولكن في الطريق عباس كانه يعرف كونه  
ابن معوية ثقة وهو كثير الرواية وهذه صحيحة في الكافي بتغييرا بالزيادة وبلجملة المضمون صحيحة في الكافي ورواية علي بن اسباط قال قال  
ابو الحسن اذا رعي الرجل الجمار اقل من اربعة لم يجزه اعاد عليها واعاد على ما بعدها وان كان قد اتم ما بعدها وادعى شيئا منها اربعا  
بني عليها ولم يعيد على ما بعدها ان كان قد اتم رعيه فيها دلالة على وجوب عادة الناقص ايضا فكان الموقوف بين حصص السبع مجموعهم  
الفصل بينهما جرة اخرى قبل كمال الاربع شرط وعلما ان ظاهر هاتين الروايتين اعم من الناقص والجاهل فخصيص الحكم بالناسخ  
الى ليلة لا يدل على جواز الاعادة على الناقص كدليل جواز الترتيب ظاهر على اعادة العادة دلالت الروايات على عدمها صريحنا نعم  
دلالة في الجملة لان ظاهر الامر في دليل جواز الترتيب بعد الصحة مطلقا لو خالفه يمكن تخصيصه ان المبرم اربعا لعموم هاتين الروايتين  
فان كان القابل للصحة في العدة ظاهر الشهرة مؤيدة مع الاحتياط واما الجاهل فان كان الناقص لما مر وصرح في كتاب الصحة في الناس الجاهل  
للغاية من الصحة وعدة مطلقا في العدة ان تجاوز النصف الا بالطلان لكون الجملة النسبانا عند اكما غير مرة ولما سمي في رواية بريدا للجملي يؤيده  
في الجاهل بالناسخ وجواز اعادة الثلث في المقدار فان ذلك في الناقص والجاهل بعدة **قول** ووقت من طلوع الشمس الى غروبها اي وقت رعي الجمار في ايام التشر  
من طلوع الشمس الى غروبها هذا هو القول المنقول عن الشيخ قول في الخلاف بعد الجواز الا بعد الزوال ليلة ورواية صفوان بن مهران قال سمعت  
ابن عبد الله يقول في الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها ورواية منصور بن حازم قال سمعت ابن عبد الله يقول في الجمار ما بين طلوع الشمس الى  
غروبها ورواية زرارة بن ادينة عن ابن جعفر انه قال للحكم بن عتيبة ما حدثني الجمار فقال الحكم عند زوال الشمس فقال ابو جعفر بالحكم ان  
لو انهما كانا اثنين فقال احدهما لصاحبه احفظ علينا متاعنا حتى ارجع كان يفوته الرعي هو والله ما بين طلوع الشمس الى غروبها قال في التهنئة  
ان هذه الثلثة كلها صحيحة وكذا سماع الاخبار الكثيرة في الصحة وفيها تامل لوجوب موسى القسم عن عبد الرحمن في الاول والثاني في الاختار  
الكثيرة وعبد الرحمن مشترك وقال في التهنئة في مسألة من شك في الطواف روي موسى القسم عن عبد الرحمن بن سنان وهو غير مذكور الكتاب  
فيحتمل كون ما في هذه الروايات في جميع المواضع التي تكون صد الحديث موسى القسم عن عبد الرحمن كونه ابن سنان وكان المصدق من الله سبحانه  
انه الثقة ولو جاز عنه سيف اي موسى القسم عن سيف في الثانية وهو مشترك لعلاء بن عيمره وفي الاستبصار عن محمد بن سيف مؤيد  
مذكور انما ان غلط وقد وجد في موضع في غير هذه الرواية عن محمد بن سيف الظاهر انه محمد بن سيف بن بكارة قد صرح بنقل موسى القسم عنه بعد  
هذه الرواية في التهنئة وكلام الاستبصار يحتمل ان يكون يدل على ما بين ويدل عليه يصح عموم الدلالة على الرعي ايام التشريق وقيل  
فيما تقدم في صحة معوية بن غار في نيات التفر الاول ما يدل عليه فتذكر وهو قوله فلا عليك اي ساعته نفرت ودميت قبل الزوال وبعثوه في  
القول الثاني كانه مثل ما في صحة معوية بن غار المتقدمة قال ارم كل يوم عند زوال الشمس الاحتياط مع فقهاء في رواية زرارة وابن ابي  
صريح غير ظاهر في المدعى ان ظاهرها قريب الزوال وان اراد بعد الزوال الى الغروب فهو مع بعده قد يحمل على الاستبصار والافضل في التفتية  
للمع بين الادلة والاحتياط ليس يدل على ما تقدم لا شك انه انما في احوط **قول** ولو نفر في الاول اي لو نفر الحاج عن مفق في التفر  
الاول وهو ثاني عشر الحج استحب في من صلى اليوم الذي بعده لو كان في مفق كانه للرواية **قول** ويرى الخائف والمريض والعبد والرعي  
ليلة والظان ان النساء الصبيات كل ما تقدم من ان لهما الافضة من المشعر ليل والرواية **قول** ويرى الخائف والمريض والعبد والرعي



ولوسنى رى يوم قضاء من الغد وقد ولوسنا جميع حتى دخل مكة رجع ولخرج بعد ان انقضاء ايام رى في القابل واستتاب يجوز الرى عن المعذور ولوسنى  
جرمة وجعل عنها اعادة الثالث ولوسنى حصاة ولم يعلم المحل رى على الثالث

والصليبا يرى  
عنهم وفي الصحيح  
عن اسحق بن عمار  
قال  
صح



وليسحب الإفاة بمعنى إياهم الشترق ويرجى الأولى عن ميمنه واقفا وما وكذا الثانية والثالثة تستدبر القبلة مقابلتها ولا يقف والتكبير على رأى صورة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر على ما أولانا ورزقنا من نعمة الانعام عقب خمسة عشر صلوة وله اظهر العبد ثم يمضيه حيث شاء ولو بقي عليه شئ من المناسك بكثرة عادلة واجبا والاستسباح الطواف والوداع بعد صلوة ست ركعات مسجد الحنيفة عند المنارة التي في وسطه وفوقها النجوم من ثلثين ذراعا وعن ميمنه اربابا كذا







وليس يجب لمن يفرغ في الاجزاء الاستلقاء في سجد المحبة بعد صلوة ركعتين ولا غايده دخول الكعبة خصوصاً الصلوة والصلاة بين الاسطوانتين على الرخاثة المحرارة كعقرب  
بالحمد وحسب السجدة وفي الثانية بعد ذلك وفي الزوايا والدعاء واستلام الاركان خصوصاً الهامى والسجدة والشرب من زمزم والدعاء خراجاً من باب الخناطين والسجود  
ستقبل القبلة واعمالاً واستبراء ثم يرد وهم يتقدمون بالفرم على العود والنزول بالعرس على طريق المدينة وصلوة ركعتين به والخافض يودع من باب المسجد

قال اذا اردت ان تخرج من مكة وتاتي اهلك فودع البيت طمأنينة وعان ثم ذكر استلام الحجر والركن الثاني والمستجار وفعل ما مضى به اولاً والثالث  
الطويل قال في المتن قوله اذا اردت ان تخرج يدك على استحياء الوداع الخارج من مكة وعدمه لغيره <sup>منك</sup> والشرع وكان جعل ما يدل على التوجه من  
الامر على الاستحياء للجماع ولغيره بسقوطه مع النسيان وعلته ما اذا لم يعدم سقوط الواجب مع النسيان وعلته ما منع وجوده وتوحيده ولكان  
الانابة اليه الاثر انه ياتي بنفسه امكن ولا يستحب في سائر افعال الحج ويدل عليه رواية علي بن محمد في رجل لم يودع البيت قال لا بأس ان  
كانت به علة او كان ناسياً وصححه هشام قال سالت ابا عبد الله عن من شرب زادة البيت حتى جع الى اهله فقال لا يضره اذا كان قنصاً مناسكاً  
وجعلها دليلاً على الاستحياء في المتن فانهم ولعل في قوله قنصاً مناسكاً إشارة الى عدم كونه من المناسك فلا يجب فيهم والظاهر ان الاقاة في  
الحلة بعد الوداع لا يضره ولا يحتاج الى الاستئذان مع الاحتمال كما نقل عن الثاقب وقال في المتن وهذا الفرع ساقط عندنا الجواز ترك الوداع  
واما في ذلك ليل السقوط واما التردد بقوله بغداد صلى ست ركعات الحج فكانه استحباباً ست ركعات في مسجد الخيف وهو مسجد في حين  
اذا ان يخرج من مكة وان كان في افضل في الموضع المحدود وان كان مستحباً في كل المسجد لا كان مسجد رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> يدل عليه رواية علي بن  
ابن حمزة عن ابي عبد الله قال صلى ست ركعات في مسجد من في اصل الصومعة كان الموضع المحدود او البيت الموجود هناك تحت المنارة ولا يضر  
عدم حجة سندها لانه مستحب في الظاهر لعل الصومعة هو الموضع المحدود طالما لا يستحب جعله مصلحاً مادام بمقاصد صحة معوية بن غمار  
عن ابي عبد الله قال صلى في مسجد الخيف هو مسجد بني كان مسجد رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> على عهد محمد  
المنارة التي في وسط المسجد فوقها الى القبلة نحو اثنى عشر ذراعاً وعن يمينها وعن يسارها وخلفها نحو من ذلك فقال فخره ذلك فان  
ان يكون مصلحاً فيه فافعل فانه قد حلت فيه الفضيحة وانما هي الخيف لانه لم يرفع عن الواو وما ارفع عنه يهيئ خيفاً ولعل فيها ايضا اشعاراً  
ست ركعات في هذا الموضع المحدود واليه اشار المصنف في الكتاب غير مرة في قول الحسين ان استحباباً الصلوة مستحب في اصل الصومعة ان الموضع  
موضع مسجد رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> ويستحب جعله مصلحاً مادام بمقاصد لا يفهم ذلك من عبادة الكتاب غير مرة وذكر في الفقيه عن حمزة الثمالي عن  
ابي جعفر انه قال من صلى في مسجد الخيف بمكة ركعة بطلان يخرج منه عدلت عبادة سبعين عاماً ومن صبح الله فيه مائة تسبيحة كتب له كل  
عترة ربة ومن ملأ الله فيه مائة فطيلة عدلت اجر احياء ثمة ومن حمد الله فيه مائة تحية عدلت اجر خراج العراقين يتصدق به في سبيل الله عن  
وجعل الظاهر استحباب الصلوة في مسجد الغدير قال في الفقيه ويستحب الصلوة في مسجد الغدير وان ميسرته موضع قدم رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> حيث قال من  
كنت مولاه الى قوله اخبر بذلك الصادق الحسان الجال وكان للصلوة فيه فضلة في رواية عبد الرحمن <sup>قوله</sup> ويستحب الحج مدمر وليا ما يدل  
على اختصاص بالنظر الاخير مطلقاً في الفقيه باختصاص عدم التحصيل كان من اهل اليمن في النظر الاول ما في التهذيب من الرواية وهي موجودة  
في الكتاب ايضا وقوله للغايه دخول الكعبة اى يستحب لمن رجع من مكة الى مكة للوداع دخول الكعبة وتأكيد ذلك ليجزى ظاهر ان ذلك على  
تقديره لا مكان والذي يدل عليه الروايات هو استحباب دخولها مطلقاً للعايد وغيره مثله رسالة علي بن خالد عن حمزة عن ابي جعفر  
قال كان يقول الداخل الكعبة يدخل الله وارض عنه ويخرج عظماء من الذنوب يخالها منها ورواية ابن القدام عن جعفر بن اسمعيل قال  
عن دخول الكعبة قال الداخل فيها دخول في رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب معصوماً بقي من عمره مغفولاً ما سلف من ذنوبه  
معوية بن غمار عن ابي عبد الله قال اذا اردت دخول الكعبة فاعسل قبل ان تدخلها ولا تدخلها باجداً يقول اذا دخلت اللهم انك قلت  
ومن دخله كان امنافاً من عذابك عذاب النار ثم تصلي ركعتين بين الاسطوانين على الرخامة الحمراء تقرأ في الركعة الاولى حم السجدة وفي  
الثانية عده يا ايها من القرآن وصل في زواياه ويقول اللهم من هتاء وذكر الدعاء قال في الغزاة ولا تدخلن بجذاه ولا تبرق فيها وتخطو ام يدا  
رسول الله الا يوم فمكة وفي الحوزة في الزايات ما دخلها المرأة واحدة فقط وفيه اشعار بعدم الوجوب وعدم التأكيد في الدخول كقوله  
وان كان الا ولتان بذل على حصول الثواب لكل داخل اما الذي يدل على التأكيد للضرورة فيصحح شيخنا الاعرج عن ابي عبد الله قال لا بد من  
ان يدخل البيت ان يرجع فلهذا دخله بيكته وقار ثم لم يزل زاوية من زواياه ثم قل اللهم انك قلت ومن دخله كان امنافاً من عذابك  
يوم القيمة وصل بين العمودين الذين يليان الباب على الرخامة الحمراء وان كثرت الناس فاستقبل كل زاوية في مقامك حيث صليت ادع الله عن  
وجعل سلمه وصححه حماد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن دخول البيت فقال ما الضرورة في دخله واما من حج فلا كراهة لمحمولة على التأكيد  
البلوغ في حق الضرورة دون غيره من ان ظاهر ما يدل على عدم الاستحباب له وقد مر ما يدل على الصلوة في المواضع المذكورة وهي كثيرة مثل  
صححة اسمعيل بن همام قال قال ابو الحسن دخل النبي الكعبة فضل في زوايا الاربع صلى في كل زاوية ركعتين ودليل الدعاء في الكعبة صححة معوية  
المقدمة ودليل استلام الاركان ايضا مدمر هو ايضا كثيرة ويدل على الشرب من زمزم في هذه الحالة رواية لابي اسمعيل قال قلت لابي عبد الله  
هو اخرج جعله فداك من اودع البيت قال لا بأس بالمشايخ بالحجر والباب من زمزم ثم تخرج فتشرب من زمزم ثم تفيض فقلت صلب على راسه  
نقال لا تقرب صلبك على الدعاء صححة ابراهيم بن محمد قال لا بأس بالحجر والباب من زمزم ثم تفيض فقلت صلب على راسه  
قام فاستقبل الكعبة فقال اللهم اني تغلب على الا اله الا الله فينبغي ان يكون هذا الكلام قاله في سر وهذه دلت على السجود معلوم ودلت  
على الخروج من باب الخياطين امان الحنطة والحنوط ما في رواية علي بن مهزيار قال رايت ابا جعفر الثاني في قوله ثم خرج من باب الخياطين  
وتوجه في رواية فمكة بن كعب قال قال ابو عبد الله انك لتدس الحج فلتاجل قال فليكن اخر عهدك بالبيتان تضع يدك على الباب تقول المسكين







والطواف بالجمعة افضل من الصلوة والمقيم بالعكس النظر الرابع في الموقوف وفيه مطالب المطالب الاول في العرة المفردة ويجب على الفور على من يجب عليه الحج بشرطه في العمر مرة  
الا المتع فان عمة متعته تجزئ عنها وقد تجب بالنذر وشبهه والاستحجار والاضاد والفوات والدخول الى مكة لفعل المكر وتكرار سبب م

كلام الاصحاب المشهور بالكرامة عليه السلام وهذا وجه حسن للجمع بين الاخبار ويحتمل الكراهة للحاج الذين سبب لتضييق اهل مكة في المعاش والمكان  
والذين يضرون بحال اهلها واهلهم وخالفهم في اوطانهم وايضا يدل على الفضيلة ما قال في الفقيه كانهن رسول الله كما يفهم مما تقدم في  
ختم القرآن بمكة من جملة الحجعة او قلوا اكثر كتب الله له من الاجر والحنان من اول جمعة كانت في الدنيا الى اخر جمعة تكون وكلان ختم في سنة  
الايام وقال على الحسين من ختم القرآن بمكة لم يمت حتى يري رسول الله ويرى منزله من الجنة وليست بمكة تعدل خراج العراقين يتقون في سبيل الله  
ومن صلى بمكة سبعين ركعة فقرأه في كل ركعة بقل هو الله احدنا انزلناه واية السجدة واية الكرسي لم يمت لاشهيدا والطاع بمكة كالصائم في  
سواها وصوم يوم بمكة يعدل صيام سنة في سواها والمأشئة بمكة في عبادة الله عز وجل قال الباقر ابو جعفر من جاور سنة بمكة غفر الله له ذنوبه  
ولا هلهيته ولكل من استغفر له ولعشرته ولجيرانه ونور سبع سنين قد عصمت عصبه من كل سوء أربعين مائة سنة والاضراف الرجوع افضل  
من المجاورة والنام بمكة كالمجتمعة بالبلدان والمساجد بمكة كالمنشأة يد في سبيل الله وقوله والاضراف الرجوع افضل من المجاورة تلك  
كرامة المجاورة تدل على كرامة المجاورة في الجملة بمعنى الرجوع والاضراف افضل لان الكون في غيرها اولى من الكون بها مطلقا فذلك غير بعيد  
لشأنه على حصول الحاد بظلم الذين شغلوا بها في عدم الكراهة والحصول المشقة الكثيرة الموجبة لافضلته لعبادة وهذا وجه حسن للحمل ما يدل على  
الكرامة عليه السلام بين الادلة كما قلناه وفيه ايضا وقال ابو جعفر وقوله الحاج المعتمر ان ذلك واجب عليكم ومن اطاق ادى عن طريق مكة كتب الله  
عز وجل له حسنة وفي خبر اخر ومن قبل الله منه حسنة لم يعذب به ومن مات محرما بعث يوم القيمة مليئا بالحج مغفورا ومن مات في طريق مكة تدنا  
او جاثيا من من الفرع الاكبر يوم القيامة ومن مات في احد الحرمين بعث الله نغم من الامنين ومن مات بين الحرمين لم يشتر ديوان ومن دفن  
في الحرم من من الفرع الاكبر من ير الناس قلوبهم وما من سفر ابلغ في الحزم ولا دم ولا جلد ولا شعر من سفر مكة وما من احد يبلغ حق تحفة المشقة  
ان ثوابه على من مشقة ذوقه في حرة القاملي الثقل على جعفر ان من صلى في المسجد الحرام صلاة مكبوبة قبل الله سنة كل صلاة صلاها منذ  
وجبت عليه الصلوة وكل صلاة يصلها الى ان يموت رواها في الموضوعين من الفقيه في باب فضل المساجد باب الحج والاحياء في فضيلة مكة كثيرة  
جد ومع ذلك بعد الكراهة يمكن حملها فيهم منه ذلك على الله بقسوة قلبه ينسكبها وهو ايضا بعيد لعدله ليل يحج حرم في الكراهة مطلقا  
والشبهة ليست بحجة وورود الاحياء التي تدل على حصول الثواب لعظيم البر والفاجر القاسي وغيره ويمكن الكراهة على الزيادة على السنة لما تقدم  
في حصول السنة الظاهر ايضا لما فهم ان كلنا زاد المقام زاد الثواب المحل على ما تقدم في الحديث الله يعلم ان الله يضعف بها كراهة المذكورة  
استحبابا المقام بالمدينة مع وجود ذلك الوجه يمكن في المشاهدة كمال في من مكة افضل بقاع الارض ما عدا موضع قبر رسول الله وروى في كراهة  
على ساكنها السلام من حجاب ولا قربان موضع قبو الائمة كمال ما بالبلد البهيم بها مكة افضل حتى من المدينة وروى صامتة الصادق  
ان الصلوة في المسجد الحرام تعدل مائة الف صلاة ومثله رواه السكوني عن عمار بن ميمون واختلف الرواية في كراهة المجاورة بها واستحبابها  
الكراهة ما لحق الملاحة وقلة الاحترام وما لحق ملازمة الذنوب فان الذنوب بها اعظم وقلة الملاحة والرواية فيه كما تقدم وما رايت  
المرحجان وهو عرف واما اختلاف الرواية فهو مشاهير سمعنا فيما تقدم ذكره في تحفة الشهرة وعدم قوة وجه الجمع المذكور وقوة الوجه الذي  
ذكرناه فتم واظن انه قد اشار المحقق الثاني الى ضعف الجمع فتم ودليل كراهة الحج على الابل الجلالة هو الخبر في الكافي عن الحسن بن علي عن جعفر  
اباثة ان عليا كان يكره الحج والعمرة على الابل الجلالة لان العمرة مثل الحج وما ذكر في الكتاب يمكن كون الزيارات شاملا او كون غير الابل  
مثلا والاعتناء العقل يوجب في الطواف الحج دليل رواية حزن قال سالت ابا عبد الله عن الطواف اهل مكة فمن جاورها افضل الصلوة  
قال الطواف بالمجاورين افضل والصلوة لاهل مكة والقائمين بها افضل من الطواف ورواية حفص بن عمر بن حماد وشاذل عن ابي عبد الله  
قال اذا قام الرجل بمكة سنة فالطواف افضل اذا قام سنتين خلط من هذا وهذا فاذا قام ثلث سنين فالصلوة افضل لمولا اشترى عبد  
الرحمن بن النضر وعنه في القسم في سندها لكانا صحيحين مع ان في الكتاب الاول والحسنة لا برهين والثانية صحيحة وقال في التمهيد هاججنا  
وهو عرف فالظن ان المراد بالمجاورين قام بها مالم يمض ثلث سنين قال في التمهيد الطواف لمن جاور بمكة افضل ما لم يتجاوز ثلث سنين فان  
جاورها او كان من اهل مكة كانت الصلوة افضل يحتمل الى سنتين فان طوافه الثانية هو مساواة في السنتين الى الثلث ثم الصلوة  
والظن ان المراد بالصلوة الثالثة وكذا الطواف وهو مؤيد لعد كراهة الكون في مكة سنة بل سنتين وثلاثا ايضا لان الظن ان المذكور هو  
التي تكون المجاورة في حكم اهل مكة فلهذا انما يحصل الا بعد الثلث يحتمل ارادة الاقامة من المجاورة هناك هو مقتضى بعض الاخبار  
المقتضية فتم **قول** لم يجب الحج اى العرة المفردة تجب جوبا مثل جوب الحج فورا مرة في العمر بشرط ايجاج الاسلام كحج الاسلام ولا تجب على  
المتع فان عمرها عوض عن العرة المفردة وليلة الاجماع المفهوم من التمهيد في العرة فريضة مثل الحج وهو المير علمانا مستند الى الكتاب  
واتموا الحج والعمرة لله ايجاب الاتيان بهما تاما فاما احتمال المراد وجوب تامها بعد الشرع وذلك غير مستلزم للوجوب اصابة وابتداء قال في  
ولا يعلم خلا في عدا جزم عمر المتع عن العرة المفردة كانه يريد بين المسلمين هذا الاجماع المسلمين الاول لاجماع الاصحاب حيث في المشافعة  
قول في استحباب العرة المفردة ويدل على العرة على المفردة والقادر دون المتع لخبر كثيرة وقد تقدمت في بيان حقيقة انواع الحج وايضا في  
حسنة الحج على عبد الله قال اذا استمتع الرجل بالعمرة فقد قضى ما عليه من فريضة العرة وفي رواية ابن ابي نصر قال هالت بالحسن عن  
العمرة واجبة على من تمتعت بجزء من نعم الله واما وجوبها بالتدبير وشبهه الاستحباب فندليله واضح من الكتاب السنة والاجماع من جوب



وجبت فيها البنية والاحرام من الميقات ومن خارج الحرم وفضلته الجبلية ثم التعميم ثم الحد بنية الطواف وركعاه والسعي والتقبير طوافا لثناء وركعاه وتعميم جميع ايام السنة وفضلها رجب يجوز العدول بها الى التمتع ان وقعت في شهر الحج ولو عتممتها لم يجز الحج حتى ياتي بالحج فان خرج من مكة بحيث لا يفتقر الى استئذان احرام اخر جاز ولو خرج فاستأنف عمرة تمتع بالاحقة ويسجد العمرة المفردة في كل شهر فاعلم عشرة ايام

الايقاع بالايام والنسبة والعقود والظان وجوبها باضادها وبقوات الحج وبدخول مكة اذ لم يدخل بالحج الا من استثنى هو الخاضع ايضاً وقد ثبت على وجوبها للقوات الاجنبية المتقدمة فيمن فاتته الحج وكذا في النفس ايضاً على ما اظن ودل على وجوبها للدخول الاجنبية ايضاً ولا يشارك على وجوبها للاحرام والاحلال ما يحصل لا بالعمرة غالباً بل بوجوب تكرارها عند تكرار سببها كوجوب جود السبب عند جوب سببه **قولهم** يجب فيها التنية فدل من فعل العمرة مفضلة في بيان ان فعل الحج وان ميقاتها من مر عليها هو الميقات ولين في الحرم خارج الحرم وقد يعبر عنه بانه محل وفضلية المواضع الثلاثة بالترتيب مذكورة في الكتب لعلمهم بليلا عليها قال في سنن وفضلية الجبلية للاحرام النبي منها ثم التعميم لامر بذلك ثم الحد بنية كاهتمامها ببقائه عندهم وفضلان يحرم منها وما الحرم وفي الدليل قائل فان الفعل لا يدل على الامر الكلي موجود من غير ترتيب في الحقيقة في الصحيح عن عمن يزيد المنة عن عبد الله من اراد ان يحج من مكة ليعتمر لحرم من الجبلية والحد بنية الامر بالتعميم موجود في الروايات كما ذكره قال في القيسية يجوز الاحرام في جميع المواضع فلا مخالفة واما من كان بين مكة وميقات فيحتمل كون ميقاتهم هو الذي في الحل ايضاً لكونه ميقاتاً عاماً عند وجوبه وهم ميقات غير الزام بالرجوع الى الميقات تكليفاً ومنه في الاصل كذلك الزامه بالاحرام من دون الزامه منفي بالاصل فيحتمل ان يكون منزله ميقاته لعموم من كان منزله اقرب الى مكة فيحتمل منزله ويحتمل اختصاصاً بالحج كما هو الظاهر في سنن وميقاتها ميقات الحج او خارج الحرم هو محل كانه يربط بالحج التمتع مع عمرته فان ميقات حج غير التمتع لمن هو خارج مكة ودون الميقات وهو اهله وخارجها لمن هو فيها فانه ثم ان ينيغ ان يقول الحق او القيسية ان الحق افضل الفدين فكان ترك لعموم التقصير للنساء والرجال لمن على راسه شعرا لا ولا قد يكون حلق الحج فلم يبق له الشعر لانه سدد كانه افضل **قولهم** يصح العبادة بحمل بالتحليل والتقصيل المذكور في غيره بان وقت العمرة الواجبة للحج الاثر والقران ومنفردة للاسلام ان كان بعد ايام التشرى الى اخره الجملة كادت عليه صحته معوية بن عمار وفي سنن غيره وان استقبل الحرم كان يري او ايل الحرم فهو محل مع عدم وضوح ليله قال في سنن وهذا المقدار لا ينافي لغورية لعله لان المراد بالغورية عدم جواز تخيره من زمانها وقت عام الى اخره كالحج وقت العمرة التي تجب بالاسباب فتشبه سببها بالتقصيل الذي علم من موضعه وقت العمرة المنتد بتجميع ايام السنة لا امام استثنى مما يجزى من اشراط الزمان بين العرتين وسادسها للواجب ليله فضليتها في وجوبها فقلنا انما الظاهر الحج ويدل عليها ايضا استثنى لاجل الا قبل الميقات لمن خات بقضه الواجب بل صوله الى الميقات ما في صحته معوية بن عمار عن عبد الله والعمرة عمره رجب في صحته معوية في افضل عمره رجب فضل من عمره شهر رمضان لا يغارض ما في رواية ربيعة عن عمره شهر رمضان افضل يمكن حملها على فضليتها من غير رجب **قولهم** يجوز الحج ثم يرد ليله بقضيله في نقل الافراد الى التمتع وغيره فتذكر وتايل وان يجوز ذلك لعدله اذ لم تكن متعينة **قولهم** لو اعتمر الحج كذا مرة ايضا مفضلاً وان مراده بقوله فان خرج من مكة بحيث لا يخرج من مكة قبل شهر من شهر من احرامه او احلاله على ما مر فيحل كون المراد الخروج الى مكان لا يحتاج معه الى الاحرام للدخول وان كان بعد مضي شهر هو عند الخروج من الحرم حتى يمكن الاحرام للعمرة من ميقاتها فانه ان دخل الى الحل والميقات او ديرة الاهل على الاحتمال ليس هنا الا الاول لانه المعتبر لوجوب الاحرام لمن خرج من مكة واراد الدخول غير المستثنى لما مر لانه المتبادر من عبارات الاحكام قد صرح به في بعض المواضع مثل ما قال في سنن كرام ابن الجندب ما لم يتجاوز المكي الحرم فادعوه عليه لدخوله وقبل صرح به في الخبر ايضا وقوله لا يحجر الخروج اشارة الى هذا الخروج الذي يحتاج الى احرام بقرينة ما بعده من جملة المستثنى من اقلية الاحرام والعمرة لدخوله مكة مطلقا الخارج بتلا الشهور وان تجاوز الحرم غير المتجاوز وان كان بعده فتم ومعنى قوله ولو خرج الخروج المذكور وقد مر اية التمتع بالاخيرة فتم وتذكر **قولهم** يصح الحج اشترط بعض جواز العمرة ثمانية مضي شهر من العمرة الاولى وبعض السنة وبعض عشرة ايام وقال بعض فيجوز العمرة في كل زمان تام بمغف ما في مثل ان يراه واجبا هو من جهة المرحمة لا من جهة عدم صلاحية الزمان وان يحرم احرام العمرة التمتع قبل خروج الشهر غير ذلك فاما ادة المذاهب فاعلم ليله الاخير هو عموم الاخبار الواردة في التخييل للعمرة مثل ما في صحته معوية بن عمار عن عبد الله المعتمر بغيره اي شهر والسنة شاء وهي ام من مرة بعد اخرى لا فضل لغيره وانما مشروعة فلا اختصاصا بوقت ودون وكان لقايل به منصرفين لم يعمل بالخبر الواحد كالسيد السند قدس سره والاحضص بالوقت الاخبار كما استطاع دليل اشراط العشرة ما في رواية علي بن حمزة عن الحسن قال لكل شهر عمرة فقلت يكون اقل قال لكل عشرة ايام عمرة لكن سندها غير واضح الصحة لعل في خبره لانه الظاهر البطائني الوانفي الضعيف يرد بغيرها من ادة من لا يشترط ومن يشترط غيرنا ودليل اشراط الشهرة مثل صحته عبد الرحمن بن الحجاج عن عبد الله قال في كتاب علي في كل شهر عمرة وصحته يونس بن يعقوب لا يضر القول في يونس قال سمعت ابا عبد الله يقول ان عليا كان يقول في كل شهر عمرة وصحته اسحق بن عمار في الفتية قال قال ابو عبد الله السنة اثني عشر شهرا يعتمر لكل شهر عمرة ولا يضر القول في اسحق وما يدل على ان من يخرج من مكة بعد عمرة التمتع قبل الشهر لا يجوز بعد بحرمه الظاهر هذه الروايات عدم الزيادة على ذلك كما قيل في قوله لكل صورة وكثرة وايضا الظاهر وقوع كل عمرة بتمام اجزائها في شهر فمدل بظاهرها على اعتبار الفضل ان يحتاج اليه من زمان التحلل من الاولى من الاحرام ليستكمل شهر عمرة والا يكون لكل شهر احرام وهو ظاهراً ويول ما يدل على السنة بالعمرة التي تكون مع الحج جزءاً لمطلقا او عمرة الاسلام فانها لا تصح في سنة الاخرة واحدة كالحج للمحج بين الادلة والبناء على الفهم في الجملة وهو صحيح الجملة عن عبد الله قال العمرة في كل سنة وصحته زيادة عن جعفر قال لا يكون عمرتان في سنة وحملها الشيخ على عمرة التمتع والظاهر ان لا يحتاج كما عرفت ويؤيد الشهر الشهرة قال في الحج لجمعت امامية على جواز العمرة في كل شهر الا ابن ابي عمير بن حبيب لم يصير لي اخذ باليقين فتم فيه وبالجملة القول بالسنة بعيد نادراً في بعض الاخبار في الجملة والعشر ضعيف في الاحتمال







ولا يلهي التحلل فلو عجز عنه وعن شئ لم يتحل وان حل ولا صدق المنع عن منى ولو احتاج الى الحائض لم يجز ان غلبت لسلالة

وان كل من بقي على الحرام لقصوف وجهه مثله من جهة بطلان طوافه او عتاد ذلك النسك وفوت الموقفين او احدا كان فان كان احراما للعره  
له ان يقصد عرفة التحلل او ينقلب اليها كما هو الظاهر وان كان الحج بجعله تلك وينقلب اليها كما هو الظاهر ايضا لما تقدم في تحللها واما من التحلل بالهك مع  
احدهما كما مضى ان لم يتحلل عاد الى اهله لا يصير سبب خوف الطريق مصداق عرفة التحلل فيجوز له ان يذبح ويقصر ويحلق ويتحلل في منزله  
لا منه مصداق قبل كان قد يامر بالعلم به الشهاد الثاني من حصوله قصوف وجهه بحيث يحصل التحلل ويجز عليه عادة العمل مثل بطلان طوافه لعدم  
وتركه الا ابتداء بالحج وادخال الحجر في الطواف فليس كلام من صرح في امثال ذلك بل هو ظاهر في ان المصداق يجوز له التحلل في منزله وان سلم  
انه لا يفي بغيره تامل في الاحرام متحقق بقبينا والاحلال ليس كذلك ولا دليل عليه غير ما في المصداق في صدقه عليه ما في لا يصير هذا صدقا بعد  
الشرع في الاحرام وليس كذلك هنا متحقق في احرام عرفة التحلل انه قد كان قادرا عليه ثم تغذى بتركه جلا للمانع الذهاب ليس ذلك بمصداق لان ذلك  
جاء في بلد لا يصير مصداق ابا عبد الله لو اخذ اسبابه او حصل الضرر به مع عدم المنع عن الحج وافعاله وكذا العرفة بل نظر المانع اخذ  
المال المانع عن المناسك بالجملة خوف الطريق مطلقا لا يصير صدقا لو ذهب الشخص المفروض الى محال الامكان ومنع عن النسك يمكن ان يفي  
انه مصداق مع ما فيه او يحل نفسه على الراح بحيث لا يكون له مانع عن العرفة الا الخوف وحصل العلم اليقيني بانهم لا يخافونه ان يحصل الى مكة يمكن  
ومنه مع ما تقدم انه لا يتحقق بالفعل الحاصل ان التحلل بعد الاحرام يحتاج الى دليل انما هو في المصداق في الجملة وان المصداق هو المنوع من مكة  
مثلا بعد تلبس الاحرام مع عدم المانع من نفسه الخاف في الطريق من ذهاب سبابه مطلقا لو كان المانع ضياع نفقته او نقادها ونحو  
ذلك فيهم الحاق المصداق من المنه في ان صح لا ينبغي تخصيص المصداق بالعدو ذلك غير مفهوم من كلامه ايضا فان الاستصحاب والدليل يقتضيه  
بقائه على الاحرام حتى يتحقق الدليل بتحقيقه فيا نحن فيه غير ما كعدونه مصداق مانع ما في المصداق ايضا من الاجمال في الاية والحج والاجماع ثم اعلم  
ان الظاهر الفرق في خصوص التحلل بالمك من المشتراط عند حرامه وغيره ويدل عليه الاخبار مثل خبر البحرة وخمرة بن حمران واما الكلام في سقوط  
الحكم من المشتراط وحصول التحلل بدون الحكم في النية وحدها مع الحاق الوفاء والقصر ولا يحتاج الى شئ منها بل يحصل التحلل بحج المصداق من البحث  
عنه والظاهر سقوط الحكم بالشرط وكان يفهم من فعله وامره في الحديث حيث مر بالذبح والفرو ما يصلح ان الظاهر ان ما تركه الشرط المنه يمكن  
الاية والاحاديث الدالة على التحلل بالمكة فانها ظاهرة في الحكم مطلقا وان كان بعض الروايات الصحيحة هو سقوط الحج على المشتراط وان اؤتي بعد  
وجوبه وهو بعيد كما اشترانا اليه فيما سبق فتم وايضا الظاهر المصداق هذا الحكم على المساكين لان الظاهر ان المقصود من ذبحه انتفاعهم بالحج  
الذبح مع احتمال جعله اذ ان الحكم المتع رايت في حاشيته على من هذا التحلل بجعله في الجاهات الثلاث يؤيده انه بمنزلة هذا التمتع ويحتمل ايضا  
وجوب شئ منها والاكفاء بذبحه لا امر به وعدم شئ الا ان يكون من هذا المصداق ونحوه والاصل دليل قوي في الاحتياط لا يترك قوله ويكفي هذا  
السياق دليله ان الواجب هو هذا التحلل مطلقا سو كان هذا سياما لا يؤيده قوله ثم ما استيسر من الحكم وقوله حق بلغ الحكم محله كالصريح كون  
هذا التحلل هو هذا السياق وان جعلناه ثم لقوله فما استيسر بالجملة لا دليل يقتضيه لغيره ان كان هذا السياج واجبا بالاشعار والغليل  
الندب وشبهه لان المقصود على الظاهر هو حصول الذبح ليقع التحلل هو موجب ويحتمل التمتع على تقدير وجوب هذا السياق لانه واجب هذا التحلل  
ايضا واجبا لاصل عدم التدخل فيه تامل ما علم ذلك الدليل لا شك انه لو حوط قول **لا بد من الحائض** لكان ذلك عدم ذكره في دليل الحكم  
عجز عنه لم يتحل بل يبقى على احرام حتى يتمكن او يفوت فيا في العرفة ان امكن ولو صدقها ايضا يبقى محرما الى ان يتمكن فلو حلح لم يتحلل بالحج  
عليه كفارة ما فعل على الظاهر يفهم من قوله وعن ثمنه ان يكفي التصديق بتمنوه ليل غير **فتم** قول **لا بد من الحائض** عن موقع هذا الكلام مع ما  
من قوله ومكة ان المصداق الحج يتحقق من الموقفين من مكة والمجد بل المقصود هو الصدق من الطواف مطلقا وذلك غير من الاية والرواية فان  
ظاهرها انه عن مكة في العرفة المفردة فقط والظاهر في الحج عن الموقفين معا وعن مكة لعمرة التمتع ايضا بالاجماع المدعى في المنه في المصداق  
فقط او عن مكة في غيرهما مناسك من يوم النحر او ايام التشريق فليس بواضح الا ان يقر دأبه معوية عامة فتم والاصل عدمه فان للصدقة مكانها  
يحتاج اثباته الى الدليل ما نجد فيمكن في المنع عن احد الموقفين مع ادراك احدهما وكذا في منع دخول مكة للطواف الحج وعن مناسك من  
يصح حجة ويستحب في اتمام باية الافعال من الطواف صلوة والسعي والرمي الذي ثم يحلق او يقصر هو مكانه كالعاجز والناس في يؤيده نحو  
النيابة فيها في الجملة فتم قال في المنه ان صدق الوصول الى مكة قبل الموقفين هو مصداق اجاعا يجوز له التحلل كما لو صدق الوقوف بالموقفين وحصول ما يصح  
الى قوله وكذا لو منع من احد الموقفين قال الشيخ كان فيه اشارة الى عدم ثبوته عنده ثم قال ولو صدق بعد الوقوف بالموقفين قبل طوافه لكان  
والسعي فانه يتحلل ايضا لان المصداق يفيد التحلل من جميعها فاد التحلل من بعضه فانه لا دليل على حكم المصداق هو التحلل فقط بل الحكم والحج من قبل  
مع الوجوب فيمكن وجود ذلك في الجميع ون البعض لهذا لا يوجد حكم المصداق لرمي مع انه اقل من صرح بذلك في المنه في حيث قال لو صدق بعد الطواف قبل  
الوقوف بالموقفين والطواف مناسك يوم النحر منع من العوائق من رمي الجمار والبيت بها فانه لا يتحقق المصداق بل قد تم حجة يتحلل ويستحب  
يرى عنه **فتم** قول **لا بد من الحائض** ان الظاهر لا كلام في عدم وجوب المقاتلة لدفع العدو ان غلبت لسلالة او كان العدو مسلما او كافرا واما الكلام في  
الجواز ونقل في المنه عن الشيخ عدم جواز قتال المشركين مع الاشعاب يجوز قتال المسلمين ينبغي عدم جواز قتالهم بالطريق الاول ورجح الجواز مع  
السلالة لان الغالب هو السلم وليس باقل من دفع قطاع الطريق عن طريق الحاج بل هو الى قال انه مستحب فيه من الجاه واما ان النسك ونعم عن  
منع السبل ليدل على وجوب الاصل وان التكليف بالمقاتلة والجدا لم يشق منقبة لان النفس معرضة للتلف الاصل عند ذلك يؤيده اشراط

وحصول ما يصح  
مع الحج في الجملة



ولو اتفق في هذا العمل فقد روي عليه فالوجه الوجوب لو لم يفرق بين الفوات والفضل البقاء فان فارقا لم لا يتخلل بغيره والمجوس القادر على ذهاب  
الدين غير مصدود وغير مصدود وكذا المظلوم ولو صار وفات لم يتخلل بالحد بل بالعمرة ولا دم ولو صد المفسد فله بدنة ودم التحلل فلو انكشف العدو وبطل التحلل واستمر  
الزمان للقتل وجب وجوب بقضي سنة وان لم يكن يتخلل منه وقضاءه في المقابل والمحصو الممنوع بالمرض عن مكة او الموقفين يبعث ما ساقوا ولا هدايا او مئة وستمائة  
حتى يبلغ الحد حله ما ماني الحاج ومكة للعتمة بمحل بالقصير لا من النساء الى الحج في المقابل مع وجوبه او بيطاف عنه للنساء مع ندبه

تحليله الركن قد قولهم لو اتفق في ذلك لكان صدق الاستطاعة فكان ما يدنع الى العدو ليس دفعه داخل في مؤنة الحاج فلو كان يجب الا فلا وهو قد  
مر البحث في مثله في قولهم لو لم يفرق بين الفوات والفضل البقاء على جواز التحلل مع تحقق الصد سواء ظن انكشف العدو قبل فوات الحج ام لا والظاهر  
عدم الخلاف في ذلك لاشك ان الفضل الاول هو البقاء على الاحرام الى ان يغلب عدم المفادته قبل الفوات لان الغالب ادراك المناسك  
وعدم ابطاله هو المطلب الذي ينبغي تحصيله مما يمكن وظالمين البقاء الى ان يغلب ذلك غير بعيد فان فارق الحد واستمر الزمان لا تمام المناسك  
على الدين اتمه الا يتخلل بالعمرة قولهم المجوس الحج دليل كون المجوس القادر بمصدود وكذا المظلوم القادر طحفا بالعدو فان المعنى هو المنع ظاهرا وقهرا  
غير مصلو ولا ولا نية احضرت شال جميع المنوعين الغابرين عن اداء المناسك لو كان بضلع النفقة او قد فاء وان كان سبب فله في العدو فان السبب  
بل هو الحقيقة ليس بخصيص عموم اللفظ هذا غير بعيد بالنسبة الى اصل الدليل الاصولي ولكن بالنسبة الى تخصيصه بالحصر بالمرض والصد بالعدو مع جعلهم سببا  
تارك لان تمام المناسك شخص اتمه محل لتأمل كذا في المظلوم لو كان قادرا لكان نفسه بيد المالك فانه ينبغي ان يجب الدفع وتمام المناسك لما مر ان العدو لو زال  
مع انقضاء ما لا يمكن ان المراه المظلوم المظلوم بالحجس عدم تدبيره على كذا والمراد التثنية بقضي المجوس القادر وعلى كذا غير مصدود والغاير مصدود فتم  
كون غير القادر قولهم لو صار الحج الى اى اوصى المصدود ولم يحل بالحد فانه جائز له ذلك لم يجب حتى فوات الحج لم يجب له التحليل حينئذ بالحد بل بالعمرة لما مر ان التحلل  
مع الفوات لا يكون الا بالعمرة ولا دم عليه لانه انما يجب التحلل به ولا يتخلل به بل بالعمرة فلا دم قولهم لو صد الحج يعني لو انكشف شخصه بالوط  
قبل الموقفين وجب عليه بدنة للاسناد والحج من قبال اتمام الفاسد ضد عن الموقفين لا تمام الفاسد يجب عليهم اخر التحلل بغيره وعليه بدنة  
ودم التحلل ولو تحلل حيث كان جائز له من غير مضاربة وان ظن عند الفوات ثم انكشف الحد وفي الزمان سعة لا ينبد بالاحرام للحج الذي وجب عليه  
بغيره وهذا وجب ان يحرم وياتي بالحج الذي يجب ان يفعل هذه السنة وانما اخر الى اخرى بعد الزمان وان لم يكن تحلل بعد الصد بل صرح في انكشف الحد  
هو الحج الذي مضى في الحج الفاسد في الحج ان يتم مع سعة الزمان ولا يتخلل بالعمرة عن الفاسد يجب ان ياتي في المقابل بحج اخر سواء كان الذي شرع فيه مندا او اذ  
كان يجب عليه لان الاسناد فقط سبب مستقل للوجوب ان لم يكن سببا اخر فلا يتوقف لوجوبه في المقابل على وجوبه لفاسد الاستقار في الذمة بقاء هذا العا  
ان يقضى السنة او التخصيص كما مر في ثم الظاهر وجوبه في وجب احد في الصوك كما سؤلنا ان اتمام عقوبة او الحج من قابل عقوبة لانه لو كان ما شرع فيه مندا  
بعد هذه السنة لا يجب عليه بالاسناد اذ بالاسناد انما يجب لو لم يكن واجبا اذ ليس ذلك بسبب الامع عند سبب اخر ومع عدمه يجب بالاسناد الحج كما وجب في شرع بغيره  
او الذي لا يجب عليه بالاسناد اذ بالاسناد انما يجب لو لم يكن واجبا اذ ليس ذلك بسبب الامع عند سبب اخر ومع عدمه يجب بالاسناد الحج كما وجب في شرع بغيره  
عن الامم اذا تحلل عنه بالحد او بالعمرة لم يعلم وجوب قضاء هذا الفاسد مطلقا سؤلنا ان عقوبة او الذي شرع فيه لانه لا دليل عليه انما الذي  
في الصحيح ان يصد عنه وتحلل عنه مع عدم وجوب شيء اخر ويمكن التمسك مع القول بان الحج من قابل عقوبة بخصوصا اذا كان المفسد نايبا وفيه ايضا ناط  
لا اصل القول بان عن المنوب لم يستلزم وجوب شيء اخر عوضه لان الفاسد الذي هو يقوم مقام حج المنوب عنه سقط بالتحلل وعوضه غير معلو  
في الاحرام كما اذا مات النايب بعد الشروع في تحقيق المسئلة محتاج الى قبضه قد فصلنا في بعض المواضع على شرح عدل الحق في الثاني قولهم لو صد الحج فقد  
مر البحث في تخصيصه بالمجوس بالمرض بالحصر وان سببه غير ذلك ثم علم ان المقصود في المنع استدلال على حكم الحصر المذكور بقوله فان احضرت وقال لان  
الاحصا انما هو المرض نحوه يقال احصر المرض احصا فهو محصور قال الفراء احصر المرض لا غير وحصر العدو وحصر  
معا ونفاه من قبل عن ابن ادريس على انه قد تقدم الاستدلال به على حكم الصد قد نقل الجاع المفسرين عن الشافعي على انه نزل في الحديث  
وكانه حمله عليه انما هو اللفظ لغة وعدا الاعتداد بسبب النزول والتخصيص به بل انما الاعتداد باللفظ فاما سبب عدم تخصيصه لاحصا بالمرض بل  
لا ينبغي اطلاق الحصر في حق المجوس بالمرض لما تقدم عن الفراء على انه قال في اول فصل الحصر حصره عن تامة فعل الحج على ما ياتي بالمرض  
خاصة والصد بالعدو وقد مر البحث ايضا في تحقق منه الصد المنع وهو مكة قبل الموقفين والموقفين معا بالاجماع ويدل على ذلك بالحد  
الحج ايضا فانه صحيح في الفقيه ما غررنا من مكة بعد الموقفين تحلل لاطل الالية الشريفة بجملة لا يفهم منها المراد وفيهم من زعموا في  
الحديثية كونه مكة وحملنا على العموم والخارج ما ليس بصد بالاجماع مثلا في الجمار محتاج الى حجة اذ لا دلالة على ما احصر منه غير واضح فان ظاهرها  
يحتمل المنع عن اتمام الحج والعمرة في الجملة او عن مكة كما كان في الحديثية ويكون المراد بالمنع عن اتمامها بحيث يفوت ما يفوتان بفوته مثل الموقفين  
معا وتمام افعال العمرة حيث هي في مكة وقد منع عنها ولهذا ما اجمعوا على الموقفين دخول مكة او لا وصحة الحج باذنا احد الموقفين يدل على  
عدم تحقق الصد باجتماعها وعن دخول مكة وفي الجزة لالة على ان الحصر عن عرفه لا يضر بعد ان تحقق ادراك الجميع ان ذلك غير مصد وان  
مصد اذا منع عنها وقوله يبعث ما ساقه خبر المحصور اشارة الى حكم المحصور بالمرض ظاهره ان يجب ببعث ما ساقه ان ساق فتم وان لم يكن يبعث  
هكذا لانه مطلقا سواء كان واجبا بالاشغال والتقليد بالنسبة اليه وشبهه لم لا وسواء كان شرط في الاحرام ام لا كما هو مذهب اكثر من اصدنا  
يدل على ان الواحد كان هو مفهم من اجبا كثيرة بل الالية ايضا فتم وتذكر واحتفظ قد مر ايضا ما يدل على وجوب طه على المشروط ايضا والاص  
اختار في المنع في هذا المحل عدم وجوبه عليه لا مع السوء ويدل على عدم وجوب الحد على المشروط صحة البرزخ في حاله بالنسبة الى الحسن غير محرم  
انكسر ساقه في شيء حاله او شيء عليه قال هو حلال من كل شيء قلنا من النساء والثياب الطيب فقال نعم من جميع ما يحرم على المحرمات  
اما بلفظك قولهم عبد الله تحلل الجروا نه لا بد من بعث الحد او مئة في مكان الذي يخرج ان كان في العمرة ومفان كان في الحج فلا يذبح الا هنا  
بان قواعد من بعث معه زمانا معينا للذبح فاذا جاء ذلك الزمان يحلل بالقبض في ذلك هو مئة ومنه لا كثر وقال في المنع بنية التحلل  
وكذا في من لا شك انه لو طوطا دليل على وجوبها وشرطها التحلل انه يتحلل من كل ما حرم منه الا النساء فلا يحل الا بطوافهن بنفسه كان



ولو زال الفارض فادرك احد الموقنين ثم حجبوا لا تحلل بعة وقضى القابل واجبا مع وجوبه والاندبا ولا يبطل تحمله لو بان ان لم يدح عنه وكان عليه ببيعة القابل والعترة  
تحل بقية البعة عند المكنة والقارن يحج في القابل كل ان كان واجبا والاعتبر المطلب الثالث في تلك متفرقة م

المحصنة واجبا قبل الشروع او بناه من كان قد بدأه بوجع بنفسه مكة ولا بعد النية في الاول ايضا مع التعذر لما تقدم من جوازها في طواف  
النساء مع التعذر بل مع القدوة ايضا فتدبر ويدل على جوب البعث بعض الاخبار الصحيح في الآية ويدل على عدم حصول الخلل للنساء بالحد في بعض  
الاخبار بل على جوب الحج من قابل وكذا العمرة كانا واجبين ولا يفعله ما ندبا وقد تقدم ولكن يدل على جواز الفحرة مكانا كالمصدر  
بعض الاخبار مثل ما في صحيحه معونة بن عمار وان كان مرض في الطريق بعد الحرم فاراد الرجوع رجع الى اهله فحضر بدنه واقام مكانه حتى  
ان كان في عمرة فاذا كان برفا فليحرمه ولجنة وان كان عليه الحج فان عليه الحج من قابل فان الحسين على اخرج معناه في الطريق فليحرمه  
ذلك هو في المدينة فخرج في طريقه فادركه في السقياء وهو مريض فقال يا بني ما تشكي فقال اشكى داسه فدعا عليا فبهدته فخرج فاحلوا داسه  
رده الى المدينة فلما برأ من وجعه اعتمر ثلث رايه حين برأ من وجعه قبل ان يخرج العمرة حل له النساء قال لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت  
وبالصفا والمروة ثالثا بال رسول الله حين رجع من المدينة حل له النساء ولم يطف بالبيت قال ليس اسواء كان النبي بمكة والخصير  
محصوا وفيها دلالة على حصول الخلل من النساء بطواف الزيارة في النساء لانهما ياتي بعده وعلى ان للسعي مدخل في الخلل فيه تامل في ترك  
انه اذا كان العمرة للقتل لا يجب للخلل الطواف لعدم طوافين فيها وفيه ايضا تامل فيناه دلالة من جحسين على عدم جوب البعث الذي هنا  
كما هو المشكوك في ذلك فليس من الجنب الى التخيير بين البعث في مكانه وهو غير بعيد الآية لا تباينه على تقدير تسليم كونهما قبل البعث  
في الجنبين المرحلين بعد حمل نعله على ان الفحرة كان بعد الخلل بل حصول الاكسار الواسع فانما حصل الاذي من داسه بخلاف الحق  
القدوا والصيا او الصلة لاداة والاخبار ان الظاهر ان كفي بذلك انه حصل الخلل من جميع ما احرم الا النساء كما يفهم من قوله لا يحل له  
النساء وسوق العبارة فلو كان الفحرة كذلك كان الواجب بعث الهدم مع انه في عدمه بل الاكفاء بما فعل من الفحرة للخلل على تركه في الاستدلال  
قوله رجع الى اهله فحضر بدنه فانه يدل على جواز الفحرة غير المحل المذكور بل في اهله ايضا كما مر في الصادق يدل عليه صحيحه معونة بن عمار في  
في الفحرة ايضا يدل عليه صحيحه فاعنه في الفقيه الى التعليل بفعل الحسين من فحضر بدنه في مكان مرضه ثم رجع الى المدينة فيبعد كونه  
مع تعذر البعث الضرورة كما هو الكفيت حيث قال قال الصادق المحض والضطر في ان بدنه في المكان الذي يضطر ان فيه مع انه يحل  
كونه من هبل التخيير اعلم انه محتمل حصول الخلل من النساء بشرط سواء قلنا انه يجب عليه الحد للخلل ام لا يكون فائدة الاشهاد هذا  
الخلل فان النساء يتحللن لم يطف يدل عليه صحيحه البرقي المتقدم في سقوط الحد من المشرفة والاحتياط واضح **قولهم لو زال الخ**  
يعني لما كان المحض للخلل الرجوع وله ايضا ان يبقى على احرامه فان بقي على احرامه حتى زال الحد من المرض غيره فيجب ان يذهب كما لا شك  
لقوله ثم واما الحج والعمرة لله وكان الوجوب ساقطا للحد فاذا زال عارفا ان ذلك ما يصح مع الحج بان يدل احد الموقفين صحيحه  
شع عليه الا يكون من فاته الحج فباني بالعمرة للخلل قد مر ما يدل عليه انه ينقلب لاهرام نفسه لا يحتاج الى القلب انه لو طوف ويدل عليه في  
المصدر من الموقفين حتى فاما ما في رواية الفضل بن يونس عن ابي الحسن قال هذا مصدر من الحج ان كان مكة مقبعا بالعمرة الى الحج فليطف بالبيت  
اسبوا ثم يسعى اسبوعا ويحلق واسعه فانه كما صرح في الانقلاب يدل على اصل هذا الحكم صحيحه زيارة عن ابي جعفر قال اذا حضر الرجل بعث  
بهديه فان افاق ولم يجد من نفسه خفة فليض ان ظن انه يترك هديه قبل ان يخرج فان قدم مكة قبل ان يخرج لهدم فليقيم على احرامه حتى يخرج من  
جميع المناسل فيخرج هديه ولا شيء عليه ان قدم مكة وقد خرج هديه فان عليه الحج من قابل والعمرة قلت فان مات وهو محرم قبل ان ينتهي الى مكة  
قال رجع عنه ان كان حجة الاسلام ويعتمر انا هو شيء عليه لعل يخرج الهدم وعدا كنا نرى عن بقاء وشاهد الحج وعدده فانه يخرج يوم العيد  
وقيل الحج وان المراد بقضاء الحج من قابل الحج وجوب الاتيان بالحج من قابل مع استقرار الوجوه او التقصير كما مر في العمرة ويجب القضاء عندنا فانما  
قالوا ان لم يجب القضاء مع الشروع في الحج حين الوجوه من غير تقصير قد مر في الاشارة اليه الى نية القضاء عدمه **قولهم لو لا يبطل**  
الحج يعني ان اوعدا صحابه فانما عيننا للذبح وبعث معهم الهدم او ثمنه ثم تحلل بعد ذلك الزمان بظن حصول الحج الهدم بان اقام ما يجوز لعملة  
يبطل تحلله بل هو الاصل ان حصل للخلل الا انه يجب على الهدم في القابل هكذا وقد دل عليه الاخبار وظاهرهم عدم النزاع فيه واما النزاع في  
وجوب الاسانح عجيب على المحرم اسناكه كما قاله الشيخ بجاعة لما في صحيحه بن عمار فاذا رددوا الداهم عليه لم يجد اهدا يخرج منه وقد حل له  
يكن عليه شيء ولكن يجب من قابل ويمسك ويدل عليه ايضا ما في رواية زيارة عن ابي جعفر قلت ان رايان ردا عليه داهم ولم يخرج عنه  
احل داهي النساء قال فليعد ليس عليه شيء ولمسك لان من النساء ما ذهبت مع ذلك ابن ادريس للاصل لانه ليس بمحرم ولا في حرم فكيف يخرج  
من الصيد فهو ويمكن ان يبقى لا استبعاد جواز النضر فيحصل الاصل من يؤيده ما يدل على عشا الهدم من الافاق والامسال كما سيجي على انه  
يق وجوب الامسال عن الصيد نحو غير معلوم واما دل الدليل على وجوب الامسال عن النساء الاستبعاد ذلك كما اذا قصر المحصر لا يحل له النساء  
حتى يطوفن ان معنى قوله لا يبطل احلالا انه يجب عليه كفارة بالتحلل بل لما وقع الخلل باعتقاده انه محل فلا شيء عليه لا ينافيه ان يكون باقيا  
على احرامه ان يبعث في القابل لكن يلزم كونه باقيا على الاحرام من حين العلم لان حين البعث ولا شك انه لو طوف بالظان ذلك هو لو ان  
لان الخلل حصل في نفس الامر وكفاية ونعم غير ذلك بعد العلم بقائه وظنه **قولهم** والمعتق دليل وجوب قضاء العمرة عند المكنة وزوالها  
مع وجوبها مستقر او التقصير لانه في الحج قد علم ما تقدم ويظهر به نفع العمرة بعد عام المدينة وفعل الحسين والاصل ان وجوب شيء على مكلف  
لا يسقط بوجوه مانع في بعض اوقاته مع عدم المانع في سائر اوقاته **قولهم** القارن الحج بعينه ان الحصر القارن او صدم مثلا وجب عليه القضاء في القارن







الحجاء ومقاصد خمسة م

فولم يجر الامام الخ

ماله المستوفى منع ابن ادريس

اللهم اني اذكرك انك تعلم ما في قلبك

عند الله قال يحرم من صيد

قال الشيخ المراد من هذه المدة

ن قریب و منبر روضۂ من ریا

تقبلها بوجهي انا على غنم

فَسَجِدْ وَتَذِكرُهَا وَيَقُولُ







فان بذل له فليجأ اليه وجب لا يجب لو كانا جرة وعن منعها بواحد مع عدم التعيين وليس لصاحب الدين المؤجل منع المدين قبل الاجل ولا منع الممسك مطاعا على  
راي يعقبن بالنداء والزام الامام وقصور المسلمين بالدفع مع الخوف وان كان بين اهل الحرب بقصد الدفع لا مساعدتهم والموسر العاجز فيهم عوضه استجابا  
على راي القادر اذا قام غير سقط عنه التعيين وجب للمهاجرة عن بلد الشرك اذا لم يتمكن من اظهار شعائر الاسلام م

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق  
قولهم ان بذل الخ يجب الجهاد بالبذل لان المانع هو عدم المؤنة والعقر قد زال فيجب الجهاد كما كان على الفقه لهذا الوجه الظاهر بوجوبه كما  
يظهر من لا يتروا ما لو اذ اجازته بذلك لا يجب الاجارة ولا الجهاد الا مع القبول لان وجوب الجهاد مشروط بالخروج ولا يجب تحصيل الشرط بخلاف اليد  
فانه لا يملك ولا يحتاج الى التملك فيتحصل شرط فان الشرط حصول القعدة بوجود المؤنة وهو حاصل كما في وجوب الحج وكما اذا بذل الامام النية  
من بيت المال فتم في الفرق ويمكن تعيينه بالبذل لا ربا بان نداء الباذل بدونهما مشكلا لان الجهاد واجب بشرط وقد عرف ما فيه وايضا الجهاد  
قبول البذل والجهاد مجرد فعل شخص مشكلا فقولهم عن منعها بواحد عطف على الاعلى وعلى ما عطف عليه يسيطر الجهاد على المنصف  
بالشرط اذا منعها بواحد لعل المراد اذا كان عاقلا مسلما وان كان الاخبار فيها قال في المنهي حكم احد الابوين حكمها لان طاعة كل منهما  
مفرض ليل سقطت عن منعها لا بان المسلمان الغافلان بل بعدم جواز الذهاب الى الجهاد بدونهما اجماع اهل العلم المدعي المنع والاختيار كما ان طاعتها  
المذكورة فيه من طريق العامة وقال فيه ان طاعتها مفروض عن الجهاد فوض كفاية والظاهر ان المراد الجهاد الذي يكون كفايا لا مستعينا عليه بوجه  
الوجوه المعينة ان لا احد في منصبه الله وقيل بعد اشتراطها لعموم الادلة وقال ايضا لو كانا مجتوبين لم يكن لها اعتبارا وقال ايضا لو منعها  
بعد السفر وقبل الوجوب يجب ان يرجع الى ان يحتاج على نفسه في الطريق او ذهبت نفقته او مرض فان امكنه الاقامة في موضع المنع اقام والا ذهب  
العسكر فان حضر الصف تعين عليه بحضوه ولم يبق لها اذن ولو رجعا الى ذلك لم يؤثر الرجوع لما تقدم بخلاف ما لو رجعا قبله فيه تامل لا يجوز له ما منع  
اذا الظاهر ان الغرض من اشتراط انهما ان الجهاد محل الفوت والتلف فلما تعلقت كثير من الاشكال في ذلك في الخصومات اشرك التعيين عليه بجرح الخصم  
غير تعلوتم يمكن عدم اثر الرجوع بعد الخضوع وان لو تعين بوجوه مشكوك فيها لعلته عليه وعينه الامام لا كلام في ذلك لان يبق ذلك با  
لاجماع ونحوه ولكن نقله بذكره على نحو مقتضى وهو علم ثم قال لو سافر لطلب العلم او التجارة استعمل استينادها وان لا يخرج من دون  
اذا نهما ولو منعها لم يخرج عليه فارق الجهاد لان الغالبية الملهدة وهذا الغالبية السلامة هذا مناف لما تقدم منه ان طاعتها عين في تحقيقها  
والمصاحبة في الدنيا معرفة قالوا لاحتسابها المأمور في القرآن وكان عدم قبول منعها عقوبة او ممنوع منه بالاجماع والنقض مفروض من عدم  
جواز الان لهذا منع بعض الاصناف من ذلك الا اذا كان واجبا بحيث لا يمكن التحصيل بحضوهها وشرط انهما في كل سفر غير متعين وكانه نظر  
في المنهي الى الاصل عدم معوقية المنع من العبادات لا من نفسه لا عليها من الهلاك وغيره وحصول الحج الضيق يمنع عن غير الجهاد  
العينية من غير انهما حتى يصلوا النوافل تلاوة القرآن والحديث والسمو والقرع بل الفريض في اول اوقاتها وطلب زيادة المعيشة والسعة  
على ليعال الصدق والقرع والتسريح وغير ذلك من جميع المناجات بمجرد ما تقدم مع عدم النص في ذلك منه واخراج البعض من البعض  
دليل شكك الاجماع على عدم المنع في كل فقه فان الامر مشكوك في نفي الاحتياط في ذلك كله ولعل الجواب بان منغضا منه مع عدم المعارض  
ويمكن جواز ان كتاب لم يعلم فيه ذلك عدم وجوب الاستيناد وان وجب الاستيناد بعد العلم بالعضاضة عند الرضا والاذن والظاهر ان الاجماع  
لمصلحة معقولة معتبرة في نظر العقلاء في الجملة لا مجرد التشهير والاعراض لفاصلة الباطلة الله يعلم ثم ان الظاهر ان ليس لصاحب الدين المؤجل  
منع المدينون القادر على الاداء قبل الاجل البصر مطلقا ولجا كان مثل الحج والجهاد ولا لصاحب الدين الحال منع المدينون المعسر وغير ذلك  
للاصل عدم ثبوت مطالب الفعل ولهذا لا يجوز حبسه لا طلبه هو وط يمكن ان يقر عليه ان يطالبه من يضمن له المال او يعين له الاداء  
لوجبا الاجل ان يكون الاجل قليلا لاجداد والضرر بعيدا كعدم الاجل لا يمكن الاستيناء الا بعد تقاؤل الزمان بل قد لا يرجع اصلا ويمكن  
دفعه بانه من عاقل بالاجل التزم ذلك كله فليس له نقض ذلك له ان يروح مع حق فيتو دينة فتم وكذا ليس لصاحب الدين منع المعسر مطلقا  
سواء كان دينه حلالا او مؤجلا بمثل ما تقدم ويقتل انه قد يفوت في الغزو فانه مبطل للشهادة فيفوت المال ان قد يحصل في الخسران يمكن  
الوفاء منه ولا يكون حاضرا فيفوت منه دفع بما مر بانه ليس له تسلط وتصرف على نفسه بل له ما تعلق بدينه بغيره كونه بحيث لو وجد له مال  
يمكن اخذ الدين عنه له المطالبة والاخذ فلا يحتاج الى الجواب المذكور في المنهي ان الشهادة ليست بمجسمة ولا مظنونة مع انه مشعر بان المنع  
عن الغزو والشهادة على احد التقيدين على انه لا يمكن ان يكون مظلوما فقولهم يتعين بالنداء اي القتل المعلوم من الجهاد الجهاد المصطلح  
لقوله والدفع اي عن نفسه بغير حربه وخوانه والبضع كل اذا خاف على نفسه ونحوها وان كان الخائف على نفسه من اهل الحرب يدفع  
عن النفس ونحوها لا مساعدة الكفار فقولهم الموسر العاجز الخ قتل بالوجوب ولا صلح وكون الجهاد واجبا بالنفس والى المال بل لا يلزم  
فيه لاجل توقف الجهاد بالنفس عليه بدفعه نعم يمكن تعيين الشرط لو كان الدفع موقفا على بذل المال فانه ليس بالنفس من النفس بحسب  
خ وليس ذلك دليلا على الوجوب كفايا فقولهم القادر الخ دليل السقوط عن القادر كفايا مع تحقق من يكفي فقولهم يجب الخ  
دليل وجوب المهاجرة من بلاد الشرك على من اسلم فيها او حصل فيها بعد الاسلام في موضع الخرم القعدة على ذلك عدم القعدة على  
اظهارها شعائر الاسلام بحيث يفوت خوفه من المشركين فيحتاج الى التقيئة وكتمان الاسلام من الشهادتين والصلوة والاداء ونحوها هو  
الاجماع والنص مثل قوله نعم المومنين وارض الله واسعد فهاجر وايضا كما ان دليل عدم الوجوب مع عدم القعدة هو الاية قوله نعم الا المستضعفين  
والعقل ايضا ودليل عدم الوجوب على من يقدر على اظهار شعائر الاسلام ان السبب هو اخفاء الدين واذالم يكن ذلك لم يجب هذه المهاجرة  
لا خصوصية طائفة بل بان وادبر مع العلة ومع قوله لا هجرة بعد الفسخ انه لا هجرة بعد فتح مكة مثل الهجرة قبل الفتح في الفضيلة فبقا

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق

فان ذلك سلوا ولاقتلوا الا ان يقع الصلح والامان وكذا يجب حجاب البغاة وهم الخارجون من اصناف المسلمين على الامام وان كفر باذن ذلك لم يلزم الاستحقاق

منها المدين بقاء  
الغلة او انه لا هجرة  
فاصله بعد الفسخ  
الحبس او هجرة  
الواقعة بعد الفسخ  
مكة



[illegible]



[illegible]



الانسان كما ينبغي ان يبلغ ويعتبر المشيئة لانيات والبالغ من الذكور ان اخذ قبل تقضي الحرب جيتله ما يضر بعنفه ويقطع به ورجله من خلاف وتركه حتى ينفذ  
وان اخذ به لم يجز قتله وتجه الامان بين المن والعداء والاسترقاق وان اسلموا بعد الاسر بجبا طعام الاسير وسقته وان اردت قتله لم يجز قتله ولو قتل مسلما فهدر  
ودفن الشهيد خاصة والطفل تابع ولو اسلم احدا بوبتعه وبكره قتل الاسير صبر وحمل راسه من المعركة ولو استرق الزوج انفسخ النكاح لا بالاسر خاصة ولو اسلم الزوجان او  
كان الزوج طفلا واسترق المرأة انفسخ النكاح بالاسر لو كانا مملوكين تجه الغانم ولا يجز عاقبة المسبية لو صوحت اهلها على اطلاق مسلم من يدهم فاطلق ولو اطلق بعض  
جاء ما لم يستولدها وسلم ولو اسلم العبد قبل مولاه ملك نفسه ان خرج قبله والا فلا ويجز الحرب ربه وولده الصغار وماله المقبول بالاسلام في دار الحرب وما لا يقبل للمسلمين  
ولو سببت زوجته لم يملكها ولا سهم للحيث الغصب بل هو حرام وعليه لاجرة المالك ولو كان المالك حاضرا له السهم ايضا كذا قال في تامل والقاسم يعلم ولاعتبا  
من استرق دون غيرها بصدق صاحب الحيث حتى اخذ سهمه هو وجود الغنم معه على وجه شرعي عند الجحيزة الى ان ان القسمة تامل السيرة فتنه من الجيش فينقض مشاركة  
المطلب الثالث في الارواح الجيش في الغنمة التي اخذتها وبالعكس اذا كانت السيرة تخرجه من البلد لا نه جيش واحد بخلاف الجيش الخارجين من البلد كل الى  
وهي اربعة الاول جهة السيرة الخارجة عن الجيش من البلدان كالجيش والاعراب الذين لا شغل لهم الذين اظهروا الاسلام ولم يصفو ولم يسلحوا ومعلوم عند قتال الكفار  
المسلمين امولهم فالحرار الذين اسروا بايدي الكفار اذا وقعوا بايدي المسلمين لا سبيل لاحد عليهم فيذنبون حيث شاءوا وما العبيد سائر الاموال  
التي في ايدي الكفار من المسلمين وقع بعد الجحيزة بعد الغزاة هي رباها التي كانت لها من قبل بكل من ثبت له شيء منها فان كان قبل القسمة اخذها  
وبعد فاقبل تقص القسمة وقيل اخذها ايضا لجهتها ويرجع الغانم الذي كان ذلك في حصته اليه قبل الجحيزة الى الغانمين بالنسبة ولعل ارفق  
بالتقنين والقاسم يعلم ولا يحتاج الى التحقيق **قولهم** لا نأخذ الا ما نأخذ في كل عدم الخلاف في تلك النساء والصبيات الذين لم يبلغوا الجحيزة واخذ الغانم ايها  
ذكره في المنهوى لعل امتحان المشيئة من الذكور بانبات الشعر الجحش على الفانعة وعدة مما لا خلاف فيها ويبدل عليه الجحش من الفانعة والخاصة ايضا  
ان كان في السند تامل تدان كل اختلاف الناس في ذلك كثيرا وكذا الخلاف عندنا في تحيين الامام في كيفية قتله الكفار والبلاغ المأخوذ من الحرب  
قام وعدم جواز القتل بعد التحيين من المن والعداء والاسترقاق ويدل على الاولين الاية ايضا ولا يسقط التحيين لغيره بالاسلام فلا ينبغي التكلم  
في ذلك نه الى الامام لانه المأخوذ منه العلم بالمسايك لعل ليل جوا طعام الاسير الجحيزة قتله وسقيه مع ارادة قتله ايضا هو الاجماع وعند  
القتل بهذا الوجه لئلا كذا عدم وجوب قتله مع عجز عن المشيئة بل يحل سبيله ونقله عليه لو اذنه ايضا ولكن ظاهر ما عده جواز قتله حيث لا  
ويطابق ارا من لا يقتله فانك تذكر ما حكم الامام بنده والظن منها ان الكلام في المأخوذ والحرب فيم الذي يقتله الامام قتله ككفار الاسير مطلقا الا انه لما قال لا يجز  
الطريق المذكورة قتل الامام قتل الكافر الاسير عجز الكافر من ان يوصله اليه فيحيط بالبالا جوب قتله لانه واجب قتله لا بد من هذا الوجه وقال لا يجز قتله  
فالظن ان هذه الامور لا يجز قتله ولكن لو قتله فدمه هذا لا يجب لقصاص لا الدية على قتله ولا كفارة لكفره وجوب قتله ولكن يمكن ان يعز لو كان عالما  
بفعله الحر ويحتمل التفرقة مطلقا السد الباب ظاهر وجود من الشهيد عجز جواز دفن الكفار لعل جمع عليه **قولهم** والطفل الخ الذي اذنه اخلا  
عند الاحباب في تابعه اطفال الكفار لا باهم في احكام الكفر من الجحيزة وعدة قتله المسلم به جواز بيعه على الكفار وغير ذلك فاذا استمرع بوب  
الكافرين او مع احدهما يكون على تلك الحالة وان اسلموا اسلم احدهما يتبعه فينه لا يتبع اشر منها واما اذا اسرى وحدهما مع بقاء الابن  
على الكفر ومع موتهما فقال البعض انها تابعة للشيء في الاسلام لقوله كل مولود ولد على الفطرة وانا ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه  
حجة هذا الخبر تامل لا نأمر اياه مسندا من طريقنا نعم موشة في معناه ايضا ثم قيل في الطهارة فقط دون بقاء احكام الاسلام للحرج  
الضيقة لاصل الطهارة وان سبب الجحيزة هو الكفر ليس هنا وفيه تامل لعل العلم يكون هذا المقدار من الحجج موجبا للحكم بالطهارة في  
كونها تابعة للاباء الخرجها عن الاصل فيصح حتى يعلم دلالتها ومنها الجحيزة وتديق الحكم بالطهارة غير بعيد للاصل عدم ظهور دليل خلا  
لان التابعية للابوين حال جوهها معهما في الجحيزة غير ظاهرة اذا سبها مخصرة وليس هنا محتمل غير الكفر هو معدوم لانه اعتقاد خاص لا عدم  
الاسلام عام من شأنه ذلك هو طه ولو سلم ذلك لاجماع لو كان لا يلزم وجوبها بعد مفارقة ما مع لست المسلم ولا استحباب عدم بقاء محل الحكم  
الى الزمان التابعية ودليله هو الكون معها والاجماع نكاه لذلك حكم بالطهارة اكثر الاحتياط يمكن ان يكون اجماعا وان يؤمن من بعض  
القبارات الخلاف فيه والحاصل ان الحكم بجحيزة المبني بشكل جدي لكثرة ادلة الطهارة واما بقاء الاحكام فيه تامل **قولهم** بكرة مثل الخ  
ميت اي يجز حتى يموت وقيل يقتل ويحرق فيلحق جرحا بين الناس لعل ليلها الاجماع والخبر الاعتبار وكذا في حمل التراس قد استثنى  
مغل ذلك ارادة نكاه الكفار **قولهم** لو استرق الخ كان وليدا فنفخ نكاح الكفار باسترقاق الزوج الكبير لا يجز والاسرفا نه لا يشرقا لا يشرقا  
الزوج الصغير لان الامام يحجر بينه وبين المن والعداء فيمن لا يقتل باسره الزوج مطلقا وعد الاحتياط الى الاسترقاق فانها ميراثان بحجة الاخذ بالسبي فقد  
والاجماع والاختار فيجوز طهها بعد العدة فيمن عليها العدة في غير هاتين الحال وكذا دليل تحيين الغانم بين الفسخ والامضاء اذا كان الزوجان  
الاسيران مملوكين والظان ذلك للامام والنايب والفار الذي يملكها بحسبة يؤيد هذا تحيين الشجر ودليل عدم وجوب اعادة المرأة المستبينة  
الكفار اليهم لوضوحها على اعلوها عوضا عن اطلاقهم المسلم الحر الذي اسره وان اطلقوا ان الحر المسلم لا عوض له ويحتمل ما مر في عدة وجوب الاعادة  
جوازها وذلك مع بقاء ما على الكفر محتمل كما يجوز اطلاقها واما ما في اليهم بعض اخر غير الحر المسلم الا ان يستولدها مسلم ملكه لو يشيئة لا نه اصلا  
فيها شايئة الحرية فتم فيه لعل ليل الاصل الاستثنا ما مر **قولهم** لو اسلم الخ اذا اسلم مملوك الحر واسلم هو ايضا فان اسلم معا او اسلم المملوك او  
قبل ملكه فهو باق على ملكه وان اسلم المملوك او لا يخرج الى دار الاسلام مولية فهو حريج لو قهر مولية ماله ملكه لانه بالتمه ملك نفسه مثل تقيمه احد  
ولما استنق ملكه نفسه صا حرا وقد يكون ذلك اجماعا وعليه الجحيزة وان لم يخرج فان اسلم مولاة قبل ان يسترقه احد فهو باق على ملكه وان لم  
يسلم حتى اسره غنم فهو من الغنمة قال في المنهوى من الناس لم يشرط الحرج قبل المولى الاول اصح قال الشيخ رة وان قلنا انه يصح حرا كان قويا  
الاستصحاب ينقض الاول يدل عليه الجحيزة ان خرا لينا قبل المولى فهو حريج بعد فهو عبد عدم تسلط الكفار على المسلم الثابت بالقران و  
غيره يدل على التابعية ولكن ما يقول الاحتياط بعدم التملك بل ينبغي ان عليه لو ملك الحر عيدا اسلم انا بق عليه لتسلطه **قولهم** اشترط في  
يجز الخ اي لو اسلم الحر في دار الحرب مثلا فيحفظ بسببه نفسه ولده الصغار ولو كان حلالا دون البلاغ وزوجاته مطلقا من السيرة بلاغ المسلمين  
القتل و



المفتوحة عنوة للمسلمين قاطبة يتولاها الامام ولا يملكها المقرض على الخوض ولا يصح بيعها ولا وقفها وبصرفها الانام حاصلها في مصالح المسلمين وقبيلها الامام

وكذا امواله بطلنا الاما لا ينقل فانه يبقى على حكم مال الحر ولعل ليل الاجماع والخبر قول المفتوحة الخ الى القسم الاول من انقسام الارض  
الاربعة الارض التي فتح عنوة والمرابها المملوكة بالغلبة والفتوح ونقل في المنهي والتذكرة اجماعا على كونها للمسلمين قاطبة وعدم اختصاصها بال  
وغيرها وعدة تقاضا احد على غيره وكون الكلا فيه سواء وسيطره على كون المراد بما كان له هذا الحكم المعنوية منها حال الفتح والفتوح والغلبة دون  
خ فاقبال الامام كسائر الموات التي ليست ملكا لاحد لم تجر عليه يد الملكية بالاثقال وان المتولى على هذه الارض هو الامام بالاثقال ايضا  
لان اوليهم من انفسهم وليس احد يصح له ذلك مع وجوده بدين المتولى لا ينظم امرها وهو في حال الخصومة لا يملك التصرف في المثل  
مثل البيع والهبة والوقف وغيرها لعدم كونه مالكا بالخصومة ولو في حصة المشتركة لعدم التعيين لعدم استقلاله لان امرها بيد الله ولا يملك  
كون هذه الارض للمسلمين كونهامعة لمصالحهم العامة مثل بناء القنطرة والمساجد نفقة الائمة والعصاة والكتائب مؤنة الغزاة وغيرها من  
المصالح العامة مثل بيت مال المسلمين بل لا يظهر جواز تصرف حاصلها في نفقة فقير واحد بخصومه الا ان يجعل من المصالح كابوا الايتام ويخرج  
الارامل يدل على ان هذا العنوة هو المراد صحيحة الرضا قال ما اخذ بالسيف فتا الى الامام بقبيلها الذي يري كما صنع سول الله بغير  
فانهم وبالحيلة الظان حسن هذه الارض لا يراها كسائر الغنائم وصح الشيخ في النهي ان المصالح ايضا في المنهي المصحح فليس يحل التوقف  
والناظر على الباقي هو الامام وهو كما حكى على الاطلاق فينجزها وبأخذ قبائلها ويصرفها في مصالح حتى لا يحل الاستاجر في مقابل حصته من  
الارض والاجرة شيئا ولم يتطاول الاجارة في بعضها لانه مال لا يملك حقيقة ليس للمالك بل هو ارض جعلها الله تعالى كوقف على مصالح المستاجر  
غيره من المسلمين لانها ملك للمسلمين على الشركة وهو طما قلنا من صحة الاجارة وعقد جواز تصرفه مشاعا كسائر الشركات ومفهوم الاختيار  
ايضا ولا يصح لاحد التصرف فيها الا باذنه فلا يصح بيعها ولا وقفها قال في المنهي لا يصح التصرف فيها بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك نعم جواز ذلك  
في حال الغيبة قال في نس لا يجوز التصرف في المفتوحة عنوة الا باذن الامام سواء كان بالبيع او الوقف وبغيرها نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك في  
عبارة القواعد في شرح المحقق الثاني في عدم هذه التصرفات ايضا بحال الخصومة لا تجزأ حال الغيبة وذكر كلام في من تامل لانها ملك للغير البيع  
والوقف موقوفان على كونها ملكا للبايع والواقف بل يحصل الشبهة في جواز هذا حال الخصومة ليعقد حصول الاذن بذلك عنه الا ان يقتضيه مقتضا  
العامة ذلك ان يجعل قطعة منها مسجدا لم يحصل الاحتياج الى ثمنها ومع ذلك لظن ان لا يبعد قول من مع المصلحة ان قد تكون المصلحة في ذلك  
مع غيبته وايضا قد يؤول الى التصرف في مال من البناء والغارة والاحقية كما قال في المنهي ان تصرف فيها احد بالبناء والعرض صح لبيعها على معنى  
يبيع مال له فيه من الامارات وحقوق الاختصاص بالتصرف لا بالرقبة لانها ملك للمسلمين قاطبة فالرقبة بعد بيع المعنوية من الارض المفتوحة عنوة ويدل على  
عدم جواز البيع الرواية ايضا ولكن في الحقيقة ليس يتصرف في الرقبة بغير ضرر وتها مسجدا ووقفها والظاهر ان مراد من كون ذلك في اصل الرقبة  
الاثر في الا ان الظان ذلك منذ اول بين المسلمين في زمان الخصومة والغيبة بين العامة والخاصة في الاراضى المشهورة بانها مفتوحة عنوة الى الا  
من غير انكار احد ذلك لاجراء احكام المسجد على ما جعل مسجد واحكام الملكية في غير ما ينبغي ان لا يحل ذلك فيما يمكن تملكه من الارض المفتوحة  
عنوة مثلا ان يكون خشيها ارباعها الامام لمصلحة المسلمين وكان شرا وتا حين الفتح ونحو ذلك نعم وايضا لو لم يحجز ذلك لادى الى حصول الشبهة  
والشك في اباحة اكثر الاشياء بوقوع ذلك في البين في الجملة ولا يرد الى المنع من بناء المسجد الا في نها وما ذكرناه ان ذلك على الجواز من غير ان  
لدل عليه من غير ان الحاكم في ذلك ايضا وان قلنا اننا قايما مقام فلا بد من ان يفيها هولاء في الجملة ولا شك ان الاول في ذلك امكن وبالحيلة ذلك  
فيما تحقق كونه معنوية حال الفتح بناء على ما تقدم ومع ذلك لظن الحكم بصحة مسجدية ما رواه مسجد وجواز تغلبه ابتداء في هذا الزمان وغيره ايضا  
فيما يملكه من الاراضى مطلقا لانه في غير المفتوحة عنوة ظاهر فيها ان كانت مواتا فظ وان كانت مباحة فيجعل كونهما مواتا حال الفتح وعمره بعد  
ذلك فان الاصل عدمها حتى يتحقق وينتج في نافي الابعاث لمقتضى ذلك شكل انما يعلم ذلك لا ببعض التواريخ التي لا يعلم الا بعد نقله  
مع عدم العدالة في احد من طبقاته معلوم عدم وصوله الى عدد التواريخ وليس اشهر من العراق مع انه وقع الخلاف للعلماء في اصل كونه مفتوحا  
عنوة وكيف في حدده من عرضا وطولا بل الموضع المعنوية بعينه منه حال الفتح قال في كرهة قال بعض الشافعية ان سوا العراق فتح صلى وهو محكي على حقيقته  
وقال بعضهم اشبه الامر على ولا ادر في فتح عنوة او صلى على انه تداشر في المنه عند اصحابنا بل كاد ان يكون اجماعا في المفتوحة عنوة كون الفتح باذن  
الامام حتى يكون غيبة واشتركت فيها السلطان كلهم ولا يكون للامام خاصة فالعلم بذلك في شئ من الاراضى غير معلوم لان العراق المشهور بذلك  
فتح في زمان الثاني وما تحقق كونه باذن امير المؤمنين بل الظاهر عدمه لعدم اختياره وما ثبت كون الحسن معهم قال في المنهي بغير حكم ارض  
العراق وتحديد ما وكونه مفتوحة عنوة قال الشيخ وعلى الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزت بغير اذن الامام ففتحت تكون  
الغنية للامام خاصة يكون هذه الارض وغيرها ما فتح بعد الوصول الى الامان في ايام امير المؤمنين ان صح شئ من ذلك للامام خاصة في  
وهذه كالصريحة في كون العراق مفتوحا عنوة بل في عدم المفتوح عنوة بالمعنى الذي تقدم وبالحيلة اثبات ارض مفتوحة عنوة مع الشك في غايته  
الاشكال فاثبات الاحكام المترتبة عليه شاكلا فاما بعد اثبات اباحة الخارج في الاراضى الا ان لاحد المسلمين السادة والطلبة وغيرهم بناء على  
اجرة الارض المفتوحة عنوة وهو سائر المسلمين لما عرفنا ان لا يباح الا فيما علم كونه معنوية حال الفتح باذنه على الظن ودون حوط القناد وان تلك المدة  
والطسق مصرها المصالح العامة بنظر الامام فكيف يصح بدون ذلك كيف يجوز اخذ واحدنا شيئا كثيرا منه مع وجوب المصالح والاحوال المتفاوتة  
منه اشترطه الا باحة يتجوز الحاكم الجابر مع عدم تجوز اخذ الاذن له بوجبه ايجابا لا عطاء بحكمه على المنه في الاراضى وعدم كتمان شئ من حق من



وبقيها الامام من بابه واولاه وعلى المتقبل بعد مال القبالة الزكوة مع الشرايط وينقلها الامام من متقبل الى غيره بعد المدة ومولاهما وقت الفسخ للامام خاصة ولا يجوز احياءها  
الا بآذنه فان تصرفا حذفت طسقهاله ومع غيبته بمكها المحجة م

الخارج الاجرة مع كونه مسلما احوج من الذي امر بالاخذ له منه وليس في الاختصاص ما يدل على ذلك كله بوجه من الوجوه وله زيادة تحقيق ذكرها  
اراد تحقيقه فليح في بعض التعليقات ومن الشيخ على من غير نظر الى خصوص كلام بعضهم على بعض بل على نفس المسئلة فقط ودليها **قول** من يقبلها الخ  
يقض خواجه بوجر الامام الارض المفتوحة عنوة من اراض من الاجرة والقبالة وما خذ منه القبالة والاجرة ويفعل بها ما في المصلحة في ذلك ويجوز على القبالة  
سواء القبالة والخارج الزكوة مع شرايط الزكوة المقدمة ثم ينقلها عنه الى غيره بعد انقضاء المدة او يقبلها الزمرة اخرى بالجملة الامر اليه  
**قول** من يملكها الخ اي موات المفتوحة عنوة قد مره ليدل على جواز التصرف في الموات لا بآذنه ومع التصرف بالاذن وغيره يكون الطسوق وهو الخارج  
واجرة المثل الذي لم يترك التصرف ملكا ويشترط فيه كيف شاء لا نه حاصل ملكه هذا حال المحض وما كان الاستيذان اعلى الظاهر اما حال الغيبة فقال المصنف  
ملكها الخ في ذلك كلامه هذا ان المثل الذي يملك الارض يصير ملكا لغيره مطلقا كافر كان او مسلما فاما ما افتقروا به في تواتر المحقق الثاني هنا لا فرق  
ذلك بين المسلم والكافر ومثل ذلك بعض عبارات الاخر في بعضها اختصاص التملك بالمسلم واشترط في تملكها في سن اسلام الخ في اخلاء الاموات  
وكذا في تفويض قوله في الجاهل ملكها الخ كالمتمم في سبب من شرط الاسلام قال في سن وعاصر الارض ملك لا ربا به ولو عرض له الموات لم يصح  
لغيره التصرف الا بآذنه ولو لم يعرفوا هو للامام وكذا كل موات من الارض لم يجز عليه ملك او ملك اياه اهلها سواء كان في بلاد الاسلام ام في  
بلاد الكفر وفيه الموات ما لا ينتفع به لعطلته ما لا ينقطع الماء عنه ولا استيذان عليه واستيحاؤه مع خلوه عن الاختصاص مثله في الموات في عند  
وقال الاختصاص في **الاول** العادة فلا تملك المعنوية بل هي ملكها **الثاني** اليد فكل ارض عليها يد مسلم لا يصح احياءه **الثالث**

الحرم **الرابع** مشعر العبادة **الخامس** التحية **السادس** قطع الامام وفي بعضها الشبهة خاصة قال في ذكره يجوز للشبهة حال الغيبة  
التصرف في الموات في احوال شيعتهم ذلك الخ والظاهر عدم الغيبة في جميع اراضيهم سواء كانت مواتا المفتوحة وغيره من طائر الانفال مثل بطون اودية  
ورؤس الجبال والمفاد في الجاهل اهلها مثل الكون في جميع الارضين الخ لا مالا لك طامع في ارض لا يرضى لان مثلها ما فيها  
من الماء والكلاء والقضاء لا يجازيها بآذنه وغيره فالحق المعادن والكوز التي فيها على ما مر لكن عبارات الاصحاب خالفت عنها لعل للظهور في الظاهر  
ايضا عن الخلاف في كون ذلك ملكا للامام بعد سؤل الله وادعى عليه لوقا في شرح بيع الشهيد الثاني في كتاب احياء الاموات تدل عليه  
الاخبار والكثرة والاية الشريفة ما افاض الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب لآية وكذا قوله ثم يسئلونك عن الانفال قل  
الانفال لله والرسول تدل على ان الانفال لما كان من ارض لم يكن فيها امر قد تم وارض قوم صوحوها واعطوا بايديهم وما كان من ارض  
خرية او بطون اودية وفي الخبر ان ما لله فهو لرسوله يضعه حيث يشاء وبعد الامام وفي رواية محمد بن مسلم قال في المنهي صحيح محمد بن مسلم كان  
لرسول الله فهو للامام وبالجملة لا كلام في كون القسمة والانفال بالقبس المذكور بعد الامام ولهذا في الرواية في سورة الانفال جند  
الانفال في رواية زارة عن علي عبيد الله قال قلت لما يقول الله يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول قال الانفال لله والرسول في  
كل ارض يخلي اهلها من غير ان يحل عليهم ما يحل لاركان لا رجال في نفل الله والرسول رواية محمد بن مسلم عن علي عبيد الله يقول ما كان من  
ارض لم يكن فيها امر قد تم او قوم صوحوها واعطوا بايديهم وما كان من ارض خرية او بطون اودية فهذا كله من النبي والانفال لله والرسول  
فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يشاء في نفل الله والرسول في نفل الله قوله ثم ما افاض الله على رسوله من اهل القرى الاية على الغنمة  
الماخوذة بالقرى والغلبة كما في قوله ثم ما افاض الله على رسوله واعلموا انما غنم الاية للجمع لا لفرادى ولكن تكون القسمة على الوجه المذكور  
مختصة بتلك القرى ويكون النبي فيها بمعنى الانفال المحصورة وتضمنه الله على الوجه المذكور فيها على طريق الاستيحا وكذا رواية محمد بن مسلم  
قال سمعت ابا عبد الله يقول وسئل عن الانفال فقال كل قرية يملك اهلها او يجنون عنها في نفل الله عز وجل نصفها يقسم بين الناس ونصفه لرسوله  
فاكان لرسول الله فهو للامام بان يراد اهلها اهلها وجلاتها بعد الفتح عنوة وانهم هلكوا او اوجلو القهر والغلبة وتكون القسمة كل مع  
وجود المصلحة في ذلك فاعلى الاستيحا ويؤيد ان الظاهر عدم القابل لمضمونها وجوب اعلى انه قال في المنهي في طريقه محمد بن خالد البرقي في ضعفه  
النجاشي ولكن منه تامل لا نه وان نقل عن النجاشي ذلك لكن نقاع الشيخ توثيقه واعتد على ذلك في الخلاصة وقد سئى الاخبار بالصحة مع وجودها  
وعلى مضمونها ولكن في الطريق امهين سئل قال في الخلاصة قال النجاشي ضعفه اصحابنا ونقله في الباب الثاني في العجائب ما اشار اليه مع  
الخلاص في ضعفه وذكر محمد بن مامران الظاهر توثيقه بالجملة امره لا يهين ولا اشكال فيه لكونه آية وهو لعالم بما يجزى من الاشكال في ثبوت ملك  
الموات بالاحياء حال الغيبة مطلقا وعدمه والظاهر لا خلاف في حصول الملك الاول ولوية المساواة بحيث لا يتفاوت في الحكم الا نادر للشيعة  
عليه لا اعتبارا بالاخبار الصحيحة وغيرها متظافرة على خصمهم لشيعة في امولهم وقد مر البعض في كتاب الحسن مثلنا في صحيحه عن يزيد كانه التقى في  
عبد الله في حديث طويل يا ابا سينا الارض كلها لنا وما اخرج منها فهو لنا وكما كان في ايدي شيعة من الارض فيهم فيه محللون في حالهم ذلك الخ  
ان يقولوا فيما يخصهم طسوق ما كان في ايديهم فان كسبهم من الارض حرم عليهم حتى يقوم قايما في اخذ الارض من ايديهم ويخرجهم عنها اصغرا  
وقد قال في المنهي في صحيحه ولكن سمع غير مصرح بتوثيقه في كتب الرجال بل مدح في الجملة ولعله ظهر بعد توثيقه وهذا صحيح في الجواز  
وعند الجواز لغيرهم ويدل عليهم ايضا المنظور والمفهوم صحيحه عن يزيد كانه التقى قال سمعت جلا من اهل الجبل يسأل ابا عبد الله عن رجل اخذ  
ارضا مولانا تركها اهلها فغرها واكرى اهلها وبنانيها بوابوتها وخرج منها نخلا وشجر قال فقال ابو عبد الله كان امير المؤمنين يقول من احيا ارضا  
من المؤمنين فهي له وعليه طسقهها يؤدبه الى الامام في حال الهدنة فاذا ظهر لقيام فليوطن نفسه على ان يؤخذ منه وفيها لالة ايضا على جواز تغير







بشرط ان لا يكون عليه يده مسلم ولا حر بما ولا مشغوبة ولا مقطوعة ولا مسبوقة بالتحجير وحده الطريق في المتكسر خسر ذرع وقبل سبع اذرع م

سواء كان ذلك في بلاد اسلام او في بلاد الشرك الا ان يكون ممن يجوز التصرف في اموالهم بالعرف فيقهرهم بنفهم ان العامر ملك للغير مع عدم علانية الاخر  
فيضم وجواز التصرف فيه وان لا يجوز التصرف في ملكه الا باذنه وقد مره ليجوز التصرف في احياء الموات في زمان القبة بخلافه بالعدل وعدم تلك الكا  
بل المخالف ايضا وان لا المتقيد جواز التملك للكافر ايضا وقد منع هنا بقوله ولا يملكه الكافر بملكية المسلم مطلقا كما نرى جمع عما تقدم  
هو بعد ان اراد بالحق هذا المسلم وهو من يجب له في قود المحقق الثاني هنا ايضا بل يملكه الكافر كما تقدم والاولى عدم اشتراط الاثبات  
بعد كونه عامرة ولا اضافة الاثبات اليها **قولهم** بشرط الخ متعلق بقوله ويجوز لحياء الموات اشارة الى السبب الثاني المانع من جواز الاثبات وهو  
بثبات المسلم على الموات هذه العبارة مثلا تقدم على القواعد بدل على ظاهرها على ان يحجر وضع اليد على الارض للموات ليجوز احيائها للوا  
يده من غير احياء تحجر مانع من احياء الغير بغيره بل لا يجوز اخذها منه بل لا يملكها ولا يضره في التصرف لواحياها غيره وكثير من احيائها  
يدل على ان الاولوية لا تحصل الا بالتحجير لعل المراد بوضع اليد كونه ملكا له ولو كان ذلك يحجر وضع اليد من غير علم بسبب الملك سواء ظاهريه  
دعوى الملكية فان ذلك كان للمنع لاحتمال الصحة وحمل اليد على غير العدة ان الملكية كما هو الظاهر نعم ان علم ان وضع اليد ليس بسبب الملك  
اولوية كما لا يخفى يمكن اذلتها او احياء اذ لا غيره يمثل هذا اليد وضعها صرح بذلك في سنن ويمكن جعل تحجر وضع اليد باعوان علم عند التحجير  
ايضا لكن مع ارادته والاشتغال به فان العقل يحجبه انه اولى من النجاسة وضع اليد اذ لا بد من مظلما وعدا فانها ما سواء مع سبب السابق  
نعم ان ثبت دليل على عدم الاولوية لا بالتحجير والاثبات عقلا ونقلا وعلى جواز الازالة قبلها عقلا ونقلا فهو متبع والا فالعقل يحجبه في الازالة  
هو كما يمكن ان يوجب تباعدها مالم يظهر له قوى منه فيظهر ان العقل غلط في ذلك لعدم كماله ثم قد ظهر ما سبق ان يحجر وضع اليد على الموات  
يمكن ان يكون كافيا للملكية فلو كانت الوضعية بدو يراها ولا يجوز بيعها والشراء منهم ومن المواضع ويجوز وقفها وجعلها مستجرا لا مكانا  
ملكها ان يكون من الارض لا من الموضع اهملها على ان يكون لهم ثم انقلد الى الواضع الوارث بوجه شرعي ملكا ويكون مواتا ملكها بالاحياء  
من خزمت وان كانت ملك في المفتوحة معونة حوالها الى ان ثبت كون الحوالي معونة حين الفتح وصحح الشهيد الثاني قدس سره شرح  
يع على ان كل من يدعي ملكية ارض يبيع منه ولا يجوز اخذ منها ماله على هذا الشكل اخذ الخارج على تقدير جواز من المواضع يد على ارض  
حياته في البلاد المشهورة انما مفتوحة معونة ايضا فانه يعين للملكية ظاهره مع الامكان وعدم العلم بالعقد فاثبات كونه من الارض الحرجية  
مشكل جدا كيف يمكن الان اثبات ان هذه الارض بعينها كانت معونة عند الفتح اذ ان الامام شرعا ويشكل الحكم بجواز كونها معونة الان لانه  
كل حين الفتح للاستصحاب ان الوضع مانع لما تقدم وقد قال هو ايضا بذلك لان الاصل عدم العادة الا انما يتحقق ذلك فقه ولا يدل على  
كون شيء معين من ارض العراق كذلك رواية الحلبي كانهما صحيحان لان ابن مسكان هو عبد الله على الظاهر نقله محمد الحلبي قال سئل ابو عبد الله عن  
السواد ما مثله فقال جميع المسلمين لمن هو اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ولمن لم يخلق بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح  
الا ان يشتري منهم على ان يضرهم المسلمين ان شاء وولى الامر ان يأخذها باخذها قلنا فان اخذها سنا قال لا بد من اليد اسطر له ما اكل من غلتها  
بما عمل نعم هو يدل على كون العراق مفتوحة معونة في الجملة فاما ان يكون باذن امير المؤمنين اذ كان الحسن معهم كما قيل لانه لا يشترط الفتح  
معونة كونه اذن الامام لضعف الرواية الدالة على اشتراط اذن الامام وكونه لما خرج ماله ويذل على عدم جواز شراء الارض لعراق رواية  
لرابع النامي ايضا عن عبد الله قال لا يشتري من ارض السواد شيئا الا من كانت له ذمة فاما هو في المسلمين على ان صحة الشراء في الاول ان  
يكون للمسلمين غير ذلك يلزم بطلان الشراء فانه كناية عنه ايضا في زده اسطر له اليد تامل الان يريد بالبيع مع البقاء اجعل المشتري  
وكذا في اباحة اكل غلتها بما عمل الان يكون ذمة على الذي رزعهما من ماله فما حصل له وليس عليه الا اجرة الارض كذا في صحة البيع الثانية  
ومع قوله الامن كانت له ذمة مع عدم صحة السند **قولهم** مثل المشتري الطريق وسبغ يقضيل الحريم لكل شيء دليله انه تابع لاصلة فانه معونة  
مملوكة فلا يجوز التصرف فيه هذا واضح بعد ظهور التحريم بدليلها وسبغ **قولهم** لا مشغوبة بالعبادة لانه موضوع للعبادة فكانه سجد يمكن التصرف  
والغيره كما كان زيدا بحيث يتيقن عدم الضرر بالعبادة بوجه ضل فانه **قولهم** لا مقطوع اي لا يكون مما فاطعه الامام وقبلة من احداثها  
بذلك اولى ليس لاحد اخر لهما من يده وهو ظاهر **قولهم** لا مسبوقة بالتحجير لان التحجير بغيره اولى لصاحب فلا يجوز اتيها ولو وجد ان العقل في  
لك كانه لا خلاف في ذلك ولا كلام واما الكلام في جواز البيع بالتحجير فبداستشكل ذلك في القواعد لعله لعدم الملك جواز او لجواز بيعه  
والاولوية وقال فيه ايضا لو اخرجها من احيائها لم يملك التحجير **قولهم** وحده الطريق الخ المراد ان يحجب على من يحث الملك في الارض بالمباحة  
ان يغلي للطريق خمس اذرع وقيل سبع اذرع بان يتقاعد المتقابلان والمتاخ هذا المقدار ليكون طريقا والعقد بالمتكسر لعد وجوب ذلك للامان  
بل لو كان شيئا موجودا للطريق كقبة بدران لم يكن خسا للاصل وعد وجوب اخذ ملكه للطريق وهو وظ واما وجوب الخمس والسبع فيدل على ان  
البيع النافع **رواية** السكوني عن عبد الله ان رسول الله قال ما بين بئر المعطن الى بئر الناضح اربعون ذراعا وما بين بئر الناضح سبعون ذراعا وما بين العين  
الى العين بعن القناه خمسة اذرع والطريق اذ اشاع عليه اهل فخذ سبع اذرع الرواية ضعيفة بالنسبة المذكورة في القسم الثاني قيل انه غلظة  
اخر عمره وبالسكوني فيدل ان عاميا ورواية مسند رواها الشيخ عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن مسند  
عبد الملك عن عبد الله قال قال رسول الله ما بين بئر المعطن الى بئر الناضح اربعون ذراعا وما بين بئر الناضح الى بئر الناضح ستون ذراعا وما



وحرم الشرب مطرح ترابه والمجاز على جانبية بئر المعطن اربعون ذراعا والناضح ستون والعين الف ذراع في الرخوة وحسماته في الصلبة الحايطة مطرح ترابه م

بين العين الى العين خمسة ذراع والطريق انفتاح <sup>اهله</sup> سبعة اذرع وهذا ايضا ضعيفة لعدم ظهور الطريق الى سهل ضعفه وغيره قال في الخلاصة  
محمد بن الحسن شمون واقضتم غلا وكان ضعيفا جدا فذهب الى ان قال هو متهاون لا يلتفت اليه ولا الى مصنفاة وسائر ما يست  
وعبد الله الاصم ضعيف قال ليس بشيء ولا كتاب يدل على خبث عظيم ومذهب متهاون كان من كذاب ههنا لبصرة ومع ذلك قال في كرمه روايتا  
موثقتان وليست بواضحة وهو اعرف والاصل كون الحرم احيانا لا يجمع دون الغنم مع عدم صحة الروايات والرواية عن ابن عباس البقا  
عليه عبد الله قال انفتاح قوم في طريق فقال بعضهم اربع اذرع فقال ابو عبد الله لا بل خمس والجمع بين الادلة يجعل السبع على ما يحتاج الى السبع <sup>سبع اذرع</sup>  
او على الاستحسان مطلقا وان لم يكن سند هذه ايضا صحيحا ولكنه احسن من السبع لئلا لا يكفاه بالحسن فكان الاول مختارا للمصنف هنا والمحقق الثاني  
ايضا ولكن قوله القول بالحسن اصح سند غير واضح الا ان يريد مطلقا الدليل هذا مع التشاح واما ان اتفق على السبع بل ازيد من كلامه في  
في المناحة او الاملاة ولكن الظاهر ان التغيير في الاول الى الحرم والسبع بمقدار الحاجة على الخلاف لمن خلد من المتقابلين لغيرهما بان  
يخلها في الملك غير وهو موقوف لان حرم الطريق بات قال في كرمه فاذ وضعوه على حد السبع لم يكن بعد ذلك يضيقه ولو وضعوا وسبع  
السبع لا قربا ولم وغيرهم الاخذ بالحسن يبلغ هذا الحد فلا يجوز بعد ذلك لتقص عنه لعلمه يريد بهذا الحد السبع لعلمه على منذهب من  
السبع فيها والافني في الجواز الى الحرم كما هو مختاره هنا ويحتمل مع ذلك عد الجواز الى السبع بناء على انهما انما تركا السبع للطريق لوجوه  
والخروج عن الخلاف فكانه صاد ذلك لا زالا لوجود دليل في غير ذلك فليس لاحد التغيير فلوا اذ احد يمنع ويمنع احدهما الاخر ايضا لانه كان عليه ما ترك  
الا للطريق فاذا اراد احد التغيير فلا يمنع او باخذ حقه وكان ذلك خلافا لا قرب في كرمه وسر والظن ما تقدم لان البدار تغتفر الزايد على  
الحد الشرعي ما باق فالتكليف فيه سواء فمن سبق اليه فهو له واحط الا ان يجعل ذلك ملكا ثم جعله طريقا فلا يجوز وهو وظ والاحتياط يقضي  
الحد كما يقضي السبع فلا يترك **قول** حرم الشرب الحرم الزم والشرب المذكور هو المشي ويدل عليه الضرورة والاعتناء وما رايته في الاخبار  
**قول** حرم بئر المعطن الحرم يقتل بئر المعطن بكسر الطاء ما يلقى فيها الا باليد شيئا وبئر الناضح ما يسقي منها الماء باليد نخوها للزراعة والشجر والخل  
ونحوها وليد حرم بئر المذكورين كما هو المشي هو روايتان المتقدمتان مع ما فيها من روايتي خاد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله يقول حرم الشرب  
العامة اربعون ذراعا حولها وبئر الناضحون ذراعا الا ان يكون الى طريق فيكون قل من ذلك خمت وعشرون قال في كرمه صحيح  
وفي سندها البرية محمد بن يحيى لعل البرية هو محمد بن خالد البرية او ابنه احمد هما ثقتان ولكن محمد بن غفر عند الشريعة العامة يتشدد  
الياء القديمة منسوبة الى عاد والعرب ينسبون القديمة اليه كذا قيل كذا قيل على بئر المعطن لما تقدم وسند الرواية التي ذكرتها بقوله في رواية  
الحرم خمسة وعشرون ذراعا لعلها ايضا غير صحيحة وحمل الحرم على الاستحسان وخمسة وعشرون على الضرورة ممكن ودليل كون حرم العين  
ما ذكره المتن كما في اكثر العبارات هو الروايتان المتقدمتان المحولتان على الارض لصلته لروايته عقبته بن خالد عن ابي عبد الله قال يكون بين  
البئر ان كانا ناضحة خمسة ذراع وان كانتا راضحة فالف ذراع الرواية لعل البئر محمولة على العينين لا يضر عدم العلم بصحة  
السند للشبهة وعدل الحاشية ودليل ذلك حرم الحايطة المذكور المشي هو الضرورة والاعتناء وكذا في اكثر الفروع في غير الكتاب حرم القرية و  
حرم الخلعة بمقدار ما يراها قال في سركو الصدوق ان حرم المسجد اربعون ذراعا من كل ناحية وحرم المؤمن في الصيف باع وكعظم الذراع  
وان حرم الخلعة طول سقفها واعلم ان الحرم المذكور انما هو المناحة لا الاملاك وهو وظ قاله الاصحاب ايضا في سركو الحرم في الاملاك لعلها  
فكل ان يتصرف في ملكه بما جازت العادة وان تصرف صاحبه لا ضمان لتقيؤا ساسا حايطة وبئر وبوعدة واتخاذ منزله وكان حذاد او صفا  
وقصار او دباغا وان المراد بالحرم غير ذلك المراد ملكية صاحب الحرم ولو بية بمعنى عدم جواز تصرف الغير في الحرم بوجه من الوجوه الا بان  
اوانه لا يجوز للغير احداث مثل حرم الحرم في مثل البئر والعين يجوز سائر التصرفات مثل الحلو في العادة والزراعة واخذ الماء والكلاء وغيرها  
وبالجملية هذا المراد على جواز التصرف في الحرم مطلقا او بما يضر بكونه حرم وما ينفع ذي الحرم المتعار بحيث يتعطل وينفصل لقاية المطلوبة منه  
وعدم التصريح في الاخبار والاعتبار في المنع مطلقا عن التصرف يقضي الثاني انصارا على المتيقن لا تراعى فيه ويؤيده ان الحرم المستحق غير محض  
يكون صاحب الحرم شخصيا معينا حتى يحرم التصرف مطلقا الا بانه ملكية ولو بية بل هو ثابت في المحضة والمشاركة بين المسلمين ذلك والرواية  
او محدث البئر فيكون في الحايطة بمعنى عدم جواز تصرف يمنع فائدة الحرم او بغير الحايطة مثل بناء عمارة فيه او حفرة بئر وبئر في الشرب  
غيرها ولكن ذلك غير ظاهر في كل الحرم المذكور للسجد نعم يمكن ان يكون المراد المنع عما يمنع العبادة المطلوبة في المسجد والرد اليه فيمكن ان يكون في سركو وقف  
بمعنى عدم جواز احداث مسجد اخر في حرمه بغيرها في الاول لانه يلزم قلة الانشغال وهو الصلوة فيه حصول الثواب الاجري بكرة العبادة فلا يكون مطلقا التصرف على  
المنع الا لخاصة وكذا في منع البئر بعد حفرة بئر في سبيل الله على تقدير وجوب الحرام كما صرح به في الرد وسيدل عليه عموم الاخير الذي هو الدليل  
ويحتمل بثبوت المنع للمسلمين الذين يتفقون بالاول لقلة انشغالهم به بعد الثاني فيمنعوا الحافر الاول ايضا من الثاني لانه صاد الاول كالمالك  
لهم مع حرمه او كونه على طريقهم ويحتمل عدم ثبوت الحرم في المشرك بل يكون محض ابا يملك فيخرج حفرة اخرى للسبيل فيجوز الاولى بل لغير  
السبيل ايضا لعدم دليل في غير الملك خصوصا ان لا يحصل على المنتفعين به وان حصل قلة الانشغال بالاول كما جعل مسجد جليلي  
ومدته خان وغيرها وكون ذلك ما عا في الحرم لهذه التصرفات غير والاحتياط سبع فلا يبرأ المسئلة غير واضحة لعدم ظهور جواز منع التصرف  
بمثلا ما تشد لثوبهم حصول ثواب الاول وشمول الحرم لا يخرج عن بعد المنع عن بناء المسجد مثلا المطلوب للمعظوب فعله شرعا مطلقا لهذا ترى

رواية حرم الخلعة  
كون حرم الخلعة



والتي يفيد اولوية ويحصل نصب الموزا والحائط ولو احياها غيره لم يبع وبجمل الامام المحجر على العمارة والتخيه للامام ان يحجر الموضع نفسه للمساكن دون غيره والاحياء  
بالعادة كسائر الحائط ولو نجس في وقت السقف في المسكن والحائط في الحظيرة والمرز والمساكن وسوقا للموتى في ارض الزرع وقطع المياه الغالبة عنها او عند سائر ما المض  
والمعادن ظاهرة لا تملك بالاحياء ولا تحقق بالتحجر والسابق اخذ حاجته ولو سابقا لغيره مع تقدر الاجتماع ولو حفر في جانب المحجر او ساق الماء وضار لمحا ملكه  
وتملك الباطنة بالعدل ولا امام اقطاعها قبل التملك احياها بلوغها والتحجر بدونه وبجمله لا امام على اتمام العمل والتخلية لو ظهر في الحياة معدن ملكه

المساجد المذاري والحنانات والاقدار سبنا بعضها الى بعض من غير منع مطلقا ولعله ليدل على صحة القول بمثلها بعيد كذا ثبت للمؤمن في المسجد  
مجاز كغيره في المدرس نحو ما لا لا يجوز الجلوس في الصلوة فيه الا باذنه فانه بعيد لهذا من المسلمين يقعد بعضهم بجنب لبعض في المجالس والمساجد يصلون  
وهو على ان يكون من دون انكار من الاثمة والعلماء سابقا لاحقا لعدم النقل لان الظن في مثله مع وجوده النقل يحتمل كونه للاستجماع وجود مكان اخر للا  
يقع ان صاحب الحرم المنع عنه يحصل الضيق المكروه المشوش لئلا يترك الموضوع المطلوب لانه تعظيم للمؤمن من الموعوب فيه ستر عاقل وقلنا والاحتياط يقضي الاحتياط  
الحرم المنع عنه الاصع الاذن مما امكن وما دلت في تحقيق معنى الحرم من كلام الاصحاب شيئا يفهم من سائر كلام المعدن قال فيه من ملك معدن ملك حريمه  
ان حصل الضرر ونحوه وهو مشهور في عادة ومطرح رابده طريقه وهو مشعر بصحة الحريم ملكا وبه تامل قول المحجر يفيد الاولوية الحكم مشهور مع اجمال التحجر  
بالحرارة ونحوه والديك غير المذكور في الكتب كانه الاجماع في الجملة قول المحجر يحصل الخ الموزع من وهو لعل المراد خصوص تحجير ارض الزرع به قال في  
س لا يشترط الحائط والمساكن وهو لم يرد في الاحياء بالزرع نعم يشترط ان يبين الحد بينه وبين غيره كان مراده الاشارة الى تحقيق ما اشار اليه من ان  
التحجر يشترط للتملك بالاحياء في سائر النظم عدم وجود ما يحجر جماع الموات الى الاحياء فلو ان التحجر والاحياء تملك وتختار المصلحة هناك كالتا  
بقوله فلو لم يرد غير عدمه فيما نقلناه عن القواعد هو الظن من اعتبار العقل هو المثل من سبق الى ارض فواحقها وقد ذكر اسباب التحجير في كتاب الاحياء  
الموات وسبق في ان الظن ان الحائط ايضا تحجر ببل هو حياء قد قالوا ان الاحياء في الحظيرة لا في الدار لعله يكون تحجير الحائط في الحظيرة  
المحجر على العمارة او التخلية وجهه انه لما قيل لا تنفع واليه الاختصاص فقطيلة فيج ما انما به يحجره فلان الامر اليه هو الحائط وما غيره من المحكام  
النواب فيمكن لهم ذلك ايضا لما مر في قول الامام الخ الامر اليه كيف يريد وليس لغيره النص في مال المسلمين فان الظن ان المراد حيا الارض في  
للمسلمين وله قول في الاحياء بالعمارة اى المرجع في الاحياء عادية في ذلك المحجر هو يختلف باختلاف احوالها لعل حصول الاحياء المذكور  
بمثال المذكور ان لا اردون مثل الحائط في المسكن فانه تحجير الاحياء بالاجماع وبان المعبر في الملك هو الاحياء بالاجماع والنص ذلك لم يحصل عادة  
الا بالمذكورات ولكن اكتفى فيه بالتحجير بعض اصحاب تدحل في سائر كون ذلك حياء له مثل كون الارض للزراعة مع عدم احتياجها الى السقي  
اصلا فتم وجعل من التحجير يفيد اولوية الشروع في الاحياء ونصب العلامة مثل وضع الاحجار ونصبها وغز الخشب والقصب او جوف  
او الخيط عليها في شريح وليس بعيد لعله لانه لا اولوية العقل بحيث يحسن ذلك فيقع اخراج الفاعل عدوانا وظلما ولا يبعد  
كونه لاجماع ائمة وديلم عدم الملك هو الاصل وعدا لدليل يحتمل ان يكون المراد بسوق الماء للاحياء في ارض الزرع الاجر الى حياها في  
بحيث يسهل سقي زرع تلك الارض من دون مشقة زائدة بحيث يحتاج الخضر في كثير بل كلما اراد سقيها يسهل له ذلك يحتمل ان يكون الاجر  
بالفعل على الارض التي اراد زرعها لان السوطا هز فيه وهو موجود في كثير العبارات وهذا هو الغاية ويؤيده الاصل بعد تملك الارض لا في  
جدا على حيا في النهر ما تحته الى ان يمكن وصول الماء باخذ حفر من شط وخصوصا في الارض التي يحتاج زرعها الى سقي الماء ولا كما في الفراق والجملة لو  
كان ذلك مذكورا كما هو في العمارة فالقول به غير بعيد ذلك هو العرف ولا تفاوت على الاول بين ما تحت لهر الماء واطرافه فيمكن تملك كل  
ارض يمكن سقيها منه باجر ذلك الماء بسهولة وزمان قليل كل ما قلناه تخمين من غير تحقيق وسيجي زيادة تحقيقها في كتاب حياء الموات  
انتم في قول المصادق الخ هي كالمخ والفقر الفظ على وجه الارض بحيث لا يحتاج تحصيلها الى مشقة عرفا وجه عدم التملك هو وثبوت الاحياء  
والاذن من الشارع للناس في العقل النقل مثل خلقكم ما في الارض جميعا وغيره بفقته يكون الكلاسا واية محرر حياها عن الاحياء يحتاج  
الى دليل ليس بواضح ولا يبعد التملك بالارض التي هي فيها باحياها وان ملكيتها استلزمة ملكية ما فيها وقد صرح في سائر بطلانها بملكها  
وهو الظن من المتن وغيره وهم اعرف ثم اعلم ان الكلام في سائر ارض مباحة يمكن تملكها لان ما في الاملاك لصاحبها وح يمكن كونها مباحة  
في الاقاليم للامام فلا يكون مباحة الا من ابا حواله في الخبر مثل خبر سمع نصيحي الى الارض ما فيها لهم وان كان ظ الايات مثل ما  
مرو عنها الاخبار وغير ذلك وقواعد اكثر الاحكام يقتضي تخصيصها نعم قول البعض بعدم تملك الموات كلها مثل بطون الادوية كقول  
الغامة يكون الناس في الكل سعيها وانها وبالجملة لا شك في باحة المباحات الاصل من المعادن وغيره في الشريعة ولكن قالوا لا يحصل للماء  
لهم بالاحياء ولا الاولوية والاختصاص بالتحجير في المعدن الظن وفيه تامل خصوص في الاختصاص بالتحجير فانه قد يكون المعدن الذي استوفى تملكه  
الى عمل قليل في الظن التحقيق الا ان يق مرادهم من الظاهرة ما لا يحتاج الى عمل مؤنة اصلا وعل ذلك التقدير فقلت سابقا عند ما يراه ليس  
منع من فعله الاخذ من الموضع الذي لا يخذ وليس لاحق الا بعد خروجه يمكن التملك لولا ان السابق واحد من المكان الذي لا يخذ منه يكون الفعل  
حرما فقط ويحتمل عدم التملك لما مر من انه لو زال التحجير لم يملك وهذا ليس باقل منه فتم وكذا الكلام في سائر المباحات التي لا يخذ منه من الماء  
والكلاء والحطب غير فاساد ولكن الكلام في تحقيق مقدار حاجة السابق الذي لا يمكن الاخذ من المباحات المذكورة الا بعد اخراجه  
المقدار فان الموضع قد يكون واسع وله طرق وينبغي عدم النزاع في الجواز من كل الجوانب يكون النزاع في الموضع الذي لا يسع الا السابق  
او بدله وما حوله مما يسهل اخذه مما يسهل الوصول اليه من غير مشقة عادة ولعل الامر فيه ايضا يرجع الى العادة بحيث لا يقي انه صار اولي ان لا  
منه ظلم وجه تنازع المتعاقبين مع امكان الاجتماع في وجه لفرقة مع عدم الامكان عموم الظن في كل امر يشك في احتماله لا شرارك الفسحة  
بينها مع بطلان ذلك وانما لبراء الماء اليها من النهر المباح للجر وما الغث مثل ماء البئر قول المحجر تملك الباطن بالعدل الى العمل الذي يكون  
لها بان يبلغها كما يعلم من قوله بعيد وحياتها سلو عن قول الامام الخ هذا في ارضه والارض المفتوحة مئة كك لا اولى للمسلمين كذا



بالطريق في غير الاستسقاء الى المياض فلو جلس غير مضطرب قام بطل حقه وان قام بنشر العود لو كان للبيع والشراء في الخراب فكل الا ان يكون باقيا

التقنية

يقف من مع فصل زمان وقيل  
من مع شجرة الكلام في  
بطون ختم الزمان  
في انوار زمان والذما هو  
زينة المشوق كواقي النور  
واصل الاستبصار عدم  
خلق ابدان على ثقت لعم







مع علم القدر بسقط الجزية عن الصليبيين والنجارين والنصارى والمسلمين ومن قبل الحول وبعد قبل الأذى وبطلان الفتنة ما يؤخذ من ترك الميث بعد الحول ومن بلغ أو عوقف  
الاسلام والنجارية فان امتنع من مهادنة حربيا وجوز اخذها من ثمن الحروب واستحقها النجاهدون ولو استحقوا كسيرة وبغية في بلاد الاسلام وجب ان لها ولم يجد بها كان  
بطل الفتح والجدد ارضهم ولا يجوز للذي ان يعول دينه على المسلم وبغية ابتاعه من مسلم فان اهدم بجر العقبة ولا يجوز لهم دخول المساجد وان اذن لهم ولا استيطان  
النجار ولو انتقل الى دين لا يقر عليهم فيقتل من لا الاسلام او القتل وكذا لو اعدوا وانتقل الى ما يقر عليه على اى ولو فعلوا في غير ذلك لم يقتلوا الا ان يتجاوزوا به فيقتل  
مقتضى شرع الاسلام ولو فعلوا الحرم عندنا وعندهم في الحرام من حكم بينهم على مقتضى شرع الاسلام وبين حكمهم في احكام المطلب الثاني في احكام اهل البغية كل من خرج على امام  
للامام ان يفعل مثل غير الجزية وغيره بغير العادة فانهم يجوزون عملا لا يجوزون للامام والحاكم ان يفعل وعما لا يفعل لجوزهم الخطاء والغلط عليه كثير عادل وجب تأديع  
فيحتاج الى استخراج احكاما للحثينة ولهذا يحتاج الى بيان في جميع ما لادن يفعل في مثل العمل بالوصايا وبضبا لوجه وتخير الصليبيين والمسلمين من استئصال الامام او  
والفلس ولا يثبت في النكاح والحد والقصاص وغيره ما يثبتهم اصحابنا في بحث النجاشي والاولى في الترك ولهذا ما خصنا في كتاب النجاشي من غيرنا نأشبه على الكفاية بين  
الاية مسئلة ضرورية متعلقة بغيره مثل احكام الارضين حال الغيبة **قولهم** مع علم القدر مال الصيانة ويحتمل في المضافين بقين الامام ثم لا يرجع  
ايضا **قولهم** لم يبق الا يسقط عنه **قولهم** مستحقها النجاهدون هذا في زمان الحضور ويفعل الامام بها ما يريد في صحة محمد بن عبد الله لان يقتلوا او يفتلوا  
قال في النجاشي عطاء المهاجرين اشارة الى كونهما النجاهد كما هو مقتضى المتن وسائر العبارات قال في المتن في الضرر الجزية مضر القيمة سواء البه قتل اسيرهم واتباع  
للجاهد وكذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضة لدخول بلاد الاسلام وما في زمان الغيبة فشكل يمكن جواز اخذها للحاكم النابذ له مدبرهم واجمعه على حكم  
وجعلها في فضاء المسلمين مثل بيت مال المسلمين صرفها الفقراء المسلمين كالكوفة كما يشترط عبارة قواعد الفقه في الجاهلية ومع عدمهم لفقرا والافراد لا يجوز سبي  
المسلمين لكن غير ذلك لم يعلم كون غيره مقابلا في ذلك فاما تركه دليل ولا كلام الاصح بل هكذا اعتبار انهم مجمل والعجبا انهم يثبتون احكاما ذراهم ولا سائرهم  
الامام في زمان حضوره ويتركون مثل هذه لعله لعدم المستند لكن ينبغي ظننا ليطعن قلبه ثلثا ويندفع الشبهة بجواز اخذها للنجار ولا يملك ما لم يملكه  
واعطاهما لا اخذ المسلمين اخذهم لها من عند انفسهم وقد تراهم الان يظنون اخذها اكثر اقامة من مال النجاشي بل يعتقد انهم انما ائتمروا وفي ما حواه العسكر  
الشبهة مع عدم احتياجهم اليها ايضا فاشترط وجههم اعرف لعل عندهم وجه باحثه صلى الله عليه وسلم من قوله حجة كما يفعلون في اخذ الخراج المسمى  
اظن وجوب الاحتياط في ذلك لانه احوط **قولهم** لو استحق الخ معلوم عند تجوز ذلك بل سوجب تجزيها لانه معبد لعداء باطله وبغية  
ضالته ومصلته ولا يغفلهم تجديدها كان قبل الفتح لان الجزية والصالح معهم مستلزم لذلك لانه ليس باحداث بل بقاء ما كان جازيا وكذا يجوز  
تجديدها في بلادهم وارضهم **قولهم** لا يجوز الخ الظاهر ان هذا الحكم غير محض من زمان الحضور فيجوز منهم لاجل اخذ المسلمين غير ذلك اذ  
في المتن في الاجماع في عدم جواز العلوي لدار المحدثنة والمجدة وتقرر المتابعة من المسلمين على حالها كما في المتن ولكن يمنع من العلول وان  
بعدها انما وقال ان العلول المنوع هو ما على محلة لا على كمال المسلمين ما راي في الاخبار ما يدل على المنع خبر الاسلام يعول ولا يعلم عليه  
على تقدير صحة لا يدل على شيء من ذلك **قولهم** لا يجوز لهم الخ نيتا بقوا به ولا يجوز الاذن لهم بل يجب على المسلمين ايضا منعهم من ذلك  
ولا يجوز بعد الاذن ايضا بمنع عدم سقوط العقاب المنع كما يسقط منهم تحريم دخول بلاد المسلمين الاذن قاله في المتن وادعى اجماع اهل  
على عدم جواز دخولهم مسجدا من المساجد مطلقا في الحجاز والحرم وغيرهما مع الاذن وبدنه والمستند في الجملة هو لاية النص فيتحقق منع قولهم  
المسجد الحرام والدالة بالمعنى على تحريم الغزوة قوله في النجاشي انما المشركون يحرمون المسجد الحرام بعد غايم هذا فانهم لم يستدل بها على منع  
دخولهم الحرم مطلقا وقيل ان اداء المسجد الحرام كافي قوله نعم سخان ذلك اسرعه لئلا من المسجد الحرام لانه اسرعه من الحرم لا من المسجد  
وكذا ادعى اجماع في المتن على عدم استيطانهم الحجاز واستدل عليه بالاجتباء من طرفهم وفيها من جزيرة العرب يكف ولكن يقال المراد بها  
الحجاز والمراد به مكة والمدينة وحولها مع ان المنع عن جزيرة العرب يقع في الجزية مع الحجاز حيث قال لا يدخل اليهود الحجاز واقتل  
من جزيرة العرب الحكم مش بين الاصحاصح هو ايضا في بعض كتبه مثل التواعدة وقال لا يجوز لهم الدخول الحجاز بل في سائر البلاد الا  
بأذنه ويجوز دخولهم الحجاز ولا يجوز لادن باذنهم لامة اكثر من ثلثة ايام والنجاشي في ذلك لا يخفى عن شيء فيقول لينة وانما بحث الغائنة الحجاز  
لجوزهم الغلط على امامهم ولا ينبغي اتباعهم وقد فعلوا ذلك في مباحث كثيرة خصوصا في المتن لانه يريد التحقيق والرد عليهم حتى في المسائل التي لا  
اصل لها عندنا ثم نقول هذا الفرع ساطة عندنا **قولهم** لو انتقل الخ كواقتل الذي يقبل الجزية منه ولا يتعين عليه القتل  
او الاسلام بل يجب ان يقر على يده بالجزية الى ان ليس له ذلك الحكم مثله من الجزية صار مثله فلا يقبل منه الا الاسلام فان لم يقبل  
فلا يجوز اخذ الجزية على الجزية وترك اليه ومثلا على حاله اذ احاطا بشيئا سوا بقية على الوثيقة واعاد الى يده الاول لعل الخلاف في مكانة الجزية  
المنتهى مستند الى قوله نعم ومن يتبع غير الاسلام ويقاتل يقبل منه وقوله من بدله يقاتله ما اخرج ما اتفق على القول بغيره في حذائهما  
لوانتقل الى دين اخر مثله يده الذي يقر عليه باخذ الجزية مثلا ان كان هو باصا وضرا فيغنيه الخلاف اى المصانة لا فرق قلما انتقد من لينة  
والجزية وجه الاخر انه هذا من يقبله بغيره مع الجزية وقد صار المنقول من اهل فدخل تحت ذلك لينة والامر في ذلك لينة فكونوا متعللين  
ولكن يمكن ان يترتب عليه اخذ الجزية حال الغيبة **قولهم** لو فعلوا الحجاز الخ اى لو فعلوا عندنا وغير النجاشي عند المسلمين خفية الحجاز  
عدم شرط عدم فعله عليهم مطلقا لظن خلاف في عدم منعهم والتعرض لهم في ذلك اما اذا تجاهر واعتل شر بالجزية في مثل الاشياء  
فلا شك ان الفاعل وجوب منهم فيعمل بمقتضى شرع الاسلام من الحد والغزوة او ما فعلوا ما لا يجوز عندهم ايضا فالحكم بغيره بين اجزاء احكام  
المسلمين عليهم وبينهم على احكامهم لعلهم مقتضى شرعهم قبل هذا فيما علم ان في شرعهم حكما من حد تغزوا لا يتعين اجزاء  
الاسلام والحكم **قولهم** كل من خرج الخ يريد تعريفك لباغ في هو المسمى بالحاجي يريد بالامام العادل المعصوم واليه في القيام والطلب  
وبنايته من نصبه للقتال بالحضور على الكفاية متعلق بوجوب دليل جوقه ط من الكتاب السنة والجماع وكونه كفايا من العقل  
المقتضى في موضعه **قولهم** ثم لا يرجع الخ يعني لا بد من قتالهم الى ان يرجعوا الى الاسلام ويدل عليه ما يدل على كفرهم فان الباغ عندنا  
كافر مرتد لان كان ما علم من الدين ضرره من وجوب مودة الامام الذي يقول بوجوبه بغيره فثاله الى ان يتفرقا اذ لم يكن لهم فقه يرجعون



ولا نام الاستغانة في قتلهم باهل الذمة وبعض الباعين ما يتلفه على الغلبة في الحرب عنهما من الزكوة مستقلا بقتل وغير مستقل بقتل حتى يدفعها وستان  
الامام بقتل ولو قاتل الذي مع البغاة خرق الذمة المعصية الخامسة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان على الكفاية على اى الامام المندوب فانه مندوب

اليها وجب بترك ولا يجب قتالهم ولا اتباع مدبرهم ولا اجتماعهم والا فلعن الله من كان قتلته في محاربة امير المؤمنين مع غاشية ومغوية اظنه نفيا  
في الكفائات لو لا محاربة على مع غاشية ومغوية ما كان يعلم حكم اهل البغى والحرب حيث ما تبع مدبرهم وما اجتمع بهم بل انحصر على تفرق جمعهم  
الاول خلافة في الثالثة فغلبنا احكام قسوى البغاة ومنها انه قد رد على هذا القصيد الاخبار بقوله قتل امير المؤمنين يوم الجمل وصفين لا يكون  
سوى رايهم ولا ناسا لهم انه خلاف في ذلك لبيعة الاسلام ونقل الاجماع في المنهى على عدم قتل مال لم يحوه العسكر ودل عليه الاصل الاجماع  
ايضا بقوله قوله الحق قتل امير المؤمنين في ثمة الغنيمه والحق قال ايك يا خدام المؤمنين في سبهه يعني غاشية فكيف لو قتل في ثمة السيد  
المرضى عدم الخلاف بين الفقهاء في ذلك ان مرجع الناس في هذا الموضوع الى قضاء امير المؤمنين في محاربة اهل البصرة وان قتل الخلاف في اموالهم  
التي حواها العسكر وما تقدم دليل قوي على عدم مطلقا ودان امير المؤمنين فاد يوم الجمل من عرف شيئا من ماله مع احد فليأخذ وكان بعض  
اصحابه قد اخذ منه او هو يلج في اصابها بالخذافا ضاله الذي يطع فيها اهل الحق فيخرج الطبع فابى فليأخذ منها وهذا يدل على كمال اهتمامه  
بموال الناس الانصاف للظلم من ظالمه عليه على اولاده ونقل في المنهى ان من حمله ما انكر الخواص عليه عدم السبق في غنيمه الخواص  
قالوا من حمله ما زه حلت اموالها العكس **قولهم** الامام الخ و ذلك طمع المحصور وهو الحاكم على الاطلاق وظ ايضا فان اهل البغى ما اتفوا من  
اموال اهل العدل في الحرب لادفعهم وان لم يملكوا ما يحويه **قولهم** مانع الزكوة الخ دليل جواز قتل مانع الزكوة مستقلا انه منكر للضرورة فيقتل  
اذا لم يظهر له شبهة ويبنى قبول توبة كالحواج فتم ولا يقتل غير المستحل بل يبيح في الاخذ عنه مما امكن ولو بالحرب المقاتلة ولكن يكون المنة مؤ  
الاخذ والدفع لا تملكه لو قتل يكون هذا هذا كلامهم فتم **قولهم** سباب الامام يقتل لا يجب قتله على السماع صرح به في تركه ودمان  
سباب النبي يقتل هكذا سباب الامام مع العلم بان من اهل البيت الذين ثبت وجوب مودتهم واعظامهم واكرامهم بالاجماع والنسب في الكفاية  
كما فيهم من الكفائات غيره في تفسير قوله قتل الاستلزام عليه اجر الامانة في القرية وهو مؤتمن ويمكن كون الجمل عند قبول التوبة كحقن الدماء  
بمعناه ذلك مقبول ويرشد اليه قبول توبة الخواص لان قتل الامام والخروج عليه مقاتلة اصحابه اعظم من السب اظهر في المنع في الكفاية **قولهم**  
ولو قاتل الخ لو اغان الذي البغاة بخرب المسلمين عرق ونشه وصار حريا يجوز قتله وما يجوز قتل الخ **قولهم** في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا الواجب حفظ وهذا استثنى من وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان كان احسن ان يراه بالمنكر اعين  
المكروه ويستثنى من وجوبه في المكروه فانه مستحب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن اكثر عبارات الاصحاب مثل المتن وكان الوجه عدم حمله اطلاق المنكر على  
المكروه حقيقة وذلك هين ومع ذلك كان ينبغي ذكر الامانة وجعله سندا وان لم يكن داخل في المنكر لاستيفاء الحديث كما فعل في نسخ المراسنات  
في طلب قتل الامور وادارة ايجاده وطلب تركه المنكر وكما هو بوجه من الوجوه لانية **قولهم** هما واجبان الخ قال في المنهى خلاف بين العقلاء  
كان في وجوبهما وذكر عليه الاول من الكتاب السنة ايضا وهي كثيرة معرفة ولا يحتاج الى كرها لان المسئلة صادرة كالفرضية فخرج عن النقيضة  
ثم انه لا ثمرة في بحث من وجوبهما هو عقلي معقولة مع قطع النظر عن الشرع ووروده يدل على العقل ليلم في ترك ما لمعرف في النهي عن المنكر  
بمعنى استحقاق التارك الذم عقلا واستحقاق الفاعل المدح فلو ترك الله الامر بما واجبه بما يفهم من العقل للسداد اذ كره للتاكيد للبيان و  
الكتمان لا بل لا بد من الشرع لبيان للعقل فلا يدرك به نداء الواجب لان طابا لادلة فلا اثر له لك وكان ذلك تركه المنه هنا تركه ايضا الخ  
ادلة الطرفين وما فيها والظاهر شرعي انه العقل يجوز كون شخص ما مؤثرا مع ذلك يجوز عدم وجوب الامر لا شواخص ذلك الشيء المأمور به بل قد  
يجوز كونه فيما يقع الامر منهم نعم يمكن ان قد يجد العقل حسن الامر الذي يخصه مادة لا كونه مأمورا به ومنها عنه فقط مثل ان الله بانقائه فيقول  
وقل العقل غير احرار النفس فلا كما اذا اراد الشخص المأمور والمنهى خلاف ذلك العقل يجاز ان امره وفيه عرق الحسن موجب للمدح عند العقل  
تركه مستلزم لضد عدمه لانه يجاز ان الغرض هو الحفظ وعدم وجود هذا المنكر من العدة لا غير كان في ذلك شارحة من ان وجوبها معقولة وشرعية  
انه في بعض المواضع عقلي بعبء من غير حاجة الى الشرع ان وجد فيه الشرع ايضا كما هو الظاهر ليس ذلك محل النزاع والخلاف لان النزاع والخلاف في  
انه هل العقل مستقل ام لا كما بيناه فالاجتماع غير معقول لان ان كان معرفة العقل سبيل الشرع نذ لك يقول شرعي لا عقلي وان كان لا بسبيل هو  
مستقل بل للعقل لا شرعي اما الخلاف في كون وجوبها كفايا او عينيا فله ثمة سنظهر لا بمعنى انه يجب على الجميع او البعض لان الكفاية ايضا  
يجب على عند المحققين مع انه لا ثمرة في ذلك النزاع ولا بمعنى انه يسقط عن الجميع بفعل البعض او لا يسقط عن الباقيين بفعل البعض لان فعل  
روا المأمور ترك النهي بامر ذلك البعض واعلم عدم التأثير لا من جهة من كان فلا معنى لبقاء الوجوب على الباقيين لعدم بقاء شرط الوجوب وان عقلي  
في ذلك التاثير من ذلك البعض له والضرر فقط علم عدم الوجوب عليه الوجوب على غيره فمما اراد الواجب لكفاية دون بل بغيره ان مع تحقق الشرع  
في جماعته هل يجب على الكل التوجه الى الامر والمبادرة اليه ان علم توجه البعض ان يقوم به حق يحصل المطم ويسقط الواجب ما بوقوع الواجب  
المأمور تركه المنكر او بعد شرط وجوبهما ام لا بل يكفي العلم بشرع البعض في ذلك اوارادة شرع عدا وظن فعل البعض لعدم تكليف الباقي الا  
بمعنى انه يجوز لهم الترك فيستغلون عنه باول غير فيصنع عنهم ذلك يجوز ان كان ضد الامر بها والامر بالشئ يكون نهيا عن فعله الخاص النهي المطا  
للعبادة اذا كان فيها وهذا اختصاصه له فيها الواجب بل يجب فيها هو وجوبه كفاية فانه بالحقيقة نزاع في معنى الكفاية في تحقيق حكمها  
المعبر بجواز ترك الباقيين في ذلك شيئا من ذلك لا يفيظ في النوع وظن سقوط الواجب في ذلك لا بل لا بد من العلم بغيره ان يتوبه لكل ما يشغل  
بحق يقتصر بتحقيق وظ كلامهم حيث جعلوا النزاع في كون هذا كفايا او عينيا بمعنى وجوب المبادرة على الكل حق يحصل المطم او علم عدم الوجوب







وجبان بالقلب ولا مطلقا اذا علمنا الاخرجا باظهار الكراهية او بغيره من الاعراض والمجرب باللسان اذا علمنا الاستحفا باللفظ وبالبداهة الحاجة  
الاحتياج الى الضرب لو انقضى الجرح القتل فقتله اذ لا امام على يدى

بغير الاصل عدم ظهور الوجوب الا مع الاضرار المعلوم فلا يضر كونه الامارة علامه متعينة فيشكل سقوطها كما قال في شرح مع ولو لا قوه الامناع  
لكان القول بعدم عدم الفعل مطلقا متوجها اذ ليس هنا الا العزم على فعل حرام وحرمة ذلك غير طارة فلو قس في تحريمه فكيف في وجوب النهي  
عن ذلك لكن وجوب النهي مؤيد بالتحريم لو ثبت وجوب الامر بالامر والنهي مع العزم بل مع عدم ظهور الندامة موجها ولكن كل ادم  
خال عن ذلك غير ان الامر النهي في حق العبد على عدم الفعل من غير ان لا على الترتيب لوجوبه ويحتمل وجوب تكليفه بترك العزم على العوا بالثبوت فانه  
ما ذكره احد على ارايته ان يظهر انهم كانوا يكفون بترك المنكر مثلا وما نقل تكليفهم احدا بالتوبة بل بترك ما كانوا يتحلون سبيلا وكذا في  
الامر بالمعروف فانهم كانوا يترون بارتكابه فقط فلعلى اصل العزم ليل وان الترتيب امر قلبه بينه وبين الله وانما علم الوجوب الا بالامر  
بالمعروف هو المنكر كك الاجماع وغيره منفي بالاصل يمكن ان يوق التوبة معرفة وترها منكر وهو معلوم في تركه حرام فيبقى الامر النهي في الرابع  
انتفاء الضرب عنه وغرله عن اخوانه معلوم اشتراطه بعد حصول ضرر لنفسه ولما لا واحد من المؤمنين بل المسلمين كك قال في المنتهى لا ينبغي  
الضرب ايضا في دفع البقيع بالبيع ويوجب دخال الضرب على نفسه والمسلمين لدفع حرام غير طارة وان فرض كونه ناقل من الاول والظن عدم الخلف فيه  
ايضا ويدل عليه الاخبار ايضا وكذا في كون الاول والاخيرين شرطين للجواز فيبذل ما يحرم ان يصرح بذلك لبعض لكن اذا كان الضرب قليلا فغير مطلق  
عقوبة لذلك فانه اذا كان الثاني شرطا للوجوب فيبذل ايضا يجوز ولكن ينبغي الترتيب اذا علم عد الثاني لا يثبته في الرواية فانه لا ينبغي للمؤمن  
ان يبدل يعني لا يغير من لا يطبق ثم لا يبعد استحبابه مع احتمال الثاني مع ظن عدمه ان كان مسقطا للوجوب لاحتمال حصول نفع فتم اعلان الامر  
قال في المنتهى جعل الاحتياط كل هذا شرط لما ثبت الامر النهي ينبغي جعل الثاني شرطا لغيره لانكاره بالقلب موطوء وينبغي كون الرابع كذلك  
الكل كك كما سيحكي قول من يجبان الخ اشارة الى مراتب الامر بالا كفار هي ثلاثة الاولى مع اظهار ما يدل على ارادته وطلبه ترك المنكر من فاعله  
وفعل المأمور من تاركه بان تظهر الكراهية في وجهه ولا يتكلم معه ويبرض عنه بوجهين التكلم او المجرب بالجملة فيفعل من غير تغيير باللسان واليد  
ما يدل على نفعه فانه لا يجوز ذلك الا يقتل في المرتبة الثانية والحاصل ان المرتبة الاولى الحقيقية هو اظهار الكراهية  
على الخوالة فقد وجب دارة ايجاد المعرفة بترك المنكر وعد الرضا بعد الاول فعد الثاني بالقلب مع اعتقاد فحما مطلقا اى في جميع هذه  
المراتب لا يربط لادبع لعل هذا هو المراد بجعلهم اول مراتب القلب مطلقا لاحتمال قلبا فقط سواء وجدنا شرط ام لا كما هو الظاهر من بعض هؤلاء  
الاعتقاد القلب ليس بامره لا يفي كيف يجعل من اول المرتبة غير شرطها ولا لا يعقل اشتراط عدم الضرر ولا الثاني والاضرار بالثبوت  
في المرتبة الاولى بل لا يعقل شرط العلم ايضا فاعلم بكونه ما موراه من حيث العجز عن الاعتراض بانه مطلقا يقتضو عدم الاشتراط وليس كك لا  
سبيل الى جوبه لانكاره لما لا يعلم المنكر كونه منكرا مع قوله ان الجرح لانكاره بالقلب ليس مرادنا ايدا على العلم بكونه ما موراه من حيث العجز عن الاعتراض بانه مطلقا  
يقترن كون مجرد الانكار القلب من غير قيد مرتبة مع انه يفيد بقوله باظهار الكراهية لان وضعا فادور وما ذكرنا واضحا والكل مندفع بما ذكرنا  
من المراد بوجوبه ظهور فساد ظاهره وضرب باظهاره وان كانت لسانه لا يجرع مسامحة والامر في ذلك من حين اداعلم المراد وينبغي الملاحظة في مراتب  
هذه المرتبة كما في الاخيرين كما سيحكي في كتاب لاسهل الامم فالاعلى ما دل عليه فكانه الاجماع والعقل العقل مثل داية السكون في عبد الله  
قال قال امير المؤمنين اميرنا رسول الله ان تلقى هذا المعاجز بوجهه مكنه في رواية يحيى الطويل عن عبد الله قال حسب المؤمن غرا اذا رأى منكرا  
ان يعلم الله من قلبه نكارة **قول** باللسان الخ اى الثانية لانكاره باللسان والثالثة باليد قال في شرح طبرقي الامر النهي التدرج في الاعراض  
ثم الكلام اللين ثم الخشن ثم الاخش ثم الضرب غير المبرح ثم المبرح ينبغي ان يكون الاعراض بحيث لا يغيظ ولا يكون افع من الكلام اللين واللين والاف  
عنه وهو في الحال متفاوت والنسبة الى الاشخاص الاحوال **قول** لو انقضى الجرح القتل فقتله الامام على اى هذا هو المشهور ويشعر  
ما نقل في المتنوع الشيخ بالاجماع ونقل الجواز بعد انقضاء السيد المرتضى الشيخ في البيان ايضا وقال هو عندك وقد ليد السيدان المنع المنكر  
واجب مما يمكن مع الشريط والجرح القتل مرتبة على المنع الدفع لا انه مقصود اصالة والموقوف على اذنه هو الذي يكون مقصودا بالذات مثل  
الحدود والقبر فانه لا يحصل بالعرض سبب الدفاع مثلا للدفع على اى النفس الذي يؤل الى الجرح هذا صحيح لو سلم وجوب المنع منها امكن مع الشر  
والدليل عليه غير واضح ودليل الامر النهي لعل عليه لان الجرح القتل ليس بامره لا يفي دلالة دليله على كونه من ذلك غير طارة وليس العقل مستقلا  
بحيث يجزئ المنكر الواقع وحسن الجرح القتل الاصل عدم الوجوب بل لا يجوز الا بلام الا بدليل شرعي ليجتمع عقلا وشرا بل لو لم يكن جوازها  
لضرب اجاعها لكان القول بجواز مطلق الضرب مجرما لهما المذكورة متكررا ويمكن الاستدلال على ذلك السيد بانه لو لم يكن ذلك يلزم كثر النساء  
في زمان الغيبة لامن الناس من الجرح القتل قد يمنع فان الضرب ونحوه مانع من الحد منع من غير لزوم محذور مع ان موجبه كثر فساد العلاقة  
من بين النفس والبضع المالك يمكن تجوز القتل في الحد كما صرح به البعض ان قال المعاصي ايضا وسيحكي في باب الحدود وقد علم ما تقدم سبب الخلاف  
اذ لا العقل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اما لا القتل والجرح وعدمه في الحد لكونه مقصودا بالذات فيناط بالامام والجرح القتل فيهما ليسا بالذات  
بل بالتبع ولا جلد للشيخ الدفاع فلهذا بعض الروايات اشارة الى عدمها بما يمكن مثل وان يحكي الطويل المتقدمه واما في قولنا  
انفسكم واهليكم تاروا في بعضها اشارة اليها مما يمكن مثل ما في رواية جابر عن النبي جعفر ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الانبياء ومنها  
الصالحاء فريضة عظيمة بها تقام الفرائض تامين المذاهب تحل المكاسب ترضي المطالبات تهدم الارض فيتحقق الاعدا ويستقيم الامر فانه لا يتلو  
والفظوا بالسننكم وصكوا لاجباهم ولا تخافوا في الله لونه لا ثم الى قوله فاجابوا يدكم وابعصوهم بقلوبكم غير طالبين سلطانا ولا باعين



